

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب البيوع)

جميعه دلالة على اختلاف أنواعه وهي ثمانية ولفظ البيع والشراء يطلق كل منهما على ما يطلق عليه الآخر وحقيقة البيع لغة تمليك مال بعمال والحق أنه لم يتم دليل على اشتراط الايجاب والقبول بل حقيقة البيع المبادلة الصادرة عن تراض كما أفادت الآية والحديث قال تعالى تجارة عن تراض وأخرج ابن حبان وابن ماجه عنه صلى الله عليه وآله وسلم إنما البيع عن تراض نعم الرضا أمر خفي بناط بقرائن منها الايجاب والقبول ولا تنحصر فيه ما بل متى انسخت النفس عن المبيع والغن بآي لفظ كان وعلى هذا معاملات الناس قديما وحديثا الامن عرف المذاهب أو ظاف نقض الحاکم للبيع لاحظ الايجاب والقبول

(باب شروطه)

أى شروط البيع والشرط في عرف الفقهاء ما يلزم من عدمه عدم حكم أو سبب سواء علق بكامة شرط أولا وله في عرف النجاة معنى آخر وقد جعلوا شروط البيع أنواعا منها في العاقد وهو أن يكون عاقلًا عايزًا ومنها في الآلة وهو أن يكون بلفظ الماضي ومنها في المحل وهو أن يكون مالا متقومًا وان يكون مقصورًا للتسليم ومنها التراضي ومنها شرط النفاذ وهو الملك والولاية وقوله (ومنهى عنه) أى من البيوع وستأتى الأحاديث في الذى نهى عن بيعه ﴿عن رفاعة ابن رافع رضى الله عنه﴾ هو زرق أنصاري شهد بدرا وأبو ذر رافع أحد النقباء الاثنى عشر وكان أول من قدم المدينة بسورة يوسف وشهد رفاعة المشاهد كلها وشهد مع علي الجمل والصفين توفي في أول زمن معاوية (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل أى الكسب أطيب قال عمل الرجل بيده)

ومثل المرأة (وكل بيع مبرور) وهو ما خلاص عن العين الفاجرة لتنفيت السلعة وعن الغش في
المعاملة (رواه البزار وصححه الحاكم) ورواه المصنف في التلخيص عن رافع بن خديج ومثله
في المشكاة وعزاه لاجد ومثله في الترغيب والترهيب للمذري ونسبه لاجد والبزار وقال رجاله
رجال الصحيح خلا المسعودي فانه اُخطأ واختلف في الاحتجاج به ولا بأس به في المتابعات انتهى
وأخرجه السيوطي في الجامع عن رافع أيضا ذكره في مسنده قبل ويحتمل انه أريد برقاعة
رقاعة بن رافع بن خديج فقد رواه الطبراني عن عباية بن رافع بن خديج عن أبيه عن جده
وعباية هو ابن رقاعة بن رافع بن خديج فيكون سقط على المصنف قوله عن أبيه والحديث دليل
على تقرير ما جلت عليه الطباع من طلب المكاسب وانما سئل صلى الله عليه وآله وسلم عن
أطيبها أى أحلها وأبركها وتقدم عمل اليد على البيع المبرور دال على انه الأفضل ويدل له أيضا
حديث البخاري الآتي ودل على أطيبة التجارة الموصوفة وللعلماء خلاف في أكسب المكاسب
قال الماوردي أصول المكاسب الزراعة والتجارة والصناعة قال والاشبه بمذهب الشافعي ان
أطيبها التجارة قال والازيح عندي ان أطيها الزراعة لانها أقرب الى التوكل وتعقب بما
أخرجه البخاري من حديث المقدم مرفوعا ما كل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده
وان نبى الله داود كان يأكل من عمل يده قال النووي والصواب ان أطيب المكاسب ما كان
بعمل اليد فان كان زراعة فهو أطيب المكاسب لما يشتمل عليه من كونه عمل اليد ولما فيه من
النفع العام للآدمي والدواب والطيور قال المصنف فوق ذلك ما يكسب من اموال الكفار
بالجهاد وهو مكسب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو أشرف المكاسب لما فيه من اعلاء كلمة الله
وحدها انتهى قيل وهو داخل في كسب اليد وقد سماه الله تعالى التجارة في قوله هل أدلكم على
تجارة تنجيكم من عذاب أليم ﴿١﴾ وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنهم انه سمع رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يقول عام الفتح (كان الفتح في رمضان سنة ثمان من الهجرة) وهو بمكة ان الله
ورسوله حرم) وقع في رواية الصحيحين هكذا بافراد الضمير وفي بعض الطرق ان الله حرم وفي
رواية في غيرهما ان الله ورسوله حرم ما وتقدم وجه الكلام على الضمير في باب الآنية (بيع
الخمر والميتة) بفتح الميم ما زالت عنه الحياة لا بد كآشعة شرعية (والخنزير والاصنام) قال
الجوهري هو الوثن وقال غيره الوثن ما له جثة والصنم ما كان مصورا قلت وعلى هذا يدخل فيه
بيع التماثيل على القراطيس (فقبل يارسول الله أرايت تحوم الميتة فانها يطلى بها السفن
ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس فقال لا وهو حرام ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عند ذلك فاقول الله اليهود ان الله لما حرم عليهم تحومها جعلها) بفتح الجيم والميم أى أذا بوه (ثم
باعوه فأكوا ثم نهى الله عن بيعه) في الحديث دليل على تحريم بيع ما ذكر قيل والعلة في تحريم
بيع الثلاثة الاولى هي النجاسة ولكن الأدلة على نجاسة الخمر غير ناهضة وكذا نجاسة الميتة
والخنزير في جعل العلة النجاسة عدى الحكم الى تحريم بيع كل نجس وقال جماعة يجوز بيع
الازبال النجسة والاطهر انه لا ينهض دليل على التعليل بذلك ولذا قال صلى الله عليه وآله وسلم لما
حرم عليهم الشحوم فجعل العلة نفس التحريم ولم يذكر علة هذا ولا يدخل في الميتة شعرها
وصوفها وبرها لانها لا تحلها الحياة ولا يصدق عليها اسم الميتة وقيل ان الشعور متنجسة وتظهر

بالغسل وجواز بيعها مذهب الجمهور قبل الامن الثلاثة التي هي نجس الذات وهو الذي لم تكن
نجاسته طارئة مسبقة بظاهرة وليس الا الكلب والخنزير والكافر وأما علة تحريم بيع الاصنام
فقال انه لا ينفع فيها مباح وقيل ان كانت بحيث اذا كسرت انتفع بكسرها جاز بيعها والاولى
ان يقال لا يجوز بيعها وهي أصنام للنهي ويجوز بيع كسرها اذ ليست باصنام ولا وجه لمنع
بيع كسر الاصنام أصلا والضمير في قوله هو حرام يحتمل انه للبيع أي بيع الشحوم حرام وهذا
الظاهر لان الكلام مسوق له ولانه قد أخرج الحديث أجود فيه فأتري في بيع شحوم الميتة
الحديث ويحتمل انه للاتقاع وجهه الاكثر عليه فقالوا لا ينتفع من الميتة بشيء الا بجلدها اذا
دبغ لدليله الذي مضى في أول الكتاب فهو يخص هذا العموم وهو مبني على عود الضمير الى
الاتقاع ومن قال الضمير يعود الى البيع استدل بالاجماع على جواز اطعام الميتة الكلاب ولو
كانت كلاب الصيد لان ينتفع بها وقد عرفت ان الاقرب عود الضمير الى البيع فيجوز الاتقاع
بالنجس مطلقا ويحرم بيعه لما عرفت ويزيده قوة قوله في ذم اليهود انهم جعلوا الشحم ثمباعوه
فأكلوا ثمنه فانه ظاهر في توجه النهي الى البيع الذي ترتب عليه أكل الثمن واذا كان التحريم
للبيع جاز الاتقاع بشحوم الميتة والادهان المتنجسة في كل شيء غير أكل الآدمي ودهن بدنه
فيحرم ان حرمة أكل الميتة والترطب بالنجاسة وجاز اطعام شحوم الميتة الكلاب واطعام العسل
المتنجس النحل واطعامه الدواب وجواز بيع ذلك مذهب الشافعي ونقله عياض عن مالك وأكثر
أصحابه وأبي حنيفة وأصحابه والليث ويؤيد جواز الاتقاع ما رواه الطحاوي انه صلى الله عليه
 وآله وسلم سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال ان كان جامدا فألقلوها وما حولها وان كان مائعا
 فاستصحبوا به واتفعو به قال الطحاوي ان رجاله ثقات وروى ذلك عن جماعة من الصحابة منهم
 علي وابن عمر وأبو موسى وجماعة من التابعين القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وهذا هو الواضح
 دليلا فأما التفرقة بين الاستهلاك وغيره فلا دليل لها بل هو رأي محض وأما المتنجس فان
 كان يمكن تطهيره فلا كلام في جواز بيعه وان كان لا يمكن فيحرم بيعه قاله ابن حنبل وفي الحديث
 دليل على انه اذا حرم بيع شيء حرم ثمنه وان كل حيلة يتوصل بها الى تحليل محرم فهي باطلة
 ﴿وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا
 اختلف المتبايعان وفي رواية البيعان (وليس بينهما يئنة فالقول ما يقول رب الساعة
 أو يتاركان) وفي رواية يترادان زاد ابن ماجه في روايته والمبيع قائم بعينه ولا جدو السلعة كما هي
 وأما رواية والمبيع مستهلك فهي مضعفة (رواه الخمسة وصححه الحاكم) وللعلماء كلام كثير على
 صحة الحديث قال ابن عبد البر في الاستدكار انه حديث منقطع لا يكاد يتصل وان كان الفقهاء
 قد عملوا به كل على مذهبه الذي تأوله فيه ثم ذكر طرقه وأبان ما فيها من الانقطاع وهو دليل على
 انه اذا وقع اختلاف بين البائع والمشتري في الثمن أو المبيع أو في شرط من شروطهما فالقول قول
 البائع مع يمينه لما عرفت من القواعد الشرعية ان من كان القول قوله فعليه اليمين وللعلماء في هذا
 الحكم الذي أفاده الحديث ثلاثة اقوال الاول ان القول قول البائع مطلقا وهو ظاهر حديث
 الباب الثاني انه ما يتكلمان ويترادان المبيع الثالث فيه تفصيل وفرق بين الاختلاف في
 النوع والجنس أو الصفة وبين غيرها وهو تفصيل بلا دليل ومعنى التحالف ان يختلف البائع

ما بعت منك كذا ويحلف المدعى ما اشترت منك كذا وقيل غير ذلك والوجه في التحالف ان
 كل واحد مدعى عليه فيجب على كل واحد منهما اليمين لنفي ما ادعى عليه وهذا مفهوم من قوله
 صلى الله عليه وآله وسلم البينة على المدعى واليمين على من أنكر والحاصل ان هذا حديث مطلق
 مقيد بادل باب الدعاوى وسأنتي ﴿١﴾ (وعن أبي مسعود الانصاري رضى الله عنه أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي) بفتح الموحدة وكسر المعجمة وتشديد التثنية
 أريد بها الزانية (وحلوان) بضم الحاء (الكاهن متفق عليه) والاصل في النهي التحريم
 والتحلى قد أخبرانه صلى الله عليه وآله وسلم نهى أى أتى بعبارة تفيد النهى وان لم يذكرها
 وهو دال على تحريم ثلاثة أشياء الاول تحريم ثمن الكلب بالنص ويدل على تحريم بيعه بالزوم
 وهو عام لكل كلب من معلوم وغيره وما يجوز اقتناؤه وما لا يجوز وعن عطاء والنخعي يجوز بيع
 كلب الصيد لحديث جابر نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب الا كلب الصيد
 أخرجه النسائي برجال ثقات الا أنه طعن في صحته فان صح خص عموم النهى الثاني تحريم مهر
 البغي وهو ما تأخذ الزانية في مقابل الزانية ما مهر ايجازا فهو ذامال حرام وللفقهاء تفاصيل في
 حكمه تعود الى كيفية أخذه والذى اختاره ابن القيم انه في جميع كيفية بيعه يجب التصديق به ولا يرد
 الى الدافع لانه دفعه باختياره في مقابل عوض لا يمكن صاحب العوض استرجاعه فهو كسب
 خبيث يجب التصديق به ولا يعان صاحب المعصية بحصول غرضه ورجوع ماله الثالث حلوان
 الكاهن وهو مصدر حلوته حلوانا اذا أعطيت وأصله من الخلاوة شبه بالشئ الحلون حيث انه
 يؤخذ من لابل كلفة وأجمع العلماء على تحريمه والكاهن الذى يدعى علم الغيب ويخبر الناس عن
 السكائن وهو شامل لكل من يدعى ذلك من منجم وضراب بالخصى ونحو ذلك فكل هؤلاء داخل
 تحت حكم الحديث ولا يحل له ما يعطاه ولا يحل لاحد تصديقه فيما يعطاه ﴿٢﴾ (وعن جابر بن
 عبد الله رضى الله عنه انه كان على جبل له أعبي) أى كل عن السير (فأراد أن يسيبه قال
 فلحقني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدعا الى فضربه فسار سير الميسر منه فقال بعني بوقية
 قلت لا ثم قال بعني بوقية واشترطت جلالة) بضم الحاء أى الجبل عليه (الى أهلى فلما بلغت
 أتيت بالجبل فنقدني ثمنه ثم رجعت فأرسل في اثرى فقال أترانى) بضم الفوقية أى أنظني
 (ما كنتك) المما كستهى المكلمة في النقص من الثمن (لا تأخذ جلاك خذ جلاك ودرهمك فهو
 لك متفق عليه وهذا السياق لمسلم) فيه دليل على انه لا بأس بطلب البيع من الرجل لسبعته ولا
 في المما كسته وان يصح البيع للذابة واستثناء ركوبها ولكنه عارضه حديث النهى عن بيع
 النيا وسأنتي وعن بيع وشرط ولما تعارضا اختلف العلماء في ذلك على أقوال الاول لاجدانه
 يصح ذلك وحديث بيع النيا فيه الا أن يعلم ذلك وهذا منه فقد علمت النيا وصح البيع وحديث
 النهى عن بيع وشرط فيه مقال مع احتمال انه أراد الشرط المجهول والثاني لما لك انه يصح اذا
 كانت المسافة قريبة وحده ثلاثة أيام وجعل حديث جابر على هذا الثالث انه لا يجوز مطلقا
 وحديث جابر مؤول بانه قصة عين موقوفة تتطرق اليها الاحتمالات قالوا لانه صلى الله عليه وآله
 وسلم أراد أن يعطيه الثمن ولم يرد حقيقة البيع قالوا ويحتمل أن الشرط ليس في نفس العقد فاعله
 كان سابقا فلم يؤثر ثم تبرع صلى الله عليه وآله وسلم بإركابه وأظهر الاقوال الاول وهو صحة مثل

أخذ الشرط وكل شرط يصح افراد بالعقد كإيصال المبيع الى المنزل وخياطة الثوب وسكنى الدار
 وقدر روى عن عثمان انه باع دارا واستثنى مكانها شهر اذ كره في الشفاء (وعنه) أى عن جابر بن
 عبد الله رضى الله عنهما (قال أعتق رجل منا) أى من الانصار (عبد الله عن دبر) بضم الدال
 وخم الباء كما في التاموس والتدبير أن يقول السيد لبعده دبرك أو أنت مدبر ونحوه ويتقيد
 العتق بالموت ما لم يكن له مال غيره (فدعا به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فباعه متفق عليه)
 وأخرجه أبو داود والنسائي عن جابر أيضا وسما فيه العبد والرجل ولقنته عن جابر أن رجلا من
 الانصار يقال له أبو مذكو وأعتق غلاما له يقال له أبو يعقوب عن دبر لم يكن له مال غيره فدعا به صلى
 الله عليه وآله وسلم فقال من يشتريه فاشتره نعيم بن عبد الله بن الخيام بمائة درهم فدفعها اليه زاد
 الاسماعيلى وعليه دين وقد ترجم له البخارى في باب الاستقراض فقال من باع مال المنلس وقسمه
 بين الغرما أو أعطاه إياه حتى ينفقه على نفسه فأشار الى عله يبيعه وهو الاحتياج الى ثمنه واستدل
 به بعضهم على منع المناس عن التصرف في ماله وعلى ان للإمام أن يبيع عنه ويأتى ببيعة أجبانه
 في بابه ان شاء الله تعالى (وعن ميمونة) رضى الله عنها (زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ان فارة وقعت في سمن فأتى فيه فبطل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنها فقال ألقوها وما حولها
 وكاد روى البخارى وزاد أجد والنسائي في سمن جامد) دل أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالقاء
 ما حولها وهو ما لامسته من السمن على نجاسة الميتة لان المراد بما حولها ما لا قاضا قال المصنف
 في الفتح لم يأت في طريق صحاحه تحديد ما يلحق لكن أخرج ابن أبي شيبة من مرسل عطاء انه يكون
 قدر الكف وسنده جيد لولا إرساله انتهى ودل مفهوم قوله جامد انه لو كان مائعا نجس كله
 لعدم تمييز ما لا قاضا لم يلاقها ودل أيضا على انه لا ينتفع بالدهن المتنجس في شيء من الانتفاعات
 الا أنه تقدم الكلام في ذلك وأنه يساح الانتفاع به في غير الاكل ودهن الأدمى فيصل هذا وما يأتى
 من قوله فلا تقر بوجهه على الاكل والدهن للأدمى جميعا بين مقتضى الأدلة وأما مباشرة النجاسة فهي
 وان كانت غير جائزة الا لازها وعملا وجبت أو نذبت زالت ما عتته فانه لا خلاف في جوازها لانه لا دفع
 مفسدتها وبقي الكلام في مباشرتها للتسمير والتنور واصلاح الارض بها فبطل هو طلب مصلحتها
 وأنه يقاس جواز المباشرة له على المباشرة لازالة مفسدتها والاقرب انها تدخل ازالة مفسدتها تحت
 جلب مصلحتها فتسمير التنور بها يدخل فيه الامر ان ازالة مفسدة بقاء عنها وجلب المصلحة
 لنفعها في التسمير وحينئذ جواز المباشرة للانتفاع لا اشكال فيه (وعن أبي هريرة رضى الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا وقعت الفارة في السمن فان كان جامدا فلقوها
 وما حولها وان كان مائعا فلا تقر بوجهه واه أجد وأبو داود وقد حكم عليه البخارى وأبو حاتم بالوهم)
 وذلك انه قال الترمذى سمعت البخارى يقول هو خطأ والصواب الزهرى عن عبيد الله عن ابن
 عباس عن ميمونة فرأى البخارى انه ثابت عن ميمونة فحكم بالوهم على الطريق المروية عن أبي
 هريرة وجزم ابن حبان في صححه وغيره بأنه ثابت من الوجهين واعلم ان هذا الاختلاف انما هو
 لتصحيح اللفظ الوارد فأما الحكم فهو ثابت فان طرحها وما حولها والانتفاع بالباقي لا يكون الا في
 الجامد وهذا ثابت أيضا في صحيح البخارى بلفظ خذوها وما حولها وكلاهما منسكهم ويفهم منه ان
 الذائب يأتى جميعه اذ العلة بمباشرة الميتة ولا اختصاص في الذائب بالمباشرة وتتميز البعض من

البعض وظاهر الحديث انه لا يقرب السمن ولو كان في غاية الكثرة وقد تقدم وجه الجمع بينه وبين
حديث الطحاوي * (فائدة) * تمكين المكلف لغير المكلف كالكلب والهر من أكل الميتة وشحوها
جائز اذ لم يعهد عن السلف منعه قلت بل واجب ان لم يطعمه غيرها كما يدل له حديث ان امرأة
دخلت النار في هرة وعلىها يانها لم تطعمها ولم تتركها تأكل من خشاش الارض وفي خشاش
الارض ما هو محرم على المكلف وغيره ويؤيده ما تقدم من مروره صلى الله عليه وآله وسلم بشاة
ميتة فقال هلا استعتم بهاها الحديث له ألقاها فانه دال على انها ملقاة بحيث تأكل منها الكلاب
والطيور وغيرهما ولو كان التمكين حراما لامرهم بدفنها فالحديث دل على ان أحد الامرين اطعامها
أو تركها تأكل من خشاش الارض واجب وبسبب تركه عذبت المرأة وخشاش الارض هي
هوام الارض وحشراتهما كما في النهاية * (وعن أبي الزبير) محمد بن مسلم المكي تابعي روى عن
جابر بن عبد الله كثيرا (قال سألت جابرا عن ثمن السنور) بكسر السين فنون مشددة مفتوحة
فواوسا كنه هو الهر كما في القاموس (والكلب فقال زجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك
رواه مسلم والنسائي وزاد الاكاب صيد) وأخرج مسلم هذا من حديث جابر ورافع بن خديج وزاد
النسائي في روايته استثناء كلب الصيد ثم قال هذا منكر قال المصنف في التلخيص انه ورد
الاستثناء من حديث جابر ورجاله ثقات انتهى ورواية جابر هذه رواها أحمد والنسائي وفيها
استثناء الكلب المعلم الا انه قال المناوي في شرح الجامع الصغير متعقب القول المصنف ان رجالها
ثقات بانه قال ابن الجوزي فيه الحسين بن أبي حفصة قال يحيى ليس بشئ وضعفه أحمد وقال ابن
حبان هذا الخبر بهذا اللفظ باطل لأصله نعم الثابت جواز اقتناء الكلب للصيد من غير نقص
من عمل من اقتناه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من اقتنى كلبا الا كلب صيد نقص من أجره كل
يوم قبراطان قيل قبراط من عمل الليل وقبراط من عمل النهار وقيل من الفرض والنقل هذا والنهي
عن ثمن الكلب متفق عليه من حديث ابن مسعود وانقرده مسلم برواية النسي عن ثمن السنور
وأصل النهي التحريم والجمهور على تحريم بيع الكلب مطلقا واختلفوا في السنور وقد ذهب
الى تحريم بيع السنور أبو هريرة وطاوس ومجاهد وذهب الجمهور الى جواز بيعه اذا كان له نفع
وجعلوا النهي على التزيه وهو خلاف ظاهر الحديث والقول بانه حديث ضعيف مردود باخراج
مسلم له وغيره والقول بانه لم يروه عن الزبير غير جابر بن سلمة مردود ايضا بانه أخرجه مسلم عن معقل
ابن عبد الله عن أبي الزبير فهذاان ثقتان برواية عن أبي الزبير وهو ثقة أيضا * (وعن عائشة رضي
الله عنها قالت جاءتني بريرة) بفتح الباء ورأيت بينهما ايا تحتية مولاة لعائشة (وقالت اني كاتب)
من المكاتب وهي العتديين السيد وعبد (أهلي) هم ناس من الانصار كما هو عند النسائي (على
تسع أواق في كل عام أوقية فأعيني) بصيغة الامر للمؤث من الاعانة (فقلت ان أحب أهل
ان أعدها لهم ويكون ولاؤي لى فقلت فذهبت بريرة الى أهلها فقلت لهم فأبوا عليهم فجاءت
من عندهم ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس فقالت اني قد عرضت ذلك عليهم فأبوا إلا
أن يكون لهم الولاء فسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبرت عائشة النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فقال خذيه واشترطى لهم قال الشافعي والمزني يعني عليهم فاللام بمعنى على (الولاء)
هو النصرة لكنه خص في الشرع بولاء العتق أفاده في المصباح (انما الولاء لمن أعتق) فقلت

عائشة ثم قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد فإنا
رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله تعالى ما كان من شرط ليس في كتاب الله (أي في
شرعه الذي كتبه على العباد وحكمه أعم من ثبوته بالقرآن أو السنة) فهو باطل وإن كان مائة
شرط قضاء الله أحق) بالاتباع من الشروط المخالفة لحكم الله (وشرط الله أوثق وأغما والولاء لمن
أعققت متفق عليه واللفظ للجاري وعند مسلم قال اشتريها وأعتقها واشترط ليهم الولاء) الحديث
دليل على مشروعية الكتابة وهي عقد بين السيد وعبدته على رقبته وهي مشتقة من الكتب وهو
الفرض والحكم كما في قوله كتب عليكم الصيام وهي مندوبة وقال عطاء وداود واجبة إذا طلبها
العبد بقدر قيمته لظاهر الأمر في فكاتبوههم وهو الأصل في الأمر قلت إلا أنه تعالى قيد الوجوب
بقوله إن علمتم فيهم خيرا نعم بعد علم الخير فيهم تجب الكتابة وفي تفسير الخير أربعة أقوال للسلف
وحديث مرفوع ومرسل عند أبي داود أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم إن علمتم فيهم حرفة ولا
ترسلوهم كالأعلى الناس الثاني لابن عباس قال خير المال الثالث عنه أمانته ووفاء الرابع
عنه إن علمت أن مكاتبك يقضيك وقولها في كل عام أو قية في تقريره صلى الله عليه وآله وسلم لذلك
دليل على جواز التخييم لأعلى تحتهم وشرطيته كما ذهب إليه الشافعي وغيره واستدلوا برؤايات عن
السلف لا تنهض دليلا وذهب الجمهور وأحمد ومالك إلى جواز عقد الكتابة على نجم لقوله
فكاتبوهم ولم يفصل وهو ظاهر والقول بأنه قيد إطلاقها الآثار عن السلف غير صحيح إذ ليس
باجاع وتقييد الآيات بآراء العلماء باطل ودل قوله صلى الله عليه وآله وسلم خذنيها على جواز بيع
المكاتب عند تفسير الأيفاء بمال الكتابة وللعلماء فيه ثلاثة أقوال الأول جوازه وهو أحمد
ومالك وجهم قوله صلى الله عليه وآله وسلم المكاتب رق مابق عليه درهم أخرجه أبو داود وابن
ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده الثاني أنه يجوز بيعه برضاه إلى من يعتقه
محتجين بظاهر حديث بريرة الثالث أنه لا يجوز بيعه مطلقا وهو لا يحنيفة وجاعة قالوا لأنه قد
خرج من ملك السيد وتأولوا الحديث بأن قالوا إن بريرة عجزت نفسها وفسخوا العقد كما في شرح
مسلم عن الحنفية ومن معهم والقول الأول أظهر لأن التقييد بالواقع في قصة بريرة ليس فيه دليل
على أنه شرط وإنما كان الواقع كذلك فمن أين أنه شرط وأما القول بأنه يوجب سقوط حق الله
في جوابه إن حقه تعالى ما قد ثبت فإنه لا يثبت إلا بالإيفاء والفرض أنه عجز المكاتب عنه وقوله
واشترط ليهم الولاء إن جعلت اللام بمعنى على من باب قوله وإن أسأتم فلها ويخرون للاذقان كما قاله
الشافعي فلا إشكال إلا أنه قد ضعف بأنه لو كان كذلك لم ينكر عليهم اشتراط الولاء ويحجب بان
الذي أنكره اشتراطهم له أول الأمر وقيل المراد بذلك الزجر والتوبيخ لهم لأنه كان صلى الله عليه
وآله وسلم قد بين لهم حكم الولاء وأن هذا الشرط لا يحل فلما ظهرت منهم المخالفة قال لعائشة
ذلك ومعناه لا تبالي لأن اشتراطهم مخالف للحق فلا يكون ذلك للإباحة بل المقصود الإهانة وعدم
المبالاة بالاشتراط وإن وجوده كعدمه وبعد معرفة هذه الوجوه والتأويل يزول الإشكال بأنه
كيف وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم إلا أن لعائشة بالشرط لهم فإنه ظاهر أنه خداع وغرر
للبائع من حيث أنه يعتقد عند البيع أنه بقي له بعض المنافع وانكشف الأمر على خلافه ولكن
بعد تحقق وجوه التأويل يذهب الإشكال وفي قوله إنما الولاء لمن أعتق دليل على حصر الولاء

فمن اعتق لا يتعداه الى غيره ﴿١﴾ وعن ابن عمر رضي الله عنهم ما قال نهى عمر عن بيع أمهات
الاولاد فقال لا تباع ولا توهب ولا تورث يستمتع بها ما بدله فاذا مات فهي حرة واده مالك والبيهقي
وقال رفعه بعض الرواة فهوهم ﴿٢﴾ وقال الدارقطني الصحيح وقعه على عمر ومثله قال عبد الحق
قال صاحب الامام المعروف فيه الوقف والذي رفعه ثقة قبل ولا يصح مسندا وفي الباب آثار
عن الصحابة وقد أخرج الحاكم وابن عساكر وابن المنذر عن يزيد قال كنت جالسا عند عمر
اذ سمع صائخة قال يايرقا (١) انظر ما هذا الصوت فنظر ثم جاء فقال جارية من قريش تباع أمها
فقال عمر ادع لي المهاجرين والانصار فلم يكث ساعة حتى امتلأت الدار والحجرة فحمد الله وأثنى
عليه ثم قال اما بعد فهل كان فيما جاء به محمد صلى الله عليه وآله وسلم القطيعة قالوا لا قال فانها
قد أصبحت فيكم فاشية ثم قرأ فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا في الارض وتقطعوا أرحامكم
ثم قال وأي قطيعة أقطع من ان تباع أم امرئ منكم وقد أوسع الله لكم قالوا فاصنع ما بدا لك
فكتب الى الاتفاق أن لا تباع أم حرفا قطيعة وأنه لا يحل فهذا ونحوه من الآثار والحديث
بناء على ثبوت رفعه دليل على ان الامة اذا ولدت من سيدها حرم بيعها سواء كان الولد باقما أو لا والى
هذا ذهب أكثر الامة ودعى الاجماع على المنع من بيعهن جماعة من المتأخرين وأقر ذلك الحافظ
ابن كثير الكلام على هذه المسئلة في جزء مفرد قال وتلخص لي عن الشافعي فيها أربعة أقوال
وفي المسئلة من حيث هي ثمانية أقوال وقد ذهب داود وغيره الى جواز بيعها لما أفاده قوله
﴿٣﴾ عن جابر رضي الله عنه قال كنا نبيع سراري أمهات الاولاد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم
حتى لا يرى بذلك بأسا رواه النسائي وابن ماجه والدارقطني وصححه ابن حبان وأخرجه أحمد
والشافعي والبيهقي وأبو داود والحاكم وزاد في زمن أبي بكر وفيه فلما كان عمر نانا فانتهينا رواه
الحاكم من حديث أبي سعيد واسناده ضعيف قال البيهقي ليس في شيء من الطرق انه صلى الله عليه
 وآله وسلم اطلع على ذلك وأقرهم عليه ويرد رواية النسائي التي فيها والنبي صلى الله عليه وآله
 وسلم حتى لا يرى بذلك بأسا قلت قوله في حديث الباب لا يرى يحتمل انه بختية متتوحة والفاعل
عائد على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيكون حجة لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم اهم على
بيعهن ويحتمل انه بالنون والفاعل من باع من الصحابة الدال عليه كنا نبيع فلا يكون فيه حجة لانه
فعل بعض الصحابة ولكن رواية النسائي دالة على الاول وقريبة السياق تؤيده لانه أورده جابر
محتجابه ولا يتم احتجاجه الا على الوجه الاول واستدل القائلون بجواز بيعها بأنه صح عن علي أنه
رجع عن تحرير بيعها الى جوازه وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن
عبدية السلماني المرادى قال سمعت عليا يقول اجتمع رأيي ورأي عمر في أمهات الاولاد ان لا يبيعن
ثم رأيت بعد أن يبيعن الحديث وهو معدود في أصح الاسانيد وأجاب في الشرح عن هذه الأدلة
بأنه يحتمل ان حديث جابر كان في أول الامر وان ما ذكرنا نسخ وأيضا انه راجع الى التقرير وما ذكر
قول وعند التعارض القول أرجح قلت ولا يخفى ضعف هذا الجواب فانه نسخ بالاحتمال فلا قائل
بجواز بيعها أن يقابله الاستدلال ويقول يحتمل ان حديث ابن عمر كان أول الامر ثم نسخ
بحديث جابر ثم قوله ان حديث جابر راجع الى التقرير وحديث ابن عمر قول والقول أرجح عند
التعارض يقال عليه القول لم يصح رفعه بل صرح المصنف وغيره ان رفعه وهم وليس في منع

بيعها الا رأى عمر لا غير ومن شاوره من الصحابة وليس باجماع فليس بحجة على انه لو كان في المسئلة
 نص لما احتاج عمر والصحابة الى الرأى واما حديث ابن عباس انهما لما ولدت مارية ابنة ابراهيم
 قال صلى الله عليه وآله وسلم أعتقها ولا تخافانه قال ابن عبد البر في الاستبصار كانه روى من وجه
 ليس بالقوى ولا يثبت أهل الحديث قال وكذلك حديث ابن عباس عنه صلى الله عليه وآله وسلم
 انه قال أئمة امرأه ولدت من سبيدها فانهم احره اذا مات لا يصح لانه انفرد به الحسن بن عبد الله بن
 عبد الله بن عباس وهو ضعيف متروك انتهى واما أبو محمد بن حزم فقد صحح الاول وتعقب بما
 بسطه السيد في منحة الغفار أقول والراجح في المسئلة ما ذهب اليه الجمهور ان من استولد أمته لم
 يحل له بيعها والاحاديث الواردة في هذه المسئلة وإن كان في أساسيدها الضعف فهي تنهض
 للاحتجاج بها والخلاف في المسئلة بين الصحابة فمن بعدهم معروف مشهور وكذلك تعقب عوت
 السيد وتجنيزه لعتقها والله أعلم ﴿ وعن جابر رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم عن بيع فضل الماء رواه مسلم وزاد في رواية عن بيع ضرب الجمل وأخرجه أصحاب
 السنن من حديث اياس بن عبد وصححه الترمذى وقال أبو الفتح القشيري هو على شرطهما
 والحديث دليل على انه لا يجوز بيع ما فضل من الماء عن كفاية صاحبه قال العلماء وصورة ذلك
 ان ينبع في أرض مباحة ماء فيسقى الاعلى ثم يفيض عن كفايته فليس له المنع وكذا اذا اتخذ حفرة
 في أرض مملوكة يجتمع فيها الماء وحفر بئر فيسقى منه ويسقى أرضه فليس له منع ما فضل وظاهر
 الحديث يدل انه يجب عليه بدل ما فضل عن كفايته لشرب أو طهور أو سقى زرع سواء كان في أرض
 مباحة أو مملوكة وقد ذهب الى هذا العموم ابن القيم في الهدى وقال انه يجوز دخول الارض
 المملوكة لاخذ الماء والكالا لان له حقا في ذلك ولا يمنع استعمال ملك الغير وقال انه نص أحمد
 على جواز الرعى في أرض غير مباحة للرعى ثم قال انه لا فائدة لاذن صاحب الارض لانه ليس له
 منعه من الدخول بل يجب عليه تمكينه ويحرم عليه منعه فلا يتوقف دخوله على الاذن وانما
 يحتاج الى الاذن في الدخول في الدار اذا كان فيها اسكر لوجوب الاستئذان واما اذا لم يكن فيها
 سكن فقد قال تعالى ليس عليكم جناح أن تدخلوا بيوتا غير مسكونة فيها متاع لكم ومن احتقر
 بئر أو نهر فهو أحق بمائه ولا يمنع الفضله من غيره سواء قلما ان الماء حق للحاقر لملك كما هو قول
 جماعة من العلماء أو قلنا هو ملك فان عليه بدل فضله لغيره كما أخرجه أبو داود وانه قال رجل يا نبي
 الله ما الشئ الذي لا يحل منعه قال الماء قال ما الشئ الذي لا يحل منعه قال الملح فأقاد أن في حكم
 الماء الملح وما شاك كالهقار والنفط والموميا ومثله الكالا فمن سبق بدوابه الى أرض مباحة فيها
 عشب فهو أحق برعيه مادامت فيه دوابه فإذا خرج منه فليس له بيعه هذا واما المحرز في الاسقية
 والظروف فهو مخصص من ذلك بالقياس على الحطب فقد قال صلى الله عليه وآله وسلم لان يأخذ
 أحدكم جبلا فيأخذ حزمة من حطب فيبيع ذلك فيكف بها وجهه خير له من ان يسأل الناس
 أعطى أو منع فيجوز بيعه ولا يجب بذله الا لمضطر وكذلك بيع البئر والعين أنفسهما فانه جائز فقد
 قال صلى الله عليه وآله وسلم من يشتري بئر رومة يوسع بها على المسلمين فله الجنة فاشترها عثمان
 والقصة معروفة وقوله عن ضرب الجمل أى ونهى عن أجرة ضرب الجمل وقد عبر عنه بالعرب
 في قوله ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن عيب

(الفعل) هو بفتح العين وسكون السين (رواه البخاري) وفيه وفيما قبله دليل على تحريم
 استئجار الفعل للضرب والاجرة حرام وذهب جماعة من السلف الى انه يجوز ذلك الا انه يستأجره
 للضرب مدة معلومة أو تكون الضربات معلومة قالوا لان الحاجة تدعو اليه وهي منفعة مقصودة
 وحاولوا النهي على التنزيه وهو خلاف أصله ﴿ (وعنه) أي عن ابن عمر (ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم نهى عن بيع جبل الحبلية) بفتح الحاء والباء فيهما (وكان يبعان بتاعه أهل
 الحاهلية) وفسره قوله (كان الرجل يتباع الجزور) بفتح الجيم وضم الزاء البعير ذكرا كان
 أو أنثى وهو مؤنث وإن أطلق على مذكر تقول هذه الجزور (الى أن تنتج) بضم أوله وفتح ثانيه
 أي تلد (الناقاة) وهذا الفعل لم يأت في لغة العرب الا على بناء الفعل المجهول (ثم تنتج التي
 في بطنها) وهذا التفسير من قوله وكان يبع الخ مدرج في الحديث من كلام نافع وقيل من كلام
 ابن عمر (متفق عليه واللفظ للبخاري) ووقع في رواية جمل ولدا الماقاة من دون اشتراط الانتاج
 وفي رواية أن تنتج الناقاة ما في بطنها من دون أن يكون نتاجها قد جمل أو أنتج والحبل مصدر
 حبلت تحبل سمي به المحبول والحبلية جمع حابل مثل ظلمة في ظالم وكنية في كاتب ويقال حابل
 وحابله بالتاء قال أبو عبيد لم ير دالحبل في غير الأسماء الا في هذا الحديث وقال غيره بل ثبت
 في غيره والحديث يدل على تحريم هذا البيع واختلاف العلماء في هذا المنهى عنه لاختلاف
 الروايات هل هو من حيث يؤجل بفن الجزور الى أن يحصل النتاج المذكور أو انه يبيع منه
 النتاج ذهب الى الاول مالك والشافعي وجماعة قالوا وعلة المنهى هي جهالة الاجل وذهب الى
 الثاني أحمد واصلح وجماعة من أئمة اللغة وبه جزم الترمذي قالوا وعلة المنهى هو كونه يبيع
 معدوم ومجهول وغير مقدور على تسليمه وهو داخل في بيع الغرر وقد أشار الى هذا البخاري
 حيث صدر الباب ببيع الغرر وأشار الى التفسير الاول ورجحه أيضا في باب السلم بكونه موافقا
 للحديث وإن كان كلام أهل اللغة موافقا للثاني نعم ويتحصل من الخلاف أربعة أقوال لانه يقال
 هل المراد البيع الى أجل أو بيع الحنين وعلى الاول هل المراد بالاجل ولادة الام أو ولادة
 ولدها وعلى الثاني هل المراد بيع الحنين الاول أو جنين الحنين فصارت أربعة أقوال هذا وحكي
 عن ابن كيسان وأبي العباس المبرد أن المراد بالحبلية الكرمه وأنه نهى عن بيع غر العنب قبل
 أن يصلح فأصله على هذا بسكون الباء الموحدة لكن الروايات بالتحريك الا أنه قد حكى في الحبلية
 بمعنى الكرمه فتحها ﴿ (وعنه) أي عن ابن عمر رضي الله عنهما (ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم نهى عن بيع الولاء) بفتح الواو (وعنه متفق عليه) والولاء هو ولأ العتق
 أي وهو أمانات العتق وورثه معتقه أو ورثته معتقه كانت العرب تهيبه وتبيعه فنهى عنه لان
 الولاء كالنسب لا يزول بالازالة ذكره في النهاية ﴿ (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال نهى رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر رواه مسلم) اشتمل الحديث على
 النهي عن صورتين من صور البيع الاولى بيع الحصاة واختلف في تفسيره قيل هل هو أن يقول
 ارم هذه الحصاة فعلى أي ثوب وقعت فهو لك بدرهم وقيل هو أن يبيعه من ارضه قدر ما انتهت
 اليه رية الحصاة وقيل هو أن يقبض على كف من حصى ويقول لي بعدد ما خرج في القبضة من
 الشيء المبيع أو يبيعه سلعة ويقبض على كف من حصى ويقول لي بكل حصاة درهم وقيل ان

عند أحد هذه أحد تديده ويقول أي وقت سقطت الحصاة فقد وجب البيع وقيل هو ان
 يعترض النذير من الغنم فيأخذ حصاة ويقول أي شاة أصابت أفهي للبكذا وكل هذه متضمنة
 للغرر في الثمن أو البيع من الجبل لفظ الغرر يشمله وانما أفردت لكونها كانت مما
 يتبعها الشاة فتمسك صلى الله عليه وآله وسلم عنها وأضيف البيع إلى الحصاة للملازمة لا اعتبار
 بالحصاة فيه والثانية بيع الغرر بفتح الغين المجبة والراء المتكررة وهو بمعنى مغرور اسم مفعول
 وإضافة المصداق إليه من إضافته إلى المفعول ويحتمل غير هذا ومعناه الخداع الذي هو مظنة
 أن لا رضاه عند تحققه فيكون من كل الباطل ويتحقق في صور ما بعد القدرة على تسليمه كبيع
 العبد إلا بقى والفرس الشافر أو يكونه معدوماً ويحتمل ولا يتم مآل البائع له كالمسك في الماء
 الكثير ونحو ذلك من الصور وقد يحتمل بعض الغرر فيصحب معه البيع إذا دعت إليه الحاجة
 كالجمل أساس الدار وكبيع الحبة المحشوة وإن لم يرى حشوها فإن ذلك يجمع عليه وكذا في جواز
 اجارة الدار والذابة شهرامع أنه قد يكون الشهر ثلاثين يوماً وتسعة وعشرين وعلى دخول الحمام
 بالاجرة مع اختلاف الناس في استعمالهم الماء وقد روي عنهم وعلى جواز الشرب من السقاء
 بالعوض مع الجهل واجتماع على عدم صحة بيع الاجنسة في البطون والطير في الهواء واختلافوا في
 صور كثيرة اشتملت عليها كتب الفروع (وعنه) أي عن أبي هريرة (أن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال من اشترى طعاماً فلا يبيعه حتى يكال له رواه مسلم) وقد ورد في الطعام أنه لا يبيعه
 من اشتراه حتى يستوفيه من حديث جماعة من الصحابة وورد في إعم من الطعام حديث حكيم بن
 حزام عند أحمد قال قلت يا رسول الله اني اشترى يوساً فاني محل لي منه ما وما يحرم علي قال اذا
 اشتريت شيئاً فلا تبعه حتى تقبضه واخرج الدارقطني وابوداود من حديث زيد بن ثابت ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان تباع السلع حيث يتباع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم واخرجه
 السبعة الا الترمذي من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ابتاع طعاماً
 فلا يبيعه حتى يستوفيه قال ابن عباس ولا أحسب كل شيء إلا مثله فدللت الأحاديث أنه لا يجوز
 بيع أي سلعة شريت إلا بعد قبض البائع لها واستيفائها وذهب قوم إلى أنه يختص هذا الحكم
 بالطعام لا غير من المبيعات وذهب أبو حنيفة إلى أنه يختص بالمتنقل دون غيره لحديث زيد بن
 ثابت فإنه في السلع والجواب أن ذكر حكم الخاص لا يخص به العام وحديث حكيم عام فالعمل عليه
 واليه ذهب الجمهور وأنه لا يجوز البيع للمشتري قبل القبض مطلقاً وهذا الذي دل له حديث
 حكيم واستنبطه ابن عباس (فائدة) اخرج الدارقطني من حديث جابر بن سمى رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري ونحوه
 للبراز من حديث أبي هريرة بأسناد حسن فدل أنه اذا اشترى الشيء مكاييله وقبضه ثم باعه لم يجوز
 تسليمه بالكيل الأول حتى يكال له على من اشتراه ثانياً وبذلك قال الجمهور وقال عطاء يجوز بيعه
 بالكيل الأول وكان لم يبلغه الحديث ولعل الله الأمر بالكيل ثانياً لتحقيق ما يجوز من النقص
 بأعادة الكيل لأذهاب الخداع وحديث الصاعين دليل على أنه لا يجوز بيع الجزأف إلا ان في حديث
 ابن عمر أنهم كانوا يبتاعون الطعام جزأفاً ولقظه كأنه اشترى الطعام من الركان جزأفاً فأنها نار رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ان يبيعه حتى تنقله أخرجه الجماعة الا الترمذي قال ابن قدامة يجوز بيع

الصبرة جزا فلا نعلم فيه خلافا واذ ثبت جواز بيع الجزأ في حبل حديث الصاعين على ان المراد
 انه اذا اشترى الطعام كذلا وأريد بيعه فلا بد من إعادة كذلا للمشتري (وعنه) أي عن أبي هريرة
 (قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيعتين في بيعة رواه أحمد والنسائي وصححه
 الترمذي وابن حبان وولابي داود) من حديث أبي هريرة (من باع بيعتين في بيعة فلهما أو كسهما أو
 الربا) قال الشافعي له تأويلان أحدهما أن يقول بعتك بألفين نسيئة وبألف نقد فأقيم ما شئت
 أخذت به وهذا يبيع فاسد لأنه إيهام وتعليق والثاني ان يقول بعتك عبدي على ان يبيعني فرسك
 وعلة النهي على الاول عدم استقرار الثمن ولزوم الربا عند من يبيع الشيء بأكثر من سعر يومه
 لاجل النساء وعلى الثاني لتعليقه بشرط مستقبل يجوز وقوعه وعدم وقوعه فلم يستقر الملك
 وقوله فلهما أو كسهما أو الربا يعني انه اذا فعل ذلك فهو لا يتناول عن أحد الا من اياها الا وكس الذي هو
 أخذ الاقل أو الربا وهو عما يؤيد التفسير الاول (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده) زاد
 الترمذي حتى ذكر عبد الله بن عمرو انه سئل ان المراد به محمد بن عبد الله وانه
 مرسل (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح
 ما لم يضمن ولا يبيع ما ليس عنده) رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم ومخرجه
 أي الحاكم (في علوم الحديث من رواية أبي حنيفة عن عمرو المذکور باللفظ نهى عن بيع وشرط
 ومن هذا الوجه) يعني الذي أخرجه الحاكم (أخرجه الطبراني في الاوسط وهو غريب) وقد
 رواه جماعة واستغربه النووي والحديث اشتمل على أربع صور نهى عن البيع على صفتهما
 الاولى سلف وبيع وصورة ذلك حيث يريد الشخص ان يشتري سلعة بأكثر من ثمنها لاجل النساء
 وعنده ان ذلك لا يجوز فيجوز فيجوز ان يشتري من الثمن من البائع ليجعله اليه حله والثانية شرطان
 في بيع يختلف في نفسه يراه قليل هو ان يقول بعت هذا نقدا بكذا أو بكذا نسيئة وقيل هو ان
 يشترط البائع على المشتري ان لا يبيع السلعة ولا يبيعها وقيل هو ان يقول بعتك هذه السلعة بكذا
 على ان تبيعني السلعة القلانية بكذا ذكره في الشرح وفي النهاية لا يحل سلف وبيع هو مثل أن
 يقول بعتك هذا العبد بألف على أن تسلفني ألفا في متاع أو على أن تقرضني ألفا لأنه يقرضه
 إيجابه في الثمن فيدخل في حد الجهالة ولان كل قرض جر منفعة فهو ربا ولان في العقد شرطا ولا
 يصح قوله ولا شرطان في بيع فسر في النهاية بأنه كقولك بعتك هذا الثوب نقدا بيدنا ونسيئة
 بيدنا ربا وهو كالبيعة في بيعته والثالثة قوله ولا ربح ما لم يضمن قيل معناه ما لم يملك وذلك هو
 الغصب فانه غير ملك للغاصب فاذا باعه وروى في ثمنه لم يحل له الربح وقيل معناه ما لم يقبض لان
 السلعة قبل قبضها ليست في ضمان المشتري اذا تلفت تلفت من مال البائع والرابعة قوله ولا
 يبيع ما ليس عنده قد فسرنا حديث حكيم بن حزام عند أبي داود والنسائي انه قال قلت يا رسول الله
 يأتيني الرجل فيريدني المبيع ليس عندي فأتباع له من السوق قال لا تبع ما ليس عنده فدل على
 انه لا يحل بيع الشيء قبل أن يملكه (وعنه) أي عن عمرو بن شعيب (قال نهى رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم عن بيع العربان) بضم العين وسكون الراء وبالموحدة ويقال أربان وعربون
 (رواه مالك قال بلغني عن عمرو بن شعيب به) وأخرجه أبو داود وابن ماجه وفيه راولم يسمو سمي في
 رواية فاذا هو ضعيف قلت أخرجهما ابن ماجه وسمي الراوي عبد الله بن عامر الاسلمي وقيل ابن

لهيعة وهماض عيان وله طرق لا تتخلو عن مقال ويبع العربان فسرهم مالك قال هو أن يشتري
الرجل العمداء والامة أو يكتري ثم يقول للذي اشتري منه أو أكرى أعطه دينارا أو درهما على
أنى أن أخذت السلعة فهو من ثمنها والافهولك واختلف الفقهاء فى جواز هذا البيع فأبطله مالك
والشافعى لهذا النهى ولم ينفه من الشرط الفاسد والغرر ودخوله فى كل المال الباطل وروى
عن عمرو ابنه وأحمد جواز الأول وأولى (وعن ابن عمر) رضى الله عنهم (قال بائعت زيدا فى
السوق فلما استوجبت له قنينة رجل فأعطاني به رجلا حسنا فأردت أن أضرب على يد الرجل) يعنى
يعقده البيع (فأخذ رجل من خلفي بذراعى فالتفت فإذا هو زيد بن ثابت قال لا تبعه حيث أتبعته
حتى تحوزة الى رحلك فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن تباع السلع حيث يتبع حتى
تحوزها التجار الى رحالهم رواه أحمد وأبو داود واللفظ له وصححه ابن حبان والحاكم) الحديث
دليل على أنه لا يصح من المشتري أن يبيع ما اشتراه قبل أن يحوزة الى رحله والظاهر أن المراد به
القبض لكنه عبر عنه بعبارة كرم لما كان غالب قبض المشتري أن كان مما يتناول باليد كالدرهم
والثوب فقبضه نقل وما ينقل فى العادة كالأخشاب والحبوب فقبضه بالنقل الى مكان آخر
وما كان لا ينقل كالعقار والتمر على الشجر فقبضه بالتخايم وقوله فلما استوجبت فى رواية أبى داود
استوفيته وظاهر اللفظ أنه قبضه ولم يكن قد حازه الى رحله ويدل له قوله نهى عن أن تباع السلعة
حيث يتبع حتى يحوزها التجار الى رحالهم (وعنه) أى عن ابن عمر (قال قلت يا رسول الله انى
أبيع الابل بالبيع فأتباع بالذناير وأخذ الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ الذناير أخذ هذا من
هذا وأعطى هذا من هذا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا بأس أن تأخذها بعرو يومها
مالم تفتروا وبينكم كاشى رواه الخمسة وصححه الحاكم) هو دليل على أنه يجوز أن يقضى عن الذهب
الفضة وعن النضة الذهب لأن ابن عمر كان يبيع بالذناير فيلزم المشتري فى ذمته لذهناير وهى
الثن ثم يقبض عنها الدراهم وبالعكس وبوب له أبو داود باب أقتضاء الذهب عن الورق ولقطه
كنت أبيع الابل بالبيع فأبيع بالذناير وأخذ الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ الذناير وانه سأل
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا بأس أن تأخذها بعرو يومها مالم تفتروا وبينكم كاشى
وفيه دليل على أن النقادين جميعا غير حاضرين والحاضر أحدهما فينبى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
الحكم بأنهما إذا فعلا ذلك فحقه أن لا يفتروا الا وقد قبض ما هو لازم عوض ما فى الذمة فلا يجوز
أن يقبض البعض من الذهب ويبقى البعض فى ذمته من عليه الذناير عوضا عنها ولا العكس لأن
ذلك من باب الصرف والشرط فيه أن لا يفتروا وبينهم كاشى وما قوله فى رواية أبى داود بعرو يومها
فالظاهر أنه غير شرط وان كان أمرا أغلبيا فى الواقع يدل على ذلك قوله فإذا اختلفت الأصناف
فبيعوا كيف شئتم اذا كان يديا بيدى (وعنه) أى ابن عمر (قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم عن النجش) بفتح النون وسكون الجيم بعدها شين معجمة (متفق عليه) النجش لغة
تنفير الصيد واستثارته من مكانه ليلصق وفى الشرع الزيادة فى ثمن السلعة المعروضة للبيع
لا يشتريها بل ليغرب ذلك غيره وسمى النجش فى السلعة ناجشا لانه يشير الرغبة فيها ويرفع
ثمنها قال ابن بطال أجمع العلماء على أن النجش عاص بقوله واختلفوا فى البيع اذا وقع على
ذلك فقال طائفة من أئمة الحديث البيع فاسد وبه قال أهل الظاهر وهو المشهور فى مذهب

الحنابلة ورواية عن مالك الآن الحنابلة يقولون بفساده ان كان عواطاة البائع أو منه
وقالت المالكية ثبت له الخيار قياسا على المصراة والبيع صحيح عندهم وعند الحنفية قالوا
لان النهي عائد الى أمر مفارق للبيع وهو قصد الخداع فلم يقتض الفساد وأمامنا نقل
عن ابن عبد البر وابن العربي وابن حزم ان التحريم اذا كانت الزيادة المذكورة فوق عن المثل فلو
ان رجلا رأى سلعة تباع بدون قيمتها فزاد فيها التثنية الى قيمتها لم يكن ناجسا عاصيا بل يؤجر
على ذلك بنيتهم قالوا لان ذلك من النصيحة فهو من دود بان النصيحة تخصه بل بغيرها ما أنه يريد
الشراء وأما مع هذا فهو خداع وغرر وبأنه ذكر البخاري تعليقا من حديث ابن أبي أوفى في سبب
نزول قوله تعالى ان الذين يشتركون بالله ويؤمنهم عن قليل لا انه قال أقام رجل سلعة بالله
لقد أعطى بها ما لم يعط فزلت قال ابن أبي أوفى الناجش آكل ربا خاطئ فجعل ابن أبي أوفى من أخير
بأكثر مما اشترى به انه ناجش لمشاركته لمن يزيد في السلعة وهو لا يريد ان يشترى بها في غير الغير
فأشترى كافي الحكم لذلك وحيث كان الناجش غير البائع فقد يكون آكل ربا اذا جعل له البائع
جعلاً ﴿ وعن جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المحاقلة ﴾ مفاعلة
بالخاء المهملة والقاف (والمزانية) بزنتها بالزاي بعد الالف موحدة فنون (والمخابرة)
بزنتها بالخاء المعجمة فألف فوحدة فراء (وعن الثنبا) بالثلثة مضومة فنون ساكنة فثنية تحتية
بزنة عليا الاستثناء (الآن يعلم) عائد الى الآخر (رواه الخمسة الا ابن ماجه وصححه الترمذى)
اشتمل الحديث على أربع صور نهى الشارع عنها الاولى المحاقلة وفسرها جابر راوى الحديث
بانها بيع الرجل من الرجل الزرع بمائة فرق من الخنطة وفسره أبو عبيد بدبانه بيع الطعام في
سندله وفسرها مالك بان تكري الارض ببعض ما تنبت وهذه هي المخابرة ويعد هذا التفسير
عطفها عليها في هذه الرواية وبأن الصحابي أعرف بتفسير ما روى وقد فسر ها جابر بما عرفت كما
أخرجه عنه الشافعي والثانية المزانية مأخوذة من الزين بفتح الزاء وسكون الموحدة وهو الدفع
الشديد كأن كل واحد من المتبايعين يدفع الآخر عن حقه وفسرها ابن عمر بكرا واه مالك ببيع التمر
أى رطباً بالتركيب لا ببيع العنب بالزيب كمالاً وأخرجه عنه الشافعي في الام وقال تفسير
المحاقلة والمزانية في الاحاديث يحتمل أن يكون عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينصوا
ويحتمل انه من رواية من رواه والعله في النهي عن ذلك هو الرابطة بالعدم العلم بالتساوى والثالثة
المخابرة وهى من المزارعة وهى المعاملة على الارض ببعض ما يخرج منها من الزرع ويأتى الكلام
عليها في المزارعة والرابعة الثنبا فانه نهى عنها الآن تعلم وصورة ذلك بأن يبيع شيئاً ويستثنى
بعضه ولكنه ان كان ذلك البعض معلوماً صحت نحو أن يبيع أشجاراً أو أعناباً ويستثنى واحدة
معينة فان ذلك يصح اتفاقاً لا لوقال البعض ا فلا يصح لان الاستثناء مجهول وظاهر الحديث
انه اذا علم القدر المستثنى صح مطلقاً وقيل لا يصح ان يستثنى ما يزيد على الثلث هذا والوجه في
النهي عن الثنبا هو الجهالة وما كان معلوماً فقد انتفت العلة فتخرج عن حكم النهي وقد نبه النص
على العلة بقوله الآن يعلم ﴿ وعن أنس رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم عن المحاقلة والمخابرة ﴾ بالخاء والضاد معجمتين مفاعلة من الخضرة (والملاسة والمناذرة)
بالذال المعجمة (والمزانية رواه البخاري) اشتمل الحديث على خمس صور من صور البيع منهى

عها الاولى المخافة وتقدم الكلام فيها والثانية الخائفة وهو بيع الثمار والحبوب قبل أن
يدور صلاحها وقد اختلف العلماء فيما يصح بيعه من الثمار والزرع فقال طائفة اذا كان قد بلغ
حدا يمنع به ولو لم يكن قد أخذ الثمر الرأى واشتد الحطب صبح البيع بشرط اقطع وأما اذا شرط
البقاء فلا يصح انشاؤه شغل المالك البائع أولانه صفتان في صفقه وهو اعارة أو اجارة وبيع وأما
اذا بلغ حد الصلاح فاشتد الحطب وأخذ الثمر أو لوانه فبيعه صحيح وفاقا لأن يشترط المشتري ابتناء
فقبل لا يصح البيع وقيل يصح وقيل ان كانت المدقة معلومة صح وان كانت غير معلومة لم يصح
فلو كان قد صلح بعض منه دون بعض فبيعه غير صحيح وللحنفية تفاصيل ليس عليها دليل والثالثة
الملاسة وبينهما أخرجه البخاري عن الزهري انهم الماس الرجل الثوب بيده باليد أو النهار
وأخرج النسائي من حديث أبي هريرة هي أن يقول الرجل للرجل أبيعك ثوبي بثوبك ولا ينظر
أحدهما الى ثوب الآخر ولكنه يمسحها وأخرج أحمد عن عبد الرزاق عن معمر الملاسة
أن يمس الثوب بيده ولا ينشره ولا يقبله اذا مسه وجب البيع ومسلم من حديث أبي هريرة هي أن
يمس كل واحد منهما ثوب صاحبه من غير تأمل والرابعة المناذبة فسرهما ما أخرجه ابن ماجه من
طريق شيبان عن الزهري المناذبة أن يقول ألقى الى ماءك والى الذي مامع والى النسائي من حديث
أبي هريرة أن يقول أبيعك مامع وتبذ مامعك ويشتري كل واحد منهما من الآخر ولا يدرى كل
واحد منهما كم مع الآخر وأحمد عن عبد الرزاق عن معمر المناذبة أن يقول اذا تبذت هذا الثوب
فقد وجب البيع ومسلم من حديث أبي هريرة المناذبة أن تبذ كل واحد منهما ثوبه الى الآخر ثم
ينظر كل واحد منهما الى ثوب صاحبه وعلمت من قوله فقد وجب البيع ان بيع الملاسة والمناذبة
جعل فيه نفس اللبس والمباذيع بغير صبغة وظاهر النهي التحريم وللشافعية تفاصيل في هذا
لاتليق بهذا المختصر * (قائدة) * استدلل بقوله لا ينظر اليه أنه لا يصح بيع الغائب وللعلماء فيه
ثلاثة أقوال الاول لا يصح وهو قول الشافعي والثاني يصح ويثبت له الخيار اذا رآه وهو للحنفية
والثالث ان وصفه والا فلا وهو قول مالك وأحمد وآخرين واستدل به على بطلان بيع الاعمي
وفيه أيضا ثلاثة أقوال الاول بطلانه وهو قول معظم الشافعية حتى من أجاز منهم بيع الغائب
لكون الاعمي لا يراه بعد ذلك والثاني يصح ان وصفه والثالث يصح مطلقا وهو للحنفية
* (وعن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
لا تلتقوا الركب ان لا يبيع حاضر لباد قلت لابن عباس ما قوله ولا يبيع حاضر لباد قال لا يكون له
سمسار متفق عليه واللفظ للبخاري) اشقل الحديث على النهي عن صورتين من صور البيع
الاولى النهي عن تلقى الركبان أي الذين يجابون الى البلد أرزاق العباد للبيع سواء كانوا ركباناً
أو مشاة جماعة أو واحداً وانما اخرج الحديث على الاغلب في أن الجالب يكون عدداً أو أما
التلقي فيكون ابتداءه من خارج السوق الذي تباع فيه السلعة وفي حديث ابن عمر كان تلقى الركبان
فنشترى منهم الطعام فتم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يبيعه حتى يبلغ به سوق الطعام
وفي لفظ آخر بيان ان التلقي لا يكون في السوق قال ابن عمر كانوا يبتاعون الطعام في أعلى السوق
فيبيعونه في مكانه فهاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيعه في مكانه حتى ينقلوه أخرجه
البخاري فدل على ان القصد الى أعلى السوق لا يكون تلقيا وان منتهى التلقي ما فوق السوق

وقالت الشافعية انه لا يكون التلقي الا خارج البلد وكأنهم ينظرون الى المعنى المناسب للمنع وهو
تغير الجالب فإنه اذا قدم الى البلد أمكنه معرفة السعر وطلب الحظ لنفسه فان لم يفعل ذلك فهو
من قصيره واعتبرت المالكية وأحمد واسحق السوق مطلقا عما بظاهر الحديث والنهي طاهر
في التحريم حيث كان قاصدا التلقي عالما بالنهي عنه وعن أبي حنيفة والاوزاعي انه يجوز التلقي
اذا لم يضر بالناس فان ضررهم فان تلقاه فاشتري صح البيع عند الشافعية وثبت الخيار عند
الشافعي للبائع لما أخرج به أبو داود والترمذي وصححه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة بلفظ
لأنقلوا الجلب فان تلقاه انسان فاشتره فصح به بالخيار اذا أتى السوق وظاهر الحديث أن العلة
في النهي نفع البائع وازالة الضرر عنه وقيل نفع أهل السوق لحديث ابن عمر أن تلقوا السلع حتى
يهمطوا بها السوق واختلاف العلماء هل البيع معه صحيح أو فاسد فعدد من ذكرناه قريبا أنه صحيح
لأن النهي لم يرجع الى نفس العقد ولا الى وصف ملازم له فلا يقتضي النهي الفساد وذهب
طائفة من العلماء الى انه فاسد لان التحريم يقتضي الفساد مطبقا وهو الاقرب وقد اشترط جماعة
من العلماء التحريم التلقي شرائط فقبل يشترط في التحريم ان يكذب المتلقي في سعر البلد ويشتري
منهم باقل من ثمن المثل وقيل ان يخبرهم بكثرة المؤنة عليهم في الدخول وقيل ان يخبرهم بكساد
مائعهم ليغبنهم وهذه تقييدات لم يدل عليها دليل بل الحديث اطلق النهي والاصل فيه التحريم
مطلقا الصورة الثانية ما افاده قوله لا يبيع حاضر لباد وقد فسره ابن عباس بقوله لا يكون له
سمسارا بسينين مهماتين وهو في الاصل القيم بالامر والحافظ ثم اسمر في متولى البيع والشراء
لغيره بالاجرة كذا قيده البخاري وجعل حديث ابن عباس مقيدا لما اطلق من الاحاديث وأما بغير
اجرة فجعله من باب النصيحة والمعاونة فأجازه وظاهر أقوال العلماء أن النهي شامل لما كان باجرة
وما كان بغير اجرة وفسر بعضهم صورة بيع الحاضر للبادي بأن يبي البادع ببيع بسلعة
يريد بيعها بسعر الوقت في الحال فيأتيه الحاضر فيقول ضعه عندي لأبيعه لك على التدرج
بأعلى من هذا السعر ثم من العلماء من خص هذا الحكم بالبادي وجعله لقيادتهم من الحق به
الحاضر اذا شاركه في عدم معرفة السعر وقال ذكر البادي في الحديث خرج فخرج الغالب فأما
أهل القرى الذين يعرفون الاسعار قليلا وبداخلين في ذلك ثم منهم من قيد ذلك بشرط العلم بالنهي
وان يكون المتاع المطلوب مما تعبه الحاجة وان يعرض الحضري ذلك على البدوي فلو عرضه
البدوي على الحضري لم يمنع وكل هذه القيود لا يدل عليها الحديث بل استنبطوها من تعليلهم
للحديث بعلم متصيدة من الحكم ثم قد عرفت ان الاصل في النهي التحريم واليه هنا ذهب طائفة
من العلماء وقال آخرون ان الحديث منسوخ وانه جائز مطلقا كتوكيده للحديث النصيحة ودعوى
النسخ غير صحيحة لا فتقاره الى معرفة التاريخ ليعرف المتأخر وحديث النصيحة اذا استصح
أحدكم أخاه فليصنع له مشروطا فيه أنه اذا استنصحه فصح به بالقول لأنه يتولى له البيع وهذا في
حكم بيع الحاضر للبادي وكذلك الحكم في الشراء فلا يشترى حاضر لباد وقد قال البخاري
باب لا يشترى حاضر لباد بالسمسرة وقال ابن حبيب المالكي الشراء للبادي كالبيع لقوله عليه
السلام لا يبيع بعضكم على بيع بعض فان معناه الشراء وأخرج أبو عوانة في صحيحه عن ابن
سيرين قال لقيت أنس بن مالك فقلت لا يبيع حاضر لباد أمأنتهم ان يبيعوا أو أتبعتا عاؤهم قال نعم

وأخرجه أبو داود عن ابن سيرين عن أنس كان يقال لا يبيع حاضر لباد وهي كلمة جامعة لا يبيع له
شيأ ولا يبتاع له شيئاً فإن قيل قد لوحظ في النهي عن تلقى الخلوقة عدم غبن البادي ولوحظ في النهي
عن بيع الحاضر للبادي الرقي بأهل البلد واعتبر فيه غبن البادي وهو كالتناقض فالجواب أن
الشارع يلاحظ مصلحة الناس ويقدم مصلحة الجماعة على الواحد لا الواحد على الواحد ولما كان
البادي إذا باع لنفسه انتفع جميع أهل السوق واشترى وأرخى فانتفع به جميع سكان البلد
فلاحظ الشارع نفع أهل البلدة على نفع البادي ولما كان في التلقى إنما ينتفع الملتقى خاصة وهو
واحد لم يكن في إباحة التلقى مصلحة لاسيما وقد تنضاف إلى ذلك علة ثانية وهي لحوق الضرر بأهل
السوق في اتراء الملتقى عنهم في الرخص وقطع الموارد عليهم وهم أكثر من الملتقى فنظر الشارع
لهم عليه فلا تناقض بين المسئلتين بل هما صحتان في الحكمة والمصلحة (وعن أبي هريرة
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تلقوا الخلب) بفتح اللام مصدر
بمعنى الخلاب (من تلقى فاشترى منه فإذا أتى سيده السوق فبواخيار رواد مسلم) تقدم
الكلام عليه وأنه دليل على ثبوت الخيار للبائع وظاهره ولو شره الملتقى بغير السوق فإن الخيار
ثابت (وعنه) أي أي هريرة (قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيع
حاضر لباد ولا تناجشوا ولا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة) بكسر الخاء
المجبة وأما في الجمعة وغيره فافضها (أخيه ولا تسأل المرأة طلاق أختك التكفأ ما في أنثى)
كفأت الاناء كيبته وقلبته (متفق عليه وسلم لا يسوم المسلم على سوم المسلم) أشكل الحديث
على مسائل منهى عنها الأولى نهى عن بيع الحاضر للبادي وقد تقدم الثانية ما يفيد قوله
ولا تناجشوا وهو معطوف في المعنى على قوله نهى لأن معناه لا يبيع حاضر لباد ولا تناجشوا
وتقدم الكلام عليه قريبا في حديث ابن عمر نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن النجش
الثالثة قوله ولا يبيع الرجل على بيع أخيه يروى رفع المضارع على أن لافية ويميزه على أنها
ناخية واثبات الباء يقوى الأول وعلى الثاني فأنه عومل المحزوم ومما له غير المحزوم فذكرت الباء
وفي رواية بحدف فلا اشكال وصورة البيع على البيع أن يكون قد وقع البيع بالخيار فأتى
في مدة الخيار رجل فيقول للمشتري أفسخ هذا البيع وأنا أبيعك مثله بأرخص من ثمنه أو أحسن
منه وكذا الشراء على الشراء أو أن يقول للبائع في مدة الخيار أفسخ البيع وأنا أشتريه منك
بأكثر من هذا الثمن وصورة السوم على السوم أن يكون قد اتفق مالك السلعة والراغب فيها على
البيع ولم يعقد أفيقول آخر البائع أنا أشتريه منك بأكثر بعد أن كان قد اتفق على الثمن وقد أجمع
العلماء على تحريم هذه الصور كلها وإن فاعلها عاص وأما بيع المزايدة وهو البيع ممن يزيد فليس
من المنهى عنه وقد بوب البخاري باب بيع المزايدة وورد في ذلك صريحان أحدهما أخرجه أحمد
وأصحاب السنن واللفظ للترمذي وقال حسن عن أنس رضي الله عنه وأهله وسلم يبيع أحدهم
(١) وقدحا وقال من يشتري هذا المجلس والتدح فقال رجل أخذته بدرهم فقال من يزيد
على درهم فأعطاه رجل درهمين فباعه مائة وقال ابن عبد البر أنه لا يحرم البيع ممن يزيد
انقافا وقيل أنه يكره واستدل لقائله بحديث عن سفيان بن وهب أنه قال سمعت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع المزايدة لكنه من رواية ابن لهيعة وهو ضعيف الرابعة قوله

(١) الخلس بالكسر كساء
على ظهر البعير تحت البرذعة
ويستط في البيت تحت
التياب ويحركه اه ق

ولا يخطب على خطبة أخيه زاد في مسلم الا ان يأذن له وفي رواية حتى يأذن والنهي يدل على
تحریم ذلك وقد أجمع العلماء على تحریمها اذا كان قد صرح بالإجابة ولم يأذن ولم يترك فان تزوج
والحال هذا عصى اتفاقا وضح عند الجمهور وقال داود يفسخ النكاح ونعم ما قال وهو رواية
عن مالك وانما اشترط التصريح بالإجابة وان كان النهي مطلقا الحديث فاطمة بنت قيس فانها
قالت خطبني أبوجهم ومعاوية فلم ينسكركم خطبة بعضهم على بعض بل خطبها مع ذلك لأسماء
والقول بأنه يحتمل أنه لم يعلم أحدهما بخطبة الآخر وأنه صلى الله عليه وآله وسلم أشار بإسماء لأنه
خطب خلاف الظاهر وقوله أخيه أى في الدين ومفهومه انه لو كان غير أخ كان يكون كافرا فلا
يحرم وهو حيث تكون المرأة كناية وكان يستجير نكاحها وبه قال الاوزاعي وقال غيره يحرم
أيضا على خطبة الكافر والحديث خرج التقييد فيه مخرج الغالب فلا اعتبار لفه ومدة الخامسة
قوله ولا تسأل المرأة برؤى من فوقها وحجز وما وعليه فكسر اللام لالتقاء الساكن والمراد ان المرأة
الاجنبية لا تسأل الرجل أن يطلع امرأته وينسككها وبصير ما هو لها من النفقة والعشرة لها
وعبر عن ذلك بالا كفاء لما في الصحفة من باب التشيل كأن ما ذكرنا كان معدا للزوجة فهو
في حكم ما قد جمعت في الصحفة تنفع به فاذا ذهب عنها فكمات فادكت الصحفة وخرج ذلك عنها
فعبّر عن ذلك المجموع المركب بالركب المذكور للشبه بينهما (وعن أبي أيوب الانصاري رضى
الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من فرق بين والدة وولدها فرق الله
بينه وبين أحبته يوم القيامة رواه أحمد وصححه الترمذي والحاكم لكن في اسناده مقال) لان
فيه حسين بن عبد الله الماعز في مختلف فيه (وله شاهد) كانه يريد به حديث عبادة بن الصامت
لا يفرق بين الام وولدها قيل الى متى قال حتى يبلغ الغلام وتحيض الحاربه أخرجه الدارقطني
والحاكم وفي سننه عندهما عبد الله بن عمر والواقفي وهو ضعيف ولا يخفى ان هذا الحديث والذي
بعده كان يحسن ضمهما الى حديث ابن عمر الذي تقدم في النهي عن بيع أمهات الاولاد ويؤخر
هو الى هنا وهذا الحديث ظاهر في تحریم التفريق بين والدة وولدها وطاهر عام في الملك
والجهات الا انه لا يعلم انه ذهب أحد الى هذا العموم فهو محمول على التفريق في الملك وهو صريح
في حديث علي الآتي وظاهره أيضا تحریم التفريق ولو بعد البلوغ الا انه يقيّد بحديث عبادة وفي
الغيث انه خصه في الكبير الاجماع كما في العتق وكان مستندا لاجماع حديث عبادة ثم الحديث
نص في تحریم التفريق بين والدة وولدها وقيس عليه سائر الارحام المحارم بجماع الرحمة وكذلك
ورد النص في الاخوة وهو ما أفاده قوله (وعن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال أمرني
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أبيع غلامين أخوين فبعتهما ففرقت بينهما فذكر ذلك
للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أدركهما فارتجعهما ولا تبعهما الا جميعا رواه أحمد ورجاله
ثقات وقد صححه ابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان والحاكم والطبراني وابن القطان) وحكى
ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه انه انما سمعه الحكم من ميمون بن أبي شبيب وهو يرويه عن علي
رضي الله عنه وميمون لم يدركه عليا والحديث دليل على بطلان هذا البيع ودل على تحریم
التفريق كادل عليه الحديث الاول الا ان الاول دل على التفريق بأى وجه من الوجوه وهذا
الحديث نص في تحریمه بالبيع وألحقوا به تحریم التفريق بسائر الانشاء كالهبسة والتذر

(١) ما يرويه في الحديث
وروي عنه

وقوله ما بين يدي من روى ما استمر بين نفسه فليس باختياره فان سبب المال في روى وشي
 الحديث وحديث يحيى بن زكريا عنه قد مر على بطون البيوع ولكنه عارضه الحديث الاول
 حديث يحيى بن زكريا على نسخة لا ترجع عن المذهب البيوع وشيخه المشيخ له قوله (١) ذكر
 من لا يبيع انما يرجع عن امره لم يبق في التفرقة فلا عقوبة ولما اختلف العلماء في ذلك فذهب
 الجمهور الى ان يتركه مع انهم سبوا في امره بالامر بالاوتباع لا يمين يعتقل انه بعد جدي بوضا
 انما يتركه (في نسخة) في التفرقة بين البيعة وبينه وجهان لا يقع لغيره صلى الله عليه وآله وسلم عن
 تعذيب انفسهم ويتركه فيما سأل الشيخ وشيخه الاول (٢) وعن انس رضى الله عنه قال غلوا السمر
 الفرس من روم ورواها عن السمر على مناداه (في الحديث) على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله
 ارسل في قال الناس ارسول الله غلوا السمر فمروا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله
 ارسل في (عن يحيى بن زكريا) في ذلك وهو وحده بارادة (الناقص) أي الممتنع (الباسط) الموسع مأخوذ
 من قوله تعالى والله يتبعك وييسر (الزافي) لا يرجو ان النبي الله وليس أحدكم يطلبني
 بئانه في دم ولا مال رواه الترمذي في صحيحه (ابن حبان) وأخرجه ابن ماجه والدارمي
 والبخاري وأبو يعلى من حديث انس واسناده على شرط مسلم وصححه الترمذي والحديث دليل
 على ان الله غير مثله واذا كان مثله فهو محرم والى هذا ذهب أكثر العلماء وروي عن مالك انه
 يجوز التسعير وفي التوتين واخذت دان على تحريم التسعير لكل متاع وان كان سبياقه في
 حاس (٣) وعن معمر بن عبد الله هو يفتح الميم وسكون العين ورفع الميم ويقال له معمر بن أي
 معمر أسلم قديما وشاخر الى الحبشة وتاخرت شجرة الى المدينة ثم هاجر اليها وسكن بها (عن
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحسبكم الاخوان) بالهمز هو العاصي الاثم (رواه
 مسلم) وفي الباب أحاديث دلالة على تحريم الاحتكار وفي الباب على قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 وما من احتكر طعاما قال أي اشتراه وجسه ليقبل فيمغلو ويطاخر حديث مسلم تحريم الاحتكار
 للطعام وغيره الا ان يدعى الله لا يقال احتكر الا في الطعام وقد ذهب أبو يوسف الى عمومته فقال كل
 ما انظر بالمال حسبه فهو احتكار وان كان ذهباً أو نبالاً أو قسلاً لا احتكار الا في قوت الناس
 وقوت البهائم وهو قول الشافعية ولا يخفى أن الأحاديث الواردة في منع الاحتكار وردت مطلقة
 وبقيد ذيل الطعام وما كان من الأحاديث على هذا الاسلوب فانه عند الجمهور لا يقيد فيه المطلق
 بالتمديد لعدم التعارض بينهما بل يبقى المطلق على إطلاقه وهذا يقتضي أنه يعمل بالمطلق في منع
 الاحتكار مطلقا ولا يقيد بالتوتين الا على رأي أبي ثور وقد رده أئمة الاصول وكان الجمهور يخصصه
 بالتوتين نظرا الى الحكمة المناسبة للتحريم وهي دفع الضرر عن عامة الناس والغلب في دفع
 الضرر عن العامة انما يكون في التوتين فتمدوا الاطلاق بالحكمة المناسبة أو أنهم قيدوه بذهب
 النجاشي الراوي فقد أخرج مسلم عن سعيد بن المسيب أنه كان يحسب فقيلا له فأنكح تحتكر
 فقال لان معمر راوى الحديث كان يحسب كمال ابن عبد البر كان يحسب كمال الزيت وهذا ظاهر
 ان سعيدا قيدا للاطلاق يعمل الراوي وأما معمر فلا يعلم قيده ولعله بالحكمة المناسبة التي قيد
 بها البخاري (٤) وعن أبي ثور رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تصروا
 بضم المناء الشوقية وفتح الصاد المهملة من صرمى بصري على الاصح (الابل والغنم في ابتاعها

بعد فهو بخير النظرين) الرأيين (بعد ان يحلها ان شاء مسكها وان شاء ردها وصاعا) عطف
على ضمير المفعول في ردها على تقدير ويعطى (من غير متعلق عليه وسلم) أى عن أبي هريرة
(فهو بالخيار ثلاثة أيام وفي رواية له علقها البخاري ورد معها صاعا من طعام لاصمراء قال
البخاري والتراً كثر) أصل التصرية تحبس الماء يقال صرت الماء اذا حبسته وقال الشافعي
هو ربط أخلاف الناقة أو الشاة ترك حلبها حتى يجتمع لبنها فيكثر فيظن المشتري ان ذلك عادتها
ولم يذكر في الحديث البقرة والحكم واحد والحديث من عن بيع التصرية للحيوان اذا أراد بيعه
لانه قد وردت قصيده في رواية النسائي بلفظ ولا تصروا الا بل والغنم للبيع وفي رواية له اذا باع
أحدكم الشاة أو الناقة (١) فلا يحلبها وهذا هو الراجح عند الجمهور ويدل عليه التعليل بالتدليس
والغرر كذا قيل الا اني لم أرا لتعليل به مما منصوصا وأما التصرية للبيع بل ليجتمع الحليب
لنفع المالك فهو وان كان فيه ابذاء للحيوان الا انه ليس فيه اضرار فيجوز وظاهر الحديث انه
لا يثبت الخيار لابعاد الحلب ولو ظهرت التصرية بغير حلب فالخيار ثابت وثبوت الخيار قاض
بصححة بيع المصمرا وفي الحديث دليل على ان الرد بالتصرية فوري لان الفاء في قوله فهو بخير
النظرين تدل على التعقيب من غير تراخ واليه ذهب بعض من الشافعية وذهب الاكثر الى انه
على التراخي لقوله فله الخيار ثلاثة أيام وأجيب من طرف القائل بالنظر ان ذلك محمول على ما اذا لم
يعلم انها مصمرا لافي الثالث لان الغالب انها لا تعلم في أقل من ذلك لحواز التمسك باختلاف
العلف ونحوه ولا في رواية أحمد والطحاوي فهو باحد النظرين بالخيار الى ان يجرزها أو يردّها
وأما ابتداء الثلاث ففيه خلاف قبل من بعد تبين التصرية وقيل من عند العقد وقيل من
التفرق ودل الحديث أنه يردّ عوض اللبن صاعا من تمر وأما الرواية التي علقها البخاري يذ كصاعا
من طعام فقد رجع البخاري رواية التمر لكونه أكثر (٢) واذا ثبت انه يرد المشتري صاعا من
تمر ففي المسئلة مذاهب الاول للجمهور ومن الصحابة والتابعين بأنبات الرد للمصمرا أو رد صاع
من تمر سواء كان اللبن كثيرا أو قليلا والتمرقون بالاهل البلد أولا والثاني للحنفية خالفوا في أصل
المسئلة وقالوا لا يرد المبيع بعيب التصرية فلا يجب رد الصاع من التمر واعتذر راعن الحديث
باعتذار كسيرة بالقدح في الصحابي الراوى للحديث وبانه حديث مضطرب وبانه منسوخ وبانه
معارض بقوله تعالى وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به وكما أعذار مردودة وقالوا الحديث
خالف قياس الاصول من جهات الاولى من حيث ان اللبن النافع ان كان موجودا عند العقد
فقد نقص جز من المبيع فيستعير الرد وان كان حادّا عند المشتري فهو وغيره مضمون وأجيب أولا
ان الحديث أصل مستقل برأسمه ولا يقال انه خالف قياس الاصول وثانيا بان النقص انما يمنع
الرد اذا لم يكن لاستعلام العيب وهو هنا لاستعلام العيب فلا يمنع والثانية من حيث انه جعل
الخيار فيه ثلاثة أيام ان خيار العيب وخيار المجلس وخيار الرؤية لا يقدر شيء منها بالثلاث
وأجيب بان المصمرا انقرض بالمدة المذكورة لانه لا يتبين حكم التصرية في الاغلب الا بما يخلاف
غيرها والثالثة انه يلزم ضمان الاعيان مع بقاءها حيث كان اللبن موجودا وأجيب عنه بانه غير
موجود سمى لانه مختلط باللبن الحادث فقد تعذر رده بعينه بسبب الاختلاط فيكون مثل ضمان
العبد الا ببق المغصوب والرابعة من حيث انه يلزم اثبات الرد بغير عيب لانه لو كان نقيصا ان اللبن

(١) اللقعة واللقوح الناقة

الخلوب أو التي تخبث لقوح

الى شهرين أو ثلاثة ثم هي

لبون اه قاموس

(٢) يريد الله أكثر في الرواية

اه

عيا لثبته الرمن دون تصرفه ولا اشتراط لانه لم بشرط الرد وأجيب بأنه في حكم خيار الشرط
من حيث المعنى فان المشتري لما رأى ضررها علموا فأكأن البائع شرطه أن ذلك عادة لها وقد
ثبت له هذا انظار مثل ما تقدم في باقي الخلافه وإذا قدر عندك ضعف القول الآخر علمت ان
الحق هو الاول وعرفت ان الحديث أصل في النهي عن الغش وفي ثبوت الخيار لمن دلس عليه
وفي ان التدليس لا يفسد أصل العقد وفي تحريم التصريه للبيع وثبوت الخيار بها وقد أخرج
أحمد وابن ماجه من حديث ابن مسعود مر فوعا يسع المحفلات خلافة ولا لتحل الخلافه لمسلم وفي
اسناده ضعف ورواه ابن أبي شيبة متوقفاً بسند صحيح والمحفلات جمع محفلة بالخاء المهملة
والفاء التي يجمع لها في ضررها والخلافه بكسر الخاء المعجمة وتحقيف اللام بعدها موحدة
الخداع (وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال من اشترى شاة محفلة فردها فليرد معها صاعاً
رواه البخاري وزاد الامام علي بن مكرم) لم يرفع المصنف بل وقفه على ابن مسعود لان البخاري
لم يرفعه وقد تقدم الكلام على معناه مستوفى (وعن ابى هريرة رضي الله عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم مر على صبرة) الصبرة بضم الصاد المهملة وتسكون الموحدة الكومة
المجوعة من الطعام (طعام فادخل يده فيها فالتأصبعه بالا فقال ما هذا يا صاحب الطعام
قال تأصبعته السماء يا رسول الله قال أولا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس من غش فليس مني
رواه مسلم) قال النووي كذا في الاصول مني بياء المتكلم وهو صحيح ومعناه ليس مني اهتدى
بهدي واقتدى بعلى وعلى وحسن طريقتي وكان سفيان بن عيينة يذكر تفسيره مثل هذه ويقول
نفسك عن تأويله ليكون أوقع في النفوس وأبلغ في الزجر والحديث دليل على تحريم الغش وهو
مجمع على تحريمه عام مذموم فاعلة لا (وعن عبد الله بن بريدة) هو أبو سهل عبد الله بن بريدة
ابن الحبيب الاسدي قاضي مرو تابعي ثقة جمع أباه وغيره (عن أبيه رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم من حبس العنب أيام القطاف) الأيام التي يقطف فيها (حتى يبيعه
من يتخذ خيراً فقد تقم) بالقاف ثم الخاء المهملة مشددة أي ربحي بنفسه من غير بصيرة وثبت
(النار على بصيرة) أي على علم بالسبب الموجب لدخوله (رواه الطبراني في الاوسط بأسناد
حسن) وأخرجه البيهقي في شعب الايمان من حديث بريدة بن زيادة حتى يبيعه من يهودي أو
نصراني أو يمن يعلم أنه يتخذ خيراً فقد تقم في النار على بصيرة والحديث دليل على تحريم بيع
العنب ممن يتخذ خيراً بوعيد البائع بالنار وهو مع القصد محرم اجماعاً وأما مع عدم القصد فليل
يجوز البيع مع الكراهة ويؤول بان ذلك مع الشك في جله خيراً أو ما اذا علمه فهو محرم ويقاس على
ذلك ما كان يستعان به في معصية وأما ما لا يفعل الا المعصية كالزمر والطاير ونحوها فلا يجوز
بيعهما ولا شراؤها اجماعاً وكذلك بيع السلاح والكرام من الكفار والبعاة اذا كانوا
يستعينون بها على حرب المسلمين فانه لا يجوز الا ان يباع بافضل منه جاز (وعن عائشة رضي
الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخراج بالضممان رواه النجاشي وضعفه
البخاري) لان فيه مسلم بن خالد الزنجي ذاهب الحديث (وأبو داود وصححه الترمذي وابن خزيمة
وابن الجارود وابن حبان والحاكم وابن القطان) الحديث أخرجه المشافعي وأصحاب السنن
بطوله وهو ان رجلاً اشترى غلاماً في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان عنده ما شاء الله

مطلب في تفسيره ليس مني

ثم رده من عيب وجهه فنفى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برده بالعيب فقال المقضي عليه
قد استعمله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخراج بالضمان والخراج هو الغلة والكراء
ومعناه ان المبيع اذا كان له دخل وغلة فان مالك الرقبة الذي هو ضمان لها يملك خراجها
لضمان أصلها فاذا ابتاع رجل أرضا فاستعملها أو ماشية فتجنها أو دابة قركها أو عبدا فاستخدمه
ثم وجده عيبا فله ان يرد الرقبة ولا شيء عليه فيما اتفق به لانها لو تلفت بين مدة النسخ والعقد
لكانت في ضمان المشتري فوجب ان يكون الخراج له وقد اختلف العلماء في المسئلة على
أقوال الاول الشافعي ان الخراج بالضمان على ما قررناه في معنى الحديث وما حدث من الفوائد
الاصيلة والفرعية فهو للمشتري ويرد المبيع ما لم يكن ناقصا عما اخذه الثاني الحنفية ان
المشتري يستحق الفوائد الفرعية كالكرء وأما الفوائد الاصلية كالثرفان كانت باقية ردها مع
الاصل وان كانت تالفة امتنع الرد واستحق الارش الثالث المالكية انه يفرق بين الفوائد الاصلية
كالصوف والشعر فيستحقه المشتري والولد يرد مع أمه وهذا ما لم تكن متصلة بالمبيع وقت الرد
فان كانت متصلة وجب رد لها اجماعا هذا ما قاله المذكورون والحديث ظاهر فيما ذهب اليه
الشافعي وأما اذا وطئ المشتري الامة ثم وجده فيها عيبا فقد اختلف العلماء في ذلك فقال أهل
الرأى والنوري واهل الحق يمتنع رد لان الوطء جناية لانه لا يحل وطء الامة لاصل المشتري ولا
لفصله فقد عيبها بذلك قالوا وكذا قد مات الوطء يمتنع رد بعد هذا (١) قالوا وليكن يرجع على
البائع بارش العيب وقيل يرد هوى يرد مع هاهم ومثلها ومنهم من فرق بين الثيب والبكر وقد
استوفى الخطابي ذلك ونقله الشارح والسلك أقوال عارضة عن الاستدلال ودعوى ان الوطء
جناية دعوى غير صحيحة والتعليل بانه حرمها به على أصوله وفصوله فكانت جناية عليه لانه لم
يحصر المشتري لها فيها (٢) وعن عروة البارقي رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أعطاه دينارا يشتري به أحمسية أو شاة فاشتري به شاتين فباع أحدهما بدينار فأنه بدينار
فدعاه بالبركة في بيعه فكان لو اشتري ترابا لم يبع فيه رواه النسائي الا النسائي وقد أخرجه
البخاري في ضمن حديث ولم يسبق لفظه وأورد الترمذي شاهدا من حديث حكيم بن حزام
الحديث في اسناده سعيد بن زيد اخو حماد مختلف فيه قال المنذري والنووي اسناده حسن
صحيح وفيه كلام كثير وقال المصنف الصواب انه في اسناده بهم وفي الحديث دلالة على ان
عروة شري ما لم يكل بشرائه وباع كذلك لانه أعطاه دينارا لشرائه أحمسية فلو وقف على الامر
أشري ببعض الدينار لانحجية ورد البعض وهذا الذي فعله هو الذي تسميه الفقهاء العقد
الموقوف الذي يتنذرا لاجاز وقد وقعت هنا وللعلماء فيه خمسة أقوال الاول انه يصح العقد
الموقوف وذهب الى هذا جماعة من السلف عملا بالحديث والثاني انه لا يصح وبالله ذهب
الشافعي وقال ان الاجازة لا تنعقد تحتها حديث لا تبع ما ليس عندك أخرجه أبو داود
والترمذي والنسائي وهو شامل للمعذور ومالك الغير وتردد الشافعي في صحة حديث عروة وعلق
التول به على صحته والثالث التخصيل لابي حنيفة فقال يجوز البيع لا الشراء وكأنه فرق
بينهما بان البيع اخراج عن مالك المالك وللمالك حق في استبقا ملكه فاذا جاز فقد أسقط حقه
بخلاف الشراء فانه أثبات للمالك فلا بد من تولى المالك لذلك والرابع لما كان وهو عكس ما قاله

(١) أي أنه يرجعها على
أصوله وفصوله والحق انها
لا تحرمها المقدمات على من
ذكر اه على حسن خان

أبو حنيفة وكذا أراد الجمع بين الحديثين حديث لا يبيع ما ليس عندك وحديث عروة فيه عمل به
 ما لم يعارض والخامس أنه يصح إذا وكل بشرأى فشرى بعضه وهو الجصاص وإذا صح حديث
 عروة فالعمل به هو الرابع وفيه دليل على صحة بيع الأختية وإن تعبدت بالشراء لا بدال المثل
 ولا تطيب زيادة الثمن ولذا الأمر بالتصدق بها وفي دعائه له صلى الله عليه وآله وسلم بالبركة دليل على
 شكر الصنيع لمن فعل المعروف ومكافأته مستحبة ولو بالدعاء ﴿﴾ وعن أبي سعيد الخدري رضي
 الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن شراء ما في بطون الحيوانات وهو يجمع على تحريمه
 ما في ضرره أو عن شراء العبد وهو آبق وعن شراء المغنم حتى تقسم وعن شراء الصدقات حتى
 تقبض وعن ضرب الغائص رواه ابن ماجه والبخاري والدارقطني بإسناد ضعيف (لأنه من
 حديث شهر بن حوشب وشهر تكلم فيه جماعة كالنضر بن شمير والنسائي وابن عدى وغيرهم
 وقال البخاري شهر حسن الحديث وقوى أمره وروى عن أحمد أنه قال ما أحسن حديثه
 والحديث اشتمل على ست صور منهي عنها الأولى ما في بطون الحيوانات وهو يجمع على تحريمه
 والثانية اللبن في الضرر وهو يجمع عليه أيضا وقد تقدم والثالثة العبد الآبق وذلك لأنه عذر
 تسليمه والرابعة شراء المغنم قبل القسمة وذلك لعدم الملك والخامسة شراء الصدقات قبل
 القبض فانه لا يسمو بمالك المتصدق عليه إلا بعد القبض إلا أنه استثنى الفقهاء من ذلك بيع
 المصدق للصدقة قبل القبض بعد التخلية فانه يصح لأنهم جعلوا التخلية كالقبض في حقه السادسة
 ضرب الغائص وهو أن يقول أغوص في البحر غوصة بكذا والعلة في ذلك هو الغرر ﴿﴾ وعن
 ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تشروا السمك في الماء فانه
 غرر رواه أحمد وأشار إلى أن الصواب وقفه وهو دليل على حرمة بيع السمك في الماء وقد عاله
 بأنه غرر وذلك لأنه يخفى في الماء حقيقة ويرى الصغير كبيراً وعكسه وظاهره النهي عن ذلك مطلقاً
 وفصل الفقهاء في ذلك فقالوا إن كان في ماء كثير لا يمكن أخذه لا بصيد وبجرز عدم أخذه
 فالبيع غير صحيح وإن كان في ماء لا يفوت فيه ويؤخذ بصيد فالبيع صحيح وينبت فيه الخيار بعد
 التسليم وإن كان لا يحتاج إلى تصيد فالبيع صحيح وينبت فيه خيار الرؤية وهذا التخصيص يؤخذ
 من الأدلة والتعليل يقتضي الإلحاق بخصص عموم النهي ﴿﴾ وعن ابن عباس رضي الله عنه قال
 نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يباع غرة حتى تظم بضم المشاة الفوقية وكسر العين
 المهمة يبدو صلاحها (وليساع صوف على ظهره ولا لبن في ضرع رواه الطبراني في الأوسط
 والدارقطني وأخرجه أبو داود في المراسيل لمكرمة) وهو الرابع (وأخرجه أيضاً موقوفاً
 على ابن عباس بإسناد قوي) ورجحه البيهقي اشتمل الحديث على ثلاث مسائل الأولى النهي
 عن بيع الغرة حتى يبدو صلاحها وبطيأ كما هو يأتي الكلام في ذلك والثانية النهي عن بيع
 الصوف على الظهر وفيه قولان للعلماء الأول أنه لا يصح عملاً بالحديث ولأنه يقع الاختلاف في
 موضع القطع من الحيوان فيقع الإضرار به وهذا قول السافعي وأبي حنيفة والقول الثاني أنه
 يصح البيع لأنه لا يشاهد يمكن تسليمه فيصح كالبصيص من المذبح وهذا قول مالك وابن وافقه قالوا
 والحديث موقوف على ابن عباس والقول الأول أظهر والحديث قد تعاضد فيه المرسل
 والموقوف وقد صح النهي عن الغرر والغرر حاصل والثالثة النهي عن بيع اللبن في الضرر

لما فيه من الغرر وذهب سعيد بن جبيل الى جوازها قال لانه صلى الله عليه وآله وسلم سمى الضرع
خزانة في قوله فيمن يحب شاة أخيه بغير اذنه يعمد أحدكم الى خزانة أخيه فيأخذ ما فيها وأجيب
بان تسميته خزانة تجازو لئلا يسلم فيبيع ما في الخزانة بيع غرر ولا يدري بكميته ولا كيفية ﴿وعن
أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع المضامين﴾ المراد بها
ما في بطون الابل (والملاقيم) وهو ما في ظفر الجمل (رواه البراء بن رزاسه ضعف) لان
في رواته صالح بن أبي الأخضر عن الزهري وهو ضعيف ورواه مالك عن الزهري عن سعيد بن مسروق
قال الدارقطني في العمل تابعه معمر ورواه عمر بن قيس عن الزهري وقول مالك هو الصحيح وفي
الباب عن ابن عمر أخرجه عبد الرزاق بإسناد قوي والحديث دليل على عدم صحة بيع المضامين
والملاقيم وقد تقدم وهو أجمع ﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم من أقال مسلما ببيعة أقال الله عز وجل رواه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم
وهو عنده بلفظ من أقال مسلما أقال الله عز وجل يوم القيامة قال أبو الفتح القسبري هو على
شرطه ما وفي الباب ما يشهد به من الأحاديث الدالة على فضيلة الأقالة وحققتها شرعا رفع العقد
الواقع بين المتعاقدين وهي مشروعة أجماعا ولا بد من لفظ يدل عليها وهو أقلت أو ما يفيد
معناه عرفا ولا أقالة شرطا إذ كرت في كتب القروع لا دليل عليها وانما دل الحديث على
انها تكون من المتابعين لقوله ببيعة وأما كون المقال مسلما فليس بشرط وانما ذكره لكونه
حكما أغلبا والافئواب الأقالة ثابت في أقالة غير المسلم وقد ورد بلفظ من أقال نادما أخرجه
البراء

(باب الخيار)

بكسر الخاء المجمة اسم من الاختيار أو التخيير وهو طلب خير الأمرين من امضاء البيع أو فسخه
وهو أنواع ذكر المصنف في هذا الباب خيار المجلس وخيار الشرط ﴿عن ابن عمر عن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا تباعع الرجلان﴾ أي أوقع العقد بينهما لا تساويا من دون عقد
(فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا) وفي لفظ يفرقا والمراد بالابدان (وكأبا جعلا أو يخير) من
التخيير (أحدهما الآخر) فان خيرا أحدهما الآخر أي اذا اشترط أحدهما الخيار لمدة معلومة
فان الخيار لا ينقض بالتفسير بل يبقى حتى تنقضي مدة الخيار التي شرطها وقيل المراد اذا اختار
امضاء البيع قبل التفرق لانه البيع حينئذ وبطل اعتبار التفرق ويدل لهذا قوله (فان خيرا
أحدهما الآخر فبقائه اعلى ذلك فقد وجب البيع) أي نفذ وتم (وان تفرقا) بالابدان
(بعد ان تباععا) أي عقد العقد البيع (ولم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع متفق
عليه واللفظ لمسلم) الحديث دليل على ثبوت خيار المجلس للمتباعين وانه يقتضي الى ان يحصل
التفرق بالابدان وقد اختلف العلماء في ثبوته على قولين الاول ثبوته وهو لجماعة من الصحابة
منهم علي عليه السلام وابن عباس وابن عمر وغيرهم واليه ذهب أكثر التابعين (١) والشافعي
وأحمد واسحق قالوا التفرق الذي يبطل به الخيار ما يسمى عادة تفرقا في المنزل الصغير بخروج
احدهما وفي الكبير بالتحول من مجلسه الى الآخر بخطوتين أو ثلاث ودل على ان هذا تفرق

(١) الشعبي والحسن
وعطاء والزهري ومن الأئمة
الصادق وزين العابدين
رضي الله عنهم أجمعين اهـ

فعل ابن عمر المعروف (١) فان قاما جميعا وذهبا ما فالخيار باق وهذا المذهب دليله هذا الحديث المتفق عليه والقول الثاني للحنفية ومالك (٢) انه لا يثبت خيار المجلس بل متى تفرق البائعان بالقول فلا خيار الا بالشرط مستدلين بقوله تعالى تجارة عن تراض وبقوله وأشهدوا اذا بيعتم قالوا الاشهادان وقع بعد التفرق لم يطابق الامر وان وقع قبله لم يصادف محله وحديث اذا اختلف البيعان قالوا قول البائع ولم ينصل (٣) وأجيب بأن الآية مطلقة قدمت بالحديث وكبحار الشرط وكذلك الحديث وآية الاشهاد ايرادهم باعند العقد ولا ينافيه ثبوت خيار المجلس كما لا ينافيه سائر الاخبار قالوا والحديث منسوخ بحديث المسلمون على شروطهم والخيار بعد لزوم العقد يفسد الشرط ورد بان الاصل عدم النسخ ولا يثبت بالاحتمال قالوا لانه من رواية مالك ولم يعمل به (٤) وأجيب بأن مخالفة الراوي لا توجب عدم العمل بروايته لان عمله مبني على اجتماعه وقد يظهر له ما هو أرجح عنده مما رواه وان لم يكن أرجح في نفسه الامر قالوا وحديث الباب يحمل على المتساويين فان استعمل البائع في المساوم شاع وأجيب عنه بأنه اطلاق مجازي والاصل الحقيقة وعورص بأنه يلزم أيضا جرده على المجاز على القول الاول فانه على تدوير القول بأن المراد التفرق بالابدان هو بعد تمام الصيغة وقدمه ضي فهو مجاز في الماضي (٥) وردت هذه المعارضة بأننا لم انه مجاز في الماضي بل هو حقيقة فيه كما ذهب اليه الجمهور بخلاف المسقط لمجازا اتفاقا قالوا التفرق بالاقتوال والمراد بالتفرق فيها هو ما بين قول البائع بعتك بهذا وقول المشتري اشتريت قالوا فالمشتري بالخيار في قوله اشتريت أو تركه والبائع بالخيار الى ان يوجب المشتري ولا يتخفى ركا كفه هذا القول أو بطلانه فانه الغاء للحديث عن الفائدة اذ من المعلوم بقاء كلام البائع والمشتري في هذه الصورة على الخيار اذا لعقد بينهما فالأخبار في الموضع لا غنى عن الفائدة ويرد لفظ الحديث كما لا يخفى فالحق هو القول الاول وأما معارضة حديث الباب بالحديث الآتي وهو قوله (٦) وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البائع والمبتاع بالخيار حتى يتفرقا الآن تكون صفقة خيار ولا يحل له ان يفارقه خشية ان يستقر له رواه النسبة الابن ماجه ورواه الدارقطني وابن خزيمة وابن الجارود وفي رواية حتى يتفرقا عن مكاتهما) وبحديث أبي داود عن ابن عمر و (٦) بلفظ البيعان بالخيار ما لم يتفرقا الان تكون صفقة خيار ولا يحل له ان يفارقه صاحبه خشية ان يستقر له قالوا فقوله ان يستقر له دال على نفوذ البيع (٧) فقد أجيب عنه بأن الحديث دليل خيار المجلس أيضا لقوله بالخيار ما لم يتفرقا وأما قوله ان يستقر له فالمراد به الفسخ لانه لو أريد الاستتة لحقيقة لم يكن للمناقضة معنى فتعين حملها على الفسخ وعلى ذلك جلد الترمذي وغيره من العلماء فقالوا معناه لا يحل له ان يفارقه بعد البيع خشية ان يتفرقا ففسخ البيع فالمراد بالاستتة الفسخ التام وجلا وانق الحل على الكراهة لانه لا يليق بالمرءة وحسن معاشره المسلم لأن اختيار الفسخ حرام وأما ما روى عن ابن عمر انه كان اذا بايع رجلا فارقا اذا ان يتم بيعته قام يمشي هنية فرجع اليه فانه محمول على ان ابن عمر لم يلهه النهي وقال ابن حزم حمل حديث ابن عمر وهذا على التفرق بالاقتوال تذهب معه فائدة الحديث لانه يلزم معه حل التفرق سواء خشي ان يستقر له أو لا لان الأقال تصح قبل التفرق وبعده قال ابن عبد البر قدأ كبر المالكية والحنفية من الكلام برد

- (١) وهو انه كان اذا اشترى شيئا يجيبه فارق المجلس اه منه
(٢) قال ابن حزم لا نعلم اه سلفا الا ابراهيم أى التخي وحده اه
(٣) يعنى هل قبل التفرق أو بعده اه
(٤) والراوى اذا عمل بخلاف ما روى دل على وهن المروى عنده اه
(٥) لان اسم الفاعل في الحال حقيقة وفيما عداه مجاز اه
(٦) وحديث عمرو بن شعيب هو عن ابن عمر أيضا وانما اختلف اللفظ اه منه
(٧) لان الاستتة لا تكون الا بعد تمام البيع اه على حسن خان

الحديث بما يطول ذكره أكثر ولا يحصل منه شيء وإذا ثبت لفظ مكانه - ما لم يبق للتأويل مجال وبطلان بلا ناظر آخر اجمل على تفرق الأقوال (١) وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال ذكروا رجل (٢) وحبان بن منقذ (٣) يفتح الحاء المهملة والباء الموحدة (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه يجتمع في البيوع فقال إذا بايعت فقل لا خلافة) بكسر الحاء المعجمة وتحت ثب اللام فوحدة أي لا خديعة (متفق عليه) زاد ابن اسحق في رواية يونس بن بكير وعبد الأعلى عنه ثم أتت بالخيار في كل سلعة استعمل ثلاث ليال فان رضيت فامسك وان سخطت فاردد في ذلك الرجل حتى أدرك زمان عثمان وهو ابن مائة وثلاثين سنة فكثر الناس في زمان عثمان فكان إذا اشترى شيئاً فقبل له انك غبت فيه رجع فيهم ليله رجل من الصحابة بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد جعل بالخيار ثلاثاً فترده دراهمه والحديث دليل على خيار الغبن في البيع والشراء إذا حصل الغبن واختلف فيه العلماء على قولين الأول ثبوت الخيار بالغبن وهو قول أحمد ومالك ولكن إذا كان الغبن فاحشاً لمن لا يعرف عن السلعة وقيد به بعض المالكية بأن يبلغ الغبن ثلث القيمة وأعلمهم أنخذوا التقييم ما علم أنه لا يكاد يسلم أحد من مطلق الغبن في باب الأحوال ولأن القليل يتسامح به في العادة وأنه من رضي بالغبن بعد معرفته فان ذلك لا يسمى غبناً وإنما يكون من باب التساهل بالبيع الذي أتى صلى الله عليه وآله وسلم على فاعله وأخبر أن الله يحب الرجل سهل البيع سهل الشراء وذهب الجماهير من العلماء إلى عدم ثبوت الخيار بالغبن لعدم أدلة البيع ونسوته من غير تفرقة بين الغبن أو لا قالوا وحديث الباب إنما كان الخيار فيه لضعف عقل ذلك الرجل إلا أنه ضعف لم يخرج به عن حد التمييز قصره كتحريف الصبي المأذون له ويثبت له الخيار مع الغبن قلت ويدل لضعف عقله ما أخرجه أحمد وأصحاب السنن من حديث أنس بلطف أن رجلاً كان يبيع وكان في عقله أي ادراكه ضعف ولأنه لقنه صلى الله عليه وآله وسلم بقوله لا خلافة اشتراط عدم الخداع فكان شراؤه ببيعته مشروطاً بعدم الخداع ليكون من باب خيار الشرط قال ابن العربي إن الخديعة في هذه القصة تحتل أن تكون في العيب أو في المثل أو في الثمن أو في العين فلا يحتاج بها في الغبن بخصوصه وهي قصة خاصة لا عموم فيها قلت في رواية ابن اسحق أنه شكك إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يلقي من الغبن وهي ترد ما قاله ابن العربي وقال بعضهم أنه إذا قال الرجل البائع أو المشتري لا خلافة ثبت الخيار وإن لم يكن فيه غبن ورد بأنه قيد بما في الرواية أنه كان يغبن

* (باب الربا) *

بكسر الراء مقصور من ربا يربو ويقال الربا بالميم والمبدعناه والريسة بضم الراء والتخفيف وهو الزيادة ومنه قوله تعالى اهتزت وربت ويطلق الربا على كل بيع محرم وقد أجمعت الأمة على تحريم الربا في الجملة وإن اختلفوا في التفاصيل والأحاديث في النهي عنه وذهب فاعله ومن أعانته كثيرة جنداً وورثاً بعنته ومنها ما روى (عن جابر رضي الله عنه قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم آكل الربا وموكله وشاهديه وقال هم سواء مسلم ولا يبخاري نحوهم من حديث أبي حنيفة) أي دعا على المذكورين بالبعد عن الرجة وهو دليل على أنهم

من ذكر وتحريم ما تناظره وخصه الاكل لانه الاغلب في الاستفاد وغيره مثله والمراد من موكله
الذي أعطى الاله ما تحصل الرب بالامنه فكان داخل في الاثم وانما الكتاب والشاهدين
لا عانتهم على الخطور وذلك اذا قصدوا عرفا بالرب او ورد في رواية تعين الشاهد بالافراد على ارادة
اجنس ان قلت حديث اللهم ما لعنت من لعنة فاجعلها رحمة أو نحوه (١) وفي النظم وما
لعت فعلى من لعنت يدل على انه لا يدل اللعن منه صلى الله عليه وآله وسلم على التحريم والله لم يرد به
حقيقة الدعاء على من أوقع عليه اللعن قلت ذلك فيما اذا كان من أوقع عليه اللعن غير فاعل
لحرمة ما أوقع أو كان اللعن في حال غضب منه صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ (وعن عبد الله بن
مسعود رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الربا ثلاثة وسبعون بابا أيسر هاهنا
أن ينكح الرجل أمه وإن أربى الربا عرض الرجل المسلم وادان ما حقه مختصرا والحاكم بقضائه
وصحبه) وفي معناه أحاديث وقد قسر الربا في عرض المسلم بقوله السببان بالسببة (٢)
وفيه دليل على انه يطلق الربا على الفعل المحرم وان لم يكن من أبواب الربا المعروفة وتشبيهه أيسر
الربا بآيات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تبعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل ولا
الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تبعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل ولا
تشفوا) بضم المثناة الفوقية فشين معجمة مكسورة فقاء مشددة أى لاتفضلوا (بعضهم على بعض
ولا تبعوا الورق بالورق الا مثلا بمثل ولا تشفوا بعضكم على بعض ولا تبعوا ما بينا نحن
بالجيم والزاي أى حاضر (متفق عليه) الحديث دليل على تحريم بيع الذهب بالذهب والفضة
بالفضة متفاضلا سواء كان حاضر أو غائبا الامثلة بمثل فانه استثنى من أهم الاحوال كانه قال
لا تبعوا ذلك في حال من الاحوال الاحال كونه مثلا بمثل أى متساويا بين قدر او زاده تأكيده
بقوله ولا تشفوا أى لاتفاضلوا وهو من الشف بكسر الشين وهى الزيادة (٣) هنا والى
ما أفاده الحديث ذهب الجمله من العلماء الصحابة والتابعين والعامة والفقهاء اذ قالوا يحرم
التفاضل فيما ذكرنا سواء كان أو حاضر أو ذهب ابن عباس وجعالة من الصحابة الى انه لا يحرم
الربا الا في النسبة مستدلين بالحديث الصحيح لا ربا الا في النسبة وأجاب الجمهور بأن معناه
لا ربا أشد الا في النسبة فالمراد اني الكمال لان في الاصل ولانه مفهوم وحديث أبي سعيد منطوق
ولا يقاوم المفهوم المنطوق فانه مطروح مع المنطوق وقد روى الحاكم ان ابن عباس رجع عن
ذلك القول (٤) بأنه لا ربا الا في النسبة واستغفر الله عن القول به ولفظ الذهب عام لجميع
ما يطلق عليه من مضر وب وغيره وكذلك لفظ الورق وقوله لا تبعوا غائبا ما بينا نحن المراد
بالعائب منها ما عاب عن مجلس البائع مؤجلا كان أو لا والناجز الحاضر ﴿ (وعن عبادة بن
الصامت رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة
والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمزج بالمثل سواء بسواء يدايد فاذا اختلفت هذه
الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدايد رواه مسلم) لا يخفى ما أفاده من التأكيد بقوله مثلا
بمثل سواء بسواء وفيه دليل على تحريم التفاضل فيما اتفقوا جعلا من الستة المذكورة التي وقع
عليها النص والى تحريم الربا فيها ذهب الامه كافة واختلفوا فيما عداها فذهب الجمهور الى
ثبوته فيما عداها بما يشار كهيافى لعله ولكن لما لم يجدوا عليه منصوصة اختلفوا فيها اختلافا

(١) أخرج الشيخان من حديث أبي هريرة عن فوجا اليوم اني أخذ عندك عهدا ان تتخاضنى فانما أنا بأبشر فاني ما مؤمن أذنبته أو شتمته أو بجلدته أو اعنته فاجعلها له صلاة وزكاة وقربة تقر به يوم اليك يوم القيامة اه أبو النصر

(٢) أخرج أبو داود ووهوفى بعض نسخة من حديث أبي هريرة وفيه ومن الكتاب رستان بالسبعة ورواه ابن أبي الدنيا اه على حسن خان

(٣) وقد يطلق الشف على النقص فلذا قال هنا اه منه

(٤) وقال والله ما كنت أرى ما يتبايع به المسلمون من شيء يدايد الا حلالا حتى سمعت عبد الله بن عمر ابن الخطاب حفظ من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما لم أحفظ فاستغفر الله اه على حسن خان

كثيرا تقوى الناظر العارف ان الحق ما ذهب اليه الظاهرية من انه لا يجرى الربا الا في السنة
 المنصوص عليه اقال السيد رحمه الله وقد اقرنا الكلام على ذلك في رسالته المتقلة سميناهم القول
 المجتبى انتهى واعلم انه اتفق العلماء على جواز بيع ربوي برئوي لا يشار له في الجنس مؤجلا
 ومتفاضلا كببيع الذهب بالخططة والقصة بالشعير وغيره من المكيل وانفقوا على انه لا يجوز بيع
 الشيء بمجسده واحدهما مؤجل ﴿١﴾ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم الذهب بالذهب والذهب بالوزن (نصب على الحال) مثلا بمثل والقصة بالقصة ووزن
 بوزن مثلا بمثل فمن زاد أو استزاد فهو ربا رواه مسلم) فيه دليل على تعيين التقدير بالوزن
 لا بالخرص والتخصمين بل لا بد من التعمين الذي يحصل بالوزن وقوله فمن زاد أي أعطى الزيادة
 أو استزاد أي طلب الزيادة فقد أربى أي فعل الربا المحرم واشترط في انهما الاخذ والمعطى ﴿٢﴾ وعن
 أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استعمل رجلا اسمه
 سواد بفتح السين المهملة وتحتيف الواو ودال مهملة ابن غزيرة بفتح الغين المعجمة والزاي ومثناة
 تحتية بزنة عطية وهو من الانصار (على خبير فباه بقر حبيب) بالجيم المفتوحة والنون بوزن
 عظيم يأتي بيان معناه (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) كل عر خبير هكذا قال لا والله
 يا رسول الله انالنا أخذ الصاع من هذا بالصاعين والصاعين بالثلاثة فقال النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم لا تفعل بيع الجمع) بفتح الجيم وسكون الميم القم الرديء (بالدراهم ثم اتبع بالدراهم حنينا
 وقال في الميزان مثل ذلك متفق عليه وسلم وكذلك الميزان) الحنينا قيل الطيب وقيل الصلب
 وقيل الذي أخرجه منه حشفه وورديته وقيل هو الذي لا يحتلط بغيره وقد فسر الجمع بما ذكرناه
 آنفا وفسر رواية مسلم بأنه الخلط من التمر ومعناه مجموع من أنواع مختلفة والحديث دليل
 على أن بيع الجنس بجنسه يجب فيه التساوي سواء اتفقا في الجودة والرداءة أو اختلفا وان السك
 جنس واحد وقوله وقال في الميزان مثل ذلك أي قال فيما كان بوزن اذا بيع بجنسه مثل
 ما قال في المكيال انه لا يباع متفاضلا واذا أريد مثل ذلك يبيع بالدراهم وشري ما يرد بها
 والاجماع قائم على انه لا فرق بين المكيال والموزون في ذلك الحكم واحتجت الحنفية به هذا
 الحديث على ان ما كان في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم مكيالا لا يصح ان يباع ذلك بالوزن متساويا
 بل لا بد من اعتباره كيله وتساويه كيلا وكذلك الوزن وقال ابن عبد البر انهم أجمعوا أن ما كان
 أصله الوزن لا يصح ان يباع بالمكيال بخلاف ما كان أصله السكيل فان بعضهم يميز فيه الوزن
 ويقول ان المماثلة تدرك بالوزن في كل شيء وغيرهم يعتبرون السكيل والوزن بعادة البلد ولو خالف
 ما كان عليه في ذلك الوقت فان اختلفت العادة اعتبر بالاعل فان استوى الامر ان كان له
 حكم المكيال اذا بيع بالمكيال وان يبيع بالوزن كان له حكم الموزون واعلم انه لم يذكر في هذه
 الرواية انه صلى الله عليه وآله وسلم أمره برد البسيط بل ظاهره انه قرره وانما أعلم بالحكم وعذره
 الجهل به الا انه قال ابن عبد البر ان سكوت الراوي عن رواية فسح العقد ورده لا يدل على عدم
 وقوعه وقد أخرج من طريق أخرى وكأنه يشير الى ما أخرجه من طريق أبي بصرة عن سعيد
 نحو هذه القصة فقال هذا الربا فرده قال ويحتمل تعدد القصة وان التي لم يقع فيها الرد كانت
 متقدمة وفي الحديث دلالة على جواز الترقية على النفس باختيار الافضل ﴿٣﴾ (وعن جابر بن

[illegible]

الغساني ولفظها قلادة وفيها اثني عشر ديناراً وهي أيضاً كرواية الأثر في الحكم وهو على
التقديرين لا يصح لأنه لا يدان يكون المنقرداً كثر من المصاحب ليكون ما زامن المنقرد في مقابلة
المصاحب وأجاب المانعون بأن الحديث فيه دلالة على علو النهي وهو عدم الفصل حيث قال
لا تباغ حتى تفصل وظاهره الاطلاق في المساوي وغيره فالحق مع القائلين بعدم الصحة ولعل وجه
حكمته النهي هو سد الدريعة الى وقوع التفاضل في الجنس الربوي ولا يكون الابقية بفصل
واختار المساواة بالكيل أو الوزن وعدم الكفاية بالنظر في التغليب ولما كان (١) قول ثالث
في المسئلة وهو انه يجوز بيع السيف المحلى بذهب اذا كان الذهب في المبيع تابعاً للغير وقد روه
بأن يكون الثمن فسادونه وعال قوله بأنه اذا كان الجنس المقابل بجنسه الثالث فسادونه فهو مغلوب
ومكشور للجنس المخالف والاكثر ينزل في غالب الاحكام منزلة الكل فكأنه لم ينع ذلك الجنس
بجنسه ولا تخفى ركنه وضعفه وأضعف منه القول الرابع وهو حوازيه بالذهب مطلقاً مثلاً بمثل
أو أقل أو أكثر ولعل قائله ما عرف حديث القلادة (٢) وعن سمرة بن جندب ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة روه الخمسة وصححه الترمذي وابن الجارود
وأخرجه أحمد وأبو يعلى والبيهقي في المختارة كلهم من حديث الحسن بن سمرة وقد صححه الترمذي
وقال غيره روجه ثقات الا ان الحفاظ رخصوا ارساله لما في سماع الحسن بن سمرة من الزراع لكن
رواه ابن حبان والدارقطني من حديث ابن عباس وزجالة ثقات أيضاً الا انه رجع البخاري وأحمد
ارساله وأخرجه الترمذي عن جابر بن سنان وابن جابر بن عبد الله بن أحمد في رواية المسند عن جابر
ابن سمرة والطحاوي والطبراني عن ابن عمر وهو بعضه ببعض وبعضه بعضه دليل على عدم صحة بيع
الحيوان بالحيوان نسيئة الا انه قد عارضه رواية أبي رافع انه صلى الله عليه وآله وسلم استسلف
بعيراً بأكرا (٢) وقضى رباعياً وسأني واختلاف العلماء في الجمع بينه وبين حديث سمرة ففعل
المراد بحديث سمرة أن يكون نسيئة من الطرفين معاً فيكون من بيع الكالئ بالكالئ وهو لا يصح
وبهذا فسر الشافعي جمعاً بينه وبين حديث أبي رافع وذهب الحنفية والحنابلة الى ان هذا
ناسخ لحديث أبي رافع وأجيب عنه بان النسخ لا يثبت الا بالدليل والجمع أولى منه وقد أمكن بما
قاله الشافعي وبؤيده آثار عن الصحابة أخرجه البخاري قال اشترى ابن عمر راحلة بأربعة أبعرة
مضمونة عليه وفيها اصحاب بالربعة (٣) واشترى رافع بن خديج بعيراً بغيرين وأعطاه أحدهما
وقال له آتنيك بالربعة وقال ابن المسيب لارباقي البعير بالبعيرين والشاة بالشاتين الى أجل
(٤) وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا تبايعتم
بالعينة بكسر العين المهملة والمناناة التسمية (وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتر كنتم
الجهاد سلط الله عليكم ذلاً) بضم الذال المججمة والكسر الاستهانة والضعف (لا ينزع شيء حتى
ترجعوا الى دياركم رواه أبو داود من رواية تافع عنه (٤) وفي اسناده مقال) ولان في اسناده
أبا عبد الرحمن الخراساني واسمه امحق عن عطاء الخراساني قال الذهبي في الميزان هذا من
مناكيره (ولا جدشوه من رواية عطاء وزجالة ثقات وصححه ابن القطان) قال المصنف وعندى
ان الحديث الذي صححه ابن القطان معاً اولاً لأنه لا يلزم من كون رجاه ثقات ان يكون صحيحاً لان
الاعمش مدلس ولم يذكر سماعة عن عطاء وعطاء يحتمل ان يكون هو الخراساني فيكون من

(١) نقل ابن حزم هذا
القول عن الاوراعي ولم
يذكره مالك ثم قال وهذا
فاسد من القول لا دليل على
صحته لامن قرآن ولا سنة
ولا رواية سقيمة ولا قول أحد
قب له ولا رأى له وجه ولا
احتياط اه على حسن
خان

(٢) البكر بالفتح الفقى من
الابل والرباعي يقال اذى
الخلف في السنة السابعة اه
مصباح
(٣) الربعة بفتح الراء موضع
بين مكة والمدينة اه بدر

(٤) عن ابن عمر اه

(١) هو ان يروى الحديث
عن ثقة والثقة عن ضعيف
عن ثقة فيسقط الضعيف
فيستوى الاسناد كله اهـ

تدليس التسوية (١) باسقاط نافع بن عطاء بن عمر فيرجع الى الحديث الاول وهو المشهور
انتهى والحديث له طرق كثيرة عقدها اليه في بابا وبين عليها (قائدة) واعلم ان بيع العينة هو ان
يبيع سلعة بمن معلوم الى أجل ثم يشتريها من المشتري بأقل لسبق الكثير في ذمته وسميت عينة
لحصول العين اى القديها ولانه يعود الى البائع عين ماله وفيه دليل على تحرر هذا البيع
وذهب اليه مالك وأحمد وبعض الشافعية عملا بالحديث قالوا ولما فيه من تقويت مقصد الشارع
من المنع عن الرابو سد الذرائع مقصوده قال القرطبي لان بعض صور هذا البيع تؤدي الى بيع
القر بالقر متفاضلا ويكون الثمن لغوا وأما الشافعي فنقل عنه انه قال يجوز ان يأخذ من قوله صلى
الله عليه وآله وسلم في حديث أبي سعيد وأبي هريرة الذي تقدم بيع الجع بالدرهم ثم باع
بالدرهم جنبا قال فانه دال على جواز بيع العينة فيصح ان يشتري ذلك البائع له ويعود له عين
ماله لا يتم الفصل ذلك في مقام الاحتمال دل على صحة البيع مطلقا سواء كان من البائع أو غيره
وذلك لان ترك الاستصصال في مقام الاحتمال يجري مجرى العموم في المقال وأيد ما ذهب اليه
الشافعي بأنه قد قام الاجماع على جواز ابيع من البائع بعد مدة لا لأجل التوصل الى عوده اليه
بالزيادة وقوله وأخذتم بالذاب البقرة كناية عن الاشتغال عن الجهاد بالحرم والرضا بالزرع كناية
عن كونه قد صار هـ منهم ومنهم وتسلط الله كناية عن جعلهم أذلاء بالتسلط لما في ذلك من
الغلبة والظهور وقوله حتى ترجعوا الى دينكم أي ترجعوا الى الاشتغال بأعمال الدين وفي هذه
العبارة زجر بالغ وتقرير شديد حتى جعل ذلك بمنزلة الردة وفيه الحث على الجهاد (وعن أبي
أمامة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من شفع لأخيه شفاعة فأهدى له هدية فقبلها فقد
أبى بابا عظيم من أبواب الرابواه أحمد وأبو داود وفي اسنده قال) فيه دليل على تحرر الهديّة
في مقابلة الشفاعة وظاهره سواء كان قاصدا للذل عند الشفاعة وغير قاصدا لها وتسميته بام
باب الاستعارة لشيء بينهما وذلك لان الرابواه الزيادة في المال من الغير لا في مقابلة عوض وهذا
مشله ولعل المراد اذا كانت الشفاعة في راجب كالشفاعة عند السلطان في انقاذ مظلوم من بد
الظالم أو كانت في محذور كالشفاعة عنده في تولية ظالم على الرعية فانها في الاولى واجبة فأخذ
الهديّة في مقابلة المحرم والثانية محظورة فقبضها في مقابلة محذور وأما اذا كانت الشفاعة في
أمر مباح فلعل جاز أخذ الهديّة لانها مكافأة على احسان غير واجب ويحتمل انها محرم لان
الشفاعة شيء يسير لا تؤخذ عليه مكافآت وانما قال المنة غفوة في اسنده قال لانه رواه القاسم
عن أبي أمامة وهو أبو عبد الرحمن مولا هم الاموى الشامي وفيه مقال قاله المسدري قلت في
الميزان انه قال أحمد يروى عنه علي بن زيد أعاجيب وما راها الا من قبل القاسم وقال ابن حبان
كان يروى عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المنة لانت ثم قال انه وثقه ابن معين
وقال الترمذي ثقة انتهى (وعن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما قال لعن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم اراشي والمرثسي رواه أبو داود والترمذي وصححه) ورواه أحمد في القضاء
وابن ماجه في الاحكام والطبراني في الصغير قال الهيثمي رجاله ثقات وذكر المصنف هذا الحديث
في أبواب الرابا لانه أفاد عن من ذكر لأجل أخذ المال الذي يشبه الرابا فكذلك أخذ الرابا وقد
تقدم لعن أخذ أول الباب وحقيقة العن البعد عن مظان الرحمة ومواطنها وقد ثبت اللعن عنه

(١) مطلب بذل المال للتوصل
الى الحق لا يكون رشوة

صلى الله عليه وآله وسلم لاصناف كثيرة تزيد على العشرين وفيه دليل على جواز لعن العصاة من
أهل القبلة وأما حديث المؤمن ليس باللعن فالمراد به لعن من لا يستحق من لم يبعه الله ولا
رسوله أو ليس بالكثير اللعن كما تقدمه صيغة فعلا والراشى هو الذى يبذل المال للتوصل الى
الباطل مأخوذ من الرشاء وهو الخيل الذى يتوصل به الى الماء فى البئر فعلى هذا يبذل المال للتوصل
الى الحق لا يكون رشوة والمرئى أخذ الرشوة وهو الخاكه واستحقاق اللعنة جميعا للتوصل الراشى
بماله الى الباطل والمرئى للحكم بغير الحق وفى حديث ثوبان زيادة الرأش وهو الذى يشى
بينهم ما (وعنه) أى عن ابن عمر بن العاص (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمره
ان يجهن جيشا فنفدت الابل فأمره ان يأخذ على قلائص الصدقة قال فكنت أخذ البعير
بالبعير بن الى ابل الصدقة رواه الحاكم والبيهقى ورجاله ثقات) ذكر المصنف له هنا لان الحديث يدل
على انه لا ربا فى الحيوان والافبا به القرض وفى الحديث دليل على جواز اقراض الحيوان وفيه
أقوال ثلاثة الاول جواز ذلك وهو قول الشافعى ومالك وجهه علماء السلف والخلف عملهم هذا
الحديث وبان الاصل جواز ذلك الاجارية لمن يملك وطأها فانه لا يجوز ويحوزان ليعلا وطأها
كحمارها والمرأة والثانى يجوز بطلاق الجارية وغيرها وهو لابن جرير ودود والثالث للحنفية انه
لا يجوز قرض شئ من الحيوانات وهذا الحديث يرد قولهم وتقدم دعواهم النسخ وعدم صحته
انتهى ما قاله فى الشرح قال السيد انه وقع فى هذا الشرح ان حديث ابن عمر وفى قرض الحيوان
كما ذكره وراجعنا كتب الحديث فوجدنا فى سنن البيهقى ما لفظه بعد ساقه باسناده قال عمرو بن
حريش لعبد الله بن عمرو بن العاص انا بارض ليس فيه اذهب ولا فصة أقبض البقرة بالبقرتين
والبعير بالبعيرين والشاة بالشاتين فقال أمرنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أجهن جيشا
الحديث المسطور فى الكتاب وفى لفظ وأمره البى صلى الله عليه وآله وسلم ان يتابع ظهره الى خروج
المصدق فسياق الاول واضح انه فى البيع ولنظ الثانى صريح فى ذلك اذا عرفت هذا فعمله على
القرض خلاف ما دل عليه من بيع الحيوان بالحيوان نسيئة كما تقدم وقد عرفت ما قيل فيه
والاقرب من باب الترجيح ان حديث ابن عمر وأرجح من حيث الاسناد فانه قد قال الشافعى فى
حديث سمرة انه غير ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكارواه عنه البيهقى وقرض
الحيوان بالحيوان قد صرح عنه صلى الله عليه وآله وسلم جوازه أيضا والله أعلم (وعن ابن عمر
رضى الله عنهم ما) وكان قياس قاعدة المصنف وعنه (قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عن المزانية) وفسرها بقوله ان يبيع (ثم حاطه ان كان نخله لا يتركه الا وان كان كراما ان يبيعه
بزبيب كيلوا وان كان زرعان يبيعه بكيل طعام نهى عن ذلك كله متفق عليه) تقدم الكلام
على تفسير المزانية واشتقاقها ووجه التسمية وقوله ثم بالمزانية وفتح الميم يشمل الرطب وغيره المراد
ما كان فى أصله رطبا من هذه الامور المذكورة وأراد بالكرم العنب وقد اختلف العلماء فى تفسير
المزانية وتقدم ان المعول عليه فى تفسيرها ما فسرهابه الصحابي لاحتمال انه مرفوع والافهو
أعرف بمراد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن عبد البر لا يخالف لهم فى ان مثل هذا من ائمة
وانما اختلفوا هل يلحق بذلك كل ما لا يجوز بيعه الامثلة مثل فالجهور على اللاحق فى الحكم
للمشاركة فى العلف فى ذلك وهو عدم العلم بالتساوى فهى مع الاتفاق فى الجنس والتقدير وأما تسمية

ما الحق مزبنة فيو الحاق في الاسم فلا يصح الاعلى من أثبت اللغة بالقباس ﴿٢﴾ (وعن سعد بن
 أبي وقاص رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسئل عن اشتراء الرطب
 بالتمر فقال أيتقص الرطب اذا بيع قالوا نعم فنهي عن ذلك ورواه الخمسة وصححه ابن المديني
 والترمذي وابن جبان والحاكم) وانما صححه ابن المديني وان كان مالك علقه عن داود بن الحصين
 لان مالك لا يثبته بعد ذلك فحدث به مرة عن داود ثم استقر رأيه على الحديث به عن شيخه قال
 ابن المديني ان والده حدث به عن مالك بن علقمة عن داود الان سمع والده عن مالك قديم ثم حدث
 به مالك عن شيخه فصح من طريق مالك ومن أعليه يحيى بن خالد أبي عياش فقد رت عليه بان الدارقطني
 قال انه ثبت نفسه وقال المذري قد روى عنه ثقات وقد اعتمد مالك مع شدة نقده قال الحاكيم ولا
 أعلم أحدا طعن فيه والحديث دليل على عدم جواز بيع الرطب بالتمر لعدم التساوي كما تقدم
 ﴿٣﴾ (وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الكالئ بالكالئ
 يعني الدين بالدين ورواه اسحق والزارق باسناد ضعيف) ورواه الحاكيم والدارقطني من دون تفسير
 ولكن في اسناده موسى بن عبيدة الربدي وهو ضعيف قال أحمد لا يحتل الرابة عندي عنه ولا
 أعرف هذا الحديث لغيره وصححه الحاكيم فقال موسى بن عتبة فصحه على شرط مسلم وتجب
 البيهقي من تحفيقه على الحاكيم قال أحمد ليس في هذا حديث يصح لكن اجماع الناس على انه
 لا يجوز بيع دين بدين وظاهر الحديث ان تفسيره بذلك مرفوع والكالئ من كالأدين كالأ
 فيو كالئ اذا تأخر وكلاؤه اذا أنساه وقد لا يهم من تحفيقه قال في النهاية وهو ان يشتري الرجل شياً
 الى أجل فاذا حل الاجل لم يجد ما يقضى به فيقول بعني الى أجل آخر بزيادة شيء فبيعه ولا يجزى
 بينهما تقابض والحديث دل على تحريم ذلك واذا وقع كان باطلاً

* (باب الرخصة في العرايا) *

يأتي تفسيرهما (وبيع الاصول والثمار) ﴿٤﴾ (عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم رخص في العرايا أن تباع بخرصها كيلا متفق عليه ولمسلم رخص في العربية يأخذها أهل
 البيت بخرصها بقراباً كقوله رطباً) الترخيص في الاصل التسميل والتيسير وفي عرف المتشعبة
 ما نزع من الاحكام لعذر مع بقائه دليل الايجاب والتحريم لولا ذلك العذر وهذا دليل على ان حكم
 العرايا يخرج من بين المحرمات مخصوص بالحكم وقد صرح باستثنائه في حديث جابر عند
 البخاري بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع التمر حتى يطيب ولا يباع شيء منه
 الا بالدين او بالدرهم الا العرايا وفي قوله في العرايا مضاف محذوف أي في بيع غير العرايا لان
 العربية هي التخله وهي في الاصل عطية ثمر التخل دون الرقبة كانت العرب في الجذب تطوع أهل
 التخليل منهم بذلك على من لا ثمر له كما كانوا تطوعون بنجحة الشاة والابل قال مالك العربية ان
 يعري الرجل الرجل التخله ثم يتأذى المعري بدخول المعري عليه فرخص له ان يشتريها أي رطبها
 منه بتمر أي يابس وقد وقع اتفاق الجمهور على جواز رخصة العرايا وهو بيع الرطب على رؤس
 التخل لا بقدر كلهم من التمر خرافة دون خمسة أوسق بشرط التقابض وانما قلنا في ما دون خمسة
 أوسق لخديث أبي هريرة وهو قوله ﴿٥﴾ (وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

رخص في بيع العرايا بخبرها من الترميدون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق متفق عليه) وبين
 مسلم ان الشك فيه من داود بن الحصين وقد وقع الاتفاق بين الشافعي ومالك على صحة فيما دون
 الخمسة وامتناعه فيما فوقها والخلاف بينهم ما فيها والاقر بقرعته فيها الحديث جابر سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول حين أذن لأصحاب العرايا ان يبيعوها بخبرها يقول الوسق
 والوسقين والثلاثة والاربعة أخرجه أحمد وترجم له ابن حبان الاحتياط على ان لا يزيد على
 أربعة أوسق وأما اشتراط التقابض فلان الترخيص انما وقع في بيع ما ذكركم مع عدم ثبوت
 التساوي فقط وأما التقابض فلم يقع فيه ترخيص فيبقى على الأصل من اعتباره وبدل لاشتراطه
 ما أخرجه الشافعي من حديث زيد بن ثابت أنه سئى رجالا محتاجين من الانصار شكوا الى رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا تقدر في أيديهم يتباعون به رطباً وياً كانوا مع الناس وعندهم
 فضول قوتهم من التمر فرخص لهم ان يتباعوا العرايا بخبرها من التمر وفيه ما أخذ من يشترط
 التقابض والالم يكن لذكر وجود التمر عندهم وجه واعلم ان الحديث في الرطب بالتمر على رؤس
 الشجر وأما شراء الرطب بعد قطعه بالتمر فكالجوز كالبزنجية الخافه بقاءه على رؤس
 الشجر بناء على الغاء وصف كونه على رؤس الشجر كاللوب بذلك البخاري لان محل الرخصة هو
 الرطب نفسه مطلقاً اعم من كونه على رؤس النخل أو قد قطع فيه له النص ولا يكون قياساً ولا منع
 اذ قد تدعو حكمة الترخيص الى شراء الرطب الحاصل فانه قد تدعو اليه الحاجة في الحال وقد
 يكون مع المشتري تمراً يأخذ به في دفعه بقول ابن دقيق العيد ان ذلك لا يجوز وجه واحد لان
 أحد المعاني في الرخصة أن يأكل الرطب على التدرج طرياً وهذا المقصود لا يحصل مما على وجه
 الارض ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما ما قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 عن بيع التمر حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمتابع متفق عليه وفي رواية كان اذا شتل عن
 صلاحها قال حتى تذهب عاهتها وهي الآفة والعيب اختلاف السلف في المراد يبدو صلاح
 على ثلاثة أقوال الاول انه يكفي بدو صلاح في جنس التمر بشرط أن يكون الصلاح متلاًحظاً
 وهو قول الليث والمالكية الثاني انه لا بد ان يكون في جنس تلك الثمرة المبيعة وهو قول لا أحمد
 الثالث انه يعتبر الصلاح في تلك الشجرة المبيعة وهو قول الشافعية ويذهب من قوله يبدو انه
 لا يشترط تكامله في كفي زهو بعض الثمرة وبعض الشجرة مع حصول المعنى المقصود وهو الامان
 من العاهة وقد جرت حكمة الله ان لا يطيب الثمار دفعة واحدة لتطول مدة التفكك بها والانتفاع
 والحديث دليل على النهي عن بيع التمر قبل بدو صلاحها والاجماع قائم على انه لا يصح بيع
 التمر قبل زرعها لانه يبيع معدوم وكذا بعد زرع وجه قبل نفعه الا انه روى المصنف في الفتح ان
 الحنفية أجازوا بيع التمر قبل بدو صلاحه وبعد بشرط القطع وأبطلوه بشرط البقاء قبله
 وبعد وأما بعد صلاحه فذهب فيه تفاصيل فان كان بشرط التقطع صح اجاعا وان كان بشرط البقاء
 كان بيعاً فاسداً ان جهلت المدة فان علمت صح ولا غرر وقيل لا يصح للنهي عن بيع وشروط فان
 أطلق صح عنده أي خفيفة اذا مترددين صحة وفساد جمل على الصحة اذ هي الظاهر الا ان يجري
 عسرف ببقائه مدة مجهولة فيفسد وأفاد نهى البائع والمتابع أما البائع فلأنه لا يملك مال أخيه
 بالباطل وأما المشتري فلأنه لا يبيع ماله والعاهة هي الآفة التي تصيب الثمار وقد بين ذلك حديث

(١) جذ بالجسيم والذال
المجسمة شوق قطع ثم الخلط

(٢) ينتج الدال المهيمنة
وتخفيف الميم وقيل بالضم
وقيل بجاءه الكسر وهو
داء يصيب الثمرة فهلك اه
على حسن خان

(٣) بكسر أوله وقيل بالضم
اسم لجميع الامراض يقال
أمرض اذا وقع في ماله عاهة
اه

(٤) يضم القاف فسين
مجمعة شئ يصيب الثمار
حتى لا ترتب اه منه

(٥) هي للناسي من طريق
عبد الرحمن بن أبي القاسم
عن مالك بلفظ قال يا رسول
الله وما ترهني قال تحمّر
وهكذا أخرجه الطحاوي
من طريق يحيى بن أيوب
وأبو عوانة من طريق سليمان
ابن بلال وكلاهما عن حميد
وظاهره الرفع اه فتح
الباري

زبد بن ثابت قال كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتبايعون الثمار فإذا
جذ (١) الناس وحضر تقاضهم قال المتبايع انه أصاب الثمرة (٢) الدمان وهو فساد الطلع
وسواده مراض (٣) قشام (٤) عاهات يحتجون بها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما
كثرت عندنا الخسومة في ذلك فامالنا فلا يتبايعوا حتى يدور صلاح الثمرة كلشورة تبسرها
لكثرة خصوماتهم انتهى وأفهم قوله كلشورة ان الثمرى للتسوية لا التحريم كأنه فهمه
من السياق والافاضة التحريم وكان زيد لا يبيع ثماراً أرضه حتى تطلع الثمر يا قيتين الاصفى
من الاحمر وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة مرفوعاً اذا طلع النجم صباحاً رفعت العاهة
عن كل بلد والنجم الثرى والمراطلوعها صباحاً وهي في أول فصل الصيف وذلك عند اشتداد
الحرق في بلاد الجوز ابتداء فنضج الثمار وهو المعبر حقيقة وطولوع الثمرى باعلامه (٥) (وعن أنس
ابن مالك رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الثمار حتى ترهني قيل
في رواية (٥) قيل يا رسول الله فاذا كان التفسير مرفوع (وما زوها) بشخ الزاى (قال
تحمار وتصفار تستفق عليه واللفظ للجارى) يقال أرهني رهنى اذا جروا صفر وزهى النخل
يرهونوا اظهرت ثمرته وقيل هما جمعى الاجرار والاصفرار ومنهم من أنكر يرهون ومنهم من أنكر
يرهني كذا في النهاية وقال الخطابي في هذه الرواية هي الصواب ولا يقال في النخل يرهون وإنما يقال
يرهني لا غير ومنهم من قال رهني اذا طالوا كمل وأرهني اذا جروا واصفر قال الخطابي قوله
يحمار ويصفار لم يرد بذلك اللون انما الص من الحجرة والصفرة انما أراد حجرة أو صفرة بكمودة
فذلك قال تحمار ويصفار قال ولو أراد اللون الخالص لقال يحمر ويصفر قال ابن التين أراد
بقوله يحمار ويصفار ظهروا وائل الحجرة والصفرة قبل أن ينضج قال وإنما يقال تفعال في اللون
المتغير اذا كان يزول ذلك وقيل لافرق الانفة يقال في هذا المحل المراد به ما ذكر بقرينة
(وعن أنس أيضاً) قياساً قاعدته وعنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن
بيع العنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يستدروا الخمسة الا للتسائي وصححه ابن حبان
والحاكم) المراد بالسوداد العنب واستداد الحب بدو صلاحه قال الثوري فيه دليل المذهب
الكوفي وأكثر العلماء في انه يجوز بيع السنبل المشد وأما مدني فنفقه تفصيل فان كان
السنبل شعيراً أو ذرة أو مخاً في معناهما ما ترى حباته خارجة صح بيعه وان كان حنطة أو نحوها
فما تسترحبته بالقشور التي تزال في الدياس ففيه قولان للسافعي الجديدي أنه لا يصح وهو أصح
قوله والقديم أنه يصح وأما قبل الاشتداد فلا يصح الا بشرط القطع كاذرنا فاذاباع الزرع
قبل الاشتداد مع الارض بلا شرط صح تبعا للارض وكذا الثمار قبل الصلاح اذا بيع مع الشجر
جاز بلا شرط تبعا وهكذا القول في الارض لا يجوز بيعها دون الزرع الا بشرط القطع وكذا
لا يصح بيع البطيخ ونحوه قبل بدو صلاحه وفروع المسئلة كثيرة فتعها الله سبحانه مقاصدها
في روضة الطالبين وشرح المذهب وجمع فيه اجلام مستكثرة وبالله التوفيق (وعن جابر بن عبد
الله رضى الله عنهم ما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو بيعت من أخيل ثمر فأصابته
جائحة) هي الافة تصيب الزرع (فلا يحل لك ان تأخذ منه شيئاً ثم تأخذ مال أخيل بغير حق
رواه مسلم وفي رواية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بوضع الجوايح) الجائحة مشتقة من

الجوح وهو الاستئصال ومنه حديث ان أبي يحتاج مالى وفي الحديث دليل على ان الثمار انى
على رؤس الشجر اذا باعها المالك وأصابته جائحة انه يكون تلفها من مال البائع وانه لا يستحق
على المشتري في ذلك شيئا وظاهر الحديث فيما باعه بيعا غير منتهى عنه وانه وقع البيع بعد بدو
الصلاح لانه منتهى عن بيعه قبل بدوه ويحتمل ورود ماى حديث وضع الجوائح قبل النهى ويدل
له ما وقع في حديث زيد بن ثابت انه قال قال قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة ونحن نبتاع
الثمار قبل ان يدو صلاحها وسمع خصومة فقال ما هذا فذكر الحديث (١) وانه منتهى عن
بيعه اقبل بدو صلاحها فأقدم ذكر سبب (٢) النهى تاريخ ذلك فيكون حديث وضع
الجوائح متأخرا فيجعل حديث وضع الجوائح على البيع بعد بدو الصلاح وقد اختلف العلماء في
وضع الجوائح فذهب الاقل الى ان الجائحة اذا أصابت الثمر جميعه ان يوضع الثمر جميعه وان
التلف من مال البائع عملا بظاهر الحديث وذهب الاكثر (٣) الى ان التلف من مال المشتري
وانه لا يوضع لاجل الجائحة الا بدو واحتجوا به بحديث أبى سعيد انه صلى الله عليه وآله وسلم أمر
الناس ان يصدقوا على الذى أصيب في غاربه وسماى (٤) قالوا ووجه تلقه من مال المشتري
بان التخلف في العقد الصحيح بمنزلة القبض وقد ساء البائع للمشتري بالتخلف فكاله قبضه وأجيب
عنه بان قوله فلا يحل لك ان تأخذ منه شيئا الحديث دال على التحريم وانه تلف على البائع لقوله مال
أخيك ان يدل انه لم يستحق منه الثمن وانه مال أخيه لانه لا مال له وحديث التصديق محمول على الاستحباب
بقرينة قوله لا يحل لك وفاضة الامر بالتصدق الارشاد الى الوفاء بغرضين جبر البائع وتعرض
المشتري لمكارم الاخلاق كما يدل له قوله في آخر الحديث لما طلبوا الوفاء ليس لكم الا ذلك قالوا
كان لازما لهم هم بالنظر الى مبسرة (٥) وعن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
واله وسلم انه قال من ابتاع نخلا هو اسم جنس يذكروا ثوب والجمع نخيل (بعد أن تؤبر)
والتأبير التشقيق والتلقيج وهو شق طلع النخلة الا شئ يسد فيها شئ من طلع النخلة المذكور فثمرتها
للبائع الذى باعها الا ان يشترط المبتاع عتق عليه دل الحديث على ان الثمرة بعد التأبير للبائع
وهذا منطوقه ويفهم منه انها قبله للمشتري والى هذا ذهب جمهور العلماء عملا بظاهر الحديث وبه
قال أبو حنيفة حتى للبائع قبل التأبير وبعده فعمل بالمطروق ولم يعمل بالمفهوم بناء على أصله مع عدم
العمل بمفهوم المخالفة ورده عليه بان القوائد المستمرة تخالف الظاهرة في البيع فان ولد الأمة
المفصل لا يتبعها والخل يتبعها وفي قوله الا ان يشترط المبتاع دليل على انه اذا قال المشتري
اشتريت الشجرة بثمرتها كانت الثمرة له ودل الحديث على ان الشرط الذى لا ينافى مقتضى
العقد لا يفسد البيع فيخص النهى عن بيع وشرط وهذا النص في النخل ويقاس عليه غيره
من الاشجار

* (أبواب السلم والقرض والرهن) *

عن ابن عباس رضى الله عنه قال قال قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وهم يسألون
في الفار السنة والستين) منصوبان بنزع الخافض أى الى السنة والستين (فقال من أسأف
في عمر) يروى بالمتناوب بالثلاثة فهو بها أعم (فليسأفنى كيل معاوم) اذا كان بما يكال (ووزن

(١) الذى قدمناه في شرح

الحديث الثالث اه

(٢) وهو الخصومة وقوله

تاريخ ذلك وهو قوله في أول

قدمه صلى الله عليه وآله

وسلم اه

(٣) وهم الشافعية اه

(٤) في باب التقليس والخبر

ولفظه انه أصيب برجل في

عهد رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم في ثار ابتاعها

فكثر دينه فقال رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم

تصدقوا عليه فتصدق الناس

عليه ولم يبلغ ذلك وفاء منه

فقال صلى الله عليه وآله

وسلم لغرمائه خذوا ما وجدتم

ليس لكم الا ذلك أخرجه

مسلم اه على حسن خان

معلوم) اذا كان ما يوزن (الى أجل معلوم متفق عليه وللبخاري من أسلف في شيء) السلف بقهين
هو السلم وزنا ومعنى قيل والسلف لغة أهل العراق والسلم لغة أهل الحجاز وحقيقته شرعا بيع
موصوف في الذمة يبدل يعطى عاجلا وهو مشروط الاعتدال من المسبب وانفقوا على انه يشترط
فيه ما يشترط في البيع وعلى تسليم رأس المال في المجلس الا انه أجاز مالك تأجيل الثمن يوماً أو يومين
ولا بد من ان يقدر بأحد المقدارين كما في الحديث فان كان مما لا يكال ولا يوزن فقال المصنف في فتح
الباري فلا يفيده من عدد معلوم رواه عن ابن بطال وادعى عليه الاجماع وقال المصنف وأوزع
معلوم فان العسدد والزرع يلحقان بالوزن والكيل للجامع بينهما وهو ارتفاع الجهل بالمقدار
وانفقوا على اشتراط تعيين الكيل فيما لم فيه كالكيل بصاع الحجاز وقعر العراق وارب مصر
واذا أطلق انصرف الى الأغلب في الجهة التي وقع فيها عقد السلم وانفقوا على أنه لا بد من معرفة
صفة الشيء المسلم فيه صفة تميزه عن غيره ولم يتعرض له في الحديث لانهم كانوا يعلمون به وظاهر
الحديث ان التأجيل شرط في صحة السلم فان كان حالاً لم يصح أو كان الاجل مجهولاً وإلى هذا
ذهب ابن عباس وجاعة من السلف وذهب آخرون (١) الى عدم شرطية ذلك وأنه يجوز السلم في
الحال والظاهر انه لم يقع في عصر النبوة الا في المؤجل والمحاق الحال بالمؤجل قياس على ما خالف
القياس لان السلم خالف القياس اذ هو بيع معدوم وعقد غير واضح فلو أضاف في شرطية المكان
الذي يسلم فيه فأثبت جاعة قياساً على الكيل والوزن والتأجيل وذهب آخرون الى عدم اشتراطه
وفصل الحنفية فقالوا ان كان لجهة مؤونة فيشترط والا فلا وقالت الشافعية ان عقد حيث لا يصلح
للتسليم كالطريق فيشترط والا فقولان وكل هذه التفاصيل مستندة الى العرف (٢) وعن عبد الله بن
أبي أوفى وعبد الرحمن بن أبي ربيعة (٣) يفتح الهمة وسكون الموحدة وفتح الزاي الخراي (٤) سكن
الكوفة واستعمله على بن أبي طالب على خراسان وأدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصلى
خلفه (٥) قالوا كئنا نصيب المغنم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان يأتينا آبائنا من
أبناط الشام هم من العرب دخلوا في العجم والروم واختلطت أنسابهم وفسدت ألسنتهم
سموا بذلك لكثرة معرفتهم بأبناط الماء أي استخراجهم (٦) فسلفهم في الخطبة والشعر والزبيب
وفي رواية والزيت الى أجل مسمى قيل أكان لهم زرع قالوا كئنا سألهم عن ذلك رواه البخاري
الحديث دليل على صحة السلف في المعدوم حال العقد اذ لو كان من شرطه وجود المسلم فيه
لاستقصاهم وقد قالوا كئنا سألهم وترك الاستقصاء في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في
المقال وقد ذهب الى هذا الشافعي ومالك واشترطوا المكان وجوده عند حلول الاجل ولا ينظر
انقطاعه قبل حلول الاجل لما عرفت من ترك الاستقصاء كذا في الشرح قلت وهو استدلال
بفعل الصحابي أو تركه ولا دليل على انه صلى الله عليه وآله وسلم علم ذلك واقتره وأحسن منه في
الاستدلال أنه صلى الله عليه وآله وسلم أقر أهل المدينة على السلم سنة وستين والرطب ينقطع في
ذلك ولم يعارض ذلك حديث ابن عمر عند أبي داود ولا سلفوا في النخل حتى يبدوا صلاحه فان صح
ذلك كان مقيداً بقرره لاهل المدينة على سلم السنة والستين وأنه أمرهم بأن لا يسلفوا حتى
يبدوا صلاح النخل ويقوى ما ذهب اليه أبو حنيفة أنه يشترط في المسلم فيه أن يكون موجوداً من
العقد الى الحلول (٧) وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من

(١) ذكره الشافعية في كتبهم
وقد بينه السيد في حواشي
ضوء النهار ونقل كلامهم
وما قصه في ذلك اه على
حسن خان

(٢) مولى نافع بن عبد
الحارث وأكثروا روايته عن عمر
وأبي بن كعب رضي الله عنه
قال عمر بن الخطاب عبد
الرحمن بن أبي ربيعة عن رفعه الله
بالقرآن روى له عن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم
أثناعشر حديثاً روى عنه
إسناد سعيد وعبد الله
وغیرهما اه من تهذيب
الاسماء واللغات

أخذ أموال الناس يريد أدامها أدى الله عنه ومن أخذها يريد اتلافها ألقه الله رواء البخاري
 التعبير بأخذ أموال الناس يشمل أخذها بالاستدانة وأخذها لحفظها والمراد من أرادته التأدية
 قضاءها في الدنيا وتأدية الله عنه يشمل تيسيره تعالى لقضائها في الدنيا بأن يسوق إلى المستدين
 ما يقضى به دينه وأداء عنه في الآخرة برضائه غير محاسبه تعالى وقد أخرج ابن ماجه وابن
 حبان والحاكم مرفوعا من مسلم يدل أن دينه يعلم الله أنه يريد أدامه الأداة الله عنه في الدنيا
 والآخرة وقوله يريد اتلافها الظاهر أنه من يأخذها بالاستدانة مثلا للحاجة ولا تجارة بل
 لا يريد الا اتلاف ما أخذ على صاحبه ولا ينوي قضاءها وقوله ألقه الله ظاهره اتلاف الشخص
 نفسه في الدنيا بالهلاك وهو يشمل ذلك ويشمل اتلاف طيب عيشه وتضييق أموره وتعمير
 مطالبه ومحقر بركته ويحتمل اتلافه في الآخرة بتعذيبه قال ابن بطال فيه الحث على ترك
 استئصال أموال الناس والترغيب في حسن التأدية اليهم عند المداينة وان الجزاء قد يكون من
 جنس العمل وأخذ منه الراوي أن من عليه دين فليس له أن يتصدق ولا يعق وفيه بعد وفي
 الحديث الحث على حسن النية والترهيب عن خلافه ويسان أن مدار الأعمال عليهم وان من
 استدان أو بالاداء أمانه الله عليه وقد كان عبد الله بن جعفر يرغب في الدين فسئل عن ذلك
 فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الله مع المدين حتى يقضى دينه رواء ابن
 ماجه والحاكم واسناده حسن الا أنه اختلف فيه على محمد بن علي ورواه الحاكم من حديث
 عائشة بلفظ ما من عبد كانت له نية في وفاء دينه الا كان له من الله عون قالت يعني عائشة فانا ألقس
 ذلك العون ان قلت قد ثبت حديث أنه يغفر للشهيد كل ذنب الا الدين وحديث الا ن بردت
 جلده قاله ابن أدى ديساعن ميت مات وعليه دين قلت يحتمل ان معنى لا يغفر للشهيد الدين
 أنه باق عليه حتى يوفيه الله عنه يوم القيامة ولا يلزم من بقاءه عليه ان يعاقب به في قبره ومعنى قوله
 بردت جلده خلوته من بقاء الدين عليه ويحتمل أن ذلك فين استدان ولم ينو الوفاء ﴿وعن﴾
 عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله ان فلانا قدم له من الشام فلوربعتم اليه فأخذت
 منه ثوبين نسيتهم الى ميسرة فبعثت اليه فامتنع أخرجه الحاكم والبيهقي ورجاله ثقات فيه دليل
 على صحة بيع النسبة وصحة التأجل الى ميسرة وفيه ما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من
 حسن معاملة العباد وعدم اكراههم على شيء وعدم الاتحاح عليهم

* (باب الرهن) *

وهو لغة الاحتباس من قولهم رهن الشيء اذا دام وثبت ومنه كل نفس بما كسبت رهينة وفي
 الشرع جعل مال وثيقة على دين ويطلق على العين المرهونة ﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه﴾
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهور يركب (بالبناء للمفعول ومثله يشرب) بنقته
 اذا كان مرهونا ولبن الدر (١) يشرب بنقته اذا كان مرهونا وعلى الذي يركب ويشرب
 النقطة رواء البخاري) فاعل يركب ويشرب هو المرتهن به ريشة العوض وهو الركوب وان
 كان يحتمل أنه الراهن الا أنه احتمال بعيد لان النقطة لازمة له فان المرهون ملكه وقد جعلت
 في الحديث على الركاب والشارب وهو غير المالك اذا النقطة لازمة للمالك على كل حال والحديث

(١) بفتح الدال المهملة
 وتشديد الراء وهو اللبن
 تسمية بالمصدر قيل هو من
 اضافة الشيء الى نفسه وقيل
 من اضافة الموصوف الى صفته

دليل على أنه يستحق المرتن الاستفاد بالرهن في مقابلة النفقة وفي المسئلة ثلاثة أقوال الاول
 ذهب أحمد واسحق الى العمل بظاهر الحديث وخصوا ذلك بالركوب والدر فقاسوا بتفقههم بما
 بقدر قيمة النفقة ولا يقاس غيرهما عليهم والثاني الجمهور قالوا لا ينتفع المرتن بشئ قالوا
 والحديث خالف القياس من وجهين أولهما تجويز الركوب والشرب لغير المال بغير إذنه
 وثانيهما تضمينه ذلك بالنفقة لا بالقيمة قال ابن عبد البر هذا الحديث عنه جمهور الفقهاء ترويه
 أصول مجتمعة وآثار ثابتة لا يختلف في صحته ما يدل على نسخته حديث ابن عمر لا تحلب ماشية
 امرئ بغير إذنه أخرجه البخاري في أبواب المظالم قلت أما النسخ فلا بد له من معرفة التاريخ
 على أنه لا يعمل عليه الا اذا تعذر الجمع ولا تعذر هنا إذ يخص عموم النهي بالمرهونة وأما مخالفة
 القياس فليست الاحكام الشرعية مطردة على نقي واحد بل الأدلة تفرق بينها في الاحكام
 والشارع حكم هنا بركوب المهرهون وشرب لبنه وجعل قيمته النفقة وقد حكم الشارع ببيع
 الحاكم عن المتمر بغير إذنه وجعل صاع التمريض عاين اللبن وغير ذلك وقال الشافعي المراد
 أنه لا يمنع الراهن من ظهره او درهنا جعل الفاعل الراهن وتعبق بأنه قد ورد لفظ المرتن فتعين
 الفاعل والقول الثالث للاوزاعي والليث أن المراد من الحديث أنه اذا امتنع الراهن من الاتفاق
 على المهرهون فيما حثت ذلك للمرتن الاتفاق على الحيوان حفظا لحياته وجعل له في مقابلة نفقته
 الاستفاد بالركوب أو بشرب اللبن بشرط أن لا يزيد قدر ذلك أوقيته على قدر علفه وقوى هذا
 القول في الشرح ولا يخفى أنه تقييد للحديث بما لم يقمده به الشارع وانما يقمده بالضابط المتصيد
 من الأدلة وهو أن كل عين في يده لغير ماذن الشرع فإنه ينفق عليها بنية الرجوع على المالك وله أن
 يورثها أو يتصرف في لبنها في قيمة العلف الآتية اذا كان في البلد كما لم يستأذنه فلا رجوع له
 بما أنفق ويلزمه غرامة المنفعة واللبن فان لم يكن في البلد كما لو كان يضرر الحيوان ببلدة الرجوع
 الى الحاكم فله أن ينفق ويرجع بما أنفق الآتية قد يقال انها قاعدة عامة فتخص بحديث الكتاب
 (وعنه) أي عن أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغلق) بفتح
 حرف المضارعة وغين معجمة ساكنة ولا مفتحوحة وفاف يقال غلق الرهن اذا خرج عن ملك
 الراهن واستولى عليه المرتن بسبب عجزه عن أداء ما رهنه فيه وكان هذا إعادة العرب فنهى عنه
 صلى الله عليه وآله وسلم (الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه) زيادته (وعليه غرمه)
 هلاكه ونفقته (رواه الدارقطني والحاكم ورجاله ثقات الا ان المحفوظ عند أبي داود وغيره
 ارساله) قال الحافظ ابن عسجد البر اختلاف في قوله له غنمه وعليه غرمه فقيل هي مدرجة من قول
 سعيد بن المسيب قال ورفعهما ابن أبي ذئب ومعمرو وغيرهما مع كونهم أرسلوا الحديث على
 اختلاف على بن أبي ذئب ووقفها غيرهم وقد روى ابن وهب هذا الحديث بخوده وبين أن هذه
 اللفظة من قول ابن المسيب وكذا أبو داود وفي المراسيل قوى انها من قوله ومعنى لا يغلق لا يستحقه
 المرتن اذا عجز صاحبه عن فككه والحديث ورد لا بطل ما كان عليه الجاهلية من غلق الرهن
 عند المرتن ويبان أن زيادته للمرتن ونفقته عليه كما تقدم فيما قبله

* (باب القرض) *

﴿ وعن أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استلف من رجل بكرة ﴾ بفتح الموحدة وسكون الكاف الصغير من الأبل كالغلام من الآدميين والانتى بكرة ﴿ فقد تمت عليه ابل الصدقة فأمر أبا رافع أن يقضى الرجل بكره فقال لأجد الأخيار ﴾ وفي لفظ مسلم من حديث أبي رافع أيضا فقال لم أجد الأخيار بأرباعها هو بفتح الراء الذي يدخل في السنة السابعة ويلقى رباعيته ﴿ فقال أعطه إياه فإن خيار الناس أحسنهم قضاء رواه مسلم ﴾ تقدم الكلام على الخلاف في قرض الحيوان والحديث دليل على جواز ربه وأنه يستحب لمن عليه دين من قرض أو غيره أن يرد أجود من الذي عليه وإن ذلك من مكارم الأخلاق المحمودة عرفا وشرا ولا يدخل في القرض الذي يجزئ الله لم يكن مشروطا من القرض وانما ذلك تبرع من المستقرض وظاهره العموم لازمة عدد أوصفة وقال مالك الزيادة في العدد لا تحل ﴿ وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل قرض جر منه منفعة فهو ربا رواه الحرث بن أبي أسامة واسناده ساقط ﴾ لان في اسناده سوار (١) بن مصعب الهمداني المؤذن الاعرج وهو متروك (وله شاهد) ضعيف (عن فضالة بن عبيد عند البيهقي) أخرجه البيهقي في المعرفة بلفظ كل قرض جر منه منفعة فهو ربه من وجوه الربا (وآخر موقوف عن عبد الله بن سلام عند البخاري) لم أجد في البخاري في باب الاستقراض ولا نسبة المنفعة في التخصيص الى البخاري بل قال انه رواه البيهقي في السنن الكبرى عن ابن مسعود وأبي بن كعب وعبد الله بن سلام وابن عباس موقوف عليهم اه فلو كان في البخاري لما أهمل نسبه اليه في التخصيص والحديث بعد صحته لا بد من التلقيق بينه وبين ما تقدم وذلك بان هذا محمول على ان المنفعة مشروطة من المقرض أو في حكم المشروطة وأما لو كانت تبرعا من المقرض فقد تقدم انه يستحب له أن يعطى خيرا مما اخذ

﴿ باب التقليل والجر ﴾

هو لغة مصدح بجر أي منع وضيق وشرا قول الخالك لم الدينون جرت عليك التصرف في مالك ﴿ عن أبي بكر بن عبد الرحمن ﴾ أي ابن الحرث بن هشام الخزرجي قاضي المدينة تابعي سمع عائشة وأبا هريرة روى عنه الشعبي والزهرى ﴿ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من أدرك ماله بعينه لم يتغير بصفته من الصفات ولا بزيادة ولا نقصان ﴾ عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره متفق عليه ورواه أبو داود ومالك من رواية أبي بكر ابن عبد الرحمن مرسلًا ﴿ وقد وصله أبو داود من طريق أخرى فيها اسم عمار بن عيسى الانباري من روايته عن الشاميين وروايته عنهم صحيحة ﴾ بلفظ أعمار رجل باع متاعا فافلس الذي ابتاعه ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئا فوجد متاعه بعينه فهو أحق به وان مات المشتري فصاحب المتاع أسوة الغرماء ووصله البيهقي وضعفه تبعه الألباني داود ﴿ وراجعنا سنن أبي داود فلم نجد فيها تضعيفا لهذه الرواية فيها بل قال بعد أخرجه لها من طريق مالك وحديث مالك أصبح يريد أنه أصبح من رواية أبي بكر بن عبد الرحمن التي ساقها أبو داود وفيها قال أبو بكر رضي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه من ثوبي وعنده سلعة رجل بعينها لم يقبض من ثمنها شيئا فصاحب السلعة أسوة الغرماء فيها ولم يتكلم الشارح رحمه الله على هذا بشيء ﴿ وروى أبو داود وابن ماجه من رواية عمر

(١) ضبطه في الميزان ضبط قلم
بتشديد الواو قال يحيى كان
يحيى الميالي بسى وقال
البخاري منكر الحديث
وقال النسائي وغيره متروك
اه على حسن خان

(١) تمامه في سنن البيهقي
الا ان يدع الرجل وفاءه
منه

ابن خلدة) بفتح الخاء واللام ودال منهمله (قال أنينا بأخريرة في صاحب أنافد أفلس فتسال
لافتين فيكم بقضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أفلس أو مات فوجد رجل متاعه بعينه
فهو أحق به (١) وحججه الحاكم وضعفه أو داود وضعف أيضا هذه الزيادة في ذكر الموت سكنت
عليه الشراح وقد راجعت سنن أبي داود فلم أجده فيه تضعيفه قال رواية عمر بن خلدة بل قال البيهقي بعد
روايته لحديث أبي بكر بن عبد الرحمن المرسل التي ساق انظرها المصنف هنا بل انظر أخبار رجل الخ
قال الشافعي رواية عمر بن خلدة أولى من رواية أبي بكر هذه قال لانها موصولة بجمع فم النبي صلى
الله عليه وآله وسلم بين الموت والافلاس قال وحديث ابن شهاب يريد رواية أبي بكر بن عبد الرحمن
المذكورة منقطع وساق في ذلك كلاما كثيرا يرجح به رواية عمر بن خلدة فلا أدري كيف كلام المصنف
هنا وروايته عن أبي داود تضعيف رواية عمر بن خلدة فينظر هذا والحديث اشتمل على مسائل
الاولى انه اذا وجد البائع متاعه عند من شره منه وقد أفلس فانه أحق بمتاعه من سائر الغرماء
فيأخذه اذا كان له غرماء وعموم قوله من أدرك ماله يدم من كان ماله عند الآخر بقرض أو يسع
وان كان قد وردت أحاديث مصرحة بلفظ البيع فقد أخرج ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما
الحديث بلفظ اذا ابتاع الرجل سلعة ثم أفلس وهي عنده بعينها فهو أحق به من الغرماء فقد عرف
في الاصول ان الخاص الموافق للعام لا يختصص العام الا عند أدنى ثبوت وقد زعموا مذهب السب
من ذلك ولذلك ذهب الشافعي وآخرون الى ان المقرض أولى بماله في القرض كما أنه أولى به في البيع
وذهب غيره الى انه يختص ذلك بالبيع للتصرح به في أحاديث الباب ~~ا~~ لكن قد عرفت ان ذلك
لا يختص عموم حديث الباب ~~ب~~ المسئلة الثانية أفاد قوله بعينه انه اذا وجد وقد تغير بصفته من
الصفات أو بزيادة أو نقصان فانه ليس صاحبه أولى به بل يكون أسوة الغرماء وقد اختلف العلماء
في ذلك فذهب الشافعي الى انه اذا تغيرت صفته بعيب فلا يباع أخذه ولا أرض له وان تغير بزيادة كان
للمشتري غرامة تلك الزيادة وهي ما اتفق عليه حتى حصلت وكذلك الفوائد للمشتري ولو كانت
متصلة لانها اذا حدثت في ملكه ويلزم له قيمة ما لا حبل لقائه كالشجر اذا غرسها وابقا ماله حذرا
اجرة كل ربع وكذلك اذا انتصت العين بان هلك بعضها قبل أخذ الباقي بحصته من الثمن والحديث
يتناول له لان الباقي مبيع باق بعينه ~~ب~~ المسئلة الثالثة دل لفظ حديث أبي بكر بن عبد الرحمن المرسل
أن البائع اذا كان قد قبض بعض الثمن فليس له حق في استرجاع المبيع بل يكون أسوة الغرماء
وبهذا أخذ جهور العلماء وعند البعض وهو راجح قول الشافعي انه لا يصير المبيع بقبض بعض ثمنه
أسوة الغرماء بل البائع أولى به وكان الشافعي ذهب الى هذا لانه لم يصح له الحديث المذكور بل قال
انه منقطع فن قال بصفة الحديث وانه موصول قال بما قاله الجهور ومن لا فلا وفي وصله وعنده
خلاف منهم من رجع ارساله وهم أكثر الحقاظ ~~ب~~ المسئلة الرابعة قوله فان مات المشتري فصاحب
المتاع أسوة الغرماء فيه حذف تقديره فمتاع صاحب المتاع أسوة الغرماء وهذا دل على التفرقة بين
الموت والافلاس والى التفرقة بينهم اذهب مالك وأحمد عملا به رواية قالوا لان الميت خرب
ذمته وليس للغرماء محل يرجعون اليه فاستنوا في ذلك بخلاف المفلس وسواء خلف الميت
وفاء أو لا وذهب الشافعي الى أنه لا فرق بين الموت والافلاس وان صاحب المتاع أولى بمتاعه عملا
بعموم من أدرك ماله عند رجل الحديث المتفق عليه قال ولا فرق بين الموت والافلاس والتفرقة

بينهم من رواية أبي بكر بن عبد الرحمن وقوله فيها وان مات فصاحب المتاع أسوة الغرماء غير
 صحيحة لان الحديث المرسل لم يصح وصله فلا يعمل به بل في رواية عمر بن خليفة النسوبة بين الموت
 والافلاس وهو حديث حسن صحيح عنه (وعن عمرو بن الشريد) بفتح الشين المججمة وكسر الراء
 تابعي سمع ابن عباس وغيره (عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لي) بفتح اللام ثم
 مشنة تحتية مشددة مصدر لوى يلاوي أى مظل أضيف الى فاعله وهو (الواحد) بالميم الغني من
 الوجد بالضم أى القدرة (يحل) بضم حرف المضارعة (عرضه وعقوبته رواه أبو داود والنسائي
 وعلمه البخاري وصححه ابن حبان) وأخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي وفسر البخاري حل
 العرض بماعلقه عن سفيان قال تقول مطلق وعقوبته حبسه وهو دليل لزيد بن علي أنه يحبس
 حتى يقضى دينه وأجاز الجوهري الجوريع الحاكم عنه ماله وهذا يضاد اخل تحت لفظ عقوبته
 لاسيما وتفسيرها بالحبس ليس بمرغوع ودل الحديث على تحريم مظل الواحد ولذا أبحث عقوبته
 وانما اختلاف العلماء هل يبلغ الى حد الكبيرة فيفسق وترد شهادته بمطله مرة واحدة أم لا واختلفوا
 في قدر ما يفسق به فقال الجوهري ومنهم من انه يفسق بمطل عشرة دراهم فافوق قياسا على نصاب
 السرقة وكذلك ذهبت الى هذا المالكية والشافعية الا أنهم ترددوا في اشتراط التكرار ومقتضى
 مذهب الشافعي اشتراطه ثم يدل بفهمه على أن مظل غير الواحد وهو المعسر لا يحل عرضه ولا
 عقوبته والحكم كذلك عند الجاهليين وهو الذي دل له قوله تعالى فظرة الى ميسرة (وعن أبي
 سعيد الخدري رضى الله عنه قال أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غار
 ابتاعها فكثرت دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تصدقوا عليه فتصدق الناس عليه ولم
 يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لغرمائه خذوا ما وجدتم له وليس لكم
 الا ذلك رواه مسلم) تقدم الكلام في الجمع بين هذا الحديث وحديث جابر وقوله فلا يحل لك
 أن تأخذه بأن هذا على جهة الاستحباب والحث على جبر من حدثت عليه حادثة ويدل أيضا
 قوله وليس لكم الا ذلك على أن العثرة غير مضمونة اذ لو كانت مضمونة لقال وما بقي فظرة الى ميسرة
 أو نحوه اذ الدين لا يسقط باعسار المدين وانما تأخر عنه المطالبة في الحال ومتى أيسر وجب عليه
 القضاء (وعن ابن كعب بن مالك) اسمه عبد الرحمن سمى عبد الرزاق (عن أبيه ان
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم حجرجلى معاذ ماله وباعه عن دين كان عليه رواه الدارقطني وصححه
 الحاكم واخرجه أبو داود وسلاويج) قال عبد الحق المرسل أصح من المتصل وقال ابن
 الصلاح في الاحكام هو حديث ثابت كان ذلك في سنة تسع وجعل غرمائه خمسة أسباع
 حقوقهم فقالوا يا رسول الله بعسه لنا فقال ليس لكم اليه سبيل وأخرجه البيهقي من طريق
 الواقدي وزاد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعثه بعد ذلك الى اليمن ليحيره والحديث دليل على
 انه يجبر الحاكم على المدين التصرف في ماله ويبيعه عنه لقضاء غرمائه والقول بأنه حكاية فعل غير
 صحيح فان هذا فعل لا يتم الا بأقوال تصدر عنه صلى الله عليه وآله وسلم يحجر بها تصرفه وألفاظ
 يبيع بها ماله وألفاظ يقضى بها غرماء وما كان به هذه المناوبة لا يقال انه حكاية فعل انما حكاية
 الفعل مثل حديث خلع نعله فخلعوا نعالهم كالا يخفى وظاهر الحديث ان ماله كان مستغرا بالدين
 فهل يلحق به من لم يستغرق ماله في التجروا البيع عنه كالأجداد امطل اختلاف العلماء في ذلك فقال

وعشر من سنة يجب تسليم ماله اليه وان كان غير ضابط ﴿١﴾ (وعن ابن عمر قال عرضت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني متفق عليه وفي رواية البيهقي فلم يجزني ولم يرني بلغت وصححه ابن خزيمة) وجهه ذكر الحديث هنا أن من لم يبلغ خمس عشرة سنة لا تنفذ تصرفاته من بيع وغيره ومعنى قوله لم يجزني لم يجعل لي حكم الرجال المقاتلين في إيجاب الجهاد على وتروحي معه وقوله فأجازني أي رآني ممن يجب عليه الجهاد ويؤذن له في الخروج اليه وفيه دليل على أن من استكمل خمس عشرة سنة صار مكفيا بالغاله أحكام الرجال وعليه ومن كان دونها فلا يدل له قوله ولم يرني بلغت ونافس في الاستدلال به على البلوغ بعض المتأخرين قائلا أن الأذن في الخروج في الحرب يدور على الجلالة والاهلية فليس في رده دليل على أنه لا جمل عدم البلوغ وفهم ابن عمر ليس بحجة قلت وهو احتمال بعيد والصحابي أعرف بمعنى ما رواه وفيه دليل على أن الخندق كانت سنة أربع من الهجرة والقول بأنهم سنة خمس يرد هذا الحديث ولا نهم أجمعوا أن أحدا كانت سنة ثلاث ﴿٢﴾ (وعن عطية القريظي) بضم القاف فرائس نسبة إلى بني قريظة (قال عرضنا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم قريظة فكان من أنبت قتل ومن لم ينبت خلى سبيله فكنت ممن لم ينبت فخلى سبيلي رواه الأربعة وصححه ابن حبان والحاكم وقال على شرط الشيخين) وهو كما قال الأنهم مالم يخرجوا لعطية والحديث دليل على أنه يحصل بالانبات البلوغ فتجربى على من أنبت أحكام المكلفين وله له أجماع ﴿٣﴾ (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجوز لامرأة عطية إلا باذن زوجها وفي لفظ لا يجوز للمرأة أمر في مالها إذا ملك زوجها عصمه ثم رواه أحمد وأصحاب السنن إلا الترمذي وصححه الحاكم) قال الخطابي جمل الأكثر على حسن العشرة واستجابة النفس أو يحمل على غير الرشيدة وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال للنساء تصدقن بجمع المرأة ثلثي القروط والخاتم وبالل يلقاه برائه وهذه عطية بغير إذن الزوج انتهى وهذا مذهب الجمهور مستدلين بمفهومات الكتاب والسنة ولم يذهب إلى معنى الحديث إلا طاووس فقال إن المرأة محجورة عن مالها إذا كانت من زوجة الأفياء أذن لها فيه الزوج وذهب مالك إلى أن تصرفها من الثالث ﴿٤﴾ (وعن قبيصة) بفتح القاف فمؤدة فمؤنة تحسية فصادمهم له (ابن مخارق) بضم الميم نفاء معجمة فراء مكسورة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن المسئلة لا تحل إلا ل أحد ثلاثة رجل تحمل حمالة) بفتح الحاء المهملة وتحقيف الميم (مخات له المسئلة رواه مسلم) وقد تقدم يلفظه في باب قسمة الصدقات ولعل عادته هذا أن الرجل الذي تحمل حمالة قد لزمه دين فلا يكون له حكم المفاة في الحجر عليه بل يترك حتى يسأل الناس فيقتضى دينه وهذا يستقيم على القواعد إذا لم يكن قد ضمن ذلك المال

* (باب الصلح) *

فقد قسم العلماء الصلح أقساما صلح المسلم مع الكافر والصلح بين الزوجين والصلح بين الفئة الباغية والعدالة والصلح بين المتغاضين والصلح في الجراح كالغفوة على مال والصلح لقطع الخصومة إذا

وقعت في الاملاك والحقوقي وهذا القسم هو المراد هنا والذي يذكره الفقهاء في باب الصلح
 (عن عمرو بن عوف المزني رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الصلح
 جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا أو أحل حراما والمسلمون وفي لفظ أبي داود والمؤيدون على
 شروطهم الا شرط حرم حلالا أو أحل حراما رواه الترمذي وصححه وانكروا عليه لان روايه
 كثير من عبد الله بن عمرو بن عوف ضعيف) كذبه الشافعي وتركه أحمد وفي الميزان عن ابن حبان
 له عن أبيه عن جده نسخة موضوعة وقال الشافعي وأبو داود وهو ركن من أركان الكذب واعتذر
 المصنف للترمذي بقوله (وكأنه اعتبره بكثرة طرقه وقد صححه ابن حبان من حديث أبي هريرة)
 فيه مسئلتان الأولى في أحكام الصلح وهو ان وضعه مشروط فيه المراضة لقوله جائز أي انه ليس
 بحكم لازم يقضي به وان لم يرض به الخصم وهو جائز أيضا بين غير المسلمين من الكفار فتعبر أحكام
 الصلح بينهم وانما خص المسلمين بالذكر لانهم المعتبرون في الخطاب المتقاصدون لاحكام السنة
 والكتاب وظاهره عموم صحة الصلح سواء كان قبل اتضاح الحق للخصم أو بعده ويدل الاول قصة
 الزبير والانصاري فانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن قد أبان للزبير ما يستحقه وامره ان يأخذ
 بعض ما يستحقه على جهة الاصلاح فلما لم يقبل الانصاري الصلح وطلب من الحق أبان صلى الله
 عليه وآله وسلم للزبير قدر ما يستحقه كذا قال الشارح والمظاهر ان هذا ليس من الصلح مع
 الانكار بل من الصلح مع سكوت المدعي عليه وهي مسئلة مستقلة وذلك لان الزبير لم يكن عالما
 بالحق الذي له حتى يدع الصلح بل هذا أول التبريع في قدر السبقا والتحقيق انه لا يكون الصلح
 الا هكذنا وما بعد ابانة الحق للخصم فانما يطلب من صاحب الحق أن يترك لخصمه بعض ما يستحقه
 والى جواز الصلح على الانكار ذهب مالك وأحمد وأبو حنيفة وخالف في ذلك الشافعي وقال
 لا يصح الصلح مع الانكار ومع عدم صحته لا يطيب مال الخصم مع انكار المصالح وذلك حيث
 يدعي عليه آخر عينا أو ديناً في صلح ببعض العين أو الدين مع انكار خصمه فان الباقي لا يطيب له
 بل يجب عليه تسليمه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبه من نفسه
 وقوله تعالى عن تراض وأجيب بانهم اقد وقعت طيبة النفس بالرضا بالصلح وعقد الصلح قد صار في
 حكم عقد المعاوضة فيحل له ما بقي قلت الأولى ان يقال ان كان المدعي يعلم ان له حقا عند خصمه
 جاز له قبض ماصولح عليه وان كان خصمه منكرا وان كان يدعي باطلا فانه يحرم عليه الدعوى
 وأخذ ماصولح به والمدعي عليه ان كان عنده حق يعلم انه ليس عنده حق جاز له اعطاء جزء من ماله في دفع شجار غيره
 وأذية وحرم على المدعي أخذه وهذا التجنب مع الأدلة فلا يقال الصلح على الانكار لا يصح ولا ان
 يصح على الاطلاق بل يفصل فيه المسئلة الثانية ما فادها قوله والمسلمون على شروطهم
 ثابون عليها واقفون عندها وفي تعديته بعلی ووصفهم بالاسلام والایمان دلالة على علو مراتبهم
 وانهم لا يخولون بشروطهم وفيه دلالة على لزوم الشرط اذا شرطه المسلم الاما استئنا في الحديث
 والمقرعين تفاصيل في الشروط وتقاسيم منها ما يصح ويلزم حكمه ومنها ما لا يلزم ومنها
 ما يصح ويلزم منه فساد العقد وهي هنالك مبسوط بعمال ومناسبات وكتاب الشروط
 تفاصيل كثيرة معروفة وقوله الا شرط حرم حلالا وذلك كاشتراط النافع ان لا يبطأ الامة وأحل

حراما مثل ان يشترط وطء الامة التي حرم الله عليه وطأها ﴿ وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمنع ﴾ يروى بالرفع على الخبر والجزم على النهي (جازجاره ان يغرز خشبة)
 بالافراد وفي لفظ خشبه بالجفع (في جداره ثم يقول أبو هريرة مالي أراكم عنهم مرضين والله لا رمين بهابن أكافكم) بالنون جمع كنف بفتحها وهو الجانب وبالمشتاق الفوقية جمع كنف (متفق عليه) وفي لفظ أبي داود فنكسوا رؤسهم ولا جد حين حدتهم بذلك طأطأ رؤسهم والمراد المخاطبون وهذا قاله أبو هريرة أيام أمارته على المدينة في زمن حمران فإنه كان يستخلفه فيها فالتخاطبون ممن يجوز انهم جاهلون لذلك وليسوا بالصحاب وقد روى أحمد وعبد الرزاق من حديث ابن عباس لا ضرر ولا ضرار للرجل ان يضع خشبه في حائط جاره الحديث فيه دليل على انه ليس للجار ان يمنع جاره من وضع خشبه على جداره وأنه اذا امتنع عن ذلك أجبر لانه حق ثابت لجاره وإلى هذا ذهب أحمد وإسحق وغيرهما عملا بالحديث وذهب إليه الشافعي في القديم وقضى به عمر في أيام وفور الصحابة وقال الشافعي ان عمر لم يخالفه أحد من الصحابة وهو فيما رواه مالك بسند صحيح ان الضحالة بن خليفة سأله محمد بن مسلمة أن يسوق خيلها له فيجبره في أرض محمد بن مسلمة فامتنع فكأمره عمر في ذلك فابى فقال والله ليرتن به ولو على بطنك وهذا نظير قصة حديث أبي هريرة وعمه عمر في كل ما يحتاج الجار الى الانتفاع به من دارجاره وأرضه وذهب آخرون الى انه لا يجوز أن يضع خشبه الا باذن جاره فان لم يأذن لم يجز قالوا لان أدلة انه لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه تمنع هذا الحكم فهو للتنزيه وأجيب عنه بما قال البيهقي لم نجد في السنن الصحيحة ما يعارض هذا الحكم الا عمومات لا ينكر أن يخصها وقد حمله الراوي على ظاهره من التحريم وهو أعلم بالمراد بدليل قوله مالي أراكم عنهم مرضين فانه استنكار لا عراضهم دال على ان ذلك للتحريم قال الخطابي معنى قوله بين أكافكم ان لم تقبلوا هذا الحكم ونعموا به راضين لا جعلن أي الخشبة على رقابكم كارهين قال وأراد بذلك المباغة قلت والذي يتبادر أن المراد لارمين به أي هذه السنة المأمور بها بينكم ابلاغاً لما تحمته منها وخروجاً عن كتبها واقامة للحجة عليكم بها ﴿ وعن أبي حميد الساعدي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل لامرئ ان يأخذ عصا أخيه بغير طيب نفس منه رواه ابن حبان والحاكم في صحيحهم ما ﴾ وفي الباب أحاديث كثيرة في معناه وأخرج الشيخان من حديث عمر لا يحل لابن أحد ما شمة أحد بغير إذنه وأخرج أبو داود والترمذي والبيهقي من حديث عبد الله بن السائب بن يزيد عن أبيه عن جده بلفظ لا يأخذ أحدكم متاع أخيه لا عبا ولا جاذوا لا حديث دالة على تحريم مال المسلم الا بطيبة من نفسه وان قل والاجماع واقع على ذلك وابراد المصنف لحديث أبي حميد عقيب حديث أبي هريرة إشارة الى تأويل حديث أبي هريرة وأنه محمول على التنزيه كما هو قول الشافعي في الجسد ويدور عليه انه انما يحتاج الى التأويل اذا تعذر الجمع وهو هنا ممكن بالتحصيل فان حديث أبي هريرة خاص وتلك الأدلة عامة كما عرفت وقد أخرج من عمومها أشياء كثيرة كخذال كاه وكاهوا كالشفعة واطعام المضطر ونفقة القريب المعسر والزوجة وكثير من الحقوق المالية التي لا يخرجها المالك برضاه فانما تؤخذ منه كرها وغرز الخشبة منها على انه مجرد انتفاع والعين باقية

بفتح الحاء وقد تكسر وحقيقته عند الفقهاء نقل دين من ذمة إلى ذمة واختلافوا هل هو بيع
 دين بدين رخص فيه وأخرج من النبي عن بيع الدين بالدين أو هي استيفاء وقيل هي عقد ارفاق
 مستقل ويشترط فيها لفظه أو رضا المحيل بالاخلاف والاحمال عند الأكثر والاحمال عليه عند
 البعض وتماثل الصفات وإن يكون في شيء معلوم ومنهم من خصها بالنقد من دون الطعام لأنه بيع
 طعام قبل أن يستوفى ﴿عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم مطل الغني﴾ إضافة المصدر إلى الفاعل أي مطل الغني غريمه وقيل إلى المنفعول أي مطل
 الغريم الغني (ظلم) وبالأولى مطلقه للفقير (وإذا أتبع) بضم الهمزة وسكون المنة الفوقية
 وكسر الموحدة (أحكمكم على مليء) بالهاء مزماخون من الملا يقال ملأ الرجل أي صار ملياً
 (فليتبع) باسكان المنة الفوقية أيضاً بمعنى للمجهول كالاول أي إذا أحبل فليحتل (متفق
 عليه) دل الحديث على تحريم المطل من الغني والمطل هو المدافعة والمراد هنا تأخيرها ما استحق ادائه
 بغير عذر من قادر على الاداء والمعنى على تقدير أنه من إضافة المصدر إلى الفاعل أنه يحرم على الغني
 القادر أن يطل بالدين بعد استحقاقه بخلاف العاجز وعنه على التقدير الثاني أنه يجب وفاء الدين
 ولو كان مستحقه غنياً فلا يكون عنه سبباً لآخر حقه وإذا كان ذلك في حق الغني ففي حق
 الفقير أولى ودل الأمر على وجوب قبول الاحالة ووجه الوجه ورعى الاستحباب ولا أدري ما الحامل
 على صرفه عن ظاهره وعلى الوجوب جملة أهل الطاهر وتقدم البحث في أن المطل كبيرة يفسد
 صاحبها فلا تكرره وإنما اختلفوا هل يفسد قبل الطلب أو لا بد منه والذي يشعر به الحديث أنه لا بد
 من الطلب لأن المطل لا يكون إلا معه ويشهل المطل كل من لزمه حق كالزوج والزوجة والسيد
 في نفقة عبده ودل الحديث بفهم المخالفة أن مطل العاجز عن الاداء لا يدخل في الظلم ومن
 لا يقول بالمفهوم يقول لا يسمى العاجز ما طالو الغني الغائب عنه ماله كالمعذور ويؤخذ من هذا
 أن المعسر لا يطل حتى يوسر قال الشافعي لو جازت مؤاخذه لكان ظالماً والقرض انه ليس
 بظالم ليجزى ويؤخذ منه انه اذا تعذر على المحال عليه التسليم لفقير لم يكن له احتمال الرجوع على
 المحيل لأنه لو كان له الرجوع لم يكن لا شرط الغنى فائدة فلما شرطه الشارع علم انه انتقل انتقالاً
 لا رجوع له كالمعوض في دينه بعوض ثم تلف العوض في يد صاحب الدين وقالت الحنفية يرجع
 عند التعذر وشبهوا الحوالة بالضمن وأما إذا جهل الافلاس حال الحوالة فله الرجوع ﴿وعن
 جابر قال توفي رجل من أقبسنا وحفظناه وكفناه ثم أتينا به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فقلنا صلى عليه خطا خطا ثم قال عليه دين قلنا ديناران قال صرف﴾ أي عن الصلاة عليه
 (فحملهما أبو قتادة فأنياه فقال أبو قتادة الديناران على فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 حق الغريم) منصوب (١) على المصدر مؤكدة من قوله الديناران على أي حق عليك الحق
 وثبت عليك وكنت غريماً (وبرئ منهم ما الملت قال نعم فصرى عليه رواه أحمد وأبو داود والنسائي
 وصححه ابن حبان والحاكم) وأخرجه البخاري من حديث سلمة بن الأكوع إلا أن في حديثه
 ثلاثة دنانير وكذلك أخرجه أبو داود والطبراني وجع بينه وبين قوله ديناران في حديث الكتاب
 انه ما كانا دينارين وشرافين قال ثلاثة جبر الكسر ومن قال ديناران ألغاه أو كان الاصل
 ثلاثة فقصي قبل موته ديناران قال ثلاثة اعتبر أصل الدين ومن قال ديناران اعتبر الباقي

قوله مبني للمجهول كذا
 بخطه حفظه الله وحرر
 الرواية ٥٥

(١) والعامل فيه فعل
 محذوف وجوباً ومضون
 الجملة اه منه

ويحتمل انهما قصتان وان كان بعيدا وفي رواية الحاكم انه صلى الله عليه وآله وسلم جعل اذا لقي أبا قتادة يقول ما صنعت اليدين ان حتى كان آخر ذلك ان قال أرضيت ما يارسول الله قال الآن حين بردت جلده وروى الدارقطني من حديث علي رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتى بجنزة لم يسأل عن شيء من عمل الرجل ويسأل عن دينه فان قيل عليه دين كف وان قيل ليس عليه دين صلى فأتى بجنزة فلما قام ليكبّر سأل هل عليه دين فقالوا دينان فعدل عنه فقال عليهما علي يارسول الله وهو يرى منهما ما قصلي عليه ثم قال جزاك الله خيرا وفك الله رهانك الحديث قال ابن بطلان ذهب الجمهور الى صحة هذه الكفالة عن الميت ولا رجوع له في مال الميت وفي الحديث دليل على أنه يصح ان يحتمل الواجب غير من وجب عليه وأنه ينفقه ذلك ويدل على شدة أمر الدين فانه صلى الله عليه وآله وسلم ترك الصلاة عليه لانها شفاعة وشفاعته مقبولة لا ترد والدين لا يسقط الا بالنأدية وفي الحديث دليل على انه لا يكفي بالظاهر من اللفظ بل لا بد للحاكم في الالتزام بالحق من تحقق ألفاظ العقود والقرارات وأنه اذا ادعى من عليه الحسومة أنه قصد باللفظ معنى يحتمله وان بعد الاحتمال لا يحكم عليه بظاهر اللفظ وعطف وبرئ منهما ما الميت على ذلك مما يؤيد هذا المعنى المستنبط (وعن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يوثق بالرجل المتوفى عليه الدين فيسأل هل ترك لدينه من قضاء فان حدث انه ترك وفاء صلى الله عليه وآله وقال صلوا على صاحبكم فلما فتح الله عليه القموح قال أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فن وثق وعليه دين فعلى قضاؤه متفق عليه وفي رواية البخاري فن مات ولم يترك وفاء) اي ادا المصنف له عقيب الذي قبله اشارة الى أنه صلى الله عليه وآله وسلم نسخ ذلك الحكم لما فتح عليه صلى الله عليه وآله وسلم واتسع الحال بتحملة الديون عن الاموات وظاهر قوله فعلى قضاؤه انه يجب عليه القضاء وهل هو من خالص ماله أو من مال المصالح محتمل قال ابن بطلان وهكذا يلزم المتولى لأمر المسلمين ان يفعله فيمن مات وعليه دين فان لم يفعل فالأثم عليه وقد ذكر الراجعي في آخر الحديث قيل يارسول الله وعلى كل امام بعده قال وعلى كل امام بعده وقد وقع معناه في الطبراني الكبير من حديث زاذان عن سلمان قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نقضى سبائنا المسلمين ونعطى سائلهم ثم قال من ترك ما لا فائدت له ومن ترك ديناً فعلى وعلى الولاة من بعده في بيت مال المسلمين وفيه أمر وترك ومتهم (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا كفالة في حد رواده اليه في بائنا ضعيف) وقال انه منكرو وهو دليل على انها لا تصح الكفالة في الحد قال ابن حزم لا تجوز الضمانة بالوجه أصلاً في مال ولا حد ولا في شيء من الأشياء لان كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ومن طريق النظر ان تسأل من قال بصحته عن تكفل بالوجه فقط فغاب المكفول عنه ماذا تصنعون بالخاص بوجهه ألتزمونه غرامة ما على المضمون فهذا جور أو كل مال بالباطل لانه لم يلزمه قط أم تتركونه فقد أبطلتم الضمان بالوجه أم تكفونه طلبه فهذا تكليف الحرج وما لا طاقة له به وما لم يكلفه الله اياه قط وأجاز الكفالة بالوجه جماعة من العلماء واستدلوا بانه صلى الله عليه وآله وسلم كفل في تهمة قال وهو خبر باطل لانه من رواية ابراهيم بن خنيس بن عراك وهو وأبوه في غاية الضعف لا تجوز الرواية عنهم ما ثم ذكر آثارا عن عمر بن عبد العزيز وردها كلها بانها الاجتهاد في كلام الله ورسوله لا غير وهذه الآثار قد سردها

(باب الشراكة)

بفتح أوله وكسر الراء وبكسر مع سا ومنه هـ في بضم الشين اسم الشيء المشترك والشركة الحالة التي تحدث بالاختيار بين اثنين فصاعدا وان أريد الشراكة بين الورثة في المال الموروث حذفت بالاختيار (والوكالة) بفتح الواو وقد تكسر مصدر وكل مشدد بمعنى التفويض والحفظ ويحذف فيكون بمعنى التفويض وهي شرعا إقامة الشخص غيره مقام نفسه مطلقا ومقتدا (عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الله أنا ثالث الشر يميني ما لم يحن أحدهم صاحبه فإذا خن خرجت من بينهم ما رواه أبو داود وصححه الحاكم) وأعله ابن التبان بالجهل بحال سعيد بن حيان وقدر وادع عنه ولده أبو حيان بن سعيد لكن ذكره ابن حبان في الثقات وذكره روى عنه الحرث بن شريد إلا أنه أعله المداقني بالارسال فلم يذكره بأهريرة وقال أنه الصواب ومعنى أن الله معهم ما أي في الحفظ والرعاية والأمداد بعونهم ما في ماله ما وانزال البركة في تجارتهم فإذا حصلت الخيانة رزعت البركة من ماله ما وفيه حدث على التشارك مع عدم الخيانة والتحذير منه معها (وعن السائب المخزومي أنه كان شريك النبي صلى الله عليه وآله مع أبيه وألهوسم قبل البعثة فجاء يوم الفتح فقال مرحبا باني وشريكي رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) قال ابن عبد البر السائب بن أبي السائب من المؤلفة قلوبهم وعن حسن أسلامه و كان من المعمرين عاش إلى زمان معاوية وكان شريك النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أول (الاسلام في التجارة فلما كان يوم الفتح قال مرحبا باني وشريكي كان لا يمارى ولا يدارى وصححه الحاكم ولا ابن ماجه كنت شريكي في الجاهلية والحديث دليل على أن الشركة كانت ثابتة قبل الاسلام ثم قررنا الشارع على ما كانت (وعن عبد الله بن مسعود قال اشتركت أنا وعمار وسعد فيما نصيب يوم بدر الحديث) تمامه بخامس سعد بأسيرين ولم أجد أنا وعمار بشيء (رواه النسائي) فيه دليل على صحة الشركة في المكاسب وتسمى شركة الابدان وحقيقتها أن يكون لكل صاحبها من يتقبل ويعمل عنه في قدر معلوم ويعين الصنعة وقد ذهب إلى صحتها أبو حنيفة وذهب الشافعي إلى عدم صحتها البناء على الغرر إذ لا يقطعان بحصول الربح لتجوز تعذر العمل بقوله قال أبو ثور وابن حزم قال ابن حزم لا تجوز الشركة بالابدان في شيء من الأشياء أصلا فان وقعت فهي باطلة لا تلزم ولكل واحد منهم ما ما مكسب فان اقتسمناه وجب أن يقضى له ما أخذ ولا بد لأن كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وأما حديث ابن مسعود فهو من رواية ولده أبي عبيدة بن عبد الله وهو خبر مضعف لأن أبا عبيدة لم يذكر عن أبيه شيئا فقد روي ثمان طرق وكيع عن شعبة عن عمرو بن مرة قال قلت لأبي عبيدة أتدرك عن عبد الله شيئا قال لا ولو صح لكان حجة على من قال بصحة هذه الشركة لأنهم أول قائل معا ومع سائر المسلمين أن هذه شركة لا تجوز وأنه لا ينفرد أحد من أهل العسكر بحال نصيب دون جميع أهل العسكر إلا السلب للقتال على الخلاف فان فعل فهو غلول ومن بكأ الزنوب ولأن هذه الشركة لمرصع حديثها اقتدا بطلها الله عز وجل وأنزل قل لا تقال لله والرسول الآية فابطلها تعالى وقسمها هو بين الجاهلدين ثم إن الحنفية

(١) كذا في الرواية وقوله قبل البعثة لا يوافق منه

لا يجزىون الشركة في الاصطبا ولا تجبرها المالك في العمل في مكانين فهذه الشركة
 في الحديث لا تجوز عندهم انتهى هذا وقد قسم الفقهاء الشركة الى أربعة أقسام وأطالوا في
 فروعها في كتب الفروع فلا نطيل بها قال ابن بطال اجمعوا على ان الشركة الصحيحة أن يخرج
 كل واحد مثل ما خرج صاحبه ثم يخطأ ذلك حتى لا يتميز ثم يتصرف جميعا الا ان يقيم كل منهما
 الآخر مقام نفسه وهذه تسمى شركة العنان (١) وتصح ان يخرج أحدهما أقل من الآخر
 من المال ويكون الربح والخسران على قدر مال كل منهما وكذلك اذا اشترى سلعة بينهما على
 السواء وابتاع أحدهما أكثر من الآخر منهما فالحكم في ذلك أن يأخذ كل من الربح والخسران
 بقدر ما أعطاه من الثمن وبرهان ذلك أنهم اذا اخطأ المالكين فقد صارت تلك الجلة متساعة بينهما
 فما اشاعهما فاشاع بينهما واذا كان كذلك فتمتد وربح وخسرانه متساع بينهما ومثله السلعة
 التي اشترى بها فانهم ابدل من الثمن (وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال أردت الخروج
 الى خيبر فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اذا أتيت وكيلي بخيبر فخذ منه خمسة عشر وسقا
 رواه أبو داود وصححه) تمام الحديث فان ابتغى منك آية فضع يده على ترقوته وفي الحديث دليل
 على شرعية الوكالة والاجماع على ذلك وتعلق الاحكام بالوكيل وتعام الحديث في دليل على العمل
 بالقرينة في مال الغير وأنه يصدر به الرسول لقبض العين وقد ذهب الى تصديق الرسول في
 القبض بجاعة من العلماء (وعن عروة البارقي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم بعث معي عبد بنار يشترى له أضيحة الحديث رواه البخاري في أثناء حديث وقد تقدم)
 أي في كتاب البيع وقد تم الكلام على ما فيه من الاحكام (وعن أبي هريرة قال بعث رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم عمر على الصدقة الحديث متفق عليه) تمامه فقيل منع ابن جليل
 خالد بن الوليد والعباس عمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم ما يمنع ابن جليل الا انه كان فقيرا فاغناه الله واما خالد فانكم تعلمون خالد اقد احببت أذراعه
 وأعتاده في سبيل الله وأما العباس فهي على ومثلها معها والظاهر انه صلى الله عليه وآله وسلم
 بعث عمر لقبض الزكاة وابن جليل من الانصار قيل كان منافقا ثم تاب بعد ذلك قال المصنف
 وابن جليل لم أقف على اسمه وقوله ما يمنع بكسر الكاف أي ما سكر الا انه كان فقيرا فاغناه الله وهو
 من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم لانه اذا لم يكن له عذر الا ما ذكر فلا عذر له وفيه التعريض
 بكفران النعمة والتعريض بمسوء الصنيع وقوله أعتاده جمع عند تفتحين وهو ما يعتاده الرجل من
 السلاح والذواب وقيل الخيل خاصة وحمل البخاري معناه على أنه جعلها زكاة ماله وصرفها في
 سبيل الله وهو بناء على انه يجوز اخراج القيمة عن الزكاة وقوله فهي على ومثلها معها اي عيادته
 صلى الله عليه وآله وسلم تحملها عن العباس تبرعا وفيه صحة تبرع الغير بالزكاة ونظيره حديث أبي
 قتادة في تبرعه بحمل الدين عن الميت وهذا أقرب الاحتمالات وقد روي بالفاظ أخرى تحتمل
 احتمالات كثيرة وقد بسطها المصنف في الفتح وتبعه الشارح وأما حديث انه صلى الله عليه وآله
 وسلم كان قد تقدم منه زكاة عامين فقد روي عن طريق لم يسلم شيئا منها من مقال وفي الحديث دليل
 على تركيل الامام للعامل في قبض الزكاة ولاجل هذا ذكره المصنف هنا وفيه أن بعث العمال
 لقبض الزكاة سنة بوجوبه وفيه انه يذكر الغافل ما أنعم الله به عليه باغناؤه بعد ان كان فقيرا ليقوم

(١) في القاموس ما معناه
 العنان بكسر العين المهملة
 مأخوذ من عنان الدابة
 لان عنان الدابة طاقسان
 مستويان وذو كراهته
 الشركة معنيين أحدهما
 ما ذكرناه في الشرح
 والاخر ان يتشارك في شيء
 خاص وهو ان يعارض
 رجلا في الشراء فيقول
 أشركني وذلك قبل ان
 يستوجب الغلق اه على
 حسن خان

بحق الله وفيه جواز ذكرك من منع الواجب في غيبته بما ينقصه وفيه تحمل الامام عن بعض المسلمين
والاعتذار عن البعض وحسن التأويل ﴿ (وعن جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم نحر ثلاثا وستين وأمر علياً أن يذبح الباقي الحديث رواه مسلم) تقدم الكلام عليه
 في كتاب الحج وفيه دلالة على صحة التوكيل في نحر الهدى وهو واجماع اذا كان الذابح مسلماً وان
 كان كافراً كما يصح عند الشافعية بشرط أن ينوي صاحب الهدى عند دفعه اليه أو عند نحره
 ﴿ (وعن أبي هريرة رضى الله عنه في قصة العصف) بعين وسنين موهملتين فشناة تحبسية ففداء الاجير
 وزناومعنى (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اغدياً ليس على امرأه هذا فان اعترفت فارجهما
 الحديث متفق عليه) سيأتى في الحدود مستوفى ذكره هنا بناء على ان المأمور وكيل عن الامام
 في اقامة الحدود وباب البخارى باب الوكالة في الحدود وأورد هذا الحديث وغيره وقال المصنف في
 الفتح والامام لم يمتثل لاول اقامة الحد بنفسه ولا غيره كان ذلك منزلة توكيله لا غير

* (باب الاقرار) *

هو لغة الاثبات وفي الشرع اخبار الانسان بما عليه وهو ضد الجحود ﴿ (عن أبي ذر رضى الله
 عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم قل الحق ولو كان مرا احبهم ابن حبان من حديث
 طويل) ساقه الحافظ المنذرى في الترغيب والترهيب وفيه وصايا نبوية وانظريه قال أوصاني
 خليلي رسول الله أن أنظر الى من هو أسفل مني ولا أنظر الى من هو فوقى وأن أحب المساكين وأن
 أدنو منهم وأن أصل رحمى وان قطعوني وجهي فوني وأن أقول الحق وان كان مرا وأن لا أخاف
 في الله لومة لائم وأن لا أسأل أحد شياً وان استكثر من لاحول ولا قوة الا بالله فانهم من كنوز
 الجنة وقوله قل الحق يشمل قوله على نفسه وعلى غيره وهو مستحق من قوله تعالى كونوا اقوامين
 بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين ومن قوله تعالى ولا تقولوا على الله الا
 الحق وباعتبار شموله ذكره المصنف هنا بما لا رافى فانه ذكره في باب الاقرار وفيه دلالة على اعتبار
 اقرار الانسان على نفسه في جميع الامور وهو امر عام لجميع الاحكام لان قول الحق على النفس
 هو الاخبار بما عليه بما يلزمه التخاص منه بما لا أو بدن أو عرض وقوله ولو كان مرا من باب
 التشبيه لان الحق قد يصعب اجراؤه على النفس كما يصعب عليها الاساغمة المرمرارته ويقاى في باب
 الحدود والقصاص أحاديث في الاقرار

* (باب العارية) *

بشديد المنة التحية وتحققها ويقال عارة وهي مأخوذة من عار الفرس اذا ذهب لان العارية
 تذهب من يد المعير ومن العار لانه لا يستعير أحد الا بعه عار وخاجة وهي في الشرع عبارة عن
 اباحة المنافع من دون ملك العيز ﴿ (عن سمرة بن جندب) رضى الله عنه (قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم على اليد ما أخذت حتى تؤديه رواه احمد والاربعة وصححه الحاكم) بناءً عليه
 على سماع الحسن من سمرة لان الحديث من رواية الحسن عن سمرة وللحفاظ في سماعه منه ثلاثة
 مذاهب الاول انه سمع منه مطلقاً وهو مذهب علي بن المديني والبخاري والترمذي والثاني
 لا مطلقاً وهو مذهب يحيى بن سعيد القطان ويحيى بن معين وابن حبان والثالث لم يسمع منه الا

حديث العقيقة وهو مذهب النسائي واختاره ابن عساكر وادعى عبد الحق انه الصحيح
 والحديث دليل على وجوب رد ما قبضه المرء وهو ملك لغيره ولا يبرأ الا بعصيره الى مال كذا أو من يقوم
 مقامه لقوله حتى تؤديه ولا تحقق التأدية الا بذلك وهو عام في الغصب والوديعة والعارية وذكره
 في باب العارية لشموله لهما وربما يفهم منه انه مضمونة على المستعير وفي ذلك ثلاثة أقوال الاول
 انه مضمونة مطلقا واليه ذهب ابن عباس وزيد بن علي وعطاء وأحمد واسحق والشافعي لهذا
 الحديث ولما يأتي مما يفيد معناه والثاني للاخيرين الى ان العارية أمانة لا يجب ضمانها الا اذا
 شرط مستدلين بحديث صفوان وبأبي الكلام عليه والثالث للحسن وأبي حنيفة وآخرين انها
 لا تضمن وان ضمننا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على المستعير غير المغل ولا على المستودع
 غير المغل ضمان أخرجه الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر وضعفاه وصححه أوقفه على شريح وقوله
 المغل بضم الميم فعين معجمة قال في النهاية أي اذا لم يخن في العارية والوديعة فلا ضمان عليه من
 الاغلال وهي الخيانة وقيل المغل المستغل وأراد به القابض لانه بالقبض يكون مستغلا والاول
 أولى وحينئذ فلا تقوم بدعوى على انه لا تقوم به الحجة ولو صح رفعه لان المراد ليس عليه ذلك من
 حيث هو مستعير لانه لو ائتم الضمان للزومه وحديث الباب كثير ما يستدلون منه بقوله على اليد
 ما أخذت حتى تؤديه على التضمن ولادلالة فيه صريحاً فان اليد الامينة أيضاً عليها ما أخذت
 حتى تؤدى ولذلك قلنا وربما يفهم ولم يبق دليل على تضمين العارية الا قوله صلى الله عليه وآله
 وسلم عارية مصهونة في حديث صفوان فان وصفها بمصهونة يحتمل انه صفة موصضة وان المراد
 من شأنها الضمان فيدل على ضمانها مطلقا ويحتمل انه صفة للتقييد وهو الاظهر لانها تأسيس
 ولانها كثيرة ثم ظاهرها ان المراد عارية قد ضمنها مالك وحينئذ يحتمل انه يلزم ويحتمل انه غير
 لازم بل كالوعده وهو بعيد فيتم الدليل بالحديث للقاتل انه تضمن وهو الاظهر بالتضمن اما بطلب
 صاحبها له أو بتبرع المستعير (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم اذا الامانة الى من ائتمت ولا تخن من خائنك رواه أبو داود والترمذي وحسنه
 وصححه الحاكم واستنكره أبو حاتم الرازي وأخرجه جماعة من الحفاظ وهو شامل للعارية
 والوديعة ونحوهما وانه يجب أداء الامانة كما أفاده قوله تعالى ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات
 الى أهلها وقوله ولا تخن من خائنك دليل على انه لا يجازى بالاساءة من أساء ووجه الجمهور على انه
 مستحب لدلالة قوله تعالى وجرأسيئة سيئة مثلها وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به على الجواز
 وهذه هي المعروفة بمسئلة الظفر وفيها أقوال العلماء هذا القول الاول وهو الاشهر من أقوال
 الشافعي وسواء كان من جنس ما أخذ عليه أو من غير جنسه والثاني يجوز اذا كان من جنس
 ما أخذ عليه لامن غيره انما هو قوله بمثل ما عوقبتم به وقوله مثلها وهو رأى الخنيفة والثالث
 لا يجوز ذلك الا بحكم الحاكم لظاهر النهي في الحديث وقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم يتسكنم بالباطل
 وأجيب عنه بأنه ليس أكل بالباطل والحديث يحمل فيه النهي على التنزيه الرابع لابن حزم انه
 يجب عليه أن يأخذ بقدر حقه سواء كان من نوع ما هو له أو من غيره ويبيعه ويستوفي حقه فان
 فضل على ما هو له رد له أو لورثته وان نقص بقي في ذمته من عنده له الحق فان لم يفعل ذلك فهو
 عاص لله عز وجل الا ان يحمله ويبرئه فهو مأجور فان كان الحق الذي لا يئنه له عليه وظفر بشئ

(١) هذا نقله عنه الشافعي
وتقدم نقل غيره عنه بأنه
براه غير واجب اهـ منه

من مال من عنده له الحق أخذه فان طوبى أنكر فان استخلف حلف وهو مأجور في ذلك قال
وهذا قول (١) الشافعي وأبى سليمان وأصحابهم ما وكذلك عندنا كل من طفر الظالم بحال ففرض
عليه أخذه وانصاف المظلوم منه واستدل بالآيتين وبقوله تعالى ولمن اتهم بعد ظلمه فأولئك
ما عليهم من سبيل وبقوله والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون وبقوله والحرمان قصاص
وبقوله فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وقد ساقش في دلالة الآيات على
الوجوب وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم لئن لم يهتد امرؤة إلى سفيان خذى ما يكفيك ووالله بالمعروف
لما ذكرته أن أباسفيان رجل شحيح وأنه لا يعطيني ما يكفيني وبني قول على من جناح أن أخذ
من ماله شيئا وحديث البخاري أنزلتم يقوم فأمر والكم عما ينبغي للضيف فأقبلوا قالوا فبعلوا
تخذوا منهم حق الضيف واستدل لكونه إذا لم يفعل يكون عاصيا لله بقوله تعالى وتعاونوا على البر
والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان قال فن طفر عمل ما ظلم فيه هو وأمر وسلم أو دعى فلم يزل
عن يد الظالم ويرد إلى المظلوم فحقه فهو أحد الظالمين ولم يعن على البر والتقوى بل أعان على الإثم
والعدوان وكذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من رأى منكرا فغيره بيده إن استطاع
فمن قدر على قطع الظلم وكفه واعطاء كل ذي حق حقه فلم يفعل فقد قدر على انكار المنكر ولم يفعل
فقد عصى الله ورسوله ثم ذكر حديث أبي هريرة فقال هو من رواية طلق بن غنم عن شريك
وقيس بن الربيع وكلهم ضعيف قال ولئن صح فلا حجة فيه لأنه ليس بتصنيف المراءى من حقه
خيانة بل هو حق واجب وانكار منكروا نعم النجاة أن يخون بالظلم والباطل من لاحق لك عنده
قلت ويؤيد ما ذهب إليه حديث أنصرا خال الظالمات وظلوما فان الامر ظاهر في الإيجاب وانصر
الظالم باخراجه عن الظلم وذلك بأخذ ما في يده لغيره ظلمًا (وعن يعلى بن أمية)
ويقال منية بضم الميم وفتح النون وتشديد التحيمة المنهاة صحابي مشهور (قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتتكم رسل فاعطوهم ثلاثين درعا قلت يا رسول الله أعار به مضمونة
أوعارية مؤداة قال بل عارية مؤداة رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان) المضمونة
التي تضمن ان تلفت بالقيمة والمؤداة التي يجب تأديتها مع بقاء عيبتها فان تلفت لم تضمن بالقيمة
والحديث دليل بان ذهب انما لا تضمن العارية الا بالتضمن وتقدم انه أوضح الأقوال (وعن
صفوان بن أمية) قرشي من أشرف قريش شرب يوم الفتح فاستأمن له فعدا وحضر مع رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم حنين والطائف كافرين أسلم وحسن اسلامه (ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم استعار منه درعا يوم حنين فقال أغضب يا محمد قال بل عارية مضمونة رواه أبو داود
والنسائي وصححه الحاكم وأخرج له شاهد ضعيف عن ابن عباس) وانظروا بل عارية مؤداة وفي
عدد الدروع روايات فلا يبيد داود كانت ما بين الثلاثين إلى الأربعين ولابن في حديث مرسل
كانت ثمانين ولما حكم من حديث جابر كانت مائة درع وما يلحقها وراة أحمد والنسائي في رواية
ابن عباس فضايع بعضها فعرض عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يضمها له فقال أنا اليوم
يا رسول الله أرغب في الاسلام وقوله مضمونة تقدم الكلام عليها وان أصل الوصف التقييد
وأنه الاكثر فهو دليل على ضمها بالتضمن كما أسلفناه لانه محتمل ويكون مجعلا كما قيل

* (باب الغصب) *

من صدر غصبه يغصبه أخذه ظالما كاختصه كما في القاموس (وعن سعيد بن زيد أن رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم قال من اقتطع شبرا من الأرض) أي من أخذ وهو أحد ألقاظ الصحابة (ظالما
 طوقه الله يوم القيامة بأحد من سبع أرضين متفق عليه) اختلاف في معنى التطويق ف قيل معناه
 يعاقب بالخسف إلى سبع أرضين فيكون كل أرض في تلك الحالة طوقا في عنقه ويؤيده أن في
 حديث ابن عمر خسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين وقيل يكلف نقل ما ظلمه من يوم القيامة إلى
 الحشر ويكون كالطوق في عنقه لأنه طوق حقيقة ويؤيده حديث أعمارجل ظلم شبرا من الأرض
 كأنه الله أن يحضره حتى يبلغ آخر سبع أرضين ثم يطوقه حتى يقضى بين الناس أخرجه الطبراني
 وابن حبان من حديث يعلى بن مرة مرفوعا ولا تجدوا الطبراني من أخذ أرضا بغير حقها كلف
 أن يحمل ثراها إلى الحشر وفيه قولان آخران والحديث دليل على تحريم الغصب والظلم وشدّة
 عقوبته وإمكان غضب الأرض وأنه من الكأبروان من ذلك أرضاء ذلك أسفلهما إلى تخوم الأرض
 وله منع من أراد أن يحفر تحتها سربا أو يترأوه من ذلك ظاهر الأرض ملكا بطنها بما فيه من ججارة
 أو أبنية أو معدن وإن أن ينزل بالحفر ما شاء لم يضر من يجاوره وإن الأرضين السبع متراكمة
 لم يفتقر بعضها من بعض لأنهم الوفاق لا يفتقر في حق هذا الغاصب بتطويق التي غصبها
 لأن نصها لها تحتها وفيه دلالة أن الأرض تصرف مغصوبة بالاستيلاء عليها وهل تضمن إذا نزلت
 بعد الغصب فيه خلاف ف قيل لا تضمن لأنه إنما تضمن ما أخذ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم على
 اليد ما أخذت حتى تؤديه قالوا ولا يقاس بثبوت اليد على النقل في المنقول لا تحتها في
 التصرف وذهب الجمهور إلى أنها تضمن بالغصب قياسا على المنقول المتفق على أنه تضمن بعد
 النقل بجامع الاستيلاء الحاصل في نقل المنقول وفي ثبوت اليد على غير المنقول بل الحق أن
 ثبوت اليد استيلاء وإن لم ينقل يقال استولى المالك على البلد واستولى زيد على أرض عمرو وقوله
 شبرا وكذا ما فوقه بالأولى وما دونه داخل في التحريم وإنما لم يذكر لأنه قد لا يقع إلا نادرا وقد وقع
 في بعض الأناطة عند الجباري شيئا عوضا عن شبرا فم إنا الفقهاء يقولون الله لا يبدأ بكون
 المغصوب له قيمة والزمو أنه حينئذ يأكل الرجل صاع تمر أو زبيب على واحدة واحدة فلا تضمن
 فيما كل عمرو من المال الحرام ولا تضمن وإن أتم كأكلم من الخبز والجم على لقمة لقمة من غير
 استيلاء على الجميع (وعن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان
 عند بعض نسائه فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين) سمها ابن (١) حزم زبيب بنت جحش
 (خادمها) قال المصنف لم أقف على اسم الخادم (بقصة فيها طعام فصربت يدها فكسرت
 القصة فضمها وجعل فيها الطعام وقال كوا ودفع القصة الصحبة الرسول وحبس المكسورة
 رواه الجباري والترمذي وسمى الضاربة عائشة وزاد فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم طعام
 بطعام وأنا ما بأمر صحبه) وانفتحت مثل هذه القصة من عائشة في حكمة أم سلمة فيما أخرجه
 النسائي عن أم سلمة أنها أتت بطعام في حصة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأجابته بخاف
 عائشة مترزة بكساء ومعها فنهرف فقلت به الحقة الحديث وقد وقع مثلها الحفصة وعائشة
 كسرت الأناوق وقع مثلها الصفة مع عائشة والحديث دليل على أن من استلم على غيره شيئا كان
 مضطرا بآئله وهو متفق عليه في المثل من الجبوب وغيره أو ما في القبي فيه ثلاثة أقوال الأول

(١) ولا ينافيه كون كسرة
 القصعة عائشة كإرواه
 الترمذي لاحتمال أن
 عائشة كانت عند زبيب
 اه على حسن خان

للشافعي والكوفيين انه يجب فيه المثل حيوانا كان أو غيره ولا تجزئ القيمة الا عند عدمه والثاني
 للمالك والخنفية قالوا ما يكال أو يوزن ففسله وما عد ذلك من العروض والحيوانات فالقيمة
 واستدل الشافعي ومن معه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ان انا باعنا طعاما بطعام وبما وقع في روبة
 ابن أبي حاتم من كسر شيئا فهو له وعليه مثله زاد في رواية الدارقطني قصارت قضية أي من النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم أي حكما مال الكل من رقع له مثل ذلك فاندفع قول من قال انها قضية عين
 لا عموم فيها ولو كانت كذلك لكان قوله صلى الله عليه وآله وسلم طعام بطعام وانا باء كافيا في الدليل
 على ان ذكره للطعام واضح في التشريع العام لانه لا غرامة هنا للطعام بل الغرامة لاننا رأينا
 الطعام فهو هدية له صلى الله عليه وآله وسلم فان عدم المثل فالمعهون له مخير بين ان يمهله حتى يجد
 المثل وبين ان يأخذ القيمة واستدل في البحر وغيره من قال بوجوب القيمة بانه صلى الله عليه وآله
 وسلم قضى على من اعتق شركا له في عبد أن يتوم عليه باقية لشريكه قالوا فقصى عليه بالقيمة
 وأجيب بان المعتق نصيبه من عبده بينه وبين آخر لم يستمك شيئا ولا غصب شيئا ولا تعدى أصلا بل
 أعتق حصته التي أباح الله له عتقها ثم ان المستمك بزعم المستدل ههنا هو الشقص من العبد
 ومناطرة شقص لشقص تبعه فيكون التقدير أقرب وأبعد من الشجار على ان التقويم لغية مثل
 التقدير بالمثل أو بالقيمة وانما خص اصطلاحا بالقيمة وكلام الشارع يفسر باللغة لا بالاصطلاح
 الحادث واستدل بما سلكه صلى الله عليه وآله وسلم ا كسار القصعة في بيت التي كسرت للخنفية
 القائلين بان العين المغصوبة اذا زال بفعل العاصب اسمها ومعظم نفعها انصير ملكا للعاصب قال
 ابن حزم انه ليس في تعليم الظالم لكل أموال الناس أكثر من هذا فيقال اسكن فاسق اذا أردت أخذ
 قمح يتيم أو غيره أو كل غنمه واستحلال ثيابه فاعتصمها وقطعها اسبا على رغبة واذبح غنمه واطبخها
 وأخذ الخنطه واطبخها وكل ذلك حلالا لطبا وليس عليه سلك الاقيمة ما أخذت وهذا خلاف
 القرآن في هيبه تعالى ان يؤكل أموال الناس بالباطل وخلاف المتواتر عن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ان أموالكم عليكم حرام واحتج المخالف بقضية القصعة وقد تقدم الكلام فيها
 واحتجوا بخبر الشاذ المعروف وهو ان امرأته دعه صلى الله عليه وآله وسلم الى طعام فأخبره
 انها أرادت اتباعه شاة فلم تجدها فأرسلت الى جارة لها أن ابعث لي الشاة التي لزوجك فبعثت بها
 اليها فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشاة ان تطعم للأسارى قالوا فهذا يدل ان حق
 صاحب الشاة قد سقط عنها انشويت وأجيب بان الخبر لا يصح وان صح فهو حجة عليهم لانه
 خلاف قولهم ان فيه انه لم يبق ذلك اللحم في ملك التي أخذتها بغير إذن مالكها وهم يقولون انه
 للعاصب وقد تصدق بها صلى الله عليه وآله وسلم بغير انشائها وخبر شاة الاسارى قد بحث السيد
 رحمه الله فيه في منحة الغنار (وعن رافع بن خديج) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم من زرع في أرض قوم بغير انهم فليس له من الزرع شيء وله ننتقه رواه أحمد والاربعة
 الا النسائي وحسنه الترمذي ويقال ان البخاري ضعفه) هذا القول عن البخاري ذكره الخطابي
 وخالفه الترمذي فنقل عن البخاري تحسينه الا انه قال أبو زرعة وغيره لم يسمع عطاء بن أبي رباح
 من رافع بن خديج وقد اختلف فيه الحفاظ فاختلأ كثيرا وله شواهد تقويه وهو دليل على ان
 غاصب الارض اذا زرع الارض لا يملك الزرع وانما ملكها وله ما غرم على الزرع من التفتية

والبذر وهذا مذهب أحد بن حنبل والحق ومالك وهو قول أكثر علماء المدينة والقاسم بن
 ابراهيم والمذهب أبو محمد بن حزم ويدل له حديث ابن لعرق ظالم حق سمأى إذا المراد به من
 غرس أو زرع أو بنى أو حفر في أرض غيره بغير حق ولا شبهة وهذا لا كثر من الأمة إلى أن
 الزرع لصاحب البذر الغاصب وعليه أجرة الأرض واستدلوا بحديث الزرع للزارع وإن كان
 غاصبا إلا أنه لا يخرج أحده قال في المناقفة بحث عنه فلم أجده والشارح نقله وبسط فخرجه
 واستدلوا بحديث ليس لعرق ظالم حق ويأتى وهو لا هل القول الأول أظهر في الاستدلال
 (وعن عروة بن الزبير قال قال رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن
 رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أرض غرس أحدهما قمحا للآخر
 والأرض للآخر فقضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالأرض لصاحبها وأمر صاحب
 التخل أن يخرج نخله وقال ليس لعرق ظالم) بالاضافة والتوصيف وأنكر الخطأ في الاضافة (حق)
 رواه أبو داود وإسناده حسن وآخره عند أصحاب السنن من رواية عروة عن سعيد بن زيد
 واختلف في وصله وإرساله وفي تعيين صحابه فرواه أبو داود من طريق عن عروة مرسلين
 طريق أخرى متصلين من رواية محمد بن اسحق وقال فقال رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وأكثرتظني أنه أبو سعيد في الباب عن عائشة أخرجه أبو داود الطيالسي وعن سمرة
 عند أبي داود والميموني وعن عبادة وعبد الله بن عمر وعند الطبراني واختلفوا في تفسير عرق ظالم
 ف قيل هو أن يغرس الرجل في أرض غيره فيسحقها بذلك وقال مالك كل ما أخذ واحتقر وغرس
 بغير حق وقال ربيعة العرق الظالم يكون ظاهرا ويكون باطنا فالباطن ما احتقر الرجل من
 الآبار واستخرجه من المعادن والظاهر ما باه أو غرسه وقيل الظالم من بني أوزرع أو حفر في
 أرض غيره بغير حق ولا شبهة وكل ما ذكر من التفاسير متقارب ودليل على أن الزارع في أرض
 غيره ظالم ولا حق له بل يخرج بين أخراج ما غرسه أو أخذ نفقته عليه جعابين الحديشين من غيره
 تفرقة بين زرع وشجر والقول بأنه دليل على أن الزرع للغاصب حمل له على خلاف ظاهره
 وكيف يقول الشارح ليس لعرق ظالم حق وبسمه ظالم ما يتبقى عنه الحق ونقول بل الحق له
 (وعن أبي بكر ترضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في خطبته يوم النحر عني
 أن دماءكم وأموالكم عليكم حرام كرمية يومكم هذا في شهر كرم هذا في بلدكم هذا متفق عليه)
 ومادل عليه واضح واجماع وليندأه المصنف في أول باب الغصب لكان أليق أساسا له وأحسن
 افتتاحا (١)

* (باب الشفعة)

بضم الشين المعجمة وسكون الفاء وفي اشتقاقها ثلاثة أقوال قيل من الشفع وهو الزوج وقيل
 من الزيادة وقيل من الاعانة وهي شرعا انتقال حصاة إلى حصاة بسبب شرعي كانت انتقلت إلى
 أجنبي يمثل العوض المسمى وقال أكثر الفقهاء إنهم أوردوا على خلاف القياس لأنها تؤخذ كرها
 ولأن الأذية لا تدفع عن واحد بضر آخر وقيل خالفت هذا القياس ووافقت قياسات آخر يدفع
 فيها ضرر الغير بضر الآخر ثم يؤخذ حقه كرها كبيع الحاكم عن المتبرد والمفسد ونحوهما (عن
 جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة في كل مالم

(١) وقد افتتح به ابن كثير في كتابه
 الارشاد بفعله أول حديث
 في باب الغصب وقال أنه
 حديث له طرق متواترة
 على حسن خان

أيقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت) بضم الصاد الملهمة إذ وتشديد الراء انقفا معناه يثبت (الطرق)
 أي مصاديقها وشوارعها (فلا شفعة متفق عليه والمناظرة للجاري وفي رواية مسلم) أي من حديث
 جابر (الشفعة في كل شرك) أي مشترك (في أرض أو ربع) بفتح الراء وسكون
 الموحدة إذا دارو يطلق على الأرض (أو حائط لا يصلح) وفي انظر لا يصلح (ان يبيع) الخليلط دلالة
 السياق عليه (حتى يعرض (١) على شريكه (٢) وفي رواية الطعاعى) أي من حديث جابر
 (قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة في كل شيء ورجاله ثقات) الانقاط في هذا الحديث
 قد تضافرت على ثبوت الشفعة للشريك في الدور والعقار والبساتين وهذا مجمع عليه إذا كان
 مما يقسم وفيما لا يقسم كالحمام الصغير ونحوه خلاف فذهب إلى صحة الشفعة في كل شيء أبو
 حنيفة وأصحابه وبذل حديث الطعاعى ومثله عن ابن عباس عند الترمذى مرفوعا الشفعة
 في كل شيء وإن قيل ان رفعه خطأ فقد ثبت إرساله عن ابن عباس وخوشا هذر فعنه على ان
 مرسل الحديث اذ اختلف السيد الرواية حجة وذهب الاكثر إلى عدم ثبوتها في المنقول مستدلين
 بقوله فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة فإنه دال على انه لا تكون الا في العقار
 ويلحق به الدار لقوله في حديث مسلم أو ربع قالوا ولان الضرر في المنقول نادر وأجيب بان ذكر
 حكم بعض افراد العالم لا يقصر عليه ولانه أخرج البزار من حديث جابر والبيهقي من حديث
 أبي هريرة بلفظ المحصر فيهما الاول لاشفعة الا في ربع أو حائط ولفظ الثاني لاشفعة الا في دار أو
 عقار الا أنه قال البيهقي بعد سياقه الاسناد ضعيف واجيب بأنها لو ثبتت لكانت مقاهيم ولا
 تقاوم منطوق في كل شيء فمنهم من استثنى من المنقول الثياب فقال يصح فيها الشفعة ومنهم من
 يستثنى الحيوان فقالوا تصح فيه الشفعة وفي حديث مسلم دليل على انه لا يصلح للشريك بيع
 حصته حتى يعرض على شريكه وان محرم عليه البيع قبل عرضه ومن حمله على الكراهة فهو
 جمل على خلاف أصل النبي بالادلة واختلاف العلماء حمل للشريك الشفعة بعد ان أذنه شريكه ثم
 باعه من غيره فقبل لذلك ولا يمنع صحته تقدم اذنه وهذا قول الاكثر وقال الثوري والحكم
 وأبو عبيد وطائفة من أهل الحديث فقط شفعة بعد عرضه عليه وهو الاوفق بلفظ الحديث
 وهو الذي اختاره السيد رحمه الله في حاشية ضوء النهار وفي قوله ان يبيع ما يشعر بانهم انما ثبت
 فيما كان بعد البيع وهذا مجمع عليه وفي غيره خلاف وقوله في كل شيء يشمل الشفعة في الاجارة
 فالحق ثبوت الشفعة فيها السهول الدليل لها ولو جردت الشفعة فيها وظاهر قوله في كل شرك أي
 مشترك ثبوتها الذي على المسلم اذا كان شركا في المالك وفيه خلاف والظاهر ثبوتها الذي في غير
 جزيرة العرب لانهم من يهود عن الباق فيها (٣) وعن انس بن مالك رضى الله عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم جار الدار أحق بالدار ورواه النسائي وصححه ابن حبان وله غيره) وحى أنه
 أخرجه أئمة من الحفاظ عن قتادة عن أنس وآخرون اخرجه عن الحسن عن حمزة قالوا وهذا
 محفوظ وقيل هما صحيحان جميعا (٣) وهذا وان كان فيه علة (٣) وعن أبي رافع قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم جار الحق بصقبة) بالصاد الملهمة لا مقفوحة وفتح القاف القرب (أخرجه
 البخاري وفيه قصة) وحى أنه قال أبو رافع للمسورين محزمة ألا تأمر هذا بشرا إلى سعد أن يشتري
 مني القرب يتي اللذين في دار فقال له سعد والله لا أريد على أربعمائة دينار ما مقطعة واما نسخة

(١) وأخرجه ابن حزم بلفظ
 فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به
 قال ابن حزم واما جعله صلى
 الله عليه وآله وسلم بعد البيع
 الذي لا يصلح أحق فقط فلاح
 أن الحق في الاخذ والترك
 بعد البيع إلى الشفيع اذا
 لم يؤذن قبل البيع فان
 أبطله بطل وإن أجازه فثبت
 جاز وبالله التوفيق اه شرح
 المحلى اه مبر على حسن خان
 (٢) تمامه فيما أخذ أو يدع فان
 إلى فشر يكة أحق به حتى
 يؤذنه واهم سلم اه منه
 (٣) قاله ابن القطان وهو
 الأولى اه منه

فقال أبو رافع سبحان الله لقد علمتهم ما من خمسة بقدر فلولا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الجار أحق بصقة ما بعثك والحديث وان كان ذكره أبو رافع في البيع فهو بيع الشفعة بالجوار وقد اختلف العلماء في ثبوت الشفعة بالجوار فذهب الى ثبوتها الحنفية وآخرون لهذه الأحاديث واخبرها كحديث الشريدي بن سويد قال قلت يا رسول الله أرض ليس لأحد فيها قسم ولا شر لئلا الجوار قال الجار أحق بصقة (١) وحديث جابر الآتي وذهب علي وعمر وعثمان والشافعي واحدا وصح وغيرهم الى انه لا شفعة بالجوار قالوا والمراد بالجوار في الأحاديث الشريك قالوا ويدل على ان المراد به ذلك حديث أبي رافع فانه سمي الخليط جارا واستدل بالحديث وهو من أهل اللسان أعرف بالمراد والقول بانه لا يعرف في اللغة تسمية الشريك جارا غير صحيح فان كل شيء قارب شبيه فهو جار واجيب بان أبو رافع كان غير شريك اسعد بل جاره لانه كان يملك بيتين في دار سعد لانه كان يملك شقصا شائعا من منزل سعد (٢) واستدلوا أيضا بما سلف من احاديث الشفعة للشريك وقوله فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ونحوه من الاحاديث التي فيها حصر الشفعة قبل القسمة وأجيب عنهم بان غاية ما فيها اثبات الشفعة للشريك من غير تعرض الجار لا بمنطوق ولا مفهوم ومفهوم الحصر في قوله انما جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة الحديث انما هو فيما قبل القسمة للمبيع بين المشتري والشريك فدلوا ان القسمة تبطل الشفعة وهو صريح روايته وانما جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة في كل ما لم يقسم فاحاديث اثبات الشفعة للخليط لا تبطل ثبوتها للبجار بعد قيام الاول عليها التي منها ما سلف ومنها قوله (وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجار أحق بشفعة جاره ينتظرهم او ان كان غائبا اذا كان طرفيهم ما واحد ارواه احمد والاربعة ورجاله ثقات) احسن المصنف وثبت رجلاه وعدم اعلاله والافانهم قد تكلموا في هذه الرواية بانه انما يزيد بقوله اذا كان طرفيهم ما واحد عبد الملك بن أبي سليمان العزمي قلت عبد الملك ثقة مأدون لا يضرك انما علم في الاصول وعلم الحديث والحديث من أدلة شفعة الجار الا انه قيد بقوله اذا كان طرفيهم ما واحد واحتدوا وقد ذهب الى اشتراط هذا بعض العلماء فان ابا نهم اثبت الشفعة للبجار اذا اشترط الطريق قال في الشرح ولا يبعد اعتباره أمان حيث الدليل فلتصرح به في حديث جابر هذا ومفهوم الشرط انه اذا كان مختلفا فلا شفعة وأمان حيث التعليل فلان شرعية الشفعة لمناسبة رفع الضرر والضرر بحسب الغلب انما يكون مع شدة الاختلاط وشبكة الانتفاع وذلك انما هو مع الشريك في الاصل أو في الطريق ويندر الضرر مع عدم ذلك وحديث جابر المقيم بالشرط لا يحتمل التأويل المذكور رأوا لانه اذا كان المراد بالجوار الشريك فلا فائدة لاشتراط كون الطريق واحدا قلت ولا يخفى أنه قد آل الكلام الى الخليط لا يمنع اتحاد الطريق تكون الشفعة للخلطة فيها وهذا هو الذي قرره السيد في منحة الغفار حاشية ضوء النام قال ابن القيم رحمه الله وهو أعدل الاقوال وهو اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية وحديث جابر هذا صريح فيه لانه أثبت الشفعة بالجوار مع اتحاد الطريق ونفاها به في حديثه الاخر مع اختلافهما حيث قال فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة فمفهوم حديث جابر هذا هو بعينه منطوق حديثه المتكسر فاحدهما يصدق الآخر وبواقفه ولا يعارضه ويناقضه وجابر روى

(١) أخرجه ابن سعد عن

قتادة عن عمرو بن شعيب

اه

(٢) الا انه قد يقال الاثر انه

بينهما واقع في الطريق

وهو كاف في الخلطة تأمل

اه منه

(١) ورواه ابن كثير في الارشاد ونسبه الى ابن ماجه كما هنا وليد كراخاج البرزالي ولا زيادته وقال انه ضعيف لانه من حديث محمد بن الحرث البصري عن محمد بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن عمرو ثلاثتهم ضعفاء اه على حسن خان (٢) قال ابن حزم في مراتب الاجماع كل أبواب الفقه فيها أصل من الكتاب والسنة حاشا القراض فما وجدناه أصلاً البتة لكنه اجماع صحيح ويقطع بأنه كان في عصره صلى الله عليه وآله وسلم وعلم ما به وأقره اه على حسن خان (٣) لان في سنده مجاهد منهم نصر وقيل نصير بن القاسم قال البخاري حديثه هذا موضح ويصحف بعضهم المقارضة بالمقايضة بالقضاء والزاد اه زركشي رحمه الله (٤) أو قد يظن المشتري ان فيه مثلاً الصف من البر ولا يصدق الظن اه منه (٥) كذا قالوا ولا أدري ما دليله وقد عرفت انه انواع من الاجارة والاجارة تجوز من مسلم الكافر وبالعكس اه على حسن خان (٦) أي رأس المال دين على العامل اه منه

الناظرين فتوانفت السنن واتلفت بحمد الله سبحانه انتهى معناه وقوله ينتظرهم ابدال على انها لا تبطل شفعة الغائب وان تراخي وانه لا يجب عليه السيرة حين بلغه الشرع لاجلها أو أما الحديث (وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة لكل عقار) رواه ابن ماجه والبرزالي (١) وزادوا شفعة لغائب واستناد ضعيف) فانه لا تقوم به حجة لاستخفافه ولقطعه من روايتهم لا شفعة لغائب ولا لصغير والشفعة لكل العقار وضعفه البرزالي وقال ابن حبان لا أصل له وقال أبو زرعة منكر وقال البيهقي ليس بثابت وفي معناه حديث كليب لا أصل له ارا اختلاف الفقهاء في ذلك فعند الشافعية والخنابلة انهم اعلوا القور ورواههم تقادير في زمن القور لا دليل على شيء منها ولا شك انه اذا كن وجه شرعيتها دفع الضرر فانه يناسب النورية لانه يقال كيف يبالغ في دفع ضرر الشفيع ويبالغ في ضرر المشتري ببقاء اشتراعه معاقا لانه لا يكتفي هذا القدر في اثبات حكم والاصل عدم اشتراط النورية واثباتها يحتاج الى دليل ولا دليل وقد عقد البيهقي بابا في السنن الكبرى لالفاظ منكروية كراهية بعض الفقهاء وعندها الشفعة لكل عقار ولا شفعة لصبي ولا الغائب والشفعة لا ترث ولا تورث والصبي على شفعته حتى يدرك ولا شفعة لنصراني وليس لليهودي ولا للنصراني شفعة

* (باب القراض) (٢) *

بفسر القاف وهو معاملته العامل بنصيب من الربح وهذه تسميته في لغة أهل الجواز وتسمى مضاربة مأخوذة من الضرب في الارض لما كان الربح يحصل في الغائب بالسفر او من الضرب في المال وهو التصرف (٢) وعن صهيب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ثلاث فمين البركة البيع الى أجل والمقايضة وخطب البر بالشعير لبيت لا لبيع رواه ابن ماجه باسناد ضعيف (٣) وانما كانت البركة في الثلاث لما في البيع الى أجل من المساحة والمساولة والاعانة القرض في التأجيل وفي المقايضة لما في ذلك من انتفاع الناس بعضهم ببعض وخطب البر بالشعير قولاً لا لبيع لانه قد يكون فيه غرر وعش (٤) (٤) (وعن حكيم بن حزام انه كان يشترط على الرجل اذا أعطاه مالا مقايضة ان لا يجعل ماله في كبد رطبة ولا تحمله في بحر ولا تنزل به في بطن مسيل فان فعلت شيأ من ذلك فقد ضمت ماله الى رواده الدار قطني ورجله ثقافت وقال مالك في الموطأ عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن جده انه عمل في مال له ثمان على ان الربح بينهما وهو موقوف صحيح) لا خلاف بين المسلمين في جواز القراض وانه مما كان في الجاهلية فأقره الاسلام وهو نوع من الاجارة لانه عنى فيه من جهالة الاجر وكانت الرخصة في ذلك لموضع الفرق بالناس ولها اركان وشروط فأركانها العقد بالاجاب أو مافى حكمه والقبول أو مافى حكمه وهو الاستئمان بين جأ ترى التصرف الامن مسلم لكافر (٥) عنى مافى حكمه عند الجاهل وروى الاحكام مجمع عليها انه ان الجاهل المغتفر فيها ومنها انه لا ضمان على العامل فيما تلف من رأس المال اذ لم يبعدوا واختلافوا اذا كان ديناً (٦) فالجواز على منعه لتجوز اعسار العامل بالدين فيكون تأخيره عنه لاجل الربح فيكون سر الربا انتهى عنه وقيل لان مافى الذمة لا يتحول عن الضمانة ويصير امانة وقيل لان مافى الذمة ليس بمحاضر حقيقة فلم يتعين كونه مال المضاربة ومن شرط المضاربة ان تكون على مال من صاحب المال را تفقوا أيضا

(٢) اختلف في تفسير المساقاة

والمزارعة والخبرة في وجه
للساقية ان المزارعة
والخبرة بمعنى واحد وأشار
الى ذلك البخارى والوجه
الآخر انها مختلفة المعنى
فالمزارعة العمل في الارض
بعض ما يخرج منها البذر
من المالك والخبرة كذلك
الان البذر من العامل
والمساقاة ما كان في الخلل
وجميع الشجر الذي من شأنه
ان يثمر يجزى بمعلوم يجعل
للعامل من الثمرة وبه قال
الجمهور اه بدرع

(٣) وقال أهل الظاهر تجوز
في مدة مجهولة واستدلوا بها
الحديث وتاوله الجمهور
بما مضى اه بدر

(٤) بيان لو طينة عامل المساقاة
وهو ان عليه جميع ما يحتاج
اليه في اصلاح الثمر واستزادته
عما يذكر كل سنة كالسقي
وتنقيص الانهار واصلاح
منابت الشجر وتلقيصه
وتخمين الحشيش والتفحصان
عنه وحفظ الثمر وجداده
وتحذره ذلك وامامه تصديه
حفظ الاصل ولا يتكسر
كل سنة كبناء الحيطان
وحذر الانهار فعلى المالك
والله أعلم اه بدر

(٥) أجاب عنه الجمهور بان قوله
أقركم ما أقركم الله صريح
في انهم ليسوا بعبدة

على انه اذا اشترط أحدهما من الربح لنفسه شيئا لم يجز (١) ويلغو ودل حديث
حكيم على انه يجوز للمالك المال أن يجبر العامل على ما شاء فان خالف ضمن اذا تلف المال وان سلم المال
فالمضاربة باقية اذا كان يرجع الى الحفظ وأما اذا كان الاشتراط لا يرجع الى الحفظ بل كان يرجع
الى التجارة وذلك بان يسهل ان يشتري نوعا معيناً ولا يبيع من فلان فإنه يصير فضولاً اذا خالف
فان أجاز المالك نفذ البيع وان لم يجز لم ينفذ

* (باب المساقاة (٢) والاجارة) *

* عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج
منها من غرأ وزرع متفق عليه وفي رواية لهما فسأله ان يقرهم به على ان يكتفوا اعمالها وانهم
نصف الثمر فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نقركم به على ذلك ما شئتم واقرهم به على
أجلهم عمر وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دفع اليهم ودخيل خيبر وأرضها
على ان يعملوها من أموالهم ولهم شرط غرها الحديث دليل على صحة المساقاة والمزارعة وهو قول
على والى بكر وعمر وأحمد وابن خزيمة وسائر فقهاء الحديث وانهم ما يجوز ان يجمعين وتجوز كل
واحدة منفردة والمؤمن في جميع الامتياز والاعصار مترون على العمل بالمزارعة وفي قوله
ما شئنا دليل على صحة المساقاة والمزارعة وان كانت المدة مجهولة وقال الجمهور لا تجوز المساقاة
والمزارعة الا في مدة معلومة كالأجارة وتأولوا قوله ما شئنا على مدة العهدة وأن المراد تمكنكم في
خيبر من اتمام ما شئنا ثم يخرجكم اذا شئنا لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان عاملاً على اخراج اليهود
من جزيرة العرب وفيه نظر واما المساقاة فان مدتها معلومة لان الاجارة (٢) وقد اتفقت على انها
لا تجوز الا باجل معلوم وقال ابن القيم في زاد المعاد في قصة خيبر دليل على جواز المساقاة والمزارعة
يجزى من العلة من غرأ وزرع فإنه صلى الله عليه وآله وسلم عامل أهل خيبر على ذلك واستقر على ذلك
الى حين وفاته لم ينسخ البتة واستمر عمل خلفائه الراشدين عليه وليس هذا من باب المؤاجرة في شيء
بل من باب المشاركة وهو أقلل المضاربة سواء في أباح المضاربة وحرم ذلك فقد فرق بين متعين فإنه
صلى الله عليه وآله وسلم دفع اليهم الارض على ان يعملوها من أموالهم (٤) ولم يدفع اليهم البذر ولا
كان يحمل اليهم البذر من المدينة قطعه اذ دل على ان عليه عدم اشتراط كون البذر من رب الارض
وانه يجوز ان يكون من العامل وهذا كحديثه صلى الله عليه وآله وسلم وهدي الخلاء الراشدين
من بعده وكان هو المتقول فهو الموافق للقياس فان الارض بمنزلة رأس المال في المضاربة والبذر
يجري مجرى سقى الماء ولهذا يمتد في الارض فلا يرجع الى صاحبه ولو كان بمنزلة رأس المال في
المضاربة لاشتراط عوده الى صاحبه وهذا ينسد المزارعة فعلم أن التماس الصحيح هو الموافق لهدي
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه الراشدين انتهى وقد أشار في كلامه الى ما ذهب اليه
الحنفية في أن المساقاة والمزارعة لا تصح وهي فاسدة وتؤولوا هذا الحديث بان خيبر فتحت عنوة
فكان أهلها عبيد له صلى الله عليه وآله وسلم فما أخذوه فهو له وما تركوه فهو له وهو كلام مردود ولا
يحسن الاعتماد عليه (٥) (وعن حنظلة بن نيس) هو الزرق الانصاري من ثقات أهل المدينة
قال سألت رافع بن خديج عن كراه الارض بالذهب والفضة فقال لا بأس به انما كان الناس

وقد حذت بجهة الكمية اعنى النصف والثلث وجاء النص فقطع التكلفات (١) وعن ابن عباس
رضي الله عنهما قال احتجهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأعطى الذي تجمه أجره ولو كان
حر المالم يعطه رواء البخاري) وفي لفظي البخاري ولو علم كراهية لم يعطه وهذا من قول ابن عباس
كأنه يدلل على من زعم أنه لا يحل إعطاء الجنام أجرته وأنه حرام وقد اختلف العلماء في أجره
الجنام فذهب الجمهور إلى أنه حلال واحتجوا بهذا الحديث وقالوا هو كسب فيه ذنابة وليس بحرم
وجعلوا النبي على التنزيه ومنهم من ادعى التسخين وأنه كان حر المالم أبيع وهو صحيح إذا عرف التاريخ
وذهب أحد آخر ون إلى أنه يكره للحر الاحتراف بالجنامة ويحرم عليه الاتفاق على نفسه من
أجرته ويجوز له الاتفاق على الرقيق والدواب ويحتسب ما أخرجه مالك وأحمد وصحاب السنن
رجال ثقات من حديث محبصة أنس قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كسب الجنام فيها
فذكر له الحاجة فقال أعلمته فواضحت وأباحوه للعبد مطلقا وفيه جواز التداءى بالخارج الدم
وهو إجماع (٢) وعن رافع بن خديج رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
كسب الجنام خبيث رواه مسلم) الخبيث ضد الطيب وهل يدل على محرمة الظاهر أنه لا يدل له فإنه
قال تعالى ولا تأمروا الخبيث منه تتفقون فسمى رذال المالم خبيثا ولم يحرمه وأما حديث من
السحت كسب الجنام فقد فسره هذا الحديث وأنه لا يرد بالسحت (١) عدم الطيب وأيد ذلك إعطاؤه
صلى الله عليه وآله وسلم أجرته قال ابن العربي يجمع بينه وبين إعطائه صلى الله عليه وآله وسلم
أجرته أن يحمل الجواز ما إذا كانت الأجرة على عمل معلوم ومحمل الزجر إذا كانت على عمل مجهول
قلت هذا بناء على أن ما يأخذ حرام وقال ابن الجوزي أنها كرهت لأنهم من الأشياء التي يجب للمسلم
على المسلم إعانتهم بما عند الاحتياج فما كان ينبغي له أن يأخذ على ذلك أجر (٢) وعن أبي هريرة
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الله تعالى ثلاثة ما أخذهم يوم
القيامة رجل أعطى بي ثم غدر ورجل باع سر أمه كل غشه ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم
يعطه أجره رواه مسلم) فيه دلالة على شدة جرم من ذكر وأنه تعالى يخصمه يوم القيامة نيابة عن
ظالمه وقوله أعطى بي أي حلف باسمي وعاهد أو أعطى الأمان باسمي أو بمشائري عنه من ديني وهو
مجمع على تحريم الغدر والنكث وكذلك بيع الحر يجمع على تحريمه وقوله استوفى منه أي استكمل منه
العمل ولم يعطه الأجرة فهو آكل لماله بالباطل مع تبهده كذبه (٣) وعن ابن عباس رضي الله عنهما
أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن أحمق ما أخذتم عليه أجر أكاب الله أخرجه البخاري
وقد عارضه ما أخرجه أبو داود من حديث عبادة بن الصامت ولنظرة علمت ناسا من أهل الصفة
الكتاب والقرآن فأخذني إلى رجل منهم فوساقت ليست لي بمال فأرني عليها في سبيل الله فأنيت
فقلت يا رسول الله رجل أهدى إلى قوسا من كتم أعلمه الكتاب والقرآن فليست لي بمال فأرني
عليها في سبيل الله فقال إن كنت تحب أن تطوق طوقا من نار فأقبلها فأخلف العلماء في العمل
بالحديثين فذهب الجمهور منهم مالك والشافعي إلى جواز أخذ الأجرة على تعليم أقرآن سواء
كان المعلم صغيرا أو كبيرا ولو تعين تعليمه على المعلم فلا يحدث ابن عباس ويؤيده ما أتى في النكاح
من جعله صلى الله عليه وآله وسلم لتعليم الرجل لا مراهة القرآن مهرها قالوا وحديث عبادة
لا يعارض حديث ابن عباس إذ حديث ابن عباس صحيح وحديث عبادة في روايته غير (٢) بن

(١) شبهه بالسحت الذي هو
الحرام فاطلق عليه وقد يطلق
السحت أيضا على ما خبث
من المكاسب فيكون في
معنى الخبيث اه بدر

(٢) قال في التقریب صدوق
له وأهام اه

(١) في التفرغ الياسود
 ابن ثعلبة الكندي الشامي
 مجهول وليس في الامهات
 الاسود بن ثعلبة سواء اه
 (٢) القطيع كريمة الطائفة
 من انعم وانعم انه قاموس
 (٣) بفتح الشاف واللام
 توحيد شئ الموعلة كفي النهاية
 اه منه
 (٤) وبعض العلماء المتأخرين
 من علماء المذنب النبوية
 رسالة جرم فمها جرم التاجير
 على ثلاثة اقسام وذكر
 أدلة على ذلك غير واضحة على
 مسددا وقد تبين ما قاله
 وقررنا خلاف ما تقرر به بالدلة
 وانضمة اه أبو النصر على
 حسن خان
 (٥) له نحو عشرة احاديث
 قيمنا كبرضة مكرها
 الساجي قال ابراهيم الحارثي
 شرفي كوفي تكلم فيه وكان
 صاحب سحر اه برذاته
 ليس صاحب حديث كما قال
 فيه الخطيب كان عالما بالاسباب
 وافر الادب اه ميزان
 (٦) ما أخرجه ابن عدي وغلط
 من نسبه من الحنفية الى
 انجباري فليس فيه اتفافية
 حديث أبي هريرة ورجل
 استأجر اجرة الخ اه
 (٧) سواء كان اخو خاصا
 كطريقي مخصوص او عاما
 كطريقي واختط وغيرهما
 اه منه

زياد مختلف فسمه واستمر اجد حديثه وفيه أيضا الاسود بن ثعلبة (١) فيمقال فلا يعارض
 الحديث الثابت قالوا ليرجح فانه محمول على ان عبادة كن مسير عبال احسان والتعليم غير فاصد
 لاخذ الاجرة فخره صلى الله عليه وآله وسلم من ابطال اجرة ودون عدو في اخذ الاجرة من اهل
 الصفة يخصصهم كرامة ودناءة لانهم ناس فقرا كانوا يمشون به ذقة الناس فاخذ المال منهم
 مكره وذهب الحنفية وغيرهم الى تحريم اخذ الاجرة على تعليم القرآن مستدين بحديث عبادة
 وفيه ما عرفت قريبا ثم استنورد البخاري ذكر اخذ الاجرة على الرقية في هذا الباب فخرج حديث
 ابى سعيد في رقية بعض العصابة لبعض العرب والله يرفقه حتى شرط عليه قطعة (٢) من غنم فقتل
 عليه وقرأ الحمد لله رب العالمين فكانت ثمنه من عقال فانطلق بشي ومابه فلب (٣) أي علة فوفاه
 ما شرط له ولذا كروا ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال قد اصبتم اقصوا واضربوا الى
 معكم سهر اذ ذكر البخاري لهذه النصفة في هذا الباب وان لم تكن من الاجرة على التعليم وانما
 فيه دلالة على جواز اخذ العوض في مقابلة قراءة القرآن لتأيد جواز اخذ الاجرة على قراءة القرآن
 ثعلباً وغيره اذ لا فرق بين قراءة لتعليم وقرائه لطلب (٤) وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعطوا الاجرة قبل ان ينف عرقه وادان ما جبه وفي الباب
 عن ابى هريرة عند أبي يعلى والبيهقي وجابر عند الطبراني وكناشعاف (٥) لان في حديث ابن عمر
 شرفي بن قاضي (٥) ومحمد بن زياد الراوي عنه وكذا في مسند أبي يعلى والبيهقي (٦) وثمالة عند
 البيهقي وأعله ابره وهو في عله قال البيهقي عقيب باقه باسناد وهذا ضعيف جبره (٧) وعن أبي
 سعيد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من استأجر اجرة فليسمه اجرة
 رواه عبد الرزاق وفيه انقطاع ورواه البيهقي من طريق أبي حنيفة) وقد البيهقي كذا رواه أبو
 حنيفة وكذا في مكاب عن أبي هريرة وقيل من وجه آخر ضعيف عن ابن مسعود واخذت دليل على
 بسبب تسمية اجرة الاجير على عمله لئلا تكون مجهولة فتؤدي الى الشجار وانضمام

﴿باب احياء الموات﴾

بفتح الميم والواو الحقة الارض التي لم تهر شتت العمارت بالحياء وتعطيها لعدم الحياء وحياءها
 عمارتها واعلم ان الاحياء ورد عن الشارع مطلقا وما كُن كذلك وجب الرجوع فيه الى العرف لانه
 قديمن مطلقا الشارع كافي قبض المبيعات والحرق في المرقمة يحكم به العرف وانما يحصل به
 الاحياء في العرف أحد خمسة اسباب تبييض الارض وتفتيتها بالزراعة وبناء اخذ على الارض
 وحفر الخندق التغيير للمنى لا يطلع من تراب لا يطلع (١) عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من عمر ارضا) بال فعل الماضي ووقع عمر في رواية والصحاح الاول
 (ليست لاحد فهو احق بها قال عروة وقضى به عمر في خلافة عمر ورواه البخاري) وشو وشي على ان
 الاحياء امرأت ان لم يكن قد ملكها مسلم ارضي ارضت فيها حق التغيير (٢) وقاله اخذت الله لا يستقر
 في ذلك اذن الامام وهو قول الجمهور وعن أبي حنيفة انه لا بد من اذن دليل اجير وهذا الحديث
 والقياس على ماء البحر والنهر وما صيد من طير وحيوان فانهم اتفقوا على انه لا يستقر فيه اذن
 الامام واما ما تقدم عليه يدغير معين ثم مات فانه لا يجوز احياءه الا باذن الامام على ليس فيه تقرر

(١) قوله نعم أي تألمة في طولها والدة فافها ٨٥ منه (٢) والمراد أنه يحسمه لئلا يجاهد ٦٥ أو باله وإذا استغنت عنه فهو على

أباحته لأنه يصير ملكا
لبيت المال واتفق لبعض
جهال الحكماء أن يبيع حبالا
سجاء بعض الخلفاء ومات
واسعة غنى عنه من بعده
من الخلفاء وهذا لا يحل
بالإجماع وبهذه الخليفة
عصرنا على بطلان ذلك
فارجع الثمن وأبطل البيع
في سنة ثمانين ومائة والف
قاله السيد عبد الله بن
صاحب سبل السلام اه
على حسن خان
(٣) بالشين المقطوعة المعجمة
والراء بعدها وقيل بالسين
المهملة وكسر الراء اه
(٤) بفتح الراء والموحدة
بعدها ذال معجمة اه
(٥) قوله هنيئا بضم الهاء وفتح
التون وتشديد الباء يقال
بالههههه أيضا ومعنى ضم
الجناس اتقاء الله تعالى
وخشيته وإن لا يعبده إلى
مالا يحل له وجناسا الرجل
عضده ويداو الصرية
والغنية بضم أولهما يعني
أدخلها إلى والمرعي يريد
صاحب الأبل القليلة والغنم
القليلة والصرية تصغير
الصريمة بكسر الصاد وهي
القطيع من الأبل والغنم
قليل من العشرين إلى الثلاثين
والأربعين وقيل الصرمة
من الأبل خاصة ما جاوز
الدود إلى الثلاثين والغنية
بضم الغين ما يزيد الأربعين

لمصلحة عامة وقال أبو حنيفة لا يجوز أحيائها بحال يجري المجرى الأملاك لتعلق سيول المسلمين بها
أدعى مجرى السيول قال بعضهم هو قوي فإن تحول عنها جرى الماء جاز أحيائها بادن الإمام
لا تقطاع الحق وعدم تعيين أهله وليس للإمام الأذن مع ذلك إلا لمصلحة عامة لا ضرر فيها ولا يجوز
الأذن لكافر بالأحياء لقوله صلى الله عليه وآله وسلم عارى الأرض لله ولرسوله ثم هي لكم والمخطاب
للمسلمين وقوله وقضى به عمر قيل هو مرسل لأن عروته ولد في آخر خلافة عمر (وعن سعيد بن زيد)
تقدمت ترجمته في كتاب الوضوء (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أحيى أرضا مسلمية
فهو له رواه الثلاثة وحسنه الترمذي وقال روى مرسل وهو كذا قال واختلف في صحابه) أي في
راويه من الصحابة (ف قيل جابر وقيل عائشة وقيل عبد الله بن عمر والراجح) من الأقوال الثلاثة
(الأول) وفيه أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غرس أحدهما نخلا في
أرض الآخر فقضى لصاحب الأرض بآرضه وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله منها فلقد
رأى أنها وإنه يضرب أصوالها بالقوس وإنما النخل عم (١) حتى أخرجت منها وتقدم الكلام على
فقهاء وأنه ليس لعرق ظلم حتى (٢) (وعن ابن عباس رضي الله عنهما من الصعب) بفتح الصاد
المهملة وسكون العين المهملة فوحدة (ابن جشامة) بفتح الجيم فثلاثة مشددة (أخبره أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال لا حى إلا لله ولرسوله وأهله البخاري) الحى يقصر ويبدو القصر أكثر
وهو المكان المحي وهو خلاف المباح ومعناه أن يمنع الإمام الرعى في أرض مخصوصة لا يختص
(٢) برعيها بل الصدقة مشتركة وكان في الجاهلية أنه إذا الرئس أن يمنع الناس عن محل يريد
اختصاصه استعوى كما من مكان عال فالحى ينتهى صوته جاد من كل جانب فلا يرعاه غيره
ويرعى هو مع غيره فابطل الإسلام ذلك وأثبت الحى لله ولرسوله قال الشافعي يحل الحديث شيئين
أحدهما ليس لأحد أن يحصى للمسلمين إلا ما جاءه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم والآخر معناه
الأعلى مثل ما جاءه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم فعلى الأول ليس لأحد من الولاة بعده أن يحصى
وعلى الثاني يختص الحى بمن قام مقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو الخليفة خاصة وريح
هذا الثاني بما ذكره البخاري عن الزهري تعليقا على عرجي الشرف (٣) والربذة (٤) وأخرج ابن
أبي شيبة بإسناد صحيح عن نافع عن ابن عمر أن عرجي الربذة لأبل الصدقة وقد الحق بعض الشافعية
ولذا قالهم في أنهم يحكمون ولكن بشرط أن لا يضرب بكافة المسلمين واختلف هل يحصى الإمام
لنفسه أو لا يحصى إلا ما هو للمسلمين ولا يفتي أنه لا دليل فيه على الاختصاص أما قضية عرفانهم دالة
على الاختصاص ولفظها فيما أخرجه أبو عبيد وابن أبي شيبة والبخاري والبيهقي عن أسلم أن عمر
ابن الخطاب استعمل مولى له يسمى هنيئا (٥) على الحى فقال له يا هنيئا إنهم جندنا من المسلمين
وأن دعوة الخلوام فإن دعوة المظالم مجابة وأدخل رب الصرية والغنية والبايعات عن ابن عوف ونعم
ابن عثان فانهم ما أنتم تلك ما شئتم ما يرجع إلى الخلو وزرع وإن رب الصرية والغنية أنتم تلك
ما شئتم ما يئني بنبه يقول يا أمير المؤمنين اقتاركمهم أنا بالبال قال كالأبسر على من الذهب
والورق وإيم الله أنهم يرون أني ظلمتهم أنما البلادهم فأنه أعلمنا في الجاهلية وأسلموا علمه في الإسلام
والذي نفسى سيده لولا المال الذي أحل عليه في سبيل الله ما حبت على الناس في بلادهم انتهى
فهذا صريح أنه لا يحصى الإمام لنفسه (٦) (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله

(٩ فتح العلام في) إلى المائتين من الشاة والغنم وما تفرد به راع على حدة وهو ما يزيد المائة إلى أربع مائة وقوله لولا المال الذي
أحل عليه الخ أي الخيل التي أعدت لهم لأجل عليها في الجهاد من لا ركوب له قال مالك وكان عدتها أربعين ألفا اه يركبني

الشافعي وأبو حنيفة إلى أن حرّم الإسلام أربعة أوجه من حبل إلى أن الحرّم
خسة وعشرون وأما العميون ففعل ما فصل إليه الخارّة إذ انهدمت وإلى هذه ذهب زيد بن
علي وغيره وحرّم النهر قدر ما يلقى فيه كسبحه وقيل مثل نصفه من كل جانب وقيل بل بقدر
أرض النهر جميعا وحرّم الأرض ما يحتاج إليه وقت عملها وإلقاء كسبحها وكذا الماسل حرّمه
مثل البئر على الخلاف وكل هذه الأقوال قياس على البئر بما يحتاج إليه وهذا في الأرض المباحة
وأما الأرض المملوكة فلا حرّم لها بل لكل أن يفعل في ملكه ماشاء ﴿١﴾ (وعن علقمة بن وائل
عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقطع أرضا بمحض موت رواده أبو داود والترمذي
وصحبه ابن حبان) وصححه أيضا الترمذي والبيهقي ومعناه أنه خصه ببعض الأرض الموات
فيتخص به ويصير أوليها بأحيائه من لم يسبق إليها بالأحياء واختصاص الأحياء بالموات متفق
عليه في كلام الشافعية وغيرهم وحكي القاضي عياض أن الأقطاع تسويغ الإمام من مال الله
شأن يراه أهلا لذلك قال وأكثرت ما يستعمل في الأرض وهو أن يخرج منها لمن يراه ما يجوز له
أن يملكه بأهله فعمرو وأما ابن حبان فجعل له غلته مائة قال والثاني هو الذي يسمى في زماننا هذا أقطاعا
ولم أر أحدا من أصحابنا ذكره وتوحيه على طريق فقهي مشكل والذي يظهر أنه يحصل له قطع
بذلك اختصاص كاختصاص المتجر ولكنه لا يملك الرقبة بذلك انتهى وبه جزم المحب الطبري
وادعى الأوزاعي الخلاف في جواز تخصيص الإمام بعض البلد بغيره أرضا إذا كان مستحقا لذلك
قال ابن التين أخا يسمى أقطاعا إذا كان من أرض أو عقار أو غابة قطع من التي ولا يقطع من حق
مسلم ولا معاهد وقال وقد يكون الأقطاع تملكه كواغير تملك وأما ما يقع في أرض اليمن في هذه
الزمن المتأخرة من أقطاع جماعة من أعيان آل قري من البلاد العشرية يأخذون زكاتها
وينفقونها على أنفسهم مع غنائم فهذا شيء محرم لم تأت به الشرعة المحمدية بل أنت بخلافه وهو
محرم إلّا كذا على آل محمد وتوحيه على الأغنياء من الأمّة قال الله وأما إليه راجعون ﴿٢﴾ (وعن
ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقطع الزبير حضر) بضم الحاء
المهمل وسكون الضاد المجهمة فراء (فرسه) أي ارتفاع الفرس في عدوه (فأجرى الفرس حتى
قام ثم رمى بسوطه فقال أعطوه حيث بلغ السوط رواده أبو داود وفيه ضعف) لأن فيه العمري
المكبر وهو عبد الله بن عمر بن حفص بن غادهم بن عمر بن الخطاب وفيه مقال وأخرجه أحمد
من حديث أسماء بنت أبي بكر وفيه أن الأقطاع كل من أموال بني النضير قال في البحر
وللا إمام أقطاع الموات لأقطاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الزبير حضر ففرسه ولعل على أبي
بكر وعمر ﴿٣﴾ (وعن رجل من الصحابة قال غزوت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسمعته
يقول الناس شركاء في ثلاثة في الكلا) مهموز مقصور (والماء والمار وراه أحمد وأبو داود
ورواه ثقات) ورواه ابن ماجه من حديث أبي هريرة مرفوعا ثلاث لا يمنع الماء والكلا
والنار وأسنادهم صحيح وفي الباب روايات كثيرة لا تتجاوز مقال ولكن الكل ينهض على الحجة
ويبدل للماء بخصه وأحاديث ثابتة في مسلم (١) والكلا النبات رطبا كان أو يابس
وأما الحشيش والشحم فمختص باليابس وأما الحلا فلا يقتصور غير مهموز فيختص بالطيب ومثله
العشب والحديث دليل على عدم اختصاص أحد من الناس بأحد الثلاثة وهو إجماع

مطلب في الكلام على
الأقطاع

(١) هذا كلام المصنف
رحمه الله وقال ابن حزم أنه
رواه أبو خدّاش حبان بن
زيد الشرعي عن رجل من
الصحابة قال وأبو خدّاش
مجهول انتهى وقال المصنف
رحمه الله في تقريب التهذيب
أن أبو خدّاش ثقة وهو
حبان بن زيد الشرعي
انتهى قلت وابن حزم ما عرفه
فهو مجهول عنده والمصنف
عرفه فوثقه فقد عرفه ومن
علم حجة على من لم يعلم اهـ

في الكلا في الارض المباحة والجبال التي لم يحجزها أحد فانه لا يمنع من أخذ كلهم أحد الا
ما جاءه الامام كما سلف وأما التاب في الارض المملوكة والتجيرة ففيه خلاف بين العلماء فعدد
بعضهم ان ذلك مباح أيضا وعموم الحديث دليل لهم وأما النار فاختلاف في المراتب فاقبل أريد
بهم الخطب الذي يجتنبه الناس وقيل أريد به الاستصحاب منها والاستصاف فبعضها وقيل
الجارة التي توري منها النار اذا كانت في موات والا قرب انه أريد بالنار حقيقة فان كانت من خطب
مملوك فقبل حكمها حكم أصلها وقيل يحتمل انه يأتي فيه الخلاف الذي في الماء وذلك لعموم
الحاجة ونساح الناس في ذلك وأما الماء فقد تقدم الكلام فيه وانه يحرم منع المياه المجتمعة من
الامطار في أرض مباحة وانه ليس أحدا حق بها من أحد الا القرب أرضه منها ولو كان اجتماع في
أرض مملوكة فكذلك الا ان صاحب الارض المملوكة أحق به ببقية ما وسق ماشيته ويجب بذله لما
فضل من ذلك فلو كان في أرضه أو داره عين تابعة أو بئر احتقرها فانه لا يملك الماء بل حقه فيه تقديمه
في الانتفاع به على غيره ولا يغرد دخول أرضه كما سلف فان قيل فهل يجوز بيع العين والبئر لنفسهما
قيل يجوز بيع البئر والعين لان الهوى واردة عن بيع فضل الماء لا السوا والعين في قرارهما فلا يمتنع
عن بيعهما والمشتري لهما أحق بما يقدر كفايته وقد ثبت شراء عثمان لبئر رومة من اليهودي
بأمره صلى الله عليه وآله وسلم وسبيلها للمساكين فان قيل اذا كان الماء لا يملك فكيف تجوز
اليهودي البئر حتى يباعها من عثمان قيل هذا كن في أول الاسلام حين قدم النبي صلى الله عليه وآله
وسلم المدينة وقيل تقرر الاحكام على اليهود والنبي صلى الله عليه وآله وسلم أبقاهم أول الامر
على ما كانوا عليه وقرروهم على ما نحت أيديهم

* (باب الوقف) *

هو لغة الحبس يقال وقفت كذا أي حبسته وشرا حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه يقطع
التصرف في رقبته على تصرف مباح (وعن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله
وآله وسلم قال اذا مات الانسان انقطع عنه عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد
صالح يدعوله رواه مسلم) ذكره في باب الوقف لانه يفسر العلماء الصدقة الجارية بالوقف وكان أول
وقف في الاسلام وقف عمر الآتي حديثه كما أخرجه ابن أبي شيبة انه قال المهاجرون أول حبس في
الاسلام صدقة عمر قال الترمذي لانعلم بين الصحابة والمتقدمين من أهل العلم خلافا في جواز وقف
الارضين وأسار الشافعي الى انهم من خصائص الاسلام لا يعلم في الجاهلية وألفاظه وقفت وحسبت
وسبلت وأبنت فهذه صرائح ألفاظه وكذا يتصدقت واختلفت في حرمت فقيل صريح وقيل
غير صريح وقوله أو علم ينتفع به المراد المنفع الاخرى فيخرج ما لا تنفع فيه تعلم العجوم من حيث
أحكام السعادة وضدها النجاسة ويدخل فيه من ألف علماء نافعاً ونسره فابقي من يرويه عنه وينتفع
به أو كتب علماً نافعاً ولو بالاجرة كل ذلك مع النسبة أو وقف كتباً ونقطة الولاد شامل للآتي والذكر
وشروط صلاحه ليكون دعاءه مجاباً والحديث دل على انه ينتفع بأجر كل عمل بعد الموت الاخذ
الثلاثة فانه يحجز أجرة بعد الموت ويتجدد له ثوابها قال العلماء لان ذلك من كسبه وفيه دليل
على ان دعاء الولد لا يورثه بعد الموت يلحقهما وكذلك غير الدعاء من الصدقة وقضاء الدين وغيرهما

* (باب الهبة) *

بكسر الهمزة مصدر وهب وهب وهى شرعا تملك عين بعقد على غير عوض معلوم فى الحياة ويطلق على الشيء الموهوب ويطلق على أعم من ذلك (عن النعمان بن بشير أن أباه أتى به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال انى نخلت ابنى هذا غلاما كان لى فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أكل ولدا فخلته مثل هذا فقال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فارجعه وفى الغلط فانطلق أتى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليشهد على صدقته فقال أفعلت هذا بولدا فكلهم قال لا قال فاتقوا الله واعملوا بين اولادكم فرجع أتى فرد تلك الصدقة متفق عليه وفى رواية لمسلم قال فاشهد على هذا غيرة ثم قال أيسرك ان يكونوا لك فى البر سواء قال بلى قال فلا اذن الحديث دليل على وجوب المساواة بين الاولاد فى الهبة وقد صرح به البخارى وهو قول أجدو صاحب حق والثورى وآخرين وانها باطلة مع عدم المساواة وهو الذى يفهمه ألفاظ الحديث من أمر صلى الله عليه وآله وسلم بارجاعه ومن قوله اتقوا الله وقوله اعلموا بين اولادكم وقوله فلا اذن وقوله لا تشهد على جور (١) واختلف فى كيفية التسوية فبعض يرى بان يكون عطية الذكر والانسى سواء وهو ظاهر قوله فى بعض ألفاظه عند الناسى الأسويت بينهم وعند ابن حبان سواء بينهم والحديث ابن عباس وسوا بين اولادكم فى العطية فلو كنت مفضلا لأخذ الفضل النساء أخرجه سعيد بن منصور والبيهقى بإسناد حسن وقيل بل التسوية ان يجعل للذكر مثل حظ الانثيين على حسب التوريث وذهب الجمهور الى أنهم لا يجب التسوية بل تسدب وطاوى فى الاعمدة من الحديث وذكروا فى الشرح عشرة أعاروك لها غير باهضة وقد كتب السيد فى ذلك رسالة جواب سؤال أوضح فيها قوة القول بوجوب التسوية وان الهبة مع عدمها باطلة وهو الحق الذى لا محيد عنه وبه قال العلامة الشوكانى فى مؤلفاته الشريفة والله الجيد (وعن ابن عباس رضى الله عنهم ما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العائذ فى هبته كالكلب يبقى ثم يعود فى قيمته متفق عليه وفى رواية للبخارى ليس لنا مثل السوء الذى يعود فى هبته كالكلب يرجع فى قيمته) فيه دلالة على تحريم الرجوع فى الهبة وهو مذهب جماهير العلماء وتوب له البخارى باب لا يحل لأحد أن يرجع فى هبته وصدقته وقد استفتى الجمهور ما أتى من الهبة لأولاد ونحوه وذهب أبو حنيفة الى حل الرجوع فى الهبة بدون الصدقة الا الهبة لذي رحم قالوا والحديث المراد به التغلظ فى الكراهة قال الطحاوى قوله كالعائذ فى قيمته وان اقتضى التحريم لكن الزيادة فى الرواية الاخرى وهى قوله كالكلب تدل على عدم التحريم لان الكلب غير متعبد فالتى ليس حراما عليه والمراد التزعة عن فعل يشبهه فعل الكلب وتعقب باستبعاد التأويل ومنافرة سياق الحديث له وعرف الشرع فى مثل هذه العبارة الزجر الشديد كما ورد النهى فى الصلاة عن اقعاء الكلب ونقرة الغراب والنفات الثعلب ونحوه ولا يفهم من المقام الا التحريم والتأويل البعيدا بلانتهى اليه ويدل التحريم قوله (وعن ابن عمر وابن عباس رضى الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحل لرجل مسلم أن يعطى العطية ثم يرجع فيها الا الولد فيما يعطى ولده رواه أجدو الاربعة وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم) فان قوله لا يحل ظاهر فى التحريم والقول بأنه مجاز عن

(١) فانه من ألفاظ الحديث وان لم يسبقه المصنف هنا انه منه

الكراهة الشديدة صرف له عن طاهره وقوله الا لو اذ دليل على أنه يجوز لالاب الرجوع فيما
 وهبه لانه كبيراً كان أو صغيراً وخصه بعضهم بالطفل وهو خلاف ظاهر الحديث وقرئ بعض
 العلماء فقال يحصل الرجوع في الهبة دون الصدقة لان الصدقة يراد بها ثواب الآخرة وهو فرق
 غير مؤثر في الحكم وحكم الام حكم الاب عند أكثر العلماء نعم رخص بعض العلماء ما وهبته
 الزوجة لزوجها من صداقها بأنه ليس لها الرجوع في ذلك ومثله رواه البخاري عن النخعي وعمر بن
 عبد العزيز تعليقا وقال الزهري رد اليها ان كان خدعها وأخرج عبد الرزاق عن عمر بن عبد
 منقطع ان النساء يعطين رغبة ورهبة فأعياهن إذا أعطت زوجها فاشأت أن ترجع رجعت ويزيده
 ايضا حاقوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا معناه ان طبن لكم النساء
 أيها الأزواج أو الأولياء عن شيء كائن من المهر وفي من وجهان أحدهما انها للتبعض ولذلك
 لا يجوز لها ان تهبه كل الصداق واليه ذهب الليث والثاني انها للبيان ولذلك يجوز أن تهبه المهر كله
 والاول أولى وفي طبن دليل على ان المعتبر في تحليل ذلك منهن اهنما هو طيبة النفس لا مجرد
 ما يصدومنهما من الالفاظ التي لا يتحقق معها طيبة النفس فاذا ظهر منها ما يدل على عدم طيبة
 نفسها لم يحل للزوج ولا للولي وان كانت قد تلفظت بالهبة أو المذرة ونحوهما وما أقوى دلالة هذه
 الآية على عدم اعتبار ما يصدر من النساء من الالفاظ المقيدة للتعليق بمجرد هالة قصان عقولهن
 وضعف ادراكهن وسرعة اخذاعهن وانجذابهن الى ما يرادن منهن بأيسر ترغيب وترهيب كذا في
 فتح البيان وبوب البخاري في صحيحه باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها قال في فتح الباري
 أي هل يجوز لاحد منهما الرجوع قال النخعي جائرة أي فلا رجوع فيها وقال عمر بن عبد العزيز
 لا يرجعان وقال الزهري رأيت القضاة يقولون المرأة فيما وهبت لزوجها ولا يقولون الزوج فيما
 وهب لامرأته وهو التفصيل المذكورين أن يكون خدعها فلها ان ترجع والا فلا وهو قول
 المالكية ان قامت البيعة على ذلك وقيل يقبل قولها في ذلك مطلقا والى عدم الرجوع من
 الجانبين مطلقا ذهب الجمهور والى التفصيل الذي نقله الزهري ذهب شريح اه ملخصا والذي
 يظهر من النظر في الآية الشريفة وفي قول عمر الخليفة الراشد أن رجوعها في هبة صداقها يصح
 سواء كانت تلك الهبة من رغبة أو رهبة والله أعلم بالصواب (وعن عائشة رضي الله عنها قالت
 كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل الهدية ويثيب عليها رواه البخاري) فيه دلالة على
 ان عادته صلى الله عليه وآله وسلم كانت جارية بقبول الهدية والمكافأة عليها وفي رواية عن ابن
 أبي شيبه ويثيب عليها ما هو خير منها وقد استدلل به على وجوب الثابة على الهدية اذ كونه
 عادة له صلى الله عليه وآله وسلم مستقرة يقتضي لزومه ولا يتم الاستدلال على الوجوب لانه قد
 يقال انما فعله صلى الله عليه وآله وسلم مستقرا لما جبل عليه من مكارم الاخلاق لا لوجوبه وقال
 الشافعي في الجديد الهبة لله واثاب باطله لا تتعد لانه يبيع بثمن مجهول ولان موضوع الهبة
 التبرع فلا أوجبناه لكان في معنى المعاوضة وقد فرق الشرع والعرف بين البيع والهبة في
 يستحق العوض أطلق عليه لفظ البيع بخلاف الهبة قبل وكان من أجازها للثواب جعل العرف
 فيها بمنزلة الشرط وهو ثواب مثلها وقال بعض المالكية يجب الثواب على الهبة اذا أطلق
 الواهب أو كان ممن يطالب مثله الثواب كالتقير للغي بخلاف ما يهبه الاعلى للادنى فاذا ميرض

(١) وسبأني من يد محبتي
آخر الباب ٨٥ منه

(٢) وتام الحديث فقد
همت أن لا أتعب الأمن
قريش أو أنصاري أو ثقي
وفي رواية الترمذي زيادة
أو دوسي ذكره الزركشي
٨٥ على حسن خان

الواهب بالثواب فقيل تلزم الهبة إذا أعطاه الموهوب له القيمة وقيل لا تلزم إلا أن يرضيه والاول
المشهور عند مالك (١) ويرده قوله (٢) وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال وهب رجل لرسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ناقه فأنابه عليه فقال رضيته قال لا فزاده فقال رضيته قال لا فزاده
فقال رضيته قال نعم (٣) رواه أحمد وصححه ابن حبان) ورواه الترمذي وبين أن العوض كان
ست بكرات فقيه دليل على اشتراط رضا الواهب وأنه ان سلم اليه قدر ما وهب ولم يرض بزيده وهو
دليل لاحد القولين للماضيين وهو قول عمر قالوا إذا اشتراط فيه الزايف ليس غشاً لبيع
انقد (٤) وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (العمري) بضم العين المهملة
وسكون الميم وألفه قصورة (من وهبت له متقى عليه وسلم) أي من حديث جابر (أمسكوا
عليكم أموالكم ولا تفسدوها فإنه من أعمر عمرى فهي لأعمري حيا وميتا ولعقبه وفي لفظ
انما العمري التي أجاز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يقول هي لك ولعقبك فأما إذا قال
هي لك ما عشت فأنه يرجع إلى صاحبه أو لابي داود والنسائي) أي من حديث جابر (لا تقربوا
ولا تعمروا فإن أقرب شيئا أو أعمر شيئا فهو لورثته) الاصل في العمري والرقبي أنه كان في الجاهلية
يعطى الرجل الرجل الدار ويقول أعمرتك ياها أي أجهتها لك مدة عمره فصير لها عمري لذلك كما
أنه قيل لها رقبتي لأن كل ما منها يقرب موت الآخر وجاءت الشريعة بتقرير ذلك ففي الحديث
دلالة على شرعيتها وانما ملكة لمن وهبت له واليه ذهب العلماء كافة إلا الرواية عن داود أنها
لا تصح واختلف الامتسحة في التملك فالجهو وإنه يتوجه إلى الرقبة كغيرها من الهبات وعند
الشافعي ومالك إلى المنفعة دون الرقبة وتكون على ثلاثة أقسام مؤبدة إن قال أبداً ومطلقة
عند عدم التقييد ومقيدة بأن يقول ما عشت فاذا مت رجعت إلىي واختلف العلماء في ذلك
والاصح أنها صحيحة في جميع الأحوال وان الموهوب له يملكها ملكاً تاماً يتصرف فيها بالبيع
وغيره من التصرفات وذلك انصريح الأحاديث بأنها لمن أعمرها حيا وميتا وأما قوله فإذا قال
هي لك ما عشت فأنه يرجع إلى صاحبه فلا نهى بهذا القيد قد شرط أن يعود إلى الواهب بعد موته
فيكون لها حكم ما إذا صرح بذلك الشرط وهي كالأعمرة شهر أو سنة فأنها عارية أجماعاً وقوله
أمسكوا عليكم أموالكم وقوله لا تقربوا محمول على الكراهة والارشاد لهم إلى حفظ أموالهم
لأنهم كانوا يعمرون ويرقبون ويرجع اليهم إذا مات من أعمره وأرقبه وجاء الشرع بهما غنمتهما
وصحح العدة وأبطل الشرط المضاد لذلك فإنه أشبه الرجوع في الهبة وقد صرح النبي عنه وأخرج
النسائي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ما يرفع العمري لمن أعمرها والرقبي لمن أرقبها
والعائد في هبته كالعائد في قبضه وأما إذا صرح بالشرط كما في الحديث وقال ما عشت فأنها عارية
مؤقتة لأهبة ومصر حديث العائد في هبته كالعائد في قبضه ومثله قوله (٥) وعن عمر رضي الله عنه
قال جاءت علي فرس في سبيل الله فأضاعه صاحبه فظننت أنه بآبعه برخص فسألت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم فقال لا تتبعه وإن أعطاك به بدرهم الحديث متفق عليه) تمامه فان العائد في
صدقته كالكلب يعود في قبضه وقوله فأضاعه أي قصره في مؤنته وحسن القيام به وقوله لا تتبعه
أي لا تشتره وفي لفظ ولا تعدي صدقتك فسمى الشراء عوداً في الصدقة قيل لأن العادة جرت
بالمساخة في ذلك من البائع المشتري فأطلق على القدر الذي يقع به التسامح رجوعاً ويحتمل أنه

مبالة وان عودها اليه بالقيمة كالرجوع وظاهر النهي التحريم وذهب اليه قوم وقال الجمهور
انه للثبوت وتقدم ان الرجوع في الهبة محرم وأنه الاقوى دلالة الاما ستثنى قال الطبري ينقص
من عموم هذا الحديث من وشب بشرط الثواب وما اذا كان الزايب الزايد والهدية التي لم
تقبض والتي رد الميراث الى الزايب لتبوت الاخبار باستثناء ذلك وعملا لرجوع فيه مطلقا
الصدقة رادها ثواب الاخرة قلت هذا في الرجوع في الهبة فاما شرؤها والذي فيه سياق هذا
الحديث فانما ظاهر ان النهي للثبوت وانما التحريم في الرجوع فيه او يحتفل أنه لا فرق بين ما نهى
وأصله التحريم (٣) وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تادوا بخبايا رواه
البخاري في الادب المفرد وأبو يعلى بإسناد حسن) وأخرجه البيهقي وغيره وفي كل روايته قال
والله من قد حسن اسناده وكان له اشواخه التي منه الحديث الا ترى ان كان ضعيفا وعرقوله
(٣) وعن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ادوا فان الهبة تبطل
الضحية) بالسين الميملة مفتوحة متفاهمة فتأخذ تحسب في القادم من الضحية والضحية
بالضم المقتدر (رواه البزار بإسناد ضعيف) لان في روايته من ضعف وله طرق كاهل الاختلاف عن مزال
وفي بعض ألقائه تذهب وحر الحديث بفتح الزايد والهاء الميملة وهو المقتدر أيضا والحديث
وان لم يمتل عن مزال فان الهبة في القلوب موقعا لا يمتل (٣) وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ياتوا المساكين قال التثنى التثنية انهم يصب التثنية على
الله متادى مضاف الى المساكين من اضافة الموصوف الى الصفات وقيل غير هذا (لا تثنون) بالهاء
الميملة ما كثر كسر الزايف (جارية بلاتهم اول فرس شاة) بكسر التاء وسكون الزايف
وكسر السين الميملة آخره نون وهون البعير بمنزلة المساكين من الزايد وبما استعمله للشاة
(متفق عليه) في الحديث حذف تقديره لا تثنون جارية بلاتهم اعدية ولوفرس شاة والمراد من
ذكره المبالغة في احت على حديدية الجارية بلاتها لاحتقنة للفرس لانهم المشير العاد بها حذامه
وظاهر النهي لاهدي اسم فاعل عن استعارة ما به يبعث يودي الى ترك الاشياء ويحتل
أنه لله يدي اليه والمراد لا يثبوت ما أهدي اليه ولو كان حقيقيا ويحتل ارادة الجميع وفيه الحث
على التهادي سيما بين الجيران ولو بالنسي الحقيقة لما فيه من جلب المحبة والتأنس (٣) وعن ابن عمر
رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من وشب شاة فهو أحق بهم امام يصب عليها
رواد الحيا كم وصحة واخذوا من رواية ابن عمر عن عمر قوله قال المصنف صحة الحيا كم وابن
حزم وفيه دليل على جواز الرجوع في الهبة اذ لم يصب عليها وعدم جواز الرجوع في الهبة التي
أثاب عنها الزايب المودب وتقدم المكلام في ذلك وفي حكم الهبة الثواب والمكافأة وما أحسن
ما قيل في ذلك ان التماسا لا يفعل الا لغرض فالهبة للادنى كثير اما تكون كالهبة وهي غرض
مهم ولا سيما مع الحاجة طلب المودة وحسن العشرة والمراد وهي مثل عطية الادنى الا ان
في عطية الادنى توهم الصدقة والعرف جار يتخالف الهدايا باعتبار ما يهدي واليهدي اليه
فاذا كان الغرض الطمع والتعجب كل ما يهدي المتكسب للسلالة يقتضيه شيء يرجو فضلا فلما اقتصر
المالك على قدر قيمته التمس (٣) والزم دليل الوجوب بل اما ان يرد هدا أو يعطيه خير امنه وان كان
غرض الماهدي تحسين الاتصال بينهما واذا التمس الحسنة وتضمنه ذات البين أجزاء من المكافآت

(٣) أي لاستحقاق الدم عند
القتل أو منه

للبخاري فان جاء أحد بخبرك بها وفي لفظ بعدوها وعاتها ووكاها فأعطها اياه والى هذا ذهب
أحمد ومالك واشترط المالكية زيادة صفة الدائير والعدد قالوا الزور وذلك في بعض
الروايات وقالوا لا يضر الجهل بالعدد اذا عرف العفاص والوكا فما اذا عرف احدي العلامتين
المنصوص عليهما من العفاص والوكا وجهل الآخر فقبل لاشي له الا يعرفهما جميعا وقيل
تدفع اليه بعد الانتظار مدة ثم اختار هل تدفع اليه بعد وصفه لعفاصها ووكاها بغير عينه أم لا بد
من العين فقبل تدفع اليه بغير عين لانه ظاهر الاحاديث وقيل لا ترد اليه الا بالينة وقال من أوجب
الينة ان فائدة أمر الملتقط جعفرهما لثلاثين عالة لا لاجل رد هاتين وصفها فانما لا ترد اليه
الا بالينة وقالوا ذلك لانه مدع وكل مدع لا يسلم اليه ما ادعاه الا بالينة وهذا أصل مقرر شرعا
لا يخرج عنه بجور وصف المدعي للعفاص والوكا وأجيب بأن ظاهر الاحاديث وجوب الرد بمجرد
الوصف فانه قال صلى الله عليه وآله وسلم فأعطها اياه (١) وفي حديث الباب مقدر بعد قوله
فان جاء صاحبها أي فأعطه اياه وانما حذف جواب الشرط العلم به وحديث الينة على المدعي
ليست الينة مقصورة على الشهادة بل هي عامة لكل ما يتبين به الحق ومنها وصف العفاص
والوكا على انه قد قال من اشترط الينة انها اذا ثبتت الزيادة وهي قوله فأعطها اياه كان العمل
عليها والزيادة قد حجت كما حققه المصنف فيجب العمل بها ويجب الرد بالوصف وكما أوجب صلى
الله عليه وآله وسلم التعريف بغيره فقد حقه بسنة فأوجب التعريف بها سنة وأما ما بعدهما
فقبل لا يجب التعريف بها بعد السنة وقيل يجب والدليل مع الاول ودل على انه يعرف بها سنة
لا غير حقيقة كانت أو عظيمة ثم التعريف يكون في مظان اجتماع الناس من الاسواق وأبواب
المساجد والمجامع الخافله قوله والافسأ لك بها نصب شأنك على الاعراض ويجوز رفعه على الابتداء
وخبره بها وهو تفويض له في حفظها أو الاتقاع بها واسمه تدل به على جواز تصرف الملتقط فيها
أي تصرف اياها في نفسه غنيا كان أو فقيرا أو بالتصدق بها الا أنه قد ورد من الاحاديث
ما يقتضي انه لا يملكها فعند مسلم ثم عرفها سنة فان لم يجز صاحبها كانت ودبعة عندك وفي
رواية ثم عرفها سنة فان لم تعرف استنفقها واتكن ودبعة عندك فان جاء طالبها يوم من الدهر
فأدعاه اليه ولذلك اختلف العلماء في حكمها بعد السنة قال في نهاية المحتسب سنده انفق فقهاء
الامصار مالك والثوري والاوزاعي والشافعي ان له تملكها ومثله عن عمرو بن دينار وابن مسعود
وقال ابو حنيفة ليس له الا أن يصدق بها ومثله يروي عن علي بن ابي حمزة وعنه ابن عباس وجعاعة
من التابعين وكلهم متفقون على ان كان أكلها ضمتها لصاحبها الا اهل الظاهر فقالوا التحل له بعد
السنة وتصير مالا من ماله ولا يضمنها ان جاء صاحبها قلت ولا أدري ما يقولون في حديث مسلم
وشوه الدال على وجوب ضمانها وأقرب الاقوال ما ذهب اليه الشافعي ومن دعه لانه آذن صلى الله
عليه وآله وسلم في استنفاقه (٢) لها ولم يأمر بالتصدق بها ثم أمر بعد الاذن في الاستنفاق أن
يردها الى صاحبها ان جاء يوم من الدهر وذلك تضمنين لها المسئلة الثانية في ضالة الغنم فقد اتفق
العلماء على ان لو اجد الغنم في المكان الفقير البعيد من العمران أن يأكلها لقوله صلى الله عليه
وآله وسلم هي لنا ولا نملك أولاد ذئب فان معناه انها معرضة للهلاك مترددة بين ان تأخذها
أو أخوك والمراد به ما هو أعم من صاحبها أو من ملقط آخر والمراد من الذئب جنس ما يأكل الشاة

(١) يريد رواية البخاري
المذكورة في الشرح اه
على حسن خان

(٢) وقد جاء لفظ الاستنفاق
في كثير من رواية الصحيحين
في هذا الحديث اه منه

من السباع وفيه حث على أخذه إذا دخل يجب عليه ضمان قيمته صاحبها أو لا فقال الجمهور أنه
 يضمن قيمته والمشمور عن ماله لا يضمن واحتج بالتسوية بين الملتقط والذئب والذئب لا غرامة
 عليه فكذلك الملتقط وأجيب بأن الملام ليست للثقلين لأن الذئب لا يملك وقد أجمعوا على أنه لو جاء
 صاحبها قبل أن يأكله الملتقط فيبى ياقية على ملك صاحبها والمسئلة الثالثة في ضالة الأبل وقد
 حكم صلى الله عليه وآله وسلم بأن الملتقط بل تتركى الشجر وترد المياه حتى يأتي صاحبها قالوا
 وقد ربه صلى الله عليه وآله وسلم على أنه أغيبه غير محتاجة إلى الحفظ بملك الله في طباعها
 من الجلافة على العطش وتناول الماء بغير تعب لطول عنتها وقوتها على المشى فلا تحتاج إلى
 الملتقط بخلاف الغنم وقالت الحنفية وغيرهم الأولى التقاطها قال العلماء والحكمة في النهي
 عن التقاط الأبل إن بناءها حيث ضلت أقرب إلى وجدان مالكها من طلبه لها في رجال الناس
 (وعن عياض) بكسر المهملة آخره ضد مجمعة (ابن حمار) بلفظ الحيوان المعروف صحابي
 معروف (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجد لقطة فليشمد ذوى عدل ويحفظ
 عنفائها وروكها ثم لا يكم ولا يغيب فإن جارهم أوفوا وأحق بها والأفوه مال الله يؤتيه من يشاء
 رواه أحمد والأربعة إلا أنه مذى وصححه ابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان) تقدم الكلام في
 القطة والعفاس والركاء أفاد هذا الحديث زياد وجوب الأشهاد بعدلين على الالتقاط وقد
 ذهب إلى هذا أبو حنيفة وهو أحد قولي الشافعي فقالوا يجب الأشهاد على القطة وعلى
 أوصافها وذهب مالك وهو أحد قولي الشافعي إلى أنه لا يجب قالوا لعدم كرا الشهاد في الأحاديث
 الصحيحة فيجمل هذا على الذئب وقال الأولون هذه الزيادة بعد صحتها يجب العمل بها فيجب
 الأشهاد ولا ينافي ذلك عدم ذكره في غيره من الأحاديث والحق وجوب الأشهاد وفي قوله فهو
 مال الله يؤتيه من يشاء دليل للظاهرية في أن التصدير لمسك الملتقط ولا يضمنها وقد يجب أن
 هذا مقيد بمسلف من إيجاب الضمان وأما قوله يؤتيه من يشاء فالمراد أنه يحل استغفاره بها بعد
 مرور سنة التعريف (وعن عبد الرحمن بن عثمان التيمي) هو قرشي وهو ابن أخي طلحة بن
 عبيد الله صحابي وقيل أنه أدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليت له رواية وأسلم يوم الحديبية
 وقبل يوم الفتح وقد سمع ابن الزبير (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن لقطة الحاج
 رواه مسلم) أي عن القاط الرجل ماضع للحاج والمراد ماضع في مكة لما تقدم من حديث أبي
 دريرة أنه لا تحل لقطة الملتشد وقد قدم أنه جله الجمهور على أنه نهى عن التقاطها للثقل
 لا التعريف بها فإنه يحل قالوا وإنما اختصت لقطة الحاج بذلك لا مكان إيصالها إلى أربابها لأنها
 إن كانت لمكي فظاهر وإن كانت لا ذاتي فلا يحل لأق (١) في الغلاب من واردته إليها فإذا عثر فيها
 وأجد هافي كل عام سهل التوصل إلى معرفة صاحبها قاله ابن بطال وقال جماعة هي كغيرها من البلاد
 وإنما تختص مكة بالمبالغة بالتعريف لأن الحاج يرجع إلى بلده وقد لا يعود فاحتاج الملتقط إلى
 المبالغة في التعريف بها والظاهر القول الأول وإن حديث التيمي هذا مقيد بحديث أبي هريرة بأنه
 لا يحل التقاطها إلا لمنشد والذي احتمت به لقطة مكة أنها لا تلتقط إلا للتعريف بها أنه لا يجوز
 للثقل ويحتمل أن هذا الحديث في لقطة الحاج مطلقا (٢) في مكة وغيره لأنه مطلق ولا دليل
 على تقييده بكونها في مكة (وعن المقدم ابن معديكرير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله

(١) قال الراغب الأقب
 بالنعم وبالنخ ويقال في
 النسبة أقبى وفي القاموس
 الأقبى بالنعم وبضمتين
 الناحية جمعه آفاق وهو أقبى
 بضمحتين وبضمتين وكسر
 يضرب في الآفاق مكتوبا
 انتهى وظاهره أنه لا يقال
 آفاق في النسبة وإن كانت
 عبارة شائعة اه على
 حسن خان

(٢) فيكون من إضافة
 المصدر إلى مفعوله أي عن
 التقاط الغرضائفة الحاج
 وسواء كان ذلك ذا حيا أو آيا
 أو في مكة ويحتمل أنه من
 إضافته إلى الفاعل أي عن
 التقاط الحاج ضائفة غيره
 حاجا كان ذلك الغير أو لا
 وذلك لأن الحاج قد شغل
 بنفسه وسفره عن التفرغ
 للتعريف والحفظ للضوائف
 وهذا وجه وجيه إلا أن العلم
 قائل يقول إن الحاج نهى
 عن الالتقاط اه على
 حسن خان

وسلم ألا يجعل ذنوباً من السباع ولا الحمار الاهلي ولا اللقطة من مال معاهد الا أن يستغنى عنها
رواه أبو داود) يأتي الكلام على تحريم ما ذكر في باب الاطعمة وذكر الحديث هنا لقوله ولا اللقطة
من مال المعاهد فدل على ان اللقطة من ماله كاللقطة من مال المسلم وهذا يحول على التقاطها من
محل غالب أهلها أو كلهم ذنوبون والافاللة لا تعرف من مال أي انسان عند التقاطها وقوله
الا أن يستغنى عنها مؤول بالحقير كسلف في القرة ونحوها أو بعدم معرفة صاحبها بعد التعريف
بها كسلف أيضاً وعبره عنه بالاستغناء لانه سبب عدم المعرفة في الغلب فانه لو لم يستغن عنها
لباع في طلبها أو نحو ذلك * (فائدة) * قال النووي في شرح المذهب اختلاف العلماء في من
يستأن أو زرع أو ماشية فقال الجمهور لا يجوز أن يأخذ منه شيئاً الا في حال الضرورة فيما أخذ ويغرم
عند الشافعي والجمهور وقال بعض السلف لا يلزمه شيء وقال أحمد اذا لم يكن للبلستان حائط
جازه الاكل من الفاكهة الرطبة في أصح الروايتين ولو لم يحتج الى ذلك وفي الاخرى اذا احتاج
ولا ضمان عليه في الماين وعلق الشافعي القول بذلك على صحة الحديث قال البيهقي يعني حديث
ابن عمر مر فوعاذا مر أحدكم بحائط فليأكل ولا يتخذ خبزة أخرجه الترمذي واستغربه قال
البيهقي لم يصح وجاء من أوجه أخر غير قوية قال المصنف والحق أن مجموعها لا يقهر عن درجة
الصحيح وقد احتجوا في كثير من الاحكام بما هو دونها وقد بين السيد رحمه الله ذلك في كتابه المنحة فيما
علق الشافعي القول به على الصحة انتهى وفي المسئلة خلاف وأقول بل كثيرة قد نقلها الشارح عن
المذهب ولم تلخص البحث لتعارض الاحاديث في الاباحه والنهي فلم نقولاً حديث الاباحه على
نقل الاصل وهو حرمه مال الادعي وأحاديث النهي أكدت ذلك الاصل

﴿باب الفرائض﴾

الفرائض جمع فريضة وهي فعيبة بمعنى مفروضة مأخوذة من القرض وهو القطع وخصت
الموارث باسم الفرائض من قوله تعالى نصيباً مفروضاً أي مقدراً معلوماً وقد وردت أحاديث
كثيرة في الحديث على تعلم علم الفرائض وورد أنه أول علم يرفع ﴿عن ابن عباس قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ألقوا الفرائض بأهلها﴾ والمراد بها الست المنصوص عليها على أهلها
في القرآن (خاتمي فهو لا ولي رجل ذكر) اختلاف في فائدة وصف الرجل بالذكر والاقترب أنه
تأكيد ونقل في الشرح كلاماً كثيراً فائدة قليلة (متفق عليه) والفرائض المنصوصة
في القرآن ست النصف ونصف ونصف والمثلان ونصفهما ونصف والمراد من أهلها
من يستحقها بنص كتاب الله قال ابن بطال المراد بأولي رجل أن الرجال من العصبية بعد أهل
الفرائض اذا كان فيهم من هو أقرب الى الميت استحق دون من هو أبعد فان استسروا شتر كوا
ولم يقصد من يدلي بالأبواب الامهات مثلاً لانه ليس فيهم من هو أولى من غيره اذا استسروا في الميزلة
وقال غيره (١) المراد به العمة مع الم وبنت الاخ مع بنت الم مع ابن الم وخرج عن ذلك
الاخ والاخت لابوين أو لاب فانه سمير ثون بنص قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالاً ونساءً فلذكر
مثل حظ الانثيين وأقرب العصبان البنون ثم بنوهم وان سفلوا ثم الاب ثم الجد ابوالاب وان
علوا ونفاصل العصبان وسائر أهل الفرائض مستوفى في كتب الفرائض والحديث مبني على

(١) أي ابن التين اه منه

وجود عصبية من الرجال فالذالم يوجد عصبية من الرجال أعطى بقية الميراث من لا فرض من
النساء كما يأتي بنت بنت ابن وأخت (وعن أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
لا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم متفق عليه) المسلم في صدر الحديث فاعلم وأنكافر مفعول
وفي آخره بالعكس وإلى ما أفاده الحديث ذهب الجاهل وروى خلافه عن معاذ ومعاوية ومسرور
وسعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي وإسحق واحتج معاذ بأنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يقول الإسلام يزيد ولا ينقص أخرجه أبو داود وصححه الحاكم وقد أخرج مسدداً أنه اختصم إلى
معاذ أخوان مسلم وهودى مات أبوهما موهوباً لهما فإزائه إليه ودى ميراثه فنارعه المسلم فورث معاذ
المسلم وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق عبد الله بن مغفل قال ما رأيت قضاء أحسن من قضاء معاوية
نزل أهل الكتاب ولا يرثون كما يحل لنا الكاح منهم ولا يحل لهم وأجاب الجاهل برأى الحديث المتفق
عليه نص في منع التوريث وحديث معاذ ليس فيه دلالة على خصوصية الميراث انما فيه الأخبار
بأن دين الإسلام يفضل غيره من سائر الأديان ولا يرث إلا يزداد ولا ينقص (وعن ابن مسعود رضي
الله عنه في بنت بنت ابن وأخت قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم للأبنة النصف ولا لبنة الابن
السدس فكملة الثلثين وما بين ذلك لاخت رواه البخاري) فيه دلالة على أن الاخت مع البنت وبنت
الابن عصبية تعطي بقية الميراث وهو مجمع على أن الأخوات مع البنات عصبية وقد كان أفق أبو موسى
بأن للاخت النصف ثم أمر السائل أن يسأل ابن مسعود فقضى ابن مسعود بقضاء النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فقال أبو موسى لا نسألوني مادام هذا الخبر فيكم ضبط أئمة اللغة الخبر بكسر الخاء
وفتحها ورواية الأخدين جميعاً له فتحتها قال أبو سعيد هو العالم بتجسير الكلام وتحسينه وقبل سمي
حبر المايعة من أثر علومه زاد الرغب في قلوب الناس ومن آثار أفعاله الحسنة المقتدى بها والخبر
هو الأثر المستحسن (وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم لا تورث أهل ملتين رواه أحمد والأربعة إلا الترمذي وأخرجه الحاكم بلنظ أسامة وروى
التسائي حديث أسامة بهذا اللفظ) والحديث دليل على أنه لا تورث بين أهل ملتين مختلفتين
بالكفر أو بالإسلام والكفر وذهب الجاهل إلى أن المراد بالملتين الكفر والإسلام فيكون كحديث
لا يرث المسلم الكافر والحديث فالروايات ملل الكفر بعضهم من بعض فانه ثابت ولم يقل
بعموم الحديث للمللكة إلا الأثر وأما قوله قال لا يرث اليهودي من النصراني ولا عكسه وكذلك
سائر الملل والظاهر من الحديث مع الأوزاعي مخصص للقرآن في قوله يوصيكم الله في أولادكم
فانه عام في الأولاد فيخص منه الولد الكافر بأنه لا يرث من أبيه المسلم والقرآن يخصص بأخبار
الأحاد كما عرف في الأصول (وعن عمران بن الحصين قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فقال إن ابن ابني مات فإلى من ميراثه قال لك السدس فلما ولى دعاء فقال السدس آخر
فلما ولى دعاء فقال إن السدس الآخر طعمة رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي وهو من رواية
الحسن عن عمران وفي سماعه خلاف) قال قتادة لا أدري مع أي شيء ورثه وقال أقل شيء ورث
الجد السدس وصورة هذه المسئلة أنه ترك الملتين بنتين وهذا السائل هو الجسد فللبنتين الثلثان
وبقي ثلث فدفع النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى السائل السدس بالفرض لأنه فرض الجد
هنا ولم يدفع إليه السدس الآخر ثلثاً ليعين أن فرضه الثلث وتركه حتى ولي أي ذهب فدعا فقال

للسدس آخر وهو بقية التركة فلما ذهب دعاه فقال ان السدس الاخر بكسر الخاء طعمة أى زيادة على الفريضة والمراد من ذلك اعلامه بأنه زائد على الفرض الذى له فله السدس فرضا والباقي تعصيبا ﴿١﴾ (وعن ابن بريده رضى الله عنه عن أبيه) هو بريده بن الخصيب (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل الجدة السدس اذا لم يكن دونها أم رواء أبوداود والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن الجارود وقواه ابن عدى) فيه عبد الله العتيبي يختلف فيه وثقه أبو حاتم والحديث دليل على أن ميراث الجدة السدس سواء كانت أم أم أو أم أب وقسرت فيه الجدتان فأكثر اذا استوين فان اختلفن سقط الابعد من الجهتين بالاقرب ولا يسقطهن الا الام والاب يسقط من كان من جهته ﴿٢﴾ (وعن المقدم بن معديكر ب رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخال وارث من لا وارث له أخرجه أحمد والاربعة سوى الترمذى وحسنه أبو زرعة الرازى وصححه الحاكم وابن حبان) فيه دليل على توريث الخال عند عدم من يرث من العصبية وذوى السهام والخال من ذوى الارحام وقد اختلف العلماء فى توريث ذوى الارحام فذهب طائفة كثيرة من العلماء الى توريثهم فى خلاف عتمته وخالته ولا وارث له سواهما كان للعمه الثلثان وللخال الثلث واستدلوا بهذا الحديث وبقوله تعالى وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض وخالف طائفة من الأئمة وقالوا لا يثبت لذوى الارحام ميراث لان القرائض لا تثبت الا بكتاب الله وسنة صحيحة أو إجماع والكل منقود هذا وأجابوا عن حديث الباب بأنه نص فى الخال لا غيره والآية مجملة ومسمى أولى الارحام فيها غير مسماه فى عرف الفقهاء وقد وردت أحاديث بأنه لا ميراث للعمه والخال وان كان فيها مقال لكنهما معتزدة بآان الاصل عدم الميراث حتى يقوم الدليل الناهض مما ذكرناه والقائلون بأنه لا ميراث لذوى الارحام يقولون يكون مال من لا وارث له لبيت المال اذا كان مستظفما وهو اذا كان فى يد امام عادل يصرفه فى مصارفه أو كان فى البلد قاض قائم بشروط القضاء مأذون له فى التصرف فى مال المصالح دفع اليه ليصرفه فيها وتفاصيل بقية ميراث ذوى الارحام على القول به مستوفاة فى كتب هذا الفن فلا نظيل بها ﴿٣﴾ (وعن أبي أمامة بن سهل قال كتب عمر الى أبي عبيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الله ورسوله مولى من لا مولى له والخال وارث من لا وارث له رواء أحمد والاربعة سوى أبي داود وحسنه الترمذى وصححه ابن حبان) الحديث يرد قول من قال ان المراد بالخال فى حديث المقدم حديث السلطان اذ لو كان كذلك لقال وأنا وارث من لا وارث له وقد أخرج أبوداود وصححه ابن حبان أنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وأثره فالجوع بينه وبين حديث المقدم وحديث أبي أمامة الدالين على ثبوت ميراث الخال حيث لا وارث أنه أراد أنه صلى الله عليه وآله وسلم وارث من لا وارث له فى جميع الجهات من العصبات وذوى السهام والخال والمراد من أثره صلى الله عليه وآله وسلم أنه يصير المال لمصالح المسلمين وأنه لا يكون المال لبيت المال الا عند عدم جميع من ذكر من الخال وغيره ﴿٤﴾ (وعن جابر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا استهل المولود ورث رواء أبوداود وصححه ابن حبان) والاستهلال روى فى تفسيره حديث هر فوع ضعيف الاستهلال العطاس أخرجه البزار وقال ابن الاثير استهل المولود اذا بكى عند ولادته وهو كناية عن ولادته حيا وان لم يستهل بل وجدت منه أماراة تدل على حياته والحديث دليل على أنه اذا استهل السقط ثبت له

حكم غيره في أنه يرث ويقاس عليه سائر الأحكام من الغسل والتكفين والصلاة عليه ويلزم
من قتله القود والدية واختلافه وهل ينفي في الأخبار باستمالة عدله أو لا بد من عدلين أو أربع
والأخير ذهب الشافعي وهذا الخلاف يجري في كل ما يتعلق بعورات النساء وأقدم فهم
الحديث أنه إذا لم يستل لا يحكم له بحياة فلا ينبت له شيء من الأحكام التي ذكرنا (وعن عمرو
ابن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس للقاتل من الميراث
شيء رواه النسائي والدارقطني وقواه ابن عبد البر وأعله النسائي والصواب وقفه على عمرو)
والحديث له شواهد كثيرة لا يقصر عن العمل بجموعها وإلى ما أفاده من عدم ارث القاتل عدم
كان أو خطأ ذهب الشافعي وأبو حنيفة وأصحابه وكثير العلماء قالوا فلا يرث من الدية ولا من
المال وذهب مالك إلى أنه إن كان القتل خطأ ورث من المال دون الدية ولم يقيم له دليل فأنقض
على هذه التفرقة قبل أن يخرج البيهقي عن خلاص أن رجلاً رمى بحجر فأصاب أمه فسألت من ذلك
فأراد نصيبه من ميراثها فقال له أخوته لاحق لك فارتفعوا إلى علي رضي الله عنه فقال له علي
حقك من ميراثها الجور وأعزها الدية ولم يعطه من ميراثها شيئاً وأخرج أيباض جابر بن زيد قال
أيما رجل قتل رجلاً أو امرأة أو خطأ من يرث فلا ميراث له منهم ما ولى أيما امرأة قتلت رجلاً أو
امرأة عمد أو خطأ فلا ميراث لها منهم ما ولى وإن كان القتل عداً فالقود إلا أن يعفو وأما المتقول
فإن عذراً فلا ميراث له من عقله ولا من ماله قضى بذلك عمر بن الخطاب وعلي وشريح وغيرهم من
قضاة المسلمين (وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يقول ما أحرز الوالد أو الولد فهو ولعصبته من كان رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه
ابن المديني وابن عبد البر) لما روي عن أبي داود أن ما صار مستحقاً له من الحقوق يكون
للعصبة ميراثاً والحديث فيه قصة ولفظه في السنن إن رثاب بن حذيفة تزوج امرأة فولدت له
ثلاثة غلمة فمات أمهم فورثوها بأربعائها وولاهم أباها وكان عمرو بن العاص عصبته بينهم
فأخرجهم إلى الشام فأتوا فقدم عمرو بن العاص ومات مولاه وترك ما لا تخصه أخوتهما إلى
عمر بن الخطاب فقال عمر رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أحرز الحديث
قال فكتب له كتاباً فيه شهادة عبد الرحمن بن عوف وزيد بن ثابت ورجل آخر والحديث دليل
على أن الولاء لا يرث وفيه خلاف وتظهر فائدة الخلاف فيما إذا أعتق رجل عبد أم مات ذلك
الرجل وترك أخوين أو ابنتين ثم مات أحد الابنتين وترك ابناً أو أحد الأخوين وترك ابناً فعلى
القول بالتوارث ميراثه بين الابن وابن الابن أو الأخ وابن الأخ وعلى القول بعدمه يكون للأب
وحده (وعن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الولاء لجمعة كجمعة
النسب لا لباع ولا يوهب رواه الحسبك من طريق الشافعي عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف
وصححه ابن حبان وأعله البيهقي) وللعلماء كلام كثير في طرق الحديث وصحته وعدمها وقد تقدم
في كتاب البيع ودل أن الولاء لا يكتب ببيع ولا هبة ويقاس عليه سائر التملكات من النذر
والوصية لأنه قد جعله كالنسب والنسب لا ينتقل بعوض ولا بغير عوض (وعن أبي قلابة)
بكسر القاف وتحقيق اللام بعد ألفه موحدة تابعي جليل (عن أنس قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أقرضكم زيد بن ثابت أخرجه أحدوا الأربعة سوى أبي داود وصححه الترمذي

وابن حبان والحاكم وأعل بالارسل) لأن أبا قابلة لم يسمع هذا الحديث من أنس وإن كان سماعه
لغيره من الأحاديث عن أنس ثاباً وهذا الذي ذكره المصنف قطعة من الحديث فإنه حديث
طويل (١) فيه ذكر سبعة من الصحابة يختص كل منهم بخصلة خيرة ذكر المصنف منه ماله تعلق
بباب الفرائض لأنه شهادة يزيد بن ثابت بأنه أعلم المخاطبين من أصحابه بعلم الموارث فيؤخذ منه
أنه يرجع إليه عند الاختلاف وقد اعتمدته الشافعي في الفرائض ورجحه على غيره

(باب الوصايا)

جمع وصية كهذا باجمع هدية وهي شرعاً لها خاص يضاف إلى ما بعد الموت (عن ابن عمر رضي
الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما حق امرئ مسلم له شيء يريده أن يوصي فيه يبيت
ليلتين أو وصيته مكتوبة عنده متفق عليه) كلمة ما نافية بمعنى ليس وحق اسمها وخبرها ما بعد
الأول أو زائدة في الخبر لوقوع الفصل بالألف قال الشافعي معناه ما الحزم والاحتياط للمسلم الآن
تكون وصيته مكتوبة عنده إذا كان له شيء يريد أن يوصي فيه لأنه لا يدري متى تأتية منيته فقوله
بينه وبين ما يريد من ذلك انتهى وقال غيره الحق لغة الشيء الثابت ويطلق شرعاً على ما ثبت
به الحكم والحكم الثابت أعم من أن يكون واجباً وسندوباً ويطلق على المباح بقوله فان اقترن
به على وشعوه كان ظاهراً في الوجوب والافهوى على الاحتمال وفي قوله يريد أن يوصي ما يدل على أن
الوصية ليست بواجبة عليه وإنما ذلك عند ارادته وقد أجمع المسلمون على الإصرار بها وإنما
اختلفوا هل هي واجبة أم لا فذهب المجاهير إلى أنها مندوبة وذهب داود وأهل الظاهر إلى
وجوبها وحكى عن الشافعي في القديم وادعى ابن عبد البر الاجماع على عدم وجوبها مستدلاً
من حيث المعنى بأنه لو لم يوص لقسم جميع ماله بين ورثته بالاجماع فلو كانت الوصية واجبة
لاخرج من ماله لهم ينوب عن الوصية والأقرب ما ذهب إليه أبو ثور من وجوبها على من عليه
حق شرعي يخشى أن يضيع أن لم يوص به كوديعة ودين لله أولاً دمي وحمل الوجوب فين عليه
حق ومعها مال ولم يكن تخليصه إلا إذا أوصى به وما انتفى فيه واحد من ذلك فلا وجوب وقوله
ليلتين للتقريب لا للتحديد ولا فقد روى ثلاث ليال وقال الطبري في تخصيص الليلتين والثلاث
تساع في ارادة المبالغة أي لا ينبغي أن يبيت زماناً وقد ساجحناه في الليلتين والثلاث فلا ينبغي له أن
يتجاوز ذلك وروى مسلم عن ابن عمر راوى الحديث أنه قال ولم يأت ليله إلا وصيته مكتوبة
عندي وأما ما أخرجه ابن المنذر بسند صحيح عن نافع أنه قيل لابن عمر في مرض موته ألا توصي
فقال أما مالي فإلله أعلم ما كنت أصنع فيه فيجمع بينه وبين ما قبله بأنه كان يكتب وصيته
ويتعاهدها وينجز ما كان يوصي به حتى وفده عليه الموت ولم يكن له شيء يوصي به وفي قوله أما مالي
فإلله أعلم ما كنت أصنع فيه ما يدل لهذا الجمع واستدل بقوله مكتوبة عنده على جواز الاعتماد
على الكتابة والخط وإن لم يقترن بشهادة وقال بعض أئمة الشافعية إن ذلك خاص بالوصية وأنه
يجوز الاعتماد على الخط فيها من دون شهادة لشبوت الخبر فيها ولأن الوصية لما أمر الشارع بها
وهي تكون مما يلزم المرء من حقوق ولوازم لا تزال تجسد في الأوقات واستحضار الأشهاد في كل
لازم يريد أن يوصي به خشية مناجاة الأجل متعسر بل متعذر في بعض الأوقات فيلزم منه عدم

(١) لفظ الحديث في رواية
الترمذي والنسائي وابن
ماجه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال أرحم
أمي بأمي أبو بكر وأشدهم
في دين الله عمر وأصدقهم
حياء عثمان وأقرؤهم لكتاب
الله أبي بن كعب وأعلمهم
بالحلال والحرام معاذ بن
جبل وأقرضهم يزيد بن ثابت
الأوان لكل أمة أميناً
وأمين هذه الأمة أبو عبيدة
ابن الجراح اه تخرىج
الزركشي اه منه

عليه) اختلف متى وقع هذا الحكم ف قيل في حجة الوداع عكة فانه مرض سعد فعدا وصلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك وهو صريح في رواية الزهري وقيل في فتح مكة أخرجه الترمذي عن ابن عيينة واتفق الحفاظ انه وهم وان الاول هو الصحيح وقيل وقع ذلك في المرتين معا وأخذ من مفهوم قوله كثيرا لا يوصى من مال قليل (١) وروى هذا عن علي وابن عباس وعائشة وقوله لا يرثي الا ابتلى أى لا يرثي من الاولاد والا فان سعدا كان من بني زهرة وهم عصمته وكان هذا قبل أن يولد المذكور والا فانه ذكر الواقدي انه ولد لسعد بعد ذلك أربعة بنين وقيل أكثر من عشرة ومن البنات ثمانية عشر بنتا وقوله أتصدق يحتمل انه استأذنه في تخصيص ذلك في الحال أو أراد بعد الموت الا أنه في رواية بالنظر أوصى وهي نص في الثاني فيحمل الاول عليه وقوله بشرط ما لي أراد به النصف وقوله صلى الله عليه وآله وسلم والثالث كثير يروى بالثلثة وبالوحدة على أنه شك من الراوى وقع ذلك في البخارى ومثله وقع في النسائي وكثير الروايات بالثلثة ووصف الثلث بالكثر بالنسبة الى مادونه وفي فائدة وصفه بذلك احتمالان الاول بيان ان الاولى الاقتصار عليه من غير زيادة وهذا المتبادر وفهمه ابن عباس فقال وددت ان الناس غصوا من الثلث الى الرابع في الوصية والثاني بيان ان التصديق بالثلث هو الاكمل أى كثير آخره ويكون من الوصف بحال المتعلق وفي الحديث دليل على منع الوصية بأكثر من الثلث لمن له وارث وعلى هذا استقر الاجماع وانما اختلفوا هل يستحب الثلث أو أقل فذهب ابن عباس والشافعي وجاعة الى أن المستحب ما دون الثلث لقوله والثلث كثير قال قتادة وأوصى أبو بكر بالخمس وأوصى عمر بالربع والخمس أحب اليّ وذهب آخرون الى أن المستحب الثلث لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله جعل لكم في الوصية ثلث أموالكم زيادة في حسناتكم وسيأتي قريباً حديث ضعيف والحديث ورد فيمن له وارث فاما من لا وارث له فذهب مالك الى أنه مثل من له وارث فلا يستحب له الزيادة على الثلث وأجازت الحنفية له الوصية بالمال كله وهو قول ابن مسعود فلو أجاز الوارث الوصية صحت بأكثر من الثلث ونفذت لاسقاطهم حقهم وإلى هذا ذهب الجمهور وخالف الظاهرية والمزنية وسيأتي في حديث ابن عباس إلا أن إنشاء الورثة وإنه حسن يعمل به نعم فلورجع الورثة عن الاجازة فذهب جماعة الى أنه لا رجوع لهم في حياة الموصى ولا بعد وفاته وقيل ان رجوعا بعد وفاته فلا يصح لان الحق قد انقطع بالموت بخلاف حال الحياة فانه يتجدد لهم الحق وسبب الخلاف الاختلاف في المفهوم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم انك ان تذر الخيل يفهم منه عدمه المنع من الوصية بأكثر من الثلث وان السبب في ذلك رعاية حق الوارث وانما اذا اتى ذلك اتى الحكم بالمنع أو ان العلة لا تعدى الحكم أو يجعل المسلمون بمنزلة الورثة كما هو أحد قول الشافعي والظاهر أن العلة متعددة وإنه يتفق الحكم في حق من ليس له وارث معين (وعن عائشة رضي الله عنها ان رجلاً جاء بمينا لله سعد بن عبادة (أبى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان أمتي اختلفت) بضم المثناة بعد الفاء الساكنة وكسر اللام (نفسها) أى أخذت فائمة (ولم توص وأظنهم ألوت كملت تصدقت أفلها أجزان تصدقت عنها قال نعم متفق عليه والمفهوم لمسلم) في الحديث دليل على أن الصدقة من الولد تلحق الميت ولا يعارضه قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى لثبوت حديث ان أولادكم من كسبكم ونحوه قوله من سعيه وثبوت

(١) قال ابن عبد البر اختلف السلف في مقدار المال الذي يستحب فيه الوصية أو يجب عند من أوجبه أقرى عن علي عليه السلام انه قال ستائة درهم أو سبعمائة درهم ليس عال فيه وصية وروى عنه أنه قال ألف درهم مال فيه وصية وقال ابن عباس لا وصية في ثمانمائة درهم وقالت عائشة في امرأته لها أربعة من الولد ولها ثلاثة آلاف درهم لا وصية في مالها وقال ابراهيم النخعي ألف درهم الى خمسمائة درهم وقال قتادة في قوله ان ترك خيراً ألفاً فافوقها وعن علي من ترك ما لا يسيرا فليدعه لورثته فهو أفضل وعن عائشة فيمن ترك ثمانمائة درهم لم يترك خيراً فلا يوصى اه من البدر التمام اه على حسن خان

جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم رواه الدارقطني وأخرجه أحمد والبرزاني حديث أبي الدرداء وابن ماجه من حديث أبي هريرة وكاه ضعيفة لكنهما قد تقوى بعضهما بعضاً وذلك لأن في اسناده اسمعيل بن عباس وشيخه عتبة بن حبيب وهو ضعيفان وان كان لهم في رواية اسمعيل تفصيل معروف والحديث دليل على شرعية الوصية بالثلث وأنه لا يمنع منه الميت وظاهر الاطلاق في حق من له مال كثير ومن قل ماله وسواء كانت لوارث أو غيره ولكن يقيد ما سلف من الاحاديث التي هي أصح منه فلا ينفذ للوارث واليه ذهب الفقهاء الأربعة وغيرهم وروى عن زيد بن علي وأعلم ان قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين يقتضي ظاهرها أنه يخرج الدين والوصية من تركه الميت على سواء فتشارك الوصية الدين اذا استغرق المال وقد اتفق العلماء على أنه يقدم اخراج الدين على الوصية لما أخرجه أحمد والترمذي وغيرهما من حديث علي عليه السلام من رواية الحرث الأعور عنه قال قضى محمد صلى الله عليه وآله وسلم ان الدين قبل الوصية وأنتم تقررون الوصية قبل الدين وعلقه البخاري واسناده ضعيف لكن قال الترمذي ان العمل عليه عند أهل العلم وكان البخاري اعتمد عليه لاعتضاده بالاتفاق على مقتضاه وقد أورده شواهد ولم يختلف العلماء ان الدين مقدم على الوصية فان قيل اذا كان الامر هكذا فلم قدمت الوصية على الدين في الآية قلت أجاب السهلي بأنهما كانت الوصية تقع على وجه البر والصلوة والدين يقع بعدى الميت بحسب الاغلب فبدأ بالوصية لكونها أفضل وأجاب غيره بأنها انما قدمت الوصية لانها شيء يؤخذ بغير عوض والدين يؤخذ بعوض فكان اخراج الوصية أشرف على الوارث من اخراج الدين وكان أدواها مظنة التفریط بخلاف الدين فقد قدمت الوصية لذلك ولأنها حظ الفقير والمسكين غالباً والدين حظ الغريم يطلبه بقوة وله مال ولان الوصية ينشأ الموصى من قبل نفسه فقد قدمت تحريراً على العمل بها بخلاف الدين فانها مطلوبة منه ذكر اولم يذكر ولان الوصية ممكنة من كل أحد مطلوبة منه ما بدا أو وجوباً فيشترك فيها جميع الخطابين ويقع بالمال وبالعامل وقل من يخلو عن ذلك بخلاف الدين وما يكثر وقوعه أهم بأن يذكر أولاً لما يقل وقوعه

* (باب الوديعة) *

هي العين التي يضعها مالكها أو نائبه عند آخر لحيه فظنها وهي مندوبة اذا وثق من نفسه بالامانة لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وقوله صلى الله عليه وآله وسلم اتقوا الله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه أخرجه مسلم وقد تكون واجبة اذا لم يكن من يصلح لها غيره وخاف الهلاك عليهم ان لم يقبلها ﴿عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أودع وديعة فليس عليه ضمان أخرجه ابن ماجه واسناده ضعيف﴾ وذلك ان في روايته المثنى بن الصباح وهو متروك وأخرجه الدارقطني بلفظ ليس على المستعير غير المغل ضمان ولا على المستودع غير المغل ضمان وفي اسناده ضعيفان قال الدارقطني وانما يروى هذا عن شريح غير مرفوع وفسر المغل في رواية الدارقطني بالخائن وقيل هو المستغل وفي الباب آثار عن

مطلب تقديم الدين على الوصية

أبي بكر وعلى وابن مسعود وجابر بن الزبير في بعض ما قال ويغني عن ذلك الاجماع فان
وقع على التمسك على الوديع ضمان الاماروى عن الحسن البصري انه اذا اشترط عليه الضمان
فانما يضمن وقد تؤول اللفظ التفریط والوديع قد تكون باللفظ كاستودعتك ونحوه من اللفظ
الدار على الاستحفاظ ويكنى القبول لفظا وقد يكره ان يغير لفظ كل بضع في حافوته وهو حاشر
ولا يمتنع من ذلك اثنى المسجد وهو غير متصل وأما اذا كان في الصلة فلا لانه لا يمتنع اطلاق
الكراهة وفي باب الوديع تفاصيل في القروع كثيرة (وباب قسم الصدقات) بين الاصناف
الثمانية (تقدم في آخر الزكاة) وهو ألق لا اتصال به (وباب قسم التي والغنيمة) يأتي عقب
الجهاد ان شاء الله تعالى (وهو أولى بأن يلي الجهاد لانه من توابعه) واعاد ذكر المصنف هذه لانها
جرت عادة كتب فروع الشافعية على جعل هذين البابين قبل كتاب النكاح والمصنف خالف
فألحقهما بما خولف عليه

(كتاب النكاح)

هو لغة الضم والتداخل ويستعمل في الوطء وفي العقد قيل مجاز من اطلاق المسبب على السبب
وقيل انه حقيقة فيه ما وهو مراد من قال انه مشترط فيه ما وكثر استعماله في العقد فقيل انه حقيقة
شرعية فيه ولم يرد في الكتاب العزيز الا في العقد ﴿عن ابن مسعود﴾ رضي الله عنه (قال
قال لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا معشر الشباب من استطاع منكم البائة بالياء
الموحدة واليهمز والمدة (فليتزوج فانه اغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم
فانه له وجاء) بكسر الراء والهمز والمدة (متفق عليه) وقع الخطاب منه صلى الله عليه وآله
وسلم للشباب لانهم مظنة الشهوة للنساء واختلف العلماء في المراد بالبائة والاصح ان المراد بها
الجماع فقد روي عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الجماع لقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الجماع لعجزه عن مؤنته فعليه بالصوم في دفع شهوته ويقطع شرمه كقطع شهوة الجاء ووقع
في رواية ابن حبان مدرجة تفسير الزواج بأنه الاخصاء وقيل الزواج مرض الخصيتين والاختصاص
سلم ما والمراد ان الصوم كالجاء ومن التشبيه البليغ أو من الاستعارة على قول والامر
بالتزويج يقتضي وجوبه مع القدرة على تحصيل مؤنته والى الوجوب ذهب داود وهو رواية عن
أحمد وقال ابن حزم وفرض على كل قادر على الوطء ان يجسد ان يتزوج أو يتسرى فان عجز عن
ذلك فليكثر من الصوم وقال انه قول جماعة من السلف وذهب الجمهور الى أن الامر للنسب
مستدلين بأنه تعالى خير بين التزويج والتسرى افعوله فواحدة أو ما لمكت أي ما لكم والتسرى
لا يجب اجماعا فكذا النكاح لانه لا يخبر بين الواجب وغير الواجب الا ان دعوى الاجماع
غير صحيحة بخلاف داود وابن حزم وذكر ابن دقيق العيد ان من الفقهاء من قال بالوجوب على من
خاف العنت وقدر على النكاح وتعد التسرى وكذا احكامه الفرط فيجب على من لا يقدر على
ترك الزنا الا به ثم ذكر من يحرم عليه ويكره ويندب له ويباح فيحرم على من يخل لزوجه في الوطء
والاتفاق مع قدرته عليه وتوقاته اليه ويكره في حق كل مثل هذا حيث لا اغترار بالزوجة والاباحة
فيما اذا انتفت الدواحي والموانع ويندب في حق كل من يرجى منه النسل ولو لم يكن له في الوطء شهوة

لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فاني مكاثركم بالامم والظواهر الحث على النكاح والامر وقوله
 فعليه الصوم اغراء بلزوم الصوم وضمير عليه يعود الى من فهو مخاطب في المعنى وانما جعل الصوم
 وجاء لانه بتقليل الطعام والشراب يحصل للنفس انكسار عن الشهوة وليرجع الله تعالى في
 الصوم فلا يتنعق تقليل الطعام وحده من دون صوم واستدل به الخطابي على جواز التداوى لفتح
 الشهوة بالدوية وحكاية البغوي في شرح السنة ولكن ينبغي أن يحمل على دواء يسكن الشهوة
 ولا يقطعها بالاصالة لانه قد يقوى على وجدان مؤنة النكاح بل قد وعد الله من يستعفف ان
 يغنيه من فضله لانه جعل الاغتناء بالاستعفاف ولانهم اتفقوا على منع الحب والاختصاص فيخلق
 بذلك ما في معناه وفيه الحث على تحصيل ما يغض به البصر ويحصن به الفرج وفيه انه لا يتكافى
 على النكاح بغير امكان كالاستدانة واستدل به العراقي على ان التشرىك في العبادة لا يضر
 بخلاف الرياء لكنه يقال ان كان المشرك عبادة كالمشرك فيه فلا يضر فانه يحصل الصوم وتحصيل
 الفرج وغض البصر وأما تشرىك المباح كالودخل في الصلاة وترك خطاب من يحمل خطابه فهو
 محمل نظر محتمل القياس على ما ذكر ويحتمل عدم صحة القياس نعم ان دخل في الصلاة ترك
 الخوض في الباطل والغيبة وسماها كان مقصداً صحيحاً واستدل به بعض المالكية على تحريم
 الاستئمان لانه لو كان مباحاً لارشد اليه لانه سهل وقد أباح الاستئمان بعض الحنابلة وبعض الحنفية
 واليه جئ الشوكاني رحمه الله في فتاواه الفتح الرباني (١) وعن أنس بن مالك أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم جدد الله وأثنى عليه وقال أنا على وأنام وأصوم وأفطر وأزوج النساء فني رغب
 عن سنتي فليس مني متفق عليه) هذا اللفظ مسلم وللهذا الحديث سبب وهو انه قال أنس جاء
 ثلاثه رهط (١) الى بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسألون عن عبادته صلى الله عليه
 وآله وسلم فلما أخبروا كأنهم تقالوها قالوا وأين نحن من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد
 غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر فقال أحدهم أما أنا فاني أصلي الليل أبداً وقال آخر وأنا
 أصوم الدهر لا أفطر وقال آخر أنا اعتزل النساء لا أتزوج أبداً فجاء رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم اليهم فقال أنتم قلتم كذا وكذا أما والله اني لا خشا كتمه وأتقاكم له لكني أنا على
 الحديث وهو دال على ان المنزوع هو الاقتصاد في العبادات دون الانهزام والاضرار
 بالنفس وهجر المألوفات كلها وان هذه الملة المحمدية بنية شرعية على الاقتصاد والتسهيل
 والتيسير وعدم التعسير يده الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر قال الطبري في الحديث الرد على
 من منع استعمال الحلال من الطببات ما كلاً ومليسا قال القاضي عياض هذا مما اختلف فيه
 السلف فذهب من ذهب الى ما قاله الطبري ومنهم من عكس واستدل بقوله تعالى أذهبتم
 طبيائكم في حياتكم الدنيا قال والحق ان الآية في الكفار وقد أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 بالامرين والاولى التوسط في الامور وعدم الافراط والملازمة استعمال الطببات فانه يؤدي الى
 الترفه والبطر ولا يأمن من الوقوع في الشبهات فان من اعتمد ذلك قد لا يجد أحياً فلا يستطيع
 الصبر عنه فيقع في المحذور كما ان من منع من تناول ذلك أحياً ما قد يقضي به الى السطع وهو التكلف
 المؤدى الى الخروج عن السنة المنهية عنه ويرد عليه صريح قوله تعالى قل من حرم زينة الله
 التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق كما ان الإختبال تشديد في العبادة يؤدي الى الملل القاطع

وهم علي بن أبي طالب
 وعبد الله بن عمرو بن العاص
 وعثمان بن مظعون أخرجه
 عبد الرزاق عن سعيد بن
 المسيب مرسل قال قال
 المصنف في الفتح في عهد
 الله معهم نظر لان عثمان
 ابن مظعون مات قبل أن
 يهاجر عبد الله فيما أحسب
 ذكره في فتح الباري اه على
 حسن خان

لأصلها ولازمة الاقتصار على القرائن مثلاً وترك النقل يقضى الى البطالة وعدم النشاط الى
 العبادة وخيار الامور وسطها وأراد صلى الله عليه وآله وسلم بقوله فمن رغب عن سنتي أي
 عن طريقي قليس مني أي ليس من أشمل الخفيفة السهلة بل الذي يعين أن يفطر ليقوى على
 الصيام وسام ليقوى على القيام وينكح النساء عليه فظفره وفرجه وقيل ان أراد من خالفه
 صلى الله عليه وآله وسلم وطر يقته ان الذي أتى به من العبادة أرحم مما كان عليه صلى الله عليه
 وآله وسلم فعني ليس مني ليس من أهل ملتي لان اعطاء ذلك يؤدي الى الكفر ﴿وعنه﴾ أي
 عن أنس (قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأمر نبالاً بالهامة وينهى عن التبخل فمما شديداً
 ويقول تزوجوا الولود والودوداني مكاثركم الانبياء يوم القيامة رواه أحمد وصححه ابن حبان وله
 شاهد عند أبي داود والنسائي وابن حبان أيضاً من حديث معقل بن يسار) التبذل الانقطاع عن
 النساء وترك النكاح انقطاعاً الى عبادة الله وأصل التبذل القطع ومنه قيل لمريم عليها السلام
 البتول وفاطمة رضي الله عنها البتول أيضاً لانهما من نساء منهن ما دناوا فوضوا لاورقته في
 الآخرة والمرأة الولود كثيرة الولادة ويعرف ذلك في البكر بحال قرايتها والودود المحبوبة لكثرة
 ما هي عليه من خصال الخير وحسن الخلق والتحبب الى زوجها والمكاثرة المفارقة وفيه جوازها
 في الدار الآخرة ووجه ذلك ان من أمته أكثر فثوابه أكثر لان له مثل أجر من تبعه ﴿وعنه أبي
 هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تنكح المرأة لاربعة﴾ أي الذي يرغب
 الى نكاحها ويدعو اليه أحد اربع خصال (لما لها وحسبها وأجلها ولدينها فاطفر بذات الدين
 تربت يداً متفق عليه) بين الشيخين مع بقية السبعة الذين تقدم ذكرهم في خطبة الكتاب
 الحديث اخبار بان الذي يدعو الرجال الى التزويج أحد هذه الاربعة وآخر داعيهم ذات الدين
 فأمرهم صلى الله عليه وآله وسلم بأنهم اذا وجدوا ذات الدين فلا يعدلون عنها وقد ورد النهي
 عن نكاح المرأة لغير دينها فأخرج ابن ماجه والبخاري والميموني من حديث عبد الله بن عمرو
 مرفوعاً لا تنكحوا النساء الحسنين لغير دينهم ولا مالهن فلعن بطغين وأنكحوا للدين ولا ماله
 سوداء خرفاء ذات دين أفضل وورد في صفة خير النساء ما أخرجه النسائي عن أبي هريرة أنه قيل
 يا رسول الله أي النساء خير قال التي تسره ان تطروا وتطيعه ان أمر ولا تتخالق في نفسها وماله بها
 يذكره والحسب هو الفعل الجميل للرجل وآبائه وقد فسر الحسب بالمال في الحديث الذي أخرجه
 الترمذي وحسنه من حديث سمرة مرفوعاً الحسب المال والكرم التقوى لأنه لا راديه المال في
 حديث الباب إذ كره له بحسبه فالمراد فيه المعنى الاول ودل الحديث على ان مصاحبة أهل الدين في
 كل شيء هي الاولى لان مصاحبهم يستفيد من أخلاقهم وبركهم وطرائقهم ولا سيما الزوجة فهي
 أولى من يعتبر دينه لانها خبيجة وأم أولاده وأمينته على ماله ومنزله وعلى نفسها وقوله تربت
 يداً أي التصقت بالتراب من الفقر وهذه الكلمة خارجة مخرج ما يعتاده الناس في الخطبات لانه
 صلى الله عليه وآله وسلم قصد به الدعاء ﴿وعنه﴾ أي أي هريرة (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 كان إذا رفا) بالراء وتشديد الفاء فالف مقصورة (انساناً اذا تزوج قال بارك الله لك وبارك
 عليك وجمع ينكح في خير رواه أحمد والاربعة وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان) الرفاء
 الموافقة وحسن المعاشرة وهو من رفا الثوب وقيل من رفوت الرجل اذا سكنت ماله من روع

لنظرها ولا يشترط رضا المرأة بذلك النظر بل له أن يفعل ذلك على غفلة بما كلفه له جابر قال
أصحاب الشافعي أنه ينبغي أن يكون نظره إليها قبل الخطبة حتى إن كرهها تركها من غير إيذاء
بجمل لا بعد الخطبة وإذا لم يمكنه النظر إليها استحب له أن يبعث امرأة يثق بها بالنظر إليها ويخبره
بصفتها فقد روى أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم بعث أم ساهم إلى امرأة فقال انظري إلى
عرقوبها وشمي معاطفها أخرجه أحمد والطبراني والحاكم والبيهقي وفيه كلام وفي رواية شعبة
عوارضها وهي الأسنان التي في عرض القم وهي ما بين الثنايا والأضراس واحد ها عرض والمراد
اختيار رائحة الكهنة وأما المعاطف فهي ناحية العنق ويثبت مثل هذا الحكم للمرأة إذا قامت بالنظر
إلى خاطبها فإنه يجيبها منه مثل ما يجيبه منها كذا قيل ولم يرد به حديث والأصل تحريم نظر
الاجبي الإبدليل كالدليل على جواز نظر الرجل لمن يريد خطبته (وعن ابن عمر رضي الله عنهما
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه) تقدم أنها بكسر
الخاء معنا (حتى يترك الخطاب قبله أو يأذن له متفق عليه واللفظ البخاري) انتهى أصله التحريم
الإبدليل بصره عنه وادعى الذواوي الاجماع على أنه لا وقال الخطابي انتهى للتأديب وليس
لالتحريم وظاهره أنه نهى عنه سواء قد أجيب الخطاب أم لا وقد منافي البيع أنه لا يحرم إلا بعد
الاجابة والدليل حديث فاطمة بنت قيس تقدم والاجماع قائم على تحريمه بعد الاجابة والاجابة
من المرأة المكافئة في الكف ومن ولي الصعيرة وأما غير الكف فلا بد من إذن الولي على القول بأن
له المنع وهذه الاجابة الصريحة وأما إذا كانت غير صريحة فالأصح عدم التحريم وكذلك إذا لم
يحصل رد ولا اجابة ونص الشافعي أن سكوت البكر رضا بالخطاب فهو اجابة وأما العقد مع
تحريم الخطبة فقال الجمهور يصح وقال داود يفسخ النكاح قبل الدخول وبعده وقوله أو يأذن
له دل على أنه تجوز له الخطبة بعد الأذن وجواز ما دونها بالنص ولغيره بالخلاف لأن أذنه قد دل
على إضراره فيجوز خطبته الكل من يريد نكاحها وتقدم الكلام على قوله أخيه وأنه أفاد التحريم
على خطبة المسلم لا على خطبة الكافر وتقدم الخلاف فيه وأما إذا كان الخطاب فامة فهل يجوز
للعفيف الخطبة على خطبته أم لا ونقل عن ابن القاسم صاحب مالك أنه تجوز الخطبة على خطبة
النافس ورجمه ابن العربي وهو قريب فيما إذا كانت الخطوبة عفيفة فيكون الفاسق غير كذا لها
فتكون خطبة كلا خطبة ولم يعتبر الجمهور بذلك إذا صدرت منها علامة القبول (وعن سهل
ابن سعد الساعدي رضي الله عنه قال جاءت امرأة) قال المصنف في الفتح ولم أقف على اسمها (إلى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله جئت أهبط لك نفسي) لأن الحر لا تملك
رقبه (فظر إليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصعد فيها النظر وصوبه) في النهاية ومنه
الحديث فصعدني النظر وصوبه أي نظر إلى أعلاي وأسفل ومن أدلة جواز النظر إلى من يراد
زواجه وقال المصنف أنه تحرر عنده أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يحرم عليه النظر إلى
المؤمنات الأجنبية بخلاف غيره (ثم طأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأسه فلما رأته
المرأة أنه لم يقض فيها شيء أباحت فقام رجل من أصحابه) قال المصنف لم أقف على اسمه (فقال
يا رسول الله إن لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها فقال فهل عندك من شيء فقال لا والله يا رسول الله
قال اذهب إلى أهالك فانظر هل تجد شيئا فذهب ثم رجع فقال لا والله ما وجدت شيئا فقال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم انظر ولو خاتماً) أي ولو نظرت خاتماً (من حديد فذهب ثم رجع فقال
 لا والله يا رسول الله ولا خاتماً من حديد) أي موجود فخاتم مبتدأ حذف خبره (ولكن هذا
 انزاري قال) سهل بن سعد الراوي (ماله رداعفلها صفة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ما تصنع بازارتك ان لبسته) أي كاه (لم يكن عليها منه شيء وان لبسته) أي كاه (لم يكن عليك منه
 شيء) ولعله بهذا الجواب بين له ان قسمة الأزار لا تنفعه ولا تنتفع به المرأة (جلس الرجل حتى
 اذ طال مجلسه قام فقرأه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مولياً فأمر به فذبحه فلما جاء قال ماذا
 منعك من القرآن قال معي سورة كذا وسورة كذا عددها فقال تقرأون عن ظهر قلبك قال نعم قال
 اذهب فقد ملكتك كتابها بما عمل من القرآن متفق عليه واللفظ لمسلم وفي رواية له قال انطلق فقد
 روجت كتابها فعملها من القرآن وفي رواية البخاري أمكاً كلها بما عمل من القرآن ولأبي داود عن أبي
 هريرة قال أي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما تحفظ قال سورة البقرة التي فيها قال قم فعملها
 عشرين آية) دل الحديث على مسائل عديدة وقد تسعها ابن التين وقال هذه إحدى وعشرون
 فائدة بوب البخاري على أكثرها قلت ولنأت بانفسها وأوضحها الأولى جواز عرض المرأة نفسها
 على رجل من أهل الصلاح وجواز النظر من الرجل وان لم يكن خاطباً لارادة التزوج يريد ان ليس
 جواز النظر خاصاً بالخطاب بل يجوز لمن يخاطبه المرأة فان نظره صلى الله عليه وآله وسلم اليها
 دليل على انه أراد زواجها بعد عرضها عليه نفسها وكأنهم لم ينجبه فأعرض عنها والثانية ولاية
 الامام على المرأة التي لا قريب لها اذا أذنت الآن في بعض الفاظ الحديث انها فوضت أمرها
 اليه وذلك توكيد وأنه يعقد لامرأة من غير سؤال عن ولها هل هو موجود أو لا حاضر أو لا ولا
 سؤال لها هل هي في عصمة رجل أو عدمه قال الخطابي والى هذا ذهب جماعة على ظاهر
 الحال الثالثة ان الهبة لا تثبت الا بالقبول الرابعة انه لا بد من الصدق في النكاح وأنه يصح
 ان يكون شيئاً يسيراً فان قوله ولو خاتماً من حديد مبالغته في تقليله فيصح بكل ما تراضي عليه الزوجان
 أو من اليه ولاية العقد ما فيه منفعة وضابطه ان كل ما يصلح ان يكون قيمة وثماً الشيء صح ان يكون
 مهر او نقل القاضى عياض الاجماع على انه لا يصح ان يكون مما لا قيمة له ولا يصح به النكاح
 وقال ابن حزم يصح بكل ما يسي شيء ولو حبة من شعير لقوله صلى الله عليه وآله وسلم هل تجد شيئاً
 وأجيب بان قوله صلى الله عليه وآله وسلم ولو خاتماً من حديد مبالغته في التقليل وله قيمة وكان
 قوله في الحديث من استطاع منكم البائة ومن لم يستطع دل على انه شيء لا يستطيعه كل أحد وحبة
 الشعير مستطاعة لكل أحد وكذلك قوله تعالى فمن لم يستطع منكم طولا وقوله أن تبغوا
 باموالكم دل على اعتبار المال في الصدق حتى قال بعضهم أقله خسون وقيل أربعون
 وقيل خمسة دراهم وان كانت هذه التقادير لا دليل على اعتبارها بخصوصها والحق انه يصح بما
 يكون له قيمة وان تحقرت والاحاديث والآيات يحتمل انها خرجت مخرج الغالب وأنه لا يقع
 الرضا من الزوجة الا بكونه ماله صورة ولا يطبق كل أحد على تحصيله الخامسة انه ينبغي ذكر
 الصداق في العقد لانه أقطع للنزاع وأنفع للمرأة فلو عقد بغير ذكر صداق صح العقد وجب لها
 مهر المثل بالدخول وأنه يستحب تجميل المهر والسادسة انه يجوز الحلف وان لم يكن عليه اليمين
 وأنه يجوز الحلف على ما ينظمه الحالف لانه صلى الله عليه وآله وسلم قال له بعد عينة اذهب الى أهلك

في نظر رجل تجد شأفاً قدل على ان يمينه كانت على ظنسه ولو كانت لا تكون الاعلى علم لم يكن للامر
 بنهاية الى أدلة فائدة السابعة انه لا يجوز للرجل ان يخرج من ملكه ما لا بد له منه كالذي يستعوره
 أو يستدخه من الطعام والشراب لانه صلى الله عليه وآله وسلم علل منعه عن قسمة ثوبه بقوله ان
 ليست لم يبق عليك منه شيء الثامنة اختبار مدعى الاعسار فانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصدقه
 في أول دعواه الاعسار حتى ظهر له قرائن صدقه وهو دليل على انه لا تسمع اليقين من مدعى
 الاعسار حتى تظهر قرائن اعساره التاسعة انها لا تجب الخطابة للعقد لانها لم تذكر في شيء من
 طرق الحديث وتقدم ان الظاهرية يقولون بوجوبها وهذا رد قولهم وانه يصح ان يكون
 الصدق مننعة كالتعليم فانه مننعة ويقاس عليه غيره ويدل له قصة موسى مع شعيب وقد
 ذهب الى جواز كونه مننعة بعض العلماء وخالفه الحنفية وتكافوا التأويل الحديث وادعاء ان
 التزويج يغير مسمى من خواصه صلى الله عليه وآله وسلم وهو خلاف الاصل العاشرة قوله بما جعل
 من القرآن يحتمل كما قاله القاضي عياض وحينئذ أظهرهما ان يعلم ما معه من القرآن أو قدرا
 معيما منه ويكون ذلك صداقا ويريد قوله في بعض طرقه الصحيحة فلم يها من القرآن وفي بعضها
 تعيين عشر من الآيات ويحتمل ان الباء للتعليل وانه زوجها بمأثر صدق اكرامه له لكونه حافظا
 لبعض القرآن ويريد هذا الاحتمال قصة أم سليم مع أبي سليم وذلك انه خطبها اذ قالت والله
 ما مثلك يرد ولكنك كافر وأنا مسلمة ولا يحل لي أن أتزوجك فان تسلم فذلك مهرك ولا أسألك غيره
 فاسلم فكان ذلك مهرها أخرجه النسائي وصححه عن ابن عباس وترجم له النسائي باب التزويج
 على الاسلام وترجم على حديث سهل هذا بقوله باب التزويج على سورة البقرة وهذا ترجيح منه
 للاحتمال الثاني والاحتمال الاول أظهر لما قاله القاضي لثبوت رواية فعلها من القرآن الحادية
 عشرة ان السكاج ينقد بلفظ التملك وهو مذهب الحنفية ولا يخفى انها قد اختلفت الالفاظ
 في الحديث فروى بالتملك والتزويج بالامكان قال ابن دقيق العيد هذه لفظة واحدة في قصة
 واحدة اختلفت مع اتحاد مخرج الحديث والظاهر ان الواقع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 لفظ واحد فالمرجع في هذا الى الترجيح وقد نقل عن الدارقطني ان الصواب رواية من روى قد
 زوجتكم يا وانهم أكثر وأحفظ وأطال المصنف في الفتح الكلام على هذه الثلاثة الالفاظ ثم
 قال ورواية التزويج والاتكاح أرجح وأما قول ابن التين انه جمع أهل الحديث على ان الصحيح
 رواية تزوجتكم وان رواية ملكتكم باوهم فيه فقد قال المصنف ان ذلك مبالغته منه وقال
 البغوي الذي يظهر انه كان بلفظ التزويج على وفق قول الخطيب زوجتها اذ هو الغالب في لفظ
 العقود اذ قل ما يختلف انما المتعاقدين وقد ذهبت الحنفية والمالكية في القول المشهور الى جواز
 العقد بكل لفظ يغيد معناه اذ اقرن به الصدق أو قصده انكاح كالتملك وشوه ولا يصح بلفظ
 العارية والاجارة والوصية (وعن عاصم بن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما) عاصم تابعي
 سمع أباه وغيره ومات سنة أربع وعشرين ومائة (عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم قال أعلنوا النكاح رواد أجد وصححه الحاكم) وفي الباب عن عائشة أعلنوا النكاح
 واضربوا عليه بالغربال أي الدف أخرجه الترمذي وفي رواية عيسى بن ميمون ضعيف لما قاله
 الترمذي وأخرجه ابن ماجه والبيهقي وفي اسناده خالد بن اياس منكر الحديث كما قال احمد

وأخرج الترمذي أيضا من حديث عائشة وقال حسن غريب أعلنا وهذا النكاح واجعا له
 في المساجد واضربوا عليه بالدقوف وليعلم أحدكم ولو بشاة فأذا خطب أحدكم امرأة وقد خضب
 بالسواد فليعلمها لا يغتر هاديات الأحاديث على الأمر بإعلان النكاح والإعلان خلاف الأسرار
 وعلى الأمر بضرب الغربال وفسر بالدق والاحاديث فيه واسعة وقوان كان في كل منها مقال إلا
 أنما يعضد بعضها بعضها ويدل على شرعية ضرب الدق لأنه بلغ في الإعلان من علمه وظاهر الأمر
 الوجوب ولعله لا فائل به فيكون مسنونا ولكن بشرط أن لا يصحبه محترم من التقى بصوت رخيم
 من امرأة أجنبية بشعر فيه مدح الحدود والقود بل ينظر إلى الأسلوب العربي الذي كان في
 عصره صلى الله عليه وآله وسلم فهو المأمور به وأما ما أحدثه الناس من بعد ذلك فهو غير المأمور به
 ولا كلام أنه في هذه الأعصار يكثر من جهومات كثيرة فيحرم لذلك لنفسه (وعن أبي بردة) بن
 أبي موسى رضى الله عنهما (عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا نكاح إلا بولي
رواه أحمد والاربعة وصححه ابن المديني والترمذي وابن حبان وأعله بالارسل) قال ابن كثير
 وقد أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم من حديث اسرائيل وأبي عوانة وشريك
 القاضي وقيس بن الربيع ويونس بن أبي اسحق وزهير بن معاوية كلهم عن أبي اسحق كذلك
 قال الترمذي ورواه شعبة والثوري عن أبي اسحق مرسلا وكان الاول (١) عندي أصح هكذا
 صححه عبد الرحمن بن مهيدي فيما حكاه ابن خزيمة عن أبي المنى عنه وقال علي بن المديني حديث
 اسرائيل في النكاح صحيح وكذلك صححه البيهقي وغير واحد من الحفاظ قال ورواه أبو يعلى
 الموصلي في مسنده عن جابر مرفوعا قال الحفاظ الضياء ما درج له كلهم ثقات قلت وبأبي
 حديث أبي هريرة لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها وحديث عائشة أن النكاح من غير
 ولي باطل قال الحاكم وقد صححت الرواية فيه عن أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم عائشة وأم
 سلمة وزينب بنت جحش قال وفي الباب عن علي وابن عباس ثم سرد ثلثين صحابيا والحديث
 دل على أنه لا يصح النكاح إلا بولي لأن الأصل في النفي نفي الصحة لأن في الكمال والولي هو الأقرب
 إلى المرأة من عصبته دون ذوى أرحامها واختلف العلماء في اشتراط الولي في النكاح فإلجهور
 على اشتراطها وإنها لا تزوج المرأة نفسها وحكى عن ابن المنذر أنه لا يعرف عن أحد من الصحابة
 خلاف ذلك وعليه ذات الأحاديث وقال مالك يشترط في حق الشريعة لا الوضعية قلها إن تزوج
 نفسها وذهبت الخفية إلى أنه لا يشترط مطلقا محتجين بالقياس على البيع فانهم استقل ببيع
 سلمتها وهو قياس فاسد الاعتبار ولا قياس مع نص وبأبي الكلام في ذلك مستوفى في شرح
 حديث أبي هريرة لا تزوج المرأة المرأة الحديث وقالت الظاهرية يعتبر الولي في حق البكر
 الحديث الثيب أولى بنفسها وسيأتي وبأبي أن المراد اعتبار رضاها جعائنه وبين أحاديث
 اعتبار الولي وقال أبو ثور للمرأة أن تنكح نفسها بإذن وليها المفهوم قوله (وعن عائشة رضى الله
عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل
فان دخل بها فله المهر بما استعمل من فرجها فان استبحر وقال السلطان ولي من لا ولي لها أخرجه
الاربعة إلا النسائي وصححه أبو عوانة وابن حبان والحاكم) قال ابن كثير وصححه يحيى بن معين
 وغيرهم من الحفاظ قال أبو ثور فقوله بغير إذن وليها يفهم منه أنه إذا أذن لها جاز أن تعقد لنفسها

(١) أي عن أبي بردة عن
 أبيه اه منه

وأجيب بأنه مفهوم لا يقوى على معارضة المنطوق باشتراطه واعلم ان الحنفية طعنوا في هذا الحديث بأنه رواه سليمان بن موسى عن الزهري وسئل الزهري عنه فلم يعرفه والذي روى هذا القدر هو اسمعيل بن عيسى القاضي عن ابن جريج الراوى عن سليمان أنه سأل الزهري عنه أي عن الحديث فلم يعرفه وأجيب عنه بأنه لا يلزم من نسب ان الزهري له ان يكون سليمان بن موسى وهم عليه لاسيما وقد أتى الزهري على سليمان بن موسى وقد طال كلام العلماء على هذا الحديث واستوفاه البيهقي في السنن الكبرى وقد عارضته أحاديث اعتبار الولي وغيره مما يأتي في شرح حديث أبي هريرة وفي الحديث دليل على اعتبار اذن الولي في النكاح بعقدها لها أو عقده وكيله وظاهره ان المرأة تستحق المهر بالدخول وان كان النكاح باطلا لقوله فان دخل بها فله المهر عما استحل من فرجها وفيه دليل على انه اذا اختل ركن من أركان النكاح فهو باطل مع العلم والجهل وان النكاح يسمى باطلا وصححا ولا واسطة والضمير في قوله فان اشترجوا عاتدها الى الاولياء الدال عليهم ذكر الولي والسياق والمراد بالاشترج منع الاولياء من العقد عليها وهذا هو العضل وبه تنتقل الولاية الى السلطان ان عضل الاقرب وقيل بل تنتقل الى الابعد وانتقالها الى السلطان مبني على منع الاقرب والابعد وهو محتمل ودل على ان السلطان ولي من لا ولي له لعدمه أو لمعنه ومثلها غيبة الولي ويؤيد حديث الباب ما أخرجه الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعا لانكاح الابوي والسلطان ولي من لا ولي له وان كان فيه احتجاج برأطاة فقد أخرجه سفيان في جامعه ومن طريقه الطبراني في الاوسط باسناد حسن عن ابن عباس بلفظ لانكاح الابوي مرفوعا أو سلطان ثم المراد بالسلطان من السبه الامر جائرا كان أو عادلا لاسيما في الأحاديث المتقاضية بالامر بطاعة السلطان جائرا أو عادلا وقيل بل المراد به العادل المتولى لمصالح العباد لاسيما طين الجور فانهم ليسوا باهل لذلك ﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تنكح﴾ مغيرة الصبيغة تجز وما مرفوعا ومثله الذي بعده (الايم) هي (١) هنا التي فارقت زوجها باطلاق أو موت (حتى تستأمر) من الاستمرار وهو طلب الامر ولا ينكح البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله وكيف اذن قال ان تسكت متفق عليه) فيه انه لا بد من طلب الامر من الثيب فلا يعقد عليها حتى يطلب الولي الامر منها بالاذن بالعقد والمراد من ذلك اعتبار رضاها وهو معنى أحقها بنفسها من وليها في الأحاديث وقوله وابكر أراد بها البكر البالغة وعبر هنا بالاستئذان منها وعبر في الثيب بالاستئثار إشارة الى الفرق بينهما وانها عند مشاوره الثيب ويحتاج الولي الى صريح القول بالاذن منها بالعقد عليها والاذن من البكر دائر بين القول والسكوت بخلاف الامر فانه صريح في القول وانما اكتفى منها بالسكوت لانها قد تستحي من التصريح وقد ورد في رواية ان عائشة قالت يا رسول الله ان البكر تستحي قال رضاها صمتها أخرجه الشيخان ولكن قال ابن المنذر يستحب أن يعلم ان سكوتها رضا وقال سفيان يقال لها ثلاثا ان رضيت فاسكتي وان كرهت فانطقي فما اذا لم تنطق ولكنها بكى عند ذلك فقيل لا يكون سكوتها رضا مع ذلك وقيل لا أثر لبكائها في المنع الآن يقترب بصياح ونحوه وقيل يعتبر المذمع هل هو حار فهو يدل على المنع أو بارد فهو يدل على الرضا والاولى أن يرجع الى القرائن فانها لا تخفي والحديث عام للاولياء من الاب وغيره في أنه لا بد من اذن البكر البالغة واليه ذهب الحنفية

(١) هذا هو المراد بها هنا لانها قد تطلق على من لا زوج لها ولو صغيرة ذكراه عياض وغيره اهـ منه

وآخرون على عموم الحديث هنا وبالنسبة الذي أخرجه مسلم بلفظ والبركر يستأنهم أبو حنيفة يأتى
 ذكر الخلاف في ذلك واستيفاء الكلام عليه في شرح حديث ابن عباس الآتى ﴿وعن ابن
 عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال النبي أحق بنفسه من غيرها ولو بها البركر
 استأمر وأذن أسكتهم وأمرهم وفي لفظ) أى من رواية ابن عباس (ليس للولى مع النبي
 أمر واليتيمة تستأمر رواء أبو داود والشافعى وصححه ابن حبان) تقدم الكلام على أن المراد
 بأهمية النبي بنفسه اعتبار رضاها كما تقدم على استئثار البركر وقوله ليس للولى مع النبي أمر
 أى أن لم ترض لما سلف من اعتبار الدليل على رضاها وعلى أن القدالى الولى وأما قوله واليتيمة
 تستأمر فالتيمية في النزع الصغيرة التى لأب لها وهو دليل الشافعى في أنه لا يزوج الصغيرة إلا
 الأب لأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال تستأمر اليتيمة ولا استئثار الأب بعد البلوغ إذا فائدة لاستئثار
 الصغيرة وقد ذهب الحنفية إلى أنه يجوز أن يزوجه الأولياء مستملين بظاهر قوله تعالى وإن خفتم
 أن لا تقسطوا فى السامى الآية وما ذكر فى سبب زولها فى أنه يكون فى حجر الولى بقيمة وليست
 الرغبة فى نكاحها أو غاير غيب فى ما لها من تزوجه بذلك فمنه وأما أنه ليس بصريح فى أنه ينكحها الصغيرة
 لاحتمال أنه يمنعها الأزواج حتى تبلغ ثم يزوجه لها بعد البلوغ اختيار قياسا على الأمة قائما
 بحج إذا عتقت وهى مزروجة والجامع حدوث ذلك التصرف ولا يخفى ضعف هذا القول وما تفرع
 عنه من جواز الفسخ وضعف القياس ولهذا قال أبو يوسف لاخبار لها مع قوله يجوز أن يجوز غير
 الأب لها كانه لم يبق بالخيار لضعف القياس فالأرجح ما ذهب إليه الشافعى ﴿وعن أبى هريرة رضى
 الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تزوج المرأة المرأة ولا تروح المرأة نفسها
 رواه ابن ماجه والدارقطنى ورجاله ثقات) فيه دليل على أن المرأة ليس لها ولاية فى الانكاح
 لنفسها ولا غيرها فلا عبرة لها فى النكاح إيجابا ولا قبولا فلا تزوج نفسها باذن الولى ولا غيره
 ولا تزوج غيره باذنه ولا بولاية ولا بولاية ولا وكالة وهو قول الجمهور وذهب أبو
 حنيفة إلى تجوز العاقلة البالغة نفسها وابنتها الصغيرة وتوكل عن الغير لكن لو وضعت نفسها عند
 غير كف فلا وليا لها الأعراض وقال مالك تزوج الدخيلة نفسها دون الشريفة كما تقدم واستدل
 الجمهور بالحديث بقوله تعالى ولا تفضلن أن يه كن أزواجهن قال الشافعى هى أصح
 آية فى اعتبار الولى والأب كان لعضله معنى وسبب زولها فى معقل بن يسار زوج أخته قطاعة
 زوجها طلقه رجعية وزكها حتى انقضت عدتها ورام رجعتها خاف أن لا يزوجهما قال وفى
 نزل هذه الآية رواء البخارى زاد أبو داود دفعة من عن عيسى وأنكحها أباه فلو كان لها أن تزوج
 نفسها لم يعاتب أبها على الاستناع وزول الآية بيان أنها تزوج نفسها بسبب نزول الآية
 يعرف ضعف قول الرازى أن الضمير للأزواج وضعف قول صاحب نهاية المجتهد أنه ليس فى
 الآية أنهم من العزل ولا يفهم منه اشتراط أنهم فى صحة العقد لاحقيقة ولا بمازابل قد
 يفهم منه ضد هذا وهو أن الأولياء ليس لهم سبيل على من يلوهم انتهى ويقال عليه قد فهم السلف
 شرط أنهم فى عصرهم صلى الله عليه وآله وسلم وبإدراكهم نزل فيه إلى التكفير عن يمينه والعقد
 ولو كان لا يسبيل للأولياء إلا بان تعالى غاية البيان بل كره تعالى كون الأمر إلى الأولياء فى عدة
 آيات ولم يأت عرف واحد أن للمرأة نكاح نفسها ودلت أيضا على أن نسبة النكاح اليهن فى الآيات

مثل حتى تنكح زوجا غيره من ادبه الانكاح بعقد الولي اذ لو فهم صلى الله عليه وآله وسلم انها
 تنكح نفسها الامر هان عذر ول لا ينفك ولا بان لاخير الله لا راية له ولم يبع له الخنث في عينه
 والتكفير ويدل لاشراط الولي ما أخرجه البخاري وأبو داود من حديث عروة عن عائشة انها أخبرته
 ان النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء منها نكاح الناس اليوم يخطب الرجل الى الرجل
 وليته أو ابنته فيصدقها ثم ينكحها ثم قال في آخره لما بيعت محمد بالحق هدم نكاح الجاهلية كله
 الانكاح الناس اليوم فهذا دل على انه صلى الله عليه وآله وسلم قرر ذلك النكاح المعترف به
 الولي وزاده تأكيد بما قد سمعت من الاحاديث ويدل له نكاحه صلى الله عليه وآله وسلم لام سلمة
 وقولها انه ليس أحد من أوليائها حاضر ولم يقل صلى الله عليه وآله وسلم انكحي أنت نفسك مع الله
 مقام البيان ويدل له قوله تعالى ولا تنكحوا المشركين فانه خطاب للاولياء بانهم لا ينكحوا المسلمات
 المشركين ولو فرض انه يجوز له انكاح نفسه لما كانت الآية دالة على تحريم ذلك عليهن لأن
 القائل بانها تنكح نفسها يقول بانها ينكحها وليها أيضا فيلزم ان الآية تف بالدلالة على تحريم
 انكاح المشركين للمسلمات لانها انما دلت على نهى الاولياء عن انكاح المشركين لا على نهى
 المسلمات أن ينكحن أنفسهن منهن وقد علم تحريم نكاح المشركين للمسلمات فالامر للاولياء اذ
 على انه ليس للمرأة ولاية في النكاح ولقد تكلم صاحب نهاية المجهت على الآية بكلام في غاية
 السقوط فقال الآية مترددة بين ان يكون خطابا للاولياء أو لا وفي الامر ثم قال فان قيل هو عام
 والعام يشمل أولى الامر والاولياء قيل هذا الخطاب انما هو خطاب بالمنع والمنع بالشرع فيستوى
 فيه الاولياء وغيرهم وكون الولي مأمورا بالمنع بالشرع لا يوجب له ولاية خاصة بالاذن أصلا ولو
 قلنا انه خطاب للاولياء يوجب اشتراط اذنهم في النكاح لكان مجالا لا يصح به عمل لانه ليس فيه
 ذكر أصناف الاولياء ولا امراتهم والبيان لا يجوز تأخيره عن وقت الحاجة انتهى والجواب ان
 الاظهر ان الآية خطاب لكافة المؤمنين المتكافئين الذين خوطبوا بصدورها أعني قوله ولا تنكحوا
 المشركين كل حتى يؤمن والمراد لا ينكحهن من اليه الانكاح وهم الاولياء وأخطاب للاولياء ومنهم
 الامراء عند فقدهم أو عضلهم لما عرفت من قوله فان استبحر وأقال سلطان ولي من لا ولي لها
 فبطل قوله انه متردد بين خطاب الاولياء وأولى الامر وقوله هنا هذا الخطاب انما هو خطاب
 بالمنع بالشرع قلنا نعم قوله والمنع بالشرع يستوى فيه الاولياء وغيرهم قلنا هذا كلام في غاية السقوط
 فان المنع بالشرع هنا للاولياء والذين يتولون العقد اما جوازا كما بقوله الخنفية أو شرطيا كما بقوله
 غيرهم والاجنبى يعمل عن المنع لانه لا ولاية له على بنات زيد مثلا فاعني نهيه عن نكاحهن
 من تكليفه فهذا تكليف يخص الاولياء فهو كمنع العنق عن السؤال ومنع النساء عن التبرج
 فالتكليف الشرعي منهن ما يخص الذكور ومنهن ما يخص الاناث ومنهن ما يخص بعضهن
 الفريقتين أو فردا منهن ما يخص الفريقتين وان اراد انه يجب على الاجنبى الانكاح على من يزوج
 مسألة بمشرك فخرج عن البحث وقوله ولو قلنا انه خطاب للاولياء ان كان مجالا لا يصح به عمل
 جوابه انه ليس بمجمل اذ الاولياء معروفون في زمان من انزلت عليهم الآية وقد كان معروفا
 عندهم ألا ترى الى قول عائشة يخطب الرجل الى الرجل وليته فانه دال على أن الاولياء معروفون
 وكذلك قول أم سلمة صلى الله عليه وآله وسلم ليس أحد من أوليائي حاضر وانما ذكرنا هذا لانه

نقل الشارح رحمه الله كلام النهاية وهو طويل وخرج الى رأى الحنفية واستقوا الماشرح ولم يتقوا
 في نظري ما قاله فأحببت أن أبعث ما فيه ولو لا محبة الاختصار لنقلته بطوله وأثبت ما فيه ومن
 الأدلة على اعتبار الولي قوله صلى الله عليه وآله وسلم النبي أحق بنفسها من وليها فإنه أثبت حقاً
 للولي كما يفهمه لفظ أحق وأحقية هي الولاية وأحقية ما رضا فإنه لا يصح عقدهم إلا بعد
 خلعها بنفسها أكرم من حقه لتوقف حقه على انضمامها (وعن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما
 قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الشغار والشغار) فسر قوله (ان يزوج الرجل
 ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته وليس بينهما مصادق متفق عليه) واتفقنا من وجه آخر على ان
 تفسير الشغار من كلام نافع قال الشافعي لا أدري التفسير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أو عن ابن عمر أو عن نافع أو عن مالك حكاه عنه البيهقي في المعرفة وقال الخطيب أنه ليس من كلام
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإنما هو قول مالك وقد بين ذلك ابن مديني والقعقبي ويدل أنه من كلام
 مالك أنه أخرجه الدارقطني من طريق خالد بن مخلد عن مالك قال سمعت ان الشغار أن يزوج
 الرجل الخ وأما البخاري فصرح في كتاب الخيل ان تفسير الشغار من قول نافع قال القرطبي
 تفسير الشغار بما ذكر صحيح لموافق ما ذكره أهل اللغة قال كان مرفوعاً فهو المقصود وان
 كان من قول الصحابي فقبول أيضاً لأنه أعلم بالقال وأقعد بالحال انتهى وإذا ثبت النهي
 عنه فقد اختلف الفقهاء هل هو باطل أو غير باطل فذهب الشافعي ومالك الى أنه باطل للنهي عنه
 وهو يقتضي البطلان ولأنه اختلف في علة النهي لا تطول به وكلاهما أقوال تختمه مينة ويظهر من
 قوله في الحديث لا صدق بينهما ما أنه علة النهي وذهب الحنفية وطائفة الى ان النكاح صحيح
 ويلغو ما ذكر فيه مما لا يعموم قوله تعالى فأنكحوا ما طاب لكم من النساء ويجاب بأنه خصه
 النبي ﷺ (وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان جارية بكر أنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فذكرت ان أباهاز زوجها وهي كارهة فخيرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد وأبو داود
 وابن ماجه وأبو داود بالارسال) وأجيب عنه بأنه رواه أيوب بن سويد عن الثوري عن أيوب
 موصولاً وكذلك رواه عنه ابن سريج عن الرقي عن زيد بن حبان عن أيوب موصولاً واذا اختلف في
 وصل الحديث وارساله فالجواب ان وصله قال المصنف الطعن في الحديث لانه لا طرفاً
 يقوى بعضها بعضاً انتهى وقد تقدم حديث أبي حنيفة المتفق عليه وفيه ولا تسكح البكر حتى
 تستأذن وهذا الحديث أفاد ما أفاد فدل على تحريم اجبار الاب لابنته البكر على النكاح وغيره من
 الاولياء الاولى والى عدم اجبار الاب ذهبت الحنفية لما ذكره الحديث مسلم بالفظ والبكر
 يستأذنها أبوها وان قال البيهقي زيادة الاب في الحديث غير محفوظة فقد رده المصنف بأنها زيادة
 عدل يعني فيعمل بها وذهب أحمد وإسحق والشافعي الى أن الاب اجبار ابنته البكر بالبالغة على
 النكاح ولا يفهمون النبي أحق بنفسها ما أتى فأنه دل ان البكر يختارها وان الولي أحق بها ويرد
 بأنه منهوم لا يقاوم المنطوق وبأنه لو أخذ بعمومه لم يمت في حق غير الاب من الاولياء وان لا يخص الاب
 بجواز الاجبار وقال البيهقي في تقوية كلام الشافعي ان حديث ابن عباس هذا محمول على انه
 زوجها من غير كفء قال المصنف جواب البيهقي هو المعتمد لأنها واقعة عين فلا يثبت الحكم بها
 نعمياً قلت كلام هذين الامامين محاماة على كلام الشافعي ومذهبهم والافتاويل البيهقي

لادليل عليه فلو كان كما قال لذكرته المرأة بل قالت انه زوجها وهي كارهة قال علما كراهتها فاعلمها
 علي التخيير لانهم المذكور فكتاته قال صلى الله عليه وآله وسلم اذا كنت كارهة فانت بالخيار
 وقول المصنف انها واقعة غير كلام غير صحيح بل حكم عام لعدم علمه فانها وجدت الذكر اذ ثبت
 الحكم وقد أخرج النسائي عن عائشة رضي الله عنها ان فتاة دخلت عليه فاقالت ان أبي زوجني
 من ابن أخيه يرفعني خبيسته (١) وأنا كارهة قالت اجلسي حتى يأتي رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم بخاتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبرته فأرسل إلى أبيها فدعاه فجعل
 الأمر اليها فقالت يا رسول الله قد أجزت ما صنعت أبي ولكن اردت ان أعلم النساء ان ليس إلى
 الآباء من الأمر شيء والظاهر انهم ابكروا لعل البكر التي في حديث ابن عباس وقد زوجها أبوها
 كف ابن أخيه وان كانت ثيبا فقد صرحت انه ليس من ادها الا اعلام النساء انه ليس للآباء من
 الأمر شيء ولفظ النساء عام للبكر والثيب وقد قالت هذه عنده صلى الله عليه وآله وسلم فأقرها
 عليه والمراد بنفي الأمر عن الآباء نفي التزويج للكارهة لان السياق في ذلك فلا يقال هو عام
 لكل شيء (وعن الحسن) شوا بوسعيد الحسن بن أبي الحسن مولى زيد بن ثابت ولدت لزيد بن
 بستان خالفاً لعمه بالمدينة وقدم البصرة بعد مقتل عثمان وقيل انه لقي علياً بالمدينة وأما
 بالبصرة فلم تصح رؤيته ابداً كان امام وقتها علماء وورعاً وهدامات في رجب سنة عشرة ومائة
 (عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ايعا امرأة زوجها ولو ليان فهي للاول
 منهما رواه أحمد والاربعة وحسنه الترمذي) تقدم ذكر الخلاف في سماع الحسن من سمرة
 ورواه الشافعي وأحمد والنسائي من طريق قتادة عن الحسن عن عقبة بن عامر قال الترمذي
 الحسن في هذا عن سمرة أصح قال ابن المديني لم يسمع الحسن من عقبة شيئاً والحديث دليل على
 ان المرأة اذا عقد لها وليان لم تجلج وكان العقد مبرئاً من الاول منها ما سواه أدخل بها الثاني
 أولاً أما اذا دخل بها اعانها فاجاع انه زنا وانما الاول وكذلك اذا دخل بها جاهلاً الا الله لا يحده عليه
 الجهل فان وقع العقدان في وقت واحد بطلا وكذا اذا علم ثم التمس فانهم ما يطلان الا انهم اذا أقرت
 الزوجة أو دخل بها أحد الزوجين برضاها فان ذلك يقرر العقد الذي أقرت بسبقه اذا لحق عليها
 فافقارها صحيح وكذا الدخول برضاها فانه قرينة السبق لوجوب الحمل على السلامة (وعن جابر
 رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ايعا عبد تزوج بغير اذن مولاه أو أهله
 فهو عاهر) أي زان (رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه وكذلك صحيحه ابن حبان) ورواه
 من حديث ابن عمر موقوفاً وانه وجد عبد الله تزوج بغير اذنه ففرق بينهما وأبطل عقده وضربه
 الحد والحديث دليل على ان نكاح العبد بغير اذن مالكة باطل وحكمه حكم الزنا عند الجمهور
 الا انه يسقط عنه الحد اذا كان جاهلاً لا ريم ويلحق به النسب وذهب داود إلى ان نكاح العبد
 بغير اذن مالكة صحيح لان النكاح عنده فرض عين فهو كسائر فرض العين لا يفتقر إلى اذن السيد
 وكانه لم يثبت لديه الحديث وقال الامام يحيى ان العقد الباطل لا يكون له حكم الزنا فانما ولو كان
 عالماً بالتحريم لان العقد شبهة يدرأ بها الحدود هل تنفذ عقده بالاجازة من سيده فقال الشافعي
 لا تنفذ بالاجازة لانه سماء النبي صلى الله عليه وآله وسلم عاهراً وأجيب بان المراد اذا لم تحصل الاجازة
 الا أن الشافعي لا يقول بالعقد الموقوف أصلاً والمراد بالعاهر انك كالعاهر وانك ليس بزنا حقيقة

(١) في النهاية الخبيسة
 الذي هو الخبيسة والخبيسة
 الحالة التي يكون عليها
 الخبيس يقال رفعت
 خبيسته ومن خبيسته اذا
 فعلت فعلاً يكون فيه رفعته
 اه على حسن خان

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجمع) باللفظ
 المضارع المبني للمفعول ولا نافية فهو مرفوع ومعناه انتهى وقد ورد في إحدى روايات
 الصحاح نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يجمع (بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها
 متفق عليه) فيه دليل على تحريم الجمع بين من ذكر قال الشافعي يحرم الجمع بين من ذكر
 وهو قول من أقيمت من المفتين لا خلاف بينهم في ذلك ومثله قال الترمذي وقال ابن المنذر لست
 أعلم في منع ذلك اختلاف اليوم وإنما قال بالجواز فرقة من الخوارج ونقل الاجماع أيضا ابن عبد
 البر وابن حزم والقرطبي والنووي ولا يخفى أن هذا الحديث خصص عموم قوله تعالى وأحل لكم
 ما وراء ذلكم الآية قبل ويلزم الحنفية أن يجوزوا الجمع بين من ذكر لأن أصولهم تقديم عموم
 الكتاب على أخبار الاتحاد إلا أنه أجاب صاحب الهداية أنه حديث مشهور والمسلمون له حكم
 القطعي لا سيما مع الاجماع من الامة وعدم الاعتداد بالخالف (وعن عثمان رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينكح) بفتح حرف المضارعة من نكح (المحرم ولا ينكح)
 بضمة من أنكح (رواه مسلم وفي رواية له) أي المسلم عن عثمان (ولا يخطب) أي لنفسه
 أو غيره (زاد ابن حبان ولا يخطب عليه) وتقديم ذلك في كتاب الحج الاقوله ولا يخطب عليه
 والمراد أنه لا يخطب أحد منه وليته (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال تزوج رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ميمونة وهو محرم متفق عليه) الحديث قدأكثر الناس فيه الكلام لخالفه
 ابن عباس لغيره قال ابن عبد البر اختلفت الآثار في هذا الحكم لكن الرواية أنه تزوجها وهو
 حلال جاءت من طرق شتى وحديث ابن عباس صحيح الاسناد لكن الوهم إلى الواحد أقرب من
 الوهم إلى الجماعة فأقل أحوال الخبرين أن يتعارضا فطلب الترجيح من غيرهما وحديث عثمان
 صحيح في منع نكاح المحرم فهو المعتقد انتهى وقال الأثرم قلت لأحمد أن أباً ثوري يقول بأي شيء يدفع
 حديث ابن عباس أي مع صحته قال الله المستعان ابن المسيب يقول وهم ابن عباس وميمونة تقول
 تزوجني وهو حلال انتهى يريد بقول ميمونة ما رواه عنه مسلم وهو قول المصنف (ومسلم عن ميمونة
 نفسها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوجها وهو حلال) وعنه حديثها حديث عثمان وقد
 يؤل حديث ابن عباس بأن معنى وهو محرم أي داخل في الحرم أو في الأشهر الحرم بحزم هذا
 الثاويل ابن حبان في صحيحه وهو تأويل بعيد لا تساعد عليه ألفاظ الأحاديث وقد تقدم
 الكلام في هذا في الحج (وعن عتبة بن عامر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم أن أحق الشروط أن يوفى به ما استحللتم به الفروج متفق عليه) أي أحق الشروط
 بالوفاء شرط النكاح لأن أمره أحوط وبابه أضيق والحديث دليل على أن الشروط المذكورة
 في عقد النكاح تعيين الوفاء أو هو أو كان الشرط عرضاً أو ما لا حيث كان الشرط للمرأة لأن
 استحلال البضع إنما يكون فيما يتعلق بها أو ترضى به لغيرها وللعلماء في المسئلة أقوال قال الخطابي
 الشروط في النكاح تختلف فيما فيها ما يجب الوفاء به اتفاقاً وهو ما أمر الله تعالى به من أمساك
 بمعروف أو تسريح بإحسان وعليه جعل بعضهم هذا الحديث ومنها ما لا يوفى به اتفاقاً كطلاق
 اختع المأثور من النهي عنه ومنها ما اختلف فيه كاستراط أن لا تزوج غلباً ولا يتسرى
 أو لا يلقها من منزلها إلى منزله وأما ما يشترطه العاقد لنفسه خارجاً عن الصداق فقول هو للمرأة

مطلقا وهو قول عطاء وجماعة وقيل هو لمن شرطه وقيل يختص ذلك بالاب دون غيره من الاولاد
وقال مالك ان وقع في حال العدة فهو من جملة المهر أو خارج عنه فهو لمن وهبه ودله ما
أخرج به الشافعي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده يرفعه بلفظ آيا امرأه نكحت
على صداق أو حياء أو عدة قبل عصمة النكاح فهو لها وما كان بعد عصمة النكاح فهو لمن أعطيه
وأحق ما كرم عليه الرجل ابنته أو أخته وآخر جرح نحو الترمذي من حديث عروة عن عائشة
ثم قال والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من الصحابة منهم عمر قال اذا تزوج الرجل المرأة
بشرط ان لا يخرجها الزم وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحق الا انه قد تعقب بان نقله عن الشافعي
غريب والمعروف عن الشافعية ان المراد من الشرط هي التي لا تنافي النكاح بل تكون من
مقتضياته ودقاصده كاشتراط حسن العشرة والاتفاق والكسوة والسكنى وان لا يضر في شيء
من حقها من قسمه ونفقة وكسوته عليها ان لا يخرج الابانته وان لا تصرف في مائة ونحو ذلك
قلت هذه الشروط ان أرادوا ان يحمل عليها الحديث فقد قلوا فائدة لان هذه امر ولازمة
للعقد لا تنفقر الى شرط وان أرادوا غير ذلك فما هو نعم لشرط ما يشاء العقد كأن لا يقسم لها
ولا يتسرى عليها فلا يجب الوفاء به قال الترمذي قال علي رضي الله عنه سبق شرط الله شرطها
فالمراد في الحديث الشرط بالخيار لا المنهي عنها وأما شرطها ان لا يخرجها من منزلها فهذا
شرط غير منهي عنه فيعين به الوفاء (وعن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال رخص رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم عام أو طاس في المتعة ثلاثة أيام ثم نهى عنها روادهم مسلم) اعلم ان حقيقة
المتعة كما في كتب الامامية هي النكاح المؤقت بأمد معلوم أو مجهول وغايته الى خمسة وأربعين
يوما ويرتفع النكاح بانقضاء المؤقت في المتعة الحيض وبحيضتين في الحائض وبأربعة أشهر
وعشر في المتوفى عنها وحكمه انه لا ينبت لها مهر غير المشرط ولا تنبت لها نفقة ولا وراث ولا عدة
الا الاستبراء بما ذكر ولا ينبت بدنسب الا أن يشترط وتحرم المصاهرة بسببه هذا كلامهم وحديث
سلمة هذا أفاده صلى الله عليه وآله وسلم رخص في المتعة ثم نهى عنها واستقر النهي ونسخت
الرخصة والى نسخها ذهب الجاهل من السلف والخلف وقد روى نسخها بعد الرخص في ستة
مواطن الاول في خبير الثاني في عمرة القضاء الثالث عام الفتح الرابع عام أو طاس الخامس
غزوة بولك السادس في حجة الوداع فهذه التي وردت الآن في ثبوت بعضها خلافا قال النووي
الصواب ان تحريمها وابطاؤها وقع امرين فكانت مباحة قبل حرمته فيهما ثم ابيحت عام
الفتح وهو عام أو طاس ثم حرمت تحريما موقدا الى هذا التحريم ذهب أكثر الأمة وذهب الى
بقاء الرخصة جماعة من الصحابة وروى رجوعهم وقولهم بالنسخ ومن ذلك ابن عباس روى
عنه بقاء الرخصة ثم رجع عنه الى القول بالتحريم قال البخاري بين علي رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم انه منسوخ وأخرج ابن ماجه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه خطب فقال
ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذن لنا في المتعة ثلاثة أيام ثم حرمها والله لا أعلم احد امتنع
وهو محسن الاربعة بالخيار وقال ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما كا
سأخين اسأله فوى والقول بان اباحته اقطاعي ونسخها ظني غير صحيح لان الراويين لا يباحثها
رووا نسخها وذلك اما قاطعي في الطرفين أو ظني في الطرفين جميعا كذا في الشرح وفي نهاية الجهد

انها لو اردت الاخبار بالتحريم الا انهم اختلفت في الوقت الذي وقع فيه التحريم انتهى وقد بسط
 السيد رحمه الله القول في تحريمه في حواشي ضوء النهار (وعن علي رضي عنه قال نهى رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المتعة عام خير من متفق عليه) لفظه في البخاري ان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم نهى عن المتعة وعن الحمر الا هلية زمن خير بانحاء المجمة أوله والآخره
 وقد وهم من رواه عام حين جهله أوله وثون آخره أخرجه النسائي والدارقطني وتبعه على انه وهم
 ثم الظاهر ان الظرف في رواية البخاري متعلق بالامر من مع المتعة وطوم الحمر الا هلية وحكي
 البيهقي عن الحميدي انه كان يقول سفيان بن عيينة في خير يتعاقب الحمر الا هلية لا بالمتعة قال
 البيهقي هو يحتمل ذلك ولكن أكثر الروايات يفيد تعلقه بهما وفي رواية لاجسد من طريق معمر
 بسنده انه بلغه ان ابن عباس رخص في متعة النساء فقال له ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم نهى عنها يوم خير وعن طوم الحمر الا هلية الا أنه قال السهيلي انه لا يعرف عن أهل السنن
 ورواة الآثار انه نهى عن نكاح المتعة يوم خير قال والذي يظهر انه وقع تقديم وتأخير وقد ذكر
 ابن عبد البر ان الحميدي ذكر عن ابن عيينة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن طوم الحمر الا هلية وأما المتعة
 فكان في غير يوم خير وقال أبو عوانة في صحيحه سمعت أهل العلم يقولون معنى حديث علي انه نهى
 يوم خير عن طوم الحمر وأما المتعة فسمعت عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق
 سمعت ثبوت الرخصة بعد زمن خير ولا تقوم على النكاح على ابن عباس الا اذا وقع النهي أخيراً الا
 انه يمكن الانفصال عن ذلك بان علياً رضي الله عنه لم يبلغه الرخصة فمعه يوم الفتح فوقع النهي
 عنها عن قرب ويمكن أن علياً رضي الله عنه عرف بالرخصة يوم الفتح ولكن فهم بوقوت الترخيص
 وهو أيام شدة الحاجة مع العزو به بعد ضي ذلك فهي باقية على أصل التحريم المتقدم
 فتقوم له الحجة على ابن عباس وأما قول ابن القيم رحمه الله تعالى ان المسائل لم يكونوا يستمعون
 بالكليات بل يرفقون ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقنع عام خير اذ لم يقنع هناك نكاح المتعة فقد يجيب
 عنه بأنه قد يمكن أن يكون هناك مشر كات غير كليات فان أهل خير كانوا يصاهرون الاوس
 والخزرج قبل الاسلام فلعله كان هناك من نساء الاوس والخزرج من يستمع من (وعن ابن
 مسعود رضي الله عنه قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المحلل والمحلل له رواه احمد
 والنسائي والترمذي وصححه وفي الباب عن علي رضي الله عنه) ولفظه عن علي رضي الله عنه انه
 صلى الله عليه وآله وسلم لعن المحلل والمحلل له (أخرجه الاربعة الا النسائي) وصححه حديث ابن
 مسعود ابن القبطان وابن دقيق العيد على شرط البخاري وقال الترمذي حديث صحيح حسن
 والعمل عليه عند أهل العلم منهم عمرو وعثمان وعبد الله بن عمرو وهو قول الفقهاء من التابعين
 وأما حديث علي رضي الله عنه ففي استناده بالدو وضعف وصححه ابن السكن وأعله الترمذي
 ورواه ابن ماجه والحاكم من حديث عقبة بن عامر ولفظه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم لا أخبركم بالتيس المستعار قالوا بلى يا رسول الله قال هو المحلل لعن الله المحلل والمحلل له
 والحديث دليل على تحريم التحليل لانه لا يكون اللعن الاعلى فاعل المحرم وكل محرم منهى عنه
 والنهي يقتضي فساد العقد واللعن وان كان لا فاعل لكنه علق بوصف يصح أن يكون علته للعكم
 وذكر التحليل صوراً منها أن يقول له في العقد اذا أحلتك فلا نكاح وهذا مثل نكاح المتعة

لاجل التوقيت ومنها ان يقول في العقد اذا أحلتها أطلقها ومنها أن يكون مضمرا عند العقد بأن يتواطأ على التحليل ولا يكون النكاح الدائم هو المقصود وظاهر شمول اللعن فساد عقد جميع الصور وفي بعضها اختلاف بالادليل ناهض فلا يستغل به ﴿١﴾ (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينكح الزاني المجلود الأمثلة واه أمجد وأبو داود ورجاله ثقات) الحديث دليل على انه يحرم على المرأة أن تزوج عن ظهر زنا ولعل الوصف بالمجلود بناء على الاغلب في حق من ظهر منه الزنا وكذلك الرجل يحرم عليه أن يتزوج بالزانية التي ظهر زناها وهذا الحديث يوافق قوله تعالى وحرم ذلك على المؤمنين الا انه جل الآية والحديث الاكثر من العلماء على ان معنى لا ينكح أي لا يرغب الزاني المجلود الا في الزانية لا ترغب في نكاح غير العاهرة هكذا تأولوهما والذي يدل عليه الحديث والآية انتهى عن ذلك لا الخبر عن مجرد الرغبة وانه يحرم نكاح الزاني العفيفة والعنيفة الزانية ولا أمر حرم قوله وحرم ذلك على المؤمنين أي كمل الأعيان الذين هم ليسوا بزناة والافان الزنا لا يخرج فاعله عن معنى الايمان ﴿٢﴾ (وعن عائشة رضي الله عنها قالت طلق رجل امرته ثلاثا فترجها رجل ثم طلقها فقبل أن يدخلها فأراد تزوجها الاول أن يتزوجها فسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال لا حتى يذوق الآخر من عسلها) مصغر عسل وأنث لان العسل مؤنث وقيل انه يذكر ويؤنث (ما ذاق الاول متقى عليه واللفظ مسلم) اختلف في المراد بالعسيلة فقيل انزال المني وان التحليل لا يكون الا بذلك وذهب اليه الحسن وقال الجمهور ذوق العسيلة كتابة عن الجماعة وهو تعيب الحشفة من الرجل في فرج المرأة ويكفي منه ما يوجب الحد ويوجب الصداق وقال أبو الأزهرى الصواب ان معنى العسيلة حلالة الجماع الذي يحصل بتعيب الحشفة وقال أبو عبيد العسيلة لذة الجماع والعرب تسمي كل شيء تستلذه عسلا والحديث محتمل وأما قول سعيد بن المسيب انه يحصل التحليل بالعقد الصحيح فقد قال ابن المنذر لا نعلم أحدا وافقه عليه الا الطوارق ولعله لم يبلغه الحديث فأخذ بنظر القرآن وأما رواية ذلك عن سعيد بن جبيرة فلا يوجد مسندا عنه في كتاب انما نقله أبو جعفر النحاس في معاني القرآن وتبعه عبد الوهاب المسلكي في شرح الرسالة وقد حكى ابن الجوزي قول ابن المسيب عن داود

(باب الكفاءة والحيار)

الكفاءة المساواة والمماثلة والكفاءة في الدين معتبرة فلا يحل تزوج مسلمة بكافر اجماعا ﴿٣﴾ (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العرب بعضهم أكفاء بعض والموالي بعضهم أكفاء بعض الا حائكا أو وجما مارواه الحاكم وفي اسناده راو لم يسم واستكره أبو حاتم وله شاهد عند البزار عن معاذ بن جبل بسند منقطع) وسأل ابن أبي حاتم عن هذا الحديث إياه فقال هذا كذب لا أصل له وقال في موضع آخر باطل ورواه ابن عبد البر في التمهيد قال الدارقطني في العلال لا يصح وحدث به هشام بن عبيد الراوي فزاد فيه بعد أوجاما أو دباغا فاجتمع عليه الدباغون وهم واه قال ابن عبد البر هذا منكر موضوع وله طرق كلها واهية والحديث دليل على ان العرب كلهم سواء في الكفاءة بعضهم لبعض وان الموالى ليسوا

أكتفاء لهم وقد اختلف العلماء في المعتبر من الكفاءة اختلافا كثيرا والذي يقوى هو ما ذهب إليه
زيد بن علي ومالك بن نويرة عن عمرو بن مسعود وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز وهو أحد أقوال
الناصريان المعتبرين أقوله تعالى إن أكرمكم عند الله أتقاكم وحديث الناس كلهم ولد آدم
تحمده وأدم من تراب أخرجه ابن سعد من حديث أبي هريرة وليس فيه لفظ كلهم والناس كلسان
المشط لأفضل لأحد على أحد إلا بالقوى أخرجه ابن لال بلطف قريب من لفظه من حديث
سهل بن سعد وأشار البخاري إلى نصرة هذا القول حيث قال في أول باب الكفاءة في الدين وقوله
تعالى وهو الذي خلق من الماعش رافضا مستنظ من الآية الكريمة المساواة بيني آدم ثم أرفده
بأنساح أبي حنيفة من سالم بأبنة أخيه هند بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة وسالم مولى لأمراء من
الأصناف وقد قدم حديث فعلي بن ثابت الدين وقد خطب صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة
فقال الحمد لله الذي أذهب عنكم عبية بضم المهملة وكسر هاء الجاهلية وتكبرها يا أيها الناس إنما
الناس رجلان مؤمن نقي كريم على الله وفاجر شقي هين على الله ثم قرأ الآية وقال صلى الله عليه
وآله وسلم من بعده أن يكون أكرم الناس فليتيق الله بفعل صلى الله عليه وآله وسلم الالتفات إلى
الانساب من عبية الجاهلية وتكبرها فبكى بغيره المؤمن وبني عليه حكما شريعا وفي الحديث
أربع من أمور الجاهلية لا يتركها الناس ثم ذكر منها الفقر بالانساب أخرجه ابن جرير من
حديث ابن عباس وفي الأحاديث شيء كثير في ذم الالتفات إلى الترفع بها وقد أمر بني ياضة
بأنساح أي هند الخيام وقال إنما أوامروا من المسلمين فنبهه على الوجه المقتضى لمساواةهم وهو
الاتفاق في وصف الإسلام قال السيد رحمه الله تعالى والناس في هذه المسئلة نجائب لا تدور على
دليل غير الكبرياء أو الترفع ولا له إلا الله كما حررت المؤمنين أنساح الكبرياء الأولياء
وأسقطهم لأنفسهم اللهم أنابوا إلى الله من شرط ولده الهوى وباد الكبرياء أو الترفع منع
الفاطميات في جهة الذين ما أحل الله لهم من أنساح لقول بعض أهل مذهب الهيدوية
أنه يحرم أنساح الفاطمية إلا من فاطمة من غير دليل ذكره وليس مذهب الإمام المذنب
الهادي عليه السلام هل زوج بناته من الطبريين وإنما شأهذه القول من بعده في أيام الإمام
أحمد بن سليمان وبعدهم بيت رياستها فقالوا بلسان الحال تحرم شرانهم على الفاطميين إلا من
مثالهم وكل ذلك من غير علم ولا هدى ولا كتاب منير بل ثبت خلاف ما قالوه عن سيد البشر كإدله
قوله (عن فاطمة بنت قيس) رضى الله عنها (إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها انكح
أسامة رواده مسلم) وفاطمة قرشية فهرية بنت النخاع بن قيس وهي من المهاجرات الأولى
كانت ذات جمال وفضل وإكمال جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن طلقها أبو عمرو
ابن حفص بن المغيرة بعد انقضاء عدها فأنسحبه أن أنسحبه بن أبي سفيان وأباحهم خطباها
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمأأبوجهم فلا يضيع عصاه عن عاتقها وأمامعاوية فصعلوك
لأماله أنسحبه زيدا الحديث فأمرها بأنساح أسامة مولاة بن مولاة وهي قرشية وقدمه
على أنسحبه ممن ذكر ولا أعلم الله طلب من أحد من أوليائنا السقاط حقه وكان المصنف رحمه الله
أورد هذا الحديث بعد بيان ضعف الحديث الأول للإشارة إلى أنه لا عبرة في الكفاءة بتغير الدين كما
أوردنا ذلك قوله (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال

يابني بياضة انكعروا بالهند) اسمه يار وهو الذي جهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان مولى
 ابني بياضة (وانكعروا اليه وكان جهماء رواه أبو داود والحاكم بن سعيد) فهو من أدلة عدم
 اعتبار كفاة الأنساب وقد صرح أن بلالا لا ينكح هالة بنت عوف أخذت عبد الرحمن بن عوف وعرض
 عمر بن الخطاب ابنته حفصة على سلمان الفارسي (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت
 خبرت بريرة على زوجها حين عتقت متفق عليه في حديث طويل ولمسلم عنها ان زوجها كان عبدا
 وفي رواية عنها كان حرا والاول أثبت) لانه جزم البخاري بأنه كان عبدا ولذا قال (وصح عن ابن
 عباس عند البخاري انه كان عبدا) ورواه علماء المدينة وأبو داود وعلماء المدينة شيأورا وفيه
 أصح وأخرجه أبو داود ومن حديث ابن عباس بلفظ ان زوج بريرة كان عبد السودان يسمى مغيثا
 فخيرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمرها ان تعتقه وفي البخاري عن ابن عباس ذلك مغيب عنهم
 الميم وكسر الغين المعجمة ثم مشاة تحتية ساكنة ثم مثلثة عبد بن فلان يعني زوج بريرة وفي أخرى
 عند البخاري كان زوج بريرة عبد السودان قال له مغيث قال الدارقطني لم يختلف الرواية عن عروة
 عن عائشة انه كان عبدا وكذا قال جعفر بن محمد عن أبيه عن عائشة قال الذوي بن يزيد قول من
 قال كان عبدا قول عائشة كان عبدا فخيرت وهي صاحبة القصة بأنه كان عبدا فصح رجحان
 كونه عبدا قوة وكثرة حقا والحدوث دليل على ذلك الخيرة لا معتقة بعد عتقها في زوجها اذا
 كان عبدا وهو اجماع واختلف اذا كان حرا قيل لا يثبت لها الخيار وهو قول الجمهور قالوا لان
 العلة في ثبوت الخيار اذا كان عبدا هو عدم المكافاة من العبد للحر في كثير من الاحكام فاذا
 عتقت ثبت لها الخيار من البقاء في عصمتها أو المذارة لانها في وقت العقد عليها لم تكن من أهل
 الاختيار وذهب الشعبي وآخرون الى انه يثبت لها الخيار وان كان حرا واحتجوا بأنه قد ورد في
 رواية ان زوج بريرة كان حرا ورده الاولون بانهم اروا به رجوحة لا يعمل بها قالوا ولانهم ائتمروا
 بزويجهما لم يكن لها اختيار فان سيدها زوجها وان كرهت فإذا عتقت تجدد لها حال لم يكن قبل
 ذلك قال ابن القيم ان في تخييرها ثلاثة ما أخذوذ كمالهذين وضعفهما ثم ذكر الثالث وهو
 أرجمها وتحقيقه ان السيد عتق دعليها بحكم المالك حيث كان مال الكار قبها ومنافعها والعقد
 يقتضي تعليق الرقبة والمنافع للمعتق وهذا مقصود العتق وحكمته فاذا ملكت رقبتهما ملكت
 بضعها ومنافعها ومن جملتها منافع البضع فلا يملك عليها الا باختيارها خيراها الشارع عن الامر من
 البقاء تحت الزوج أو الفسخ منه وقد جاء في بعض طرق حديث بريرة ملكت نفسها فاخترت
 قلت وهو من تعلق الحكم وهو الاختيار على ملكها نفسها فهو إشارة الى العلة الخبر وهذا
 يقتضي ثبوت الخيار وان كانت تحت حرا وحل يقع الفسخ بلفظ الاختيار قيل نعم كما يدل له قوله في
 الحديث خيرت وقيل لا بد من لفظ الفسخ ثم اذا اختارت نفسها لم يكن الزوج الرجعة عليها وانما
 يرجعها بعقد جديد ان رضيت به ولا يزال لها الخيار بعد علمها بالمبطأ هالما أخرجه أحمد عنه
 صلى الله عليه وآله وسلم اذا عتقت الامة فهي بالخيار ما لم يبطأها ان تشأ فارتقه وان وطئها فلا
 خيار لها وأخرجه الدارقطني بلفظ ان وطئ فلا خيار لك وأخرجه أبو داود بلفظ ان قرب فلا
 خيار لك فلان ان الوطء مانع من الخيار واليه ذهب الحنابلة واعلم ان هذا الحديث جليل قد ذكره
 العلماء في مواضع من كتبهم في الزكاة وفي العتق وفي البيع وفي النكاح وذكره البخاري في البيع

وأطال المصنف في عدة ما استخرج منه من القوائد حتى بلغت مائة واثنين وعشرين فائدة فخذ
 ماله تعلق بالباب الذي نحن بصدده منها جواز بيع أحد الزوجين الرقيقين دون الآخر وإن يبيع
 الأمة المزوجة لا يكون طلاقاً ولا فسخاً وإن الرقيق أن يبيع في فكالك رقبته من الرق وإن الكفانة
 معتبرة في الحرة قلت قد أشار الحديث إلى أن سبب تخيرها ملكها نفسها كما عرفت فلا يتم
 هذا وإن اعتبارها يسقط برضا المرأة التي لا ولي لها ومما ذكر في قصة بركة أن زوجها كان يتبعها
 في سكاتها المدينة أخرجه أحد البخاري وغيرهما يتعذر مد لقرط مجبه لها قالوا يؤخذ منه أن
 الحب يذهب الحياء وأنه بعد من كان كذلك إذا كان غير اختيار منه فعذر أهل المحبة في الله إذا
 حصل لهم الوجود عن سماع ما يفهمون منه الإشارة إلى أحوالهم حيث يعقر منهم ما لا يحصل عن
 اختيار كالرقص ونحوه قلت لا يخفى أن زوج بركة يكي من فراق من يحبه فحب الله يكي شوقاً
 إلى لقائه وخوفاً من سخطه كما كان يكي صلى الله عليه وآله وسلم عند سماع القرآن وكذلك أصحابه
 ومن تبعهم بإحسان وأما الرقص والتصفيق فشان أهل الفسق والخلاعة لاشأن من يحب الله
 ويخشاه فأجب لهذا المأخذ الذي أخذوه من الحديث وذكره المصنف في الفتح ثم رد فيه غير
 ما ذكرناه وأبلغ فوائده إلى العدد الذي وصفناه وفي بعض أخفاه وتكلف لا يليق بحمل كلام
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وعن الضحاك) تابعي معروف روى عن أبيه (ابن خنوز)
 بفتح الفاء وسكون المثناة التحتية وضم الراء وسكون الواو وآخر ذراي هو أبو عبد الله (الديلمي)
 ويقال الجبيري لنزوله جبر وهو من أبناء فارس من فرس صنعاء كان ممن وفد على النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وهو الذي قتل العنسي الكذاب الذي ادعى النبوة في سنة إحدى عشرة وأتى حين قتله
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو مريض مرض موته وكان بين ظهوره وقتله أربعة أشهر
 (عن أبيه) قال قلت يا رسول الله أنى أسأت وتحتي أختان فقال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم طلق أيتهم ما شئت رواه أحمد والاربعة إلا النسائي وصححه ابن حبان والدارقطني والبيهقي
 وأعله البخاري) بأنه رواه الضحاك عن أبيه ورواه عنه أبو وهب الجبشاني بفتح الجيم وسكون
 المثناة التحتية والثن المججمة فنون قال البخاري لا يعرف سماع بعضهم من بعض والحديث
 دليل على اعتباره أن كعبة الكفار وإن خالف نكاح الإسلام وأنها لا تخرج المرأة عن الزوج
 الا بالطلاق بعد الإسلام وأنه يبقى بعد الإسلام بالانجديد عقده وهذا مذهب مالك وأحمد والشافعي
 وداد وعند الخفيفة أنه لا يقر منه إلا ما وافق الإسلام وتأولوا هذا الحديث بأن المراد بالطلاق
 الاعتزال وامسالك الأخت الأخرى التي بقيت عنده بعقد جديد ولا يخفى أنه تأويل متعسف
 وكيف يخاطب صلى الله عليه وآله وسلم من دخل في الإسلام ولم يعرف الأحكام بمثل هذا وكذلك
 تأولوا بمنزل هذا قوله (وعن سالم عن أبيه) عبد الله بن عمر (ان غيلان بن سلمة) هو ممن أسلم
 بعد فتح الطائف ولم يهاجر وهو ممن أعيان ثقيف ومات في خلافة عمر (أسلم وله عشر نسوة فأسلمن
 معه فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يتخير منهن أربعاً وأحد الترمذي وصححه ابن
 حبان والحاكم وأعله البخاري وأبو زرعة وأبو حاتم) قال الترمذي قال البخاري غير محقق وأطال
 المصنف في تلخيص الكلام على الحديث وأخص منه وأحسن فائدة كلام ابن كثير في الإرشاد
 قال عقب سيباقه له رواه الامامان أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي وأحمد بن حنبل

والترمذي وابن ماجه وهذا الاسناد رجاله على شرط الشيخين الا ان الترمذي يقول سمعت
 البخاري يقول هذا حديث غير محفوظ والعجم ماري وشعيب (١) وغيره عن الزهري قال
 حدثت عن محمد بن شعيب الثقفي ان غيلان فذكره قال البخاري وانما حديث الزهري عن سالم
 عن أبيه ان رجلا من ثقيف طلق نساءه فقال له عمر لتراجعن نساءك الحديث قال ابن كثير قلت
 قد جرح الامام أحمد في روايته لهذا الحديث بين هذين الحديثين بهذا السند فليس مذكور
 البخاري فادحا وساق رواية النسائي لبرجال ثقات الا انه يدعي ابن كثير ما نقله الاثر من أحمد
 انه قال هذا الحديث غير صحيح ولعمل عليه وهو دليل على ما دل عليه حديث الضحاك ومن
 تأول ذلك تأول هذا (قائده) وسبقت اشارة الى قصة نطاي بن رجل من ثقيف نساءه وذلك انه
 اختار أربع فلما كان في عهد عمر طلق نساءه وقسم ماله بين نبيه فبغ ذلك عمر فقال الى لائن
 الشيطان ما يسترق من السمع سمع صوتك فقد ذفقه في نفسك وأعلم انك لا تسكت الا قليلا وايم
 الله لتراجعن نساءك ولترجعن ماله أولاً ورهن منكم ولا مروت بقبرك فيرجمك كارجم قبوري فقال
 الحديث ووقع في الرسيط ابن غيلان وهو وهم بل هو غيلان وأشد منه وهما ما وقع في مختصر
 ابن الحاجب ابن غيلان بالغين المهملة وفي سنن أبي داود ان قيس بن الحرث أسلم وعنده ثمان
 نسوة فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يختار أربعاً روى الشافعي والبيهقي عن نوفل بن
 معاوية انه قال أسلمت وتحتي خمس نسوة فآلت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال فارق واحدة
 وأمسك أربعاً فعهدت الى أقدمهن عندي عاقراً منذ ستين سنة فقارقتها وعاش نوفل بن معاوية
 مائة وعشرين سنة في الاسلام وستين في الجاهلية وفي كلام عمر ما يدل لابطال الحيلة لمنع
 التورث وان الشيطان قد يخذل في قلب العبد ما يسترقه من السمع من أحواله وانه يرحم القبر
 عقوبة له ما صي واهانه وتحذير عن مثل ما فعله (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال را
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتم ذريعتي على أبي العاص بن الربيع بعد ست سنين بالنكاح
 الأول ولم يحدث نكاحاً رواه أحمد والأربعة الا النسائي وصححه أحمد والحاكم قال الترمذي
 حسن وليس بأسناده بأس وفي لفظ لا جد كان اسلامها قبل اسلامه بست سنين وأعني باسلامها
 هجرتها والافهني أسألت مع سائر بناته صلى الله عليه وآله وسلم ومن أسلم من بعده الله وكانت
 هجرتها بعد وقعة بدر بقليل ووقعة بدر كانت في رمضان من السنة الثانية من هجرة صلى الله عليه
 وآله وسلم وحرمت المسلمات على الكفار في الحديبية سنة ست في ذي القعدة منها فيكون مكنتها
 بعد ذلك نحو من ستين ولهذا ورد في رواية أبي داود ردها عليه بعد ستين وهذا قد روي ذلك الخافض
 أبو بكر البيهقي قال الترمذي لا يعرف وجه هذا الحديث (٢) يشير الى انه كيف ردها عليه
 بعد ست سنين أو ثلاث أو ستين وهو مشكل لاستبعاد ان تبقى عندها هذه المدة ولم يذهب أحد الى
 تقرير المسئلة تحت الكافر اذا تأخر اسلامه عن اسلامها نقل الاجماع في ذلك ابن عبد البر وأشار
 الى ان بعض أهل الظاهر جوز دوبا الاجماع وتعقب بشبوت الخلاف فيه عن علي رضي الله عنه
 والنخعي آخرجه ابن أبي شيبة عنهما وبه أفتى حماد شيخ أبي حنيفة فروى عن علي عليه السلام انه
 قال في الزوجين الكافرين يسلم أحدهما هو أملاك لضعفها ما دامت في دار هجرتها وفي رواية وهو
 أولى بهما لم يخرج من مصر ها وفي رواية عن الزهري من رأيه ان أسلمت ولم يسلم زوجها فهو ما على

(١) في تخرجه الزركشي
 سعيد بن أبي جزة اه منه
 (٢) وزاد له قد جاء هذا
 من قبل داود بن الحصين من
 قبل حفظه انتهى قلت قال
 الذهبي في المغني داود بن
 الحصين أبو سايحان المدني
 عن عكرمة صدوق يعرب
 وثقه غير واحد كابن معين
 وقال ابن المديني مروي
 عن عكرمة قد ذكر وقال أبو
 حاتم لولا ان مالك راوى عنه
 لترك حديثه وقال سفيان
 ابن عيينة كان يفتي حديثه
 وقال أبو زرعة الرازي ابن
 قلت وروى أيضاً بالقدري قال
 الذهبي قلت وهذا الحديث
 رواد داود عن عكرمة كافي
 الترمذي فالعجب قول
 الترمذي هذا حديث ليس
 بأسناده بأس وفي داود ما
 سمعت اه على حسن
 خان

نكاحهما ما لم يفرق بينهما بسلطان وقال الجمهور ان أسلت الحريسة وزوجها حربي وهي
مدخولة فان أسلم وهي في العدة فالنكاح باق وان أسلم بعد انقضاء عدتها وقعت الفرقة بينهما
وهذا الذي ادعى عليه الاجماع في الجبر وادعاه ابن عبد البر كما عرفت وتأول الجمهور حديث زبيب
بان عدتها لم تكن قد انقضت وذلك بعد نزول آية التحريم لبقاء المسلمة تحت الكافر وهو ممة دار
سنتين وأشهر لان الخيض قد يتأخر مع بعض النساء وقد هاضى الله عليه وآله وسلم عليه لما كانت
العدة غير منقضية وقيل المراد بقوله بالنكاح الاول انه لم يحدث زيادة شرط ولا مهر ورد هذا ابن
القيم وقال لا نعرف اعتبار العدة في شيء من الاحاديث ولا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يسأل المراءة هل قد انقضت عدتها أم لا ولا ريب ان الاسلام لو كان بمجرد فرقة لكانت فرقة بائنة
لارجعية فلا أثر للعدة في بقاء النكاح وانما أثرها في منع نكاحها للغير ولو كان الاسلام قد يجزى
الفرقة بينهما لم يكن أحق بهما في العدة ولكن الذي دل عليه حكمه صلى الله عليه وآله وسلم ان
النكاح موقوف فان أسلم قبل انقضاء عدتها فقهى زوجته وانقضت عدتها فافلها ان تنكح من
شامت وان أحببت انتظره فان أسلم كانت زوجته من غير حاجة الى تجديد نكاح ولا يعلم أحد
جدد بعد الاسلام نكاحه البتة بل كان الواقع أحد الأمرين اما افتراقهما ونكاحها غيره واما
بقاؤهما عليه وان تأخر اسلامه وأما تخيير الفرقة وصرع العدة فلان علم ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قضى بواحد منهما مع كثرة من أسلم في عهده وقرب اسلام أحد الزوجين من
الآخر وبعده منه قال ابن القيم رحمه الله ولو لا قراره صلى الله عليه وآله وسلم الزوجين على
نكاحهما وان تأخر اسلام أحدهما عن الآخر بعد صلح الحديبية زمن الفتح لقلنا بتجديد
الفرقة بالاسلام من غير اعتبار مدة لقوله تعالى لاهن حل لهم ولا هم يحلون لهن وقوله تعالى
ولا تكموا بكموا بعضكم الكوافر ثم سرد قصة ابائنا كدم ما ذهب اليه وهو أقرب الأقوال في المسئلة
﴿ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال رد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بنته زبيب
على أبي العاص بن الربيع بن كحاح (١) جديد قال الترمذي حديث ابن عباس أجود اسنادا
والعمل على حديث عمرو بن شعيب ﴾ قال الحفاظ بن كثير في الارشاد قال الامام أحمد هذا
حديث ضعيف وجراح لم يسمعه من عمرو بن شعيب انما سمعه من محمد بن عبد الله العزري
والعزري لا يساوي حديث شيئا قال والصحيح حديث ابن عباس يعني المقدم وهكذا قال البخاري
والترمذي والدارقطني والبيهقي وحكاه عن حفاظ الحديث وأما ابن عبد البر فانه جنح الى ترجيح
رواية عمرو بن شعيب وجعل بينه وبين حديث ابن عباس فجعل قوله في حديث ابن عباس
بالنكاح الاول أي بشرطه ومعنى لم يحدث شيئا أي لم يرد على ذلك شيئا وقد أشرفنا اليه اتفاقا
وحديث عمرو بن شعيب فعرضه الاصول وقد صرح فيه بوقوع عقد جديد ومهر جديد والاخذ
بالصريح أولى من الاخذ بالمحتمل انتهى قلت يردنا ويل حديث ابن عباس تصریح ابن عباس
في رواية فلم يحدث شهادة ولا صداقا رواه ابن كثير في الارشاد ونسبه الى اخراج الامام أحمد له
وأما قول الترمذي والعمل على حديث عمرو بن شعيب فانه يريد عمل أهل العراق ولا يخفى ان
علمهم بالحديث الضعيف وهجر القوي لا يقوى لا يقوى الضعيف بل لضعف ما ذهب اليه من العمل
﴿ وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال أسلت امرأة فزوجت بخا من زوجها فقال يا رسول الله

(١) قلت في الترمذي
زيادة بمهر جديد ثم قال هذا
حديث في اسناده مقال
والعمل على هذا الحديث
عند أهل العلم ان المرأة اذا
أسلت وأسلم زوجها وهي
في العدة ان زوجها أحق بها
ما كان في العدة وهو قول
مالك بن أنس والاوزاعي
والشافعي وأحمد واسحق
انتهى بلفظه وكلامه في
حديث ابن عباس قد نقلناه
في الهامش قريبا وبه تعرف
ان قول المصنف قال الترمذي
الخ نقل لكلامه بالمعنى
لا بلفظه اه أبو القاسم
علي حسن خان

اني كنت أسأت وعلت بإسلامي فاتتزعها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من زوجها الآخر
وردها إلى زوجها الأول رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم الحديث
دليل على أنه إذا أسلم الزوج وعلت امرأته بإسلامه فهي في عقد نكاحه وان تزوجت
فهو تزوج باطل تتزع من الزوج (١) الآخر وقوله وعلت بإسلامي يحتمل أنه أسلم بعد
انقضاء عدتها وقبلها وانما ترد إليه على كل حال وان علمها بإسلامه قبل تزوجها بغيره يبطل
نكاحها مطلقا سواء انقضت عدتها أم لا فهو من الأدلة لكلام ابن القيم الذي قدمناه لأن تركه
صلى الله عليه وآله وسلم الاستقصاء حل علمت بعد انقضاء العدة وألا دليل على أنه لا حكم للعدة
(وعن زيد بن كعب بن عجرة عن أبيه قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العالية
من بني غفار) بكسر الغين المعجمة وفاء خفيفة فراء بعد الالف قبله معروفة (فلما دخلت
عليه ووضعت ثيابها رأى بكشكها) بفتح الكاف فشين مججمة فاعمها له هو ما بين الخاصرتين
إلى الضلع كافي القاسموس (بإضافة قال البسي ثيابك وألحق بإحاطة وأمر لها بالصدق رواه
الحاكم وفي اسناده جيل بن زيد وهو مجهول واختلف عليه في شيخه اختلافا كثيرا) اختلف
في الحديث عن جيل فقبل عنه كما قال المصنف وقيل عن ابن عمر وقيل عن كعب بن عجرة وقيل
عن كعب بن زيد والحديث فيه دليل على أن البرص منفر ولا يدل الحديث على أنه يفسخ به النكاح
صريحا لاحتمال قوله صلى الله عليه وآله وسلم ألحق بإحاطة أنه قصد به الطلاق إلا أنه قد روي هذا
الحديث ابن كثير بلفظ انه صلى الله عليه وآله وسلم تزوج امرأته من بني غفار فلما دخلت عليه
رأى بكشكها ووضعا فردها إلى أهلها وقال دلستم على قهودايل على الفسخ وهذا الحديث ذكره
ابن كثير في باب الخيار في النكاح (٢) والرد بالعيب وقد اختلف العلماء في فسخ النكاح بالعيب
فذهب أكثر الأمة إلى ثبوته وان اختلفوا في التفاصيل فروى عن علي وعمر رضي الله عنهما أنها
لا ترد النساء الا من أربع من الجنون والجدام والبرص والدماء في الفرج واسناده منقطع وروي
البهيقي بإسناد جيد عن ابن عباس رضي الله عنهما أربع لا يجوزن في بيع ولا نكاح الجنونة
والجنونة والبرصاء والعفلاء والرجل يشارك المرأة في ذلك ويريد بالجب والعنة على خلاف في العنة
وفي أنواع من المنفرات خلاف واختار ابن القيم أن كل عيب ينفر الزوج الآخر منه لا يحصل به
مقصود النكاح من المودة والرحمة فوجب الخيار وهو أولى من البيع كان الشرط المشروطة
في النكاح أولى بالفاء من الشرط في البيع قال ومن تدبر مقاصد الشرع في مصادره وموارده
وعذله وحكمته وما اشتملت عليه من المصالح لم يحق عليه رجحان هذا القول وقربه من قواعد
الشرعية قال وأما الاقتصار على عيين أو ثلاثة أو أربعة أو ستة أو سبعة أو ثمانية دون ما هو أولى
منها أو مساوئها فلا وجه له فالعوى والخرس والطرش وكونه مقطوعة اليدين أو الرجلين أو
أحدهما من أعظم المنقرات والسيكوت عنه من أقبح التدليس والغش وهو منافي للدين
والاطلاق انما ينصرف إلى السلامة فهو كالمشروط عرفا قال وقد قال أمير المؤمنين عمر بن
الخطاب إن تزوج امرأته وهو لا يولد له أخبرها أنك عقيم فلماذا تقول في العيوب التي هذا عندها
كأن لا تنقص انتمى وهذا داود وابن حزم إلى أنه لا يفسخ النكاح بعيب البتة وكانهم لم يثبت
الحديث ولم يقولوا بالقيام لم يقولوا بالفسخ (وعن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب

(١) كذا قاله الشارح ولا
يحتج أنه مشكل لأنه إن كان
عقد الآخر بعد انقضاء
عدتها من الأول فنكاحها
صحيح وإن كان قبل انقضاءها
فهو باطل إلا أن يقال أنه
أسلم وهي في العدة فإذا أسلم
وهي فيها فالنكاح باق بينهما
فتزوجها بعد إسلامه باطل
لأنها باقية في عقد نكاحه
فهذا أقرب اه على حسن خان
مطلب فسخ النكاح بالعيوب

رضي الله عنه قال أيما رجل تزوج امرأة فدخل بها فوجد حارصاً أو مجنوناً أو مجذوماً ففعلها
 الصداق بمسببه أياها وهو له على من غره منها آخرجه سعيدين منصور ومالك وابن أبي شيبة
 ورجاله ثقات) تقدم الكلام في الفسخ بالعيب وقوله وهو أي المهر له أي الزوج على من غره منها أي
 يرجع إليه واليه ذهب مالك وأصحاب الشافعي وذلك لأنه غرم لحقه بسببه إلا أنهم اشترطوا عليه
 بالعيب فإذا كان جاهلاً فلا غرم عليه وقول عمر على من غره مال على ذلك إذا غر منه إلا منع العلم
 وذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أنه لا يرجع إلا أن الشافعي قال هذا في الجديد قال ابن كثير في
 الإرشاد وقد حكى الشافعي في القديم عن عمرو بن عبد الله رضي الله عنهم في المغر ويرجع
 بالمهر على من غره ويعتد لما تقدم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم من غشنا فليس منا ثم قال
 الشافعي في الجديد وإنما تر كذا ذلك حديث أيما امرأة تكنت بغير إذن وليها فنكاحها باطل وإن
 أصابها فلها الصداق بما استحل من فرجها قال فجعل لها الصداق في النكاح الباطل وهي التي
 غرته فلا ينبغي جعل لها الصداق بل يرجع على الغار في النكاح الصحيح الذي الزوج فيه مخير
 بطريق الأولى انتهى وقد يقال هذا مطلق مقيّد بحديث الباب (وروى سعيد) يعني ابن
 منصور (عن علي رضي الله عنه نحوه وزاد أو بهما قرن) فتح القافي وسكون الراء والعقل بفتح
 العين المهملة وفتح الفاء واللام وهو ما يخرج في قبل النساء وحيا النافذة كالدار من الرجال
 (فزوجها بالخير فإن مسها فلها المهر بما استحل من فرجها ومن طريق سعيد بن المسيب أيضا)
 أي وأخرج سعيد بن منصور من طريق ابن المسيب (قال قضى عمر أن يؤجل العنين سنة) بالمهملة
 فنون فنية تحسية فنون برقة مسكين هو من لا يأتى النساء معجز العدم انتشار ذكره ولا يريدن
 والاسم العنانة والتعين والعنينة بالكسر وشددوا العنينة والعنة بالضم الاسم أيضا من عنن عن
 امرأته حكم عليه القاضى بذلك أو منع بالسحر وهذا لا ترد على أن العنة عيب يفسخ بها النكاح
 بعد تحققها واختلفوا في ذلك والقائلون بالفسخ اختلفوا أيضا في أمهالها ليحصل التحقيق فقبل
 يهمل سمة وهو مروي عن عمر وابن مسعود وروى عن عثمان أنه لم يؤجله وعن الحرث بن عبد
 الله يؤجل عشرة أشهر وذهب أحمد وجماعة إلى أنه لا يفسخ بذلك واستدلوا بأن الأصل عدم الفسخ
 وهذا أثر لا حجة فيه وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يخير امرأة رافعة وقد شككت منه ذلك وهو في
 موضع التعليم وقد أجاب في البحر بقوله قلنا العزل زوجها أنكره والنظر ممنوع قلت ولا يخفى أن
 امرأة رافعة لم تنكح من رافعة فانه كان فذلكها وتزوجها عبد الرحمن بن الزبير (أ) فقامت تشكوه
 إليه صلى الله عليه وآله وسلم وقالت انما معي مثل هذبة الثوب فقال صلى الله عليه وآله وسلم
 تريدن أن ترجعي إلى رافعة لا حتى يذوق عسيلتك وتذوق عسيلته وفي رواية الموطأ أن رافعة
 طلق امرأته تيممة بنت وهب في عهدده صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثا فكتبت عبد الرحمن
 ابن الزبير فاعترض عنها فلم يستطع أن يمسها ففارقها فأراد رافعة أن ينكحها وهو زوجها الأول
 فقال صلى الله عليه وآله وسلم أتريدن الحديث وبهذا يعرف عدم صحة الاستدلال بقصة رافعة
 فانما لم تطلب الفسخ بل فهم منها أنهم أتريدن أن يراجعها رافعة فاخبرها أن عبد الرحمن حيث لم يذوق
 عسيلته ولا ذقت عسيلته لا ينكحها رافعة وكيف يحمل حديثها على طلبها الفسخ وقد أخرج مالك
 في الموطأ أن عبد الرحمن لم يستطع أن يمسها فطلقها فأراد رافعة أن ينكحها وهو زوجها الأول

(أ) الزبير بفتح الزاي وكسر
 الباء الموحدة ليس في الصحاح
 الا هو اسم منه

فجاءت تستفتي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاجابها بانهم الاتحل له وأما فصة تأتي ركاته وهوانه
 تكبح امرأته من حزمة فجاءت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت ما تعني عني ألا كما تعني عني
 الشعرة بشعرة أخذتها من رأسها فنفرت بيني وبينه فأخذت الذي صلى الله عليه وآله وسلم حمية
 فعداها كأنه واخوته ثم قال جلسائه أثرون فلا نايعني ولدا لا يشبهه منه كذا وكذا من عبد يزيد
 وفلا نا لا منه الا تحريش به منه كذا وكذا قالوا نعم قال صلى الله عليه وآله وسلم لعبد يزيد طلقها ففعل
 الحديث أخرجه أبو داود عن ابن عباس فظاهرها لم يثبت عنده صلى الله عليه وآله وسلم تعرف أولاده بالقافة
 ما دعتهم المرأة من العنة ولاه خلا في الاصل لانه صلى الله عليه وآله وسلم تعرف أولاده بالقافة
 وسأل عنها أصحابه صلى الله عليه وآله وسلم فدل انه لم يثبت له انه عني وأمره بالطلاق ارشاد الى انه
 ينبغي له فراقها حيث طلبت ذلك منه لانه يجب علمه * (فائدة) * قال ابن المنذر اختلفوا في المرأة
 تطالب الرجل بالجماع فقال الأكثر ان وطئها بعد أن دخل بها امرأة واحدة لم يؤجل أجل العنين
 وهو قول الاوزاعي والثوري وأبي حنيفة ومالك والشافعي واسحق وقال أبو ثور ان ترك جماعها
 لعلة أجل لها سنة وان كان لغيرة فلا تأجل وقال عياض اتفق كافة العلماء على ان المرأة حقا
 في الجماع فثبت الخيار لها اذا تزوجت المحبوب والمبسوح جاهلة بهما ويضرب العنين أجل سنة
 لا اختيار زوال مائة انتهى قلت ولم يستدلوا على مقدار الاجل بالسنة بدليل ناهض عما يذكر
 القهقهة انه لا جل ان غر الفصول الاربعة فيقين حينئذ حاله

* (باب عشرة النساء) *

بكسر العين المهملة وسكون الشين المعجمة أي عشرة الرجال أي الازوج النساء أي الزوجات
 (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ملعون من أتى امرأة
 في دبرها رواه أبو داود والنسائي واللفظ له ورجاله ثقات لكن أغل بالارسال) روى هذا الحديث
 بنظيره من طرق كثيرة عن جماعة من الصحابة منهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأرضاه وعمر
 وخزيمة وعلي بن طلحة وطلحة بن علي وابن مسعود وجابر وابن عباس وابن عمر والبراء وعقبة بن عامر
 وأنس وأبو ذر وفي طرقه جميعا كلام ولكم مع كثرة الطرق واختلف في الرواية بشد بعض طرقه
 بعضها يدل على تحريم اتيان النساء في أدبارهن والى هذا ذهب الامه الا القليل للحديث هذا
 ولان الاصل تحريم المباشرة الامأحله الله ولم يجعل تعالى الا القبل كدال له قوله فانوا حرثكم أني
 شئتم وقوله فأترهن من حيث أمركم الله فباح موضع الحرث والمطلوب من الحرث نبات الزرع
 فكذلك النساء الغرض من اتيانهن هو طلب النسل لا قضاء الشهوة وهو لا يكون الا في القبل فيحرم
 ما عدا موضع الحرث ولا يقاس علمه غيره لعدم المشابهة في كونه محللا للزرع وأما محل الاستماع
 فيما عدا القرح فما خوزه من دليل آخر وهو جوارزه مباشرة الخاض فيما عدا الفرج وذهب
 الامامية الى جوارز اثبات الزوجة والامه بل والمه لولك (١) في الدبر وروى عن الشافعي انه
 قال لم يصح في تحمله ولا في تحريمه شيء القياس انه حلال ولكن قال الربيع والله الذي لا اله الا هو
 لقد نص الشافعي على تحريمه في ستة كتب ويقال انه كان يقول بجله في القديم وفي
 الهدي النبوي عن الشافعي انه قال لا أرخص فيه بل أنهي عنه وقال ان من نقل عن الأئمة

(١) هكذا ينقل عنهم ولم
 أجده في كتب الامامية
 المعروفة فلا أعني قد انهم
 يقولون به حتى أجده
 منصوصا لهم وهذه القول
 للمذاهب كثيرة منها انه لا يصح
 وقدين السبل وجه الله في
 حاشية ضوء النهار أعاليط
 كثيرة في نقل المذاهب وأما
 الشافعي فالذي نقل عنه انما
 هو دبر النساء من مملوكة
 وزوجة ولكن الحق ما قاله
 الربيع عنه اه أبو النضر
 علي حسن خان

اباحتهم فقد غلط عليهم أخش الغلط وأقبحه . وانما الذي أباحوه ان يكون الدبر طري يقاالى
 الوطء في الفرج فيطأ من الدبر لافي الدبر فاشتبه على السامع انتهى ويروى جواز ذلك عن
 مالك وأئكمه أصحابه وقد أطال الشارح القول في هذه المسئلة بما لا حاجة الى استيفائه منها
 وقد رآ آخر تخريم ذلك وقرأ دلة تخريمه ومن أدلة تخريمه قوله ﴿ وعن ابن عباس رضى
 الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينظر الله الى رجل اثنى رجلاً أو امرأة
 في دبرها رواه الترمذى والنسائى وابن حبان وأعل بالوقف ﴾ على ابن عباس ولكن المسئلة
 لا مسرح للاجتهاد فيها سياد كرهذا النوع من الوعيد فانه لا يدرك بالاجتهاد وله حكم الرفع
 ﴿ وعن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان يؤمن
 بالله واليوم الآخر فلا يؤذى جاره واستوصوا بالنساء خيراً فانهن خلقن من ضلع ﴾ بكسر
 الضاد المعجمة وفتح اللام واسكانها واحدا الاضلاع ﴿ وان اعوج شئ في الضلع اعلاه اذا
 ذهب تقيمه كسرت وان تركته لم يزل أعوج واستوصوا بالنساء خيراً ﴾ أى اقبلوا الوصية فيهن
 والمعنى انى أوصيكم بهن خيراً أو المعنى يوصى بعضكم ببعضاً فيهن خيراً ﴿ متفق عليه واللفظ
 للجارى وسلم فان استمعت بها استمعت بها وبع اعوج ﴾ هو بكسر أوله على الارجح ﴿ وان
 ذهب تقيمها كسرتها وكسرها طلاقها ﴾ الحديث دل على عظم حق الجار وان من أذى الجار
 فليس بمؤمن بالله واليوم الآخر وهذا وان كان يلزم منه كفر من أذى جاره الا انه مجمل على
 المبالغة لان من حق الايمان ذلك فلا ينبغي لمؤمن الاتصاف به وقد عد أذى الجار من الكبائر
 فالمراد من كان يؤمن بالله ايماناً كاملاً لا وقد وصى الله على الجارى القرآن وحد الجار الى أربعين داراً
 كما أخرج الطبرانى انه أنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال يا رسول الله انى نزلت في محمل
 بنى فلان وان أشدهم لى أذى أقربهم الى دار أقيعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبابكر وعمر وعليه
 رضى الله عنهم بأن يؤتى المسجد فيصيحون على ان أربعين داراً جاز ولا يدخل الجنة من خاف جاره
 بوائقه وأخرج الطبرانى فى الكبير والوسط ان الله ليدفع بالمسلم الصالح عن مائة بيت من
 جيرانه وهذا فى زيادة على الارل والأذية للمسلم مطلقاً محرمة قال تعالى والذين يؤذون المؤمنين
 والمؤمنات بغير ما اكتسبوا الآية ولكنه فى حق الجار أشد تحريماً فلا يقتصر منه شئ وهو كل ما يعبد
 فى العرف أذى حتى ورد فى الحديث انه لا يؤذيه بقدر قدره الا ان يغرف له من مرقه ولا يجب
 عنه الرجوع الا بالذنه وان اشترى فأكهة أهدى اليه منها وحقوق الجار مستوفاة فى الاحياء للفرز الى
 وقوله واستوصوا تقدم بيان معناه وعاله بقوله فانهم خلقن من ضلع يريد خلقن خلقاً فيه
 اعوجاج لانهن خلقن من أصل معوج والمراد ان حواء أصلهن خلقت من ضلع آدم كما قال تعالى
 وخلق منها زوجها بعد قوله خلقكم من نفس واحدة وأخرج ابن اسحق عن حديث ابن عباس
 ان حواء خلقت من ضلع آدم الا قصر اليسر وهو قائم وقوله وان اعوج ما فى الضلع اخبار بانها
 خلقت من اعوج أجزاء الضلع مبالغة فى اثبات هذه الصفة لهن وضهير قوله تقيمه وكسره للضلع
 وهو يذ كر ويؤنث ولذا جاء فى لفظ البخارى تقيمها وكسرتها ويحتمل انه للمرأة ورواية مسلم
 صريحة فى ذلك حيث قال وكسرها طلاقها والحديث فيه الاصر بالوصية بالنساء والاحتمال
 لهن والصبر على عوج أخلاقهن وانه لا سبيل الى صلاح أخلاقهن بل لابد من العوج فيها وانه

من اصل الخلق وتقدم ضبط العوج عنوا وقال أهل اللغة العوج بالفتح في كل منتصب كالخادط
والعود وشبههما وبالكسر ما كان في بساط أو معاش أو دين ويقال فلان في دينه عوج بالكسر
(وعن جابر رضي الله عنه قال كضع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غزاة فلما قدمنا المدينة
ذهبنا لدخل فقال صلى الله عليه وآله وسلم أمهوا حتى تدخلوا إلى أبي عشاء السكي تمتشط
الشعثة) بفتح الشين المعجمة وكسر العين المهملة فتعلمنة (وتنفخ) بسين وحاء مهملة
(الغيبية) بضم الميم وكسر المعجمة بعدها مشنة تحسية ساكنة فوحدة مفتوحة التي غاب عنها
زوجها (متفق عليه) فيه دليل على أنه يحسن التأني للقادم على أهله حتى يشعر بأبقدومه
قبل وصوله بزمان يتسع لما ذكر من تحسين هيات من غاب عنهم أو واجه من الامتشاط وازالة
الشعر بالموسى مثلاً من المحلات التي تحسن ازالته منها وذلك لئلا يهجم على أهله وهم في هيئة غير
مناسبة فينفق الزوج عنهم والمراد إذا سافر سافراً يطيل فيه الغيبة كمال له قوله (وفي رواية
البخاري) أي عن جابر (إذا أطال أحدكم الغيبة فلا يطرق أهله ليلاً) قال أهل اللغة الطروق
الجي بالليل من سفر أو غيره على غفلة ويقال لكل أت بالليل طارق ولا يقال في النهار إلا الجواز وقوله
ليلاً ظاهرة تقييد النهي بالليل وأنه لا كراهة في وصوله إلى أهله من غير شعورهم واختلف في
عله التفرقة بين الليل والنهار فعمل البخاري في ترجمة الباب بقوله باب لا يطرق الرجل أهله ليلاً
إذا أطال الغيبة مخافة أن يتخونهم أو يلقس عنراهم فعلى هذا التعليل يكون الليل جزء العلة
لان الرية تغلب في الليل وتندرفي النهار وان كانت العلة ماصرح به قوله السكي تمتشط إلى آخره
فهو حاصل في الليل والنهار قبل ويحتمل أن يكون معتبراً على كلا التقديرين فان الغرض من
التنظيف والتزيين هو تحصيل لجمال الغرض من قضاء الشهوة وذلك في الاغلب يكون في الليل
فالقادم في النهار يتأني لزوجته التنظيف والتزيين لوقت المباشرة وهو الليل بخلاف القادم في الليل
وكذلك ما يخشى منه من العنور على وجود أجنبي هو في الاغلب يكون في الليل وقد أخرج
ابن خزيمة عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يطرق النساء ليلاً فطرق
رجلان كلاهما فوحديدهم بذكر واحد منهم مع امرأته ما يكره وأخرج أبو عوانة في صحيحه من
حديث جابر أن عبد الله بن رواحة أتى امرأته ليلاً وعندها امرأة تمتشطها فظنهم رجلاً فأسار إليها
بالسيف فلما ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يطرق الرجل أهله ليلاً وفي الحديث
الحث على البعد عن تتبع عورات الأهل والحث على ما يجلب التوادد والتحاب بين الزوجين وعدم
التعرض لما يوجب سوء الظن بالأهل وبغيرهم أولى وفيه ان الاستجداد وفخوه مما يزين به المرأة
لزوجها محبوب للشرع وأنه ليس من تغيب يخلق الله المنهى عنه (وعن أبي سعيد الخدري
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة
الرجل يفضي إلى امرأته) من أفضى الرجل إلى المرأة جامعاً أو خلاها جامعاً أم لا كما في
القاموس (وتفضي إليه ثم ينشر سرها) أي وتنشر سره (أخرجه مسلم) الا انه بلفظ ان من
أشر الناس قال القاضي عياض وأهل النحو يقولون لا يجوز أنشر وأخبر وأخبروا يقال هو خير منه
وشر منه قال وقد جاءت الأحاديث الصحيحة باللعين جميعاً وهي حجة في جوازهما جميعاً وأنهما
لغتان والحديث دليل على تحريم افشاء الرجل ما يقع بينه وبين امرأته من أمور الوقاع ووصف

تفاصيل ذلك وما يجري من المرأة فيه من قول أو فعل ونحوه وأما مجرد ذكر الوقاع فاذا لم يكن
 حاجة فذكره مكروه لانه خلاف المروءة وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم من كان يؤمن بالله واليوم
 الآخر فليقبل خيرا أو ليصمت فإن دعت اليه حاجة أو ترتبت عليه فائدة بأن كان ينكر اعراضه
 عنها أو يئد عليه العجز عن الجماع أو نحو ذلك فلا كراهة في ذكره كما قال صلى الله عليه وآله وسلم اني
 لأفعله أنا وهذه وقال لا يطلعها عرسم الليلة وقال البخاري الكيس والكيس وكذلك المرأة لا يجوز
 لها الافتاء سره وقد ورد به نص أيضا (وعن حكيم بن معاوية) أي ابن حنيفة بفتح الحاء المهملة
 فثبته فثبته ساكنة قدال المهملة ومعاوية صحابي روى عنه ابنه حكيم وروى عن حكيم ابنه بهز
 بفتح الموحدة وسكون الهاء فزاي (عن أبيه قال قلت لرسول الله ما حق زوج أحدنا) هكذا
 بعد الم التاء هي اللغة النضيجة وجاز وجهه بالتاء (عليه السلام قال تطعمها اذا كانت وتسكوها اذا
 اكتسبت ولا تضرب الوجه ولا تقبح ولا تهجر الا في البيت رواه أحمد والنسائي وأبو داود وابن ماجه
 وعلق البخاري بعضه) وذلك حيث قال باب هجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم نساء في غير بيوتهن
 ويذكر عن معاوية بن حنيفة رفعه ولا تهجر الا في البيت والاول أصح انتهى (وصححه ابن حبان
 والحاكم) دل الحديث على وجوب نفقة الزوجة وكسوتها وان النفقة بقدر رغبته لا يكف فوق
 وسعه لقوله اذا آتت كذا قيل وفي أخذ من هذا اللفظ خفاء في قدر على تحصيل النفقة وجب
 عليه ان لا يتخصم بها دون زوجته ولعله مقيدها زاد على قدر سد خلفه لحديث ابدأ بنفسك ومثله
 القول في الكسوة وفيه دليل على جواز الضرب تأديبا الا انه منهي عن ضرب الوجه للزوجة
 وغيرها وقوله لا تقبح أي لا تسمعها ما تكره وتقول قبحك الله ونحوه من الكلام الجافي ومعنى
 قوله ولا تهجر الا في البيت انه اذا أراد هجرها في المنجوع تأديبا لها كما قال تعالى واهجرهن في
 المضاجع فلا يهجرها الا في البيت ولا يتحول الى دار أخرى أو يحولها اليها الا ان رواية البخاري التي
 ذكرناها دلت على أنه صلى الله عليه وآله وسلم هجر نساء في غير بيوتهن وخرج الى مشربة له وقد
 قال البخاري ان هذا أصح من حديث معاوية هذا وقد يقال اذا دل فعليه على جواز هجرهن في غير
 البيوت وحديث معاوية على هجرهن يكون مفهوما لم يحصر غير مراد واختلاف في تفسير الهجر
 فالجهور فسر به ترك الدخول عليهن والاقامة عندهن على ظاهر الآية وهومن الهجر ان يعنى
 البعد وقيل بضاجعها أو بولها يظهره وقيل بترك جماعها وقيل بجماعها ولا يكاهها وقيل هو من
 الهجر بمعنى الاغلاط في القول وقيل من الهجر وهو الحبل الذي يربط به البعير أي أو تشوش
 في البيوت قاله الطبري واستدل له ووهاه ابن العربي (وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه
 قال كانت اليهود تقول اذا أتى الرجل امرأته من دبرها في قبلها كان الولد أحول فنزلت نساؤكم
 حرت لكم فانوا حرتكم اني شئتم متفق عليه والنظر لمسلم) ولفظ البخاري سمعت جابرا يقول
 كانت اليهود تقول اذا جامعها من ورائها في قبلها كما فسرته الرواية الاولى جاء الولد أحول فنزل
 نساؤكم حرت لكم فانوا حرتكم اني شئتم واختلف الروايات في سبب نزولها على ثلاثة أقوال
 الاول ما ذكره المصنف من رواية الشيخين انه في اتيان المراقعة ورائها في قبلها وأخرج هذا المعنى
 جماعة من المحدثين عن جابر وغيره واجتمع فيه ستة وثلاثون طريقا صرح بعضهم بأنه لا يحل
 الا في القبل وفي أكثرها الرد على اليهود الثاني انها نزلت في حل اتيان دبر الزوجة أخرجه جماعة

عن ابن عمر عن النبي عشر طرقا الثالث انه سئل في حدس العزل عن الزوجة أخرجه أئمة من أهل الحديث عن ابن عباس وعن ابن عمر وعن ابن المسيب ولا يخفى ان ما في الحديثين مقدم على غيره والراجح هو القول الأول وابن عمر قد اختلفت عنه الرواية والقول بأنه أراد بها العزل لا يناسبه التثنية الآية وهذا وقد روى عن ابن الحنفية ان معنى قوله أتى شتمهم اذا شتمهم فهو بيان للتثنية أتى وتبعه في ذلك فلا يدل على شيء مما ذكرناه سبب النزول بل على ان اتيان الزوجة وكول الى مشيئة الزوج (وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو ان أحدكم اذا أرا ان يأتي أهله قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقناه فان يقدر بينهما ولد في ذلك لم يضره الشيطان أبدا متفق عليه) هذا اللفظ مسلم والحديث دليل على انه يكون القول قبل المباشرة عند الارادة وهذه الرواية تفسر رواية لو ان أحدكم يقول حين يأتي أهله أخرجهما البخاري بان المراد حين يريد وخبره جنبنا للرجل وامرأته وفي رواية الظاهر اني جنبني وجنب ما رزقني بالافراد وقوله لم يضره الشيطان أبدا أى لم يسلط عليه قال القاضى عياض نفي الضرر على جهة العموم في جميع أنواع الضرر غير مراد وان كان الظاهر العموم في جميع الاحوال من صيغة التثنية مع التأكيد وذلك لما ثبت في الحديث الصحيح من ان كل ابن آدم يطعن الشيطان في بطنه حين يولد الامر يم وابنه فان في هذا الطعن نوع ضرر في الجملة مع ان ذلك سبب صراحه قلت هذا من القاضى مبنى على عموم الضرر الدنيوي والدنيوي وقيل ليس المراد الا الدنيوي وانه يكون من جملة العباد الذين قال تعالى فيهم ان عبادي ليس الا عليهم سلطان ويؤيد هذا انه أخرجه عبد الرزاق عن الحسن وفيه فمكن يرجي ان علمت به ان يكون ولدا صالحا وخوهر مسل ولكنه لا يسل من قبل الرأى وقال ابن دقيق العيد يحتمل ان لا يضره في دينه ولكن يلزم منه العصمة وليست الا لالانبيا عليهم السلام وقد أجيب بان العصمة في حق الانبياء عليهم السلام على جهة الوجوب وفي حق من دعى لاجلهم هذا الدعاء على جهة الجواز فلا يعد ان يوجد من لا تصدق منه معصية عمدا وان لم يكن ذلك واجبا له وقيل لم يضره لم يفسده عن دينه الى الكفر وليس المراد عصمته عن المعصية وقيل لم يضره بمشاركة الشيطان لايه في جماع أمه ويؤيده ما جاء عن مجاهد ان الذي يجامع ولا يسمى بالناف الشيطان على احليله فيجامع معه قيل واجل هذا أقرب الاجوبة قلت الا انه لم يذكر من أخرجه عن مجاهد ثم هو مرسل ثم الحديث سبق لفائدة تحصل للولد ولا تحصل له على هذا ولعله يقول ان عدم مشاركة الشيطان لايه في جماع أمه فائدة عائدة على الولد ايضا وفي الحديث استحباب التسمية ببيان بركتها في كل حال وان يعتصم بالله وذكره من الشيطان والتبرك باسمه والاستعاذة به من جميع الاسواء وفيه الشيطان لا يشارك ابن آدم في حال من الاحوال الا اذا ذكر الله تعالى (وعن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا دعا الرجل امرأته الى فراشه فأبى أن تجي لعنتها الملائكة حتى تصبح) أى وترجع عن العصيان في بعض ألقاظ البخارى حتى ترجع (متفق عليه واللفظ للبخارى وسلم كان الذى في السماء ساخطا عليهم حتى يرضى عنها) الحديث اخبار بأنه يجب على المرأة اجابة زوجها اذا دعاها للجماع لان قوله الى فراشه كناية عن الجماع كما في قوله الولد للفراش أى الذى يطأنى الفراش ودليل الوجوب لعن الملائكة لها فلا يلغون

الا عن أمر الله ولا يكون الا عقوبة ولا عقوبة الا على ترك واجب وقوله حتى تصبح دليل على
 وجوب الاجابة في الدليل ولا مفهومة له لانه خرج ذكره مخرج الغالب والافاقه يجب عليها اجابته
 نعم اوقد أخرجه غيره بقوله دليل ابن خزيمة وابن حبان من فوات ثلاثه لا تقبل لهم صلاة ولا يصعد
 لهم الى السماء سنة العبد الا بقبول حتى يرجع والسكران حتى يصحو والمرأة الساخط عليها
 زوجها حتى يرضى وان كان هذا في حنطه مطلقا ولو لعدم طاعته في غير الجماع وليس فيه
 لعن الا ان فيه وعيد اشديد ايدخل فيه عدم طاعته في جماعها من ليل أو نهار وزاد البخاري في
 روايته في بدء الخلق فبات غضبان عليها أي زوجها قيل وهذه الزيادة يتبعه وقوع اللعن عليها لانها
 حينئذ يتحقق ثبوت معصيتها بخلاف ما اذا لم يغضب من ذلك فانها لا تستحق اللعن وفي قوله
 لعنتها الملائكة دلالة على ان منع من عليه الحق عن هوله وقد طلبه ويجب سخط الله تعالى على
 المانع سواء كان الحق في بدن أو مال قيل ويدل على انه يجوز لعن العاصي المسلم اذا كان على وجه
 الارهاب عليه الى ان يواقع المعصية فاذا واقعها دعا له بالتوبة والغفرة قال المصنف في الفتح
 بعد نقله لهذا عن المهلب ليس هذا التقييم مستفاد من الحديث بل من أدلة أخرى والحق ان
 من منع اللعن أراد به معناه اللغوي وهو الابعاد من الرحمة وهذا لا يليق ان يدعى به على المسلم
 بل تطلب له الهداية والتوبة والرجوع عن المعصية والذي أجازناه أراد معناه العرفي وهو مطلق
 التنبه ولا يخفى ان محله اذا كان بحيث يرتدع العاصي به وينزجر ولعن الملائكة لا يلزم منه
 جواز اللعن منها فان التكليف يختلف انتهى كلامه قلت قول المهلب انه يلعن قبل وقوع
 المعصية للارهاب كلام مردود فانه لا يجوز لعنه قبل ايقاعه لها أصلا لان سبب اللعن وقوعها منه
 فقبل وقوع السبب لا وجه لايقاع السبب ثم انه رتب في الحديث لعن الملائكة على ابا المرأة عن
 الاجابة وأحاديث لعن الله شارب الخمر رتب فيها اللعن على وصف كونه شارباً وقول الحفاظ انه
 اذا أراد معناه العرفي جاز لا يخفى انه غير مراد للشارع الا المعنى اللغوي والتحقيق ان الله تعالى
 أخبر بان الملائكة تلعن من ذكر وبانه تعالى لعن شارب الخمر ولم يأمر نابلعه فلو ورد
 اللعن بأمره بلغه وجب علينا الامتنال ولعنه ما لم تعلم توبته ونذبت لنا الدعاء له بالتوفيق للتوبة
 والاستغفار له وقد أخبر الله تعالى ان الملائكة تلعن من ذكر ومعلوم انه عن أمر الله وأخبر
 انهم يستغفرون لمن في الارض وهو عام يشتمل من يلعنونهم من أهل الايمان وهم المرادون في
 الآية اذ المراد من عصاة أهل الايمان لانهم المحتاجون الى الاستغفار لانهم مقيسدة بقوله
 فاعترف للذين تابوا الآية كما قيل لان التائب يغفوره وانما دعاؤهم له بالمغفرة تعجب وزيادة تنويه
 بشأن التائبين وأما مشول عموماً للكفار فمعلوم انه غير مراد وبهذا تعرف ان الملائكة قاموا
 بالامر من كما أشربنا اليه وفي الحديث رعاية الله لعبد ولعن من عصاه في قضاء شئ منه وأمر
 رعاية أعظم من هذه رعاية الملائكة الكبير للعبد الحقير فليكن لعن مولاهذا كرا ولا يديه شاكرا
 ومن معاصيه محاذرا ولهذه المكتبة الشريفة من كلام رسوله مذكراً (وعن ابن عمر رضي الله
 عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعن الواصلة) بالصاد المهمة (والمستوصلة والواصلة)
 بالشين المعجمة (والمستوشمة متفق عليه) الواصلة هي المرأة التي تصل شعرها بشعر غيرها
 سواء فعلته لنفسها أو لغيرها والمستوصلة التي تطلب فعل ذلك وزاد في الشرح ويقع لهم ما لا يدل

(١) من زوجة أو غير من زوجة
أه منه

عليه الألفظ والواشمة فاعلة الوشم وهو أن تغرز إبرة أو نحوها في ظهر كفها أو شفتيها أو نحوهما من
بشمتها حتى يسيل الدم ثم تحو ذلك الموضع بالسكحل أو النورة ينحضر والمستوشمة الطالبة لذلك
والحديث دليل على تحريم الأربعة الأشياء المذكورة في الحديث فالواصل يحرم للمرأة مطلقا بشعر
محرم أو غيره آدمي أو غيره سواء كانت المرأة ذات (١) زينة أو لا وللشافعية خلاف وتفاسيل
لا ينقض عليهم دليل بل الأحاديث قاضية بالتحريم مطلقا لوصول الشعر واستنصاه كما هي قاضية
بتحريم الوشم وسؤاله ودل العن على أن هذه المعاصي من الكبائر وهذا وقد عدل الوشم في بعض
الأحاديث بأنه تغيير خلق الله تعالى ولا يقال إن الخضاب بالحناء ونحوها تنهيه العبد لأنها وإن
شملتة فهو مخصوص بالأجسام وبأنه قد وقع في عصره صلى الله عليه وآله وسلم بل أمر بتغييرها بل
أصابح المرأة بالخضاب كما في قصة هذفا ما وصل الشعر بالحري ونحوه من الخرق فقال الناضي
عياض اختف العالما في المسئلة فقال مالك والطبري وكثيرون أو قال لا كثرون الوصل ممنوع
بكل شيء وهو مروى عن عائشة حتى بالشعر ونقل عنه أنها تأولت حديث الباب بان المراد
بالواصل المرأة التي تفجر في نفسها ثم تنسل ذلك بالعبادة وهي رواية ضعيفة ولا يصح عنها قال
الناضي وأما ربط خيوط الحري بالمعونة ونحوها مما لا يشبه الشعر فليس عنده لانه ليس بوصول
ولا معنى مقصود من الوصل وإنما هو للتعجب والتحسين انتهى ومراهم من المعنى المناسب هو
ما في ذلك من الخداع لزوج فما كان لونه مغايرا للون الشعر فلا خداع فيه (وعن جذامة
بنت وهب) بضم الجيم وذال معجمة ويرى بالمال المهملة قبل وهو تصحيف هي أخت عكاشة بن
محسن من أمه داجرت مع قومها وكانت تحت أنيس بن قتادة مصغر أنس (قالت حضرت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أنس وهو يقول لقد هممت أن أنهي عن الغيلة) بكسر
الغين المجرمة فثناة تحبسة (فمنظرت في الروم وفارس فاذا هم يغيلون أولادهم فلا يضر ذلك
أولادهم شيئا ثم سألو عن العزل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك الوأد الخفي رواه
مسلم) أشمل الحديث على مسألتين الأولى الغيلة تقدم ضبطها ويقال لها الغيل بفتح الغين مع
فتح المثناة التحتية والغيل بكسر الغين والمراد به ما عصى جماعة الرجل امرأته وهي ترضع كما قاله
مالك والاصمعي وغيرهما وقيل هي أن ترضع المرأة هي حامل والأطباء يقولون إن ذلك داء
والعرب تكرهه وتنقيه ولكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رد ذلك عليهم وبين عدم الضرر الذي
زعمت العرب والأطباء إن فارس والروم يفعل ذلك ولا ضرر يحدث مع الأولاد وقوله فاذا هم
يغيلون هم من أعمال يغيل والمسئلة الثانية العزل وهو بفتح العين المهملة وسكون الزاي وهو
أن يترع الرجل بعد الإيلاج لينزل خارج الفرج وهو يتعل لاحد أمرين إما في حق الأمة فلائلا
تحمل كراهة تجحى أو لأن من الأمة ولا تدمع ذلك يتعذر بيعها وإما في حق الحرة ففكر اهتة ضرر
الرضيع إن كان أولئلا تحتمل المرأة وقوله في جواب سؤالهم عنه أنه الوأد الخفي دال على تحريمه
لأن الوأد فن البنت حية وبالتحريم يحرم ابن حزم محتجا بحديث الكتاب هذا وقال الجمهور
يجوز عن الحرة بذاتها وعن الأمة السرية بغير إذنها ولهم خلاف في الأمة المزوجة بغير قالوا
وحديث الكتاب معارض يحد يثن الأول عن جابر قال كانت لسا جوار وكأنه عزل فقالت اليهود
قال المؤودة الكعري فسمي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال كذبت اليهود ولو أراد

الله خلقه لم تستطع رده أخرجه النسائي والترمذي وصححه والثاني أخرجه النسائي من حديث
أبي هريرة نحوه قال الطحاوي والجمع بين الأحاديث يحمل النهي في حديث جدامة على التنزيه
ورجح ابن حزم حديث جدامة والنهي فيه للتحرير بيان حديث غيرها مرجح لاصل الإباحة
وحديثها مانع فمن ادعى أنه أبين بعد المنع فعليه البيان وتوزع ابن حزم في دلالة قوله صلى الله
عليه وآله وسلم ذلك الوأد الخفي على الصراحة بالتحرير لأن التحريم للوأد المحقق الذي هو قطع
حيمة تحفة والعزل شبهه صلى الله عليه وآله وسلم به وإنما هو قطع لما يؤدي إلى الحياة والمشيبه
دون المشبه به وإنما هو وأد الماء على بهن قصد منع الحاصل وأما قوله النهي عن العزل
فالأحاديث دالة على أن وجهه أنه معانة للقدر وهو هذا دل على عدم التفرقة بين الحر والامة
*(فائدة) معالجة المرأة لاسقاط النطفة قبل نفخ الروح يتفرع جوازها وعدمه على الخلاف
في العزل فمن أجازها أجاز المعالجة ومن حرمها حرم هذا بالاولى ويلحق بهما منعاً على المرأة ما يقطع
الحبل من أصله وقد أفتى بعض الشافعية بالمنع وهو مشكل على قولهم بإباحة العزل مطلقاً
(وعن أي سعيد الخدري رضى الله عنه أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن لي جارية وأنا أعزل عنها وأنا
أكره أن تحمل وأنا أريد ما يريد الرجال وإن اليهود تحسدني أن العزل المؤودة الصغرى قال
كذب يهود لو أراد الله أن يخلقهم ما استطعت أن تصرفهم رواه أحمد وأبو داود والنسائي
والنسائي والطحاوي ورجاله ثقات) الحديث قد عارض حديث النهي وتسميته صلى الله عليه
وآله وسلم العزل الوأد الخفي وفي هذا كذب يهودي وتسميته المؤودة الصغرى وقد جمع بينهما
حديث النهي حمل على التنزيه وتكذيب اليهود لأنهم أرادوا التحريم الحقيقي وقوله لو أراد
أن يخلقهم إلى آخره معناه أنه تعالى إذا قدر خلق نفس فلا بد من خلقها وأنه يسبقكم الماء فلا
تقدرون على رفعه ولا ينفعكم الحرس على ذلك فقد يسبق الماء من غير شعور العازل لتمام ما قدره
الله وقد أخرج أحمد والبخاري من حديث أنس وصححه ابن حبان أن رجلاً سأل عن العزل فقال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو أن الماء الذي يكون منه الولد أهرقه على صخرة لأخرج الله منها
ولداً وله شاهدان في الكبير للطبراني عن ابن عباس وفي الأوسط له عن ابن مسعود (وعن
جابر رضى الله عنه قال كان عزلي على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والقرآن ينزل لو كان
شيأ ينهى عنه لنأمنه القرآن متفق عليه) إلا أن قوله لو كان شيئاً ينهى عنه إلى آخره لم
يذكر البخاري وإنما رواه مسلم من كلام سفيان أحد رواة وظاهره أنه قاله استنباطاً قال
المصنف في الفتح تتبع المسانيد فوجدت أكثر رواة عن سفيان لا يذكر هذه الزيادة انتهى
وقد وقع لصاحب العمدة مثل ما وقع للمصنف هنا فجعله من الحديث وشرحه ابن دقيق العيد
واسم غريب استدلال جابر بتقرير الله لهم (واسلم) أي عن جابر (فبلغ ذلك النبي صلى
الله عليه وآله وسلم فلم ينهنا عنه) فدل تقريره صلى الله عليه وآله وسلم لهم على جوازها وقد قيل
أنه أراد جابر بالقرآن ما يقرأ أعظم من المتعبد بتلاوته أو غيره مما يوحى إليه صلى الله عليه وآله
وسلم فكأنه يقول فعلنا في زرع التشريع ولو كان حراماً لم نقر عليه قيل في زرع استغراب ابن
دقيق العيد إلا أنه لا بد من علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأنهم فعلوه والحديث دليل على
جواز العزل ولا ينافية كراهية التنزيه كما دل على أحاديث النهي (وعن أنس أن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم كان يطوف على نسائه بفعل واحد أخرجه واللفظ لمسلم) تقدم الكلام عليه في باب الغسل واستدل به على أنه لم يكن القسم بين نسائه صلى الله عليه وآله وسلم واجباً عليه وقال ابن العربي أنه كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ساعة من النهار لا يجب عليه فيها القسم وهي بعد العصر فإن اشتغل عنها كانت بعد المغرب وكذا أنه أخذ من حديث عائشة التي أخرجه البخاري أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا انصرف من العصر دخل على نسائه فيدنون من أحدهن فتهولها فيمدن ويحتمل أنه للرفق إلا أن في بعض رواياته من غير وقاع فهو لا يتم مأخذ ابن العربي وقد أخرج البخاري من حديث أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة ولا يمدن تسع نساء ولا يتم إن أراد بالليله بعد المغرب كما قاله لأنه لا يتسع ذلك الوقت سيما مع الانتظار أصالة العشاء لفعل ذلك كذا قيل وهو مجرّد استبعاد ولا فالظاهر اتساعه إن ذلك فقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يؤخر العشاء ولأنه أعطى قوة في ذلك لم يعطها غيره والحديث دليل أنه كان لا يجب عليه القسم لنسائه وهو ظاهر قوله تعالى ترجى من نسائه من إلا يذهب إليه جماعة من أهل العلم والجمهور يقولون يجب عليه القسم وتأولو أخذ الحديث بأنه كان يفعل ذلك برضا صاحبة النوبة وبأنه يحتمل أنه فعله عند استئذانها القسم ثم يستأنف القسم وبأنه يحتمل أنه فعل ذلك قبل وجوب القسم وقوله ولا يمدن تسع نساء في رواية للبخاري ومن إحدى عشرة ويجمع بين الرويتين بأن يحتمل قول من قال تسع نظر إلى الزوجات اللاتي اجتمعن عنده ولم يجتمع عنده أكثر من تسع وأنه مات عن تسع كما قال أنس أخرجه الضياء عنه في المختارة ومن قال إحدى عشرة أدخل مارية القبطية وريحانة فهن وأطلق عليهما اللفظ نسائه تغليباً وفي الحديث دلالة على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان أكمل الرجال في الرجولية حيث كان له هذه القوة وقد أخرج البخاري أنه كان له قوة ثلاثة رجال وفي رواية الأسماعيلي قوة أربعين ومنه لا ينعيم في صفة الجنة وزاد من رجال أهل الجنة وقد أخرج أحمد والنسائي وصححه الحاكم من حديث زيد بن أرقم أن الرجل في الجنة ليعطى قوة مائة في الأكل والشرب والجماع والتمهرة

(باب الصدقات)

بفتح الصاد وكسر هاء أخو ومن الصدق لاشعار بصدق رغبة الزوج في الزوجة وفيه سبع لغات وله تحاية أسماها يجمعها قوله

صدق ومهر فخله وفريضة * حياء واجرم عقر علائق

وكان الصدق في شرع من قبلنا لا ولياً كما قاله صاحب المستعذب على المذهب (عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتق صفيّة وجعل عتقها صدقاً فاعتق عليه) هي أم المؤمنين صفيّة بنت حي (١) بن أخطب من سبط شرو بن عمران كانت تحت ابن أبي الحقيق وقتل يوم خيبر ووقعت صفيّة في السبي فاصطفاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأعتقها وترزحها وجعل عتقها صدقاً فها ماتت سنة خمسين وقيل غير ذلك والحديث دليل على صحة جعل العتق صدقاً بأي عبارة وقعت تفيد ذلك ولأنه انتهاء عدة عبارات في كيفية العبارة في هذا المعنى وذهب إلى صحة جعل العتق مهرراً أحدوا وصحوا وغيرهما واستدلوا بهذا الحديث وذهبوا أكثر إلى عدم صحة جعل العتق مهرراً واجابوا عن الحديث بأنه صلى الله عليه وآله وسلم

(١) بضم الحاء المهملة وفتح المشاء التميمية الأولى وتشديد الأخرى وأخطب بفتح الهمزة وسكون الحاء المجمعة وفتح الظاء آخره مزحمة اه أبو النصر

اعتقها بشرط ان تزوجها فوجب له عليها اقيمتها وكانت مملومة فترجىها لم يوردها هذا التأويل أنه
في مسلم بالنظر ثم تزوجها وجعل عتقها صداقها وفيه أنه قال عبد العزيز زاوية قال ثابت لانس
بعد من روى هذا الحديث ما أصدقها قال انفسها واعتقها فإنه ظاهر أنه جعل نفس العتق صداقا
وأما قول من قال ان هذا شيء فهمه أنس فعبر به ويجوز ان فهمه غير صحيح بخلافه انه اعرف بالنظر
وافهم له وقد صرح بأنه صلى الله عليه وآله وسلم جعل العتق صداقا فهو روافقه صلى الله عليه
وآله وسلم وحسن الظن به لثقتهم بوجوب قبول روايته للأفعال كما يوجب قبولها للأقوال والألزام
رد الأقوال والأفعال اذ لم يتصل الصحابة بالنظر النبوي الا في شيء قليل وأكثروا برونه بالمعنى كما هو
معروف ورواية المعنى عمدتهم ففهمه وقوله انه لم يرفعها أنس بل قاله تظننا خلاف ظاهرنا فانه
قال جعل يريده النبي صلى الله عليه وآله وسلم عتقها صداقها وقد أخرج الطبراني وأبو الشيخ من
حديث صفية قالت اعتقني النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجعل عتقي صداقي وهو صريح فيما رواه
أنس وانه لم يقل ذلك تظننا كقول وانما خالف الجمهور الحديث وتأولوه قالوا لانه خالف القياس
لوجهين أحدهما ان عقد هاء على نفسها امان يتبع قبل عتقها وهو محال واما بعده وذلك غير لازم
لها والثاني ان ان جعلنا العتق صداقا فاما ان يتقرر العتق حالة الرق وهو محال ايضا بالنسبة لهما او
حالة الحرية فيلزم سببهما على العقد فيلزم وجود العتق حال فرض عدمه وهو محال لان الصداق
لا بد ان يتقدم بقرره على الزوج امانا واما محال حتى تنكح الزوجة طلبه ولا يتأق في مثل ذلك في
العتق فاستحال ان يكون صداقا وأجيب أولا انه بعد صحة القصة لا يبالى بهذه المناسبات وثانيا
بعد تسليم ما قالوه فاجاب عن الاول أن العقد يكون بعد العتق واذا تمتعت من العقد لم يمسها
السعاية بقتيمها ولا محذور في ذلك وعن الثاني بان العتق منفعة تصح المعاوضة عنها والمنفعة اذا
كانت كذلك صح العقد عليها مثل سكنى الدار وخدمة الزوج ونحو ذلك وأما قول من قال ان
ثواب العتق عظيم فلا ينبغي أن يفوت بجعله صداقا وكان يمكن جعل المهر غيره بخلافه انه صلى الله
عليه وآله وسلم فعل المفضل لبيان التبرع ويكون ثوابه أكثر من ثواب الفضل فهو في حقه
أفضل وأما جعل حديث عائشة في قصة جويرية مؤيدا للحديث صفية وافظه انه صلى الله عليه
وآله وسلم قال لجويرية لما جاءت تستعينه في كتابتها هل لك ان أقضي عنك كتابك وأترجحك قالت
قد فعلت أخرجه أبو داود فلا يخفى انه ليس فيه تعرض للمهر ولا غيره فليس مما نحن فيه (وعن
أبي سلمة بن عبد الرحمن) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري القرشي أحد الفقهاء السبعة
المشهورين بالفة في المدينة في قول من مشاهير التابعين وأعلامهم يقال ان اسمه كنيته وهو كبير
الحديث واسع الرواية سمع عن جماعة من الصحابة وأخذ عنه جماعة مات سنة أربع وسبعين وقيل
أربع ومائة وهو في سبعين سنة (قال سألت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم كم كان صداق
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت كان صداقه لأزواجه اثني عشرة أوقية) بضم الهمزة
وتشديد المشاة التحمية (ونشا) بفتح النون وشين مبهمة مشددة (قالت أنذري ما ألتس قلت لا
قالت نصف أوقية قلت جميعا ثم إنهم في صداق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأزواجه
رواه مسلم) المراد في الحديث أوقية الخ زعمي أربع درهما وكان كلام عائشة هذا بناء على
الاعراب والألفان صداق صفية عتقها قبل ومثلها جويرية وخديجة لم يكن صداقهما هذا المقدار

وأم حبيبة أصدقها النجاشي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم باربعة آلاف درهم وأربعة آلاف
 دينار لانه تبرع منه إكراماً لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يكن عن أمره صلى الله عليه وآله
 وآله وسلم ولكنه قرره فهذا الخبر من عائشة عن غالب صدقات أزواجه صلى الله عليه وآله وسلم
 وقد استحب الشافعية جعل المهر خمسة مائة درهم تأسياً وأما المهر الذي يصح به العقد فقد قدمناه
 وأما كثره فلا حمله إجماعاً قال تعالى وأقيموا حدود الله في ما أنزل الله أنزل الله وما تسموا وقتاً
 ذهباً وقيل مل منك ثور ذهباً وقيل سبعون ألف منقل وقيل مائة رطل ذهب وقد كان أراد
 أن يقر قسراً أكثره على قدر مهر وأزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورد الزيادة إلى بيت المال وتكمال
 به في الخطبة فردت عليه امرأته محتجة بقوله تعالى وأقيموا حدود الله في ما أنزل الله أنزل الله وما تسموا وقتاً
 أنفه من عروة (وعن ابن عباس لما تزوج علي رضي الله عنه فاطمة رضي الله عنها) هي سيدة نساء
 العالمين تزوجها على رضي الله عنه في السنة الثانية من الهجرة في شهر رمضان وبني علياً في ذي
 الحجة ولدت له الحسن والحسين وزينب ورقية وأم كلثوم وماتت بالمدينة بعد موته صلى
 الله عليه وآله وسلم بثلاثة أشهر وقد بسط السيد رحمه الله تعالى ترجمته في الروضة الندية (قال له
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطها شيئاً قال ما عندي شيء قال فأين درعك الخطمية) بضم
 الخاء المهملة وفتح الطاء المهملة نسبة إلى حطمة بن محارب بن عبد القيس كانوا يعملون الدروع
 (رواه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم) فيه دليل على أنه ينبغي تقديم شيء للزوجة قبل الدخول
 به أجبر الخطاطره وهو المعروف عند الناس كافة ولم يذكر في الرواية إعطاء مائة درهم المذكور
 وغيرها وقد وردت روايات في تعيين ما أعطى على فاطمة رضي الله عنها إلا أنهم أغبرهم مندة (وعن
 عمر بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أيها امرأته أنك كنت على
 صداق أو حياء) بكسر الخاء المهملة فوحدة فمهمزة تمدود العظيمة للغير وللزوجة زيادة على
 مهرها (أوعدة) بكسر العين المهملة ما وعد به الزوج وإن لم يحضر (قبل عصمة النكاح
 فهو لها وما كان بعد عصمة النكاح فهو إن أعطيه وأحق ما أكرم الرجل عليه ابنته وأخته
 رواه أحمد والاربعة إلا الترمذي) الحديث دليل على أن ما ساقه الزوج قبل عقد النكاح
 فهو للزوجة وإن كان تسمية لغيرها من أب أو أخ وكذلك ما كان عند العقد وفي المسئلة خلاف
 فذهب إلى ما أفاده الحديث مالك وعمر بن عبد العزيز والثوري وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى
 أن الشرط لازم من ذكر من أب أو أخ والنكاح صحيح وذهب الشافعي إلى أن تسمية المهر تكون
 فاسدة وإلا صدق المثل قال في نهاية النجته وسبب اختلافهم تسمية النكاح في ذلك بالبيع
 فمن شبهه بالوكيل يبيع السلعة ونسبها لنفسه حبلاً قال لا يجوز النكاح كلاً لا يجوز البيع ومن
 جعل النكاح في ذلك محالاً للبيع قال لا يجوز وأما تفريق مالك فلا تسميته إذا كان الشرط
 في عقد النكاح أن يكون ذلك اشتراطاً لنفسه نقصاً عن صداق مثلهما ولم يسمه إذا كان بعد
 انعقاد النكاح والاتفاق على الصداق إزاء فاعلم أن ذلك بما سمعت ولم يذكر الحديث لأن فيه
 مقالاً عذاً وأما ما يعطى الزوج في العرف فمما ولا خلاف كالتعام ونحوه فإن شرط في العقد كان
 مهر أو ما سلم قبل العقد يكون إباحة فيصير الرجوع فيه مع بقائه إذا كان في العادة يسلم للثلاث
 وإن كان يسلم للبقاع رجع في قيمته بعد فلقه إلا أن يمتنعوا من تزويجه رجوع بقيمة في الطرفين جميعاً

وإذا ماتت الزوجة أو امتنع هو من التزوج كان له الرجوع فيما بقي وفيما سلم البقاء وفيما تلف قبل
 الوقت الذي يعتاد التلف فيه لأفعاء ذلك وفيما سلمه بعد العقد هبة أو هدية على حسب الحال
 أو رشفة إن لم تلحم الأب وإذا كان الطعام الذي يفعل في وليمة العرس مما ساقه الزوج إلى ولي الزوجة
 وكان مشروطا مع العقد أصغره وفعل ذلك جاز النساؤل منه لمن يعتاد مثله كالقرابة وغيرهم لأن
 الزوج انما شرطه وسيلة ليفعل ذلك لا يبقى مذكورا للزوجة والعرف معتبر في هذا ^(١) (وعن علقمه)
 أي ابن قيس أبي شبل بن مالك بن بني بكر بن النخع النخعي روى عن عمرو بن مسعود وهو تابعي
 جليل اشتهر بحديث ابن مسعود وصحبه وهو عم الاسود النخعي مات سنة احدى وستين (عن
 ابن مسعود انه سئل عن رجل تزوج امرأته ولم يفرض لها صداقا ولم يدخل بها حتى مات فقال ابن
 مسعود لها مثل صداق نساء الاوكس) بفتح الواو وسكون الكاف وسين مهملة هو الذئب أي
 لا ينقص عن مهر نساؤها (ولاشطط) بفتح الشين المعجمة وبالطاء المهملة وهو الجورأى لا يجار
 على الزوج بزيادة مهرها على نساؤها (وعليها العدة ولها الميراث فقام معقل) بفتح الميم وسكون
 العين المهملة وكسر القاف (ابن سنان) بكسر السين المهملة فنون فالف فنون (الاشعبي)
 بفتح الهمزة وشين معجمة ساكنة ومعقل هو أبو محمد شهيد فتح مكة ونزل الكوفة وحديثه في أهل
 الكوفة وقيل يوم الحرة صبرا (وقال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في روع) بفتح
 الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الواو فعين مهملة (بنت واشق) بواو مفتوحة فالف فشين
 معجمة فقفاف (امرأته) بكسر الميم فنون مشددة فالف (مثل ما قضيت ففرح بها ابن
 مسعود رواه أحمد والاربعة وصححه الترمذي وحسنه جماعة) منهم ابن مهدي وابن حزم
 وقال لا مغز فيه لعمدة اسناده ومثله قال البيهقي في الخلافيات وقال الشافعي لأحفظه من
 وجه يثبت مثله وقال لو ثبت حديث بروع لقلت به وقال في الامان كان ثبت عن رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم فهو أولى الامور ولا حاجة في أحد دون النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان
 كبر ولا شئ في قوله الاطاعة الله بالتسليم له ولم أحفظه عنه من وجه يثبت مثله مرة يقال عن
 معقل بن سنان ومرة عن معقل بن يسار ومرة عن بعض أشجع لا يسمى هذا تضعيف الشافعي
 بالاضطراب ووضعه الواقدي بانه حديث ورد إلى المدينة من أهل الكوفة فاعرفه علماء المدينة
 وقدر روى عن علي رضي الله عنه انه رده بان معقل بن سنان أعربى بوال علي عقبه وأجيب بان
 الاضطراب غير قاض لانه متردد بين صحابي وصحابي وهذا لا يطعن به في الرواية وعن قوله انه
 يروى عن بعض أشجع فلا يضر أيضا لانه قد فسر ذلك البعض بمعقل فقد استبين ان ذلك البعض
 صحابي وأما عدم معرفة علماء المدينة له فلا يقدح بها مع عدالة الراوي وأما الرواية عن علي رضي
 الله عنه فقال في البدر المنير لم تصح عنه وقدر روى الحاكم من حديث حرمه بن يحيى انه قال
 سمعت الشافعي يقول ان صح حديث بروع بنت واشق قلت به قال الحاكم قلت صح فقل به وذكر
 الدارقطني الاختلاف فيه في العلل ثم قال وأنسبها اسنادا حديث قتادة الا انه لم يحفظ اسم الصحابي
 قلت لا تضع جهالة اسمه على رأى المحدثين وما قال المصنف من ان الحديث بروع شاهدان
 حديث عقبه بن عامر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوج امرأته جلا فدخل بها ولم
 يفرض لها صداقا فحضرته الزفافة قل أشهدكم ان سهمي بخير لها أخرجه أبو داود والحاكم فلا

يجزى ان لا شهادته على ذلك لان هذا في امر آت دخل بها زوجها ثم فيه شاهد انه يصح النكاح بغير
تسمية والحديث دليل على ان المرأة تستحق كمال المهر بالموت وان لم يسم لها الزوج ولا دخل بها
وتستحق مهر مثلها وفي المسئلة قولان الاول العمل بالحديث وانها تستحق المهر كاذكر وقول
ابن مسعود واجتهاد موافق للدليل وقول أبي حنيفة وأحمد وآخرين والدليل الحديث وما طعن
فيه قد سمعت دفعه والقول الثاني انها لا تستحق الا الميراث لعلي وابن عباس وابن عمر ومالك
وأحمد قولي الشافعي قالوا لان الصداق عوض فاذا لم يستوف الزوج المعوض عنه لم يلزم قياسا
على غن المبيع قالوا والحديث فيه ذلك المطاعن قلنا ذلك المطاعن قد دفعته فنض الحديث
للاستدلال فهو أولى من القياس (وعن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال من أعطى في صداق امرأة سويقا) هو دقيق القمح المقلو أو الشعير أو الذرة أو غيرها (أو عتقا
فقد استعمل أخرجه أحمد وأبو داود وأشار الى ترجيح وقفه وقال المصنف في التلخيص فيه
موسى بن سلمة بن رومان وهو ضعيف وروى موقوفا وهو أقوى اه فكان عليه ان يشير الى
ان فيه ضعفا على عادته وأخرجه الشافعي بلاغا والحديث دليل على انه يصح كون المهر من غير
الدراهم والدنانير وانه يجزى مطلق السويق والتمر وظاهره وان قل وتقدمت أقاويل العلماء
في قدر أقل المهر في شرح حديث الواهبه نفسها (وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة) هو
أبو محمد عبد الله بن عامر بن ربيعة العنزي بفتح العين المهملة وسكون النون وبالزاي وفي نسبه
خلاف كثير يقض النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في أربع سنين أو خمس مات عبد الله المذكور
سنة خمس وعشرين وقيل سنة تسعين (عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أجاز نكاح
امرأة على نعلين أخرجه الترمذي وصححه وخولف) أي الترمذي (في ذلك) أي في التصحيح
انظر الحديث ان امرأته من بني فزارة تزوجت على نعلين وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
رضيت من نفسك ومالك بن نعلين قالت نعم فأجازه والحديث دليل على صحة جعل المهر شيئا له غن
وقد سلف ان كل ما صح جعله متناصحا جعله مهرا وفيه ما أخذنا ما ورد في غيره من انها لا تتصرف
المرأة في مالها الا برأى زوجها (وعن سهل بن سعد رضى الله عنه قال زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم رجلا امرأته بختان من حديد أخرجه الحاكم) قد تقدم حديث سهل في الواهبه نفسها
بطوله وفيه انه صلى الله عليه وآله وسلم أمر من خطبها ان يأتها ولو خاتمها من حديد فلم يجده
فزوجها اياها على تعليمها شيئا من القرآن فان كان هذا هو ذلك الحديث فلم يتم جعل المهر خاتما من
حديد كما عرفت وان أريد غيره فيجوز حمل وهو بعيد لقول المصنف وهو طرف من الحديث الطويل
المتقدم في أوائل النكاح وعلى تقدير انه أريد ذلك الحديث فتمأزله انه صلى الله عليه وآله وسلم
أذن في جعل الصداق خاتما من حديد وان لم يتم العقد عليه (وعن علي رضى الله عنه قال
لا يكون المهر أقل من عشرة دراهم أخرجه الدارقطني موقوفا في سنة مائة ومقال) أي موقوفا
على علي رضى الله عنه وقد روى من حديث جابر مر فوعا ولم يصح والحديث معارض بالا حديث
المقدمة المرفوعة الدالة على صحة أي شيء يصح جعله متناصحا جعله مهرا كما عرفت والمقال الذي
في الحديث هو ان فيه حش بن عبيد الله قال أحمد كان يضع الحديث (وعن عقبة بن عامر رضى
الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خير الصداق أيسره) أي أسهله على الرجل

(أخرجه أبو داود وصححه الحاكم) فيه دلالة على استحباب تنصيب المهر وان غير الابسر على خلاف ذلك وان كان بائنا كما أشارت إليه الآية الكريمة في قوله وآتيتهم احداهن قنطارا فندم ان عمرهم من عن المغالاة في المهور فقالت امرأته ليس ذلك اليس يا عمر ان الله تعالى يقول وآتيتهم احداهن قنطارا من ذهب ذلك امر امرأته خاسمت عرختهمه أخرجه عبد الرزاق وقوله في الرواية من ذهب شي قراءة ابن مسعود وله طرق بالشاذ مختلفة ويحتمل ان الحبيب به بركة المرافة وفي الحديث أبرك من أبرك من مؤنة (وعن عائشة رضي الله عنها ان عمر بنت الحارث بن نوفل الجهم وسكون الزاؤونون) (تعوذ من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين أدخلت عليه يميني المأزوجة فقال الله سعدت بمعاد) بنفح الميم ما يستعاذ به (نظفها وأمر أسامة فتعفيها بثلاثة أثواب أخرجه ابن ماجه وفي اسناده راو متروك وأصل القصة في الصحيح من حديث أبي أسيد الساعدي) ١ وقد جاء في الحديث عروة وقع مع ذلك اختلاف في اسنها وانسها كثير لكنه لا يتعلق به حكم شرعي واختلف في سبب تعوذها منه في رواية أخرجه ابن سعد أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما دخل عليها وكانت من أجل النساء قد اخل نساءه صلى الله عليه وآله وسلم لم غيره فقيل ليا انما تخطي المرأة عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تقول اذا دخلت عليه أعوذ بالله منك فاستعذى منه وفي رواية أخرجه ابن سعد أيضا بسناد البخاري أن عائشة وحفصة دخلتا عليها أول ما قدمت مسطحاها وخضباها وقالت ليا اهداهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحب من المرأة اذا دخل عليها ان تقول أعوذ بالله منك وقيل في سببه غير ذلك والحديث دليل على شرعية المتعة المطلقة قبل الدخول وانفق الاكثرون على وجوبه في حق من لم يسم لها صداقا الا ان الاعن البت ومالك وقد قال تعالى لا جناح ان طلقتم النساء ما تمسوهن أو قد رضوا لهن فريضة ومعه وحن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره الآية وظاهر الامر الوجوب وأخرج البيهقي في سننه عن ابن عباس قال المس النكاح والفريضة الصداق ومعه وحن قال هو على الزوج يتزوج المرأة ولم يسم لها صداقا ثم يطلقها قبل ان يدخل بها فامر الله ان يتبعها على قدر عسر ويسره الحديث وقد أخرج عنه ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم متعة الطلاق أعلاها الخادم ودون ذلك الورق ودون ذلك الكسوة نعم هذه المرأة التي متعها صلى الله عليه وآله وسلم يحتمل انه لم يسم لها صداقا فنعها الآية ويحتمل انه كان سمي ليا فنعها احسانا منه وقضلا وأما متيع من لم يسم الزوج ليا مهر او دخل بها ثم فارقها فقد اختلف في ذلك فذهب على وعمرو الشافعي الى وجوبها أيضا عملا بقوله تعالى ولله مطلقات متاع بالمعروف وذهبت الحنفية الى انه لا يجب الامهر المثل لا غير قالوا وعموم الآية مخصوص بمن لم يكن قد دخل بها والذي خصه الآية الاخرى التي أوجب فيها المتعة لانه شرط في عدم المس وقدمس وأما قوله تعالى في فعالين أمتعن فإنه يحتمل نفقة العدة ولا دليل مع الاحتمال هذا وقد سبق اشارت الى أن الليث لا يقول بوجوب المتعة مطلقا واستدل بانهم الزكوات واجبة لكانت مقدرة ودفع بان نفقة القريب واجبة ولا تقدر ليا

١ وباقى في الطلاق عن عائشة منسوب الى البخاري

مشقة من الولم ينفع الواو وسكون اللام وهو الجمع لان الزوجين يجتمعان قاله الازهرى وغيره
 والفعل منه الأول ويقع على كل طعام يتخذ لسرور حادث ووليمة العرس ما يتخذ عند الدخول وما
 يتخذ عند الاملاك ﴿عن أنس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى على عبد
 الرحمن بن عوف أثر صقرة قال ما هذا قال يا رسول الله اني تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب
 فقال بارك الله لك وأولم ولو بشاة متفق عليه واللفظ مسلم جاء في الروايات تعيين الصقرة بأنه رذغ
 من زعفران وهو يفتح الرائحة دال مهملة لا وعين معجمة أثر الزعفران فان قلت قد علم النبي عن
 الزعفران فكيف لم يسره صلى الله عليه وآله وسلم قلت هذا يخص النبي بجواز العروس وقد
 يحتمل أنها كانت في ثيابه دون بدنه بناء على جوازه في النوب وقدم منع جوازه فيه أبو حنيفة
 والشافعي ومن تبعهما والقول بجوازه في الثياب مروى عن مالك وعلماء المدينة واستدل لهم
 بفهم النبي الثابت في الاحاديث الصحيحة حديث أبي موسى مر فوعا لا يقبل الله صلابة رجل في
 جسده شيء من الخلق وأجيب بأن ذلك مفهوم لا يقاوم النبي الثابت في الاحاديث الصحيحة
 وبأن قصة عبد الرحمن كانت قبل النبي في أول الهجرة بأنه يحتمل أن الصقرة التي رآها صلى الله
 عليه وآله وسلم كانت من جهة امرأته فحلت به فكان ذلك غير مقصود له وريح هذا النووي
 وعزه للتحققين وبني عليه البيضاوي وقوله على وزن نواة من ذهب قيل المراد واحدة نوى التمر
 قيل كان قدرها يوشم أربع دينار ورد بأن نوى التمر يختلف فكيف يجعل معيار المايوزن وقيل
 ان النواة من ذهب عبارة عما قيمته خمسة دراهم من الورق وحزم به الخطا واختاره الازهرى
 ونقله عما مضى عن أكثر العلماء ويؤيده أن في رواية البيهقي وزن نواة من ذهب قومت خمسة
 دراهم وفي رواية عند البيهقي عن قتادة قومت ثلاثة دراهم وثلاثا واستاده ضعيف لكن حزم به
 أجد وقيل في قدرها غير ذلك وعن بعض المالكية ان النواة عند أهل المدينة ستة دراهم دينار
 والحديث دليل على أنه يدعى للمعرس بالبركة وقد نال عبد الرحمن بركة الدعوة النبوية حتى قال
 لقد رأيته في ولورفعت حجر الرجوت أن أصيب ذهباً وفضة رواه البخاري عنه في آخر هذه الرواية
 وفي قوله أولم ولو بشاة دليل على وجوب الوليمة في العرس واليه ذهب الطاهريّة قيل وهو نص
 الشافعي في الام ويدل ما أخرجه أحمد من حديث بريدة أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لما
 خطب على قاطمة رضي الله عنهم ما لا بد من وليمة وسنده لا بأس به وهو يدل على لزوم الوليمة وهو في
 معنى الوجوب وما أخرجه أبو الشيخ والطبراني في الاوسط من حديث أبي هريرة مر فوعا الوليمة
 حق وسنة فمن دعي ولم يجب فقد عصي والظاهر من الحق الواجب وقال أحمد الوليمة سنة وقال
 الجمهور ومندوبة وقال ابن بطال لأعلم أحداً أوجبها وكأنه لم يعرف الخلاف واستدل الجمهور
 على التسمية بما قاله الشافعي لأعلم أمر بذلك غير عبد الرحمن ولأعلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 ترك الوليمة رواه عنه البيهقي بفعل ذلك مستند الى كون الوليمة غير واجبة ولا يحنى ما فيه واختلف
 العلماء في وقت الوليمة هل هي عند العقد أو عقبه أو عند الدخول وهي أقوال في مذهب المالكية
 ومنهم من قال عند العقد وبعد الدخول وصرح الماوردي من الشافعية بأنها عند الدخول
 وقال ابن السبكي والمنقول من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنها بعد الدخول وكأنه يشير
 الى قصة زواج زينب بنت جحش لقول أنس أصبح يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم عروسان زينب

فدعي القوم وقد ترجم له البيهقي باب وقت الزليمة وأما مدار افتناع الحديث ان الشاة أقل ما يجزي الآلة قد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم أولم على أم سلمة وغيرهما قبل من شاة وأولم على زينب بشاة وقال أنس لم يولم على غير زينب بأكثر مما أولم عليها الآلة أنه أولم صلى الله عليه وآله وسلم على ميمونة بنت الحارث لما تزوجها بمكة عام التنبية وطلب من أهل مكة أن يحضروا فاستمعوا بأكثر من وليمته على زينب وكان أنس يريد أنه وقع في وليمته زينب الشاة من البركة في الطعام ما لم يقع في غيرها فإنه أشبع الناس خبزاً والخبز ما كان المراد لم يشبع أحد خبزاً ولا خبزاً في وليمته من ولائمه صلى الله عليه وآله وسلم أكثر مما وقع في زليمة زينب (وعن ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دعى أحدكم إلى وليمته فليأثم واستغفر عليه ولمسلم) أي عن ابن عمر مرئياً (إذا دعاه أحدكم أخاه فليجيب عرساً كان أو فتوحه) الحديث الأول دال على وجوب الاجابة إلى الزليمة والثاني دال على وجوبها إلى كل دعوة ولا تعارض بين الرويتين وإن كاشعن راووا وحده لانه يحتمل أنه تارة اقتصر على بعض الحديث وتارة استوفاه وأن ذلك من أحد رواه وقد أخذت الظاهرية وبعض الشافعية بظاهره فقالوا يجب الاجابة إلى الدعوة طلقاً وزعم ابن حزم أن انه قول جمهور الصحابة والمذاهب ومنهم من فرق بين وليمته العرس وغيره فاقول ابن عبد البر وعياض والنووي الاتفاق على وجوب اجابة وليمته العرس وصرح جمهور الشافعية والحنابلة بأنها فرض عين وليس عليه مالاً وعن البعض فرض كفاية وفي كلام الشافعي ما يدل على وجوب الاجابة في وليمته العرس وعدم الرخصة في غيرها فإنه قال اتيان دعوة الزليمة حق والوليمة التي تعرف وليمته العرس وكل دعوة دعى إليها رجل وليمته فلا أرخص لاحد تركها ولو تركها لم يتبين لي انه عاص كتمانين في وليمته العرس هذا وعلى القول بالوجوب فقد قال ابن دقيق العيني شرح الامام وقد سوغ ترك الاجابة لاعداء منها ان يكون في الطعام شبهة أو يخص بها الاغنياء أو يكون هنالك من يتأذى بحضوره معه ولا تلحق بحالته أو يدعه خوفاً شره أو لطمع في جاحه أو ليمه أو ليمه على باطل أو يكون هنالك منكر من خمر أو لهو أو فراس حر أو ستر لحدار البيت أو صورة في البيت أو يعتذر إلى الداعي فيتركه أو كانت في الثالث كما يأتي فهذه الاعداد ونحوها في تركها على القول بالوجوب وعلى القول بالنسب بالاولى وهذا مأخوذ مما علم من الشرعية ومن قضيا وقعت للعجابه كما في البخاري ان أبا أيوب دعاه ابن عمر فرأى في البيت ستره على الحداد فقال ابن عمر غلب عليه النساء فقال من كنت أخشى عليه فلم أكن أخشى عليك والله لا أطعم لك طعاماً فخرج أخرجه البخاري تعليقا ووصله أحمد ومسلم وخرج الطبراني عن سالم بن عبد الله بن عمر قال عرس في عهد أبي فاذن الناس فكان أبو أيوب فيمن أذن وقد ستروا بيتي بهجاء أخضر فأقبل أبو أيوب فأطلع فرأه فقال يا عبد الله أنسترون الحدرق قال إلى واستحي غلب عليه النساء يا أبا أيوب فقال من خشيت ان تغلبه النساء فذكره وفي رواية فأقبل أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدخلون الاول فالاول حتى أقبل أبو أيوب وفيه فقال عبد الله أقسمت عليك لترجعن فقال وأنا أعزم على نفسي أن لا أدخل يومئذ هذا ثم انصرف وأخرج أحمد في كتاب الزهد ان رجلاً دعا عمر إلى عرس فاذا فيه قد ستر بالكرور فقال ابن عمر يا فلان متى تحولت الكعبة في بيتك ثم قال لنفترمعه من أصحاب محمد لم يترك كل رجل ماله والحديث وما قبل دليل على تحريم ستر الحدرات

وقد أخرج أبو داود وغيره من حديث ابن عباس مرفوعاً لا تسترو الجدر بالثياب، وفيه ضعف وإله شاهد وأخرج البيهقي وغيره من حديث سلمان موقفاً أنه أنكر ستر البيت وقال أنمحوهم، يتكلم أو يتحول الكعبة عندكم قال لا أدخله حتى يتمنك والمسئلة فيه اختلاف جزم جماعة بالتحريم لستر الجدران وجهور الشافعية على أنه مكروه وقد أخرج مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الله لم يأمرنا أن نكسو الخجارة والطين وجذب الستر حتى شتمك في قصة معروفة قال السيد رحمه الله تعالى وقد كنا كتبنا في هذا رسالة تجواب سؤال في مدة قديمة وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث عمران بن الحصين نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن إجابة طعام الناسين وأخرج الترمذي من حديث جابر مرفوعاً من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مأدبة يدار عليها الخمر وإسناده جيد وأخرجه الترمذي من وجه آخر عن جابر وفيه ضعف وأخرجه أحمد من حديث عمر وبالحلة الدعوة مقضية للإجابة وحصول المنكر بالغ عنها فيعارض المانع والمقتضى والحكم للمانع ﴿وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ مَعْنَاهُمَا يَأْتِيهَا وَهُمْ الْفُقَرَاءُ كَيْدِلُهُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ بِشَرِّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ يَدْعَى إِلَيْهَا السَّبْعَانُ وَيَنْعَمُ عَنْهَا الْخَمِيعَانُ أَهْ فُلُو شَمَلَتْ الدَّعْوَةُ الْفَرِيقَيْنِ زَالَتِ الشَّرِبَةُ عَنْهُمَا (وَيَدْعَى إِلَيْهَا مَنْ يَأْبَاهَا) يَعْنِي الْإِغْنَاءَ (وَمَنْ لَمْ يَجِبِ الدَّعْوَةَ) يَقْضِ الدَّالَ الْمَهْمَلَةَ عَلَى الشَّهْرِ وَرَوْضِهَا قَطْرٌ فِي مَمْلُكَتِهِ وَغُلَطٌ (فَقَدَّ عَصَى اللَّهُ وَرَسُولَهُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ) الْمُرَادُ مِنَ الْوَلِيمَةِ وَلِيمَةُ الْعَرَسِ لِمَا تَقْدَمُ قَرِيْبًا مِنْهَا إِذَا أُطْلِقَتْ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ انْصَرَفَتْ إِلَى وَلِيمَةِ الْعَرَسِ وَشَرِبَةُ طَعَامِهَا قَدْ بَيَّنَّ وَجْهَهُ قَوْلُهُ مَعْنَاهُمَا يَأْتِيهَا وَيَدْعَى إِلَيْهَا مَنْ يَأْبَاهَا فَانْجَلَتْ مُسْتَأْنَفَةً بَيَانَ لَوْجِهِ شَرِبَةُ الطَّعَامِ وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى مَنْ يَدْعَى الْإِجَابَةَ وَإِنْ كَانَتْ إِلَى شَرْطِ طَعَامٍ وَأَنَّهُ يَعْصِي اللَّهَ وَرَسُولَهُ مَنْ لَمْ يَجِبْ وَقَدْ سَدَّ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ ﴿وَعَنْهُ﴾ أَيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجِبْ فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَصِلْ وَإِنْ كَانَ مُفْطَرًا فَلْيَطْعَمْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى مَنْ كَانَ صَائِمًا أَنْ لَا يَعْتَزَّ بِالصَّوْمِ ثُمَّ أَنَّهُ قَدْ اخْتَلَفَ فِي الْمُرَادِ مِنَ الصَّلَاةِ فَقَالَ الْجَهْوَرُ الْمُرَادُ فَلْيَدْعُ لِأَهْلِ الطَّعَامِ بِالْمَغْفَرَةِ وَالْبَرَكَةِ وَقِيلَ الْمُرَادُ بِالصَّلَاةِ الْمَعْرُوفَةِ أَيُّ فَلْيَسْتَغْلِ بِالصَّلَاةِ لِيَحْصَلَ لَهُ فَضْلُهَا وَبِنَالِ بَرَكَتِهَا أَهْلُ الطَّعَامِ وَالْحَاضِرُونَ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُلْزِمُهُ الْأَفْطَارُ لِيَجِبَ فَإِنْ كَانَ صَوْمُهُ فَرْضًا فَالْإِخْلَافُ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْأَفْطَارُ وَإِنْ كَانَ نَفْلًا جَازَ لَهُ وَظَاهِرُ قَوْلِهِ فَلْيَطْعَمْ وَجُوبُ الْإِجَابَةِ وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ وَالصَّحِيحُ عِنْدَ الشَّافِعِيَةِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ إِلَّا كُلُّ طَعَامٍ وَالْيَمَّةُ وَلَا غَيْرَهَا وَقِيلَ يَجِبُ لظَاهِرِ الْأَمْرِ وَأَدْلُهُ لِقَمَّةٌ وَلَا تَجِبُ الزِّيَادَةُ وَقَالَ مَنْ لَمْ يُوْجِبْ إِلَّا كُلُّ الْأَمْرِ لِلتَّسَدُّبِ وَالْقَرْبَنَةِ الصَّارِفَةِ إِلَيْهِ قَوْلُهُ (وَلَهُ) أَيُّ لِمُسْلِمٍ (مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَخَوَّهُ قَالَ إِنْ شَاطِئْتُمْ وَأَنْ شِئْتُمْ) فَانَّهُ خَيْرُهُ وَالتَّخْيِيرُ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ لِلْإِجَابَةِ وَلِذَلِكَ أُوْرِدَ الْمُصَنِّفُ عَقِيبَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ أَوَّلُ يَوْمٍ حَقٌّ﴾ أَيُّ وَاجِبٌ أَوْ مُنْذُوبٌ (وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّانِي سَنَةٌ وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّلَاثِ سَعْمَةٌ وَمَنْ سَمِعَ سَمِعَ اللَّهَ بِهِ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَاسْتَرْغَبَهُ) وَقَالَ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبِكَائِيِّ وَهُوَ كَثِيرُ الْغُرَائِبِ وَالتَّسَاكِيرِ قَالَ الْمُصَنِّفُ كَلَّا دَعَى التِّرْمِذِيُّ مَا لَقِظَهُ (وَرَجُلًا رَجُلًا الصَّحِيحُ) إِلَّا أَنَّهُ قَالَ الْمُصَنِّفُ

زياد يختلف فيه وشيخه عطاء بن السائب واختلف سماعه منه بعد اختلافه ام قلت وحينئذ
 فلا يصح قوله ان رجاله رجال الصحيح ثم قال (وله شاهد عن أنس عند ابن ماجه) وفي اسناده
 عبد الملك بن حسين وهو ضعيف وفي الباب أحاديث لا تخلو عن مقال والحديث دليل على
 شرعية الضيافة في الوليمة يومين ففي أول يوم واجبة كما يفيد من لفظ حق لانه الثابت الا لازم وتقدم
 الكلام في ذلك وفي اليوم الثاني سنة أى طريقة مستقرة يعتاد الناس فعلها لا يدخل صاحبها الرباء
 والتسبيح وفي اليوم الثالث رياء ومهمة فيكون فعلها حراما والاجابة اليها كذلك وعليه أكثر
 العلماء قال النووي اذا أولم ثلاثا فالاجابة في اليوم الثالث مكروهة وفي الثاني لا تجب مطلقا
 ولا يكون استحبابها فيه كاستحبابها في اليوم الاول وذهب جماعة الى انها لا تكره في اليوم
 الثالث لغبر المداوى في اليوم الاول والثاني لانه اذا كان المدعون كثيرين وهو يشق جمعهم
 في يوم واحد فدعا في كل يوم فبقا لم يكن في ذلك رياء ولا مهمة وهذا قريب من صحيح البخاري الى انه
 لا بأس بالضيافة ولو الى سبعة أيام حيث قال باب حق اجابة الوليمة والدعوة ومن أولم سبعة أيام
 ونحوه ولم يوقت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوما ولا يومين وأشار بذلك الى ما أخرجه ابن أبي
 شيبة من طريق حفصة بنت سيرين قالت لما تزوج أبي دعا الصحابة سبعة أيام وفي رواية ثمانية
 أيام واليهما أشار البخاري بقوله ونحوه وفي قوله ولم يرق ما يدل على عدم صحة حديث الباب
 عنده قال القاضي عياض استحب أصحابنا لاهل السمعة كونها أسبوعا فأخذت المالكية بما
 دل عليه كلام البخاري (وعن صفينة بنت شيبة) أي ابن عثمان بن أبي طلحة الجبلي من بني عبد
 الدارقيل انها رأت النبي صلى الله عليه وآله وسلم على بعض نساء عدي بن شعير أخرجه البخاري قال
 (قالت أولم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على بعض نساء عدي بن شعير أخرجه البخاري) قال
 المصنف لم أقف على تعيين اسمها يعني بعض نساء المذكورة هنا قال وفي الباب أحاديث تدل
 على أنهم أئم سامة وقيل انها وليمة على بناطلة رضى الله عنهم ما أراد بعض نساءهم من يتسب اليه
 من النساء في الجملته وان كان خلاف المتبادر لانه يدل له ما أخرجه الطبراني من حديث أسماء
 بنت عيسى قالت لقد أولم على بناطلة فما كانت وليمة في ذلك الزمان أفضل من وليمة رهن درعه
 عند هودى بشطر شعير ولعل المراد من شعير لان المدين نصف الصاع فكانه قال شطر صاع
 فينطبق على القصة التي في الباب ويكون نسبة الولاية الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 مجازية امال كونه الذي وفي الهودى بشعيرة أو لغبر ذلك قلت ولا يخفى انه تكاف ولا مانع ان
 يولم صلى الله عليه وآله وسلم عدي بن يولم على أيضا عدي بن المذكور في الباب وليمة صلى الله عليه
 وآله وسلم (وعن أنس رضى الله عنه قال أقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين خيبر والمدينة
 ثلاث ليال يني) مغبر الصيغة (عليه بصفية) أي بني عليه خباء جديدي بسبب صفية أو
 بصاحبها (فدعوت المسلمين الى وليمة فما كان فيه من خبز ولا لحم وما كان فيها الآن أمر
 بالانطاع فبسطت فالتى عليها التمر الاقط) وفي القاموس الاقط ككتف وابل يتخذ من الخمض
 الغني (والسمن) ويجمع هذه الاشياء يسمى حيسا (متفق عليه واللفظ البخاري) فيه اجزاء
 الولاية بغير ذبح شاة والبناء بالمرأة في السفر واشار الجديدي بثلاثة أيام وان كانوا في السفر (وعن
 رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا اجتمع داعيان فاجب أقرهم ما بابا) زاد

(١) فالحديث من هراسيل
 الصحابة ان كانت صفية
 صحبة وذلك لانهم ما حضرت
 زواج المراء المذكورة لانها
 كانت بمكة طفلة أولم نواد
 وتزوج المرأة بالمدينة ولم
 أقف على تعيين اسمها
 صريحاً والاقرب أنهم أئم
 سامة أو أبو النصر على
 حسن خان

في التخصيص فان أقربهم ما اليك بابا أقربهم اليك جوارا (فان سبق أحدهما فأجب الذي سبق
 رواه أبو داود وسنده ضعيف) لكن رجال اسنادهم موثقون ولا تدري ما وجه ضعف سنده فانه
 رواه أبو داود عن هناد بن السرى عن عبد السلام بن حرب عن أبي خالد الدائى عن أبي العلاء
 الاودى عن جعيد بن عبد الرحمن الجهمى عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكل
 هؤلاء وثقتهم الأئمة إلا بابا خالد الدائى فانهم اختلفوا فيه فوثقه أبو حاتم وقال أحمد وابن معين
 لا بأس به وقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به وقال ابن عدى في حديثه لين وقال شريك كان
 مرجحا والحديث على سياق المصنف ظاهره الوقت وفيه دليل على انه اذا اجتمع داعيان فالأحق
 بالأجابة الأسبق فان استويا قدم الجار والجار على مراتبه فأحقهم أقربهم بابا فان استويا أرفع
 بينهم (وعن أبي حنيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا آكل متكئا رواه
 البخارى) الاتكاء مأخوذ من الوكاه والتأبدل عن الواو والواو كاه هو ما يشبه الكيس أرغبره
 فكانه أوكاه مفعلة وشدها بالقعود على الوطاء الذى تحتها ومعناه الاستواء على وطاء متكئا قال
 الخطيب المتكئ هنا هو المتكئ فى جلوسه من التربع وشبهه المعتد على الوطاء تحتها قال ومن
 استوى قاعدا على وطاء فهو متكئ والعامة لا تعرف المتكئ الا من مال على أحد شقيه ومعنى
 الحديث اذا آكلت لأقعد متكئا كفعل من يريد الاستكثار من الاكل ولكن آكل بلفظة
 فيكون قعودى مستويا ومن حمل الاتكاء على الميل على أحد الشقين تأول ذلك على مذهب
 الطب بأن ذلك فيه ضرر فانه لا يتحد فى مجارى الطعام سهلا ولا يسبغه ذنبا ورعا ناذى به
 (وعن عمر بن أبي سلمة قال قال لى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا غلام سم الله وكل بيمينك
 وكل مما يليك متفق عليه) الحديث دليل على وجوب التسمية للأمر بها وقيل انها تسمية في
 الاكل ويقاس عليه الشرب قال العلماء ويستحب أن يجهر بالتسمية ليسمع غيره وينبه عليها
 فان تركها الاى سبب من نسيان أو غيره فى أول الطعام فليقل فى أمثاله بسم الله أوله وآخره
 الحديث أبو داود والترمذى وغيرهما قال الترمذى حسن صحيح انه صلى الله عليه وآله وسلم قال
 اذا أكل أحدكم فليذكر اسم الله فان نسي أن يذكر الله فى أوله فليقل بسم الله أوله وآخره وينبغي
 ان يسمي كل أحد من الآكلين فان سمي واحد فقط فقد حصل بتسميته السلام منه قاله الشافعى
 ويستدل له أنه صلى الله عليه وآله وسلم أخبر ان الشيطان يستحل الطعام الذى لا يذكر اسم الله
 عليه فان ذكره واحد من الآكلين صدق عليه انه ذكر اسم الله عليه وفى الحديث دليل على
 وجوب الاكل باليمين للأمر به أيضا وينبذ ما كسده أنه صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بأن
 الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله وفعل الشيطان يحرم على الانسان ويكره تأكيد
 ان رجلا كل عنده صلى الله عليه وآله وسلم بشماله فقال كل بيمينك فقال لا أستطيع قال
 لا استطعت ما منعه الا السكر فصارفعها الى فيه أخرجه مسلم ولا بد عوصلى الله عليه وآله وسلم
 الاعلى من ترك الواجب وأما كون الدعاء لتكبره فهو محتمل أيضا ولا نافي أن الدعاء عليه
 للأمرين معا وفى قوله وكل مما يليك دليل على انه يجب الاكل مما يليه وانه ينبغي حسن العشرة
 بالجليس وان لا يحصل من الانسان ما يسوء جليسه مما فيه سوء عشرة وتورل مرة وقد تقدم ذكر
 جليسه ذلك لاسيما فى التريده والامراق ونحوها الا فى مثل الفاكه فانه قد أخرج الترمذى وغيره

من حديث عكرش بن ذؤيب قال أتينا بحفصة كثيرة الثريد والودر هو يفتح الواو وفتح الذا المجرى
فراجع وذرة قطعة من اللحم لا عظم فيها تحبب يدي في نواحيها وأكل رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم من بين يديه فقبض بيده اليسرى على يدي اليمنى ثم قال يا عكرش كل من موضع واحد
فانه طعام واحد ثم أتينا بطبق فيه ألوان الترفعت أكل من بين يدي وجالت يد رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم في الطبق فقال يا عكرش كل من حيث شئت فانه غير لون واحد فهو هذا يدل على
التفرقة بين الاطعمة والقوا كدليل على انه اذا تعدد لون الماء كولد من طعام أو غيره فله أن
ياكل من أي جانب وكذلك اذا لم يبق تحت يد الاكل شيء فله أن يتبع ذلك ولو من سائر الجوانب
فقد أخرج البخاري ومسلم من حديث أنس ان خياط دعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم لطعام
صنعه قال فذهبت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ففقد خبر شبعي وعمر قافيه دناء وقد بد
فرايت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتبع الدباء من حوالى القصعة أى جوانبها فلم أر أن يتبع
الدباء من يؤمئذ وفي الحديث قال أنس فلما رأيت ذلك جعلت ألقيه اليه ولأطعمه وهو دليل
على نظامه من جميع القصعة لخدمته له هذا وعما نهى عنه الاكل من وسط القصعة كما يدل له
﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بقصعة من ثريد فقال
كاو من جوانبها ولا تاكل من وسطها فان البركة تنزل في وسطها واما الاربععة وهذا اللفظ
النسائي وسنده صحيح دل على النهى عن الاكل من وسط القصعة وعلمه بأنه تنزل البركة في
وسطها وانه اذا أكل منه لم تنزل البركة على الطعام والنهى يقتضى التحريم سواء كان الاكل
وحده أو مع جماعة ﴿ وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال ما عاب رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم طعاما قط كان اذا شرب شيئا أكله وان تركه متفق عليه فيه اخبار بعد عدم عيبه
صلى الله عليه وآله وسلم للطعام ولا ذم له فلا يقول هو مألخ أو حامض أو نحو ذلك وحاصله انه دل
على عدم عنايته صلى الله عليه وآله وسلم بالاكل بل ما شتهاه أكله وما لم يشتهه تركه وليس
في تركه ذلك دليل على أنه يحرم عيب الطعام ﴿ وعن جابر رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال لا تأكلوا بالشمال فان الشيطان يأكل بالشمال وادع مسلم تقدم انه من أدلة
تحريم الاكل بالشمال وان ذهب الجاهل الى كراهته لا غير وقد ورد في الشرب كذلك أيضا وهو
دليل على أن الشيطان يأكل كالأحقيقيا ﴿ وعن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال اذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الأناة متفق عليه وقد أخرج الشيخان من حديث
أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يتنفس في الشرب فلا يأى فى أثناء الشرب لأنه فى أثناء
الشرب انزور دغ لعل ذلك فى رواية مسلم انه أروى أى أقم للعطش وأبرأ أى أكثر برأ لما فيه
من الهضم ومن سلامته من التأثير فى برد المعدة وأمرأى أى أكثر مراعاة لما فيه من السهولة
وقيل العلة خشية تقذيره على غيره لانه قد يخرج شيء من القم فيصسل بالماء فيقذره على غيره
(ولابى داود نحوه عن ابن عباس) أى مرفوعا (وزاد) على ما ذكر (وينفع فيه وصحة
الترمذى) فيه دلالة على تحريم التنفيس فى الأناة وأخرج الترمذى من حديث أبي سعيد أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن التنفيس فى الشرب فقال رجل القعدة أراها فى الأناة فقال
أشرفها قال فاني لأروى من نفس واحد قال فابن القدر عن قبك ثم تنفس وفى الشرب ثلاث

كل واحدة في نوبتها (فلا تلبني فيما تملك ولا أملك) قال الترمذي يعني به الحب والمودة (رواه
الاربعة وصححه ابن حبان والحاكم لكن رجع الترمذي ارساله) قال أبو زرعة لأعلم أحدا تابع
جناد بن سلمة على وصله لكن صححه ابن حبان من طريق جناد بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن
عبد الله بن يزيد عن عائشة موصولا والذي رواه هو جناد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة
قال الترمذي المرسل أصح قلت بعد تصحيح ابن حبان للوصل فقد تعاضد الموصول والمرسل دل
الحديث على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقسم بين نسائه وتقدمت الإشارة إلى أنه هل كان
واجبا عليه أم لا قيل وكان القسم عليه صلى الله عليه وآله وسلم غير واجب لقوله تعالى تربي من
نساء منهن الآية قال بعض المفسرين أنه تعالى أباح له أن يترك التسوية والقسم بين أزواجه
حتى أنه ليؤخر من شاء منهن عن نوبتها أو يطأ من شاء في غير نوبتها وإن ذلك من خصائصه صلى الله
عليه وآله وسلم بناء على أن الصبر في منهن للزوجات وإذا ثبت أنه لا يجب القسم عليه صلى الله عليه
وآله وسلم فإنه كان يقسم بينهما من حسن عشرته وكمال حسن خلقه وتأليف قلوب نسائه صلى الله
عليه وآله وسلم والحديث يدل على أن المحبة وميل القلب أمر غير مقدور للعبد بل هو من الله
تعالى لا يمكنه العبد ويبدله ولكن الله ألّف بينهم بعد قوله لو أنفق ما في الأرض جميعا ما ألّف
بين قلوبهم وبه فسر واعلموا أن الله يتخول بين المراءى قلبه ﴿١﴾ (وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كانت له امرأتان فإلى أحدهما) دون الأخرى (جاء
يوم القيامة وشقه مائل رواه أحمد والاربعة وسنده صحيح) الحديث دليل على أنه يجب على
الزوج التسوية بين الزوجات ويحرم عليه الميل إلى أحدهن وقد قال تعالى فلا تميلوا كل الميل
والمراد الميل في القسم والاتفاق في المحبة والاتفاق لما عرفت من أنها مما لا يمكنه العبد ومفهوم
قوله كل الميل جواز الميل اليسير ولكن إطلاق الحديث يقتضي ذلك ويحتمل تقييد الحديث
بمفهوم الآية ﴿٢﴾ (وعن أنس رضي الله عنه من السنة إذا تزوج الرجل البكر على الثيب
أقام عندها سبع عام قسم وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثا ثم قسم متفق عليه واللفظ للبخاري)
يريد من سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه حكم الرفع ولذا قال أبو قلابة راويه عن أنس ولو
سئت لقلت إن أنس أرفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يريد يكون رواية بالمعنى اذ معني
من السنة هو الرفع لأنه رأى المحافظة على قول أنس أولى وذلك لأن كونه مرفوعا إنما هو بطريق
اجتهاد محتمل والرفع نص وليس للراوى أن يتقل ما هو محتمل إلى ما هو نص غير محتمل كذا
قاله ابن دقيق العيد وبالجملة أنهم لا يعنون بالسمّة الاسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد قال
سالم وهل يعنون يريد الصحابة بذلك الاسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والحديث قلما أخرجه
أئمة من الحديث عن أنس مرفوعا من طرق مختلفة عن أبي قلابة والحديث دليل على إثبات
الجديدة لمن كانت عند زوجه وقال ابن عبد البر جمهور العلماء على أن ذلك حق للمرأة بسبب
الرفاق سواء كانت عند زوجه أم لا واختاره النووي لكن الحديث دال على أنه فيمن كانت
عنده زوجه وقد ذهب إلى التفرقة بين البكر والثيب بما ذكره الجمهور وظاهر الحديث أنه واجب
وأنه حق للزوجة الجديدة في الكل خلافا لما يقيم عليه دليل يقاوم الأحاديث والمراد بالاثبات في
البداهة ما كان متعارفا حال الخطاب والظاهر أن الإتيان يكون بالميل والقبول لا باستغراق

ساعات الليل والنهار عندها كما قاله جماعة حتى قال ابن دقيق العبد أنه انقطع بعض النساء حتى
 جعل مقامه عندها عن رافى اسقاط الجمعة وتجب الموالاة في السبع والثلاث فلو فرق وجب
 الاستئناف ولا فرق بين الحرة والامة فلو تزوج أخرى في هذه السبع أو الثلاث فالتطاهران به
 ذلك لأنه صار مستحقا لها عليه السلام (وعن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما
 تزوجها أقام عندها ثلاثا أو قال أنه ليس بك على أشك يريد نفسه هو أن شئت سبعت لك) أي
 أفت عندك مبعأ (وان سبعت لك سبعت لنفسك رواه مسلم) وزاد في رواية وإن شئت ثلث ثم
 درت قالت ثلث وفي رواية دخل عليها فلما أراد أن يخرج أخذت ثوبه فقال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم إن شئت زدت لك وحاسبت لك البكر سبع والتيب ثلاث دل ما تقدم على استحقاق
 البكر والتيب ما ذكر من العدد ذلك الأحاديث على أنه إذا تعدى الزوج المدة المقدرة برضا
 المرأة سقط حقه من الإتيار ووجب عليه القضاء بذلك وأما إذا كان بغير رضاها لحقها نكاح
 منتهوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم إن شئت ومعنى قوله ليس بك على أهلها هو أن لا يلحقك
 منها هو أن لا تضيق مما تستحقينه شيئا بل تأخذينه كاملا ثم أعلمها أن لها الخيار بين ثلاث
 بلا قضاء وبين سبع ويقضى لنسائه وفيه حسن ملاطفة الأهل وإبانة ما يجب له من وما لا يجب
 والتخيير لهم فيما أولهم عليه السلام (وعن عائشة رضي الله عنها أن سودة بنت زمعة) بفتح الزاي والميم وعين
 مهملة (وكان صلى الله عليه وآله وسلم تزوج سودة بمكة بعد موت خديجة وتوفيت بالمدينة
 سنة أربع وخمسين) وهبت يومها لعائشة وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقسم لعائشة
 يومها ويوم سودة متفق عليه) زاد البخاري وليلتما وزاد أيضا في آخره بتعني بذلك رضا رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم وأخرجه أبو داود ورفعه سبب الهبة بسخر رجاله رجال مسلم أن
 سودة حين أسنت وخافت أن يشارقها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت يا رسول الله يومي
 لعائشة فقبل ذلك منها ففنيها وأشبهاها نزلت وإن امرأة خافت من بعلها اشور أو أعراضا الآية
 وأخرج ابن سعد برجال ثقات من رواية القاسم بن أبي برة مرسل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 طلقها بعني سودة فقعدت على طريقه وقالت والذي بعثك بالحق مالي في الرجال حاجة ولكن
 أحب أن أبعث مع نسائك يوم القيامة فأنشدك بالنبي أنزل عليك الكتاب هل طلقني بوجدة
 وجدها على قال لا قالت فأنشدك الله لما راجعتني فراجعتها قالت فاني قد وهبت يومي وليتي
 اعائشة حبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي الحديث دليل على جواز هبة المرأة لزوجها
 لضرتهما ويعتبر رضا الزوج لأن له حصة في الزوجة فليس لها أن تسقط حقه الأبرضا واختلف
 الفقهاء إذا وهبت نوبتها للزوج فقال الأكثر يصح ويخص به الزوج من أراد وهذا هو الطاهر
 وقيل ليس له ذلك بل نصير كالعدومة وقيل إن قالت خص بها من شئت جاز لا إذا أطلقت له قالوا
 ويصح الرجوع للمرأة فيما وهبت من نوبتها لأن الحق يتجدد عليه السلام (وعن عروة رضي الله عنه قال
 قالت عائشة رضي الله عنها يا ابن أخي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفضل بعضنا على
 بعض في القسم من مكثه عندنا وكان قل يوم الأوهو يطوف علينا جميعا فيسألون من كل امرأته من
 غير مسيس) وفي رواية بغير وقائع والمراذنا (حتى يبلغ التي هو يومها فيبيت عندها رواه
 أحمد وأبو داود واللفظ له وصححه الحاكم) فيه دليل على أنه يجوز للرجل الدخول على من لم يكن

في يومها من نسائه والتأبير لها واللمس والتقبيل وفيه بيان حسن خلقه صلى الله عليه وآله وسلم
 فإنه كان خير الناس لأهل بيته وهذا قاله ابن العربي وقد أشرفنا عليه سابقا أنه كان له صلى الله
 عليه وآله وسلم ساعة من النهار لا يجيب عليه القسم فيها وهي بعد العصر قال المصنف لم أحدا لما
 قاله دليل لا وقد عين الساعة التي كان يدور فيها قوله (وسلم عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم إذا صلى العصر دار على نسائه ثم يدور من الحديث) أي دولس وتقبيل من دون وقاع
 كما عرفت ﴿١﴾ وعن عائشة رضي الله عنها إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يسأل في
 مرضه الذي مات فيه أين أنا غدائر يديوم عائشة فأذن له أن واجه يكون حيث شاء فكان في بيت
 عائشة متفق عليه وفي رواية وكان أول ما بدئ به من مرضه في بيت ميمونة أخرجه البخاري في
 آخر كتاب المغازي وقوله فأذن له أن واجه وقع عند أحمد عن عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 قال لي لأستطيع أن أدور. ولكن فأنشئت أن تلي فأذن له ووقع عند ابن سعد باسناد صحيح
 عن الزهري أن فاطمة هي التي خاطبت أمهات المؤمنين وقالت لا تبش على الاختلاف ويمكن
 أنه استأذن صلى الله عليه وآله وسلم واستأذنت فاطمة رضي الله عنهما فاجتمع الحديثان ووقع في
 رواية أنه دخل بيت عائشة يوم الاثنين ومات يوم الاثنين الذي يليه والحديث دليل على أن المرء إذا
 أذنت كان مسقطا لحقه من التوبة وإنه لا تنكح القرعة إذا مرض كاتكني إذا سافر كادل قوله
 ﴿٢﴾ (وعنها) أي عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أراد سفره أقرع بن نسائه
 فأبهن خرج منهم ما خرجهم معه متفق عليه وأخرجه ابن سعد وزاد فيه عنهم فكان إذا خرج
 منهم غير عرف فيه الكراهية دل الحديث على القرعة بين الزوجات لمن أراد سفر أو أراد إخراج
 أحدا من معه وهذا فعل لا يدل على الوجوب وذهب الشافعي إلى وجوبه وقال أبو حنيفة يجب
 القضاء سواء كان سفره بقرعة أو بغيرها وقال الشافعي إن كان بقرعة لم يجب القضاء وإن كان
 بغيرها وجب عليه القضاء ولا دليل على الوجوب مطلقا ولا مفصلا والاستدلال بان القسم واجب
 وأنه لا يسلط الواجب بالسفر جوابه أن السفر أسقط هذا الواجب بدليل أن من يسافر ولا يخرج
 منهم أحدا فإنه لا يجب عليه بعد عودته قضاء أيام سفره لأن اتفاقا والإقرار لا يدل الحديث على
 وجوبه لما عرفت أنه فعل وفي الحديث دليل على اعتبار القرعة بين النكر كالوفودهم والمشهور
 عن المالكية والحنفية عدم اعتبار القرعة قال القاضي عياض هو مشهور عن مالك وأصحابه
 لأنه من باب الخطر والقمار وحكي عن الحنفية إجازتها انتهى واحتج بمنع من القرعة بأن
 بعض النساء قد تكون انتفع في السفر من غير ما لو خرجت القرعة التي لا تنفع فيها في السفر لا خير
 بحال الزوج وكذا قد تكون بعض النساء أقوم برعاية مصالح بيت الرجل في الحضر فلو خرجت
 القرعة عليهن بالسفر لا خير بحال الرجل من رعاية مصالح بيت الرجل في الحضر وقال القرطبي
 تختص مشروعية القرعة بما إذا انتفعت أحوالهن للتلخيص واحدة فيكون ترجيحها بالامرج
 قيل هنا تخصيص لعدم الحديث بالمعنى الذي شرع لاجل الحكم والجرى على ظاهره كما ذهب
 الشافعي أقوى ﴿٣﴾ (وعن عبد الله بن زمره رضي الله عنه) هو ابن الأسود بن عبد المطالب بن أسد
 ابن عبد العزى صحابي مشهور وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وعده في أهل المدينة
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجلد أحدكم أمرا تبجله العبد بالنصب على

المصدرية (رواه البخاري) وتعممه فيه ثم يجامعها وفي رواية ولعله ان يضامها وفي الحديث دليل على جواز ضرب المرأة ضرباً خفيفاً لقوله جلد العبد ولقوله في رواية أبي داود ولا تضرب طعنتك ضرباً آمناً وفي لفظ للنسائي كما تضرب العبد والأمة وفي رواية للبخاري ضرب الفعل أو العبد فأنه إذا على جواز الضرب إلا أنه لا يبلغ ضرب الحيوان والمال بك وقد قال تعالى واضربوهن ودل على جواز ضرب غير الزوجات فيما ذكره بأسديداً وقوله ثم يجامعها دل على أن علة النهي أن ذلك لا يستحسنه العقلاء في مجرى العادات لأن الجماع والمضاجعة أعمال يلقى مع ميل النفس والرغبة في العشرة والمجاورة غالباً تنفر عن جلدته بخلاف التأديب المستحسن فإنه لا يفر الطباع ولا يب أن عدم الضرب والاعتقار والسماحة أشرف من ذلك كما هو أخلاق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد أخرج النسائي من حديث عائشة ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امرأة له ولا خادماً قط ولا ضرب سيده قط إلا في سبيل الله أو انتهاك محارم الله فينة لله

(باب الخلع)*

بضم المعجمة وسكون الهمزة هو فراق الزوجة على مال مأخوذ من خلع الثوب لأن المرأة لباس الرجل مجازاً وضم المصدر تفرقة بين المعنى الحقيقي والمجازي والأصل فيه قوله تعالى فإن خفتم أن لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ﴿١﴾ عن ابن عباس رضي الله عنهما أن امرأة ثابت بن قيس سمها البخاري جميلة ذكره عن عكرمة مرسل وأخرج البيهقي مرسلان اسمها زينب بنت عبد الله بن أبي بن سائل وقيل غير ذلك (أنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله ثابت بن قيس) هو خزرجي أنصاري شهيداً واحداً وما بعده هو من أعيان الصحابة كان خطيباً لأنصار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وشهده النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالجنة (ما أعتب) روي بالمشاة القوقية مضرومة ومكسورة من العتب وبالمشاة التحية مكسورة من العيب وهو أوفق بالمراد (عليه في خلق) بضم الخاء المعجمة وضم الهمزة ويجوز سكونها (ولا دين ولكني) ذكره الكوفي في الإسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن ديني عليه حديثه قال فقالت نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقبل الحديث بقرينة وطلقها بقرينة رواه البخاري وفي رواية له فأمره بطلاقها ولا يداود الترمذي) أي من حديث ابن عباس وحسنه (إن امرأة ثابت بن قيس اختلعت منه فجعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عدتها حيضة) قولها أكره الكفر في الإسلام أي أكره من الإقامة عنده أن أقع فيما يقتضي الكفر والمراد ما يضاد الإسلام من النشوز وبغض الزوج وغير ذلك أطلقت على ما نافي خلق الإسلام الكفر مبالغة ويحتمل غير ذلك وقوله حديثه أي بسنانه ففي الرواية أنه كان تزوجها على حديثه فخل الحديث فيه دليل على شرعية الخلع وصحته وأنه يحل أخذ العوض من المرأة واختلف العلماء هل يشترط في صحته أن تكون المرأة ناشرة أم لا فذهب إلى الأول الظاهرية (١) واختاره ابن المنذر ومستدلين بقصة ثابت هذه فإن طلب الطلاق نشوزاً بقوله تعالى الآن يخاف أن لا يقيما حدود الله وقوله الآن يأتين بها حسة معينة وذهب أبو حنيفة والشافعي وأكثر أهل العلم إلى

(١) هكذا في الشرح وفي النجم الوهاج أن الظاهرية لا تقول بالخلع أصلاً كما روى ذلك عن بكر بن عبد الله المزني أم أبو النصر

(٢) أي الخفية والسافعة
جوابا عن أدلة الأولين أنه
أبو النصر

الثاني وقالوا اصح الخلع مع التراضي بين الزوجين وان كانت الحال مستقيمة بينهما وما يحل العوض
لقوله تعالى فان طعنكم عن شيء فمعه نفسا فكلوه هنأمر بأولم تفرق ولحديث الابيطية من نفسه
وقالوا (٢) انه ليس في حديث ثابت هذا دليل على الاشتراط والآية يحتمل ان الخوف فيها وهو
الطن والحسبان يكونان في المستقبل فيدل على جوازهما وان كان الحال مستقيمة بينهما وهما
مقيمان لحدهود الله في الحال ويحتمل أن يراد أن يعلما أن لا يقيما حدهود الله ولا يكون العلم
الاتحقيقه في الحال كذا قيل وقد يقال ان العلم لا ينافي أن يكون النشوز مستقبلا والمراد
أنى أعلم في الحال انى لا أحتمل معه إقامة حدود الله في الاستقبال وحينئذ فلا دليل على اشتراط
النشوز في الآية على التقديرين ودل الحديث على أنه يأخذ الزوج منها ما أعطاها من غير زيادة
واختلف هل تجوز الزيادة أم لا فذهب الشافعي ومالك إلى أنه يحتمل الزيادة اذا كان النشوز من
المرأة قال مالك لم أر لأحد من القدية تجوز بالصدوق وبما كثر منه لقوله تعالى فلا جناح عليهما
فيما اقتد به قال ابن بطال ذهب الجمهور إلى أنه يجوز للرجل ان يأخذ في الخلع أكثر مما أعطاها
وقال مالك لم أر أحدا ممن يقتضى به منع ذلك لكنه ليس من مكارم الاخلاق وأما الرواية
التي فيها انه قال صلى الله عليه وآله وسلم أما الزيادة فلا فثبت رفعها وذهب عطاء وطاوس
وأحمد واسحق وآخرون إلى أنه لا تجوز الزيادة لحديث الباب ولم يورد من رواية اما الزيادة فلا فإنه
قد أخرجها في آخر حديث الباب البيهقي وابن ماجه عن ابن جريج عن عطاء مرسل ومثله عند
الدارقطني فانها قالت لما قال لها صلى الله عليه وآله وسلم أريدن عليه حديثه قالت وزيادة
قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أما الزيادة فلا الحديث ورجاله نفقات إلا أنه مرسل وأجاب
من قال يجوز الزيادة بأنه لا دلالة في حديث الباب على الزيادة نفقا ولا اثباتا وحديث أما الزيادة
فلا قد تقدم الجواب عنه مرسل وعلى أنه وان ثبت رفعها فلعلة خرج بخروج الشورة عليها
والرأى والله لا يلزمها لأنه خرج بخروج الاخبار عن تحريمها على الزوج وأما أمره صلى الله
عليه وآله وسلم بطليقه لها فإنه امر ارشاد لا إيجاب كذا قيل والظاهر بقاؤه على أصله من
الإيجاب ويدل له قوله تعالى فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان فان المراد أنه يجب عليه أحد
الامرين وهما فقد عذر الامسك بمعروف اطلبها للفرق فيتعين عليه التسريح بإحسان ثم الظاهر
أنه يقع الخلع بلفظ الطلاق وان المواطأة على رد المهر لا أجل للطلاق بصريحه الطلاق خاعا
واختلفوا اذا كان بلفظ الخلع فذهب جمهور العلماء إلى أنه طلاق ويحتمل أنه لفظ لا يملكه الا
الزوج فكان طلاقا ولو كان فسخا لما جاز على غير الصدوق كالأول وهو يجوز عند الجمهور وما قيل
وكثر فدل أنه طلاق وذهب ابن عباس وآخرون إلى أنه فسخ وهو مشهور مذهب أحمد ويدل له أنه
صلى الله عليه وآله وسلم أمرها أن تعد بحبيضة قال الخطابي في هذا أقوى دليل لمن قال ان الخلع
فسخ وليس بطلاق اذ لو كان طلاقا لم يكتب بحبيضة للعدة واستدل للقاتل بأنه فسخ بأنه تعالى ذكر
في كتابه الطلاق فقال الطلاق مرتان ثم ذكر الاقراء ثم قال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى
تسكن زوجا غيره فلو كان الاقراء طلاقا لكان الطلاق الذي لا تحل له الا من به سد زوج هو
الطلاق الرابع وهذا الاستدلال مروى عن ابن عباس فانه سأل رجل طلق امرأته طلقين ثم
اختلعا قال نعم ينسكحها فان الخلع ليس بطلاق ذكر الله الطلاق في أول الآية وآخرها والخلع

فما بين ذلك فليس الخلع بشئ ثم قال الطلاق مرثان فامسك بجمع وفأوتسريح باحسان ثم قرأ
 فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وقد قرر السيد رحمه الله أنه ليس بالطلاق في منجته
 الغفار حاشية ضوء النهار وأوضح هناك الأدلة وبسطها فيه وبه قال الشوكاني في المختصر وغيره ثم
 من قال أنه طلاق يقول أنه طلاق بائن لأنه لو كان للزوج الرجعة لم يكن للافسد إيهام فائدة والحق
 ما تقدم وللقهها أنجاء طويله وفروع كثيرة في الكتب الفقهية فيما يتعلق بالخلع ومقصودنا
 شرح ما دلل عليه الحديث على أن ائقذذنا على ذلك ما يحتاج اليه الحديث (وفي رواية عمرو بن شعيب
 عن أبيه عن جده عند ابن ماجه ان ثابت بن قيس كان دميما وان امرأته قالت لو لا مخافة الله اذا
 دخل على لي بصقت في وجهه) وفي رواية عن ابن عباس ان امرأته ثابت أتت رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله لا يجتمع رأيي ورأس ثابت أبدا اني رفعت جانب الخمار فرأيت
 أقبل في عدة وإذا هو أشد حم سوادا وأقصرهم قامه وأقبحهم وجها الحديث فصرخ الحديث
 بسبب طلبها الخلع وأبان قوله (ولا جدم حديث سهل بن أبي حنمة) بفتح الحاء المهملة فقلت
 ساكنة (وكان ذلك أول خلع في الاسلام) أنه أول خلع وقع في عصره صلى الله عليه وآله
 وسلم وقبل أنه وقع في الجاهلية وهو ان عامر بن الطرب بفتح الظاء المجمية وكسر الراء ثم موحسدة
 زوج ابنته ابن أخيه عامر بن الحرث فلما دخلت عليه نفرت منه فشكل الى أبيها فقال لأجمع
 عليك فراق أهلك ومالك وقد خلعتك منك بما أعطيتها زعم بعض العلماء ان هذا كان أول خلع
 في العرب

﴿كتاب الطلاق﴾

هو لغة حل الوثائق مشتق من الاطلاق وهو الارسال والترك وفلان طلق العبد بن بالخير كثير البذل
 والارسال لهما بذلك وفي الشرع حل عقدة التزويج قال امام الحرمين هو لفظ جاهلي ورد في الاسلام
 بتقريره ﴿عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبغض
 الحلال الى الله الطلاق رواه أبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم ومرويه أبو حاتم ارساله﴾ وكذلك
 الدارقطني والبيهقي رجحا الارسال الحديث فيه دليل على ان في الحلال أشياء مبغوضة الى الله
 تعالى وان الطلاق أبغضها فيكون البغض مجازا عن كونه لا ثواب فيه ولا قرب في فعله ومثل بعض
 العلماء المبغوض من الحلال بالصلاة المكتوبة في غير المسجد بغير عذر وفي الحديث دليل أنه
 يحسن تجنب ايقاع الطلاق ما وجد عنه مندوحة وقد قسم بعض العلماء الطلاق الى الاحكام
 الخمسة فالحرام الطلاق البدعي والمكروه الواقع بغير سبب مع استقامة الحال وهذا هو القسم
 المبغوض مع حله ﴿١﴾ (وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال مره
 فلما رجعت لم يمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء أسلم بعد وان شاء طلق قبل ان يمس
 فذلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء متفق عليه) في قوله مره فلما رجعت هذا دليل على ان
 الأمر لابن عمر بالرجعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فان عمر مأمور بالتبليغ عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم الى ابنه بأنه مأمور بالرجعة فهو نظير قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا بعبادتي
 الصلاة فانه صلى الله عليه وآله وسلم مأمور بأن يأمر بأقامة الصلاة فحين مأمورون من الله تعالى

(١) والواجب كبح الشقاق
 اذا راه الحسبان والتدب
 كما اذا كانت غير عفيفة
 والباين كما اذا كان لا يريد
 وله تطيب نفسه بجمه
 مؤتمن من غير حصول
 فرض الاستمتاع وصرح
 امام الحرمين بأن الطلاق
 في هذه الصورة لا يكره ونرى
 النووي قسم الجواز اه أبو
 النصر

وكذلك ابن عمر مأمور من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا يتوهم ان هذه المسئلة من باب هل
الامر بالامر بالنهي أمر بذلك الشيء وانما تلك المسئلة تمثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم مروا
أو لا تدركم بالصلاة لسبع الحديث لأمثل هذه وإذا عرفت انه مأمور منه صلى الله عليه وآله وسلم
بالمراجعة فهل الامر للوجوب فتجب الرجعة أم لا ذهب الى الاول مالك وهو رواية عن أحمد وصحيح
صاحب الهداية من الحنفية وجوبه وهو قول داود ودليلهم الامر بها قالوا فإذا امتنع الرجل
منها أدبه الحسا كم فإن أصر على الامتناع ارتجع الحسا كم عنه وذهب الجمهور الى أنها مستحبة
فقط قالوا لان ابتداء النكاح لا يجب فاستدامة كذلك فكان القياس قرينة على ان الامر
للندب وأجيب بأن الطلاق لما كان محرما في الحيض كانت استدامة النكاح فيه واجبة وفي
قوله حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر دليل على انه لا يطلق الا في الطهر الثاني دون الاول وقد ذهب
الى تحريم الطلاق فيسه مالكا وهو الاصح عند الشافعية وذهب أبو حنيفة الى أن الانتظار الى
الطهر الثاني مندوب وكذا عند أحمد مستدلين بقوله (وفي رواية مسلم) أي عن ابن عمر (مره)
فليرجعها ثم يطلقة طاهرا أو حاملا فأنطلق الطهر ولان التحريم انما كان لاجل الحيض فإذا
زال زال موجب التحريم بخارز طلاقها في هذا الطهر كما جاز في الذي بعده وكما يجوز في الطهر الذي
لم يتقدمه طلاق في حيضة ولا يخفى قرب ما قالوه وفي قوله قبل أن يس دليل على انه اذا طلق
في الطهر بعد المس فإنه طلاق بدعي محرم وبه صرح الجمهور وقال بعض المالكية انه يحسب على
الرجعة نفسه كما اذا طلق وهي حائض وفي قوله ثم تطهر وقوله طاهر اختلف الفقهاء هل المراد به
انقطاع الدم أو لا بد من الغسل فعن أحمد روايتان والراجح أنه لا بد من اعتبار الغسل لما في رواية
النسائي فاذا اعتسلت من حيضتها الاخرى فلا يسها حتى يطلوها وان شأنا عساهما أمسكها وهو
مفسر لقوله طاهرا وقوله ثم تطهر وقوله فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء أي اذن
في قوله فطلقوهن لعدتهن وفي رواية مسلم قال ابن عمر وقرأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا أيها
النبي الآية وفي الحديث دليل على ان الاقراء الاطهار للامر بطلاقها في الطهر وقوله فطلقوهن
لعدتهن أي وقت ابتداء عدتهن وفي قوله أو حاملا دل على ان طلاق الحامل سني واليه ذهب
الجمهور وإذا عرفت ان الطلاق البدعي منهي عنه محرم فقد اختلف فيه هل يقع ويعتد به أم لا يقع
فقال الجمهور يقع مستدلين بقوله في هذا الحديث (وفي أخرى) أي في رواية أخرى (للبخاري
وحسب تطلقة) وهو بضم الخاء المهملة بمعنى اللججول من الحساب والمراد جعلها واحدة من
الثلاث التطبيقات التي عليها الزوج ولكنه لم يصرح بالفاعل هنا فان كان الفاعل ابن عمر فلا
حجة فيه وان كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو والحجة لأنه قد صرح بالفاعل في غير هذه الرواية
كما في مسند ابن وهب بلفظ وزاد ابن أبي ذئب في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي
واحدة وأخرجه الدارقطني من حديث ابن أبي ذئب وابن اسحق جميعا عن نافع عن ابن عمر عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال هي واحدة وقد ورد ان الحاسب لها هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم من طرق بقوى بعضها بعضا وقوله (وفي رواية مسلم قال ابن عمر) أي الماسأله سائل (أما
أنت طلقها واحدة أو اثنتين فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرني أن أراجعها ثم أمسكها
حتى تحيض حيضة أخرى ثم أهملها حتى تطهر ثم أطلقها قبل ان أمسها أو أمانت طلقها ثلاثا

فقد عصبت ربك فيما أمر لئيه من طلاق امرأتك) دل على تحريم الطلاق في الحيض وقد يدل قوله
أمرني أن أراجعها على وقوع الطلاق إذا رجعت فرج الوقوع وفيه بحث وظاف فيه طائوس
والخوارج والروافض قالوا لا يقع شيء ونصر هذا القول ابن حزم ورجحه ابن تيمية وابن القيم
واستدلوا بقوله (وفي رواية أخرى) أي لمسلم عن ابن عمر قال عبد الله بن عمر قد زعمت علي ولم يرها
شيئاً (وقال إذا طهرت فليطلق أو ليسن) ومثله في رواية أبي داود وقد زعمت علي ولم يرها شيئاً واستداه
على شرط الصحيح إلا أنه قال ابن عبد البر قوله ولم يرها شيئاً منكر لم يقله غير أبي الزبير وليس بحجة فيها
بخلافه فيه مثله فكيف بمن هو أثبت منه ولو صح لكان معناها والله أعلم ولم يرها شيئاً مستقيماً
لكونها لم تقع على السنة وقال الخطابي وقال أهل الحديث لم يروا أبو الزبير حديثاً أنكروا من هذا
ويحتمل أن معناها لم يرها شيئاً تحريم المراجعة أو لم يرها شيئاً جزأ في السنة الماضية في الاختيار
وان كان لازماً له ونقل البيهقي في المعرفة عن الشافعي أنه ذكر رواية أبي الزبير فقال نافع أثبت من
أبي الزبير والاثبت من الحديثين أولى أن يؤخذ به إذا احتجنا القواعد فوافقنا غيره من أهل الثبوت
قال وحمل قوله ولم يرها شيئاً على أنه لم يرها شيئاً صواباً غير خطاب بل يؤمر صاحبه أن لا يقيم عليه
لأنه أمر بالمراجعة ولو كان طلقها طاهر لم يؤمر بذلك فهو كما يقال للرجل إذا أخطأ في فعله
أو أخطأ في جوابه أنه لم يصنع شيئاً أي لم يصنع شيئاً صواباً قال السيد رحمه الله وقد أطال ابن
القيم في الهدى الكلام على نصر عدم الوقوع ولكن بعد ثبوت أنه صلى الله عليه وآله وسلم
حسبها طلاقاً تصح كل عبادة ويضيق كل ضيق وقد كانت في عدم الوقوع وكتبنا فيه رسالة
وتوقفنا مدة ثم رأينا وقوعه ثم انه قوى عندي ما كنت أفتي به أولاً من عدم الوقوع لادلة قوية قد
سقتها في رسالة سميناها الدليل الشرعي في عدم وقوع الطلاق البدعي ومن الأدلة أنه منسوب
ومسمى النسبة إلى البدعة وكل بدعة ضلالة والضلالة لا تدخل في نفوذ حكم شرعي ولا يقع بها
بل هي باطلة ولأن الرواة حديث ابن عمر اتفقوا على أن المسند المرفوع في هذا الحديث غير
مذكور فيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حسب ذلك التظلية على ابن عمر ولا قال له قد وقعت
ولا رواه ابن عمر فهو غائب في صحيح مسلم ما دل على أن وقوعها انما غور أي لابن عمر فانه سئل
عن ذلك فقال ومالي لأعتد بها وإن كنت قد عجزت واستحمت فهذا يدل على أنه لا يعلم في ذلك
نصاباً لأنه لو كانت عنده لم يتردد روايته ولم يلق بهذه العلة العلية فإن المجزأ الحق لا مدخل
لها في صحة الطلاق ولو كان عنده نص نبوي لقال ومالي لأعتد بها وقد أمرني رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم أن أعتد بها وقد صرح الامام الكبير محمد بن إبراهيم الوزير رحمه الله تعالى
بأنه قد اتفق الرواة على عدم رفع الوقوع في الرواية إليه صلى الله عليه وآله وسلم وقد ساق السيد
محمد رحمه الله ستة عشر حجة على عدم وقوع الطلاق البدعي ونخصنا في رسالتنا المذكورة
وبعد هذا تعرف رجوعنا عما قبل الحق هذا في نسخ سبيل السلام انتهى وأما الاستدلال على
الوقوع لقوله فليراجعها فلا رجعة إلا بعد طلاق فهو غير ناهض لأن الرجعة المقيدة يبعد الطلاق
عزى شرعي متأخر أذهى لغة أهم من ذلك ودل الحديث على تحريم الطلاق في الحيض وبأن
الرجعة يستعمل بها الزوج من دون رضا المرأة أو الولي لأنه جعل ذلك إليه ولقوله تعالى وبعلتهن
أحق بردهن في ذلك وبأن الحامل لا تحيض لقوله طاهر أو أحالة لا فدل على أنهم لا تحيض لا طلاق

الطلاق فيه وأوجب بأن حض الحامل لم يكن له أثر في تطويل العدة لم يعتبر لان عدتها
بوضع الحمل وان الاقرار في العدة هي الاطهار قال الغزالي ويستثنى من تجريم طلاق الحائض
طلاق الحائض لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يستعمل حال امرأه ثابت هل هي طاهرة أو
حائض مع امره بالطلاق والشافعي يذهب الى ان ترك الاستيفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة
العموم في المقتال (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وستين من خلافه عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمران الناس قد
استعملوا في امر كان لهم فيه أناة) بفتح الهمزة أي مهلة (فلو أمضينا عليهم فأضاه عليهم رواه
مسلم) الحديث ثابت من طرق عن ابن عباس وقد استشكل أنه كيف يصح من عمر مخالفة ما كان
في عصره صلى الله عليه وآله وسلم ثم في عصر أبي بكر ثم في أول أيامه وظاهر كلام ابن عباس أنه كان
الاجماع على ذلك وأوجب عنه بسنة أجوبة الاول انه كان الحكم كذلك ثم نسخ في عصره صلى الله
عليه وآله وسلم وقد أخرج أبو داود عن طريق يزيد النخعي عن عكرمة عن ابن عباس قال كان
الرجل اذا طلق امرأته فهو أحق برجعتهما وان طلقها ثلاثا فنسخ ذلك انتهى الآية لم يشتر النسخ
فبقى الحكم المنسوخ مع مولا به الى أن انكروه عمر قلت ان ثبت رواية النسخ فهذا والافاته
يضف هذا قول ابن عمران الناس قد استعملوا في امر كان لهم فيه أناة الى آخره فانه واضح في انه
رأى محض لاسنة فيه وما في بعض ألفاظه عند مسلم انه قال ابن عباس لاني الصهايا انه لما تابع
الناس في الطلاق في عهد عمر فأجاز عليهم ثانيا ان حديث ابن عباس هذا مضطرب قال القرطبي
في شرح مسلم وقع فيه مع الاختلاف على ابن عباس الاضطراب في لفظه فظاهر سياقه ان هذا
الحكم منقول عن جميع أهل ذلك العصر والعادة تقتضي أن يظهر ذلك وينتشر ولا يتقدمه ابن
عباس فهذه مقتضى التوقف عن العمل بظاهره اذا لم يقتض القطع بطلانه انتهى قلت وهذا
بمجرد استبعاد فانه كم من سنة واحدة انقربها راولا ويضر سيما مثل ابن عباس بحر الامة ويؤكد
ما قاله ابن عباس من انها كانت الثلاث واحدة ما يأتي من حديث أبي ركانه وان كان فيه كلام
وساقي الثالث ان هذا الحديث ورد في صورة خاصة هي قول المطلق أنت طالق أنت طالق وذلك
انه كان في عصر النبوة وما بعده حال الناس مجحولا على السلامة والصدق فيقبل قول من ادعى
ان اللفظ الثاني تأكيد للاول لا تأسيس طلاق آخر ويصدق في دعواه فلما رأى عمر تغير احوال
الناس وغلبة الدعاوى الباطلة رأى من الصلحة أن يجري المتكامل على ظاهره فقول ولا يصدق في
دعوى ضميره وهذا الجواب ارتضاه القرطبي قال النووي هو أصح الاجوبة قلت ولا يخفى أنه
تقرر لكونه من عمر رأيا محضاً ومع ذلك فالتناسخ مختلفون في كل عصر فهم الصادق والكاذب
وما يعرف ما في ضمير الانسان الامن كلامه فيقبل قوله وان كان مبطلا في نفس الامر فيحكم
بالتأثير والله يتولى السرائر مع ان ظاهر قول ابن عباس طلاق الثلاث واحدة انه كان ذلك باي
عبارة وقعت الرابع ان معنى قوله كان طلاق الثلاث واحدة ان الطلاق الذي كان يقع في عهده
صلى الله عليه وآله وسلم وعهد أبي بكر إنما كان يقع في الغالب واحدة لا يقع ثلاثا فانه ان هذا
الطلاق الذي توقعونه ثلاثا كان يقع في ذلك العهد واحدة فيكون قوله فلما أمضينا عليهم بمعنى
لو أجزأنا على حكم ما شرع من وقوع الثلاث وهذا الجواب يتناول قوله استعملوا في امر كان

ائيم فيه أنه اقرب لاقرى من غير تكاف ويكون معناه الاخبار عن اختلاف عادات الناس في
 ابتاع الطلاق ولا في وقوعه فالحكم منقرر وقد رجع هذا التأويل ابن العربي ونسبه الى أبي زرعة
 وكذا البيهقي أخرجه عنه قال معناه ان ما نطلقون أنتم ثلاثا كانوا يطلقون واحدة قلت وهذا
 يتم ان التقى على أنه لم يقع في عصر النبوة ارسال ثلاث تطلقات دفعة واحدة وحديث أبي ركان
 وغيره يدفعه ويبرئ عنه قول عمر فلا مؤصنا فانه ظاهر في أنه لم يكن مضى في ذلك العصر حتى رأى
 امتناعه وهو دليل ووقوعه في عصر النبوة لكنه لم يعض فليس فيه أنه كان وقوع الثلاث دفعة نادرا
 في ذلك العصر الخامس ان قول ابن عباس كان طلاق النساء ليس له حكم الرفع فهو موقوف
 عليه وهذا الجواب ضعيف لما اقرر في أصول الحديث وأصول الفقه ان كانت فعل وكذا ما بينا
 له حكم الرفع السادس انه أريد بقوله طلاق الثلاث واحدة هو لفظ البتة اذا قال أنت طالق البتة
 وكما سيأتى في حديث ركانه فكان اذا قال القائل ذلك قبل نفسه وبالواحدة وبالثلاث فلما حكم في
 عصر عمر لم يقبل التفسير بالاحد قيل وأشار الى هذا البخاري فانه أدخل في الباب الاثار التي فيها
 البتة والاحاديث التي فيها التصريح بالثلاث كأنه يشير الى عدم الفرق بينهما وان البتة اذا
 أطلقت جاءت على الثلاث الا اذا أراد المطلق واحدة فيقبل فروى بعض الرواة البتة بلفظ
 الثلاث يريد ان أصل حديث ابن عباس كان طلاق البتة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم وعهد أبي بكر الى آخره قلت ولا يخفى بعد هذا التأويل ونوهم الراوى في التبدل وبعده ان
 الطلاق بلفظ البتة في غاية الندور فلا يحل عليه ما وقع كيف وقول عمر قد استجلبوا في أمر كان
 ائيم فيه أنه أقدر على ان ذلك واقع أيضا في عصر النبوة والاقرب ان هذا رأى من عمر ترجحه كما منع
 عن متعة الحج وغيره وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك غير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وكونه خالف ما كان على عهد صلى الله عليه وآله وسلم فهو نظير متعة الحج بلاربيب والتكليفات في
 الاجوبة له وافق ما ثبت في عصر النبوة لا يلقى فقد ثبت عن عمر اجتهادات بعصر تطبية بها على
 ذلك نعم اذا أمكن التطبيق على وجه صحيح فهو المراد (وعن محمود بن لبيد رضي الله عنه) ابن أبي
 رافع الانصاري الاشعري ولده على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحديث عنه أحاديث قال
 البخاري له صحبة وقال أبو حاتم لا نعرف له صحبة وذكره مسلم في التابعين وكان من العلماء مات سنة
 ست وتسعين وقد ترجم له أحمد في مسنده وأخرج له أحاديث ليس فيها شيء ضريح فيه السماع
 قال أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطلقات جميعا فقام غضبان
 ثم قال أيلعب بكاب الله وأباين أظهر كم حتى قام رجل فقال يا رسول الله ألا أقول رواه النسائي
 ورواه مؤثرون الحديث دليل على ان جميع الثلاث التطلقات بدعة واختلف العلماء في ذلك
 فذهب أبو حنيفة ومالك الى أنه بدعة وذهب الشافعي وأحمد الى أنه ليس بدعة ولا مكروه
 واستدل الأولون بغضبه صلى الله عليه وآله وسلم وقوله أيلعب بكاب الله وعما أخرجه سعيد بن
 منصور بسند صحيح عن أنس أن عمر كان اذا أتى برجل طلق امرأته ثلاثا أو جمع ظهره ضربا وكان
 أخذ عمر بتحريمه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم أيلعب بكاب الله واستدل الآخرون بقوله
 تعالى فطلقوهن لعدتهن وبقوله الطلاق مرتان وبعما أتى في حديث العان أنه أطلقه الزوج
 ثلاثا بنحضرته صلى الله عليه وآله وسلم ولم يسكر عليه وأجيب بأن الآيتين مطلقتان والحديث

صريح بتحريم الثلاث فتعديده الاستبان وبأن طلاق الملاء عن الزوجة ليس طلاقاً في محلها لانها
 بانت بجرد اللعان كما يأتي واعلم ان حديث محمود لم يكن فيه دليل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 أنقض عليه الثلاث أو جعلها واحدة وانما ذكره المصنف اخباراً بانها قد وقعت التطابقات
 الثلاث في عصره صلى الله عليه وآله وسلم (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال طلق أبو ركانة)
 بنهم الراعي بعد الاثنتون (أم ركانة فقال له صلى الله عليه وآله وسلم راجع امرأته قال قال اني
 طلقتهما ثلاثاً قال قد علمت راجعها رواه أبو داود وفي نسخة أحمد) أي عن ابن عباس (طلق ركانة
 امرأته في مجلس واحد ثلاثاً فخرن عليها فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانها واحدة
 وفي نسخة هما) أي سند حديث أبي داود وحديث أحمد (ابن اسحق) أي محمد صاحب السيرة
 وفيه مقال قد حققه السيد رحمه الله في غرات النظر في علم أهل الامر وفي ارشاد النقاد الى تيسير
 الاجتهاد عدم صحة القدر فيه بما يخرج روايته (وقد روى أبو داود من وجه آخر أحسن منه
 ان أبا ركانة قد طلق امرأته سهيمة) بالسبب المهملة مضمومة تصغير سهمة (التي فقال والله
 ما أردت بها الا واحدة فردها اليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وأخرجه أبو يعلى وصححه وطرقه
 كاهان روى به محمد بن اسحق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس وقد عمل العلماء بمثل
 هذا الاسناد في عدة من الاحكام مثل حديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم رد ابنته على أبي العاص
 بالنكاح الاول تقدم وقد صححه أبو داود أنه أخرجه أيضاً من طريق أخرى وهي التي أشار اليها
 المصنف بقوله أحسن منه وهي أنه أخرجه من حديث نافع بن عمار بن عبد بن ركانة ان ركانة
 الحديث وصححه أيضاً ابن حبان والحاكم وفيه خلاف العلماء بين صحيح ومضعف والحديث
 دليل على ان ارسال الثلاث التطابقات في مجلس واحد يكون طلاقاً واحدة وقد اختلف العلماء
 في المسئلة على أربعة أقوال الاول أنه لا يقع بها شيء لانها طلاق بدعة وهذا الساقين وقوع طلاق
 البدعة وتقدم ذكرهم وأدلتهم الثاني أنه يقع بها الثلاث واليه ذهب عمرو بن عباس وعائشة
 ورواية عن علي والفقهاء الاربعة وجهه والسلف والخلف واستدلوا بايات الطلاق وانها لم
 تفرق بين واحدة ولا ثلاث وأجيب بما سالف انهم مطلقات تحتل النقيضات الاحاديث واستدلوا
 بما في الصحيحين ان عويمراً العجلي طلق امرأته ثلاثاً بمحضرة صلى الله عليه وآله وسلم ولم ينكر
 عليه فدل على اباحة جميع الثلاث وعلى وقوعها وأجيب بان هذا التقرير لا يدل على الجواز ولا
 على وقوع الثلاث لان النهي انما هو فيما يكون في طلاق رافع لسكاح كان مطلوب الدوام والملاء
 أو وقع الطلاق على ظن انه في له امساكها ولم يعلم أنه باللعان حصلت فرقة الابد سواء كان فراقه
 بنفس اللعان أو بتقرين الحاكم فلا يدل على المطلوب واستدلوا في المتفق عليه أيضاً في حديث
 فاطمة بنت قيس ان زوجها طلقها ثلاثاً وأنه صلى الله عليه وآله وسلم لما أخبر بذلك قال ليس لها
 نفقة وعليها العدة وأجيب عنه بأنه ليس في الحديث تصريح بأنه أوقع الثلاث في مجلس واحد فلا
 يدل على المطلوب قالوا عدم استقصاها صلى الله عليه وآله وسلم هل كان في مجلس أو مجالس دل على
 أنه لا فرق في ذلك ويحجب عنه بأنه لم يستفصل لانه كان الواقع في ذلك العصر غالباً عدم ارسال
 الثلاث كما تقدم وقولنا غالباً لا يقال قد أسلفنا انهم اوقعوا الثلاث في عصر النبوة لانه قد قلنا نعم
 لكن نادراً ومثل هذا ما استدلوا به من حديث عائشة ان رجلاً طلق امرأته ثلاثاً فزوجت

نطاق الآخر فمثل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحل الاول فقال لا حتى يذوق عسلها
 أخرجه البخاري والجواب عنه هو ما سلف ولهم أدلة من السنة فيها ضعف فلا تقوم بها حجة فلا
 نعظم بها حجم الكتاب وكذلك ما استدلو به من فتاوى العجالة أقوال افراد لا تقوم بها حجة القول
 الثالث انها تقع بها واحدة بجمعة وهو مروى عن علي وابن عباس وذهب اليه جماعة من أهل
 العلم ونصروه أبو العباس ابن تيمية وتبعه ابن القيم تليده على نصرة واستدلوا بما مر من حديثي ابن
 عباس وهما صريحان في المطلب وبأن أدلة غيره من الأقوال غير ناهضة أما الاول والثاني فلما
 عرفت ويأتى ما في غيرهما القول الرابع أنه يفرق بين المدخول بها وغيره شافطع الثلاث على
 المدخول بها وتقع على غير المدخول بها واحدة وهو قول جماعة من أصحاب ابن عباس والمذهب
 اسحق بن راهويه واستدلوا بما وقع في رواية أبي داود أما علمت ان الرجل كان اذا طلق امرأته ثلاثا
 قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحديث وبالقياس
 فانه اذا قال أنت طالق بآت منه بذلك فان أعاد اللفظ لم يصادف محلا لطلاق فكان لغوا وأجيب
 بما مر من ثبوت ذلك في حق المدخولة وغيره خالفه وهم حديث أبي داود لا يقاوم عموم أحاديث ابن
 عباس واعلم ان ظاهر الأحاديث انه لا فرق بين ان يقول أنت طالق ثلاثا أو يكرر هذا اللفظ ثلاثا
 وفي كتب الفروع أقوال وخلاف في التفرقة بين هذه اللفاظ لم يستند الى دليل واضح وقد أطل
 الباحثون في الفروع في هذه المسئلة الأقوال وأطبق أهل المذاهب الأربعة على وقوع الثلاث
 متابعة لأمضاء عمر واشتد تكبيرهم على من خالف ذلك وصارت هذه المسئلة عملا عندهم للرافضة
 والمخالفين وعوقب بسبب القياس شيخ الاسلام ابن تيمية وطيف بتمليذه الحافظ ابن القيم على
 جهل بسبب القياس بعدم وقوع الثلاث قال السيد رحمه الله ولا يخفى ان هذه محض عصبية شديدة في
 مسئلة فرعية قد اختلف فيها سلف الامة وخلفها فلا يكبر على من ذهب الى أى قول من الأقوال
 المختلف فيها كما هو معروف وهما يميز المذهب من غيره من خول النظر والالتماء من الرجال انتهى
 والحاصل ان الحق الذي لا محيص عنه هو ما اختاره شيخ الاسلام وتليده وبه قال الشوكاني رحمه
 الله والسيد وغيرهما من اتباع الدليل والله يهدي من يشاء الى سواء السبيل ﴿٥﴾ وعن أبي هريرة
 رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث جدهن جدهن وهزلهن جدهن النكاح
 والطلاق والرجعة رواه الأربعة إلا النسائي وصححه الحاكم وفي رواية) عن أبي هريرة (ابن
 عدى من وجه آخر ضعيف الطلاق والعناق والنكاح) وقد بين معناها قوله (والحرث بن
 أى أسامة من حديث عبادة بن الصامت يرفعه لا يجوز اللعب في ثلاث الطلاق والعناق والنكاح
 فمن قالهن فقد وجبن وسنمه ضعيف) لان فيه ابن لهيعة وفيه انقطاع أيضا والاحاديث دلت
 على وقوع الطلاق من الهازل وانه لا يحتاج الى النية في الصريح واليه ذهب الخنفية والشافعية
 وذهب أحمد الى أنه لا بد من النية لعوم حديث الاعمال بالنيات وأجيب عنه بأنه عام خصه
 ما ذكر من الأحاديث ويأتى الكلام في العتق ﴿٦﴾ وعن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال ان الله تعالى تجاوز عن أمي ما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تكلم متفق عليه
 ورواه ابن ماجه من حديث أبي هريرة بلفظ ما توسوس به صدورهم لئلا يذكر الله به أنفسها وازاد
 في آخره وما استكرهوا عليه قال المصنف وأظن ان زيادة هذه الدرجة كلها دخلت على هشام بن

عمر من حديث في حديث والحديث دليل على انه لا يقع الطلاق بحديث النفس وهو قول الجمهور وروى عن ابن سيرين والزهرى ورواية عن مالك بأنه اذا طلق في نفسه وقع الطلاق وقوام ابن العربي بأن من اعقده الكفر بقلبه ومن أصر على المعصية أثم وكذلك من قذف مسلما بقلبه وكل ذلك من أعمال القلب دون اللسان ويجاب عنه بان الحديث المذكور أخبر عن الله تعالى بأنه لا يؤخذ الامة بحديث نفسه وان الله تعالى قال لا يكف الله نفسا الا وسعها وحديث النفس يخرج عن الوسع نعم الاستمرار مع النفس في باطل أحاديثها بصيرا بعد عازما على الفعل فيخاف منه الوقوع فيها يحرم فهو الذي ينبغي ان يسارع بقطعه اذا خطر وأما احتجاج ابن العربي بالكفر والرياء فلا يخفى انهما من أعمال القلب فهما مخصوصان من الحديث على ان الاعتقاد وقوعه الرياء قد خرجا عن حديث النفس وأما المصير على المعصية فالانتم على عمل المعصية المتقدمة على الادمرار فانه دال على أنه لم يتب عنها واستدل به على ان من كتب الطلاق طلق امرأته لانه عزم بقلبه وعمل بكتابه وهو قول الجماهير وشرط مالك فيه الاشهاد على ذلك وسيأتي (١) وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله تعالى وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه رواه ابن ماجه والحاكم وقال أبو حاتم لا يثبت وقال انوار في الروضة في تعليق الطلاق انه حديث حسن وكذا قال في أواخر الأربعين انه انتهى وللحديث أسانيد وقال ابن أبي حاتم انه سأل أبا عنه عن أسانيد فقال هذه أحاديث منكثرة كلها موضوعة وقال عبد الله بن أحمد في العلم سألت أبي عنه فأنكره جدا وقال ليس يروى هذا الا عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونقل الخطال عن أحمد انه قال من زعم (١) ان الخطأ والنسيان مرفوع فقد خالف كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان الله أوجب في قتل النفس الخطأ الكفارة والحديث دليل على ان الاحكام الاخرية من العقاب معفو عن الامة المحمديّة المرحومة اذا صدرت عن خطأ أو نسيان أو اكراما فاما ابتناء الاحكام والآثار الشرعية عنها ففي ذلك خلاف بين العلماء فاختلقوا في طلاق النامى فعن الحسن انه كان يراه كالعمد الا اذا اشتراط (٢) أخرجه ابن أبي شيبة عنه وعن عطاء وهو قول الجمهور وأنه لا يكون طلاقا للحديث وكذا ذهب الجماهير الى أنه لا يقع طلاق الخاطي وعن الحنفية أنه يقع واختلف في طلاق المكره فعند الجماهير لا يقع ويروى عن النخعي وقالت الحنفية انه يقع واستدل الجمهور بقوله تعالى الامن أكره وقلبه مطمئن بالايمان قال عطاء الشر لا أعظم من الطلاق وقرر الشافعي الاستدلال بأن الله تعالى لما وضع الكفر عن تلفظ به حال الاكراه وأما سقط عنه أحكام الكفر كذلك سقط عن المكره ما دون الكفر لان الاعظم اذا سقط سقط ما هو دونه بطريق الاولى (٣) وعن ابن عباس رضي الله عنهما ما قال اذا حرم امرأته ليس بشيء وقال لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة رواه البخارى ولمسلم عن ابن عباس اذا حرم الرجل عليه امرأته فهو عين يكفرها الحديث موقوف وفيه دليل على ان تحريم الزوجة لا يكون طلاقا وان كان يلزم فيه كفارة عين كذا تدل به رواية مسلم فراه ليس بشيء ليس بطلاق لانه لاحكامه أصلا وقد أخرج عنه البخارى هذا الحديث بلفظ اذا حرم الرجل امرأته فانما هي

(١) يعني من زعم ارتقاءها على العموم في خطاب الوضع والتكليف اه أبو النصر

(٢) فيقع الطلاق ويطل الشرط بخلاف العمدة فان الشرط لا يطل اه منه

بين يكفرها فدل على ان المراد بقوله ليس بشئ انه ليس بطلاق ويحتمل انه أراد لا يلزم فيه شيء
 ويكون رواه ائمة يمين رواه أخرى فيكون له قولان في المسئلة والمسئلة اختلف فيها السلف
 من الصحابة والتابعين والخلف من الائمة المجتهدين حتى بلغت الاقوال الى ثلاثة عشر قولاً أصولاً
 وتفرعت الى عشر من مذهبها الاول انه لغو لا حكم له في شيء من الاشياء وهو قول جماعة من
 السلف وقول الظاهرية والخجعة على ذلك ان التحريم والتحليل الى الله تعالى كما قال تعالى ولا تقولوا
 لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام وقد قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وآله
 وسلم لم تحرم ما أحل الله لك وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم
 قالوا ولا تفرق بين تحريم الحلال وتحليل الحرام فكما كان الاول باطلاً فليكن الثاني باطلاً ثم قوله
 هي حرام ان أراد به الانشاء فانشاء التحريم ليس اليه وان أراد به الاخبار فهو كذب قالوا ونقول ان
 ما سوى هذا القول يعني من الاقوال التي في المسئلة فوجدناها اقوالاً مضطربة لا برهان عليها
 من الله في تعيين القول بهذا وهذا القول يدل عليه حديث ابن عباس والآية وقوله لقد كان
 لكم في رسول الله اسوة حسنة فإنه دال انه لا يحرم بالتحريم ما حرمه على نفسه فإن الله تعالى أنكر
 على رسوله تحريم ما أحل الله له وظاهره انها لا تلزم الكفارة أو ما قوله تعالى قد فرض الله لكم
 تحله أيمانكم فإنها كفارة لحلقه صلى الله عليه وآله وسلم كما أخرجه الطبري بسند صحيح عن زيد
 ابن أسلم التابعي المشهور قال أصاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أم إبراهيم ولده في بيت
 بعض نسائه فقاتل رسول الله في بني وعلى فراشي فجعلها عليه حراماً فقاتل رسول الله كيف
 تحرم الحلال خلف بالله لا يصيبها فنزلت هذا أحد القولين فيما حرمه صلى الله عليه وآله وسلم
 وبسائر القول الآخر في تحقيق ابلائه صلى الله عليه وآله وسلم والحديث وان كان مرسل فقد
 أخرجه النسائي بسند صحيح عن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت له أمة بطوناً فلم يزل
 به حفصة وعائشة حتى حرماها فنزل الله تعالى يا أيها النبي لم تحرم وهذا أصح طرق سبب النزول
 والمرسل عن زيد قد شهد له هذا الكفارة للهيئ لا لجرد التحريم وقد فهم زيد بن أسلم فقال بعد
 روايته القصة يقول الرجل لأمر أنه أت على حرام لغو وانما تلزمه كفارة عيين ان حلف وحينئذ
 فلا سوة برسول الله الغاء التحريم والتكفير ان حلف وهذا القول أقرب الاقوال المذكورة
 وأرجحها عندى فلم أسرد شيئاً منها سواه (وعن عائشة رضي الله عنها ان ابنة الجون لما
 أدخلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ودنا منها قالت أعوذ بالله منك قال لقد عذت بعظيم
 الحق بأهل رواه البخاري) اختلف في اسم ابنة الجون المذكورة اختلافاً كثيراً ونفع تعيينها
 قليل فلا نستعمله لهذا أخرجه ابن سعيد من طريق عبد الواحد بن أبي عون قال قدم النعمان بن
 أبي الجون الكندي على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أزوجك أجل أيام
 في العرب كانت تحت ابن عم لها فتوفي وقد رغبت فيه قال نعم قال فابعت من يحملها اليك فبعثت
 معه أبا أسيد الساعدي قال أبو أسيد فأتت ثلاثة أيام ثم تحملت بهم امعي في تحفة فأقبلت بها حتى
 قدمت المدينة فأزلفتها في بني ساعدة ووجهت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في بني
 عروب عوف فأخبرته الحديث قال ابن أبي عون وكان ذلك في ربيع الاول سنة سبع ثم أخرج
 ذلك من طريقين وفي تمام القصة قيل لها استعيزي منه فإنه أخطى لك عنده وخذعت لماري من

جمالها وذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جعلها على ما قالت قال انهن صواحب يوسف وكيدهن، والحديث دليل على ان قول الرجل لا امرأته الحق بأهله طلاق لانه لم يروا أنه زاد غير ذلك فيكون كناية طلاق اذا روي به الطلاق كان طلاقا قال البيهقي زاد ابن أبي ذئب عن الزهري الحق بأهله طلاقا لا يرفع ويدل على انه كناية طلاق انه جاء في قصة كعب بن مالك انه لما قيل له اعتزل امرأتك قال الحق بأهله فكوفي عندهم ولم يرد الطلاق فلم يطلق والى هذا ذهب النخعي والاربعه وغيرهم وقالت الطاهرية انه لا يقع الطلاق بالحق بأهله قالوا والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن قد عقد ابنة الجون وانما أرسل اليها ليخطبها اذ روايات قد اختلفت في قصته او يدل على انه لم يكن قد عقد ما في صحيح البخاري انه صلى الله عليه وآله وسلم قال هي لي نفسك قالت وهل تمب الملكة نفسها السوقة فأهوى ليضع يده عليها تسكن قالت أعوذ بالله منك قالوا فطلب الهبة دال على انه لم يكن عقد بها ويعد ما قالوه قوله ليضع يده ورواية فلم يدخل عليها فان ذلك انما يكون مع الزوجة وأما قوله هي لي نفسك فانه قاله تطيبا لخطرها واستمالة لقلبها ويؤيده ما سلف من رواية انها رعت فيك وقد روى اتفاقه مع أبيها على مقدار صداقها وهذه وان لم تكن صريحة في العقد بها الا انه اقرب الاحتمالين (وعن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا طلاق الا بعد نكاح ولا علق الا بعد ملك رواه أبو يعلى وصححه الحاكم) وقال أنا متعجب من الشيخين كيف أهملاه لقد صرح على شرطهما من حديث ابن عمر وعائشة وعبد الله بن عباس ومعاذ بن جبل وجابر انتهى (وهو معلول) عما قاله الدارقطني الصحيح مرسل ليس فيه جابر قال يحيى بن معين لا يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا طلاق قبل نكاح وقال ابن عبد البر روى من وجوه الا انها عند أهل العلم بالحديث معلولة انتهى وليكنه يشمله قوله (وأخرج ابن ماجه عن المسور) بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الواو فراء (ابن محزمة) بفتح الميم ثفاء معجمة ساكنة مثله (واسناده حسن لكنه معلول أيضا) لانه اختلف فيه على الزهري قال علي بن الحسين بن واقد عن هشام عن سعيد عن الزهري عن عروة عن عائشة وعن عروة عن المسور وقال حماد بن خالد عن هشام عن سعيد عن الزهري عن عروة عن عائشة وعن أبي بكر وعن أبي هريرة وأبي موسى الأشعري وأبي سعيد الخدري وعمران بن حصين وغيرهم ذكرها البيهقي في الخلافيات وقال البيهقي أصبح حديث فيه حديث عمر بن شعيب عن أبيه عن جده قال الترمذي هو أحسن شيء روي في هذا الباب ولقطه عند أصحاب السنن ليس على الرجل طلاق فيما لا يعلم الحديث قال البيهقي قال البخاري أصبح شيء فيه وأشهر حديث عمر بن شعيب عن أبيه عن جده هو يأتي وحديث الزهري عن عائشة وعن علي ومدا عنه علي جوير عن الضحاك عن الزناد بن سبرة عن علي وجوير يروون ثم قال البيهقي ورواه ابن ماجه باسناد حسن والحديث دليل على انه لا يقع الطلاق على المرأة الأجنبية فان كان تخييرا فاجماع وان كان تعليقا بالنكاح كأن يقول ان نكحت فلانة فهي طالق ففيه ثلاثة أقوال الاول انه لا يقع مطلقا وهو قول الشافعية وأحمد وداود وآخرين ورواه البخاري عن اثنين وعشرين صحابيا ودليل هذا القول حديث الباب وان كان فيه مقال من قبل الاسناد فهو مؤيد بكثرة الطرق وما أحسن ما قال ابن عباس قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتكم المؤمنات ثم طلقتموهن ولم يقل اذا طلقتموهن

مطلب تعقب على بن القيم

ثم نكحتموهن وبأنه إذا قال المترشح إذا تزوجت فلانة فبقي طالق مطلق لأجنبية فأنه ساحب
 انشاء الطلاق أجنبية والمتجدد هو نكاحها فهو كالزوى الأجنبية بان دخلت الدار فأنت طالق
 فدخلت وهي زوجة لم تطلق إجماعاً وذهب أبو حنيفة إلى أنه يصح التعلق مطلقاً وذهب مالك
 وآخرون إلى التخصيص فقالوا إن خص بأن يقول كل امرأة تزوجها من بنى فلان أو من بلد كذا
 فبقي طالق أو قال في وقت كذا وقع الطلاق وإن عم فقال كل امرأة تزوجها فبقي طالق لم يقع شيء
 قال في نهاية المجتهد بسبب الخلاف دل من شرط وقوع الطلاق وجود المالك بمقتضى ما على الطلاق
 بالزمان أو ليس من شرطه فن قال هو من شرطه قال لا يتعلق الطلاق بالأجنبية ومن قال ليس من
 شرطه لا بوجود المالك فقط قال يقع قلت ودعوى الشرطية يحتاج إلى الدليل ومن لم يدعها
 فالأصل معه ثم قال وأما الفرق بين التخصيص والتعميم فاستحسان مبنى على المصلحة وذلك أنه إذا
 وقع فيه التعميم فلوقلنا بوقوعه امتنع فيه التزويج فلم يجد سبيلاً إلى النكاح الحلال فكان من
 باب النذر بالمعصية وأما إذا خص فلا يمنع فيه ذلك انتهى قلت سبق الجواب عن هذا بعدم
 الدليل على الشرطية هذا والخلاف في العتق مثل الخلاف في الطلاق فيصح عند أبي حنيفة
 وأصحابه وعند أحمد في أصح قوليه وعليه أصحابه ومنهم ابن القيم فإنه فرق بين الطلاق والعتاق
 فأبطل في الأول وقال به في الثاني مستدلاً على الثاني بأن العتق له قوة وسراية فإنه سرى إلى ملك
 الغير ولا يصح أن يجعل الملك سبباً للعتق كالأشترى عبد البعثة عن كفارة أو نذراً واشترى بشرط
 العتق ولأن العتق من باب القرب والطاعات وهي يصح النذر بها وإن لم يكن المنذور به مملوكاً
 كقوله لئن آتاني الله من فضله لأنصديق بكذا أو يكذبك إذا كره في الهدى النبوي قلت ولا يخفى
 ما فيه فإن السراية إلى ملك الغير تفرعت عن اعتاقه لما عاك من الشقص فحكم الشارع بالسراية
 لعدم بعض العتق وأما قوله ولأنه يصح أن يجعل الملك سبباً للعتق كالأشترى عبد البعثة فيجاب
 عنه بأنه لا يعتق هذا الذي اشتراه إلا باعتاقه كالأشترى ليعتقه وهذا عتق لمائة كره وأما قوله أنه يصح
 النذر ومثله بقوله لئن آتاني الله من فضله فهذه عدة لا يمين وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم لا نذر
 فيما لا يملك ابن آدم كما يفيد قوله ﴿وعن عمرو بن شعيب رضي الله عنه عن أبيه عن جده قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا نذر لابن آدم فيما لا يملك ولا عتق فيما لا يملك ولا طلاق
 له فيما لا يملك﴾ أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ونقل عن البخاري أنه أصح ما ورد فيه تقدم
 الكلام في ذلك مستوفى ﴿وعن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 رفع القلم﴾ أي ليس يجزى أصالة لا أنه رفع بعد وضع والمراد رفع قلم المؤاخضة لا قلم الثواب فلا
 ينفيه صحة إسلام الصبي كما ثبت في الغلام اليهودي الذي كان يخدم النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم فعرض عليه الإسلام فأسلم فقال الحمد لله الذي أنقذه بي من النار وكذلك ثبت أن امرأة
 رفعت إليه صلى الله عليه وآله وسلم صبياً فقالت ألهذا حج قال نعم ولك أجر وشهو هذا كثير في
 الأحاديث (عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصغير حتى يكبر وعن الجنون حتى
 يعقل أو يفتق رواه أحمد والأربعة إلا الترمذي وصححه الحاكم وأخرجه ابن حبان) الحديث فيه
 كلام كثير لأئمة الحديث وفيه دليل على أن الثلاثة لا يتعلق بهم تكليف وهو في النائم المستغرق
 إجماع وفي الصغير الذي لا تميز له وفيه خلاف إذا عقل وميز والحديث جعل غاية رفع القلم عنه إلى

ان يكبر فقبل الى ان يطبق الصيام ويحصى الصلاة وهذا الاجد وقيل اذا بلغ اثنتي عشرة سنة
وقيل اذا بلغ الاحتلام وقبل اذا بلغ والبالغ يكون بالاحتلام في حق الذكركم ازال المني اجماعا
وفي حق الانثى عند آخر من يربو بلوغ خمس عشرة سنة وانبأت الشعر الاسود المتجدد في العانة بعد
تسع سنين عند آخر من وكذلك الامنا في حال المقتلة اذا كان لشهوة وفي الكل خلاف معروف
وأما المجنون فالمراتبه زائل العقل فيدخل فيه السكران والطفل كما يدخل المجنون وقد اختلف في
طلاق السكران على قولين الاول انه لا يقع واليه ذهب عثمان وزيد وجابر وعمر بن عبد العزيز
وجعاعة من الساف وهو مذهب أحد وأهل الظاهر لهذا الحديث وقوله تعالى لا تقربوا الصلاة
وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون فجعل قول السكران غير معتبر لانه لا يعلم ما يقول وبأنه غير
مكلف لا تعقدا لاجتماع على ان من شرط التكليف العقل ومن لا يعقل ما يقول فليس بمكلف وبأنه
كان يلزم ان يقع طلاقه اذا كان مكرها على شربه أو غير عالم بأنما خمر ولا يقوله الخالف الثاني
وقوع طلاق السكران ويرى عن علي وابن عباس رضي الله عنه وجعاعة من الصحابة وعن أبي
حنيفة والشافعي ومالك واحتج لهم بقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى فإنه مني لهم عن
قر بأنما حال السكر والنهي يقتضي أنهم مكلفون حال سكرهم والمكلف تصح منه الانشاءات
وبأن باق الطلاق عقوبة له وبأن ترتب الطلاق على التطلق من باب ربط الاحكام بأسبابها
فلا يثرب فيه السكر وبأن الصحابة أقاموه مقام الصالح في كلامه فانهم قالوا اذا شرب سكر وإذا
سكر هذى وإذا هذى اقترى وحده المقترى عثمانون وبأنه أخرج سعيد بن منصور عنه صلى الله عليه
 وآله وسلم لا قبولة في الطلاق وأجيب بأن الآية خطاب لهم حال صحوهم ونهي لهم قبل سكرهم
ان تقربوا الصلاة حاله لانهم لا يعلمون ما يقولون فهي دليل لنا كما سلف وبأن جعل الطلاق عقوبة
يحتاج الى دليل على المعاقبة للسكران بفراق أهله فان الله لم يجعل عقوبته الا الحد وبأن ترتب
الطلاق على التطلق محل النزاع وقد قال أحد والبي أن لا يلزمه عقد ولا يسع ولا غيره على انه
يلزم القول بترتب الطلاق على التطلق صحة طلاق المجنون والنائم والسكران غير العاصي
بسكرو والصبي وبأن ما نقل عن الصحابة بأنما قالوا اذا شرب الخ فقال ابن حزم رحمه الله خبر
مكذوب باطل متناقض فان فيه ايجاب الحد على من هذى والهاذى لاحد عليه وبأن حديث
لا قبولة في طلاق خبر غير صحيح وان صح فالمراد طلاق المكلف العاقل دون من لا يعقل ولهم أدلة
غير هذه لا تنهض على المدعى

* (كتاب الرجعة) *

عن عمران بن حصين رضي الله عنه أنه سئل عن الرجل يطلق امرأته ثم يرجع ولا يشهد
فقال لا يشهد على طلاقها وعلى رجعتها رواه أبو داود وهكذا موقوفوا وسنده صحيح وأخرجه البيهقي
بلفظ ان عمران بن حصين سئل عن راجع امرأته ولم يشهد قال أرجع في غير سنة فيشهد الآن
وزاد الطبراني في روايته ويستغفر الله دل الحديث على شرعية الرجعة والاصل فيها قوله تعالى
وبعولتهن أحق بردهن في ذلك الآية وقد أجمع العلماء ان الزوج علك رجعة زوجته في الطلاق
الرجعي مادامت في العدة من غير اعتبار رضاها ورضا وليها اذا كان الطلاق بعد المسيس وكان

الحكم بجمعة الرجعة مجمعة عليه لا إذا كل مختلف فيه والحديث دل على ما دلت عليه آية سورة
الطلاق وهي قوله وأشهدوا ذوي عدل منكم بعد ذكره الطلاق والرجعة وظاهر الأمر وجوب
(١) الأشهاد به قال الشافعي في القديم وكانه استقر مذهب على عدم وجوبه فإنه قال المرزقي
في تيسير البيان وقد اتفق الداس على أن الطلاق من غير أشهاد جائز وأما الرجعة فيجوز أن
تكون في معنى الطلاق لأنهم قرئته فلا يجب فيها الأشهاد لأنهم ساقوا للزوج ولا يجب عليه
الأشهاد على قبضه ويحتمل أن يجب (٢) الأشهاد وهو ظاهر الخطأ انتهى والحديث يحتمل أنه
قوله عن ابن عمر إذا دللوا رجعتا فيه مسح إلا أن قوله أرجع في غير سنة قد يقال إن السنة إذا
أطلقت في أصل الخطاب يراد به سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين الإيجاب والنسب والأشهاد على
على الإيجاب لتردد كونه من سنته صلى الله عليه وآله وسلم بين الإيجاب والنسب والأشهاد على
الرجعة ظاهر إذا كانت بالقول المصريح واتفقوا على الرجعة بالقول واختلفوا إذا كانت
الرجعة بالفعل فقال الشافعي الفعل محرم فلا تحل به ولا نهى تعالى ذكر الأشهاد ولا اشهاد الأهل
القول وأجيب بأنه لا يتم عليه لأنه تعالى قال الأعلى أزواجهم وهي زوجة والأشهاد غير
واجب كما سلف وقال الجمهور يصح بالفعل واختلفوا على من شرط الفعل النية فقال مالك لا تصح
بالفعل إلا مع النية كأنه يقول لعموم الأعمال بالنيات وقال الجمهور يصح لأنهم أزواجهم
داخل تحت قوله تعالى الأعلى أزواجهم ولا يشترط النية في أصل الزوجية وتقبيلها وغيرهما إجماعا
واختلف دل يجب عليه إعلامها بأنه قد رجعها ثلاثا تزوج غيره فذهب الجمهور من العلماء أنه
يجب عليه وقيل لا يجب ونزع من الخلاف أن تزوجت قبل علمها بأنه رجعها فقال الأولون
النكاح باطل وهي زوجها الذي رجعها واستدلوا بإجماع (٣) العلماء على أن الرجعة
صححة وإن لم تعلمهم المرأة بأنهم أجمعوا أن الزوج الأول أحق بها قبل أن تزوج وعن مالك أنها
لأنه إذا دخل بها لم يدخل واستدل بمرواه بن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه
قال مضت السنة في الذي يطلق امرأته ثم رجعها ثم يكتفها رجعتا فمحل فسكنه زوجا غيره أنه
ليس له من أمرها شيء ولكن من تزوجها إلا أنه قيل لم يرو هذا إلا عن ابن شهاب فقط وهو الزخري
فيكون من قوله وليس بحجة ويشهد كلام الجمهور حديث الترمذي عن سمرة بن جندب أنه صلى
الله عليه وآله وسلم قال أيما امرأة تزوجها اثنان فهي الأولى منهم فإنه صادق على هذه الصورة
واعلم أنه تعالى قال وبعلتهن أحق بردهن في ذلك أن أرادوا أصلا أي أحق بردهن في العدة
بشرط أن يريد الزوج بردها الأصلا وهو حسن العشرة والقيام بحقوق الزوجية فإن أراد
بالرجعة غير ذلك كمن رجع زوجته ليطلقها كما نهى العامة فإنه يطلق ثم ينقل من موضعه
في رجع ثم يطلق أراد تسليمه المرأة فهذه المراجعة لم يرد الأصلا ولا إقامة حسد والله فهي
باطلة إذا لا يه طاهر في أنها لا تساح له المراجعة ويحتمل أن يكون أحق بردها أنه لا بشرط إرادة
الأصلا وأي إرادة إصلاح في مراجعتها المطلقة ومن قال أن قوله أن أرادوا أصلا ليس
شرطا للرجعة فإنه قول مخالف لظاهر الآية بلا دليل ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه لما
طلق امرأته قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعمره فليراجعها متفق عليه ﴾ تقدم الكلام
عليه بما يكفي من غير زيادة

(١) ولا صار له عن
الرجوع فن لم يشهد صح
طلاق ورجعته ويكون
أشهاد به الرجعات لأنه
تعالى قال فإذا باعنا أجلهن
فأسكنوهن من حيث كن
الرجعة أو فارقوهن
بمعروف وهو الطلاق ثم
قال وأشهدوا ذوي عدل
منكم وأقيموا الشهادة لله
أه أبو النصر على حسن
خان
(٢) قد يقال قوله أشهد
على طلاقها إلى آخره بلفظ
الأمر وقوله فيشهد إلا أن
ويستغفر الله بطلان على
أنه يرى الوجوب والله أعلم
أه أبو النصر
(٣) لا يتم دعوى الإجماع
فإن من يقول بالإيجاب
إعلامها بالرجعة له يقول
الرجعة مع عدم إعلامها
غير صححة إلا أن ثبت أنه
يقول تكون صححة وبأنهم
بتركه الواجب من إعلامها
تم دعوى الإجماع أه
أبو النصر

(باب الإيلاء)

هو لغة الحلف وشرا الامتناع باليمين من وطء الزوجة (والظاهر) بكسر التاء مشتق من الظهور لقول القائل أنت على كفاي رأي (والكفاية) وهو من التكفير الغطية ﴿١﴾ (عن عائشة رضي الله عنها قالت أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نسائه وحرمة وجعل الحلال حراما وجعل للميم كفاية رواه الترمذي ورجاله ثقات) ورجح الترمذي إرساله على وصوله الحديث دليل على جواز حلف الرجل من زوجته وليس فيه تصريح بالإيلاء المصطلح عليه في عرف الشرع وهو الحلف من وطء الزوجة. واعلم أنها اختلفت الروايات في سبب إيلائه وفي الشيء الذي حرمه على روايات أحدها أنه بسبب إفساء حفصة للحديث الذي أسره اليها واختلف في الحديث الذي أسره اليها أخرجه البخاري عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنه في حديث طويل وأجلد في رواية البخاري هذه وفسر في رواية أخرى حديثا الشيخان بأنه تحر به مارية وأنه أسره إلى حفصة فأخبرت به عائشة أو تحر به للعسل وقيل بل أسره إلى حفصة أن أباعا إلى أمر الامتدع أي بكر وقال لا تخبري عائشة بخبري مارية وثانيها أن السبب في إيلائه أنه فرق هدية جاءت له من نسائه فلم ترض زينب بنت جحش بنصيدها فزادها مرة أخرى فلم ترض فقالت عائشة لقد أفت وجهك ترد عليك الهديفة فقال لا أنتي أهون علي الله من أن يغمي لأ أدخل علمك من شهر أخرجه ابن سعد عن عمرة عن عائشة ومن طريق الزهري عن عمرة عن عائشة نحوه وقال ذبح ذبحا ثالثها أنه بسبب ظلمن النفقة أخرجه مسلم من حديث جابر في هذه أسباب ثلاثة ألاما إفساء بعض نسائه السر وهي حفصة والسر أحد ثلاثة أما تحر به مارية أو العسل أو وجدانه مع مارية أو تحر به مارية من قبل ما فرقه بينهما من الهديفة وتضييقهن في طلب النفقة قال المصنف رحمه الله والملائق بكم أكرم أخلاقه وسعة صدره وأكثره صفحه أن يكون مجموع هذه الأشياء سببا لاعتزالهن فقولوا ما حرم أي حرم مارية أو العسل فليس فيه دليل على أن التحريم للجماع حتى يكون من باب الإيلاء الشرعي فلا وجد يلزم ابن بطل وغيره أنه صلى الله عليه وآله وسلم امتنع من جماع نسائه ذلك الشهر أن أخذ من هذا الحديث ولا مستند له غيره فإنه قال المصنف رحمه الله تعالى لم أفت على نقل صريح في ذلك فإنه لا يلزم من عدم دخوله عليهن أن لا تدخل أحداهن عليه في المكان الذي اعتزل فيه إلا أن كان المكان المذكور من المسجد فيتم استئزام عدم الدخول عليهن مع استمرار الإقامة في المسجد العزم على ترك الوطء الامتناع الوطء في المسجد ﴿٢﴾ (وعن ابن عمر رضي الله عنهما إذا مضت أربعة أشهر وقف المولى حتى يطلق ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق أخرجه البخاري) الحديث كالتفسير لقوله تعالى الذين يؤثرون من نسائهم تربص أربعة أشهر وقد اختلف العلماء في مسائل من الإيلاء الأولى في الميم فأنهم اختلفوا فيه فقال الجمهور يتعقد الإيلاء بكل يمين على الامتناع من الوطء سواء حلف بالله أو بغيره (١) وقال آخرون أنه لا يتعقد إلا بالحلف بالله قالوا لأنه لا يكون يمين إلا ما كان بالله تعالى فلا تشمل الآية ما كان بغيره قلت وهو الحق كما يأتي الثانية في الأمر الذي يتعلق بالإيلاء وهو ترك الجماع صريحا أو كناية أو ترك الكلام عند البعض (٢) والجمهور على أنه لا بد فيه من التصريح بالامتناع من الوطء لا بمجرد

(١) من طلاق أو عتاق أو

أوجب على نفسه صياما أو

صدقة ٥١

(٢) وهو ابن المسيب

وجماعته من السلف ٥٢

الامتناع عن الزوجة ولا كلام ان الاصل في الايلاء قوله تعالى الذين يؤثرون من نساءهم تربص
 أربعة أشهر الآية عليهم انزل لا بطل ما كان عليه الخاطلة من اطالة مدة الايلاء فانه كان الرجل
 يولي من امرأته سنة وستين فأبطل الله تعالى ذلك وانظر للمولى أربعة أشهر فاما ان يبقى أو يطلق
 الثالثة اختلفوا في مدة الايلاء فعند الجمهور والخنفية لابد ان تكون أكثر من أربعة أشهر (١)
 وقال الحسن وآخرين يستعقب قليل الزمان وكثيره لقوله تعالى يؤثرون من نساءهم ورد بأنه لا دليل
 في الآية اذ قد قدر الله المدة فيها بقوله أربعة أشهر وقال الأربعة قد جعلها الله تعالى مدة الامتثال
 (٢) فبقي كاجل الدين لانه تعالى قال فان فأوا بناء التعقيب وهو بعد الاربعة فلو كانت المدة
 أربعة أو أقل لكأن قد انقضت فلا يطالب بعد ما والتعقيب لامة لا الايلاء بل بعده والرايعان
 مضى المدة لا يكون طلاقا فعند الجمهور وقال أبو حنيفة بل ادامت الاربعة الاشهر طلقت
 المرأة فالواو الدليل على انه لا يكون بضم اطلاقه تعالى خيري في الآية بين القيسية والعزم على
 الطلاق فيكونان في وقت واحد وهو بعد مضى الاربعة فلو كان الطلاق يقع بمضي الاربعة والقيسية
 بعده لم يكن تخيير الان حق الخير فيه ما ان يقع أحد هما في الوقت الذي يصح فيه الآخر كالكفارة
 (٣) ولانه تعالى أضاف عزم الطلاق الى الرجل وليس مضى المدة من فعل الرجل ولحديث ابن
 عمر رضي الله عنهما هذا الذي نحن في سبيله وان كان موقوفا فهو مقول للادلة الخامسة
 القيسية هي الرجوع ثم اختلفوا بما اذا نكح فقبل نكح بالوطء على القادر والمعدور بين
 عدله بقوله لو قدرت لفتته لانه الذي يقدر عليه لقوله تعالى لا تكلف الله نفسا الا وسعها السادسة
 اختلفوا هل تجب الكفارة على من فاء فقال الجمهور يجب لانهم اعمين قد حدثت فيه فتجب
 الكفارة لحديث من حلف على عين فرأى غير ما خيرا منها فليكفر عن يمينه وليأت الذي هو خير
 وقيل لا تجب لقوله تعالى فان فأوا فان الله عفو رحيم وأجيب بأن الفقرة ان يختص بالذنب
 لا بالكفارة وبذل المسئلة الخامسة حديث (وعن سليمان بن يسار) بفتح المشاة
 فسين منه له تخففة بعد الالفراء هو أبو أيوب سليمان بن يسار مولى ميمونة زوج النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم وهو أخو عطاء بن يسار كان سليمان من فقهاء المدينة وكبار التابعين ثقة
 فاضلا ورعا حجة هو أحد انه في السبعة روى عن ابن عباس وأبي هريرة وأم سلمة مائة
 سنة سبع ومائة وهو ابن ثلاث وسبعين سنة (قال أدركت بضعة عشر) رجلا (من)
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلهم يفتون المولى رواه الشافعي وفي الارشاد لابن
 كثير أنه قال الشافعي بعد رواية الحديث وأقل ذلك ثلاثة عشر انتهى يريد أقل ما يطلق عليه
 لفظ بضعة عشر وقوله يفتون بمعنى يفتونه أربعة أشهر كأحرجه اسمعيل هو ابن أبي ادريس عن
 سليمان أيضا انه قال أدركنا الناس يفتون الايلاء اذ ادمت الاربعة فاطلاق رواية الكتاب مجحولة
 على هذه الرواية المقيمة وقد أخرج الدارقطني من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه انه قال
 سألت اثني عشر رجلا من الصحابة عن الرجل يولي فتلا وليس عليه شيء حتى قضى أربعة أشهر
 فيوقف فان فاء الاطلاق وأخرج الاسماعيلي أثر ابن عمر بن الخطاب انه كان يقول أيما رجل آلى من
 امرأته فاذا مضت أربعة أشهر توقف حتى يطلق أو يني مولا يقع عليه اطلاق اذ ادمت حتى يوقف
 وفي الباب آثار كثيرة عن السلف كلها قاضية بأنه لا بد بعد مضى الاربعة أشهر من إيقاف المولى

(١) أي لا يستعقب ويكون

له حكم الايلاء الا بذلك اه

(٢) فليس للمرأة مطالبة

الزوج بالقيسة أو الطلاق

قبل مضى اه

(٣) يعني خصال الكفارة

للذين مثلا اه

ومعنى ايقافه هو ان يطالب اماما بالتي * أو بالطلاق ولا يقع الطلاق بمجرد مضي المدة والى هذا ذهب
 الجاهلير وعليه يدل ظاهر الآية اذ قوله تعالى وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم يدل قوله
 سميع على ان الطلاق يقع بقول يتعاق به السمع ولو كان يقع بحضى المدة لكان قوله عليم لماعرف
 من بلاغة القرآن وان فواصل الايات تشير الى ما دلت عليه الجملة السابقة فاذا وقع الطلاق فانه
 يكون رجعا عند الجاهلير وهو الظاهر ولغيرهم تفاصيل لا يقوم عليها دليل (وعن ابن عباس
 رضى الله عنهما قال كان ابلاء الجاهلية السنة والستين فوقت الله أربعة أشهر فان كان أقل من
 أربعة أشهر فليس بايلاء أخرجه البيهقي) وأخرجه الطبراني أيضا عنه وقال الشافعي كانت
 العرب في الجاهلية تختلف بثلاثة أشياء وفي لفظ كانوا يطلقون الطلاق والظهار والايلاء فنقل
 تعالى الايلاء والظهار عما كان عليه في الجاهلية من ايقاع القرعة على الزوجة الى ما استقر عليه
 حكمه ما في الشرع وبقى حكم الطلاق على ما كان عليه والحديث دليل على ان أقل ما يعتقده
 الايلاء أربعة أشهر (وعن ابن عباس رضى الله عنهما ما ان رجلا ظاهرا من امرأته ثم وقع
 عليها فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال انى وقعت عليها قبل ان أكفر قال فلا تقر بهم حتى
 تفعل ما أمر الله تعالى رواده الاربعه وصححه الترمذى ورجح النسائي ارساله ورواه الزبائرن
 وجه آخر عن ابن عباس وزاد فيه كفر ولا تعد) هذا من باب الظهار والحديث لا يضرب ارساله
 كذا ذكرنا من ان ايمانهم طريق مرسلة وطريق موصولة لا يكون عدله بل يزيد قوته الظهار
 مشتق من الظهر لانه قول الرجل لامرأته أنت على كظهر أى فأخذ اسمها من لفظه وكنوا بالظهور
 عما يستحسن ذكره وأضافوه الى الام لانها أم المحرمات وقد أجمع العلماء على تحريم الظهار وانهم
 فاعله كما قال تعالى وانهم يقولون منكر من القول وزورا وأما حكمه بعد ايقاعه فأتى وقد
 اتفق العلماء على انه يقع بتشبيه الزوجة بظهر الام ثم اختلفوا فيه في مسائل الاولى اذا شبهها
 بعضو منها غيره فذهب الاكثر الى انه يكون ظهارا أيضا وقيل يكون ظهارا اذا شبهها بعضو محرم
 النظر اليه وقد عرفت ان النص لم يرد الا في الظهور الثانية انهم اختلفوا أيضا فيما اذا شبهها
 بغير الام من المحارم فقال بعض العلماء لا يكون ظهارا لان النص ورد في الام وذهب آخرون
 منهم مالك والشافعي وأبو حنيفة الى انه يكون ظهارا ولو شبهها بمحرم من الرضاع ودليلهم القياس
 فان العلة التحريم المؤبد وهو ثابت في المحارم كشوته في الام وقال مالك وأحمد انه يعتقدون لم
 يكن المشبه به مؤبدا التحريم كالاجنمية بل قال أحمد حتى من البهيمة ولا يخفى ان النص لم يرد الا
 في الام وما ذكر من الحاق غيرها بالقياس وملاحظة المعنى ولا ينتض دا على الحكم الثالثة
 انهم اختلفوا أيضا هل يعتقد الظهار من الكافر فقيل نعم لعموم الخطاب في الآية وقيل لا
 يعتقده لان من لوازمه الكفارة وهي لا تنص من الكافر ومن قال يعتقده قال بكفره بالعق
 أو الاطعام لا بالصوم لتعذر في حقه وأجيب بان العتق والاطعام اذا فعلا لاجل الكفارة كانا
 قربة ولا قربة للكافر الرابعة انهم اختلفوا أيضا في الظهار من الامه المملوكة فذهب الحنفية
 والشافعية الى انه لا يصح الظهار منها لان قوله تعالى من نسائهم لا يتناول المملوكة في عرف اللغة
 وللافتاق في الايلاء على انها غير داخله في عموم النساء وقياسا على الطلاق وذهب مالك وغيره
 الى انه يصح من الامه لعموم لفظ النساء الا انه اختلف القائلون بصحة منهن في الكفارة فقيل

لا يجب الاضيق الكفارة وكأنة قاس ذلك على الطلاق عنده الخامسة الحديث دليل على انه
يحرم وطء الزوجة التي طاهر منها قبل التكفير وهو مجمع عليه لقوله تعالى من قبل ان تناسلا
وطئ لم ينسقط الكفارة ولا تضاعف لقوله صلى الله عليه وآله وسلم حتى تفعل ما أمرك الله قال
الصلوات بن دينار سألت عشرة (١) من الفقهاء عن المظاهر يجامع قبل التكفير فقالوا كفارة
واحدة وهو قول الفقهاء الاربعة وعن ابن عمر أن عليه كفارتين احداهما للطهار الذي اقترن
به العود والثانية للوطء المحرم كالوطء في رمضان ثم اراوا لا يخفى ضعفه وعن الزهري وابن جبير
انهما ينسقط الكفارة لانه فات وقتها فاته قبل المسيس وقد فات وأجيب بان فوات وقت الاداء
لا يبسط الثابت في الذمة كالصلاة وغيرهما من العبادات واختلف في تحريم المقدمات (٢)
فقبيل حكمها حكم المسيس في التحريم لانه شهرها بمن يحرم في حقها الوطء بمقدمة ما نهى وهذا قول
الاكثر وعن الاقل لا يحرم المقدمات لان المسيس هو الوطء وحده فلا يشمل المقدمات الانجازا
ولا يصح ان يراد لانه جمع بين الحقيقة وانجازا وعن الاوزاعي يحمل الاستماع بما فوق الازار
(٣) وعن سلمة بن صخر (هو البيانى) بفتح الموحدة وتخفيف المنة التضيعة وضاد معجمة انصاري
خزرجي كان أحد البكائين روى عنه سليمان بن يسار وابن المسيب قال البخاري لا يصح حديثه
يعنى هذا الذى فى الطهار (قال دخل رمضان نكحت ان أصيب امرأتى) وفى الارشاد والى كنت
امرا أصيب من النساء لا يصيب غيرى (فظاهرت منها فافانكشفت لى شئ (٣) منها ليلة (٤)
فوقعت عليها فقال لى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حر رقية فقلت ما أمك الارقية قال
فصم شهرين متتابعين فقلت وهل أصبت الذى أصبت الا من الصيام قال أطمع عرقا من تمرين
مسكينا أخرجه أحد الاربعة الا النسائي وصححه ابن خزيمة وابن الجارود) وقد أعله عبد
الحق بالانقطاع بين سليمان بن يسار وسلمة لان سليمان لم يدرك سلمة حتى ذلك الترمذى عن
البخاري وفى الحديث مسائل الاولى انه دل على ما دل عليه الآية من ترتيب خصال الكفارة
والترتيب اجماع بين العلماء الثانية انها أطلقت الرقية فى الآية وفى الحديث أيضا ولم تقيد
بالايمان كما قيدت به فى آية القتل فاختلف العلماء فى ذلك فذهب أبو حنيفة وغيره الى عدم
التقييد وانها تجزئ رقية ذميمة وقالوا لا تقيد بما فى آية القتل لاختلاف السبب وقد أشار
الرحمى الى عدم اعتبار القياس لعدم الاشتراك فى العلة فان المناسبة (٥) فى آية القتل
انه لما أخرج رقية مؤمنة من صفوة الحياة الى الموت كانت كفارته ادخال رقية مؤمنة
فى حياة الحرية واخرجه عن موت الرقية فان الرقية تقتضى سلب التصرف عن المملوك فاشبه
الموت الذى يقتضى سلب التصرف عن الميت فكان فى اعتاقه اثبات التصرف فاشبهه الاحياء
الذى يقتضى اثبات التصرف للحى وذهب مالك والشافعى الى انه لا يجوز اعتاق رقية كفارة
وقالوا تقيد آية الطهار كما قيدت آية القتل وان اختلف السبب قالوا وقد أيدت ذلك السنة
فانه لما جاءه صلى الله عليه وآله وسلم السائل يستقيم فى عرق رقية كانت عليه سأل صلى الله عليه
وآله وسلم الجارية ما بين الله فقال فى السماء فقال من أنا قالت أنت رسول الله قال فاعفها فانها
مؤمنة آخرجه البخاري وغيره قالوا فاسأل الله صلى الله عليه وآله وسلم لها عن الايمان وعدم سؤاله

(١) وهم الحسن وابن
سبرين ومسرور وبكر وقتادة
وعطاء وطاوس ومجاهد
وعكرمة قال والعاشر اراه
نافعا اه أبو النصر
(٢) كالتقبيل ونحوه اه
(٣) قوله شئ منها فى رواية
رأيت خلفا لها فى ضوء القمر
وفى لفظ بياض ساقها فهو
يقسم ما بينهم هنا اه أبو النصر
(٤) فى حديث عائشة انه وقع
على امرأته نهارا قال
الزكشى وهذا أصح من
رواية انه وقع عليه ليلا
اه أبو النصر
(٥) أى لاشتراك الايمان
فى الرقية المعنقة فى كفارة
القتل اه

عن صفة الكفارة وسببها دال على اعتبار الايمان في كل رقبة تعتق عن سبب لانه قد تقرر ان ترك الاستغفار مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال كما قد تكرر قلت الشافعي قائل بهم هذه القاعدة فان قال بهم من معه من الخالفين كان الدليل على التمسك هو السنة لا الكتاب لانهم قرروا في الاصول انه لا يحمل المطلق على المقيّد الامع اتحاد السبب لكنه وقع في حديث أبي هريرة عبد ابي داود ماله فله فقال يا رسول الله ان علي رقبة مؤمنة الحديث الى آخره قال عز الدين الذهبي وهذا حديث صحيح وحديثه فلا دليل في الحديث على ما ذكرناه صلى الله عليه وآله وسلم لم يسألها عن الايمان الا لأن السائل عليه رقبة مؤمنة الثالثة اختلف العلماء في الرقبة المعيبة باي عيب فقال داود تجزئ المعيبة لتناول اسم الرقبة لها وذهب آخرون الى عدم اجراء المعيبة قياسا على الهدايا والنفقات بما جماع التقرب الى الله تعالى وفصل الشافعي رحمه الله تعالى فقال ان كانت كلالة المنفعة كالاعور اجزأت وان نقصت منافعها لم تجز اذا كان ذلك بقصهاته صانا طاهرا كالاقطع والاعمى اذا اتفق عليك المنفعة وقد نصت وللحنفية مناصيل في العيب بطول تعدادها ولا يعرف قيام الأدلة عليها الرابعة ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم قسم شهرين متتابعين دال على وجوب التسابع وعليه ذلك الآية وشروط أن يكون قبل المس فلو مس فيها استأنف وهو اجماع اذا وطئهم ارامت عمد او كذا لا عند أبي حنيفة وآخرين ولو ناسيا للآية وذهب الشافعي وأبو يوسف الى انه لا يضرو ويحوزان علة النهي افساد الصوم ولا افساد بوطء المائل (١) وأجيب بان الآية عامة واختلف اذا وطئ ثم ارا ناسيا فعند الشافعي وأبي يوسف لا يضرون لم يفسد الصوم وقال أبو حنيفة بل يستأنف كما اذا وطئ عامدا العموم الآية قالوا وليست العلة افساد الصوم بل دل عموم الدليل للاحوال كما على انه لا تتم الكفارة الا بوقوعها قبل المسيس الخامسة اختلفوا ايضا فيما اذا عرض له في اثناء صومه عذر ما يوس ثم زال دل بيني على صومه أو يستأنف فقال مالك وأحمد انه يبني على صومه لانه فرقه بغير اختياره وقال أبو حنيفة وهو أحد قولي الشافعي بل يستأنف لاختياره التتريق وأجيب بان العذر صيره كغير المختار واما لو كان العذر مرجوا فقبل بيني أيضا وقبل لا يبني لان رجاء زوال العذر صيره كالمختار وأجيب بانه مع العذر لا اختيار له السادسة ان ترتيب قوله صلى الله عليه وآله وسلم قسم على قول السائل مأمل ان الرقبة يقضى بما قصت به الآية من انه لا ينتقل الى الصوم الا بعد عدم وجدان الرقبة فان وجد الرقبة الا انه محتاجا لخدمته للمجزة لانه لا يصح منه الصوم فان قيل انه قد صبح التيمم لواجب الماء اذا كان محتاج اليه فهل لا قسم ما شاء عليه قلت لا قياس لان التيمم قد شرع مع العذر فكان الاحتياج الى الماء كالعذر فان قيل فهل يجعل (٢) الشبق الى الجماع عذرا ليكون له معه العذر الى الاطعام وبعد صاحب الشبق غير مستطیع للصوم قلت ظاهر حديث سلمة وقوله في الاعتذار عن التكفير بالصيام وهل اصب الذي أصبت الا ان الصيام واقاره صلى الله عليه وآله وسلم على عذره وقوله أظم بدل على أنه عذر يعدل معه الى الاطعام السابعة ان النص القرآني والنسبي صرح بجحى اطعام مسكينين أو كذا فجعل عن كل يوم من الشهرين اطعام مسكين واختلاف العلماء هل لابد من اطعام مسكينين أو يكفي اطعام مسكين واحدتين يوما فذهب مالك وأحمد والشافعي الى الاول لظاهر الآية وذهب الحنفية الى الثاني وانه يكفي اطعام واحد

(١) ولان الاصح كما قاله
الزركشي في تخریج احاديث
الرافعي ان سلمة واقع نهرا
اه أبو النصر

(٢) الشبق بفتح المعجمة وفتح
الموحدة يقال فيه شبق
كفرح أي اشتدت غلمته
بضم الغين المعجمة وسكون
اللام وهي شهوة الضراب
اه أبو النصر

سنتين يوماً أو أكثر من واحد بقدر اطعام ستمين مسكينا قالوا لانه في اليوم الثاني مستحق كتميل
الذم اليه واجب بان ظاهر الآية تغير المساكين بالذات ويرى عن أحمد ثلاثة أقوال كالقولين
هذين والثالث ان وجد غير المسكين لم يجز الصرف اليد ولا أجر إعادة الصرف اليه الثالثة
اختلاف في قدر الطعام لكل مسكين فذهب الحنفية الى ان الواجب ستون صاعاً من تمر أو ذرة
أو شعير أو نصفه من بر وذهب الشافعي الى ان الواجب لكل مسكين مد والمدر ربع الصاع
واستدل بقوله في حديث الباب أطمع عرقاً من تمرين مسكينا والعرق مكمل بأخذ خمسة عشر
صاعاً أو ستة عشر ولا عانة صلى الله عليه وآله وسلم للواطي في رمضان بعرق خمسة عشر صاعاً من
تمر ولانه أكثر الروايات في حديث سلمة هذا واستدل الاولون بأنه ورد في رواية عبد الرزاق اذهب
الى صاحب صدقة بني زريق فقل له فليدفعها اليك فأطعم عنك منها وستين مسكينا قالوا
والوسق ستون صاعاً وفي رواية لابي داود والترمذي فأطعم وسقاً من تمرين ستمين مسكينا وجه
في تفسير العرق أنه ستون صاعاً وفي رواية لابي داود ان العرق مكمل بسبع ثلاثين صاعاً قال ابو داود
وهذا أصح الحديثين ولما اختلف في تفسير العرق على ثلاثة أقوال واضطربت الروايات فيه
جاء الشافعي الى ترجيح الأكثر وأكثر الروايات خمسة عشر صاعاً وقال الخطابي في معالم السنن
العرق السفينة التي من الخوص فيخذه منها المسكنا قال وجه تفسيره أنه ستون صاعاً وفي رواية
لابي داود بسبع ثلاثين صاعاً وفي رواية سلمة بسبع خمسة عشر صاعاً فدل أن العرق يختلف في السعة
والضيق قال فذهب الشافعي الى رواية الخمسة عشر صاعاً قلت يؤيد قوله ان الاصل براءة
الذمة عن الزائد وهو وجه ترجيح التاسعة في الحديث دليل على ان الكفارة لا يسقط جميع
أنواعها بالجز وفيه خلاف فذهب الشافعي وأحد الروايتين عن أحمد الى عدم سقوطها بالجز لما
في حديث أبي داود عن خويلد بن مالك بن نعلبة قالت نظاهر مني زوجي أوس بن الصامت الى
ان قال لهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعثن رقبة قالت لا يجد قال فصوم شهرين متتابعين
قالت انه شيخ كبير ما بهن صيام قال بطعم ستمين مسكينا قالت ما عندك شي يتصدق به قال فاني
سأعنه بعرق من تمر الحديث فلو كان يسقط عنه بالجز لآبانه صلى الله عليه وآله وسلم ولم يعنه من
عنده وذهب أحمد في رواية وطائفة الى سقوطها بالجز كان سقط الواجبات بالجز عنها وعن
أبدائها وقيل انما سقط كفارة الوطء في رمضان بالجز عنها لا غيرها من الكفارات قالوا لان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر الجميع في شهر رمضان ان يأكل الكفارة فهو وعياله والرجل
لا يكون مصرفاً لكفارته وقال الاولون انما حلت له لانه اذا جز وكفر عنه الغير جاز ان يصرفها
اليه وهو مذهب أحمد في كفارة الوطء في رمضان وله في غيرهما من الكفارات قولان العائنة قال
الخطابي دل الحديث على ان الظهار المقيد كالظهار المطاق وهو اذا ظاهر من امرأته الى ملة ثم
أصابها قبل انقضاء تلك الملة واختلفوا فيه اذا تزوجت فقتل مالك وابن أبي ليلى اذا قال
لامرأته أنت علي كظهر أمي الى الدليل لزمته الكفارة وان لم يقرها وقال أكثر أهل العلم لا شيء
عليه اذ لم يقرها وجعل الشافعي في الظهار الموقت قولين أحدهما انه ليس بظهار (فائدة) *
قديسوه من ان سبب نزول آية الظهار حديث سلمة هذا الاتحاد الحسمة بين الآية والحديث وليس
كذلك بل سبب نزولها قصة أوس بن الصامت ذكره ابن كثير في الارشاد من حديث خويلد

بنت ثعلبة قالت في والله وفي أوس أنزل الله سورة المجادلة قالت كنت عنده وكان شيخنا كبيراً قد
سأخلقه وقد خبر قالت فدخل على يومافراجه ثم بشى فغضب فقال أنت على كظفر رأي
قالت ثم خرج فجلس في نادى قومه ساعة ثم دخل على فاذا هو يريدني عن نفسي قالت فقلت
كل والذى نفس خوياله بيده لا تخاف الى وقد قلت ما قلت فحكم الله ورره ولم يبق ما الحديث رواه
الامام أحمد وأبو داود وإسنادهم مشهور وأخذ منه انه اذا قصد بلذ الطهار الملاق لم يقع الطلاق
وكان ظهاراً والى هـ اذا ذهب أحد والشافعي وغيرهما قال الشافعي ولو ظاهر يريد طلاقاً كان
ظهاراً ولو طلق يريد طهاراً كان طلاقاً وقال أحمد اذا قال أنت على كظفر رأي وعنى به الطلاق
كان ظهاراً ولا تطلق به وعلمه ابن القيم بان الظهار كان طلاقاً في الجاهلية فنسخ فلم يجز أن يعاد الى
الامر المنسوخ وأيضاً قالوس اغناوى به انطلاقاً ما كان علمه فاجرى عليه حكم الظهار دون
الطلاق وأيضاً فانه صريح في حكمه فلم يجز جعله كناية في الحكم الذى أبطل الله تعالى شرعه
وقضاء الله أحق وحكم الله أوجب

* (باب الامعان) *

هو مأخوذ من الامعان لانه يقول الزوج في الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ويقال فيه
الامعان والامعان والملاعنة واختلاف في وجوبه على الزوج فقيل يجب اذا كان غمته وله وعلم انه لم
يقربها وقيل انه مع غلبة الطن بالناس المرأة أو العلم يجوز ولا يجب ومع عدم الظن يحرم (عن
ابن عمر رضى الله عنهم قال سألت فلان) هو عوزير الجملاني كما في أكثر الروايات (فقال يا رسول
الله أرايت لو وجدنا امرأته على فاحشة كيف يصنع ان تكلم بكلم باهر عظيم وان سكنت
سكت على مثل ذلك) أى على أمر عظيم (فلم يجبه فلما كان بعد ذلك أتاه فقال ان الذى سألتك
عنه قد ابتليت به فارتل الله تعالى الآيات في سورة النور) الاكثر في الروايات ان سبب نزول
الآيات قصة دلال بن أمية وزوجته وكانت متقدمة على قصة عويمر وانما تلاها صلى الله عليه
والآله وسلم عليه لان حكمها عام للامة (فملاهن عليه ووعظهن وذكره) عطف تفسيره اذا لوعظهن
التذكير (وأخبره ان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة) الموعود به في قوله لعنوا في
الدنيا والآخرة واهم عذاب عظيم (قال لا والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها ثم دعاها فوعظها
كذلك قالت لا والذي بعثك بالحق انه لكاذب فبدا بالرجل فشمه بأربع شهادت بالله ثم نفي
بالمرأة ثم فرق بينهما واه مسلم) في الحديث مسائل الاولى قوله فلم يجبه وقع عند أبي داود وذكره
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المسائل وعابها قال الخطابي يريد المسئلة عملاً لا حاجة بالمسائل
اليه وقال الشافعي كانت المسائل فيما نزل فيه حكمهم زمن نزول الوحي بموعسة لئلا ينزل في ذلك
ما يوقعهم في مشقة وعنت كما قال تعالى لا تسألوا عن أشياء وفي الحديث الصحيح أعظم الناس
جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فخرم من أجل مسئلته وقال الخطابي قد وجدنا المسئلة في كتاب
الله على وجهين أحدهما ما كان على وجه التبيين والتعليم فيما تلزم الحاجة اليه من أمر الدين
والآخر ما كان على طريق التعت والتكلف فأباح النوع الاول وأمر به وأجاب عنه فقال
فاسألوا أهل الذكر وقال فاسأل الذين يقرؤون الكتاب من قبلك وأجاب تعالى في آيات يسألونك

عن الادلة يسأرونك عن الخبز وغيره قال في الدعوى الآخر يسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وقال يسأرونك عن الساعة إن من مر ساعا فميت من ذكرنا فكل ما كان من السؤال على هذا الوجه فهو مكروه فإذا وقع السكوت عن جوابه فاعلموا بوجوب ردع السائل فإذا وقع الجواب فهو عتوية وتعليل الثانية في قوله قبل بدأ بالرجل ما يدل أنه يبدأ به وهو قياس الحكم الشرعي لأنه المدعى فيقدم وبه وقعت البداية في الآية وقد وقع الإجماع على أن تعدية سنة واختلاف حل يجب البداية به أم لا فذهب الجاهل إلى وجوبه التولية صلى الله عليه وآله وسلم له لال المينة والافتقار في ظنوك فكانت البداية قبل دفع المدعى الرجل فلم يبدأ بالمرأة فكان دفعها لا مري لم يثبت وذهب أبو حنيفة إلى أنها تصح البداية بالمرأة لأن الآية لم تدل على لزوم البداية بالرجل لأن العطف فيها بالواو وحى لا تقتضي الترتيب وأجيب عنه بأنه لو لم تقتض الترتيب فانه تعالى لا يبدأ إلا بما هو لاحق في القدم في العناية وبين فعله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك فهو مثل قوله يبدأ بأعباء الله به في وجوب البداية بالصفا الشامة قوله ثم فرق بينهما ما دل على أن الفرق بينهما لا تقع إلا بتفريق الحاشاكم لا بنفس اللعان وإلى هذا ذهب كثير من مستدلين بهذا اللفظ في الحديث وأنه ثبت في الصحيح أن الرجل طلقها ثلاثا بعد تمام اللعان وأقره النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك ولو كانت الترقية بنفس اللعان لين النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن طلاقه في غير محله وقال الجمهور بل الفرقه تقع بنفس اللعان وإنما اختلفوا هل تحصل الفرقه بتمام لعانه وإن لم تلتنحى حتى يقتل الشافعي يحصل به وقال أحمد لا يحصل إلا بتمام لعانه ما هو المشهور عند المالكية وبه قالت الطاهرية واستدلوا بما في صحيح مسلم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم ذلكم التفرقة بين كل متلاعدين قال ابن العربي أخبرني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ذلكم عن قوله لا سبيل لك عليهما قال وكذا حكم كل متلاعدين فإن كان القراق لا يكون إلا بحكم فقد نفذ الحكم فيه من الحاشاكم الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم يقول ذلكم التفرقة بين كل متلاعدين قالوا وقوله فرق بينهما ما معناه اطلبا ذلك وبين حكم الشرع فيه لأنه أنشأ الفرقه بينهما قالوا أما طلاقه أياهما لم يكن عن أمره صلى الله عليه وآله وسلم وبأنه لم يرد التحريم الواقع باللعان إلا أكيدا فلا يحتاج إلى انكاره وبأنه لو كان لافرقه إلا بالطلاق لما زله الزواح بها بعد أن تنكح زوجها غيره وقد أخرج أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنه الحديث وفيه وقضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن لا يبيت لها عليه ولا قوت من أجل أنه ما يفرق من غير طلاق ولا موقوف عليها وأخرج أبو داود عن حديث سهل بن سعد في حديث المتلاعنين قال مضت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم لا يجتمعان أبدا وأخرجه الميهقي بلفظ ففرق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأله وسلم بينهما ما وقال لا يجتمعان أبدا وعن علي وابن مسعود قال مضت السنة بين المتلاعنين أن لا يجتمعوا أبدا وعن عمر بن الخطاب لا يجتمعان أبدا الرابعة اختلف العلماء في فرقة اللعان هل هي فسخ أو طلاق بآن فذهب الشافعي وأحمد وغيرهم إلى أنها فسخ مستدلين بأنهم أتوا بغير عاقل بداف كانت فسخا كفرقة الرضاع إذ لا يجتمعان أبدا ولأن اللعان ليس صريحا في الطلاق ولا كناية فيه وذهب أبو حنيفة إلى أنها طلاق بآن مستدلين بأنهم لا تكون إلا من زوجة فبقي من أحكام النكاح المختصة به فهي طلاق إذ هو من أحكام النكاح المختصة به

بجدا لا في التسخين فإنه قد يكون من أحكام غير النكاح كالنسخ بالعيب وأوجب بأنه لا يلزم من
 اخذه اصد بالنيكاح أن يكون طلاقاً كما أنه لا يلزم فيه نفقة ولا غيرها الخامسة وهي فرع الرابعة
 اختلاف الزنا كذب نفسه بعد اللعان هل يحل له الزوجة فقبل أبو حنيفة تحل له لزوال المانع
 المحرم وهو قول سعيد بن المسيب فإنه قال فإن كذب نفسه فإنه خاطب من الخطأ وقال ابن
 جبير ردت إليه ما دامت في العدة وقال الشافعي وأحمد لا تحل له أبداً قالوا صلى الله عليه وآله وسلم
 لا دليل لك عليها قلت قد يجاب عنه بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لمن التعن ولم يكذب نفسه
 السادسة في حديث لعان لائل بن أمية أنه قدف أمراً أنه عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 بشر بن بنهما الحديث عند أبي داود وغيره قال الخطابي فيه من القصة أن الزوج إذا قدف
 امرأته برجل بعينه ثم نلأها فإن اللعان يسقط عنه الحد فيصير في التقدير ذكره المقدوف به تبعاً
 ولا يعتبر حكمه وذلك قال صلى الله عليه وآله وسلم لائل بن أمية البينة أو حد في ظهرك فلما
 نلأها لم تعرض لائل بالحد ولا يروى في شيء من الأخبار أن شريك بن جهماء عني عنه فسلم أن
 الحد الذي كان يلزمه بالقدف سقط عنه باللعان وذلك أنه مضطرب إلى ذكر من يقدفها به لازالة الضرر
 عن نفسه فلم يحمل نفسه على القصده بالقدف وادخل الضرر عليه قلت ولا يخفى أنه لا ضرورة
 في تعيين من قدفها به وقال الشافعي أنما يسقط الحد عنه إذا ذكر الرجل وسماه في اللعان فإن لم
 يفعل ذلك حدته وقال أبو حنيفة الحد لازم له وللرجل مطالبته به وقال مالك يحد الرجل
 وبلاء عن الزوجة انتهى قلت ولا دليل في حديث لائل على سقوط الحد بالقدف لأنه حق
 للمقدوف ولم ير أنه طالب به حتى يقول له صلى الله عليه وآله وسلم قد سقط باللعان أو يحد
 القاذف فيتمين الحكم والاصل ثبوت الحد على القاذف واللعان أنما شرع لإدفع الحد عن الزوج
 والزوجة (وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال للملأعنين
 حسابكم على الله) بينه بقوله (أحدكم كاذب) فإذا كان أحدهما كاذباً فالله هو المتولى
 جزائه (لا سيول للعلماء) هو ابانة للفرقة بينهما كما سلف (قال يارسل الله مالي) يريد به
 الصداق الذي سلمه اليها (قال ان كنت صدقت عليهما فهو بما استحل من فرجها وان كنت
 كاذباً عليهما فذلك أبعد لأنهما متفق عليه) الحديث أفاد ما سلف من الفرق بينهما وان أحدهما
 كاذب في نفس الامر وحسابهما على الله وأنه لا يرجع بشيء مما سلمه من الصداق لأنه ان كان
 صادقاً في القدف فقد استحققت المأنة بما استحل منها وان كان كاذباً فقد استحققت أيضاً ذلك
 ورجوعه إليه أبعد لانه ضمه بالكذب عليهما فكيف يرجع ما أعطاهما (وعن أنس رضي الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنصروها فإن جاءت به أبيض سبطاً) بفتح السين
 المهمة وكسر الباء الموحدة بعد طاء المهمة هو الكامل الخلق من الرجال (فهو لزوجها
 وان جاءت به أكل) بفتح الهمزة وسكون الكاف هو الذي منابت أبقانه سود كان فيها أكلا
 وهي خلقة (جمعها) بفتح الجيم وسكون العين المهمة قدال المهمة وهو من الرجال القصر
 (فهو الذي رماها به متفق عليه) ولهما في أخرى جفاف به على التبع المكروه وفي الأحاديث
 ثبتت له عدة صفات وفي رواية لهما والتساقى أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم بعد مردصنات
 ما في بطنها اللهم بين فوضعت شيئاً بالذي ذكر زوجها أنه وحده عندنا وفي الحديث دليل على أنه

يصح اللعان للمرأة الحامل ولا يؤخر الى ان تضع واليه ذهب الجيه وروى هذا الحديث وقال أبو يوسف
 ومحمد ويروى عن أبي حنيفة وأحمد أنه لا لعان لثني الحمل بل واران يكون ريحا فلا يكون للعان
 حينئذ معني قلت وهذا رأي في مقابلة النص وكأنهم يريدون أنه لا لعان لمجرد ظن الحمل من
 الأجنبية لا لوجدها معه الذي هو صورة النص وفي الحديث دليل على أنه ينفي الوالد بالعان وان لم
 يذكر الثني في المين والى هذا ذهب أهل الظاهر وعند بعض المالكية وبعض أصحاب أحمد أنه
 يصح اللعان على الحمل بشرط ذكر الزوج لثني الوالدون المرأة وبأنه يصح في الوالد وهو حمل ويؤخر
 اللعان الى بعد الوضع ولادليل عليهم ما بل الحق قول الظاهرية فإنه لم يقع في اللعان عنده صلى الله
 عليه وآله وسلم ثني الوالد لم يرد في حديث خلال ولا غيره ولم يكن اللعان الا منهم ما في عصره صلى
 الله عليه وآله وسلم وأما لعان الحامل فقد ثبت في هذه الاحاديث وقد أخرج ما لا ينفع عن
 ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لاعن بين رجل وامرأة وأنه اتني من ولده ففرق بينهما
 وألحق الولد بالمرأة وفي حديث سهل وكانت حاملا فأنكر حملها وذكرناه اتني من ولده ولكنه
 لا يدل على اشتراط ثني الوالد لأنه قد لا الرجل من تلقاء نفسه وقال أبو حنيفة لا يصح ثني الحمل
 والعان عليه فان لاعن حاملا ثم أتت بالولد لزمه ولم يكن من نفيه أصلا لان اللعان لا يكون
 الا بين الزوجين وهذه قد باتت بلعانهم ما في حال حملها ويحجب بان هذا رأي في مقابلة النص
 الثابت في حديث الباب وفي حديث ابن عمر هذا وان كان البخاري قد بين ان قوله فيه وكانت
 حاملا من كلام الزمري لكن حديث الباب صحيح صريح وفي الحديث دليل على العمل بالقيافة
 وكان مقتضاها الحاق الوالد بالزوج ان جاءت به على صفته لأنه لا فراش لكنه بين صلى الله عليه وآله
 وسلم المنع عن الحكم بالقيافة نفيًا وثباتًا بقوله لا الايمان لكان لي وليا شأن ﴿١﴾ (وعن ابن
 عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر رجلا أن يضع يده عند
 الخامسة على فيه وقال انما الموجهة رواه أبو داود والنسائي ورجاله ثقات) فيه دلالة على أنه بشرع
 من الحاكم المبالغة في منع الحلف خشية أن يكون كذبا بانه صلى الله عليه وآله وسلم منع بالقول
 بالتذكير والوعظ كما سلف ثم منع هذا بالفعل ولم يرو أنه أمر بوضع يده أحد على فم المرأة وان أوهمه
 كلام الرافعي وقوله انما الموجهة أي للفرقة ولعذاب الكاذب وفيه دليل على ان اللعنة
 الخامسة واجبة وأما كيفية التحليف فانخرج الحاكم والبيهقي من حديث ابن عباس في تحليف
 خلال بن أمية أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احلف بالله الذي لا اله الا هو اني لصادق
 يقول ذلك أربع مرات الحديث بطوله قال الحاكم صحيح على شرط البخاري ﴿٢﴾ (وعن سهل بن
 سعد رضي الله عنه في قصة المتلاعنين قال) أي الرجل (لما فرغنا من تلاعناهما كذبت عليهما
 يا رسول الله ان أمسكتما فطلقهما ثلاثا قبل ان يأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متفق
 عليه) تقدم الكلام على تحقيق المقام ﴿٣﴾ (وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان رجلا جاء الى
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان امرأتى لا تريد لاس قال عثر بها) بالغين المتجعة
 والراء بام موحدة قال في النهاية أي أبعد هارب يد الطلاق (قال أحاف ان قته بها انفسى قال
 فاستمع بهم ارواه أبو داود والبراز ورجاله ثقات) وأطلق الشووي عليه الصبح لكنه نقل ابن الجوزي
 عن أحمد أنه قال لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الباب شيء وليس له أصل فمسك

بجاءك (قال نعم قال فأتى ذلك قال له نزعها بالنون فزأى وعين سيده أوى جذبه اليه (عرق
 قال ففعل ابنه هذا نزع عرق متفق عليه وفي رواية لم (أى عن أبي هريرة (وشر) أى الرجل
 (يعرض بان يتيه وقال فى آخره ولم يرتخص فى الافة ثمانية) قال الخطابي هذا القول من
 الرجل تعرض بالريية كانه يريدنى الولد حكم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بان الزنا لا يقرأش ولم
 يجعل اختلاف الشبهة والاثبات دلاله يجب الحكم بها او ضرب له المثل بما يوجد من اختلاف
 الاثران فى الابل والتماسها وأخذ من هذا اثبات القياس الجلى ويان ان المتشابهين حكمهما
 من حيث الشبهة واحد ثم قال وفيه دليل على ان الحد لا يجب فى المكافى (١) وانما يجب
 بالتألف الصريح وقال المذهب التعريض اذا كان على جهة السؤال لاحد فيه وانما يجب الحد
 فى التعريض اذا كان على المواجهة والمشاركة وقال ابن المنير يفرق بين الزوج والاجنبى فى
 التعريض بان الاجنبى يقتضى الاذية المحضة والزوج قد يعذر بالنسبة الى صيانة النسب وقال
 القرطبي لا خلاف انه لا يجوز تنى الولد باختلاف الاثران المتقاربة كالسرة والادمة ولا فى البياض
 والسواد اذا كان قد أقرب بالوطء ولم تمض مدة الاستبراء قال فى الشرح كانه أراد فى مذهبه
 والافلاخلاق ثابت عند الشافعية بتفصيل وهو ان لم ينضم اليه قريسته زنا لم يجز النكاح وان اتهمها
 فأتت بولد على لون الرجل الذى اتهمها به جاز النكاح على الصحيح وعند الحنابلة يجوز النكاح مع
 القريسة مطلقا والخلاف انما هو عند عددها والحديث يحتتم له لانه لم يذكر أن معقريته على
 الزنا وانما هو مجرد مخالفة اللون

(١) جمع كناية اذ أبو النضر

* (باب العدة)

بكسر العين المهملة اسم مدة تربصهم المرأة عن التزوج بعد وفاتها زوجها أو فراقها المبالاة بالولادة
 أو الافراء أو الاشهر (والاحداد) الحاء المهملة بعد هذا لان موطنين بينهما أنف وهو لغة المنع
 وشرعا ترك الطبيب والزينة للمعدة عن وفاة (عن المسور) بكسر الميم وسكون السين
 المهملة فوا ومنه متوحه فراء (ابن مخزومة) بفتح الميم وسكون الحاء المعجمة وفتح الراء تنقذت
 ترجمته (ان سبعة) بضم السين المهملة فباء موحدة فثمانية تحية تصغير سبع وباء تانيث
 (الاسلمية نفست) بضم النون وكسر الفاء (بعد وفاته زوجها) هو سعد بن خولة وفى بكته
 بعد حجة الوداع (عبال) وقع فى تقديره خلاف كبير لا حاجة الى ذكره ويأتى بعضهم اقربا
 (جاءت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاستأذنته ان تنكح فاذن لها فنكحت رواه البخارى وأصله
 فى الصحيحين وفى لفظ) للبخارى (أنها وضعت بعد وفاته زوجها بآبار بين يله وفى انظر لمسلم
 أى عن المسور (قال الزهري ولا أرى بأسا أن تزوج وهى فى دمها) أى دم نفاسها (غير انه
 لا يقرب من زوجها حتى تطهر) الحديث دليل على ان الحامل المتوفى عنها زوجها تنقض عدتها
 بوضع الحمل وان لم يمس عليها أربعة أشهر وعشرون ويجوز بعده ان تنكح وفى المسئلة خلاف
 فيه هذا الذى أفاده الحديث قول جماعة العلماء من الصحابة وغيرهم لهذا الحديث ولعموم قوله
 تعالى وأولات الاجال آجلاهن ان يضعن حملهن والآية وان كان ما قبلها فى المطلقات لكن ذلك
 لا يخص عمومها وأيد بقاء عمومها على أصله ما أخرجه عبد الله بن أحمد فى زوائد المسند والاضياء

في المختارة وابن مردويه عن أبي بن كعب قال قلت يا رسول الله وأولات الأجمال أجلهن أن
يضعن جلهن أي المطلقة ثلاثاً والمتوفى عنها قال هي المطلقة ثلاثاً والمتوفى عنها وأخرجهما بن
جرير وابن أبي حاتم وابن مردويه والدارقطني عن أبي من وجهه آخر قال لما نزلت هذه الآية
قلت يا رسول الله هذه الآية مشتركة أم مبهمة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم آية آية
قلت وأولات الأجمال أجلهن أن يضعن جلهن المطلقة والمتوفى عنها قال نعم وثبت عن ابن
مسعود عدة روايات دالة على قوله بهذا وأخرج عنه ابن مردويه قال نسخت سورة النساء
القصرى كل عدة وأولات الأجمال أجلهن أن يضعن جلهن أجل كل حامل مطلقة أو متوفى
عنها زوجها أن تضع جلها وأخرج ابن مردويه عن أبي سعيد الخدري قال نزلت سورة النساء
القصرى بعد التي في البقرة بسبع سنين وأخرج الشيخان وأبو داود والنسائي والترمذي وابن
ماجه وابن جرير وابن المنذر وابن مردويه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال كنت أنا وابن عباس
وأبو هريرة رضي الله عنهم بخمار جل فقال أقتني في امرأة ولدت بعد وفاة زوجها باربعين ليلة
أحلت قال ابن عباس نعم بعد آخر الاجلين قلت أنا وأولات الأجمال أجلهن أن يضعن جلهن
قال ابن عباس ذلك في الطلاق قال أبو سلمة رأيت لوان امرأة جرت عليها سنة فباعها عندها
قال ابن عباس آخر الاجلين قال أبو هريرة أنا مع ابن أخي يعني أبي سلمة فاسأل ابن عباس غلامه
كريما إلى أم سلمة يا أيتها أم سلمة في ذلك سنة فقالت (١) قتل زوج سبيعة الأسلمية وهي حبلى
فوضعت بعد موتة باربعين ليلة فخطبت فأنكحها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وأخرجه عبد بن حميد بن حديد عن أبي سلمة وفيه أنهم أرسلوا إلى عائشة فسألوها فقالت ولدت
سبيعة مثل ما مضى الآنها قالت بعد وفاة زوجها بليل وفي الباب عدة روايات عن السلف دالة
على أن الآية باقية على عموم الآية البقرة منذوخ بها هذه الآية الكريمة
مع تأخر نزولها كما صرح به الروايات فينبغي أن يكون التخصيص أو التسخيف قاعليه
ويرى عن علي وغيره أنهم اعتدوا بآخر الاجلين ما وضع الحمل أن تأخر عن الأربعة أشهر والعشر
أو بالمدة المذكورة أن تأخرت عن وضع الحمل مستدلين بقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون
أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا قالوا فالآية الكريمة فيها عموم وخصوص من
وجه وقوله وأولات الأجمال أجلهن كذلك فجمع بين الدالين بالعمل بما وانما الخروج عن العهدة
بيته بين بخلاف ما إذا عمل باحداهما وأجيب عنه بأن حديث سبيعة نص في الحكم مبين بأن آية
النساء القصرى شاملة للمتوفى عنها وأيدح حديثها ما سمعته من الأحاديث والآثار وأما الرواية
عن علي فقال الشعبي ما صدق أن علي بن أبي طالب كان يقول عدة المتوفى عنها زوجها آخر
الاجلين هذا وكلام الزهري صريح أنه يعقد لها وإن كانت لم تظهر من دم نفاسها وإن حرم
وطؤها لأجل عدة أخرى هي بقاء الدم وقال النووي في شرح مسلم قال العلماء من أخصها بنا
وغيرهم سواء كان الحمل ولدا أو أكثر كالخلفة أو ناقصها أو علقه أو مضغة فانها تنقض العدة
بوضعها إذا كان فيه صورة خلق آدمي سواء كان صورة خفية تحت ثياب النساء بمجرد أوجلية
يعرفها كل أحد وتوقف ابن دقيق العيد فيه من أجل أن الغالب في إطلاق وضع الحمل هو الحمل
التام المتخقق وأما خروج المضغة والعلقة فهو نادر والحمل على الغالب أقوى قال المصنف

هذا يؤيد القول بأن سعدا
قتل وهي رواية في البخاري
ومعظم الروايات انه مات
بمرض وقع له أبو النصر

والله انزل عن الشافعي قول بان العدة لا تنتهي بوضع قطعة لحم ليس فيها صورة بيضة ولا خنثى
 وظاهر الحديث والآية الاطلاق فيما يتحقق كونه حلا وامامنا لا يتحقق كونه حلا فلا يجوز ان
 قطعة لحم العدة لازمة بيقين فلا تنقضي بشكوكه ^{في} (وعن عائشة رضي الله عنها قالت
 أمرت) مغير الصغرة والاخر هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم (بريرة أن تعد بثلاث حبيز
 رواه ابن ماجه ورواه ثقات لكه معاذل) وقد ورد ما يؤيده وهو دال على أن العدة تعتبر بالمراة
 عند من يجعل عدة المماثل دون عدة الحر لا بالزوج على القول الاظهر من أن زوج بريرة كان
 عبدا ^{في} (وعن الشعبي) هو أبو عمرو عامر بن شرحبيل بن عبد الله الشعبي الهمداني الكوفي
 تابعي جليل القدر فقيه كبير قال ابن عينة كان ابن عباس في زمانه والشعبي في زمانه مر ابن عمر
 بالشعبي وهو يحدث بالمغازي فقال شهدت القوم وهو أعلم بهم امتي وقال الزهري العلماء أربعة
 ابن المسيب بالمدينة والشعبي بالكوفة والحسن البصري بالبصرة ومكحول بالشام ولد
 الشعبي في خلافة عمر كافي الكاشف للذهبي وقل استخلت من خلافة عثمان ومات سنة
 أربع ومائة وله اثنتان وستون سنة ^{في} (عن فاطمة بنت قيس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في
 المطلقة ثلاثا ليس لها سكنى ولا نفقة رواه مسلم) الحديث دال على أن المطلقة ثلاثا ليس لها نفقة
 ولا سكنى وفي المسئلة خلاف ذهب الى ما أفاده الحديث ابن عباس والحسن وعطاء الشعبي
 وأحمد في إحدى الروايات والقاسم والامامية وامحق وأصحابه وداود وكافة أهل الحديث
 مستدلين بهذا الحديث وذهب عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز والخنفية والثوري وغيرهم
 الى أنه يجب لها النفقة والسكنى مستدلين على الاول بقوله تعالى فأنفقوا عليهن حتى يرضعن
 حملهن وهذا في الحامل وبالاجماع في الرجعية على أنها تجب لها النفقة وعلى الثاني بقوله تعالى
 أسكنوهن من حيث سكنتم وذهب آخرون الى وجوب النفقة دون السكنى مستدلين بقوله
 تعالى وللمطلقات شئاع واوجب بسببه كالرجعية ولا يجب لها السكنى لان قوله من
 حيث سكنتم يدل على أن ذلك حيث يكون الزوج وهو يفتضي الاختلاط ولا يكون ذلك الا في
 حق الرجعية قالوا وحديث فاطمة بنت قيس قد طعن فيه بطاعن يضعف معها الاحتجاج به
 وحاصلها أربعة مطاعن الاول كون الراوى امرأة ولم تقترن بشاهدين عدلين يتابعانها على
 حديثها الثاني أن الرواية تخالف ظاهر القرآن الثالث أن خروجها من المنزل لم يكن لاجل أنه
 لاحق لها في السكنى بل لايذاؤها أهل زوجها بل سأنها الرابع معارضة روايتها برواية عمر
 وأوجب بان كون الراوى امرأة غير قادح فكهم من سن ثبتت عن النساء يعلم ذلك من عرف السير
 وأما سند الصحابة وأما قول عمر لا تترك كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأته لا تدري أحفظت أم
 نسيت فهذا تردده في حفظها والافاة قد قبل عن عائشة وحفصة عدة أخبار وتردده في حفظها
 عذر له في عدم عمل بالحديث ولا يكون شك حجة على غيره وأما قوله أنه يخالف للقرآن وهو
 قوله تعالى لا تخترحوهن من بيوتهن فالجمع يمكن بحمل الحديث على التخصيص ببعض أفراد العام
 وأما رواية عمر فأرادوا بما أقوله وسنة نبينا وقد عرف من علوم الحديث أن قول الصحابي من
 السنة كذا يكون مرفوعا فالجواب انه قد أنكر أحمد بن حنبل هذه الزيادة من قول عمر وجعل
 يقسم ويقول وأين في كتاب الله ايجاب النفقة والسكنى للمطلقة ثلاثا وقال هذا لا يصح عن عمر

قال ذلك الدارقطني وأما حديث عمر سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لها السكني
والنفقة فإنه من رواية إبراهيم الخفي عن عمر وإبراهيم لم يسمعه من عرفته لم يولد إلا بعد موت عمر
بسنين وأما القول بأن خروج فاطمة من بيت زوجها كان لا يذم الأهل يتسه بلسانهم فكلام
أجنبي عما يبيده الحديث الذي روت ولو كانت تستحق السكني لما أسقطه صلى الله عليه وآله
وسلم لبذاءة لسانها ولو عطاها وكنهها عن أذية أهل زوجها ولا يتحقق ضعف هذه المطاعن في رد
الحديث والحق ما أفاده الحديث وقد أطل ابن القيم ذلك في الهدى السبوي ناصر المن عمل
بحديث فاطمة عليها السلام (وعن أم عطية رضي الله عنها) أهمها نسبة بضم التون وفتح المهملة صحابية
لها أحاديث في كتب الحديث (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تحذف بضم حرف
المضارعة وكسر الحاء المسهلة ويجوز ضم الدال على أن لا نافية وحزمها على النهي) امرأة
على ميت فوق ثلاث الأعلى زوج أربعة أشهر وعشرا ولا يس ثوبا مصبوغا لأثوب عصب
ينزع العين المهملة وسكون الصاد المهملة قباء موحدة في النهاية ابن بارود غنية بعصب غزلها أي
يجمع ويشد ثم يصبغ وينشر فيق موشى لبقاء ما عصب منه أيضا لم يأخذ الصبغ (ولا
تكتحل ولا تمس طيبا الا اذا ظهرت نبذة) بضم النون وسكون الباء الموحدة فدل مجمعة أي قطعة
(من قسط) بضم القاف وسكون السين المهملة في النهاية ضرب من الطيب وقيل العود (أو
أظفار) يأتي تنسيبه (متفق عليه وهذا لفظ مسلم ولا يروى داود والنسائي من الزيادة ولا تختضب
والنسائي ولا تغمشط) الحديث فيه مسائل الأولى تحرر أحداد المرأة فوق ثلاثة أيام على ميت
من أب أو غير زوجة ثلاثا عليه وعلى الزوج فقط أربعة أشهر وعشرا الا أنه أخرج أبو داود
في المراسيل من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
رخص للمرأة أن تحذف على أيها سبعة أيام وعلى من سواه ثلاثة أيام فلو صح كان مخصوصا للأب من
عموم النهي في حديث أم عطية الأندلس لا يقوى على التخصيص الثانية في قوله امرأة
أخرج للصغيرة بفهمه فلا يجب عليها الأحداد على الزوج فلا تنهى عن الأحداد على غيره
أكثر من ثلاثة واليه ذهب الحنفية وذهب الجمهور إلى أنها داخل في العموم وأن ذكر المرأة
خرج مخبر الغالب والتكليف على وليها في منعها من الطيب وغيره ولأن العدة واجبة على
الصغيرة كالكبيرة ولا تحل خطبتها الثالثة في قوله على ميت دليل على أنه لا أحداد على المطلقة
فإن كان رجعا فاجماع وإن كان بائنا فذهب الجمهور إلى أنه لا أحداد عليها وهو قول السافعي
ومالك ورواية عن أحمد لظاهر قوله على ميت وإن كان مفقوما فإنه يؤيده أن الأحداد شرع
لقطع ما يدعى إلى الجماع وكان هذا في حق الميتة لتعذر رجوعها إلى الزوج وأما المطلقة بائنا
فإنه يصح أن تعود مع زوجها بعد أن لم تكن مثله وذهب آخرون منهم على وزيد بن علي وأبو
حنيفة وأصحابه إلى وجوب الأحداد على المطلقة بائنا قياسا على المتوفى عنها الأم ما اشتركت في
العدة واختلفا في سببها وإن العدة تحرم النكاح فخرت دواعيه والقول الأول أظهر دليل
الرابعة أنه لا دلالة في الحديث على وجوب الأحداد وانما دل على حله على الزوج الميت وذهب
إلى وجوبه أكثر العلماء لما أخرجه أبو داود من حديث أم سلمة أنها قالت دخل على رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم حين توفي أبو سلمة وقد جعلت على صبرا الحديث سيأتي ورواه النسائي

قال ابن كثير وفي سنده غرابة قال ولكن رواه الشافعي عن مالك انه بلغه عن أم سلمة فذكره وهما مما
يتقوى به الحديث ويدل على ان له أصلاً ولمّا أخرجه عنه أيضاً جدواً يؤدوا ودواً لتسائي أن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفر من الثياب ولا
الممشقة ولا الحلي ولا تختضب ولا تتكحل قال الحافظ ابن كثير اسناد جيد لكن رواه البيهقي
موقفاً عليها وذهب الحسن والشعبي أن المطلقة ثلاثاً والمتوفى عنها زوجها تتكحلان
وتغتسلان وتطيبان وتقلدان وتصبغان ماشاءتا واستدلوا بما أخرجه أحمد وصححه ابن حبان
من حديث أسماء بنت عميس قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اليوم الثالث من
قتل جعفر بن أبي طالب فقال لا تتحدى بعد يومك هذا لفظ أحمد وله الشاذ كهادي على أمره صلى
الله عليه وآله وسلم لها بعد علم الاحداد بعد ثلاث وهذا ناسخ لاحاديث أم سلمة في الاحداد لانه بعدها
فان أم سلمة أمرت بالاحداد بعد موت زوجها وموته متقدم على قتل جعفر وقد أجاب الجمهور عن
حديث أسماء باجوبة سبعة كاهات كلف لا حاجة الى مردها المسئلة الخامسة في قوله أربعة أشهر
وعشراً قيل الحكمة في التقدير اهذه المدة ان الولد متكامل خلقته وينفخ فيه الروح بعد مضي
مائة وعشرين يوماً وهي زيادة على أربعة أشهر بنقصان الالهة فخير الكسر الى العقد على طريقتي
الاحتياط وذكر العشر مؤثراً باعتبار الليالي والمراد مع أيامها عند الجمهور فلا تتكحل حتى تدخل
الليلة الحادية عشرة المسئلة السادسة في قوله فامصوغاً دليل على النهي عن كل مصبوغ بأي
لون الا ما استثناه في الحديث وقال ابن عبد البر اجمع العلماء على انه لا يجوز للعائنة لبس الثياب
المعصفرة ولا المصبغة الا ما صبغ به وادفرخص فيه مالك والشافعي لكونه لا يتخذ لزينته بل هو
من لباس الحزن واختلف في الحرير فذهب الشافعية في الاصح الى المنع له ما نه منطلقاً مصبوغاً
أو غير مصبوغ قالوا لانه أبيع للنساء الذين به والحادة ممنوعة من التزين وقال ابن حزم انها تجب
الثياب المصبغة فقط ويساح لها أن تلبس ماشاءت من حرير أبيض أو أصفر من لونه الذي لم
يصبغ ويساح لها أن تلبس المنسوج بالحلي كله من الذهب والفضة والجوهر والياقوت
وهذا جود منه على لفظ النص الوارد في حديث أم عطية وأم حذيفة أم سلمة الذي فيه النهي عن
لبسها الثياب المعصفرة ولا الممشقة ولا الحلي فقال انه لم يصح لانه من رواية ابراهيم بن طهمان
ورده عليه بأنه من الخفايا اثبات الثقات وقد صحح حديثه جماعة من الأئمة كابن المبارك وأحمد
وأبي حاتم وابن حزم أدار التحريم على ما ثبت عنده بالنص وغيره من الأئمة اداروه على التعليل بالزينة
فبقي كلامهم ان ثوب العصب اذا كان فيه زينة منعت منه ويخصصون الحديث بالمعنى المناسب
للمنع وتقدم تفسير ثوب العصب عن النهاية وللعلماء في تفسيره أقوال آخر المسئلة السابعة في قوله
ولا تتكحل دليل على منعها من الاحتمال وهو قول الجمهور وقال ابن حزم لا تتكحل ولو ذهبت
عينها لا لبس ولا نهارة ودليله حديث الباب وحديث أم سلمة المتفق عليه أن امرأتها توفي عنها
زوجها فخافوا على عيها فأتوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاستأذنوه في التكحل فآذن فيه بل
قال لا مريضين أو ثلاثاً وذهب الجمهور مالك وأحمد وأبو حنيفة وأصحابه الى أنه يجوز الاحتمال
بالأعد للتداوى مستدلين بحديث أم سلمة الذي أخرجه أبو داود انها قالت في كحل الجلالة ما سألنا
أمرأة أن زوجها توفي وكانت تشسكي عيها فأرسلت الى أم سلمة فسألناها عن كحل الجلالة فقالت

أم سلمة لا يكحل منه إلا من أمر لا بد منه يستدعيك فتكحلين بالليل وتغسجينه بالنهار ثم قالت أم
 سلمة دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين توفي أبو سلمة وذكر حديث الصبر قال
 ابن عبد الوهيد وهذا عندى وإن كان مخالفا لحديثها الآخر الناهى عن الكحل مع الخوف على
 العين لأنه يمكن الجمع بأنه صلى الله عليه وآله وسلم عرف من الحالة التي نهاها أن حاجتها إلى الكحل
 خفيفة غير ضرورية والاباحة في الليل لدفع الضرر بذلك قلت ولا يخفى أن فتوى أم سلمة قياس
 منها للكحل على الصبر والقياس مع النص الثابت والنهي المتكرر لا يعمل به عند من قال بوجوب
 الاحتداد ﴿١﴾ وعن أم سلمة قالت جعلت على عيني صبرا بعد أن توفي أبو سلمة فقتل رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم أنه شيب الوجه بضم حرف المضارعة فلا تجعله إلا بالليل وانزع به النهار
 ولا تمسح بالطيب ولا بالحناء فإنه خضاب قلت بآى شيء أمتشط قال بالسدر رواه أبو داود والنسائي
 وإسناده حسن فيه دليل على تحريم الطيب وهو عام لكل طيب وقد ورد في اللفظ لا تمس طيبا
 ولكنه قد استثنى فيما سلف حال طهرها من حیضها واذن لها في القسط والظفار قال البخارى
 القسط والكس مثل الكافور والقافور يجوز في كل منهما المقاف والكاف قال النووي
 القسط والظفار نوعان معروفان من الجوز ﴿٢﴾ (وعنها) أى عن أم سلمة (إن امرأه) قالت
 يا رسول الله إن ابنتى ماتت عنها زوجها وقد اشتكت عنها أفكحلها (بضم الحاء) قال لا تمسك
 عليه تقدم الكلام في الكحل وظاهر الحديث أنها لا تكحلها للتداوى فن قال أنها تمنع الحادة
 من الكحل بالاعتدال لأنه الذى يحصل به الزينة فاما الكحل التوسى والعزروت ونحوه فلا بأس به
 لأنه لا زينة فيه بل يصح العين برده عليه لفظ الحديث فانها سألت عن كحل تداوى به العين لا عن
 كحل الاعتدال بخصومه إلا أن يدعى أن الكحل إذا أطلق لا يتبادر إلا إليه ﴿٣﴾ وعن جابر قال طلقت
 خالتي فأرادت أن تجذ بالجم والذال المعجمة هو القطع المستأصل بكلى التاموس وفي النهاية
 بالذال المهملة صرام الخلل وهو قطع ثمرها (فزجرها رجل أن تخرج) قالت النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فقال بل جذى فثألك عسى أن تصدق أو تفعلى معروفار واه مسلم) في باب
 جواز خروج المعتدة البائن بكلمة النوى وأخرجه أبو داود والنسائي بزيادة طلقت خالتي ثلاثا
 والحديث دليل على جواز خروج المعتدة من طلاق بائن من منازها في النهار للحاجة إلى ذلك ولا
 يجوز لغير حاجة وقد ذهب إلى ذلك طائفة من العلماء وقالوا يجوز الخروج للحاجة والعذر لئلا
 ونهارا كالخوف وخشية أن يدم المنزل ويجوز آخر اجها إذا نذت بالجبران أو تأذوا بها أى
 شديد القول تعالى ولا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وفسر
 الفاحشة بالبذاءة على الإجماع وغيرهم وذهبت طائفة منهم إلى جواز خروجهن أرا مطلقا دون
 الليل الحديث المذكور وقياسا على عدة الوفاة ولا يخفى أن الحديث المذكور يدل فيه جواز
 الخروج برجاء أن تصدق أو تفعل معروفار وهذا عذر في الخروج وأما لغير عذر فلا يدل عليه إلا أن
 ينال انما هذا رجاء فعل ذلك وقد يرجح في كل خروج في الغالب وفيه دليل على استحباب الصدقة
 من التمر عند جذاذه واستحباب التعريض لصاحبه بفعل الخير والتذكير بالمعروف والبرية (وعن
 أربعة) بضم النون وفتح الراء وسكون المشدة التحتية وعين مهملة تحت ثنى سميده الخدرى شهدت
 ببيعة الرضوان ولها رواية (بنت مالك) أن زوجها خرج في طلب أعبله فقتلوه قالت فسألت

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أرجع إلى أهلي فإن زوجي لم يترك لي مسكاً لي ولا نفقة
فقال نعم فلما كنت في الحجرة ناداني فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتدت فيه
أربعة أشهر وعشر اقامت فقضى به بعد ذلك عثمان أخرجه أجدوا الأربعة وصححه الترمذي
والذهلي (بضم الذال المعجمة) وابن حبان والحاكم وغيرهم) أخرجه كلهم من حديث سعد بن
اسحق بن كعب عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة عن القرينة قال ابن عبد البر هذا حديث
معروف مشهور عند علماء البخاري والعراق وأعله عبد الحق تعالى ابن حزم بجهالة حال زينب وبن
سعد بن اسحق غير مشهور والعدالة وتعقب بأن زينب هذه من التابعيات وهي امرأة أبي سعيد روى
عنه اسحق بن اسحق وذكرها ابن حبان في كتاب الثقات وقدرى عنها الحسن بن محمد بن كعب بن عجرة
فهذه امرأة تابعة تحت صحابي ثم روى عنها الثقات ولم يظن فيهم الجرح وسعد بن اسحق وثقه ابن
معين والنسائي والدارقطني وروى عنه جابر بن زيد وسفيان الثوري وابن جرير ومالك وغيرهم
والحديث دليل على أن المتوفى عنها زوجها نكح في بيتها الذي نكحت فيه العدة ولا يخرج منه إلى
غيره وإلى هذا ذهب جماعة من السلف والخلف وفي ذلك عدة روايات وأما عن العجاجة ومن
بعدهم وقال بهذا أحمد والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم وقال ابن عبد البر وبه يقول جماعة
فقهاء الأصمبار البخاري والشام ومصر والعراق وقضى به عمر بن الخطاب وابن جابر بن
حديث القرينة ولم يظن فيه أحد ولا في روايه إلا ما عرفت وقد وقع ويجب لها السكنى في مال
زوجها بالقول تعالى غير إخراج والآية وإن كان قد نسخ فيها استقرار النفقة والكسوة حولاً
فالسكنى باقية حكمها مدة العدة وقد قرر الشافعي الاستدلال بالآية بما فيه تطوير وذهب
طائفة من السلف والخلف إلى أنه لا سكنى للمتوفى عنها روى عبد الرزاق عن عروة عن عائشة
أنها كانت تفي المتوفى عنها بالخروج في عدها وأخرج أيضاً عن ابن عباس أنه قال إنما قال
الله تعدة أربعة أشهر وعشر ولم يقل تعتد في بيتها فتعده حيث شاءت ومثله أخرجه عن جابر بن
عبد الله ومثله عن جماعة من العجاجة والجواب أنه ثبت بالسنة وهو حديث القرينة وبالكتاب
أيضاً كما تقدم الآن حديث القرينة صرح فيه أن البيت ليس لزوجها أو يؤخذ منه أنها
لا تخرج من البيت الذي ماتت وهي فيه سواء كان له أولاً وقد أطال في الهدى السوى الكلام على
ما يفرع عن اثبات السكنى وهل يجب على الورثة من رأس التركة أولاً وهل يخرج من منزلها
للضرورة أولاً وذكر خلافاً كثيراً بين العلماء في ذلك ليس بالتطويل بقوله كثير فائدة أن ليس
على شيء من تلك القروع دليل ناهض (وعن فاطمة بنت قيس) قالت قلت يا رسول الله إن زوجي
طلقني ثلاثاً وأخاف أن يقتحم) مغير الصيغة أي يهجم على أحد بغير شعور (على فأمرها
فاحتولت رواه مسلم) تقدم الكلام على حديث فاطمة وحكم ما أقاده ولا وجه لأعادة المصنف
له (وعن عمرو بن العاص قال لا تلبسوا علبنا سنة نبينا عداة أم الولد إذ توفي عنها أسبعا أربعة
أشهر وعشر رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم وأعله الدارقطني بالنقطاع) وذلك
لأنه من رواية قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص ولم يسمع منه قاله الدارقطني وقال ابن المنذر
ضعفه أحمد وأبو عبيد وقال محمد بن موسى سألت أبا عبد الله عنه فقال لا يصح وقال المديوني
رأيت أبا عبد الله لا يحب من حديث عمرو بن العاص هذا ثم قال أي سنة للنبي صلى الله عليه وآله

وسلم في هذا وقال أربعة أشهر وعشر انتهى عدة الحرة عن النكاح وانما هذه أمة خرجت من
 الرق إلى الحرية . وقال المنذرى في اسناد حديث عمرو بن طهمان أبو رجاء الوراق وقد صدقه
 غير واحد وله عدة ثالثة هي الاضطراب لانه روى على ثلاثة وجوه قال أحمد حديث منكر وقد
 روى خلاص عن علي بن مثل رواية قصيرة عن عمرو ولكن خلاص (١) بن عمرو قد تكلم في حديثه
 كان ابن معين لا يعاب بحديثه وقال أحمد في روايته عن علي بن يقطين انها كاذبة وقال البيهقي روايات
 خلاص عن علي ضعيفة عند أهل العلم والمسئلة فيها خلاف ذهب إلى ما أفاده حديث عمرو
 الاوزاعي والظاهرية وآخرون وذهب مالك والشافعي وأحمد وجاعة إلى أن عدتها خمسة
 لانها ليست زوجة ولا مطلقة فليس الاستبراء جها وذلك بحقيقة تشبه بالامة يموت عنها أسيدها
 وذلك بما اختلف فيه . وقال مالك فإن كانت من لا تحيض اعتدت ثلاثة أشهر ولها السكنى
 وقال أبو حنيفة عدتها ثلاث حيض وهو قول علي وابن مسعود وذلك لان العدة انما وجبت
 عليها وهي حرة وليست بزوجة فتعد عدة الوفاة ولا أمة فتعد عدة الامة فوجب أن يستبراء
 رجها بعدة الاحرار قلت اذا كان المراد الاستبراء كفت حيضة اذ بها يتحقق (٢) وقال قوم عدتها
 نصف عدة الحرة تشبها بالامة المزوجة عند من يرى ذلك وسأقي قال في نهج المجتهد سبب
 الخلاف انهم اسكوت عنها في الكتب والسنة وهي مترددة الشبهة بين الامة والحرة فأما من
 شبهها بالزوجة الامة فضعيف وأضعف منه من شبهها بعدة الحرة المطلقة انتهى قلت وقد عرفت
 ما في حديث عمرو بن المنقال فالاقرب قول أحمد والشافعي انما تعتد بحقيقة وهو قول ابن عمر
 وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد والشافعي والزهرى لان الاصل البراءة من الحكم وعدم حبسها
 عن الازواج واستبراء الرحم يحصل بحقيقة (٣) وعن عائشة رضي الله عنها قالت ان الاقراء
 الاطهار احرجهما مالك في قصة بسند صحيح) والقصة هي ما أفاده سابق الحديث قال الشافعي
 أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها انها قالت وقد جادلها في ذلك ناس
 وقالوا ان الله يقول ثلاثة قروء فقاتل عائشة صدقتم وهل تدرون ما الاقراء الاقراء الاطهار قال
 الشافعي أخبرنا مالك عن ابن شهاب قال ما أدركت أحدا من فقهاء سائلاوه يقول هذا يريد
 الذي قالته عائشة انتهى واعلم أن هذه مسئلة اختلف فيها سلف الامة وخلفها مع الاتفاق أن
 القروء بقى القاف وضها بطلن لغة على الحيض والظهور انه لا خلاف أن المراد في قوله تعالى ثلاثة
 قروء أحدها المجموعها الآخر اسم اختلوا في الاحد المراد منها فيها فذهب كثير من الصحابة
 وفقهاء المدينة والشافعي وأحمد في الرواية وهو قول مالك وقال هو الامر الذي أدركت
 علمه أهل العباد بأن المراد بالاقراء في الآية الكريمة الاطهار مستدين بحديث عائشة هذا
 وقال الشافعي انه يدل بذلك الكتاب واللسان أي اللغة أما الكتاب فقوله تعالى فطلقوهن
 لعدتهن وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ابن عمر ثم طهر ثم شاء أمسك وان شاء
 طلق فماتت العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء وفي حديث ابن عمر لما طلق امرأته حائضا قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا طهرت فليطلق أو يمسك وتلا صلى الله عليه وآله وسلم
 اذا طلقتم النساء فطلقوهن لقبيل عدتهن أو قبيل عدتهن قال الشافعي أنا شككت فأخبر
 صلى الله عليه وآله وسلم أن العدة الطهر دون الحيض وقرأ فطلقوهن لقبيل عدتهن وهو أن

(١) في المغني للذهبي خلاص
 ابن عمرو والهجرى عن علي
 وابن عباس صدوق قيل لم
 يسمع من علي وقال أحمد
 ثقة وأما الرب السخيتاني
 فقال سخني لا تروا عنه
 وقال ابو حاتم ليس بقوى
 انتهى أبو العنبر
 (٢) أي الاستبراء ٥٥

بطريقا طاهر او حينئذ تستقبل عدمه اقلو طلقت حائضا لم تكن مسـ. تقبله عدتها الا بعد الحيض
وأما اللسان فهو أن القراء اسم معناه الحبس تقول العرب هو يقرئ الماء في حوضه وفي سقائه
وتقول يقرئ الطعام في شدقه يعني يحبس الطعام فيه وتقول اذا حبس الشيء أقرأه أى حبسه
وقال الاعشى

أفى كل يوم أنت جاشم غزوة • تشد لا فصاعا من عزائكا
مورثة عزاء في الحى رفعة * لما ضاع فيها من قروء نساكنا

فالقراء في البيت بمعنى الطهر لانه ضيع اطهارهن في غزاه وآثر داعلهن أى أثر الغزو على القعود
فصاعت قروء نساكنا بلا جماع فدل على انها الاطهار وذهبت جماعة عن السلف كل خلفنا الاربعة
وابن مسعود وطائفة كثيرة من الصحابة والتابعين الى أنها الحيض وبه قال أئمة الحديث والمه
رجع احمد ونقل عنه انه قال كنت أقول انها الاطهار وأنا اليوم أذهب الى أنها الحيض وهو
قول الحنفية وغيرهم واستدلوا بانه لم يستعمل القراء في لسان الشارع الا في الحيض كقوله تعالى
ولا يحل لهن أن يكمن ما خلق الله في ارحامهن وهذا هو الحيض والحبل لان المخلوق في
الرحم هو أحدهما وبهذا فسره السلف والخلف وقوله صلى الله عليه وآله وسلم دعى الصلاة أيام
اقرائل ولم يقل أحد ان المراد به الطهر وكقوله صلى الله عليه وآله وسلم فيما أخرجه أحمد وأبو
داود في سبائكها وطاس لا يوطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حبضة مسأى وأجاب
الاولون عن الآية بان الآية أفادت تحريم كتمان ما خلق الله في ارحامهن وهو الحيض أو الحبل
أو كلاهما ولا ريب ان الحيض داخل في ذلك ولكن تحريم كتمانها لا يدل على أن القراء المذكور
في الآية هو الحيض فانها اذا كانت الاطهار فانها تنقض بالطعن في الحيضة الاربعة والثالثة
فكتمان الحيض يلزم منه عدم معرفة انقضاء الطهر الذي تتم به العدة فتكون دلالة الآية
على ان الاقراء الاطهار اظهر وعن الحديث الاول بان الاصح ان لفظه كما قال الشافعي أخبرنا مالك
عن نافع عن سليمان بن يسار عن أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قل لتنتظر عدد اللبالي
والايام التي كانت تحيضن من الشهر قبل ان يصيبها الذي أصابها ثم لتدع الصلاة ثم تنقسل
ولتصل وهذه رواية نافع ونافع أحفظ من سليمان بن أيوب الراوى لذلك الا ان هذا حاصل
مانقل عن الشافعي من رد الحديث الاول وعن الحديث الثاني بانه لا شأن ان الاستبراء ورد
بحبضة وهو النص عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقول جمهور الامم والفرق بين
الاستبراء والعدة ان العدة وجبت قضاء لحق الزوج فاقتص برمان حقها وهو الطهر وبانها
تسكروا فيعلم فيها البراءة بواسطة الحيض بخلاف الاستبراء واعلم انه قد أكثر الاستدلال
المتنازعون في المسئلة من الطرفين كل يستدل على ما ذهب اليه وغاية ما أفادت الأدلة انه أطلق
القراء على الحيض وأطلق على الطهر وهو في الآية محتمل كما عرفت فان كان مستترا كما قاله جماعة
فلا بد من قرينة معينة لاحد معنييه وان كان في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجازا فالاصل
الحقيقة ولكنهم يختلفون دل هو حقيقة في الحيض مجازا في الطهر أو العكس قال الأكثرون
بالاول وقال الأقلان بالثاني فالاولون يحملونه في الآية على الحيض لانه الحقيقة والأقلون على
الطهر ولا ينص دليل على تعيين أحد القولين لان غاية الموجود في اللغة استعمال في المهنين

وللمجاز علامات من التبادر وصحة النقي وغير ذلك ولا ظهور لها هنا وقد أطل ابن القيم
الاستدلال على أنه الحيض واستوفى المقال قال السيد رحمه الله ولم يقهر نادله إلى تعيين ما قاله
ومن أدلة القول بان الأقراء الحيض قوله (وعن ابن عمر رضي الله عنه طلاق الأمة) المروجة
(تطليقتان وعندهما حيضتان رواه الدارقطني) موقوف على ابن عمر (وأخرجه مرفوعاً
وضعه) لأنه من رواية عطية العوفي وقد ضعفه غيره واحد من الأئمة (وأخرجه ابوداود
والترمذي وابن ماجه من حديث عائشة) بلفظ طلاق الأمة طليقتان وقروها حيضتان وهو
ضعيف لأنه من حديث مظاهر بن اسلم قال فيها أبو حاتم منكر الحديث وقال ابن معين لا يعرف
(وصحة الحديث) ثم وخالفوه وانفقوا على ضعفه (لما عرفته فلا يتم به الاستدلال للمسئلة الأولى
انتهى ولكن قرواها الشوكاني في مؤلفاته وأجاب عن هذه الأدلة جواباً شافياً فراجع واستدل
به هنا على أن الأمة تخالف الحر في تبين عن الزوج بطلقتين وتسكون عندهم قرينين واختلف العلماء
في المسئلة على أربعة أقوال أقواها ما ذهب إليه الظاهرية من أن طلاق العبد والحر سواء
لعموم النصوص الواردة في الطلاق من غير فرق بين حر وعبد وأدلة التفرقة كما هي غيرة ناهضة وقد
سرد الأقوال الثلاثة وأدلتها في الشرح فلا حاجة بالإلطاء كذا مع عدمهم موضع دليل قول منها
عندنا وإما عدها فاختلاف أيضاً فيها فذهب الظاهرية إلى أنها كعدة الحر قال أبو محمد بن حزم
لأن الله علمنا العدد في الكتاب فقال والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قرو والذين يتوفون منكم
ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً وقال واللائي ينسئن من الحيض من
نساءكم أن ارتبتم فعندهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن
حملهن وقد علم الله تعالى إذا باح لنا الأمان عليهن العدد المذكور وما فرق عز وجل بين حره ولا
أمة في ذلك وما كان ربك نسياً وتعب استدلاله بالآيات بأنها كلها في الزوجات الحرات فإن قوله
فلا جناح عليهما فمما اقتضت به في حق الحر أن يفند الأمة إلى سيدها لا إليها وكذا قوله فلا
جناح عليهما أن يتراجعا فجعل ذلك إلى الزوجين والمراد به العدة وفي الأمة ذلك يحتص بسيدها
وكذا قوله فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف والأمة لا فعلن لها في
نفسها قلت لكنكم إذا لم تدخل في هذه الآيات لا ثبت فيما سئله صحبة ولا إجماع ولا قياس ناهض
هنا فإذا يكون حكمها في عدها فالأقرب أنها زوجة شرعاً قطعاً فإن الشارع قسم لنا من أهل
النواطها إلى زوجة أو مملوكة الميم في قوله الأعلى أزواجهم أو مملوكت أيمانهم وهذه التي
هي محل النزاع ليست مملوكة ميم قطعاً فهي زوجة فتشملها الآيات وخر وجهها عن حكم الحرات
فيما ذكر من الاقتداء والعقد والفعل في نفسها بالمعروف لا ينافي دخولها في حكم العدة لأن هذه
أحكام آخر تعلق الحق فيها بالسيد كما يتعلق في الحره الصغيرة بالولي فالراجح أنها كالحره تطليقاً
وعدة (وعن روينج) تصغير رافع (ابن ثابت) من بني مالك بن النجار عداه في المصيرين توفي
سنة ست وأربعين (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل لأمرئ يؤمن بالله واليوم الآخر
أن يسقي ماله زرع غيره أخرجه ابوداود والترمذي وصححه ابن حبان وحسنه البزار) فيه دليل
على تحريره وطء الحامل من غير الوطء وذلك كالامة المستهة إذا كانت حاملاً من غيره والمسيبة
وظاهره أن ذلك إذا كان الحمل متحققاً أما إذا كان غير متحقق وتلك الامة بسبي أو شراء وغيره

فسبق أن لا يجوز وطؤها حتى تستبرأ بحیضة وقد اختلف العلماء في الزانية غير الحامل هل
تجب عليها العدة أو تستبرأ بحیضة فذهب الأقل إلى وجوب العدة عليها وذهب الأكثر إلى عدم
وجوبها عليها والدليل غير ناضع مع الفريقين فإن الأكثر استدلو بقوله صلى الله عليه وآله وسلم
الزنا للفراس ولا دليل فيه إلا على عدم لحوق ولد الزنا بالزاني والقائل بوجوب العدة استدلل
بعموم الأدلة ولا يخفى أن الزانية غير داخله فيها فأنه في الزوجات نعم تدخل في دليل الاستبراء
وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا نوطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حیضة
قال المصنف في التلخيص إنها استدلت الحنابلة بمحمد بن رويغ على فساد نكاح الحامل من الزنا
واحتج به الحنفية على امتناع وطئها قال وأجاب الأصحاب عنه بأنه ورد في السبي لا في مطلق النساء
ونعقب بان العبرة بعموم اللفظ ﴿﴾ (وعن عمر بن عبد الله بن عيسى في امرأة المفقة ودتر بص أربع سنين
ثم تعد أربعة أشهر وعشرا أخرجه مالك والشافعي) وله طرق أخرى وفيه قصة أخرجهما عبد
الرزاق بسنده إلى الفقيه الذي فقد قال دخلت الشعب فاستمعتي الجن فحكيت أربع سنين
فأتت امرأة أتت عمر بن الخطاب فأمرها أن تربص أربع سنين من حين رفعت أمرها إليه ثم دعا
وليه (١) فطها ثم أمرها أن تعد أربعة أشهر وعشرا ثم جئت بعد ما تزوجت فخيرني عمر بينها
وبين الصداق الذي أصدرتهار واداب أبي شيبة عن عمرو رواه البيهقي وفيه دليل على أن مذهب
عمر أن امرأة المفقة بعد مضي أربع سنين من يوم رفعت أمرها إلى الحاكم تبيّن من زوجها كما
يفسدها ظاهر رواية الكتاب وإن كانت رواية ابن أبي شيبة دالة على أنه يأمر الحاكم ولي الفقيه
بطلاق امرأته وقد ذهب إلى هذا مالك وأحمد واسحق وهو أحد قولي الشافعي وجماعته من
الحنابلة بدليل فعل عمر وذهب أبو يوسف ومحمد وهو رواية عن أبي حنيفة وأحد قولي الشافعي
إلى أنها لا تخرج عن الزوجية حتى تصح لها مائة أو طلاقه أو ردّه ولا بد من تبين ذلك فالوالان
عقد ما ثبت يبين فلا يرتفع الا يبين وعليه يدل ما رواه الشافعي عن علي موقوفا امرأة المفقة
امرأته بليت فلتصبر حتى يأتيها يقين وموتة قال البيهقي هو عن علي مطول مشهور ومثله أخرجه
عنه عبد الرزاق قالت الحنفية فإن لم يحصل اليقين بموتة ولا طلاقه تربصت بالعدّة الطبيعي مائة
وعشرين سنة وقيل مائة وخمسين إلى مائتين وهذا كما قال بعض المحققين بضعة فاسمية طبيعية
يتم الأسلام منها إذا عاقر قسم من إنخالق الجبار والقول بانها العادة غير مصرح كما يعرفه
كل ميم بل هذا النادر بل معترك المنايا كما أخبر به الصادق بين السنين والسبعين وقال بعض
العلماء لا وجه للتر بص لكن إن ترك لها الغائب ما يقوم بها فهو كال حاضر أذ لم يقم إلا الوطاء
وهو حق له لا لها والأصح أنها الحالك عدم مطالبها من دون استظار الفتود (٢) لقوله تعالى ولا
تمسكوهن ضرازا ولحديث لا ضرر ولا ضرار في الإسلام والحاكم وضع لرفع المضار في الإبلاء
والظهار وهذا بلغ والفسخ مشرع بالعيب ونحوه قلت وهذا أحسن الأقوال وما سلف عن علي
وعمر أقوال موقوفة وفي الإرشاد لابن كثير عن الشافعي بسنده إلى أبي الزناد قال سألت سعيد بن
المسيب عن الرجل لا يجد ما يتفق على امرأته قال يفرق بينهما قلت سنة قال سنة قال الشافعي
الذي يشبهه أن قول سعيد سنة أن يكون سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد طول السيد
رجحه الله الكلام في هذا في حواشي ضوء النهار واحتجنا بالفسخ للغيرة ولعدم قدرة الزوج على

(١) أي ولي الفقيه اهـ

(٢) وقصته أخرجهما البيهقي

وفيها أنه قال لعمر المراجع

إني خرجت لصلاة العشاء

فسمعتي الجن فلبثت فيهم

زما ناطوي لا تغزاهم جن

مؤمنون أو قال مسلمون

فقتلوهم فظهر وأعلمهم

فسبوا منهم سببا فسموني

فيما سبوا منهم فقالوا إنك

رجل مسلم لا يحل لنا

سبائك فخيروني بين المقام

وبين القفول إلى أهلي

فاخترت القفول إلى أهلي

فأقبلوا معي فأما الليل فلا

يحدثوني وأما النهار فاعصار

ريح أتبعها فقال له عمر فا

كان طعامك فيهم قال القول

وما لا يذكر اسم الله عليه قال

فما كان شرا بك قال الجحدف

قال قتادة والجحدف مالا

يخبر من الشرا ب اهـ

الاتفاق نعم لو ثبت قوله ﴿﴾ (وعن المغيرة بن شعبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 امرأة المفقود امرأته حتى يأتيها البيان أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف) لكن مقولاً
 لتلك الآثار إلا أنه ضعفه أبو حاتم والبيهقي وابن القطان وعبد الحق وغيرهم ﴿﴾ (وعن جابر قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يمتن) من اليتيمة وهي بقاء الليل (رجل عند
 امرأة الآن يكون نكاحاً وهذا المحرم أخرجه مسلم) وفي لفظ مسلم زيادة عند امرأته ثيب قيل إنما
 خص الثيب لأنم التي يدخل عليها غالباً وأما البكر فهي متصوفة في العادة محجوبة للرجال أشد
 محجوبة ولا ينبغي علم بالاولى أنه إذا نهى عن الدخول على الثيب التي تساهل الناس في الدخول عليها
 فبالاولى البكر والمراد من قوله نكاحاً أي مزوجاً لها وفي الحديث دليل على أنها تحرم الخلوة
 بالاجنية وأنه يساح به الخلوة بالمحرم وهذا الحكيان يجمع عليهما وقد ضبط العلماء المحرم بأنه كل
 من حرم عليه نكاحها على التأنيد بسبب مباح يحرمها فقوله على التأنيد احتراز عن أخت
 الزوجة وعمتها وخالها ونحوهن وقوله بسبب مباح احتراز عن أم الموطوءة بثبته وبنتها فأنما
 حرام على التأنيد لكن لا بسبب مباح فإن وطء الشبهة لا يوصف بأنه مباح ولا محرم ولا يغيرهما من
 أحكام الشرع الجنسية لأنه ليس فعل مكاف وقوله يحرمها احتراز عن الملاعة فأنما المحرم على
 التأنيد لا الحرم مطلقاً بل تعلية عليها ومفهوم قوله لا يمتن أنه يجوز له البقاء عند الاجنية في النهار
 خلوة أو غير ذلك قوله ﴿﴾ (وعن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 لا يخلون رجل بامرأة إلا مع ذي محرم أخرجه البخاري) دل على تحريم خلوة بهم إلا لو نهاراً وهو
 دليل لما دل عليه الحديث الذي قبله وزيادة أفاد جواز خلوة الرجل بالاجنية مع محرمها ونسبها
 خلوة نساًح فالاستثناء مقطوع ﴿﴾ (وعن أبي سعيد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال في سبائك أو طاس) اسم وادي ذيارد وازن وهو موضع حرب حنين وقيل وادي أو طاس غير
 وادي حنين (لاوطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة أخرجه أبو داود وصححه
 الحاكم وله شاهد عن ابن عباس) بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نوطأ حامل حتى
 تضع أو حامل حتى تحيض (في الدارقطني) إلا أنه من رواية شريك القاضي وفيه كلام قاله ابن
 كثير في الارشاد والحديث دليل على أنه يجب على السابى استبراء المسبية إذا أراد وطأها بحيضة أن
 كانت غير حامل لتحقيق براءة رجحها وبوضع الحمل إن كانت حاملاً وقيس على غير المسبية المستبراة
 والمتملكة بأى وجه من وجوه التملك بجماع استبراء التملك وظاهر قوله ولا غير ذات حمل حتى
 تحيض حيضة عموم البكر والثيب فالثيب لما ذكر والبكر أخذ بالعموم وقياماً على العدة فأنما
 يجب على الصغيرة مع العلم ببراءة الرحم وإلى هذا ذهب الأكثر وذهب آخرون إلى أن
 الاستبراء إنما يكون في حق من لم يعلم ببراءة رجحها وأما من علم ببراءة رجحها فلا استبراء عليها وهذا
 رواه عبد الرزاق عن ابن عمر قال إذا كانت الأمة عذراء لم يستبرأها إن شاء ورواه البخاري في
 الصحيح عنه وأخرج في الصحيح مثله عن علي من حديث بريدة ويؤيد هذا القول مفهوم ما أخرجه
 أحمد من حديث ربيعة من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ينكح ثيباً من السبايا حتى تحيض
 وإلى هذا ذهب مالك على تفصيل أفاده قول المازري في تحقيق مذهبه حيث قال إن القول
 الجامع في ذلك أن كل أمة آمن عليها الحمل فلا يلزم فيها الاستبراء وكل من غلب على الظن كونها

حاملاً أو شاكاً في حملها أو ترد فيه فلا استبراء لازم فيه أو كل من غلب على الظن براءة زوجها لكنه يجوز حصوله فالذهب على قولين في ثبوت الاستبراء وسطه وأطال بما خلاصته ان مأخذ مالك في الاستبراء انما هو العلم ببراءة الرحم فثبت لا تعلم ولا تظن البراءة وجب الاستبراء وحيث تعلم أو تظن البراءة فلا استبراء وهذا قال شيخ الاسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم والاحاديث الواردة في الباب تشير الى أن العدة الحبل أو تجوز به وقد عرفت أن النص ورد في السبايا وقيس عليه انما قال الملك بالشراء أو غيره وذهب داود الظاهري الى أنه لا يجب الاستبراء في غير السبايا لانه لا يقول بالقياس فوقف على محل النص ولان الشراء مضمون عنده كالتزويج * (قائدة) * واعلم ان ظاهر أحاديث السبايا جواز وطئهن وان لم يدخلن في الاسلام فانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يذكر في حل الوطء الا الاستبراء بمحضة أو بوضع الحبل ولو كان الاسلام شرطاً ليلينه والازم تأخير البيان عن وقت الحاجة ولا يجوز فإني قضى به اطلاق الأحاديث وعمل الصحابة في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقضي بجواز الوطء للمسيئة من دون الاسلام وقد ذهب الى هذا طاووس وغيره * (قائدة) * واعلم ان الحديث دل على عفوهم على جواز الاستمتاع قبل الاستبراء بدون الجماع وعليه مدني فعل ابن عمر أنه قال وقعت في سهمي جارية يوم جلولاء كان عنقها ابريق فضة قال فامسكت نفسي أن جعلت أقبليها والناس ينظرون أنخرجها البخاري (وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الولد للفراش وللعاهر الحجر متفق عليه من حديثه) أي أبي هريرة (ومن حديث عائشة في قصة) ستأق قريسا (وعن ابن مسعود عند النسائي وعن عثمان عند أبي داود) قال ابن عبد البر انه جاء عن بضعة وعشرين نفساً من الصحابة والحديث دليل على ثبوت نسب الولد بالفراش من الاب واختلاف العلماء في معنى الفراش فذهب الجمهور الى انه اسم للمراة وقد يعبر به عن حالة الاقتران وذهب أبو حنيفة الى انه اسم للزوج ثم اختلفوا بماذا ثبت فعند الجمهور انما ثبت للعره بما كان الوطء في نكاح صحيح أو فاسد وهو مذهب الشافعي وأحمد وعند أبي حنيفة انه يثبت بنفس العقد وان علم انه لم يجتمع بها بل ولو طلقتها اعقبه في المجلس وذهب شيخ الاسلام ابن تيمية انه لا بد من معرفة الدخول المحقق واختاره تلميذه الحافظ ابن القيم قال وهل يعد أهل اللغة وأهل العرف المرأه فراشاً قبل البناء بها وكيف تأتي الشريعة بالحق نسب من لم يبن باصراً به ولا دخل بها ولا اجتمع بها بمجرد ان كان ذلك وهذا الامكان قد يقطع بانقائه عادة فلا تميز المرأه فراشاً الا بدخول محقق قال في المنار هذا هو المتيقن ومن أين لنا الحكم بالدخول بمجرد الامكان فان غاية انه مشكوك فيه ونحن متعبدون في جميع الاحكام بعلم أو ظن والممكن أعم من المظنون والمجب من تطبيق الجمهور بالحكم مع الشك فظهر لك قوة كلام شيخ الاسلام ابن تيمية وعني رواية عن أحمد هذا في ثبوت فراش الحرة وأما ثبوت فراش الامة فظاهر الحديث ثموله وانه ثبت لفراش الامة بالوطء اذا كانت مملوكة للراعي أو في شبهة ملك اذا اعترف به السيد أو ثبت بوجه والحديث وارد في الامة ولقطة في رواية عائشة رضي الله عنها قالت اخنضم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في غلام فقال سعد يا رسول الله هذا ابن أخي عتبة (١) بن أبي وقاص عهد الى أنه ابنه أنظر الى شبهة وقال عبد بن زمعة هذا أخي يا رسول الله ولدي فراش أبي من ولده فتنظر

(١) وعتبة هالك كافر وكان قد عهد الى أخيه سعد قبل موته وقال استلحق الذي فانه زمعة أفاده الزركشي في تحريجه لأجاديث الرافعي

اه أبو النضر

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى شبهه فرأى شبهنا بعتبة فقال هؤلاء يا عبد بن زمعة هؤلاء
 للفراس وللعاشر الجبر واحتجني (٢) منه بأسودة فأثبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الولد
 لفراس زمعة للولادة المذكورة فيب الحكم ومجمله إنما كان في الأمة وهذا قول الجمهور واليه
 ذهب الشافعي ومالك والحنفي وأحمد واسحق وذهب الحنفية إلى أنه لا يثبت للفراس للأمة إلا
 بدعوى الولد ولا يكفي الاقرار بالوطء فإن لم يدعه فلا نسب له وكان ملك المالك الأمة وإذا ثبت فراسها
 بدعوى أول ولده منها فاولاده يبعده ذلك باليدوان لم يدع المالك ذلك قالوا وذلك للفرق بين الحرمة
 والأمة فإن الحرمة تراد للأمة التي اتخذت للوطء فإن ذلك تابع وأغلب المنافع غيره
 وأجيب بأن الكلام في الأمة التي اتخذت للوطء فإن الغرض من الاستقراض قد حصل بها فإذا
 عرف الوطاء كانت فراسا ولا يحتاج إلى استحقاق والحديث دال لذلك فإنه لما قال عبد بن زمعة
 ولدي فراس أي أحقه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بزمعة صاحب الفراس ولم ينظر إلى شبهه
 البين الذي فيه الخلف للمقوق به وتأولات الحقيقة حديث أبي هريرة هذا وأول كثير وزعموا أنه
 لم يلحق الغلام المتنازع فيه بنسب زمعة واستدلوا بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر سودة بنت
 زمعة بالاحتجاب منه ولو كان أحاطا لم يأمرها بالاحتجاب منه وأجيب بأنه أمرها بالاحتجاب
 منه على سبيل الاحتياط والورع والصيانة لأمهات المؤمنين من بعض المباحات مع الشبهة وذلك
 لما رآه صلى الله عليه وآله وسلم في الولد من شبهه البين بعتبة بن أبي وقاص ولما ألكية هنامسلك
 آخره قالوا الحديث يدل على مشروعية حكم بين حكمين وهو أن يأخذ الفرع شبها من أكثر من
 أصل فيعطى أحكاما فإن الفراس يقتضي الحاقه بزمعة والنسب يقتضي الحاقه بعتبة فأعطى
 الفرع حكمين حكمين فروى الفراس في إثبات النسب وروى شبهه البين بعتبة في أمر سودة
 بالاحتجاب قالوا وهذا أولى التقديرين فإن الفرع إذا دار بين أصلين فالحق بأحدهما فقط فقد
 أبطل شبهه بالثاني من كل وجه فإذا ألحق بكل واحد منهما من وجه كان أولى من الغاء أحدهما
 من كل وجه فيكون هذا الحكم وهو إثبات النسب بالنظر إلى ما يجب للمدعى من أحكام البتة
 ثابتا بالنظر إلى ما يتعلق بالغير من النظر إلى المحرم غير ثابت قالوا ولا يمنع ثبوت النسب من وجه
 دون وجه كما ذهب أبو حنيفة والأوزاعي وغيرهم إلى أنه لا يحل أن يتزوج بنته من الزنا وإن كان لها
 حكم الأجنبية وقد اعترض هذا ابن دقيق العيد عا ليس بناهض وفي الحديث دليل على أن الغير
 الأب أن يستحق الولد فإن عبد بن زمعة استلحق أخاه بأقراره بأن الفراس لا يبه وظاهر الرواية أن
 ذلك يصح وإن لم يصدق الورثة فإن سودة لم يذكرونها تصديق ولا إنكار إلا أن يقال إن سكوتها قائم
 مقام الاقرار وفي المسئلة قولان الأول أنه إذا كان المستلحق غير الأب ولا وارث غيره وذلك كأن
 يستلحق الجد ولا وارث سواه صح اقراره وثبت نسب المقر به وكذلك إن كان المستلحق بعض
 الورثة وصدقه الباقرن والأصل في ذلك أن من حاز المال ثبت النسب بأقراره واحدا كان أو جماعة
 وهذا مذهب أحمد والشافعي لأن الورثة قاموا مقام الميت وحلوا محله وقوله صلى الله عليه وآله
 وسلم لعبد هو أخوك دليل ثبوت النسب بذلك ثم أخذت القائلون بلحق النسب بأقرار غير الأب
 هل هو أقرار خلافة ونسبته عن الميت فلا يشترط عدالة المستلحق بل ولا إسلامه أو هو أقرار شهادة
 فتعترف به أهلية الشبهة فقالت الشافعية وأحمد أنه أقرار خلافة ونسبته وقالت المالكية أنه أقرار

أبو النصر

شهادة واستدل الحنفية بالحديث على عدم ثبوت النسب بالقيافة لقوله الوالد للفراش قالوا ومثل
 هذا التركيب يفيد الحصر ولأنه لو ثبت بالقيافة لكانت قد حصلت بما رأه من شبه المدعى بعقبة
 ولم يحكم به له بل حكم به لغيره وذهب الشافعي وغيره إلى ثبوته بالقيافة إلا أنه ما ثبت به فيما حصل
 من وطأ من محرمين كالمشتري والبائع يطآن الجارية في طهر واحد قبل الاستبراء واستدلوا أيضا
 بما أخرجه الشيخان من استبشاره صلى الله عليه وآله وسلم بقوله يجوز للمدعى وقد رأى قدحى
 أسامة بن زيد ويزيد أن هذه الأقدام بعضها من بعض فاستبشر صلى الله عليه وآله وسلم بقوله وقتره
 على قيافته وسيأتى الكلام فيه فى آخر باب الدعوى وما ثبت من قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 فى قصة اللعان أن جاءت به على صفة كذا فهو لفلان أو على صفة كذا فهو لفلان فإنه دليل
 الإلحاق بالقيافة ولكن منعتة الأيمان عن الإلحاق فدل على أن القيافة مقتضى لكنه عارض
 العمل بها المانع وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا مسلم لما قالت أوتحت المرأة من أين يكون
 الشبه ولأنه أمر سودة بالاحتجاب كما سألها من المشبه وبأنه قال الذى ذكره أن امرأته أتت
 فولد على غير لونه لانه نزعه عرق فإنه ملاحظه للشبه ولكنه لا حكم للقيافة مع ثبوت الفراش فى
 ثبوت النسب وقد أجاب النفاة للقيافة بأجوبة لا تتخلو عن تكلف والحكم الشرعى يثبت الدليل
 الطاهر والتكافؤ الظواهر من الأدلة محاماة على المذهب ليس من شأن المتبع لما جاء عن الله
 وعن رسوله وأما الحصر فى حديث الوالد للفراش فنعى ذلك لا يكون الوالد إلا للفراش مع ثبوته
 والكلام مع استقائه ولأنه قد يكون حصر أغلبيا وهو غالب ما يأتى فى الحصر فإن الحصر الحقيقى
 قليل فلا يقال قد رجعت إلى ما ذمتم من التأويل وأما قوله وللعاهر أى الزانى الخجر فالمراد به الخسبة
 والحرم وقيل له الرى بالخجارة إلا أنه لا يمتحنى أنه يقصر الحديث على الزانى المحصن والحديث عام

* (باب الرضاع) *

بكسر الراء وفتحها ومثله الرضاعة ﴿عن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم لا تحرم المصصة والمصتان أخرجه مسلم﴾ المصصة الواحدة من المص وهو أخذ السبير
 من الشيء كفى الضياء وفى القاء وس مصصته بالكسر أمصه ومصصته أمصه كمصصته أخصسه
 شربه شربا رفيقا والحديث دل على أن مص الصبي لشدة مرة أو مرتين لا يصير به رضيعا وفى
 المسئلة أقوال الأول أن الثلاث فصاعدت تحرم وإلى هذا ذهب داود وأتباعه وجماعة من العلماء
 لفهم حديث مسلم هذا وحديثه الآخر بلفظ لا تحرم إلا ما لا جرة ولا ملاجئة فدل على أنه
 تحريم ما فوق الاثنين والقول الثانى لجماعة من السلف والخلف وهو أن قليل الرضاع وكثيره
 يحترم وهذا يروى عن على وابن عباس وآخرين من السلف وهو مذهب الحنفية ومالك قالوا
 وحدد ما وصل الجوف بنفسه وقد ادعى الإجماع على أنه يحرم من الرضاع ما يطرأ الصائم واستدلوا
 بأنه تعالى علق التحريم باسم الرضاع فحيث وجد اسمه وجد حكمه وورد الحديث موافقا للآية
 فقال صلى الله عليه وآله وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وحديث عقبة الآقى وقوله
 صلى الله عليه وآله وسلم كيف وقد زعمت أنها أرضعتكم كما لم يستفصل عن عدد الرضعات هذه
 أدلتهم ويجب عماذ كروم من التعليق باسم الرضاع أنه يحمل بينه الشارع بالعدد وضبطه به
 وبعد البيان لا يقال أنه ترك الاستفصال القول الثالث أنها لا تحرم إلا خمس رضعات وهو قول

ابن مسعود وابن الزبير والشافعي ورواية عن أحمد واسدوا بما ياتي من حديث عائشة وهو
 نص في الخمس بان سملة بنت سميل أرضعت سالما خمس رضعات وبأبي أيضاً وهذا وان
 عارضه مفهوم حديث المصنف والمصنفان فان الحكم في هذا منطوق وهو أقوى من المفهوم
 فهو مقدم عليه وعائشة وإن روت أن ذلك كان قرأنا فان له حكم خبر الواحد في العمل به
 كما عرف في الأصول وقد عصفه حديث سملة فان فيه انها أرضعت سالما خمس رضعات للحرم
 عليه وان كان فعل صحابة فانه قد كان متقدرا عندهم انه لا يحرم الا الخمس الرضعات وبأبي تحفة
 وأما حقيقة الرضعة فهي المرة من الرضاع كالضربة من الضرب والجلسة من الجلوس في التقيم
 الصبي الثدي وامتص منه ثم ترك ذلك باختياره من غير عارض كان ذلك رضعة والقطع لعارض
 كتنفس أو استراحة يسيرة أو شئ يلهيه ثم يعود من قريب لا يخرجها عن كونها رضعة
 واحدة كما أن الأكل اذا قطع أكله بذلك ثم عاد عن قريب كان ذلك أكلة واحدة وهذا مذهب
 الشافعي في تحقيق الرضعة الواحدة وهو موافق للغة فاذا حصلت خمس رضعات على هذه الصفة
 حرمت **﴿وعنها﴾** أي عن عائشة **﴿قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انظر من
 أخوانك من الرضاعة من الجماعة متفق عليه﴾** في الحديث قصة وهو انه صلى الله عليه
 وآله وسلم دخل على عائشة وعندها رجل فسكاته تغير وجهه كأنه كره ذلك فقالت انه أخي فقال
 انظر من أخوانك من الرضاعة من الجماعة قال المصنف لم أقف على اسمه وأظنه ابن أبي
 القيس وقوله انظر أمر بالتحقق في أمر الرضاعة هل هو رضاع صحيح بشرطه من وقوعه
 في زمن الرضاع ومقدار الارضاع **﴿١﴾** فان الحكم الذي ينشأ من الرضاع انما يكون اذا وقع
 الرضاع المسترط وقال أبو عبيد معناه انه الذي اذا جاع كان طعامه الذي يشبعه اللبن من الرضاع
 لا حيث يكون الغذاء بغير الرضاع وهو تعليل لامعان التحقيق في شأن الرضاع وان الرضاع الذي
 تأت به الحرمة وتحلل به الخلوعة هو حيث يكون الرضيع طفلاً لا يسد اللبن جوعه لان معدته ضعيفة
 يكفيها اللبن وينبت بذلك الحمة فيصير جزءاً من المرصعة فيستل في الحرمة مع أولادها فاعناه
 لارضاعة معتبرة الا ان الغيبة عن الجماعة او المطعمية من الجماعة فهو في معنى حديث ابن مسعود
 الا في لارضاع الاما النثر المظلم وأثبت اللعم وحديث أم سملة لا يحرم من الرضاع الا ما وفق
 الامعاء أخرجه الترمذي وصححه واستدل به على ان التغذية بلبن المرصعة محرم سواء كان شرباً أو
 وجوراً أو سعطاً أو حقنة حيث كان يسد جوع الصبي وهو قول الجمهور وقالت الحنفية لا يحرم
 الحقنة وكانهم يقولون اسم الا تدخل تحت اسم الرضاع قلت اذا لوحظ المعنى من الرضاع دخل
 كل ما ذكر وان لوحظ سمي الرضاع فلا يشمل الا التمام الثدي ومص اللبن منه كما نقوله الطاهرية
 فاسم قالوا لا يحرم الا ذلك ولما حصر في الحديث الرضاعة على ما كان من الجماعة كما عرفت وقد ورد
﴿وعنها﴾ أي عائشة **﴿قالت جاءت سملة بنت سميل فقالت يا رسول الله ان سالما مولى أبي
 حذيفة معاً في بيتنا وقد بلغ ما يبلغ الرجال فقال أرضعني تحري عليه وفي سنن أبي داود قارضعني
 خمس رضعات فكان غزلاً ولدها من الرضاعة رواه مسلم﴾** معارض ذلك وكأنه ذكر المصنف كالشهر
 الى انه خصص هذا الحكم بحديث سملة فانه دل على ان رضاع الكبير يحرم مع انه ليس داخل
 تحت الرضاعة من الجماعة وبيان القصة ان أبا حذيفة كان قد نبى سالما وزوجه وكان سالم مولى

(١) وأما ذكر العدد هنا فلم
 يقده هذا الحديث بل هو
 مستفاد من أدلة أخرى فلا
 وجه لذكره هنا كما في
 الشرح اه

لامرأة من الانصار فلما أنزل الله اذعوهم لا ياتهم الآية كان من له أب معروف نسب لايه ومن
لا أب له معروف كان مولى وأخافى الذين نعتوا بذلك جاءت سملة تذكروا منه الحديث في الكتاب
وقد اختلف السلف في هذا الحكم فذهب عائشة الى ثبوت حكم التحريم وان كان الراضع
عاقلا بالغنا قال عروة ان عائشة ام المؤمنين اخذت من هذا الحديث فكانت تأمر اخواتهم أن لا يرضعوا
وبنات أخيهما يرضعن من أحببت ان يدخل عليهن من الرجال رواه مالك ويروى عن علي وعروة وهو
قول الليث بن سعد وأبي محمد بن حزم ونسبه في البحر الى عائشة وداود الطاهري وجمهور حديث
سملة شذا وهو حديث صحيح لا شك في صحته ويدل له قوله تعالى وأسماؤكم اللائي أرضعنكم
واخواتكم من الرضاغة فانه مطلق غير مقيد بوقت وذهب الجوهري ورس الحنابلة والتابعين والنفهاء
الى أنه لا يحرّم من الرضاغ الا ما كان في الصغر وانما اختلفوا في تحديد الصغر فالجوهري قالوا
مهما كان في الحولين فان رضاعه محرم ولا يحرّم ما كان بعده مستدلين بقوله تعالى حواين كلمين
لمن أراد ان يتم الرضاغة وقالت جماعة الرضاغ المحرم ما كان قبل النظام ولم يقدر وروى برمان
وقال الاوزاعي ان قطم وله عام واحد واستقر نظامه ثم رضع في الحولين لم يحرّم هذا الرضاغ شيئا وان
تتأدى رضاعه ولم يقطع ما رضع وهو في الحولين حرم وما كان بعدهما لا يحرّم وان تتأدى ارضاعه
وفي المسئلة أقوال أخر عارية عن الاستدلال فلا نطيل به المقال واستدل الجمهور بحديث انما
الرضاغة من الجماعة وتقدم فانه لا يصح ذلك الا على من يشبعه اللبن ويكون غذاءه لا غيره فلا
يدخل الكبير سيما وقد ورد بصيغة الحصر وأجابوا عن حديث سالم بأنه خاص بقصة سملة
فلا يعمد حكمه الى غيرها كيدل له قول أم سلمة أم المؤمنين لعائشة ما ترى هذا الا خاصا بسالم وما
نذكرى لعله رخصه لسالم وأنه منسوخ وأجاب القائلون بتحريم رضاع الكبير بان الآية وحديث
انما الرضاغة من الجماعة واردة ان لبيان الرضاغة الموجبة للنفقة للرضعة والتي يحرّم عليها الابوان
رضيا أم كرها كما يشاء اليه آخر الآية وهو قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف
وعائشة هي الراوية لحديث انما الرضاغة من الجماعة وهي التي قالت برضاع الكبير وأنه يحرّم
فدل انها فهمت ما ذكرناه في معنى الآية والحديث وأما قول أم سلمة انه خاص بسالم فذلك ظن
منها وقد أجابت عليها عائشة فقالت أما لك في رسول الله اسوة حسنة فسكت أم سلمة ولو كان خاصا
لبينه صلى الله عليه وآله وسلم كباين اختصاص أبي بردة بالتصحية بالخذعة من المعزو والقول بالنسخ
يدفعه ان قصته سملة متأخرة عن نزول آية الحولين فانها قالت سملة لرسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم كيف أرضعته وهو رجل كبير فان هذا السؤال منها استنكار لرضاع الكبير دل على ان
التحليل بعد اعتقاد التحريم قلت ولا يخفى ان الرضاغ لغة انما يصدق على من كان في سن الصغر
وعلى اللغة وردت آية الحولين وحديث انما الرضاغة من الجماعة والقول بان الآية لبيان
الرضاغة الموجبة للنفقة لا ينافي انما أيضا لبيان زمان الرضاغة بل جعله الله زمان من أراد تمام
الرضاغة وليس بعد التمام ما يدخل في حكم ما حكم الشارع بأنه قد تم والاحسن في الجمع بين
حديث سملة ومعارضه كلام شيخ الاسلام ابن تيمية فانه قال إنه يعتبر الصغر في الرضاغة الا اذا
دعت اليه الحاجة كرضاع الكبير الذي لا يستغنى عن دخوله على المرأة وشي اختباها عنه كمال
سالم مع امرأة أبي حذيفة قتل هذا الكبير اذا أرضعته للحاجة أثر رضاعه وأما من عداه فلا بد من

الصغير اه فانه جمع بين الاحاديث حسن واعمال لها من غير مخالفة لظاهرها باختصاص ولا نسخ ولا الغاء لما اعتبره اللغة ودلت له الاحاديث (وعنها) أي عائشة (ان أفلح) بفتح الهمزة قفأ آخره حاء مهملة مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقيل مولى أم سلمة (أخطأني القعيس) بقاء مضومة وعين وسين مهملتين بينهما مائة تحتية (جاء يستأذن عليا بعد الحجاب قالت فابت أن آذن له فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخبرته بالذي صنعت فأمروني أن آذن له علي وقال انه عمل متفق عليه) اسم أبي القعيس وأبلى بن أفلح الأشعري وقيل اسمه الجعد فعلى الاول يكون اخوه وافق اسمه اسم أبيه قال ابن عبد البر لا أعلم لأبي القعيس ذكر الا في هذا الحديث والحديث دليل على ثبوت حكم الرضاع في حق زوج المرضعة وأقاربه كالمرضعة وذلك لان سبب اللبن هو ماء الرجل والمرأة معافو يجب أن يكون الرضاع معهما كالجد لما كان سبب ولدا الولد أو يجب تحريم ولد الولد به لتعلقه بولده ولذلك قال ابن عباس في هذا الحكم اللقاح واحسد أخرجه عنه ابن أبي شيبة فان الوطء يذرا اللبن فلما رجل منه نصيب والى هذا ذهب الجمهور ومن المحاببة والتابعين وأهل المذهب والحديث دليل واضح لما ذهبوا اليه وفي رواية أبي داود زيادة تصریح بحديث قالت دخل علي أفلح فاستترت منه فقال أنستبرن مني وأنا علم قلت من أين قال أرضعتك امرأة أخى قالت انما أرضعتني المرأة ولم ير ضعي الرجل الحديث وخالف في ذلك ابن عمر وابن الزبير ورافع بن خديج وعائشة وجماعة من التابعين وابن المنذر وداود وأتباعه فقالوا لا يثبت حكم الرضاع للرجل لان الرضاع انما هو للسمرأة التي اللبن منها فالو ويدل عليه قوله تعالى وامهاتكم اللاقي أرضعنكم وأجيب بان الآية ليس فيها ما يعارض الحديث فان ذكر الامهات لا يدل على انما عداهن ليس كذلك ثم ان دل بجهلهم وفهمهم لقب مطرح كما عرفت في الأصول وقد استدلوا بفتوى جماعة من المحاببة بهذا المذهب ولا يخفى انه لا جنة في ذلك وقد أطال بعض المتأخرين (١) البحث في المسألة وسبقه ابن القيم في الهدى واستحسنه ابن تيمية رجه الله والواضح ما ذهب اليه الجمهور (وعنها رضى الله عنها) قالت كان فيما انزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ثم نسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو فيما يقرر من القرآن رواه مسلم) يقرأ بضم حرف المضارعة تريد ان السبع بخمس رضعات تأخر انزل الجدا حتى انه توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبعض الناس يقرأ تسع رضعات ويجعلها قرأنا متلو الكونه لم يبلغه السبع تقرب عهده فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك وأجمعوا على انه لا يثبت وهذا من نسخ التلاوة دون الحكم وهو أحد أنواع النسخ فانه ثلاثة أقسام نسخ التلاوة والحكم مثل عشر رضعات والثاني نسخ التلاوة دون الحكم كخمس رضعات وكالشيخ والشيخة اذا زنيا فلأرجوهما والثالث نسخ الحكم دون التلاوة وهو كثير نحو قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا الآية وقد تقدم تحقيق القول في حكم هذا الحديث وأن العمل على ما أفاده هو أرحم الاقوال والقول بان حديث عائشة هذا ليس بقرآن لانه لا يثبت بخبر الواحد ولا هو حديث لانهم لم يروه حديثا مرودا بانها وان لم تثبت قرأ نيته ويجوز عليه أحكام ألفاظ القرآن فقد روت عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فله حكم الحديث في العمل به وقد عمل بمثل ذلك العلماء فعمل به الشافعي وأجد في هذا الموضوع وعمل به الحنفية في قراءة ابن

(١) هو السيد حسن بن أحمد الجلال رحمه الله ألف في ذلك رسالة وأشار اليه في ضوء النهار الا أنه اختار مذهب داود ورد ذلك البدر رحمه الله في حاشية ضوء النهار اه أبو النصر

مسعود في صيام الكفارة ثلاثاً أيام متتابعات وعمل مالك في فرض الاخ من الامم بقراءة آتي وله
 اخ او اخت من أم والناس كافةم احتجوا بهذه القراءة والعمل بحديث الباب هذا الأعذر عنه ولما
 اخبرنا العدل به فحسبنا سلف و به قال السيد والشوكاني وجاعة من أهل الحديث وهو الحق الذي
 لا يحصى عنه رحمته (وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أريد) بتم
 الهمزة مبنية للمجهول من الارادة (على ابنة حنيفة) أي قيل له (١) لوزوجتها (فقال انهم لا يتحل لي
 انهم ابنة أخي من الرضاعة ويحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب متفق عليه) اختلف في اسم
 ابنة حنيفة على سبعة أقوال (٢) ليس فيها ما يحرم به وانما كانت ابنة أخيه صلى الله عليه وآله وسلم
 لانه رضع صلى الله عليه وآله وسلم من ثوبه أمه آتي لوب وقد كانت أرضعت عمه حنيفة وأحكام
 الرضاع حرمة التناكير وجواز النظر والخلاوة والمسافرة لا غير ذلك من التوارث ووجوب الانفاق
 والعقوبة بالمال وغيره من أحكام النسب وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ويحرم من الرضاع ما يحرم
 من النسب مما رآه تشبيهه في التحريم به ثم التحريم ونحوه بالنظر الى المرضع فان اقاربه اقارب
 الرضيع وأما اقارب الرضيع ماعدا أولاده فلا علاقة بينهم وبين المرضع فلا يثبت لهم شيء من
 الاحكام رحمته (وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحرم من
 الرضاع الا ما تنفق) بالفاء ففتنة ثوبه نقاف (الامعاء) جمع المعابكسر الميم وقبحها (وكان
 قبل النظام رواده الرضعي وصححه هو والحاكم) والمراد ما سألتم من الفقه عن الشق والمراد
 ما وصل اليها فلا يحرم القليل الذي لا ينفذ اليها ويحتمل أن المراد ما وصلها واغذاها واكتفت به
 عن غيره فيكون دليلا على عدم تحريم ارضاع الكبير ويدل على أن المراد هذا قوله في هذا الحديث
 قبل النظام فانه يراد به قبل الحولين كما ورد في الحديث الآخر ان ابني ابراهيم مات في الثدي وان له
 مرضعا في الجنة وتقدم الكلام في الامرين ويدل لهذا الخبر قوله رحمته (وعن ابن عباس رضي الله
 عنهم ما قال لارضاع الانبياء الحولين رواده الدارقطني وابن عدي مرثوعا وموقرا ورجحا الموقوف
 لانه تفرد بفعه الهميم بن جيل عن ابن عيينة قاله الدارقطني وقال وكان ثقة فظا ور واه سعيده
 ابن منصور عن ابن عيينة فوقته قلت وهذا ليس به له كما قررناه مرارا وقال ابن عدي ان الهميم
 كان بغلطا وقال البيهقي الصحيح انه موقوف وروى البيهقي التمهيد بالحولين عن عمرو بن
 مسعود والحديث دال على اعتبار الحولين وانه لا يسمى الرضاع رضاعا الا في الحولين وقد تقدم انه
 الذي دلت عليه الآية والقول بانهم اتحدت على حكم الواجب من النفقة ونحوه لا على مدة
 الرضاع تقدم دفعه ويدل لهذا الحكم قوله رحمته (وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم لا رضاع الا ما أنشئ) بشين معجمة فراء أي شد وقوى (العظيم
 وأبنت اللهم آخرجه أبو داود) فان ذلك انما يكون لمن خوفي من الحولين بنحوه باللبس وقوى به
 عظمه ونبت عليه لحم رحمته (وعن عقبة بن الحرث) هو أبو سرور ع بكسر السين المهملة وسكون
 الراء وفتح الواو عين مهملة عقبة بن الحرث بن عمر القرشي الوفاي أسلم يوم النخعة بعد في أهل مكة
 (انه تزوج أم يحيى بنت أبي اخاب) بكسر الهمزة (جاءت امرأته) قال المصنف لم أعرف
 اسمها (فقال قد أرضعتكم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال كيف وقد قيل فنار فيها
 عقبة فنسكت زوجا غيره أخرجه البخاري) الحديث دليل على أن شهادة المرضعة وحدها تقبل

(١) والفاظ لعل على رضي الله
 عنه أخرجه عنه مسلم
 والنسائي انه قال قلت يا رسول
 الله مالك تنوق في قرين
 وتدعنا قال وعندكم شيء
 قلت ابنة حنيفة قال انها
 الحديث اه أبو النصر
 (٢) امامة عمارة سلمي
 عائشة فاطمة أمه الله
 أم الفضل لكن قال ابن
 بشكوال هي كنية اه
 أبو النصر

ويؤيد على ذلك البخاري والبيهقي وابن عباس وجماعة من السلف وأحمد بن حنبل وقال ابو
عبيد بن ربيعة على الرجل الفارقة ولا يجب على الحاكم الحكم بذلك وقال مالك انه لا يقبل في
الرضاع الا امرأتان ذهبت الخنفرة الى أن الرضاع لغده لا بد من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين
ولا تكفي شهادة المرضعة لأنها تقر فعلها قال الشافعي تقبل المرضعة مع ثلاث نسوة بشرط
ان لا تعرض لطلب أجرة قالوا وهذا الحديث محمول على الاستحباب والتحريم عن مظان الاشتباه
وأجيب بان هذا خلاف الظاهر سيما وقد تقرر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربع مرات
وأجابه بقوله كيف وقد قيل وفي بعض ألفاظه دعها وفي رواية الدارقطني لا خير لك فيما ولو كان من
باب الاحتياط لصره بالطلاق مع الله في جميع الروايات لم يذكر الطلاق فيكون هذا الحكم
مخصوصا من عموم الشهادة المتعبر فيها العدد وقد اعتبرتم ذلك في عورات النساء فقلتم يكفى
بشهادة امرأته واحدة والعلة عندهم فيه الله قبلما يطلع الرجال على ذلك فالضرورة تدعيه الى
اعتباره فكذا هنا (وعن زياد السهمي قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان
تسترضع الحفقاء) خفيفة العقل (آخر جه أبوداود وهو مرسل وليست زياد صحبة) ووجه
النهى ان الرضاع أثر في الطباع فيختار من لاجلها فيمأويها

باب النفقات

جمع نفقة والمراد به الشيء الذي يسد له الانسان فيما يحتاجه هو وغيره من الطعام والشراب
وتنحوهما (عن عائشة قالت دخلت عند بنت عتبة) بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف
أسلمت عام الفتح في مكة بعد اسلام زوجها اقبل أبوها عتبة وعهها شيبة وأخوها الوليد بن عتبة يوم
بدر فسق عليهم اذ كانا قتل حزة فروح بذلك وعمدت الى بطنه فشقته وأخذت كبسده فلا كنتم
لنظمت الوقيت في المحرم سنة أربع عشرة وقيل غير ذلك (امرأة أبي سفيان) أبو سفيان بن حرب
اسمه جعفر بن حرب بن أمية بن عبد شمس من رؤساء قريش أسلم عام الفتح قبل اسلام زوجته حين
أخذته جند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم الفتح وأجاره العباس ثم غدا به الى رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم فأسلم وكانت وفاته في خلافة عثمان سنة اثنتين وثلاثين (على رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله ان أباسفيان رجل شحيح) الشح الجبل مع حرص
فهو وأخص من الجبل والجبل يخص بمنع المال والشح بكل شيء (لا يعطيني من النفقة ما يكفيني
ويكفي بني الامأ) خذت من ماله بغير علمه فهل علي في ذلك من جناح فقال خذني من ماله بالمعروف
ما يكفيني وما يكفي بنيك متفق عليه الحديث فيه دليل على جواز ذكر الانسان بما يكره
إذا كان على وجه الاشتكاء والفتيا وهذا أحدنا ما أوضح التي أجازوا فيها الغيبة ولكن نفقه
الشوكاني رحمه الله في رسالة مستقلة وأخرج هذه الشكوى من القيمة ودل على وجوب
نفقة الزوجية والاولاد على الزوج وظاهره وان كان الولد كبير العموم والفظ وعدم الاستقلال
فان اتى بخصيصه من حديث آخر والا فالعموم قاض بذلك وفيه دليل على أن الواجب
الكفاية من غير تقدير للنفقة والى هذا ذهب جماهير العلماء منهم الشافعي وعليه دليل قوله
تعالى وعلى المولود لرزقهن وكسوتهن بالمعروف وفي قول للشافعي انهما مقدرة بالامداف على
الموسر كل يوم مدين والمتوسط مدونصف والمعسر مدون عن أبي يعلى الواجب رطلان من الخبز في

كل يوم في حق المعسر والموسر وانما يختلفان في صفة وجوده لان الموسر والمعسر مستويان
في قدر المأكل وكلاهما يختلفان في الجوده وغيرها قال النووي وهذا الحديث بخلافه على من اعتبر
التقدير قال المصنف نعم بما ليس صريحا في الرد عليهم ولكن التقدير بما ذكر يحتاج الى دليل
فان ثبت جلت الكفاية في ذلك الحديث على ذلك المقدور وفي قولها اما ما اخذت من ماله دليل
على ان اللام ولاية في الاتفاق على اولادها مع ترد الاب وعلى ان من تعدى عليه استيفاء ما يجب
له ان يأخذه لانه صلى الله عليه وآله وسلم اقرها على ذلك ولم يذكر لها اله مرام وقد سألته هل عليها
جناح فاجاب عليها بالاباحة في المستقبل واقرها على الاخذ في الماضي وقد ورد في بعض ألفاظه
في البخاري لاجراء حديث ان نطفهم المعروف وقوله خذي ما يكفيك ورواه في الحديث انه تيسر
صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل انه حكم نفسه دليل على الحكم على الغائب من دون نصب
عنه وعليه بواب البخاري باب القضاء على الغائب وذكر هذا الحديث لكنه قال النووي شرط
القضاء على الغائب ان يكون غائبا عن البلد او معزرا لا يقدر عليه أو معتذرا ولم يكن أبو سفيان
فيه شيء من هذا بل كان حاضرا في البلد فلا يكون هذا من القضاء على الغائب الا انه قد اخرج
الحاكم في تفسير المختارة في المستدرک انه صلى الله عليه وآله وسلم لما اشترط في البيعة على النساء
لا يسرقن قالت هن لا يا بعك على السرقة اني اسرق من مال زوجي فكف حتى ارسل الى ابي
سفيان يتحمل لها منه فقال اما الرطب فنعم واما الياض فلا وهذا المذکور يدل انه قضى على حاضر
الا انه خلاف ما يوجب له البخاري والحاصل ان القضية مترددة بين كونه قسما وكونه حكما وكونه
قسما اقرب لان لم يطالبها بالبيعة ولا استخلفها وقد قيل انه حكم بعلها بصدقها فطلب منها بيعة ولا
يمينا فهو وجبة لمن يقول انه يحكم الحاكم بعلها الا انه مع الاحتمال لا ينهض دليل على معين من
صور الاحتمال انما يمينه الاستدلال على وجوب النفقة على الزوج للزوجة واولاده وعلى ان
لها الاخذ من ماله ان لم يقم بكفايتها وهو الحكم الذي اراده المصنف من اراده الحديث هذا هنا
في باب النفقات (وعن طارق المحاربي) هو طارق بن عبد الله المحاربي بضم الميم وحامه مهله
روى عنه جامع بن شداد (وربما) بكسر الراء وسكون الواو المتحدة وكسر المهملة وتشديد المثناة
التحتية (ابن حراش) بكسر الحاء المهملة وتخفيف الراء بالشين المجهمة (قال قدسنا المدينة
فاذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائم على المنبر يخطب الناس ويقول يد المعطي العليا
وابدأ بمن تعول أمك وأباك وأختك وأخاك ثم أدناك فأدناك رواه النسائي وصححه ابن حبان
والدارقطني) الحديث كالتفسير لحديث البدر العلاء من اليد السفلى وقدر في النهاية اليد
العليا بالمعطية أو المنفقة واليد السفلى بالمناقة أو السائلة وقوله ابدأ بمن تعول دليل على وجوب
الاتفاق على القرب وقد فصله بذلك الام قبل الاب الى آخر ما ذكره فدل هذا الترتيب على ان
الام أحق من الاب بالبر قال القاضي عياض وهو مذهب الجمهور ويدل له ما أخرجه البخاري
من حديث أبي هريرة ذكر الام ثلاث مرات ثم ذكر الاب معطوفا بتم فمن لا يجحد الكفاية لاحد
أبويه خص بها الام للاحاديد هذه وقد نبه القرآن على زيادة حق الام في قوله ووصينا الانسان
بوالديه حسنا جملة أمه كرها ووضعته كرها وفي قوله وأختك وأخاك الخ دليل على وجوب
الاتفاق للقريب المعسر فانه تفصيل لقوله وابدأ بمن تعول فجعل الاخ من عيالها الى هذا ذهب

عمر بن أبي ليل وأحمد وعند الشافعي ان النفقة تجب للفقير غريم مكسب زماً وأصغراً أو مجنوناً
 المجزء عن كفاية نفسه قالوا فان لم يكن فيه أحد هذه الصفات فأقول أحسنه ان تجب لانه يفتقر أن
 يكلف التكسب مع اتساع مال قريبه والثاني المنع للقدرة على الكسب فانه نازل منزلة المال
 والثالث تجب نفقة الاصل على الفرع دون العكس لانه ليس من المصاحبة بالمعروف أن يكاف
 أصله التكسب مع علو السن وعند الحنفية يلزم التكسب لقرب محرم فقير عاجز عن الكسب
 بقدر الارث هكذا في كتب القريين وفي البحر نقل عنهم يخالف هذا وهذه أقوال لم ينسرفها
 وجه الاستدلال وفي قوله تعالى وآت ذا القربى حقه ما يشعر بأن القريب حقا على قريبه
 والحقوق متغايرة فتخرج حاجته للنفقة تجب ومع عدمها حقها الاحسان بغير هاتين البر والاكرام
 والحديث كالمين لدى القربى ودرجاتهم فيجب الاتفاق للمعسر على الترتيب في الحديث ولم يذكر
 فيه الولد والزوجة لانهم ما فقد علما من دليل آخر (١) والتقييد بكونه وارثا محل توقف واعلم أن
 للعلماء خلافا في سقوط نفقة الماضي فقول تسقط الزوجة والا قارب وقيل لا تسقط وقيل
 تسقط نفقة القربى دون الزوجة وعلما وهذا التفصيل بأن نفقة القريب انما شرعت للمواساة
 لاجل احياء النفس وهذا اذا تنقضى بالنظر الى الماضي وأما نفقة الزوجة فهي واجبة لاجل
 المواساة ولذا تجب مع غنا الزوج ولا جماع العجاجة على عدم سقوطها فان تم الاجماع فلا
 التفت الى خلاف من خالف بعده وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم ولهن عليكم رزقهن
 وكسوتهن بالمعروف فهو ما كانت زوجة مطمعة فهذا الحق الذي لها ثابت وأخرج الشافعي
 بإسناد جيد عن عمر رضي الله عنه انه كتب الى أمراء الاجناد في رجال غابوا عن نساءهم فأمرهم
 أن يأمرهم بأن ينفقوا أو يطلقوا فان طلقوا باعوا بنفقة ما حبسوا وصحبه الحفاظ أبو طاهر
 الرازي ذكره ابن كثير في الارشاد (٢) (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم للمملوك) والمملوك على السيد (طعامه وكسوته ولا يكف من العمل الا ما يطيق
 رواه مسلم) الحديث دليل على ما هو مجمع عليه من وجوب نفقة المملوك وكسوته وظاهره مطلق
 الطعام والكسوة فلا يجبان من عين ما يأكله السيد ويلبسه (٣) وحديث مسلم بالامر بطعامهم
 بما يطعم وكسوتهم بما يلبس محمول على النذب ولولا ما قيل من الاجماع على هذا الاحتمال ان هذا
 يقتضي مطلق حديث الكتاب ودل على أنه لا يكفه السيد من الاعمال الا ما يطيقه وهذا اجمع عليه
 أيضا (٤) (وعن حكيم بن معاوية القشيري عن أبيه) وهو معاوية بن حيدة (قال قلت يا رسول الله
 ما حق زوجة أحدنا عليه قال أن تطعمها اذا طعمت وتكسوها اذا اكتسوا) الحديث وتقدم
 في عشرة النساء) بتسميه ونسبه الى أحد أو ابى داود والنسائي وابن ماجه وانه علق البخاري بعضه
 وصححه ابن حبان والحاكم وتقدم الكلام عليه (٥) (وعن جابر رضي الله عنه في حديث الحج
 بطوله قال في ذكر النساء ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف أخرجه مسلم) وهو دليل على
 وجوب النفقة والكسوة للزوجة كما دلت الآية وهو مجمع عليه وقد تقدم تحقيقه وقوله
 بالمعروف اعلم بأنه لا يجب الامتعرف من اتفاق كل على قدر حاله كما قال تعالى لينفق ذو سعة
 من سعة ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله ثم الواجب لها طعام مضنوع لانه الذي يصدق
 عليه انه نفقة ولا تجب القيمة الا برضا من يجب عليه الاتفاق وقد طول ذلك ابن القيم في الهدي

(١) وهو الحديث الذي قبل
 هذا اه

(٢) ونظفه عنه صلى الله
 عليه وآله وسلم اطعموهم
 مما تأكلون وألبسوهم مما
 تلبسون ولا تكفوههم
 ما يغلبهم فان كفوههم
 فاعينوهم أخرجه مسلم من
 حديث أبي ذر رضي الله عنه
 اه أبو النصر

واخذاره وهو الحق فانه قال ما لفظه وأما فرض الدراهم فلا أصل له في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أحد من الصحابة البينة ولا التابعين ولا تابعيهم ولا نص عليه أحد من الأئمة الأربعة ولا غيرهم من أئمة الاسلام والله تعالى أوجب نفقة الأقارب والزوجات والرفيق بالمعروف وليس من المعروف فرض الدراهم بل المعروف الذي نص عليه الشرع ان يكسبهم مما يلبس ويطعمهم مما يأكل وليست الدراهم من الواجب ولا عوضه ولا يصح الاعتياض عما يستقر ولم يملك فإن نفقة الأقارب والزوجات إنما تجب يومافيوما ولو كانت مستقرة لم تصح المعاوضة عنها بغير رضا الزوج والقريب فإن الدراهم تجعل عوضا عن الواجب الأصلي وهو ما البر عند الشافعي أو المقتات عند الجمهور فكيف يجبر على المعاوضة على ذلك بدراهم من غير رضا ولا اجبار الشرع له على ذلك فهذا يخالف لقواعد الشرع ونصوص الأئمة ومصالح العباد ولكن ان اتفق المتفق والمنفق عليه جاز بانفاقهما على ان في اعتياض الزوجة عن النفقة الواجبة لها نزعاً ماعرفا في مذهب الشافعي وغيره (وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كفى بالمرء اثماً ان يضيع من بقوت رواءه النسائي وهو عند مسلم بلفظ ان يجبس عن ماله قوته) الحديث دليل على وجوب النفقة على الانسان ان يقوته فانه لا يكون اثماً الا على تركه لما يجب عليه وقد بولغ هنا في اثمه بأن جعل ذلك الاثم كفاً في هلاكه عن كل اثم سواء والذين بقوتهم ويملك قوتهم هم الذين يجب عليه انفاقهم وعم أهله وأولاده وعبيده على ما سلف تفصيله ولفظ مسلم خاص بقوت المالك ولفظ النسائي عام (وعن جابر برفعه في الحامل المتوفى عنها زوجها قال لا نفقة لها أخرجها البيهقي ورجاله ثقات لكن قال المحفوظ وثقه وثبت في النفقة في حديث فاطمة بنت قيس كما تقدم رواه مسلم) وتقدم انه في حق المطلقة بائناً وأنه لا نفقة لها وتقدم الكلام فيه والكلام هنا في نفقة المتوفى عنها زوجها وهذه المسئلة فيها خلاف ذهب جماعة من العلماء الى أنهم لا تجب النفقة للمتوفى عنها سواء كانت حاملاً أو حائلاً أما الأولى فلهذا النص وأما الثانية فبطريق الأولى والى هذا ذهب الشافعية والحنفية لهذا الحديث ولان الأصل ابراء الذمة ووجوب التبر بص أربعة أشهر وعشرا لا وجوب النفقة وذهب آخرون الى وجوب النفقة لها مائة دينار بقوله تعالى متاعا الى الحول قالوا ونسخ المدة من الآية لا وجوب نسخ النفقة ولا انها محبوسة بسببه فجب نفقة متاعا وأجيب بأنها كانت تجب النفقة بالوصية كدليل لها قوله والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لآلهم متاعا الى الحول فنسخت الوصية بالمتاع اما بقوله تعالى تبرصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا واما بآية الموارث واما بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا وصية لوارث واما قوله تعالى فانفقوا عليهم حتى يضعن جلهن فانهم اوردوا في المطلقات فلا تتناول المتوفى عنها وفي سنن أبي داود حديث ابن عباس انه انسخ آية والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لآلهم متاعا الى الحول بآية الميراث بما فرض الله لهن من الربع والثلث ونسخ أجل الحول بأن جعل أجلها أربعة أشهر وعشرا وأما ذكر المصنف حديث فاطمة بنت قيس هنا فكانه يريد أن البائن والمتوفى عنها احكمهما واما واحد بجامع بينونة والخل للغير (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اليد العليا خير من اليد السفلى) تقدم تفسيرهما

(ويبدأ) أي في البر والاحسان (أحمدكم عن يعول تقول المرأدا طعمني أو طلقني رواه الدارقطني
واسناده حسن) أخرجه من طريق عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة إلا أن في حفظ عاصم شيئا
وأخرجه البخاري موقوفاً على أبي هريرة وفي رواية الاسماعيلي قالوا يا أبا هريرة تسمى تقول عن
رأيتك أوعن قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هذا من كيسي إشارة إلى أنه من
استنباطه هكذا قاله الناظر وفي الأحاديث والذي يظهر بل يتعين أن أبا هريرة لما قال لهم قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قالوا عداشي فقوله عن رأيتك أوعن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أجاب بقوله من كيسي جواب المتهكم بهم لا يخبر أنه لم يكن عن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وكيف يصح جل قوله من كيسي أبي هريرة على أنه أراد به الحقيقة وقد قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فينسب استنباطه إلى قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وهل هذا إلا كذب منه على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحاشا لأبا هريرة من ذلك فهو من
رواية حديث من كذب على نبي الله فليتبوأ عقابه من النار والقرآن واضحة أنه لم يرد أبو هريرة
إلا التهم بهم بالسائل ولذا قلنا أنه يتعين أن هذا امرأته والذي أتى به المصنف من الرواية بعض
حديث على أنه قد فسّر قوله من كيسي أبي هريرة أي من حفظه وعبر عنه بالكيسي إشارة إلى ما في
صحيح البخاري وغيره من أنه بسط ثوباً أو ثمة كانت عليه فاملا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
حديثاً كثيراً فله قميس شيئاً كأنه يقول ذلك الثوب صار كيساً وأثرنا لك إلى أنه لم يأت المصنف
بحديث أبي هريرة تاماً وتمامه في البخاري ويقول العبد اطعمني واسمعتني وفي رواية
الاسماعيلي ويقول خادمك اطعمني والابن ويقول الابن إلى من تدعني والسكندر ليس على
وجوب الاتفاق على من ذكر من الزوجة والمملوك والولد وقد تقدم ذلك ودل على أنه يجب نفقة
العبد والأوجب بعده وإيجاب نفقة الولد على أبيه وإن كان كبيراً قال ابن المنذر اختلف في نفقة من
بلغ من الأولاد ولأماله ولا كسب فأوجب طائفة النفقة لجميع الأولاد طغالا كانوا أو بالغين
أنا نأوذ كرا نأاذلم تكن لهم أموال يستغنون بها عن الآباء وذهب الجمهور إلى أن الواجب
الاتفاق عليهم إلى أن يبلغ الذكر وتزوج الأنثى ثم لا تنفق على الأب إلا إذا كانوا زنى وإن كانت
لهم أموال فلا وجوب على الأب واستدل به على أن للزوجة إذا عسر زوجها بنفقة طالب
الفراق ويدل له قوله ﷺ (وعن سعيد بن المسيب في الرجل لا يجدي ما ينفق على أهله قال يفرق
بينهما) أخرجه سعيد بن منصور عن سفيان عن أبي الزناد عنه قال قلت لسعيد بن المسيب سنة
قال سنة وهذا من قول قوي) وهو أسهل سعيد بن منصور عن سفيان عن أبي الزناد عنه قال قلت لسعيد بن المسيب سنة
قال الشافعي والذي يشبهه أن يكون قول سعيد سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأما
قول ابن حزم أنه أراد سنة عمر فإنه خلاف الظاهر وكيف يقول السائل سنة ويريد سنة
عن سنة عمر هذا لا ينبغي جل الكلام عليه وهل سأل السائل إلا عن سنة رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وإنما قال جماعة أنه إذا قال الراوي من السنة كذا فإنه يحتمل أن يريد سنة
الخلق وأما بعد سؤال الراوي فلا يريد السائل إلا سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ولا يجب الجيب إلا عن السنة غيره فإنه أغما سؤال عما هو سنة رسول الله عليه وآله
وسلم وقد أخرج الدارقطني والميهقي من حديث أبي هريرة مرفوعاً بالفظ قال رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم في الرجل لا يعلم ما ينتق على امرأته قال يفرق بينهما وأما دعوى المصنف
أنه وهم الدارقطني فيه وتبعه البيهقي على الهم فهو غير صحيح وقد حقه السيد رحمه الله في
حواشي ضوء النهار وسبق في كتاب عمر إلى امرأه الاجنادي أنهم لم يأخذوا على من عندهم من
الاجنادان بنفقة أو وطئوا وقد اختلف العلماء في هذا الحكم وهو فسخ الزوجة عند اعسار
الزوج على أقوال الأول ثبوت النسخ وهو مذهب علي وعمر وأبي هريرة وجماعته من التابعين ومن
التفقهاء مالك والشافعي وأحمد وبه قال أهل الظاهر (١) مستدلين بما ذكره وبحديث لا ضرر
ولا ضرر تقدم فترجيحه وبأن النفقة في مقابلة الاستمتاع فوجب الخيار للزوجة وبأنهم قد
أوجبوا على السيد بيع مملوكه إذا عجز عن انفاقه فإيجاب فراق الزوجة أولى لأن كسبه ليس
مستحقاً للزوج كاستحقاق السيد لكسب عبده وبأنه قد نقل ابن المنذر إجماع العلماء على النسخ
بالعنة والضرر الواقع من العجز عن النفقة أعظم من الضرر الواقع بكون الزوج عينا ولا نه تعالى
قال ولا تماروهن وقال فامسك بمعروف وأمسك بمعروف رأى ضرر أشد من تركها بغير
نفقة والثاني ما ذهب إليه الحنفية وهو قول للشافعي أنه لا يفسخ بالاعسار عن النفقة مستدلين
بقوله تعالى ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكف الله نفسا إلا ما آتاه قالوا وإذا لم
يكفه الله النفقة في هذا الحال فقد ترك ما لا يجب عليه ولم يأثم بتركه فلا يكون سببا للفرق بينه
وبين سكنه وبأنه قد ثبت في صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما طلق أرواحه منه
النفقة قام أبو بكر وعمر إلى عائشة وحفصة فوجها أعناقهما وكلاهما يقول تسألي رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم عنده الحديث قالوا فهذا أبو بكر وعمر يضربان أبتيهما بحضرة
صلى الله عليه وآله وسلم لمساألته النفقة التي لا يجدها فلو كان الفسخ لهم ما وطئ البنت للعق لم
يقرب صلى الله عليه وآله وسلم الشجين على ما فعلا ولبيد أن الله ما أنطا البامع الأعسار حتى
ثبت على تقدير ذلك المطالبة بالنسخ ولأنه كان في العناية المعسر بالارب ولم يضرب صلى الله عليه
وآله وسلم أحد منهم بأن للزوجة النسخ ولا يفسخ أحد قالوا لأنهم ألزموا في الزوجة وطال
حضرهم حتى تعذر على الزوج جماعها ألزمت نفقة ولم يمكن من النسخ وكذلك الزوج فدل أن
الاتفاق ليس في مقابلة الاستمتاع كما قلتم وأما حديث أبي هريرة فقصدي أنه من كسبه وحديثه
الآخر له مثله وحديث سعيد مرسل وأجيب بأن الآية أنما دلت على سقوط الوجوب عن
الزوج وبه يقول وأما الفسخ فهو حق للمرأة تطالب به وبأن قصة أرواحه صلى الله عليه وآله وسلم
وضرب أبي بكر وعمر إلى آخر ما ذكرتم هي كالاتي دلت على عدم الوجوب عليه صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم وليس فيه من شأن الطلاق أو النسخ ومعلوم أنهن لا يسهن بفرقة فان الله تعالى قد
خيرهن فاختارن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والدار الآخرة فلا دليل في القصة وأما إقراره
صلى الله عليه وآله وسلم لأبي بكر وعمر على ضربهما فلما علم من أنه لا تأديب الإبناء إذا أتوا
ما لا ينبغي ومعلوم أنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يفرط فيما يجب عليه من الاتفاق فلعن ظنين
زيادة على ذلك فخرج القصة عن محل النزاع بالكلية وأما المعسرون من الصحابة فلم يعلم أن
امرأة طابت النسخ أو الطلاق لا عسار الزوج بالنفقة ومنعوا عن ذلك حتى تكون حجة بل كان
نساء الصحابة كرجالهم يصبرن على ضل العيش وتعسر كما قال مالك أن نساء الصحابة كن يردن

(١) هكذا في كتب المقالات
نسبة هذا إلى الظاهرية
ورأيت بعد أعوام كلام ابن
سرم في كتابه المحلى وشرحه
فرايته اختار عدم النسخ
وهو ظاهر في أبو النضر

الدار الآخرة وما عند الله تعالى ولم يكن مرادهن الدنيا فلم يكن يبالين بعسر أزواجهن وأمائتهن
اليوم فالحائز وجن رجا الدنيا من الأزواج والنفقة والكسوة وأما حديث ابن المسيب فقد
عرفت أنه من مراسبه وأئمة العلم يختارون العمل بها كما سلف فهو موافق لحديث أبي هريرة
المرفوع الذي عاضدهم سل سبه يدول فرض سقوط الاستدلال بحديث أبي هريرة لكان فيما
ذكرناه عنده والقول الثالث أنه يحبس الزوج إذا أعسر بالنفقة حتى يجد ما ينق وهو
قول العنبري وقال بعضهم يحبس للتكسب والقولان مشكلان لأن الزايج انما هو الغداء
في وقته والعشاء في وقته فهو واجب في وقته والحبس ان كان في خلال وجوب الواجب فهو مانع
عنه فيعود على الفرض المراد بالنقص وان كان قبله فلا وجوب فكيف يحبس لغير واجب وان كان
بعده صار كالدين ولا يحبس لمع ظهور الاعسار اتفاقا وفي هذه المسئلة قال محمد بن داود لم أره
سأته عن اعسار زوجها فقال ذهب ناس الى أنه يكلف للسعي والاكتساب وذهب قوم الى
أنها تؤمر المرأة بالصبر والاحتساب فلم تفهم منه الجواب فأعادت السؤال وهو يجيبها ثم قال
يا هذه قد أجبتك ولسنت قاضيا فأقضى ولا سلطانا فامضى ولا زوجا فأرضى وظاهر كلامه الوقف
في المسئلة فيكون قولاربع القول الخامس ان الزوجة اذا كانت موسرة وزوجها معسر
كلفت الاتفاق على زوجها ولا ترجع عليه اذا أسير لقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وهو قول
أبي محمد بن حرم ورد بان الآية سياقاتها في نفقة المولود الصغير ولعل لا يرى التخصص بالسياق
القول السادس لابن القيم وهو ان المرأة اذا تزوجته عالة باعساره أو كان موسرا ثم أصابته جائحة
فانه لا فسخ لها والا كان لها الفسخ وكله جعل علمها رضا بعسره ولكن حيث كان موسرا عند
تزوجها ثم أعسر الجائحة لا يظهر وجه عدم ثبوت الفسخ لها واذا عرفت هذه الاقوال عرفت ان
أقوالا دليلا وأكثرها قائلها هو القول الاول وقد اختلف القائلون بالفسخ في تأجيله بالنفقة
فقال مالك يؤجل شهرا وقال الشافعي ثلاثة أيام وقال جاد سنة وقيل شهرا او شهرين قلت
ولا دليل على التعمين بل ما يحصل به الضرر الذي يعلم ومن قال انه يجب عليه التطلق قال ترافعه
الزوجة الى الخاكم ليقضى أو يطلق وعلى القول بأنه فسخ يرافعه الى الخاكم ليثبت الاعسار ثم
تفسخ هي وقيل يرافعه الى الخاكم فيبهره على الطلاق أو يفسخ عليه أو يأذن لها في الفسخ فان
فسخ أو أذن في الفسخ فهو فسخ لا طلاق لا رجعة له وان أسير في العدة فان طلق كان طلاقه
رجعها فيه الرجعة ﴿ وعن عمر رضي الله عنه انه كتب الى امرأة الاجناد في رجال غابوا عن
نساءهم ان يأخذوهم بأن ينفقوا أو يطلقوا فان طلقوا بعنوان نفقة ما حبسوا أخرجه الشافعي
ثم البيهقي باسناد حسن) لعدم تحقيق وجه هذه الرأي من عمر وأنه دليل على ان النفقة عنده
لأنه سقط بالطل في حق الزوجة وعلى أنه يجب أحدهما من على الأزواج الاتفاق أو الطلاق
﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه انه جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال
يا رسول الله عندي دينار قال انفقه على نفسك قال عندي آخر قال انفقه على ولدك قال عندي
آخر قال انفقه على أخاك قال عندي آخر قال انفقه على خادمك قال عندي آخر قال أنت أعلم
أخرجه الشافعي وأبو داود واللفظه وأخرجه النسائي والخاكم بتقديم الزوجة على الولد وفي
صحيح مسلم من رواية جابر تقديم الزوجة على الولد من غير تردد قال المصنف قال ابن حزم اختلف

على يحيى القطان والثوري فقدم يحيى الزوجة على الولد وقدم سفيان الزوجة فنبهني ان لا يقدم أحدهما على الآخر بل يكونان سواء لأنه قد صح أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا تكلم تكلم ثلاثا فاختار ان يكون في اعادته اياه قدم الزوجة وحرمة قدم الزوجة فصار سواء قلت هذا اجل بعيد فليس تكريه صلى الله عليه وآله وسلم لهما بقوله ثلاثا بمطر بل عدم التكرير غالب وانما تكرير اذا لم يفهم عنه ومثل هذا الحديث جواب سؤال لا يجري فيه التكرير لعدم الحاجة اليه لهم السائل للجواب ثم رواية جابر التي لا ترد فيها تقوى رواية تقديم الاصل والحديث قد تقدم وفيه حث على اتفاق الانسان ما عنده وأنه لا يدخر لأنه قال له في الآخر بعد كفايته وكفايته من يجب عليه أنت أعلم ولم يقل ادخر لحاجتك وإن كانت هذه العبارة تحتل ذلك ^{في} (وعن بهز) بفتح الموحدة وسكون الهاء فزاي (ابن حكيم عن أبيه) حكيم (عن جده) معاوية بن حيدة القشيري صحابي تقدم ضبطه (قال قلت يا رسول الله من أبر قال أمك قلت ثم قال أمك قلت ثم قال أمك قلت ثم قال أبالك ثم الاقرب فالأقرب أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه) وأخرجه الحاكم وتقدم الكلام عليه وأنه يقتضي تقديم الأم بالبر وأحقها به على الأب

* (باب الحضانة) *

بكسر الحاء المهملة مصدر من حضن الصبي حضنا وحضانة جعدة في حضنه أو ربه فاحضنه والحضن بكسر الحاء هو مادون الانبط الى الكشح والصدران وما بينهما واجاب الشئ أو ناحيته كما في القاموس وفي الشرع حفظ من لا يستقل بأمره وترتيبه ووقايته عما يهلكه أو يضره ^{في} (عن عبد الله بن عمرو) بفتح المهملة ووقع بضمها في نسخة وهو غلط (ان امرأه قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له وعاء) بكسر الواو والمد وقد تضم ويقال الاعاء الظرف كما في القاموس (ونبي له سقاء) هو ككساء جلد السمكة اذا أجدع يكون للما واللين كما فيه أيضا (وجري) بجاء مهملة مثله فيم فراء حضن الانسان (له حواء) بجاء مهملة بزنة كساء أيضا اسم المكان الذي يحوى الشئ أي يضمه ويجمعه (وان أباه طلقني وأراد أن ينزعني فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنت أحق به ما لم تنكحي رواد أجود وأود وصححه الحاكم) الحديث دليل على أن الأم أحق بحضانه ولها اذا أراد الأب انتزاعه منها وقد ذكرت هذه المرأة صفات اختصت بها تقتضي استحقاتها وأوليتها بحضانه ولها وأقرها صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وحكم لها فقيهه تنبيه على المعنى المقتضى للحكم وان العمل والمعاني معتبرة في اثبات الاحكام مستقرة في القطر السليمة والحكم الذي دل عليه الحديث لا خلاف فيه وقضى به أبو بكر ثم عمر وقال ابن عباس رويها وقرأتها وقرأها خير له من ذلك يشب ويختار لنفسه أخرجه عبد الرزاق في قصة ودل الحديث على ان الأم اذا نكحت سقط حقها من الحضانة واليه ذهب الجماهير قال ابن المذرر أجمع على هذا كل من أحفظ عنه من أهل العلم وذهب الحسن وابن حزم الى عدم سقوط الحضانة بالنكاح واستدل بأن أنس بن مالك كان عند والدته وهي من وجه وكذا أم سلمة تزوجت وبقى ولدها في كفالتها وكذا ابنة حمزة قضى بها النبي صلى الله عليه وآله

وآله وسلم لما التها وهي مريضة قال وحديث ابن عمرو المذكور فيه مقال فانه حقيقة يريد لانه
 قد قيل ان حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده حقيقة وأجيب عنه بأن حديث عمرو بن
 شعيب قبله الأئمة وعلموا به البخاري وأحمد وابن المديني والبيهقي وابن راهويه وأمثالهم
 فلا يلتفت الى القدح فيه وأما ما احتج به فانه لا يتم دليلا الامع طلب من تقتل الله الحفانة
 ومنازعة وأما مع عدم طلبه فلا نزاع في أن الام المزوجة ان تقوم ولدها ولم يذرفي القصص
 المذكور انه حصل نزاع في ذلك فلا دليل فيما ذكره على مدعاه ﴿وعن ابي هريرة رضي الله عنه
 ان امرأة قالت يا رسول الله ان زوجي يريد ان يذهب بابي وقد تشعني وسفاتي من برأى عتبة
 بكسر العين المهملة واحد حبات العنب﴾ فخاف زوجها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا غلام
 هذا أبوك وهذه امك فخذ بيد أمهم ما شئت فخذ بيد أمه فانطلقت به رواد أجود الاربعة وصحبه
 الترمذي وصحبه ابن القطان والحديث دليل على ان الصبي بعد استغنائه بنفسه يختار بين الام
 والاب واختلف العلماء في ذلك فذهب جماعة قليلة الى أنه يختار الصبي علام هذا الحديث وهو
 قول اسحق بن راهويه وحديث التميمي من السبع السنين وذهب الحنفية الى عدم التخيير وقالوا الام
 أولى به الى أن يستغنى بنفسه فاذا استغنى بنفسه فالاب أولى بالذكر والام أولى بالاشي ووافقهم
 مالك في عدم التخيير لكنه قال ان الام أحق بالولد ذكرًا كان أو أنثى قبل حتى يبلغ وفي المسئلة
 تفاصيل بالدليل واستدل بقاء التخيير بعوم حديث أنت أحق به ما لم تنكحني قالوا ولو كان
 الاختيار الى الصغير ما كانت أحق به وأجيب انه ان كان عام في الازمنة ومطلقا فمما في حديث
 التخيير يخصه أو يقيده وهذا جمع بين الدليلين فان لم يختار الصبي أحد أبويه فبقيل يكون
 للام بالقرعة لان الحفانة حق لها وانما ينقل عنها باختياره فاذا لم يختار بقي على الاصلي وقيل
 وهو الأقوى دليله ان يقرع بينهم ما اذ قد جافي القرعة حديث أبي هريرة بلفظ فقال النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم اسم ما فقال الرجل من يحول بيني وبين والي فقال صلى الله عليه وآله وسلم
 اختراهم ما شئت فاختر أمه فذهب به أخرجه البيهقي وظاهره تقديم القرعة على الاختيار
 لكن قدم الاختيار عليها لاتفاق ألقاظ الحديث عليه ولعمل الخلفاء الى الشذيين به الا انه قال
 في الهدي السبوي ان التخيير والقرعة لا يكونان الا اذا حصلت به مصلحة الولد فلو كانت الام
 أصون من الاب وأغرمته قدمت عليه ولا التفات الى القرعة ولا اختيار الصبي في هذه الحالة فانه
 ضعيف العقل يؤثر البطالة واللب فاذا اختار من ساءده على ذلك فلا التفات الى اختياره
 وكان عند من هو أنفع له وخير ولا تحتمل الشريعة غير هذا والنبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال مروهم بالصلاة تسبع واضربوهم على تركها العشر وفرقوا بينهم في المضاجع والله يقول
 قوا أنفسكم وأهليكم نارا فاذا كانت الام تتركه في المكاتب أو تعلمه القرآن والصبي يؤثر
 اللعب ومعاشره أقرانه وأبوه يمكنه من ذلك فانما أحق به ولا تخيير ولا قرعة وكذلك العكس انهم
 وهذا كلام حسن ﴿وعن رافع بن سمان رضي الله عنه أنه أسلم وأبى امرأته ان تسلم فأتته
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم الام في ناحية والاب في ناحية وأقعد الصبي بينهما فقال الى أمه
 فقال اللهم اهده فقال الى أبيه فآخذه أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم الا انه قال
 ابن المنذر لا يشبه أهل النقل وفي اسناده مقال وذلك لانه من رواية عمه عبد الحميد بن جعفر بن
 رافع ضعفه الثوري ويحيى بن معين واختلف في هذا الصبي فقيل انه أنثى وقيل ذكر والحديث

ليس فيه تخيير الصبي والظاهر انه لم يبلغ سن التخيير فانه انما أفقده صلى الله عليه وآله وسلم بينهما
ودعا ان يهديه الله فاختار أباه لاجل الدعوى النبوية فليس من أدلة التخيير وفي الحديث دليل
على ثبوت حق الحضانة للام الكافرة وان كان الولد مسلماً الذلول يمكن لها حق لم يقعه صلى الله
عليه وآله وسلم بينهما والى هذا ذهب أهل الرأي والثوري وذهب الجمهور الى انه لاحق لها مع
كفرها قالوا لان الخاص يكون حر يصاعلى تربية الطفل على دينه ولان الله تعالى قطع الموالاة
بين الكافرين والمسلمين وجعل المؤمنين بعضهم أولى ببعض وقالوا لن يجعل الله للكافرين على
المؤمنين سيلاً والحضانة ولاية ولا بد فيها من مراعاة مصلحة المولى عليه كما عرفت قريباً وحديث
رافع قد عرفت عدم انتهاضه وعلى القول بصحته فهو منسوخ بالآيات القرآنية هذه وكيف ثبتت
الحضانة للام الكافرة مثلاً وقد اشترط الجمهور وروهم أصحاب أجدوا الشافعي عدالة الحاضنة وان
لاحق للفاسقة قيمه او ان كان شرطاً في غاية تص البعد ولو كان شرطاً في الحاضنة لصاع أطفال
العالم ومعهم انه لم يزل منذ بعث الله رسوله صلى الله عليه وآله وسلم الى ان تقوم الساعة أطفال
السباق بينهم يربونهم لا يتعرض لهم أحد من أهل الدنيا مع انهم الاكثرون ولا يعلم انه انزع طفل
من أبيه أو أجددهما الفسقة فهذا الشرط باطل لعدم العمل به نعم يشترط كون الحاضن عاقلاً بالغاً
فلا حضانة لمجنون ولا معتوه ولا طفل اذهولاً محتاجون لمن يحضنهم ويكفيهم وأما اشتراط حرية
الحاضن فقال به أصحاب الأئمة الثلاثة وقالوا لان المملوك لا ولاية له على نفسه فلا يتولى غيره
والحضانة ولاية وقال مالك في حرله ولد من أمته ان الأم أحق به ما لم تسع فتقتل فيكون الأب أحق
بها واستدل بعموم حديث لا توله والد عن ولدها وحديث من فرق بين والدته وولدها فرق الله تعالى
بينه وبين أحبته يوم القيامة أخرج الاول البيهقي من حديث أبي بكر وحسنه السيوطي وأخرج
الثاني أجدوا الترمذي والحاكم من حديث أبي أيوب وصححه الحاكم قال ومنافعتها وان كانت
مملوكة للسيد ففي الحضانة مستثنى وان استعرق وقتاً من ذلك كالأوقات التي تستثنى للمملوك في
حاجة نفسه وعبادة ربه (وعن البراء بن عازب رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قضى في ابنة حمزة بنتها وقال ان الله بمنزلة الأم أخرجه البخاري وأخرجه أجد من حديث
على رضى الله عنه وأرضاه قال والخارية عند طالت أو أن الخالة والدة) الحديث دليل على ثبوت
الحضانة للخالة وانها كالأم ومقتضاها ان الخالة أولى من الأب ومن أم الأم وليسكن خص ذلك
الاجماع وظاهره ان حضانة المرأة المزوجة أولى من الرجال فان عصبة المذكور من الرجال
موجودون طالبون للحضانة كدلت له القصة واختصام على رضى الله عنه وجعفر وزيد بن
حارثة وقد سبق وتانه قضى به الخالة وقال الخالة بمنزلة الأم وقد وردت رواية في القصة انه صلى
الله عليه وآله وسلم قضى به الجعفر فاستشكل القضاء به الجعفر فانه ليس محرماً لها وهو أمر
المؤمنين على رضى الله عنهم ما سوا في القرابة لها وجوابه انه صلى الله عليه وآله وسلم قضى به الزوجة
جعفر وهي خالته فانها كانت تحت جعفر لكن لما كان المنازع جعفر اوقال في محمل الخصومة
بنت عمى وخالته اتحت أى زوجتي قضى به الجعفر لما كان هو المطالب ظاهراً وقال الخالة بمنزلة
الأم ابانة بأن القضاء للخالة بمعنى قوله قضى به الجعفر فقضى به الزوجة جعفر وانما وقع القضاء
عليه لانه المطالب فلا اشكال في هذا الا انه استشكل ثانياً بأن الخالة متزوجة لاحق لها في

الحضانة لحديث أنت أحق به ما لم تنكحى والجواب عنه ان الحق في المراجعة الزوج وانما يسقط
 حضانتها لانها مشغولة بالقيام بحقه وخدمته فاذا رضى الزوج بأنهم يتحصن من له الحق في حضنته
 وأحب بقاء الطفل في حجره لم يسقط حق المرأة من الحضانة وهذه القصة دليل الحكم وهذا مذهب
 الحسن وابن حزم وابن جرير وابن النكاح للمرأة انما يسقط حضانة الام وحدها حيث كان
 المنازع لها الاب وأما غيرها فلا يسقط حقها من الحضانة بالتزويج أو الالم والمنازع لها غير الاب
 يؤثر به ما عرف من ان المرأة المطلقة يشتد بغض الزوج المطلق ومن يتعلق به فقد يبلغ بها الشأن
 الى اهمال ولدها منه قصد الانفاضة وتبالغ في الحب عند الزوج الثاني بتوفير حقه وبهذا يجتمع
 شمل الاحاديث والقول بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قضى به الجعفر وانفاد على ان العصبية
 حقا في الحضانة بعد لانه وعليها رضى الله عنه وأرضاه سواء في ذلك لان قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 انخالة ام صريح ان ذلك لعله القضاء ومعناه ان الام لا تنازع في حضانة ولدها فلا تخلف غيرها
 ﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتى أحدكم﴾
 مفعول مقدم (خادمه) فاعل (يطعمه فان لم يجلسه معه فليأوله لقمة أو لقمتين متفق عليه
 واللفظ للبخاري) الخادم يطلق على الذكر والانثى أعم من أن يكون مملوكا أو حرا والمراد اذا كان
 الخادم حرا فان كان انثى والمخدوم ذكر فلا بد أن يكون محرما وكذا في صورة العكس وظاهر الامر
 الايجاب وانه يسأله من الطعام ما ذكره بخيرا وفيه بيان ان الحديث الذي فيه الامر بأن يطعمه مما
 يطعم ليس المراد مأكلا ولا يشبعه من عين مأكلا كل بل بشر كفيه بأدنى شيء من اقمته
 او لقمتين قال ابن المنذر عن جميع أهل العلم ان الواجب اطعام الخادم من غالب القوت الذي
 يأكل منه مفضل ذلك البلدة وكذلك الادام والكسوة وان لا سيدان يستأثر بالنفيس من ذلك
 وان كان الافضل المشاركة وقام الحديث فانه ولي حره وعلاجه فدل على ان ذلك متعلق بالخادم
 الذي له عناية في تحصيل الطعام فيندرج في ذلك الخامل للطعام لوجود المعنى فيه وهو متعلق
 نفسه به ﴿وعن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عذبت امرأة﴾
 قال المنذر لم أفهم على اسمها وفي رواية انها جارية وفي رواية من غي اسمها ايل (في هرة) هي
 أنثى السنور والهر الذكر (سجنتم حتى ماتت فدخلت النار فما لاهى أطمعتم ما وسقتم) اذهى
 حبسيتها (ولاهى تركها تأن كل من خشاش الارض) بشخ الخاء المعجمة ويجوز ضمها وكسرهما
 وشينهم مجعنين بينهما ألف والمراد هوام الارض (متفق عليه) والحديث دليل على تحريم
 قتل الهرة لانه لا عذاب الاعنى فعل محرم ويحتمل ان المرأة كافرة فعذبت بكفرها وزيدت عذبا
 بسبب ذلك وقال النووي انها كانت مسلمة وانما دخلت النار بهذه المعصية وقال أبو نعيم في
 تاريخ أصبهان كانت كافرة ورواه البيهقي في البعث والنشور فاستحققت العذاب بكفرها وظلمها
 وقال الدميري في شرح المناهج ان الاصم ان الهرة تجوز قتلها في حال عدوها دون هذه الحالة
 وجوز القاضي قتلها حال سكوتها قالها بالخمس والثواسق وفي الحديث دليل على جواز اقتحام
 الهرة ووربطها اذا لم يمسكها اطعمها قلت ويدل على انه لا يجب اطعام الهرة بل الواجب قتلها
 بتطيش على نفسها

هي جمع جنابة مصدر من جنى الذنب يجنبه جنابة أي جره اليه وجعت وان كانت مصدرا
 لاختلاف أنواعها فانهم اقد تكون في النفس وفي الاطراف وتكون عمدا وخطأ (عن ابن
 مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل دم امرئ مسلم يشهد ان
 لا اله الا الله وأتى رسول الله) هو تفسير لقوله مسلم (الاباحدي ثلاث الذنب الزاني) أي الحصن
 بالرجم (والنفس بالنفس والتارك لذنبه) أي المرتد عنه (المفارق للجماعة متفق عليه) فيه
 دليل على انه لا يباح دم المسلم الاباينة باحدى الثلاث والمراد من النفس بالنفس القصاص
 بشروطه وسناني والتارك لذنبه يعي كل مرتد عن الاسلام بأي ردة كانت فيقتل ان لم يرجع الى
 الاسلام وقوله المفارق للجماعة قيل يتناول كل خارج عن الجماعة سيذعة أو بغى أو غيرهما
 ككل خارج اذا قاتلوا أو أفسدوا وقد أورد على الحصر بأنه يجوز قتل الصائل وليس من الثلاثة
 وأجيب بأنه داخل تحت قوله المفارق للجماعة أو ان المراد من هؤلاء من يجوز قتلهم قصدا
 والصائل لا يقتل قصدا بل دفعاً وفيه دليل على انه لا يقتل الكافر الاصلى اطلب ايمانه بل يدفع شره
 وقبسط السيد القول في ذلك في حواشي ضوء النهار وقد يقال ان الكافر الاصلى داخل تحت
 التارك لذنبه لانه ترك فطرته التي فطره الله عليها كما عرف في محله (وعن عائشة رضي الله عنها
 عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحل قتل مسلم الاباحدي ثلاث خصال) بينهما بقوله
 (زان محصن) يأتي تفسيره (فيرجم ورجل يقتل مسلم متعمدا) قديماً أطلق في الحديث
 الاول (فيقتل ورجل يخرج من الاسلام فيحارب الله ورسوله فيقتل أو يصاب أو ينفي من
 الارض رواه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم) الحديث أفاد ما أفاده الحديث الاول الذي قبله
 وقوله فيحارب الله ورسوله بعد قوله يخرج من الاسلام بيان لحكم خاص خارج عن الاسلام
 خاص وهو المحارب وله حكم خاص هو ما ذكر من القتل أو الصلب أو النفي فهو أخص من الذي
 أفاده الحديث الذي قبله والنفي الحبس عند أبي حنيفة وعند الشافعي النفي من بلد الى بلد لا يزال
 يطلب وهو حارب فزع وقيل ينفي من بلده فقط وظاهر الحديث والآية أيضاً ان الامام مخير بين
 هذه العقوبات في كل محارب مسلماً كان أو كافراً (وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء متفق
 عليه) فيه دليل على عظم شأن دم الانسان فانه لا يقدم في القضاء الا الاهم ولكنه يعارضه
 حديث أول ما يحاسب العبد عليه صلاته أخرجه أصحاب السنن من حديث أبي هريرة ويجاب
 بأن حديث الدماء فيما يتعلق بحقوق المخلوق وحديث الصلاة فيما يتعلق بعبادة الخالق وبأن
 ذلك في أولية القضاء والاخر في أولية الحساب كما يدل له ما أخرجه النسائي من حديث ابن
 مسعود بلفظ أول ما يحاسب عليه العبد صلاته وأول ما يقضى بين الناس في الدماء وقد أخرج
 البخاري من حديث علي رضي الله عنه وغيره انه رضي الله عنه أول من يحصى بين يدي الرحمن
 للخدمة يوم القيامة في قتل بدر الحديث فبين فيه أول قضية يقضى فيها وقد بين الاختصاص حديث
 أبي هريرة أول ما يقضى بين الناس في الدماء يأتي كل قتيل قد سجل رأسه فيقول يا رب سل هذا فم
 قتلتى الحديث وفي حديث ابن عباس يرفع يأتى المقتول معقاراً سه باحدى يديه ملياً فانه له
 يده الاخرى تشمط (١) أو داحه دما حتى يتقيا بين يدي الله تعالى وهذا في القضاء في الدماء وفي

(١) بالشين المعجمة والخاء
 المهملة يقال تشمط في دمه
 تخط فيه واضطرب وكان
 المراد ههنا يسيل دما كافي
 حديث يبعث الشهيد يوم
 القيامة وجرحه يشخب
 وهو رواية ههنا والشخب
 بالخاء والشين المعجمة بين
 السيلان كافي النهاية اهـ

أو النصير

القضاء بالاموال ما أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عمر رفعه من مات وعليه دينار او درهم قضى
من حسنة وفي معناه عدة احاديث وانما اذا فئت حسنة قبل ان يقضى ما عليه طرح عليه
من سيئات خصه وانما في النار وقد استشكل ذلك بانه كيف يعطى الثواب وهو لا يتناهي في
مقابله العقاب وهو يتناهي يعني على القول بخروج الموحدين من النار واجاب البيهقي بانه
يعطى من حسنة ما يوازي عقوبة سيئاته من غير المضاعفة التي يضاعف الله تعالى بها الحسنات
لان ذلك من محض الفضل الذي يختص الله تعالى به من يشاء من عباده وهذا في من مات غير نافر
لقضاء دينه واما من مات ينوي القضاء فان الله يقضى عنه كما قدمناه في شرح الحديث الثالث
من أبواب السلم (وعن سمرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل
عبداً قتلناه ومن جدد) بالجم والادال للمهمة (جدده رواه أحمد والاربعة وحسنه الترمذي
من رواية الحسن البصري عن سمرة وقد اختلف في سماعه منه) على ثلاثة اقوال قال ابن
معين لم يسمع الحسن منه شيئاً وانما هو كذب وقيل يسمع منه حديث العقبة وأثبت ابن المديني
سماع الحسن من سمرة (وفي رواية أبي داود والنسائي بزيادة من خصى عبده خصيناه وصحح
الحاكم هذه الزيادة) وهو دليل على ان السيد يقاد بعد في النفس والاطراف اذا جدد قطع
الانف أو الاذن أو اليد أو اللثة كما في القاموس ويقاس عليه اذا كان القاتل غير السيد بطريق
الاولي والمسئلة فيهما خلاف ذهب النخعي وغيره الى انه يقتل الحر بالعبد مطلقاً بمجرد سيرة
وأيدوه عموم قوله تعالى النفس بالنفس وذهب أبو حنيفة الى انه يقتل به الا اذا كان سيده عبداً
بعموم الآية وكان به يخص السيد بجديد لا يقاد بمولود من ماله ولا ولد من والده آخر جبه البيهقي
الا انه من رواية عمر بن عيسى يذكر عن البخاري انه منكر الحديث وأخرج البيهقي أيضاً من حديث
ابن عمر وفي قصة زباج لما جدد عبده وجدع أنفه انه صلى الله عليه وآله وسلم قال من مثل بعبده
وحرق بالنار فهو حر وهو مولى الله ورسوله فاعتقه صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقتص من سيده
الآن فيه المثنى بن الصباح ضعيف ورواه عن الخليل بن أوطاة من طريق آخر ولا يحتج به في الباب
أحاديث لا تقوم بها حجة وذهب الشافعي ومالك وأحمد الى انه لا يقاد الحر بالعبد مطلقاً مستدلين
بما يقيد به قوله تعالى الحر بالحر فان تعريف المبتدأ يشهد الحصر وانه لا يقتل الحر بغير الحر ولانه
تعالى قال في صدر الآية كتب عليكم القصاص وهو المساواة بالحر تفسير وتخصيل لها وقوله
تعالى في آية المسائدة النفس بالنفس مطلقاً وهذه الآية مقيدة معينة وهذه صريحة لهذه الامة
وذلك سيقف في أهل الكتاب وشريعتهم وان كانت شريعة لعلنا لکنه وقع في شريعة التفسير
بالزيادة والنقصان كثيراً فيقرب ان هذا التقييد من ذلك وفيه مناسبة اذ فيه تخفيف ورجعة وشريعة
هذه الامة أخف من شرائع من قبلها فانه وضع عنهم فيها الاصار التي كانت على من قبلهم
والقول بان آية المسائدة نسخت آية البقرة لنا أخر هاجر ودوانه لا تنافي بين الايتين اذ لا تعارض
بين عام وخاص ومطلق ومقيد حتى يصار الى النسخ وآية المسائدة مقدمة حكماً فانها احكاماً لما حكم
الله تعالى به في التوراة وهي مقدمة تزل ولا على القرآن وأخرج بن أبي شيبة من حديث عمرو بن
شعيب عن أبيه عن جده ان ابا بكر وعمر كانا لا يقتلان الحر بالعبد وأخرج البيهقي من حديث علي
رضي الله عنه من السنة ان لا يقتل حر بعبد وفي اسناده جابر الجعفي ومثله عن ابن عباس وفيه

ضعف وأما حديث سمرة فهو ضعيف أو منسوخ بما سدرناه من الأحاديث هذا وأما قتل العبد الحر
فاجماع وإذا تقرّر أن الحر لا يقتل بالعبد قلزم من قتله قيمته على خلاف فيها معروف ولو بالغة ما بلغت
وان جاوزت دية الحر أو لا تجاوزها وقد بينه السيد في حواشي ضوء النهار وأما إذا قتل السيد عبد
ففيه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلاً قتل عبده متعمداً فخلده النبي صلى الله
عليه وآله وسلم مائة جلدة وثقاه سنة وحجى سهمه من المسلمين وأمره أن يعق رقبة ولم يقده به
﴿ وعن عمرو بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يقاد
الوالد بالولد رواه أحمد والترمذي وابن ماجه وصححه ابن الجارود والبيهقي وقال الترمذي انه
مضطرب ﴾ وفي أسنده عنده الخجاج ابن ارطاة ووجه الاضطراب انه اختلف على عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده فقبل عن عمر (١) وقيل عن سراقه (٢) وقيل بلا واسطة قال الترمذي
(٣) روى عن عمرو بن شعيب مرسل وهذا حديث فيه اضطراب والعمل عليه عند أهل العلم
انتهى قال الشافعي طرق هذا الحديث كلها منقطعة وقال عبد الحق هذه الأحاديث كلها
معلولة لا يصح فيها شيء والحديث دليل على انه لا يقتل الوالد بالولد قال الشافعي حفظت عن عدد
من أهل العلم لقيتهم ان لا يقتل الوالد بالولد وبذلك أقول والى هذا ذهب الجماهير من الصحابة وغيرهم
كالحنفية والشافعية وأحمد وإسحق مطلقاً الحديث قالوا ان الأب سبب لوجود الولد فلا يكون
الوالد سبباً لعدامته وذهب البني إلى انه يقاد الوالد بالولد مطلقاً العموم قوله تعالى النفس بالنفس
واجب بانه مخصص بالخبر وكأنه لم يصح عنده وذهب مالك إلى انه يقاد بالولد إذا أضجعه ووجهه
قال لأن ذلك عدم حقيقة لا يحتمل غيره فان الظاهر في مثل استعمال الجراح في القتل هو قصد
العمد والعمدية أمر خفي لا يحكم بها بما لا يعاينها من قرائن الأحوال ولما إذا كان على غير هذه
الصفة فيما يحتمل عدم ازهاق الروح بل قصد التأديب من الأب وان كان في حق غيره يحكم فيه
بالعمد وانما فرق بين الأب وغيره ما للأب من الشفقة على ولده وغلبة قصد التأديب عند فعله
ما يغضب الأب فيجمل على عدم قصد القتل وهذا رأي منه وان ثبت النص لم يقاوم منهى وقد
قضى به عمر في قصة المدبلي والزم الأب الدية ولم يعطه منها شيئاً وقال ليس لقاتل شيء فلا يرث من
الدية أجماعاً ولا من غير شاعند الجمهور والجد والأب كالأب عندهم في سقوط القود ﴿ وعن
(أبي جحيفة رضي الله عنه قال قلت لعلي رضي الله عنه هل عندكم شيء من الوحي غير القرآن قال
لا والذي قلن الحبة وبرأ السمعة الأفهم) استثناء من لفظ شيء مرفوع على البدلية (بعطيه الله
تعالى رجلاً في القرآن وما في هذه التحيفة) أي الورقة المكتوبة (قلت وما في هذه التحيفة قال
العقل) أي الدية سميت عقلاً لانهم كانوا يعقلون الأبل التي هي دية بضاعة المقتول (وفكالك)
بكسر الفاء وفتحها (الاسير وان لا يقتل مسلم بكافر رواه البخاري وأخرجه أحمد وأبو داود
والنسائي من وجه آخر عن علي رضي الله عنه وقال فيه المؤمنون تمكاد ماؤهم) أي تتساوى في
الدية والقصاص (ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم ولا يقتل مؤمن بكافر ولا ذرعه
في عهده وصححه الحاكم) قال المصنف انما سأل أبو جحيفة علياً رضي الله عنه عن ذلك لان جماعة
من الشيعة كانوا يزعمون ان لاهل البيت عليهم السلام لاسمياً علياً رضي الله عنه اختصاصاً بشيء
من الرحي لم يطع عليه غيره وقد سأل علياً رضي الله عنه عن هذه المسئلة غير أبي جحيفة أيضاً ثم

(١) وهي رواية الكتاب اه
(٢) وفيه المتن بن الصباح
وهو ضعيف اه
(٣) لفظ الترمذي بعد سياقه
بسنده عن عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده عن سراقه
ابن مالك حضرت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يقيد
الابن من أبيه ولا يقيد الاب
من ابنه قال أبو عيسى هذا
حديث لا يعرف من حديث
سراقه الامن هذا الوجه
وليس اسنده بصحيح ورواه
احميد بن عيسى بن عبد
المنني بن الصباح والمنني بن
الصباح يضعف في الحديث
وقد روى هذا الحديث أبو
خالد الاجر عن الخجاج عن عمرو
ابن شعيب عن أبيه عن جده
عن عمر عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وقد روى هذا
الحديث عنه عمرو بن سعيد
مرسلاً وهو حديث فيه
اضطراب والعمل على هذا
عند أهل العلم ان الأب إذا
قتل ابنه لم يقتل به وإذا قدفه
لا يجده اه أبو النصر

الظاهر ان المسئول عنه هو ما يتعلق بالحكام الشرعية من الوحي الشامل لكتاب الله المجزوء سنة
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فان الله تعالى سماها وحيا اذ فسر قوله تعالى وما ينطق عن
الهُوى بما هو أهم من القرآن وبديل عليه قوله وما في هذه الحقيقة فلا يلزم منه نفي ما نسب الى علي
رضي الله عنه من الجور وغيره وقد يقال ان هذا داخل تحت قوله وافهم بعظمه الله تعالى رحلا
في القرآن فانه كما نسب الى كثير من فتح الله عليه بانواع العلوم ونور بصيرته انه يستنبط ذلك
من القرآن والحديث قد اشتغل على مسائل الاولى العقل وهو الدية وما في تحقيقاتها والثاني
فكالك الاسير أي حكم تخليص الاسير من يد العدو وقد ورد الترغيب في ذلك والثالثة عدم قتل
المسلم بالكافر فوراً الى هذا ذهب الجاهلرونه لا يقتل ذوعهد في عهد فذو العهد الرجل من أهل
دار الحرب يدخل النبا بامن فان قتله محرم على المسلم حتى يرجع الى امانته فلو قتله مسلم فقالت
الحفظة يقتل المسلم بالذي اذا قتله بغير استحقاق ولا يقتل بالسماسن واحتجوا بقوله في الحديث
ولا ذوعهد في عهد فانه معطوف على قوله مؤمن فلا بد من تقييد في الثاني كما في الطرف الاول
فقد مر ولا ذوعهد في عهد بكافر ولا بد من تقييد الكافر في المعطوف بلفظ الحرى لان الذي
يقتل بالذي ويقتل بالمسلم واذا كان التقييد لا بد منه في المعطوف وهو مطابق للمعطوف عليه
فلا بد من تقدير مثل ذلك في المعطوف عليه فيكون التقدير ولا يقتل مؤمن بكافر حرى ومفهوم
حرى انه يقتل بالذي بديل لمفهوم الخالفة وان كانت الحنفية لا تجعل بالمفهوم فهم يقولون
على ان الحديث يدل على انه لا يقتل بالحرى صريحا واما قتله بالذي فمفهوم قوله تعالى النفس
بالنفس واما أخرجه البيهقي من انه صلى الله عليه وآله وسلم قتل مسلما بعهده وقال انا أكرم من
وفي بدمته وهو حديث مرسل من حديث عبد الرحمن السلمي وقد روى مرفوعا قال البيهقي
وهو خطأ وقال الدارقطني بن السلمي ضعيف لا تقوم به حجة اذا وصل الحديث فكيف بما
يرسله وقال أبو عبيد القاسم بن سلام هذا حديث ليس بمسند ولا يجعل مثله اماما تنقل به دعاء
المسلمين وذكر الشافعي في الامم ان حديث ابن السلمي كان في قصة المستامن الذي قتله عمرو بن
امية الضمرى قال فعلى هذا لو ثبت ان كان منسوخا لان حديث لا يقتل مسلم بكافر خطب به النبي
صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفتح كما في رواية عمرو بن شعيب وقصة عمرو بن أمية مقدمة قبل ذلك
بزمان هذا واما ما ذكره الحنفية من التقدير فقد اجاب عنه بأنه لا يجب التقدير لان قوله ولا
ذوعهد في عهد كلام تام فلا يحتاج الى اضمحلال الاضمار خلاف الاصل فلا يصار اليه الا للضرورة
فيكون نهيا عن قتل المعاهد وقولهم ان قتل المعاهد معلوم والالم يكن للعهد فائدة فلا حاجة الى
الاخبار به جوابه انه يحتاج الى ذلك اذ لا يعرف الأمن طريق الشارع والافان ظاهر العمومات
يقضى بجواز قتله ولو سلم تقدير الكافر في الثاني فلا يسلم استلزام تخصيص الاول بالحرى لان
مقتضى العطف مطابق الاستدلال الا اشتراك من كل وجه ومعنى قوله ويسعى بدمتهم اذ ناهم انه اذا
أمن المسلم حربيا كان امانه امانا من جميع المسلمين ولو كان ذلك المسلم امرأة كما في قصة ام هانئ
ويشترط كون المؤمن مكلفا فانه يكون امانا من الجميع فلا يجوز نكث ذلك وقوله وهم يدعى من
سواهم أي جهة مجتمعون على أعدائهم لا يحل لهم التجادل بل يعين بعضهم بعضا على جميع من
عاداهم من أهل المال كأنه جعل أيديهم يدا واحدة وفعلهم فعلا واحدا ﴿وعن أنس بن مالك﴾

رضى الله عنه ان جارية وجد رأسها قد رضى بين حجر بن فساد وها من صنع بك هذا فلان فلان حتى
 ذكر واهو ديا فاقمت برأسها فاحذ اليهودي فأقر فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان
 رضى رأسه بين حجر بن متفق عليه واللفظ لمسلم الحديث دليل على انه يجب القصاص بالمثل
 كالحمد وأنه يقتل الرجل بالمرأة وأنه يقتل بما يقتل به فهذه ثلاث مسائل الاولى وجوب القصاص
 بالمثل واليه ذهب الشافعي ومالك ومحمد بن الحسن عملا بهذا الحديث والمعنى المناسب ظاهر
 قوى وهو صيانة الدماء من الاضرار ولان القتل بالمثل كالاقتل بالمثل والحد في ازهاق الروح وذهب
 أبو حنيفة والشافعي والنخعي الى انه لا قصاص في القتل بالمثل واحتجوا بما أخرجه البيهقي من
 حديث الدعمان بن بشير مرفوعا كل شيء خطأ الا السيف ولكل خطأ أرض وفي لفظ كل شيء سوى
 الحديد خطأ ولكل خطأ أرض وأجيب بان الحديث مداره على جابر الجعفي وقيس بن الربيع
 ولا يخرج بهما فلا يقام حديث أنس هذا وجواب الحنفية عن حديث أنس بأنه حصل في الرض
 الجرح أو بان اليهودي كان عادة قتل الصبيان فهو من الساعين في الأرض فسادا فكف وأما
 اذا كان القتل بائنة لا يقصد علها القتل غالبا كالعصا والسوط واللطة ونحو ذلك فعند مالك
 ومالك يجب فيها القود وقال الشافعي وأبو حنيفة وجاهل العلماء من الصحابة والتابعين ومن
 بعدهم لا قصاص نفسه وهو شبه العمد وفيه الدية مائة من الابل مغلطة منها أربعون خلفه في
 بطونهم وأولادها المأخرجة أجدوا أهل السنن الا الترمذي من حديث عبد الله بن عمرو ان رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ألوان في قتل الخطا شبه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من
 الابل فيها أربعون في بطونهم وأولادها قال ابن كثير في الارشاد في اسناده اختلاف كثير ليس هذا
 موضع بسطه قلت اذا صح الحديث فقد انضح الوجه والافلاصل عدم اعتبار الآلة في
 ازهاق الروح بل ما أزهق الروح أوجب القصاص المسئلة الثانية قتل الرجل بالمرأة وفيه
 خلاف ذهب الى قتله بها أكثر أهل العلم وحكي ابن المنذر الاجماع على ذلك لهذا الحديث وعن
 الحسن البصري انه لا يقبل الرجل بالانثى وكأنه يستبدل بقوله تعالى والانثى بالانثى ورد بانه ثبت
 في كتاب عمر بن حزم الذي تلقاه الناس بالقبول ان الذكر يقتل بالانثى فهو أقوى من مفهوم
 الآية المسئلة الثالثة ان يكون القود بمنزل ماقتل به والى هذا ذهب الجمهور وعو الذي يستفاد
 من قوله تعالى وان عاقبتهم فعاقبوا بمنزل ما عوقبتهم به وبقوله فاعتدوا عليه بمنزل ما اعتدى عليكم
 وبما أخرجه البيهقي من حديث البراء عنه صلى الله عليه وآله وسلم من غرض غرضه ومن حرق
 حرقناه ومن عرق عرقناه أي من اتخذ غرضا للسمام وهذا يقيده بما اذا كان السبب الذي قتل به
 يجوز فله وأما اذا كان لا يجوز فله كمن قتل بالسحر فانه لا يقتل به لانه محرم وفيه خلاف
 قال بعض الشافعية اذا قتل باللوأ أو بياحجار الخثرانه يدس فيه خشبة ويؤجر الخلل وقيل بسقط
 اعتبار الممانلة وذهب الكوفيون وأبو حنيفة وأصحابه الى انه لا يكون الاقتصاص الا بالسيف
 واحتجوا بما أخرجه البراء بن عدي من حديث أبي بكر عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال
 لا قود الا بالسيف الا انه ضعيف قال ابن عدي طرقه كلها ضعيفة واحتجوا بالنهي عن الممانلة وبقوله
 صلى الله عليه وآله وسلم اذا قتلتم فأحسنوا القتلة وأجيب بانه مخصوص بما ذكر وفي قوله فافر
 دليل على انه يكفي الاقرار مرة واحدة لا دليل على انه كرر الاقرار ۞ (وعن عمران بن الحصين

ان غلاما لأناس فقراء قطع أذن غلام لأناس اغنياء فأقر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يجعل لهم شيئا رواه أحمد والثلاثة بإسناد صحيح الحديث فيه دليل على انه لا غرامة على الفقير الا انه قال البيهقي ان كان المراد بالغلام فيه المملوك فاجاع أهل العلم ان جنابة العبد في رقبته فهو بدل والله أعلم ان جنابته كانت خطأ وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما لم يجعل عليه شيئا لانه التزم أورش جنابته فأعطاه من عنده متبرعا بذلك وقد جاهد الخطابي على ان الجنابي كان حرا وكانت جنابته خطأ وكانت عاقلته فقرا فلم يجعل عليهم شيئا اما لفقيرهم واما لانهم لا يعقلون الجنابة الواقعة على العبد ان كان المجنى عليه مملوكا كما قال البيهقي وقد يكون الجنابي غلاما محررا غير بالغ وكانت جنابته عندها فلم يجعل أورشه على عاقلته وكان فقيرا فلم يجعل عليه في الحال أورا على عاقلته فوجدتهم فقرا فلم يجعل عليه لكون جنابته في حكم الخطأ ولا عليهم لكونهم فقراء والله أعلم انتهى وقوله ولم يجعل أورشه على عاقلته هذا مذهب الشافعي ان عمد الصغير يكون في ماله ولا تحمله العاقلة وقوله أورا على عاقلته يعني مع احتمال انه خطأ وهذا اتفاق ومع احتمال انه عمد كذهب اليه أبو حنيفة ومالك (وعن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده ان رجلا طعن رجلا بقرب في ركبته فجاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أقدني فقال حتى تبرأ ثم جاء اليه فقال أقدني فأقاده ثم جاء اليه فقال يا رسول الله عرجت فقال قدمني بك فعصيتي فأبعدك الله وبطل عرجك ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه رواه أحمد والدارقطني وأعمل بالارسل) بناء على ان شعيبا لم يدر له جده وقد دفع بانه ثبت لقاء شعيب لجده (١) وفي معناه حديث تزيده قوة وهو دليل على انه لا يقتص في الجراحات حتى يحصل البرء من ذلك وتؤمن السراية قال الشافعي ان الانتظار مندوب بدليل تمكينه من الاقتصاص قبل الاندمال وذهب غيره الى انه واجب لان دفع المفاصل واجب واذنه بالاقتصاص كان قبل علمه صلى الله عليه وآله وسلم بما يؤل اليه من المفسدة (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال اقتصمت امرأتان من هذيل فرمت احدهما الاخرى بجحر (٢) فقتلتهما وما في بطنها فاخضعوه الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ف قضى أن دية جنتين غارة) بضم الغين المججمة وتشديد الراء ممنون (عبد أو وليدة) هما بدل من غرة أو ولتة قسم للشك (وقضى بدية المرأة على عاقلتهما ورثتها ولدها ومن معه) في ستين أبي داود ثم ان المرأة التي قضى عليها بالغرة نوقت ف قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان ميراثها البنيان والعقل على عصبتها ومنها في مسلم فضهير ورثتها يعود الى القاتلة وقيل يعود الى المقتولة وذلك ان عاقلتهما قالوا ان ميراثها لنا فقال صلى الله عليه وآله وسلم لا ف قضى بديتهما الزوجها وولدها (فقال جيل) بفتح الحاء المهملة وفتح الميم (ابن السابعة) بالنون بعد الالف موحدة تغين مججمة وهو زوج المرأة القاتلة (الهدلى يا رسول الله كيف يغرم من لا شرب ولا كل ولا نطق ولا استئصال الاستئلال رفع الصوت يريد انه لم تعلم حياته بصوت نطق أو بكاء (مثل ذلك يطل) بالمشاة التحية مضهومة وتشديد اللام على انه مضارع مجهول من طل معناه يهدرو ويبلغ ولا يرضن ويروي بالوحدة وتخفيف اللام على انه ماض من البطلان (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما هذا) أي هذا القاتل (من اخوان الكهان من أجل سببه الذي سجع متفق عليه) في الحديث مسائل الاولى فيه دليل على ان الجنتين اذا

(١) قوله لجده أعني عبد الله عمرو بن العاص وذلك ان شعيب بن محمد بن عبد الله وعبد الله حماني ومحمد تابعي قال الذهبي في الميزان ان شعيبا قد ثبت سماعه من عبد الله وهو الذي رايه حتى قيل ان محمدا مات في حياة أئمة عبد الله فكفل شعيبا جده عبد الله انتهى قلت وظهر جده عائدا الى شعيب لا الى عمرو واذ لو عاد الى عمرو لكان مرسل اه أبو النصر (٢) زادني رواية بعد قوله بجحر فاصابت بطنها وهي حامل وفي رواية أبي داود فضربت احدهما الاخرى بسطح وعنده مسلم ضربت امرأة ضرتهما بعدو فسطاط وشي حبل فقتلها اه أبو النصر

مات بسبب الجنابة وجبت فيه الغرة فمطلنا سواها انفصل عن أمه وخرج ميتاً ومات في بطنها فاما
 اذا خرج حياتهم مات ففيه الدية كاملة ولكنه لا يسان يعلم انه جنين بان يخرج منه يد أو رجل والا
 فلا اصل لبراءة الذمة وعدم وجوب الغرة وقد فسر الغرة من الحديث بعد أو وليده وهي الامة قال
 الشعبي الغرة خمسة مائة درهم وعند أبي داود والنسائي من حديث يزيد بن مائة شاة وقيل خمس من
 الابل اذ هي الاصل في الديات وهذا في جنين الحرة وأما جنين الامة فتقبل تخصص بالقياس على
 ديتها فكأن الواجب قيمته في نسيانها فيكون الواجب في جنينها الارش منسوبا الى القيمة وقياسه
 على جنين الحرة بان اللازم فيه نصف عشر الدية فيكون اللازم فيه نصف عشر قيمتها النسائية قوله
 وقضى بدية المرأة على عاقلتها يدل على انه لا يجب القصاص في مثل هذا وهو من أدلة من يثبت شبه
 العمد وهو الحق فان ذلك القتل كان بجرح صغير أو عود صغير لا يقصد به القتل بل بسبب الاغلب
 فتجب فيه الدية على العاقلة ولا قصاص فيه والخفية تجوز له من أدلة عدم وجوب القصاص
 بالمقتل الثالثة في قوله على عاقلتها دليل على انها تجب الدية على العاقلة والعاقلة هم العصبة وقد
 فسرت بن عبد الوالد وذوي الارحام كما أخرجه البيهقي من حديث اسامة بن عمرو فقال أبوها انما
 يعقلها بنوها فاختموها الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال الدية على العصبة وفي الحديثين
 غرة لهما ذنوب البخاري باب جنين المرأة وان العقل على الوالد وعصبة الوالد على الوالد قال الشافعي
 ولم أعلم خلافا في أن العاقلة هم العصبة وهم القرابة من قبل الاب وفسر بالاقرب فالاقرب من عصبة
 الذكرا الحر المكاف وفي ذلك خلاف يأتي في القسامة وظاهر الحديث وجوب الدية على العاقلة وبه
 قال الجمهور وخالف جماعة في وجوبها عليهم فقالوا لا يعقل أحد عن أحد مستثنين معا عند أحمد
 وأبي داود والنسائي والحاكم ان رجلا أتى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال له النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم من هذا قال ابني فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه لا يجني عليك ولا تجني عليه
 وعند أحمد وأبي داود والترمذي عن عمرو بن الاحوص انه صلى الله عليه وآله وسلم قال
 لا يجني جان على ولده وجمع بينهما وبين وجوب الدية على العاقلة بان المرأة الجزء الآخر وهي أمي
 لا يجني عليه جنابة يعاقب بها في الآخرة وعلى القول بان الوالد والوليد ليسا من العاقلة كما قاله
 الخطابي فلا يتم الاستدلال (١) الرابعة قوله صلى الله عليه وآله وسلم انما هم من اخوان الكهان
 من أجل سمعته الذي سمع بظهور ان قوله من أجل سمعته مدرج فهمه الراوي ففيه دليل على
 كراهة السجع قال العلماء انما كرهه من هذا الشخص لوجهين أحدهما انه عارض بحكم
 الشرع ورام ابطاله والثاني انه تكلفه في مخاطبته وهذا الوجهان من السجع مذمومان فاما
 السجع الذي ورد منه صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الاوقات وهو كونه في الحديث فليس
 من هذا لانه لا يعارض بحكم الشرع ولا يتكلفه فلا تنهى عنه (وأخرجه أبو داود والنسائي
 من حديث ابن عباس رضي الله عنه ان عمر سأل من شهد قضا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 في الجنين فقام جميل بن النابغة) المذكور في الحديث الذي قبله (فقال كنت بين امرأتين
 فضربت أحدهما الاخرى فذكره مختصرا وصححه ابن حبان والحاكم) وأخرجه البخاري
 وأخرجه أبو داود بلفظ ان عمر سأل الناس عن املاص المرأة فقال المغيرة شهدت رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم قضى فيها بغرة عبدا وامة فقال اتينى عن يشهد معن قال فانا محمد بن مسلمة

(١) للخالف لانه صدق
 انه لا يجني جان على ولده ولا
 على والده اه أبو النصر

فشهد له ثم قال أبو داود وقال أبو عبيد أملاص المرأة انما سلمى املاصا لان المرأة تزلقه قبل وقت
الولادة وكذلك كل ما زلق من اليد وغيرها فقد ملص اه ولا بد من أن يعلم ان الجنين قد تخلق
وحرى فيه الروح ليصف بأنه قتله الجنابة والشاغبة فسر به بما ظهر فيه صورة الآدى
من يدواصبغ وغيرهما وان لم يظهر منه الصورة ويشهد أهل الخبرة بأن ذلك أصل الآدى
خسمة كذلك اذا كانت الصورة خفية وان شك أهل الخبرة لم يجب فيه شيء انشاقا وفيه دليل
على أن في الجنين غرة ذرا كان أو أنى لاطلاق الحديث (وعن أنس رضي الله عنه ان
الربيع) بضم الراء والباء الموحدة المقنوعة فتنة تحتية مشددة مكسورة أخت أنس
(بنت النضر عمته) اى عمه أنس بن مالك وهى غير الربيع بنت معوذ ووقع في سنن البيهقي
بنت معوذ قال المصنف انه غلط (كسرت ثنية جارية) أى شابة من الانصار كما في رواية
(فطلبوا) أى قرابة الربيع (اليها) أى الى الجارية (العفو فأبوا فعرضوا الارش فأبوا
فأتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأبوا الا القصاص فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم بالقصاص فقال أنس بن النضر يا رسول الله أتكسر ثنية الربيع لا والذي بعثك بالحق
لا تكسر ثنيتهما فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا أنس كتاب الله القصاص فرضى القوم فعضوا
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان من عباد الله من لو أقسم على الله لبره متفق عليه
واللفظ للجارية) فيه مسائل الاولى أنه دليل على وجوب القصاص في السن فان كانت
بكماله فهو مأخوذ من قوله تعالى والسن بالسن وقد ثبت الاجماع على قلع السن بالسن في العمد
وأما كسر السن فقد يدل هذا الحديث على القصاص فيه أيضا قال العلماء ذلك اذا عرفت
المسألة وأمكن ذلك من دون سرية الى غير الواجب قال أبو داود قلت لاجدير يد ابن حنبل
كيف في السن قال تبرأى يبر من سن الجنائي بقدر ما كسر من سن الجنى عليه وقال بعضهم
ان الحديث يحول على القلع وأنه أراد بقوله كسرت قلعت وهو بعيد وأما العظم غير السن فقد
قام الاجماع على أنه لا قصاص في العظم الذي يخاف منه ذهاب النفس اذا لم تنأ فيه المسألة
بأن لا يوقف على قدر الذاهب وقال الليث والشافعي والحنفية لا قصاص في العظم غير السن لان
دون العظم حائل من جلد ولحم وعصب فتعذر معه المسألة فالوازم كنت لحكمنا بالقصاص ولكن
لا نصل الى العظم حتى نزال مادونه ما لا يعرف قدره الثانية قوله أتكسر ثنية الربيع ظاهر
الاستفهام الانكار وقد توول بأنه لم يرد به رد الحكم والمعارضة وانما أراد به أن يؤكدا النبي
صلى الله عليه وآله وسلم طلب الشفاعة منهم وأكسرت ثنية الربيع ظاهر
وقيل بل قاله قبل أن يعلم أن القصاص حتم ووطن أنه مخير بينه وبين الدية والعفو ويرشد اليه قوله
صلى الله عليه وآله وسلم في جوابه يا أنس كتاب الله القصاص وقيل انه لم يرد الانكار بل قاله توفعا
ورجاء من فضل الله أن يلهم الخصوم الرضا حتى يعفوا ويقبوا الارش وقد وقع الامر على ما أراد
وفي الهامهم العفو وفي تقريره صلى الله عليه وآله وسلم على الخلف دليل على أنه يجوز الخلف فيما
يظن وقوعه الثالثة قوله صلى الله عليه وآله وسلم كتاب الله القصاص المشهور الرفع على أنه مبتدأ
وخبر ويجوز النصب في الاول على المصدر وفعاله محذوف (١) أى كتب كتاب الله وفي الثاني على أنه
منعول للكتاب أو للفعول المقدير ويحتمل وجوها آخر قيل أراد بالكتاب الحكم أى حكم الله

القصاص وقيل أشار إلى قوله تعالى والجروح قد أصاب إلى فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به إلى
 والسن بالنسب وفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم إن من عباد الله من لو أقسم الخ تعجب منه صلى
 الله عليه وآله وسلم بوقوع مثل هذه من حلف أنس على نفي فعل الغير وأصرار الغير على ابقاء
 ذلك الفعل وكان قضية العادة في ذلك أن يحتمل في يمينه فألهم الله تعالى الغير العذوف وقسم أنس
 وإن هذا الاتفاق وقع أكراماً من الله تعالى لأنس ليعرف في يمينه وأنه من جلة عباد الله الذين يعطيهم
 الله تعالى آرائهم ويحبب دعاءهم وفيه جواز الشفاء على من وقع له مثل ذلك عنداً من الفتنة عليه
عليه السلام (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل في غيما
 بكسر العين المهملة وتشديد الميم والماء المتناهي تحت بالقصر فعلى من العما وقوله (أورميا)
 برثته مصداقاً لآية المبالغة (بمحجر أوسط أو عصفاء عليه عقل الخطأ ومن قتل عمداً فهو قود
 ومن حال دونة فعليه لعنة الله أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه بإسناد قوي) قال في النهاية
 في تفسير اللفظتين المعنى أن يوجد بينهما قتل بمعنى أمره ولا يبين قاتله شككم حكم قتل الخطأ
 تجب فيه الدية الحديث فيه مسلمانان الأول أنه دليل على أن من لم يعرف قاتله فإنه تجب فيه
 الدية وتكون على العاقلة وظاهره من غير إيمان قسامة وقد اختلف في ذلك فقال الخطابي
 اختلف على تجب الدية في بيت المال أولاً قال استحق بالوجوب ووجهه من حيث المعنى أنه مسلم
 مات بفعل قوم من المسلمين فوجب ديته في بيت مال المسلمين وذهب الحسن إلى أن ديته تجب
 على جميع من حضر وذلك لأنه مات بفعلهم فلا تعداهم إلى غيرهم وقال مالك أنه سدر لأنه إذا
 لم يوجد قاتله بعينه استحتمل أن يؤخذ به أحد وللشافعي قول أنه يقال لوليه ادع على من شئت
 واحلف فإن حلف استحق الدية وإن نكل حلف المدعى عليه على النفي وسقط المطالبة وذلك
 لأن الدم لا يجب إلا بالطلب وإذا عرفت هذا الاختلاف وعدم المستند القوي في أي هذه
 الأقوال وقد عرفت أن مستند الحديث قوي كما قاله المصنف علمت أن القول به أولى الأقوال
 المسئلة الثانية في قوله ومن قتل عمداً فهو قود دليل على أن الذي يوجب القتل عمداً هو القود عيناً
 وفي المسئلة قولان الأول أنه يجب القود عيناً واليه ذهب زيد بن علي وأبو حنيفة وجماعة
 ويدل لهم قوله تعالى كتب عليكم القصاص وحديث كذب الله القصاص قالوا أو ما الدية فلا
 تجب إلا إذا رضى الجاني ولا يجبر الجاني على تسليمها والثاني لا جرم ولا لا وغيرهما وقول
 للشافعي أنه يجب بالقتل عمداً أحداً من القصاص أو الدية لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل
 له قتل فهو بخير النظرين أما أن يقيدها ما أن يبدى أخرجه أحمد والشيخان وغيرهم وأوجب
 عنه بأن المراد من الحديث أن ولي المقتول بخير بشرط أن يرضى الجاني أن يغرم الدية قالوا وفي
 هذا التأويل جمع بين الدليلين قلنا لاقتصار في الآية وفي بعض الأحاديث على بعض ما يجب
 لا يدل على أنه لا يجب غيره مما قام الدليل على وجوبه وقد أخرج أحمد وأبو داود عن أبي شريح
 الخراعي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من أصيب بدم أو خيل أو خيل (١)
 الجراح فهو بالخيار بين إحدى ثلاث إما أن يقتض أو يأخذ العقل أو يعفو فإن أراد الرابعة (٢)
 فخذوا على يديه فإن قبل من ذلك شيئاً عمداً بعد ذلك فإن له النار عليه السلام (وعن ابن عمر رضي الله عنهما
 عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا أمسك الرجل الرجل وقتله الآخر يقتل الذي قتل

(١) بفتح الخاء المعجمة وسكون

الموحدة هـ

(٢) أي زيادة على القصاص

والدية هـ

ويحبس الذي أمسك رواه الدارقطني موصولاً ومرسلاً وصححه ابن القطان ورجاله ثقات إلا أن
 البیهقي ربح المرسل قال الحافظ ابن كثير في الارشاد وهذا الاسناد على شرط مسلم قلت اشارة الى
 اسناد الدارقطني فانه رواه من حديث أبي داود الحفري عن الثوري عن اسمعيل بن أمية عن نافع
 عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحديث ثم قال قال الحافظ البيهقي ما رواه
 غير أبي داود الحفري عن الثوري وغيره عن اسمعيل بن أمية مرسلاً وهذا هو الصحيح والحديث
 دليل على أنه ليس على المسالك سوى حبسه ولم يذكر قدر مدته فهي راجعة الى نظر الحاكم وان
 القود والدية على القاتل وإلى هذا ذهب الحنفية والشافعية للحديث ولقوله تعالى فن اعندي
 عليكم وذهب مالك والنخعي وابن أبي ليلى إلى أنهم ما يقتلان جميعاً اذ هما مشتركان في قتله فانه
 لولا الاسئلة ما قتل وأجيب بأن النص منع الاخلاق وان حكم ذلك حكم الحافض للبشر والمردى
 اليها فان الضمان على المردى دون الحافض اتفاقاً ولكن الحديث الا في دليل الاولين (وعن
 عبد الرحمن البيلاني) بفتح الموحدة وسكون المشاة التحتية وفتح اللام ضعفة جماعة فلا يحتج
 بما انفرد به اذ اوصل فكيف اذا أرسل فكيف اذا خالف وفيه ابراهيم بن محمد بن أبي ليلى ضعيف
 (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قتل مسلماً بعد ما هدو وقال أنا وأولي من وفي بذمة أخرجه عبد
 الرزاق هكذا مرسلاً ووصله الدارقطني بذكر ابن عمر وفيه واسناد الموصول واه) تقدم الكلام
 قريباً (وعن ابن عمر رضي الله عنهم ما قال قتل غلامه غيلة) بكسر الغين المعجمة وسكون المشاة
 التحتية أي سرا (فقال عمر رضي الله عنه لو اشتري فيه أهل صنعاء لقتلتهم به أخرجه البخاري)
 وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن نافع ان عمر قتل سبعة من أهل صنعاء برجل وأخرجه
 في الموطأ بسند آخر من حديث ابن السيب ان عمر قتل خمسة أو ستة برجل قتلوه غيلة وقال
 لو قتلا عليه أهل صنعاء لقتلتهم به جميعاً وللحديث قصة أخرجه الطحاوي والبيهقي عن ابن وهب
 قال حدثني جابر بن حازم ان المغيرة بن حكيم الصنعائي حدثه عن أسه ان امرأته صنعاء غاب عنها
 زوجها وترك في حجرها ابناً له من غيرها غلاماً يقال له أصيل فالتحذت المرأة بعدد زوجها خليلاً
 فقالت له ان هذا الغلام يفتحننا فاقتله فاني فامتنعت منه فطأوه وعاها فاجتمع على قتل الغلام الرجل
 ورجل آخر والمرأة وخادمها فقتلوه ثم قطعوه أعضاء وجعلوه في عينة بفتح المهملة وسكون المشاة
 من تحت ثم موحدة مفتوحة وعاء من آدم فطرحوه في ركة (١) في ناحية القرية ليس فيها ماء وذكر
 القصة وفيه فاحذ خليفها فاعترف ثم اعترف الباقيون فكذب يعلى وهو يومئذ أمير شأنهم الى عمر
 فكذب عمر بقتلهم جميعاً وقال والله لو أن أهل صنعاء اشتروا في قتله لقتلتهم أجمعين وفي هذا دليل
 ان رأى عمر انه يقتل الجماعة بالواحد وظاهره ولو لم يباشره كل واحد ولذا قلنا ان فيه دليلاً اتول
 مالك والنخعي وقول عمر لو قتلا أي توافق دليل على ذلك وفي قتل الجماعة بالواحد مذهب الاول
 وهذا والله ذهب جماعة فقهاء الامصار وهو مروى عن علي رضي الله عنه وأرضاه وغيره وقد
 أخرج البخاري عن علي رضي الله عنه في رجلين شهدا على رجل بالسرقة فقتلته على رضي الله
 عنه ثم اتياهما حر فقال هذا الذي سرق وأخطأنا على الاول فلم يحز شهادتهما على الآخر وأعزهما
 دية الاول وقال لو أعلم أنكما تهما لقطعتهما ولا فرق بين القصاص في الاطراف والنفس
 والثاني للشافعي وجماعة ورواية عن مالك أنه يختار الورثة واحد من الجماعة وفي رواية عن مالك

(١) بفتح الراء وكسر الكاف
 وتشدد المشاة التحتية البئر
 التي لم تطرأ له أبو النصر

يقرع بينهم فن خرجت عليه القرعة قتل ويلزم الباقون الحصنة من الدية ويحتمل ان الكفارة
معتبرة ولا تقتل الجماعة بالواحد كما لا يقتل الحرب بالعد وأوجب بأنهم لم يقتلوا اصفه فزائدة في
المقتول بل لان كل واحد منهم قاتل الثالث لربعة وداد أنه لا قصاص على الجماعة بل الدية رعاية
للمائدة ولا وجه تخصيص بعضهم هذه أقوال العلماء في المسئلة والطاهر قول دواد أنه تعالى
أوجب القصاص وهو المسائلة وقد انتهت هنا ثم موجب القصاص هو الجناية التي ترحق الروح
بها فان زهقت بمجموع فعلهم فكل فرد ليس بقاتل فكيف يقتل عند الجمهور وانما يصح على قول
الخصي وان كان كل واحد قاتلا بانفراده لم يوارد المؤثرات على أثر واحد والجمهور يمنعونه على أنه
لا سبيل الى معرفة انما مات بفعلهم جميعاً أو بفعل بعضهم فان فرض معرفتنا بأن كل جناية قاتلة
بانفرادها لم يلزم انه مات بكل منهم اقلابا غير قبلا لاسبق كما قيل وأما حكم عمر ففعل صحابي لا تقوم به
أخبة ودعوى انه اجماع غير مقبولة واذ لم يجب قتل الجماعة بالواحد فانها فزتهم دية واحدة لانها
عوض عن دم المقتول وقيل فلزم كل واحد ونسب قاتله الى خلاف الاجماع هذا ما قرره السيد
رحمه الله تعالى ههنا ثم قوى قتل الجماعة بالواحد وحرر دليله في حواشي ضوء التماروني ذيل على
الاجنات المسددة (وعن أبي شريح) بضم السين المعجمة وسكون المشاة التحمية فغامهم مسئلة
(الخزاعي) بضم الخاء المعجمة فزاي بعد الان في مسملة اسمه عمرو بن خويلد وقيل غيره
(قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فن قتل له قتيلا بعد ما قتل في هذه فاهل بن خيرتين)
بالحاء المعجمة فراء تنبيه خيرة بينهم سامة قوله (اما ان يأخذوا العقل أو يقتلوا أخرجه أبو داود
والنسائي وأصله في الصحيحين من حديث أبي هريرة بمعناه) أصل الحديث انه قال صلى الله عليه
وآله وسلم في أثناء كلامه ثم أنكم معشر خزاعة قتلتم هذا الرجل من هذيل واني عاقله فن قتل له
الحديث و قد قدم حديث أبي شريح فيه التحيير بين احدي ثلاث ولا منافاة قال في الهدى
النسوي ان الواجب أحد الشئتين اما القصاص أو الدية والخيرة في ذلك الى الولي بين أربعة أشياء
العفو مجاباً أو العفو الى الدية أو القصاص ولا خلاف في تحيير بين هذه الثلاث والرابعة المصالحة
الى أكثر من الدية وفيه وجهان أحدهما أشهرهما مذهب أي اللعابله جواره والناسي ليس
له العفو على مال الالدية أو دونها وهذا أريج دليل فان اختار الدية سقط القود ولم يملك طلبه بعد
وهذا مذهب الشافعي واحدي الروايتين عن مالك وتقدم القول الثاني ان موجه القود علينا
وليس له العفو الى الدية الا برضا الجاني وتقدم المختار

* (باب الديات) *

بتخفيف المشاة التحمية جمع دية كعدان جمع عدة أصل دية ودية بكسر الراء ومصدر ودى القتل
يديه اذا أعطى وليه دية حدثت فاء الكلمة وعوضت عنها تاء التأنيث كافي عدة وهي اسم لاعلم
مما فيه القصاص وما لا قصاص فيه (عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم) بالحاء المعجمة
مقتوحة وسكون الراء وهو تابعي ولي القضاء في المدينة لعمر بن عبد العزيز (عن أبيه عن جده)
عمرو بن حزم (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب الى أهل اليمن فذكر الحديث) أوله
من محمد النبي الى شرحبيل بن عبد كلال ونعيم بن عبد كلال والخز بن عبد كلال فيل ذي رعين
أما بعد الى آخر ما هنا (وفيه أن من اعتبط) بالعين المعجمة له بعد هامئة فوقية ثم موحدة آخره

طاهمه سله أى من قتل قتيلا بلا جناية منه ولا جريمة توجب قتله (مؤمنات على بيعة فانه قود
 الآن يرضى أولياءه المقتول) فيه دليل على أنهم مخيرون كما قررناه (وان في النفس الدية مائة
 من الابل) بدل من الدية (وفي الألف اذا أوجب) بضم الهمزة وسكون الواو وكسر العين
 المهملة فتوحدة (جذعه) أى قطع جميعه (الدية وفي اللسان الدية) اذا قطع من أصله
 أو ما يمنع منه الكلام (وفي الشفتين الدية وفي الذكر الدية) اذا قطع من أصله (وفي البيضتين
 الدية وفي الصلب الدية وفي العينين الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية) اذا قطعت من مفصل
 الساق (وفي المامومة) هي الجناية التي بلغت أم الرأس وهي الدماغ أو المائدة الرقيقة عليها
 (ثلاث الدية وفي الجائفة) قال في القاموس هي الطعنة تبلغ الجوف ومثله في غيره (ثلاث الدية
 وفي المنقولة) اسم فاعل من نقل مشدد القاف وهي التي تخرج منها سغار العظام وتقتل من
 أما كنها وقيل التي تنقل العظم أى تكسره (خمس عشرة من الابل وفي كل اصبع من أصابع
 اليد والرجل عشر من الابل وفي السن خمس من الابل وفي الموضحة) اسم فاعل من أوضح
 وهي التي توضح العظم وتكشفه (خمس من الابل وان الرجل يقتل بالمرأة وعلى أهل الذهب
 ألف دينار أخرجه أبو داود وفي المراسيل والنسائي وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان وأحمد
 واحتجوا في صحته) قال أبو داود وفي المراسيل قد أسند هذا ولا يصح والذي قال في استناده
 (١) سليمان بن داود رهم انما عوا بن أرقم وقال أبو زرعة عرضته على أحمد فقال سليمان بن داود ليس
 هذا بشئ وقال ابن حبان سليمان بن داود العياضي ضعيف وسليمان بن داود الخولاني ثقة وكلاهما
 يروى عن الزهري والذي روى حديث الصدقات عوا الخولاني فن ضعفه انما ظن أن الراوى هو
 العياضي قال الشافعي لم يتناوله هذا الحديث حتى ثبت عندهم انه كذب رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم قال ابن عبد البر هذا كذب مشهور عند أهل السير معروف عند أهل العلم معرفة
 يستغنى شهورها عن الاسناد لانه أشبه المتواتر لتلقي الناس إياه بالقبول والمعرفة قال العقيلي
 حديث ثابت محفوظ الا نسأري أنه كذب غير مسموع عن فوق الزهري وقال يعقوب بن سفيان
 لا أعلم في الكتب المقبولة كتابا أصح من كتاب عرب بن حزم فان الصحابة والتابعين يرجعون اليه
 ويدعون رأيهم قال ابن شهاب قرأت في كتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعرو بن حزم
 حين بعثه الى خيبر ان كان الكتاب عند أبي بكر بن حزم وصححه الحسن بن علي بن حبان والبيهقي وقال
 أحمد أرجو أن يكون صحيحا وقال الحافظ ابن كثير في الارشاد بعد نقله كلام أئمة الحديث فيه
 ما لا ينظره قتل وعلى كل تقدير فهذا الكتاب متداول بين أئمة الاسلام قديما وحديثا يعتمدون عليه
 ويفوزون في مهمات هذا الباب اليه ثم ذكر كلام يعقوب بن سفيان واذا عرفت كلام العلماء وهذا
 عرفت أنه معمول به وأنه أولى من الرأي المحض وقد استدل على مسائل فقهية به الأولى فين قتل
 مؤمنا اعتباطا أى بلا جناية منه ولا جريمة توجب قتله كما قدمناه وقال الخطابي اعتبط بقتله أى
 قتله ظملا لا عن قصاص وقد روى الاعتباط بالعين المجبة كما يفيد نفسه في سنن أبي داود فانه
 قال انه مثل يحيى بن يحيى الغساني عن الاعتباط فقال القتال الذي يقتل في النفسه فيرى انه على
 هدى لا يستغفر الله تعالى منه فهذا يدل انه من الغبطة والفرح والسرور وحسن الحال فاذا كان
 المقتول مؤمنا وفرح بقتله فانه داخل في هذا الوعيد (٢) ودل على أنه يجب القود الآن يرضى

(١) اختلف الحفاظ في
 سليمان المذكور في رواية هذا
 الحديث هل هو سليمان بن
 أرقم أو ابن داود ثم اختلف
 في ابن داود هل هو العياضي
 الضعيف أم الخولاني الثقة
 فهذا اضطراب في الاسناد
 اه أبو النضر

(٢) يريد به ما ورد في قوله
 صلى الله عليه وآله وسلم من
 قتل مؤمنا فاعتبط بقتله
 يقبل الله منه صرفا ولا عدلا
 وقد فسر صرفا ولا عدلا
 بقريضة ونافلة وقيل غير
 ذلك اه أبو النضر

أولياء الملة ول فانهم مخبرون بينه وبين الدية كما سلف * النباية انه دل على أن قدر الدية مائة
من الابل وفيه دليل أيضا على أن الابل هي الواجبة وان بقية الاصناف ليست بتقدير شرعي بل
هي مصالحة والى هذا ذهب القاسم والشافعي وأما استناهم فاستأق في الحديث بعد هذا
بينا أن قولنا في هذا الحديث وعلى أهل الذهب ألف دينار ظاهر انه أصل أيضا على أهل
الذهب والابل أصل على أهل الابل ويحتمل أن ذلك مع عدم الابل وان قيمة المائة منهم ألف
دينار في ذلك العصر ويدل لهذا ما أخرجه أبو داود والنسائي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقوم بديه الخطأ على أهل القرى أربع مائة دينار
أو عدلها من الورق ويقومها على ثمان الابل إذا غلت يرفع من قيمتها وإذا هاجت ورخصت ينقص
من قيمتها وبلغت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بين أربع مائة إلى ثمان مائة
وعداها من الورق ثمانية آلاف درهم قال وقضى على أهل البقر مائتي بقرة ومن كان بديه عقلا في
الشاء بألفي شاة وأخرج أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلا من بني عدى قتل جفلا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بديه اثني عشر ألفا ومثله عند الشافعي وعند الترمذي وصرح
بأنهم اثنا عشر ألف درهم وعند أهل العراق أنهم من الورق عشرة آلاف درهم ومثله عن عمرو بن
لقينم أن دينار بعشر دراهم وانفقوا على تقويم المثل قال في الزكاة وأخرج أبو داود عن
عطاء بن رسل الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى في الدية على أهل الابل مائة من الابل وعلى
أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاء ألفي شاة وعلى أهل الخيل مائتي حلة وعلى أهل الفصح شيئا
لم يحفظه محمد بن إسحق وهذا يدل على تسهيل الأمر وأنه ليس يجب على من لزمته الدية الأمن
السرع الذي يجده ويعتاد التعامل به في ناحيته وللعلماء هنا أقوال مختلفة ومادات عليه
الاحاديث أولى بالاتباع وهذه التقديرات الشرعية كما عرفت وقد استبدل الناس عرفا
في الديات وهو بتقديرها بسبع مائة قرش ثم انهم يجمعون عروضها ويقطعون بها زيادة كثيرة في ثمنها
فتمكون الدية حقيقة نصف الدية الشرعية ولا اعرف لهذا وجهه ما شرعا فإياه أمر صار مأثوما
ومن له الدية لا يعذر عن قبول ذلك حتى صار من الامثال قطع دية اذا قطع شيء يثن لا يبالغه
* المسئلة الثالثة قوله وفي الاثف أو عجب جسد ع أي استؤصل فهو أن يقطع من العظم
المختلص من جمیع الحيايين فان فيها الدية وهذا حكم مجمع عليه واعلم أن الاثف مراكبة من أربعة
أشياء من قصبة ومارن وأربعة وروثة فالقصبة هي العظام المختلص من جمیع الحيايين والمارن هو
الغضروف الذي يجمع المخزير والروثة بالثلاثة طرف الاثف وفي القاموس المارن الاثف أو
طرفه أو المارن منه واخذنا اذا جئنا على أحد هذه فقبل يلزم حكومة وذهب الفقهاء الى أن
في المارن دية كما رواه الشافعي عن طاوس قال عذنا في كتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وفي الاثف اذا قطع مارنه مائة من الابل قال الشافعي وهذا بين من حديث آل حزم وفي الروثة
نصف دية لما أخرجه البيهقي من حديث عمرو بن شعيب قال قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا
قطعت شدة (١) الاثف بنصف العقل خمسون من الابل أو عدلها من الذهب أو الورق قال
في النهاية الشدة وهما روثه الاثف وهي طرفه ومقدمه المسئلة الرابعة قوله وفي اللسان الدية أي
اذا قطع من أصله كما هو ظاهر الاطلاق وهذا مجمع عليه وكذا اذا قطع منه ما يمنع الكلام وأما

(١) شدة وفي القاموس يفتح
أوله الشدة أو أصله لم يذكر
سوى هذا اه أبو النصر

اذا قطع ما يطل به بعض الحروف فخصته بعدد الحروف وقيل بحروف اللسان فقط وهي ثمانية
 عشر حرفا لا حروف الخلق وهي ستة ولا حروف الشفة وهي أربعة والاول اولى لان النطق
 لا يتأخر الا باللسان المسئلة الخامسة قوله وفي الشفتين الدية واحدة ماشفة بفتح الشين وتكسر
 كافى القاموس وحده الشفتين من تحت النحرين الى منتهى الشدين في عرض الوجه وفي طوله
 من أعلى الذقن الى أسفل الخدين وهو جمع عليه واختلف اذا قطع أحدهما فذهب الوجه والى
 أن لكل واحدة نصف الدية على السواء وروى عن زيد بن ثابت أن في العليا ثلثا وفي السفلى ثلثين
 اذ منافعها أكثر لحفظها الطعام والشراب السادسة قوله وفي الذك الدية هذا اذا قطع من أصله
 وهو جمع عليه فان قطع الحشفة ففيها الدية عندما لا يكون بعض الشافعة وظاهر الحديث أنه لا فرق
 بين العينين وغيره والكبير والصغير واليه ذهب الشافعي وعند الأكثر ان في ذك الخصى والعينين
 حكومته السابعة قوله وفي البضتين الدية وهو حكم جمع عليه وفي كل واحدة نصف الدية وفي
 الجبر عن علي رضي الله عنه وأرضاه عن ابن المسيب أن في البضعة اليسرى ثلثي الدية لان الولد
 يكون منها وفي اليمنى ثلث الدية الثامنة أن في الصلب الدية وهو اجماع والصلب بالضم
 وبالفتح الم عظم من بدن الكاهل الى العجب بفتح العين المهملة وسكون الجيم أصل الذنب كالأصالة
 قال تعالى يخرج من بين الصلب والترائب فان ذهب المني مع الكسر فديته التاسعة فأذا أن في
 العينين الدية وهو جمع عليه وفي أحدهما نصف الدية وهذا في العين الصحيحة واختلف في الأعور
 اذا ذهب عينه بالجناية فذهب الحنفية والشافعية الى أنه يجب فيه انصف الدية اذ لم يفصل الدليل
 وهو هذا الحديث وقياسا على من يده واحدة فإنه ليس له الا نصف الدية وهو جمع عليه وذهب
 جماعة من الصحابة ومالك وأحمد الى أن الواجب فيه دية كاملة لانها في معنى العينين واختلفوا
 اذا جنى على عين واحدة فالجهر وعلى ثبوت القود لقوله تعالى والعين بالعين وعن أحمد انه
 لا قود فيها العشرة قوله وفي الرجل الواحدة نصف الدية وحده الرجل الذي يجب فيه الدية من
 مفصل الساق فان قطع من الركبة لزم الدية وحكومة في الرائد واعلم أنه ذكر البيهقي عن الزهري
 أنه قرأ في كتاب عمرو بن حزم وفي الأذن خمسون من الأبل قال وروى عن علي رضي الله عنه
 وأرضاه وعمر أنهم ساقوا بابل وروى البيهقي من حديث معاذ انه قال وفي السمع مائة من الأبل
 وفي العقل مائة من الأبل وقال البيهقي اسناده ليس بقوى قال ابن كثير لانه من رواية رشدين بن
 سعد المصري وهو ضعيف قال زيد بن اسلم مضت السنة أن في العقل اذا ذهب الدية ورواه البيهقي
 الحادية عشرة أنه دل على أن في المأثومة والجائفة وتقدم تفسيرهما في كل واحدة ثلث الدية
 قال الشافعي لأعلم خلافا فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في الجائفة ثلث الدية ذكره
 ابن كثير في الارشاد وقال في نهاية الجهد اتفقوا على أن الجائفة من جراح الجسد لا من جراح
 الرأس وأنه لا يصاد منها وان فيها ثلث الدية وانها جائفة متى وقعت في الظهر والبطن واختلفوا
 اذا وقعت في غير ذلك من الاعضاء فنقلت الى تجويقه في ماله عن سعيد بن المسيب أن في كل
 جراحة نافذة الى تجويق عضو من الاعضاء أى عضو كان ثلث دية ذلك العضو واختاره
 مالك وأما سعيد فإنه قاس ذلك على الجائفة على نحو ما روى عن عمر في موضحة الجسد الثانية
 عشرة في المنقلة خمس عشرة من الأبل وتقدم تفسيرها الثالثة عشرة عشرة فأذا أن في كل اصبع

عشر من الابل سراء كانت من السيدين أو الرجلين فإن فيها عشر أو هور رأى الجمهور وفي حديث
 عمرو بن شعيب مرفوعا بلقظ والاصابع سواه أخرجه أحمد وأبو داود وقد كان عمر في ذلك رأى آخر
 ثم رجع الى الحديث لما روى له في الاربعة عشرة انه يجب في كل سن خمس من الابل وعليه الجمهور
 وفيه خلاف ليس له دليل يقاوم الحديث الخامسة عشرة انه يلزم في الموضحة خمس من الابل
 واليه ذهب القريظان وفيه خلاف ليس له ما يقاوم النص * (ثابثة) * روى البيهقي عن زيد بن
 ثابت ان في الهاتمة عشر من الابل وحكاها البيهقي عن عدد من أهل العلم وروى عبد الله بن
 أحمد ان عمرو بن الخطاب قضى في رجل ضرب فذهب سمعه وبصره وعقله ونكاحه بربع ديات رواه
 عبد الله بن أحمد وروى النسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم قضى في العين العوراء السادسة لكانها اذا طمست بثلث ديتها وفي البدن السلاء
 اذا قطعت بثلث ديتها وفي السن السوداء اذا نزع بثلث ديتها ذكره ابن كثير في الارشاد وأما قوله
 والرجل يقتل بالمرأة مقدمة الكلام فيه * (وعن ابن مسعود رضى الله عنه عن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم قال دية الخطأ اجسا) أى ترخصا وتجب بينه بقوله (عشرون حقة
 وعشرون جذعة وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون أخرجه الدارقطني وأخرجه
 الاربعة بلقظ وعشرون بنت مخاض بدل بنت لبون واسناد الاول أقوى) أى من اسناد الاربعة
 فان فيه خشف (١) بن مالك الطائي قال الدارقطني انه رجل مجهول وفيه الخجاج بن أرمطة
 واعلم انه اعترض البيهقي على الدارقطني وقال ان جعله لبني اللبون غلط منه ثم قال البيهقي والعجيب
 انه موقوف على عبد الله بن مسعود والعجيب عن عبد الله انه جعل أحد أخصاسه ابني الخاض لا كما
 توهم شيخنا الدارقطني رحمه الله تعالى والحديث دليل على ان دية الخطأ تؤخذ اجسا كما ذكر
 واليه ذهب الشافعي ومالك وجماعة من العلماء والى ان الخامس يولبون وعن أبي حنيفة انه
 بنو مخاض كافي رواية الاربعة وذهب آخرون الى انها تؤخذ ارباعا باسقاط ابني اللبون واستدل له
 بحديث لم ينسبه الحنفيا وذهبوا الى انها ارباعا مطلقا وذهب الشافعي ومالك الى ان الدية تختلف
 باعتبار العمدة وشبهه العمدة والخطأ فقالوا انها في العمدة وشبهه العمدة تكون اثلاثا كما في الخطأ
 وأما التغليظ في الدية فانه ثبت عن عمرو بن عثمان فيمن قتل في الحرم بدية وثلاث تغليظا وثبت عن
 جماعة القول بذلك وأبى الكلام فيه (وأخرجه) أى حديث ابن مسعود (ابن أبي شبة
 من وجهه آخر موقوف وهو أصح من المرفوع على ابن مسعود وصحح المرفوع قوله) (وأخرجه
 أبو داود والترمذي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه) الى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم بلقظ (الدية ثلاثون جذعة وثلاثون حقة وأربعون خلفه في بطونهم وأولادها) وقد
 تقدم تفسير هذه الاسنان في الزكاة * (وعن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال ان أعتى) بفتح الهمزة وسكون العين المهملة فخنائة فوقية فألف مقصورة
 اسم تنصّل من العقوبة والتجبر (الاس على الله تعالى ثلاثة من قتل في حرم الله أو قتل غيره
 فأقله أو قتل لذحل) بفتح الذال المعجمة وسكون الحاء المهملة الثأر وطلب المكافأة بجنابة جنيت
 عليه من قتل أو غيره (الخالدية أخرجه ابن حبان في حديث صحيح) الحديث دليل على ان
 هؤلاء الثلاثة آتريد في التعو على غيرهم من العتاة الاول من قتل في الحرم فخصية قتله تزيد على

(١) خشف بكسر الخاء المعجمة
 وسكون الشين المعجمة
 بعد حذف وثقه النسائي اه
 أبو النصر

فنعصية من قتل في غير الحرم وظاهره العموم لحرم مكة والمدينة ولكن الحديث ورد في غزاة الفتح
 في رجل قتل بالزندقة الا ان السبب لا يخص به الا ان يقال الاضافة عهدية والمعهود حرم مكة
 وقد ذهب الشافعي الى التغليظ في الذبحة على من وقع منه قتل الخطا في الحرم أو قتل محرمان
 النسب أو قتل في الأشهر الحرم قال لان الصحابة غلظوا في هذه الاحوال وأخرج السدي عن
 مرة عن ابن مسعود قال ما من رجل منهم يسئ في كتب عليه الا ان رجالا لوهم بعد ان يقتل
 رجلا بالبيت الحرام الا اذا قه الله تعالى من عذاب ألم وقد رفعه في رواية قلت وهذا مبني على ان
 الظرف من قوله تعالى ومن يرد فيه الجاد بظلم نذقه من عذاب ألم متعلق بغير الارادة بل بالحاد
 وان كانت الارادة في غيره والاية محتملة وورد في التغليظ في الذبحة حديث عمرو بن شعيب
 مرفوعا باللفظ عقل شبه العمدة مغلظ مثل قتل العمدة ولا يقتل صاحبه وذلك ان بنزول الشيطان بين
 الناس فتكون دما في غير ضيقة ولا جمل سلاح رواه أحمد وأبو داود الثاني من قتل غير قاتله
 أي من كان له دم عند شخص فيقتل رجلا آخر غير من عنده له الدم سواء كان له مشاركة في القتل
 أولا الثالث قوله أو قتل لذل الجاهلية تقدم تفسير الذحل وهو العدا وتأيينا وقد فسر
 الحديث حديث أبي شريح الخزازي انه صلى الله عليه وآله وسلم قال اعني الناس من قتل غير قاتله
 أو طلب بدم في الجاهلية من أهل الاسلام أو بصبر عينه ما لم تبصر أخرجه البيهقي (وعن عبد الله
 ابن عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الا ان ذبحة الخطا وسببه العمدة)
 ما كان بالسوط والعصا (مائة من الابل منها أربعة وعشرون في بطونهم الأولاد أخرجه أبو داود والنسائي
 وابن ماجه وصححه ابن حبان) قال ابن القطان هو صحيح ولا يضره الاختلاف وتقدم الكلام
 في الحديث وانما ذكره المصنف لانه يفسر الحديث الذي سلف من حديث عمرو بن شعيب وفيه
 تغليظ عقل الخطا ولم يبينه هناك لانه فيه حشا (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما (عن رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هذه وهذه سواء يعني الخنصر والابهام رواه البخاري والاي
 داود والترمذي) أي من حديث ابن عباس (الاصابع سواء) هذا أعم من الاول (والاستنان
 سواء) زاده يانا بقوله (النيسة والضرس سواء) فلا يقال الذبحة على قدر الدفع والضرس
 انفع في المنفع (ولابن حبان) أي من حديث ابن عباس (ذبة اصابع اليمين والرجلين
 سواء عشرة من الابل لكل اصبع) وقد قدمنا الكلام في هذه مسثوفي (وعن عمرو بن
 شعيب عن أبيه عن جده رفعه قال من تطيب) أي تكلف الطيب ولم يكن طيبا كما يدل له صيغة
 تفعل (ولم يكن بالطيب معروفا فاصاب نفسا شادونهم افته وضامن أخرجه الدارقطني وصححه
 الحاكم وهو عند أبي داود والنسائي وغيرهما الا ان من أرسله أقوى ممن وصله) الحديث دليل
 على تضمين المتطيب ما تلقفه من نفس فنادونها سواء أصاب بالسراية أو بالباشرة وسواء كان عددا
 أو خطئا وقد ادعى على هذا الاجماع وفي نهاية المجتهد اذا أعنت أي المتطيب كان عليه الضرب
 والسجن والدية في ماله وقيل على العاقلة واعلم ان المتطيب هو من ليس له خبرتة بالسلاح ولا بس
 له شيخ معروف والطبيب الخاذق هو من له شيخ معروف وثق من نفسه بمجودة الصنعة واحكام
 المعرفة قال ابن القيم في الهدى النبوي ان الطبيب الخاذق هو الذي راعى في علاجه عشرين
 أمرا وسبر دها مثل ذلك قال والطبيب الجاهل اذا تعاطى علم الطب أو علمه ولم يتقدم له به معرفة

فقد حجب بحججه على انلاف الانفس واقدم بالتهور على ما لا يعلمه فيكون قد غرر بالعبد فيلزمه
 الضمان وهذا الجماع من أهل العلم قال الخطابي لا علم له الا في ان المعالج اذا تعدى فتلزم
 المريض كاشمنا والمتعاطي علماً وعملاً لا يعرفه متعدد واذا تولد من فعله التائب ضمن الدية
 ويحسم عنه القود لانه لا يستبدل بالكدون اذن المريض وجناية الطبيب على قول عامة اهل
 العلم على عاقلة انتهى وأما عنات الطبيب الخاذق فان كان بالسرية لم يضمن اقتضاً لان السرية
 فعل مأذون فيه من جهة الشرع ومن جهة المعالج وهكذا سرية كل مأذون فيه لم تعد الناعمل
 في سببه كسرأية الحدوسرية القصاص عند الجهور ورخد الا في حنيقة في انه أوجب الضمان
 به او فرق الشافعي بين الفعل المقتدر شرعاً كالحد وغير المقتدر كالتعزير فلا يضمن في المقتدر ويضمن
 في غير المقتدر لانه راجع الى الاجتهاد فهو في منقصة العذر وان كان الاعنات بالمباشرة فهو
 مضمون عليه ان كان عمداً وان كان خطأ فعلى العاقلة (وعنه) أي عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
 عن جده (أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال في الموانع) جمع موضحة (خمس خمس من الابل
 رواد أجد والاربعة وزاد أجد والاصابع سواك من عشر عشر من الابل وصححه ابن خزيمة
 وابن الجارود) وهو يوافق ما تقدم في حديث كلب عمرو بن حزم وموضحة الوجه والرأس سواء
 بالاجماع اذ هما كالعضو الواحد (وعنه) أي عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عقل أهل الذمة نصف عقل المسلمين رواه أحمد (١)
 والاربعة ونظراً لآي داود دية المعاهد نصف دية الحر والنسائي عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى
 يبلغ الثالث من ديتها وصححه ابن خزيمة) لكنه قال ابن كثير انه من رواية اسمعيل بن عياش وهو
 اذاروى عن غير الشاميين لا يوجب به عند جمهور الأئمة وهذا منه قلت تفتوا في اسمعيل بن
 عياش اذاروى عن غير الشاميين وقوله في الشاميين والذي يرجح عند الظن قبوله مطلقاً لنفسه
 وضبطه وكأنه لذلك صحح ابن خزيمة هذه الرواية وهي عن اسمعيل بن عياش وابن جريح ليس
 بشاى واعلم انه اشمل الحديث على مسألتين الاولى في دية أهل الذمة وهما للعلماء ثلاثة أقوال
 الاول انها نصف دية المسلم كما افاده الحديث قال الخطابي في معالم السنن ليس في دية أهل الكتاب
 شئاً أبين من هذا واليه ذهب عمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير وهو قول مالك وابن شبرمة وأحمد
 ابن حنبل غير ان أحمد قال اذا كان القتل خطأ فان كان عمداً لم يقدر به وتضاعف عليه اثني عشر ألفاً
 وقال أصحاب الرأي وسنن الثوري دية المسلم وهو قول الشعبي والنخعي ويرى ذلك عن
 عمرو ابن مسعود وقال الشافعي واسحق بن راهويه دية الثلث من دية المسلم انتهى فعرفت
 ان دليل القول الاول حديث الكتاب واستدل للقول الثاني وهو قول الحنفية بقوله تعالى وان
 كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله قالوا فذكر الدية والتاخر فيم الا كمال وبما
 أخرجه البيهقي عن ابن جريح عن الزهري قال كانت دية اليهود والنصارى في زمن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم مثل دية المسلمين الحديث وأجيب بان الدية بمجمل وحديث الزهري مرسل
 ومراسيل الزهري قبيحة وذكروا آثاراً كلها ضعيفة الاسناد ودليل القول الثالث هو مفهوم
 قوله في حديث عمرو بن حزم وفي النفس المؤمنة مائة من الابل فانه دل على ان غير المؤمنة
 بخلافها وكأنه جعل بيان هذا المفهوم ما أخرجه الشافعي نفسه عن ابن المسيب ان عمر بن

(١) وحسنه الترمذى اهـ

الخطاب قضى في دية اليهودي والنصراني بأربعة آلاف وفي دية المجوسي بثمانمائة ومثل له عن
عثمان فجعل قضاء عمر مينا القدر الذي أجله منه وهم الصفة ولا يخفى أن دليل القول الأول أقوى
لا سيما وقد صحح الحديث امامان من أئمة السنة المسئلة الثانية ما أفاده قوله وللنساء أي من
حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من دينها
وهو دليل على أن أرش جراحات المرأة يكون كرش جراحات الرجل إلى الثلث وما زاد عليه كان
جراحتها مخالفة لجراحاته والمخالفة بأنه يلزم فيها نصف ما يلزم في الرجل وذلك لأن دية المرأة على
النصف من دية الرجل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث معاذية المرأة على النصف من
دية الرجل وهو إجماع في قياس عليه ما دل عليه مفهوم المخالفة من أرش جراحة المرأة على الدية
الكاملة وإلى هذا ذهب الجمهور ومن التفتة وهو قول عمرو بن شعيب عن العجالة وذهب على
رضي الله عنه والخنفية والشافعية إلى أن دية المرأة أو جراحات أعلى النصف من دية الرجل
وأخرج البيهقي عن علي عليه السلام أنه كان يقول جراحات النساء على النصف من دية الرجل
فيما قل وكثر ولا يخفى أنه قد صحح ابن خزيمة حديث أن عتل المرأة كعقل الرجل حتى يبلغ الثلث
فالعقل به متعين والثاني به أقوى وبه قال فقهاء المدينة السبعة ووجه ورأى المديسة وهو
مذهب مالك وأحمد ونقله أبو محمد المقدسي عن عمرو بن شعيب وقال ولا تعلم لهم ما مخالفتهم من العجالة
الاعن على ولا يعلم بثبوته عنه قال ابن كثير قلت هو ثابت عنه وفي المسئلة أقوال أخر بلا دليل
ناض (وعنه) أي عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (قال قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم عقل شبه العمد مغالطة مثل عقل العمد) بيان في حديث أبي داود بلغة مائة من
الابل منها أربعون في بطونها وأولادها قد دم (ولا يقتل صاحبها) وبين شبه العمد بقوله
(وذلك أن ينزو) التزويف فتح التون فزى أو أي يئب (السيطان فتكون دما بين الناس
في غير غشيه ولا حل سلاح أخرجه الدارقطني وضعفه) وأخرجه البيهقي بإسناده ولم يضعفه
والحديث دليل أنه إذا وقع الجراح من غير قصد إليه ولم يكن سلاح بل بحجر أو عصا أو شئو هما
فانه لا قود فيه وإن شبه العمد يلزم فيه الدية مغالطة كما تقدم في دية العمد وقد تقدم أن الدية في
العمد وشبه العمد تكون أثلا ناعند الشافعي ومالك رابع عند غيرهما وقد تقدم في ذلك
وأما أنه تكون أخماسا كما أفاده حديث ابن مسعود الماضي في الخطا فتقدم أنه قال به أصحاب
الرأي وغيرهم وفيه دليل على إثبات شبه العمد وقدمنا أنه الحق (وعن ابن عباس رضي الله
عنهما قال قتل رجل رجلا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجعل النبي صلى الله عليه
وآله وسلم دية اثني عشر ألفا) بين البيهقي أن الماراد درهما (رواد الأربعة ورخ النساء وأبو حاتم
أرساله) وقد أخرج البيهقي عن علي رضي الله عنه وعائشة رضي الله عنهما وأبي هريرة رضي الله
عنه وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مثل هذا وإنما يرجح النسائي وأبو حاتم إرساله لما قاله البيهقي
أن محمد بن ميمون رواه عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس قال إنما
قل لنا فيه عن ابن عباس مرة واحدة واكثر ما كان يقول عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم انتهى قلت وزاد العدل مقبولة وتكونه قاله مرة واحدة كاف في الرفع فانه لا اقتصر
عليها الحكم برفع الحديث فأرساله مرارا لا يقدح في رفعه مرة واحدة وإلى هذا ذهب أكثر

العلماء وذهب أهل العراق إلى أنها عشرة آلاف درهم واستدل له في الجبر بقوله لقول علي رضي الله عنه به وهو توقيف انتهى إلا أنه لم يطرده هذا فيما نقله عن علي رضي الله عنه بل تارة بقول مثل هذا وتارة يقول إن قول علي اجتهاد لا يلزمنا ودعوى التوقيف غير صحيحة إذ مثل هذا فيه للاجتهاد مخرج (وعن أبي رزمة) بكسر الراء وسكون الميم والمثلثة اسم رفاة ابن يثرب يفتح المثلثة التختية وسكون المثلثة فراء فوحدة فياء النسبة قدم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعداده في أهل الكوفة (قال أثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومعى ابني فقال من هذا قلت ابني واشهد به قال أمانه لا يجني عليك ولا تجني عليه رواه النسائي وأبو داود وصححه ابن خزيمة وابن الجارود) وأخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث عمرو بن الاحوص أنه شهد حجة الوداع مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا يجني جان الأعلى نفسه ولا يجني جان على ولده وفي الباب رواية آخر تعضده والحنابلة الذنب أو ما يفعله الإنسان مما يوجب عليه العقاب أو القصاص وفيه دلالة على أنه لا يطالب أحد بجناية غيره سواء كان قريباً كالاب والولد وغيرهما وأجنبي فالجاني يطالب وحده بجنانيته ولا يطالب بجنانيته غيره قال الله تعالى ولا تزروا زورا زرا أخرى فان قلت قد أمر الشارع بمحمل العاقلة الدية في جنسية الخطأ والقسامة قلت هذا مخصوص من الحكم العام وقيل إن ذلك ليس من تحمل الجناية بل من باب التعاضد والتناصر فيما بين المسلمين

باب دعوى الدم والقسامة

بفتح القاف وتخفيف المهملة مصدر أقسم قسمًا وقسمته وهي الايمان تقسم على أولياء القتل إذا ادعوا الدم أو على المدعى عليهم الدم وخص القسم على الدم بالقسامة قال امام الحرمين القسامة عند أهل اللغة اسم للقوم الذين يقسمون وعند الفقهاء اسم للإيمان وفي القاموس القسامة الجماعة يقسمون على شيء يأخذونه ويشهدون وفي الضم القسامة الايمان تقسم على خمسين رجلا من أهل البلد أو القرية التي يوجد فيها القتل لا يعلم قاتله ولا يدعي أولياءه وقتله على أحد بعينه (عن سهل بن أبي حنمة) بفتح المهملة وسكون المثلثة واسم أبي حنمة عبد الله بن ساعدة بن عاصم أوسي أنصاري (عن رجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل ومحبيصة) بضم الميم فحاصمهم له فمنا فمحنة فصادمهم له (ابن مسعود خ جالي خيبر من جهنم) بضم الجيم وفتحها المشقة هنا (اصابهم فأتى محبيصة) مغربيصة (فأخبر) مثله (أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح) مغيران أيضا (في عين فأتى) أي محبيصة (يهود) اسم جنس يجمع على يمدان (فقال انتم والله قتلهوه قالوا والله ما قتلناه فاقبل هو واخوه حويرة) بضم المهملة وفتح الواو فمنا فمحنة فصادمهم له مشددة (وعبد الرحمن بن سهل فذهب محبيصة ليهكم) وكان اصغر من حويرة وفي رواية فبعد عبد الرحمن ليهكم وكان اصغر القوم (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كبر كبر) بلفظ الآخر فيهما النائي تأ كيد اللؤلؤ (يريد السن) مدرج تفسير لقوله كبر أي يهكم من كان أكبر سنا (فتسكح حويرة ثم تسكح محبيصة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امان يدوا) أي اليهود (صاحبكم) أي عبد الله بن سهل (واما أن ياذنوا بحرب فكتب) أي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (اليهم في ذلك)

أى فيما ذكر من انهم قتلوا عبد الله (فكتبوا) أى هو (انا والله ما قلناه فقال) أى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم (لخويرة ومحيصة وعبد الرحمن بن سهل المتحلفون وتسمعون دم
صاحبكم قالوا لا) وفي رواية عند مسلم قالوا لم تخضروا ولم تشهدوا في بعض ألفاظ البخاري انه قال
لهم تأتون بالينة قالوا ما لنا بينة فقال المتحلفون (قال تحلف لكم هو قالوا ليسوا مسلمين) وفي
لفظ قالوا لا ترضى باليمان اليهود وفي اللفظ كيف تأخذ بيمان كفار (فوداه رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم من عنده فبعث اليهم مائة ناقة قال سهل فلقد ركنتني منها ناقة جزارا متفق عليه)
اعلم ان هذا الحديث أصل كبير في ثبوت القسامة عند القاتلين بها وهم الجماعة فانهم ثبتوها
وبينوا أحكامها وتمسككم على مسائل الأولى انها لا تثبت القسامة بمجرد دعوى القتل على المدعى
عليهم من دون شبهة اجماعا وقد روى عن الأوزاعي ودواود وثوبان عن غير شبهة ولا دليل لهمما
واختلف العلماء في الشبهة التي تثبت بها القسامة ففهم من جعل الشبهة اللوث وهو كافي النهاية
ان يشهد شاهد واحد على اقرار المقتول قبل ان يموت ان فلانا قتلني أو شهد شاهدان على عداوة
بينهما أو شهد يدينه له أو نحو ذلك ومن اللوث التلطيح ومنهم من لم يشترطه كالحنفية فانهم قالوا
وجود الميت وبه أثر القتل في محل يختص بمحصولين تثبت به القسامة عندهم اذا لم يدع المدعى
على غيرهم قالوا لان الاحاديث وردت في مثل هذه الحالة ورويان حديث الباب أصح ما ورد فيه
دليل على اللوث وحقيقته شبهة يغلب الظن بالحكم بها كإفصاه في النهاية وهو هما العداوة فلذا
ذهب مالك والشافعي الى انه يثبت بها القسامة الا اذا كان بين المقتول والمدعى عليهم عداوة كما
كان في قصة خبيز قالوا فانه قد يقتل الرجل الرجل ويقام في محل طائفة لينسب اليهم وقد عدوا
من صور اللوث قول المقتول قبل وفاته ان فلانا قتلني قال مالك انه يقبل قوله وان لم يكن به أثر
أو يقول جرحني ويذكر العمد وادعى مالك انه مما أجمع عليه الأئمة قديما وحديثا ورده ابن العربي
بانه لم يقوله من فقهاء الامصار غيره وتبعه عليه الليث واحتج مالك بقصة بقر بنى اسرائيل فانه
أحصى الرجل وأخبر بقاتله وأجيب بان ذلك معجز قلبي وتصديقها قطعي قلت ولانه أحياه الله
تعالى بعد موته فعين قاتله فافان أحياه الله مقتولا بعد موته وعين قاتله قلنا ولا يكون ذلك أبدا
واحتج أصحابه بان القاتل يطلب غزله الناس فلو لم يقبل خبر المجرورح أدى ذلك الى إبطال الدماء
عابا ولا نهالة ليمر فيها المجرورح الصدق ويتجنب الكذب والمعاصي ويعتري التقوى والبر
فوجب قبول قوله ولا يخفى ضعف هذه الاستدلالات وقد عدوا صور اللوث مبسوطة في كتبهم
المسئلة الثانية انه بعد ثبوت ما ذكر من القتل وكل على أصله تثبت دعوى أولياء القتل القسامة
فتثبت أحكامها اقنم القصاص عند كل شر وطى القولة في الحديث تستحقون قتلهم أو
صاحبكم باليمان خسين منكم على رجل منهم في دفع بدته وقوله دم صاحبكم في لفظ مسلم
يقسم خسون منكم على رجل منهم في دفع بدته وان كان قوله اما ان يدوا صاحبكم الحديث
يشعر بعدم القصاص الا ان هذا التصريح في رواية مسلم أقوى في القول بالقصاص وهذا
مذهب أهل المدينة فان كانت الدعوى على واحد معين ثبت القود عليه وان كانت على جماعة
سلموا وثبت عليهم البدية والشافعي وفي قول يجب عليهم القصاص والأول الصحيح عنه فان
كان الوارث واحد اختلف خسين عينا فان الايمان لازمة للورثة كورا كانوا أو انا ناعدا كان أو

خطأ هذا مذهب الشافعي ومنه ان سيد ابيمان المدعي في القسامة بخلاف غيرهما من الدعاوى كما
في هذه الرواية ويدل له حديث أبي هريرة المينة على المدعي واليمين على المدعي عليه الا في القسامة
وفي استاده لين الا انه قد أخرجه البيهقي من حديث عمرو بن شعيب ولم يسلك فيه قالوا لان حجة
المدعي اذا قويت بشهادة أو شبهة صارت اليمين له وهذا الشبهة قوية فصار المدعي في القسامة
مشابها للمدعي عليه المتأدي بالبرأة الاصلية وذهبت الحنفية وآخرون الى انه يخلف المدعي
عليه ولا يمين على المدعي فيخلف خمسون رجلا من اهل القرية ما قتلوا ولا علمنا والى هذا جرح
التجاري وذلك لان الروايات اختلفت في ذلك في قصة الانصار ويهود خيبر فزيدوا المختلف الى المتن
عليه من ان اليمين على المدعي عليه فان حافظوا فهل تلزمهم الدية أم لا ذهبت جماعة الى انها
تلزمهم الدية بعد الايمان وذهب آخرون الى انها اذا حقنوا خمسين يميناً برؤا ولا دية عليهم وعليه
تدل قصة أبي طالب الاتية واستدل الجماعة المذكورة ومن معهم في ايجاب الدية باحاديث
لا تقوم بها حجة لعدم صحة رفعها عند أئمة هذا الشأن وقوله فوداه رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم من عمده وفي لفظ انه وداه من ابل الصدقة فقبل المراد انه اقترضها منها وانها لم تحملها اصل
الله عليه وآله وسلم للاصلاح بين الطائفتين كان حكمها حكم القضاء عن الغرام لما غرمه لاصلاح
ذات البين ولم يأخذها صلى الله عليه وآله وسلم لنفسه فان الصدقة لا تحل له ولكن جرى اعطاء
الدية منها مجرى اعطائهم في الغرم لاصلاح ذات البين وأما من قال انه صلى الله عليه وآله وسلم
اعطى ذلك من سهم الغارمين فلا يصح فان غارم أهل الزكاة لا يعطى من الزكاة كذا قيل وفيه
نظر فان اليهود لم تلزمهم الدية لانه لم يخلف المدعون كما عرفت فما واد صلى الله عليه وآله وسلم
الابرة عمنه لثلاث دردمه وأما رواية النسائي انه صلى الله عليه وآله وسلم قسمها على اليهود
واعانهم بعضها فقال ابن القيم ان هذا ليس بحقوق فان الدية لا تلزم المدعي عليهم بمجرد دعوى
القبيل بل لا بد من اقرار أو بينة أو ايمان المدعي ولم يوجد هنا شيء من ذلك وقد عرض صلى الله
عليه وآله وسلم على المدعين ان يحلفوا أو افكيف يلزم اليهود بالدية بمجرد الدعوى انتهى قلت
قال السيد رحمه الله في السبل ويظهر لي انه ليس في هذا الحديث حكم منه صلى الله عليه وآله
وسلم بالقسامة أصلاً كما أفاده الحديث وانما دل الحديث على حكاية الواقع لا غير وذلك كرههم صلى
الله عليه وآله وسلم قصة الحكم على التقديرين ومن ثمة كتب الى يهود بعد ان دار بينهم الكلام
المذكور وسأني تحقيقه انتهى وقوله فكتبوا والله ما قتلناه فيه دليل على الاكتفاء بالكتابة
وبخبر الواحد مع امكان المشافهة * (قائدة) * اختار مالك اجراء هذه الدعوى في الاموال
فاجاز شهادة المسلوبين على السالين وان كانوا مدعين قال لان قاطع الطريق انما يفعل ذلك مع
العفلة والانفراد عن الناس انتهى ولا يخفى أنه لا يتم هذا الابدان ثبوت انه صلى الله عليه وآله وسلم
حكم بالقسامة وعرفنا ان عدم نهوض ذلك وسنزيده بياناً عن قرب واذا ثبت فهذا قياس من
مالك مصادم لنص البيئة على المدعي واليمين على المنكر الا ان يكون مذهب جواز تخصيص عموم
النص بالقياس وللعلماء كلام في حجية العام بعد تخصيصه (وعن رجل من الانصار ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم اقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية وقضى بها رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم بين ناس من الانصار في قبيل ادعوه على اليهود رواه مسلم) قوله على

ما كانت عليه في الجاهلية كأنه أشار إلى ما أخرجه البخاري في قصة الهاشمي في الجاهلية وفيها ان
ابا طالب قال للقاتل اخبرتنا احدي ثلاث ان شئت ان تؤدى مائة من الابل فانك قتلت صاحبنا
خطأ وان شئت حلف نجسون من قومك انك لم تقتله وان آيت قتلنا له وفيه دليل على
ثبوت القتل بالقسامة قال السيد رحمه الله في السبل واعلم اننا قد أشرنا الى انه لم تثبت القسامة
الا لجاهل كما قررناه عنهم وذهب سالم بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز وأبو قلابه وابن عليه الى عدم
شرعية المخالفات الاصول المتقررة شرعا فان الامر ان البيئة على المدعى واليمين على المدعى عليه
وبان الايمان لا تأثير لها في اثبات الدماء وبان الشرع ورد بان لا يجوز الحلف الاعلى ما علم قطعاً أو
شَوْهَ حَسَاوً بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يحكم بها وانما كانت حكماً جاهلياً فتلطف بهم رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يرهم كيف لا يجري الحكمهم اعلى أصول الاسلام وبيان انه لم
يحكم بها انهم لما قالوا له وكيف تخلف ولم تحضر ولم تشاهد لم يبين لهم ان هذا الحلف في القسامة
من شأنه كذلك وانه حكم الله فيها وشرعه بل عدل الى قوله يحلف لكم بهود فقالوا ليسوا بمسلمين فلم
يوجب صلى الله عليه وآله وسلم عليهم وبين لهم ان ليس لكم الا اليمين من المدعى عليهم مطلقاً لم يبين
كافراً أو غيرهم بل عدل الى اعطاء اليمين من عنده صلى الله عليه وآله وسلم ولو كان الحكم
ثابتاً باليمين وجهه لهم بل تقريره صلى الله عليه وآله وسلم لهم على انه لا حلف الاعلى شيء مشاهد
مرئى دليل على انه لا حلف في القسامة ولانه لم يطلب صلى الله عليه وآله وسلم اليهود الا جابة عن
خصوصهم في دعواهم فالقصة منادية بانهم لم يخرج محخرج الحكم الشرعي اذ لا يجوز تأخير البيان
عن وقت الحاجة فهذا أقوى دليل بانهم اليست حكماً شرعياً وانما تلطف صلى الله عليه وآله وسلم في
بيان انهم اليست بحكم شرعي بهذا التدرج المنادي بعدم ثبوتها شرعاً وقرهم صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم بانهم لا يحلفون على ما لا يعلمونه ولا شاهدوه ولا حضروه ولم يبين لهم بحرف واحد ان ايمان
القسامة من شأنها ان تكون على ما لا يعلم وهم اذا عرف بطلان القول ان في القصة دليل على
على الحكم على الغائب اذ لا حكم فيها أصلاً وبطلان الجواب عن كونها مخالفة للاصول بانها
مخصصة من الاصول لان القسامة سنة مستقلة بنفسها مفردة مخصصة للاصول كسائر
الخصومات الحاجة الى شرعية احاطة لحفظ الدماء وردع المعتدين ووجه بطلانه انه فرع
ثبوت الحكم بها عن الشارع فلا ثبت الحكم بها كان هذا جواباً احساناً وأما في حديث مسلم انه
صلى الله عليه وآله وسلم اقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية وقضى بها بين ناس من الانصار
في قميل ادعوه على اليهود فهو اخبار عن القصة التي في حديث سهل بن أبي حنيفة وقد عرفت
انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقض بها فيه كما قررناه وقد عرفت من حديث أبي طالب انها كانت
في الجاهلية على ان يؤدى الدية القاتل لا العاقلة كما قال أبو طالب اما ان تؤدى مائة من الابل فانه
ظاهر انها من مال الدامن عاقلة أو بحلف نجسون من قومك أو تقتل وهما في قصة خبير لم يقع شيء
من ذلك فان المدعى عليهم لم يحلفوا ولم يسلموا دية ولم يطلب منهم الحلف وليس هذا قد حكي رواية
الراوي من الصحابة بل في استنباطه لانه قد افاد حديثه انه استنبط قضاء رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم بالقسامة من قصة أهل خيبر وليس في تلك القصة قضاء وعدم صحة الاستنباط جازم
على الصحابي وغيره اتفاقاً وانما روايته للحديث بالقظة أو بمعناه هي التي تعين قبولها وأما قول

أن الزنادق لنا القسامة والخصامة متوافرون أن لا يرى لهم ألف رجل فما اختلف منهم اثنان
 فإنه قال في فتح الباري أنه انما نقله أبو الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت كما أخرجه سعيد بن منصور
 والبيهقي في رواية عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه والاقاب الزناد لا يثبت أنه رأى عشرة من
 الخصامة فضلاً عن ألف انتهى قلت لا يخفى أنه تقرير لما رواه أبو الزناد لبسوت مار واه عن خارجة
 ابن زيد الققية الثقة وانما دلل أبو الزناد بقوله قتله أو كانه يذقتل معشر المسلمين وإن لم يحضرهم
 ثم لا يخفى أن غاية مدعونه عن خارجة فعل جماعة من الخصامة وليس بالاجماع حتى يكون حجة
 ولا شك في ثبوت فعل عمر بالقسامة وإن اختلف عنه في القتل بها انما زاعناني ثبوت حكمه صلى
 الله عليه وآله وسلم بها فإنه لم يثبت هذا آخر كلام السيد رحمه الله وكله لا ينقض دليلاً على رد حكم
 القسامة فقد ثبت القسامة في هذه الشريعة في الجملة ولا ينكر ذلك منكر ولا يدفعه مدافع وقد
 أخذ به الجمهور وروى علماؤه في شرع مستقل لا ينصرفوا مخالفتهم البعض ما قد قررنا عماره
 على جهة العموم فإن مبنى العام على اخصاؤه واجب وقد قال قوم من السلف انها غير ثابتة منع
 اعتراضهم بوردتها وقوعها في زمن النبوة وأيام الخلفاء الراشدين والفقهاء الذين بانها غير ثابتة عروها
 على مجرد الاستبعاد لثبوتها مع اشتغالها على أحكام مخالفتها ما هو المتقرر في غالب الابواب
 وعندى أنه لا وجه لهذا الاستبعاد ولا يقتضى الحزم بعدم ثبوتها لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أقرها على ما كانت عليه في الجاهلية كما في صحيح مسلم وغيره وتقدم قصة قسامة أبي طالب مستوفاة
 في صحيح البخاري وغيره فالقسامة المشروعة هي هذه التي قررها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي
 أن يدفع المتهم بالقتل الدية أو يحلفوا لادبته عليهم وأما ما ثبت في صحيح البخاري وغيره في قصة
 عبد الله بن سهل فينبغي أن يكون هذا على طريق الصلح لأن القسامة التي أقرها رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم هي قسامة أبي طالب فيحمل ما خالفها كقصة القصعة على ما ينبغي أن يحتمل
 عليه ما خالف ما هو الاصل فالخلاف ان القسامة ثابتة في هذه الشريعة فمن ادعاه على قوم
 فيقال لهم يحلف منهم خسون فإن حلفوا فليس عليهم شيء من الدية وإن لم يحلفوا فليس عليهم الدية وإن
 التمس الامر كانت من بيت المال كما في مآل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قصة عبد الله
 ابن سهل وليس غير هذا ولكن في قصة أبي طالب ان الدعوى وقعت على معين فيسأل ذلك على ان
 التبعين لا يبطال القسامة بل تسوجه على قوم ذلك المعين ما تسوجه على قوم وقعت الدعوى على
 واحد منهم غير معين أو على جماعة منهم غير معينين هذا ما أفاده الشوكاني رحمه الله في السيل
 الجرار وقد قال في ذيل الغمام ما نقله ان هذا الباب قد وقع فيه لكثير من أهل العلم مسائل عاطلة
 عن الدلائل ولم يثبت في حديث صحيح ولا حسن قط ما يقتضى الجمع بين الايمان والدية بل بعض
 الاحاديث مصرح بوجوب الايمان فقط وبعضها مصرح بوجوب الدية فقط الى قوله والحاصل
 انه قد كثرت الخطب والخلط في هذا الباب الى غاية ولم يتعبدنا الله بآيات الاحكام العاطلة عن الدلائل
 ولا سيما اذا ظلمت ما هو شرع ثابت وكانت تستلزم أخذ المال الذي هو معصوم الابحقة ولهذا
 ذهب جماعة من السلف الى ان القسامة غير ثابتة لخالفها لاصول الشريعة من وجوده قد ذكرتها
 في شرح المنتقى وذكرت ما أجيب به عنهما من طريق الجمهور وانتهى قلت يعنى بشرح المنتقى كتابه
 نيل الاوطار فقد أثبت فيه القسامة ورد أدلة من فقها رداً مشبعاً وهو الحق الذي لا محيص عنه

فإن شئت زيادة الاطلاع على حكم هذا الباب فراجع ذلك الكتاب والله الموافق للصواب

* (باب قتال أهل البغي) *

هو مصدر بغي عليه بفتح الغين المججمة بغيا بفتح الموحدة وسكون المجمة عملا وظلم وعدل عن الحق وله معان كثيرة وذكر الشارح رحمه الله تعالى معناه الاصطلاحي هنا وساقه على اصطلاح القوم وقد أبان ما فيه السديد رحمه الله في حواشي ضوء التمار ولم يذكره هنا لعدم انطباق الاحاديث عليه (عن ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جمل علينا السلاح فليس منا متفق عليه) أي من جمل لقتال المسلمين بغير حق حتى يجمعه عن المقاتلة أذا القتل لازم لجل السيف في الأغلب ويحتمل أنه لا كتاب فيه وإن المراد جمل حقيقة لارادة التمثال ويدل له قوله علينا وقوله فليس منا تقدم تفسيره بأن المراد ليس على طريقنا وهذا شأن طريقه صلى الله عليه وآله وسلم نصر المسلم والقتال دونه لا تر وبعده واخافته وقتاله وهذا في غير المستحل فإن استحلت القتال للمسلم بغير حق فإنه يكفر باستحلاله المحرم القطعي والحديث دليل على تحريم قتال المسلم والتشديد فيه وأما قتال البغاة من أهل الاسلام فإنه خارج من عموم الحديث وهذا بدليل خاص (وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة ومات فتيته) بكسر الميم مصدر نوعي (جاهلية أخرجه مسلم) قوله عن الطاعة أي طاعة الخليفة الذي وقع الاجتماع عليه وكان المراد خليفة أي قطن من الاقطار اذ لم يجمع الناس على خليفة في جميع البلاد الاسلامية من إنشاء الدولة العباسية بل استقل أهل كل اقليم بقائما بهم ورعهم اذ لو جمل الحديث على خليفة أجمع عليه أهل الاسلام لقلت قاتله وقوله وفارق الجماعة أي خرج من الجماعة الذين قد اتفقوا على طاعة امام واسقطهم به منهم واجتمعت به كاهنهم وحاطهم عن عدوتهم فتيته جاهلية أي منسوبة الى أهل الجاهل والمراد به من مات على الكفر قبل الاسلام وهو تبييه لتيته من فارق الجماعة بمن مات على الكفر بجماع ان الكل لم يكن تحت حكم امام فان الخارج عن الطاعة كأهل الجاهلية لا امام له وفي الحديث دليل على انه اذا فارق أحد الجماعة ولم يخرج عليهم ولا قاتلهم انما لانقضاء لئلا ترد الى الجماعة ويذعن للإمام بالطاعة بل تخليه وشأنه لأنه لم يأمر صلى الله عليه وآله وسلم بقتاله بل أخبر عن حال موته وأنه كأهل الجاهلية ولا يخرج بذلك عن الاسلام ويدل له ما ثبت من قول علي كرم الله وجهه للخوارج كونوا حيث شئتم وبيننا وبينكم ان لا تسفكوا دما محرما ولا تقطعوا سيلا ولا تظلموا أحدنا فان فعلتم نفذت اليكم الحرب وهذا ثابت عنه بالفاظ مختلفة أخرجه أحمد والطبراني والحاكم من طريق عبد الله بن شداد قال عبد الله بن شداد قال قال الله ما قتلهم حتى قطعوا السبل وسفكوا الدم الحرام فدل على أن مجردين الخلف على الامام لا يوجب قتال من خالفه (وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتل عمار القتيبة الباغية رواه مسلم) تمامه في مسلم يدعوه الى الجنة ويدعونه الى النار قال ابن عبد البر وتاقت الاخبار به مذا وهو من أصح الحديث وقال ابن زحمة لا مطعن في حقته ولو كان غير صحيح لردده معاوية وإنما قال معاوية قتله من جانيه ولو كان فيه شك لردده معاوية فأنكر دحي أجاب عربون العاص على معاوية فقال فرسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم قتل حنزة وأما نقله المذنب في الخليفة ربه الشارح في نقله من أنه نقل
 ابن الجوزي عن خلاد في المال أنه حكى عن أحمد أنه قال قد روي هذا الحديث من ثمانية
 وعشرين طريقاً ليس فيها طريق صحيح وحكي أيضاً عن أحمد وابن معين وابن أبي خيثمة أنهم
 قالوا لا يصح فقد أجاب السيد محمد بن إبراهيم الوزير عن هذا بقوله الاستبراح الذي ذكره هذا
 الخلاف السافط من غير بيان بل لأنه من مثل ابن حجر عسيرة شيعية فاما ابن الجوزي فلم يعرف
 هذا الشأن وقد ذكر الذهبي في ترجمته في التذكرة كثر خطئه في مصنفاته فهو جاهل وأحقر
 من أن ينهض لمعارضته أئمة الحديث وقرائه وحفاظه كابن عبد البر والخازن ومسلم والبيهقي
 وقدر واه كاه لا يؤدوا ودوا التزمى والذهبي والحاكم وابن خزيمة والقرطبي والاسمعيلى والميراثي
 وأمثالهم وقد ذكر جلته منهم قواتره وصحته وجماعة منهم إجماع أهل السنة وأهل الفقه وأهل
 العلم على ذلك وذكره القرطبي في آخر تذكرة والحاكم في علوم الحديث له وحكاية عن ابن خزيمة
 المعروف بامام الأئمة ولم يحد أحدهم خلافاً في ذلك وأما الذهبي فإنه حقق صحة دعواه بما
 أورده من الطرق الصحيحة للجملة والمنع من العترة بمجرد العصبية من غير حجة صنع من لا علم له بل من
 لا عقل له ولا حياء انتهى قلت لا يخفى أن ابن الجوزي نقل عن أحمد عدم صحته وليس له دوقدح
 في صحته حتى يقال أنه أحقر من أن ينهض لمعارضته أئمة الحديث وقرائه وحفاظه فالأولى في
 الجواب عن نقل ابن الجوزي ما قاله السيد محمد أيضاً أنه قد روي يعقوب بن شعبة الإمام المقتضى
 الحافظ عن أحمد بن حنبل أنه قال فيه أنه حديث صحيح سمعته عنه يعقوب وقد شغل عنه ذكر الذهبي
 في ترجمة عمار في النبلاء وبؤيده أنه رواد أحمد عن جماعة كثيرة من الصحابة وكان يرى الضرب
 على روايات الضعاف والمنكرات وهذا يدل على بطلان ما حكاها ابن الجوزي والافغاية
 أنه قد تعارض عن أحمد القولان (١) في طرح وفي تصحيح غيره ما يغني عنه كما لا يخفى وأما الحكاية
 عن ابن معين وابن أبي خيثمة فإنه رواد المصنف بصيغة التبريز ولم ينسبها إلى روافيه تكام عليها
 والحديث دليل على أن الفقه الباغية معاوية ومن في حربه والفقه المحقة على كرم الله وجهه
 ورزى عنه ومن في صحته وقد نقل الإجماع من أهل السنة بهذا القول جماعة من أئمتهم
 كالسامري وغيره وأوضحه السيد رحمه الله في الروضة الندية (٢) وعن ابن عمر رضى الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هل تدري يا ابن أم عبد (هو ابن مسعود لأنه المعروف
 بذلك) وكان رواد عنه ابن عمر أسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحديثه (كيف حكم الله في
 بني من هذه الأمة قال الله ورسوله أعلم قال لا يجزه (٣) جريحها) أي لا يتم قتل من كان جريحاً
 من البغاة (ولا يقتل أسيرها ولا يطلب هاربها ولا يقسم فيؤها رواه البراز والحاكم وصححه
 فوههم لأن في أسنده كوث) بفتح الكاف وسكون الواو ومثله مقسومة فقرأه (ابن حكيم وهو
 متروك) وصح عن علي من طرق نحوه موقوفاً أخبره ابن أبي شعبة والحاكم في الميزان كوث
 ابن حكيم عن عطاء ومكحول وهو كوفي نزل حلب قال ابن معين ليس بشيء وقال أحمد بن حنبل
 أحاديثه بواطل انتهى قال ابن عدى هذا حديث غير محفوظ وأما الرواية عن علي عليه السلام
 فروادها البيهقي وغيره وفي الحديث مسائل الأولى جواز قتال البغاة وهو إجماع لقوله تعالى
 فتقاتلوا التي تسقى قلت والآية دالة على الوجوب وبه قالت الجماعة ولكن شرطوا أن الغلبة

(١) أي ما نقل عنه اثباتاً
 ونقياً اه أبو النصر

(٢) يجزه رضم المنشأة
 الخبيثة وسكون الجيم
 وتحذف الهاء من أجزه يقال
 أجزه على الجرح بجزه إذا
 أسرع قتله اه أبو النصر

وعند جماعة من العلماء ان قتالهم أفضل من قتال الكفار قالوا لما لحق المسلمين من الضر منهم
واعلم انه يبعين اول اقبل قتالهم دعاوهم الى الرجوع عن البغي وتكرير الدعاء كما فعل على كرم الله
وجهه في الخوارج فانهم لما فارقه أرسل اليهم ابن عباس فناظرهم فخرج منهم أربع مائة ألف
وكانوا ثمانية آلاف وبقي أربعة آلاف أن يرجعوا وأصر وعلى فراقه فارسل اليهم كوفوا حيث شئتم
ويشأنو ينسبكم أن لا تسفكوا دما محرما ولا تقطعوا سبيلا ولا تظلموا أحدًا فقتلوا عبد الله بن
خبيب صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم بقروا بن سريته وهى حبلى وأخرجوا
ما في بطنها فبلغ عليها كرم الله وجهه فكتب اليهم أفيدونا بقاتل عبد الله بن خبيب فقالوا كلنا قتله
فأذن حينئذ في قتالهم وهى روايات ثابتة ساقها المصنف في فتح الباري المسئلة الثانية انه لا يجهز
على جريحها وهو من أجهز على الجريح وجعز أى بت قتله وأسرعه وتم عليه ودليل قوله ولا يجهز
على جريحها وأخرج البيهقي ان عليا عليه السلام قال لا يحجبه يوم الجلس اذا ظهرتم على القوم
فلا تظلموا مدبروا ولا تجهزوا على جريح وانظروا ما حضرت به الحرب من آتته فاقبضوه وما سوى
ذلك فهو لورثته قال البيهقي هذا منقطع والصحيح انه لم يأخذ شيئا ولم يسلب قتيلًا ودل الحديث
أيضا على انه لا يقتل أسير البغاة قالوا وهذا خاص بالبغاة لان قتالهم انما هو لدفعهم عن المحاربة
ودل الحديث أيضا على انه لا يطلب هاربهم او ظاهرهم ولو كان منجيزا الى فئة والى هذا ذهب الشافعي
قال لان القصد دفعهم في تلك الحال وقد وقع وذهب الحنفية الى ان الهارب الى فئة يقتل اذا
يؤمن عودته والحديث يرد هذا القول وكذا ما تقدم من كلام علي عليه السلام المسئلة الثالثة
قوله ولا يقسم فيؤثما أى لا يقسم فيقسمه دال على ان أموال البغاة لا تغنم وان أجلبوا بها الى دار
الحرب والى هذا ذهب الشافعية والحنفية وأيد هذا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل مال
امرى مسلم الا بطيبه من نفسه وقد صحح البيهقي ان عليا عليه السلام لم يأخذ شيئا فخرجه عن
الدار وردي عن جعفر بن محمد عن أبيه ان عليا عليه السلام كان لا يأخذ شيئا وأخرج أيضا عن
أبي بكر بن أبي شيبة عن جعفر بن محمد عن أبيه ان عليا عليه السلام يوم البصرة لم يأخذ من متاعهم
شيئا وأخرج عن أبي امامة قال شهدت يوم صفين وكانوا لا يجهزون على جريح ولا يقتلون موليا
ولا يسلبون قتيلًا وقيل انه يغنم ما أجلبوا به من مال وآلة حرب ويخمس لقول علي عليه السلام
لكم المعسكر وما حوى وأجيب بان الحديث مفسر بانها لا تغنم وبان مذكرناه عن علي عليه
السلام مما وافق الحديث أكثر وأقوى طريقا المسئلة الرابعة يؤخذ من اطلاق قوله ولا يجهز
على جريحها انه لا يضمن البغاة ما نلقوه في القتال من الدماء والاموال واليه ذهب الحنفية
واسندل بقوله تعالى حتى تقي الى امر الله ولم يذكروا ما وعى آخرجه البيهقي عن ابن شهاب قال
حاجبت القسة الاولى فادركت أى القسة رجالا ذوى عدد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم عن شهداء بدر او بلغنا انهم كانوا يريدون ان يهدروا القسة ولا يقام فيها على رجل قاتل في
تأويل القرآن قصاص فين قتل ولا حد في سب اعلم أه سييت ولا يرى عليهم احد ولا يبين
زوجها ولا عنه ولا يرى أن يقد فيها أحد الا جلد الحد ويرى أن ترد الى زوجها الاول بعد ان
تعمد تنقض عهدها من زوجها الآخر ويرى ان يرثها زوجها الاول قلت وهذا وان لم يكن
اجماعا فانه مقول لبراءة الأصلية اذا الاصل ان أموال المسلمين ومما هم معصومة وذهب الشافعي

الى انه يقتص من قتل من البغاة واستدلوا بعمومات الآيات والاحاديث نحو ومن قتل مظلوما
فقد جعلنا له وليا سلطانا فلا يسرف في القتل وحديث من اعتبط مسلما يقتل فيه وقود وأجيب
بانها عمومات خصت بمبدأ كمن أدله أهل القول الاول (وعن عرقحة) بضم العين الموملة
وسكون الزاء ونظم الفاء وجيم (ابن شريح) بالشين المعجمة مصغر شرح وقيل بالموملة (قال)
سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من أناكم وأمركم جميع يريد أن يفرق جماعتكم
فاقتلوه آخر جهنم (ورواه مسلم بلفظ) قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
ستكون غنائم وهنات (١) فمن أراد أن يفرق أمر هذه الامة وهي جميع قاضيه بالسيف كائنا
ما كان وفي لفظ فاقبلوه وفي لفظ من أناكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يفتك عصاكم
أو يفرق جماعتكم فاقبلوه وأخرج الشيخان واللفظ البخاري من حديث ابن عباس رضي الله
عنه قال من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر عليه فإنه من فارق الجماعة شرا فمات مائة سنة
جاهلية وفي لفظ من خرج عن السلطان شرا مائة سنة جاهلية دلت هذه الالفاظ على أن من
خرج على امام قد اجتمع عليه كلمة المسلمين والمراد أهل قطر كقوله فإنه قد استحق القتل لادخله
الضرر على العباد وظاهره سواء كن جائرة أو عادلا وقد جاء في أحاديث تقييد ذلك بما أتوا
المسلات وفي لفظ ما لم يروا كفرا أو حاو قد حقق السيد رحمه الله هذا المباحث في منحة الفقار
حاشية ضوء النهار محبة انضرب اليه آباط الابل والحمد لله المنعم المفضل

* (باب قتال الجاني وقتل المرتد) *

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل دون ماله
فهو شهيد رواه أبو داود والترمذي والنسائي وصححه (وأخرجه البخاري من حديث عبد الله بن
عمر بن العاص وأخرجه أصحاب السنن وابن حبان والحاكم من حديث سعيد بن زيد وفي الحديث
دليل على جواز المقاتلة لمن قصد أخذ ماله غيره بغير حق قليلا كان المال أو كثيرا وهذا قول
الجاهلية وقال بعض المالكية لا يجوز القتال على أخذ القليل من المال قال القرطبي سبب الخلاف
في ذلك حل القتال لدفع المنكر فلا يقتل من المال قليل والكثير أو من باب دفع الضرر فيختلف
الحال في ذلك وحكي ابن المنذر عن الشافعي أن من أريد ماله أو نفسه أو حريمه ولم يمكنه الدفع إلا
بالقتل فيه ذلك (٢) وإس عليه قود ولا دية ولا كفارة لكن ليس له أن يقصد القتل من غير تفصيل
قال ابن المنذر والذي عليه أهل العلم أن للرجل أن يدفع عنه ذكرا أو أيدا طالما بغير تفصيل إلا أن
كل من يحفظ عنه من علماء الحديث كالمجمعين على استثناء السلطان لا تار الواردة بالامر بالصبر على
جورهم وترك القيام عليه وفرق الأوزاعي بين الحال التي للناس فيها إجماعة وامام فحمل الحديث
عليها وأما في حال الخلاف والفرقة فليس تسلم ولا يقتل أحدا قلت ويؤيد ما قاله ابن المنذر
عن أهل العلم ما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ أ رأيت أن جاء رجل يريد أخذ مالي
قال فلا تعطه قال أ رأيت أن قاتلني قال قاتله قال أ رأيت أن تقتلني قال فأت شهيدا قال أ رأيت
أن تقتله قال فيوفي النار وظاهر الحديث إطلاق الاحوال قلت هذا في جواز قتال من يأخذ
المال نهيل يجوز له الامتسلا وترك المنع بالقتال الظاهر جواز ديد له حديث فكأن عبد الله

(١) أي شر وفساد يقال في
فلان غنائم أي خصال شر
ولا يقال في الخير واحدا
هنة ويجمع على هنوات
كذا في النهاية ادأبو النصر

(٢) ويدل له ما أخرجه أبو
داود والنسائي والترمذي
وقال حديث حسن صحيح
وأخرجه ابن ماجه عن سعيد
ابن زيد رضي الله عنه قال
سمعت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يقول من قتل
دون ماله فهو شهيد ومن
قتل دون دينه فهو شهيد
ومن قتل دون أهله فهو

المقتول فانه دال على جواز الاستسلام في النفس والمال بالاولى فيحمل قوله هنا فلا تقطعه على انه
 نهى لغیر التصریح (وعن عمران بن حصين قال قاتل يعلى بن أمية رجل فعض أحدهما
 صاحبه فانتزع يده من فقه فترع نذته فاختصمها الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال
 أبعض أحدكم) يفتح حرف المضارعة والعين المهملة ماضية بضم الباء الضاد الاولى بعض
 بفتحها في المضارع فادغمت ونقلت حركتها الى ما قبلها (أخاه كايض الفحل) أي الذكرك من
 الابل (لاديه له متفق عليه واللفظ مسلم) اختلف في العاض والمعنوض من ههما قال الحافظ
 الصحيح المعروف ان المعنوض أجبر يعلى لا يعلى قيل فيتعين ان يكون يعلى هو العاض وفي
 الحديث دليل على ان هذه الجناية التي وقعت لاجل الدقعة عن الضرر تهمدر ولادية على الجاني
 والى هذا ذهب الجمهور وقالوا لا يلزمه شيء لانه في حكم الصائل واحتجوا أيضا بالاجماع على ان من
 شمر على آخره لا يقتص له فدفع عن نفسه فقتل الشاهرا لا شيء عليه قالوا ولو جرحه
 المعنوض في محمل آخر من يده لم يلزمه شيء وشرط الاهداء ان يتالم المعنوض وان لم يكن
 تخلص يده بغير ذلك من ضرب شدة أو فك الحية ليس لها ومهما أمكن التخليص بدون ذلك
 فعديل عنه الى الأقل لم يهدر ولا شافعة وجه أنه يهدر على الإطلاق ودليل شرط الاهداء بما
 ذكر ما خوذ من القواعد الكلية في الشرع والأفلا يفيد الحديث فان كان العض في موضع
 آخر من البدن جرى فيه هذا الحكم قياسا (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال أبو
 القاسم صلى الله عليه وآله وسلم لو أن امرأ أطلع عليك بغير أن أخذت بجمجمة فقتل عينه
 لم يكن عليك جناح متفق عليه) دل الحديث على تحريم الاطلاع على الغير بغير إذنه وعلى
 ان من أطلع قاصدا للنظر الى محل غيره مما لا يجوز الدخول اليه الا باذن مالكه فإنه يجوز للمطلع
 عليه دفعه بما ذكر وان فقأ عينه فإنه لا ضمان عليه وفي لفظ لاجد والنسائي وصححه ابن
 حبان فلا دية ولا قصاص وأما اذا كان مأذونا بالنظر فالجناح غير مرفوع على من جنى على
 الناظر وكذلك لو كان المنظور اليه في محمل لا يحتاج لاذن ولو أنظر منه ما لا يحل له النظر اليه لان
 التقصير من المنظور اليه والى هذا ذهب الشافعي وغيره واختلف فيه للمالكية قال يحيى بن
 يعمر من المالكية لعزل مالك لم يبلغه الخبر وقال ابن دقيق العيد تصرف الفقهاء في الحكم
 بأنواع من التصرفات منها انه يفرق بين أن يكون هذا الناظر واقفا في الشارع أو في حاكم ملك
 المنظور اليه أو في سكة منسدة الأسفل اختلفوا فيه والاشهر ان لا فرق ولا يجوز مد العين الى حرم
 الناس بحال وفي وجهه للشافعية انه لا تنقأ العين من وقف في ملك المنظور اليه والحديث مطلق
 ومنها هل يجوز في الناظر قبل الانذار والنهي فيه وجهان للشافعية احدهما لا والثاني نعم
 قلت وهو الذي يدل له الحديث ويؤيده دلالة الحديث الاخر انه صلى الله عليه وآله وسلم جعل
 يحتمل المطلع عليه بطعنه واختل فسره في النهاية بقوله يراوده ويطلبه من حيث لا يشعر وفي
 الحديث دليل انه انما يباح له قصد العين بشئ خفيف كالمدري والبندقية والحصاة لقوله فخذته
 قال الفقهاء فاما لو رماه بالشباب أو بحجر يقتله فقهه هذا قيل يتعلق به القصاص أو الدية وما
 تصرف فيه الفقهاء ان هذا الناظر اذا كان له محرم في الدار أو زوجة أو متاع لم يجز قصد عينه
 لان له في النظر شبهة وقيل لا يكفي اذا كان له في الدار محرم بل انما يتبع قصد عينه اذا لم يكن

في الدار محارمه ومنها اذ لم يكن في الدار الا صاحبها فله الرمي ان كان مكشوف العورة
ولا ضمان والافوجان اظهرهما لا يجوز رمييه ومنها ان الحرم اذا كن في الدار مستترات اوفى
بيت فقي وجهه لا يجوز قصده لانه لا يطلع على شيء قال بعض الفقهاء والظاهر الجواز لاطلاق
الاخبار ولانه لا يتنظط اوقات الستر والتكشف والاحتياط حسم الباب ومنها ان ذلك انما
يكون اذ لم يقصر صاحب الدار فان كان بابا مقموحا او ثم كوة واسعة او ثمة مقموحة فينظر فان
كان مجازا لم يجوز قصده وان كان وقف وتعمد فقبيل لا يجوز قصده اكفر يط صاحب الدار يفتح
الباب وتوسيع الكوة وقيل يجوز له عدية بالنظر وأجرى هذا الخلاف فيما اذا نظر من سطح يتسه
أو نظر المثلث من المئذنة لكن الاظهرهما عندهم جواز الرمي لانه لا تقتصر من صاحب الدار ثم
قال واعلم ان ما كان من هذه التصرفات الفقهية داخلا تحت اطلاق الحديث فهو مأخوذ منها
وما لا فبعضه مأخوذ من فهم المعنى المقتضود بالحديث وبعضه مأخوذ من القياس وهو قليل عما
ذكر انتهى كلامه واعلم انه يؤخذ من الحديث هذا صحة قول الفقهاء انهم اهدم الصوامع
المحدثة المعورة وكذلك علية الملك اذا كانت معورة وهو محكي عن القاسم الرسي وهو رأي عمر فانه
أخرج عنه ابن عبد الحكم في فتوح مصر عن يزيد بن أبي حبيب قال أول من بنى رفعة بمصر
خارجة من حدافة فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فكتب الى عمرو بن العاص سلام عليك أما بعد فإنه
بلغني ان خارجة بن حدافة بنى عرفة ولقد أراد أن يطلع على عورات جيرانه فاذا ناله ككالي هذا
فأهدمها ان شاء الله تعالى والسلام (وعن البراء بن عازب رضى الله عنه قال قضى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ان حفظ الحوائط بالنهار على أهلها وان حفظ الماشية بالليل على أهلها
وان على أهل الماشية ما أصابت ماشيتهم بالليل رواد أجد والاربعة الا الترمذى وصححه ابن
حبان وفي اسناده اختلاف) مداره على الزهري وقد اختلف عليه فانه روى من طرق كما عن
الزهري عن حزام عن البراء بن عازب لم يسمع من البراء قاله عبد الحق بعلابن حزم وأخرجه البيهقي
من طرق وفيها الاختلاف الا انه قال الشافعي رحمه الله أخذنا به لثبوته واتصاله ومعرفته رجالة
قال البيهقي وروى عنه عن الشعبي عن شريح انه كان يرض ما أنفست الغنم بالليل ولا يرضن
ما أنفست بالنهار ويتأول هذه الآية وداد ووسلمان اذ يحكيان في الحرت اذ تنفست فيه غنم القوم
وكان يقول (١) انفس بالليل وروى مرة عن مسروق اذ تنفست فيه غنم القوم قال كان كرمنا
فدخلت فيه ليل لا فتركت فيه خضر اقل الحديث انه لا يرضن مالك البهية ما جئته في النهار لانه
يعتاد ارسالها بالنهار ويرضن ما جئته بالليل لانه يعتاد حفظها بالليل والى هذا ذهب مالك
والشافعي ودليلهم الحديث والآية وذهب أبو حنيفة الى انه لا ضمان على أهل الماشية مطلقا
وجئته حديث الجماعة جرحها جبار أخرجه أحمد والشيخان من حديث أبي هريرة والتساق
وابن ماجه عن عمرو بن عوف وفيه زيادة ولكنه قال الطحاوى يذهب الى حنيفة انه لا ضمان
اذا أرسلها مع حافظ وأما اذا أرسلها من دون حافظ فانه يرضن وكذا المالكية يقيدون ذلك بما
اذا سرحت الدواب في مشارحها المعتادة للرعي وأما اذا كانت في أرض حزر وعة لا مسرح فيها
فانهم يرضنون ليلاً وأنهاراً وفي المسئلة أقوال أخر لا تناسب النص وهذا ولا دليل لها بقاومه
(وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه في رجل أسلم ثم هود لا أجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله)

(١) اي يفسر النفس بانه
في الليل فتوافق الآية
الحديث وتعاضده وشرع
من قبلنا شرع لنا كما عرف
في الاصول اه أبو النضر

جوز في قضاء رفعه على انه خبره بتد المحذوف ونصبه على انه مصدر حذف فعله وهو يشير الى
حديث من بدل دينه فاقتلوه سياقي من خرج به (فأمر به فقتل متفق عليه وفي رواية لابي داود
كان قد استتب قبل ذلك) الحديث دليل على انه يجب قتل المرتد وهو اجماع وانما وقع الخلاف
هل يجب استتابته قبل قتله أولا ذهب الجمهور الى وجوب الاستتابة لما في رواية أبي داود هذه
وله في رواية أخرى قد عاده ابو موسى عشرين ليلة أو قريسا ثم اوجامعا فدعا في فضر ب
عنقه وذهب الحسن وطاوس وأهل الظاهر وآخرون الى عدم وجوب استتابة المرتد وأنه
يقتل في الحال مستدلين بقوله صلى الله عليه وآله وسلم من بدل دينه فاقتلوه يعني والقائه تقييد
التعقيب ولأن حكم المرتد حكم الحرابي الذي بلغته الدعوة فانه يقتل من دون أن يدعى قالوا
وانما شرع الدعوة لمن خرج عن الاسلام لاعن بصيرة وأما من خرج عن بصيرة فلا وعن
ابن عباس وعطاء بن كان أخته مسلم لم يستتب والاستتباب نقله عنهم الطحاوي ثم القائلين
بالاستتابة خلاف آخر وهو انه هل يكفي مرة أو لا بد من ثلاث في مجلس أو في يوم أو في ثلاثة أيام
ويروى عن علي عليه السلام يستتاب شهرا (وعن ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم من بدل دينه فاقتلوه ورواه البخاري) الحديث دليل على
وجوب قتل من بدل دينه كما تقدم وهو عام للرجل والمرأة والاول اجماع وفي الثاني خلاف
ذهب الجمهور الى انها تقتل المرأة المرتدة لأن كلمة من هنا تم الذكر والاثني ولانه أخرج ابن
المنذر عن ابن عباس راوى الحديث انه قال تقتل المرأة المرتدة ولو أنشركه هو والدارقطني أن
أبا بكر قتل امرأة أميرة تده في خلافته والعجابه متوافرون ولم يشكر عليه أحد وهو حديث حسن
وأخرج أيضا حديثا مرفوعا في قتل المرأة ولكنه حديث ضعيف وقد وقع في حديث معاذ بن
بعثة النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى اليمن انه قال له أيما رجل ارتد عن الاسلام فادعه فان عاد
والافاضرب عنقه وأيا امرأة ارتدت عن الاسلام فادعها فان عادت والافاضرب عنقها واسناده
حسن وهو نص في محل النزاع وذهب الحنفية الى أنه لا تقتل المرأة إذا ارتدت قالوا لانه قد ورد
عنه صلى الله عليه وآله وسلم النهي عن قتل النساء لما رأى امرأة متقولة وقال ما كانت هذه
لثقاتل رواه أحمد وأجاب الجمهور بان النهي انما هو عن قتل الكافرة الأصلية كما وقع في سياق
قصة النهي فيكون النهي مخصوصا بمخالفهم من العلة وهو ما كانت لا تناقل فالتبني عن قتلها
انما هو تركه المقابلة فكان ذلك في دين الكفار الأصليين المتحيزين للقتال ويحي عموم قوله من
بدل دينه سالما عن المعارض وأيدته الأدلة التي سلفت وأعلم ان ظاهرا الحديث اطلاق التسديد
فيشمل من تنصر بعد ان كان يهوديا وغير ذلك من الأديان الكفرية والى هذا ذهب الشافعية
وسواء كان من الأديان التي تقرر بالجزية أم لا لاطلاق هذا اللفظ وخالف الحنفية في ذلك وقالوا
بمس المراد التبدل الكفر بعد الاسلام قالوا واطلاق الحديث متروك اتفاقا في حق الكافر
إذا أسلم مع تناول الاطلاق له وبأن الكفر ملة واحدة فالمراد من بدل دين الاسلام بدله آخر فانه
قد أخرج الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعا من خالف دينه دين الاسلام فاضربوا عنقه
فصرح بدين الاسلام (وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان أعشى كانت له أم ولد تسمى النبي صلى
الله عليه وآله وسلم وتقع فيه فينهاش فلا تنهي فلما كان ذات ليلة أخذ المعول بكسر الميم وعين

(١) هذا ورد للزجر عن فعل المعصية والاية التي بعدها وردت للزجر عن الزيادة فيه والمقصان اه أبو النصر

(٢) استثناء من معمول اسأل المأخوذ من معنى أنشدك وقضيت وان كان فعلا ولا يدخل عليه الا لكذبه لما كان مؤثرا بالمصدر جاز دخوله عليه وأول به وان لم يدخل عليه حرف مصدرى ملاحظة للمعنى كما أولوه بذلك في

قولهم سمعك بالمعنى وأصله سمع بالمعنى كما عسرف في النحو اه أبو تراب

(٣) سمى عسيفا لان المستأجر عسفه في العمل والعسف الجور اه أبو تراب

(٤) أى عنده كفى رواية وفي أخرى في أهل هذا اه أبو تراب

(٥) قال في التعريفات ان الزنا شرعا ايلاج الحشفة اه أبو تراب

(٦) وهو أنيس بن النخاع الاسلمي وعظمى زعم انه أنس بن مالك صغره النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند خطابه اه أبو تراب

مهملة وفتح الواو (فجعل في بطنهم اقامكأ عليهم اذ قتلها قتل ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ألا شهدوا ان دمه اقدر رواءه أبو داود ورواه ثقات) الحديث دليل على انه يقتل من سب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويحدرمه فان كان مسلما كان سبه لصلى الله عليه وآله وسلم ردة فيقتل قال ابن بطال من غير استنباط ونقل ابن المنذر عن الاوزاعي والليث انه يستتاب وان كان من أهل العهد فانه يقتل الآن يسلم ونقل ابن المنذر عن الليث والاوزاعي والشافعي وأحمد وإسحق انه يقتل أيضا من غير استنباط وعن الحنفية انه يعزى للمعاذ ولا يقتل واحتج الطحاوى بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقتل اليهود الذين قالوا السام عليكم ولو كان هذا من مسلم لكان ردة ولان ما هم عليه من الكفر أشد من السب قلت يؤيد ان كفرهم بصلى الله عليه وآله وسلم معناه انه كذاب وأي سب أخش من هذا وقد أقرواعليه الآن يقال ان هذا النص في حديث الامة يقاس عليه اهل الذمة واما القول بأن دماءهم اتم احقت بالعهد وليس في العهد انهم يسبون النبي صلى الله عليه وآله وسلم سبه منهم اتمقتض عهده فيصير كافرا بالعهد فيحدرمه فقد يجاب عنه ان عهدهم يتضمن اقرارهم على تسكينهم لصلى الله عليه وآله وسلم وشوا عظم سب الآن يقال يخص من بين غيرهم من السب والله أعلم

﴿كتاب الحدود﴾

جمع حد والحد أصله ما يحجز به بين شيئين فيمنع اختلاطهما سميت هذه العقوبات حدود الكونها وتمنع عن المعادة ويطلق الحد على التقدير وهذه الحدود مقدرة من الشارع ويطلق الحد على نفس المعاصي نحو قوله تعالى تلك حدود الله (١) فلا تقربوها وعلى فعل فيه شيء مقدر نحو قوله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه

﴿باب حد الزاني﴾

عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني ان رجلا من الاعراب أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أنشدك قال في الفتح ضمن أنشدك اذ كرك حذف الباء أى اذ كرك الله رافعا لشيد أى صوتى وهو شخ أو له ونون سا كمة وضم الشين المعجمة أى أسألك (الله الا قضيت لي بكتاب الله تعالى) استثناء مفرغ اذ المعنى لا أنشدك الا القضاء (٢) بكتاب الله (قال الآخر وهو أفتقه منه) كأن الراوى يعرف انه أفتقه أو من كونه سأل أهل الفقه (ثم فاقض بيننا بكتاب الله واتذن لي فقال قل قال ان ابني كان عسيفا (٣) بالعين المهملة والسين المهملة خنثاة خنثية فقامت بزنة أجبر ومعناه (على هذا (٤) فزني بامرأته (٥) وانى أخبرت أن على ابني الرجم فاقضت منه بماتة شاة ووليدة فسألت أهل العلم فأخبروني انما على ابني جلد مائة وتغريب عام وان على امرأته الرجم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله الوليدة والغنم رد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام) كأنه صلى الله عليه وآله وسلم قد علم انه غير محصن وقد كان اعترف بالزنا (واعند (٦) بأنيس) نص غير أنس رجل من الصحابة لا ذكره الا في هذا الحديث (الى امرأته هذا فان اعترفت فأرجمها متفق عليه وهذا اللفظ لمسلم) الحديث دليل على وجوب الحد على الزاني غير المحصن مائة جلدة

وعليه دل القرآن وأنه يجب عليه تغريب عام ودون زيادة على ما دل عليه القرآن ودليل على أنه يجب
الرجوع على الزاني المحسن وعلى أنه يكفي في الاعتراف بالزنا مرة واحدة كغيره من سائر الاحكام
والى هذا ذهب الحسن ومالك والشافعي ودارود وآخرون وذهب الحنفية والحنابلة وآخرون
الى أنه يعتبر في الاقرار بالزنا أربع مرات مستتدين بما يأتي من قصة ما عزي وبأى الجواب عنه في
شرح حديثه وأمره صلى الله عليه وآله وسلم أن يسأبرجتها بعد اعترافها دليل لمن قال بجواز حكم
الحاكم في الحدود ونحوها بما أقر به الخصم عنده وهو أحد قول الشافعي وبه قال أبو ثور بكافله
القاضي عياض وقال الجمهور لا يصح ذلك قالوا وقضية آتيس بطرق الاحتمال الاعذار وان قوله
فأرجعها بعد اعلامه صلى الله عليه وآله وسلم وأنه فرض الامر اليه والمعنى فإذا اعترفت بحضرة
من يثبت ذلك بقوله حكمت قلت ولا يفتي ان هذه تكفات واعلم انه صلى الله عليه وآله وسلم
يعت الى المرأة لاجل اثبات الحد عليها فإنه صلى الله عليه وآله وسلم قد أمر باستئمان أئني
بفاحشة وبالستر عليه ونهى عن التجسس وانما ذلك لانهم لما قذفت المرأة بالزنا عنت اليها صلى
الله عليه وآله وسلم تسكر فتطالب بحمد القذف أو تقر بالزنا فيسقط عنه فكان منها الاقرار
فأوجب على نفسها الحد ويؤيد هذا ما أخرجه أبو داود والنسائي عن ابن عباس ان رجلاً أقر
أنه زنى بامرأة فخلده النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما أنه ثم سألت المرأة فقالت كذب فخلده جلد
القرية ثمانين وقد سكنت عليه أبو داود وصححه الحاكم واستنكره النسائي (وعن عبادة بن
الصامت رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني خذوا عني فقد جعل
الله لن سبيلاً البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة والنبيب بالنبيب جلد مائة والرجم رواه مسلم) إشارة
الى قوله تعالى أو يجعل الله لن سبيلاً بين له أنه قد جعل تعالى السبيل بما ذكره من الحكم وفي
الحديث مستثان الاولى حكم البكر اذا زنى والمراد بالبكر عند الفقهاء الحر البالغ الذي لم يجامع
في انكاح صحيح وقوله بالبكر هذا مخرج الغالب لأنه لا يبرأ منه فهو ما أنه يجب على البكر الجلد
سواء كان مع بكر أو نبيب كافي قصة العفيف وقوله ونفي سنة فيه دليل على وجوب التغريب للزاني
البكر عاملاً ومن تمام الحد واليه ذهب الخلفاء الاربعة ومالك والشافعي وأجدوا وصحى وغيرهم
وأنه في الإجماع وذهب الحنفية الى أنه لا يجب التغريب واستدل الحنفية بأنه لم يذكر في آية
النور والتغريب زيادة على النص وهو ثابت بخبر الواحد فلا يعمل به لانه يكون ناسخاً وجوابه
ان الحديث مشهور وأكثر طرقه وكثرة من عمل به من الصحابة وقد علمت الحنفية بمسألة بل بدونه
كنقض الوضوء من التفهيم وجواز الوضوء بالنبيذ وغير ذلك مما هو زيادة على ما في القرآن وهذا
منه قال ابن المنذر أقسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قصة العفيف أنه يقضي بكتاب الله ثم قال
ان عليه جلد مائة وتغريب عام وهو المين لكتاب الله وخطب بذلك عمر على رؤس الناس وكان
الطحاوي لما رأى ضعف جواب الحنفية هذا أجاب عنهم بأن حديث التغريب منسوخ بحديث
اذا زنت أمتاً أحدكم فليجلدها ثم قال في الثالثة فليبيعها أو البيع بقوت التغريب قال واذا سقط
عن الامتة سقط عن الحر لانه في معناها قال ويأتى كحديث لا تسافر المرأة الا مع ذي محرم قال
واذا اتقى عن النساء اتقى عن الرجال انتهى وفيه ضعف لانه مبني على ان العام اذا خص لم يبق
دليلاً وهو ضعيف كما هو عرف في الأصول لهم نقول الامتة خصت من حكم التغريب وكان

الحديث عام في حكمه المذكور والاتي والامة والعبد خصت منه الامة وبقي ما عداها داخل تحت الحكم وقال مالك والاوزاعي ان المرأة لا تغرب قال لانها عورة وفي نعيمها تصيبع لها وتغربض للنفسه ولهذا نهيت عن السفر مع غير محرم ولا يخفى انه لا يرد ما ذكره لانه قد شرط من قال بالغرب ان تكون مع محرمة فتكون أجرة من الغيب وجبت بحيايتها وقيل في بيت المال كجيرة الجلال وامال الرق فانه ذهب مالك وأحمد وغيرهما الى انه لا ينفى قالوا لان نعيمه عقره بما له من نعيمه نعيمه مدة عمره وقواعد الشرع قاضية انه لا يعاقب الا الجاني ومن ثم سقط فرض الجهاد والحج على المملوك وقال الثوري ودودي ينفى لعموم أدلة التغريب ولقوله تعالى فاعلم ان نصف ما على المحصنات من العذاب ينصف في حق المملوك لعموم الآية وامام سافة التغريب فقالوا أقلها مسافة القصر لتحصل الغربية وغرب عمر من المدينة الى الشام وغرب عثمان الى مصر ومن كان غريبا لا وطن له غريب الى غير البلد التي أوقع فيها المعصية المسئلة الثانية في قوله والنيب بالنيب المراد بالنيب من قد وطئ في نكاح صحيح وهو حر بالغ عاقل والمرأة مثله وهذا الحكم يستوي فيه المسلم والكافر والحكم هو ما دل له قوله جلد مائة والرجم فانه أفاضه يجمع بالنيب بين الجلد والرجم وهو قول علي عليه السلام كما أخرجه البخاري انه جلد مائة ثم أحس يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة وقال جلدتها بكتاب الله ورجمتها بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الشعبي قيل لعلي عليه السلام جعلت بين حدين فأجاب بما ذكر قال الحارثي وذهب الى هذا أحمد واسحق ودودي وابن المنذر وذهب غيرهم الى انه لا يجمع بين الجلد والرجم قالوا وحديث عبادة منسوخ بقصة ما عرزل العامرية واليهوديين فانه صلى الله عليه وآله وسلم رجمهم ولم يروا انه جلدهم قال الشافعي فدللت السنة على ان الجلد ثابت على البكر ساقط عن النيب قال وحديث عبادة مقدم أجيب بأنه ليس في قصة ما عرزل من ذكره على تقدير تأخرها تنصريح بسقوط الجلد عن المرحوم لاحتمال أن يكون ترك روايته لوضوحه ولكونه الاصل وقد احتج الشافعي بنظر هذا حين عورض في إيجاب العمرة بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر من سأله أن يجمع عن أبيه ولم يذكر العمرة فأجاب الشافعي بأن السكوف عن ذلك لا يدل على سقوطه الا أنه قد يقال ان جلد من ذكر من الخمسة الذين رجمهم صلى الله عليه وآله وسلم لو وقع مع كثرة من يحضر عذابهم ما من طوائف المؤمنين يعدمه لا يرويه أحد من حضر فعدم انبأه في روايته من الروايات مع تنوعها واختلاف ألفاظها دليل على انه لم يقع الجلد فيقوى معه الظن بعدم وقوعه وفعل علي عليه السلام ظاهره ان اجتمعت له لقوله جلدتها بكتاب الله ورجمتها بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانه ظاهره انه عمل باجتماده في الجمع بين الدليلين فلا يتم القول بأنه توقيف وان كان في قوله بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يشعر بالتوقيف قلت ولا يخفى قوة دلالة حديث عبادة على اثبات جلد النيب ثم رجمه قال السيد رحمه الله ولا يخفى ظهوره انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجلد من رجمه فأنما وقع في الحكم حتى يفتح الله وهو خير الناس انتهى قلت قال الشوكاني في شرح المختصر ان كان ثيبا جلد كما يجلد البكر ثم رجم حتى يموت والرجم كان متلوا ثم لم يمت تلاوته وعلى هذا أكثر أهل العلم (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجل من المسلمين وهو في المسجد فناداه فقال يا رسول الله اني ربيت فأعرض عنه

فتحتي ثلثاء وجهه) أي انتقل من الداحية التي كان فيها إلى الناحية التي يستقبل بها وجهه (فقال
 يا رسول الله اني زيت فاعرض عنه حتى تبي ذلك عليه أربع مرات فلما سمع على نفسه أربع
 شهادات دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أبك جنون قال لا قال فهل أحصنت) يفتح
 الهمزة مخايمهم له فصايمهم له أي تزوجت (قال نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 اذهبوا به فارجموه متفق عليه) الحديث اشتمل على مسائل الاولى انه وقع منه اقرار أربع
 مرات فاختلف العلماء هل يشترط تكرار الاقرار بالزنا أربعاً ولا ذهب من قدمنا ذكره وهو
 الحسن ومالك والشافعي ودادود وآخرون إلى عدم اشتراط التكرار مستدلين بأن الاصل عدم
 اشتراطه في سائر الاقرار بالقتل والسرقة وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ينس فان اعترفت
 فارجموا ولم يذكر له تكرار الاعتراف فلو كان شرطاً معتبراً لذكره صلى الله عليه وآله وسلم لانه في
 مقام البيان ولا يؤخر عن وقت الحاجة وذهب الجاهل إلى أنه يشترط في الاقرار بالزنا أربع
 مرات مستدلين بحديث ما عر هذا وأجيب عليهم بأن حديث ما عر هذا اضطربت فيه الروايات
 في عدد الاقرارات بخلافها أربع مرات ومثله في حديث جابر بن سمرة عنده مسلم ووقع في طريق
 أخرى عنده مسلم أيضاً مرتين أو ثلاثاً ووقع في حديث غيره أيضاً من طريق أخرى فاعترف بالزنا
 ثلاث مرات وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الروايات قد شهدت على نفسك أربع مرات
 حكاية لما وقع منه فالمفهوم غير معتبر وما كان ذلك الا زيادة في الاستنبات والتبيين ولذلك سأل
 صلى الله عليه وآله وسلم هل به جنون أو هو شارب خمر وأمر من يشم رائحته وجعل يستنصره عن
 الزنا كما سيأتي بالفاظ عديدة كل ذلك لأجل الشبهة التي عرضت في أمره ولانها قالت الجهمية
 أني إذا ترددت في كارتد ما عر افعلم ان التردد ليس بشرط في الاقرار وبعد فلو سلمنا أنه لا اضطراب
 وأنه أقر أربع مرات فهذا فعل منهم غير أمره صلى الله عليه وآله وسلم ولا طالبه بتكرار اقراره
 بل فعله من تلقاء نفسه وتقريره عليه دليل على جواز له على شرطية واستبدال الجمهور
 بالقياس على أنه قد اعتبر في الشهادة أربعة ورد بأنه استدلال واضح البطلان لانه قد اعتبر في
 المال عدلان والاقرار به يكفي مرة واحدة اتفاقاً المسئلة الثانية ذلت ألفاظ الحديث على أنه
 يجب على الامام الاستئصال عن الامور التي لا يجب معها الحد فانه قد روي في هذا الحديث ألفاظ
 كثيرة دالة عليه ففي حديث بريدة أنه قال أشربت خيراً قال لا والله قام رجل يستنكهم فلم يجد
 فيه ريحاً وفي حديث ابن عباس عليك قبلت أو غمزت وفي رواية هل ضا جعنا قال نعم قال فهل
 بأشربنا قال نعم قال دخل ذلك منك في ذلك منها قال نعم قال تغيب المرء في المكحلة والرشاء في البئر
 قال نعم قال أدرى ما الزنا قال نعم أتيت منها حراماً ما يأتي الرجل من امرأته حلالاً قال فيأخذ
 بهذا القول قال فتأهري فأمر به فرحم فدل جميع ما ذكر على أنه يجب الاستئصال والتبيين وأنه
 يندب تلقين ما يسقط الحد وان الاقرار لا يدفعه من اللفظ الصريح الذي لا يحتمل غير الواقعة وقد
 روي عن جماعة من الصحابة تلقين المقر كما أخرجه مالك عن أبي الدرداء وعن علي عليه السلام
 ورضي الله عنه في قصة شراحبة قال لها على استكرهت قالت لا قال فلعن رجلاناً قال في نومك
 الحديث وعند المالكية أنه لا يلحق من اشتمر بآفته الحرامات وفي قوله أشربت خيراً دليل أنه
 لا يصح اقرار السكران وفيه خلاف وفيه دليل على أنه يحفر للرجل عند رجعه لأن في حديث بريدة

عند مسلم فخره حفيرة وفي الحديث عند البخاري أنه لما أذلقته الخجارة حرب فأدركه الحرة
فربحناه زاد في رواية حتى مات وأخرج أبو داود أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم يعني حين أخبر
به ربه هلا رددته إلى وفي رواية تركته له ليتوب فيتوب الله عليه وأخذ من هذا الشافعي
وأجد أنه يصح رجوع المقر عن الإقرار فإذا هرب ترك له الرجوع وفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم
لعله يتوب أشكال لأنه ما جاءه الاثبات بطلب تطهيره من الذنب وقد أخرج أبو داود أنه قال صلى
الله عليه وآله وسلم في قصة معاذ والذي نفس محمد بيده أنه لا تلي أنهار الجنة ينغمس فيها ولعله
يجاب بأن المراد لعله يرجع عن إقراره ويتوب بنفسه وبين الله تعالى في غفرله أو المراد يتوب عن
الكذبة بنفسه واعلم أن قوله فأمر به فربحوه يدل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يحضر الرحم
وأنه لا يجب أن يكون أول من يرجع الإمام فيمن ثبت عليه الحد بالإقرار وإلى هذا ذهب الشافعي
والأولى حمل ذلك على الذنب وعليه يحمل ما أخرجه البيهقي عن علي عليه السلام ورضي الله عنه
أنه قال أعيان امرأته بنعي عليها ولدها وكان اعتراف فالإمام أول من يرجع فان ثبت بالبينه فالشهود
أول من يرجع (وعن ابن عباس رضي الله عنه قال لما أتى معاذ بن مالك إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم قال له لعل قلت أو غمزت) بفتح الغين المعجمة وسكون الميم فزأى في النهاية أنه فسر
الغمز في بعض الأحاديث بالإشارة كالمرء بالعين والحاجب ولعل المراد هنا الحبس باليد لانه ورد
في بعض الروايات أو لمست عوضا عنه (أو نظرت قال لا يرسل الله رواء البخاري) والمراد
استهامة هل هو أطلق لفظ الزنا على أي هذه مجازا وذلك كما جاء العين تزي وزناها النظر والحديث
دليل على التثبت وتلقين المسقط للحد وأنه لا بد من التصريح في الزنا باللفظ الصريح الذي
لا يحتمل غير ذلك (وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه خطب فقال ان الله بعث محمد بالحق
وأنزله عليه الكتاب فكان فيما أنزل عليه آية الرحم قرأناها ووعيناها وعقلناها فرحم رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وربنا بعده فأخشى أن طال بالناس زمان أن يقول قائل ما نجد الرحم
في كتاب الله فضأوا بتركه فربضة أراها الله وإن الرحم حق في كتاب الله على من زنا إذا أحسن من
الرجال والنساء أو قامت البينة أو كان الحبل) بفتح المهملة والموحدة (أو الاعتراف متفق
عليه) زاد الاسماعيل بعد قوله أو الاعتراف وقد قرأناها الشيخ والشيخة فأرجوهما البينة وبين
في رواية عند النسائي محلها من السورة أنها كانت في سورة الأحزاب وكذلك أخرج هذه الزيادة
في هذا الحديث الموطأ عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب وفي رواية زيادة أذانية فأرجوهما البينة
نكالا من الله والله عزيز حكيم وفي رواية لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكنت يا سيدي
وهذا القسم من نسخ التلاوة مع بقاء الحكم وقد عده الأصوليون قسما من أقسام النسخ وفي
الحديث دليل على أنه إذا وجدت المرأة الحالية من الزوج أو السيد حبلى ولم تزد كشبهة أنه
يثبت الحد بالحبل وهو مذهب عمر واليه ذهب مالك وأصحابه وقال الشافعي وأبو حنيفة أنه
لا يثبت الحد إلا بيمين أو اعتراف لأن الحد ونسقه قط بالشبهات وأسدل الأولون بأنه قاله عمر على
المنبر ولم يشكر عليه في منزل منزلة الإجماع قلت لا يخفى أن الدليل هو الإجماع لا ما ينزل منزلة
(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا زنت
أمة أحدكم فزين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها) بمائة تحمية فثلثة فمائة فواحدة التعنيف

لنظاومعنى (ثم ان زنت فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم ان زنت الثالثة فتبين زناها فليبيعها ولو جعل من شعره متق عليه وهذا النظم مسلم) فيه مسائل الاولى دل قوله فتبين زناها انه اذا علم السيد بزنا أمته جلدها وان لم يقيم شهادة وذهب اليه بعض العلماء وقيل المراد اذا تبين زناها بما تبين به في حق الحرة وهو الشهادة أو الاقرار والشهادة تقام عند الحاكم لا عند الاكثر وقال بعض الشافعية تقام عند السيد وفي قوله فليجلدها دليل على أن ولاية جلد الامه الى سيدها واليه ذهب الشافعي قيل ان ذلك اذا لم يكن في الزمان امام والافالحدود اليه والاول أقوى والمراد بالجلد الحد المعروف في قوله تعالى فعلمين نصف ما على الحصان من العذاب المسئلة الثانية قوله ولا يثرب عليها ووردي لفظ التثريب ولا يعتقها وهو بمعنى ما هنا وهو معنى عن الجمع لهما بين العقوبة بالتعنيف والجلد ومن قال المراد انه لا يقنع بالتعنيف دون الجلد فقد أبعد قال ابن بطال يؤخذ منه ان كل من أقيم عليه الحد لا يعزب بالتعنيف واللوم وإنما يليق ذلك بمن صدر منه قبل ان يرفع الى الامام التحذير والتخويف فاذا رفع وأقيم عليه الحد كفاه ويؤيد هذا انه صلى الله عليه وآله وسلم عن سب الذي أقيم عليه حد النحر وقال لا تكونوا عوناً للشيطان على أخيككم وفي قوله ثم ان زنت الى آخره دليل على أن الزاني اذا تكررت منه الزنا بعد اقامة الحد عليه تكرر عليه الحد وأما اذا زنى مرات من دون تخلل اقامة الحد لم يجب عليه الا حد واحد ويؤخذ من ظاهر قوله فليبيعها انه لا يقيم عليها الحد قال المصنف في الفتح الاربع انه يجلد ها قبل البيع ثم يبيعها والسكوت عنه العلم بأن الحد لا يترك ولا يقوم البيع مقامه المسئلة الثالثة ظاهر الامر وجوب بيع السيد للامة وان اسلمها لمن تكررت منه الزنا حشمة محرم وهذا قول داود وأصحابه وذهب الجمهور الى أنه مستحب لا واجب وقال ابن بطال جلد الفقهاء الامر بالبيع على الحض على مباعده من تكررت منه لتلايظن بالسيد الرضا بذلك فيكون ديوناً وقد ثبت لوعبد على من اتصف بالديانة وفيه دليل على انه لا يجب فراق الزانية لان لفظ امة أحدكم عام لمن يطوها مالها وكها ومن لا يطوها لم يجعل الشارع مجزاً من الزنا موبجلاً لفرأق اولو كان موجبه له لوجب فراقها في أول مرة بل لم يوجبها الا في الثالثة على القول بوجوب فراقها بالبيع كما قاله داود وأصحابه وهذا الاجاب لا مجرد الزنا بل لتكرره لتلايظن بالسيد الرضا لذلك فيتصف بالصفه القبيحة ويجري هذا الحكم في الزوجه انه لا يجب طلاقها وفراقها لاجل الزنا بل ان تكرر منها وجب لها عرف قالوا وانما أمر يبيعها في الثالثة لما ذكرنا قرياً ولما في ذلك من الوسيله الى تكثير اولاد الزنا قال وحله بعضهم على الوجوب ولا سلفه من الامه فلا تستعمل به وقد ثبت النهي عن اضاعة المال فكيف يجب بيع ماله قيمة خطية بالحقة انتهى قلت ولا يخفى ان الظاهر مع من قال بالوجوب ولم يأت القائل بالاستحباب بدليل على عدم الاجيجاب وقوله وقد ثبت النهي عن اضاعة المال فلناثبت هنا محض ذلك النهي وهو هذا الامر وقد وقع الاجماع على جواز بيع الشيء الثمين بالثمن الحقيقي اذا كان البائع عالماً به وكذلك اذا كان جاهلاً عند الجمهور وقوله ولما في ذلك من الوسيله الى تكثير اولاد الزنا يقال ليس في الامر بيعها قطع لذلك الا لا ينقطع الا بتركها وليس في بيعها ما يصيرها تاركاً له وقد قيل في وجه الحكمه في الامر ببيعها مع انه ليس من موانع الزنا جواز ان تستقنى عند المشتري وتعلم بأن اخر اجها من ملك السيد الاول

بسبب الزنا تتر كخشية من قتلها عند المالئ لأنه قد يعقها بالتسرى اليها أو بتزويجها
المسئلة الرابعة هل يجب على البائع أن يعرف المشتري سبب بيعها لك لا يدخل تحت قوله من
عشنا فليس من المال الزنا عيب وإذا أمر بالخط من القيمة يحتمل أن لا يجب عليه ذلك لأن الشارع قد
أمر ببيعها ولم يأمره ببيان عيبها ثم هذا العيب ليس معلوماً بثبوته في الاستقبال فتسبب
القابض وبغير البار وكونه قد وقع فيه أو أقيم عليه الحد قد صدره كغير الواقع وله أن ينهي
عن التعنيف لها أو يبين عيبها فيكون من التعنيف وهل يسدب له ذلك بسبب بيعها للعبد
يذهب ويدخل تحت عموم المناجحة المسئلة الخامسة في اطلاق الحديث دليل على اقامة
الحد على الأمة مطلقاً سواء أخصت أو لا وفي قوله تعالى فإذا أخصن فإن اثنين بقا حشة فاعلمين
نصف ما على الخصومات من العذاب دليل على شرطية الاحصان ولكن يحتمل أنه شرط
للتعنيف في جلد المحصنة من الاماء وان علم انصف الجلد لا لرحم اذ لا ينصف فيكون قاعدة
التعنيف في الآية وصرح بقصيل الاطلاق قول علي عليه السلام ورضي عنه في خطبته يا أيها
الناس أقيموا على أرفاقكم الحد من أخصن منهن ومن لم يخصص رواد ابن عيينة ويحيى بن سعيد
عن ابن شهاب كما قال مالك وهذا مذهب الجمهور وذهب جماعة من العلماء إلى أنه لا يحد من
العبيد والاماء الا من أخصن وهو مذهب ابن عباس ولكنه يثبته في كلام الجمهور اطلاق الحديث
الاثنى وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقيموا الحدود
على ما ملكت أيما نكم رواد أودود وفي مسلم ووقوف علي رضي الله عنه وأخرجه
البيهقي مرفوعاً وقد غفل الحاكم وظن أنه لم يذكره أحد الشيخين واستدركه عليه ما قلت يمكن أنه
استدركه ليكون مسلم لم يرفعه وقد ثبت عند الحاكم رفعه والحديث دل على ما دل عليه الحديث
الاول من اقامة المالئ الحد على المالك الا أن هذا يعم ذكرهم وانهم ودل على اقامة الحد
عليهم مطلقاً أخصوا ولا وعلى ان اقامته الى المالك ذكره أو أنثى واختلف في الأمة المزوجة
فالجواهر يقولون حدها الى سيدها وقال مالك حدها الى الامام الآن يكون زوجها عبداً
لمالكها فأمرها الى السيد وظاهره أنه لا يشترط في السيد شرط صلاحية ولا غيرها قال ابن حزم
يقبه السيد الآن يكون كافراً قال لانهم لا يقرون الابالصغار وفي تسلطه على اقامة الحد
منافاة لذلك ثم ظاهر الحديث ان السيد اقامة حد السرقة والشرب وقد خالف في ذلك جماعة
بلا دليل باخض وقد أخرج عبد الرزاق عن معمر بن أيوب عن نافع عن ابن عمر قطع يد غلام له
سرق وجلده عبد الله بن زني من غير أن يرفعهما الى الوالي وأخرج مالك في الموطأ بسند ابن عبد
لبن عبد الله بن أبي بكر سرق واعتري فأمرت به عائشة فقطعت يده وأخرج الشافعي وعبد
الرزاق بسندهما الى الحسين بن محمد بن علي أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
حدثت جارية لها زنت وروى ابن وهب عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أن فاطمة بنت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم كانت تجلد وليدتها حين أذانت وذهبت الخنفسة الى أنه لا يقيم
الحدود مطلقاً (١) الا الامام أو من أذن له وقد استدل الطحاوي بما أخرجه من طريق مسلم بن
يسار قال كان أبو عبد الله رجل من الصحابة يقول الزكاة والحدود والني والجمعة الى السلطان
قال الطحاوي ولا تعلم له مخالفاً من الصحابة وقد تعقبه ابن حزم فقال بل خالفه اثنا عشر نفسم

(١) اشارة الى مذهب
الاوراقي والثوري لانهم
يقولان لا يقيم السيد الاحد
الزنا لغيره ابو تراب

العجوبة وقد سمعت ما روى عن العجوبة وكونه ردا على الطحاوي ومن ذلك ما أخرجه البيهقي عن
 عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال أدركت بقايا الانصار وهم يضربون الوليدة من
 ولادتهم في جبالهم اذ اذنت قال الشافعي وكان ابن مسعود يامر به وأبو هريرة يحمد وليدته
 (وعن عمران بن حصين رضى الله عنه ان امرأة من جهينة) هي المعروفة بالغامرية (أتت
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي حبل من الزنا فقالت يا نبي الله أصب حدنا فلقه على فخذ عاتق
 الله صلى الله عليه وسلم ولها فقال أحسن اليها فاذا وضعت فأنثى بهم ففعل فأمر بهما نبي الله صلى
 الله عليه وسلم فشكت) معنى للجهول أى شددت ووردته في رواية (عليها شايها ثم أمر بهما فخرجت
 ثم صلى عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال عمر صلى عليها يا رسول الله وقد زنت فقال لقد
 تابت توبة لو قصمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم وهل وجدت توبة أفضل من أن جادت
 بنفسها لله تعالى رواه مسلم) ظاهر قوله فاذا وضعت فأنثى بهم ففعل انه وقع الرجم عقيب الوضع
 الا أنه قد ثبت في رواية أخرى لمسلم انه ارجت بعد أن قطعت ولدها وأنت به وفي يده كسرة خبز في
 رواية الكتاب طي واختصار قال النووي بعد ذكر الروايتين وهما في صحيح مسلم ظاهرهما
 الاختلاف فان الثانية صريحة في أن رجمها كان بعد قطاعه وأكله الخبز والاولى انه رجمها عقيب
 الولادة فيجب تأويل الاولى وحمله على وفي الثانية فيكون قوله في الرواية الاولى انه قام رجل من
 الانصار فقال الى رضاعه انما قاله بهد القمامة وأراد برضاعه كذا لتورثه وبه ومما رضاء عجائزا
 انتهى باختصار والحديث دليل على وجوب الرجم وتقدم الكلام في مسأله وأما شايها اعلمها
 فلاجل ان لا تكلف عند اضطرارها من مس الخبارة وانفق العلماء على أنها ارجم المرأة قاعدة
 والرجل قائما الا عندما لا فقال قاعدة او قيل بتخير الامام بينهما وفي الحديث دليل انه صلى الله
 عليه وآله وسلم صلى على المرأة بنفسه ان صحت الرواية بصلى بالبناء للمعلوم الا أنه قال الطبري
 انه انضم الصادق كسر اللام قال كذا هو في رواية ابن أبي شيبه وأبي داود في رواية لابي داود
 فأمرهم أن يصلوا ولكن أكثر الروايات لم يفتح الصادق فتح اللام وظاهر قول عمر تعالى انه صلى الله
 عليه وآله وسلم بإشراف الصلاة بنفسه فيؤيد رواية الاكثر لمسلم والقول بأن المراد من صلى أمر بان
 يصلى والله أسند اليه صلى الله عليه وآله وسلم لكونه الاخر خلاف الظاهر فان الاصل الحقيقة
 وعلى كل تقدير فقد صلى صلى الله عليه وآله وسلم عليها وأمر بالصلاة فالقول بكراهة الصلاة على
 المرحوم يصادم النص الان تخص الكراهة من رجم بغير الاقرار بخوارق لم يثبت فهذا ينزل على
 الخلاف في الصلاة على النفاق فالجهول أنه يصلى عليهم ولادليل مع المنع عن الصلاة عليهم وفي
 الحديث دليل على أن التوبة لا تسقط الحد وهو أصح القولين عند الشافعية والجمهور
 والخلاف في حد الحارب اذا تاب قبل القدرة عليه فانه يسقط بالتوبة عند الجمهور لقوله تعالى
 الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ﴿٢٠٨﴾ (وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال رجم
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا من أسلم) يريد ما عزم مالك (ورجلان من اليهود وامرأة)
 يريد الجهمية (رواه مسلم وقصة اليهوديين في الصحيحين من حديث ابن عمر) أما حديث ما عزم
 والجهمية فتقدم ما في الحديث دليل على إقامة الحد على الكافر اذ اذني وهو قول الجمهور وذهب
 المالكية ومعظم الحنفية الى اشتراط الاسلام وانه المراد بالاحصان ونقل ابن عبد البر

الا اتفاق عليه وروى قوله بأن الشافعي وأحمد لا يشترطان ذلك ودليلهما وقوع التصريح بأن
 اليهوديين الذين زنا كانوا قد أحصوا وقد أجاب من اشترط الاسلام عن هذا الحديث بأنه صلى الله
 عليه وآله وسلم انما رجعهم بالحكم التوراة وليس من حكم الاسلام في شيء وانما هو من باب تنفيذ
 الحكم عليهم بما في كتابهم ما فان في التوراة الرجم على المحسن وعلى غيره قال ابن العربي انما
 رجعهم لاقامة الحجة عليهم بما عايناه في شرعهم مع قوله وان احكم بينهم بينهم بما أنزل الله ومن ثم
 استدعى شهودهم لتقوم الحجة عليهم وردده الخطابي بأن الله تعالى قال وأن احكم بينهم بما أنزل الله
 وانما جاءه القوم سائلين الحكم عنده كدلت عليه الرواية فثبتهم على ما كتموه من حكم التوراة
 ولا جاز أن يكون حكم الاسلام عنده مخالفا لذلك لأنه لا يجوز الحكم بالنسخ فدل على انه
 انما احكمهم بالنسخ انتهى قلت ولا يتحقق احتمال القصة للأمرين والقول الاول مبنى على عدم
 صحة شهادة أشد الذمة بعضهم على بعض والثاني مبنى على جواز فيه خلاف معروف
 وقد دلت القصة على صحة أنكم أدخل الكتاب لأن ثبوت الاحصان فرع عن ثبوت صحته وان
 الكفار مخاطبون بفروع الشرائع كذلك قيل قلت أما الخطاب بفروع الشرائع ففيه نظر لوقته
 على انه احكمهم صلى الله عليه وآله وسلم بشرع الله بما في التوراة على أحد الاحتمالين (وعن سعيد بن
 سعد بن عباد) هو انصارى قال الواقدى صحبته صحيحة كان واليها على بن أبي طالب رضي الله
 عنه على اليمن (قال كان بين أسياتنا) جمع بيت (روجيل) تعبير رجل (ضعيف نجب) بالخيار
 المجتهد فوجدت فقلت أي بخير (بأمة من امة) فذكر ذلك سعيد بن رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم فقال اضربوا احده فقالوا يا رسول الله انه أضعف من ذلك فقال خذوا عثكالا بكسر
 العين فخذت برثة قرطاس وهو العنق (فيه مائة شمر اخ) بالشين المججمة أوله وراء آخره طاء مججمة
 برثة عثكال وهو عصن دقيق في أعلى العنكال (ثم اضربوه بضربة واحدة فقتلوا رواده أجد
 والنسائي وابن ماجه واسناده حسن لكن اختلفوا في وصله وارساله) قال البيهقي المخطوط عن
 أبي امامة أي ابن سهل بن خنيفة كونه من سلا وأخرجه أجد وابن ماجه من حديث أبي امامة عن
 سعيد بن سعد بن عباد موصولا وقد أسلفنا للغير مرة ان هذا ليس بعلة فادسه بل روايته
 موصولة بزيادة من ثقة مقبولة والمراد هنا بالعنكال الغصن الكبير الذي يكون عليه أغصان
 صفار وهو للخل كالغصن والغصن وكل واحد من ذلك الاغصان يسمى شمر اخ وفي الحديث دليل
 على أن من كان ضعيفا لم يرض ونحوه ولا يطبق اقامة الحد عليه بالسياط أقيم عليه بما يحتمل مجموعا
 دفعة واحدة من غير تكرار للضرب بعنكال العنكول ونحوه والى هذا ذهب الجماهير قالوا لابد
 ان يباشر المحدود بجميع الشماريح ليقع المقصود من الحد وقيل يجزئ وان لم يباشر جميعه وهو
 الحق فإنه لم يخلق الله تعالى العناكيل مصفوفة كل واحد الى جنب الآخر عرضا منتشرة الى تمام
 مائة قط ومع عدم الانتشار يتبع مباشرة كل فرد منها فان كان المريض يربح زوال مرضه أو خيف
 عليه لشدته حر أو برد آخر الحد عليه الى زوال ما يخاف (وعن ابن عباس رضي الله عنهما
 أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول
 به ومن وجدتموه وقع على جمعة فاقتلوه واقتلوا الهيمة رواده أجدوا الاربعة ورجاله موثقون
 الا ان فيه اختلافا) (١) ظاهره ان الاختلاف في الحديث جميعه لا في قوله ومن وجدتموه الخ

(١) قوله اختلافا قلت لفظ
 النسائي لعن الله من عمل
 قوم لوط وقال الترمذي
 انما يعرف من هذا الوجه
 انتهى وهو من رواية عمرو
 ابن أبي عمرو مولى المطالب
 قال ابن معين ينكر عليه
 حديثه اقتلوا الفاعل
 والمفعول به انتهى أفاده
 المنذرى اه أبو رباب

فقط وذلك ان الحديث قد روى عن ابن عباس مفرقا وهو مختلف في ثبوت ~~كل واحد من~~
الاهرين أما الحكم الاول فانه قد أخرج البيهقي من حديث سعيد بن جبير ومجاهد عن ابن عباس
في البكرين جعل على اللوطية قال يرجم وأخرج عنه انه قال ينظر أعلی بناء في القرية فيرى به منكسا
ثم يبيع الخجارة وأما الثاني فانه أخرج عن عاصم بن بهدلة عن أبي رزين عن ابن عباس انه سئل
عن الذي يأتي البهيمة قال لا حد عليه فهذا الاختلاف عنه دل على انه ليس عنده سنة فيه ما عن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانما تكلموا بجهنم كذا قيل في بيان وجه قول المصنف ان
فيه اختلافا والحديث فيه مسئلتان الاول فيمن عمل عمل قوم لوط ولا ريب ان تكسب كبيرة
وفي حكمها أقوال الاول انه يحد حد الزاني قياسا عليه بجماع الالاج محرم في فرج محرم وهذا
قول جماعة من الشافعي والخالف واليه يرجع الشافعي واعتدروا عن الحديث بأن فيه مالا فلا
ينض على اباحته دم المسلم الا أنه لا يحد في هذه الاوصاف التي جمعوها وسعلوها على له لحاق
الواط بالزنا لدليل على علمتها والثاني يقتل الفاعل والمفعول به شخصين كائنا وغير محصنين
الحديث المذكور وهو قد يمدح قول الشافعي وكان طريقة الفقهاء ان يقولوا في القتل فعل ولم ينكر
فكان اجماعا سيما مع تكرير من أبي بكر وعمر وغيرهما وتجب في المناسق قوله الذاهب الى هذا مع
وضوح دليله لفظا وبوجه الى حد يعمل به سندا الثالث انه يحرق بالنار فاخرج البيهقي انه اجمع
رأى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على تحريق الفاعل والمفعول به وفيه قصة
وفي اسناد ارسال وقال الحافظ المنذرى حرق اللوطية بالنار أربعة من الخلفاء أبو بكر الصديق
وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن الزبير وهشام بن عبد الملك الرابع انه يرى من أعلی بناء في القرية
منكسا ثم يبيع الخجارة رواه البيهقي عن علي رضي الله عنه وتقدم عن ابن عباس رضي الله عنه
المسئلة الثانية فيمن أتى بهيمة في الحديث على تحريم ذلك وان حد من يأتيها قتله واليه ذهب
الشافعي في أخير قوله وقال ان صح الحديث قلت به وروى عن القاسم وذهب الشافعي في قول له
انه يجب حد الزنا قياسا على الزاني وذهب ابن حنبل وغيره الى انه يعزى فقط اذ ليس بناتوا والحديث
قد تكلم فيه جماعة فدل على وجوب قتل البهيمة كقوله كانت أولا والى ذلك ذهب على
رضي الله عنه وقول الشافعي وقد قيل لابن عباس ما شأن البهيمة قال ما سمعت من رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك شيئا ولكن أرى انه كره ان يؤكل من لحمها أو ينفع بها بعد ذلك
العمل وروى انه قال في الجواب انه تارى فيقال هذه فعل بها ما فعل وذهبت الحنفية الى انه يكره
أكلها فظاهره انه لا يجب قتلها قال الخطابي الحديث هذا معارض بنهيه صلى الله عليه وآله وسلم
عن قتل الحيوان الا لكاه قال في البحر فيحتمل انه أراد عقوبته بقتله ان كانت له وهي
ما كولة جماعين الأدلة (وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضرب
وغرب وان أبا بكر ضرب وغرب رواه الترمذي ورجاله ثقات الا انه اختلف في رفعه ووقفه)
وأخرج البيهقي ان عليا عليه السلام جلا وقي من البصرة الى الكوفة أو من الكوفة الى البصرة
وتقدم تحقيق ذلك في التغريب وكانه ساقه المصنف رداعلى من زعم نسخ التغريب (وعن ابن
عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخنثى جمع خنثى بالخاء المعجمة
فنون فتلته اسم مفعول أو اسم فاعل روى بهما (من الرجال والمتجولات من النساء وقال

أخرجوه من يوتكم رواء البخاري) اللعن منه صلى الله عليه وآله وسلم لم تكتب المعصية
 دال على كبرها وهو يحتمل الاخبار والانشاء كما قدمناه والمختص من الرجال المراد به من يتشبهه
 بالنساء في حر كانه وكلامه وغير ذلك من الامور المختصة بالنساء والمراد من يتخلق بذلك لاسن كان
 ذلك من خلقته وجبلته والمراد بالمرجلات من النساء المتشبهات بالرجال هكذا وردت في
 حديث آخر أخرجه أبو داود وهذا دليل على تحريم تشبه الرجال بالنساء والعكس وقيل لادلالة
 اللعن على التحريم لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان يأذن في المختصين بالدخول على النساء واعانني
 من سمع منه وصف المرأة بما لا يفتن له الا من كان له اربة فهو لاجل تتبع أو صاف الاجنبية
 قلت يحتمل ان من آذنه كان ذلك صفة له خلقه لا خلقه اهذا وقال ابن التين امان انتهى في
 التشبه بالنساء من الرجال الى ان يؤتى في دبره وبالرجال من النساء الى ان يعاطى السجى فان
 لهذين الصفتين من اللوم والعقوبة أشد من لم يصل الى ذلك قلت امان يؤتى من الرجال في دبره
 فهو الذي سلف حكمه قريبا (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ادفعوا الحدود وما وجدتم لها مدفعاً أخرجه ابن ماجه واسناده ضعيف وأخرجه
 الترمذي (١) والحاكم من حديث عائشة بلطف ادرؤ الحدود عن المسلمين ما استطعتم وهو
 ضعيف أيضاً رواه البيهقي عن علي رضي الله عنه من قوله بلطف ادرؤ الحدود بالشبهات) وذكره
 المصنف في التلخيص عن علي رضي الله عنه مر فوعا وتمامه ولا ينبغي للامام ان يعطل الحدود قال
 وفيه المختارين نافع وهو منكر الحديث قاله البخاري الا انه ساق المصنف في التلخيص عدة
 روايات موقوفة صحيح بعضها وهي تعاضد المرفوع وتدل على ان له أصلاً في الجملة وفيه دليل على انه
 يدفع الحد بالشبهة التي يجوز وقوعها كدعوى الكراه أو انها أتيت المرأة وهي نائمة فيقبل قولها
 ويدفع عنها الحد ولا تكلف البينة على ما زعمه (وعن ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم اجتنبوا هذه القاذورات) جمع قاذورة والمراد بها الفعل القبيح والقول
 السيئ مما نهى الله تعالى عنه (التي نهى الله تعالى عنها فمن ألم فليستر بستر الله وليت إلى الله
 فانه من يبدى لنا صفته نقيم عليه كتاب الله عز وجل رواد الحاكم) وقال علي شرطهما (وهو في
 المواطن من اسيل زيد بن أسلم) قال ابن عبد البر لا أعلم هذا الحديث أسند بوجه من الوجوه
 ومراده بذلك حديث مالك وأما حديث الحاكم فهو مسند مع انه قال امام الحرمين في النهاية
 انه صحيح متفق على صحته قال ابن الصلاح وهذا مما يتجرب منه العارف بالحديث وله اشبه بالادلة
 كثيرة أوقعه فيها اطراحه صناعة الحديث التي يقتصر اليها كل فقيه وعالم وفي الحديث دليل على
 انه يجب على من ألم بعصية ان يستر ولا يفضح نفسه بالاقرار ويبادر الى التوبة فان أبدى صفحته
 للامام والمراد بهما حقيقة أمره وجب على الامام اقامة الحد وقد أخرج أبو داود مر فوعا
 تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب

(١) قال الترمذي بعد
 أخرجه حديث عائشة
 لا تعرفه مر فوعا الا من
 حديث محمد بن ربيعة عن
 يزيد بن زياد الدمشقي ثم قال
 يزيد بن زياد الدمشقي ضعيف
 في الحديث انتهى أبو تراب

باب حد القذف

القذف لغة الرمي بشئ وفي الشرع الرمي بوطء يوجب الحد على المقتدوف (عن عائشة رضي الله
 عنها قالت لما نزل عذري قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر وذكركم وتلا القرآن

(١) كما رواه ابن أبي جاتم
والحاكم في الاكليل من
مرسل سعيد بن المسيب وفي
البخاري العشر الآيات الى
قوله والله يعلم وأنتم لا تعلمون
وفيها باعتبار العدد وآيات
آخر انتهى أبو تراب

من قوله ان الذين جاءوا بالافتك الى آخر (١) ثمان عشرة آية على إحدى الروايات في العدد (فلما نزل
امر برجلين) هما حسان ومسطح (واحدة) هي حنة بنت جحش (فضربوا الخلد أخرجه أحد
والاربعة وأشار اليه البخاري) في الحديث ثبوت حصد القذف وهو ثابت لقوله تعالى والذين
يرمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء الآية وظاهره انه لم يثبت القذف لعائشة الا من الثلاثة
المذكورين وقد ثبت ان الذي تولى كبره عبد الله بن أبي اسلول ولكنه لم يثبت انه جلدته صلى الله
عليه وآله وسلم حصد القذف وقد ذكر ذلك ابن القيم وعدا رافى تركه صلى الله عليه وآله وسلم
جلده ولكنه قد أخرج الحاكم في الاكليل انه صلى الله عليه وآله وسلم حصد من جلدته القذف وأما
قول الماوردي انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجلد أحد من القذفة لعائشة وعاله بان الخلد انما
يثبت بينة أو اقرارا فقد رد قوله بأنه ثبت ما يوجب به نص القرآن وحصد القذف يثبت بعدم ثبوت
ما قذف به ولا يحتاج في اثباته الى بينة قلت ولا يخفى ان القرآن لم يعين أحد من القذفة وكأنه
يريد ما ثبت في تفسير الآيات فانه ثبت ان الذي تولى كبره عبد الله بن أبي اسلول وان مسطحا
من القذفة وهو المراد بنزول قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بالباطل أولو الفضل منكم والسعة ان يؤتوا أولى القربى
الآية (وعن أنس بن مالك قال أول لعان كان في الاسلام ان شريك بن سماعة قد فقه هلال
ابن أمية بأمر أنه قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم البينة والا فخذ في ظهرك الحديث أخرجه
أبو يعلى ورجاله ثقات وفي البخاري نحوه من حديث ابن عباس) قوله أول لعان قد اختلف
الروايات في سبب نزول آية اللعان ففي رواية أنس هذه انهم انزلت في قصة هلال وفي أخرى انها
نزلت في قصة عويمر الجعاني ولا ريب ان أول لعان كان بنزولها البيان الحكم وجمع بينهما ما بانها
نزلت في شأن هلال وصادق محي عويمر الجعاني وقيل غير ذلك والحديث دليل على ان الزوج
اذا انفج عن البينة على ما دعه من ذلك الامر وجب عليه الحصد الا انه نسخ بوجوب الحد عليه
بالمائة وهذا من نسخ السنة بالقرآن ان كانت آية جلد القذف هي قوله تعالى والذين يرمون
المحصنات الآية سابقة نزولا على آية اللعان والآية اللعان اما ما نسخ على تقدير تراخي النزول
عند من يستطره لقذف الزوج أو محصنة ان لم يترأخ النزول أو تكون آية اللعان قرينة على
أنه أراد بالعوم في قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الخصوص وهو من عدا القاذف لزوجه
من باب استعمال العام في الخاص بخصوصه كذا قيل والتحقيق ان الازواج القاذفات لا زواجهن
باقون في عموم الآية وانما جعل الله شهادة الزوج أربع شهادات بالله فأعده مقام الاربعة
الشهداء ولذا سمي الله أيمانهم شهادة فقال فشهداة أحد هم أربع شهادات بالله فإذا أنكل عن
الأيمان وجب جلدته جلد القذف كما انه اذا رمى أجنبي أجنبية ولم يأت باربعة شهداء جلدته للقذف
فالازواج باقون في عموم والذين يرمون المحصنات داخلون في حكمه ولذا قال صلى الله عليه وآله
وسلم البينة والا فخذ في ظهرك وانما أنزل الله آية اللعان لأفاده ان الزوج البينة وهم الاربعة
الشهداء وقد جعل الله تعالى عوضهم الاربعة الايمان وزاد الخامسة للآ كيد والتشديد وجلده
الزوج بانسكول قول الجهمو وكأنه قيل في الآية الاولى ثم لم يأتوا باربعة شهداء ولم يحلفوا ان كانوا
أزواجا لمن رموا وغايتها انهم اقيمت الآية الثانية ببعض أفراد عموم الاولى بمقدار الاعراض عن القيد
الاول اذا فقد الاول والله أعلم (وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة) هو أبو عمران عبد الله بن عامر

القارئ الشامي كن عالماً ثقة حافظاً لما رواه في الطبعة الثانية من التابعين أحد القراء السبعة
 روى عن وثالث بن الاسع وغيره وقرأ القرآن على المغيرة بن شهاب الخزومي عن عثمان بن عفان
 واثنتي عشرة من الهجرت ومات سنة ثمان عشرة ومائة (قال لقد أدركت أبا بكر وعمر
 وعثمان ومن بعدهم فلم أرهم يضر بون المaul في القذف إلا أربعين رواء مالك والثوري في
 جامعه) دل على أن رأي من ذكر تصنيف حد القذف على المaul ولا يخفى أن النص ورد في
 تصنيف حد الزنا في الاماء بقوله تعالى فاعلمين نصف ما على المحصنات من العذاب فكانهم فاسوا
 عليه حد القذف في الاماء ان كانت فاذفة وخصصوا بالقاس عموم والذين يرمون المحصنات ثم
 فاسوا العبد على الامنة في تصنيف الحد في الزنا والقذف بجامع الملك وعلى رأي من يقول بعدم
 دخول الممالك في العمومات لا تخصيص الا انه مذهب مردودي في الاصول وهذا مذهب الجاهل
 من علماء الامصار وذهب ابن مسعود وعمر بن عبد العزيز (١) الى انه لا ينصف حد القذف على
 العبد لعدم الآية وكانهم لا يرون العدل بالناس كما هو رأي الظاهرية والتحقق ان القياس غير
 تام هنا لانهم جعلوا العلة في الحاق العبد بالامنة الملك ولادليل على انه العلة الامايد عونه من السير
 والتقسيم والحق انه ليس من مسائل العلة وأي مانع من كون الاثنية جزء العلة لنقص حد الامنة
 لان الامايدتين ويغابن ولذا قال تعالى ومن يكفرهين فان الله من بعد اكرهين غفور رحيم أي
 لهن ولم يأت مثل ذلك في الذكور اذ لا يعلون على أنفسهم وحيث تقول انه لا يلحق العبد بالامنة
 في تصنيف حد الزنا ولا القذف وكذلك الامنة لا ينصف اياها حد القذف ودعوى الاجماع على
 تصنيفه في حد الزنا غير صحيحة بخلاف داود وامام في القذف فقد سمعت الخلاف فيه ومن غيره
 (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قذف بمملوكه
 يقام عليه الحد يوم القيامة الا ان يكون كما قال متفق عليه) فيه دليل على انه لا يحد المالك في
 الدنيا اذ اذقني بمملوكه وان كان داخل تحت عموم آية القذف بناء على انه لم يرد بالاحصان الحرية
 ولا الزوج وهو ناطق مشترك يطلق على الحر وعلى المحصن وعلى المسلم لان صلى الله عليه وآله وسلم
 أخبر انه يحد لقتله بمملوكه يوم القيامة ولو وجب حد في الدنيا لم يجب عليه الحد يوم القيامة اذ قد
 ورد ان هذه الحدود كفارات لمن أقيمت عليه وهذا اجماع واما اذ اذقني العبد غير ماله فانه أجمع
 العلماء على انه لا يحد فاذ في الآم الولد ففيها خلاف فذهب الشافعية وأبو حنيفة الى انه لا حد
 ايضا على فاذفه لانهم املوكه قبل موت سيدها وذهب مالك والظاهرية الى انه يحد وصرح ذلك
 عن ابن عمر

(١) والاوزاعي وأبو ثور
 والظاهرية ٥٨

* (باب حد السرقة) *

(عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقطع يد السارق الا
 في ربع دينار فصاعدا) نصب على الحال ويستعمل بالهاء وثم ولا يأتي بالواو قيل معناه ولو زادوا اذا
 زاد لم يكن الا صاعدا فهو حال مؤكدة (متفق عليه واللفظ لمسل وللفظ الجاري تقطع يد السارق
 في ربع دينار فصاعدا وفي رواية لاجد) أي عن عائشة وهو الحديث الثاني (اقتعوا في ربع دينار
 ولا تقطعوا فيما شأوا) أي من ذلك (ايجاب حد السرقة ثابت بالقرآن والسارق والسارقة الآية ولم

يذكر في القرآن نصاب ما يقطع فيه باختلاف العلماء في مسائل الأولى هل يشترط النصاب أولاً ذهب
 الجمهور إلى اشتراطه مستدين بهذه الأحاديث الثابتة وذهب الحسن والظاهرية والخوارج إلى
 أنه لا يشترط بل يقطع في القليل والكثير لاطلاق الآية ولما أخرجه البخاري من حديث أبي
 هريرة أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع به ويسرق الخيل
 فتقطع به وأجيب بأن الآية مطلقة في جنس المسروق وقدره والحديث بيان لها وبأن المراد
 من حديث البيضة تغيير القطع بسرقته بل الأخبار بتغيير شأن السارق وخسارة ما ربحه من
 السرقة وهو أنه تعاطى هذه الأشياء الحقةيرة وصار ذلك خلقاً له وجرأه على سرقة ما هو أكثر من ذلك
 مما يبلغ قدره ما يقطع به فليحذر هذا القليل قبل أن تملكه العادة فيتعاطى سرقة ما هو أكثر من ذلك
 ذكر هذا الخطأ وسبقه ابن قتيبة إليه وتظهر حديث من يفي لله مسجد ولو لم يفتحص قطاعة وحديث
 تصدق ولو نطق بحرق ومن المعلوم أن مفتحص القطاعة لا يصح تبديل ولا التصديق بالظلم
 المحرق لعدم الانتفاع مما فاق قصد صلى الله عليه وآله وسلم المبالغة في الترهيب (١) الثانية
 اختلف الجمهور في قدر النصاب بعد اشتراطهم له على أقوال بلغت إلى عشرين قولاً الذي قام
 الدليل عليه منها قولان الأول أن النصاب الذي يقطع به ربع دينار من الذهب وثلاثة دراهم
 من الفضة وهذا مذهب فقهاء الحجاز والشافعي وغيرهم مستدين بحديث عائشة المذكور فإنه
 بيان لاطلاق الآية وقد أخرجه الشيخان كما سمعت وهو نص في الربع دينار قالوا والملائة
 الدراهم قيمته ربع دينار ولما أتى من أنه صلى الله عليه وآله وسلم قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم
 قال الشافعي إن الثلاثة الدراهم إذا لم يكن قيمته ربع دينار لم توجب القطع واحتج له أيضاً بما
 أخرجه ابن المنذر أنه أتى عثمان بسارق سرق أترجة قومت بثلاثة دراهم من حساب الدينار بأثنى
 عشر فقطع وأخرج أيضاً أن علياً عليه السلام قطع في ربع دينار كانت قيمته درهين ونصفاً
 وقال الشافعي ربع الدينار موافق الثلاثة دراهم وذلك أن الصرف على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم اثناعشر درهما دينار وكذلك كان بعده ولهذا قومت الدية اثني عشر ألفاً من
 الورق وألف دينار من الذهب القول الثاني لا كثر فقهاء العراق أنه لا يوجب القطع السرقة
 عشرة دراهم ولا يجب في أقل من ذلك واستدلوا بذلك بما أخرجه البيهقي والطحاوي من طريق
 محمد بن أبيهق من حديث ابن عباس أنه كان عن المجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 عشرة دراهم وروى أيضاً محمد بن إسحق من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه قالوا
 وقد ثبت في الصحيحين من حديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم قطع في مجن وإن كان فيهما
 أن قيمته ثلاثة دراهم لكن هذه الرواية قد عارضت رواية الصحيحين والواجب الاحتياط فيما
 يستباح به العضو المحرم قطعه لا بمجته فيجب الأخذ بالمتقن وهو الأكثر وقال ابن العربي ذهب
 سفيان الثوري مع جلالة في الحديث إلى أن القطع لا يكون إلا في عشرة دراهم وذلك أن اليد
 محرمة بالاجماع فلا تستباح إلا بما أجمع عليه والعشرة متفق على القطع بها عند الجميع فيقتل
 به ما لم يقع الاتفاق على دون ذلك قلت قد استفيد من هذه الروايات الاضطراب في قدر قيمة المجن
 من ثلاثة دراهم أو عشرة دراهم أو غير ذلك مما ورد في قدر قيمته وروايت ربع دينار حديث
 عائشة صريحة في المقدار فلا يقدم عليها ما فيه اضطراب على أن الأرجح أن قيمة المجن ثلاثة

(١) في حديث البيضة
 والترغيب في حديث المسجد
 والصدقة اه

دراهم لما يأتي من حديث ابن عمر المتفق عليه وباقي الأحاديث المخالفة له لا تقاومه سنداً وأما
 الاحتياط بعد ثبوت الدليل فهو في اتباع الدليل لا فيما عداه على أن رواية التقدير بقبلة الجن
 بالعشرة جاءت من طريق ابن اسحق ومن طريق عمرو بن شعيب وفيهما كلام معروف وإن كان
 لا نرى القدر في ابن اسحق بما ذكره كما قررناه في مواضع آخر المسئلة الثالثة اختلاف القائلين
 بشرطية النصاب فيما يقدر به غير الذهب والفضة فقال مالك في المشهور ويقوم بالدراهم لاربعة
 الدينار يعني إذا اختلف صرف فهم ما مثل أن يكون ربع دينار صرف درهمين مثلاً وقال الشافعي
 الأصل في تقويم الأشياء هو الذهب لأنه الأصل في جواهر الأرض كلها قال الخطابي ولذلك
 كانت الصكوك القديمة يكتب فيها عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل ففرت الدراهم بالدينار
 وحصرت بهم حتى قال الشافعي أن الثلاثة الدراهم إذا لم تكن قيمتها ربع دينار لم توجب القطع كما
 قدمناه وقال بقول الشافعي في التقويم أبو ثور والاوزاعي وداود وقال أحمد بقول مالك في
 التقويم بالدراهم وهذا القولان في قدر النصاب نفعرا عن الدليل كما عرفت وفي الباب أقوال
 كما قدمنا لم ينض لها دليل فلا حاجة إلى شغل الأوراق والأوقات بالقال والقليل (وعن
 ابن عمر) رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قطع في حجة ثمانية دراهم متفق
 عليه) المجن بكسر الميم وبالجم الترس مفعول من الاجتنان وهو الاستئثار والاختفاء وكسرت
 ميمه لأنه آله في الاستئثار قال

وكان مجنى دون من كنت ألقى * ثلاث شخصو كاعبان ومغفر

وقد عرفت مما مضى أن الثلاثة الدراهم ربع دينار ويدل له قوله في رواية أحمد ولا تقطعوا فيها
 هو أدنى من ذلك بعد ذكره القطع في الربع الدينار ثم أخبر الراوي هنا أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 قطع في ثلاثة دراهم ما ذاك إلا لأنه ربع دينار والثنائي قوله ولا تقطعوا فيها أدنى من ذلك
 وقوله هنا قيمته هذا هو المعتبر أعني القيمة وورد في بعض ألفاظ هذا الحديث عند الشيخين بلفظ
 ثمنه ثلاثة دراهم قال ابن دقيق العيد المعتبر القيمة وما ورد في بعض الروايات من ذكر الثمن فكان
 لتساويهم ما عند الناس في ذلك الوقت أو في عرف الراوي أو باعتبار الغلبة والأقوال اختلفت القيمة
 والثن الذي شري به المالك لم يعتبر إلا القيمة (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم لعن السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده
 متفق عليه) تقدم أنه من أدلة الطاهرية ولكنه مؤول بما ذكره في بابا والموجب لتأويل ما عرفت
 من قوله في المتفق عليه لا تقطع يدا السارق إلا في ربع دينار وقوله فيما أخرجه أحمد ولا تقطعوا
 فيما هو أدنى من ذلك فتعين تأويله بما ذكرناه وأما تأويل الأعمش له بأنه أريد بالبيضة بيضة
 الحديد وبالحبل حبل السفن فغير صحيح لأن الحديث ظاهر في التمهين على السارق بتقويمه
 العظيم بالخفير قبل فالوجه في تأويله أن قوله فتقطع خبر لا أمر ولا فعل وذلك ليس بدليل لجواز أن
 يريد صلى الله عليه وآله وسلم أنه يقطعهم من لا يرعى النصاب أو بشمادة على النصاب ولا يصح
 الأدونه أو نحو ذلك (وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال)
 مخاطباً لاسامة (أنتنفع في حدي من حدود الله ثم قام فاخطب فقال يا أيها الناس إنما هلك الذين
 من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد

(١) اسمها فاطمة بنت
الاسود بن عبد الاسدين
عبد الله قتل أبوها كافرا
يوم بدر فله حصة رضى الله
عنه اه أبو تراب

متفق عليه واللفظ لمسلم (وله) أى مسلم (من وجه آخر عن عائشة كانت امرأته تستعير المتاع
وتجده فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقطع يدها) انطاب في قوله تشفع لاسامة بن زيد
كأيد له ما في البخاري ان قرىسا أهمتهم للمرأة الخزومية (١) التي سرقت قالوا من يكلم
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن يجترئ عليه إلا أسامة حب رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم فكلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أتشفع الحديث وهذا استفهام انكار
وكان قد سبق علم أسامة بأنه لا شفاعة في حد وفي الحديث مسئلتان الاولى النبي عن الشفاعة
في الحد وترجم البخاري باب كراهة الشفاعة في الحد اذ رفع الى السلطان وقد دلل لما قبله من
ان الكراهة بعد الرفع ما في بعض روايات هذا الحديث فانه صلى الله عليه وآله وسلم قال
لاسامة لما تشفع لآشفع في حد فان الحد وداد ان انتهت الى قليس بتمله وأخرج أبو داود
من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده يرفعه نعا فوا الحد وفيما بينكم فما بلغني
من حد فقد وجب وصححه الحاكم وأخرج أبو داود والحاكم وصححه من حديث ابن عمر
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من حالت شفاعة دون حد من حدود
الله فقد ضاها الله في امره وأخرج ابن أبي شيبة من وجه أصح عن ابن عمر وقفا وفي الطبراني
من حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ فقد ضاها الله في ملكه وأخرج الدارقطني من حديث الزبير
موصولا بلفظ أشفعوا ما لم يصل الى الرأى فاذا وصل الى الرأى فعا فلا عفا الله عنه وأخرج
الطبراني عن عسرة بن الزبير قال اني الزبير سارقا شفع فيه فقبل حتى يبلغ الامام فقال اذا بلغ
الامام فلعن الله الشافع والمشفع قبل وهذا الموقوف هو المتمد وثاني قصة الذي سرق رداء
صفوان ورفعه اليه صلى الله عليه وآله وسلم ثم أراد ان لا يقطعه فقال صلى الله عليه وآله وسلم هلا
قبل ان تأتي بي وهو يأتي من أخرجه وهذه الاحاديث متعاضدة على تحريم الشفاعة بعد البلوغ الى
الامام وأنه يجب على الامام اقامة الحد وادعى ابن عبد البر الاجماع على ذلك وماله في المحرو ونقل
الخطابي عن مالك انه فرق بين من عرف بأذية الناس وغيره فقال لا يشفع في الاول مطلقا أي قبل
الرفع وبعده وفي الثاني تحسن الشفاعة قبل الرفع وفي حديث عن عائشة أقيلا واذى الهيماءات
زلاتهم الا في الحد وما يدل على جواز الشفاعة في التعزيرات لا في الحدود ونقل ابن عبد البر
الاتفاق على ذلك المسئلة الثانية في قوله كانت امرأته تستعير المتاع وتجده وأخرجه النسائي
بلفظ استعارت المرأة على السنة ناس يعرفون وهي لا تعرف فباعته وأخذت منه وأخرجه عبد
الرزاق بسند صحيح الى أبي بكر بن عبد الرحمن ان امرأته جانت فقالت ان فلانة تستعير حليا
فاعارتم اياه فشكت لآراه فباعته الى التي استعارت لها تسألها فقالت ما استعيرت شيئا فرجعت
الى الاخرى فأنكرت فباعته الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فدها فاسألها فقالت والذى بعنك
بالحق ما استعيرت منها شيئا فقال اذهبوا اليه فاجدوه تحت فراشها فأتوه وأخذوه فأمر بها
فقطعت والحديث دليل على انه يجب القطع على جاحد العارية وهو مذهب أحمد واسحق
والظاهر به وانصر له ابن حزم ووجه دلالة الحديث على ذلك واضحة فانه صلى الله عليه وآله وسلم
رتب القطع على جحد العارية وقال ابن دقيق العبدانه لا يثبت الحكم المرتب على الجحد حتى
يقين ترجيح رواية من روى انها كانت جاحدة على رواية من روى انها كانت سارقة وذهب

الجمهورية لا يجب القطع في جحد العارية قالوا لان الآية في السارق والجاحد لا يسمى سارقا وورد
 هذا ابن القيم وقال ان الجحد اخل في اسم السرقة قلت دخول لفظ الجاحد تحت لفظ السارق
 لغة لا ساعده عليه اللغة وأما الدليل فثبت قطع الجاحد بهذا الحديث قال الجمهور وحديث
 الخزومية قد ورد بلفظ انها سرقت من طريق عائشة وجابر وعمر بن الزبير وموسى بن الاسود
 وآخرهما البخاري ومسلم والبيهقي وغيرهم مصرحاً بذكر السرقة قالوا فقد تقرر انها سرقت ورواية
 جحد العارية لا تدل على ان القطع كان لها بل اعناد كجحد العارية لانه قد صار خلقها معروفاً
 فعرفت المراتبة والقطع كان للسرقة وهذا خلاصة ما أجاب به الخطابي ولا يخفى تكلفه ثم هو مبني
 على ان المعبر عنه امرأة واحدة وليس في الحديث ما يدل على ذلك لكن في عبارة المصنف ما يشعر
 بذلك فانه جعل الذي ذكره نائراً واية وهو يقتضي من حيث الاشعار العادي انها حديث واحد
 أشار اليه ابن دقيق العيد في شرح العمدة والمصنف هنا صنع ما صنعه صاحب العمدة في سياق
 الحديث ثم قال الجمهور ويؤيد ما ذهبنا اليه ما روى عن جابر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي وابن
 حبان قالوا جحد العارية خائن ولا يخفى ان هذا عام لكل خائن ولكنه مخصص بجحد العارية
 ويكون القطع في جحد العارية لا غير من الخونة وقد ذهب بعض العلماء الى انه يخص القطع
 بمن استعار على اسان غير مختاراً للمستعار منه ثم تصرف في العارية وأنكرها المطول بها قال
 فان هذا لا يقطع بحد الخيانة بل للمشاركة السارق في أخذ المال خفية والحديث فيه كلام كثير
 لعلماء الحديث وقد صححه من سمعت وهذا دل على ان الخائن لا قطع عليه والمراد بالخائن الذي يضر
 ما لا يظهره في نفسه والخائن هنا هو الذي يأخذ المال خفية من مالكه مع ارادة اظهاره له النصيحة
 والحفظ والخائن أعظم قائم قد تكون الخيانة في غير المال ومنه خائنة العين وهي مسارقة الناظر
 بطرفه ما لا يحل له نظره والمنتهب المغير من التهمة وهي الغارة والسلب وكان المراد ههنا ما كان على
 جهة الغلبة والقدرة والمختلس السالب من اختلسه اذا سلبه واعلم ان العلماء اختلفوا في شرعية
 أن تكون السرقة في حرز فذهب أحمد بن حنبل وإسحاق وهو قول للخوارج الى انه لا يشترط لعدم
 ورود الدليل بالشرط من السنة ولا طلاق الآية وذهب غيرهم الى اشتراطه مستدلين بهذا
 الحديث انه فهو ملزموم القطع فيما أخذ بغير ما ذكر وهو ما كان عن خفية وأجيب بأن هذا
 مفهوم لا يثبت به قاعدة بقيد بها القرآن ويؤيد عدم اعتبار ما نه صلى الله عليه وآله وسلم قطع من
 أخذ رداءه فوان من تحت رأسه من المسجد الحرام وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم قطع بد
 الخزومية وانما كانت تجحد ما تستعيره وقال ابن بطال ان الحرز مأخوذ في مفهوم السرقة لغة
 فان صح فلا بد من التوفيق بينه وبين ما ذكره لا يدل على اعتبار الحرز فالمسألة كما ترى والاصل
 عدم الشرط وانما استعير الله وأوقف حتى يفتح الله تعالى ﴿﴾ وعن رافع بن خديج رضى الله
 عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا قطع في ثمر في النهاية الثمر هو الرطب
 مادام في رأس النخلة فاذا قطع فهو الرطب قال ويقع على كل الثمار (ولا كثر) هو يفتح الكاف
 وفتح المثلثة جوار النخل وهو شحمها الذي في وسط النخلة كافي النهاية (رواه المذكورون)
 وهم أحمد والأربعة (وصححه أيضاً الترمذي وابن حبان) كما صح ما قبله قال الطحاوي الحديث

تلقته الامة بالقبول والتمس المراد به ما كان معلقا في الخسل قبل ان يجذ ويحز زوعلى هذا تأوله
الشافعي وقال حوائط المدينة ليست بحزروا كثر ما دخل من جوانبها والتمس اسم جامع للطب
واللباس من الطب والعنب وغيرهما كافي البدر المنير وأما الكثر فوقع تفسيره في رواية النسائي
بالجار والجار بالجم آخره را بن ندرمان هو شحم الخيل الذي في وسط الخلة كافي النهاية والحديث
فيه دليل على انه لا يجب القطع في سرقة التمر والكثرة وظاهره سواء كان على ظهر المنت له أو قد جذ
وإلى هذا ذهب أبو حنيفة قال في نهاية الجته قد قال أبو حنيفة لا قطع في طعام ولا في أصله مباح
كالصبر والخطب والخشيش وعنده في منعه القطع في الطعام الربط قوله صلى الله عليه وآله
وسلم لا قطع في غر ولا كثر وعند الجمه ورانه يقطع في كل حجر سواء كان على أصله باقيا أو قد جذ
وسواء كان أصله مباحا كالخشيش ونحوه أو لا قالوا العموم الآية والاحاديث الواردة في
اشتراط النصاب وأما حديث لا قطع في غر ولا كثر فقال الشافعي انه خرج على ما كان عليه عادة
أهل المدينة من عدم احراز حوائطها فترك القطع لعدم الحزف فإذا أحرزت الحوائط كانت تغبرها
﴿وعن أبي أمية الخزومي﴾ لا يعرف له اسم عدا في أهل الجاز روى عنه أبو المنذر مولى أبي
ذر هذا الحديث ﴿قال أبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلص قد اعترف اعترافا ولم يوجد
معه متاع فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما الخالك﴾ بكسر الهمزة فتعجمه أي
أفطنك ﴿سرق قال بلى فأعاد عليه مرتين أو ثلاثا فأمر به فقطع وحج به فقال استغفر الله
وتب إليه فقال أسستغفر الله وأتوب إليه فقال اللهم تب عليه ثلاثا أخرجه أبو داود واللفظ له
وأحمد والنسائي ورجال الثقات﴾ وقال الخطابي في اسناده مقال والحديث إذا رواه مجهول
لم يكن بحجة ولم يجب الحكم به قال عبد الحق أبو المنذر المذكور في اسناده لم يرو عنه إلا سحق
ابن عبد الله بن أبي طلحة وفي الحديث دليل على انه ينبغي للإمام تلقين السارق الإنكار وقد
روى عنه انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لسارق أسرق قل لا قال الراعي لم يصحوا هذا
الحديث وقال الغزالي قوله قل لا يصححه الأئمة ورواه البيهقي موقوفا على أبي الدرداء انه
أبى بجارية سرق فقال لها أسرقتي قولي لا فقالت لا تخلي سبيلها وروى عبد الرزاق عن عمر
أنه أبى برجل سرق فسأله أسرق قل لا فقال لا فتركه وساق روايات عن الصحابة دالة على
التلقين واختلف في اقرار السارق فذهب أحمد واصلح إلى انه لا بد في ثبوت السرقة بالاقرار من
اقرار مرتين وكان هذا دليلهم ولادلالة فيه لانه خرج مخرج الاستبانت وتلقين المسقط ولانه
تردد الراوي هل مرتين أو ثلاثا وكان طريق الاحتياط لهم ان يشترطوا الاقرار ثلاثا ولم يقولوا به
وذهب الفريقان وغيرهم إلى انه يكفي الاقرار مرة واحدة كسائر الاقارير ولانها قد
وردت عدة روايات لم يذكريها اشتراط عدد الاقرار (وأخرجه) أي حديث أبي أمية
(الحاكم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه فها قد بعنا وقال فيه اذهبوا به فاقطعوه
ثم أحسموه) بالمهملتين (وأخرجه البراء أيضا) أي من حديث أبي هريرة (وقال لأباس
باسناده) الحديث دال على وجوب حسم ما قطع والحسم الكي بالنار أي يكرى بحمل القطع
ليقطع الدم لان من أذا الدم تنسد وإذا ترك فرما استرسل الدم فيؤدي إلى التلف وفي الحديث
دلالة على انه يأمر بالقطع والحسم الإمام وأجرة القاطع والحاسم من بيت المال وقبضة الدواء

الذي يحسم به منه لان ذلك واجب على غيره (قائدة) من السنة ان نعلق يد السارق في عنقه
 لما أخرجه البيهقي بسنده من حديث فضالة بن عبيد انه سئل أرأيت نعليق يد السارق في عنقه
 من السنة قال نعم رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم قطع سارقاً ثم أمر يده فعلق في عنقه
 وأخرجه بسنده ان علياً رضي الله عنه قطع سارقاً ثم وأبه يده فعلق في عنقه وأخرج عنه
 أيضاً انه أقر عنده سارق مرتين فقطع يده وعلقها قال الرازي فسكأنى أنظر الى يده تضرب صدره
 (وعن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يغرم
 السارق اذا أقيم عليه الحد وراه الناس وبين انه منقطع وقال أبو حاتم ومسنكر) رواه النسائي
 من حديث المسور بن ابراهيم عن عبد الرحمن بن عوف والمسور لم يدرك جده عبد الرحمن بن
 عوف قال النسائي هذا امر سهل وليس بثابت وكذلك أخرجه البيهقي وذكره عدة أخرى وفي
 الحديث دليل على ان العين المسروقة اذا انقلت في يد السارق لم يغرم بها بعد ان وجب عليه القطع
 سواء تلقى قبل القطع أو بعده ورواه أبو يوسف عن أبي حنيفة وفي شرح الكنتز على مذهبه
 تعليل ذلك بان اجتماع حقين في حق واحد مخالف للاصول فصار القطع بدلا من الغرم ولذلك
 اذا نفي بسرقة قطع به ما يقطع وذهب الشافعي وأحمد وآخرون ورواية عن أبي حنيفة الى انه يغرم
 لقوله صلى الله عليه وآله وسلم على اليد ما أخذت حتى تؤديه وحديث عبد الرحمن هذا التقويم به
 الخلق مع ما قيل فيه ولقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا يحل مال امرئ مسلم الا
 بطيبة من نفسه ولانه اجتمع في السرقة حقان حق لله تعالى وحق للأدعي فاقضى كل حق
 مرجحه ولانه قام الاجماع على انه اذا كن موجودا بعينه أخذ منه فيكون اذا لم يوجد في ضمانه
 قياسا على سائر الاموال الواجبة وقوله اجتماع الحقين مخالف للاصول دعوى غير صحيحة لان
 الحقين مختلفان فان القطع لحكمة الزجر والتغريم لتقويت حق الادعي كما في الغصب ولا يخفى
 فوهذا القول (وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 انه سئل عن الثمر المعلق فقل من أصاب بفيه من ذي طاعة غير متخذ حنجة) بضم الخاء المعجمة
 وسكون الموحدة قد وزن وحموظف الازاو طرف الثوب (قلنا في عليه ومن خرج بشئ منه
 فعليه الغرامة والعقوبة ومن خرج بشئ منه بعد ان يؤويه (١) الجرين) هو موضع القوم الذي
 يحفظ فيه (يبلغ عن الجن فعليه القطع أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم) قال المنذري
 المراد بالجر المعلق ما كان معلقا في الثقل قبل ان يجذو ويجزوا والفراسم جامع للرطب واليابس من
 الثمر والعنب وغيرهما وفي الحديث مسائل الاولى انه اذا أخذ الخناجق بفيه لسدة فاقته فانه مباح له
 (٢) والثانية انه يحرم عليه الخروج بشئ منه فان خرج بشئ منه فلا يخلو اما ان يكون قبل ان يجذو
 ر قبل ان يأويه الجرين أو بعده ان كان قبل الجذو فعليه الغرامة والعقوبة وان كان بعد القطع
 وانراه الجرين له فعليه القطع مع بلوغ المأخوذ النصاب لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فبلغ عن
 الجن وهذا مبني على ان الجرين حرز كما هو الغالب اذا قطع الامن حرز كما يأتي الثالثة انه
 أحسن في الحديث الغرامة والعقوبة ولكنه قد أخرجه البيهقي فغيرها بانها غرامة مثلية وبان
 العقوبة بجلدات تكال وقد استدل بحديث البيهقي هذا على جواز العقوبة بالمال فان غرامة
 مثلية من العقوبة بالمال وقد أجازها الشافعي في القديم ثم رجع عنه وقال لا تصاعف الغرامة على

(١) في القاموس الجرن بالضيم
 وكأثير البدر وأجرن الثمر
 به له فيه اه أبو تراب
 (٢) كما يفيد قوله فلا شيء
 عليه فانه نكرة في سياق
 النفي يع فلا يلزمه شيء فهو
 مباح له والمراد من أخذه
 بفيه انه أكله ولولا تناوله
 يده اه أبو تراب

أخذ في شيء انما العقوبة في الابدان لافي الاموال وقال هذا منسوخ والناسخ له قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أهل المشاة بالليل ان ما نلتفت فهو ضامن على أهلها قال وانما يضمونه بالقيمة وقد قدمنا الكلام في ذلك في حديثهم في الزكاة اربعة أخذ منه اشتراط الحرز في وجوب القطع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن يأويه الجربن وقوله في الحديث الآخر لا قطع في غر ولا في حريسة الجبل فاذا أواه الجربن أو المراح فالقطع فيما بلغ عن الجربن أخرجه النسائي قالوا والآخر انما خوذ في مفهوم السرقة فان السرقة والاستراق هو الجحى مستتر في خفية لا خذ مال غيره من حرز كافي القاموس وغيره فالحرز ما خوذ في مفهوم السرقة (١) لغة ولذا لا يقال لمن خان أمته سارق هذا مذهب الجمهور وذهب الظاهر به وآخرون الى عدم اشتراطه عما لا يابلأق الآلية الكريمة الا انه لا يخفى انه اذا كان الحرز ما خوذ في مفهوم السرقة فلا اطلاق في الآية واعلم ان حريسة الجبل بالخاء المهملة مقسوحة فراء فتشاة تحمسة فسين مهملة والجبل بالجيم فمجردة قيل هي الحريسة أى ليس فيها يحرس بالجبل اذا سرق قطع لانه ليس بموضع حرز وقيل حريسة الجبل الشاة التي يدركها الليل قبل ان تصل الى الماء وما (٢) والمراح الذي تأوى اليه المشاة لانه كذا في جامع الاصول وهذا الاخير اقرب عموما الحديث والله أعلم (٣) وعن صفوان بن امية رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لما أمر بقطع الذي سرق رداءه فشفع فيه هلا كان ذلك قبل ان تأتيني به أخرجه أحمد والاربعة وصححه ابن الجارود والحاكم الحديث أخرجه من طرق منها عن طائوس عن صفوان ورجعها ابن عبد البر وقال ان سماع طائوس من صفوان يمكن لانه أدرك عثمان وقال أدركت سبعين شيخا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والحديث قصة أخرجه البيهقي عن عطاء بن أبي رباح قال بينا صفوان بن امية مصطعب بالبطحاء اذا جاء انسان فأخذه من تحت رأسه فألقى به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأمر بقطعه فقال انى أعفوه وأتجاوز فقال فهلا قبل أن تأتيني به وله ألفاظ في بعضهم انه كان في المسجد الحرام وفي آخر في مسجد المدينة تأمنا وفي الحديث دليل على انها تقطع يد السارق فيما كان ماله حافظة وان لم يكن مغلقا عليه في مكان قال الشافعي رداء صفوان كان محزرا باضطجاعه عليه والى هذا ذهب الشافعي والخنفية والمالكية وقال في نهاية المجتهد واذا نرسد النائم شيئا فبوسده له حرز على ما جاء في رداء صفوان قال في المكثر للخنفية ومن سرق من المسجد ما عاور به عنده بقطع وان كان غير محزور بالحائط اذا المسجد ما بنى لاجرا الاموال فلم يكن المال محزورا بالمكان (٣) انتهى وتقدم الخلاف في الحرز واختلف القائلون بشروطه فقال الشافعي ومالك والامام يحيى ان لكل مال حرز يخصه فحرز المشاة ليس حرز الذهب والفضة وقال الخنفية ما حرز فيه مال فهو حرز لغيره اذا الحرز ما وضع لمنع الدخول والخارج ان لا يخرج وما كان ليس كذلك فليس بحرزا للغة ولا شرعا وكذلك قالوا المسجد والسكنة حرزان لا اتهما وكسوتهما واختلفوا في القبر هل هو حرز لا سكنة فيقطع آخذه أو ليس بحرز فذهب الى ان الناس سارق جماعة من الساف والشافعي ومالك وقالوا يقطع لانه أخذ المال خفية من حرزه وقد روى عن علي رضى الله عنه وعائشة وقال الثوري وأبو حنيفة لا تقطع الناس لان القبر ليس بحرز وفي المنار هذه المسئلة فيها صعوبة لان حرمة الميت كحرمة

(١) لفظ القاموس سرق منه وسرقه واسترقه جاء مستترا الى حرز وأخذ ما لا غيره اه أبو تراب

(٢) يضم الميم فراء آخره هاء مهملة التأوى اه أبو تراب (٣) بل هو محزور يكون ماله عنده كافي قصة صفوان اه أبو تراب

الحق لكن حرمه يد السارق كذلك الاصل منعها ولم يدخل النباش تحت السارق لغة والقياس
 الشرعي غير واضح واذا توافقنا امتنع القطع انتهى واختلفوا في السارق من بيت المال
 فذهب الشافعي وأبو حنيفة الى انه لا يقطع من سرق من بيت المال وروى عن عمر وذهب مالك
 الى انه يقطع واتفقوا على انه لا يقطع من سرق من الغنمة وان لم يكن من أهلها قالوا لانه
 قد يسارل فيها بالرضخ أو من الخس (وعن جابر قال سمع النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فقال اقلوه فقالوا يا رسول الله انما سرق قال اقطعوه فقطع ثم حجى به الثانية فقال اقلوه
 فذكر مثله ثم حجى به الثالثة فذكر مثله ثم حجى به الرابعة كذلك ثم حجى به الخامسة فقال اقلوه
 أخرجه أبو داود والنسائي تمامه عندهما قال جابر فأنطلقا به فقتلناه ثم اجترأناه فلقيناه
 في بئر ورؤينا عليه الحجارة (واستكره) اى انه قال الحديث منكرو ومصعب بن ثابت
 (١) وليس بالقوي في الحديث قيل لكن يشهد له قوله (وأخرج) أى النسائي (من حديث الحرث
 ابن حاطب نخوه) وأخرج حديث الحرث الحاكم وأخرج في الحلية لابن نعيم عن عبد الله بن زيد
 الجعفي قال ابن عبد البر حديث القتل منكرو لأصل له (وذكر الشافعي ان القتل في الخامسة
 منسوخ) وزاد ابن عبد البر في كلام الشافعي لاختلاف فيه بين أهل العلم وفي النجم الوهاج
 ان ناسخه حديث لا يحل دم امرئ مسلم الا بحدى ثلاث تقدم قال ابن عبد البر وهذا يدل على
 ان حكاية أبي مصعب (٢) عن عثمان وعمر بن عبد العزيز انه يقتل لأصل له وجاء في رواية
 النسائي بعد قطع قوائمه الاربع ثم سرق الخامسة في عهد أبي بكر فقال أبو بكر كان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم أعلم بهذا حين قال اقلوه ثم دفعه الى قسيه من قريش فقال اقلوه فقتلوه
 قال النسائي لا أعلم في هذا الباب حديثا صحيحا والحديث دليل على قتل السارق في الخامسة وان
 قوائمه الاربع تقطع في الاربع المرات والواجب قطع اليدين في السرقة الاولى اجماعا وقرءان
 مسعود مينة لاجال الآية فانه قرأنا فاقطعوا أيما منهما وفي الثانية الرجل اليسرى عند
 الاكثر لعل العجاجة وعند طاوس اليد اليسرى اقصر بهما من اليمن وفي الثالثة يده اليسرى
 وفي الرابعة رجله وهذا عند الشافعي ومالك أخرجه الدارقطني من حديث أبي هريرة أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قال في السارق ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله ثم ان سرق
 فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله وفي اسناده الواقدي قال الزركشي فيه مقال وأخرج
 الشافعي من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعا وأخرج الطبراني والدارقطني نحوه عن عصمة بن مالك
 واسناده ضعيف وخالف الحنفية فقالوا يجب في الثالثة لما رواه البيهقي من حديث علي رضي
 الله عنه انه قال بعد ان قطع رجله وأتى به في الثالثة بأي شيء يتسح وبأي شيء يأكل لما قيل له يقطع
 يده اليسرى ثم قال اقطع رجله على أي شيء يمشي اى لا تسحى من الله ثم ضرب به وخلده في السجن
 وأجاب الاولون بان هذا رأى لا يقاوم المنصوص وان كان المنصوص فيه ضعف فقد عارضه
 الروايات الاخر وأما محل القطع فيكون من مفصل الكتف اذ هو أقل ما يسمى يدا ولقد اصل الله
 عليه وآله وسلم فيما أخرجه الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب أن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم يسارق فقطع يده من مفصل الكتف وفي اسناده مجهول وأخرج ابن أبي شيبة من مرسل
 رجاء بن حيوة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قطع من المفصل وأخرجه أبو الشيخ من وجه آخر

(١) قال الذهبي انه وضعه
 أجدوا بن معين اه أبو تراب
 (٢) هو من أصحاب مالك
 له مختصر في مذهبه ولفظه
 فيه فان سرق الخامسة قتل
 كما قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم وعثمان وعمر بن
 عبد العزيز اه أبو تراب

(١) وأخرج عنه الشافعي
في كتاب الاختلاف وزاد
ويقول استحي من الله ان
أتركه بلا عمل اه أبو تراب

عن رجاء عن عدي رفعه وعن جابر رفعه وأخرج سعيد بن منصور عن عمرو قال الامامية
وروى عن علي رضي الله عنه انه يقطع من أصول الاصابع اذ هو أقل ما يسمى يدا وقد اختلفت
الرواية عن علي عليه السلام فروى (١) انه كان يقطع من يد السارق الخضر والبصر والوسطى
وقال الزهري والخوارج انه يقطع من الابط اذ هو اليد حقيقة والاقوى الاول للابن المأثور وأما
محل قطع الرجل فنقطع من مفصل القدم وروى عن علي عليه السلام انه كان يقطع الرجل من
الكعب وروى عنه وهو الامامية انه من معتقد الشر الك * (خاتمة) أخرجه أحمد وأبو داود عن
عطاء عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها وقد دعت على سارق سرق لها الخنفة
لا تسبي عنه بدعا لك عليه ومعناه لا تتحفي عنه الاثم الذي يستحقه بالسرقه وهذا يدل على أن الظالم
يخفف عنه بعد ما المعلوم عليه وروى أحمد في كتاب الزهد عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه انه
قال بلغني أن الرجل ليظلم مظلمة فلا يزال المظلوم يشتم الظالم وينتقصه حتى يستوفي حقه ويكون
لظالم الفضل عليه وفي الترمذي عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من دعا علي من
ظلمه فقد انتصر فان قيل قدم مدح الله تعالى المتصمر من البغي ومدح العافي عن الجرم قال ابن
العري فاجواب ان الاول محمول على ما اذا كان الباغي وقتا ذابرة وخفورا والثاني على من وقع
منه ذلك نادرا فتقال عثر به بالعرف عنه وقال الواحدى ان كان الانتصار لاجل الدين فهو محمود
وان كان لاجل النفس فهو مباح لا يحمده عليه واختلف العلماء في التحليل من الظلامة على
ثلاثة أقوال كان ابن المسيب لا يحلل أحد من عرض ولا مال وكان سليمان بن يسار وابن سيرين
يحللان منهما وراى مالك التحليل من العرض دون المال

* (باب حد الشارب وبيان المسكر) *

(١) عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى برجل قد شرب الخمر
فجأده بجردين نحو أربعين قال أي أنس (٢) وفعله أبو بكر فلما كان عمر استسار الناس فقال
عبد الرحمن بن عوف أخف الحد وثمانون فأمر به عمر متفق عليه) الخمر مصدر خمر كضرب ونصر
خمر اسمى به الشراب المعتصر من الغناب اذا غلا وقد ف بالزبد وهي مؤنثة ويذكر ويقال خمر وفي
الحديث مسائل الاولى ان الخمر تطلق على ما ذكر حقيقة اجماعا وتطلق على ما هو أهم من ذلك
وهو ما أسكر من العصير أو من النبيذ أو من غير ذلك وانما اختلف العلماء هل هذا الاطلاق حقيقة
أولا قال صاحب القاموس العموم أصبح لانها حرمت وما بالبدنة خمر غيب ما كان الا البسز
والقرا انتهى وكأنه (٢) يريد العموم حقيقة وسيت خمر اقبل لانها تخمر العقل أي تستره فيكون
بمعنى اسم الفاعل أي الساتر للعقل وقيل لانها تغطي حتى تشتمد يقال خمره أي غطاه فيكون
بمعنى اسم المفعول وقيل لانها تخالط العقل من خمره اذا خالطه ومنه هنيئاً مريئاً غير داء
تخامر أي تخالطه وقيل لانها تترك حتى تدرك ومنه اختم العجين أي بلغ ادراكه وقيل مأخوذة
من السكل لاجتماع المعاني هذه فيها قال ابن عبد البر لا وجه كالمسحوق في الخمر لانها سكرت
حتى أدركت وسكنت فاذا شربت خالطت العقل حتى تغلب عليه وتغطي قلت هذان معنيان
ولانها تغطي العقل فالخمر تطلق على عصير الغناب المستد حقيقة اجماعا وفي النجم الوهاج الخمر
بالاجماع المسكر من عصير الغناب وان لم يقذف بالزبد واشتراط أبو حنيفة رحمه الله ان يقذف

(٢) انما قال كانه لان من
قاعده انه خلط الحقيقة
بالحجاز ويأتي انه أصاب بالعميم
أعم من ان يكون حقيقة
أو مجازا اه أبو النصر

وحينئذ يكون مجمعا عليه واختلاف أصحابنا في وقوع الخمر على الالبسة حقيقة فقال المرتني وسجاعة
 بذلك لان الاشتراك في الصفة يقتضي الاشتراك في الاسم وهو قياس في اللغة وهو جائز عند الاكثر
 وحوط اظهر الاحاديث ونسب الراقي الى الاكثرين انه لا يقع عليها الاجمازا قلت وبه جزم ابن
 سيد في المحكم وجزم به صاحب الهداية من الخفية حيث قال الخمر عندنا ما اعتصر من ماء
 العنب اذا اشتد وهو المعروف عند أهل اللغة وأهل العلم ورد ذلك الخطأ في فقال زعم قوم ان
 العرب لا تعرف الخمر الا من العنب فيقال لهم ان العناية الذين سمر اعير اتخذ من العنب خمر اعرب
 فعما ولم يكن هذا الاسم صحيحا لما أطلقوه وقال القرطبي الاحاديث الواردة عن أنس وغيره على
 صحة او كثرتم تبطل مذهب الكوفيين القائلين بان الخمر لا يكون الا من العنب وما كان من غيره
 لا يسمى خمر ولا يتناول اسم الخمر وحق قول مخالف للغة العرب والسنة الصحيحة وانهم في العناية
 لانهم لما نزل تحريم الخمر في مواضع اجتناب الخمر تحريم كل مسكر ولم يفرقوا بين ما يتخذ من العنب
 وبين ما يتخذ من غيره بل حرموا فيه ما حرموا ما كان من غيره عصير العنب وهم أهل اللسان وبلغتهم
 رزل القرآن فلو كان عندهم فيه تردد لتوقفوا عن الازالة يستقصوا ويتحققوا التحريم ويأتوا
 حديث عمر انه نزل تحريم الخمر وهي من خمسة الحديث وعمر من أهل اللغة وان كان يحتمل انه
 أراد بيان ما يتعلق به التحريم لانه المسمى في اللغة لانه بصدد بيان الاحكام الشرعية ولعل ذلك صار
 اسما شرعيا لهذا النوع فيكون حقيقة شرعية ويدل له حديث مسلم عن ابن عمر ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام قال الخطابي ان الالة لما نزلت في تحريم الخمر
 وكان مسميا لها مجبولا للعناطين بين ان مسميا لها هو ما أسكر فيكون مثل لفظ الصلاة والزكاة
 وغيرهما من الحقائق الشرعية انتهى قلت هذا مخالف لما سلف عنه قريبا ولا يخفى ضعف هذا
 الكلام فان الخمر كانت من أشهر أسماء العرب واسمها أشهر من كل شيء عندهم وليست كالصلاة
 والزكاة أو أشعارهم فيها لا تخصي فكانه يريد انه ما كان تعميم الاسم بلفظ الخمر لكل مسكر معروفا
 عندهم ففرعهم به الشرع فانهم كانوا يسمون بعض المسكرات بغير لفظ الخمر كالارز ايضا فيقولونها
 الى ما يتخذ منه من ذرة وشعير وشوهم ما ولا يطلقون عليه لفظ الخمر في الشرع بعميم الاسم لكل
 مسكر فيحصل مما ذكر جميعا ان الخمر حقيقة لغوية في عصر العنب المشد الذي يقذف بالزبد وفي
 غيره مما يسكر حقيقة شرعية أو قياس في اللغة أو مجاز فقد حصل المقصود من تحريم ما أسكر من
 ماء العنب وغيره اما بنقل اللفظ الى الحقيقة الشرعية أو بغيره وقد علم ان أطلق عمر وغيره من
 العناية الخمر على كل ما أسكر وهم أهل اللسان والاصل الحقيقة فقد أحسن صاحب القاموس
 بقوله والعموم أصح وأما الدعاوى التي تقدمت على اللغة كما قاله ابن سيده وشارح الكنترا
 أنظم الالبسة تقرير هذه المذاهب تكلم كل على ما يعتقد ونزل في قلبه من مذهبه ثم جعله لادل
 اللغة المسئلة الثانية قوله بخلد ويجريدين نحو اربعين فيه دليل على ثبوت الخمر على شارب
 الخمر وادعى فيه الاجماع ونوزع في دعواه لانه قد نقل عن طائفة من أهل العلم انه لا يجب فيه الا
 التعزير لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم ينص على حدمعين وانما ثبت عنه الضرب المطلق وفيه
 دليل على انه يكون الخلد بالجر يد وهو ضعف التخل وقد اختلف العلماء هل يعين الخلد بالجر يد
 على ثلاثة أقوال أقرها جواز الخلد بالعود غير الجر يد ويجوز الاقتصار على الضرب بالسدين

والنعال قال في شرح مسلم أجمعوا على الاكتفاء بالجر يد والنعال وأطراف الثياب ثم قالوا
والاصح جوارزه بالسوط وقال المصنف توسط بعض المتأخرين فعين السوط للمتردين وأطراف
الثياب والنعال للضعفاء ومن عداهم ما يليق بهم وقد عين قوله في الحديث نحو أربعين
ما أخرجه البيهقي وأحمد بإلفظ فأمروا قريبا من عشرين رجلا بخلده كل واحد جلدتين بالجر يد
والنعال قال المصنف وهذا يجمع ما اختلف فيه على تسعة وإن جلة الضربات كانت أربعين
لأنه جلدته بجر يدتين أربعين المسئلة الثالثة قوله فلما كان عمر استشار الناس الخ سبب
استشارته ما أخرجه أبو داود والنسائي أن خالد بن الوليد كتب إلى عمر أن الناس قد انهمكوا في الخمر
وتحافروا العقوبة قال وعنده المهاجرون والأنصار فسألهم فاجتمعوا على أن يضربه ثمانين
وأخرج مالك في الموطأ عن ثور بن زيد أن عمر استشار في الخمر فقال له علي بن أبي طالب عليه
السلام نرى أن تجلده ثمانين فإنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افتري جلد عمر في الخمر
ثمانين وهذا حديث معضل ولهذا لا أرع على طرق وقد أنكره ابن حزم كسلف وفي معناه نكارة
أنه قال إذا هذى افتري والهذى لا يعد قوله فيه لأنه لا عمد له ولا قرية إلا عن عمد وقد أخرج عبد
الرزاق قال جاءت الأخبار متواترة عن علي عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن
في الخمر شيئا ولا يخفى أن الحديث الثاني وهو قوله (ﷺ) (وسلم عن علي عليه السلام في قصة الوليد
ابن عتبة) حقه السيد في منحة الغفار على ضوء النهار وفيه أن عثمان أمر عليا بجلد الوليد بن
عتبة في الخمر فقال لعبد الله بن جعفر أجلده فلبا بلغ أربعين قال امسك (جلد رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم أربعين وجلد أبو بكر أربعين وجلد عمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى)
يويد أنه أحب إليه مع جرة الشاربين لأنه أحب إليه مطلقا فلا يرده كيف يجعل فعل عمر أحب
إليه من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فإن ظاهر الإشارة إلى فعل عمر وهو الثمانون ولكنه يقال
إن ظاهر قوله امسك بعد الأربعين دال على أنه لم يفعل إلا أحب إليه وأجيب عنه بأن في صحيح
البخاري من رواية عبد الله بن عدي بن الخطاب أن عليا بجلد الوليد ثمانين والقصة واحدة والذى
في البخاري أرجح وكأنه بعد أن قال وهذا أحب إلى أمر عبد الله بتمام الثمانين وهذا أولى من
الجواب الآخر وهو أنه جلد بسوط له رأسان فضربه أربعين فكانت الجلة ثمانين فإن هذا
ضعيف لعدم مناسبة سياقه والروايات عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه جلد في الخمر أربعين كثيرة
الآن في ألفاظها نحو أربعين وفي بعضها بالنعال فكأنه فهم الصحابة أن ذلك بتقدير نحو أربعين
جلده واختلف العلماء في ذلك فذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد وأحد قول الشافعي أنه يجب الحد
على السكران ثمانين جلده قالوا التماس الإجماع عليه في عهد عمر فإنه لم يسكر عليه أحد وذهب
الشافعي في المشهور عنه ودأبه أن يعزى لأنه الذي روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم فعله ولأنه
الذي استقر عليه الأمر في خلافة أبي بكر ومن يتبع ما في الروايات واختلفا فهم أعلم بالاحوط
الاربعون ولا يراد عليها (وهذا الحديث أن رجلا شهد عليه) أي على الوليد (أنه رآه يتقيا
الخمر فقال عثمان ألم يتقياها حتى شربها) في مسلم أنه شهد عليه رجلا أن أحدهما جاز أنه
شرب الخمر وشهد آخر أنه يتقياها الحديث قال النووي في شرح مسلم هذا دليل لما لك وموافق
في أن من تقيا الخمر يحسد شارب الخمر ومنهنا أنه لا يحسد عجز ذلك لاحتمال أنه شربها جاهلا

كرمها آخراً أو مكرها عليه وغير ذلك من الأعذار المسقطة للحدود ودليل مالك هنا قولي لأن
 العناية أتمه وأعلى جلد الوليد بن عتبة المذكور في هذا الحديث اذ قلت وبمثل ما قال مالك قاله
 جماعة ثم لا يخفى ان اقتصار المصنف على الشاهد السابق وحده نقصه ولا يهاجمه انه جلد الوليد
 بشهادة واحد على التقيي (وعن معاوية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال في شارب
 الخمر اذا شرب فاجلدوه ثم اذا شرب فاجلدوه ثم اذا شرب الثالثة فاجلدوه ثم اذا شرب الرابعة
 فاضربوا عنقه أخرجه أحمد وهذا القوله والأربعة) اختلف الروايات في قتله هل يقتل ان شرب
 الرابعة وان شرب الخامسة فأخرج ابوداود ومن رواية ابان العطار وذ كراجل ثلاث مرات بعد
 الاولى ثم قال فان شربوا فاقتلوههم واخرج من حديث ابن عمر من رواية نافع عنه انه قال
 وأحسبه قال في الخامسة فان شربها فاقتلوه والى قتله فيها ذهب الظاهرية واستقر عليه ابن حزم
 واحتج له وادعى عدم الاجماع على نسخه والجهور على انه منسوخ ولم يذكر وانما خلاصه مما لا
 ما يأتي من رواية أبي داود عن الزهري انه صلى الله عليه وآله وسلم ترك القتل في الرابعة وقد يقال
 القول أقوى من الترك فلعله صلى الله عليه وآله وسلم تركه لعذر والله أعلم (وذ كرا الترمذي ما يدل
 على انه منسوخ وأخرج ذلك ابوداود وصريحه عن الزهري) يريد ما أخرجه من رواية الزهري عن
 قبيصة بن ذؤيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شرب الخمر فاجلدوه الى أن قال ثم
 اذا شرب في الرابعة فاقتلوه قال فأني برجل قد شرب فجلده ثم أتني به قد شرب فجلده ثم أتني به قد
 شرب فجلده ثم أتني به الرابعة فجلده فرفع القتل عن الناس فكانت رخصة وقال الشافعي هذا
 يريد نسخ القتل عما اختلف فيه بين أهل العلم ومثله قال الترمذي (وعن أبي هريرة رضي الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا ضرب أحدكم فليتق الوجه منفق عليه)
 الحديث دليل على انه لا يحل ضرب الوجه في حد ولا غيره وكذلك لا يضرب المحمد وفي المراق
 والمذاكير لما أخرجه ابن أبي شيبة عن علي عليه السلام انه قال للجلاد اضرب في أعضائه وأعط
 كل عضو حقه واتق وجهه ومنذا كره وأخرجه عبد الرزاق وسعيد بن منصور والبيهقي من
 طرق عن علي عليه السلام وانما نهي عن المراق والمذاكير لانه لا يؤمن عليه مع ضربها
 واختلف في ضرب به في الرأس فذهب جماعة من العلماء الى أنه لا يضرب فيه اذ هو غير مأمون
 وذهب جماعة الى جواز ضرب به فيه قالوا القول على عليه السلام للجلاد اضرب الرأس ولقول
 أبي بكر رضي الله عنه اضرب الرأس فان الشيطان فيه أخرجه ابن أبي شيبة وفيه ضعف
 وانقطاع وذهب مالك الى أنه لا يضرب الا في رأسه (فائدة) في الحديث انه صلى الله عليه
 وآله وسلم أمر ان يحثي عليه التراب ويسكت فلما ولي شرع القوم بسبونه ويدعون عليه ويقولون
 القائل اللهم العنه فقال صلى الله عليه وآله وسلم لا تقولوا هذا ولكن قولوا اللهم اغفر له اللهم
 ارحمه وأوجب المازري الترييب والتبكيت وأما صفة سوط الضرب فأخرج مالك في الموطأ
 عن زيد بن اسلم مرسل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أراد أن يجرد رجلاً فأني بسوط خاق فقال
 فوق هذا فأني بسوط جديد فقال دون هذا فيكون بين الجديد والخلق وذ كرا الراعي عن علي
 عليه السلام سوط الخدين سوطين وضربه بين ضربي قال ابن الصلاح والسوط هو المختن من
 سبور نلوي وتلف (وعن ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

لا تقام الحدود في المساجد رواه الترمذي والحاكم وأخرجه ابن ماجه وفي اسناده اسحق بن مسلم
 المكي ضعيف من قبل حفظه وأخرجه أبو داود والحاكم وابن السكن والدارقطني والبيهقي من
 حديث حكيم بن حزام ولا بأس بإسناده وله طرق أخرى والكل متعاضدة وقد عمل به الصحابة فأخرج
 ابن أبي شيبة عن طارق بن شهاب قال أتى عمر بن الخطاب برجل في حشد فقال أخرجه من المسجد
 ثم أخرجه وسنده على شرط الشيخين وأخرج معمر بن علي عليه السلام أن رجلا جاء إليه فساره فقال
 يا فتى أخرجه من المسجد فأقم عليه الحد وفي سنده مقال وإلى عدم جواز إقامة الحد في المسجد
 ذهب أحمد وإسحق والكوفيون لما ذكر من الدليل وذهب ابن أبي ليلى إلى جوازه ولم يذكر له
 دليلا وكان جعل النهي على التنزيه قال ابن بطلان وقول من نزه المسجد وأبو يريده قول الأولين
 (وعن أنس رضي الله عنه قال لقد أنزل الله تعالى تحريم الخمر وما باليه يشرب الأمن
 ثم أخرجه مسلم) فيه دلائل على ما سلف من تسمية بهذا الترخي عند نزول آية التحريم (وعن
 عمر رضي الله عنه قال نزل تحريم الخمر وهي من خمسة من العنب والتمر والعسل والخمصة والشعير
 والخمر ما خمر العقل منقذ عليه) وأخرجه الثلاثة أيضا ولا يقال أنه معارض بحديث أنس لأن
 حديث أنس أخبار عام كان من الشرب في المدينة وكلام عمر ليس فيه تقييد بالمدينة وإنما هو
 أخبار عام يشربه الناس مطلقا وقوله والخمر ما خمر العقل إشارة إلى وجوه التسمية وظاهره أن
 كل ما خالط العقل أو غطاه يسمى خمر لغة سواء كان مائذا أو من غيره ويدل له أيضا قوله (وعن
 ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام
 أخرجه مسلم) فإنه يدل على أن كل مسكر يسمى خمر وفي قوله وكل مسكر حرام دليل على تحريم
 كل مسكر وهو عام لكل ما كان من عصير أو نبيذ وإنما اختلف العلماء في المراتب المسكرة هل يراد
 تحريم القدر المسكر أو تحريم تناوله مطلقا وإن قل ولم يسكر إذا كان في ذلك الخس صلاحية
 الاسكار ذهب إلى تحريم القليل والكثير ما أسكر جنسه الجمهور من الصحابة وغيرهم وأحمد
 وإسحق والشافعي ومالك جميعا مستدلين بهذا الحديث وحديث جابر الآتي بعده هذا وبما
 أخرجه أبو داود من حديث عائشة كل مسكر حرام وما أسكر منه الفرق قل الكف منه حرام
 وبما أخرجه ابن حبان والطحاوي من حديث سعد بن أبي وقاص أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 قال إنما كن ممن قليل ما أسكر وكثيره في معناه وروايات كثيرة لا تخلو عن مقال في أساسه هالكنها
 تعضد بما سمعت قال أبو المظفر السمعاني الأخبار في ذلك كثيرة لا مبالغ فيها في العدول عنها
 وذهب الكوفيون وأبو حنيفة وأصحابه وأكثر علماء البصرة إلى أنه يحل دون المسكر من غير عصير
 العنب والرطب وتحقيق مذهب الحنفية قد بسطه في شرح الكتر حيث قال إن أباحنيفة قال الخمر
 هو النبي من ماء العنب إذا غلا واشتد وقذف بالزبد وحرم قليلها وكثيرها وقال إن الغلبان من آية
 الشدة وكما به قذف الزبد بسكونه أذبه تميز الصافي من الكدر وأحكام الشرع قطعية تنطبق
 بالنهاية كالحودود وكفاء المستحل وحرمه البيع والتجاسة وعند صاحبه إذا اشتد صار خرا ولا
 يشترط القذف بالزبد لأن الاسم ثبت به والمعنى المقتضي للتحريم وهو المؤثر في الفساد وإيقاع
 العداوة وأما الطلاب بكسر الطاء فهو العصيان طبع حتى يذهب أقل من ثلثيه والسكر يقتضيان
 وهو النبي من ماء الرطب ونقيع الزبيب وهو النبي من ماء الزبيب والكل حرام إن غلا واشتد

وحرمها دون الخمر والحلال منها أربعة نبيذ التمر والزبيب ان طبخ أدنى طبخ وان اشتد اذا شرب
 ما لا يسكر بلا هو وطرب والخليطان وهوان يحاط ماء التمر وما الزبيب ونبيذ العسل والتين
 والبر والشعير والذرة طابخا ولا والمثلث العنبي انتهى كلامه ببعض تصرف فيه فهذه الانواع
 التي لم يقل بحرمها استدل لها بانها لا تدخل تحت مسمى الخمر فلا يشبهها أدلة تحريم الخمر وتناول
 حديث ابن عمر هذا بما قاله الطحاوي حيث قال في تأويله الحديث قال بعضهم المراد بما يقع
 السكر عنده قال ويؤيده ان القاتل لا يسمى قاتلا حتى يقتل قال ويدل له حديث ابن عباس رفعه
 حرمت الخمر فلا يهاو كثيرها والسكر من كل شراب أخرجه التيساني ووجه له ثقات الا أنه اختلف في
 وصله وانقطاعه وفي رفعه ووقفه على انه على تقدير صحته فقد قال أحمد وغيره ان الراجح ان الرواية
 فيه والمسكرك بضم الميم وسكون السين لا السكر بضم السين أو بفتح السين وعلى تقدير ثبوته فهو
 حديث فرد لا يقاوم ما عرفت من الاحاديث التي ذكرناها وقد سدر لهم في الشرح أدلة من آثار
 وأحاديث لا يخلو شيء منها عن قاذح فلا تنتهض على المدعى ثم لفظ الخمر قد سمعت أن الحق فيه لغة
 وعوم لكل مسكر كما قاله محمد الدين فقد تناول ما ذكر دليل التحريم وقد أخرج البخاري عن ابن
 عباس لما سأله أبو حويرة عن الباذق وهو الباء الموحدة والذال المعجمة المفتوحة وقبل المكسورة
 وهو فارسي معرب اصله باذ وهو الطلاء فقال ابن عباس سبق محمد الباذق ما أسكر فهو حرام
 الشراب الحلال الطيب ليس بعد الحلال الطيب الا الحرام الخبيث وأخرج البيهقي عن ابن عباس
 أنه اذا قام فساءلوه عن الطلاء فقال ابن عباس وما طلاءكم هذا اذا سألتوني فيمنوال الذي تسألوني
 عنده قالوا هو العنب بعصر ثم يطبخ ثم يجعل في الدنان قال وما الدنان قالوا دنان مقسمة قال
 من فرقة قالوا نعم قال ايسكر قالوا اذا أكثر منه قال فكل مسكر حرام وأخرج عنه أيضا أنه قال في
 الطلاء ان النار لا تشعل شيا ولا تحمره وأخرج أيضا عن عائشة في سؤال أبي مسلم الخولاني قال يا أبا
 المؤمنين انهم يشربون شرابا لهم يعني أهل الشام يقال له الطلاء قالت صدق الله وبلغ حبي
 سمعت حبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان أناسا من أمتي يشربون الخمر يسمونها بغير
 اسمها وأخرج مثله عن أبي مالك الأشعري عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال ليس من
 أناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها ويضرب على رؤسهم المعازف فيحسف الله بهم الارض
 ويجعل منهم قرقة وخنازير وأخرج عن عمر أنه قال اني وجدت من فلاذريح شراب فزعم أنه
 شرب الطلاء وانى سائل عما يشرب فان كان يسكر حله فله الحد تاما وأخرج عن أبي عبيد
 أنه قال حاتم في الاشربة آثار كثيرة مختلفة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه وكل له
 تفسير فأولها الخمر وهي ما غلا من عصير العنب فهذا مما لا اختلاف في تحريمه بين المسلمين انما
 الاختلاف في غيرها ومنها السكر يعني بفتح السين وهو نقيع التمر الذي لم يسمه النار وفيه روى عن
 ابن مسعود أنه قال السكر خمر ومنها السبع بكسر الباء الموحدة والمنشاء أي الفوقية الساكنة
 والمهملة وهو نبيذ العسل ومنها الخبعة بكسر الخيم وهو نبيذ الشعير ومنها المزروع وهو من الذرة جاء
 تفسير هذه الأربعة عن ابن عمر وزاد ابن المنذر في الرواية عنه قال ولا يجر من العنب والسكر من
 التمر ومنها السكركة يعني بضم السين المهملة وسكون الكاف وضم الراء فسكان مفتوحة جاء عن
 أبي موسى انها من الذرة ومنها القضيخ يعني بالقاء والضاء المعجمة والخاء المعجمة ما فتنخ من البسر

من غير أن نفسه نار وسماه ابن عمر الفضوخ قال أبو عبيد فان كان مع البسر ترقفه الذي يسمى
الخليطين قال أبو عبيد بعض العرب تسمى الخمر بعينم الطلاء قال عبيد بن الأبرص
هي الخمر يكنى الطلاء * كما الذئب يكنى أبا جعدة

قال وكذلك الخمر سمي المذاق اذا عرفت فهذه الامار تؤيد العمل بالعموم ومع التعارض فالتجميع
للمعزم على المبيح ومن أدلة الجمهور قوله (وعن جابر رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم قال ما أسكر كثيره فقليله حرام أخرجه أحمد والأربعة وصححه ابن حبان) وأخرجه
الترمذي وحسنه ورجاله ثقات وأخرج النسائي والدارقطني وابن حبان من طريق عامر بن سعد
ابن أبي وقاص عن أبيه بلفظ من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قليل ما أسكر كثيره وفي
الباب عن علي عليه السلام وعن عائشة رضى الله عنها وعن خوات وعن سعيد وعن ابن عمر وزيد
ابن ثابت كلها أخرجه في كتب الحديث والبلد تقوم به الحجة وتقدم تحقيقه (فائدة) ويحرم
ما أسكر من أي شيء وإن لم يكن مشروبا كالخيشة قال المصنف من قال انها لا تسكر وانما تتخذ
فهى مكابرة فانما تحدث لم يحدث الخمر من الطرب والنشأة قال واذا سلم عدم الاسكار فهى مفترية
وقد أخرج أبو داود انه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كل مسكر ومفتر قال الخطابي
المفتر كل شراب يورث القمور والخور في الاعضاء وحكي العراقي شيخ الاسلام وابن تيمية الاجماع
على تحريم الخيشة وان من استعملها كفر قال ابن تيمية ان الخيشة اول ما ظهرت في آخر المائة
السادسة من الهجرة حين ظهرت دولة التتار وهى من أعظم المنكرات وهى شر من الخمر من
بعض الوجوه لانها يورث نشأة ولذة وطربا كالخمر وبعب الطعام عليها أعظم من الخمر وقد أخطأ
القائل حرموها من غير عقل ونقل * وحرام تحريم غير الحرام

وأما النبي فانه حرام قال شيخ الاسلام ابن تيمية ان الخس في الخيشة واجب قال ابن البيطار ان
الخيشة وتسمى القنب توجد في مصر مسكرة جدا اذا تناول الانسان منها اقدر درهم أو درهمين
وقبائح خصالها كثيرة عددها بعض العلماء مائة وعشرين مضرة دينية ودنيوية وقبائح خصالها
موجودة في الافيون وفيه زيادة مضار قال ابن دقيق العيد في الجوزة انها مسكرة وتقلد عنه متأخر
وعلماء الفريقين واعتمدوه هذا ما أفاده السيد رحمه الله وقد حقق العلامة الشوكاني في الفتح
الرباني حكم هذه الاشياء بتحقيقا شافيا وارجح ما ينبغي ترجيحه نظرا في الادلة الخسنية فراجع
وعول عليه (وعن ابن عباس) رضى الله عنهم قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يأخذ الزبيب في السقا فيشربه يومه والغد وبعد الغد فاذا كان مساء الثالثة يشربه وسقاه فان
فضل) بفتح الضاد وكسرها (شيء اخر اراه أخرجه مسلم) هذه الرواية احدى روايات مسلم وله
ألفاظ اخر قريبة من هذه في المعنى وفيه دليل على جواز الاتباد ولا كلام في جوازها وقد احتج
من يقول بجواز شرب النبيذ اذا اشتد به قوله في رواية اخرى وسقاه الخادم أو أمر به بصبه فان سبه
الخادم دليل على جواز شربه وانما تركه صلى الله عليه وآله وسلم تزهاعنه وأجيب بانه لا دليل على
انه بلغ حد الاسكار وانما يرى فيه بعض تغري في طعمه من سجوضة أو نحوها فسقاه الخادم مبادرة
لخشية الفساد ويحتمل أن يكون أول التوقيع كانه قال سقاه الخادم أو أمر به فاهريق اي ان كان
بدافى طعمه بعض تغير ولم يشتد سقاه الخادم وان اشتد أمر باهر اقه وبهمذا حرم النور في معنى
الحديث (وعن أم سلمة) رضى الله عنها (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله لم يجعل

شأنكم فيما حرم عليكم أخرجه البيهقي وصححه ابن حبان) وأخرجه أحمد وذكره البخاري تعليقا
عن ابن مسعود ويأتي ما أخرجه مسلم عن وأبلى بن حجر الحديث دليل على أنه يحرم التدأوى بالخمر
لأنه إذا لم يكن فيها شفاء فحرم شربها باق لا يرفعها تجوز أنه يدفع بها الضر عن النفس وإلى هذا
ذهب الشافعي وقالت جماعة الأذاعص بلقمة ولم يجد ما يبرهنها إلا أن يخرجوا ودعى في البحر
الاجماع على هذا وفيه خلاف وقال أبو حنيفة يجوز التدأوى بها كما يجوز شرب البول والنم
وسائر الجسائس للتدأوى قلنا القياس باطل فإن المقيس عليه محرم بالنص المذكور لعدمه لكل
محرم * (فائدة) * في النجم الوهاج قال الشيخ (١) كل مانع من الأذى من المانع في الخمر وشربها
كان عند شهادة القرآن أن فيها منافع للناس قيل وأما بعد نزول آية المائدة فإن الله تعالى أنزل
لكل شيء سلبا والمنافع جملة فليس فيها شيء من المنافع وبهذا سقط مسئلة التدأوى بالخمر والذي
قاله منقول عن الربيع والضحاك وفيه حديث أسنده الثعلبي وغيره أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال إن الله تعالى لما حرم سلبا المنافع (وعن وائل) هو أن يجر بضم الحاء وسكون الجيم
(المضمر) أن طارق بن سويد سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الخمر يصنعها للدواء فقال
إنها ليست بدواء ولكن إذا أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما) أفاد الحكم الذي دل عليه الحديث
الأول وهو تحريم التدأوى بالخمر وزيادة الأخبار بأنهم أداؤه وقد علم من حال من يستعملها أنه يتولد
عن شربها أدواء كثيرة وكيف لا يكون ذلك بعد أخبار الشارع أنه أداؤه ففجع الله وصفها من
الشعراء الملعون وصف شربها وتشويق الناس إلى شربها والعكوف عليها كأنهم يضادون
الله تعالى ورسوله فيما حرمه ولا شك أنهم يقولون تلك الأشعار بلسان شيطاني يدعون إلى
ما حرمه الله تعالى ورسوله

* (باب التعزير) *

هو مصدور عز من العز وهو الراد والمنع وهو في الشرع تأديب على ذنب لا حد فيه وهو مخالف
للحدود من ثلاثة أوجه الأول أنه يختلف باختلاف الناس فمعه يزوى الهيات أخف
ويستوفى في الحدود مع الناس والثاني أنه يجوز فيه الشفاعة دون الحدود والثالث أن
التأنيب مضمون خلافا لآبي حنيفة ومالك وقد فرق قوم بين التعزير والتأديب ولا يتم لهم
الفرق ويسمى تعزير الدفعة وردة عن فعل القبائح ويكون بالقول والفعل على حسب ما يقتضيه
حال الفاعل وقوله (وحكم الصائل) اسم فاعل من صال على قرنه إذا سطا عليه واستطال
﴿عن أبي بردة الأنصاري رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يجلد
رؤي مبنيا لمعلوم ومبنيا للمجهول ويجزوما على النهي وحر فوعا على النفي (فوق عشرة أسواط
الأنفي حد من حدود الله متفق عليه) وفي رواية عشر جلدات وفي رواية لاعتوبة فوق عشر
ضربات والمراد بحدود الله ما عين الشارع فيه عدد من الضرب أو عقوبة مخصوصة كالقطع
والرجم وهذا داخلان في عموم حدود الله خارجان عما فيه السياق إذا السباق في الضرب وقد
اتفق العلماء على حد الزنا (٢) والممركة وشرب (٣) الخمر وحد المحارب وحد القذف
بالزنا والقتل في الردة والقصاص في النفس واختلقوا في القصاص في الأطراف فهل يسمى حدا
أم لا باختلاف عقوبة وحد العارية والواط وإتيان البهيمة والتعريض بالزنا والسحاق

(١) يريد به الشيخ في الدين
السبكي اهـ

(٢) أي على تسمية كل
واحد من المذكورات
حدا اهـ

(٣) قد تقدم للشارح نقل
المنازعة في دعوى الاجماع
على حد الخمر في شرح
الحديث الأول في الباب
الذي قبل هذا اهـ أبو

وأكل الدم والميتة ولحم الخنزير لغیر ضرورة والسحر والقذف بشرب الخمر وترك الصلاة تكسلا
والاكثر في رمضان وتحميل المرأة الفعل من الهائم عليها هل يسمى حداً أو لا؟ قال يسمى حداً
أجاز الزيادة في التعزير عليها على العشرة أسواط ومن قال لا يسمى لم يجزه الا لأنه قد اختلف في
العمل بحديث الباب فذهب الى الاخذ به الليث وأجدوا سحق وجعاعة من الشافعية وذهب
مالك والشافعية ويزيد بن علي وآخرون الى جواز الزيادة في التعزير على العشرة لكن لا يبلغ أدنى
الحدود اي كل واحد من المذكورات وذهب بعضهم الى انه يكون التعزير في كل حد دون حد
بحسنه لما يأتي من فعل على عليه السلام قلت ولادليل لهم الا أفعال بعض الصحابة كما روى ان
علياً عليه السلام جلد من وجد مع امرأة من غير زنا مائة سوط الاسوطین وان عمر ضرب من
نقش على خاتمه مائة بالسوط وكذا روى عن ابن مسعود ولا يخفى ان فعل بعض الصحابة ليس
بدليل ولا يقاوم النص الصحيح وما نقل عن عمر لا يتم لهم (١) دليلاً ولعله لم يبلغ الحديث من فعل
ذلك من الصحابة كما انه قال صاحب التقريب معتذراً بالوالبغ الخبر الشافعي لقالبه لانه قال اذا صح
الحديث فهو مذهبي ومثله قال الداودي معتذراً لما لا يبلغ ما لك هذا الحديث فرأى العقوبة
بقصد الذنب ولو بلغه ما عدل عنه فيجب على من بلغه ان يأخذه ﴿٢﴾ (وعن عائشة رضي الله
عنها) ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أقبلوا ذوى الهيات عتاتهم الا الحدود رواه أحمد
وأبو داود والنسائي والبيهقي وللحديث طرق كثيرة لا تتلوه مقال والاقالة هي موافقة السانع
على نقض السبع وأقبلوا هنا مأخوذة منها والمراد هنا موافقة ذى الهمة على ترك المواقفة له
أو تخفيفها وفسر الشافعي ذوى الهيات بالذين لا يعرفون بالشرف بل أحداهم الزلة والعترات
جمع عترة والمراد هنا الزلة وحكي الماوردي في ذلك وجهين أحدهما انهم أصحاب الصغار
دون السكائر والثاني من اذا أذنب تاب وفي عتاتهم وجهان أحدهما الصغار والثاني أول
معصية يزل فيها مطيع واعلم ان الخطاب في أقبالوا لائمه لانهم الذين اليهم التعزير لعموم ولا يتم
فيجب عليهم الاجتهاد في اختيار الاصح لاختلاف ذلك باختلاف مراتب الناس وباختلاف
المعاصي وليس أن لا يفوضه الى مستحقه ولا الى غيره وليس التعزير لغير الامام الا الثلاثة الاب
فان له تعزير ولده الصغیر للتعليم والرجوع عن سيئ الاخلاق والظاهر ان الام في زمن الصبابة
كفاته لها ذلك وللامر بالصلاة والضرب عليها وليس للاب تعزير البالغ وان كان صغيراً والثاني
السيد يعزير رقيقه في حق نفسه وفي حق الله تعالى على الاصح والثالث الزوج له تعزير وزوجته
في أمر النشوز كما صرح به القرآن وهل له ضرب بها على ترك الصلاة ونحوها الظاهر ان له ذلك ان
لم يكفها الزجر لاند من باب انكار المنكر والزجر من جملة من يكاف بالانكار باليد واللسان
أو الجنان والمراد هنا الأولان ﴿٣﴾ (وعن علي عليه السلام قال ما كنت لاقم على أحد حداً
فيوت فأجد في نفسي الاشرب الخمر فانه لو مات وديته) بتخفيف اللام المهملة وسكون المشاة
التحسية أي غرمت ديته (أخرجه البخاري) فيه دليل على ان الخمر لم يكن فيه حد محمد ومن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو من باب التعزيرات فان مات ضمنه الامام وكذا كل معزير
يموت بالتعزير يضمنه الامام والى هذا ذهب الجمهور وذهب جماعة الى انه لا شيء فيمن مات
بحد أو تعزير قياساً منهم للتعزير على الحد يجامع ان الشارع قد آذن فيها قالوا وقول على

(١) لانه بلغ به حد الزنا
وحديث على أيضاً انما
يكون دليلاً لهم اهـ

عليه السلام - لما اتى بالاحتياط وتقدم الجواب بأنه اذا اعت في التعزير بدل على انه غير
 مأذون فيه من أصله بخلاف الاعنات في الحد فإنه لا يضمن لانه مأذون في أصله فان اعت
 فإنه لا يضمن منه **وكأنهم يريدون** انه لم يكن مأذوناً في غير ما أذن به بخصومه كالضرب
 منلا والا فهو مأذون في مطلق التعزير وتأويلهم اقول على عليه السلام ما قلنا فإنه سرى
 في ان ذلك واجب لامن باب الاحتياط ولان تمام حديثه لان رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم لم يسنه واما قوله جلدر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعين الى قوله وكل سنة وقد
 تقدم قلنا لا يريدانه جلداً جليداً غير مقرر ولا تقررت صفته بل بالجريد والعمال والايدي ولذا
 قال أنس نحو أربعين قال النورى في شرح مسلم ما معناه وأما من مات في حد من الحد ودغير
 الشرب فقد أجمع العلماء على انه اذا جلده الامام أو جلاد دفعت فإنه لا دية ولا كفارة على الامام
 ولا على جلاده ولايت المال وأما من مات بالتعزير فذهبنا وجوب الضمان للدية والكفارة وذكر
 تفاصيل في ذلك مذهبية (١) (وعن عبد الله بن خباب) بفتح الخاء المجهمة فوجدت في
 فوجدته وهو خباب بن الارت صحابي تقدمت ترجمته (قال سمعت أبا يقول سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يقول تكون فتن فكن فيها عبداً لله المقتول ولا تكن القاتل أخرجه ابن أبي
 خزيمة) بالخاء المجهمة مفتوحة فتناء تحتية ساكنة ثلثة (والدارقطني وأخرج احمد وشيخه عن
 خالد بن عرفة) بضم العين المهملة وسكون الراء وضم الفاء وبالطاء المهملة وخالد صحابي عدا
 في أهل الكوفة روى عنه أبو عثمان النهدي وعبد الله بن يسار ومسلم مولاه ولده سعد بن
 أبي وقاص القائل يوم القادسية ومات بالكوفة سنة ستين والحديث قد أخرج من طرق كثيرة
 وفيها كلها لم يسم وهو رجل من عبد القيس كان مع الخوارج ثم فارقهم وسبب الحديث أنه
 قال ذلك الرجل ان الخوارج دخلوا قرية فخرج عبد الله بن خباب صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله
 عليه وآله وسلم ذعرا يجري رداء فقال والله لقد رعبتوني (٢) مرتين (٣) قالوا أنت عبد الله
 ابن خباب قال نعم قالوا هل سمعت من أيك شيئا تجد ثنابه قال سمعته يحدث عن رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم انه ذكركم القاعد فيها خير من القائم والقائم فيها خير من المائى والمائى
 فيها خير من الساعى فان أدركتكم فكن عبد الله المقتول قالوا أنت سمعت هذا من أيك يحدث
 عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال نعم فقدموه على ضقة (٤) النهر ففتر بواعثه
 وبقر واهم ولده عساف بنظمه والحديث قد أخرجه أحمد والطبراني وابن قانع من غير طريق الجهول
 الا ان فيه على بن زيد بن جدهان وفيه مقال واظنه عن خالد بن عرفة ستكون فتنة يحدث
 واحداث واختلاف فان استطعت ان تكون عبد الله المقتول لا القاتل فافعل وأخرج
 أحمد والترمذي من حديث سعد بن أبي وقاص قال فان دخل على يتي وبسط يده ليمتنى قال
 كن كابى آدم وأخرج أحمد من حديث ابن عمر بلفظ ما يمنع أحدكم اذا جاء أحدكم بدقته ان
 يكون مثل ابى آدم القاتل في النار والمقتول في الجنة وأخرج أحمد وأبو داود وابن حبان من
 حديث أبي موسى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في الفتنة كسر وافيها تسيكم
 وأوتاركم واضربوا سيوفكم بالخارجة فان دخل على أحدكم بيته فليكن كخير ابى آدم عليه السلام
 وصححه القشيري في الاقتراح (٥) على شرط الشيخين والحديث دليل على ترك القتال عند ظهور

(١) هذا الحديث متأخر
 بشرحه عن حديث سعيد
 ابن زيد **كه** اهوى بلوغ
 المرام وقد أخره الشارح
 في الصفحة الأخيرة ٥١
 أبو النصر

(٢) من الرعب المخافة ٥١
 (٣) أى قال ذلك مرتين ٥١

(٤) بالفتح وبكسر جابه
 ادى

(٥) وهو للمحقق ابن دقيق
 العيد ٥١

الفتن والتخدير من الدخول فيها قال القروطي اختلف السلف في ذلك فذهب سديد بن أبي وقاص
وعبد الله بن عمر ومحمد بن سلمة وغيرهم الى انه يجب الكف عن المقاتلة فنهى من قال انه يجب
عليه ان يلزم يمينه وقالت طائفة يجب عليه القول من بلاد الفتنة أصلاً ومنهم من قال يترك
المقاتلة وهو قول الجمهور وشذ من أوجبه حتى اذا أراد أحدكم قتلهم يدفعه عن نفسه ومنهم من
قال يدفع عن نفسه وعن أهله وعن ماله وهو مذهب وران قتل أو قتل وذهب جمهور الصحابة
والتابعين الى وجوب نصر الحق وقتال البايعين وجهاً لهذه الأحاديث على من ضعف عن القتال
أو قصر نظره عن معرفة الحق وقال بعضهم بالتفصيل وانه اذا كان القتال بين طائفتين لا امام
لهم فالقتال حينئذ ممنوع وتنزل الأحاديث على هذا وهو قول الاوزاعي وقال الطبري انكار
المنكر واجب على من يقدر عليه فمن أعان الحق أصاب ومن أعان المبتطل أخطأ وان اشكل
الأمر فهي الحالة التي وردت في النهي عن القتال فيها وقيل ان النهي انما هو في آخر الزمان حيث
تكون المقاتلة لطلب (١) المال وفيه دليل على انه لا يجب الدفاع عن النفس وقوله ان
استطعت يدل على انها لا تحرم المدافعة وان النهي التزيه بالتحريم (وعن سعيد بن زيد رضي الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد
الترمذي) في الحديث دليل على جواز الدفاع عن المال وهو قول الجمهور وشذ من أوجبه فاذا قتل
فهو شهيد كما صرح به هذا الحديث وحديث مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه انه جاء رجل الى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله رأيت ان جاء رجل يريد أخذ مالي قال فلا تعطه قال
فان قاتلني قال فاقتله قال رأيت ان قتلتني قال فانت شهيد قال رأيت ان قتلتني قال هو
في النار قالوا فان قتله فلا ضمان عليه لعدم التعدي منه والحديث عام لقليل المال وكثيره وقد
أخرج أبو داود وصححه الترمذي عنه صلى الله عليه وآله وسلم من قتل دون دينه فهو شهيد ومن
قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد وفي الصحيحين
ذكر المال فقط ووجه الدلالة انه لما جعل صلى الله عليه وآله وسلم شهيداً على ان قتل القتل والقتال
قال في التيمم الوهاج وحصل ذلك اذا لم يجد ملجأ كحصن ونحوه أو لم يستطع الهرب والواجب
عليه قتل لا أدري ما وجه وجوب الهرب عليه قالوا لا يجب الدفع عن المال بل يجوز له ان يتكلم
الاله قد تقدم ان علماء الحديث كالجميع على استثناء السلطان لا تثار الواردة بالامر بالصبر على
جور فلا يجوز دفعه عن أخذ المال ويجب الدفع عن البضع لانه لا سيل الى اباحته قالوا وكذا
يجب على النفس ان قصدها كافر لا اذا قصدها مسلم فلا يجب لما تقدم قرياني شرح الحديث
الاول وصح ان عثمان منع عبده ان يدفعوا عنه وكانوا أربعمائة وقال من أتى سلاحه فهو
حر قالوا وخالف المضطربان في القتل شهادة بخلاف ترك الكل وهمل ترك الدفع عن قتل النفس
مباح أو مندوب فيه خلاف

(كتاب الجهاد)*

هو مصدر جهدت جهاداً أي بلغت المشقة هذا معناه لغة وفي الشرع يدل الجهد في قتال الكفار
والبغاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من مات
ولم يغزو ولم يحدث نفسه به) أي بالغزو (مات على شعبتين النفاق رواه مسلم) في دليل على

وقد أتى هذا في حديث ابن
مسعود قال قلت يا رسول الله
وسئ ذلك قال أيام الهرج
قلت ومتى قال حين لا يأمن
الرجل جليسه كذا في البدر
اه أبو تراب

وجوب العزم على الجهاد والحقوا به فعل كل واجب قالوا فان كان من الواجبات المطلقة كالجهاد
 وجوب العزم على فعله عند امكانه وان كان من الواجبات الموقفة وجب العزم على فعله عند دخول
 وقته والى هذا ذهب جماعة من أئمة الاصول وفي المسئلة اختلاف معروف ولا يخفى ان المراد
 من الحديث ثنائ من لم يغزو بالنفس لم يحدث نفسه بالغزو مات على خصاله من خصال النفاق
 ففعله ولم يحدث نفسه لا يدل على العزم الذي معناه عقد النية على الفعل بل معناه هنا لم يختر به
 ان يغزو ولا حدث نفسه ولا ساعته من عمره ولو حدثهم ايدوا وأخطروا بالخروج للغزو وبالله حسنا من
 الاحياء خرج عن الانصاف بخلافه من خصال النفاق وهو تظير قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه أى لم يختر به أى الامور وحديث النفس غير العزم
 وعند النية ودل على أن من حدث نفسه بفعل طاعة ثم مات قبل فعلها انه لا يتوجه عليه عقوبة
 من لم يحدث نفسه بها أصلا (وعن أنس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألسنتكم روادا جدد والناس في صحبته الحاكم) الحديث
 دليل على وجوب الجهاد بالنفس وهو بالخروج والمباشرة للكفار وبالمال وهو بذله لما يقوم به
 من النفقة في الجهاد والصلاح ونحوه وهذا هو المقادير عدة آيات في القرآن جاهدوا بأموالكم
 وأنفسكم والجهاد باللسان بأقامة الحج عليهم ودعائهم الى الله تعالى وبالاصول عند اللقاء والرجز
 ونحوه من كل ما فيه نكابة للعدو ولا ينالون من عدوئنا الا كتب لهم به عمل صالح وقال صلى الله
 عليه وآله وسلم لحسان ان هجو الكفار أشد عليهم من وقع النبل (وعن عائشة) رضي الله عنها
 (قالت قلت يا رسول الله على النساء جهاد) هو في معنى الاستنهاض وفي رواية أعلى النساء (قال
 نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة رواه ابن ماجه وأصله في البخاري) بلفظ قالت عائشة استأذنت
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الجهاد فقال جهاد كن الحج وفي لفظه آخر فساءلها عن الجهاد فقال
 الجهاد فقال نعم الجهاد الحج وأخرج النسائي عن أبي هريرة رضي الله عنه جهاد الكبرياء
 العاجز والمرأة والضعيف الحج دل ما ذكر على انه لا يجب الجهاد على المرأة وعلى ان الثواب الذي
 يقوم مقام ثواب جهاد الرجل حج المرأة وعمرها وذلك لان النساء مأمورات بالسهر والسكون
 والجهاد ينافي ذلك اذ فيه مخاطبة الاقران والمبارزة ورفع الاصوات وأما جواز الجهاد لهن فلا
 دليل في الحديث على عدم الجواز وقد أورد في البخاري هذا الباب يابن خروجه النساء للغزو
 وقتالهن وغير ذلك وأخرج مسلم من حديث أنس ان ام سلمة اتخذت خنجر يوم حنين وقالت
 للنبي صلى الله عليه وآله وسلم اتخذته ان دنا مني أحد من المشركين بقرت بطنه فهو يدل على جواز
 القتال وان كان فيسه ما يدل على انها لا تقايل الامدافعة وليس فيها انها تصد العدو الى صده
 وطلب مبارزته وفي البخاري ما يدل على ان جهادهن اذا حضرن موافق الجهاد وسقي الماء
 ومداد المارضى ومناولة السهام (وعن عبد الله بن عمر) رضي الله عنه (قال جاء رجل الى النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ليستأذنه في الجهاد فقال أحى والد الله قال نعم قال فقيم ما جاهدت معك
 عليه) سمي اتعاب النفس في القيام عصا الاوين وازعاجها في طلب ما يرضيها وبذل المال
 في قضاء حوائجها جاهدوا من باب للشاكلة لما استأذنه في الجهاد من باب قوله تعالى وجزاء سيئة
 سيئة مثليها ويحتمل أن تكون استعاره بعلاقة الضدية لان الجهاد فيه انزال الضرر بالاعداء

فاستعمل في انزال النفع بالوالدين وفي الحديث دليل على انه يسقط فرض الجهاد مع وجود
 الابوين أو أحدهما لما أخرجه أحمد والنسائي من طريق معاوية بن جاهمة أن أباه جاهمة
 جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أردت الغزو وجئت لاستشيرك فقال
 هل لائمن أم قال نعم قال الزنهما وظاهره سواء كان الجهاد فرض عين أو فرض كفاية
 وسواء تضرر الابوان بخروجه أو لا وذهب الجاهليون العلماء إلى أنه يحرم الجهاد على الولد إذا منع
 الابوان أو أحدهما بشرط أن يكونا مسلمين لأن برهما فرض عين والجهاد فرض كفاية فإذا تعين
 الجهاد فلا شيء لا يشترط أنهما ولا رضاهما فان قيل بر الوالدين فرض عين أيضاً والجهاد عند
 تعينه فرض عين فهو امر موبان فبأوجه تقديم الجهاد قلت لأن مصلحة أعم اذهى لحفظ
 الدين والدفاع عن المسلمين فصالحته عامة مقدمة على غيره وهي تقدم على مصلحة حفظ البدن
 وفيه دلالة على عظم بر الوالدين وأنه أفضل من الجهاد وإن المستشار يشير بالنصيحة المختصة
 وانه ينبغي له أن يستعمل على ما هو الأفضل (ولاحظه وأبى داود من
 حديث أبي سعيد نحوه) الدلالة على أنه لا يجب عليه الجهاد ووالده في الحماية إلا أنهما
 كما دلله قوله وزاد أبو سعيد في رواية (ارجع فاستأذنهما فإن أذنا) لثبوت الخروج للجهاد
 (والأفبرهما) بعدم الخروج للجهاد وطاعة ما (وعن جرير الجلي) رضى الله عنه (قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبا بريد عن كل مسلم يقيم بين المشركين رواد الثلاثة واسناده
 صحيح ورجح البخاري إرساله) وكذلك رجع أيضاً أبو حاتم وأبو داود والترمذي والدارقطني إرساله إلى
 قيس بن أبي حازم ورواه الطبراني ووصولا والحديث دليل على وجوب الهجرة من دار المشركين
 من غير مكة وهو مذهب الجمهور حديث جرير ولما أخرجه النسائي من طريق بهز بن حكيم عن
 أبيه عن جده مرفوعا لا يقبل الله من مشرك عملا بعد ما أسلم أو يفارق المشركين ولعموم قوله
 تعالى ان الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم الآية وذهب الأقل إلى أنه لا يجب الهجرة وإن
 الأحاديث والآية منسوخة (وعن ابن عباس) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية متفق عليه) قالوا فإنه عام ناسخ لحجوب الهجرة
 الدال عليه ما سبق وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمر من أسلم من العرب بالمهاجرة إليه ولم ينكر
 عليهم بقاءهم ببلدهم ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا بعث سرية قال لا يهرهم إذا لقيت عدوكم
 من المشركين فادعهم إلى ثلاث خلال فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى التحول
 عن دارهم إلى دار المهاجرين وأعلمهم أنهم إن فعلوا ذلك إن لهم مال المهاجرين وعليهم ما على
 المهاجرين فإن أبو واخترادادهم فاعلمهم أنهم يكونون كعرب المسلمين يجرى عليهم حكم الله
 تعالى الذي يجرى على المؤمنين الحديث سيأتي بطوله فلم يوجب عليهم الهجرة والأحاديث غير
 حديث ابن عباس محمولة على من لم يأمن على دينه قالوا وفي هذا جمع بين الأحاديث وأجاب من
 أوجب الهجرة بأن حديث لا هجرة مراد به تقيم أعم مكة كبدل قوله بعد الفتح فإن الهجرة كانت
 واجبة من مكة قبله وقال ابن العربي الهجرة هي الخروج من دار الحرب إلى دار الاسلام وكانت
 فرضا في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم واستقرت بعده من خاف على نفسه والتي انقطعت
 بالاصالة هي القصد إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث كان وقوله ولكن جهاد ونية قال

الطبي وغيره هذا الاستدراك يقتضي مخالفة حكم ما بعده لما قبله والمعنى ان المجرة هي مفارقة
الوطن التي كانت مطالبة على الاعيان الى المدينة قد انقطعت الآن المفارقة بسبب الجهاد باقية
وكذلك المفارقة بسبب صلحة كالهزار من دار الكفر والخروج في طلب العلم والفرار من الفتن
والنية في جميع ذلك معتبرة فقال النووي المعنى ان الخير الذي انقطع بانقطاع الهجرة فيمكن
تحصيله بالجهاد والنية الصالحة وجهاد معطوف بالرفع على محل الاسم ﴿ وعن أبي موسى
الاشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في
سبيل الله متفق عليه ﴾ وفي الحديث عننا اختصار ولفظه عن أبي موسى انه قال اعزاني للنبي صلى
الله عليه وآله وسلم اني رجل يقاتل للمغنم والرجل يقاتل ليد كروا الرجل يقاتل ليري مكانه في سبيل
الله قال من قاتل الحديث والحديث دليل على ان القتال في سبيل الله وهو من مفهوم الشرط
ويبقى الكلام فيما اذا انضم اليه اقصد غيرها وهو المغنم مثلا هل هو في سبيل الله أولا قال الطبري
انه اذا كان المقصد اعلاء كلمة الله لم يضر ما حصل من غيره ضمنا وبذلك قال الجمهور والحديث
يحتل انه لا يخرج عن كونه في سبيل الله مع قصده التشرية لانه قاتل لتكون كلمة الله هي العليا
ويتأيد بقوله تعالى ليس عليكم جناح ان تنكروا الفساق من ربهكم فان ذلك لا ينافي فضيلة الخ
فكذلك في غيره فعلى هذا العمدة الباعث على الفعل فان كان هو اعلاء كلمة الله لم يضر ما انضاف
اليه ضمنا وبقي الكلام فيما لو استوى المقصدان فظاهر الحديث والاية انه لا يضر الا انه اخرج
أبو داود والسائي من حديث أبي امامة رضي الله عنه باسناد جيد قال جاء رجل فقال يا رسول
الله أرايت رجلا عززا يلقى الاجر والنكاح كرماله قال لا شيء له فاعادها ثلاثا كل ذلك يقول لا شيء له
ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تعالى لا يقبل عمل من العمل الا ما كان خالصا
وابتغى به وجهه قلت فيكون هذا دليلا على انه اذا استوى الباء ثمان الاجر والنكاح كرماله لا يضر
الاجر ولعل بطلانه هنا لخصوصية طلب الذكر لانه انقلب عدلا للرياء والرياء مبطل لما يبشره
بخلاف طلب المغنم فانه لا ينافي الجهاد بل اذا قصده باخذ المغنم اغاظة المشركين والاعتناع به على
الطاعة كان له اجر فانه تعالى يقول ولا ينافون من عدوئنا الا كتب الله لهم به عمل صالح والمراد
النيل المأذون فيه شرعا وفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل قتيلا فليس له قبل القتال دليل
على انه لا ينافي قصده المغنم القتال بل ما قاله الا ليجتهد السامع في قتال المشركين وفي البخاري
من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استب الله لمن خرج في سبيله
لا يخرج به الايمان بي وقصد يدين برسولي ان أرجعه بما نال من أجر أو غنمة أو أدخله الجنة
ولا يخفى ان الاخبار هذه دليل على جواز تشرية تلك النية والاخبار به يقتضي ذلك عالم ان الله قد
يقصد المشركون لجرحهم أموالهم كما خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن معية في غزاة
بدر لاخذ غير المشركين ولا ينافي ذلك ان تكون كلمة الله هي العليا بل ذلك من اعلاء كلمة الله تعالى
وأقرهم الله تعالى على ذلك بل قال الله تعالى وتدون ان غير ذات الشوكة تكون لكم ولم ينههم
بذلك مع ان هذه الاخبار اخبار لهم بعينهم للمال دون القتال فاعلاء كلمة الله يدخل فيه اخافة
المشركين وأخذ أموالهم وقطع أخبارهم ونحوه وإما حديث أبي هريرة عن داود ان رجلا
قال يا رسول الله رجل يريد الجهاد في سبيل الله وهو يتبعني عرضا من الدنيا فقال لا أجر له فاعاد عليه

ثلاثاً كل ذلك يقول لأجر له فكأنه فهم صلى الله عليه وآله وسلم إن الحامل هو العرض من الدنيا فأجاب وقال قد كان نشر بك الجاهل يطلب الغنيمة أمر معروفاً في الصحابة فإنه قد أخرج الحاصصهم واليه في باسناد صحيح أن عبد الله بن جحش يوم أحد قال اللهم ارزقني رجلاً شديداً فأثله ويقا تلقي ثم أرزقني عليه الصبر حتى أقتله وأخذ عليه فقه زيد أن طلب العرض من الدنيا مع الجاهل كان أمراً معاصياً ما جاز له الصحابة في دعوى الله له (وعن عبد الله بن السعدي رضي الله عنه) هو أبو محمد عبد الله بن السعدي وفي اسم السعدي أقوال وإنما قيل له السعدي لأنه كان مسترضعاً في بني سعد سكن عبد الله الأردن ومات بالشام سنة ثنتين على قوله صحبه ورواية قال ابن الأثير وقال فيه ابن السعدي المالكي نسبة إلى جده و يقال فيه ابن السعدي بكاف أبي داود (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقطع الهجرة ما قوتل العبد ورواه النسائي وصححه ابن حبان) دل الحديث على ثبوت حكم الهجرة وأنه باق إلى يوم القيامة فإن قتل العبد ومسيحه لا يدل على وجوبه أو لا كلام في توابعه مع حصول مقتضياتها وأما وجوبها فيمنه ما عرفت (وعن نافع) هو مولى ابن عمر قال له أبو عبد الله نافع بن سرجس بفتح السين المهاجرة وسكون الراء وكسر الجيم كان من كبار التابعين من أشل المدينة سمع ابن عمر وأبا عبد الله وهومن الثقات المنسوبة إلى الحديث المأخوذ عنهم مات سنة سبع عشرة ومائة وقيل عشرين (قال أثار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على بني المصطلق) بنهم للمير وسكون المهملة وفتح الطاء وكسر اللام بعدها قال بطن شهر من خزاعة (وهم غارون) بالغين المجهمة وتشديد الراء جمع غار أي غافلون فأخذهم على غرة (فقتل مقاتلتهم ورجلهم حديثاً بذلك عبد الله بن عمر متفق عليه وفيه وأصاب يومئذ جريته) فيه مستلثان الأولى الحديث دليل على جواز المقاتلة قبل الدعاء إلى الإسلام في حق الكفار الذين قبلت عنهم الدعوة من غير إنداد وهو أبخ الأقوال الثلاثة في المسئلة وهي عدم وجوب الإنذار ما لا يورده عليه حديث يزيد الآتي والثاني وجوبه بسلطان أو يرد عليه هذا الحديث والثالث يجب أن لم تبلغهم الدعوة ولا يجب أن تبلغهم ولكن يستحب قال ابن المنذر وهو قول أكثر أهل العلم وعلى معناه نظارت الأحاديث العديدة هذا أحدّها وحديث **ع**عب بن الأشرف وقتل ابن أبي الحقيق وغير ذلك وما في البحر الإجماع على وجوب دعوة من لم يبلغه دعوة الإسلام والثانية في قوله وسعى ذراريهم دليل على جواز استرقاق العرب لأن بني المصطلق عرب من خزاعة واليه ذهب جمهور العلماء وقال به المال والأصحاب وأبو حنيفة والأوزاعي ذهبوا إلى عدم جواز استرقاقهم وليس لهم دليل ناخذ ومن طالع كتب السير والمغازي علم يقيناً استرقاقه صلى الله عليه وآله وسلم للعرب غير النكابين كهم وازن وبني المصطلق وقال لأهل مكة أذهبوا فأنتم الطلقاء وقادى أهل بدر والظواهر أنه لا فرق بين الفداء والقتل والاسترقاق ولشروهم في غير العرب قطعاً وقد ثبت فيهم ولم يصح تخصيص ولا نسخ قال أحمد بن حنبل لأذهب إلى قول عمار ليس على عري ملك وقد سب النبي صلى الله عليه وآله وسلم من العرب كما ورد في غير حديث وبوبكر وعلى رضي الله عنهم ما سبوا بني ناجية وبذل له قوله (وعن سليمان بن بريدة عن أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أمر أميراً على جيش) غم الجند أو السائرون إلى الحرب لا غيرها (أوسره) هي القطعة

من الجيوش تخرج منه تغير على العدو وترجع اليه (أوصاه في خاصته بتقوى الله وعين معه من
 المسلمين خيرا ثم قال اغزوا على اسم الله تعالى في سبيل الله فالتوا من كفر بالله اغزوا ولا تغلوا)
 بالغين المججمة والغلول الخناصة في المغنم مطلقا (ولا تغدروا) الغدر ضد الوفاء (ولا تقتلوا) من
 المثلة يقال مثل بالقتيل إذا قطع أنفه وأذنه وأمذا كبره وأشيا من اطرافه (ولا تقتلوا وليدا)
 المراد غير البالغ سن التكليف (وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال) أي
 إلى إحدى ثلاث خصال كما يدل له قوله (فأيتهم أجاوبك إليهم فأقبل منهم وكف عنهم) أي القتال
 وبينها بقوله (ادعهم إلى الاسلام فإن أجاوبك فأقبل منهم ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار
 المهاجرين فإن أبوا فأخبرهم بأنهم يكونون كأعراب المسلمين) وبين حكم أعراب المسلمين تضمنه
 قوله (ولا يكون لهم في الغنيمة) الغنيمة ما أصيب من مال أهل الحرب وأو جف عليهم المسلمون
 بالخيال والركب (التي) هو ما حصل للمسلمين من أموال الكفار من غير حرب ولا جهاد (شيء)
 إلا أن يجاهدوا مع المسلمين فإنهم أبوا) أي الاسلام (فسلهم الجزية) وهي الخصلة الثانية
 من الثلاث (فإن هم أجاوبك فأقبل منهم وإن أبوا فاستعن عيهم بالله وقتلهم) وهذه هي
 الخصلة الثالثة (وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه فلا تفعل
 ولكن اجعل لهم ذمتك) على النهي بقوله (فأنكم إن فتحوا) بالخاء المعجمة والقاف والراء من
 أحفرت الرجل إذا نقضت عهده وذماته (ذمكم أهون من أن تحفروا ذمة الله وإذا أرادوك أن
 تنزلهم على حكم الله فلا تفعل بل على حكمك) على النهي بقوله (فإنك لا تدري أن تصيب فيهم
 حكم الله تعالى أم لا آخر جهه مسلم) في الحديث مسائل الأولى دل على أنه إذا بعث الأمير من
 يغزو وأوصاه بتقوى الله وعين بحسبه من المجاهدين خيرا ثم يخبره بتحريم الغلول من الغنيمة وتحريم
 الغدر وتحريم المثلة وتحريم قتل صبيان المشركين وهذه محرمات بالإجماع ودل على أنه يدعو الأمير
 المشركين إلى الاسلام قبل قتالهم وظاهره وإن كانت قد بلغتهم الدعوة لكنه مع بلوغها يحمل على
 الاستحياء كدليله إغارته صلى الله عليه وآله وسلم على بني المصطلق وهم غارون والأوجب دعائهم
 وفيه دليل على دعائهم إلى الهجرة بعد اسلامهم وهو مشروع بنسب دليله ما في الحديث من الأذن
 لهم في البقاء وفيه دليل على أن الغنيمة والفي لا يستحقهما إلا المهاجرون وأن الأعراب لا حق لهم
 فيه إلا أن يحضروا الجهاد واليه ذهب الشافعي وذهب غيره إلى خلافه وادعوا نسخ الحديث ولم
 يأبوا به رها على نسخه المسئلة الثانية في الحديث دليل على أن الجزية تؤخذ من كافر ككافي وغيره
 ككافي عربي وغير عربي لقوله عدوك وهو عام وإلى هذا ذهب مالك والأوزاعي وغيرهم وأذهب
 الشافعي إلى أنها لا تقبل إلا من أهل الكتاب والمجوس عربا كانوا أو عجميا لقوله تعالى حتى يعطوا
 الجزية به بعد ذكرا أهل الكتاب ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم سدا بهم سمة أهل الكتاب وما عداهم
 داخلون في عموم قوله تعالى فأنزلهم حتى لا تكون فتنة وقوله فاقبلوا المشركين حيث وجدتموهم
 واعتذر عن الحديث بأنه وارد قبل فتح مكة بدليل الأمر بالتحويل والهجرة والآيات بعد الهجرة
 حديث بريدة منسوخ أو متأول بأن المراد بعد دول من كان من أهل الكتاب قلت والذي يظهر
 عموم أخذ الجزية من كل كافر لعموم حديث بريدة وأما الآية فأفادت أخذ الجزية من
 أهل الكتاب ولم تعرض لأخذها من غيرهم ولا لعدم أخذها والحديث بين أخذها من غيرهم

وحمل عدوله على أهل الكتاب في غاية البعدوان قال ابن كثير في الارشاد ان آية الجزية انما
 نزلت بعد انقضاء حرب المشركين وعبدة الاوثان ولم يبق بعد نزولها الا أهل الكتاب قاله تقوية
 لمذهب امامه الشافعي ولا يتحقق بطلان دعواه باله لم يبق بعد نزول آية الجزية الا أهل الكتاب بل بقي
 عباد النيران من أهل فارس وغيرهم وعباد الاصنام من أهل الهند فما عدم أخذها من العرب
 فلازم المشرع الابعاد الفتح وقد دخل العرب في الاسلام ولم يبق منهم عدو يحارب فيهم
 بعد الفتح من سبي ولا من تضرب عليه الجزية بل من خرج بعد ذلك عن الاسلام منهم فليس
 الا ليل أو الاسلام كما ذلك الحكم في أهل الردة وقد سبى صلى الله عليه وآله وسلم قبل
 ذلك من العرب بنى المصطلق وهو ازن وهل حديث الاستبراء في سببها أو طاس واستمر هذا
 الحكم بعد عصره صلى الله عليه وآله وسلم فتحدثت العصابة رضى الله عنهم بلاد فارس والروم
 وفي رعاياهم العرب خصوصاً الشام والعراق ولم يحشوا عن عرب من عصى بل عموما حكم النبي
 والجزية على جميع من استولوا عليه وبهمذا يعرف ان حديث بريدة كان بعد نزول فرض الجزية
 وفرضها كان بعد الفتح فكان فرضه في السنة (١) الثامنة عند نزول سورة براءة واذا انتهى فيه عن
 المثلة ولم ينزل النبي عنها الابعاد أحد والى هذا المعنى يخبر ابن القيم في الهدى ولا يتحقق قوته
 المسئلة الثالثة تضمن الحديث النبي عن اجابة العدو الى ان يجعل لهم الامير ذلك ذمة الله وذمة
 رسوله بل يجعل لهم ذمة وقد علمه بان الامير ومن معه اذا أخفروا ذمتهم أي نقضوا عهدهم فهو
 أهون عند الله من أن يخذروا ذمته تعالى وان كان نقض الذمة محرما مطلقا قيل وهذا النبي
 للتمزية لا للتحريم ولكن الاصل فيه التحريم ودعوى الاجماع على انه للتمزية لا يتم وكذلك تضمن
 النبي عن انزلهم على حكم الله تعالى وعاله بأنه لا يدري أيصيب فيهم حكم الله أم لا فلا ينزلهم على
 شيء لا يدري أي يقع أم لا بل ينزلهم على حكمه وهو دليل على ان الحق في مسائل الاجتهاد مع واحد
 وليس كل مجتهد مصيبا للحق وقد اقتضى ذلك حقيقة هذا القول في محل آخر ﴿ وعن كعب بن
 مالك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا أراد غزوة ووري) بفتح الواو وتشديد الراء أي سترها
 (بغيرها متفق عليه) وقد جاء الاستتاف في ذلك بلفظ الا في غزوة بولقانه أظهر لهم مراده
 وأخرجه أبو داود ووافيه ويقول الحرب خدعة وكلفت توريته انه اذا أراد قصد جهة سأل عن
 طريق جهة أخرى ايها الماندير بها وانما يفعل ذلك لانه أتم فيمباريدهم من اصابة العدو واتيانهم
 على غفلة من غير ناهبهم له وفيه دليل على جواز مثل هذا وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم الحرب
 خدعة ﴿ وعن معقل بن النعمان بن مقرن (٢) ﴾ بضم الميم وفتح القاف وتشديد الراء فنون لم
 يذكر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في العجالة امتداد ذكر النعمان بن مقرن وعزاه هذا الحديث اليه
 وكذلك البخاري وأبو داود والترمذي أخرجه عن النعمان بن مقرن فيسقط فإذن لفظ معقل
 السابق قلم (٣) والشارح وقع له انه قال هو معقل بن النعمان بن مقرن المزني ولا يتحقق ان النعمان
 هو ابن مقرن فاذا كان له أخ فهو معقل بن مقرن لابن النعمان قال ابن الاثير ان النعمان هاجر
 ومعه سبعة اخوة له يريد انهم هاجروا كلهم معه فرأى جعت التقرب للمصنف فلم يجد فيه حجابا
 يقال له معقل بن النعمان ولا ابن مقرن بل فيه النعمان بن مقرن فعيى ان لفظ معقل في نسخ
 بلوغ المرام سبق قلم وهو ثابت فيسأرا بناه من نسخة (قال شهدت رسول الله صلى الله عليه وآله

(١) أي من النسخ والتاسعة
 من الهجرة اه

(٢) الحديث في اطراف
 المزني عن معقل بن يسار
 المزني عن النعمان بن مقرن
 أورده في مسند النعمان بن
 مقرن وقال انه قال الترمذي
 حسن صحيح فلهذا في نسخ
 بلوغ المرام عن معقل عن
 النعمان فتخفف عنده بيان
 والله أعلم اه أبو النضر

(٣) والذي ينسخ في بلوغ
 المرام وهي نسخة صحيحة
 منقولة من نسخة السعيد
 الحديث سليمان بن يحيى
 الاهدل التي بخط يده وذكر
 انها صحيحة معقدة قوبلت
 على نسخة قوبلت على نسخة
 المصنف مالفظة وعن معقل
 ان النعمان الخ فينفذ
 لعل سبق القلم انما هو في
 لفظه ابن فقط والاصل هو
 ان النعمان والله أعلم اه

أبو تراب

وسلم اذ لم يقاتل أول النهار آخر القتال حتى تزول الشمس وتهب الرياح وينزل النصر رواه أحمد
واللائق وصححه الحاكم وأبو داود البزارى فإنه أخرجه عن النعمان بن مقرن باللفظ اذ لم يقاتل
أول النهار انظر حتى تهب الارواح وتحضر الصلوات قالوا والحكمة في التأخير الى وقت الصلاة
الله مظنة اجابة الدعاء وأما محبوب الرياح فقد وقع به النصر في الاخراب كما قال تعالى فأرسلنا عليهم
ريحاً وجنوداً لم يروها فكان توخى هبوبهم امقاة للنصر وقد علل بان الرياح تهب غالباً بعد الزوال
فيحصل لهم اتية بدخلة السلاح للحرب والزيادة للنشاط ولا يعارض هذا ما ورد من انه صلى الله عليه
 وآله وسلم كان يغير صباحاً لان خذا في الاغارة وكذلك عند المصافحة للقتال ﴿ وعن الصعب
ابن جثامة ﴾ تقدم ضبطهما في الحج (قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ووقع في صحيح
ابن حبان ان السائل هو الصعب ولفظه سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسأله بجمعناه
(عن الدار من المشركين يبيتون) بصيغة المضارع من يبيت مبنى للجمع هو (فصيبون من نسائهم
وذرايرهم) فقال هم منهم متفق عليه (وفي لفظ البخارى عن أهل الدار وهو تصريح بالمضايقة
والخذوف) التبيت الاغارة عليهم في الليل على غفلة مع اختلاطهم بصبيانهم ونسائهم فصيب
النساء والصبيان من غير قصد اقلتهم ابتداء وهذا الحديث أخرجه ابن حبان من حديث الصعب
وزاد فيه ثم نهى عنهم يوم حنين وهي مدرجة في حديث الصعب وفي سنن أبي داود زيادة في آخره
قال سفيان قال الزهري ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك عن قتل النساء
والصبيان ويؤيدان النهى في حنين ما في البخارى فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تحدهم
الحق خالد اقل له لا تقتل ذرية ولا عبيداً وأول مشاهد خالد مع صلى الله عليه وآله وسلم غزوة
حنين كذا قيل ولا يخفى انه قد شهد معه صلى الله عليه وآله وسلم فتح مكة قبل ذلك وأخرج الطبراني
في الاوسط من حديث ابن عمر قال لما دخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكة أتى بأهله مقتولة
فقال ما كانت هذه تقاتل ونهى عن قتل النساء وقد اختلف العلماء في هذا فذهب الشافعي
وأبو حنيفة والجمهور والى جواز قتل النساء والصبيان في البيات عملاً برواية الصحيحين وقوله هم
منهم أى في اباحة القتل تبعاً لا قصد اذ لم يمكن انفصالهم عن يستحق القتل وذهب مالك
والأوزاعي الى انه لا يجوز قتل النساء والصبيان بحال حتى اذا اتى أهل الحرب بالنساء والصبيان
أو تحصنوا بخص أو سقيمة هما فيهم ما معهم لم يجوز قتالهم ولا تحريقهم واليه ذهب جماعة الا انهم
قالوا في التمس بجوز قتل النساء والصبيان حيث جعلوا ترسا ولا يجوز اذا اتى ترسا عسى لم يمنع
خشية استئصال المسلمين ونقل ابن بطال وغيره اتفاق الجميع على عدم جواز القصد الى قتل النساء
والصبيان للنهى عن ذلك وفي قوله هم منهم دليل باطلاقه من قال هم من أهل النار وهو ثالث
الاقوال في المسئلة والثاني انهم من أهل الجنة وهو الرابع في الصبيان والاولى الوقف ﴿ وعن
عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال رجل (أى مشرك) (تبعه يوم بدر
ارجع فلن أستعين بمشرك) رواه مسلم (ولفظه عن عائشة قالت خرج رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم قبل بدر فلما كان بحجرة الوبرة أدركه رجل قد كان تكبر فيه جراً فأنجده فخرج أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين رأوه فلما أدركه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
جئت لتبعك وأصيب معك قال أنؤمن بالله قال لا قال فارجع فلن أستعين بمشرك فلما أسلم أذن

له والحدِيث من أدلة من قال لا يجوز الاستعانة بالمشرِكين في القتال وهو قول طائفة من أهل العلم
 وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى جواز ذلك قالوا لأنه صلى الله عليه وآله وسلم استعان بصنوان بن
 أمية يوم حنين واستعان ببيد بن قينقاع ورضخ لهم آخر جه أبوداود في المراسيل وآخر جه
 الترمذي عن الزخري مرسل وهو أسيل الزهري ضعيفة قال الذهبي لأنه كان خطاءً في إرساله
 شبهة مدلس وصحح البيهقي من حديث أبي جحيد الساعدي أنه ردّهم قال المصنف ويجمع بين
 الروايات بأن الذي ردّه يوم بدر نفر من فئمة الرغبة للإسلام فردّه رجاء أن يسلم فصدق ظنه أو أن
 الاستعانة كانت ممنوعة فرخص فيه وهذا أقرب وقد استعان يوم حنين بجماعة من المشرِكين
 تألفهم بالغنائم واشترط جماعة أن يكون معه مسالون يستقل بهم في إضفاء الأحكام وفي شرح
 مسلم أن الشافعي قال أن كان الكافر حسن الرأى في المسلمين ودعت الحاجة إلى الاستعانة استعين
 به ولا يفكره ويجوز الاستعانة بالمناقب أجمعاً لاستعانتهم صلى الله عليه وآله وسلم بعبد الله بن أبي
 وأصحابه (١) وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى امرأته مقتولة في
 بعض مغازيه فأنكر قتل النساء والصبيان متفق عليه (٢) وقد أخرج الطبراني أنه صلى الله عليه وآله
 وسلم لما دخل مكة أتى بامرأته مقتولة فقال ما كانت هذه تقايل آخر جه عن ابن عمر فيحتمل أنهم أهذه
 وأخرج أبوداود في المراسيل عن عكرمة أنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى امرأته مقتولة بالطائف
 فقال ألم أنه عن قتل النساء من صاحبها فقال رجل يا رسول الله أردفتها فأردت أن تصرعني
 فتقتلني فقتلها فأمرهم أن توارى ومفهوم قوله تقايل أنه قتلها بغير إذن على أن إذا
 قاتلت قتلت واليه ذهب الشافعي واستدل أيضاً بآخر جه أبوداود والنسائي وابن حبان من
 حديث رياح (١) بن الربيع التميمي قال كأمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة ف رأى
 الناس محجة عين ف رأى امرأته مقتولة فقال ما كانت هذه تقايل (٢) وعن مرة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم اقتلوا المشيخ المشرِكين واستبغوا شرهم بالشين المعجمة وسكون الراء
 والخاء المعجمة هم الصغار الذين لم يدركوا ذكروا في النهاية (رواه أبوداود وصححه الترمذي) وقال
 حسن غريب وفي نسخة صحيح وهو من رواية الحسن عن سمرة وفيه ما قدمناه والشيخ من استبانت
 فيه السن أو من بلغ خمسين سنة أو إحدى وخمسين كما في القاموس والمراد هنا الرجال المسان
 أهل الخلد والقوة على القتال ولم يرد الهرج ويحتمل أنه أريد بالشميخ من كانوا بالغين مطلقاً
 فيقتل ومن كان صغيراً لا يقتل فيوافق ما تقدم من النهي عن قتل الصبيان ويحتمل أنه أريد
 بالشرح من كان في أول الشباب فإنه يطلق عليه كما قال حسان

ان شرخ الشباب والشعر الاسود ما لم يعاص كان جنونا

فانه يستبقى رجاء اسلامه كما قال أحمد بن حنبل الشيخ لا يكاد يسلم والشاب أقرب إلى الاسلام
 فيكون الحديث مخصوصاً بمن يجوز تفريره على الكفر بالخزبة (٣) وعن علي كرم الله وجهه
 أنهم تبارزوا يوم بدر ورواه البخاري وآخر جه أبوداود ومطولا (٤) وفي المغازي من البخاري عن علي كرم
 الله وجهه قال أنا أول من يجثو للخصومة يوم القيامة وقال قيس وفيهم أنزلت هذا خصمان
 اخنصه ووافق ربههم قال هم الذين تبارزوا في بدر حزة وعلى رضي الله عنهم أو عبيدة بن الحرث رضي

(١) بكسر الراء ومثناة
 تحتية واختار البخاري أنه
 بالباء الواحدة وحاء مهملة
 اه أبو راب

الله عنه وشيبة بن ربيعة وعقبة بن ربيعة والوليد بن عتبة وتفصيله ما ذكره ابن اسحق انه برز
 عبيدة بن عتبة وجزء ثمانية وعلى الوليد وعند موسى بن عقبة فقتل على حوزة من بارزهما واختلف
 عبيدة ومن بارز به بضر بين فوقعت الضربة في ركبة عبيدة فثابت منها المار جعوا بالصفراء فغل
 على حوزة على من بارز عبيدة فأعاد على قتله والحديث دليل على جواز المبارزة والى ذلك ذهب
 الجمهور وذهب الحسن البصري الى عدم جوازها وشرط الاوراعى والثوري وأحمد وأبو حنيفة
 الاميركا في هذه الرواية (وعن أبي أيوب رضي الله عنه قال لما أملت هذه الآية فينا معشر
 الانصار يعنى ولا تلتقوا بايديكم الى التهلكة قاله رد على من أنكروا على من جعل على صف الروم حتى
 دخل فيهم رواه الثلاثة وصححه الترمذي وقال حسن صحيح غريب وابن حبان والحاكم) أخرجه
 المذكورون من حديث أسلم بن زيد بن عمار قال كنا بالفسطاطية فخرج صف عظيم
 من الروم فحمل رجل من المسلمين على صف الروم حتى حصل فيهم ثم رجع مقبلا فصاح الناس
 سبحان الله أتى بيده الى التهلكة فقال أبو أيوب أيها الناس انكم تؤثرون هذه الآية على هذا
 التأويل واتصارات هذه الآية فينا معشر الانصار ان الله عز الله دينه وكثر ناصره فلما ينسأرا
 ان أمورا قد ضاعت فلو أنما تقاها وأصلحنا ضاع منها فآمر الله تعالى هذه الآية فكانت
 التهلكة الاقامة التي أردنا وصح عن ابن عباس وغيره فموجود في تأويل الآية قبل وفيه دليل
 على جواز دخول الواحد في صف القتال ولوطن الهلاك فأت ما ظن الهلاك فلا دليل فيه
 اذا يعرف ما كان ظن من جعل هنا وكان القائل يقول ان الغالب في واحد يحمل على صف كثير
 يظن الهلاك وقال المصنف في مسألة جعل الواحد على العدو الكثير من العدو انه صرح
 الجمهور انه اذا كان لفرط شجاعته وظنه انه يربى العدو له أو يجرئ المسلمين عليهم أو نحو
 ذلك من المقاصد الصحيحة فيجوز ومن ومنى كل مجرذهم ورفقهم عن لاسيما ان ترتب على ذلك
 وعن المسلمين قلت وخرج أبو داود من حديث عطاء بن السائب قال ابن كثير ولا بأس بعن ابن
 مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعجب بشار من رجل غزانا في سبيل الله فأنهم
 أصحابه فعمل ما علم فرجع رغبة فيما عندي وشفقة مما عندي حتى أهرب بقدمه قال ابن كثير
 والاحاديث والآثار في هذا كثيرة تدل على جواز المبارزة لمن عرف من نفسه بهلاء في الحرب
 وشدة وسطوة (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تحل
 بنى الضير وقطع متفق عليه) دل على جواز افساد أمه وأهل الحرب بالتحريق والقطع المصلحة
 في ذلك ونزل الآية ما قطعتم من لينة الآية قال المشركون انك تنهى عن الفساد في الارض
 فبال قطع الاتجار وتحرر فيها قال في معالم التنزيل اللينة فعل لتهن اللون ويجمع على الزان
 وقيل من اللين ومعناه التخلل الكثرة وتوجهه الى وقد ذهب الجماعة الى جواز التحريق والتخريب
 في بلاد العدو وكرهه الاوراعى وأبو ثور واحتجوا بان أبي بكر وصي جيوته أن لا يفعلوا ذلك وأجيب
 بأن رأى المصلحة في بقاءه الا أنه قد علم أنها تصير المسلمين فأراد بقاءهم وذلك يدور على ملاحظة
 المصلحة (وعن عباد بن الصامت رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 لا تغلوا فان الغلول بضم الغين المعجمة وضم اللام) فأروا على أصحابه في الدنيا والآخرة واد
 أحمد والنسائي وصححه ابن حبان) تقدم أن الغلول الخيانة في النجاسة قال ابن قتيبة سمي بذلك لأن

صاحبه يغله في متاعه أي يخفيه وهو من الكبار بالاجماع كقوله النوى والعار الفضيلة ففي الدنيا انه اذا ظهر افتضح به صاحبه وأما في الآخرة فلعن العار ما يقده ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة قال قام فينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذكر الغلول وعظم أمره فقال لا ألفين أحدكم يوم القيامة على رقبته شاة لها نغاء على رقبته فرس له حجمة يقول يا رسول الله أغنى فأقول لا أملك لك من الله شيئا فقلت الحديث وذكر فيه البعير وغيره فإنه دل الحديث على انه يأبى الغالب هذه الصفة الشنيعة يوم القيامة على رؤس الاشهاد فلعن هذا هو العار في الآخرة للغالب ويحتمل انه شئ أعظم من هذا ويؤخذ من هذا الحديث ان هذا الذنب لا يغفر بالشفاعة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا أملك لك من الله شيئا ويحتمل أنه أورد في محمل التغليظ والتشديد ويحتمل أنه يغفر له بما بعده تشهيره في ذلك الموقف والحديث الذي سقناه ورد في خطاب العاديين على الصدقات فدل على ان الغلول عام لكل ما فيه حق للعباد مشتمل بين الغال وغيره فان قلت فهل يجب على الغال رد ما أخذ قلت قال ابن المنذر انهم أجمعوا على ان الغال يعيد ما غل قبل القسمة وما بعده ما فقال الاوزاعي والليث ومالك يدفع الى الامام خمسة ويتصدق بالباقي وكان الشافعي لا يرى ذلك وقال ان كان ملكه فليس عليه أن يتصدق به وان كان ليس له فليس له التصديق به قال غيره قال والواجب أن يدفعه الى الامام كالأموال الضائعة (وعن عوف بن مالك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالسلب للقاتل رواه أبو داود وأصله عنده مسلم) فيه دليل على ان السلب الذي يؤخذ من العدو والكافر يستحقه قاتله سواء قال الامام قبل القتال من قتل قتيلا فلا سلبه أو لا وسواء كان القاتل مقبلا أو نهزما وسواء كان ممن يستحق السهم في الغنم أو لا كالأرأة والصبي والعبدة قوله قضى بالسلب للقاتل حكم مطلق غير مقيد بشيء من الاشياء قال الشافعي وقد حفظ هذا الحكم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مواطن كثيرة منها يوم بدر فإنه صلى الله عليه وآله وسلم حكم بسلب أبي جهل لمعاذ بن الجوح لما كان هو المؤثر في قتل أبي جهل وكذلك في قتل حاطب بن أبي بلتعجة لرجل يوم أحد أعطاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم سلبه رواه الحاكم والاحاديث في هذا الحكم كثيرة وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم حنين من قتل قتيلا فلا سلبه بعد القتال لا ينافي في ذلك ما قبله من الحكم السابق فان هذا كان معلوما عند الصحابة من قبل حنين ولذا قال عبد الله بن جحش اللهم ارزقني رجلا شديد الى قوله أقتله وأخذ سلبه كما قدمناه قريبا أما قول أبي حنيفة انه لا يكون السلب للقاتل الا اذا قال الامام قبل القتال مثلا من قتل قتيلا فلا سلبه والا كان السلب من جهة الغنمة بين الغنائين فإنه قول لا يوافق الأدلة وقال الطحاوي ان ذلك موقوف الى رأى الامام فإنه صلى الله عليه وآله وسلم أعطى سلب أبي جهل لمعاذ بن الجوح بعد قوله ولمشارك في قتله كلاهما لئلا يرد سلبهما واجب عنه بالنسبة الى الله عليه وآله وسلم انما أعطاه معاذا لانه الذي أثر في قتله لما رأى عتي الجنازة في سيفه وأما قوله كلاكهم اقتله فإنه قاله لطيفة النفس صاحبه وأما تخميس السلب الذي يعطى القاتل فعموم الأدلة من الاحاديث قاضية بعدم تخميسه

وبه قال أحمد وابن المنذر وأبو جرير وآخرون كأنهم يخصون عموم الآية بالأحاديث فإنه
أخرج حديث عوف بن مالك أبو داود وابن حبان بزيادة لم يمتحس السلب وكذلك أخرجه
الطبراني واختلافوا هل تلزم القاتل اليقظة على أنه قتل من يريد أخذ سلبه فقال الليث والشافعي
وجامعة من المالكية أنه لا يقبل قوله إلا باليقظة لورود ذلك في بعض الروايات باللفظ من قتل قتيلا له
عليه يقظة فله سلبه وقال مالك والأوزاعي يقبل قوله بلا يقظة قالوا لأنه صلى الله عليه وآله وسلم
قد قبل قول واحد ولم يحلفه بل اكتفى بقوله وذلك في قصة معاذ بن الجوح وغيره فإيكون خصصا
لحديث الدعوى واليقظة (وعن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه في قصة قتل أبي جهل)
يوم بدر (قال فابتدراه) أي تسابقا إليه (بسميها) أي ابني عفره (حتى قتلاه ثم انصر فإلى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبراه فقال أياكم قتله هل مسحتما سميها كما قال لا قال فظن
فيهما) أي في سميها (فقال كلا كما قتله سلبه المعاذ بن عمرو بن الجوح) بفتح الجيم آخره هاء
مهملة بزنة فاعول (متفق عليه) استدلل به أن للإمام أن يعطى السلب لمن شاء وأنه مفوض إلى
رأيه لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أخبر أن ابني عفره قتلا أباهما جمل ثم جعل سلبه لأحدهما وأوجب
بأنه إنما حكم به صلى الله عليه وآله وسلم للمعاذ بن عمرو بن الجوح لأنه رأى أن أرضه به بسيفه هي
المؤثرة في قتله لعمه فاعطاه السلب وطيب قلب ابني عفره بقوله كلا كما قتله والافالخانية
القاتلة له ضربة بمعاذ بن عمرو ونسبة القتل إليه ما يجازي كلا كما أراد قتله وقرينة الجاز (أ)
اعطاء سلب المقتول لأحدهما وقد يقال هذا محل النزاع (وعن مكحول) هو أبو عبد الله مكحول
ابن عبد الله الشامي كان من سبي كابل وكان موليا لهرقة من قيس وكان سديا لا يفصح وهو عالم
الشام ولم يكن أبصر منه بالفتيا في زمانه سمع عن أنس بن مالك ورواه غيره وهو يروي عنه الزهري
وربيعة الرأي وعطاء الخراساني مات سنة ثمان عشرة ومائة (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
نصب الخنجر على أهل الطائف أخرجه أبو داود في المراسيل ورجاله ثقات ووصفه العقيلي
بأسناد ضعيف عن علي رضي الله عنه) وأخرجه الترمذي عن ثور راويه عن مكحول ولم يذكر
مكحول لأن كان من قسم العضل وقال السهيلي ذكر الرمي بالخنجر في الواقدي كاذره مكحول
وذكر أن الذي أشار به سلمان الفارسي وروى ابن أبي شيبة من حديث عبد الله بن سنان
ومن حديث عبد الرحمن بن عوف أنه صلى الله عليه وآله وسلم حاصرهم خمسًا وعشرين ليلة ولم
يذكر أشيا من ذلك وفي الصحيحين من حديث ابن عمر حاصر أهل الطائف شهرًا وفي مسلم
من حديث أنس أن المدة كانت أربعين ليلة وفي الحديث دليل أنه يجوز قتل الكفار إذا
تخصصوا بالخنجر ويقاس عليه غيره من المدافع ونحوها (وعن أنس رضي الله عنه أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة وعلى رأسه المغفر) بالغين المعجمة فقام في القاموس
المغفر كمبره وها وكثابة زرد من الدرع يلبس تحت القلنسوة أو حلق يتقنع بها المتسلح (قلنا
نزع المغفر جاءه ورجل فقال ابن خطل) بفتح الخاء المعجمة وفتح الطاء المهملة (متعلق باستار
الكعبة فقال اقتلوه متفق عليه) فيه دليل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة غير
محرم يوم الفتح لأنه دخل مقاتلا لكنه يختص بذلك فإنه يحرم القتال فيها كما قال صلى الله عليه
وآله وسلم وإنما أحلت ساعة من نهار الحديث وهو متفق عليه. وأما أمره صلى الله عليه

(أ) يعني من باب التغليب
لقاتل حقيقة على غيره اهـ

وآله وسلم يقتل ابن خطل وهو أحد جماعة تسعة أمر صلى الله عليه وآله وسلم بقتلهم ولو تعلقوا
 بأسعار الكعبة فاسلم منهم ستة وقيل ثلاثة منهم ابن خطل وكان ابن خطل قد أسلم فبعثه النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم لمصدا فأوبعث معه رجلا من الانصار وكان معه مولى يتخدمه مسلما
 فقتل منزلا وأمر مولا أن يذبح له فيسأوي يصنع له طعاما فاسلم فاستيقظ ولم يصنع له شيئا فعدا
 عليه فقتله ثم ارتد مشركا وكانت له قبتان تغنيانه بهجاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأمر
 بقتله فماده فقتلت احدهما واستوثق من الاخرى فأمنها قال الخطابي قتله صلى الله عليه
 وآله وسلم بحق ما جاز في الاسلام فدل على ان الحرم لا يعصم من اقامته واجب ولا يؤخر عنه
 وقته انتهى وقد اختلف الناس في هذا فذهب مالك والشافعي الى انه يستوفى الحدود
 والقصاص بكل مكان وزمان لعموم الادلة ولهذا القصة وذهب الجمهور من السلف والخلف
 الى انه لا يستوفى فيها حد لقوله تعالى ومن دخله كان آمنا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يسئل
 به ادم وأباؤه اعمما حتى ياولون بانه لا عموم للادلة في الزمان والمكان بل هي مطلقات مقيدة بما
 ذكرناه من الحديث وهو متأخر فانه في يوم الفتح بعد شريعة الحدود وأما قتل ابن خطل ومن ذكر
 معه فانه كان في الساعة التي أحلت فيها مكة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واستمرت من
 صبيحة يوم الفتح الى العصر وقد قتل ابن خطل وقت الضحى بين زرع والمقام وهذا الكلام
 فيمن ارتكب حدا في غير الحرم ثم التجأ اليه وأما اذا ارتكب انسان في الحرم ما يوجب الحد
 فاختلف القائلون بانه لا يقيم فيه حد فذهب بعض أهل العلم انه يخرج من الحرم ولا يقيم
 عليه الحد وهو قبيح وخالف ابن عباس فقال من سرق أو قتل في الحرم أقيم عليه في الحرم رواه
 أحمد عن طاوس عن ابن عباس وذكر الأثر عن ابن عباس أيضا من أحدث حدا في الحرم أقيم
 عليه ما أحدث فيه من شيء والله تعالى يقول ولا تقاموا لهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوك فيه
 فان قاتلوك فاقتلوهم وفرقوا بينه وبين المتجئ اليه بان الجاني فيه هاتك الحرمته والممتجئ معظم
 له اولا فلو لم يبق له الحد على من جنى فيه من أهله لعظم القصاص في الحرم وأدى الى أن من أراد القصاص
 قصده الى الحرم ليسكنه وفعل فيه ما يتقاضاه بشهوته وأما الحد بغير القتل فيمادون النفس من
 القصاص ففيه خلاف أيضا فذهب أحمد في رواية عنه انه يستوفى لان الادلة انما وردت فيمن
 سفل الدم وانما يحصر في القتل ولا يلزم من تحريمه في الحرم تحريم مادونه لان حرمة النفس
 أعظم والانتهاك بالقتل أشد ولان الحد فيمادون النفس جار مجرى تأديب السيد عبده فلم يمنع
 منه وعنه رواية بعدم الاستيفاء لشيء مما لا يعموم الادلة ولا يخفى ان الحكم للخاص حيث صح
 ان سفل الدم لا ينصرف الا الى القتل قلت ولا يخفى ان الدليل قاص بالقتل والكلام من أوله
 في الحد ودفعه من جملته على القتل اذ حد الزنا غير الرجم وحد الشرب والقذف يقيم عليه
 ﴿وعن سعيد بن جبير رضى الله عنه﴾ هو أبو عبد الله سعيد بن جبير بضم الجيم وفتح الباء الموحدة
 فخره الاسدي مولى بني والبة بطن من بني أسد بن خزيمة كوفي أحد اعلام التابعين سمع ابن
 مسعود وابن عباس وابن عمر وابن الزبير وانساوا أخذ عنه عمرو بن دينار وأيوب قتله الخراج سنة
 خمس وتسعين في شعبان منها ومات الخراج في رمضان من السنة المذكورة (ان النبي صلى الله عليه

وآله وسلم قتل يوم بدر ثلاثة صبرا في القاموس صبرا الانسان وغيره على القتل أن يحبس ويرى
 حتى يموت وقد قتل صبرا وصبر عليه رجل صبرة صبور لا تسلي انتهى (أخرجه أبو داود في
 المزائيل ورجاله ثقات) والثلاثة هم طعيمة بن عدي والنضر بن الحرث وعقبة بن أبي معيط ومن
 قال بدل طعيمة المطعم بن عدي فقد صحف كما قاله المصنف وهذا دليل على جواز قتل الصبرا الآية
 قد روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم رجال ثقات وفي بعضهم مقال لا يقتلن قرشي بعد هذا صبرا
 قاله صلى الله عليه وآله وسلم بعد قتل ابن خطل يوم الفتح (وعن عمران بن حصيص رضي الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قتل رجلين من المسلمين رجل مشرك أخرجه الترمذي وصححه
 وأصله عند مسلم) فيه دليل على جواز مقتادة المسلم الأسير بأسير من المشركين وإلى هذا ذهب
 الجمهور وقال أبو حنيفة لا يجوز للمقتادة ويتعين ما قتل الأسير أو استرقاه وزاد مالك أبو غاداة
 بأسير وقال صاحبنا أبي حنيفة يجوز للمقتادة بغيره أو بماله أو قتل الأسير أو استرقاه وقد وقع منه
 صلى الله عليه وآله وسلم قتل الأسير كما في قصة عقبة بن أبي معيط وفدائه بالمال كما في أسارى بدر
 والمن عاتيه كما من على أبي غرة يوم بدر على أن لا يقتل فعاد إلى القتال يوم أحد فأسره وقتله وقال في
 حقه لا يبلغ المؤمن من بحر واحد من تين والاسترقاق وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم لأهل مكة
 ثم اعتقهم (وعن صخر) بالصاد المهملة ثمانية مججمة ساكنة قرأه (ابن العلاء) بالعين المهملة
 مفقودة وسكون المثناة التحتية ويقال ابن أبي العلاء عداؤه في أهل الكوفة وحديثه عندهم
 روى عنه عثمان بن أبي حازم وهو ابن ابنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن القوم إذا
 أسأوا أحرز وأدماهم وأموالهم أخرجه أبو داود ورجاله موثقون) وفي معناه الحديث المتفق
 عليه أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها أحرز وأدماهم وأموالهم
 الحديث وفي الحديث دليل على أن من أسلم من الكفار حرم دمه وماله وللعلماء تفصيل في ذلك
 قالوا من أسلم طوعا ومن دون قتال ماله وأرضه وذلك كإرض الجن (١) وإن أسلوا بعد
 القتال فالأصل أنهم قد عصم دماءهم وأموالهم فالمتقول غنمة وغير المتقول في ثم اختلف
 العلماء في هذه الأرض التي صارت فيا للمسلمين على أقوال الأول مالك ونصره حافظان القيم
 أنها تكون وفقا يقسم خراجها في مصالح المسلمين وأرزاق المقاتلة وبناء القنابر والمساجد
 وغير ذلك من سبل الخيرات إلا أن يرى الإمام في وقت من الاوقات أن المصلحة في قسمتها كان له ذلك
 قال ابن القيم وبه قال جمهور العلماء وكان عليه سيرة الخلفاء الراشدين وإنزع في ذلك بال وأصحابه
 وقالوا العمر أقسم الأرض التي فتحوها في الشام وقالوا له خذ خيبر أو اقمه في أقال عمر هذا غير المال
 ولكن أحبسه فيا عليكم بحرى وعلى المسلمين ثم وافق سائر الصحابة عمر وكذلك جرى في فتوح
 مصر والعراق وأرض فارس وسائر البلاد التي فتحوها عنوة فلم يقسم منها الظلما الراشدون
 قرية واحدة ثم قال ووافقه على ذلك جمهور الأئمة وإن اختلفوا في كيفية بقائها بالأقسام فظاهر
 مذهب الإمام أحمد وأكرهه وصيه على أن الإمام مخير فيهم مصلحة لا تخيير شهوة فإن كان
 الأصل للمسلمين قسمتها قسمها وإن كان الأصل أن ينفذها على المسلمين ونفعها عليهم وإن كان الأصل
 قسمه البعض ووقف البعض فعلة فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل الأقسام الثلاثة فآله

(١) والواجب عليهم في
 أموالهم الزكاة إلا أبو النصر

قسم أرض قرينة والذين ترك قسمه مكة وقسم بعض خير وترك بعضها ما ينوبه من مصالح
 المسلمين وذهب بعضهم الى أن الامام خليفه ما بين الاصلح من أربعة أشياء اما القسم بين الفاتحين
 أو بتركها الاهلها على خراج أو بتركها على معاملة من غلبه أو بمن اعلمهم قالوا وقد فعل مثل
 ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وعن جبير) بالجبل الموحد والراعي صغر (ابن مطعم)
 بن زناهم الفاعل أي ابن عدى وجبير صحابي عارف بالنسب لثلاث سنين ثمان أو تسع وخسين (ان
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في أسارى بدر لو ان المطعم بن عدى حيا) هو والد جبير (ثم
 كاتني في هؤلاء النني) جمع تن بالنون والمنانة القويصة (تبركتم له رواه البخاري) المراد بهم
 أسارى بدر وصفهم بالنن لما هم عليه من الشرك كل وصفهم الله تعالى بالتجس والمراد لو طلب مني
 تركهم واطلاقهم من الاسر بغير فداء لعل ذلك مكافأة له على يدكاته له عند رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم وذلك انه صلى الله عليه وآله وسلم لما رجع من الطائف دخل صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم في جوار المطعم بن عدى الى مكة فان المطعم بن عدى أمره بالاداء الاربعة فلبسوا السلاح وقام
 كل واحد منهم عند الركن من الكعبة فبلغ ذلك قريشا فقالوا له أنت الرجل الذي لا تخفر ذمتك
 وقيل ان البداء التي كانت له انه أعظم من سعي في نقض الصحيفة التي كتبته قريش في قطيعة بني
 هاشم ومن معهم من المسلمين حين حصرهم في الشعب وكان لمطعم قدمات قبل وقعة بدر كما رواه
 الطبراني وقولهم لا تخفر باخاء المعجزة والفاء والراء من أخفروا إذا جاره والمراد لا ينقض جوارك
 كرامتك ولا يؤذي من تجبر فيه فيه دليل انه يجوز ترك أخذ الفداء من الاسير والسماحة
 به لشهادة رجل عظيم وانه يكافأ الحسن وان كان كافرا (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله
 عنه قال أصبنا سبايا يوم أوطاس لهن أزواج فخر جوارا فنزل الله تعالى والمحصنات من النساء الا
 ما ملكت أيمانكم أخرجه مسلم) قال أبو عبيد البكري أوطاس واد في ديار هوازن والحديث
 دليل على انفساخ انكاح المسيبة فالاستثناء في الآية على هذا متصل والى هذا ذهب الشافعي
 وظاهر الاطلاق سواء سبي معها زوجها أم لا ودلت أيضا على جواز الوطء ولوقبل اسلام المسيبة
 سواء كانت كاسية أو وثنية إذا لا ية عامة ولم يعلم انه صلى الله عليه وآله وسلم عرض على سبايا
 أوطاس الاسلام ولا أخبر أصحابه انها لا تأتو مسيبة حتى تسلم مع انه لا يجوز تأخير البيان
 عن وقت الحاجة ويدل لهذا ما أخرجه الترمذي من حديث العرياض بن سارية أن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم حرم وطء السبايا حتى يضعن مافي بطونهن لا يعملن للتحرر عما يحدوهن
 وضع الحمل ولم يذكر الاسلام وما أخرجه في السنن فروعا لا يحمل لامرئ يؤمن بالله واليوم
 الآخر أن يقع على امرأة من السبي حتى يستبرأ ولم يذكر الاسلام وأخرجه أحمد وأخرج
 أحمد ايضا من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ينكح شيئا من السبايا حتى تحيض حيضة
 ولم يذكر الاسلام ولا يعرف اشتراط الاسلام في المسيبة في حديث واحد وقد ذهب الى هذا
 طاووس وغيره وذهب الشافعي وغيره من الأئمة الى انه لا يجوز وطء المسيبة بالملك حتى تسلم اذ لم
 تكن كاسية وسبايا أوطاس هن وثنيات فلا بد عندهم من التأويل بان حلهن بعد الاسلام
 ولا يتم ذلك الا بمجرد الدعوى فقد عرفت انه لم يأت دليل شرطي للاسلام (وعن ابن عمر رضي

عنه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله سلم سرية بفتح السين المهملة وكسر الراء وتشديد
 الباء (وانافهم قبيل) بكسر القاف وفتح الباء الموحدة اى جهة (فجدهم فغزوهم والبلا كثيرة
 وكانت ستمائهم) بضم السين المهملة جمع سهم وهو النصب (اثني عشر بعيرا واثنا عشر
 بعيرا منفق عليه) السرية قطعة من الجيش تخرج منه وتعود اليه وهى من مائة الى خمسمائة
 والسرية التى تخرج بالليل والسرية التى تخرج بالنهار والمراد من قوله ستمائهم اى انصارهم
 اى انه بلغ نصيب كل واحد من هذا القدر اثنى عشر بعيرا والنفل زيادة زائدة الغزى على
 نصيبه من الغنم وقوله فغزوهم ففتحهم اميرهم وهو ابو قتادة ويحتمل انه
 النبى صلى الله عليه وآله وسلم وظاهر رواية الليث عن نافع عند مسلم ان القسم والتفصيل كان
 من أمر الجيش وقرر النبى صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لانه قال ولم يغيره الذى صلى الله عليه وآله
 وسلم وأما رواية ابن عمر عند مسلم ايضا بلفظ ونفا لما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعير بعيرا
 فقد قال النووي ونسب الى النبى صلى الله عليه وآله وسلم لما كان مقر ذلك ولكن الحديث عند
 ابى داود بلفظ فاصبنا معا كثيرا واعطانا اميرنا بعير بعير لكل رجل اثنى عشر بعيرا بعد الخمس فدل على ان
 عليه وآله وسلم قسم بيننا غنما فالصواب كل رجل اثنى عشر بعيرا بعد الخمس فدل على ان
 التفصيل من الامير والقصة منه صلى الله عليه وآله وسلم وقد جمع بين الروايات بان التفصيل
 كان من الامير قبل الوصول الى النبى صلى الله عليه وآله وسلم ثم بعد الوصول قسم صلى الله عليه
 وآله وسلم بين الجيش وتولى الامير قبض ما هو للسرية بجملة ثم قسم ذلك على أصحابه فنسب
 ذلك الى النبى صلى الله عليه وآله وسلم فله كونه الذى قسم أولا ومن نسب ذلك الى الامير
 فباعتباره الذى اعطى ذلك أصحابه آخر وفى الحديث دليل على جواز التفصيل للجيش ودعوى
 انه يخص ذلك بالنبى صلى الله عليه وآله وسلم لا دليل عليها بل تنفيل الامير قبل الوصول اليه
 صلى الله عليه وآله وسلم فى هذه القصة دليل على عدم الاختصاص وقول مالك انه يكره أن يكون
 التفصيل شرط من الامير بان يقول من فعل كذا فله نقل كذا قال لانه يكون القتال للدينى فلا
 يجوز يردده قوله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل قتيلا فله سبعمائة قاله صلى الله عليه وآله وسلم
قبل القتال أو بعده لانه يشرع عام الى يوم القيامة وأما لزوم كون القتال للدينى فالعمدة
 الباعث عليه فانه لا يصير قول الامام من فعل كذا فله كذا قتاله للدينى بعد الاعلام ان الجاهل فى
 سبيل الله من جاهل تكون كلمة الله هى العليا فى العلم ان كان قصده اعداء كلمة الله لم يضره ان يردع
 ذلك المغنم والاسترزاق كما قال صلى الله عليه وآله وسلم واجعل رزقى تحت نطلى رحى واختلاف
 العلماء هل يكون التفصيل من أصل الغنمية أو من الخمس أو من الخمس قال الخطابي أكثر
 ما روى من الاخبار يدل على ان النقل من أصل الغنمية (وعنه) أى ابن عمر (قال قسم رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم خيبر للفرس سهمين وللراجل سهم مائة متفق عليه واللفظ للبخارى
 ولابى داود) أى عن ابن عمر (أسمهم للرجل ولفرسه ثلاثة أسهم سهمين للفرسه وسهم مائة) الحديث
 دليل على انه يسهم لصاحب الفرس ثلاثة أسهم من الغنمية سهم للفرسه سهمان واليه ذهب
 مالك والشافعى لهذا الحديث ولما أخرجه أبو داود عن حديث أبى عمرة ان النبى صلى الله عليه
 وآله وسلم أعطى الفرس سهمين ولكل انسان سهم مائة كان للفارس ثلاثة أسهم ولما أخرجه

النسائي من حديث الزبير بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضرب له أربعة أسهم سمين لقرس
وسم ماله وسم ما لقرانه يعني من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذهبت الحنفية الى ان القرس له
سهم واحد لما في بعض روايات أبي داود بلفظا على الفارس سمين ولما راجل سم ما وسم من حديث
مجمع (١) بن جارية ولاية يوم حديث الصحيحين واختلفوا اذا حضر بقرسين فقال الجمهور لا يسهم
الافرس واحد ولا يسهم لها الا اذا حضرهما القتال (وعن معن) بفتح الميم وسكون العين
المهمله هو أبو يزيد معن بن يزيد السلمي يضم لسين المهمله وفتح اللام له ولا يسه وخطه محبة ثم ادوا
بدرا كقيل ولا يعلم من شهد بدرا هو وأبو جده غيره وقيل لا يصح شهوده بدرا بعد في الكوفيين
(ابن زيد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تنقل) بفتح النون وفتح الفاء هو
الغنية (الابعد الخمس رواة أجدوا ثودا ووصحه الطحاوي) المراد بالنقل هنا هو ما يزيد الامام
لاحد الغائبين على نفسه وقد اتفق العلماء على جوازهم واختلفوا هل يكون من أصل الغنية أو من
الخمس وحديث معن هذا ليس فيه دليل على أحد الأمرين بل غاية ما دل عليه انها تخمس الغنية
قبل التثقيب منها وقدم ما قاله الخطابي من أن أكثر الاخبار الدالة على ان التثقيب من أصل الغنية
واختلفوا في مقدار التثقيب فقال بعضهم لا يجوز ان يتدل أكثر من الثلث أو من الربع كما يدل عليه
الحديث الآتي وهو قوله (وعن حبيب بن مسلمة) بالخاء الموحدة المقنونة وموحدتين بينهما
مثناة فحسية هو أبو عبد الرحمن حبيب بن مسلمة القرشي النهري وكان يقال له حبيب الروم لكثرة
مجاهدته لهم ولا يعرف أعمال الجزيرة وضم اليه أرمينية وأذربيجان وكان فاضلا شجاعا الدعوة مات
بالشام أو بأرمينية سنة اثنتين وأربعين (قال شهدت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نقل
الربع في البداية) بفتح الباء الموحدة وسكون الدال المهمله (والثلث في الرجعة رواة أبو
داود وصححه ابن الجارود وابن حبان والحاكم) دل الحديث على انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجاوز
الثلث في التثقيب وقال آخرون لا امام ان ينقل السرية جميع ما غنت لقوله تعالى قل لا تنفال الله
والرسول ففوضها اليه صلى الله عليه وآله وسلم والحديث لا دليل فيه على انه لا ينقل أكثر من
الثلث واعلم انه اختلف في تفسير الحديث فقال الخطابي رواية عن ابن المنذر انه صلى الله عليه وآله وسلم
والله وسلم اختلف بين البداية والاقول حين فضل احدى العطين على الاخرى لقوة الظهور وعند
دخولهم وضعفه عند خروجهم ولا نهم وهم داخلون أنشط وأشهى لاسير والامعان في بلاد
العدو وأجموهم عند القبول لضعف دوابهم وأبدانهم وهم أشهى للرجوع الى أوطانهم وأهاليهم
لطول عهدهم بهم وجهم للرجوع فترى انه زادهم في القبول هذه الغلة والله سبحانه أعلم قال
الخطابي بعد نقله كلام ابن المنذر هذا ليس باليس لان قواه يومهم ان الرجعة هي القبول الى
أوطانهم وليس هو معنى الحديث وبداية انما هي ابتداء السفر للفرار اذا نمت سرية من جملة
العسكر فاذا وقعت بطانة من العدو فماتوا كان لهم فيه الربيع ويشركهم سائر العسكر في
ثلاثة أرباعه فان قتلوا من الغزوة ثم رجعوا اذ وقعوا بالعدو ثمانية كان لهم معاقبوا الثلث لان
نحوهم بعد القبول أشق ليكون العدو على حذر وحزم انتهى وما قاله هو الا قرب (وعن ابن
عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينقل بعض من يبعث من السرايا
لانفسهم خاصة سوى قسم عامة الجيش متفق عليه) فيه دليل على انه صلى الله عليه وآله وسلم لم

(١) مجمع بفتح الجيم وتشديد
الميم المكسورة ابن جارية
بالجيم صحابي مات في خلافة
معوية فقوله لا يقدوم
حديث الصحيحين لا لاجل
مجمع رايه فانه صحابي بل لما
تقرر في علوم الحديث من
أن رواية الشيخين أو أحدهما
مقدمة على رواية غيرهما
عند التعارض اهـ ورواب

يكن ينقل كل من يعمه بل يحسب ما يراد من الصلحة في التسبيل ﴿٢﴾ (وعنه) أي عن ابن عمر
 قال: كنا نصيب في معازنا العسل والعنب فتأكله ولا نرفعه رواه البخاري ولابن داود (أي عن
 ابن عمر) فلم يؤخذ منهم الخس وصحبهما (أي زيادة) (ابن حبان) لا نرفعه لأنهم على سبيل
 الادخار له ولا نرفعه إلى من يتولى أمر الغنمة ونسبنا ذنبه في آكله أكله فهاهنا علم من الأذن في ذلك
 وذهب الجهور إلى أنه يجوز للقائمين أخذ الثوب وبالصالح له وكل طعام اعتدأ ككله عموما وكذلك
 علف الدواب قبل الفسمة سواء كان يادن الإمام أو غيره إذ أنه ولد له هذا الحديث وما أخرجه
 الشيخان من حديث ابن مغفل قال: أصبت جراب شحم يوم خيبر فقلت لأعطي منه أحدًا فالتفت
 فإذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتبسم وهذه الأحاديث مخصصة لاحاديث النهي عن
 الغلول (وعن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه) قال: أصبنا طعام يوم خيبر فكان الرجل يجي
 فيأخذ منه مئة دراهم يكف نفسه ثم ينصرف آخرجه أبو داود وصححه ابن الجارود والحاكم) فإنه
 أوضح في الدلالة على أخذ الطعام قبل الفسمة وقبل التمس قاله الخطابي وأما ملاح العذو
 ودوابهم فلا أعلم بين المسلمين خلافا في جواز استعمالها فاما إذا انتصت الحرب فإن الواجب ردّها
 في الغنم وأما الثياب والخزني والأدوات فلا يجوز أن يستعمل شيء منها إلا أن يقول قائل: إنه إذا
 احتاج إلى شيء منها الحاجة ضرورة كان له أن يستعمل مثل أن يشتد البرد فيستدفئ بثوب
 ربة قوي به على المقام في بلاد العدو من صد القتال لهم وسئل الأوزاعي عن ذلك فقال: لا يلبس الثوب
 إلا أن يخاف الموت وعن ربيعة بن ثابت رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يركب دابة من فتي المسلمين حتى إذا انفجها ردها فيه
 ولا يلبس ثوبا من فتي المسلمين حتى إذا خلقه رده فيه آخرجه أبو داود والدارمي ورجاله ثقات ويؤخذ
 منه جواز الركب ولبس الثوب وانما توجه النهي إلى الإغفار والأخلاق للشوب فالركب من
 غير الإغفار ولبس من غير أخلاق وانلاف جاز ﴿٣﴾ (وعن أبي عبيدة بن الجراح) بالجهم والراء
 والحاء المهملة (قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يجبر) بالجهم والراء بينهما
 مشنة تحسية من الإجارة وهي الأمان (على المسلمين بعضهم آخرجه ابن أبي شيبة وأحمد وفي
 أسنده ضعف) لأن في أسنده الجحاج من أرطاة ولكمه يجبر ضعه (وللطائسي من حديث
 عمرو بن العاص يجبر على المسلمين أذناهم وفي الصحيحين عن علي رضي الله عنه ذمة المسلمين واحدة
 يسعى بها أذناهم زاد ابن ماجه) من حديث علي أيضا (من وجه آخر ويجبر عليهم أقصاهم)
 كالدفن لوهم أنه لا يجبر إلا أذناهم فتدخل المرأة في جواز إجارتهما على المسلمين (وفي الصحيحين من
 حديث أم هانئ) بنت أبي طالب قبل أمهمها هند وقيل فاطمة وهي أخت علي كرم الله وجهه
 (قد أجرتهم أجرت) وذلك أنها أجرت رجلين من أجماها وجاءت إلى النبي صلى الله عليه وآله
 وآله وسلم تخبره أن عليا أخاها لم يجز إجارتهما فقال صلى الله عليه وآله وسلم: قد أجرتنا الحديث
 الأحاديث دالة على صحة أمان الكافر من كل مسلم ذكر أو أنثى حر أم عبد مأنون أو غير مأنون لقواه
 أذناهم فإنه شامل لكل وضيع ونعلم صحة أمان الشر يف بالاولى وعلى هذا جهور العلماء الا عند
 جماعة من أصحاب مالك وأنهم قالوا لا يصح أمان المرأة إلا بإذن الإمام وذلك لأنهم جأوا قوله صلى
 الله عليه وآله وسلم لام هانئ: قد أجرتنا من أجرت على أنه إجارة منه قالوا فلم يجز لم يصح أمانهم وحمله

الجمهور على انه صلى الله عليه وآله وسلم أمضى ما وقع منها والله قد انعقد أمانيها لا اله صلى الله عليه
 وآله وسلم ساجدا بحجته ولا نتم اداخله في عموم المسلمين في الحديث على ما يقوله بعد أئمة الأصول
 أو من باب التغليب لقريته ﷺ (وعن عروضة الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يقول لا خير من اليهود والله أرى من جزيرة العرب حتى لا أدع الاسلام رواه مسلم)
 وأخرجه أحمد بن حنبل في زيادة ثلث عشت الى قابل وأخرج الشيخان من حديث ابن عباس رضي الله عنهما
 انه صلى الله عليه وآله وسلم أوصى عند موته بثلاث آخر جوالمشر كين من جزيرة العرب وأخرج
 البيهقي من حديث مالك عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجتمع دينان
 في جزيرة العرب قال مالك قال ابن شهاب فتخص عرو عن ذلك حتى أنه النج واليقين عن رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا يجتمع دينان في جزيرة العرب فأجلى هو وخير قال مالك
 وقد أحسن في يهود نجران وذلك أيضا والحديث دليل على وجوب اخراج اليهود والنصارى
 والنجوس من جزيرة العرب لعدم قوله لا يجتمع دينان في جزيرة العرب وهو عام بكل دين
 والنجوس بحدوصهم حكمهم حكم أهل الكتاب كما عرف وأما حقيقة جزيرة العرب فقال محمد
 الدين في القاموس جزيرة العرب أعاط به بحر الهند وبحر الشام ثم دجلة والفرات أو ما بين عدن
 آيس الى أطراف الشام طولاً ومن جهة الى أطراف ريف العراق عرضاً انتهى وأضيف الى العرب
 لانها كانت أوطانهم قبل الاسلام وأوطان أسلافهم وهي تحت أيديهم وعبادتهم الاحاديث
 من وجوب اخراج من لا دين غير دين الاسلام من جزيرة العرب قال مالك والشافعي وغيرهما
 الا ان الشافعي وغيره وافد ذلك الجواز قال الشافعي وان سأل من يعطى الجزية ان يعطيها ويجزى
 عليه الحكم على ان يسكن الجواز لم يكن له ذلك والمراد بالجواز مكة والمدينة واليهامة ومخاليقها
 كلها وفي القاموس والجواز مكة والمدينة والطائف ومخاليقها كلهم اجزى بين نجد وتهامة أو بين
 نجد والسر اعاً ولا نهما اجتزى بالحرار النجس حرة بنى سليم وراقم ولبلى وشوران والنار
 قال الشافعي ولم أعلم أحد أجلي أحد اس أهل الذمة من اليمن وقد كانت بهاذمة وليس اليمن
 بجواز فلا يجلبهم أحد من اليمن ولا بأس ان يصلحهم على مقامهم باليمن قلت لا يتحقق ان
 الاحاديث الماضية فيها الامر باخراج من ذكر من أهل الاديان غير دين الاسلام من جزيرة العرب
 والجواز بعض جزيرة العرب وورد في حديث أبي عبيد الامر باخراجهم من الجواز وهو بعض
 مسمى جزيرة العرب والحكم على بعض مسمياتهم اجحهم موافق للحكم عليها لا يعارض الحكم
 عليها كهابدلك الحكم كما قرئ في الاصول ان الحكم على بعض أفسر اذ العام لا يخص العام وهو
 نظيره وليست جزيرة العرب من القاطن العموم كلوهم فيه جماعة من العلماء غايته ما أفاده حديث
 أبي عبيد زيادة التاكيد في اخرجهم من الجواز لانه دخل اخرجهم من الجواز تحت الامر
 باخراجهم من جزيرة العرب ثم أفسر بالامر زيادة تأكيد كيد لانه تخصيص أو نسخ وكيف وقد كان
 آخر كلامه صلى الله عليه وآله وسلم آخر جوالمشر كين من جزيرة العرب كما قال ابن عباس رضى
 الله عنهما أوصى عند موته وأخرج البيهقي من حديث مالك عن اسمعيل بن أبي حكيم انه سمع عرو بن
 عبد العزيز يقول بلغني انه كان من آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان قال قائل
 الله اليهود والنصارى اتخذوا قبوراً أنبيائهم مساجد لا يسقن دينان بأرض العرب وأما قول

الشافعي لم أعلم أحدا أجلاهم من الذين ليس ترك أجلاهم بدليل فان اعذار من ترك ذلك كثيرة
 وقد ترك أبو بكر أجلا أهل الجاز مع الاتفاق على وجوب أجلاهم لشغلهم بجهاد أهل الردة ولم
 يكن ذلك دليلا على أنهم لا يجادلون بل أجلاهم عمرو أم القول بأنه صلى الله عليه وآله وسلم آخرهم في
 الذين بقوله لمعاذ خذ من كل حالم دينار أو عدله معافيا فهذا كان قبل أمره صلى الله عليه وآله وسلم
 وأخبرهم فانه **كان عند وفاته** كما عرفت فالحق وجوب أجلاهم من الذين لوضوح دليله
 وكذلك القول بأن تقررهم في الدين قد صار اجما عسكوتيا كلام لا ينهض على دفع الاحاديث
 فان السكوت من العلماء على أمر وقع من الآحاد من خليفة أو غيره من فعل لم يحظوا بترك
 واجب لا يدل على جواز ما وقع ولا على جواز ما ترك فانه ان كان الواقع فعلا أو تركا سكر أو سكوتا
 لم يدل سكوتهم على أنه ليس بتسكير لم أعلم من ان مراتب الانكار ثلاث باليد أو اللسان أو القلب
 واتقاء الانكار باليد واللسان لا يدل على استقامته بالقلب فلعلى الساكت أنكر بقلبه لعذر من
 التغيير باليد أو اللسان وحده فلا يدل سكوته على تقرر ما وقع حتى يقال قد أجمع عليه اجماعا
 سكوتيا ألا يثبت أنه قد أجمع الساكت الا اذا علم رضاه بالواقع ولا يعلم ذلك الا اعلام الغيوب قال
 السيد رحمه الله وبهمذا تعرف بطلان القول بأن الاجماع السكوتي حجة ولا أعلم أحدا قد حرر هذا
 في رد الاجماع السكوتي مع وضوحه والحمد لله المنعم المتفضل وقد أوضحتها في رسالة المستقلة انتهى
 قلت وبه قال العلامة الشوكاني في ارشاد القبول للعجب عن قال (١) ومثله قد يفيد القطع
 وكذلك قول من قال انه يحتمل ان حديث الامر بالاخراج كان عند سكوتهم بغير حجة باطل
 لان الامر باخراجهم عند وفاته صلى الله عليه وآله وسلم والخزينة فرضت في الساعة من الهجرة
 عند نزول براءة فكيف يتم هذا ثم عمر أجلي أهل نجران وقد كان صالحهم صلى الله عليه وآله وسلم
 على مال واسع **كما هو معروف** وهو حجة والتكليف تقويم ما عليه الناس ورد ما ورد من
 النصوص بمثل هذه التأويلات مما يطيل تعجب الناظر المنصف قال النووي قال العلماء رحمه
 الله تعالى ولا يمنع الكفار من التردد ما فر من الى الجاز ولا يمكن فيه أكثر من ثلاث أيام قال
 الشافعي ومن واقفة الامكة ورحمها فلا يجوز تمكين كافر من دخوله لاجمال فان دخل في خفية
 وجب اخراجه فان مات ودفن فيه نبش وأخرج ما لم يتغير وجهه قوله تعالى انما المشركون نجس
 فلا يقربوا المسجد الحرام قلت ولا يخفى ان البيان انهم من الجوس حكمهم حكم أهل الكتاب
 لحديث سننهم سنة أهل الكتاب فيجب اخراجهم من أرض اليمن ومن كل محل من جزيرة
 العرب وعلى فرض انهم ليسوا بجوس فالدليل على اخراجهم دخولهم تحت لا يجتمع دينان في
 أرض العرب **(وعنه)** أي عن عمر رضي الله عنه (قال كانت أموال بني النضير) بفتح
 النون وكسر الصاد المعجمة بعدها مشناة تحتية (مما أفاء الله على رسوله مما لم يوجب) الايجاب
 من الوجف وهو السير السريع (عليه المسلمون بخيل ولا ركاب) الركاب بكسر الراء لا ابل
 (وكانت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم خاصة وكان يتفق على أخذه نفقة سنة ومائة يجمعها في
 الكراع) بالراء والعين المهملة بزنة غراب اسم لجميع الخيل (والسلاح عدة في سبيل الله تعالى
 متفق عليه) بنو النضير قبيلة كبيرة من اليهود اذعهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد قدومه
 الى المدينة على ان لا يختارونه ولا يعينوا عليه عدوه وكانت أموالهم ونخيلهم ومنازلهم ساجية

(١) وهو الشارح المغربي
 رحمه الله اه

المدينة فنكثوا العهد وسار معهم كعب بن الأشرف في أربعين راكباً إلى قرينش خالفهم وكان
 ذلك على رأس ستة أشهر من وقعة بدر كاذره الزهري وذكر ابن اسحق في المغازي ان ذلك كان بعد
 قصة أحد وبئر معونة وخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم إليهم ليستعينهم في ديرة جبلين قتلهم
 عروب بن أمية الضمري من بني عامر بن لؤي صلى الله عليه وآله وسلم إلى جنب جدراهم فمالوا
 على الفاء صخرة عليهم من فوق ذلك الجدار وقام بذلك عروب بن جحاش بن كعب فأتاه الخبر من
 السماء فقام مظهراً انه يقضى حاجته وقال لأصحابه لا تبرحوا ورجع مسرعاً إلى المدينة فاستبطأه
 أصحابه فأخبروا انه رجع إلى المدينة بنسبة فحقوقه فأمر بحرقهم والمسيرة إليهم فقتلوا فأمر بقطع
 الخيل والتعريق وحاصرهم ست ليال وكان ناس من المنافقين يبعثوا إليهم ان ائتمروا وتبعوا فان
 قوتهم قاتلنا معكم فتر بصوفا قد فسد الله الرعب في قلوبهم فلم ينصروهم فسألوا ان يجلبوا عن
 أرضهم على ان لهم ما جئت الابل فصولوا على ذلك الا الحلقة بفتح الحاء المهملة وفتح اللام ففأف
 وهي السلاح فخرحوا إلى أذرعات وأريحاء من الشام وآثروا إلى الحيرة وخلق آل أبي الحقيق
 وآل حبي بن أخطاب بن جبر وكانوا أول من أحلى من اليهود كما قال الله تعالى لاول
 الحشر والحشر الثاني من خير في أيام عمر وقوله مما أفاء الله التي مما أخذ بغير قتال قال في نهاية
 الجته انه لا خمس فيه عند جهور العلماء وانما لم يوجب عليها بخيل ولا ركاب لان بني النضير كانت
 على ميلين من المدينة ففسوا اليها مشاة غير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانه ركب جلاً أو
 حماراً ولم تنل أصحابه مشقة في ذلك وقوله كان يثق على أهل أي مما استبقاه لنفسه والمراد انه يعزل
 لهم نفقة سنة وإن كان ينفقه قبل انقضاء السنة في وجوه الخير ولا تتم عليه السنة ولهذا اتوا في
 صلى الله عليه وآله وسلم ودرعه من هونة على شعير استدان له وفيه دلالة على جواز ادخال قوت
 سنة وأنه لا ينافي التوكل وأجمع العلماء على جواز الادخال بما يستغله الانسان من أرضه وأما اذا
 أراد أن يشتريه من السوق ويدخره فان كان في وقت ضيق الطعام لم يجز بل يشتري ما لا يتصل
 به تنصيص على المسلمين كقوت أيام أو شهر وان كان في وقت سعة اشترى قوت السنة وهذا
 التفصيل نقله القاضي عياض عن اكثر العلماء (وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال غزونا
 مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيبر فأصبنا فيه اغناماً قسم فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم طائفة وجعل بقيتها في المغنم رواء أبو داود ورجال له لا بأس بهم) الحديث من أدلة
 التسهيل وقد سلف الكلام فيه ولو ضمه المصنف اليه السكان أولى (وعن أبي رافع قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اني لأخيب بالعهدي بالخاء المعجمة فتبائة تحبسة فسينهم له في
 النهاية لا أنقضه (ولأحبس الرسل رواء أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان) في الحديث
 دليل على حفظ العهد والوفاء به ولو لا كفر وعلى انه لا يحبس الرسول بل يرد جوابه فكان وصوله
 أمناً له فلا يجوز ان يحبس بل يرد (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم ايماني به أتيتموها فاقم فيها قسمكم فيها أو ايماني بقرينة عصمت الله ورسوله فان
 خسمها لله ورسوله ثم هي لكم رواء مسلم) قال القاضي عياض في شرح مسلم يحتمل ان يكون
 المراد بالقربة الاولى هي التي لم يوجب عليها المسلمون بخيل ولا ركاب بل أجلي عنهم أهلها وواصلوا
 فيكون منهم فيها أي حقهم من العطاء كما تقرر في القى ويكون المراد من الثانية ما أخذت

عنوة فيكون غنيمة يخرج منها الخمس والباقى للغنائم وهو معنى قوله هي لكم أى باقيا
وقد احتج به من لم يوجب الخمس فى النية قال ابن المنذر لا نعلم أحدا قبل الشافعى قال بالخمسة
فى النية

(باب الجزية)

الظاهر انها مأخوذة من الاجزاء لانها تنكفى من توضع عليه فى عهدته دمه (والهذنة) الهذنة
هى متاركة أهل الحرب مدة معلومة لمصلحة ومشرعية الجزية سنة تسع على الظاهر وقبل سنة
ثمان (عن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذها
بعض الجزية من مجوس هجر رواده البخارى وله طريق فى الموطأ فيها انقطاع) وهى مأخوذة
الشافعى عن ابن شهاب أنه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ الجزية من مجوس
البحرين قال البيهقى وابن شهاب انما أخذ حديثه عن ابن المسيب وابن المسيب حسن المرسل
فهذا هو الانقطاع الذى أشار اليه المصنف وأخرج الشافعى من حديث عبد الرحمن أن عمر بن
الخطاب ذكر المجوس فقال لأدري كيف أصنع فى أمرهم فقال عبد الرحمن سمعت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يقول سنوهم سنة أهل الكتاب وأخرج أبو داود والبيهقى عن ابن عباس
رضى الله عنهما قال جاء رجل من مجوس هجر الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما خرج قلت له
ما قضى الله ورسوله فيكم قال شراقتهم قال الاسلام أو القتل قال وقال عبد الرحمن بن عوف
قبل منهم الجزية قال ابن عباس وأخذ الناس بقول عبد الرحمن وتركوها ما سمعت انا قلت لان
رواية عبد الرحمن صحيحة موصولة ورواية ابن عباس انما هى عن مجوسى لا يقبل انفاقا وأخرج
الطبرانى عن مسلم بن العلاء الحضرمى فى آخر حديثه بافظ سنو المجوس سنة أهل الكتاب
وأخرج البيهقى عن المغيرة فى حديثه الطويل مع فارس وقال فيه فأمر نائينار رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ان نقالتكم حتى تعبدوا الله وحده أو تؤدوا الجزية أو كان أهل فارس مجوسا
فدلت هذه الأحاديث على أخذ الجزية من المجوس عموما ومن أهل هجر خصوصا كما دلت الآية
على أخذها من أهل الكتاب اليهود والنصارى قال الخطابى وفى امتناع عمر رضى الله عنه عن
أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذها من
مجوس هجر دليل على أن رأى الصحابة أن لا تؤخذ الجزية من كل مشرك كاذب اليه الا وراعى
وانما قبل من أهل الكتاب وقد اختلف العلماء فى المعنى الذى من أجله أخذت الجزية عنهم
فذهب الشافعى فى أغلب قوله الى انها انما قبلت منهم لانهم من أهل الكتاب وروى ذلك عن على
ابن أبى طالب عليه السلام وقال أكثر أهل العلم انهم ليسوا بأهل كتاب وانما أخذت الجزية من
اليهود والنصارى بالكتاب ومن المجوس بالسنة انتهى قلت قد قدمنا لك ان الحق أخذ الجزية
من كل مشرك كاذل حديث بريئة ولا يخفى ان قوله سنوهم سنة أهل الكتاب يشعر أنهم
ليسوا بأهل كتاب ويدل لما قدمناه قوله (وعن عاصم بن عمر بن الخطاب) هو أبو عمر وعاصم
ابن عمر بن الخطاب العدوى القرشى ولقبيل وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسنتين وكان
وسما جسيما خيرا فاضلا شاعرا مات سنة سبعين قبل موت أخيه عبد الله بأربع سنين وهو حيد

عمر بن عبد العزيز لأمه روى عنه أبو أمامة بن سهل بن حنيف وعمر بن الزبير (عن أنس)
 أي ابن مالك (وعن عثمان بن أبي سليمان) بن جبير بن مطعم القرشي المكي سمع أباسمة بن عبد
 الرحمن وعامر بن عبد الله بن الزبير وغيرهم (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث خالد بن
 الوليد إلى كيدر) بضم الهمزة بعد الكاف مثناة تحتية فُدال مهملة فراه (دومة) بضم
 الدال المهملة وسكون الواو هي دومة الجندل اسم محل (فأخذوه وأتوا به فحقن له دمه وصالحه
 على الجزية وادأ ثوداد) قال الخطابي كيدر دومة رجل من العرب يقال إنه من غسان ففي
 هذا دليل على أخذ الجزية من العرب بكواز من العجم انتهى قلت فهو من أدلة ما قدمناه وكان
 بعث خالد بن سبوك والنبي صلى الله عليه وآله وسلم بها في آخر غزاهما وقال خالد إنك تجده
 يصيد البقر فبقي خالد حتى إذا كان من حصنه بمصر العين في ليلة مقمرة أقام وجاءت بقرة الوحش
 حتى حكمت قرونها باب القصر فخرج إليها كيدر في جماعة من خاصته فلقنهم خيل رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فأخذوا كيدر وقتلوا أخاه حسانا فحقن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم دمه وكان نصرانيا واستلب خالد من حسان قباض من ديباج مخوص بالذهب وبعث به إلى رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم وأجار خالد كيدر من القتل حتى أتى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم على أن يفتح له دومة الجندل ففعل وصالحه على ألفي بعير وثمانمائة (١) رأس وألفي درع
 وأربع مائة ربح فعزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صفته خالصا قسم الغنيمة الحديث وفيه أنه
 قدم خالد كيدر على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدعاه إلى الإسلام فأتى فافره على الجزية
 (وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال بعثنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليمن
 وأمرني أن آخذ من كل حاكم ديناراً وعدله) بالعين المهملة مفتوحة وتكسر المثل وتيل بالفتح
 ما عادله من جنسه وبالسكسر ما ليس من جنسه وقيل بالعكس كما في النهاية ثم دال مهملة
 (معاذ) بفتح الميم فعين مهملة فقاء وراء بعدها ناسبة إلى معاقر وهي للبلالين تصنع فيها
 الثياب فنسبت إليها فالراد وعدله ثوباً معاقر (أخرجه السلسلة وصححه ابن حبان والحاكم
 وقال الترمذي حديث حسن وذكر أن بعضهم رواه عن سلاواه أصبح وأعلم ابن حزم بالانقطاع
 وإن مسروقاً لم يلق معاذ وفيه نظر وقال أبو داود أنه ذكر قال وبلغني عن أحمد كان يشكر هذا
 الحديث أنكاراً شديداً قال البيهقي إنما المسكر رواية أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن
 مسروق عن معاذ فالمراد رواية الأعمش عن أبي وأهل عن مسروق فإنها محفوظة قد رويها عن
 الأعمش جماعة منهم سفيان الثوري وشعبة ومعمر وحرب وأبو عوانة ومعن بن سعيد وحفص بن
 غياث قال بعضهم عن معاذ وقال بعضهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما بعث معاذ إلى
 اليمن أو معناه والحديث دليل على تقدير الجزية بالدينار من الذهب على كل حاكم أي بالغ وورد في
 رواية مختل وظاهر إطلاقه سواء كان غنياً وفقيراً والمراد أنه يؤخذ الدينار من ذكرى السنة
 وإلى هذا ذهب الشافعي فقال أقل ما يؤخذ من أهل الزمة دينار على كل حاكم وفيه قال أحمد فقال
 الجزية ديناراً وعدله من المعاقر لا زاد عليه ولا ينقص إلا أن الشافعي جعل ذلك حداً في جانب
 القلة وأما الزيادة فتجوز لما أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم صالح أهل نجران على ألفي حلة النصف في محرم والنصف في رجب

(١) أي من الرقيق ٥

يؤدونهم الى المسابن وعار بثلاثين درعاً وثلاثين فرساً وثلاثين بعيراً وثلاثين من كل صنف من
اصناف السلاح يعزونها الى الامم من ضامين لها حتى يردوها اليهم ان كان باليمن كيد قال الشافعي
وقد سمعت بعض أهل العلم من المسلمين ومن أهل الذمة من يجرون بذلك أن قيمة أحد من كل
واحد أكثر من دينار والى هذا ذهب عمر فانه أخذ رائد على الدينار وذهب بعض أهل العلم الى
انه لا توقيت في الجزية في القسمة ولا في الكثرة وان ذلك موكول الى نظر الامام ويجعل هذه
الاحاديث شمولاً على التخيير والنظر في المصلحة وفي الحديث دليل على انه لا تؤخذ الجزية من
الانثى لقوله حالم قال في نهاية الجته مدافعة واعلى انه لا تجب الجزية الا بثلاثة أوصاف الذكورة
والبلوغ والحرية واختلافوا في الجنون والمقعود والشيخ واهل العوام والتخبر قال وكل هذه
مسائل اجتهادية ليس فيها التوقيف شرعي قال وسبب اختلافهم هل يقتلون أم لا انتمى هذا وأما
رواية البيهقي عن الحكم بن عتيبة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب الى معاذ باليمن على كل
حالم أو حالمة ديناراً وقيته فهو منقطع وقد وصله أبو شعبة عن الحكم بن عتيبة عن معاذ عن ابن
عباس باللفظ فعلى كل حالم ديناراً وعدله من المعافى ذكره وأثنى حرأ وأما قوله لكنه قال البيهقي
أبو شعبة ضعيف وفي الباب عن عمرو بن حزم ولكنه منقطع وعن عروة وفيه انقطاع وعن معمر
عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ وفيه حالمة لكن قال أئمة الحديث ان معمر اذا
روى عن غير الزهري يغلط كثيراً وقد تعرف انه لم يثبت في أخذ الجزية به من الانثى حديث يعمل به
وقال الشافعي سألت محمد بن خالد وعبد الله بن عمرو بن مسلم وعددا من علماء اهل المدينة وكلهم
حكوا عن عدم مضوا قبلهم يحكون عن عدم مضوا قبلهم كلهم ثقة ان صلح النبي صلى الله عليه وآله
وسلم كان لاهل الذمة باليمن على دينار كل سنة ولا يثبتون ان النساء كن ممن يؤخذ منه الجزية
وقال عاتم لم يأخذ من زروعهم وقد كان لهم زرع ولا من مواشيهم شيئاً علمناه قال ويات
عددا كثيراً من ذمة اهل اليمن متفرقين في بلدان اليمن فكأنهم أثبت لي لايختلف قولهم ان معاذ
أخذ منهم ديناراً على كل بالغ منهم وسعوا البالغ حالماً قالوا وكان في كتاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
مع معاذ ان على كل حالم ديناراً واعلم انه يتهم من حديث معاذ هذا وحديث يزيد الملقم انه
يجب قبول الجزية بمن يذله أو يحرم قتله وهو الملقم من قوله حتى يعطوا الجزية الآية والله
ينقطع القتال المأمور به في صدر الآية من قوله فأتوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر
بأعطاء الجزية وأما جوازه وعدم قبول الجزية فتدل الآية على النهي عن القتال عند حصول
الغاية وعطاء الجزية فيحرم قتالهم بعد ادعائهم ﴿وعن عائد بن عمرو المزني عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال الاسلام يعمل ولا يعمل أخرجه الدارقطني﴾ فيه دليل على علو أهل
الاسلام على أهل الاديان في كل أمر لا طلاقه فالحق لاهل الايمان اذا عارضهم غيرهم من أهل
الملايك كما أشير اليه في الجاهم الى مضابقي الطريق ولا يزال دين الحق يزاد علواً والداخلون فيه أكثر
في كل عصر من الاعصار ﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
لا تدروا اليهود والنصارى بالاسلام واذ القيمت أخذهم في طريق فاضطروه الى أخية روادهم﴾
فيه دليل على تحريم ابتداء المسلم لليهودي أو النصراني بالاسلام لان ذلك أصل النهي وحمله على
الكراهة خلاف أصله وعليه حمله الأقل والى التحريم ذهب الجمهور من السلف والخلف وذهب

طائفة منهم ابن عباس الى جواز ابتداءهم بالسلام وهو وجه لبعض الشافعية الا انه قال
 المازري ان يقال السلام عليك بالافراد ولا يقال عليكم واجتمع لهم بعموم وقولوا للناس حسنا
 وأحاديث الامر بأفشاء السلام والجواب ان هذه العمومات مخصوصة بحديث الباب وهذا
 اذا كان الذي منفردا ما اذا كان معه مسلم جازا لابتداء السلام وينوي به المسلم لانه قد ثبت انه
 صلى الله عليه وآله وسلم سلم على مجلس فيه أخطا من المشركين والمسلمين ومفهوم قوله لا تبدوا
 انه لا ينهي عن الجواب عليهم اذا سلموا ويدل له عموم فحويا احسن منها وأوردوها وأحاديث اذا
 سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم وفي رواية أن اليهود اذا سلموا عليكم يقول أحدهم السلام
 عليكم فقولوا وعليك وفي رواية قل وعليك أخرجهما مسلم وأتفق العلماء على انه يراد على أهل
 الكتاب ولكنه يقتصر على قوله وعليكم وهو هكذا بالواو عند مسلم في روايات قال الخطابي عامة
 الحديثين يرون هذا الحرف بالواو وكان ابن عيينة يرويه بغير الواو قال الخطابي هذا هو الصواب
 لانه اذا حذف صار كلامه بعينه مردودا عليهم خاصة واذا ثبت الواو اقتضى المشاركة معهم فيها
 قالوه وقال النووي أثبت الواو وحذفها جائز ان صححت به الروايات فان الواو وان اقتضت
 المشاركة فالمرتبة هو علينا وعليهم فلا امتناع وفي الحديث دليل على الجائز انهم الى مضايق الطريق
 اذا اشتبكواهم والمسلمون في الطريق فيكون أوسع للمسلمين فان خلت الطريق عن المسلمين فلا
 حرج عليهم وأما ما يشغل اليهود في هذه الازمنة من تعمده جعل المسلمين على يسارهم اذا اتوههم
 في الطريق بقى فشيء ابتدعوه لم يرد فيه شيء وكانهم يبدون التقاؤل بانهم أحجاب المؤمنين فينبغي منهم
 لما يتعمدونه من ذلك لشيء يوجب افتلتهم عليه ومصادفة المسلمين (وعن المسورين بخرمة ومروان
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج عام الحديبية فذكر الحديث) هكذا في نسخ بلوغ
 المرام بإفراد ذكره وكان الظاهر فذكره في التثنية تلبية ودالي المسور ومروان وكانا نارا فذكر رأى
 الراوى (بطوله وفيه هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله سهيل بن عمرو وعلى وضع الحرب عشر
 سنين يا من فيها الناس وكيف بعضهم عن بعض أخرجه أبو داود وأصله في البخاري) في الحديث
 دليل على جواز المهادنة بين المسلمين وأعدائهم من المشركين مدة معلومة لصلحها لان الامام وان
 كره ذلك أئحبابه فانه ذكر في المهادنة ما يفيد (واخرج مسلم بعضه من حديث انس وفيه ان من
 جاء منكم لم يترده عليكم ومن جاءكم من اعدائهم من المشركين فاصحابكم الى كفار مكة
 لم يردوه الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن جاء من أهل مكة اليه صلى الله عليه وآله وسلم
 ردوه اليهم ففكره المسلمون ذلك (فقالوا ان كتب هذا يا رسول الله قال نعم من ذهب منا اليهم فابعده
 الله ومن جاءنا منهم فسيجعل الله له فرجا ونجوا) فانه صلى الله عليه وآله وسلم كتب هذا الشرط
 مع ما فيه من كراهة أئحبابه والحديث طويل ساقه أئمة السير في قصة الحديبية واستوفاه ابن
 القيم في زاد المعاد وذكرفيه كثير من التوارد وفيه انه صلى الله عليه وآله وسلم رد اليهم أبا جندل
 ابن سهيل وقد جاء مسلما قبل تمام كتاب الصلح وانه صلى الله عليه وآله وسلم رد اليهم ثم جعل الله
 له فرجا ونجوا فمن المشركين الى ابي بصير بسيف البحر حين أقام به على طريقهم يقطعها عليهم
 وانضاف اليه جماعة من المسلمين حتى ضيق على أهل مكة مسالكهم والقصة مبسوطه في كتب
 السير وقد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يرد النساء الخارجات اليه فبقيل لان الصلح انما وقع

في حق الرجال دون النساء وأرادت قرينش تعميم ذلك في الفريقين فانها لما خرجت أم كلثوم بنت
 أبي معيط مهاجرة طلب المشركون رجوعها فأنزع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك وأزل
 الله تعالى الآية وفيها فلا ترجعوهن إلى الكفار الآية والحديث دليل على جواز الصلح على رد
 من وصل اليها من العدو وكافة صلى الله عليه وآله وسلم وعلى أن لا يردوا من وصل منها إليهم
 (وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهم ما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل معاهدا لم
 يرحم) بفتح المثناة التحتية وفتح الراء أصله يراح أي لم يجد الرمح (راثة الجنة وإن ربحها اليوخذ
 من مسيرة أربعين عاما أخرجه البخاري) وفي لفظ البخاري من قتل نفسه معاهدا لزمه الله
 وذمة رسوله الحديث وفي لفظه بقيد ذلك بغير حرم وفي لفظه بغير حق وعند أبي داود والنسائي
 بغير حلاله والتقديم معلوم من قواعد الشرع وقوله من مسيرة أربعين عاما وقع عند اسماعيل
 سبعين عاما ووقع عند الترمذي من حديث أبي هريرة وعند البيهقي من رواية صفوان بن سليم
 عن ثلاثين من أبناء الصحابة بلفظ سبعين خريفا وعند الطبراني من حديث أبي هريرة مسيرة
 مائة عام وفيه من حديث أبي بكر خمسة مائة عام وهو في الموطأ من حديث آخر وفي مسند
 الفردوس عن جابر أن ربح الجنة ليدرك من مسيرة ألف عام وقد جمع العلماء بين هذه الروايات
 المختلفة قال المنصف ما حاصله أن ذلك الأدرك في موقف القيامة وأنه يتفاوت بتفاوت مراتب
 الأشخاص فالذي يدرك من مسيرة خمسة مائة عام أفضل من صاحب السبعين إلى آخر ذلك قال
 وقد أشار إلى هذا (١) شيخنا في شرح الترمذي ورأيت نحوه في كلام ابن العربي وفي الحديث
 دليل على تحريم قتل المعاهد والذي تقدم الخلاف في الإقصاء من قوله وقال الميلى هذا فيه
 دليل على أن المسلم إذا قتل المعاهد والذي لا يقتص منه قال لأنه اقتصر فيه على ذكر الوعيد
 الآخر وي دون الدينوي هذا كلامه

(١) يريد به زين الدين
 العراقي رحمه الله اه

* (باب السبق) * (٢)

(٢) السبق يقتضين هو
 ما تراهن عليه المتسابقان
 اه مصباح

بفتح السين المهملة وسكون الموحدة مصدر وهو المراءاة ويقال يخربك الموحدة وهو الرهن
 الذي يوضع لذلك (والرهي) مصدر رهي والمراد به هنا المناضلة بالسهم وهي المراءة بالسهم
 للسبق (عن ابن عمر رضي الله عنهم ما قال سابق النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالخيل التي قد
 ضمرت) من الضمير وهو كما في النهاية أن يظاھر عليها بالعلف أي تعطى العلف حتى تسمن ثم
 لا تعلق الاقوتهم التحف زاد في الصحاح وذلك أربعين يوما وهذه المدة تسمى المضمار والموضع الذي
 تضمر فيه الخيل أيضا مضمار وقيل تضمر عليها سر وجها وتجل بالاجساد حتى تعرق فيذهب
 رهلها ويستدلجها (من الحفيا) بفتح الحاء المهملة وسكون الفاء بعدها مثناة تحتية مدودة
 وقد قصر مكان خارج المدينة (وكان أمدها) بالدال المهملة أي غابتها (ثنية الوداع)
 محل قريب من المدينة سميت بذلك لأن الخارج من المدينة يشي معها المواد دعون إليها (وسابق
 بين الخيل التي لم تضمر من الثنية إلى مسجد بني زريق وكان ابن عمر فحين سابق متفق عليه زاد
 البخاري) من حديث ابن عمر رضي الله عنه (قال سقيان من الحفيا إلى ثنية الوداع خمسة
 أميال أو ستة ومن الثنية إلى مسجد بني زريق ميل) الحديث دليل على مشروعية السابقة

وأنه ليس من العتبل من الرياضة المحرومة الموصلة إلى تحصيل المقاصد في الغزو والاستغاث بها
 في الجهاد وهي دائرة بين الاستحباب والاباحة بحسب الباعث على ذلك قال القرطبي لاختلاف في
 جواز المسابقة على الخيل وغيرهما من الدواب وعلى الأقدام وكذلك التي بالسهم واستعمال
 الأسلحة لما في ذلك من التدريب على الحرب وفيه دليل على جواز تضييق الخيل المعدة للجهاد وقيل
 أنه يستحب ﴿١﴾ (وعنه) أي عن ابن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سابق
 بين الخيل وفضل القرح) جمع قارح والقارح ما كملت سنة قال في المصباح وذلك عند اكمل
 خمس سنين كالباذل في الأبل (في الغاية رواه أحمد وأبو داود وصححه ابن حبان) فبعضه مثل
 الذي قبله دليل على شرعية السباق بين الخيل وأنه يجعل غاية القرح أبعد من غاية مادونها القوتها
 وجلاذتها وهو المراد من قوله وفضل القرح ﴿٢﴾ (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم لا سبق ﴿٣﴾ بفتح السين المهملة وفتح الباء الموحدة هو ما يجعل للسابق
 على السابق من جعل (الأنبي خف) (١) أو نزل أو حافر رواه أحمد والثلاثة وصححه ابن حبان
 ورأه الشافعي والخالكس طرق وصححه ابن القطان وابن دقيق العيد وأعل الدارقطني بعضها
 بالوقف ورأه الطبراني وأبو الشيخ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وقوله الأنبي خف المراد
 به الأبل والحافر الخيل والنصل السهم أي خف أودى حافر أودى نصل على حذف المضاف
 وإقامة المضاف إليه مقامه والحديث دليل على جواز السباق على جعل فإن كان الجعل من غير
 المتسابقين كالإمام يجعله السابق حل ذلك بالاختلاف وإن كان من أحد المتسابقين لم يحل لأنه من
 القمار (٢) وظاهر الحديث أنه لا يشرع السابق الأفياء كرم الثلاثة وعلى الثلاثة قصره
 مالك والشافعي وأجزه عطاء في كل شيء وللقهية اختلاف في جوازها على عوض أو لا ومن أجازها عليه
 فلا شرط مستوفى في المطولات وقد ذكرها في الشرح ﴿٤﴾ (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي
 الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أدخل فرسا بين فرسين وهو لا يمان أن
 يسبق) مغيرة أي يسبقه غيره (فلا يمان) أي أن يمان فهو قارح رواه أحمد وأبو داود وأسناده
 ضعيف) لأنما الحديث في نسبته إلى أبي هريرة كلام كثير حتى قال أبو حاتم أحسن أحواله أن
 يكون موقوفا على سعيد بن المسيب فقد رواه يحيى بن سعيد عن سعيد بن قولة أنه سمى وهو كذلك
 في الموطأ عن الزهري عن سعيد وقال ابن أبي خزيمة سألت ابن معين عنه فقال هذا باطل وضرب
 علي أبي هريرة وقد غلط الشافعي سفيان بن حسين في روايته عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة
 وفي قوله وهو لا يمان أن يسبق دلالة على أن الحبل وهو القرس الثالث في الرهان يشترط فيه أن
 لا يكون متحقق السابق وإلا كان قسارا وإلى هذا الشرط ذهب البعض وبهذا الشرط يخرج عن
 القمار وأعل الوجه أن المقصود أنما هو الاختيار للخيل فإذا كان معانوم السابق فإن
 الغرض الذي شرع لاجله وأما المسابقة بغير جعل فباحة إجماعا ﴿٥﴾ (وعنه) عقبه بن عامر
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو على المنبر يقرأ وأعدو الله ما استطعتم من قوة
 إلا أن القوة الرمي إلا أن القوة الرمي إلا أن القوة الرمي (وأعدو الله ما استطعتم من قوة
 في الآية بالرمي بالسهم لأنه المعتمد في عصر النبوة وشمل الرمي بالبنادق والمدافع ونحوها من
 الآلات المشركين والبغاة وبوخ من ذلك شرعية التدريب فيه لأن الأعداد أنما يكون مع

(١) نصل السهم حديثة
 ويسمى السباق بالخيل
 رها ما بالسهم نضال بالضاد
 المتجمعة اه بدر أبو تراب

(٢) وضابط القمار أن
 يكون كل منهما غائما أو
 غارما وأن كان من أحدهما
 حل لأنه ليس بقمار إذ
 ليس كل منهما غارما غائما
 وهذا عند الجمهور اه
 أبو تراب

النمر فقالوا ليس بندي مخلب ولكن يحرم لاستخباؤه وقالت الشافعية يحترم كل ما ندب قتله حكمة
وعقرب وغراب أبقع وحذأة وفارة وكل سبع ضاروا استدلووا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم خمس
فواسق يقتلن في الحل والحرم وتقدم في كتاب الحج قالوا ولان هذه مستحبات شرعا وطبعا قلت
وفي دلالة الامر بقتلها على تحريم أكلها انظروا إلى أنهم ان الامر بعدم القتل دليل على التحريم
وقد قال الشافعية ان الادعى اذا وطئ به جمعة من بهائم الانعام فقد أضر الشارع بقتلها قالوا
ولا يحرم أكلها فدل على انه لا ملازمة بين الامر بالقتل والتحريم (وعن جابر رضي الله عنه قال
نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم خميس عن لحوم الجوارح الاهلية وأذن في لحوم الخيل منفق
عليه وفي لفظ للجباري) رواية جابر هذه (ورخص) عوض أذن وقد ثبت في روايات انه
صلى الله عليه وآله وسلم وجد القدور تغلى بجمها فأمر بارتقاها وقال لا تأكلوا من لحومها شيئا
والاحاديث في ذلك كثيرة وفي رواية أنهم أخرجوا عن أبي نضير وفي لفظ أنهم أخرجوا عن عمل الشيطان
وفي الحديث سملتان الاولى انه دل منطوقه على تحريم كل لحوم الجوارح الاهلية اذ النهي أصله
التحريم والى تحريم كل لحومها ذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم الابن
عباس فقال ليست بجرام وفي رواية ابن جريج عن ابن عباس وأبي ذك الجبري وثلا قوله تعالى قل
لا أجد فيها أوصى الى محرما الآية وروى عن عائشة رضي الله عنها وعن مالك روايات انها
مكرهة أو حرام أو مباحة وأما ما أخرج أبو داود عن غالب بن أبيجر قال أصابتنا سعة فلم يكن في
مالي أطمع أكلها الا سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت انك حرمت لحوم
الجوارح الاهلية وقد أمأبتنا سعة فقال أطمع أكلها من سمين جرك فأتته حرمتها من جهة جوارح
القرية بمعنى الجلالة فقد قال الخطابي أما حديث ابن أبيجر فقد اختلف في استناده قال أبو داود
ورواه شعبة عن عبيد أبي الحسن عن عبد الرحمن بن معقل عن عبد الرحمن بن بشر عن ناس من
منزلة ان سيد من بني أبيجر أو ابن أبي أبيجر سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواه معمر فقال
عن ابن عبيد عن ابن معقل عن رجلين من منيئة أحدهما عن الآخر وقد ثبت التحريم من
حديث جابر بن عبد الله أساقه من طريق أبي داود متصل ثم قال وأما قوله وأما حرمها من أجل
جوارح القرية فان الجوارح هي التي تأكل العذرة وهي الجلالة الا ان هذا لا يثبت وقد ثبت انه إنما
نهي عن لحومها لانهم أخرجوا عن ساق سنده الى محمد بن سيرين عن أنس بن مالك قال لما افتتح رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم خيبر أصبنا حمارا فخرجنا من القرية ففكرنا وطبخناها فنادى منادى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله ورسوله ينهياكم عنها وانهم أخرجوا من عمل الشيطان
فأكدت القدور انتهى وبهذا يسطل القول بأنها انما حرمت مخافة قلة الظهور كما أخرج الطبراني
وابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما انهم أخرجوا حمارا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجوارح الاهلية
مخافة قلة الظهور وفي رواية للجباري عن ابن عباس رضي الله عنهما في المغازي من رواية الشعبي
انه قال ابن عباس لا أدري أنهي عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أجل انها حيلة للناس
فذكروا انه ذهب جوارحهم أو حرموا البتة يوم خيبر فانه يقال قد علم بالصلح انه حرمها لانهم أخرجوا
وكان ابن عباس لم يعلم بالحديث فتردد في عدله انتهى واذا ثبت النهي وأصله التحريم عمل به وان
جهله اعلمه وأما ما أخرجه الطبراني من حديث أم نضر الحارثية ان رجلا سأل النبي صلى الله

عليه وآله وسلم عن الحجر الاحلية فقال اليس ترى الكلاء وتأكل الشجر قال نعم قال فاصب من
لحومها فهي رواية غير صحيحة لا تعارض بها الاحاديث الصحيحة المسئلة الثانية دل الحديث على
حل أكل لحوم الخيل والى حلها ذهب زيد بن علي والشافعي وصاحب أبي حنيفة وأجدوا سمي
وجاهر السلف واختلف هذا الحديث ولما في معناه من الاحاديث الصحيحة وأخرج ابن أبي
شيبه بسنده على شرط الشيخين عن عطاء انه قال لابن جريج لم ير سلفك يأكلونه قال ابن جريج
قلت له أصحباب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال نعم ويأتى حديث أسماء بن جندب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرسافاً كئنه وذهب مالك وهو المشهور وعند الحنفية الى
تحريم الخيل واستدلوا بحديث خالد بن الوليد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن لحوم
الخيول والبغال والحمير وكل ذئب من السباع وفي رواية يزيد بن زياد يوم خيبر وأجيب عنه بأنه قال
المبني فيه هذا الاستناد مطرب مخالف لرواية الثقات وقال البخاري يروي عن أبي صالح ثور
ابن زيد وسليمان بن سليم فيه نظر وضعف الحديث أحمد والدارقطني والخطابي وابن عبد البر
وعبد الحق واستدلوا بقوله تعالى لتركبوا عليه فاباحه أكلها خلافاً لظاهر الآية وأجيب عنه بأن كون العلة
منصوصة لا تقتضي الحصر فيها فلا يفيد الحصر في الركوب والزينة فإنه ينتفع به في غيرهما
اتفاقاً وانما نص عليه ما يكونه ما أغلب ما يطلب ولو سلم الحصر لا يمنع حمل الانتقال على
الخيول والبغال والحمير ولا قائل به الثاني من وجوه دلالة الآية على تحريم أكل عطف البغال
والحمير فإنه دال على اشتراكهما معها في حكم التحريم فنأفرد حكمهما عن حكم ما عطف عليهما
احتجاج الى دليل وأجيب عنه بأن هذا من باب دلالة الاقتران وهي ضعيفة من وجوه دلالة الآية
انها سابقة للامتنان فلو كانت مما يؤكل لكان الامتنان به أكثر لأنه يتعلق ببقاء البنية والحكم
لا يمتن بأدنى النعم ويترك أعلاها سيما وقدمت بالا كل فيما ذكر قبلها وأجيب بان الله تعالى
خص الامتنان بالركوب لأنه غالب ما ينتفع بالخيول فيه عند الحرب فخطبوا بما عارفوه وفوه وألفوه كما
خطبوا في الانعام بالا كل وحمل الانتقال لأنه كان أكثر انتفاعهم لذلك فاقصر في كل من الصنفين
بأغلب ما ينتفع به الرابع من وجوه دلالة الآية انه لو أجمع أكلها لفات المنفعة التي امتن بها وهي
الركوب والزينة وأجيب عنه بأنه لو لم من الاذن في أكلها ان تغني الزم مثله في البقر ونحوها
مما أبيع أكله ووقع الامتنان به لمنفعة أخرى وقد أجيب عن الاستدلال بالآية بتجواب اجابى
وهو ان آية النحل مكية اتفاقاً والاذن في أكل الخيل كان بعد الهجرة من مكة بأكثر من ست
سنين وايضاً فان آية النحل ليست نصاً في تحريم الاكل والحديث صريح في جوازها وايضاً لو سلم
ما ذكر كان غاية الدلالة على ترك الاكل وهو اعم من ان يكون للتحريم او للتنزيه واخلاف الاولى
وحيث لم يتعين هنا واحد منها لا يتم بها التمسك قاله بالادلة المصرية بالجواز الاولى وأما زعم
البعض ان حديث جابر رضي الله عنه دال على التحريم لسكونه ورد بلفظ الرخصة والرخصة
استباحة المحظور مع قيام المانع فدل انه رخص لهم فيها بسبب النخصة فلا يدل على الحل المطلق
فهو ضعيف لانه ورد بلفظ اذن لنا ولفظ اطعمنا فعبير الراوي بقوله رخص عن اذن الا انه اراد

الرخصة الاصطلاحية الحادثة بعد زمن الصحابة فلا فرق بين العبارتين ذان ورخص في لسان
 الصحابة رضي الله عنهم (وعن ابن أبي أوفى رضي الله عنه قال غزو نافع رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم سبع غزوات نال كل الجراد) هو جنس والواحدة جراد يقع على الذكر وأنثى كحكمة
 (متفق عليه) وهو دليل على حل الجراد قال النووي وهو اجماع وأخرج ابن ماجه عن أنس
 قال كنت أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتهاذين الجراد في الاطباق وقال ابن العربي في
 شرح الترمذي ان جراد الاندلس لا يؤكل لانه نسر محض فاذا ثبت ما قاله فتحريره لاجل الضرر
 يحرم المهرم ونحوها واختلفوا هل أكل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجراد أم لا وحديث
 الكتاب يحتل انه كان يأكل معهم الا ان في رواية البخاري زيادة نال الجراد معه قيل وهي شتمه
 ان المراد غزونا معه فيكون تأكيد القول لمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويحتل ان المراد
 نال كل معه قلت وهذا الاخير هو الذي يحسن حل الحديث عليه اذا تأميس أبلغ من التأكيد
 ويؤيد ما وقع في الطب عند أبي نعيم بن زيادة ويا كاه معناه وأما أخرجه أبو داود من حديث سلمان
 انه سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الجراد فقال لا آكله ولا أحرمه فقدا على المنذري
 بالارسال وكذلك ما أخرجه ابن عدي في ترجمة ثابت بن زهير عن نافع عن ابن عمر انه صلى الله عليه
 وآله وسلم سئل عن الضب فقال لا آكله ولا أحرمه وسئل عن الجراد فقال مثل ذلك فانه قال
 النسائي ثابت ليس بثمة ويؤكل عند الجماع (١) على كل حال ولو مات بغير سبب لحديث أكلت
 الناميتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال أخرجه أحمد والدارقطني حروفا عن حديث
 ابن عمرو قال ان الموقوف أصبح ورجح البيهقي الموقوف وقال له حكم الرفح واختاف فيه هل هو من
 صيد البحر أم من صيد البر وورد حديثان ضعيفان انه من صيد البحر وورد عن بعض الصحابة انه
 الحريم فيه الجراد قل على انه عنده من صيد البر والاصل فيه انه بري حتى يقوم دليل على انه بحري
 يلزم (٢) وعن أنس رضي الله عنه في قصة الارنب قال فذبحها فبعث بوركه الى رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم فقبله متفق عليه وفي القصة انه قال انس أنفعا أربابا وشحن عمر الظاهر أن نسحي
 القوم ونعموا فاحذتهم الحجت بهم الى أبي طلحة فبعث بوركه الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فقبلها وهو لا يدل على انه أكل منها ولكن في رواية في البخاري في كتاب الهبة قال الراوي وهو
 هشام بن زيد قلت لانس وأكل منها قال وأكل منها ثم قال فقبله والابجاع وافزع على حل اكله الا
 ان عبد الله بن عمر وعكرمة بن أبي ليلى قالوا انكم أكلها لما أخرجه أبو داود والبيهقي من حديث
 ابن عمر انه سئل عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يأكلها ولم يمه عنها وزعم أي ابن عمر أنها
 تحيض وأخرج البيهقي عن عمرو بن عمار مثل ذلك وانه أمر بأكلها ولم يأكل منها قلت لكنه لا يخفى
 ان عدم أكله صلى الله عليه وآله وسلم لا يدل على كراهتها وحكي الرافي عن أبي حنيفة تحريمها
 (فائدة) ذكر الدميري في حياة الحيوان ان الذي يحيض من الحيوان المرقاة والضبغ والخفاش
 والارنب ويقال ان الكلبة كذلك (٣) وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال نهى رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم عن قتل أربع من الدواب النملة والنحلة والهدهد والصرد رواء أحمد
 وأبو داود وصححه ابن حبان قال البيهقي رجاله رجال الصحيح قال البيهقي هو أقوى ما ورد في هذا
 الباب وفيه دليل على تحريم قتل ما ذكر ويؤيد حديثه تحريم أكله الا لا يؤول الى المناسي عن القتل

(١) اشار الى قول المسالكية
 انه لا يحل الا اذا ذكروا
 وذكر كانه ان يموت بفعل آدمي
 من ضربه حتى يموت او
 احرقه فلا يحل مامات من
 دون سبب آدمي اه أبو
 تراب

وقد قدم لنا في هذا الاستدلال بحث وتحرير كما هي أراي الجاهل وفي كل واحدة خلاف إلا الذي
 فالتقارير ان تحريرها اجماع (وعن ابن أبي عمير) عن عبد الرحمن بن أبي عمار المكي وثقه
 زرعة والنسائي ولم يشكاه فيه أحد سوى القس لعباده وروى ابن عبد البر في إعلاله وقال البيهقي
 ان الحديث صحيح (قال قلت لأبي بصير صيد هو قال نعم) قلت قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم نعم رواه أحمد والأربعة وجميعه البخاري وابن حبان الحديث فيه دليل على حل
 أكل النبع واليه ذهب الشافعي فهو مخصص من حديث تحرير كل ذي ناب من السباع وأخرج
 أبو داود ومن حديث جابر مرفوعا النبع عبيد فإذا أصابه الحرم ففقه ككباش مسن وذئب وكل
 وأخرجه الحاكم وقال صحيح الإسناد وقال الشافعي ما زال الناس يأكلونه أو يبيعونه من بين
 النساء والمرأة من غير تكبير وحرم الحنفية عملاً بالحديث الدائم كما نشرنا ليس ولكن احاديث
 التحليل تخصه وأما استدلالهم على التحريم بحديث خزيم بن جريرة في حديثه قال صلى الله عليه
 وآله وسلم أكل كل النبع أحد أخرجه الترمذي وفي إسناده عبد الكريم أبو أمية وهو متفق
 على ضعفه (وعن ابن عمر رضي الله عنهما ما شمل عن القنذلي) بضم القاف وفيه ما أوقفه الفاء
 (فقال قل لأحد فيما أوصى إلى محرما فقال شيخ عنده سمعت أبا هريرة يقول ذلك عند النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم فقال انه من الخبائث أخرجه أحمد وأبو داود بإسناد ضعيف) ضعف لهالة
 الشيخ المذكور قال الخطابي ليس إسناده بذلك وله طرق قال البيهقي لم يرد الامن وجسه
 ضعيف وقد ذهب إلى تحريره ابوطالب والامام يحيى وقال الرافعي في القنذلي وجهان أحدهما انه
 يحرم وبه قال أبو حنيفة وأحمد لما روي في الخبر انه من الخبائث وذهب مالك وابن أبي ليلى إلى
 انه حلال وهو أقوى من القول بتحريمه لعدم نموض الدليل مع القول بان الاصل الاباحة في
 الحيوانات وهي مسئلة خلافية معروفة في الأصول في اختلاف بين العلماء (وعن ابن عمر
 رضي الله عنهما) قياس قاعدته وعنه (قال نمي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الجلالة
 وألبانها أخرجه الأربعة والنسائي وحسنه الترمذي) وأخرج الحاكم والدارقطني والبيهقي من
 حديث ابن عمر بن العاص نحوه وقال حتى تملأ أربعين ليلة ورواه أحمد وأبو داود والنسائي
 والحاكم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ نمي عن لحوم الجوارح الخمسة وعن
 الجلالة وعن ركويم والابن داود ان يركب عليها وان يشرب البانها والجلالة هي التي تأكل العذرة
 والنجاسات سواء كانت من الابل أو البقر أو الغنم أو الدجاج والحديث دليل على تحرير الجلالة
 والباناة ريم الر كوب عليها وقد جزم ابن حزم بان من وقف في عرفات راكعا على جلالته لا يبيع
 حجه وظاهر الحديث انه اذا ثبت انها كالت الجلالة فقد صارت محرمة وقال النووي لا تكون
 جلالته الا اذا غلب على عقله النجاسة وقيل بل الاعتبار بالرائحة والتمتع به جزم النووي والامام
 يحيى قال ولا تظهر بالطبخ ولا بالقاء التوابل وان زال الرميح لان ذلك تقطعة لاستحالة وقال
 الخطابي ربه أحد وأختار الرأي والشافعي وقالوا لا تؤكل حتى تحبس أياما قلت قد عذبني في
 الحديث حبس أربعين يوما وكان ابن عمر يحبس الدجاجة ثلاثة أيام ولم ير مالبا كاهيا بأساس
 غير حبس وذهب الثوري وهي رواية عن أحمد إلى التحريم كما هو ظاهر الحديث ومن قال بركه
 ولا يحرم قال لان النمى الوارد فيه انما كان لتغير اللحم وهو لا يوجب التحريم بدليل المذكي

قوله فقال المهدي الخ هكذا
بأصل مؤلفه حفظه الله

إذا جاف ولا يخفى أن هذا رأي في مقابلة النص ولقد خالف الناظرون هنا السنة فقال المهدي
في البحر المذهب والقرى بان وندب حبس الجلالة قبل ذبح الدجاجة ثلاثة أيام والشاة سبعة أيام
والبقرة والثنية أربعة عشر وقال مالك لأوجه له قلنا التطيب أجوافها انتهى والجل بالاحاديث
هو الواجب وكانهم جلاوا النسي على التنزيه ولا ينهض عليه دليل وأما مخالفتهم للتوقيت فلم
يعرف وجهه ﴿وعن أبي قتادة رضي الله عنه في قصة الجار الوحشي فأكل منه النبي صلى الله
عليه وآله وسلم متفق عليه﴾ تقدم ذكر قصة الجار هذا الذي أهده أبو قتادة في كلب الحج وفي هذا
دلالة على أنه يجل لحمه وهو اجماع وفيه خلاف شاذ انه ان علف وأنس صار كالأهلي ﴿وعن أسماء
بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت نحرنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرساقا كناه
متفق عليه﴾ وفي رواية ونحن بالمدينة وفي رواية الدارقطني هنا قالنا نحن وأهل بيت النبي صلى
الله عليه وآله وسلم والحديث دليل على حل أكل لحم الخيل وتقدم الكلام فيه لأن الظاهر أنه صلى
الله عليه وآله وسلم علم ذلك وقرره كيف وقد قالت أنه أكل منه أهله صلى الله عليه وآله وسلم
وقالت هنا نحرنا وفي رواية الدارقطني ذبحنا فقبل فيه دليل على أن النحر والذبح واحد قيل ويجوز
أن يكون أحدهما للفظين مجازا إذا النحر الابل خاصة وهو الضرب بالحدية في لبسة البدنة حتى يبرى
أوداجها والذبح هو قطع الأوداج في غير الابل قال ابن التين الأصل في الابل النحر وفي غيرها
الذبح وجاهن القرآن في البدنة ذبحوها وفي السنة نحرها وقد اختلف العلماء في نحر ما يذبح
وذهب ما ينفخ فاجازه الجمهور والخلاف فيه لبعض المالكية وقوله في الحديث ونحن بالمدينة
يرد على من زعم أن حلها كان قبل فرض الجهاد فإنه فرض أول دخولهم المدينة ﴿وعن ابن
عباس رضي الله عنهما قال أكل الضب على مائدة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متفق عليه﴾
فيه دليل على جواز أكل الضب وعليه الجاهلير وحكي عياض عن قوم تحريمه وعن الحنفية
كراهته قال النووي وأظنه لا يصح عن أحد فان سمع فهو مجموع بالنص واجماع من
قبله وقد احتج القائلين بالتحريم بما أخرجه أبو داود والنبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن
الضب وفي أسناده اسمعيل بن عياض ورجاله شاميون وهو قوى في الشاميين فلا يتم قول الخطابي
ليس أسناده بذلك ولا قول ابن حزم فيه ضعف أعجمي ولون فان رجاله ثقات كما قال المصنف ولا قول
البيهقي فيه اسمعيل بن عياض وليس بجيد لما عرفت من انه رواه عن الشاميين وهو حجة في
روايته عنهم وبما أخرجه أبو داود من حديث عبد الرحمن بن حنبل عنهم طبروا ضبا فقال النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أن أمة من بني إسرائيل مسخت دواب في الأرض فأخشي أن تكون
هذه القوها وأخرجه أحمد وصححه ابن حبان والطحاوي وسنده على شرط الشيخين وأجيب
عن الأول بان النهي وإن كان أصله التحريم لكن صرفه هنا إلى الكراهة متأخرجه مسلم الله صلى
الله عليه وآله وسلم قال كلوه فإنه حلال ولكنه ليس من طعائمي وهذه الرواية تتردد ما رواه مسلم الله
قال بعض الترمذي عن عبد بن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الضب لا كله ولا نهى
عنه ولا حرمه ولذا أعل ابن عباس هذه الرواية فقال بشما قلتم ما بعثني الله إلا محرما ومخللا
كذا في مسلم وأجيب عن الثاني بأنه محتمل أنه وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم ذلك أعنى خشية
أن تكون أمة مسوخة قبل أن يعلمه الله تعالى أن المسوخ لا ينسل وقد أخرج الطحاوي من

فقبل الله باعتبار كثرة الاضرار كما في المدن ينقص قيراطان وقلته كما في البوادي ينقص قيراط أو
 ان الاول اذا كان في المدينة النبوية والثاني في غيرها وقيراط من عمل النهار وقيراط من عمل
 الليل فالمقتصر في الرواية باعتبار كل واحد من الليل والنهار والمنى باعتبار مجموعهما واختلفوا
 هل التقصان من العمل الماضي أو من الاعمال المستقبلية قال ابن التين من المستقبلية وحكي
 غيره والخلاف وفيه دليل على أن من اتخذ المأذون منها فلا ينقص عليه وقيس عليه اتخذ الحفظ
 الدور اذا احتج الى ذلك أشار اليه ابن عبد البر واتفقوا على انه لا يدخل المكمل العقور في الاذن
 لأنه مأثور بقوله وفي الحديث دليل على التحذير من الايمان بما ينقص الاعمال الصالحة وفيه
 الاخبار بلطف الله تعالى في اباحتها لم يحتاج اليه في تحصيل المعاش وحفظه * (تنبيه) * ورد
 في مسلم الاصر يقتل الكلاب فقال القاضي عياض ذهب كثير من العلماء الى الاخذ بالحديث في
 قتل الكلاب الاما استثنى قال وهذا مذهب مالك وأصحابه وذهب آخرون الى جوار اقتنائهم اجمعها
 ونسخ قتلها الا الاسود البهم قال وعندى ان النهى أولا كان نهيا عاما عن اقتنائهم اجمعها وأمر
 بقتلها اجمعها ثم نهى عن قتل ما عدا الاسود ومنع الاقتناء في جميعها الا المستثنى انتهى والمراد
 بالاسود البهم سم ذوالقطين فالبهيم الشيطان والبهم الخالص السواد والقططان معروفتان فوق
 عينيه ﴿وعن علي بن حاتم رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا
 أرسلت كلبك المعلم فاذا كراسم الله تعالى عليه فان أمسك عليك فادركته حيا فاجبه وان
 أدركته قد قتل ولم يأكل منه فكله وان وجدت مع كلبك كلبا غيره وقد قتل فلا تأكل كل فانك
 لا تدري أيهما قتل وان رميت بسهمك فاذا كراسم الله هذا الشارح الى آله الصيد النابتة أعنى
 المحمد وهو قتلها بالرمح والسيف لقوله تعالى أتدريكم يوم ما يحكم وربما حكم ولكن الحديث في السهم
 (فان غاب عنك يوما فلم تجد فيه الأثر سهمك فكل ان شئت وان وجدته غريفا في الماء فلا
 تأكل متفق عليه وهذا اللفظ مسلم) في الحديث مسائل الاولى انه لا يحل صيد الكلب الا اذا
 أرسل صاحبه فلو أرسل بنفسه لم يحل ما يصيده عند الجهور والليل قولته صلى الله عليه وآله
 وسلم اذا أرسلت ففهموا الشرط أن غير المرسل ليس كذلك وعن طائفة ان المعتبر كونه معلما فيحل
 صيده وان لم ير صاحبه بناء على انه خرج قوله اذا أرسلت فخرج الغالب فلا منع مومله وحقيقة
 المعلم هو ان يكون بحيث يغري فيقتصد وير جريفة وقيل التعليم قبول الارسال والاغراء حتى
 يمثل الزجر في الابتداء لا بعد العدو وترك كل ما أمسك فالتعبير امتثاله للزجر قبل الارسال
 وما بعد ارساله على الصيد فذلك معذرة التكبيل الهام من الله تعالى ومكتسب بالعقل كما قال
 تعالى تعلمون من مما علمكم الله قال جابر الله رحمة الله سمعكم ان تعلموه من اتباع الصيد بالرسالة
 صاحبه وان تجار بجزه وانصر افعائه وامساك الصيد عليه وان لا يأكل منه المسئلة
 الثانية في قوله فاذا كراسم الله عليه هذا ما خرد من قوله تعالى فاذكروا اسم الله عليه فان ضمير عليه
 يعود الى ما مسكن على معنى وهو عليه اذا أدركته كانه أو الى ما علم من الجوارح أى سمعوا
 عليه عند ارساله كما أفاده الكشف وكذلك قوله ان رميت بسهمك فاذا كراسم الله دليل على
 اشتراط التسمية عند الرمي وظاهر الكتاب والسنة وجوب التسمية واختلف العلماء في ذلك
 فذهب الحنفية الى ان التسمية واجبة على الذئب كرمع الارسال وتجب عليه عند الذبح والنحر

فلا يقتل ذبيحته ولا يصيده اذ تركت شهادته مستنداً في قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه بالحديث هذا قالوا وعني عن النابى حديث رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما ياتى من حديث ابن عباس رضى الله عنهم ما بلغنا فان نسي ان يسمي حين ذبح فليسم ثم ليأكل كل واحد ما في آخر انا بن شاه الله تعالى وذهب آخرون الى انها سنة منهم ابن عباس ومالك ورواية عن أحمد مستندان بقوله تعالى الا ما ذكيت قالوا فاباح الذكيت من غير اشتراط التسمية ولقرنه تعالى وطعام الذين أولوا الكتاب حل لكم وهم لا يسمون وحديث عائشة رضى الله عنها الا ترى انهم قالوا يا رسول الله ان قومنا يأتوننا بلحم لا ندرى اذ كرا اسم الله عليه أم لا فأنما كل منها قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سموا عليه أنتم وكوا وأجابوا عن أدلة الإيجاب بأن قوله لا تأكلوا المراد به ما ذبح للإصنام كما قال تعالى وما ذبح على الأصنام وما أهل لغير الله به لأنه تعالى قال والله لنفسى وقد أجمع المسلمون على ان من أكل متروك التسمية عليه فليس بفاسق فوجب جملها على ما ذكره جميعا بيننا وبين الآيات السابقة وحديث عائشة رضى الله عنها وذهب الظاهرية الى أنه يحرم أكل ما لم يسم عليه ولو كان ناركها ناسيا لظاهر الآية الكريمة وحديث عدى رضى الله عنه فإنه لم يصل قالوا وأما حديث عائشة رضى الله عنها وفيه أنهم قالوا يا رسول الله ان قومنا حديث عهد بهم بالجاهلية يأتون بلحمان الحديث فقد قال ابن حجر أنه أعلمه البعض بالارسل قال الدارقطني الصواب انه مرسل على انه لا حجة فيه لأنه أدارك الشارع الحكم على المظنة وهو كون الذابح مسلما وانما شكك على السائل حديثه ان اسلام القوم فالغناء صلى الله عليه وآله وسلم بل فيه دليل على انه لا يمين التسمية والا لينزل صلى الله عليه وآله وسلم عدم لزومها وهذا وقت الحاجة الى البيان وأما حديث رفع عن أمي الخطأ والنسيان فهم متفقون على تقدير رفع الأثم ونحوه ولا دليل فيه وأما أهل الكتاب فهم يذكرون اسم الله على ذبائحهم فيحصل قوة كلام الظاهرية فيترك ما تبين انه لم يسم عليه وأما ما شك فيه والذابح مسلم فكما قال صلى الله عليه وآله وسلم اذ كروا اسم الله وكوا المسئلة الثالثة في قوله فان أدركته حيا فاذبحه فيه دليل على انه يجب عليه تذكيته اذا وجد حيا ولا يخل الامور وذلك اتفاق فان أدركه وفيه بقية حياة فان كان قد قطع خلقه ومعه ريشه أو خرق امعاءه أو أخرج حشوه فيجوز بلا ذكاة قال النووي بالإجماع ودل قوله وان أدركته وقد قتل ولم يأكل فكله انه اذا أكل حرم كله وقد عرفت ان من شرط المسلم ان لا يأكل كل فأكاه دليل على انه غير كامل التعليم وقد ورد في الحديث الا تخرتعيل ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم فاني أخاف أن يكون انما أمسك على نفسه وهو مستفاد من قوله فكلوا مما أمسكن عليكم فانه فسر المسألة على صاحبه بان لا يأكل منه وقد أخرج أحمد من حديث ابن عباس اذا أرسلت الكب فكل الصمد فلا تأكل فاعلم أمسك على نفسه واذا أرسلته فليأكل فكل فاعلم أمسك على صاحبه والى هذا ذهب كثر العلماء وروى عن علي رضى الله عنه وجماعة من الصحابة انه يجزى وهو مذهب مالك لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث أبي تعب رضى الله عنه الذي أخرجه أبو داود بإسناد حسن انه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان لي كلابا مكتبة فأتني في صيدها قال كل مما أمسكن عليكم قال وان أكل قال وان أكل وفي حديث سلمان كاه وان لم تذرك منه الا نصفه قبل فيحصل حديث عدى على أن ذلك في كتاب قد اعتمد الا لا يخرج عن التعليم

وقيل انه شجول على كراهة التنزيه وحديث أبي ثعلبة بيان أصل الحل وقد كان عدى موسرا
فاختار صلى الله عليه وآله وسلم له الأولى وكان أبو ثعلبة معسرا فافقاه بأصل الحل وقال الأولون
الحديثان قد تعارضا وهذه الاجوبة لا يخفى ضعفها فيرجع الى الترجيح وحديث عدى أرجح لانه
مخرج في الصحيحين ومسايد الآيات وقد صرح صلى الله عليه وآله وسلم بأنه يخاف انه انما أمسك
على نفسه فترك ترجيحاً لحبهة الخطر كما قال صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث وان وجدت مع
كلمك كلباً آخر الى قوله فلا تأكله فإنه نهى عنه لاحتمال ان المؤثر فيه كلب آخر غير المرسل
فتركه ترجيحاً لحبهة الخطر وقوله فان غاب عنك يوم افلم تجد فيه الا أثر سهمك فكله ان شئت
اختلفت الاحاديث في هذا فروى مسلم وغيره من حديث أبي ثعلبة في الذي يدرك صيده بعد ثلاث
انه قال صلى الله عليه وآله وسلم كل ما لم يتن ورؤى مسلم أيضاً من حديثه انه صلى الله عليه وآله
وسلم قال اذا رميت بهمك فغاب عنك مصرعه فكل ما لم يتن ولا خلافه الاختلاف العلماء فقال
مالك اذا غاب مصرعه ثم وجد به أثر من الكلب فإنه يأكله ما لم يتن فاذا بات كروفيه أقوال آخر
والتعليل بما لم يتن وما لم يتن هو النص ويحمل ذلك الاوقات على التقيده وترك الاكل
للاحتياط وترجيح حبهة الخطر وقوله وان وجدته غير مفلأ تأكل كل ظاهره وان وجدته أثر السهم
لانه يجوز انه مأمات الا بالفرق المسئلة الرابعة الحديث نص في صيد الكلب واختلاف قضاة يعلم
من غيره كالتهمد والنمر ومن الطيور كالبازي والشاهين وغيرهما فذهب مالك وأصحابه الى انه يحل
صيد كل ما قبل التعليم حتى السنور وقال جماعة منهم مجاهد لا يحل الا صيد الكلب وأما ما صاده
غير الكلب فمشتراط ادراك كانه وقوله تعالى من الجوارح مكين دليل للمثاني بناء على انه مشتق
من الكلب يسكون اللام فلا يشمل غيره من الجوارح ولكنه يحتمل أنه مشتق من الكلب بفتح
اللام وهو مصدر بمعنى التكليب وهو التضرية في شمل الجوارح كلها ويراد بالجوارح هنا
الكواكب على أهلها وهو عام قال في الكشاف الجوارح الكواكب من سبع النجوم والطيور
كالكلب والفهد والنمر والعقاب والبازي والصقور والشاهين والمراد بالكلب معلم الجوارح
ومضربها بالصيد لصاحبها وأضفه لذلك جماعة من الحل وطرق التأديب والتوقيف واشتقاقه
من الكلب لان التأديب أكثر ما يكون في الكلاب فاشتق له منه لكثرة في جنسه أو لان السبع
يسمى كلباً ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم سلط عليه كلباً من كلابك فأكله الاسد ومن
الكلب الذي هو بمعنى الضراء ويقال هو كلب بكذا اذا كان ضارياً به انتهى فدل كلامه على شمول
الآية للكلب وغيره من الجوارح على تقدير الاشتقاقين ولا شأن الآية بزلت والعرب تصيد
بالكلاب والطيور وغيرها وقد أخرج الترمذي من حديث علي بن حاتم سألت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عن صيد البازي فقال ما أمسك عليك فكل وقد ضعف بجالد ولكن قد وضع
السيد رحمه الله في حواشي ضوء الثمار انه يعمل بما رواه (وعن عدى رضى الله عنه قال سألت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صيد العراض) بكسر الميم وسكون المهملة آخره ومجبة
بأني تفسيره (فقال اذا أصبت بجده فكل واذا أصبت بعرضه فقتل فإنه وقيد) بفتح الواو وبالناف
فتنة تحسية فذل المجبة بزنة عظيم يأتي بيانه (فلا تأكل رواد البخاري) اختلف في تفسير
المعارض على أقوال لعل أقربها ما قاله ابن التين انه عصافى طرفها حديد يرمي به الصائد فما

أصابه بجده فيؤذكي بؤكل ومأصابه بعرضه فيؤذكي مؤقود والمؤقود ما قبل بعضه أو جرح
أوما نحدث فيه والمؤقود المضروبة بحسبة حتى تحترق من وقته شرهته وفي الحديث المشارة إلى آية
من آيات الاصطباح وهي المحدد فانه صلى الله عليه وآله وسلم أخبره انه اذا أصاب بجده المعراض
أكل فانه محدود اذا أصاب بعرضه فلا يأكل وفيه دليل على انه لا يحل صيد المذلة والى هذا ذهب
مالك والثانعي وأبو حنيفة وأحمد وأشوري وذهب الأوزاعي وسكحول وغيرهم ممن على الشافعي
الى انه يحل صيد المعراض مطلقا وسبب الخلاف معارضة الاصول في هذا الباب ببعضه البعض
ومعارضة الآثار وهذا ان من الاصول في هذا الباب ان التوقيف محرم بالكذب والابحاح ومن
أصوله ان العقر ذكاة الصيد فمن رأى من ما قبله المعراض وقيد منعه على الاخلاق ومن رآه ذرا
مختصا بالصيد وان التوقيف غير معتبر فيه لم يمنع على الاطلاق ومن فرق بين ما خرق من ذلك وما لم
يخرق نشر الحديث عدى هذا وهو السواب هذا وقوله فانه وقيد أي كالتوقيف وذلك لان التوقيف
المضروب بالعصمان دون حد وهذا قد شاركه في العلة وهي القتل بغير حد (وعن أبي ثعلبة
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان ربيت سيده فغاب عنك فادركته فكل
ما لم ينبت أخرجه مسلم) تقدم الكلام فيه غاب عنه من الصيد سواء كان بسهم أو جراح
وفي الحديث دلالة على تحريم كل ما أتى من اللحم قبل ويحمل على ما يضر الاكل أو صار
مستحباً أو يحتمل على التنزيه ويقاس عليه سائر الاطعمة المنتهية (وعن عائشة رضي الله عنها
أن قوما قالوا لابي صلى الله عليه وآله وسلم ان قوما يأكلون من اللحم لا يدرى أذكارهم الله عليه) أي
عند ذكاته (ثم لا قتال) هو الله عليه أنهم ذكره رواه البخاري) تقدم ان في رواية ان قوما
حديث عهدا جاهلية وهي شافعي البخاري من تمام الحديث بلغة قالت وكذا حديثي عهد
بالكفر وفي رواية مالك زيادة وذلك في أول الاسلام واخذت قد عمل بالارسال وليس بعدن
عندنا على ما عرفت سيما وقد روي البخاري وتقدم ان الحديث من أدلة من قال بعدم وجوب
التسمية ولا يتم ذلك واتخاذ دلائل على انه لا يلزم ان يعلموا التسمية فيما يجب الى أسواق المسلمين
وكذا ما ذهبه الاعراب من المسلمين لانهم قد عرفوا التسمية قال ابن عبد البر لان المسلم لا يظن به في
كل شيء الا الخير حتى يتبين خلاف ذلك ويكون الجواب عليهم بقوله جواز الى آخره من الاستلزام
الحكيم وهو جواب السائل بغير ما يتقرب كله قال الذي بهمكم أنتم ان ذكروا اسم الله عليه
وأن كانوا هذا يقر ما قدمنا من وجوب التسمية الا ما نخلصل أمورا للمسلمين على السلامة وأما
ما اشتهر من حديث المؤثر يذبح على اسم الله سمي أو لم يسم وان قال الغزالي في الاحياء انه صحيح
فقد قال النووي انه مجمع على ضعفه وقد أخرجه البيهقي من حديث أبي هريرة وقال انه منكر
لا يهتج به وكذا ما أخرجه أبو داود في المراسيل عن الصلت السديسي عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال ذبيحة المسلم حلال ذكر الله أو لم يذكر فهو مسلم وان كل الصلت ثقة قال الارسل علة
عند من لم يقبل المراسيل وقولنا فيما تقدم انه ليس الارسل علة نريد اذا علموا به حديثا موصولا
ثم جاء من جهة أخرى مرسلات (وعن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم نهى عن الخذف) يفتح الخاء وسكون الذا لالمجذبة (وقال انه) أثبت الصبر
مع ان مرجه الخذف وهو مذكر نظرا الى الخذف به وهي الحصة (لأنه صيد صيد ولا شفاء)

بفتح حرف المضارعة وهه ز في آخره (عدوا ولكنهم انكسر السن وتفقأ العين متفق عليه واللفظ
 لمسلم) الخذف رى الانسان بخصاة أو نواقاً ونحوهم ما يجعلها بين أصبعيه السبابتين أو السبابة
 والابهام وفي نحرهم ما قتل بالخذف من الصيد الخلاف الذي مضى في صيد المقتل لأن الخصاة
 يقتل بقتلها لا بجمده والحديث ينهى عن الخذف لأنه لا فائدة فيه ويحاف منه المفسدة المذكورة
 ويطبق به كل ما فيه مفسدة واختلف فيما يقتل بالبدقة فقال النووي أنه إذا كان الرمي بالبندق
 وبالخذف إنما هو لتحصيل الصيد وكان الغالب فيه عدم قتله فإنه يجوز ذلك إذا أدركه الصائد
 وذكره كرى الظهور الكبار بالبندق وأما ثرا بن عمرو وهو ما أخرجه عنه البيهقي أنه كان يقول
 المقتولة بالبدقة قالت الموقوفة فهذا في المقتولة بالبدقة وكلام النووي في الذي لا يقتلها وإنما
 يحبسها على الرمي حتى يذكرها أو كلام أكثر السلف أنه لا يؤكل ما قتل بالبدقة وذلك لأنه قتل
 بالمقتل قلت قال السيد رحمه الله أما البنادق المعروفة الآن فإنها ترمى بالرصاص فيخرج وقد
 صيرته نار (١) البارود كالليل فيقتل بمجده لا بصدمه فالظاهر من ما قلته انتهى (٢) (وعن ابن
 عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تتخذوا شيئا فيه ألح وحر غرضاً) بفتح
 الغين المجهمة وفتح الراء فضاء معجمة هو في الأصل الهدف يرمى إليه ثم جعل اسم الكل غاية يتحري
 أدراكها (رواه مسلم) الحديث ينهى عن جعل الحيوان هدفاً يرمى إليه والهي التحريم لأنه أصله
 ويريد قوة حديث لعن الله من فعل هذا الماهر صلى الله عليه وآله وسلم وطأ رقد نص وهم برونه
 ووجه حكمة النهي أن فيه ما يلا المالحوان وتضييع المألوسه وتنفو ذلك كانه ان كان مما يذكر
 ولمنفعة ان كان غير مذكي (٣) (وعن كعب بن مالك رضي الله عنه ان امرأته نجت شاة بمجر
 فسئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فأمر بأكلها رواه البخاري) الحديث دليل
 على صحة تذكية المرأة وهو قول الجماهير وفيه خلاف شاذ انه بكر ولا وجه له ودليل على صحة
 التذكية بالجر الخلد إذا فرى الاوداج لأنه قد جافى روايه انما كسرت الجر وذبحت به والجر إذا
 كسر يكون فيه الحد ودليل على أنه يصح أكل ما ذبح بغير إذن المالك وحالف فيه اسحق بن
 راهويه وأهل الظاهر وغيرهم واحتجوا بأمره صلى الله عليه وآله وسلم بكفء ما في قدر ومن
 ذبح من المغنم قبل القسم بذى الخليفة كما أخرجه الشيخان وأجيب بأنه إنما أمر براقعة المرق
 وأما اللحم فباق جمع فرد إلى المغنم فان قيل لم ينقل جمعه وردة إليه قلنا لم ينقل أنهم أنلقوه وأحرقوه
 فيجيب تأويله بما ذكرناه موافقة للقواعد الشرعية قلت لا يخفى تكاف الجواب والمرق مال لو كان
 حلالاً لما أمر بأبارقته فإنه من إضاعة المال وأما الاستدلال على المدعى بشاة الاسارى فإنها
 ذبحت بغير إذن مالكها فأمر صلى الله عليه وآله وسلم بالتصدق بها على الاسارى كما هو معروف
 فإنه استدلال غير صحيح وذلك لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يستحل أكله ولا يأخ لخدم المسلمين
 أكله بل أمر أن يطعم الكفار المستحلين للمستة وقد أخرج أبو داود عن حديث رجل من الانصار
 قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فأصاب الناس شجاعة شديدة وجهه
 فأصابوا أعفأ فأنتموهوا فان قدورنا تلغى اذ جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على فرسه
 فأكفه أقدرنا ثم جعل يرمل اللحم بالتراب وقال ان التهمة ليست بأحد من الميتة فهذا مائل
 الحديث الذي أخرجه الشيخان وفيه التصريح بأنه حرام وفيه اتلاف اللحم لأنه ميتة فعرفت قوة

مطلب أما البنادق الخ

- (١) هذا وهم من والذي
 رحمه الله فان الرصاص
 لا يذوب أصلاً إنما دفعه
 نار البارود فيصيب بصدمته
 يعرف هذا كل من يعرف
 البنادق المذكورة والله أعلم
 قاله ولد السيد رحمه الله
 أعني السيد عبد الله رحمه الله
 وقد حقق الشوكاني رحمه
 الله ان البنادق فيها القتل
 بالحديد مع الصدم فيقتل
 صدمها راجع نيل الاوطار
 اه أبو تراب

كلام أهل الظاهر وأما حديث الكتاب وأنه صلى الله عليه وآله وسلم بأكل ما ذبح بغير إذن
 مالك فإنه لا يرد على الظاهر لأنهم يقولون بكل ما ذبح بغير إذن مالك مخافة أن يموت أو نحو ذلك
 دليل على أنه يجوز ترك الكفار عما هو محرم على المسلمين ويدل أنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى
 عمر عن لبس الخلاء من الحرير فبعث بها عمر لا خيسه المشرك إلى مكة كما في البخاري وغيره قال
 المصنف في الفتح الحديث ويدل على تصديق الأجير الأمين فيما اتفق عليه حتى يبين عليه دليل
 الخيانة لأن في الحديث أنها كانت المرأة أمة راعية لغنم سيدها وهو كعب بن مالك نخسيت على
 الشاة أن تعوف فذبحتها وبؤخذ منه جوارز تصرف المودع لمصلحة بغير إذن المالك (وعن رافع بن
 خديج رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال) سبب الحديث أنه قال رافع بن
 خديج يا رسول الله ما لا أقول العذر غدا وليس معنأ مدي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 (مأثم الدم) بفتح الهمزة فمؤن ساكنة فهاهنا متوحدة فقرأ أي ما أسأله وصيبه بكثرة من
 التهر (وذكر اسم الله عليه فكل ليس السن والظفر أما السن فعظم وأما الظفر فخد) بضم الميم
 ويفتحها وفتح الدال المهملة فالف مقصورة جمع مدية مثناة الميم وهي الشفرة (الحبشة متفق
 عليه) فيه دلالة صريحة أنه يشترط في الذكاة ما يقطع ويجري الدم واعلم أن الذكاة تكون بالنحر
 للأبلى وهو الضرب بالحديدة في لبة البدنة حتى يقرى أو داجها واللبة بفتح اللام وتشديد الواو
 موضع القلادة من الصدر والذبح لمعادها وهو قطع الأوداج أي الودجين وهما عرقان محيطان
 بالخلقوم فقولهم الأوداج تغليب على الخلقوم والمرى فسميت الأربعة أوداج واختلف العلماء
 فقيل لأبى من قطع الأربعة وعن أبي حنيفة يكفي قطع ثلاثة من أي جانب وقال الشافعي يكفي
 قطع الأوداج والمرى وعن الثوري يجزئ قطع الودجين وعن مالك يشترط قطع الخلقوم
 والودجين لقوله صلى الله عليه وآله وسلم مأثم الدم وانهاره جراؤه وذلك يكون بقطع الأوداج
 لأنهم يجري الدم وأما المرى فهو يجري الطعام وليس به من الدم ما يحصل به انهاره والحديث
 دليل على أنه يجزئ الذبح بكل محد قد دخل السيف والسكين والحجر والخشبة والزجاج والقص
 والخذف والنحاس وسائر الأشياء المحدثه والنهي عن السن والظفر مطعمان أدى أو غيره
 مفصل أو متصل ولو كان محمداً وقد بين صلى الله عليه وآله وسلم وجه النهي في الحديث بقوله
 أما السن فعظم فالعلة كونها عظماؤه قد سبق منه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الذبح
 بالعظم وقد علل النووي وجه النهي عن الذبح بالعظم أنه يتجسس به وغوس طعام الجان فيكون
 كالاستجمار بالعظم وعلل في الحديث النهي عن الذبح بالظفر بكونه مدي الحبشة أي وهم كفار
 وقد نهى عنهم التشبه بهم وأورد عليه بأن الحبشة تذبح بالسكين أيضاً فيلزم المنع من ذلك التشبه
 وأجيب بأن الذبح بالسكين هو الأصل وهو غير مختص بالحبشة وعلل ابن الصلاح ذلك بأنه إنما
 منع لما فيه من التعذيب للحيوان ولا يحصل به الاختلق الذي ليس هو على صفة الذبح وفي
 المعرفة للسبي رواية عن الشافعي أنه حمل الظفر في هذا الحديث على النوع الذي يدخل في الطيب
 وهو من بلاد الحبشة وهو لا يقرى فيكون في معنى الخلق وإلى تحريم الذبح بما ذكره ذهب الجمهور
 وعن أبي حنيفة وصاحبيه أنه يجوز بالس والظفر المقتولين واحتجوا بما أخرجه أبو داود من
 حديث عدي بن حاتم أقر الدم بما شئت والجواب أنه عام خصه حديث رافع بن خديج (وعن)

جابر رضى الله عنه قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يقتل شئ من الدواب صبرا
 رواه مسلم (وحدليل على تحريم قتل أى حيوان صبرا هو ما كما حياهم حتى يموت وكذلك
 من قتل من الاتمين في غير معركة ولا حرب ولا خطا فإنه يقتل صبرا والصبر الحبس) (وعن
 شداد بن أوس رضى الله عنه) شداد بالشين المعجمة والين مهملة بن حواري يعلى شداد بن أوس بن
 ثابت البخاري الانصاري وحواري أخى حسان بن ثابت لم يتبع شتم وده بدر انزل بيت المقدس
 وعنده في أهل الشام مات به سنة ثمان وخمسين وقيل غير ذلك قال عباد بن العاص وأبو الدرداء
 كان شداد من أوثق العلم والحلم (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تعالى كتب
 الاحسان على كل شئ فإذا قلتم فاحسبوا القتل) بكسر القاف مصدر فوعى (وإذا ذبحتم
 فاحسبوا الذبحة) برتة القتل (وليحدث أحدكم شفرة ويلوح ذبخته رواه مسلم) قوله كتب
 الاحسان أى وجهه كما قال تعالى ان الله يأمر بالعدل والاحسان وهو فعل الحس ضد القبح
 فيما قول الحسن شرعوا الحسن عرفا وذكر منه ما هو بعد شئ عن اعتبار الاحسان وهو الاحسان
 فى القتل لاى حيوان من آدمى وغيره فى حدود غيره ودل على نفي المسئلة مكافاة الآية بحتمل انه
 مخصوص بقوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وقد تقدم الكلام
 فى ذلك وأبان بعض كيفية احسانه بقوله وليحدثكم حرف المضارعة من أحد السكينة أحسن
 حد هذا والشفرة بفتح الشين المعجمة السكينة العظيمة وما عظم من الحديد وحده وقوله ويلوح
 بضم حرف المضارعة أيضا من الأراحة ويكون بأحد السكينة وتخييل امر اراها وحسن الصنعة
 (وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكاة
 الخنيتين ذكاة أمه رواه أحمد وصححه ابن حبان) الحديث لا طرق عن عبد الرحمن بن داود
 والدارقطنى الا انه قال عبد الحق انه لا يمتنع بأساندها كلها وقال الخويزى انه صحيح لا يترك
 احتمال الى منه ولا ضيف الى سننه وتابعه العزالي والصواب انه لم يجمع موع طرقه يعمل به وقد
 صححه ابن حبان وابن دقيق العيسد وفى الباب عن جابر وأبى الدرداء وأبى أمامة وأبى هريرة قاله
 الترمذى وفيه من جماعته من العناية بما يؤيد العمل به والحديث دليل على أن الخنيتين اذا خرج
 من بطن أمه ميتا بعد ذكاتهما احلال مذكى بذكاة أمه والى هذا ذهب الشافعى وجماعة حتى قال
 ابن المنذر لم يرو عن أحد من الصحابة ولا من العلماء ان الخنيتين لا يؤكل الا باستئذان الا ذكاته
 الاما يروى عن أبى حنيفة وذلك لضرورة الحاجة اليه فى انقضاء ذكاة الخنيتين بذكاة أمه أخرجه
 البيهقى قالوا سمعية أى ان ذكاته حصلت بسبب ذكاة أمه أو ظرفية لوافق ماعنه الميرقى أيضا
 ذكاة الخنيتين فى ذكاة أمه واشترط مالك ان يكون قد أشعر ما رواه أحمد بن عاصم عن مالك عن نافع
 عن ابن عمر مر فوعاذا أشعر الخنيتين فذكاته ذكاة أمه لكنه قال الخطيب ترويه أحمد بن عاصم
 وهو ضعيف وهو فى الموطأ موقوف على ابن عمر وهو أصح وعورض بما رواه المبارك عن ابن
 أبى ليلى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكاة الخنيتين ذكاة أمه أشعر أو لم يشعر وفيه
 ضعف اسوه حفظ ابن أبى ليلى ولكنه أخرجه البيهقى من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم انه قال ذكاة الخنيتين ذكاة أمه أشعر أو لم يشعر روى من أوجه عن ابن عمر مر فوعا قال
 البيهقى ورفع عنه ضعفه والصحیح انه موقوف قلت فالوقوفان عنه قد صحا وتعارض فيطرحان

ويرجع الى اطلاق حديث الباب وما في معناه وذهب الخنفية الى ان الخنيتين اذا خرج مبنيان
 المذكاة فلهما مائة لعدم حرمت عليهما الميتة ولو خرج حيا ثم مات واليه ذهب ابن حزم وأجابوا عن
 الحديث بأن معناه ذكاة الخنيتين اذا خرج حيا نحو ذكاة أمه قاله في البحر قلت ولا يخفى انه الغناء
 للحديث عن النسائفة فانه معلوم ان ذكاة الحية من الانعام ذكاة واحدة من جنين وغیره كيف
 ورواية البيهقي باللفظ ذكاة الخنيتين في ذكاة أمه مفسره في مفسره قوله ذكاة أمه وفي أخرى بذكاة أمه
 (وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المسلم يكفيه اسمه)
 الفهره له سلم وقد فسر حديث البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال فيه فان المسلم فيه اسم
 من أسماء الله (فان نسي ان يسمي حين يذبح فليسم ثوبا كل أخرجه الدارقطني وفيه رواة في
 حقه ضعف) بينه بقوله (وفي اسناده محمد بن يزيد بن سنان وهو صدوق ضعيف الحفظ
 وأخرجه عبد الرزاق باسناد صحيح الى ابن عباس موقوف عليه وله شاهد عند أبي داود في مراسيد
 باللفظ ذبحة المسلم حلال ذكر اسم الله عليها أو لم يذكره الموثقون) وفي الباب مراسيل صحيح
 ولكنه لا يقاوم ما سلف من الأحاديث الدالة على وجوب التسمية مطلقا لانها ثبتت في عضد ظن
 وجوب التسمية مطلقا ويجعل تركه أكل مال لم يسم عليه من باب الورع

* (باب الاضاحي) *

جمع أضحية بضم الهمزة ويجوز كسرها ويجوز حذف الهمزة فتفتح الصاد كأنها اشتقت من اسم
 الوقت الذي شرع ذبحها فيه وبه اسمى اليوم يوم الاضحية (عن أنس بن مالك رضي الله عنه ان
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يضحي بكبشين أملحين أقرنين ويسمى ويكبر ويضع رجله على
 صفاحهما) بالهمزة ملتين الاولى مكسورة في النهاية صفحة كل شيء وجهه وجانبه (وفي لفظ
 ذبحهما ما يبدو في لفظ سمينين ولا في عوانة في صححه) أي عن أنس (سمينين بالثالثة بدل السمين)
 هذا مدرج من كلام أحد الرواة أو أبي عوانة أو المصنف (وفي لفظ مسلم من رواية أنس ويقول
 باسم الله والله أكبر) الكبش هو الثني اذا خرجت رباعيته والامخ الابيض الخالص وقيل
 الذي يحاط بياضه شيء من سواد وقيل الذي يحاط بياضه جرة وقيل هو الذي فيه بياض وسواد
 والبياض أكثر والقرن هو الذي له قرنان واستحب العلماء التضحية بالقرنين لهذا الحديث
 وأجازوه بالاجم الذي لا قرن له أصلا واختلفوا في مكسور القرن فأجازوه بالجمهور وانفسقوا على
 استحباب الامخ قال النووي ان أفضلها عند أصحابه البضاء ثم الصفر ثم الغبراء وهي التي
 لا يصفو بياضها ثم البلقاء وهي التي بعض الأسود وبعضها أبيض ثم السوداء وأما حديث عائشة
 بطائفي سواد ويرك في سواد في سواد فعنه ان قوائمه وبطنه وما حول عنقه أسود قلت اذا
 كانت الافضلة في اللون مستندة الى ما ضحي به صلى الله عليه وآله وسلم فالظاهر انه لم يتطلب لونا
 معينة حتى يحكم به بالافضل بل ضحي بما اتفق له وتيسر حصوله فلا يدل على أفضلية لون من
 الألوان وقوله ويسمى ويكبر فسر لفظ مسلم بانه باسم الله والله أكبر أما التسمية فتقدم الكلام
 فيها وأما التكبير فمكتبة خاص بالضحية والهدي لقوله تعالى لتكبرا والله على ما هداكم وأما وضع
 رجله على صفحة العنق وهي جانبه فليكون أنبت له وأمكن للثلاث اضطرب الضحية ودل هو وما بعده

انه يتولى الذبح بنفسه ندبا (وله) أى سلم (من حديث عائشة رضی الله عنها) أمر بكبش أقرون
بطأ في سواد و يترك في سواد و ينظر في سواد فاقى به ليضحي بقوله له ايا عائشة خلى المدينة) تقدم
ضبطها وهو يعنى وليحد أحدكم شفرته (ثم قال اشحنها بجحر ففعلت ثم أخذها) أى
المدينة (وأخذ الكبش فاذبحه ثم ذبحه ثم قال باسم الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن
أمة محمد) فيه دليل على انه يستحب اجتماع الغنم ولا تذبح قائمة ولا باركة لانه أرفق بها
وعليه أجمع المسأون ويكون الاجتماع على جانبها اليسر لانه أيسر للذابح في أخذها المسكين
باليمنى وإمسكها باليسرى وفيه انه يستحب الدعاء بقبول الأضحية وغيرها من الأعمال
وقد قال الخليل والذبيح عند عمارة البيت ريثما تقبل منا وقد أخرج ابن ماجه أنه صلى الله
عليه وآله وسلم قال عند التضحية وتوجيه القبلة وجهته وجهى الآية ودل قوله وآل محمد
وفي لفظ عن محمد وآل محمد انه تجزئ التضحية من الرجل عنه وعن أهل بيته ويشركهم في
نواها وأنه يصح نيابة المكلف عن غيره في فعل الطاعات وان لم يكن من الغنم أمر ولا وصية فيصح
أن يجعل نواب عنه لغيره صلاة كانت أو غيرها وقد تقدم ذلك ودل ما أخرجه الدارقطني من
حديث جابر رضى الله عنه أن رجلا قال يا رسول الله انه كان لى أبوان أبرهما فى حال حياتهما هما
فكيف لى ببرهما بعد موتهم ما فقال صلى الله عليه وآله وسلم ان من البر بعد البر أن تصلى لهما مع
صلاتك وأن تصوم لهما مع صيامك ﴿١﴾ (وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم من كان له سنة ولم يضح فلا يقربن مصلانا رواه أحمد وابن ماجه وصححه الحاكم
ورجح الأئمة غيره) أى غير الحاكم (وفقه) وقد امتد به على وجوب التضحية على من كان له
سعة لانه لما نسى عن قربان المصلى دل على انه ترك واجبا كأنه يقول لا فائدة فى الصلاة مع ترك هذا
الواجب ولقوله تعالى فصل لربك وانحر والحديث مخفف بن سليم مر فوعا على أهل كل بيت فى
كل عام أضحية دل لفظه على الوجوب والوجوب قول أبى حنيفة فانه أوجبها على المقيم والموسر
وقيل لا تجب والحديث الاول موقوف فلا حجة فيه والثانى ضعیف بأبى رملة قال الخطا بى انه
مجهول والآية محتملة فقد فسر قوله وانحر بوضع الكف على الخصر فى الصلاة أخرجه ابن أبى
حاتم وابن شاهين فى سننه وابن مردويه والبيهقى عن ابن عباس وفيه روايات عن الصحابة مثل ذلك
ولو سلم فهى دالة على الخبر بعد الصلاة فهى تعين لوقته لا لوجوبه كأنه يقول اذا انحررت فبعد صلاة
العید فانه قد أخرج ابن جرير عن أنس كان النبى صلى الله عليه وآله وسلم يخرق قبل ان يصلى فأمر
أن يصلى ثم ينحر ولضعف أدلة الوجوب ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين والفقهاء الى انها سنة
مؤكدة بل قال ابن حزم لا يصح عن أحد من الصحابة انها واجبة وقد أخرج مسلم وغيره من
حديث أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخلت العشر فأراد أحدكم أن
يضحي فلا يأخذ من شعره ولا يشتره شيئا قال الشافعى ان قوله فأراد أحدكم يدل على عدم الوجوب
ولما أخرجه البيهقى من حديث عبد الله بن عمرو رضى الله عنه ان رجلا أتى النبى صلى الله عليه
وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرت بيوم الاضحية عيد اجعله الله لهذه الأمة
فقال الرجل فان لم أجسد الاضحية أتى أو شاء أهلى وضحيتم أم أذبحها قال لا الحديث وعما
أخرجه البيهقى من حديث ابن عباس رضى الله عنهم انه قال صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث هن

مطلب يصح نيابة المكلف

مطلب ضحي يدلي

على فرض ولكم تطوع وعندهم بالانحصار وأخرج أيضاً من طريق أخرى بلنظ كتب على التبر
ولم يكتب عليكم وبعاً أخرجه أيضاً أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأتني قال باسم الله والله أكبر
الذي سمعني وعن لم يضع من أمتي وأفعال العبادة دالة على عدم الإيجاب فأخرج السيوطي عن
أن يكروا عنهما كأنه لا يصح أن يقتدى بهما وأخرج عن ابن عباس رضي الله عنهما
أنه كان إذا حم الأضحية أعطى مولاه درهمين فقال اشترى بها الجار أخيراً الناس أنه ضحي ابن عباس
وروى ابن بلال أن ضحي يدلي ومثله روى عن أبي هريرة والروايات عن العبادة في هذا المعنى كثيرة
دالة على أن ما أسندته قال الشوكلي رحمه الله في المختصر الانحصار تشرع لادخل كل بيت وأقلها شاة
انتهى وهذا يشير إلى ترجيح مذهب الجمهور وأنه سنة وليست بإجابة والله أعلم (وعن جندب
ابن صفيان رضي الله عنه) هو أبو عبد الله جندب بن صفيان الجبلي العناني الأحمسي كان بالكوفة
ثم انتقل إلى البصرة ثم خرج منها ومات في سنة ابن الزبير بعد أربع سنين (قال شهدت الأضحية
مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما قضى صلاته بالناس نظر إلى غنم قد ذبحت فقال من
أذبح قبل الصلاة فليذبح شاة مكانها ومن لم يكن ذبح فليذبح على اسم الله متقن عليه) فيه دليل
على أن وقت التضحية من بعد صلاة العيد فلا يجزئ قبله والمراد صلاة المصلي نفسه ويجوز أن
يراد صلاة الإمام وإن اللام لا عهد في قوله الصلاة يراد به المذكورة قبلها وهي صلاته صلى الله عليه
وآله وسلم واليه ذهب مالك فقال لا يجوز قبل صلاة الإمام وخبطته وذبحه ودليل اعتبار ذبح
الإمام ما رواه الطحاوي من حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى يوم النحر بالمدينة
أفقد من رجال فحصر وأوطنوا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد فصر فأصرهم أن يعبدوا وأجاب
بأن المراد زجرهم عن التعجيل الذي قد يؤدي إلى فعلها قبل الوقت ولذا لم يأت في الأحاديث
الالتقيدها بالصلاة وقال أحمد مثل قول مالك ولم يشترط ذبحه ونحوه عن الحسن والأوزاعي
واسحق بن راويه وقال الشافعي وداود وقتها إذا طلعت الشمس ومضى قدر صلاة العبد
وخطبتين وإن لم يصل الإمام ولا صلى المضحى قال القرطبي ظاهر الحديث يدل على نفي الذبح
بالصلاة لكن لما رأى الشافعي أن من لا صلاة عليه مخاطب بالتضحية قبل الصلاة على وقتها
وقال ابن دقيق العيد هذا اللفظ أطلق في اعتبار الصلاة وهو قوله في رواية من ذبح قبل أن يصل
فليذبح مكانها أخرى قال لكن إن أجرناه على الظاهر اقتضى أنها لا تجزئ التضحية في حق
من لم يصل العيد فإن ذهب إليها حذفتها معد الناس بظاهر هذا الحديث والأوجب الخروج
عن هذا الظاهر في هذه الصورة ويبقى ما عدا ما في محل البحث وقد أخرج الطحاوي من حديث
جابر رضي الله عنه أن رجلاً ذبح قبل أن يصل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهي أن يذبح
أحد قبل الصلاة صححه ابن حبان وقد عرفت الأقوى دليلاً من هذه الأقوال وهذا الكلام
في استدعاء وقت التضحية وأما انتهاؤه فأقوال فعند مالك وأحمد العاشر ويومان بعده وعند
الشافعي أن أيام الأضحية أربعة يوم النحر وثلاثة بعده (١) وعند داود وجاعة من التابعين يوم
النحر فقط إلا في منى فيجوز في الثلاثة الأيام وعند جماعة أنه إلى آخر يوم من شهر الحجة قال في
نهاية الحجة بسبب اختلافهم شيئاً أحدهما الاختلاف في الأيام المعلومة ما هي في قوله تعالى
ليشهدوا منافع لهم الآية تفصيل يوم النحر ويومان بعده وهو المشهور وقيل العذر الأول من ذي

(١) ورجحه ابن كثير في
تفسيره القرآن في سورة
البقرة وأخرج عن ابن
عباس رضي الله عنهما من
طريق أنه قال أيام التشريق
يوم النحر وثلاثة أيام بعده
أو أرباب

الجنة والسبب الثاني معارضة دليل الخطاب في هذه الآية لحديث جبير بن مطعم مرفوعاً أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال كل خاجح مكة منحر وكل أيام التشريق ذبح فمن قال في الأيام المعلومات أنها يوم النحر وروى ما بعد في هذه الآية رجع دليل الخطاب فيها إلى الحديث المذكور قال لا نحر إلا في هذه الأيام ومن رأى الجمع بين الحديث والآية قال لا معارضة بينهما إذا الحديث اقتضى حكماً زائداً على ما في الآية مع أن الآية ليس المقصود فيها تحديد أيام النحر والحديث المقصود منه ذلك قال بجواز الذبح في اليوم الرابع إذا كان من أيام التشريق باتفاق ولا خلاف بينهم أن الأيام المحدودات هي أيام التشريق وأنها ثلاثة أيام بعد يوم النحر الأما روى عن سعيد بن جبير أنه قال يوم النحر من أيام التشريق وإنما اختلفوا في الأيام المعلومات على القولين وأما من قال يوم النحر فقط فبناء على أن المعلومات العشر الأول فالوارد إذا كان الإجماع قد انعقد على أنه يجوز الذبح هنا إلا في اليوم العاشر وهي محل الذبح المنصوص عليه فوجب أن لا يكون إلا يوم النحر فقط انتهى * (فائدة) * في النهاية أيضاً ذهب مالك في المذهب وروى عنه أنه لا يجوز التضحية في أيام أيام النحر وذهب غيره إلى جواز ذلك وسبب الاختلاف هو أن اليوم يطلق على اليوم واليلة ونحو قوله فتعدها في داركم ثلاثة أيام ويطلق على النهار دون الليل نحو سبع ليال وثمانية أيام فقطف الأيام على الليالي والعطف يقتضي المغايرة ولكن بقي النظر في أيهما أظهر والمخج بالغاير في أنه لا يصح بالليل عمل بفهم القلب ولم يقل به إلا الدقاق إلا أن يقال دل الدليل على أنه يجوز في النهار والاصل في الذبح الحظر في الليل على الحظر والدليل على مجوزته في الليل انتهى قلت لا حظ في الذبح بل فداً بأباح الله تعالى ذبح الحيوان في أي وقت وإنما كل الحظر عتلاً قبل إباحة الله تعالى لذلك (وعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال قام فينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أربع لا تجوز في الخبيأ العوراء البين عورها والمربضة الدين مرضها والعرجاء البين ضلعها والكبيرة التي لا تنقي) بضم المثناة القوقية واسكان النون وكسر القاف أي التي لا يملكها كسر النون واسكان القاف (وهو المخروا) أجدوا الأربعة وصححه الترمذي وابن حبان وصححه الحاكم وقال على شرطهما وصوب كلام المصنف وقال لم يخرج جده البخاري ومسلم في صحيحهما ولكنه صحيح أخرجه أصحاب السنن بإسناد صحيح وحسنه أحمد بن حنبل فقال ما أحسنه من حديث وقال الترمذي حسن صحيح والحديث دليل على أن هذه الأربعة العيوب مائة من صحة التضحية وسكت عن غيرها من العيوب فذهب أهل الظاهر إلى أنه لا عيب غير هذه الأربعة وذهب الجمهور إلى أنه يقاس عليها غير ما كان أشد منها أو مساوياً لها كالعمياء ومقطوعة الساق وقوله البين عورها قال في البحر أنه يعني عما كان الأذهب للثالث فنادون وكذا في العرج وقال الشافعي العرجاء إذا تأخرت عن الغنم فهو بين وقوله ضلعها أي أعوجاجها (وعن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تذبحوا إلا مسنة الآن تفسر عليكم فاذبحوا جذعة من الضأن رواه مسلم) المسنة الثانية من كل شيء من الإبل والبقر والغنم فافقوها كالأضناء (١) والحديث دليل على أنه لا يجوز الجذع من الضأن في حال من الأحوال إلا عند تفسر المسنة وقد نقل الشافعي عياض الإجماع على ذلك ولكنه غير صحيح لما يأتي وحكي عن ابن عمر والزهرى أنه لا يجوز ولزم العسر وذهب كثيرون إلى إجراء الجذع من الضأن مطلقاً وجلا الحديث على

(١) أي في الزكاة والنهاية
الثنية من الغنم ما دخل في
السنة الثانية ومن البقر
كذلك ومن الإبل في السادسة
أه أبو تراب

الاستحباب بقرينة حديث أم بلال أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم ضحوا بالجدع من الضأن
 أخرجه أحمد وابن جرير والبيهقي وأشار الترمذي إلى حديث نعمت الأضحية بالجدع من الضأن
 وروى ابن وهب عن عقبة بن عامر بلقب ضحينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالجدع
 من الضأن قلت ويحتمل أن ذلك كله عند تعمير السنة ﴿١﴾ (وعن علي رضي الله عنه أمرنا
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نستشرف العين والأذن) أي نشرف عليهم ما وسأملهم النلا
 يقع نقص وعيب (وأن لا نضحى بعبادة) بفتح الموحدة ما قطع من طرف أنتم شيء ثم بقي معلقا
 (ولامدبرة) والمدبرة بالال المهمله وفتح الموحدة ما قطع من مؤخر أذن شيء وتركه معلقا
 (ولا خفاء) بالخاء المعجمة مقبوضة والراء الساكنة المنقوبة بالأذين (ولا ثراء) بالثاء
 فراء وميم وألف مقصورة وهي من الترم وهو سقوط النعمة من الأسنان وقيل الثنية والرابعية
 وقيل هو أن تقطع السن من أصلها مطلقا وانما ينهي عنها نقصان أكلها قاله في النهاية ووقع
 في نسخة الشرح شرح فاء بالسين المعجمة والراء والقاف وعليهما شرح الشارح ولكن الذي في
 نسخ بلوغ المرام الصحيحة الثراء كما ذكرناه (أخرجه أحمد والأربعة وصححه الترمذي وابن
 حبان والحاكم) فيه دليل على أنها لا تجزئ الأضحية بما ذكر وهو مذهب جماعة من العلماء
 وقيل تجزئ وتكره وظاهر الحديث مع الأول وورد النهي عن التضحية بالمصفرة فترى الميم
 واسكان الصاد المهمله فضاء مقبوضة فراء أخرجه أبو داود والحاكم وهي المهزولة كما في النهاية
 وفي رواية المصفرة قيل هي المستأصلة الأذن وأخرج أبو داود من حديث عقبة بن عامر
 السلي أنه قال انما ينهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المصفرة والمستأصلة والحقاق
 والمشعة والكسراء فالمصفرة التي تستأصل أذنها حتى يبدو صمخها والمستأصلة هي التي
 استؤصل قرنهما من أصلها والحقاق هي التي تنحى عليها والمشعة التي لا تتبع الغنم عفا وضعها
 والكسراء الكسيرة هذا اللفظ أي داود وأما مقطوعة الألية والذنب فانها تجزئ كما أخرجه أحمد
 وابن ماجه والبيهقي من حديث أبي سعيد قال اشتريت كبشا لأضحى فعد الذنب فأخذ من
 الألية فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ضح به وفيه جابر الجعفي وشيخه محمد بن قرطبة
 مجهول إلا أنه شاهد عند البيهقي واستدل به ابن تيمية في المنتقى على أن العيب الحائل بعد
 تعيين الأضحية لا يضر وفي نهاية المجتهد أنه ورد في هذا الباب من الأحاديث الحسان حديثان
 متعارضان فذكر النسائي عن أبي بردة أنه قال يا رسول الله أكره النقص يكون في القرن والأذن
 فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما كرهته فدعه ولا تجرمه على غيرك ثم ذكر حديث علي
 رضي الله عنه أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نستشرف العين والأذن حديث فنرجح
 حديث أبي بردة قال لا تتقوا الأعيوب الأربعة وما هو أشد منها ومن جمع بين الحديثين جمل
 حديث أبي بردة على العيب اليسير الذي هو غير بين وحديث علي على الكبير البين (قائدة)
 أجمع العلماء على جواز التضحية من جميع بهيمة الأنعام وانما اختلفوا في الأفضل والظاهر أن
 الغنم في التضحية أفضل لفضلها صلى الله عليه وآله وسلم وأمره وإن كان يحتمل أن ذلك لانها المتيسرة
 لهم ثم الاجماع على أنه لا تجوز التضحية بغير بهيمة الأنعام الا ما حكى عن الحسن بن صالح أنها
 يجوز التضحية ببقرة الوحش عن عشرة والطبي عن واحد وما روى عن أسماء أنها قالت ضحينا

مطلب المكره الطبيعي

مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالخيل وماروى عن أبي هريرة رضى الله عنه انه ضحى بدينك
 (وعن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال أحرى في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أقوم
 على بدنه وإن أقسم لموها وجلودها وجلالها على المساكين ولا أعطى في جزائها من شئ أمتنع
 عليه) هذا في بدنه صلى الله عليه وآله وسلم التي ساقها في حجة الوداع وكانت بالتي أتى بها على رضى
 الله عنه من اليمن مائة بدنة فخرها صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر حتى فخر بيده صلى الله عليه
 وآله وسلم ثلاثا وستين فخر بغيره على رضى الله عنه وقد تقدم في كتاب الحج والبدن نطق
 لغة على الأبل والبقر والغنم لأنها لها الأبل وهكذا استعملها في الأحاديث وفي كتب الفقه
 في الأبل خاصة ودل على أنه يصدق بالجلود والجلال كما يصدق بالعلم وأنه لا يعطى الجزاء منها
 شيئا لأنه لأن ذلك في حكم البيع لاستحقاقه الأجر وحكم الضحية حكم الهدى في الله لا يساع
 لجها ولا جلدها ولا يعطى الجزاء منها شيئا قال في نهاية المجتهد العلماء استمعون فيها علمت أنه
 لا يجوز بيع لجها واختلفوا في جلدها وشعرها مما ينفق به فقال الجمهور لا يجوز وقال أبو حنيفة
 يجوز بيعه بغير الدنانير والدراهم يعني بالعروض وقال عطاء يجوز بكل شئ عدا درهم وغيرها وإنما
 فرق أبو حنيفة بين الدراهم وغيرها لأنه رأى أن المعاوضة في العروض هي من باب الانتفاع
 لأجسامهم على أنه يجوز الانتفاع به (وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال فخرنا مع رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الجدينية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة رواه مسلم) دل
 الحديث على جواز الاشتراء في البدنة والبقرة وانها يجوز أن عن سبعة وهذا في الهدى ويقاس
 عليه الاضحية بل قد ورد فيها النص فأخرج الترمذي والنسائي من حديث ابن عباس رضى
 الله عنهما قال كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر ففخر الضحية فاشترى كل في البقرة
 سبعة وفي البعير عشرة وقد صرح اشتراؤه أهل بيت واحد في ضحية واحدة كما في حديث مخنف
 وإلى هذا ذهب زيد بن علي وحفص بن أحمد بن عيسى والثرقيان قال النووي سواء كانوا مجتمعين
 أو منفترقين منفترضين أو متشاورين أو بعضهم متفرقوا وبعضهم طالب لحم وبه قال أحمد وهو ذهب
 مالك إلى أنه لا يجوز الاشتراء في الهدى إلا في هدى التطوع وهدى الإحصار عنده من هدى
 التطوع وقال بعضهم انها تجزئ البدنة عن عشرة لما سلف من حديث ابن عباس رضى الله عنه
 وقاسوا الهدى على الاضحية وأجيب عنه بأنه لا قياس مع النص وادعى ابن رشد الاجماع على
 أنه لا يجوز أن يشتري في النسك أكثر من سبعة قال وإن كان قد روى من حديث رافع بن خديج
 أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عدل البعير بعشر شياه أخرجه في الصحيحين ومن طريق ابن
 عباس وغيره البدنة عن عشرة قال الطحاوي واجماعهم دليل على أن الآثار في ذلك غير صحيحة
 انتهى ولا يخفى أنه لا جماع مع خلاف من ذكرنا ولا يطلع عليه واختلافه وفي الشاة قتلت
 جماعة من العلماء تجزئ عن ثلاثة في الاضحية قالوا وذلك لما تقدم من فضيحة النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم بالكباش عن محمد وآل محمد قالوا وظاهر الحديث انها تجزئ عن أكثر لكن
 الاجماع قصر الأجزاء على الثلاثة قلت وهذا الاجماع الذي ادعوه يمان ما قاله في نهاية المجتهد
 فإنه قال أنه وقع الاجماع على أن الشاة لا تجزئ إلا عن واحد والحق انها تجزئ الشاة عن الرجل
 وعن أهل بيته لغيره صلى الله عليه وآله وسلم ولما أخرجه مالك في الموطأ من حديث أبي أيوب

الانصارى قال كأنضحي بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته ثم يباهى الناس به
 (فائدة) * من السنة أن أراد أن يضحي أن لا يأخذ من شعره ولا من أظفاره إذا دخل شهر
 ذي الحجة لما أخرجه مسلم من أربع طرق من حديث أم سلمة قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم إذا دخل شهر العشر فأراد أحدكم أن يضحي فلا يمس من شعره ولا من بشره شيئا وأخرج
 البيهقي من حديث عرو بن العاص أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل سأله عن الضحية وأنه
 قد لا يجدها فقال قل لأظفارك وقص شاربك واحلق عاتك فذلك تمام أضحيةك عند الله عز
 وجل وهذا فيه شرعية هذه الأفعال في يوم التضحية وإن لم يتركه من أول شهر الحجة وذهب
 أحمد وأبو حنيفة إلى أنه (١) يحرم للنهي وأنه ذهب ابن حزم وقال من لم يحرمه فقد قامت القرينة
 على أن النهي ليس بالتحريم وهو ما أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها
 قالت أبا قتادة قال أتته هدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدي ثم قلدها رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ثم بعث بها مع أبي قلزم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيء مما أحله الله
 له حتى يشر الهدي قال الشافعي فيسه دلالة على أنه لا يحرم على امرئ شيء من يديه والبعض
 بالهدى أكثر من إرادة التضحية قلت هذا قياس منه والنص قد خص من يريد التضحية بما
 ذكر * (فائدة) أخرى يستحب للمضحي أن يتصدق وإن يأكل واستحب كثير من العلماء أن
 يقسمها اثلاثا ثلثا للادخار وثلثا للصدقة وثلثا لالاكل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم كنوا
 وتصدقوا واذا ذروا أخرجه الترمذي بلفظ كنت منهم يتكلم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث ليتسع
 ذوا الطول على من لا طول له فكلوا ما بدا لكم وتصدقوا واذا ذروا ولعل الظاهرة توجب
 التبرئة وقال عبد الوهاب أوجب قوم الاكل وليس واجب في المذهب

(باب العقيدة)

هي الذبيحة التي تذبح للمولود أصل العن الشق والقطع وقيل للذبيحة عقيدة لأنه يشق حلقة ما
 ويقال عقيدة للشعر الذي يخرج على رأس المولود من بطن أمه وجعله الرخشي رأى أصلا والشاة
 المذبوحة مشتقة منه (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن
 عن الحسن والحسين كبشا كبشاً رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن الجارود وعبد الحق لكن
 رجع أبو حاتم إسناده) وقد أخرج البيهقي والحاكم وابن حبان من حديث عائشة بن يزيد يوم السابع
 وسماهما وأمر أن يماط عن رأيهما الأذى وأخرج البيهقي والحاكم من حديث عائشة رضي
 الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتن الحسن والحسين رضي الله عنهما يوم السابع من
 ولادتهما وأخرج البيهقي أيضاً من حديث جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عن الحسن والحسين رضي الله عنهما وختم ما بالبعة أيام قال الحسن البصري إمامة الأذى
 حلق الرأس وصحبه ابن السكس بأنهم من هذا وفيه كان أهل الجاهلية يجعلون قطنه في دم
 العقيدة ويجعلونها على رأس المولود فأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يجعلوا مكان الدم
 خبثاً فأورواه أحمد والنسائي من حديث يزيد وسنده صحيح ويؤيد هذه الأحاديث قوله
 (وأخرج ابن حبان من حديث أنس نحوه) والأحاديث دلت على مشروعية العقيدة واختلف
 فيها مذاهب العلماء فعند الجمهور وإنهم أسننه وذهب داود ومن تبعه إلى أنها واجبة استدلال الجمهور

(١) أي الأخذ من الشعر
 والبشر إذا دخل شهر الحجة
 لمن أراد أن يضحي أهلاً
 تراب

بأن فعله صلى الله عليه وآله وسلم دليل على السنية ويجدث من ولده ولد فأحب أن يسأل عن
 ولده فليفعل أخرجه مالك واستدل الظاهرية بما يأتي من قول عائشة رضي الله عنهما صلى الله
 عليه وآله وسلم أمرهم بالامر دليل الإيجاب وأجاب الأولون بأنه صرفه عن الوجوب قوله
 فأحب أن يسأل عن ولده فليفعل وقوله في حديث عائشة يوم سابعه دليل على أنه وقتها وسألت
 فيه حديث سيرة وأنه لا يشرع قبله ولا بعده وقال النووي أنه يعنى قبل السابع وكذا عن الكبير
 فقد أخرج البيهقي من حديث أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن نفسه
 بعد البعثة ولكنه قال منكر وقال النووي حديث باطل وقيل يجوز في السابع الثاني والثالث
 لما أخرجه البيهقي عن عبد الله بن يزيد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال العقيقة
 تذبح لسبع ولا ربع عشرة ولا حدى وعشرين ودل الحديث على أنها يجوز عن الغلام شاة لكن
 قوله ﴿﴾ (وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم أن يعق عن
 الغلام شاتان مكافئتان) قال النووي بكسر الفاء بعد هاء مرة ويأتى بنفسه ﴿﴾ (وعن
 البخاري شاة رواه الترمذي وصححه) وقال حسن صحيح إلا أني لم أجدهم لفظه أن يعق في نسخ
 الترمذي قال أحمد وأبو داود ومعه مكافئتان متساويتان أو متقاربتان وقال الخطابي المراد
 التكافؤ في السن فلا تكون أحدهما مسنة والآخر غير مسنة بل يكو ~~ن~~ ونان مما يجوز
 في الأضحية وقيل معناه أن تذبح أحدهما مقابلة للآخرى دل على أنه يعق عن الغلام بضعف
 ما يعق عن البخارية والله ذهب الشافعي وأبو ثور وأحمد وأبو داود لهذا الحديث وذهب مالك إلى
 أنه يجوز عن الذكر والأنثى عن كل واحد شاة للحديث الماضي وأجيب بأن ذلك فعل وهذا
 قول والنول أقوى وبأنه يجوز أنه صلى الله عليه وآله وسلم ذبح عن ذكر كبش البسان أنه يجوز
 وذبح الأنثى مستحب على أنه أخرجه أبو الشيخ حديث ابن عباس من طريق عكرمة بلفظ
 كبش كبش ومن حديث عمرو بن شعيب مثله وحينئذ فلا تعارض وفي إطلاق لفظ الشاة
 دليل على أنه لا يشترط فيها ما يشترط في الأضحية ومن اشتراطها القياس (وأخرج أحمد
 والاربعة عن أم كرز) بضم أوله وسكون الراء بعدها زاي (الكعبيمة) المكيبة صحابة لها
 أحاديث قاله المصنف في التقريب (شعوه) أي نحو حديث عائشة ولفظه في الترمذي عن سباع
 ابن ثابت أن محمد بن ثابت بن سباع أخبره أن أم كرز أخبرته أنها سألت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم عن العقيقة قال عن الغلام شاتان وعن الأنثى واحدة ولا بضر كم أذكر أنا
 كس أم أنا قال أبو عيسى حسن صحيح وهو يفيد ما يفيد قوله ﴿﴾ (وعن سيرة رضي الله
 عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل غلام مرتين بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه
 ويحلق ويسمى رواه أحمد والاربعة وصححه الترمذي) وهذا هو حديث العقيقة الذي اتفقوا
 على أنه سمعه الحسن من سيرة واختلفوا في سماعه لغيره من الأحاديث قال الخطابي
 اختلاف في قوله مرتين بعقيقته فذهب أحمد بن حنبل أنه إذا مات وهو طفل لم يعق عنه أنه
 لا يشرع لأبويه قلت ونقد الخطابي عن عطاء الخراساني ومحمد بن مطرف وهما ما مامان
 عالمان بمقدمان على أحمد وقيل إن المعنى العقيقة لازمة لا بد من اقتسابها لزمها المولود بلزوم الزهن
 للمرهون في المرتين وهو أقوى قول الظاهرية بالوجوب وقيل المراد أنه مرهون بأذى شعره

ولذلك جاء تأييدوا عنه الأذى ويقوى قول أحمد ما أخرجه السيوطي عن عطاء الخراساني أخرجه
 ابن حزم عن يزيد الأسدي قال إن الناس يعرضون يوم القيامة على العقبة كما يعرضون على
 الصلوات الخمس وهذا دليل لو ثبت لمن قال بالوجوب تقدم أنهم موقوفون باليوم السابع كدلالة
 ما مضى ودلله هذا أيضا وقال مالك فقوت بعده وقال من مات قبل السابع سقطت عنه العقبة
 ولله اختلاف في العقب بعده وفي قولها أمرهم أي المسايين بأن يعق كل والد عن ولده فعند الشافعي
 يتعين على من تلزمه النفقة المولود وعند الحنابلة يتعين على الأب الآن يوت أو يتنع وأخذه من
 لفظ نذبح بالنساء المفعول أنه يجزئ أن يعق عنه الاجتهبي وقد يتأيد بأنه صلى الله عليه وآله وسلم
 عني عن الحسنين كما سلف إلا أنه يقال قد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم أبوهما كما ورد به الحديث
 باللفظ كل بني أم ينفون إلى عصمة الأولاد فاطمة فأنالولهم وأما عصمتهم وفي لفظ وأنا أبوهم أخرجه
 الخطيب من حديث فاطمة الزهراء رضي الله عنها ومن حديث عمر رضي الله عنه وأما ما أخرجه
 أحمد من حديث أبي رافع أن فاطمة رضي الله عنها ما وادت حسنة رضي الله عنه قالت يا رسول
 الله ألا أعق عن ولدي بدم قال لا ولكن أحلق رأسه وتصدق في وزن شعره فضة فهو من الأدلة أنه
 قد أبرأ عنه ما ذبحه صلى الله عليه وآله وسلم عنه وأما ما ذكرنا هذا فنحن نرى عني عنه وأمرشدها إلى
 أنها تولى الحلق والتصدق وهذا أقرب لأنهم لا نسبته أذنه الا قبل ذبحه وقبل مجي عوقب الذبح وهو
 السابع وفي قوله في حديث سمرة ومسلم دليل على شرعية حلاقة رأس المولود يوم سابعه
 وظاهره عام لحلق رأس الغلام والخاربة وحكي المازري كراهة حلق رأس الخاربة وعن بعض
 الحنابلة يخلق لا طلاق الحديث وأما تنقيب آذان الصبية لأجل تعليق الحلق فيها الذي يفعلونه الناس
 في هذه الأعصار وقبلها فقال الغزالي في الأحياء أنه لا يرى فيه رخصة فان ذلك جرح مؤلف ومثل
 موجب للقصاص فلا يجوز الاحتاجة منه كالفصد والنجاسة والختان والتزين بالحلي غيرهم فهذا
 وإن كان معتمدا فهو حرام والمنع منه واجب والاستحجار عليه غير صحيح والاحرة المأخوذة
 عليه حرام اه وفي كتب الحنابلة أن تنقيب آذان الصبية الجلية جائز ويكره للصبيان وفي فتاوى
 قاضي خان من الحنفية لأبأس بتنقيب آذان الصبية لأنهم كانوا في الجاهلية يفعلونه ولم ينكروه
 عليهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقوله ويسمى هذا هو الصحيح في الرواية وأما روايته
 باللفظ ويذبح من الدم أي يفعل في رأسه من دم العقبة كما كانت الجاهلية تفعل فقد وهم راووها
 والمراد تسمية المولود وينبغي اختيار الاسم الحسن له لما ثبت من أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان
 يغير الاسم التبعي وضح عنه أن أقبح الأسماء عند الله رجل تسمى شاهان شاه ملك الاملاك لملك
 الا الله تعالى فحرم التسمية بذلك وألحق به تحريم التسمية بقاضى القضاء واشنع منه ما حكم
 الحكام نص عليه الاوزاعي ومن الألقاب القبيحة ما قاله الرنخري أنه توسع الناس في زماننا
 حتى لقبوا السفلة بالألقاب العلمية وهب ان العذر مبسوط فمأقول في تلقيب من ليس من الدين
 في قبيل ولا دبير فلان الدين هي لعمرى والله العصة التي لا تساغ وأحب الأسماء إلى الله عبد الله
 وعبد الرحمن ونحوهما وأصدقها حارث وهمام ولا تكثر التسمية بأسماء الانبياء وبسوطه خلافا
 لما لك وفي مسند الحارث بن أبي اسامة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان له ثلاثة
 من الأولاد ولم يسم أحدهم محمدا فقد جهل فينبغي التسمي باسمه صلى الله عليه وآله وسلم فقد أخرج

قوله إلى عصمة هكذا بنسخة
 المؤلف حفظه الله ولهها
 إلى عصمة أب أو نحو ذلك
 وسر الرواية فالتام نعتهم عليها
 اه مختصه

في كتاب الخصائص لابن سبيع عن ابن عباس رضي الله عنهما انه اذا كان يوم القيامة نادى مناد
 الابقم من اسمي محمد فليدخل الجنة تكملة انبياءه صلى الله عليه وآله وسلم وقال مالك سمعت
 أهل المدينة ما من أهل بيت فيهم اسم محمد الارزقوا رزق خير قال ابن رشد يحتمل أن يكونوا
 عرفوا ذلك بالتجربة أو عندهم فيه أمر * (قائدة) * روى أبو داود والترمذي ان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم اذن في اذن الحسن والحسين حين ولدوا وراهلما كما والمراد الاذن اليقيني وفي
 بعض المسانيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في اذن المولود سورة الاخلاص وأخرج
 ابن السني عن الحسن ان عليا رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
 ولده مولود فاذن في اذنه اليمنى وأقام الصلاة في اذنه اليسرى لم تضرم أم الصبيان وهي التابعة
 من الجن ويستحب تحنيكه بقرعة لما في الصحيحين من حديث أبي موسى قال ولد لي غلام فأبنت
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسماه ابراهيم وحنكته بقرعة ودعاه بالبركة والحنك ان يضع القر
 ونحوه في حنك المولود حتى ينزل الى جوفه منه شيء وينبغي أن يكون الحنك من أهل الخير
 من ترجى بركه

* (كتاب الايمان) *

الايمان بشئ الهمة جمع عين وأصل اليمين في اللغة اليد وأطلقت على الحلف لانهم كانوا اذا
 تحلفوا أخذ كل يمين صاحبه (والنذور) جمع نذر وأصله الانذار بمعنى التخويف وعرفه
 الراغب بأنه ايجاب ماليس بواجب لحدوث أمر * (عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم انه أدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ركب) الركب ربان الابل
 اسم جمع أو جمع وهم العشرة فصاعدا وقد يكون للخل (وعمر يحلف بيانه فناداهم رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم الان الله ينهاكم ان تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله) ليس
 المراد انه لا يحلف الا بهذا اللفظ بدليل انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يحلف بغيره نحو مقاب
 القلوب كياثي (أو ليصمت) بضم الميم مثل قتل يقتل (متفق عليه وفي رواية لابي داود
 والنسائي عن أبي هريرة مرفوعا لا تحلفوا بآبائكم وامهاتكم ولا بالانثاد) النذب كسر أوله المثل
 والمراد هنا أصنامهم وأوثانهم التي جعلوها لله تعالى أمثالا لعبادتهم اياها وحلفهم بها نحو قولهم
 واللات والعزرى (ولا تحلفوا بالله الا وأنتم صادقون) الحديثان دليل على النهي عن الحلف
 بغير الله تعالى وهو التحريم كما هو أصله وبه قالت الحنابلة والظاهرية وقال ابن عبد البر لا يجوز
 الحلف بغير الله تعالى بالاجماع وفي رواية عنه ان اليمين بغير الله مكرهة منهى عنها لا يجوز لأحد
 الحلف بها وقوله لا يجوز بيان انه أراد بالكرهية التحريم كما صرح به أولا وقال الماوردي لا يجوز
 لأحد ان يحلف أحد بغير الله لا بطلاق ولا عتاق ولا نذر وإذا حلف الحالك أحد بذلك وجب
 عزله وعند جمهور الشافعية والمشيور عن المالكية انه للكرهية ما لم يسوف التعظيم قلت
 لا يخفى ان الاحاديث واضحة في التحريم لما سمعت ولما أخرج أبو داود والحاكم واللفظ له من
 حديث ابن عمر انه قال صلى الله عليه وآله وسلم من حلف بغير الله كفر وفي رواية للحاكم كل عين
 يحلف بها دون الله تعالى شرك ورواه أحمد بلفظ من حلف بغير الله فقد أشرك وأخرج مسلم من
 حلف منكم فقال في حلفه واللات والعزرى فليقل لا اله الا الله وأخرج النسائي من حديث

سعد بن أبي وقاص أنه حلف بالآلات والعزى قال قد كرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال
 قل لا إله إلا الله وحده لا شريك له المثلث له الحمد ودع على كل شيء قدير وانت عن يسارته ثلاثا
 وتوعد بالله من الشيطان الرجيم ولا تعد فبهذه الأحاديث الأخيرة تنقوى القول بأنه محرم
 لتصريحها بأنه شرع من غير تأويل ولذا أمر بتجديد الإسلام والالتزام بكلمة التوحيد واستدلال
 القائل بالسكينة بحديث أفلح وأبيه أن صدق أخرجه مسلم وأجيب عنه أولا بأنه قال ابن عبد
 البر إن هذه النسخة غير محفوظة وقد جاءت عن راويها أفلح والله أن صدق بل زعم بعضهم
 راويها صحف والله إلى رأيه وثانيا أنها لم تخرج مخرج القسم بل هي من الكلام الذي يجري
 على السنة مثل تربت يداي وشيخه وقولنا من غير تأويل إشارة إلى تأويل القائل بالكرهية فإنه
 تأويل قوله فقد أشرك بما قاله الترمذي قد جعل بعض العلماء مثل هذا على التلخيص كحلل بعضهم
 قوله الراي شرع على ذلك وأجيب بأن هذا إنما يدفع القول بكفر من حلف بغير الله ولا يدفع التحريم
 كما أن الراي محرم اتفاقا ولا يكفر من فعله كما قاله ذلك البعض واستدل القائل بالكرهية بأن الله
 تعالى قد قسم في كتابه بالخزقات من الشمس والقمر وغيرهما وأجيب بأنه ليس للعبد الاقتداء
 بالرب تعالى فإنه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد على أنها كاهن مؤولة بأن المراد ورب الشمس وشيخه
 ووجه التحريم أن الحلف يقتضي تعظيم الخلو به من منع النفس عن الفعل أو عزمه ساعليه بمجرد
 عظمة من حلف به وحقبة العظمة مستحقة بالله تعالى فلا يلحق به غيره ويشتم الحلف بالبراءة من
 الإسلام أو من الدين أو بأنه يهودي أو مشرك لما أخرجه أبو داود وابن ماجه والنسائي بإسناد
 على شرط مسلم من حديث يزيد بن أبي أنس رضي الله عنه قال من حلف فقال اني بريء من
 الإسلام فإن كان كاذبا فهو كاذب وان كان صادقا فمن يرجع إلى الإسلام سالما والظاهر علم
 وجوب الكفارة في الحلف بهذه المحرمات إذا الكفارة مشروعة فيما أذن الله تعالى أن يحلف به
 لا فيما نهى عنه ولا نهى بذكر الشارع كفسارة بل ذكر أنه يقول كلمة التوحيد لا غير (وعن أبي
 هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمينك على ما يصدقك به صاحبك
 وفي رواية اليمين على نية المستحلف أخرجه ما مسلم) الحديث دليل على أن اليمين تكون على نية
 الحلف ولا يتنع فيها نية الحالف إذا نوى بها غير ما أظهره وظاهره الاطلاق سواء كان الحلف
 الحاكما أو المدي للحق والمراد حيث كان الحلف التحليف كإشهاد الموقوف عليه على ما يصدق به
 صاحبك فإنه يفيد ذلك حيث كان للمحلف التحليف وهو حيث كان صادقا فيما ادعاه على
 الحالف وأما لو كان على غير ذلك كانت النية نية الحالف واعتبرت الشافعية أن يكون الحالف
 الحاكما والا كانت النية نية الحالف قال النووي وأما إذا حلف بغير استخلاف وورق قسقه ولا
 يحث سواء كان حلف ابتداء من غير تحليف أو حلفه غير القاضي أو غير نائبه ولا اعتبار في ذلك
 بنية المحلف بكسر اللام غير القاضي والحاصل أن اليمين على نية الحالف في جميع الأحوال
 إلا إذا استخلفه القاضي أو نائبه في دعوى توجت عليه فتكون اليمين على نية المستحلف وهو
 مراد الحديث أما إذا حلف بغير استخلاف القاضي أو نائبه في دعوى توجت عليه فتكون اليمين
 على نية الحالف وسواء في هذا كله اليمين بالله تعالى أو بالطلاق والعاقب الآتية إذا حلفه القاضي
 فالطلاق والعاقب تنفعه التورية ويكون الاعتبار بنية الحالف لأن القاضي ليس له التحليف

بالطلاق والعتاق وانما يستحلفه بالله تعالى انتهى قلت ولا أدري من أين جاء تقييد الحديث
 بالقاضي أو نائبه بل ظاهر الحديث أنه إذا استحلفه من له الحق فالنيسة قيمة المستحلف مطالقا
 ﴿وعن عبد الرحمن بن سمرة﴾ بن حبيب بن عبد شمس العنسي أبو سعيد صحابي من مسلمة الفخ
 أفتى بحبسستان ثم سكن البصرة ومات سنة خمسين أو بعد ها (قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم وإذا حلفت على عيني أي على مخلوق منه سمياه عينا مجازا (ورأيت غير ها خيرا
 منها فكفر عن عينيك وأنت الذي هو خير متفق عليه وفي لفظ البخاري فأت الذي هو خير وكفر عن
 عينيك وفي رواية لابن داود) عن عبد الرحمن أيضا (فكفر عن عينيك ثم أت الذي هو خير
 واسأدهما) بالتثنية أي لفظ البخاري ورواية أبي داود والاولى أفراد الضمير ليعود الى رواية أبي
 داود فقط لما علم من عرفهم ان ما في الصحيحين صحيح لا يحتاج الى أن يقال اسأدهما صحيح (صحيح)
 الحديث دليل على ان من حلف على شيء وكان تركه خيرا من القادى على العين وجب عليه التكفير
 وايقان ما هو خير كبقيدته الامر ولكنه صرح الجاهل بأنه انما يستحب لذلك لانه يجب ونظايره
 وجوب تقديم الكفارة ولكنه ادعى الاجماع على عدم وجوب تقديمها وعلى جواز تأخيرها
 بعد الحنث وعلى انه لا يصح تقديمها قبل العين ودلت رواية ثم أت الذي هو خير على انه يقدم الكفارة
 قبل الحنث لاقتضاء ثم الترتيب ورواية الواو تحتمل على رواية ثم سجلا المطلق على المقيد فان
 الاجماع على جواز تأخيرها والافالحديث دال على وجوب تقديمها ومن ذهب الى جواز تقديمها
 على الحنث ماله والشافعي وغيرهما وأربعة عشر من الصحابة وجماعة من التابعين وهو قول
 جماهير العلماء ولكن قالوا يستحب تأخيرها عن الحنث وظاهره ان هذا جار في جميع أنواع
 الكفارة وذهب الشافعي الى عدم اجزاء تقديم التكفير بالصوم وقال لا يجوز قبل الحنث لانها
 عبادة دينية لا يجوز تقديمها على وقتها كالمصلاة وصوم رمضان وأما التكفير بغير الصوم فجائز
 تقديمه كما يجوز تعجيل الزكاة وذهبت الحنفية الى أنه لا يجوز تقديم التكفير على الحنث على كل حال
 قالت الجماعة لان سبب وجوب الكفارة هو مجموع الحنث والعين فلا يصح التقديم قبل تمام سبب
 الوجوب وعند الحنفية السبب الحنث ولا يتحقق ان الحديث دال على خلاف ما علوا به وذهبوا
 اليه فالقول الاول أقرب الى العمل به ﴿وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال من حلف على عين فقال ان شاء الله فلا حنث عليه رواه أحمد والاربعة وصححه
 ابن حبان) قال الترمذي لا نعلم أحدا رفعه غير أيوب السخيتي وقال ابن علية كان أيوب يرفعه
 تارة وتارة لا يرفعه قال البيهقي لا يصح رفعه الا عن أيوب مع انه شك فيه قلت كأنه يريد انه رفعه
 تارة ووقفه أخرى ولا ينبغي ان أيوب ثقة حافظ لا يضر فقد دفعه برفعه وكونه ثقة تارة لا يقدح فيه
 لان رفعه زيادة عند مقبولة وقد رفعه عبد الله العمري وموسى بن عتبة وكثير بن فرقد وأيوب
 ابن موسى وحسان بن عطية كلهم عن نافع عن فرقة فقوى رفعه على أنه وان كان موقوفا فلا حكم
 الرفع الا لما سرح الاجتهاد فيه والى ما أفاده الحديث ذهب الجماهير (١) وقال ابن العربي أجمع
 المسلمون بان قوله ان شاء الله يمنع انعقاد العين بشرط كونه متصلا قال ولو جاز منه فلا كما قال
 بعض السلف لم يحنث أحد في عين ولم يحنث الى الكفارة واختلفوا في زمن الاتصال فقال الجمهور
 هو ان يقول ان شاء الله متصلا بالعين من غير سكوت بينهما ولا يضره التمسك قلت وهذا هو

(١) بأنه لا يحنث اذا فعل
 المحلوف على تركه أو ترك
 المحلوف على فعله اه أبو
 تراب

الذي تدل له الفاء في قوله فقال وعن طاوس والحسن وجعاعة من التابعين انه الاستثناء ما لم يقم
من مجمله وقال عطاء قدر حلبة ناقة وقال سعيد بن جبيرة بأربعة أشهر وقال ابن عباس له
الاستثناء بأسماء يذ كره وهذه فتاوى خالية عن الدليل قلت وقد تناول بعضهم هذه الأقاويل
بأن مرادهم أنه يستحب أن يقول ان شاء الله تبركاً أو يحجب على ما ذهب اليه بعضهم لقوله تعالى
واذكروا ربك ان انسييت فيكون الاستثناء مرفعاً لا لاثم الحاصل بتركه أو لتحصيل ثواب الذنب
على القول باستحبابه ولم يردوا به حل اليمين وضع الحنث واختلفوا هل الاستثناء مانع للحنث
في الحلف بالله وغيره من الظهار والنذور والاقراء فقال مالك لا يتقع الا في الحلف بالله دون غيره
واستقواء ابن العربي راستدل بأنه تعالى قال ذلك كفارة أيمانكم اذا حلفتم فان الاستثناء
أحوال الكفارة فلا تدخل في ذلك اليمين الشرعية وهي الحلف بالله وذهب أحمد الى أنه لا يدخل
العتق لما أخرجه البيهقي من حديث معاذ بن فروع اذا قال لا مراءه أنت طالق ان شاء الله لم
تطلق واذا قال لعبد أنت حر ان شاء الله تعالى فانه حر الا أنه قال البيهقي تفرد به جسد من مالك
وهو مجهول واختلف عليه في اسناده وفي قوله فقال ان شاء الله دليل على أنه لا يكتفي في الاستثناء
النية وهو قول كافة العلماء وحكي عن بعض المالكية صحة الاستثناء بالنية من غير لفظ والى هذا
أشار البخاري وبوب له باب النية في الايمان بفتح الهمزة (وعن ابن عمر رضي الله عنهم ما قال
كانت عين النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا ومقلب القلوب رواه البخاري) المراد ان هذا اللفظ
الذي كان يواظب عليه في نفسه وقد ذكر البخاري الالفاظ التي كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يقسم بها لا ومقلب القلوب وفي رواية لا ومصرف القلوب والذي نفى بيده والذي نفى بمحمد
بيده والله ورب الكعبة ولا بن أبي شيمية كان اذا اجتمع في اليمين قال لا والذي نفى أبي القاسم بيده
ولا بن ماجه كان عين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي يحلف بها أشهد عند الله والذي نفى
بيده والمراد بقلب القلوب أغراضها وأحوالها لا قلب ذات القلب قال الراغب تقلب الله
القلوب والابصار صر فها عن رأى الى رأى والقلب التصريف قال الله تعالى أو يأخذهم في
نقلهم وقال ابن العربي القلب جزء من البدن خلقه الله وجعله للانسان محل العلم والكلام وغير
ذلك من الصفات الباطنة وجعل ظاهر البدن محل التصرفات الفعلية والقولية ووكل به ما كما
يأمر بالخير وشيطانا يأمر بالشر والعقل بنوره يهديه والهوى بظلمته يغويه والقضاء مسيطر على
الكل والقلب يتقلب بين الخواطر الحسنة والسنية واللمة من الملك تارة ومن الشيطان أخرى
والمحفوظ من حفظه الله اه قلت وقوله والكلام ساء منه على اثبات الكلام النفسى وان محله
القلب وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا رد توثق السابق من الكلام والحديث دليل على جواز
الاقسام بصفة من صفات الله تعالى وان لم تكن من صفات الذات والى هذا ذهب جعاعة من
العلماء حيث قالوا الحلف بالله أو بصفته لذاته أو لفعلة لا يكون على ضدها ويردون بصفة الذات
كالعلم والقدرة ولكنهم قالوا لا بد من اضافته الى الله تعالى كعلم الله ويردون بصفة الفعل كالعهد
والامانة اذا اضيفت الى الله الا أنه قد ورد حديث في النهي عن الحلف بالامانة أخرجه أبو داود
من حديث بريدة بلفظ من حلف بالامانة فليس من هذا ذلك لان الامانة ليست من صفات تعالى بل
من فروضه على العباد وقولهم لا يكون على ضدها احتراز عن الغضب والرضا والسنية فلا

تنعقد بهما اليمين. وذهب ابن حزم وهو ظاهر كلام المالكية والحنفية ان جميع الاسماء الواردة في
 القرآن والسنة الصحيحة وكذا الصناعات صريح في اليمين وتجب به الكفارة وقضت الشافعية في
 المشهور عنهم والحنابلة فقالوا ان كان اللفظ يختص بالله تعالى كالرحمن ورب العالمين وخالق
 الخلق فهو صريح بنعقده اليمين سواء قصد الله تعالى أو أطلق وان كان يطلق عليه تعالى وعلى
 غيره لكن يقيد كالرب والخالق فتعقده اليمين الى أن يقصد غيره تعالى وان كان يطلق عليه
 وعلى غيره على السواء نحو الخالق والموجود فان نوى غير الله تعالى أو أطلق فليس بين وان نوى
 به الله انعقد على الصحيح ﴿ وعن عبد الله بن عمرو ﴾ أي ابن العاص (قال جاء أعرابي الى
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ما البكائر فذكر الحديث وفيه واليمين الغموس)
 وهي بفتح الغين المتجمعة وضم الميم آخر معمله (وفيها قلت) ظاهره ان السائل ابن عمر وراوى
 الحديث والجيب هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل أن يكون السائل غير عبد الله
 لعبد الله وعبد الله الجيب والاول أظهر (وما اليمين الغموس قال الذي يقطع به امال امرئ
 مسلم وهو فيها كاذب أخرجه البخاري) اعلم ان اليمين اما أن تكون بعد قلب وقصد أو لا بل
 تجري على اللسان بغير عقد قلب انما تقع بسبب ما تعود به التكلم سواء كانت باثبات أو نفي نحو
 والله وبلى والله ولا والله فهذه هي اللغواتي قال الله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم كما
 يأتي دليله وان كانت عن عقد قلب فينظر الى حال المخوف عليه فيقسم بحسبه الى أقسام خمسة
 اما ان يكون معلوم الصدق أو معلوم الكذب أو مظنون الصدق أو مظنون الكذب أو مشكوك
 فيه فالاول يمين برصادقة وقال التي وقعت في كلام الله تعالى نحو فورب السماء والارض اني
 مثل ما انكم تنطقون ووقعت في كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن القيم رحمه الله
 انه حلف صلى الله عليه وآله وسلم في أكثر من ثمانين موضعا وهذا هو المراد في حديث ان الله
 تعالى يحب ان يحلف به وذلك لما تضمن من تعظيم الله تعالى والثاني وهو معلوم الكذب وهي
 اليمين الغموس ويقال لها الزور والفجرة وسيت في الاحاديث عين صبر ويمينه صبرة قال في
 النهاية سميت غموسا لانهم انغمس صاحبها في النار فعلى هذا هي فعول بمعنى فاعل وقد فرها في
 الحديث بالنفي يقطع به امال المرء المسلم فظاهرها أنها لا تكون غموسا الا اذا اقطع به امال امرئ
 مسلم لان كل مخاوف عليه كذبا يكون غموسا وليكن اسمها فجرة الثالث ما ظن صدقه وهو
 قسمان الاول ما انكشف فيه الاصابة فهذا الحلقه البعض عا لم ادبالات انكشاف صار مثله
 والثاني ما ظن صدقه وانكشف خلافه وقد قيل لا يجوز الحلف في هذين القسمين لان وضع
 الحلف لقطع الاحتمال فكان الحالف يقول أنا أعلم مضمون الخبر وهذا كذب فانه انما حلف
 على ذاته الرابع ما ظن كذبه والحلف عليه محرم الخامس ما شك في صدقه وكذبه وهذا أيضا
 محرم فخلص أنه يحرم ما عدا المعلوم صدقه وقوله ما البكائر فيه دليل على انه قد كان معلوما
 عند السائل ان في المعاصي كبائر وغيرها وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب امام الحرمين
 وجماعة من أئمة العلم الى أن المعاصي كلها بكائر وذهب الجاهلي الى أنها تنقسم الى بكائر وغلائر
 واستدلوا بقوله تعالى ان تجتنبوا بكائرا ماتهن عنه وقوله والذين يحبون بكائرا انهم والقوا حش
 الا اللهم قلت ولا يخفى انه لا دليل على تسمية شيء من المعاصي صغائر وهو محمل النزاع وقيل

مطلب تقسيم المعاصي الى
 البكائر والصغائر

لا خلاف في المعنى انما الخلاف لفظي لاتفاق الكل على أن من المعاصي ما يقدح في العدة والله ومنها ما لا يقدح فيها قلت وفيه أيضا تأمل وقوله فذكر الحديث ذكر فيه الاشرار بالله وعقوق
الوالدين وقتل النفس واليمين الغموس وقد تعرض الشارح الى ما قاله العلماء في تحديد الكبيرة
والحال أنه نقل أقاويلهم في ذلك وهي أقوال مدخولة والحق أن الكبير والصغير أمر نسبي فلا
يتم الجزم بأن هذا صغير وهكذا كبير الا بالرجوع الى ما نص الشارح على كبره فهو كبير وما عداه
باق على الإبهام والاحتمال وقد عدا العلائي في قواعد المنصوص عليهم بعد تتبعها من النصوص
فأبلغها خمسة وعشرين وهي الشرك بالله والقتل والزنا وأخفها بحمد الله الجمار والفرار من
الزحف وكل الربا وكل مال اليتيم وقذف المحصنات والسحر والاستطالة في عرض المسلم بغير
حق وشهادة الزور واليمين الغموس والنميمة والسرقة وشرب الخمر واستحلال بيت الله الحرام
ونكث الصفة وترك السنة والتعرب بعد الهجرة والمأس من روح الله والامن من مكر الله
ومنع ابن السبيل من فضل الماء وعدم التزم من البول وعقوق الوالدين والتسبب الى شتمهما
والاضرار في الوصية وتعتب بأن السرقة لم يرد النص بأنها كبيرة وانما في الصحيحين لا يسرق
السارق حين يسرق وهو مؤمن وفي رواية النسائي فان فعل ذلك فقد خلع بقة الاسلام من
عنه فان تاب تاب الله عليه وقد جاء في أحاديث صحيحة النص على الغلول وهو اخفاء بعض
الغنمة بأنه كبيرة وجاء في الجمع بين الصلاتين بغير عذر ومنع الفعل ولكنه حديث ضعيف وجاء
في الأحاديث ذكر أكبر الكبائر حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن من أكبر الكبائر استطالة المرأة
المسلم في عرض رجل مسلم أخرجه ابن أبي حاتم بإسناد حسن ونحوه من الأحاديث ولا مانع من
أن يكون في الذنوب الكبير والا كبير وظاهر الحديث أنه لا كفارة في الغموس وقد نقل ابن
المنذر وابن عبد البر اتفاق العلماء على ذلك وقد أخرج ابن الجوزي في التحقيق عن أبي هريرة
مر فوعا أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ليس فيها كفارة بين صبر يقطعهم
ما لا يغير حق وفيه راوي مجهول وقد روى آدم بن أبي إياس واسماعيل القاضي عن ابن مسعود
موقوفاً كأنه الذنب الذي لا كفارة له اليمين الغموس ان يحلف الرجل على مال أخيه كأنه
ليقطعها قالوا ولا تخافوا من العصابة ولكنه تكلم ابن حزم في صحة أثر ابن مسعود الى عدم
الكفارة ذهب جماعة من العلماء وذهب الشافعي وآخرون الى وجوب الكفارة فيها وهو الذي
اختاره ابن حزم في شرح المحلى لعموم ولكن يؤخذ كما عاقدتم الايمان فكفارة واليمين
الغموس معقودة قالوا الاحاديث لا تقوم بها حجة حتى تخصص الآية والقول بأنه لا يكفرها
الا التوبة قال الكفارة تنفعه في رفع اثم اليمين ويبقى في ذمته ما قطع به من مال أخيه فان تحلل
منه وتاب بحسب الله تعالى عنه الاثم (وعن عائشة رضي الله عنها في قوله تعالى لا يؤخذكم
الله بالغفوى أي بآيمانكم قالت هو قول الرجل لا والله وبلى والله أخرجه البخاري) موقوفاً على
عائشة (ورواه أبو داود مرفوعاً) فيه دليل على أن اللغو من الايمان ما لا يكون عن قصد
الحلف وانما جرى على اللسان من غير ارادة الحلف والى تفسير اللغو هذا ذهب الشافعي
ونقله ابن المنذر عن ابن عمر وابن عباس وغيرهم من العصابة وجماعة من التابعين وذهب
الخنفية الى أن لغو اليمين أن يحلف على شيء يظن صدقه فيه ككشف خلافة وذهب طائفة الى

أنها الحلف وهو غضبان وفي ذلك تفاسير أخر لا يقوم عليها دليل وتفسير عائشة أقرب لأنها
شاهدت التزيل وهي عارفة بلغة العرب وعن عطاء والشعبي وطاوس والحسن وإبي قلابه
لا والله وبلى والله لغتهم لغات العرب لا يراهم اليين وهي من صلة الكلام ولأن اللغوي اللغة
ما كان باطلا وما لا يعتد به من القول ففي القاموس اللغو واللغى كافة السقط وما لا يعتد به من
كلام وغيره ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم إن الله تعالى تسعة وتسعين اسما من أحصاها ﴾ وفي لفظ من حفظها (دخل الجنة متيق
عليه وساق الترمذي وابن حبان الاسماء والتحقيق أن سرد هذا راجح من بعض الرواة) اتفق
الحفاظ من أئمة الحديث أن سرد هذا راجح من بعض الرواة وظاهر الحديث أن أسماء الله تعالى
الحسنى مختصة في هذا العدد بناء على القول بفهم العدد ويحتمل أنه حصر لها باعتبار ما ذكر
بعده من قوله من أحصاها دخل الجنة وهو خير المبتدأ فالمراد أن هذه التسعة والتسعين يختص
تفصيلها من بين سائر أسماءه تعالى وهو أن احصاءها سبب لدخول الجنة وإلى هذا ذهب الجمهور
وقال النووي رحمه الله ليس في الحديث حصر أسماء الله تعالى وليس معناه أنه ليس له اسم غير
هذه التسعة والتسعين ويدل عليه ما أخرجه أحمد وصححه ابن حبان من حديث ابن مسعود
مر فوعا سألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتاب أو علمته أحد من خلقك أو
استأثر به في علم الغيب عندك فإنه دل على أن له تعالى أسماء لم يعرفها أحد من خلقه بل استأثر
بها ودل على أنه قد يعلم بعض عباد بعض أسماءه ولكنه يحتمل أن من التسعة والتسعين وقد
بحر بالحصر فيما ذكر أبو محمد بن حزم فقال قد صح أن أسماءه تعالى لا تزيد على تسعة وتسعين شيئا
لقوله صلى الله عليه وآله وسلم مائة الاوحد أفني الزيادة وأبطالها ثم قال وجان احاديث في احصاء
التسعة والتسعين اسماء مضطربة لا يصح منها شيء أصلا وانما تؤخذ من نص القرآن وما صح
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم رآبعة وثلاثين اسما استخرجها من القرآن والسنة وقال
الشارح رحمه الله تعالى تبعا للكلام المصنف في التلخيص أنه ذكر ابن حزم أحدًا وثلاثين اسما
والذي رأينا في كلام ابن حزم أربعة وثلاثين وقد نقلنا كلامه وتعيين الاسماء الحسنى على
ما ذكره في هامش التلخيص واستخرج المصنف من القرآن فقط تسعة وتسعين اسما وسرد هافي
التلخيص وغيره وذكر السيد محمد بن ابراهيم الوزير رحمه الله تعالى في ايثار الحق أنه تسعة هاهنا
القرآن فبلغت مائة وثلاثة وسبعين اسما وان قال صاحب الايثار مائة وسبعة وخمسين فانا
عددنا هافوجدناها كما قلنا أولا وعرفت من كلام المصنف أن مراده أن سرد الاسماء المعروفة
مدرج عند المحققين وأنه ليس من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذهب كثيرون إلى أن
عدد هافر فوع وقال المصنف بعد ذلك كلام العلماء في ذكر عدد الاسماء والاختلاف فيها
ما لنظرة ورواية الوليد بن مسلم عن شعيب هي أقرب الطرق إلى الصحة وعلم اعول غالب من شرح
الاسماء الحسنى ثم سرد هافي رواية الترمذي وذكر اختلاف في بعض ألفاظها وتبديلا في احدي
الروايات للفظ بالفظ ثم قال واعلم ان الاسماء الحسنى على أربعة أقسام * القسم الاول
الاسم العلم وهو الله * والثاني ما يدل على الصفات الثابتة للذات كالعليم والقدير والسميع
والبصير * والثالث ما يدل على إضافة أمر اليه كالخالق والرازق * والرابع ما يدل على سلب

شيء منه كالمعالي والتقدوس واختلف العلماء أيضا هل هي توقيفية بمعنى انه لا يجوز لاحد ان يشتق
 من الافعال الثابتة لله تعالى احوال لا يسبق عليه الا ما ورد به نص الكتاب والسنة فقال الثوري
 الرازي المشهور عند أصحابنا الواقفية وقالت المعتزلة والكرامية اذا دل العقل على أن معنى
 اللفظ ثابت في حق الله تعالى جاز اطلاقه على الله تعالى وقال النائي أبو بكر والغزالي الاسمية
 توقيفية دون الصفات قال الغزالي كما انه ليس لسان أن نسمي النبي صلى الله عليه وآله وسلم باسم
 لم يسم به آية ولا آية ولا معنى به نفسه كذلك في حق الله تعالى واتفقوا على أنه لا يجوز أن يطلق
 عليه تعالى اسم أو صفة توشم نقصا فلا يقال ما عهد ولا زرع ولا فائق وإن جاء في القرآن فتم
 المتأدرون أم نحن الزارعون فائق الحب والنوى ولا يقال ما كرر لسانه وإن ورد ومكر ومكر
 الله والسماء بينهما وقال القشيري الاسماء تؤخذ توقيفية من الكتاب والسنة والاجماع فكل
 اسم ورد فيها واجب اطلاقه في وصفه وما لم يرد لم يجوز ولو صرح به عنه وقد أوضح السبدرج الله تعالى
 البحث في كتابه ايقاظ الفكرة وقوله من أحصاها اختلف العلماء في الإحصاء فقال البخاري وغيره
 من المحققين معناه حفظها وهو الظاهر فإن إحدى الروايتين منسوبة لآخرى وقال الخطابي يحتمل
 وجودها أحدها أن يعدها حتى يستوفى بما معنى لا يقتصر على بعضها فيدعو الله بها كلها وفي
 عليه بجميعها فيستوجب الموعود عليه من الثواب وثانيه أن يطلق القيام بحق هذه الاسماء
 والعمل بمقتضاها وهو أن يعتبر معانيها فيأزم نفسه بمواحبها فإذا قال الرزاق ونق الرزق وكذا
 سائر الاسماء وثالثها الا حاطة بمعانيها ورابعها قبل أحصاها عمل بها فإذا قال الحكيم سلم
 الجميع أو امره لأن جميعها على مقتضى الحكمة وإذا قال القدوس استغنى عن كونه مقدسا من خا
 عن جميع النقائص واختاره أبو الوفاء بن عقيل وقال ابن بطال هو أن ما كان يسوغ الاقتداء
 به فيه كالرحيم والكريم فيمترن العبد بنفسه على أن يصح له الاتصاف به وما كان يختص به نفسه
 كالجبار والعظيم فعلى العبد الاقرار بها والخضوع لها وعدم التحلي بصفة منها وما كان فيه معنى
 الوعد يقف فيه عند الطمع والرغبة وما كان فيه معنى الوعيد يقف فيه عند الخشية والرهبة
 ويؤيد هذا أن حفظها النظام من دون اتصاف بحفظ القرآن من دون عمل لا يقع كجاء بقرؤن
 القرآن لا يجاوز حناجرهم ولكن هذا الذي ذكره لا يمنع من ثواب من قرأها سراد وان كان مستلبا
 بمعية وان كان ذلك مقام النكاح الذي لا يقوم به إلا أفراد الرجال وفيه أقوال أخر لا يتناول
 تكافرا كذا فان قلت كيف يتم أن المراد من حفظها على ما هو قول المحققين ولم يأت بعدد خا
 حديث صحيح قلت لعل المراد من حفظ كل ما ورد في القرآن وفي السنة الصحيحة وان كان الموجد
 منها أكثر من تسعة وتسعين فقد حفظ التسعة والتسعين في ضمنها فيكون حثا على تعلمها من
 الكتاب والسنة الصحيحة وحفظها (وعن أسامة بن زيد رضى الله عنهم قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم من صنع اليه معروف فقال لفاعله جزاك الله خيرا فقد أبلغ في الثناء
 أخرجه الترمذي وصححه ابن حبان) المعروف بالاحسان والمراد من أحسن اليه انسان باى
 احسان فكافأه به هذا القول فقد بلغ في الثناء عليه مبلغا عظيما ولا يدل على أنه قد كافأه على
 احسانه بل دل على أنه ينبغي الثناء على المحسن وقد ورد في حديث آخر أن الدعاء اذا عجز العبد عن
 المكافأة مكافأة ولا يخفى أن ذكر الحديث هنا غير موافق لباب الايمان والنذور وانما محل باب

الادب الجامع (١) وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى عن
 النذر وقال انه لا يأتي بخير وانما يستخرج به من الخيل متفق عليه (٢) هذا الأول الكلام في النذر
 والنذر لغة التزام خير أو شر وفي الشرع التزام المكلف شيئا يمكن عليه منجز أو معلقا واختلف
 العلماء في هذا النهي فقيل هو على ظاهره وقيل بل هو متأول قال ابن الاثير في النهاية تنكر النهي
 عن النذر في الحديث وهو تأويل كيد لا مره وتحذير عن التهاون به بعد ايجابه ولو كان معناه الزجر عنه
 حتى لا يقع لكان في ذلك ابطال الحكمة منه واسقاط لزوم الوفاء به اذ كان بالنهي بصير معصية فلا
 يلزم وانما وجه الحديث انه قد أعلمهم ان ذلك الامر لا يجزئ لهم في العاجل نفعا ولا يصرف عنهم
 ضررا ولا يرد قضاءه فقال لا تذروا على انكم تذكرون بالنذر شيئا لم يقدره الله تعالى لكم أو تصرفون به
 عنكم ما نذر عليكم فاذا نذرتهم لم تعتقدوا هذا فخرجوا عنه بالوفاء فان الذي نذروا لم يلزم لكم اه
 وقال المازري بعد نقل معناه عن بعض أصحابه وهذا عندي بعيد عن ظاهر الحديث قال ويحتل
 عندي ان يكون وجه الحديث ان الناذر يأتي بالقرينة متفلا في المصارت عليه ضربة لازب
 فلا ينشط الفعل نشاطه مطلق الاختيار ولان الناذر يصير القرينة كالموضوع عن الذي نذر لاجله
 فلا تكون خالصة وبدل عليه قوله انه لا يأتي بخير وقال انقاضي عياض ان المعنى انه لا يغاب
 القدر والنهي تحسية أن يقع في ظن بعض الجهلة ذلك وقوله لا يأتي بخير معناه ان عقابه لا تتجدد
 وقد يتعدى الوفاء به أو أنه لا يكون سبب الخيل لم يقدر فيكون مباحا وذهب أكثر الشافعية ونقل
 عن المالكية الى أن النذر مكره وليس بواجب عنه واجتنبوا بأنه ليس طاعة محضة لانه لم يقصد
 به خالص القربة وانما قصد أن ينفع نفسه أو يدفع عنها ضررا بما التزم وبجرم الحنابلة بالكراهة
 وعدمهم رواية انها كراهة تحريم ونقل الترمذي كراهته عن بعض أهل العلم من الصحابة وقال
 ابن المبارك يكره النذر في الطاعة والمعصية فان نذرا طاعة وفيه كان له أجر وذهب النووي
 في شرح المذهب الى أن النذر مستحب وقال المصنف وأنا أعجب عن اطلاق اسائه بأنه ليس بمكروه
 مع ثبوت النهي الصحيح فاقل درجته أنه لا يكون مكروها قال ابن العربي النذر شبه بالدعاء فانه
 لا يرد القدر لكنه من القدر وقد نذر الى الدعاء ونهى عن النذر لان الدعاء عبادة عاجلة ويظهر
 به توجهه الى الله تعالى والخضوع والتضرع والنذر فيه تأخير العبادة الى حين الحصول وتركه
 العمل الى حين الضرورة اه قلت القول بتحريم النذر هو الذي دل عليه الحديث ويريد بها
 تأكيد تعليمه بأنه لا يأتي بخير فانه يصير اخرج المال فيه من باب اضاءة المال واضاءة المال
 محرمه فيحرم النذر بالمال كما هو ظاهر قوله وانما يستخرج به من الخيل وأما النذر بالصلاة والصيام
 والزكاة والحج والعمرة ونحوها من الطاعات فلا يدخل في النهي وبدل له ما أخرجه الطبراني
 بسند صحيح عن قتادة في قوله تعالى يرفون بالنذر قال كانوا يذرون طاعات من الصلاة والصيام
 وسائر ما افترض الله تعالى عليهم وهو وان كان أثره فيهم بقوه ما ذكر في سبب نزول هذه الآية هذا
 وأما النذر المعروف في هذه الأزمنة على القبور والمشاهد والاموات فلا كلام في تحريمها لان
 الناذر يفتد في صاحب القبر بانه يتبع ويضر ويحجب الخير ويدفع الشر ويعافي الاليم ويشفي السقيم
 وهذا هو الذي كان يفعله لادعاء الاوثان بعينه فيحرم كما يحرم النذر على الوثن ويحرم قبضه لانه تقرير
 على الشر له ويجب النهي عنه وابانة أنه من أعظم المحرمات وانه الذي كان يفعلها عبادة الاصنام

لكن طال الامد حتى صار المعروف منكرا والمسكر معروفا وصارت تعقد الولايات لقباض النذور
 على الاموات ويجعل للقادمين الى محل الميت الضيافات وتتحرق بابه الخاضعون من الانعام وهذا
 هو بعبته الذي كان عليه عباد الاصنام فانا لله واننا لله راجعون وقد اشيع السيد رحمه الله تعالى
 الكلام في هذا في رسالته تطهير الاعتقاد عن دون الاسناد واحسن المجاميع في هذا الباب
 كتاب الدين الخالص وقد طبع في هذا العهد في اقليم الهند ولله الحمد والحديث ظاهر في النهي
 عن النذر مطلقا ما يذره ابتداءا يكن شذرا يخرج من ماله كذا وما يقرب به معلقا كان يقول
 ان قدم زيد تصدقت بكذا (وعن عقبه بن عامر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم كفارة النذر كفارة عتين رواه مسلم وزاد الترمذي فيه اذ لم يسم في حديثه)
 والحديث دليل على أن من نذر بآي نذر من مال أو غيره فكفارة كفارة عتين ولا يجب الوفاء به والى
 هذا ذهب جماعة من فقهاء الحديث كما قاله النووي وقد أخرج البيهقي عن عائشة رضى الله عنها
 في رجل جعل ماله في المساكين صدقة قالت كفارة عتين وأخرج أيضا عن أم صنية أنها سمعت
 عائشة رضى الله عنها وانسان يسألها عن الذي يقول كل مال له في سبيل الله أو كل مال في رباح
 الكعبة ما يكفر ذلك قالت عائشة يكفره ما يكفر اليقين وكذا أخرجه عن عمرو بن عمرو أنه قال
 البيهقي هذا في غير العتق فقد روى عن ابن عمر رضى الله عنهم ما من وجه آخر ان العتاق يقع وكذلك
 عن ابن عباس ودليلهم حديث عقبه هذا وذهب آخرون الى تفصيل في المذنبين فان كان
 المذنب ماله فعلا فالعمل ان كان غير مندور فهو غير معتقد وان كان مقدورا فان كان جنبه واجبا
 لزوم الوفاء به عند المال أو في حقيقته وجماعة وعند آخرين وقول للشافعي انه لا ينعقد النذر المطلق
 بل يكون ميبا فيكفره اذا كان هذا الخلاف في البحر وذهب داود وأهل الظاهر وذكر النووي في
 شرح مسلم انه أجمع الملمون على صحة النذر وجوب الوفاء به اذا كان الملتزم طاعة فان كان معصية
 أو مباحا كدخول السوق لم ينعقد النذر ولا كفارة عليه عندنا وبه قال جمهور العلماء وقال أجد
 وطائفة فيه كفارة عتين وقال في نهاية المحتسب انه وقع الاتفاق على لزوم النذر بالمال اذا كان في
 سبيل البر وكان على جهة الحزم وان كان على جهة الشرط فقال مالك يلزم كالحزم ولا كفارة عتين في
 ذلك الا اذا نذر بجميع ماله لم يثلم ماله اذا كان مطلعا وان كان معينا المذنب عليه لم يثلم ماله وان كان
 جميع ماله كذلك اذا كان المعين أكثر من الثلث وذهب الشافعي الى أنهم اتجب كفارة عتين لانه
 ألحقها باليمان ثم ذكرنا في المسئلة لا ينقض عليها دليل وذكرتم لك القائلين بانه ليست
 من باب النذر ولا تنطبق على المدعى وحديث عقبه أحسن ما يعتمد عليه الناظر وقد جمعا جماعة
 من فقهاء الحديث على جميع أنواع النذر وقالوا هو مخير في جميع أنواع المذورات بين الوفاء بما
 التزم وبين كفارة عتين ذكره النووي في شرح مسلم وهو الذي دل عليه اطلاق حديث عقبه
 (ولابى داود من حديث ابن عباس رضى الله عنهم ما فرغوا من نذرهم لم يسم فكفارة كفارة
 عتين ومن نذرهم في معصية فكفارة كفارة عتين ومن نذرهم الا يطيقه فكفارة كفارة عتين
 واسناده صحيح لكن رجح الحنابلة وثقه) أما النذر الذي لم يسم كان يقول لله على نذر فقال كثير من
 العلماء في ذلك كفارة عتين لا غير وعليه دل حديث عقبه وحديث ابن عباس وأما النذر بالمعصية
 فكفارة كفارة عتين كما صرح به الحديث سواء فعل المعصية أم لا وكذلك من نذر نذر الا يطيقه عقلا

ولاشعرا كطالع السماء وخجنتين في عام لا يستعمله وتاريخ كفارة عيين وعند الشافعي ومالك وداود
وجاهير العلماء لا تلزم الكفارة لما دل عليه (وأخرج البخاري من حديث عائشة رضي الله عنها
ومن نذران بعضي الله فلا يعصه) ولم يذكروا كفارة وحديث عمر لا يمين عليك ولا تدر في معصية الله
تعالى أخرجه ابن ماجه وذهب ابن خنبل الى وجوب الكفارة لحديث ابن عباس رضي الله
عنهما وأجيب عنه بأن الاصح انه موقوف وأما الزيادة في حديث عمران بن حصين وكفارة كفارة
يمين فقد أخرجهما النسائي والحاكم والبيهقي ولكن فيه محمد بن الزبير الحنظلي وليس بالقوي وله
طريق أخرى فهم آله ورواه الاربعة من حديث عائشة وفيه راو (١) متروك ورواه الدارقطني
وفيه أيت أصح متروك (٢) ولا يلزم الوفاء بنذر المعصية لقوله فلا يعصه ولما يقمده قوله (ولمسلم من
حديث عمران لا وفاء لنذرك في معصية) فانه صريح في النهي عن الوفاء كالذي قبله (وعن
عقبة بن عامر رضي الله عنه أنه قال نذرت أخى أن تمشي الى بيت الله حافية فأمرني أن أستغنى
لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاستغنيته فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لنش
ولتركب متفق عليه واللفظ لمسلم وأحمد والاربعة فقال ان الله تعالى لا يصنع بشيء أخنة
شيء أمها فلتخمر ولتركب ولتصم ثلاثة أيام) دل الحديث على أن من نذر أن يمضي الى بيت الله
لا يلزمه الوفاء وله أن يركب اغبر عجز واليه ذهب الشافعي وذهب جماعة الى أنه لا يجوز الركوب
مع القدرة على المشي فإذا عجز جاز له الركوب ولزمه دم مستدين برواية أبي داود وحديث عقبة
فانه قال فيه ان أخى نذرت أن تحج ماشية وأنها لا تطيق فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ان الله لغني عن مشي أختك فتركب ولتمسك بدنة قالوا فتقيد رواية الصحيحين بأن المراد ولنش ان
الاستطاعت وتركب في الوقت الذي لا تطيق المشي فيه أو يشق عليها وقوله فلتخمر ذلك لانه وقع
في الرواية أنهم نذرت أن تحج لله ماشية غير مخمرة قال فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم فقال مرها الحديث ولعل الامر بصيام ثلاثة أيام لاجل النذر بعد الاختار فانه نذر بمعصية
فوجب كفارة عيين وهو من أدلته من وجوب الكفارة في النذر بمعصية لا أنه ذكر البيهقي أن
في اسمه اختلافا وقد ثبت اهتداء المذنب في رواية أبي داود عن ابن عباس بعد قوله فتركب ولتمسك
بدنة قيل وهو على شرط الشيخين إلا أنه قال البخاري لا يصح في حديث عقبة بن عامر الامر بالاهتداء
فان صح فهو أمر بركب وفي وجهه خفاء (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال استغنى سعد بن
عبادة رضي الله عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في نذر كان على أمه توقيت قبل أن تقضيه
فقال اقضه عنها متفق عليه) لم يبين في هذه الرواية ما هو النذر وجب في رواية أبي أيوب أن أعق عنها
فقال أعق عن أمك فظاهر هذه الرواية أنهم نذرت بعق وأما ما أخرجه النسائي عن سعد بن عبادة
رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله ان أي مائت أفأصدق عنها قال نعم قلت فاي الصدقة أفضل
قال سني الماء فانه في أمر آخر غير القضا اذ هذا في سؤاله صلى الله عليه وآله وسلم عن الصدقة تبرعا
عنها والحديث دليل على أنه يلحق الميت ما قبل اليه من بعده من عتاقة أو صدقة أو نحوهما وقد
قدمنا ذلك في آخر كتاب الجنائز وفيما قرب وهل يجب ذلك على الوارث ذهب الجمهور الى أنه لا يجب
على الوارث أن يقضي النذر عن الميت اذا كان مالبا ولم يخلف تركه وكذا غير المالئ وقالت
الظاهرية يلزمه ذلك لحديث سعد وأجيب بأن حديث سعد لا دلالة فيه على الوجوب والظاهر
مع الظاهرية اذا الامر للوجوب (وعن ثابت بن الضحاك) هو ثابت بن الضحاك الأشجلى

(١) وهو سليمان بن الارقم

اه أبو رباب

(٢) وهو غالب بن عبد الله

الجزري اه أبو رباب

(١) وقال أبو عبيد بن الشام
وذيابكر أه أبو تراب

قال البخاري هو بمن بايع تحت الشجرة حدث عنه أبو قلابة وغيره (قال نضر بن جمل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن بخرا باليسدانة) بضم الواو وفتحها بعد ألف نون وضع بالشام (١) وقيل أسند مكة دون يلم (فأثنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسأله فقنال هل كان فيها مؤمن بعد قال لا قال فيل كان فيها عديد من أعيادهم فقال لا فقال أوف بنذر لك فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله تعالى ولا في قطيعة رحم ولا فيما لا يملك ابن آدم رواه أبو داود والطبراني واللفظ له وهو صحيح الإسناد وله شاهد من حديث كردم) بفتح الكاف وسكون الراء وفتح الدال المهملة (عند أحمد) والحديث له سبب عند أبي داود وهو أنه قال يا رسول الله أنى نذرت إن ولدتى وإن أن أذبح على رأس بوانة فى عقبه من الصاعدة عنه الحديث وهو دليل على أن من نذر أن يتصدق أو يأبى بقرية فى محل معين أنه يتعين عليه الوفاء بنذره ما لم يكن فى ذلك المحل شئ من أعمال الجاهلية وإلى هذا ذهب جماعة من أئمة العلم وقال الخطابي أنه مذهب الشافعى وأجازة غيره لغير أهل ذلك المكان اهـ ولكنه يعارضه حديث لا تشد الرحال فيكون قرية على أن الأمر هنا للذهب كذا قيل ويدل له قوله (وعن جابر رضى الله عنه أن رجلا قال يوم القح) أى فتح مكة (يا رسول الله أنى نذرت أن فتح الله عليك مكة أن أصلى فى بيت المقدس فقال صل هنا فأسأله فقال صل هنا فأسأله فقال فسانك أذن رواه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم) وصححه ابن دقيق العيد فى الاقتراح وهو دليل على أنه لا يتعين المكان فى النذر لا نذر أو ان عين (وعن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجد الحرام ومسجد الأقصى ومسجدي هذا متفق عليه واللفظ للبخارى) تقدم الحديث فى آخر باب الاعتكاف وأعله وأورده هه الاشارة الى ان النذر لا يتعين فيه المكان الا الى أحد الثلاثة المساجد وقد ذهب مالك والشافعى الى لزوم الوفاء بالنذر بالصلاة فى أى المساجد الثلاثة وخالفهم أبو حنيفة فقال لا يلزمه الوفاء وله ان يصلى فى أى محل شاء وانما يجب عنده المشى الى المسجد الحرام اذا كان للحج أو عمرة وأما غير الثلاثة المساجد فذهب أكثر العلماء الى عدم لزوم الوفاء لنذر بالصلاة فيها الا نذر وأما شد الرحال للذهاب الى قبور الصالحين والمواضع الفاضلة فقال الشيخ أبو محمد الجوينى أنه حرام وهو الذى أشار للقاضى عياض الى اختياره قال النووى والصحيح عندنا فتحنا وهو الذى اختاره امام الحرمين والمحققون أنه لا يحرم ولا يكره قالوا والمراد ان الفضيلة التامة انما هى فى شد الرحال الى الثلاثة خاصة والاول هو الاول واليه ذهب شيخ الاسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وعليه دلت أحوال السلف وأما زيارة قبور البلد فهى مسئلة أخرى غير المسئلة الاولى وهى اختيار السفر لزيارة القبور من موطنه الى مواطن أخرى وأما السفر لزيارة قبر النبى صلى الله عليه وآله وسلم فقد أجازة جمع من أهل العلم ولكن الاول ابن تيمية ومسجده صلى الله عليه وآله وسلم فادخل المدينه وزار النبى صلى الله عليه وآله وسلم وبهذا يخرج الزائر من مضائق الاختلاف ومطاعن أهل الخلاف والله أعلم بالصواب وقد تقدم هذا فى آخر باب الاعتكاف (وعن عمر رضى الله عنه قال قلت يا رسول الله أنى نذرت فى الجاهلية أن أعتكف ليلة فى المسجد الحرام قال أوف بنذر لك متفق عليه وزاد البخارى فى رواية فاعتكف ليلة) دل الحديث على أنه يجب على الكافر الوفاء بما نذره اذا أسلم واليه ذهب البخارى وابن جرير وجماعة من الشافعية

لهذا الحديث وذهب الجاهل الى انه لا ينفق الذر من الكافر قال الطحاوي لا يصح منه التقرب
 بالعبادة قال ولكنه يمتثل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهم من عمرضى الله عنه انه سمح
 بفعل ما كان نذراً مرمياً له لان فعله طاعة وليس هو ما كان نذراً به في الجاهلية وذهب بعض
 المالكية الى انه صلى الله عليه وآله وسلم انما أمر به استحباباً وان كان الزم في حال لا ينفق قد فيها
 ولا يمتحن ان القول الاول أوفق بالحديث والتأويل تعسف وقد استدل به على ان الاعتكاف
 لا يشترط فيه الصوم اذا ليل ليس ظرقه وتعب بان في رواية عند مسلم يؤمأ وليه وقد ورد ذكر
 الصوم صريحاً في رواية أبي داود والنسائي اعتكف وصم وهو ضعيف

(كتاب القضاء)

بالدولة المعروفة وهو في اللغة مشترك بين احكام الشيء والفراغ منه ومنه فقضاء من سبع
 سموات ومعنى امضاء الامر ومنه وقضينا الى بنى اسرائيل ومعنى الحسم والالزام ومنه وقضى
 ربك ان لا تعبدوا الاياه وفي الشرع الزام ذى الولاية بعد الترفع وقيل هو الا كراهكم الشرع
 في الوقائع الخاصة بعين أو جهة والمراد بالجهة كالحكم لبيت المال أو عليه (عن بريدة رضي
 الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القضاء ثلاثة اثنان في النار وواحد
 في الجنة) وكانه قيل من هم فقال (رجل عرف الحق ف قضى به فهو في الجنة ورجل عرف
 الحق فلم يقض به وجازى بالحكم فهو في النار ورجل لم يعرف الحق ف قضى للناس على جهل فهو في
 النار رواه الاربعة وصححه الحاكم) وقال في علوم الحديث تفرد به الخراساني ورواته
 مرارة (١) قال المصنف له طريق غير هذه جمعها في جزء مفرد والحديث دليل على انه لا يجوز
 من النار من القضاء الامن عرف الحق وعمل به والعمدة العدل فان من عرف الحق فلم يعمل به فهو
 ومن حكم بجهل سواء في النار وظاهر ان من حكم بجهل وان اتى حكمه الحق فانه في النار لانه
 أطلقه فقال ف قضى للناس على جهل فانه يصدق على من وافق الحق وهو جاهل في قضائه انه قضى
 على جهل وفيه التحذير من الحكم بجهل أو بخلاف الحق مع معرفته والذي في الحديث ان
 الناجي من قضى بالحق عالمياً والاثان في النار وفيه انه يتضمن النهي عن تولية الجاهل القضاء
 قال في مختصر شرح السنة انه لا يجوز لغير المجتهد ان يتقصد القضاء ولا يجوز لادم تولى قال
 والمجتهد من جمع خمسة علوم علم كتاب الله وعلم سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأقوال
 علماء السلف من اجماعهم واختلافهم وعلم اللغة وعلم القياس وهو طريق استنباط الحكم من
 الكتاب والسنة اذا لم يجد صريحاً في نص كتاب أو سنة أو اجماع فيجب ان يعلم من علم الكتاب
 الناضح والمنسوخ والمجمل والمفسر والخاص والعالم والمحكم والمتشابه والكراهة والتكريم
 والاباحة والنسب ويعرف من السنة هذه الاشياء ويعرف منها التحميم والضعيف والمسند
 والمرسل ويعرف ترتيب السنة على الكتاب وبالعكس حتى اذا وجد حديثاً لا يوافق ظاهره الكتاب
 اهتدى الى وجهه فحمله فان السنة بيان للكتاب فلا تخالفه وانما يجب معرفة ما ورد فيه من احكام
 الشرع دون ما عند اهل من القصص وال اخبار والمواظع وكذا يجب ان يعرف من علم اللغة ما أتى
 في الكتاب والسنة من أمور الاحكام دون الاحاطة بجميع لغات العرب ويعرف أقوال الصحابة

(١) جمع مروزي نسبة الى
 مرواسم موضع ويقال
 في النسبة المهرى ومروى
 ومروزي أفاده القاموس
 اه أبو تراب

مطلب تعريف المجتهد

والتابعين في الاحكام ومعظم فتاوى فقهاء الامة حتى لا يقع حكمه مخالفا لاقوالهم فيما من فيه
 خرق الاجماع فاذا عرف كل نوع من هذه الانواع فهو مجتهد واذ لم يعرفها فليس له التقليد
 انتهى قلت وفي الباب مباحث بطول ذكرها رجع الى الطرق المثلى والاقليد يتضح لك الامر
 على ما هو وان سميت بك الهمة الى أعلى درجات التحقيق وفراجه وحصول المأمول ثم ارشاد
 الفضول لا تتحقق عليك حفة بعدهما ان شاء الله تعالى (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من روى القضاء فقد سبغ بغير سكين رواد أحد والأربعة
 وصححه ابن خزيمة وابن حبان) دل الحديث على التحذير من ولاية القضاء والدخول فيه كانه
 يقول من روى القضاء فقد تعرض للذبح نفسه فليجذر وليتوقه لانه ان حكم بغير الحق مع علمه
 أو جهله فهو في النار والمراد من ذبح نفسه اهلا كما أي فقد أهلكها بتولية القضاء وانما قال
 بغير سكين للاعلام بأنه لم يرد بالذبح فرى الاوداج الذي يكون الغالب السكين بل أراده اهلا
 النفس بالعذاب الاخرى وقيل ذبح ذبحا معنويا وهو لا زل لانه ان أصاب الحق فقد تعب
 نفسه في الدنيا لارادته الوقوف على الحق وطلبه واستقصاء ما يجب عليه رعايته في النظر في
 الحكم والموقف مع الخصمين والتدبيرة بينهم في العدل والقسط وان أخطأ في ذلك لزمه عذاب
 الآخرة فلا بد من التعب والنصب ول بعضهم كلام (١) في الحديث لا يوافق المتبادر منه
 (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 اتكم تحيرون على الامارة) عام لكل امارة من الامامة العظمى الى أدنى امارة ولو على واحد
 (وستكون ندامة يوم القيامة فتعصم المرصعة) أي في الدنيا (وبئست الفاطمة) أي
 بعد الخروج منها (رواه البخاري) قال الطيبي تأيبت الامارة غير حقيق فترك تأيبت نعم وأخفها
 ينس نظرنا الى كون الامارة حبيذا وهابا وهذا غير أنه في لفظ وتركه في لفظ لاقتنان
 والا فالفاعل واحد وأخرج الطبراني والبرزبانساند صحيح من حديث عوف بن مالك بلفظ
 أوليامة لامة وتأيبتا ندامة وتألتها عذاب يوم القيامة الامن عدل وأخرج الطبراني من حديث
 زيد بن ثابت يرفعه نعم الشيء الامارة ان أخذها بحقة وجعلها وبئس الشيء الامارة لمن أخذها بغير
 حقها تكون عليه حسرة يوم القيامة وهذا يقيد ما أطلق فيما قبله وقد أخرج مسلم من حديث
 أبي ذر قال قلت يا رسول الله الاتستعملني قال انك ضعيف وانها أمانة وانما يوم القيامة خزي
 وندامة الامن أخذها بحقة أو أدى الذي عليه فيها قال النووي هذا أصل عظيم في اجتناب
 الولاية لاسيما لمن كان فيه ضعف وهو في حق من دخل فيه بغير أهلية ولم يعدل فإنه يندم على
 ما فرط فيه اذا جوزى بالجزء يوم القيامة وامان كان أهلا له او عدل فيه افاجره عظيم كما
 تظافرت به الاخبار ولكن في الدخول فيه اخطر عظيم ولذلك امتنع الاكابر منها فانوسع الشافعي
 لما استدعا المأمون لقضاء الشرق والغرب وامتنع منه أبو حنيفة رحمه الله لما استدعا له المنصور
 خفبه وضره والذين امتنعوا من الاكابر جماعة كثيرين وقد عد في النجم الزهراج جماعة (تبيينه)
 في قوله يستحرون دالة على محبة النفوس للامارة لما فيها من نيل حظوظ الدنيا واثباتها وتقو
 الكرامة ولذا اورد انتهى عن طلبها كما أخرج الشيخان انه صلى الله عليه وآله وسلم قال العبد الرحمن
 لا تسأل الامارة فانك ان أعطيتها عن مسئلة وكأت اليها وان أعطيتها عن غير مسئلة أعنت عليها

(١) وهو انه ليس في
 الحديث دليل على كراهة
 القضاء بل الذبح بغير سكين
 عبارة عن مجاهدة النفس
 وترك الهوى وفي حديث
 أبي هريرة في قصة قوم
 يأمنون اذا فرغ الناس انهم
 ذبحوا أنفسهم في طلب
 رضا الله تعالى وهو عبارة
 عن انعاب نفوسهم في طلب
 مرضاة الله تعالى حتى
 صارت كأنهم مسذوذة
 فكذلك الحاكم المجتهد في
 امضاء حكم الله تعالى له هذه
 الفضيلة قلت وهذا مع كونه
 خلاقا ظاهر الحديث
 لا يوافق ما يأتي قريسا من
 حديث عائشة رضي الله عنها
 انه يتنى القاضي العدل يوم
 القيامة انه ما قضى بين اثنين
 لما يلقاه من شدة الحساب

وأخرج أبو داود والترمذي عنه صلى الله عليه وآله وسلم من طلب القضاء واستعان عليه وكل إليه
ومن لم يطلبه ولم يستعن عليه أنزل الله ملكا يسدده وفي صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم
قال والله أنا لآتولي هذا الأمر أحد أسأله ولا أحد أسأله حرض عليه حرض بفتح الراء قال الله تعالى
وما أكره الناس ولو حرصت بمؤمنين وينعين على الإمام أن يبحث عن أرضى الناس وأفضلهم
فيؤليه لما أخرجهم الخاكهم واليهي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من استعمل رجلا على
عصاة وفي ثالث العصابة من هو أرضى لله تعالى منه فقد خان الله ورسوله وجاعة المسلمين
وانما نهى عن طلب الامارة لان الولاية قيمة قدوة بعد ضعف وقدرة بعد عز تتخذها النفس
المجبولة على الشر وسبيلها الى الانتقام من العدو والنظر للصدق وتتبع الاغراض الفاسدة ولا
يؤتي بحسن عاقبتها ولا سلامة مجاورتها فالاولى ان لا تطلب ما يمكن وان كان قد أخرج أبو داود
باسناده حسن عنه صلى الله عليه وآله وسلم من طلب قضاء المسلمين حتى يناله فغلب عليه جوره فله
الجنة ومن غلب جوره عدله فله النار ﴿١﴾ (وعن عمرو بن العاص رضى الله عنه انه سمع رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا حكم الحاكم أي أراد الحكم لقوله (فاجتهد) فان
الاجتهاد قبل الحكم (ثم أصاب فله أجران فاذا حكم واجتهد ثم أخطأ) أي لم يوافق ما هو
عنده الله تعالى من الحكم (فله أجر متفق عليه) الحديث من أدلة القول بان الحكم عند الله
في كل قضية واحد معين قد يصيبه من أعمل فكره وتتبع الأدلة ووفقه الله تعالى فيكون له أجران
أجر الاجتهاد وأجر الاصابة والذي له أجر واحد من اجتهد فأخطأ فله أجر الاجتهاد واستدلوا
بالحديث على انه يشترط ان يكون الحاكم مجتهدا قال الشارح وغيره وهو المتكبر من أخذ
الاحكام من الأدلة الشرعية قال ولكنه بعز وجوده بل كاذبه دم بالكيفية ومع تعذره في
شرطه ان يكون مقلدا مجتهدا في مذهب امامه ومن شرطه ان يتحقق أصول امامه وأدلته وينزل
أحكامه عليهم افيالم يجده متصوفا من مذهب امامه انتهى قلت ولا يخفى ما في هذا الكلام من
البطلان وان تطابق عليه الاعيان وقد بين السيد رحمه الله بطلان دعوى تعذر الاجتهاد في
رسالته ارشاد الزمخداري تيسير الاجتهاد بما لا يمكن دفعه وقال في السبل ما أرى هذه الدعوى
التي تطبق عليها الانظار الامن ككفران نعمة الله عليهم فانهم أعنى المدعين لهذه الدعوى
والمقررين لها مجتهدون يعرف أحد منهم من الأدلة ما يمكنهم الاستنباط مما يمكن قد عرفه عتاب
ابن أسيد قاضي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على مكة ولا أبو موسى الأشعري رضى الله عنه
قاضي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في اليمن ولا معاوية بن جبل قاضيه فيها وعامله عليها ولا شرح
قاضي عمرو على رضى الله عنهم على الكوفة ويدل لذلك قول الشارح في شرطه أي المقلدان
يكون مجتهدا في مذهب امامه وان يتحقق أصوله وأدلته فان هذا هو الاجتهاد الذي حكم
بكيده وده عدمه بالكيفية وسماه متعذرا فها لا جعل هذا المقلد امامه كآب الله وسنة رسوله صلى الله
عليه وآله وسلم عوضا عن امامه وتتبع نصوص الكتاب والسنة عوضا عن تتبع نصوص امامه
والعبارات كلها ألفاظ دالة على معان فها لا استبدال بالفاظ امامه ومعانيها ألفاظ الشارح
ومعانيها ووزل الاحكام عليها اذ لم يجد نصا شرعيا عوضا عن تنزيلها على مذهب امامه فيالم
يجده منصوصا فلهذا استبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير من معرفة الكتاب والسنة الى معرفة

مطلب ذكر تيسير الاجتهاد

كلام الشيوخ والاصحاب وتفهم مرامهم والتفتيش عن كلامهم. ومن المعلوم يقينا ان كلام
 الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وآله وسلم أقرب الى الافهام وأدنى الى اصابة بلوغ المرام فانه
 أبلغ الكلام بالاجماع وأعذب في الافواه والاسماع وأقرب الى الفهم والانتفاع ولا ينكر هذا
 الاجمود الطباع ومن لاحظ له في النفع والانتفاع والافهام التي فهم بها العبادة الكلام الالهي
 والخطاب النبوي هي كفاها منا واحدا منهم كاحساننا اذ لو كانت الافهام متفاوتة متفاوتا
 بسقط مع فهم العبارات الالهيّة والا حاديت النبوية لما تكلموا كذا في ولا مأمورين ولا منبهين
 لا اجتهدا ولا تقليدا أما الاول فلا حاله وأما الثاني فلا نالنا نقله حتى نعلم انه يجوز لنا التقليد
 ولا نعلم ذلك الا بعد فهم الدليل من الكتاب والسنة على جواز له تصرّح بهم بانه لا يجوز التقليد في
 جواز التقليد في هذا الفهم الذي فهمنا به هذا الدليل يفهم به غيره من الأدلة من كثير وقيل على انه
 قد شهد المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم بانه يأتي من بعده من هو أفقه من في عصره وروى
 لكلامه حيث قال قرب مبلغ أفقه من سامع وفي لفظ أخرى لمن سامع والكلام قد وفينا
 حقه في الرسالة المذكورة انتهى ومن أحسن ما يعرفه القضاء كتاب عمر رضي الله عنه الذي كتبه
 الى أبي موسى الذي رواه أحمد والدارقطني والبيهقي قال الشيخ أبو اسحق هو من أجل كتاب فانه
 بين آداب القضاء وصفة الحكم وكيفية الاجتهاد واستنباط القياس ولفظه أما بعد فان القضاء
 فريضة محكمة وسنة متبعة فليكن بالعقل والفهم وكثرة الذكر فافهم اذا أدلى اليك الرجل
 الحجة فاقض اذا فهمت وامض اذا قضيت فانه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذه آس بين الناس في
 وجهك ومجلسك وقضائك حتى لا يطمع شريف في حيفك ولا يأس ضعيف من عدلك البينة
 على المدعي واليمين على من أنكر والصلح جائز بين المسلمين الا ضلحا أحل حراما أو حرم حلالا
 ومن ادعى حقا غائبا أو بينة فاضرب له أمد ينتهي اليه فان جاءه بينته أعطيته حقه والا استحلل
 عليه القضية فان ذلك أبلغ في العذر وأجلى للعماء ولا يمنعك قضاء قضيت فيه اليوم فراجعته
 علكا وهديت فيه لرشدك ان ترجع الى الحق فان الحق قوي ومراجعة الحق خير من التماس في
 الباطل الفهم الفهم فيما يحتاج في صدره مما ليس في كتاب الله تعالى ولا سنة رسوله صلى الله
 عليه وآله وسلم ثم اعرف الاشياء والامثال وقس الامور عند ذلك واعمد الى أقربها الى الله تعالى
 وأشبهها بالحق المسلمون عدول بعضهم على بعض الا مجلودا في حد أو مجر با عليه شهادة زور
 أو ظننا في ولاء أو نسب أو قرابة فان الله تعالى يولي منكم السرائر ودرأ باليمينات والايان والاك
 والغضب والفاق والضجر والتأذي بالناس عند الخصومة والتشكر عند الخصومات فان القضاء
 في مواطن الحق يوجب الله تعالى به الاجر ويحسن به الذكر فمن خلصت نيته في الحق ولو على
 نفسه كفاه الله تعالى ما بينه وبين الناس ومن يخلق للناس بما ليس في قلبه شأنه الله تعالى فان الله
 تعالى لا يقبل من العباد الا ما كان له حاله سالفا فانك بنواب من الله تعالى في عاجل رزقه وخزان
 رحمة والسلام وقد أخذ من كلام عمر رضي الله عنه انه يتقضى القاضي حكمه اذا أخطأ ويدل
 له ما أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم بيننا امرأتان معهما ابنهما جاء الذئب فذهب بياض احدهما فاقالت هذه لصاحبتها
 انما ذهب بياضك وقالت الاخرى انما ذهب بياضك فقحا كتماننا الى داود عليه السلام فقضى به للكبرى

مطلب كتاب القضاء لعمر بن
 الخطاب رضي الله عنه

فخر جئنا الى سليمان عليه السلام فأخبرناه فقال اقتوني بالسكين أشبهه بنسكنا نصفين فقالت
 الصغرى لا تفعل برجل الله هو ابنها فقصي به للصغرى وللعلماء قولان في المسئلة قول أنه ينقضه
 إذا أخطأ والآخر لا ينقضه الحديث وإن أخطأ فإنه أجر قلت ولا يخفى أنه لا دليل فيه لأن المراد أن
 أخطأ ما عند الله وما هو في نفس الامر من الحق وهذا الخطأ لا يعلم الا يوم القيامة أو يوحى من الله
 تعالى والكلام في الخطأ الذي يظهر له في الدنيا من عدم استكمال شرائط الحكم أو نحوه ﴿وعن
 أبي بكر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يحكم أحد بين اثنين
 وهو غصبان متفق عليه﴾ النهي ظاهر في التحريم وجهه الجهور على الكراهة وترجم النووي
 في شرح مسلم له ياب كراهة قضاء القاضى وهو غصبان وترجم البخارى ياب هل يقضى القاضى
 أو يفق الملقى وهو غصبان وصرح النووي بالكراهة في ذلك وانما جاوله على الكراهة نظر الى
 العلة المستنبطة المناسبة لذلك وهو انه لما قرب النهي على الغضب والغضب بنفسه لا مناسبة فيه
 لمنع الحكم وانما ذلك لما هو مظنة له وله وهو تشويش الفكر وشغله القلب عن استنباط ما يجب
 من النظر وحصول هذا قد يقضى الى الخطا عن الصواب ولكنه غير مطرد مع كل غضب ومع كل
 انسان فاذا أفضى الغضب الى عدم تمييز الحق من الباطل فلا كلام في تحريمه وإن لم يفض الى هذا
 الحد فأقل أحواله الكراهة وظاهر الحديث انه لا فرق بين مراتب الغضب ولا بين أسبابه وخصه
 البغوى وامام الحرمين بما إذا كان الغضب لغير الله تعالى وعلم بان الغضب لله يؤمن معه من
 التعدي بخلاف الغضب لنفسه واستبعده جماعة لخالفته لظاهر الحديث والمعنى الذى لا حيلة
 نهى عن الحكم معه ثم لا يخفى ان الظاهر في النهي التحريم وان جعل العلة المستنبطة صارفة الى
 الكراهة بعيد وأما حكمه صلى الله عليه وآله وسلم مع غضبه في قصة الزبير فلما علم ان عصمته
 مانعة عن اخراج الغضب له عن الحق ثم الظاهر أيضا عدم نفوذ الحكم مع الغضب اذا نهى
 يقتضى الفساد والفرقة بين النهي للذات والنهي للوصف كما يقوله الجهور وغيره واضحة كما قرر في غير
 هذا المحل وقد اطلق بالغضب الجوع والعطش المفردان لما أخرجه الدارقطنى والبيهقى بسند
 تفرد به القاسم العمري وهو ضعيف عن أبي سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 لا يقضى القاضى الا هو وشعبان ريان وكذلك الحق به كل ما يشغل القلب ويشوش الفكر من
 غلبة النعاس أو الهم أو المرض أو نحوه ﴿وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم اذا تقاضى ايلك رجلا فلا تقض للاول حتى تسمع كلام الآخر فوف
 تدرى كيف تقضى قال علي رضي الله عنه فما زلت قاضيا بعدد واحد أو اودوا وداود الترمذى
 وحسنه وقواه ابن المدينى وصححه ابن حبان الحديث أخرجه من طرق أحسنها رواية البزار
 عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي رضي الله عنه وفي اسناده عمرو بن أبي المقدام واختلف
 فيه على غير ابن مرة فرواد شعبة عنه عن أبي الجعفى قال حدثني من سمع عليا أخرجه أبو يعلى
 واسناده صحيح لولا هذا المبهم وله طرق أخر تشهد له ويشهد له قوله (وله شاهد عند الحكم من
 حديث ابن عباس رضي الله عنهما) والحديث دليل على انه يجب على الحاكم ان يسمع دعوى
 المدعى أولا ثم يسمع جواب الجيب ولا يجوز له ان يبنى الحكم على سماع دعوى المدعى قبل جواب
 الجيب فان حكم قبل سماع الاجابة عند ابطال قضاؤه وكان قد حافى عدالتة وإن كان خطأ لم يكن

فأدحا وأعاد الحكم على وجه الصحة وهذا حيث أجاب الخصم فان سكت عن الاجابة أو قال لا أقول أو أنكروا فغن مالك يحكم عليه لتصريحه بالتمرد وان شاء جسه حتى يقرأ أو ينكر وقبل بل يلزمه الحق بسكونه اذا الاجابة تجب فوراً فاذا سكت كان كنه كوله وأجيب بأن السكول الامتناع من المين وهذا ليس منه وقبل يحبس حتى يقرأ أو ينكر وأجيب بأن التمرد كاف في جواز الحكم اذا الحكم شرع لفصل الشجار ودفع الضرر وهذا حاصل ما في الجبر قيل والاول ان يقال ذلك حكمه حكم الغائب فن أجاز الحكم على الغائب أجازه على الممتنع عن الاجابة لا شترأ كهما في عدم الاجابة وفي الحكم على الغائب قولان الاول انه لا يحكم على الغائب لانه لو كان الحكم عليه جائز لم يكن الحضور عليه واجبا ولهذا الحديث فانه دل على انه لا يحكم حتى يسمع كلام المدعى عليه والغائب لا يسمع له جواب وهذا الذي ذهب اليه زيد بن علي وأبو حنيفة والثاني يحكم عليه لما تقدم من حديث هذد وتقدم الكلام فيه مستوفى وهذا مذهب مالك والشافعي وغيرهما ووجه واحد حديث علي رضي الله عنه هذا على الحاضر وقالوا الغائب لا يقوت عليه حتى فانه اذا حضر كانت حتمته قائمة وتسمع ويعمل بوقفها ولو أدى الى نقض الحكم لانه في حكم المشرط (وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انكم تحتصمون الى فعل بل بعضكم أن يكون الحن بحجة من بعض فاقضى له على نحو ما أسمع منه فن قطع له من حق أخيه شيئا) زاد في رواية فلا يأخذ رواه ابن كثير في الارشاد (فانما أقطع له قطعة من البارقة عليه) اللحن هو الميل عن جهة الاستقامة والمراد ان بعض الخصماء أعرف بالحنة وأظن لها من غيره وقوله على نحو ما أسمع أي من الدعوى والاجابة والبنية واليمين وقد تكون باطلا في نفس الامر فية قطع من مال أخيه قطعة من نار باعتبار ما يؤل اليه من باب انما يكون في بطونهم ناراً والحديث دليل على ان حكم الحاكم لا يحل به للعكس كونه ما حكمه له به على غيره اذا كان ماداعا باطلا في نفس الامر وما أقامه من الشهادة كاذبا وأما الحاكم فيجوز له الحكم بما ظهر له والالزام به وتخلص المحكوم عليه بما حكم به ولو امتنع وينقض حكمه ظاهرا ولكنه لا يحل به الحرام اذا كان المدعى مبطلا وشهادته كاذبة والى هذا ذهب الجمهور وخالف أبو حنيفة فقال انه ينفذ ظاهرا وباطنا وأنه لو حكم الحاكم بشهادة زور ان هذه المرأة زوجه فلان حلت له واستدل بانار لا يقوم به دليل وبقياس لا يتوى على مقاومة النص وفي الحديث دليل انه صلى الله عليه وآله وسلم يقر على الخطا وقد نقل الاتفاق عن الاصوليين انه لا يقر على الخطا في الاحكام وجمع بين اتفاقهم وما أقامه هذا الحديث بان مرادهم انه لا يقر فيما حكم فيه باجتهاده بناء على جواز الخطا عليه فيه وذلك كقصة أسارى بدر والاذن للمختلفين وأما الحكم الصادر عن الطريق التي فرضت كالحكم بالبنية أو عين المدعى عليه فانه اذا كان مخالفا للباطن لا يسمى الحكم به خطا بل هو صحيح لانه على وفق ما وقع به التكليف من وجوب العمل بالشا هدين وان كانا شاهدي زور فالتمصير منهما وأما الحاكم فلا حيلة له في ذلك ولا عتب عليه بسببه بخلاف ما اذا أخطأ في الاجتهاد (١) الذي وقع الحكم على وفقه مثل ان يحكم بان الشفعة مشل للجار وكان الحكم في ذلك في علم الله تعالى انه لا تثبت الا للخط فانه اذا كان مخالفا للحق الذي في حكم الله تعالى فيثبت فيه الخطا لا يجتهد على من يقول الحق مع واحد وهذا هو الذي تقدم انه اذا

(١) يعني فانه يكون خطأ في نفس الامر وان كان الحكم نافذا وهو مأجور أجزوا احدا وأما حكمه بشهادة الزور وهو جاهل في ذلك فانه حق ولا يسمى خطا في نفس الامر اه أبو تراب

أخطأ كان له أجر واستدل بالحديث على أنه لا يحكم الحاكم بعلمه لأنه صلى الله عليه وآله وسلم
كان يمكنه اطلاعهم على أعيان القضايا مضافاً كذا قال ابن كثير في الإرشاد قلت وفيه تأمل لأنه
صلى الله عليه وآله وسلم إنما أخبر أنه يحكم على نحو ما يسمع ولم ينف أنه يحكم بما عاين والتعليل بقوله
فإنما أقطع له قطعة من النازل على أن ذلك في حكمه بما يسمع فإذا حكم بما يسمع فإذ حكم بما عاين فلا يجري فيه
العلية ﴿١﴾ (وعن جابر رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول كيف
تقدس أمة) أى تظهر (لا يؤخذ من شديد هم أضعفهم رواه ابن حبان) وأخرج حديث جابر
أبنا ابن خزيمة وابن ماجه وقد شهد له قوله (وله شاهد من حديث بريدة عند الزرار) وفي
الباب عن قابوس بن الحارث عن أبيه رواه الطبراني وابن قانع وفيه عن خولة غير منسوبة قيل
إنها امرأته حمزة رواه الطبراني وأبو نعيم وشواهد حديث الباب كثيرة منها ما ذكر ومنها قوله
(وآخر) أى وله شاهد (من حديث أبي سعيد عن ابن ماجه) والمراد أن الظاهر أمة من
الذنوب لا ينصف لنفسه منها من قوم أفيما يلزم من الحق له فإنه يجب نصر الضعيف حتى يأخذ
حقه من القوى كما يؤيد حديث أنصار الخلفاء ظالمًا ومظالمًا ﴿٢﴾ (وعن عائشة رضى الله عنها
قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يدعى بالقاضى العادل يوم القيامة فيلقى من
شدة الحساب ما يتنى أنه لم يقض بين اثنين في عمره رواه ابن حبان وأخرجه البيهقي ولفظه في مرة)
في الحديث دليل على شدة حساب القضاة يوم القيامة وذلك لما يعطونه من الخطر فينبغي له أن
يتحرى الحق ويلتزم فيه جهده ويحذر من خطاء السوء من الوكلاء والعوان فقد أخرج
البخاري وغيره من حديث أبي سعيد الخدري مر فوعا ما استخاف من خليفة الإله بطاستان بطانة
تأمره بالخير وتحضه عليه وبطانة تأمره بالشر وتحضه عليه والمعصوم من عصمه الله تعالى
وأخرجه النسائي من حديث أبي هريرة مر فوعا بالفظ ما من وال الإله بطاستان الحديث ويحذر
الغرماء والوكلاء ويروى لهم حديث من خاص في باطل وهو يعلم لم يزل في سخط الله حتى ينزع وفي
اللفظ من أئمان على خصوصية بظلم فقد باب غضب من الله رواهما أبو داود من حديث ابن عمر وما
عرفه من تنجيب أكبر العلماء ولاية القضاء كما قدمناه وإذا كان هذا في القاضي العدل فكيف بقضاة
الجرور والجاهلة وفي ترجمة عبد الله بن وهب في الغريال أنه كتب له الخليفة بقضاء مصر فاحتق
في بيته فاطلع عليه بعضهم يوم ما قال يا ابن وهب لا تخرج فتصكهم بين الناس بكتاب الله وسنة
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أما علمت أن العلماء يحشرون مع الأنبياء والقضاة مع
السلطين ﴿٣﴾ (وعن أبي بكر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن يقلع قوم
ولوا أمرهم امرأ أو رواه البخاري) فيه دليل على عدم جواز تولية المرأة شأمن الأحكام العامة
بين المسلمين وإن كان الشارع قد أثبت أنها أراعية في بيت زوجها وذهبت الخنفية إلى جواز
توليها الأحكام الإلحد وذهب ابن جرير إلى جواز توليتها مطلقا والحديث اخبار عن عدم
فلاح من ولي أمره امرأته وهم منهيون عن جلب عدم الفلاح لأنفسهم بل مأمورون باكتساب
ما يكون سببا للفلاح ﴿٤﴾ (وعن أبي هريرة الأزدي) هو صحابي اسمه عمرو بن مرة الجهني روى
عنه ابن عمه أبو السامخ وأبو المعطل وغيرهما ﴿٥﴾ (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ولاه
الله شأمن أمور المسلمين فاحتجب عن حاجتهم وفقيرهم احتجب الله دون حاجته أخرجه أبو داود

والترمذي) ولفظه عند الترمذي ما من امام يغلق بابه دون ذوى الحاجة والخلة والمسكنة الا غلق
الله تعالى ابواب السماء دون خلقه وحاجته ومسكنته وأخرجه الحاكم عن ابن مخيرة عن أبي هريرة
وله قصة مع معاوية وذلك انه قال لمعاوية سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من ولاه
الله الحديث فجعل معاوية رجلا على حوائج المسلمين ورواه أحمد من حديث معاذ بلطف من ولى
من أمور المسلمين شيئا فاحتجب عن أولى الضعف والحاجة احتجب الله تعالى عنه يوم القيامة ورواه
الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس بلطف ايماء احتجب عن الناس فاهمهم احتجب
الله عنه يوم القيامة وقال ابن أبي حاتم عن أبيه في هذا الحديث منكر وأخرج الطبراني رجال
ثقات الشيخه فانه قال المنذرى لم يوقف فيه على جرح ولا تعديل من حديث أبي حنيفة انه قال
لمعاوية سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثا أحببت ان أضعه عندك مخافة ان
لا تلقاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يا أيها الناس من ولى منكم عملا فحجب بابه
عن ذى حاجة للمسلمين حجب الله ان يبلغ باب الجنة ومن كانت عهته الدنيا حراما لله عليه جوارى
فانى بعثت بخرب الدنيا ولم أبعث بعمارتهما والحديث دليل على انه يجب على من ولى أى أمر من
أمور عباده ان لا يحتجب عنهم وان يسهل الخراب ليصل اليه ذوو الحاجة من فقير وغيره
وقوله احتجب الله عنه كناية عن منعه له من فضله وعطائه ورحمته ﴿٢٢٢﴾ وعن أبي هريرة رضى الله
عنه قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الراشى والمرتشى (في النهاية الراشى من يعطى
الذى يعينه على الباطل والمرتشى الاخذ (في الحكم رواه أحمد والاربعة وحسنه الترمذي
وصححه ابن حبان) زاد في النهاية والرائس وهو الذى يمشى بينهم وهو السفير بين الدافع والاخذ
وان لم يأخذ على سفارته أجرة فان أخذ فهو أبلغ وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو وعنده
الاربعة الا النسائي الا انه لم يذكر لفظ في الحكم في رواية أبي داود وانما زادها في رواية الترمذي
والرشوة حرام بالاجماع سواء كانت للقاضى أو للعامل على الصدقة أو لغيرهما وقد قال تعالى
ولانأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام انما كانوا فر يقامن أموال الناس بالاثم
وانتم تعلمون وحاصل ما يأخذه القضاة من الاموال على أربعة أقسام رشوة وهدية وأجرة
ورزق فالاول الرشوة ان كانت ليحكم له الخاكم بغير حق فهى حرام على الاخذ والمعطى وان
كانت ليحكم له بالحق على غيره فهى حرام على الخاكم دون المعطى لانها الاستيفاء حق فهى كعمل
الابق واجرة الو كالة على الخصومة وقيل تحرم لانها توقع الخاكم فى الاثم وأما الهدية وهى الثاين
فان كان ممن يهديه قبل الولاية فلا يحرم استئمانها وان كان لا يهدى اليه الا بعد الولاية فان
كانت ممن لا خصومة بينه وبين أحد عنده جازت وكرهت وان كانت ممن بينه وبين غيره خصومة
عنده فهى حرام على الخاكم والمهدى يأبى فيه ما سلف فى الرشوة على باطل أو حق وأما الأجرة
وهى الثالث فان كان الخاكم جريا من بيت المال ورزق منه حرمت بالاتفاق لانه انما جرى له الرزق
لاجل الاشتغال بالحكم فلا وجه للأجرة وان كان لاجرا لىة له من بيت المال جاز له أخذ الأجرة
على قدر عمله غيرا كم فان أخذ أكثر مما يستحقه حرم عليه لانه انما يعطى الأجرة لكونه عمل عملا
لا لاجل كونه حاكما فآخذ من زاد على أجره مثل غير حاكم انما أخذها لافى مقابلة شئ بل فى
مقابلة كونه حاكما ولا استحق لاجل كونه حاكما شيئا من أموال الناس اتفاقا فاجرة العمل أجرة

مثله فاختار الزيادة على أجرة مثله حرام ولذا قيل ان تولية القضاء من كان غنيا أولى من توليته من كان فقيرا وذلك لانه لا يقره بصيرته تعرضا لتساؤل ما لا يجوز له تناوله اذ الم يكن له رزق من بيت المال قال المصنف لم نذكر في زماننا هذا من يطلب القضاء الا وهو مصرح بانهم يطلبه الاحتياجه الى ما يدرهم باودع العلم بانه لا يحصل له شيء من بيت المال انتهى (وعن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الخصمين يقعدان بين يدي الحاكم رواه أبو داود وصححه الحاكم) وأخرجه أحمد والبيهقي كلاهما من رواية مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير وفيه كلام قال ابو حاتم انه كثير الغلط والحديث دليل على شرعية قعود الخصمين بين يدي الحاكم وبسوى بينهم في المجلس ما لم يكن أحدهما غير مسلم فانه يرفع المسلم لما في قصة على عليه السلام مع غريره الذي عند شرح وهو ما أخرجه ابو نعيم في الحلية بسنده قال وحده على بن ابي طالب عليه السلام درعاه عنده ودي التقطها فغرقها فقال درعي سقطت عن جللي وأورق فقال اليهودي درعي وفي يدي ثم قال اليهودي بيني وبينك فافى المسلمين فالتواشروا ثم قال اراي عاليا عليه السلام قد أقبل تحرف عن موضعه وجلس على عليه السلام فيه ثم قال على عليه السلام لو كان خصمي من المسلمين اسأوته في المجلس لكني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تسأوهم في المجلس وساق الحديث قال شرح ما ثابته أمير المؤمنين قال درعي سقطت عن جللي وأورق فالتقطها هذا اليهودي قال شرح ما تقول يا يهودي قال درعي وفي يدي قال شرح صدقت والله يا أمير المؤمنين انها الدرعة ولكن لا بد من شاهدين فدعا قنبرا والحسن بن علي عليه السلام وشهدا انها الدرعة فقال شرح ما شهدا مولاك فدعا جرداها وأما شهادة ابن لك فلا تجزئها فقال على عليه السلام شكك أنك أمانة سمعت عمر بن الخطاب يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة قال اللهم نعم قال أقلا تجزئ شهادة سيد شباب أهل الجنة ثم قال لليهودي خذ الدرعة فقال اليهودي أمير المؤمنين جاء معي الى فاضى المسلمين فقضى لي ورزني صدقت والله يا أمير المؤمنين انها الدرعة سقطت عن جللي لك التقطتها أشهدان لا اله الا الله وان محمد رسول الله فودعها له على عليه السلام وأجازه بتسعمائة وقتل معه يوم صفين انتهى وقول شرح والله انها الدرعة كما أنه عرفها ويعلم انها درعه لكنه لا يرى الحكم بعلمه كما انه لا يرى شهادة الراد لا يسه فأنظر ما أترك العدل بالحق من الحاكم والمحكوم عليه وما آل اليه من الخير المادعي عليه

* (باب الشهادات) *

الشهادة مصدر يرجع لارادة الانواع قال الجوهرى الشهادة خبر قاطع والشاهد حامل الشهادة ومؤيدها لانه ما شهدنا غاب عن غيره وقيل مأخوذة من الاعلام من قوله شهد الله انه لا اله الا هو أى علم (عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ألا أخبركم بخير الشهادة الذي يأتي بشهادته قبل ان يسئلها رواه مسلم) دل على ان خير الشهادة من يأتي بشهادته ان حتى لا قبل ان يسئلها الا انه يعارضه الحديث الثاني وهو حديث عمران وفيه ثم يكون قوم يشهدون ولا يشهدون في سياق الذم لهم ولم يعارضه الخلف العلماء في الجمع بين ما على

ثلاثة أوجه الأول ان المراد بحديث زيد اذا كانت عند الشاهد شهادة بحق لا يعلم صاحب الحق فيأتي اليه فيخبرهم أو يحضرون صاحبها فيخلفونه فيأتي اليهم فيخبرهم بان عنددهم شهادة وهذا أحسن الأجوبة ورواها يحيى بن سعيد شيخ مالك الثاني ان المراد بها اداة الحسبة وهي ما لا يتعلق بحقوق الأتبعين انحصرتهم محضا ويدخل في الحسبة ما يتعلق بحق الله تعالى أو ما فيه مشابحة كالعلاوة والوقف والوصية العامة ونحوها وحديث عمران المراد به الشهادة في حقوق الأتبعين المحضة الثالث ان المراد بقوله ان يأتي بالشهادة قبل ان يسئلها المباعدة في الاجابة فيكون لقوله استعداده كالذي أتى به اقبل ان يسئلها كما يقال في حق الجواز انه لا يعطى قبل الطلب وهذه الاجوبة مبنية على ان الشهادة لا تؤدى قبل ان يطلبها صاحب الحق ومنهم من أجاز ذلك عملا برأيه زيد وتأول حديث عمران باحدة أو بلاث الأول انه يحمل على شهادة الزور رأى يثرون شهادة لم يسبق لهم بها علم حكاه الترمذى عن بعض أهل العلم الثاني ان المراد آية الشهادة بلفظ الخلف نحو أشهد بالله ما كان الا كذا وهذا جواب الطحاوى والثالث ان المراد بالشهادة على ما لا يعلم ما سيكون من الامور المستقبلية فيشهد على قوم بانهم من أهل النار وعلى قوم بانهم من أهل الجنة بغير دليل كما يصنع ذلك أهل الاخوان كحكاة الخطابي والاول أحسنها (وعن عمران بن حصين رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان خيركم قري في ثم الذين يبايعونهم ثم الذين يبايعونهم ثم يكون قوم يشهدون ولا يستشهدون ويحسبون ولا يؤمنون وينذرون ولا يوفون ويظيرونهم السمن متفق عليه) القرن أشل زمان واحد متقارب اشتر كوا في أمر من الامور المقصودة ويقال ان ذلك مخصوص بما اذا اجتمعوا في زمان أو رئيس يحجمهم على له أو مذهب أو عمل ويطلق القرن على مدة من الزمان واختلافه في تحديد زمان عشرة أعوام الى مائة وعشرين قال المصنف انه لم ير من صرح بالتبعين ولا بامانة وعشرين وما عدا ذلك فقد قاله قائل قلت أما التسعون فنعلم وأما المائة والعشرون فصرح به في القاموس فانه قال أومائة أو مائة وعشرون والاول أصح لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لغلام عش قرنا فاش مائة سنة انتهى قال صاحب المطالع القرن أمة هلكت فلم يبق منهم أحد وقرنه صلى الله عليه وآله وسلم المراد بهم المسلمون في عصره وقوله ثم الذين يبايعونهم التابعون والذين يبايعون التابعين اتباع التابعين وهذا يدل على ان الصحابة أفضل من التابعين والتابعون أفضل من تابعيهم وان التفضيل بالنظر الى كل فرد فرد اليه ذهب الجماهير وذهب ابن عبد البر الى ان التفضيل بالنسبة الى مجموع الصحابة لا الى الافراد في مجموع الصحابة أفضل ممن بعدهم لا كل فرد منهم الا أشل بنذر وأشل الحديث فانهم أفضل من غيرهم يريد ان افرادهم أفضل من افراد من يأتي بعدهم واستدل على ذلك بما أخرجه الترمذى من حديث أنس وصححه ابن حبان من حديث عمار رضى الله عنه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم أمي مثل المطر لا يدرى أوله خير أم آخره أخرجه أحمد والطبراني والدارقطني من حديث أبي جعة قال قال ابو عبيدة يا رسول الله أحد خير منا أسلمنا معك وهاجرنا معك قال قوم يكونون من بعدكم يؤمنون بي ولم يروني وصححه الحاكم وأخرج أبو داود والترمذى من حديث ثعلبة يرفعه تأتي ايام للعامل فيهن أجر خمسين قبل منهن ثم أسلمنا يا رسول الله قال بل منكم وأخرج ابو الحسن الطائفي في مشيخته عن أنس يرفعه يأتي على الناس زمان الصابر فيه على

دينه اخرج حسين منكم وجمع الجهور بين الاحاديث بان العجبة فضيلة ومنزلة لا يوازيها شيء من
الاعمال فلن يحبه صلى الله عليه وآله وسلم فضيلته وان قصر عمله وأجره باعتباره الاجتهاد في
العبادة وتكون خيرة من سبأني باعتباره كثرة الاجر بالنظر الى ثواب الاعمال وهذا قد يكون
في حق بعض الصحابة رضي الله عنهم وأماما شاهدوا العبادة رضي الله عنهم فأنهم حازوا السبق من
كل نوع من أنواع الخير وبهذا يحصل الجمع بين الاحاديث وأيضا فان المقاضاة بين الاعمال بالنظر
الى الاعمال المتساوية في النوع وفضيلة العجبة مختصة بالعبادة لم يكن لمن عداها شيء من ذلك
النوع وفي قوله ثم ~~يكون~~ قوم الخ دليل على انه لم يكن في القرون الثلاثة من تصفهم بهذه
الصفات المذمومة ولكن الظاهر ان المراد بحسب الأغلب واستدل به على تعدد القرون
الثلاثة ولكنه أيضا باعتبار الأغلب وقوله ولا يؤمنون أي لا يراهم الناس أمنا ولا يثقون بهم
لظهور خيانتهم وقد ثبت ان الامانة أول ما يرفع من الناس ومعنى قوله يظهر فيهم السمن انهم
يتوسعون في المال كل والمشرّب وهي أسباب السمن وقيل أراد كثرة المال وقيل المراد انهم يسمنون
أي يتكثرون وبما ليس فيهم ويدعون ما ليس لهم من الشرف وفي حديث أخرجه الترمذي باللفظ
ثم يحيى قوم يشتمون ويحبون السمن بجمع بين السمن أي التكثير بما ليس عندهم وتعاطي
أسباب السمن (وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهم ما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم لا تجوز شهادة حائز ولا خائفة ولا ذي غر) (١) بفتح الغين المجمة وفتح الميم وكسر هاء بعدها
رافعهم ابو داود بالحكمة بالخاء الملهمة وهي الحقد والشجاعة (على أخيه ولا تجوز شهادة
القانع) بالقاف وبعد الالف نون ثم عين موهلة يأتي بيانه (لاهل البيت رواه أحمد وابوداود)
وأخرجه ابو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ رد رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم شهادة الخائن والخائنة وأخرجه ابن ماجه والبيهقي وسنده قوي وأخرجه الترمذي
والدارقطني والبيهقي من حديث عائشة رضي الله عنها بلفظ لا تجوز شهادة من ولا خائنة ولا ذي
غر لاخيه الحديث وفيه ضعف قال الترمذي لا يصح عندنا اسناده وقال ابو زرعة في العلل منكر
وضعه عبد الحق وابن حزم وابن الجوزي وقال البيهقي لا يصح من هذا شيء عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وقوله الخائن قال ابو عبيدة لا تراد خص به الخيانة في أمانات الناس دون ما افترض
الله على عباده وانهم سمع عليه فانه قد سمى ذلك أمانة قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تتخونوا
الله والرسول وتخونوا أماناتكم فمن ضيع شيئا مما أمر الله تعالى به أو ارتكب ما نهى عنه فليس
ينبغي ان يكون عدلا فانه اذا كان خائفا فليس تقوى ترده عن ارتكاب محظورات الدين التي منها
الكذب فلا يحصل الظن بخبره لانه مظنة تهمة أو سلب لولب الاهلية وأما ذو الغمر فالمراد به ما ذكرناه
من الحقد والشجاعة والمراد بأخيه المسلم المشهود عليه والسكافر مثله لا يجوز أن يشهد ذو حقد
عليه اذا كانت العداوة بسبب غير الدين فان ذا الحقد مظنة عدم صدق خبره فحيث انزال الضرر
بين يحقد عليه وامام شهادة المسلم اذالم يكن ذا حقد على الكافر بسبب غير الدين فانها تقبل
شهادته عليه وان كان بينهم عداوة في الدين فان عداوة الدين لا تقتضي ان يشهد عليه زورا فان
الدين لا يسوغ ذلك وانما يخرج الحديث على الأغلب والقانع هو الخادم لاهل البيت والمفتطع
اليهم للخدمة وقضاء الحوائج وموالاتهم عند الحاجة وفي تمام الحديث وأجازها أي شهادة القانع

(١) في القاموس ان الغمر
بفتح الميم وكسر هاء الحقد
أه أبو تراب

لغيرهم اى غير من هو تابع لهم وانما منع من شهادته لى هو قانع لهم لانه مظنة تهمة فيجب
 دفع الضرر عنهم وجلب الخير اليهم فذبح من الشهادة ومنع هؤلاء من الشهادة دليل على اعتبار
 العدالة التى الشاهد وعليه دل قوله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم وقد سمعوا العدل بانها
 محافظة دينية تحمل على ملازمة التقوى والروءة ليس معها ابدعة قال السيد رحمه الله وقد
 نازعناهم فى هذا الرسم فى عدة من المباحث كرسالة المسائل المهمة فيما تم بما لبسواى حكاه
 الامة وحققنا الحق فى العدالة فى رسالة ثمرات النظر فى علم الاثر وفى مجلة الغنار حاشية
 ضوء النهار والله الحمد واختارنا ان العدل هو من غلب خيره شره ولم يجرب عليه اعداء الكذب
 واقتناعه لى الادلة هنالك انتهى والشارح هنا شى مع الجماهير وذكر بعض ما يتعلق
 بتفسير مرادهم وليس بذلك (وعن ابى هريرة رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يقول لا تجوز شهادة بدوى على صاحب قسرية رواه أبو داود وابن ماجه)
 البدوى من يسكن البادية تنسب على غير قياس النسبة والقياس بدوى والقرية بفتح القاف
 وقد تكلم المصنف الجامع وفيه دليل على عدم صحة شهادة البدوى له صاحب القرية لانه بدوى
 مثله فصيح والى هذا ذهب أحمد بن حنبل وجماعة من أصحابه قال أحمد أخشى ان لا تقبل شهادة
 البدوى على صاحب القرية لهذا الحديث لانه منهم حيث يشم بدوى ولم يشهد بقرى ولا بالبسة
 ذهب مالك الا انه قال لا تقبل شهادة البدوى لما فيه من الجنائى الدين والجهالة باحكام الشرع
 ولا منهم فى الغالب لا يضبطون الشهادة على وجهها وذهب الاكثر الى قبول شهادتهم وجاهلوا
 الحديث على من لا تعرف عدالتهم من أهل البادية اذا لاغاب ان عدالتهم غير مرفة واستدل
 فى البحر لى بول شهادتهم بقبوله صلى الله عليه وآله وسلم شهادة الاعرابى على هلال رمضان
 (وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه خطب فقال ان انا ما كانوا يؤخذون بالوحي فى عهد
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان الوحي قد انقطع وانما نأخذكم الا ان يماظهر لنا من
 أعمالكم رواه البخارى) وعما منه فى أظهر لنا خيرا أمناه وقرناه وليس البينان من يرى شى
 الله بحسبه فى سريرة ومن أظهر لنا سوءا لم نأمنه ولم نصدق له وان سريرة حسنة استدل به
 على قبول شهادة من لم تظهر منه رية تنظر الى ظاهر الحال وانه يكفى فى التعديل ما يظهر من حال
 المعدل من الاستقامة من غير كشف عن حقيقة سريرة لان ذلك معتذر الالبوحي وقد انقطع
 وكان المصنف أو رده وان كان كلام صحابى لا جهة فيه لانه خطب به عمر وأقر من سمعه فكان
 قول جماهير الصحابة ولان هذا الذى قاله هو الجارى على قواعد الشريعة وظاهر كلامه انه
 لا يقبل المجهول ويدل له ما رواه ابن كثير فى الارشاد انه شهد عند عمر رضى الله عنه رجل فقال له
 عمر رضى الله عنه استأعرفك ولا يضرك ان لا أعرفك انت بمن يعرفك فقال رجل من القوم أنا
 أعرفه قال باى شى أعرفه قال بالعدالة والفضل قال هو جارك الا الذى الذى تعرف لى له ونهاه
 ومذله وخبره قال لا قال فعامل بالدينار والدرهم اللذين يستدل بهما على الورع قال لا قال
 فراقبت فى السفر الذى يستدل به على مكارم الاخلاق قال لا قال استأعرفه ثم قال للرجل انت
 بمن يعرفك قال ابن كثير رواه البغوى باسناد حسن (وعن أبى بكر رضى الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم انه عد شهادة الزور فى أكبر الكبائر متفق عليه فى حديث) ولفظه انه

صلى الله عليه وآله وسلم قال ألا تنبئكم بأكبر الكبائر ثلاثاً قالوا بلى قال الأشرك بالله وعقوق
 الوالدين وجلس وكان متكئاً ثم قال ألا وقول الزور وقال زال بكره حتى قلنا ليسه سكت تقدم تفسير
 شهادة الزور قال الثعلبي الزور تحسين الشيء ووصفه بخلاف صفته حتى يخيل إلى من سمعه أنه
 أنه بخلاف ما هو به فهو نحو به الباطل بما يوهم أنه حق وقد جعل صلى الله عليه وآله وسلم قول الزور
 عديلاً للأشرك وهو مساوياً له قال النوري وليس على ظاهره المتبادر وذلك لأن الشرك أكبر بلا
 شك وكذلك القتل فلا بد من تأويله وذلك بأن التفصيل إلهام النظر إلى ما يناظرهما في المنفعة
 وهي التسبب إلى أن كل المال بالباطل فهي أكبر الكبائر بالنسبة إلى الكبائر التي تسبب بها إلى
 أن كل المال بالباطل فهي أكبر من الزنا ومن السرقة وإنما هم صلى الله عليه وآله وسلم باختيارهم
 عن شهادة الزور وجلس وأتى بحرف التنبيه وكرر الأخبار ليكون قول الزور شهادة الزور وأما
 على اللسان والتماويل بها أكثر ولأن الحوامل عليه كثيرة من العداوة والحسد وغيرهما فاحتج إلى
 الاهتمام بشأنه بخلاف الأشرك فإنه ينبوعه قلب المسلم ولا تم إلا تعدى مفسده إلى غير الشرك
 بخلاف قول الزور فإنه يتعدى إلى من قبل فيه والعقوق يصرف عنه كرم الطبع والمروءة (وعن
 ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل ترى الشمس قال نعم قال قال
 على مثلها فأنه بدأ وعبر آخر به ابن عدي بأسناد ضعيف وصححه الحاكم فأخطأ) لأن في أسناده
 محمد بن سليمان بن مشعل ضعفه النسائي وقال البيهقي لم يرو من ربه بعد عليه وفيه دليل على أنه
 لا يجوز للشاهد أن يشهد إلا على ما يعلمه علماً يقيناً كما تعلم الشمس بالمشاهدة ولا يجوز للشهادة
 بالظن فإن كانت الشهادة على فعل فلا بد من رؤيته وإن كانت على صوت فلا بد من سماع ذلك
 الصوت ورؤية المصوت أو التعريف بالمصوت بعد لين أو عدل عند من يكتب به الألفي مواضع
 فأنها تجوز للشهادة بالظن وقد يوجب البخاري للشهادة على الظن بقوله باب الشهادة على الأنساب
 والرضاع المستفيض والموت القديم وذكر أربعة أحاديث في ثبوت الرضاع وثبوته إنما هو
 بالانقضاء ولم يذكر حديثاً على رؤية الرضاع وأشار بذلك إلى ثبوت النسب فإن لازم الرضاع
 ثبوت النسب وأما ثبوت الرضاعة بنفسها بالاستفاضة فإنه مستفاد من صريح الأحاديث فإن
 الرضاعة المذكورة فيها كانت في الجاهلية وكان ذلك مستفاداً عندهم وقوله وحده الاستفاضة
 عند جماعة منهم في المحلة ثم نظرنا وأعلمنا أن كفي بالشهرة في المذكورة إذا لاطريق إلى التحقيق
 بالنسب لعدم التحقيق فيه في الأغلب وأراد البخاري بالموت القديم ما طاول الزمان عليه وحده
 البعض بخمسين سنة وقيل بأربعين وذلك لأنه شق فيه التحقيق وإلى العمل بالشهرة في النسب
 ذهب الشافعية وأجدوم مثله الموت وكذلك ذهب إليه جماعة وفي ثبوت الولد وقال المصنف في
 القح اختلاف العلماء في ضابط ما تقدم فيه الشهادة بالاستفاضة فتصح عند الشافعية في النسب
 قطعاً والولادة في الموت والعق والولاية والولاية والوقف والعزل والنكاح وثبوته والتعديل
 والتجريح والوصية والرشد والسفه والملا على الراجح في جميع ذلك وبلغه بعض المتأخرين من
 الشافعية بضعة وعشر من مواضع وهي مستوفاة في قواعد العلائق إلى آخر كلامه (وعن
 ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بين وبين شاهد آخر به مسلم وأبو
 داود والنسائي وقال أسناده جيد) قال ابن عبد البر لا مطعن لأحد في أسناده كذا قال لكنه

قال الترمذي في العلم سألت محمد بن يحيى البخاري عنه فقال لم يسمعه عندي عمرو بن ابن عباس يريد
 عمرو بن دينار أو يهوى ابن عباس وقال الخاطم قد سمع عمرو بن ابن عباس عدة أحاديث وسمع
 من جماعة من أصحابه فلا يسكران به ~~يكون~~ سمع منه حديثاً وسمع من أصحابه عنه وله شواهد
 (وعن أحمد بن حنبل روى الله عنه مثله أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن حبان) وأخرجه
 أيضاً الشافعي وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه هو صحيح وقد أخرج الحديث عن اثنين وعشرين
 من الصحابة وقد سدر الشارح أسماءهم والحديث دليل على أنه ثبت القضاء بشاهدتين واليه
 ذهب جماهير من الصحابة والتابعين وغيرهم وهو مذهب فقهاء المدينة السبعة ومالك قال
 الشافعي وعندهم هذه الأحاديث واليمين وإن كان حاصلها تأكيد الدعوى لكن بعظم شأنها فإنها
 شهادة لله سبحانه أن الحقيقة كما يقول ولو كان الأمر على خلاف الدعوى لكان مقعراً على الله
 أنه لم يصدقه فلما كانت هذه المزية العظيمة عابها المؤمن بإيمانه وعظمته شأن الله عنده أن يحلف
 به كاذباً وادعاه الفاجر لما يرام من تعجيل عقوبة الله تعالى لمن حلف عينا فاجر فلما كان لليمين هذا
 الشأن صلت للهجوم على الحكم كشهادة الشاهد وقد اعتبرت الأيمان فقط في المعان وفي
 القسامة في مقام الشهادة وذهب زيد بن علي وأبو حنيفة وأصحابه إلى عدم الحكم باليمين والشاهد
 مستدلين بقوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وقوله فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان
 قالوا وهذا يقتضي الحصر وبقيده فهموم المخالفة لا بغير ذلك والزيادة بالشاهد واليمين مخالفة
 وزيادة الشاهد واليمين تكون نسخاً لمفهوم المخالفة وأجيب عنه بأنه على تقدير اعتبار مفهوم
 المخالفة يصح نسخه بالحديث الصحيح أعني حديث ابن عباس واستدلوا بقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم شاهد الزور يمينه وأجيب بأن هذا الحديث صحيح وحديث الشاهد واليمين صحيح
 فعمل بهما في منطوقهما فإن مفهوم أحدهما لا يقاوم منطوق الآخر هذا وفي سنن أبي داود
 أنه قال سلمة في حديثه قال عمرو في الحقوق يريدان عمرو بن دينار الراوي عن ابن عباس خص
 الحكم بالشاهد واليمين بالحقوق قال الخطابي وهذا خاص بالأموال دون غيرها فإن الراوي وقفه
 عليها والخاص لا يعدي به محله ولا يقاس عليه غير دوا قضاء العموم منه غير جائز لأنه دكاية فعمل
 والفعل لا عموم له انتهى والحق أنه لا يخرج من الحكم بالشاهد واليمين إلا الحد والقصاص
 للأجتماع انهما لا يثبتان بذلك

* (باب الدعوى) *

جمع دعوى وهو اسم مصدر من ادعى شيئاً إذا زعم أن له فيه حقاً سواء كان حقاً أو باطلاً
 (والبنات) جمع ينة وهي الخجة الواضحة سميت الخجة ينة لوضوح الحق وظهوره ~~بها~~ (عن
 ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو يعطى الناس بدعواهم لادى
 ناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه متفق عليه وللبيهقي) أي من حديث
 ابن عباس (بإسناد صحيح البينة على المدعى واليمين على من أنكر) وفي الباب عن ابن عمر عند
 ابن حبان وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الترمذي والحديث دال على أنه لا يقبل
 قول أحد فيما يدعيه بمجرد دعواه بل يحتاج إلى البينة أو تصديق المدعي عليه فإن طلب يمين

المدعى عليه فلهذا والى هذا ذهب سلف الامة وخلفها قال العلماء والحكمة في كون البيعة
 على المدعى ان جانب المدعى ضعيف لا يندعى خلاف الظاهر فكانت الحجة القوية وهي البيعة
 فيدعى بها ضعف المدعى وجانب المدعى عليه قوى لان الاصل ذراع ذمتها فكتفي منه باليمن وشي
 حجة ضعيفة ﴿١﴾ (وعن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عرض على قوم
 اليمين فامروا فامروا بيمينهم في اليمين ائيمهم يحلف رواه البخاري) يندسرماروا أبو داود
 والنسائي من طريق أبي رافع عن أبي هريرة ان رجلا اختصه في مناع ليس لواحد منهم جارية
 فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم استمعا على اليمين ما كان أحبا ذلك أو كرها قال الخطابي ومعنى
 الاستمعا هنا الاقتراع يريدانهم ما يقرعان فامروا بيمينهم ما خرجت القرعة لم يأخذوا مدعى وروى
 منه عن علي بن أبي طالب عليه السلام وهو أنه أتى ببغل وجده في السوق يباع فقال رجل خذ ابغلي
 لم أبع ولم أهب وزع على خمسة منهم لدون وجاء آخر يدعيه برعم ابغله وجاءوا بشاهدين قال
 الراوي فقال علي عليه السلام ان فيه قذرا وصلحوا وسوف أبين لكم ذلك أمانة له يباع البغل
 فيقسم على سبعة أئيمهم لهذا الخمسة ولهذا الشأن وان لم تضطلحوا فالقضاء له يحلف أحد الخصمين
 انه ما بعه ولا وهبه وانه بغل فان تشاحتم أياكم يحلف فانه يقرع بينكما على الحلف وأياكم أقرع
 حلف انتهى كلام الخطابي ﴿٢﴾ (وعن أبي أمامة الحارثي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم قال من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة فقال
 له رجل وان كان شيئا يسيرا يا رسول الله قال وان كان قضيبا من أراك رواه مسلم) الحديث دليل
 على شدة الوعيد لمن حلف ليأخذ حقا غيره أو يسقط عن نفسه حقا فانه يدخل تحت الاقتطاع
 لحق المسلم والتعريض بحق امرئ مسلم يدخل فيه ما ليس بحال شرعا كالحدا الميته ونحوه وذكر المسلم
 خرج مخنجر الغالب والأفاد في مثل هذا الحكم قليل ويحتمل ان هذه العقوبة تختص عن
 اقتطاع بيمينه حق المسلم لاحق الذي وان كان محرما فلا عقوبة أخرى وإيجاب البار وتجرم الجنة
 مقيد بما ألتزم ويتب ويخلص من الحق الذي أخذ باطلا ثم المراد باليمين اليمين الناجزة وان كانت
 مخالفة في الحديث فقد قيدها ﴿٣﴾ (وعن الأشعث) بشين معجمة ما كنهه فعين مهمله مفتوحة
 ثالثة وهو أبو محمد (ابن قيس) بن معديكرب الكندي قدم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 في وفد كندة وكان رئيسهم وذلك في سنة عشر وكان رئيسا في الجاهلية مطاعا في قومه وجنبا في
 الاسلام وارتد عن الاسلام بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم رجع الى الاسلام في خلافة
 أبي بكر رضي الله عنه وخرج للجهاد مع سعد بن أبي وقاص وشهد القادسية وغدير هاشم سكن
 الكوفة ومات بها سنة اثنتين وأربعين وصلى عليه الحسن بن علي عليهما السلام (أن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم قال من حلف على عين يقتطع بها مال امرئ مسلم هو فيها فاجر في الله وهو
 عليه غضبان متفق عليه) والمراد بكونه فاجر انها ان يكون متعمدا عالما بغيره مخنجر وإذا كان
 تعالى عليه غضبان حرمه جنته وأوجب عليه عذابه ﴿٤﴾ (وعن أبي موسى رضي الله عنه ان
 رجلا من اخوة بني دابة ليس لواحد منهم مائة فقتلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بينهم
 اثنين رواه أحمد وأبو داود والنسائي وهذا اللفظ قالوا واستناده جيد) قال الخطابي يشبهه أن
 يكون هذا البعير والدابة كانت في أيديهم مائة فقتلها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بينهم

لاستوائهما في المالك البند ولو لا ذلك لم يكونا بنفس الدعوى يستحقانه لو كان الشيء في يد أحدهما
وقد روى أبو داود وعقبة حديثا فقال ادعيا غيرا في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فبعث كل واحد منهما بشاهدين فقصه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بينهما مناصفين قال الخطابي
وهو مروي بالاستناد الاول الا ان في الحديث المتقدم لم يكن لو احدهما مناصف في عهد ان كل
واحد منهما قد جاء بشاهدين فاحتمل ان تكون القضية واحدة الا ان الشهادات المتعارضة
تمارت فصارا كمن لا يثبت له وحكم بالشيء بينهما مناصفين لاستوائهما في البند ويحتمل أن يكون
البعير في يد غيرهما فلما أقام كل واحد منهما شاهدين على دعواه نزع الشيء من يد المدعى عليه
ودفعه اليهما وقد اختلف العلماء في الشيء يكون في يد الرجل يد اعياه اثنان يقسم كل واحد منهما
بينة فقال أحد بن حنبل واحق بن زاهر به يقرع بينهما من خرج له القرعة ضار له وكان
الشافي يقول به قديما ثم قال في الجديد فيه قولان أحدهما يقضى به بينهما مناصفين وبه
قال أصحاب الرأي وسفيان الثوري * والقول الثاني انه يقرع بينهما فابى ما خرج سهمه
حلف لقد شهد شهوده بحق ثم يقضى له به وقال مالك لا أخكم به لو احدهما من كان في يد
غيرهما وحكى عنه انه قال هو لا عدلها مشهودا وأشهرهما في الصلاح وقال الاوزاعي
يؤخذ بأكثر البينتين عددا وحكى عن الشعبي أنه قال هو بينهما على حصص الشهود اه كلام
الخطابي وفي المنار ان القرعة ليس هذا حلها وانما وظيفة ما حيث تغدو القرعة الى الحقيقة
(١) من كل وجه وكون المدعى هناك مشتركا أحد المحتملات فلا وجه لابطالها بالقرعة واختار
قصة المدعى وهو الصواب في هذه الصورة ﴿ وعن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال من حلف على منبري هذا بين اثمة تروا مقعده من النار رواه
أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان) وأخرج النسائي رجال ثقات من حديث أبي
أمامة مرفوعا من حلف عند منبري هذا بين كاذبة يستحل به مال امرئ مسلم فقبله لعنة
الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا والحديث دليل على عظمة
اثم من حلف على منبره صلى الله عليه وآله وسلم كاذبا واختلف العلماء في تغليظ الحلف
بالمكان والزمان بل يجوز للحاكم أولا والحديث لا دليل فيه على أحد القولين انما فيه
عظمة اثم من حلف على منبره صلى الله عليه وآله وسلم وذهب الحنفية والخلافة الى انه
لا تغليظ بزمان ولا مكان وانه لا يجب على الخالف الاجابة الى ذلك وذهب الجمهور الى انه
يجب (٢) التغليظ بالزمان والمكان قالوا في المدينة على المنبر وفي مكة بين الركن والمقام وفي
غيرهما في المسجد الجامع وكانهم يقولون في الزمان ينظر الى الاوقات الناضلة كبعد العصر ولبعد
الجمعة ويومها ويشو ذلك احتج الاولون باطلاق أحاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقوله شاهدك
أو عينة واحتج الجمهور بحديث جابر وحديث أبي أمامة وبقوله عمر وعثمان وابن عباس
 وغيرهم من السلف واستدلوا بالتغليظ بالزمان بقوله تعالى تحبسونهما من بعد الصلاة قال
المفسرون هي صلاة العصر وقال آخرون يستحب التغليظ بالزمان والمكان ولا يجب وقيل هو
موضع اجتماعهم اذا رآه حسنا ألزم به ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر اليهم) هذا كناية عن غضبه تعالى

(١) أي محل كانت العين
المدعاة في أيدي المتداعين
معافا لئلا يهلكوا على السواء
اه أبو تراب

(٢) اعلمهم يريدون بالوجوب
اذا طلبه الخصم أو رآه
الحاكم اه أبو تراب

(١) نسخة منه

وأشارة إلى حرمانهم رجسته (ولازكهم) أي لا يظفرهم من أدناس التوبى بالمغفرة (ولهم عذاب أليم رجل على فضل ما أنفذه ففعله (١) ابن السبيل ورجل بايع رجل بالبيعة بعد العصر خالفه بالله لاخذها بكذا وكذا وصدقوه وعلى غير ذلك ورجل بايع اماما لا يبايعه الا لادنيا فان أعطاه منها وفى وان لم يعط منها لم يفت منه (عليه) قوله على فضل ما أى على ما فاضل عن كتابته فهذا منع من الحاجة اليه من هو محتاج له وتقدم الكلام عليه في كتاب البيع وقوله فصدق أى المشتري وضمير هو لا اخذ من صدر قوله لاخذها للدلالة فعلا عليه مثل اعدوا هو أقرب للتقوى أى والاخذ على غير ما حلف عليه فهذا ارتكب أمرين عظيمين الحلف بالله والكذب في قيمة السلعة وخص بعد العصر لشرف الوقت وهو من أدلة من غلط بالزمان وقوله بايع اماما لا يبايعه الا لادنيا أى لم يعطيه منها والوعيد يحتمل أن يكون لمجموع ما ذكر من المبايعات لاجل الدنيا فانها ليست غير صالحة ولعدم الوفاء بالخرج عن الطاعة ونفريق الجماعة والاصل في بيعة الامام ان يقصد بها اقامة الشريعة ويعمل بالحق ويقيم ما أمر الله تعالى باقامته ويهدم ما أمر الله تعالى بهدمه ووقع في البخاري ورجل حلف على يمين كاذبة بعد العصر ليقتطع بها مال رجل مسلم فيكون من نوعهم بهذا النوع من الوعيد أربعة وفي مسلم مثل حديث أبي هريرة قال روي عن ابن مسعود كذاب وعادل مستكبر وأخرج أيضا من حديث أبي ذر عن فوعة لانه لا يكلمهم الله يوم القيامة المئان الذي لا يعطى شيئا الا منه والمنفق سلعة بالخلف الناجز والمسبل ازاره فحصل من مجموع الاحاديث تسع خصال ان جعلنا المنفق سلعة بالخلف الكاذب والذى حلف بعد العصر لقد أعطى كذا وكذا شيئا واحدا وان جعلناهما شيئين كما هو الظاهر فان المنفق سلعة بالخلف الكاذب أعم من الذى يحلف لقد أعطى فتكون عشرة (٢) وعن جابر رضى الله عنه أن رجلا اختصم في ناقة فقال كل واحد منهما ما أتجبت عندي وأقام) أى كل واحد (بينة فقصي بهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يبق في يده) سيأتى من أخرجه وأخرج الذى بعده وقد أخرج هذا البيهقي ولم يضعف اسناداه وأخرج نحوه عن الشافعي الا ان فيه تداعيا دابة ولم يضعف اسناداه أيضا وفي الحديث دليل على أن البدر بركة للشهادة المواقفة لها وقد ذهب الى هذا الشافعي ومالك وغيرهما قال الشافعي يقال لها اقداسم وتما في الدعوى والبيعة والذى هو في يده سبب بكتوبته في يده هو أقوى من سببك فهو له الفضل وقوة سببه وذكر هذا الحديث وذهب ابن حنبل الى انها ترجح بيئته الخارج وهو من لم تكن في يده قالوا انشروا له وللمنكر اليمين ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم البينة على المدينى فانه يقتضى أن لا تقبل بيئته المنكر وروى عن علي عليه السلام أنه قال من كان في يده شيء فبيئته لا تعمل له شيئا ذكره في البحر وأجيب عن ذلك بأن حديث جابر خاص وحديث البيئته على المدعى عام والخاص مخصوص مقدم وأثر على رضى الله عنه لم يصح وعلى صحته فعارض بما سبق وعن القاسم انه يقدم بينهما لان اليد تقوى به لبيئته الداخلة فساوت بيئته الخارج وروى عنه تقول الشافعي وللحنفية تصحيح لم يتم عليه دليل (٣) وعن ابن عمر رضى الله عنه ما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رد اليمين على طالب الحق رواهما) أى هذا والذي قبله (الدارقطني وفي اسنادهما ضعف) وجه ضعف هذا الحديث ان مداره على محمد بن مسروق عن ابي حنيفة بن القبراء ومحمد لا يعرف واسحق مختلف فيه كما قاله المعنف وقال الذهبي في الكاشف ان ابا حنيفة

القرات قاضي مصر ثقة معروف وقال البيهقي الاعتماد في هذا الباب على أحاديث القسامة فإنه قال صلى الله عليه وآله وسلم لا ولياء الدم أتخلفون فأبوا فقال يتخلفون وهو حديث صحيح وساق الروايات في القسامة وفيها رد اليمين قال فهذه الأحاديث هي المعتمدة في رد اليمين على المدعى إذا لم يتخلف المدعى عليه قلت وهذا منه قياس الإله قد ثبت عندهم أن القسامة على خلاف القياس وثبت أنه لا يقاس على ما خالف القياس وقد استدل بحديث الكتاب على ثبوت رد اليمين على المدعى والمراد به أنها تجب اليمين على المدعى ولكنه إذا لم يتخلف المدعى عليه وقد ذهب الشافعي وآخرون إلى أنه إذا نكل المدعى عليه فإنه لا يجب باله كقول شيء إلا إذا حلف المدعى (وعن عائشة رضي الله عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم مسرورا تبرق) بفتح المنشة الفوقية وضم الراء (أسارى وجهه) هي الخطوط التي تكون في الجبهة وأحدها سر وسرور وجمعها أسرار وأسرة وجمع الجمع أسارى رأى تضيء وتستسير من الفرح والسرور (فقال ألم ترى إلى مجرزا) بضم الميم وفتح الجيم ثم زاي مشددة مكسورة ثم زاي أخرى اسم فاعل لانه كان في الجاهلية إذا أسر أسيرا جزا ناصيته وأطلقه (المدلجى) بضم الميم وبالذال الموحدة وجمعهم برزعة يخرج نسبة إلى بنى مدلج بن مرة بن عبد مناف بن كنانة (نظر آتفا) أى الآن (الى) زيد بن حارثة وأسامة بن زيد فقال هذه الأقدام بعضها من بعض متفق عليه في رواية البخاري أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال ألم ترى أن مجرزا المدلجى دخل فرأى أسامة وزيدا عليه ما قطيفة قد عطارا وسم ما ومدت أقدامهما فقال إن هذه الأقدام بعضها من بعض واعلم أن الكفار كانوا يقدحون في نسب أسامة لكونه كان أسودا شديد السواد وكان زيدا أبيض كذا قاله أبو داود وأم أسامة هي أم أيمن وكانت حبشية سوداء ووقع في الصحيح أنها كانت حبشية توصيفة لعبد الله والد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويقال كانت من سبي الحبشة الذين قدموا من الفيل فصارت لعبد المطلب فوهم العبد الله والد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتزوجت قبل زيد عبدا الحبشى فولدت له أيمن فكسيت به واشتهرت بكينيتها واسمها بركة والحديث دليل على اعتبار القياقة في ثبوت النسب وهي مصدر قاف قياقة والقائف الذي يتبع الأتارو ويعرفها ويعرف شبه الرجل بابيه وأخيه وإلى اعتبارها في ثبوت النسب ذهب مالك والشافعي وجماهير العلماء مستدلين بهذا الحديث ووجه دلالة ما علم من أن التقرير منه صلى الله عليه وآله وسلم حجة لانه أحد أقسام السنة وحقيقة التقرير أن يرى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعلا من فاعل أو يسمع قولاً من قائل أو يعلم به وكان ذلك الفعل من الأفعال التي لا يعلم تقدم انكارها كضيق كافر إلى كنيسة أو مع عدم القدرة كما كان يشاهده من كفار مكة من عبادة الأوثان وإذا هم للمسلمين ولم ينكروا كان ذلك تقريراً لا على جوازها فإنه استبشر به فوضع كافي هذه القصة فإنه استبشر بكلام مجرزي في إثبات نسب أسامة إلى زيد فدل ذلك على تقرير كون القياقة طريقاً إلى معرفة الأنساب وعبارة مالك عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه (١) كان يلبط أولاد الجاهلية بمن ادعاهم في الإسلام فأثنى رجلان إلى عمر رضي الله عنه كلاهما يدعى ولداً امرأتين فدعا قائفاً فأنظر إليه القائف فقال لقد استر كافيته فضر به عمر رضي الله عنه بالدرة ثم دعا المرأة فقال أخبريني خبرك فقالت كان هذا أحد الرجلين يأتي في أبل لاهلها فلا يفارقها حتى يفتي أنه

(١) قوله كان يلبط لانه كان

يلحق ولحقه رواية ٥١

مصححه

قد استمر ما جمل ثم ينصرف عنه فأفهر بقت عليه دما ثم خلف عليها هذا حتى الآخر فلا ادري
من أيهما هو فكبر القائف فقال عر رضى الله عنه للعلام في أيهما عاشت فانتسب فقضى عر
بجهر من الصحابة بالقيافة بن غير انكار من واحد منهم فكان كالاجماع تقوى به أدلة القيافة قالوا
وهو مروي عن ابن عباس وأنس بن مالك ولا يخالف إجماع الصحابة ويدل له حديث اللعان
وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ان جاءت به على صفة كذا وكذا فهو لفلان أو على صفة كذا وكذا
فهو لفلان فجاءت به على الوصف المذكور فقال لولا الأيمان لكان لي ولها شأن فقوله لفلان
اثبات النسب بالقيافة وانما منعت الأيمان عن الحاقه بن جاء على صفة وذهبت الحنفية الى انه
لا يعمل بالقيافة في النسب والحكم في الولد المتنازع فيه أن يكون للشر يكني أو المشتري بين
أو الزوجين وأما قوله الولد للفرأش فذلك فيما اذا علم الفرأش فانه معلوم ان الحكم به مقدم قطعا
وانما القيافة عند عدمه ثم الاصح عند القائلين بالالحاق انه يكفي قائف واحد وقيل لابد من
اثنين وحديث الباب دال على الاكتفاء بالواحد

(كتاب العتق)*

العتق الحرية يقال عتق عتقا بكسر العين ويقحوه فهو عتيق وعتاق وفي النجم الواحد العتق
اسمناط الملائم من آدمي تقر بالله تعالى وهو مندوب وواجب في الكفارات وقد بحث الشارع
عليه كما قال تعالى فذكر ربة ففسرت بعتدها من الرق والاحاديث في فضله كثيرة (عن أبي هريرة
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيما امرئ مسلم أعتق امرأ مسلمة
استمقت الله بكل عضو) بكسر العين وضعتها (منه عضوا من النار متعق عليه) وتعلمه في
النجاري حتى فرجه بفرجه وقيه انه اذا كان المعتق والمعتق مسلمين أعتقه الله من النار وقوله
استمقت ما يسع بانه بعد استمقتها لها واشترط اسلامه لاجل هذا الاجر والافان عتق الكافر
يصح وقوله لا يقر به فكافر ليس المراد انه لا يستمق منه ما من شأنه أن يتقرب به كالعتق والهبة
والصدقة وغير ذلك انما المراد انه لا يثاب عليها والافهى نافذة منه لكن لاجل ان له بسببه من النار
وفي تقييد الرقة المعتقة بالاسلام بضاد دليل على ان هذه النصيلة لا تنال الا بعتق المسلمة وان كان
في عتق الكافرة فضل لكنه لا يبلغ ما وعد ههنا من الاجر ووقع في رواية مسلم ارب عوض عضو
وهو بكسر الهمزة واسكان الراء فوحدة العضو وفيه ان عتق كامل الاعضاء أفضل من عتق
ناقصها فلا يكون خصيا ولا فاقد غيره من الاعضاء ولا على غناء أفضل كما يأتي وعتق الذكرا أفضل
من عتق الانثى (وللمترنمى وصححه عن أبي أمانة وأما امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كاتتا
فسكا كمن النار) فعتق المرأة أجرة على النصف من عتق الذكر فالرجل اذا أعتق امرأته كانت
فسكا نصفه من النار والمرأة اذا أعتقت الامة كانت فسكا كهاتين النار كدال لمفهوم هذا
ومنطوق قوله (ولاني داود من حديث كعب بن مرة وأما امرأته مسلمة أعتقت امرأته مسلمة
كانت فسكا كهاتين النار) وبهذا الذي قبله استدلل من قال عتق الذكرا أفضل ولما في الذكرا من
المعاني العامة والمنفعة التي لا توجد في الاناث من الشهادة والجهاد والقضاء وغير ذلك مما يختص
بالرجال اما شرعوا اما عادة لان في الامام من تضييع بالعتق ولا يرغب فيها بخلاف العبد وقال

آخرون عتق الاتني أفضل لانه يكون ولدها حراً أو عبداً وقوله في رواية حتى فريجه
 بفرجه استشكله ابن العربي قال لان المعصية التي تعلق بالفرج هي الزنا والزنا كبيرة لا تكفر
 الا بالتوبة الا ان يقال ان العتق مرجع عند الموازنة بحيث تكون حسنات العتق رابحة وتوازي
 سيئة الزنا مع انه لا اختصاص لهذا الزنا فان اليد يكون بها القتل والرجل يكون بها السرار من
 وغير ذلك * (نقطة) * في النجم الوهاح ان اعتق النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثاً وستين
 الرخف نسمة عدسني عمره وعدائهم قال واعتقت عائشة ثمانين وعاشت كذلك واعتق
 أبو بكر كثيراً واعتق العباس سبعين عبداً رواه الحاكم واعتق عثمان وهو حاصر عشرين
 واعتق حكيم بن حزام مائة طوقين بالنضه واعتق عبد الله بن عمر ألفاً واعتق ألف عمر قوج ستين
 حجة وحسن في سبيل الله ألف فرس واعتق ذوالكلاع الجبري في يوم واحد ثمانين ألف عبد
 واعتق عبد الرحمن بن عوف ثلاثين ألفاً نسمة انتهى * (وعن أبي ذر رضى الله عنه قال سألت
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي العمل أفضل قال ايمان بالله وجهاد في سبيله قلت فأى الرقاب
 أفضل قال أغلاها) روى بالعين المهملة والعين المجرمة (ثنا وأنتسماع عند أهلها متفق عليه)
 دل على ان أبله ادا أفضل أعمال البر بعد الايمان وقد تقدم في كتاب الصلاة ان الصلاة في أول وقتها
 أفضل الاعمال على الاطلاق وتقدم الجمع بين الاجاديت بمالك ودل على ان الاعلى عما أفضل من
 الاذن فيه قال النووي محله والله أعلم فيمن أراد ان يعتق رقبة واحدة أو مالو كان مع شخص ألف
 درهم مثلاً فأراد ان يشتريهم ارقاباً بعتقه أفوجدر رقبة بعتقه ورقتين بمقتولين قال ففتنان
 أفضل بخلاف الاضحية فان لواحدة السميعة أفضل لان المطلوب في العتق فك الرقبة وفي
 الاضحية طيب اللحم انتهى والاولى ان هذا لا يؤخذ قاعدة كلية بل يختلف باختلاف الاشخاص
 فانه اذا كان شخص يعمل عظيم من العلم والعمل وانتفاع المسلمين بعتقه أفضل من عتق جماعة
 ليس فيهم هذه السمات فيكون الضابط اعتبار الاكثر نفعا وقوله وأنتسماع عند أهلها أي
 ما كان اغتباطهم أشد وهو الموافق لقوله تعالى لن تناولوا البرحق تنفعوا عما يحبون * (وعن
 ابن عمر رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أعتق شركه في عبد وكان
 له مال يبلغ ثمن العبد قوم قيمة عسدل) بفتح العين أي لازيادة فيه ولا نقص (فأعطى شركاه
 حصصهم وعتق عليه العبد والا) يكن له مال يبلغ ثمن العبد (فقد عتق) بفتح العين المهملة
 (منه ما عتق) بفتح العين ويجوز ضمها (متفق عليه) دل الحديث على ان من له حصص في عبد
 اذا عتق حصته فيه وكان موثراً الزمة لمسلم يشركه بعتقه تقويم حصته الشريك تقويم مثله
 وعتق عليه العبد جميعه وقد أجمع العلماء على ان نصيب المعتق بعتق بنفس الاعاق ودل على انه
 لا يعتق نصيب شريكه الا مع تسار المعتق لامع اعساره لقوله في الحديث والآي وان لا يكن له
 مال فقد عتق منه ما عتق وشي حصته وظاهره تبعض العتق أي انه قد وقع في هذا اللفظ نزاع بين
 الأئمة فقال ابن وضاح ليس هذا من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه رواه أبو بوعن نافع
 قال قال نافع والافتد عتق منه ما عتق ففصل من الحديث وجعل من قول نافع قال أبو ب مرة
 لا أدري ذومن الحديث أو هو شيء قاله نافع وقال غيره قد رواه مالك وعبد الله العمري فوصلاه
 بكلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجعلاه منه قال القاضي عياض وما قاله مالك وعبد الله

العمري أولى وقد جرداده في نافع أثبت من أيوب عند أهل هذا الشأن كيف وقد شك أيوب
 فيه كذا كرنا وقد راجح الأئمة رواية من أثبت هذه الزيادة من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 الشافعي لأحسب عالمنا في الحديث يشك في أن ما لا يحفظ الحديث نافع من أيوب لأنه كان
 أزم له حتى لو تساوىوا وشك أحدهما في شيء ولم يشك فيه صاحبه كانت النجاسة مع من لم يشك هذا
 وللعلماء في المسئلة أقوال أقواها ما وافقه هذا الحديث وهو أنه لا يعتق نصيب الشريك إلا بدفع
 القيمة وهو المشهور من مذهب مالك وثوبه قال أهل الظاهر وهو قول للشافعي وقال آخرون أنه
 يعتق العبد جميعه وإن لم يكن للمعتق مال فله يستعي العبد في حصه الشريك مستدلين بقوله
 (ولهما) أي الشجين (عن أي هريرة) والاقوم العبد عليه واستعي غير مشقوق عليه وقيل
 أن السعاية مدرجة في الحديث) فانه ظاهر انه اذا لم يكن للشريك مال قوم العبد واستعي في
 قيمة حصه الشريك وأوجب بأن ذكر السعاية ليست من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم بل مدرجة
 من بعض الروايف الخبر كما أشار إليه المصنف قال ابن العربي انفقوا على أن ذكر الاستسعاء ليس
 من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانه من قول قتادة قال النسائي بلغني أن هماما رواه ما فعل
 هذا الكلام أعني الاستسعاء من قول قتادة وكذا قال الاسماعيلي انما هو من قول قتادة مدرج
 على ما روى همام وجرم ابن المنذر والخطابي بانه من فتا فتادة وقد رجع ما ذكر من ادراج
 السعاية باتفاق الشيخين على رفعه فانهم ما في أي درجات الصحيح وقد روى السعاية في الحديث
 سعيد بن أبي عروبة عن قتادة وهو أعرف بحديث قتادة لكثرة ملازمته وكثرة أخذ عنه من
 همام وغيره وهمام وشعبة وإن كانا أخذنا من سعيد فانه كان أكثر ملازمة لقتادة منهم ما رواه
 لا ينافي رواية سعيد لانهم ما اقتصر في رواية الحديث على بعضه وأما إعلال رواية سعيد بن أبي
 عروبة بانه اختلط فمردود لان روايته في الصحيحين قبل الاختلاف فانه فيه ما من رواية يزيد بن
 ذريع وروايته عن سعيد كانت قبل اختلافه ثم رواه البخاري من رواية جري بن حازم لما بعته
 له ليس في عنه التردد ثم أشار إلى أن غيرهما تابعه ما ثم قال اختصره شعبة كانه جواب سؤال ما قدر
 تقديره ان شعبة أحفظ الناس حديث قتادة فكيف لم يذكر الاستسعاء فأجاب بان هذا لا يؤثر
 فيه ضعفه لانه أورد مختصرا وغيره ساقه بتمامه والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد قلت
 وهم هذا يعرف المجازفة في قول ابن العربي انفقوا على أن ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم وبعد تقرره هذا فقد عرفت تعارض كلام هؤلاء الأئمة الاختلاف في هذه
 الزيادة ولا كلام في أنها قدر وبه مرفوعة والاصل عدم الادراج حتى يقوم عليه دليل ناهض
 وقد تقاضت الأدلة هنا ولكنها عند القول برفع زيادة الاستسعاء إليه صلى الله عليه وآله وسلم أن
 الاصل عدم الادراج ومع ثبوت رفعها فقد عارضت رواية والافقه عتق منه ما عتق وقد جع
 ينهم أبو جهمين الاول ان معنى قوله والافقه عتق منه ما عتق أي باعتاق مالك الحصه حصته
 وحصه شريكه فاعتق بالسعاية بعد تسليم ما عليه ويكون كالمكاتب وهذا هو الذي
 جزم به البخاري ويظهر أن ذلك يكون اختيار العبد لقوله غير مشقوق عليه فلو كان ذلك على جهة
 الإلزام بان تكاف العبد الاكتساب والطلب حتى يحصل ذلك لحصل له بذلك غاية المشقة وهو
 لا يلزم في الكتابة ذلك عند الجهور ولا ناهي غير واجبة فهذا منتهى وإلى هذا الجمع ذهب البيهقي وقال

لا يتبع بن الحديثين معارضة أصاود وحوكا قال الا انه يلزم منه ان يبقى الرق في حصه الشرير لئلا
 يحتر العبد له ما به ويحمل حديث أبي المليلج عن أبيه ان رجلا أعتق شقة صاله في غلام فذكر ذلك
 للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ليس لله شرك في وفي رواية فاجاز عتقه وأخرجه للنسائي
 بإسناد قوي ومثله ما أخرج أحمد بإسناد حسن من حديث هرة ان رجلا أعتق شقة صا في مملوك
 فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو كله فليس لله شرك في على المومنين فتدفع المعارضة وتأم
 ما أخرجه أبو داود ومن طريق لمقام عن أبيه ان رجلا أعتق نصيبه في مملوك فلم يضمه النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم واستاده حسن فهو في حق العسر ويدل له ما أخرجه النسائي عن ابن عمر
 رضي الله عنه بلفظ من أعتق عبدا وله فيه شركاء له وفاء فهو حر ويضمن نصيب شركائه بقيته
 لما أساء منه مشاركتهم وليس على العبد شيء فقال له وفاء والثاني من وجهي الجمع ان المراد
 بالاستسعاء ان العبد يستمر في خدمة سيده الذي لم يعتق رقيقا بقدر ماله من الرق ومعنى غير
 مشقوق عليه انه لا يكفاه سيده من الخدمة فوق ما يطيقه ولا فوق حصته من الرق قيل الا انه
 يبعد هذا الجمع ما أخرجه الطبراني والبيهقي من حديث رجل من بني عذرة ان رجلا منهم أعتق
 مملوكا له عند موته وليس له مال غيره فأعتق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلثه وأمره ان
 يسعي في الثلثين قلت قد يقول من اختار هذا الوجه من الجمع ان المراد من أمره صلى الله عليه
 وآله وسلم ان يسعي في الثلثين اربعي على مواله بقدر ثلثي رقبته من الخدمة لانه الذي أتى
 رفاقهم وابطاح الجمع بين الاحاديث ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا شيء لله فيما اذا كان
 مالك لشخص غنيافه وفي حكم المالكين فيعتق العبد كله ويسلم قيمة ما هو وشركائه ويحمل
 حديث السعاية على ما اذا كان العبد قادرا عليها كما يرشد اليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم لم غير
 مشقوق عليه وحديث والافقد عتق ما عتق على ما اذا كان الممتق فقيرا والعبد لا قدر له على
 السعاية واعلم ان هذا كله فيما اذا كان الممتق يملك بعض العبد وأما اذا كان يملك كله فاعتق
 بعضه بغيره ورالعلماء يقولون بعتق كله وقال أبو حنيفة وأهل الطاهر يعتق منه ذلك القدر
 الذي عتق ويبقى في الباقي وهو قول طاوس وجماد وجماد والاولين حديث أبي المليلج وغيره وبالقياس
 على عتق الشخص فانه اذا سري الى مالك الشرير فكذلك لا ولي اذا لم يكن له شركاء وشقة الاخرين
 ان البعب في حق الشرير هو ما يدخل على شريكه من الضرر فاما اذا كان العبد له جميعه لم يكن
 هناك ضرر فلا قياس ولا ينبغي ان يرى في مقابله النص (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجزى) بفتح حرف المضارعة أى لا يكافئ (ولوالده
 الا ان يجده مملوكا) فيشتره (فيعتقه وراه مسلم) فيه دلائل على انه لا يعتق عليه بغير الشراء
 وانه لا بد من الاعتاق بعده والى هذا ذهب الطاهرية وذهب الجمهور الى انه لا يعتق بنفس الشراء
 وتأولو قوله فيعتقه بأنه لما كان شراؤه تسبب عنه العتق فنسب اليه العتق مجازا لا ينبغي ان
 الاصل الحقيقة الا انه صرفه عن الحقيقة حديث سيرة الآتي وفيه تعليق الحرة بنفس المالك
 كما يأتي وانما كان عتقه جزاء لانه لان العتق أفضل ما من به أحد على أحد لتخليصه بذلك من
 الرق فتكمل له أحوال الاحرار من الولاية والنساء والشهادة والاجماع والحديث نص في عتق
 الوالد ومثله قول من عدا داود في حق الام أيضا (وعن سيرة بن جندب رضي الله عنه ان النبي

صلى الله عليه وآله وسلم قال من ملك ذارحم محرم فهو حر رواه أحدوا الأربعة ورجح جمع من
 الحفاظ انه موقوف) أخرجه أبو داود وصريحه من رواية جاد وموقوف من رواية شعبة وقال
 شعبة أحفظ من جاد فالوقف حينئذ أرجح وأخرجه أيضاً من طريق شعبة عن قتادة أن عمر بن
 الخطاب قال من ملك الحديث فوقفه على عمر وقال أبو داود لم يحدث بهذا الحديث إلا جاد وقد
 شك فيه قال ابن المديني هو حديث منكر وقال البخاري لا يصح ورواه ابن ماجه والنسائي
 والترمذي والحاكم من طريق حمزة عن النوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال النسائي
 حديث منكر وقال الترمذي لم يتابع حمزة عليه وهو خطأ وقال الطبراني وهم في هذا الاسناد
 والمحفوظ بهذا الاسناد سني عن يسع الولاء وعن هبته ورواه الحاكم هذا وقال انه روى من طريق
 حمزة والحدادين بالاسناد الواحد وصححه ابن خزم وعبد الحق وابن القطان وقالوا حمزة بن زبيعة
 لا يضر تفرده لانه ثقة لم يكن في الشام رجل شبهه قلت فقد رفعه ثقة فإرسال غيره له لا يضر كما
 كثرناه وفي الحديث دليل على انه من ملك من يذنه ويذنه ذارحم محرم الشكاح فانه يعق عليه وذلك
 كالأبائهم وان علوا والاولاد وان سفلوا والاخوة وأولادهم والاحوال والاعمال لأولادهم وإلى هذا
 ذهب الحنفية مائة ابن بالحديث وذهب الشافعي إلى انه لا يعق إلا الأب والأبنا للنسب في
 الحديث الاول على الآباء وقيل أيضاً لا يذنه عليهم وبنا منه على عدم صحة هذا الحديث عنده وزاد
 مالك الأخوة والاحوال قياساً على الآباء وذهب داود إلى انه لا يعق أحد بهذا السبب لظاهر
 حديث أبي هريرة الماضي فيه تبرير فيعته فلا يعق أحد إلا بالاعتاق عنده وهذا الحديث كما
 عرفت قد صححه أئمة فاعلم به متعين وظاهره ان مجرد مالك سبب العتق فيكون قربة لمحل
 فيعته على المعنى المجازي كما قاله الجمهور فلا يكون فيه حجة له (وعن عمران بن حصين رضي
 الله عنه ان رجلاً أعتق ستة عمال لملك له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعا بهم رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم فجزأهم أثلاثاً ثم أقرع فاعتق اثنين وأرق أربعة وقال له قولاً سديداً) وهو ما رواه
 النسائي وأبو داود انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لو شهدته قبل أن يذنب لم يذنب في مقابر المسلمين
 (رواه مسلم) دل الحديث على أن حكم التبرع في المرض حكم الوصية يفقد من الثلث واليه ذهب
 مالك والشافعي وأحمد وانما اختلفوا هل تعتبر القيمة أو العدد من غير تقويم فقال مالك يعتبر
 التقويم فإذا كانوا ستة أعبد أعتق الثلث بالقيمة سواء كان الحاصل من ذلك اثنين منهم أو أقل
 أو أكثر وذهب البعض إلى ان الاعتبار العدد من غير تقويم فيعتق اثنين في مسألة الستة الأعباد
 ويكون تعيين المعتق بالقرعة على اثنين القولين وخالف الحنفية وذهبوا إلى انه يعق من كل عبد
 ثلثه ويسبى كل واحد في ثلثي قيمته للورثة قالوا وهذا الحديث آحادى خالف الأصول وذلك لأن
 السبب قد أوجب لكل واحد منهم العتق فلو كان له مال لنته العتق في الجميع بالاجماع وإذا لم يكن
 له مال وجب ان يتخذ لكل واحد منهم بقدر الثلث الجائز تصرف السيد فيه وروى ان الحديث
 الآحادى من الأصول فكيف يقال انه خالف الأصول ولو سلم فن الأصول ان لا يدخل ضرر راعى
 الغير وقد أدخلتم الضرر على الورثة وعلى العبيد المعتقين وإذا جع العتق في شخصين كما في مسألة
 الحديث حصل الوفاء بحق العبد وحق الرارث وتظاهر مسألة العبد لو أوصى بجميع التركة فانه
 يقف ما زاد على الثلث على اجازة الورثة اتفاقاً ثم إذا أريد القيمة تعينت الانصاف بالقرعة اتفاقاً

(وعن نسيه رضى الله عنه) بالبين للمهملة فقاء فمنا تحسية فنون (فان كنت ملوكا لم سلمة
 فتالت أعتقت واشترطت علي أن يتقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما عشت رواه أحمد
 وأبو داود والنسائي والحاكم) الحديث دليل على صحة اشتراط الخدمة على العبد المعلق وأنه يسبح
 تلميق العتق بشرط فيقع بوقوع الشرط ووجد دلالة أنه علم أنه صلى الله عليه وآله وسلم قرر
 ذلك إذا خدمه وروى عن عمر أنه أعتق رقيق الأمازة بشرط عليهم أن يتقدموا الخليفة من بعده
 ثلاث سنين قال في نهاية المحتمد ولم يختلفوا في أن العبد إذا أعتقه سيده على أن يتقدمه سنين
 أنه لا يتم عتقه إلا بخدمته وبهذا قالت الحنفية (وعن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم قال انما الولاء لمن أعتق متفق عليه) في حديث تقدم في البيع في قصة
 بريرة وتقدم شرحه بما فيه كفاية وأثبتت كلمة انما الحصر وهو أثبات الولاء لمن ذكر ونفيه عن
 غيره فاستدل به على أنه لا ولا بالاسلام خلافا للحنفية (وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الولاء لجة) في الناموس بضم اللام وفتحها في النسب والنسب
 (كلحمة النسب لا يباع ولا يوهب رواه الشافعي وصححه ابن حبان والحاكم وأصله في الصحيحين
 بغير هذا اللفظ) يريد أنه فيما لم يلفظ منى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الولاء وعن هبته
 أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضى الله عنه وأخرجه مسلم من هذا
 الطريق وقال الترمذي بعد تحريجه حسن صحيح ومعنى نسبه بلحمة النسب أنه يجري الولاء
 يجري النسب في الميراث كالميراث للحمه سد الثوب حتى يصير كالنسي الواحد كما فيه منه كلام
 النهاية والحديث دليل على عدم صحة بيع الولاء وهبته وإن ذلك أمر معنوي كالنسب لا يتأق
 اعتداله كالإخوة والاختوة لا يتأق انتفاهما وقد كانوا في الجاهلية ينقلون الولاء بالبيع وغيره فنهى
 الشرع عن ذلك وعليه جواهر العلماء وروى عن بعض السلف جواز بيعه وعن آخرين منهم
 جواز هبته وكانهم لم يطعوا على الحديث أو حملوا النهي على التنزيه وهو خلاف أصله

باب المديبر *

اسم مفعول هو الرقيق الذي علق عتقه بعت ماله كدسي بذلك لأن ماله كدبر به أمر ديناه وآخرته
 أمانيه فاستمر ارتقا بخدمته عبده وأما آخره فتحصيل ثواب العتق (والمكاتب) اسم
 مفعول أيضا هو من وقعت عليه الكتابة وحقيقة الكتابة تعليق عتق المملوك على أدائه مالا
 أو نحوه من ماله أو نحوه وهي على خلاف القياس عند من يقول أن العبد لا يملك (وأم الولد)
 تقدم ذكره في كتاب البيع (عن جابر رضى الله عنه أن رجلا) اسمه مذكار كافي رواية مسلم
 وتقدم في أول كتاب البيع من رواية أبي داود والنسائي أن اسمه أبو مذكار واسم غلامه أبو
 يعقوب (من الانصار أعتق غلامه) اسمه يعقوب كافي مسلم أيضا (عن دبر) بضم الدال المهملة
 وبضم الموحدة وسكونها (لم يكن له مال غيره فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال من
 يشتريه مني فاشتره نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم متفق عليه وفي لفظ البخاري فأحتاج وفي
 رواية النسائي) أي عن جابر (كان عليه دين فباعه بثمانمائة درهم فأعطاه وقال افض
 دينك) الحديث دليل على مشروعية التدبير وهو متفق على مشروعيته واختلاف العلماء في

بنفسه من رأس المال أو من الثلث فذهب الجمهور إلى أنه يتقدم من الثلث وذهب جماعة من
 السلف والظاهرية إلى أنه يتقدم من رأس المال استدلال الجمهور بقياسه على الوصية بجامع أنه
 مال يتقدم بعد الموت ويحدث ابن عمر مرفوعا المديبر من الثلث ورد هذا الحديث بأنه حرم آفة
 الحديث بضعفه وانكاره وإن رفعه باطل وانما هو موقوف على ابن عمر قال البيهقي الصحيح أنه
 موقوف وروى البيهقي عن أبي قلابه مرفوعا أن رجلا أعتق عبد الله عن دبر فله النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم من الثلث وأخرج عن علي عليه السلام كذلك موقوفا واستدل الآخرون
 بالقياس على الهبة ونحوها فيما يخرج به الإنسان من ماله في حال حياته ودليل الأولين أولى لتأييد
 القياس بالمرسل والموقوف ولأن قياسه على الوصية أولى من القياس على الهبة وفي الحديث دليل
 على جواز بيع المديبر لحاجة إنفاقه أو لقضاء دينه وذهب طائفة إلى عدم جواز بيعه مطلقا
 مستدلين بقوله تعالى أو فوا بالعقود ورد بأنه عام خصه حديث الكتاب وذهب آخرون منهم
 الشافعي وأحمد إلى جواز بيعه مطلقا مستدلين بحديث جابر وبنيهم بالوصية فإنه إذا احتاج
 الموصي باع ما أوصى به وكذلك مع استغنائه قالوا والحديث ليس فيه قصر البيع على الحاجة
 والضرورة وانما الواقع جرح من حرم بيعات صور جواز بيعه وقياسه على الوصية يؤيد اعتبار
 الجواز المطلق والظاهر القول الأول (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال المكتاب عبد ماني عليه من مكاتبته درهم أخرجه أبو داود بإسناد حسن
 وأصله عند أحمد والثلاثة وصححه الحاكم) وروى من طرق كلها الاختلاف مقال قال الشافعي
 في حديث عمرو بن شعيب لأعلم أحذروى هذا الأمر وبن شعيب لم أر من رضى من أهل
 العلم بثبته وعلى هذا أقاموا المقتنين والحديث دليل على أن المكتاب إذا لم يبع بما كوتب عليه فهو
 عبده أحكام المماليك وإلى هذا ذهب الجمهور والحنفية والشافعي ومالك وفي المسئلة خلاف
 فروى عن علي عليه السلام أنه يعتق إذا أدى الشرط ويرى عنه أنه يعتق بقدر ما أدى ودليله
 ما أخرجه النسائي من رواية عكرمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يودى المكتاب بحصة
 ما أدى دية حر وماني دية عبد قال البيهقي قال أبو عيسى فيما بلغني عنه سألت البخاري عن هذا
 الحديث فقال روى بعضهم هذا الحديث عن أيوب عن عكرمة عن علي عليه السلام قال البيهقي
 فاختلف على عكرمة فيه ورواية عكرمة عن علي مرسلة وروايته عن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم مرسلة وروى عن علي عليه السلام من طرق مرفوعة وموقوفة فقد ثبت له الأصل إلا أنه
 قد عارضه حديث الكتاب وقول الجمهور دليل الحديث وإن كان ما خلت طرقة عن قاض إلا أنه
 أبينه آثارا لسلفية عن الصحابة ولأنه أخذ بالاحتياط في حق السيد فلا يزال ملكه إلا بما قدرضى
 به من تسليم ما عند عبده فلا قرب كلام الجمهور (وعن أم سلمة رضى الله عنها قالت قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان لاحدا كن مكاتب وكان عنده ما يؤدى فلتعجب
 منه رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي) وهو دليل على مسئلتين الأولى أن المكتاب إذا صار
 معه جميع مال المكاتبه فقد صار له مالا لا حراما فلتعجب منه سيده إذا كان مملوكا لا مملوكا
 يكن قد سلم ذلك وهو معارض بحديث عمرو بن شعيب وقد جمع بينهما الشافعي فقال هذا خاص
 بأزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو احتجابه عن المكتاب وإن لم يكن قد سلم مال المكاتبه

اذا كان واجدا لها ولا منع من ذلك كما منع سودة من نظر ابن زمعة اليها مع انه قد قال الزاهد
 للفراس قلت ولك ان تجمع بين الحديثين بأن المراد انه قن اذ لم يجد ما بقي عليه ولو كان قد ردهما
 وحديث أم سلمة في مكاتب واجد لجميع مال الكتابة ولكنه لم يكن قد سلمه وأما حديث أم سلمة
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لها اذا كانت احدا كن عبداه فليرها ما بقي عليه شيء
 من كتابته فاذا قضاه فلا تسلمه الا من وراء حجاب فانه ضعيف لا يقاوم حديث الكتاب المسئلة
 الثانية دل بنفسه وانه يجوز لمالك المرأة النظر اليها ما لم تكتبه ويجوز مال الكتابة وهو الذي دل
 له منطوق قوله تعالى أو ما ملكت أي ما نحن في سورة النور وفي سورة الاحزاب ويدل له أيضا قوله
 صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة لما تقمعت بثوب وكانت اذا قمعت به رأسها لم يبلغ رجلها او اذا
 غطت به رجلها لم يبلغ رأسها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس عليك بأس انما هو أبوك
 وغلامك أخرجه أبو داود وابن مردويه والبيهقي من حديث أنس رضي الله عنه وأخرج عبد
 الرزاق عن مجاهد قال كان العبيد يدخلون على أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يريد عمل يكن
 وفي تيسر البيان لله وزعي ان رؤية المملوك لمالكته المنصوص أي الشافعي وذكر الخلاف لبعض
 الشافعية وردده وهو خلاف ما نقلناه عنه فيما يأتي فيحتمل ان ذلك قول له الى ما أفاده مفهوم
 الحديث ذهب أكثر العلماء من السلف وهو قول الشافعي وذهب أبو حنيفة الى أن المملوك
 كالاجني قالوا يدل له صحة تزويجها اياه بعد العتق وأجابوا عن الحديث بأنه مفهوم لا يعمل به
 وعن الآية بأن المراد بما ملكت أي ما نحن من الاماء العتقات من الاماء الحرائر وخصهن بالذكور فرفعوا
 لتوهم مغايرتهن الحرائر في قوله تعالى أو نسائهن والاماء ليست من نسائهن ولا يفتي بضعف هذا
 وتكلفه والحق بالاتباع أولى (وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال يودي) بضم حرف المضارعة مبنى للمجهول من وداه يديه (المكاتب بقدر ما عتق منه يديه
 الحر وبقدر ما رقيق منه يديه العبد رواه أحمد وأبو داود والنسائي) سقط هذا الحديث بشرحه من
 الشرح وهو دليل على أن للمكاتب حكم الحر في قدر ما سلمه من كتابته فقبض يديه ان قتل وكذلك
 الحدود وغيره من الاحكام التي تنصف وهذا قول جماعة وذهب على عليه السلام وشرح امر إلى أنه
 يعتق كله اذا سلم قسطا من مال الكتابة وعن علي عليه السلام رواية مثل كلام الجماعة واستدل
 من قال لا تتبع بعض أحكامه بأنه عبد ما بقي عليه درهم حديث ابن عمر رضي الله عنه المكاتب
 عبد ما بقي عليه درهم الا أنه موقوف وقد رفعه ابن قانع وأعل بالانقطاع وأخرج جده من طريق
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أبو داود والنسائي لكنه قال الشافعي لم أر من رضى من أهل
 العلم يشبهه كما تقدم وقد أخرج أبو داود والترمذي والنسائي من حديث علي عليه السلام وابن
 عباس رضي الله عنهما مرفوعين بلفظ المكاتب يعتق بقدر ما أدى ويرث ويقام عليه الحد بقدر
 ما عتق ولا علة له وهو يؤيد حديث الكتاب ولعله هو وانما اختلف لفظه وتقدم الخلاف في
 المسئلة وبيان الراجح منها (وعن عمرو بن الحرث) هو عمرو بن الحرث بن أبي ضرار بكسر
 الضاد المعجمة ورواه حفيظة عمدة في أهل الكوفة وروى عنه أبو وائل شقيق بن سلمة وغيره (أخى
 جورية أم المؤمنين رضي الله عنها قال مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند موته درهمان
 ولأبي نازر ولا عبد ولا أمة ولا شيا لا بلغت له البيضاء وسلاحيه وأرضاه جعلها صدقة رواه

البخارى) الحديث دليل على ما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من تنزهه عن الدنيا وأدناسها
واعراضها وخلو قلبه وقاله عن الاشتغال بها لانه متفرغ للاقبال على تبليغ ما أمر به وعبادة
مولاه والاستغناء بما يقربه اليه وبرضاه وقوله ولا عبدا ولا أمة قد قدسنا الله صلى الله عليه وآله
وسلم أعتق ثلاثا وستين رقبة فلم يعب وعنده مالوك والارض التي جعلها صدقة قال أبو داود كانت
لفضل بن النضر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خاصة أعطاه الله تعالى اياها فقال ما فأنا لله على
رسوله الخ اعطى أكثرها لله هاجر بن زبني منها صدقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي في
أيدي خاتمة عليها السلام ولا في داره أيضا من طريق ابن شهاب كانت لرسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ثلاث صفايا بنو النضر وخير وفدك فاما بنو النضر فكانت حب النواصبه وأما
فدك فكانت حب السبيل وأما خير فخرأها بين المسلمين ثم قسم جزألفقه أهل ومافضل
منه جعل في فقر المهاجرين ﴿١﴾ وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أيعا أمة ولدت من سيدها فهي حرة بعد موته أخرجه ابن ماجه والحاكم بإسناد
ضعيف) أنفي سنده الحسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف جدا ورجح جماعة وقفه على عمر رضي
الله عنه الحديث دال على حرية أم الولد بعد وفاة سيدها وعليه دل الحديث الاول حيث قال
ولا أمة فانه صلى الله عليه وآله وسلم توفي وخلف ما ربه القبطية أم ابراهيم وتوفيت في أيام عمر
فدل انها عتقت بوفاته صلى الله عليه وآله وسلم ولاجل هذا الحكم ذكر المصنف الحديث الاول
وتقدم الكلام في أم الولد مستوفى في كتاب البيوع ﴿٢﴾ وعن سهل بن حنيف رضي الله عنه
ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أعان مجاهدا في سبيل الله أو غار ما في عسرتة
الغارم الذي يلقه ماضيه ويكفل به ويؤديه قاله في النهاية (أو مكاتب في رقبته أطلقه الله يوم لاظلل
الاظله رواده جدد وصححه الحاكم) فيه دليل على عظم أجر هذه الاعانة لمن ذكره ههنا وقد
قال تعالى في المكاتب فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا أو توهمن من مال الله الذي آناكم وقد
أخرج النسائي من حديث علي عليه السلام مرفوعا أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال في الآية
ربيع الكتابة قال النسائي والصواب وقفه وقال الحاكم في رواية الزعفران صحيح الاسناد وقد
فسر قوله تعالى وفي الرقاب باعانة المكاتبين وأخرج ابن جرير وغيره عن علي عليه السلام انه قال
أمر الله السيد أن يدع الربيع للمكاتب من غنمه وهذا تعليم من الله تعالى وليس بفريضة ولكن
فيه أجر

﴿كتاب الجامع﴾

أي الجامع لأبواب ستة الادب البر والصلوة الزهد والورع الترهيب من مساوى الاخلاق
والترغيب في مكارم الاخلاق الذكر الدعاء الاول باب الادب ﴿١﴾ عن أبي هريرة رضي الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم حق المسلم على المسلم ست اذا لقيتهم فلم عليه
واذا دعاك فأجبهم واذا استنجحك فأنصحك واذا عطس فحمد الله فشمته) بالسبع المهمة والسبع
المنجحة (واذا مرض فعلمه واذا مات فاتبعه رواه مسلم) وفي رواية خمس أسقط مما عده

هنا وإذا استعمل فأنصحهم والحديث دليل على أن هذه حقوق المسلم على المسلم والمراد بالحق
 ما لا ينبغي تركه ويكون فعلاً ما واجباً أو مندوباً بما مؤكداً شيماً بالواجب الذي لا ينبغي تركه
 ويكون استعماله في المعنيين من باب استعمال المشترك في معنييه فإن الحق يستعمل في
 معنى الواجب كذلك ذكره ابن الأعرابي فالأول من الست السلام عليه عند ملاقاته لقوله إذا
 أقيمت فسلم عليه والامر دليل على وجوب الاستدعاء بالسلام إلا أنه نقل ابن عبد البر وغيره أن
 الاستدعاء بالسلام سنة وإن رده فرض وفي صحيح مسلم مرفوعاً الأهر بأفشاء السلام وأنه سبب
 للتحاب وفي الصحيحين أن أفضل الأعمال إطعام الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم
 تعرف قال عمار ثلاث من جمعهن فجمع الإيعان أنصاف من نفسك وبذل السلام للعالم
 والانساق من الاقتار وبإالهما من كلمات ما أجمعها الخبر والسلام اسم من أسماء الله تعالى لقوله
 السلام عليكم أي اسم الله عليكم أي أنتم في حفظ الله كما يقال الله معك والله يصحبك وقبل
 السلام بمعنى السلامة أي سلامة الله ملازمة لك وأقل السلام أن يقول السلام عليكم وإن كان
 المسلم عليه واحد التناوله وملائكته وأكل منه أن يزبدور حجة الله وبركاته ويجزئه السلام
 عليك وسلام عليك بالافراد والتسكير فإن كان المسلم عليه واحد أوجب الرد عليه عينا وإن كان
 المسلم عليهم جماعة فالرد فرض كفاية في حقهم ويأتي قريبا حديث يجرئ عن الجماعة إذا مروا
 أن يسلم أحدهم وهذا هو سنة الكفاية ويستترط كون الرد على الفور وعلى الغائب في ورقة
 أو رسول ويأتي حديث أنه يسلم الراكب على الماشي والماشي على القاعد والليل على الكثير
 ويؤخذ من مفهوم قوله حق المسلم على المسلم أنه ليس للذي حق في رد السلام وما ذكر معه ويأتي
 حديث لا تبدؤا اليوم ودور النصاري بالسلام ويأتي الكلام فيه وقوله إذا أقيمت يدل أنه لا يسلم عليه
 إذا فارقه لكنه قد ثبت حديث إذا قعد أحدكم فليسلم وإذا قام فليسلم وليست الأولى بأحق من
 الآخرة فلا يعتبر مفهوم إذا أقيمت ثم المراد بليقه وإن لم يطل بينهما الافتراق حديث أبي داود
 إذا لقي أحدكم صاحب فليسلم عليه فإن حال بينهما شجرة أو حدار ثم لقيه فليسلم عليه وقال أنس كان
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتماشون فإذا أقيمت شجرة أو أكمة تفرقوا يميناً
 وشمالاً فإذا التقوا من وراءهم يسلم بعضهم على بعض والثانية وإذا ادعاك فاجبه ظاهرة عموم
 حقيقة الإجابة في كل دعوة يدعوه لها وخصها العلماء بإجابة دعوة الوليمة وشجوها والأولى أن يقال
 إنها في دعوة الوليمة واجبة وفيما عداها مندوبة لنسب الوعيد على من لم يجب في الأولى دون
 الثانية والثالث قوله وإذا استعمل أي طلب منك النصيحة فأنصحه دليل على وجوب نصيحة من
 يستنصع وعدم الغش له وظاهره أنه لا يجب نصحه إلا عند طلبها والنصح بغير طلب منه مذموم لأنه
 من الدلالة على الخير والمعروف الرابعة قوله وإذا ادعوك له بالهدى وحسن السمت المهمة والشين
 المعجمة قال ثعلب يقال سميت العاطس وسمته إذا دعوت له بالهدى وحسن السمت المهمة والشين
 والأصل فيه السين المهمة فقلبت سينا معجمة فيه دليل على وجوب التسميت للعاطس الحمد
 وأما الحديث على العاطس فمافي الحديث دليل على وجوبه وقال النووي أنه متفق على استحبابه وقد
 جاء كيفية الحمد وكيفية التسميت وكيفية جواب العاطس فيما أخرجه البخاري من حديث أبي

هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله
 وليقل له أخوه أو صاحبه يرجك الله وليقل هو يهديكم الله ويصلح بالكم وأخرجه أيضاً أبو داود
 وغيره بأسناد صحيح وفيه زيادة من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا
 عطس أحدكم فليقل الحمد لله على كل حال وليقل له أخوه أو صاحبه يرجك الله ويقول هو يهديكم
 الله ويصلح بالكم أي شأنكم وإلى هذا الجواب ذهب الجمهور وذهب الكوفيون إلى أنه يقول
 يغفر الله لنا ولكم واستدلوا بأنه أخرجه الطبراني عن ابن مسعود وأخرجه البخاري في الأدب
 المفرد وقبل اختيار اللغتين وقبل يجمع بينهما وإلى وجوب التسمية لمن ذكر ذهب الظاهرية
 وابن العربي وأنه يجب على كل سامع وبذل أنه أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة اذا عطس
 أحدكم وجحد الله كان حقاً على كل مسلم يسمعه أن يقول يرجك الله وكأنه مذنب أي داود
 صاحب السنن فإنه أخرج عنه ابن عبد البر بسند جيد أنه كان في سفينة فسمع عاتساً على الشط
 جده فأكثري قارياً بدهم حتى جاء إلى العاطس فشمته ثم رجع فسئل عن ذلك فقال له يه يكون
 مجاب الدعوة فلما رقدوا هموا قائلاً يقول لاهل السفينة ان أبداؤا دأش تري الجنة من الله تعالى
 بدهم انتهى ويحتمل انه إنما أراد طاب الدعوة كما قاله ولم يكن يراه وإيجاباً قال النووي ويستحب
 لمن حضر من عطس فلم يحمد ان يذكر الحمد ليحمده فيشتمه وهو من باب النصيحة والامر بالمعروف
 ومن آداب العاطس ما أخرجه البخاري في صحيحه من حديث أبي هريرة مرفوعاً اذا عطس أحدكم
 فليضع كفيه على وجهه وليخفض به أصوته وان يزيد بعد الحمد لله كلمة رب العالمين فإنه أخرج
 الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً اذا عطس أحدكم فقال الحمد لله قالت الملائكة رب
 العالمين فإذا قال رب العالمين قالت الملائكة يرجك الله وفيه ضعف ويشرع ان يشتمه ثلاثاً
 اذا كرر العاطس ولا يزيد عليه المأخرجه أبو داود عن أبي هريرة مرفوعاً اذا عطس أحدكم
 فليشتمه جلسيته فان زاد على ثلاث فهو من كرم ولا يشتم بعد ثلاث قال ابن أبي جرة في الحديث
 دليل على عظم نعمة الله على العاطس يؤخذ ذلك مما رتب عليه من الخير وفيه إشارة إلى عظمة
 فضل الله تعالى على عبده فإنه أذهب عنه الضرر بنعمة العاطس ثم يشرع له الحمد الذي يثاب
 عليه ثم الدعاء بالخير لمن شتمه بعد الدعاء منه له بالخير ولما كان العاطس قد حصل له بالعاطس نعمة
 ومنفعة بخروج الأبخرة المحتقنة في دماغه التي لو بقيت فيه أحدثت أدواء عسرة شرع له حمد
 الله على هذه النعمة مع بقاء أعضائه على هيئتها والتسامح بعد هذه الزلزلة التي هي البسند كزلزلة
 الأرض ومفهوم الحديث انه لا يشتم غير المسلم كما عرفت وقد أخرج أبو داود والترمذي
 وغيرهما بأسانيد صحيحة من حديث أبي موسى قال كان اليهودية عاتسون عند رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يرجون أن يقول لهم يرجكم الله فيقول هو يهديكم الله ويصلح بالكم ففيه دليل
 انه يقال لهم ذلك ولكن اذا حمدوا الخاتمة قوله واذا مرض فعده فيه دليل على وجوب
 عبادة المسلم للمسلم وجزم البخاري بوجوبها قيل يحتمل انها فرض كفاية وذهب الجمهور إلى انها
 مندوبة ونقل النووي الاجماع على عدم الوجوب قال المصنف يعني على الاعيان واذا كان
 حقا للمسلم على المسلم فسواء فيه من يعرفه ومن لا يعرفه وسواء فيه القريب وغيره وهو عام لكل
 مرض وقد استثنى منه الرمد ولكنه قد أخرج أبو داود من حديث زيد بن أرقم قال عاذني

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجع بعيني وصحبه الحاكم وأخرجه البخاري في الادب
 المفرد وظاهر العبارة ولو في أول المرض الا انه قد أخرج ابن ماجه من حديث أنس رضي الله
 عنه كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يعود الا بعد ثلاث وفيه راو متروك ومفهومه كما عرفت
 دال على انه لا يعاد الذي الا انه قد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم عاد خادمه الذي وأسلم بركة
 عيادته وكذلك زار عمه أباطالب في مرض موته وعرض عليه كلمة الاسلام السادسة قوله
 وأذامات فاتبه دليل على وجوب تشييع جنازة المسلم معروفاً كان أو غير معروف ﴿١﴾ (وعن أبي
 هريرة رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انظروا الى من هو أسفل منكم
 ولا تنظروا الى من هو فوقكم) وقوله (فهو أجدر) بالجيم والدال المهملة فقرأ أحق (ان لا
 تزدروا) تحقروا (نعمة الله عليكم) علاه تلاه والنهي معا (متفق عليه) الحديث
 ارشاد للعبد الى ما يشكره النعمة والمراد من هو أسفل من الناظر في الدنيا فينظر الى المبلى
 بالاسقام وينقل منه الى ما فضل به عليه من العافية التي هي أصل كل انعام وينظر الى من في
 خلقه نقص من عي أو صمم أو بكم فينتقل الى ما هو فيه من السلامة من تلك العاهات التي
 تجلب الهم والغم وينظر الى من ابتلى بالدنيا وجمعها والامتناع عما يجب عليه فيها من الحقوق
 ويعلم انه قد فضل بالاقلال وانعم عليه بقلته بعة الاموال في الحال والمآل وينظر الى من ابتلى
 بالفقر المدقع أو بالدين المفرط ويعلم ما صار اليه من السلامة من الاخرين وتقر منه بما أعطاه به
 العين وما من مبتلى في الدنيا بخير أو شر الا ويجد من هو أعظم منه بليسة فيبتلى به ويشكر ما هو
 فيه مما يرى غيره مبتلى به وينظر من هو فوقه في الدين فيعلم انه من المقربين في النظر الاول يشكر
 ما الله عليه من العلم وبالنظر الثاني يستحي من مولاه ويرعرع باب المتساب بانامل الدم فهو بالاول
 مسرور بنعمة الله وفي الثاني منكسر النفس حياء من مولاه وقد أخرج مسلم من حديث
 أبي هريرة رضي الله عنه من فوجا اذا نظر أحدكم الى من فضل عليه في المال والخلق فلينظر الى
 من هو أسفل منه ﴿٢﴾ (وعن النواس) بفتح النون وتشديد الواو وسين مهملة (ابن سميان)
 بفتح السين المهملة وكسر هاء العين المهملة وردأوسميان الكلبي على رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم وزوجه ابنته وهي التي تعوذت من النبي صلى الله عليه وآله وسلم سكن النواس
 الشام وهو معدود فيهم وفي صحيح مسلم نسبه الى الانصار قال المازري والقاضي عياض
 والمشمور انه كلبي ولعله حليف الانصار (قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن البر
 والاعم فقال البر حسن الخلق والاعم ما حال في صدرك وكرهت ان يطلع عليه الناس أخرجه
 مسلم) قال النووي قال العلماء البر يكون بمعنى الصلة وبمعنى الصدق وبمعنى اللطف والمبرة
 وحسن العشرة وبمعنى الطاعة وهذه الامور هي تجماع حسن الخلق وقال القاضي
 عياض حسن الخلق مخالقة الناس بالخير والبشر والتودد لهم والاشفاق عليهم واحتمالهم والملم
 عنهم والصبر عليهم في المكاره وترك الكبر والاستعانة عليهم وبجانب الغلظة والغضب والمواخذة
 وحكي فيه خلافاً هل هو غيرة أو مكتسب قال والصحيح ان منه ما هو غيرة ومنه ما هو مكتسب
 بالخلق والاقتداء بغيره وقال الشريف في التعريفات قيل حسن الخلق هيئة راسخة تصدر

عنها الأفعال المحمودة بسهولة ويسر من غير حاجة إلى أعمال فكر وروية انتهى وقيل ويجمع
حسن الخلق قوله طلاقة الوجه وكف الأذى وبذلك المعروف حسن الخلق وقوله والأثم ما حال
في صدرك وكرهت أن يطلع الناس عليه أي تحرك الخاطر في صدرك وترددت هل تفعله لكونه
لا لوم فيه أو تركه خشية اللوم عليه من الله تعالى ومن الناس لو فعلته فلم تنسرح له الصبر
ولا حصلت الظمان بنبته بفعله خوف كونه ذنباً وبقيهم منه أنه ينبغي ترك ما تردد في باحته وفي
معناه حديث دع ما يريبك إلى ما لا يريبك أخرجه البخاري من حديث الحسن بن علي رضي الله
عنهما وفيه دليل على أنه تعالى قد جعل للنفس ادرا كمالاً ليعمل فعله وزاجراً عن فعله ﴿وعن
ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كنتم ثلاثاً فلا يتناجى
اثنان المناجاة المشاورة والمسارة (دون الآخر حتى يختلطوا بالناس) وعلمه بقوله (من
أجل أن ذلك يحزنه) من أحرن يحزن مثل أخرج يخرج أو من حزن يحزن بضم الزاي (متفق
عليه واللفظ مسلم) فيه النهي عن تناجي الاثنين إذا كان معهم ما ثالث لا إذا كانوا أكثر من
ثلاثة لاستقاء العلة التي نص عليها وهي أنه يحزنه أنه رآه وإياهم أنه ممن لا يؤهل السر أو يوهمه
أن الخوض من أجله ودات العلة على أنهم إذا كانوا أربعة فلا ينهي عن انفراد اثنين بالمساجاة
لفقد العلة وظاهره عام لجميع الأحوال في سراً وأحضر واليه ذهب ابن عمر ومالك وجاهير
العلماء وأدعى بعضهم نسخاً ولا دليل عليه وأما الآيات في سورة المجادلة فهي في نهي اليهود عن
التناجى كما أخرجه عبد بن حميد وابن المنذر عن مجاهد في قوله تعالى ألم تر إلى الذين نهوا عن
التجوى قال اليهود وأخرج ابن أبي حاتم عن مقاتل بن حيان قال كان بين اليهود وبين النبي صلى
الله عليه وآله وسلم مواد عند فكانوا إذا ضرب بهم رحل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
جلسوا ويتناجون بينهم حتى يظن المؤمن أنهم يتناجون يقتله ويمايكره المؤمن فإذا رأى المؤمن
ذلك خشيم فترك طريقه عليهم فنهاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن التجوى فلم ينتهوا فنزل
الله تعالى ألم تر إلى الذين نهوا عن التجوى ﴿وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم لا يقيم الرجل الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه ولكن تفشحو أو توسعوا متفق
عليه) وفي لفظ مسلم لا يقين بصيغة النهي مؤكداً لفظ الخبر في هذا الحديث الذي أتى به
المصنف في معنى النهي وظاهره التحريم من سبق إلى موضع مباح من مسجد أو غيره له صلاة
أو غيرها من الطاعات فهو أحق به ويحرم على غيره أن يقيم منه إلا أنه قد أفاض حديث من قام من
مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به أخرجه مسلم أنه إذا كان قد سبق فيه حتى لا يجد بقوده فيه من
مصل إلى غيره ثم فارقه لا يباح له أن يقيم منه أحد إن له أن يقيم منه وإلى هذا ذهب
الشافعية وقالت لأفرق في المسجد بين أن يقوم ويترك فيه سجادة أو نحوها أو لا فهو أحق به قالوا
وإنما يكون أحق به في تلك الصلاة وحدها دون غيرها والحديث يشمل من قعد في موضع
مخصوص للتجارة أو حرفه أو غيره ما قالوا وكذلك من اعتاد في المسجد محلاً ليدرس فيه فهو أحق به
قبيل إلى العشي وقيل إلى الأبد ما لم يضرب عنه وأما إذا قام القاعد من مجلسه لغيره فظاهر
الحديث جوازها وروى عن ابن عمر أنه كان إذا قام الرجل من مجلسه لا ينعقد فيه وحل على أنه ترك
نور على أوزانه قام له حياء من غير طيبة نفس ﴿وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أكل أحدكم طعاماً فلا يمسح يده حتى يلعقها) بنفسه (أو يلعقها
 غيره) الاول يفتح حرف المضارعة من لعق والثاني بضمه من ألعق (متفق عليه) والحديث داليل
 على عدم تعيين غسل اليدين الطعام وأنه يميز مسحها وفيه دليل على أنه يجب لعق اليد
 أو العاقها الغير وعنه صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث بأنه لا يدري في أي طعامه البركة كما
 أخرجه مسلم الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بلعق الاصابع والحقة وقال انكم لا تدرون في
 أية البركة وكذلك الأمر صلى الله عليه وآله وسلم باللقاط القمعة ومسحها وأكلها كما في رواية مسلم
 أيضاً يلقظ اذا وقعت لقمعة أحدكم فليط ما بها من أذى وليأكلها ولا يدعها للشيطان وهذه الأمور
 من اللعق أو الالعاق ولعق الحقة وأكل ما يسقط ظاهر الأمر وجوبها وإلى هذا ذهب أبو محمد
 ابن حزم وقال انهم افترضوا البركة هي الماء والزيادة وثبتت الخيرة والمراد هنا ما يحصل به التغذية
 وبمسح عاقبه من أذى ويقوى على طاعة الله وغير ذلك وهذه البركة قد تكون في لعق يده أو لعق
 الحقة أو أكل ما يسقط من لقمته وان كان علل أكل الساقط بأنه لا يدعها للشيطان والمراد من
 قوله يده هو أصابع يده الثلاث كما ورد أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يأكل بثلاث أصابع
 ولا يزيد إلى اربعة والخامسة الا اذا احتاجها بأن يكون الطعام غير مشتمل ونحوه وقد أخرج
 سعيد بن منصور أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أكل يأكل بخمس وهو مرسل وفيه دلالة على
 أنه لا بأس بالعاق الغير أصابعه من زوجة أو خادم أو ولد أو غيرهم فان تجسست اللقمة الساقطة
 فيزِيل ما فيها من نجاسة ان أمكن والأطعمها حيواناً ولا يدعها للشيطان كما ذكره النووي بناء على
 جواز اطعام التجسس وعليه اجماع الأمة فعلاً خلفاً عن سلف وتقديم الكلام في ذلك (وعن
 أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليسم الصغير على الكبير والمرار
 على القاعد والقليل على الكثير متفق عليه وفي رواية لمسلم) من رواه أبي هريرة (والراكب
 على الماشي) بل وهو في البخاري وقال المصنف انه لم يقع تسليم الصغير على الكبير في صحيح مسلم
 فيشكل جعل الحديث من المتفق عليه وظاهر الأمر الوجوب وقال المازري انه لا نذب قال
 فلو ترك المأمور بالابتداء فبدأ الآخر كان المأمور تاركاً للمستحب والآخر فاعلاً للسنة قلت
 والاصل في الأمر الوجوب وكما أنه صرفه عنه الاتفاق على عدم الوجوب البداءة بالسلام
 والحديث فيه شرعية ابتداء السلام من الصغير على الكبير قال ابن بطلان عن المهلب وإنما
 يشرع للصغير أن يتدبى الكبير لأجل حق الكبير لأنه أمر بتوقيفه والتواضع له ولو تعارض
 الصغير المعنوي والحسي كان يكون الأصغر أعلم مثلاً قال المصنف لم أرفقه نقلاً والذي يظهر
 اعتبار السن لأن الظاهر تقديم الحقيقة على الجواز وفيه شرعية ابتداء المار بالسلام للقاعد قال
 المازري لأنه قد يتوقع القاعد منه الشر ولا سيما اذا كان راكفاً اذا ابتدأه بالسلام أمن منه
 وأنس إليه أولاً في التصرف في الحاجات امتناناً فصار للقاعد منزلة فأمر بالابتداء ولأن القاعد
 يشق عليه مراعاة المارين مع كثرتهم فسقطت البداءة عنه لأنه شقة عليه وفيه شرعية ابتداء
 القليل بالسلام على الكثير وذلك لفصلية الجماعة ولأن الجماعة لو ابتدأت الخفيف على الواحد
 الزهواً فاحيط له فالمرجع كثير على جرح قليل أو مر الكبير على الصغير قال المصنف لم أرفقه نصاً
 واعتبر النووي المورق قال الواردي سواء كان صغيراً أو كبيراً وذكر الماوردي ان من مشى في

الشوارع المطروقة كاسوق انه لا يسلم الاعلى البعض لانه لو سلم على كل من لقي لتشاغل به عن
 المهمة الذي خرج لاجله وخرج به عن العرف وفيه شرعية ابتداء الركب على الماشي وذلك
 لان الركب مزبذبة على الماشي فعرض الماشي بأن يبدأ الركب بالسلام احتياطاً على الركاب
 من الزحولة والاضطرابين وأما اذا اتلوا في راكاناً وماشين فقد تكلم في المازري فقال يبدأ
 الاذن منه ما على الاعلى قدر في الدين اجبالاً لفضله لان فضله الدين مرغوب فيها في الشرع
 وعلى هذا الوجه الذي راكان ومركوب أحدهما أعلى في الجنس من مركوب الآخر كالجل والفرس
 فيبدأ الركب الفرس أو يكتب في النظر الى اعلاه ما قدر في الدين فيبدأ الذي هو فوقه الثاني
 أظهر كما لا ينظر الى من يكون أعلاه ما قدر من جهة الدين إلا أن يكون سلطاناً يخشى منه وإذا
 تساوى المتلقيان من كل جهة فكل منهما مأمور بالابتداء وخيرهما الذي يبدأ بالسلام كما ثبت
 في حديث المتقدمين وقد أخرج البخاري في الادب المفرد بسند صحيح من حديث جابر الماشان
 اذا اجتمعوا فيهم بدأ بالسلام فهو أفضل وأخرج الطبراني بسند صحيح عن الاغر المزني قال قال
 لي أبي بكر لا يسلم عليك أحد بالسلام وأخرج الترمذي من حديث أبي أمامة مرفوعاً أن أبا
 الناس بالله من يبدأ بالسلام وقال حسن والطبراني في حديث قلنا يا رسول الله اننا نلقى فأي شيء بدأ
 بالسلام قال أطو وعلمكم الله تعالى (وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يجزئني عن الجماعة اذا هموا أن يسلم أحدهم ويجزئني عن الجماعة ان يرد أحدهم رواه أحمد
 والبيهقي) فيه انه يجزئ تسليم الواحد عن الجماعة ابتداء وردا قال النووي يستثنى من العموم
 بابتداء السلام من كان يأكل أو يشرب أو يجامع أو كان في الخلاء أو في الحمام أو ناعماً أو ناعساً
 أو مصلياً أو مؤذناً مادام متلبساً بشيء مما ذكر إلا أن السلام على من كان في الحمام انما كراما دام
 يكن عليه ازار والافلا كراهة وأما السلام حال الخطبة في الجمعة فيكره للامر بالانصات فلو سلم
 يجب الرد عليه عن من قال الانصات واجب ويجب عن من قال انه سنة وعلى الوجهين لا ينبغي
 أن يردأ أكثر من واحد وأما المشتغل بقراءة القرآن فقال الواحدي الاولى ترك السلام عليه فان
 سلم فكفاه الرد بالاشارة وان أتى لفظ الاستئناف الاستعاذة وقرأ قال النووي فيه منظره والظاهر انه
 يشرع السلام عليه ويجب الرد ويندب السلام لمن دخل بيتا ليس فيه أحد لقوله تعالى فاذا
 دخلتم بيوتا فسلموا على أنفسكم الآية وأخرج البخاري في الادب المفرد وابن أبي شيبة بإسناد
 حسن عن ابن عمر يستحب اذ لم يكن في البيت أحد أن يقول السلام علينا وعلى عباد الله
 الصالحين وأخرج الطبراني عن ابن عباس نحوه فان ظن المارة اذا سلم على القاعد لا يرد عليه
 فانه يترك ظنه وسلم ففعل ظنه يحطى وان لم يرد عليه سلامه ردت عليه الملائكة كما ورد ذلك وأما
 قول من قال لا يسلم على من ظن انه لا يرد عليه لانه يكون سبب التأميم الآخر فهو كلام غير صحيح لان
 المأمورات الشرعية لا تترك للمثل هذا ذكر معناه النووي وقال ابن دقيق العيد رده الله تعالى
 لا ينبغي أن يسلم عليه لان توريث المسلم في المعصية أشد من مصلحة السلام عليه وامتنال الامر
 بالانقضاء تحصل مع غيره هذا فان قيل هل يحسن أن يقول رد السلام فانه واجب قيل نعم فانه من
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيجب أن يحسن أن يحاله من حق الرد (وعنه) أي
 عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تبدؤا اليهود ولا النصارى

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في طريق فاعترضوه وهم إلى أضيقتهم أحرمهم مسلم ذهب لا يتركه إلى أنه
 فيقولون يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تتركنا في هذا الطريق فاعترضوه وهم إلى أضيقتهم أحرمهم مسلم ذهب لا يتركه إلى أنه
 وسكني عن بعض الناس في حديثه لا يتركنا في هذا الطريق فاعترضوه وهم إلى أضيقتهم أحرمهم مسلم ذهب لا يتركه إلى أنه
 وروى في حديثه عن ابن عباس وغيره وسكني الناس في حديثه لا يتركنا في هذا الطريق فاعترضوه وهم إلى أضيقتهم أحرمهم مسلم ذهب لا يتركه إلى أنه
 والمداخلة وبه قال علقمة والأوزاعي ومن قال لا يجوز يقول إن سلم على ذي شئ مسلم ما يتركه إلى أنه
 يروى في حديثه أن يقول له ردني سلمى وروى عن ابن عمر رضي الله عنه أنه فعل ذلك ووافر من
 منه أن يوحش وبني رواه أنه ليس يتم ما للفقهاء وعن مالك أنه لا يحب أن يسترد واختاره ابن
 أبي شيبة قال استأثر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديثين عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً قال سلم
 عليكم هل الكتاب فتقولوا وعليكم وفي صحيح البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهم ما أن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا سلم عليكم اليهم ودناهم يقول أحدهم السلام عليك فقل وعليك
 وإلى هذا الرواية بإسنادات الراوي ذهب طائفة من العلماء واختار بعضهم حذف الواو لا يستحق
 التفسير وقد قدمنا ذلك وما ثبت به النص أولى بالاتباع وقال الخطابي عامة المسلمين يروون هذا
 الحرف وعليكم الراوي كان ابن عيينة يرويه بغير واو قال الخطابي وشذوا في الصواب قلت وحديث
 ثبت الرواية بالواو وبغيرها بالرجحان بما رآنا وفي قوله فتقولوا وعليكم فتقولوا وعليكم ما يدل على
 إيجاب الجواب عليهم في السلام واليه ذهب عامة العلماء ويروى عن آخرين أنه لا بدعابهم
 والحديث يدفع ما قاله في قوله فاضطروهم إلى أضيقتهم دليل على وجوب رددهم عن وسط الطريق
 إلى أضيقتهم وتقديم الكلام فيه (وعنه) أي عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله وليقل له أخوه برك الله وإذا قال برك
 الله فليقل بركم الله ويصلح بالكلمة أخرجه البخاري تقدم فيه الكلام ولما أتى به المصنف بعد
 أول حديث في الباب لكان الصواب (وعنه) أي عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم لا يشر من أحدكم قائماً أخرجه مسلم) وتعلمه من نسي فليستقي من النبي
 وأخرجه أحد من رجه آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً
 يشرب قائماً فقال له قال أيسرك أن يشرب معك الله قال لا قال قد شرب معك من هو
 شر منه الشيطان وفيه راولا يعرف ووثقه يحيى بن معين والحديث دليل على تحريم الشرب قائماً
 لأنه الأصل في النهي واليه ذهب ابن حزم وذهب الجمهور إلى أنه خلاف الأولى وأخروا إلى أنه
 مكروه وكانهم صرفوه عن ذلك لما في صحيح مسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنهم ما سقيت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من زعفران فشرب وهو قائم وفي صحيح البخاري أن علياً عليه
 السلام شرب قائماً وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل كذا رأيتني فعلت فيكون
 فعلى صلى الله عليه وآله وسلم ما لا يكون النهي ليس للتحريم وأما قوله فليستقي فإنه نقل انشاق
 العلماء على أنه ليس على من شرب قائماً أن يستقي وكأنهم حلوا الأمر أيضاً على السدب
 (وعنه) أي عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا فعل
 أحدكم فليبدأ باليمين وإذا نزع أي فعله (فليبدأ باليمين) ولشكك الذين أولاهم ما تفعل

وآخرهما تنزع أخرجه مسلم الى قوله بالشمال وأخرج باقيه مالك والترمذي وأبو داود) ظاهر
 الامر الرجوب ولكن ادعى القاضي عياض الاجماع على انه للاستحباب قال ابن العربي البداءة
 باليمن مشروعة في جميع الاعمال الصالحة لقضل اليمن حسا في القوة وشرعا في النذب الى تقديمها
 قال الحلبي انما سيدنا الشمال عند الخلع لان اللبس كرامة لانه وقاية للبدن فلما كانت اليمن أكرم
 من اليسرى بدى بها في اللبس وأخرت في التنزع لتكون الكرامة لها أديم وحصتها منها أكثر وقال
 ابن عبد البر من بدى باليسرى أساء الخاتمة السنة ولكن لا يحرم عليه لابس فعليه وقال
 غيره ينبغي أن تنزع النعل من اليسرى ويسد باليمن ولعل ابن عبد البر يريد انه لا يشرع له
 الخلع اذ ابتداء باليسرى ثم يستأنف باسمه ما على الترتيب المشروع لانه قد فات محله وهذا الحديث
 لا يدل على استحباب الاعتعال لانه قال اذا اعتعل أحدكم ولكنه يدل على ما أخرجه مسلم
 استكثر وامن الاعتعال فان الرجل لا يزال راكبا ما اعتل أي يشبه الركب في خفة المشقة وقلة
 النصب وسلامة الرجل من أذى الطريق فان الامر اذا لم يحصل على الايجاب فهو والاستحباب
 (وعنه) أي عن علي (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يمش أحدكم
 في نعل واحد وليعلمها) بضم حرف المضارعة من أن فعل كاضبطه النورى وضمير التنبيه
 للرجلين وان لم يجز له ما ذكر فانه قد ذكر ما يدل عليه ما من الفعل (جميعا أو يخلعهما) أي النعلين
 وفي رواية البخاري وأيضهما جميعا وهو للقدمين (جميعا متفق عليه) ظاهر النهي التحريم
 عن المشي في نعل واحد وجهه الوجه ورعى الكراهة كأنهم جعلوا القرينة حديث الترمذي
 عن عائشة رضي الله عنها قالت ربما انقطع شمع نعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمضى
 في النعل الواحد حتى يصلحها الا انه رجح البخاري وقفه وقد ذكر زر بن عنها قالت رأيت رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم ينتعل فأعما ويمنى في نعل واحدة واختلوا في عله النبي فقال قوم
 عله ان النعل شرعت وقاية الرجل عما يكون في الارض من شوك ونحوه فاذا انقردت احدى
 الرجلين احتاج المشي أن يتوق لاحدى رجليه ما لا يتوق للآخرى فيخرج بذلك عن محبة
 مشيته ولا يأم من مع ذلك العنار وقيل انه اسمية الشيطان وقال البيهقي الكراهة لما في ذلك
 من الشهرة في الملابس وقد ورد في رواية مسلم اذا انقطع شمع أحدكم فلا يمش في نعل
 واحدة حتى يصلحها وتقدم ما يعارض من حديث عائشة رضي الله عنها فيحمل على النذب وقد
 ألحق بالنعلين كل لباس شفع كالخفين وقد أخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة رضي الله
 عنه لا يمش أحدكم في نعل واحد ولا في خف واحد وهو عند مسلم من حديث جابر وعند أحمد
 من حديث أبي سعيد وعند الطبراني من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال ان خطابي وكذا
 اخراج البيهقي واحد من الكه من الاخرى والارادة على أحد المتكئين دون الاخرى ولا
 ينبغي ان هذان باب القياس ولم تعلم العلة حتى تلحق بالاصل فالاولى الاقتصار على محل النص
 (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينظر الله الى من جر
 ثوبه خيلاء) بضم الخاء المعجمة والمد البطر والكبر (متفق عليه) فسر في نظر الله متفق رجه
 أي لا يرحم الله من جر ثوبه خيلاء سواء كان من النساء أو الرجال وقد فهمت ذلك ثم سلمه رضي
 الله عنها فذات عند سماعها الحديث منه صلى الله عليه وآله وسلم فكيف تصنع النساء بدويهن

فقال صلى الله عليه وآله وسلم يزدن فيه شيئا قالت اذا تنكشفت اقداسه من قال فيه خيبة ذراعا
لا يزدن عليه أخرجه النسائي والترمذي والمراد بالذراع ذراع اليد وهو شبران باليد المعتدلة والمراد
بحر الثوب على الارض وهو الذي يدل له حديث البخاري ما أسفل من الكعبين من الارزاق في النار
وتقييد الحديث بالخيلاء لانه لا يكره من بحر غير خيلاء اخلا في الوعيد وقد صرح
به ما أخرجه البخاري وأبو داود والنسائي انه قال أبو بكر رضي الله عنه لما سمع هذا الحديث ان
ازاري يستتر حتى الآن اتماعا حده فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انك لست بمن يفعله
خيلاء وهو دليل على اعتبار المقاسم من هذا النوع وقال ابن عبد البر ان من بحر لغير الخيلاء
مذموم وقال النووي انه مكروه وهذا نص الشافعي وقد صرح السنة ان احسن الخالات ان
يكون الى نصف الساق كما أخرجه الترمذي والنسائي عن عبيد بن خالد قال كنت أمشي وعلى يدي
أسيرة فقال لي رجل ارفع ثوبك فإنه أتني وأنتي فتطرت فاذا اخر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فقلت انما هو يردني فقلت ما لك في اسوة قال فتمطرت فاذا اراد ان نصف ساقه وأما ما دون
ذلك فإنه لا حرج على فاعله الى الكعبين وما دون الكعبين فهو حرام ان كان الخيلاء وان كان
بغيرها فقال النووي وغيره انه مكروه وقد يتجه ان يقال ان كان الثوب على قدر لابس له لكنه يبدله
فان كان لا عن قصده كاذي وقع لابي بكر رضي الله عنه فهو غير داخل في الوعيد وان كان الثوب
زائدا على قدر لابس له فهو ممنوع من جهة الامر ان محرم لاجل ولاجل التشبه بالنساء ولاجل انه
لا يأمّن ان تعاقب به النجاسة وقال ابن العربي لا يجوز للرجل ان يجاوز بثوبه كعبه ويقول لا بأس به
خيلاء لان الثوب (١) قد يتناول لفظا ولا يجوز ان يتناول اللفظ ان يخالفه اذ صار حكمه ما ان يقول
لا امتثله لان تلك العبارة ليست في فاهم ادعوى غير مسلمة بل اطالة بدلة الله على تكبره انتهى وحاصل
أن الاسيا يلزم استلزام بحر الثوب وبحر الثوب يستلزم الخيلاء ولم يقصده اللابس وقد أخرج ابن
منيع عن ابن عمر رضي الله عنهما في انما حديث رفعه ايله وبحر الارزاق ان جازا من الخيلاء
وقد أخرج الطبراني من حديث ابي امامة رضي الله عنه وفيه قصة لعمر بن زرارة الانصاري ان
الله لا يحب المسبل والقصة أن أبا امامة قال سئل عن رجل مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ
لحقناه عرو بن زرارة الانصاري في حلة ازار وردا قد أسبل فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يأخذ بناحية ثوبه ويتواضع لله ويقول عبدك وابن عبدك وأمتك حتى سمعنا عرو فقال
يا رسول الله اني جئت الساقين فقال يا عرو ان الله قد أحسن كل شيء خلقه ان الله لا يحب المسبل
وأخرجه الطبري عن عمرو بن زرارة وفيه وضرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اربع
اصابع تحت ركبته عمرو وقال يا عرو وهذا موضع الازار ثم ضرب باربع اصابع تحت الازار
ثم قال يا عرو وهذا موضع الازار الحديث ورجاله ثقات وحكم غير الثوب والازار حكمهما وكذلك
لما سأل شعبة بن محارب (٢) بن دثار قال شعبة اذ كرا الازار قال ما خص ازارا ولا قصاصه وقصوده
ان التعبير بالثوب يشمل الازار وغيره وأخرج اهل السنن الا ترمذي عن ابن عمر رضي الله
عنهما عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الاسبال في الازار والقميص والعلمة من
جر شيئا من اخيلاء لم ينظر الله اليه يوم القيامة وان كان في اسماده عبد العزيز بن ابي رواد
وفيه مقال قال ابن بطلان واسبال العمامة المراد به ارسال العذبة زائدا على ما جرت به

(١) قال السيد رحمه الله
هذا هو الذي قرناه في
رسالتنا في تحريم الاسبال
وتكلمنا على حديث أبي
بكر رضي الله عنه بأنه لا
يعارض ما يفيد غيره من
أحاديث التحريم اه أبو
تراب

(٢) محارب بالخاء المهملة
والا بوزن مقاتل ودار بكسر
الدال المهملة ومثلثة مخففة
اخرواه اه أبو تراب

العادة وأخرج النسائي من حديث عمرو بن أمية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أُرْخِيَ عِمَامَتَهُ
 بَيْنَ كَفَيْهِ انْتَهَى وكذلك تطويل الكلام القميص زيادة على المعتاد كما يفعله بعض أهل الخبز
 اسبال الحرم وقد نقل القاضي عياض عن العلماء كراهة كل ما زاد على العادة وعلى المعتاد في
 اللباس من الطول والسعة قلت وينبغي أن يراد بالمعتاد ما كان في عصر النبوة ﷺ (وعنه) أي
 ابن عمر (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا أكل أحدكم قلياً كل يمينه وإذا شرب
 فليشرب بيمينه فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله أخرجه مسلم) الحديث دليل
 على تحريم الأكل والشرب بالشمال فإنه فعل الشيطان وخلقه والمسلم مأثور يتجنب
 طريق أهل الفسوق فضلاً عن الشيطان وذهب الجمهور إلى أنه يستحب الأكل باليمين والشرب
 به لأنه بالشمال محرم وقد زاد نافع الأخذ والاعطاء ﷺ (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن
 جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل واشرب والبس وتصدق في غير سرف ولا
 مخيلة) بالباء المجمة ومثناة تحتية بوزن عظيمة التكبير (أخرجه أبو داود وأحمد وعلمه البخاري)
 دل الحديث على تحريم الاسراف في المأكل والمشرب والملبس والتصدق وحقيقة الاسراف
 مجاوزة الحد في كل فعل أو قول وهو في الاتفاق أشهر والحديث مأخوذ من قوله تعالى كُفُوا
 وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا وفيه تحريم الخيلاء والكبر قال عبد اللطيف البغدادي هذا الحديث
 جامع لفصائل تدبير الإنسان نفسه وفيه تدبير مصالح النفس والجسد في الدنيا والآخرة فإن
 السرف في كل شيء مضر بالجسد ومضر بالمعيشة ويؤدي إلى الاتلاف فيضر بالنفس إذ كانت
 تابعة للجسد في أكثر الأحوال والمخيلة تضر بالنفس حيث تكسبها العجب ونضر بالآخرة حيث
 تكسبها الاثم وبالذات حيث تكسب المقت من الناس وقد علق البخاري عن ابن عباس رضي
 الله عنهما كل ما شئت واشرب ما شئت ما أخطأتك انتان سرف ومخيلة

﴿باب البر والصلة﴾

مطلب في صلة الرحم

البر بكسر الموحدة وهو التوسع في فعل الخير البر بفتحها المتوسع في الخيرات وهو من صفات
 الله تعالى والصلة بكسر الصاد المهملة مصدر وصله كوصله عدة في النهاية تكرر في الحديث
 ذكر صلة الارحام وهي كناية عن الاحسان الى الاقربين من ذوى النسب والاصهار والتعطف
 عليهم والرفق بهم والرعاية لاحوالهم وكذلك ان بعدوا أو أساءوا وصل ذلك قطيعة الرحم انتهى
 ﷺ (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أحب أن يبسط
 له) مغبرضة أي يبسط الله عليه (في رزقه) أي يوسع له فيه (وان ينسأ) ينسأ في ضبطه بالسين
 المهملة مخففة أي يؤخر له (في أثره) ينفع الهمزة والمثلثة قراءة أي أجده (فليصل رحمه)
 أخرجه البخاري) وأخرج الترمذي عن أبي هريرة أن صلة الرحم محبة في الأهل مثراً في المال
 منسأة في الأجل وأخرج أحمد عن عائشة رضي الله عنها روى عن أبيه صلة الرحم وحسن الجوار
 يعمران الدارين يزدان في الأعمار وأخرج أبو يعلى من حديث أنس رضي الله عنه ان الصدقة
 وصله الرحم يزيد الله بهما في العمر ويدفع به حمايته سوء وفي سنده ضعف قال ابن التين ظاهر
 الحديث أي حديث البخاري معارض لقوله تعالى إذا جاء أجلهم فلا يستأخرون عنه ساعة
 ولا يستقدمون قال والجمع بينهما من وجهين أحدهما ان الزيادة كناية عن البركة في العمر

بسبب التوفيق الى الطاعة وعما رفته بما يقعه في الاخرة وصيانتة عن تنبيهه في غير ذلك
ومثل هذا ما جاء أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تقاصر أعمار أمته بالنسبة الى أعمار من مضى
من الامم فأعطاه الله ليله القدر وحاصله ان صلة الرحم تكون سببا للتوفيق للطاعة والصيانة عن
المعصية فبقي بعده التذكر الجميل وكأنه لم يمض ومن جملة ما يحصل لمن التوفيق العلم الذي ينتفع
به من بعده بتأليف ونحوه والصدقة الجارية عليه والخالف الصالح وثانيهما ان الزيادة على
حقيقتها وذلك بالنسبة الى علم المالك الموكل بالعمرو الذي في الآية بالنسبة الى علم الله تعالى كل شيء يقال
للمالك مثلاً ان عمر فلان مائة ان وصل رحمه وان قطعها فاستوفى وقد سبق في علم الله تعالى انه يصل
أو يقطع فالذي في علم الله تعالى لا يتقدم ولا يتأخر والذي في علم المالك هو الذي يمكن فيه الزيادة
والنقص واليه الاشارة بقوله تعالى يحسب الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب فالخو والاشبات
بالنسبة الى ما في علم المالك وما في أم الكتاب وأما الذي في علم الله سبحانه فلا يخو فيه البتة ويقال
له القضاء المبرم ويقال للاول القضاء المعلق والوجه الاول اتيق فان الاثر ما يتبع الشيء فإذا تأخر
حسن أن يحصل على الذكر الحسن بعد فقد المذكر ووجهه الطيبي وأشار إليه في الفائق
ويؤيده ما أخرجه الطبراني في الصغير بسند ضعيف عن أبي الدرداء قال ذكر عند رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم من وصل رحمه أنسى له في أجله فقال انه ليس بزيادة في عمره قال الله تعالى
اذا جاء أجلهم فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون ولكن الرجل له الذرية الصالحة يدعون
له من بعده وأخرجه في الكبير من فروع من طريق أخرى وجزم ابن قزوين بان المراد بزيادة العمر
في الآفات عن صاحب البر في فهمه وعقله وقال غيره في أهم من ذلك وفي وجود البركة في علمه
ورزقه ولابن القيم في كتاب الداء والدواء كلام يقضي بان مدة حياة العبد وعمره هي مهما كان
قلبه مقبلاً على الله تعالى إذا كرهه مطيعاً غير عاص فهذه هي عمره ومتى أعرض القلب عن الله
تعالى واشتغل بالمعاصي ضاعت عليه أيام حياة عمره فعلى هذا انه ينسأله في أجله أي يعمر الله
قلبه بذكره وأوفاته بطاعته وبأني تحقيق صلة الرحم (وعن جبير بن مطعم رضي الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يدخل الجنة قاطع) يعني قاطع رحم (متفق عليه)
وأخرج أبو داود من حديث أبي بكر يرفعه ما من ذنب أجدر أن يجعل الله لصاحبه العقوبة في
الدنيا مع ما يدخره الله له في الآخرة من قطيعة الرحم وأخرج البخاري في الادب المفرد من
حديث أبي هريرة يرفعه ان أعمال أمتي تعرض عسيمة خيس ليله الجمعة فلا يقبل عمل قاطع رحم
وأخرج فيه من حديث ابن أبي أوفى ان الرحمة لا تنزل على قوم فيه قاطع رحم وأخرج الطبراني
من حديث ابن مسعود ان أبواب السماء مغلقة دون قاطع الرحم وعلم انه اختلف العلماء في حد
الرحم التي تجب صلاته فاقيل هي الرحم التي يحرم النكاح بينهم ما بحيث لو كان احدهما ذكراً حرم
على الآخر فعلى هذا لا يدخل أولاد الاعمام وأولاد الاخوال واحتج هذا القائل بتحريم الجمع
بين المرأة وعمتها وأختها في النكاح لما يؤدي اليه من التقاطع وقيل هو من كان متصلاً بهما
ويدل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم أدناك أدناك وقيل من كان بينه وبين الآخر قرابة
سواء كان يرثه أو لا ثم صلة الرحم كما قال القاضي عياض درجات بعضها أرفع من بعض وأدناها
ترك المهاجرة وصلته بالكلام ولو بالسلام ويختلف ذلك باختلاف القدرة والحاجة فمما واجب

مطلب صلة الرحم

ومنها مستحب فالواصل بعض الصلة ولم يصل غايتها لم يسم قاطعاً ولو قصر عما يقدر عليه وينبغي
 له لم يسم واصلاً وقال القرطبي الرحم التي توصل عامة وخاصة والعامة رحم الدين ويجب صلتها
 بالتواضع والتواضع والعدل والانصاف والقيام بالحقوق الواجبة والمستحبة والرحم الخاصة تزيد
 بالفتنة على القرب وتنفذ حاله والتعاضل عن زاته وقال ابن أبي جرة المعنى الجامع ايصال ما أمكن
 من الجبر ودفع ما أمكن من الشر بحسب الطاقة وهذا في حق المؤمنين وأما الكفار والفساق
 فتجب المقاطعة لهم إذا لم تنفع الموعظة واختلف العلماء أيضاً في شيء تحصل القطيعة للرحم فقال
 الزين العراقي تكون بالإساءة إلى الرحم وقال غيره تكون بترك الاحسان لان الاحاديث أمره
 بالصلة ناهية عن القطيعة ولا واسطة بينهما والصلة نوع من الاحسان كما قسر هان ذلك غير واحد
 والقطيعة ضدها وهي ترك الاحسان وأما ما أخرجه الترمذي من قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 ليس الواصل بالمكافي ولكن الواصل الذي إذا قطعت رحمه وصلها فإنه ظاهر في أن الصلة إنما هي
 ما كان للقاطع صله رحمه وهذا على رواية قطعت بالسبب للفاصل وهي رواية فقال ابن العربي في
 شرحه المراد الكلمة في الصلة وقال الطيبي معناه ليس حقيقة الواصل ومن يعتد بصلته من
 يكافي صاحبه بمثل فعله ولكنه من يتفضل على صاحبه وقال المصنف لا يترجم من نفي الوصل
 ثبوت القطع فهم ثلاث درجات مواصل ومكافي وقاطع فالواصل هو الذي يتفضل ولا يتفضل
 عليه والمكافي هو الذي لا يزيد في الاعطاء على ما يأخذه والقاطع الذي لا يتفضل عليه ولا
 يتفضل قال الشارح وبالأولى أن يتفضل عليه ولا يتفضل انه قاطع قال المصنف وكما تقع
 المكافاة بالصلة من الجانبين كذلك تقع بالمقاطعة من الجانبين فبدأ فهو القاطع فان جوزي سمي
 من جازاه مكافئاً (وعن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قال ان الله حرم عليكم عقوق الامهات وأد البنات ومنعوا هات وكره لكم قيسل وقال وكثرة
 السؤال وإضاعة المال متفق عليه) الامهات جمع أمهات لفظة في الام ولا تطلق أمهات الاعلى من
 يعقل بخلاف أم فأنهاتم وأنما خصت الام هنا اظهار العظم حقها والافعال بحرم عقوقه
 وضابط العقوق المحرم كما نقل خلاصته عن البلقيني وهو ان يحصل من الولد للأبوين أو لأحدهما
 ايذاء ليس بالهين عرفاً فيخرج من هذا ما اذا حصل من الابوين أو من أحدهما نسي نخالتهما بما لا يعنى
 العرف بخالفته عقوقاً فلا يكون ذلك عقوقاً وكذلك لو كان مشاعلاً الابوين دين الولد أو حق
 شرعى فرفاهه إلى الخاتم فلا يكون ذلك عقوقاً كما وقع من بعض أولاد الصحابة شكايته الأب إلى
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم باحتياجه لما له فلم يعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم شكايته عقوقاً
 قلت في هذا تأمل فان قوله صلى الله عليه وآله وسلم أنت وما لك لا يسلك دليل على نهيهم عن منع أيسه
 عن ما له وعن شكايته ثم قال صاحب الضابط فعلى هذا العتوق ان يؤذى الولد أحد أبويه بما لو
 فعله مع غير أبويه كان محرماً من جملة الصغار فيكون في حق الابوين كبيرة أو مخالفة الامر
 والنهي فيما يدخل فيه الخوف على الولد من فوات نفسه أو عتوقه أو أعضاءه في غير الجهاد
 الواجب عليه أو مخالفة ما في سفر يشق عليهم ما ليس بقرض على الولد أو في غيبة طويلة فيها
 ليس لطلب علم نافع أو كسب أو ترك تعظيم الابوين فإنه لو قدم عليه أحدهما ولم يقيم اليه أو قطب
 في وجهه فالن هذا وإن لم يكن في حق الغير منه عصبية فهو عقوق في حق الابوين وقوله وأد البنات

مطلب كون النساق تجيب
 مقاطعتهم

مطلب ضابط العقوق

يسكون التيممة هودفن البت حية وهو محرم وخص البتات لانه الواقع من العرب فانهم كانوا
 يمنعون ذلك في الجاهلية كراهة لهم يقال أول من فعله تيس بن عاصم التيمي وكان من العرب
 من يقتل أولاده مطلقا خشية الفاقة والنفقة وقوله ومنعوا هات المنع مصدر من منع منع
 والمراد منع ما أمرته ان لا يمنع وحات فعل أمر مجزوم والمراد به النهي عن طلب ما لا يستحق
 طلبه وقوله وكراهة لكم قيل وقال يروى بغير تنوين حكاية للفظ النعل وروى منونا وهي رواية
 في البخاري قيل وقال على النفل من الفعلية الى الاسمية والاول أكثر والمراد به نقل الكلام الذي
 يسبح الى غيره فيقول قيل كذا وكذا بغير تعيين القائل وقال فلان كذا وكذا انما هي عنه لان من
 الاستغفال بما لا يعني المتكلم ولانه قد يتضمن الغيبة والنيحة والكذب لاسيما مع الاكثار من
 ذلك قلنا من يخلو عنه قال المحب الطبري فيه ثلاثة أوجه أحدها انه ما صدر ان للقول تقول
 قلت قولاً وقيل والمراد من الحديث الاشارة الى كراهة كثرة الكلام فانها ارادة حكاية أقاويل
 الناس والبحث عنها التبحر عنها فقوله قال فلان كذا وقيل له كذا والنهي عنه اما الزجر عن
 الاستكثار منه واما ما يكرهه الحكمي عنه فانها ان ذلك في حكاية الاختلاف في أمور الدين كقوله
 قال فلان كذا وحمل كراهة ذلك ان يكثر منه بحيث لا يأمن من الزلل وخطيئ من ينقل بغير
 تثبت في نقله لاسيما ولا يحتاج له وبهذا الحديث الصحيح كني بالمرء انما ان يحدث بكل ما سمع
 أخرجه مسلم قلت وبمحتل ارادة الكل من الثلاثة وقوله وكثرة السؤال وهو السؤال للمال أو
 عن المشكلات من المسائل أو مجموع الامرين وهو أولى وقدم في الزكاة تحريم مسئلة المال
 وقدم في عن الاغلوطن أخرجه أبو داود وعنه المسائل التي يغلط بها العلماء لئلا يفتن بذلك
 شروفتها وانما هي عنها الكونه غير نافعة في الدين ولا يكاد ان يكون الا في النفع وقد ثبت
 عن جمع من السلف كراهة تكلف المسائل التي يستحيل وقوعها عادة أو يندرجد المال في ذلك من
 التطوع والقول بالظن الذي لا يتخلو صاحبه عن الخطأ وقيل كثرة السؤال عن اخبار الناس
 واحداث الزمان وكثرة سؤال انسان معين عن تفاصيل حاله وكان مما يكرهه المسؤل وقوله
 واضاعة المال المتبادر من الاضاعة ما لم يكن لغرض ديني ولا دنيوي وقيل هو الاسراف في
 الاتفاق وقيد بعضهم بالانفاق في الحرام ورجح المصنف انه ما انفق في غير وجهه المأذون فيه شرعا
 سواء كان دينية أو دنيوية لان الله تعالى جعل المال قايما لمصالح العباد وفي التبذير تنويع تلك
 المصالح اما في حق صاحب المال أو في حق غيره قال والحاصل ان في كثرة الانفاق ثلاثة وجوه
 الاول الانفاق في الوجوه المذمومة شرعا ولا شك في تحريمه والثاني الانفاق في الوجوه المحمودة شرعا
 ولا شك في كونه مطلوباً ما لم يقوت حقا آخر أهم من ذلك المنفق فيه والثالث الانفاق في المباحات
 وهو ينقسم الى قسمين أحدهما ان يكون على وجه يليق بحال المنفق وبقدر ماله فهذا ليس
 باضاعة ولا اسراف والثاني ان يكون فيما لا يليق به عرفاً فان كان لدفع مفسدة اما حاضرة أو
 متوقعة فذلك ليس باسراف وان لم يكن كذلك فالجهل به وعل انه اسراف قال ابن دقيق العيد ظاهر
 القرآن انه اسراف وصرح بذلك القاضي حسين فقال في كتاب قسم الصدقات هو حرام وتبعه
 في الغزالي وجرم به الرافعي في الكلام على الغارم وقال البابي من المال الكسبة التي يحرم استيعاب
 جميع المال بالصدقة قال ويكره كثرة انفاقه في مصالح الدنيا ولا بأس به اذا وقع نادر الحادث

كضيف أو عيدا أو واية والاتفاق على كراهة الاتفاق في البناء الزائد على قدر الحاجة ولا سيما ان
انضاف الى ذلك المبالغة في الزخرفة وكذلك احتمال الغبن الفاحش في المبيعات بلا سبب وقال
السبكي في الحلبيات وأما اتفاق المال في الملاذ المباحة فهو موضع اختلاف وظاهر قوله تعالى
والدين اذا اتفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما ان الزائد الذي لا يليق بحال المنفق
اسراف ومن بذل مالا كثيرا في عرض يسير فإنه بعده العدة لا مضية انتهى وقد تدم الكلام في
الزكاة على التصديق بجميع المال بما فيه كفاية (وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله
عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال رضا الله في رضا الوالدين وسخط الله في سخط الوالدين
أخرجه الترمذي وصححه ابن حبان والحاكم) الحديث دليل على وجوب رضا الولد لوالديه
وتحريم استنطاعهما فان الاول فيه مرضاة الله والثاني فيه سخطه فيقدم رضاهما على ما يجب عليه
من فروض الكفاية كما في حديث ابن عمر رضي الله عنهما انه جاء رجل يستأذن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم في الجهاد فقال أحي والدك قال نعم قال فقيم ما فاجده وأخرج أبو داود من
حديث أبي سعيد أن رجلا هاجر الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اليمن فقال يا رسول
الله اني قد هاجرت قال هل للأهل باليمن قال أوى قال أذنالك قال لا قال فارجع فاستأذنه ما فان
أذنالك فجاهدوا الا فريهما واسأله عن مختلف فيه وكذلك غير الجهاد من الواجبات واليه ذهب
جماعة من العلماء كالشافعي وغيره فقالوا يتعين ترك الجهاد اذا لم يرض الابوان الا فرض العين
كالصلاة قائم بتقديم وان لم يرض به الابوان بالاجماع وذهب الاكثر الى انه يجوز فصل فرض
الكفاية والمندوب وان لم يرض الابوان ما لم يتضرر اسبب فقد الولد وجعلوا الاحاديث على المبالغة
في حق الوالدين وأنه يتبع رضاهما فيما لم يكن في ذلك سخط الله تعالى قال تعالى وان جاهدك
على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبها في الدنيا معروفا قلت الآية إنما هي فيما
اذا جلاه على الشرك ومثله غيره من الكبائر وفيه دلالة على انه يطيعهما ما في ترك فرض الكفاية
والعين لكن الاجماع خصص فرض العين وأما اذا تعارض حق الاب وحق الام ففي الام تقدم
حديث البخاري قال رجل يارسول من أحق بحسن صحبتي قال أمك ثلاث مرات ثم قال أبوك فإنه
دل على تقديم رضا الام على رضا الاب قال ابن بطال مقتضاه ان يكون للام ثلاثة أمثال مال الاب
قال وكان ذلك لصعوبة الحمل ثم الوضع ثم الرضاع قلت واليه الاشارة بقوله تعالى ووصينا الانسان
بوالديه احسانا جلته أمة كرها ووضعته كرها ومثلها جلته أمة وعلنا قال القاضي عياض ذهب
الجمهور الى ان الام تفصل على الاب في البر ونقل الحرث الحاسبى الاجماع على هذا واختلفوا في
الاخ والجدة من أحق بمرءتهما فقال القاضي الاكثر على تقديم الجدة وحزم به الشافعية
ويقدم من أدلى بسببين على من أدلى بسبب ثم القرابة من ذوى الارحام ويقدم منهم المحارم على
من ليس بمحرم ثم العصبات ثم المصاهرة ثم الولاء ثم الحار وأشار ابن بطال الى ان الترتيب حيث
لا يمكن البرد فمرة واحدة وورد في تقديم الزوج ما أخرجه أحمد والنسائي وصححه الحاكم من
حديث عائشة رضي الله عنها سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي الناس أعظم حقا على المرأة
قال زوجها قلت فعلى الرجل قال أمه ولعل مثل هذا مخصوص بها اذا حصل التضار للوالدين
فانه يقدم حقهما على حق الزوج جميعا في الاحاديث (وعن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى

الله عليه وآله وسلم قال والذي نفسي بيده لا يؤمن عبد حتى يحب لجاره أو لأخيه ما يحب لنفسه
 متفق عليه الحديث وقع في لفظ مسلم بالشك في قوله لأخيه أو لجاره ووقع في البخاري
 لأخيه بغير شك الحديث دليل على عظم حق الجار والأخ وفيه نفي الايمان عن لا يحب لهما ما يحب
 لنفسه وتأوله العلماء بأن المراد نفي كمال الايمان اذ قد علم من قواعد الشريعة أن من لم يتصف
 بذلك لا يخرج عن الايمان وأطلق المحبوب ولم يعين وقد عينه ما في رواية النسائي في هذا الحديث
 بلفظ حتى يحب لأخيه من الخير ما يحب لنفسه قال العلماء والمراد من الطاعات والأموال المباحة
 قال ابن الصلاح وهذا قد يعدم الصعب الممتنع وليس كذلك اذ معناه لا يكمل ايمان أحدكم حتى
 يحب لأخيه في الاسلام ما يحب لنفسه من الخير والقيام بذلك يحصل بأن يحب له مثل حصول ذلك
 من جهة لا يراحمه فيها بحيث لا تنقص النعم على أخيه شيأ من النعمة عليه وذلك سهل على القلب
 السليم وانما يعسر على القلب الدغل عافانا الله تعالى واخواننا أجمعين انتهى هذا على رواية الأخ
 ورواية الجار عامة للمسلم والكافر والفاسق والصادق والعدو والقريب والأجنبي والأقرب
 جوارا والأبعد فمن اجتمعت فيه الصفات الموجبة لمحبة الخير له فهو في أعلى المراتب ومن كان فيه
 أكثرها فهو لاحق به وهلم جر الى الخصلة الواحدة فيعطى كل ذي حق حقه بحسب حاله وقد أخرج
 الطبراني من حديث جابر رضى الله عنه الخير ان ثلاثة جاره حتى وهو المشترك له حق الجوار وجاره
 حقان وهو المسلم له حق الجوار وحق الاسلام وجاره ثلاثة حقوق جار مسلم له رحم له حق الاسلام
 والرحم والجوار وأخرج البخاري في الادب المفرد والترمذي وحسنه ان عبدا لله بن عمر رضى
 الله عنهما ذبح شاة فهدى منها الجار الهودي فان كان الجار أخا أحب ما يحب لنفسه وان كان
 كافرا أحب له الدخول في الايمان أو لامع ما يحب لنفسه من المنافع بشرط الايمان قال الشيخ
 محمد بن أبي حمزة حفظ حق الجار من كمال الايمان والاضرابه من الكبار لقوله صلى الله عليه وآله
 وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذى جاره قال ويترق الحال في ذلك بالنسبة الى
 الجار الصالح وغيره والذي يشمل الجميع ارادة الحسب ومو غظته بالحسب والدعاء له بالهداية وترك
 الاضرار له الا في المواضع الذي يحل له الاضرار بالقول والفعل والذي يخص الصالح هو جميع
 ما تقدم وغير الصالح كفه عن الأدنى وأمره بالحسنى على حسب مراتب الامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر والكافر يعرض الاسلام عليه والترغيب فيه برفق والفاسق يعظه بما يناسبه
 بالرفق ويستتر عليه زلة وينهاه بالرفق فان نفع والأعجرو قاصدا تأديبه بذلك مع اعلامه بالسبب
 ليكف ويقدم عند التعارض من كان أقرب اليه بابا كما في حديث عائشة قالت يا رسول الله ان لي جارين
 فالى أيهما أهدي قال الى أقربهما بابا أخرجه البخاري والحكمة فيه ان الأقرب بابا يرى ما يدخل
 بيت جاره من هدية وغيره شافيتشوف لهما بخلاف الأبعد وتقدم ان حد الجار أربعون دارا من
 كل جهة وجاء عن علي عليه السلام من سمع النداء فهو جار وقيل من صلى معك صلاة الصبح في
 المسجد فهو جار بقرآن وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم أي الذنب اعظم قال أن تجعل لله ندا هو الشبه ويقال له تدوس يد وهو خلقك قال قلت
 ثم أي قال ان تقبل ولك خشية أن يأكل معك قلت ثم أي قال أن تزاني بجليلة بالجملة الموهلة
 الزوجة جارك متفق عليه قال الله تعالى فلا تجعلوا الله أندادا وقال تعالى ولا تقتلوا

أولادكم من املاق والآية الأخرى خشية املاق وقوله ان تزاني بجليلة جارية أي بزوجه التي
تحل له وعبر تزاني لان معناه تزني به بارضاها وقبحه فاحشة الزنا وافساد المرأة على زوجها واسمالة
قلها الى غيره وكل ذات فاحشة عظيمة وكونها حليلة الجارية عظم لان الجارية توقع من جاره الذب
عنه وعن حرمة ويا من بوائقه ويركن اليه وقد أمره الله تعالى برعاية حقته والاحسان اليه فاذا
قابل ذلك بالنزاهة أمر أنه وافسادها عليه على وجه لا يمكن منه غيره كان غاية في القبح والحديث
دليل على أن أعظم المعاصي الذميمة القتل بغير حق وعليه نص الشافعي ثم يختلف الكبار
باختلاف مفاسدها الناشئة عنها ﴿١﴾ وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من البكا أن يشتم الرجل والديه قيل وهل يسب الرجل
والديه قال نعم يسب اباه الرجل فيسب أباه ويسب أمه فيسب أمه متفق عليه قوله يشتم الرجل
والديه أي يتسبب في شتمه جافه ومن الجواز المرسل من استعمال المسبب في السب وقد بينه صلى
الله عليه وآله وسلم بجوابه على من سأله بقوله نعم وفيه تحريم التسبب في آذية الوالدين وسبهما
وتأنيب الغير بسبهما قال ابن بطال هذا الحديث أصل في سد الذرائع ويؤخذ منه انه أن آل
أمره الى محرم حرم عليه الفعل وان لم يقصد المحرم وعليه دل قوله تعالى ولا تسبوا الذين يدعون من
دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم واعتبط منه الماردي تحريم بيع الثوب الحر الى من
يتحقق منه لبسه والغلام الا مراءى من يتحقق منه فعل الفاحشة والعصير من يتخذ خيرا وفي
الحديث دليل على انه يعمل بالغاب لان الذي يسب أباه الرجل قد لا يجازيه بالسب لكن الغاب
هو المجازاة ﴿٢﴾ وعن أبي أيوب رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحل
لسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخبرهما الذي يبدأ
بالسلام متفق عليه ﴿٣﴾ نفي الحبل دال على التحريم فيحرم هجر المسلم فوق ثلاثة أيام ودل
منه ووجه على جوازه ثلاثة أيام وحكمة جواز ذلك هذه المدة أن الانسان مجبول على الغضب وسوء
الخلق وفقد ذلك فعني له هجر أخيه ثلاثة أيام ليسذهب ذلك العارض تحتها على الانسان ودفعها
للأضرار به ففي اليوم الاول يسكن غضبه وفي الثاني يراجع نفسه وفي الثالث يعتذر وما زاد
على ذلك كان قطعاً لحقوق الاخوة وقد فسر معنى الهجر بقوله يلتقيان الى آخره وهو على الغالب
من حال المتهاجرين عند اللقاء وفيه دلالة على زوال الهجر له برد السلام واليه ذهب الجمهور وما كان
والشافعي واستدل له بمارواه الطبراني من طريق زيد بن وهب عم ابن مسعود في أثناء حديث
موقوف وفيه ورجوعه أن يأتي فيسلم عليه وقال أحمد وابن القاسم المالكي ان كان يؤذيه ترك
الكلام فلا يكره رد السلام بل لابد من الرجوع الى الحال الذي كان بينهما وقيل ينظر الى
حال المهجور فان كان خطابه بما زاد على السلام عند اللقاء مما تطيب به نفسه وينزل عن الهجر
كان من تمام الوصل وتركه هجرا وان كان لا يحتاج ذلك كفي السلام وأما فوق اليوم الثالث فقال ابن
عبد البر أجمعوا على انه يجوز الهجر فوق ثلاث لمن كانت مكالمة متجلبت تصاعلى الخاطب له في
دينه أو مضرة تحصل عليه في نفسه أو دينه فرب هجر جليل خير من مخالطة مؤذية وتقدم الكلام
في هجر من يأتي ما يلام عليه شرعا وقد وقع من السلف المتهاجرين جماعة من أعيان الصحابة
والتابعين وتاب عليهم وقد عد المارح رجاء الله تعالى جماعة من أولئك يستنكرون صدورهم من

مطلب مراتب الحسن اليهم

أمثالهم أقاموا عليه ولهم أعدان شاء الله تعالى وللجل على السلامة متعبين والعباد مظنة
 الخائفين وأما قول الذهبي أنه لا يقبل جرح الاقران بعضهم على بعض سيما السلف قال وحدهم رأس
 ثلثةائة من الهجرة فتدبين السيد رحمه الله اختلال ما قال في غرات النظر في علم الاثر وقد نقل في
 الشرح قضايا كثيرة لا يحسن ذكرها اذ طي ما لا يحسن ذكره لا يحسن نشره ﴿ وعن جابر رضى
 الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل معروف صدقة أخرجه البخاري المعروف
 ضد المنكر قال ابن أبي جريرة يطلق اسم المعروف على ما عرف بأدلة الشرع انه من أعمال البر سواء
 جرت به العادة أم لا فان قارنته النية أجز صاحبها جز ما والا فقيه احتمال والصدقة هي ما يعطيه
 المتصدق لله تعالى فيشمل الواجبة والندوية والاختيارية بانه صدقة من باب التشبيه بالبيع وهو
 اخبار بان له حكم الصدقة في الثواب والله لا يحتمل الفاعل شيئا من المعروف ولا يجزل به وفي الحديث
 ان كل نسيمة صدقة وكل تكبير صدقة والامر بالمعروف صدقة والنهي عن المنكر صدقة وقال
 في بضع أحدكم صدقة والامساك عن الشر صدقة وغير ذلك من الاعمال الصالحة ولفظ كل
 معروف عام وقد أخرج الترمذي وحسنه مرفوعا من حديث أبي ذر تبسمك في وجه أخيك صدقة
 للوأمر بالمعروف ونهيك عن المنكر صدقة للوارشاد للرجل في أرض الله لالة صدقة لل
 واطمأنك الخرج والشوك والظلم عن الطريق صدقة للوافراغ من دولك في دول أخيك صدقة
 وأخرجه ابن حبان في صحيحه وفي الاحاديث اشارات ان الصدقة لا تنحصر فيما خا وأصلها وهو
 ما أخرجه الانسان من ماله متطوعا فلا يختص بأهل اليسار بل كل واحد قادر على ان يفعلها في
 أكثر الاحوال من غير مشقة فان كل شيء يفعله الانسان أو يقوله من الخير يكتب له به صدقة
 ﴿ وعن أبي ذر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تنحقر من المعروف
 شيئا ولو أن تلقى أعنك بوجه طلق باسكان اللام ويقال طلق والمراد سهل منبسط ﴿ وعن أبي
 عن أبي ذر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا طمعت مرقعة فأكثر ماءها
 وتعاهد جيرانك أخرجهم مسلم ﴿ فيه ما الحث على المعروف ولو بملاقاة الوجه والبشر
 والابتسام في وجه من يلاقيه من اخوانه وفيه الوصية بحق الجار وتعاهد ولو بمرقعة يمد بها اليه
 ﴿ وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نفس لفظ
 مسلم من فرج ﴿ عن مسلم كرم بتمن كرم الدنيا نفس الله عنه كربة من كرم يوم القيامة
 ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة ﴿ هذا ليس في مسلم كما قال الشارح وقد
 أخرجه غيره ﴿ ومن ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة والله في عون العبد ما كان العبد
 في عون أخيه أخرجه مسلم الحديث فيه مسائل الاولى فضيلة من فرج عن مسلم كربة من
 كرم الدنيا وتفرجها ما باعطاءه من ماله ان كانت كربة من حاجة أو بذل جاهه في طلبه له
 من غيره أو قرضه وان كانت كربة من ظلم ظالم له فرجها بالاسعى في رفعها عنه أو تخفيفها
 وان كانت كربة مرض أصابها عنه على الدواء ان كان له عليه أو على طبيب يتبعه وبالجملة لا تفرج
 الكرم باب واسع فانه يشمل ازالة كل ما ينزل بالعبد أو تخفيفه الثانية التيسر على المعسر هو
 أيضا من تفرج الكرم وانما خصه لانه أبلغ وهو انظار لغريمه في الدين أو بأرؤله منه أو غير ذلك
 فان الله تعالى يسر عليه أموره ويسهل له تسهيله لاجبه فيما عده له والتيسر في الامور الآخرة

بانهم ون عليه المشاق فيما ويرج وزن الحسنات وبقي في قلوب من لهم عنده حق يجب استئذنه
 منه في الآخرة المساحة وغير ذلك ويؤخذ منه ان من عسر على عسر عسر عليه ويؤخذ منه انه
 لا بأس على من عسر على مفسر لان مظهره يحل عرضه وعقوبته والثالثة من ستره سما اطاع
 منه على ما لا ينبغي اظهاره من الزلات والعثرات فانه مأجور بما ذكره من ستره في الدنيا والآخرة
 فستره في الدنيا بان لا يأتي زلة يكره اطلاع غيره عليها وان اناها لم يطع الله عليها أحد واستره في
 الآخرة بالمعقورة لذوقه وعدم اظهارة قبائحها وغير ذلك وقد حدث صلى الله عليه وآله وسلم على
 السترة لمسلم فقال في حق ما عر هلا سترت عليه بردائن ياهزال قال العلماء وهذا الستر مندوب
 لا واجب فالورفعه الى السلطان كان جائز له ولا يأتى به قات ودليله انه صلى الله عليه وآله وسلم لم
 ياهز الا بآذان له انه آثم بل حرضه على انه كان ينبغي له ستره فان علم انه تاب وأقلع حرم عليه ذكر
 ما وقع منه ووجب عليه ستره وهو في حق من لا يعرف بالفساد والتفادى في الطغيان وأما من
 عرف بذلك فانه لا يستحب الستر عليه بل يرفع أمره الى من له الولاية اذا لم يتحقق من ذلك فمسئدة
 وذلك لان الستر عليه يغريه على الفساد ويجريه على أذية العباد ويجري غيبه من أهل الشر
 والعناد وهذا بعد انقضاء فعل المعصية فاما اذا رآه وهو في ما لا واجب المبادرة لانكارها والامتنع منها
 مع القدرة على ذلك ولا يحل تأخيرها لانه من باب انكار المنكر لا يحل تركه مع الامكان وأما اذا رآه
 يسرق مال زيد فهل يجب عليه اخبار زيد بذلك أو ستر السارق الظاهر انه يجب عليه اخبار زيد
 والا كان معينا للسارق بالكتم منه على الاثم والله تعالى يقول ولا تعاونوا على الاثم والعدوان وأما
 جرح الشهود والرواة والامناء على الاوقاف والصدقات وغير ذلك فانه من باب نصيحة المسلمين
 الواجبة على كل من اطاع عليها وليس من الغيبة المحرمة بل من النصيحة الواجبة وهو يجمع عليه
 الرابعة الاخبار بان الله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه فانه دال على انه تعالى يتولى اعانة
 من أعان أخاه وهو يدل على انه يتولى عونه في حاجة أخيه التي سعى فيها وفي حوائج نفسه فنهال
 من عون الله تعالى ما لم يكن به غير اعانته وان كان تعالى هو المعين لعبده في كل أموره لكن
 اذا كان في عون أخيه زادت اعانة الله تعالى فيه ويؤخذ منه انه ينبغي للعبد ان يتغلب بقته وحوائج
 أخيه ويقدمها على حاجة نفسه لئلا من الله تعالى كمال الاعانة في حاجاته وهذه الجبل
 المذكورة في الحديث دلت على انه تعالى يجازي العبد من جنس فعله فمن ستره ستر عليه ومن يسر
 يسر عليه ومن أعان أعان ثم انه تعالى يفضل وكرمه جعل الجزاء في الدارين في حق الميسر على
 المعسر والساير للمسلم وجعل تفرج الكربة يجازي به في يوم القيامة كانه لعظم يوم القيامة
 آخر عز وجل جراته تفرج الكربة ويحتمل انه يفرج عنه في الدنيا أيضا لكنه طوى في الحديث
 وذكر ما هو أهم (وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
 دل على خير فله مثل أجر فاعله أخرجه مسلم) دل الحديث على ان الدلالة على الخير يوجب له الدال
 كأجر فاعله وهو مثل حديث من سس سنة حسنة في الاسلام كان له أجرها وأجر من عمل بها
 والدلالة تكون بالاشارة على الغير بشعل الخير وعلى ارشاد ملته الخير على انه يطلع به فلان
 والوعظ والتذكير والتأليف للعلوم النافعة ونظير خير يشمل الدلالة على خير الدنيا والآخرة والله
 در الكلام النبوي ما أمثل به ما فيه وأوضح مبادئه ودلالته على خير الدنيا والآخرة (وعن ابن

عَرْضِيَّ اللَّهِ عَنْهُمْ سَاعَتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ اسْتَعَاذَ بِكَ اللَّهُ فَأَعِزَّهُ وَمَنْ
سَأَلَكَ اللَّهُ فَأَعِطَهُ وَمَنْ أَتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافَتْهُ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ وَأَفَادَعُوهُ الْآخِرَ جِهَ الْبَيْتِ) وَقَدْ
أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ جَبَانٍ فِي صَحِيحِهِ وَالْحَافِظُ وَصَحِيحُهُ وَفِيهِ زِيَادَةٌ وَمَنْ اسْتَجَارَ بِاللَّهِ فَاجْبِرْهُ
وَمَنْ أَتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافَتْهُ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ وَأَفَادَعُوهُ حَتَّى تَعْلَمُوا أَنَّكُمْ قَدْ كَفَّيْتُمُوهُ وَفِي رِوَايَةٍ
فَإِنْ عَجَزْتُمْ عَنْ مَكَافَاةِ فَادَعُوا اللَّهَ حَتَّى تَعْلَمُوا أَنَّ قَدْ شَكَرْتُمْ فَإِنَّ اللَّهَ يَجِبُ الشَّاكِرِينَ وَأَخْرَجَ
الترمذِيُّ وَقَالَ حَسَنٌ غَرِيبٌ مَنْ أَعْطَى عَطِيَّةً فَوَجَدَ فليَجْزِ بِهِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيُفِئْ مَنْ أَتَى فَقَدْ
شَكَرَ وَمَنْ كَتَمَ فَقَدْ كَفَرَ وَمَنْ تَحَلَّى بِسَاطِلٍ فَهُوَ كَالْبُزْزِيِّ زُرَّ وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ
اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ عَنْ أَى أَمْرٍ طَلَبَ مِنْهُ غَيْرَ وَاجِبٍ عَلَيْهِ فَإِنْ بَدَأَ بِتَرْكِهِ مَا طَلَبَ مِنْهُ أَنْ يَفْعَلَ وَإِنَّهُ يَجِبُ
إِعْطَاؤُهُ مَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ وَإِنْ كَانَ قَدْ وَرَدَ أَنْ لَا يُسْتَلَّ بِاللَّهِ إِلَّا الْخُفْيُ سَأَلَ مِنَ الْخُلَافَةِ بِاللَّهِ شَيْئًا وَجِبَ
إِعْطَاؤُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْهَا عَنِ إِعْطَاؤِهِ وَقَدْ أَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ بِسَنَدٍ جَالٍ رِجَالُ الصَّحِيحِ الْأَشْيَخِ
وَهُوَ ثَقُفٌ عَلَى كَلَامٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ
يَقُولُ لِمَنْ مِنْكُمْ مَنْ سَأَلَ بوجهِ اللَّهِ وَلَمْ يَكُنْ مِنْ سَأَلِ بوجهِ اللَّهِ ثُمَّ مَنَعَ سَأَلَهُ مَا لَمْ يَسْأَلْ حُجْرًا بضمِ الحاءِ
وَسَكُونِ الْجِيمِ أَى أَمْرٍ أَقْبَحَ الْأَبْلَقِ وَيَحْتَمِلُ مَا لَمْ يَسْأَلْ سِوَا الْأَقْبَحِ أَى بِكَلَامٍ قَبِيحٍ وَلَكِنَّ الْعُلَمَاءَ
جَلَّوْهُ ذَا الْحَدِيثِ عَلَى الْكِرَاهَةِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرَادَ بِهِ الْمَضْطَرُ وَيَكُونُ ذِكْرُهُ هَذَا أَنْ سَمِعَهُ
مَعَ سِوَا اللَّهِ أَقْبَحُ وَأَفْظَعُ وَيَحْتَمِلُ لَعْنُ السَّائِلِ عَلَى مَا ذَا أُلْجِئَ فِي الْمَسْئَلَةِ حَتَّى أَفْجُرَ الْمَسْئُولَ وَدَلَّ
الْحَدِيثُ عَلَى وَجوبِ الْمَكَافَاةِ لِلْمُعْسِنِ إِذَا لَمْ يَجِدْ فَإِنَّهُ يَكْفِيهِ بِالْإِعْطَاءِ وَيَجْزِيهِ قَدْ طَابَتْ نَفْسُهُ
أَوْ لَمْ تَطَبْ بِهِ وَهُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ

(بَابُ الزَّهْدِ)

هُوَ قَوْلُهُ الرِّغْبَةُ فِي الشَّيْءِ وَإِنْ شُدَّتْ الرِّغْبَةُ عَنْهُ وَفِي اصْطِلَاحِ أَهْلِ الْحَقِيقَةِ بَعْضُ الدُّنْيَا
وَالْأَعْرَاضِ عَنْهَا وَقِيلَ تَرَكُ رَاحَةَ الدُّنْيَا إِلَى رَاحَةِ الْآخِرَةِ وَقِيلَ أَنْ يَخْلُقَ قَبْلَكَ بِمَا خَلَقْتَ مِنْهُ يَدَكَ وَقِيلَ
بَذَلَ مَا تَالَا وَلَا تَوَثَّرَ مَا تَدْرَكَ وَقِيلَ تَرَكُ الْأَسْفَافَ عَلَى مَعْدُومٍ وَفِي الْفَرْحِ لِمَنْ لَوْ قَالَهُ الْمُسَاوِي فِي
تَعْرِيفَانِهِ وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ مَرْفُوعًا الرَّهَادَةَ فِي الدُّنْيَا لَيْسَتْ
بِتَحْرِيمِ الْحَلَالِ وَلَا إِضَاعَةِ الْمَالِ وَلَكِنَّ الزَّهَادَةَ فِي الدُّنْيَا أَنْ لَا تَكُونَ بِمَا فِي يَدِكَ أَوْ تَقْوَ بِمَا فِي
يَدِ اللَّهِ وَأَنْ تَكُونَ فِي ثَوَابِ الْمَصِيبَةِ إِذَا أَنْتَ أَصَبْتَ بِهَا أَرْغَبَ مِنْكَ فِيهَا أَلَّا تَبْقِيَ لَكَ أَنْتَهَى فَوَيْلٌ
التَّفْسِيرُ النَّبَوِيُّ يَقْدُمُ عَلَى كُلِّ تَفْسِيرٍ (وَالْوَرَعُ) الْوَرَعُ تَجَنُّبُ الشُّبُهَاتِ خَوْفُ الْوُقُوعِ
فِي مُحَرَّمَ وَقِيلَ تَرَكُ مَا يَرِيكَ وَفِي مَا يَعْيبُكَ وَقِيلَ الْأَخْذُ بِالْأَوْثَقِ وَحُلُّ النَّاسِ عَلَى الْأَشْقِ وَقِيلَ
النَّظَرُ فِي الطَّعْمِ وَالْبَاسِ وَتَرَكُ مَا يَبَاسُ وَقِيلَ تَجَنُّبُ الشُّبُهَاتِ وَمَرَاقِبَةُ الْخَطَرَاتِ (عَنْ الْعِمَانِ)
ابْنُ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ وَأَهْوَى النِّعَمَانَ
بِاصْبِغِهِ إِلَى أَذْنِيهِ أَنْ يَخْلُلَ بَيْنَ الْخُرَامِ بَيْنَ وَبَيْنِهِمَا مَشْتَبِهَاتٌ (وَيُرْوَى مَشَبَهَاتٌ بضمِ الميمِ)
وَلَسْتُ أَدْرِي الْوَاحِدَةَ وَمَشَبَهَاتٌ بضمِها أَيْضًا وَتَحْقِيقُ الْمَوْحِدَةِ (لَا يَعْلَمُونَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فِي أَتَى
الشُّبُهَاتِ اسْتِمْرَأَ) بِالْهَمْزِ مِنَ الْبَرَاءَةِ أَى حَصَلَ لَهُ الْبَرَاءَةُ مِنَ الذِّمِّ الشَّرْعِيِّ وَصَانَ عَرْضَهُ عَنْ ذِمِّ
النَّاسِ (لَيْسَ بِهِ وَعَرْضُهُ وَمِنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ) أَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ وَإِنَّمَا حَذَفَهُ

للدلالة ما بعده عليه اذ لو كان الزوق في الشبهات وقوعا في الحرام لكانت من قسم الحرام البين
وقد جعلها قسما برأسه وكما يدل له التشبيه بقوله (كالأشياء يرمى حول الحصى يوشك ان يقع فيه
ألوان الكل ملك حتى ألوان حتى الله محارمه ألوان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله
واذا فسدت فسدت الجسد كله الا وهي القلب متفق عليه) أجمع الاثمة على عظم شأن هذا الحديث
وانه من الاحاديث التي تدور عليها قواعد الاسلام قال جماعة هو ثلث الاسلام فان دورانه عليه
وعلى حديث انما الاعمال بالنيات وعلى حديث من حسن اسلام المرء ترك ما لا يعنيه وقال أبو
داود انه يدور على أربعة احاديث هذه ورابعها حديث لا يؤمن أحدكم حتى يحب لاخيه ما يحب
لنفسه وقيل حديث ازهدي في الدنيا يحبك الله وازهد فيما آيدى الناس يحبك الناس قوله لخالل
بين أي قد بينه الله ورسوله اما بالاعلام بانه حلال نحو أحل لكم صيد البحر الآية وقوله تعالى
فكلوا مما غفر لكم حلالا طيبا وأسكت عنه تعالى ولم يحرمه فالاصل حله أو بما أخبر عنه رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم بانه حلال أو ما من الله تعالى أو رسوله بانه لازم حله قوله الحرام بين أي
بينه الله تعالى لما في كتابه أو على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يحرمت عليكم الميتة أو
بأنهى عنه نحو لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ونحوه والاختبار بين الحلال بانه بين اعلام يحمل
الانتفاع به في وجوه النفع كما ان الاخبار بان الحرام بين اعلام باحتناؤه وقوله وبينه لم يشتهت
لا يعاين كثير من الناس المراد به التي لم يعرف حلالها ولا حرمته فصار مترددة بين الحلال والحرمه
عند الكثير من الناس وهم الجهال فلا يعرفها الا العلماء بنص فيالم يوجده شيء من ذلك اجتمع
ففيه العلماء وألحقوه بما يقبض أو استصحاب أو نحو ذلك فان حتى دليله فالورع تركه ويدخل
تحت فن اتفق الشبهات فقد استبرأ أي أخذ بالبراءة فلا يذنبه وعرضه فاذا لم ينظر فيه العالم دليل
بحرمه ولا حلاله يدخل في حكم الاشياء قبل ورود الشرع فمن لا يثبت للعقل حكما يقول لاحكم
فيما يشي لان الاحكام شرعية والقرض انه لم يعرف فيها حكم شرعي ولا حكم للعقل والثالثون بان
العقل حاكم لهم في ذلك ثلاثة أقوال التبريم والاباحة والوقف وانما الاختلاف في المشبهات هل
هي ما شبهت بحرمه أو ما شبهت بالحرام الذي قد صرح ببحرهم مرجح المحققون الأخير ومثله ذلك بما
ورد في حديث عتبة بن الحرث الصبياني الذي أخبرته أمة سوداء بانها أرضعته وأرضعت زوجها
فسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال صلى الله عليه وآله وسلم كيف وقد قيل فقد
صريح تحريم الاخت من الرضاعة شرعا قطعاً وقد التبس عليه زوجته بهذا الحرام المعلوم ومثله
التمر التي وجدها صلى الله عليه وآله وسلم في الطريق فقال لولا اني أخاف انهم من الزكاة أو من
الصدقة لا كانوا فقد صرح ببحرهم الصدقة عليه ثم التبس هذا التمر بالحرام المعلوم وأما ما التبس
هل حرمه الله علينا أم لا فقد وردت أحاديث دالة على انه حلال منها حديث سعد بن أبي وقاص
رضي الله عنه ان من أعظم الناس اثما في المسامين من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته
فانه يفيد انه كان قبل سؤاله حلالا ولما شبهت عليه سأل عنه فحرم من أجل مسألته ومنها أحاديث
ما سكت الله عنه فهو مما عفا عنه له طرق كثيرة وبذلك قوله تعالى ويحل لهم الطيبات فكل ما كان
طيبا ولم يثبت تحريمه فهو حلال وان شبهت علينا تحريمه والمراد الطيب هو ما أحله الله تعالى على
لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم لم أو سكت عنه وانما لم يثبت ما حرمه وان عدنا النفس طيبا

كالخروفانه أحد الاطمين في لسان العرب في الجاهلية وقال ابن عبد البر ان الحلال الكسب
 الطيب وهو الحلال المحض وان التشابه عندنا في حير الحلال بدلائل ذكرناها في غير هذا الموضوع
 ذكر صاحب تفضيد التمهيد في الترتيب في الصدقة نقله عنه الحافظ محمد بن ابراهيم قال
 السند وقد حققنا انه من قسم الحلال البين في رسالتنا المسماة بالقول المتين انتهت وقال الخطابي
 ما شككت فيه فالاولى اجتنابه وهو على ثلاثة احوال واجب ومستحب ومكروه فالواجب
 اجتناب ما يلزم المحرم والمندوب اجتناب معاملة من غلب على ماله الحرام والمكروه اجتناب
 الرخصة المشروعة انتهت قال في الشرح وقد يثار في المندوب فانه اذا كان الاغلب الحرام
 فالاولى ان يكون واجب الاجتناب انتهت وقد أوضحه السيد في حواشي ضوء النهار وقسم
 العز الى اقسام الالوع ورع الصديقين وهو ترك ما لم تكن نيته واضحة على حله وورع المقينين وهو
 ما لا شبهة فيه ولكن يخاف أن يجير الى الحرام وورع الصالحين وهو ترك ما يتطرق اليه احتمال
 التحريم بشرط أن يكون اذالك الاحتمال موقع والافه وورع الموسوسين قامت وورع الموسوسين
 قد يوب له البحارى فقال باب من لم ير الوساوس من الشبهات كمن يتنعم من كل الصيد خشية أن
 يكون انقلب من انسان وكن ترك شرا مما يحتاج اليه من مجهول لا يدرى اماله حرام أم حلال
 ولا سلامة تدل على ذلك التحريم وكن ترك تناول شئ الخبز ورد فيه شبهة متفق على ضعفه ويكون
 دليل باحته قويا وتأويله متمنعاً ويستبعدوا الكلام في الحديث متسع للشكوك في رجمه الله شرح
 مستقل لهذا الحديث في فتاواه المسماة بالفتح الرباني وهو شرح نافع تمتع جند البسوق انه أحد
 قديماً أعلم وفيه من النوادر والتحققات ما ليس في شرح أحد من الشراح فراجعوه في هذا كفاية
 وقوله ان لكل ملك حجي اخبار عما كانت عليه لولك العرب وغيرهم فانه كان لكل واحد حجي
 يحميهم من الناس ويتعهم عن دخوله فن دخله أو وقع به العقوبة ومن أراد نجاة نفسه من العقوبة
 لم يقر به خوفاً من الوقوع فيه وذكروا كضرب المثل للخطابين ثم أعلمهم ان جهات تعالى الذي
 حرمه على العباد وقوله ومن وقع في الشبهات الى آخره أي من وقع فيها فقد طام حول حجي الحرام
 في قرب ويسرع ان يقع فيه وفيه ارشاد الى البعد عن ذرائع الحرام وان كانت غير محرمة فانه
 يخاف من الوقوع فيها الوقوع فيه فن احتاط لنفسه لا يقرب الشبهات لئلا يدخل في المعاصي
 ثم أخبر صلى الله عليه وآله وسلم عنها مؤكداً ان في الجسد مضغة وهي القطعة من اللحم سميت بذلك
 لانها تضغ في القم لصغرها وانها مع صغرها علمها مدار صلاح الجسد وقادته فان صلحت صلح وان
 فسدت فسدت وفي كلام الغزالي انه لا يراى بالقلب هذه المضغة اذ هي موجودة للبهائم مدركة
 بحاسة البصر بل المراد من القلب الطيفة ربانية روحانية لها به هذا القلب الجسماني تعلو وتلك
 الطيفة هي حقيقة الانسان وهي المدركة العارفة من الانسان وهو الخطاطب والمعاقب والمطالب
 ولهذه الطيفة علاقة مع القلب الجسماني وذكر ان جميع الحواس والاعضاء اجناد من جنس القلب
 وكذلك الحواس الباطنة في حكم الخدم والاعوان وهو المتصرف فيهما والمرد لها وقد خلقت
 مجبولة على طاعة القلب لا تستطيع له خلافاً ولا عليه تمرداً فاذا أمر العين بالانفتاح انفتحت واذا
 أمر الرجل بالتحرك تحركت واذا أمر اللسان بالكلام وحزم به تكلم وكذا سائر الاعضاء
 والحواس من وجه يشبه تسخير الملائكة لله تعالى فانهم جميعاً على طاعة لا يستطيعون له خلافاً

وانما ينترقان في شيء وهوان الملائكة عالة بطاعته للرب وأمثالها والاحتقان تطيع القلب في
الانتقاع والانتطاع على سبيل التسخير ولا خبير لها من نفسها ومن طاعته القلب وانما اقتقر
القلب الى الجنود من حيث اقتقاره الى المركب والراد لسفره الى الله تعالى وقطع المنازل الى لقائه
فلا جله خلقت القلوب قال الله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون وانما حكمه البدن
وزاده العلم وانما الاسباب التي توصله الى الراد وتكمنه من التزود منه العمل الصالح ثم طال في هذا
المعنى بما يحتمل مجلدة لطيفة وانما أشير الى كلامه ليعلم مقدار الكلام النبوي وأنه يجر قطره
لا ترف وأما كونه محل العقل وأحواله الدماغ فليست من مسائل علم الآثار حتى يستغل بدكرها
وذكر اختلاف فيها ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم تعس في القاموس انه كسمع ومنع واذا خاطبت قلت تعس كعج واذا حكيت قلت تعس
كفرح وهو الهلاك والعار والسقوط والشرب والبعث والاضططاط ﴾ (عبد الدين بنار والدرهم
والقطيفة) الذوب الذي له خجل (ان أعطى رضى وان لم يعط لم يرض آخرجه البخاري) أراد
يعبد الدين بنار والدرهم من استعبده الدنيا بطلبها وصار كالعبد لها تنصرف فيه تصرف المالك
ليها هو يسقم في شهورها ومطالبها وذكر الدينار والقطيفة مجرد مثال والافضل من استعبده
الدنيا في أي أمر وشغلته عما أمره الله تعالى وجعل رضاه وسخطه متعلقا ببل ما يريد أو عدمه
فهو عبده ومن الناس من يستعبده حب الامارات ومنهم من يستعبده حب الصور ومنهم من
يستعبده حب الاطمان واعلم ان المذموم من الدنيا كل ما يعبد العبد عن الله تعالى ويشغله عن
واجب طاعته وعبادته لا ما لا يعينه على الاعمال الصالحة فانه غير مذموم وقديع طلبه ويجب
عليه تحصيله وقوله رضى أي عن الله تعالى بما ناله من حظاها وان لم يعط لم يرض أي عنه تعالى
ولاعن نفسه فصار ساعطا لهذا الذي تعس لانه أدار رضاء على مولاه وسخطه على نيل الدنيا وعدمه
والحديث نظير قوله تعالى ومن الناس من يعبد الله على حرف فان أصابه خير اطمأن به وان أصابه
فتنة انقلب على وجهه الآية ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال أخذ رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عنك ﴾ يروي بالافراد والتثنية وهو بكسر الكاف جمع الكتف والعضد
(فقال كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقول اذا مسبت
فلا تنتظر الصباح واذا أمسجت فلا تنتظر المساء وخدمت صحتك لسقمك ومن حياتك لموتك
آخرجه البخاري) الغريب من لا مسكن له يأويه ولا سكن يأنس به ولا بد يستوطن فيه كما قيل
في المسبح سعد المسبح بسبح لا ولد يموت ولا بناء يخرب وعطف أوعابر سبيل من باب عطف الترق
وأولست للشك بل للتخيير أو الإباحة والامر بالارشاد والمعنى قدر نفسك وزلها منزلته من هو
غريب أو عابر سبيل ويحتمل أن أولاد ذراب والمعنى بل كن في الدنيا كأنك عابر سبيل لان الغريب
قد يستوطن بلدا بخلاف عابر السبيل فهمه قطع المسافة الى مقصده والمقصدها الى الله تعالى
وان الى ربك المنتهى قال ابن بطال لما كان الغريب قليل الاتساع الى الناس بل هو مستوحش
منهم لا يكاد يمر بمن يعرفه فيأنس به فهو ذليل في نفسه خائف وكذلك عابر السبيل لا يتقدم في سفره
الابوة ويحققه من الاثقال غير متشبث بما يمنعه عن قطع سفره معه زاده وراحته بل لغته الى
ما يعينه من قصده وفي هذا اشارته الى اثار الرعد في الدنيا وأخذ البلغة منها والكفاف فكما

لا يحتاج المسافر الى أكثر مما يلزمه الى غاية سفره فكذلك المؤمن لا يحتاج في الدنيا الى أكثر مما
يلزمه اهل وقوله وكان ابن عمر رضي الله عنهما الى آخره قال بعض العلماء كلام ابن عمر مفرغ
من الحديث المرفوع وهو متفق لهم اي تنقيص الامر وان العادل اذا أُمسسى ينبغي له ان لا ينتظر
الصباح وانما أصبح ينبغي له ان لا ينتظر المساء بل ينظر ان أجل يذكره قبل ذلك وفي كلام الاختيار
انه لا يلبس الانسان من الصحة والمرض فيغتم أيام الصحة وينفق ساعاته فيعود عليه نفعه فانه
لا يدري متى ينزل به مرض يحول بينه وبين فعل الطاعات ولانه اذا مرض كسب له ما كان يعمل
صحة فقد خسر من صحته لمرضه حط من الطاعات وقوله ومن حياته لموت أي ختم أيام
الحياة والصحة والنشاط لما أول به تقديم ما ينفع بعد الموت وتطير حديث بدر وبالأعمال سبعا
ما تنتظرون الى فقر امنسيما أو غنى مطعيا أو مرضا مقسدا أو شرا ما مقسدا أو موتا ناجيا أو أوالرجل
قاله شر غائب أو الساعده والساعة أدهى وأمر آخر جهه الترمذي والحاكم من حديث أبي هريرة
رضي الله عنه (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
نسيبه يوم فهو منهم أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان) الحديث فيه ضعف واه شواهد عند
جماعة من أئمة الحديث عن جماعة من الصحابة يخرجون عن الضعف ومن شواهد ما أخرجه أبو
يعلى مرفوعا من حديث ابن مسعود من رضي عن قوم كان منهم والحديث دال على ان من
نسيبه بالنساق كان منهم أو بالكفار أو بالمتدعي أي شي مما يختصون به من ملبوس أو امر كواب
أرहितه قالوا اذا شبه بالكافر في زى واعتقد أن يكون بذلك مثله كثر فان لم يعتقد ففيه خلاف
بين الفقهاء منهم من قال يكفر وهو ظاهر الحديث ومنهم من قال لا يكفر ولكن يؤدب به (وعن
ابن عباس رضي الله عنهما قال كنت خلف النبي صلى الله عليه وآله وسائر ما يقال يا غلام احفظ
الله يحفظك) بالجرم جواب الامر (احفظ الله تجده) مثلا (تجاهل) في التماسر وجاؤك
وتجاهل مثلين فانما وجهك (واذا سألت) حجت من حوائج الدارين (فاسأل الله) فان بيده
أمورهما (واذا استغنت فاستغن بالله رواد الترمذي قال حسن صحيح) وتعامه واعلم ان الامة
لو اجتمعت على ان يتفقوا بشي لم يتفقوا الا بشي فقد كتبه الله لك وان اجتمعوا على ان يضروك
بشي لم يضروك الا بشي فقد كتبه الله عليك حفت الاقلام وطويت الصحف وأخرجنا عن ابن
عباس رضي الله عنهما ما باسناد حسن بلفظ كتب رديف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا غلام
أر يا غلام ألا أعلمك كيات يتفعل الله من فقلت بلى فقال احفظ الله يحفظك احفظ الله تجده
امامك تعرف الى الله في الرخاء يعرفك في الشدة واذا سألت فاسأل الله واذا استغنت فاستغن بالله
قد جف القلم بما هو كائن فلا تأمن بالخلق جميعا أرادوا ان يتفقوا بشي لم يتفقوا بشي لم يتفقوا بشي
وان أرادوا ان يضروك بشي لم يكتبه الله عليك لم يقدروا عليه واعلم ان في الصبر على ما تكره خيرا
كثيرا وان النصر مع الصبر وان الفرج مع الكربة وان مع العسر يسرا ولا النساء أخر وهو حديث
جاء في إفرده بعض علماء الحنابلة بتصنيف مفرداته اشتمل على وصايا جليله والمراد من قوله احفظ
الله أي حدوده وعهوده وأمره ونواهيه وحفظ ذلك هو الوقوف عنده وأمره بالاقتبال وعند
نواهيه بالاجتناب وعند حدوده ان لا يتجاوزها ولا يتعدى ما أمر به الى ما نهى عنه فبعد في ذلك
فعل الواجب ككثرت المنهيات كلها وقال تعالى والحاظظون لحدود الله وقال عز وجل ما توعدون

لكل أبواب حفظ فسر العلماء الحقيظ بالحافظ لأوامر الله وفسر بالحافظ لذو به حتى يرجع منها
فأمره صلى الله عليه وآله وسلم بحفظ الله يدخل فيه كل ما ذكر وتفاصيلها وأسماؤه وقوله بحجده
أما ما في اللفظ الآخر يحفظ والمعنى متقارب أي تحجده أماً ما لم بالحفظ للناس شرور الدارين
جزء وفافان باب وأوفوا بعهدي أوف بعهدي كما يحفظ في دنياه عن غشيان الذنوب وعن كل أمر
مرهوب ويحفظ ذريته من بعده كما قال تعالى وكان أبوهما صالحا وقوله فاسأل الله أمر أفراد
الله تعالى بالسؤال وإزالة الحاجات له وحده وأخرج الترمذي مر فوعاسلوا الله من فضله فان
الله يحب أن يسأل وفيه من حديث أبي هريرة مر فوعاسلوا الله يغضب عليه وفيه أن الله
يحب المؤمنين في الدعاء وفي حديث آخر يسأل أحدكم ربه حاجته كما حاجني يسأله شيع نعله إذا
انقطع وقد بايع النبي صلى الله عليه وآله وسلم جماعة من الصحابة عن أن لا يسألوا الناس شيئا منهم
الصديق وأبو ذر وثوبان وكان أحدكم يسقط سوطه أو يسقط ظمأه فلا يسأل أحدا
أن يسأله وأفراد الله تعالى يطلب الحاجات دون خلقه يدل له العقل والسمع فان السؤال بذل الماء
الوجه وزله لا يصلح إلا لله تعالى لأنه القادر على كل شيء الغنى مطلقا والعباد بخلاف هذا وفي صحيح
مسلم عن أبي ذر رضي الله عنه عنه صلى الله عليه وآله وسلم حديث قدسي فيه إعبادي لو أن أولكم
وأخركم وأنسكم وجنكم فامروا في صعيد واحد فسألوني فأعطيت كل إنسان مسألته ما نقص
ذلك مما عندي إلا كما ينقص الخيط إذا غمس في البحر وزاد في الترمذي وغيره وذلك بالي جواد
وأجد ما جدد فعل ما أريد عطائي كلام وعذابي كلام إذا أردت شيئا فأنما أقول له كن ويكون
وقوله إذا استعنت فاستعين بالله مأخوذ من قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا استعينوا بالله
صلى الله عليه وآله وسلم إن يستعين بالله وحده في كل أموره أي أفروده بالاستعانة على ما يريد وفي
أفراده تعالى بالاستعانة فائدتان الأولى أن العبد عاجز عن الاستقلال بنفسه في عمل الطاعات
والثاني أنه لا معين له على ما يصلح دينه ودينه والله عز وجل في أعانه الله تعالى فهو المان ومن
خذه فهو الخذلان وفي الحديث الصحيح أحرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز وعلم صلى الله
عليه وآله وسلم العباد أن يقولوا في خطبة الحاجة الحمد لله نستعينه وعلم معاذ أن يقول دبر الصلاة
اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك فالعبد أوحى شيء إلى مولاه في طلب اعاقته على
فعل المأمورات وترك المحظورات والصبر على المسدورات قال يعقوب عليه السلام في الصبر على
المقدور والله المستعان على ما تصفون وما ذكر من هذه الوصايا النبوية لا ينافي القيام بالأسباب
فإن من جملته سؤال الله والاستعانة به فان من طلب رزقه بسبب من أسباب المعاش المأذون فيها
رزق من جهته فهو منه تعالى وإن حرم فهو للصحة لا يعلمها ولو كشف العطاء لعلم أن الحرمان خير
من العطاء والكسب الممدوح المأجور فاعله عليه هو ما كان لطلب الكفاية وله أن يعوله أو الزائد
على ذلك إذا كان بعده لقرض شتم أوج أو صلة رحم أو عانة طالب علم أو نحوه من وجوه الخير لا غير
ذلك فإنه يكون من الاستعانة بالآل والآل في فتح باب محبة الذي هو رأس كل خطيئة وقد ورد في الحديث
كسب الحلال فريضة أخرجه الطبراني في المعجم والقضاة عن ابن مسعود مر فوعا وفيه عباد
ابن كثير ضعيف وله شواهد من حديث أنس عند الديلمي طلب الحلال واجب ومن حديث
ابن عباس مر فوعا طلب الحلال جهاد رواه الترمذي ومثله في الحديث عن ابن عمر قال العلماء

المكسب الحلال مندوب أو واجب إلا للعلم المستغنى بالتدريس والخاكم المستغرة أو فاته في
 إقامة الشريعة ومن كان من أهل الولايات العامة كالإمام فترك المكسب بهم أو لمسا فيه من
 الاشتغال عن القيام بما هم فيه ورزقون من الأموال المدة لله صالح ﴿١﴾ (وعن سهل بن سعد
 رضي الله عنه قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله دلي على عمل
 إذا عملته أحبني الله وأحبني الناس فقال أزهدي في الدنيا يحبك الله وأزهدي فباع عند الناس يحبك
 الناس رواه ابن ماجه وغيره وسنده حسن) فيه خالد بن عمرو القرشي يجمع على تركه ونسب
 إلى الوضع وقد أخرج أبو نعيم في الحلية من حديث مجاهد عن أنس بن مالك أن ثقات الأهل يثبت
 سمع مجاهد عن أنس وقد روى مراسلا وقد حسن التوروي الحديث كونه لشواهد والحديث
 دليل على شرف الزهد وفضله والله يكون سببا لمحبة الله تعالى لعبده ولحمة الناس له لأن من
 زهد (١) فيما هو عند الناس أحبه لأنهم أحببت الطباع على استئصال من أنزل بالخلقين حاجته
 وطمع فيما في أيديهم وفيه إله لا بأس بطلب محبة العباد والسعي فيما يكسب ذلك بل هو مندوب
 إليه كما قال صلى الله عليه وآله وسلم والذي نفسي بيده لا تؤمنوا حتى تحاولوا أو ارشدني الله عليه
 وآله وسلم إلى إفساء السلام فإنه من جوارب المحبة وإلى التهادي ونحو ذلك ﴿٢﴾ (وعن سعد بن أبي
 وقاص رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إن الله يحب العبد
 التقي الغني الخفي آخر جهه مسلم) فسر العلماء محبة الله تعالى لعبده بأنهم أرادته الخير وهذا
 ورجته ونقيض ذلك بغض الله تعالى له والتقي هو الذي لا يفتخر بماله ولا يفتخر بعلمه
 والغني هو غني النفس فإنه الغني المحبوب قال صلى الله عليه وآله وسلم ليس الغني بكثرة العرض
 ولكن الغني غني النفس وأشار عياض إلى أن المراد به غني المال وهو محتل والغني بالخفاء المعجبة
 والفاء أي الخامل المنقطع إلى عبادة الله تعالى والاستغفار بأمور نفسه وضبطه بعض رواة مسلم
 بالخفاء المهمة ذكره القاضي عياض رحمه الله تعالى والمراد به الوصول للرحم اللطيف لهم وغيرهم
 من الضعفاء وفيه دليل على تفضيل الاعتزال وترك الاختلاط بالناس ﴿٣﴾ (وعن أبي هريرة رضي
 الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه) أي
 بهمه من غناه يعنوه ويعنيه أهله (رواه الترمذي وقال حسن) هذا الحديث من جوامع الكلم
 النبوية يعم الأقوال كما روى في صحف إبراهيم عليه الصلاة والسلام من عد كلامه من قوله قل
 كازمه إلا فيما يعنيه ويم الأفعال فيندرج فيه ترك التوسع في الدنيا وطلب المناصب والرياسة
 وحب المحمدة والثناء وغير ذلك مما لا يحتاج إليه في صلاح دينه وكفايته من دنياه وأما اشتغال
 العلماء بالمسائل الفرضية فتقبل أنه ليس من الاشتغال بما لا يعنى بل هو ما يؤجرون فيه لأنهم لما
 عرفوا من الأحاديث النبوية أنه في آخر الزمان يقل العلم ويقشوا الجهل اجتهدوا في ذلك لما بقي
 من الزمان ومن يأتي من العباد المحتاجين إلى معرفة الأحكام مع عجزهم عن البحث فلم يتم أنعموا
 انقراض وخروجوا للتأخير وقدروا التقادير والأعمال بالنيات قلت ولا يخفى أن استخراج الخاريج
 وتقدير التقادير ليس من العلم المحمود لأن غاية أقوال خرجت من أقوال المجتهدين ليست أقوالا
 لهم ولا أقوالا لا يخرجها أو الاحتياج إليها والعمل به أمشك أذ ليست لفقهاء إذا القائل بها
 ليس بعمد ضرورية فلا يقلد لأنه إنما يقلد مجتهد عدل والقرض أن المخرجين ليسوا بالمجتهدين وأما

(١) قال الامام الشافعي
 رضي الله عنه في الزهد فيما
 عند الناس

ومن يأمن الدنيا فآني طعمتها
 وسبق البئاعذ بها وعذابها
 وما هي إلا جيفة مستحيلة
 عليها كلاب همهن اجتذبتها
 فان تجتمعت كانت سباعا لا دما
 وان تجتذبتهم نازعتك كلابها
 اء أبو تراب

تقدير التقادير فإنه قد قسم من التخليج اذ غالب ما يقدر أنه يجاب عنه باقوال الخرجين وفي كلام علي
عليه السلام العلم نقطة كثرة الجاهلون بل هذه الموضوعات في التخليج كانت مضرّة للنظر
في الكتاب والسنة فغلت الناظرين عن التفرقة ما وئيل بركتهم انقطعوا الاعمار في تقرير ذلك
التخليج وقد اشبع الكلام على ذلك وعلى ذم الاشتغال بطوائف من أئمة التحقيق وإن كان
الاشتغال بهم اقدم على فريق وما أحق هذه التخليج والتنازع المبنية على مجرد الرأي ومحض
الاجتهاد بالاحراق والتصريق حتى لا يبق على وجه البسيطة غير السنة المطهرة وغير هذا الكتاب
العزير الاصيل العريق وبالله التوفيق ﴿٢﴾ وعن المقدام بن معد يكرب رضى الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما ملأ ابن آدم وعاء شراً من بطنه أخرجه الترمذي وحسنه
وأخرجه ابن حبان في صحيحه وعنه بحسب ابن آدم كلات يقمن صلبه فإن كان فاعلاً لا محالة
وفي لفظ ابن ماجه فان غلبت ابن آدم نفسه فلهنا الطعام وثلثا الشراب وثلثا نفسه والحديث
دليل على ذم التوسع في المأكول والشبع والامتلاء والاخبار عنه بأنه شر ما يقبض من المفاسد
الدينية والمدنية فان فضول الطعام مجابة للاستقام ومشبطة عن القيام بالاحكام وحذا الارشاد الى
جعل الكل ثلث ما يدخل المعدة ويستعمل منه البدن الغذاء وتنفع به القوى ولا يتولد عن شيء
من الادواء وقد ورد من الكلام النبوي شيء كثير في ذم الشبع فقد أخرج البزار بإسنادين
أحدهما رجاله ثقات مرفوعاً باللفظ **==** ثم الناس شبعوا في الدنيا أكثرهم جوعاً يوم القيامة
قاله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبي حبيفة لما تجشأ قال فياملاأت بطنى منذ ثلاثين سنة وأخرج
الطبراني بإسناد حسن من أهل الشيع في الدنيا هم أهل الجوع غدا في الآخرة زاد البيهقي الدنيا
سجن المؤمنين وجنة الكافرين وأخرج الطبراني بإسناد جيد أنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً
عظيم البطن فقال يا صبيعه لو كان هذا في غير هذا المكان خير لك وأخرج البيهقي واللفظ له
وأخرجه الشيخان مختصرين يوم القيامة باله ظم الطويل الأكل والشرب فلا ربح عند
الله جناح بعوضة أفروا ان شئتم فلا تقم لهم يوم القيامة وزنا وأخرج ابن أبي الدنيا أنه صلى الله
عليه وآله وسلم أصابه جوع يوم فمعه دال حفر فوضعه على بطنه ثم قال ألرب نفس طاعة نائمة
في الدنيا جاعة عارية يوم القيامة ألرب مكرم لنفسه وهو لها مهين ألرب مهين لنفسه وهو لها
مكرم وصح حديث من الاسراف أن ناكل كلما اشتبهت وأخرج البيهقي بإسناد فيه ابن الهيثم عن
عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد أكل في اليوم مرتين فقال
يا عائشة ما تمنعين ان لا يكون لك شغل الا جوفك الاكل في اليوم مرتين من الاسراف والله لا يحب
المسرفين وصح كذا واشربوا والبسوا في غير اسراف ولا تجله وأخرج ابن أبي الدنيا والطبراني في
الاوسط سيكون رجال من أمي يأكلون ألوان الطعام ويشربون ألوان الشراب ويلبسون ألوان
النساج ويتشددون في الكلام فأولئك شر أمتي وقال لقمان لابنه يا بني اذا امتلأت المعدة
نامت الفكرة وخست الحكمة وقعدت الاعضاء عن العبادة وفي الخلوع الطعام فوائد وفي
الامتلاء مفساد ففي الجوع صفاء القلب وإيقاد القريحة ونفاذ البصيرة فان الشبع يورث البلادة
ويعمي القلب ويكثر البخارات في المعدة والدماع كسبه السكر حتى يحتوي على معادن الفكر
فتقل القلب بسببه عن الجريان في الأفكار ومن فوائده كسر شهوات المعاصي كلها والاستيلاء

على النفس الامارة بالسوء فان منشأ المعاصي كلها الشهوات والقوى ومادة القوى الشهوات
والشهووات لا محالة الاطعمة فتقليها ضعف كل شهوة وقوة وانما السعادة كلها في ان تلك الرجل
نفسه والشقاوة كلها في ان تلكه نفسه قال ذوالنون ما شيعت قط الا عصيت أو هممت بمعصية
وقالت عائشة رضي الله عنها أول بدعة حدثت بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الشبع
ان القوم لما شيعت بطونهم جمعت بهم نفوسهم الى الدنيا ويقال الجوع خزائن من خزائن الله
تعالى وأول ما تدفع بالجوع شهوة الفرج وشهوة الكلام فان الجائع لا يتحرك عليه شهوة فصول
الكلام فيختص من آفات اللسان ولا يتحرك عليه شهوة الفرج فيختص من الوقوع في الحرام
ومن فوائد هذه النعم فان من أكل كثيرا شرب كثيرا فنام وفي كثرة النوم خسران الدارين وفوات
كل منفعة دينية ودنيوية وعد الغزالي في الاحياء عشر فوائد لتقليل الطعام وعد عشر مفاسد
للتوسع منه فلا ينبغي للعبد أن يعود نفسه ذلك فانهم اتميل به الى الشر ويصعب تداركها ولربها
من أول الامر على السداد فان ذلك أهون له من أن يجترأ على الفساد وهذا أمر لا يحتمل الاطالة
اذ هو من الامور التجريبية التي قد جربها كل انسان والتجربة من أقسام البرهان (وعن أنس
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل بني آدم خطاؤون) أي كثير الخطا اذ
هو صيغة بالغة (وخير الخطائين التوابون) أخرجه الترمذي وابن ماجه وسنده قوي (والحديث
دال على انه لا يتجاوز الخطيئة انسان ما جعل عليه هذا النوع من الضعف وعدم الاقبال لولاه
في فعل ما اليه دعاه وترك ما عنده مناه ولكنه تعالى بطهارة فتح باب التوبة لعباده وأخبر ان خير
الخطائين التوابون المكثرون وللتوبة على قدر كثرة الخطا وفي الاحاديث أدلة على ان العبد اذا
عصى وتاب تاب الله عليه ولا يزال كذلك ولن يهلك على الله الا هالك وقد خص من هذا العموم
يحيى بن زكريا عليه السلام فانه قد ورد انه ما هم بخطيئة وروى انه لقيه ابليس ودعه معه اليق من
كل شيء فسأله عن الشهوات التي أصيب بها بنى آدم فقال هل لى فيه شيء قال رب ما شيعت
فشغلناك عن الصلاة والنكاح فقال هل غير ذلك قال لا قال الله على أن لا تأمل ابطنى من طعام أبدا
فقال ابليس لله على أن لا أصبح مسلما أبدا (وعن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم الصمت حكمة وقيل فاعله أخرجه البيهقي في الشعب بسند ضعيف وصح انه
موقوف من قول لقمان الحكيم) وسببه أن لقمان دخل على داود عليه السلام فرأه يسرد درعا
لم يكن رآه قبل ذلك فجعل يتعجب مما رأى فاراد ان يسأله عن ذلك فنعمته حكيمته عن ذلك فترك ولم
يسأله فلما فرغ قام داود ولبسها ثم قال نعم الدرع للعرب فقال لقمان الصمت حكمة الحديث
وقيل تردد اليه سنة وهو يريد أن يعلم ذلك ولم يسأله وفيه دليل على حسن الصمت ومدحه والمراد
به عن فضول الكلام وقد وردت عدة أحاديث دالة على مدح الصمت ومدحه العقلاء والشعراء
وفي الحديث من صمت نجما وقال عتبة بن عامر قلت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما النجاة قال
أنتكف ليك لسانك الحديث وقال صلى الله عليه وآله وسلم من تكفل لي بما بين يديه ورجليه
أنتكفل له بالجنة وقال معاذة صلى الله عليه وآله وسلم أنواخذ بجانفة قول قال شكك أم لا وهل
يكب الناس على مناخرهم الا حصائدا أسفهم وقال صلى الله عليه وآله وسلم من كان يؤمن بالله
واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت والاحاديث فيه واسعة جدا والآثار من السلف كذلك

واعلم ان فصول الكلام لا تنحصر بل المهم محصور في كتاب الله تعالى حيث قال لا خير في كثير من
 نجواهم الا من امر بصدقة او معروف او اصلاح بين الناس وآفاته لا تنحصر فعد منها الخوض
 في الباطل وهو الحكاية للمعاصي من مخالطة الله ومحاسن الخير ومواقف الفساق وتنم
 الاغنياء وتجبر المذلول ومراهم المذمومة وادخالهم المكر وههنا فان كل ذلك مما لا يحل الخوض
 فيه فهو من الحرام ومنها الغيبة والمهمة وكفى بها مهلا كافي الدين ومنها المرأة والمجادلة والمزاح
 ومنها النصوصة والسب والفتش وبذاءة اللسان والاستمراء بالناس واللعن والسخرية والكذب
 وقد عد الغزالي في الاحياء عشرين آفة وذكر في كل آفة كلاما بسيطا حسنا وذكر علاج
 هذه الآفات

(باب الترهيب من مساوي الاخلاق)

*(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اياكم والحسد فان
 الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب أخرجه أبو داود ولابن ماجه من حديث أنس رضي
 الله عنه نحوه) اياكم ضمير منصوب على التحذير والتحذير منه الحسد وفي الحسد أحاديث وأثار
 كثيرة وبالله أن أول ذنب عصي الله به الحسد فانه أمر ابليس بالسجود لا تم فحسده فامتنع
 عنه فعصى الله تعالى فطرد وولدت له من طرده كل بلاء وقتنة عليه وعلى العباد والحسد لا يكون الا على
 نعمة فاذا أنعم الله على أحدك نعمة فإلّا فيها حالتيان احدهما أن تذكره تلك النعمة وتحب زوالها
 وهذه الحالة تسمى حسدا الثانية أن لا تحب زوالها ولا تذكر وجودها ودوامها ولكنك تريد
 لنفسك مثلها فهذا يسمى غبطة فالأول حرام على كل حال الا نعمة على كافر أو فاجر وهو يستعين
 بها على تهيج الفتنة وفساد ذات البين وابداء العباد فلهذا لا يضر لك ذكرها لك لها ولا يحببتك
 زوالها فانك لم تحب زوالها من حيث هي نعمة بل من حيث هي آلة للفساد ووجه تحريم الحسد
 ما علم من الأحاديث انه يخطئ لقد رآه الله وحكمته في تفضيل بعض عبادته على بعض ولذا قيل

ألا أقل لمن كان لي حاسدا * أتدري على من أسأت الادب

أسأت على الله في فعله * كأنك لم ترض لي ما وهب

ثم الحاسدان وقع له الخاطر بالحسد فدفعه وجاهد نفسه في دفعه فلا اثم عليه بل لعنه ما جاوز في
 مجاهدته نفسه قال سعي في زوال نعمة المحسود فهو باغ وان لم يبع ولم يظهره قال كان لما نفع العجز
 بحيث لو أمكنه لفعل فهو مأزور وان كان المانع له من ذلك القوى فقد يعذر لانه لا يستطيع دفع
 الخواطر النفسانية فبقيته في مجاهدتها ان لا يعمل بها ولا يعزم على العمل بها وفي الاحياء فان
 كان بحيث لو أتى الامر اليه وورد الى اختياره لم يسعي في ازالة النعمة عنه فهو حاسد وحسدا
 مذموم وان كان نزعته القوي عن ازالة ذلك فيعني عنه ما يجده في نفسه من ارتياحه الى زوال
 النعمة عن محسوده مهما كان كراهه ذلك من نفسه بعقله ودينه وهذا التفضيل يشير اليه
 ما أخرجه عبد الرزاق مرفوعا ثلاث لا يسلم منهن أحد الطيرة والظن والحسد قيل فما الخرج
 منها يا رسول الله قال اذا نظرت فلا ترجع واذا نظنت فلا تتفق واذا حسدت فلا تبغ وأخرج
 أبو نعيم كل ابن آدم خسود ولا يضر حاسدا حسده ما لم يتكلم باللسان أو يعمل باليد وفي معناه

أحاديث لا تخلو عن مقال وفي الزواجر لابن حجر الهيتمي ان الحسن بن علي بن فضال
 نعمة الغير وان لم تنتقل الى الحسن ودخلت اعياه الحسن اومع انتقالها اليه اوانتقال ماله اليه والا
 أحب زواله اليه التلايم عليه اولا مع محبة زواله او هذا الاخير هو المفعول عنه من الحسن كان
 في الدنيا والمطلوب ان كان في الدين انتهى وهذا القسم الاخير يسمى غيرة فان كان في الدين فهو
 المدحوب وعليه جل ما رواه الشيخان من حديث ابن عمر رضي الله عنهما انه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم لا حسد الا في اثنين رجل آناه الله القرآن فهو يقوم به آناه الليل والنهار
 ورجل آناه الله ماله فهو يتق منه آناه الليل والنهار والمراد انه يغار من ان تصف بماتين الضعفين
 فيقتدي به محبة لاله في هذا المسلك ولعل قسمته حسدا مجاز والحديث دليل على تحريم
 الحسد وأنه من الكبر قاله اذا اكل الحسنة فقد اخطأها ولا يحبط الا الكسيرة ونسبة الاكل
 اليه مجاز من باب الاستعاره وقوله كائنا كل النار الحطب تحقيق الذهاب الحسد مات بالحسد كما
 يذهب الحطب بالنار ويلاشي حرمه واعلم ان دواء الحسد الذي يزيد عن القلب معرفة الحساد
 انه لا ينصر بحسده المحسود في الدين ولا في الدنيا وانه يعود وبال حسده عليه في الدارين اذا تزلزل
 نعمة بحسده قط والالم بقلبه نعمة على أحد حتى نعمة الايمان لان الكفار يحبون زواله عن
 المؤمنين بل المحسود يتقبح بحسنة الحساد لانه يظنهم من جهته سيما اذا طاق لسانه بالانتقاص
 والغيبة وحث السنه وغيرهما من أنواع الايذاء فيقال في الله مفسا من الحسنة مات محر وممن نعمة
 الآخرة كما حرم نعمة سلامة الصدر وسكون القلب والاطمئنان في الدنيا فاذا تأمل العاقل هذا
 عرف انه جلب لنفسه بالحسد كل غم ونكد في الدنيا والآخرة ﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس الشديد بالصرعة﴾ بضم الصاد المهملة وفتح الراء
 وبالعين المهملة على زنة همزة ضعيفة مبالغة أي كثير الصرع لغيره انما الشديد الذي يملك نفسه عند
 الغضب متفق عليه المراد بالشديد من شدة القوة المعنوية وهي مجاهدة النفس وامساكها
 عند الشر ومنازعتها الجوارح لا تقسام من أعظمه فان النفس في حكم الاعداء الكثيرين
 وعلبتهم اعانتهم في حكم من هو شديد القوة في غلبة الجماعة الكثيرين في قيامه يدونه منه وفيه
 اشارة الى ان مجاهدة النفس أشد من مجاهدة العدو لانه صلى الله عليه وآله وسلم جعل الذي يملك
 نفسه عند الغضب أعظم الناس قوة وحققة الغضب حركة النفس الى خارج الحسد لا رادة
 الانتقام والحديث ارشاد الى أن من أغضب أخر وأرادت النفس المبادرة الى الانتقام من أغضب
 أن يجاهد ما رغبها عما طلبت والغضب غيرة في الانسان فهم اقصد أو نوزع في غرض ما اشتعلت
 نار الغضب وثار حتى يحمر الوجه والعينان من الدم لان البشرة تتحرك لونها ما وراءها وهذا
 اذا غضب على من دونه واستشعر القدرة عليه وان كان من فوقه تولد منه انقباض الدم من ظاهر
 الجلد الى جوف القلب فيصفر اللون خوفا وان كان على النظر تردد الدم بين انقباض وانسباط
 فيحمر ويصفر والغضب يترتب عليه تغير الباطن والظاهر كغير اللون والرعدة في الاطراف
 وخروج الافعال على غير ترتيب واستحالة الخلقة حتى لو رأى الغضبان نفسه في حالة غضبه
 لسكن غضبه حيا من قبح صورته واستحالة خلقته هذا في الظاهر وأما في الباطن فتجبه أشد من
 الظاهر لانه يولد حسدا في القلب واضمار السوء على اختلاف أنواعه بل قبح باطنه متقدم على قبح

ظاهره فان تغير الظاهر غرة تغير الباطن فتظهر على اللسان بالفحش والشتم وتظهر في الافعال بالضرب والقتل وغير ذلك من المقامد وقد ورد في الاحاديث دواء هذا الداء فخرج ابن عساكر موقوفا الغضب من الشيطان والشيطان خلق من النار والماء يطفي النار فاذا غضب أحدكم فليغتسل وفي رواية فليتوضأ وخرج ابن أبي الدنيا عن فروع اذا غضب أحدكم فقال أعوذ بالله سكن غضبه وأخرج أحمد عن فروع اذا غضب أحدكم فليست وأخرج أحمد وأبو داود وابن حبان عن فروع اذا غضب أحدكم فليجلس فان ذهب عنه الغضب والا فليطبع وأخرج أبو الشيخ عن فروع الغضب من الشيطان فاذا وجد أحدكم قائما فليجلس وان وجده جالسا فليطبع والنهي متوجه الى الغضب على غير الحق وقد يوب البخاري باب ما يجوز من الغضب والشدة لا امر الله تعالى وقد قال تعالى جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم وذكر خمسة أحاديث في كل منها غضبه صلى الله عليه وآله وسلم في أسباب مختلفة ثم رجع الى ان كل ذلك كان لأمر الله تعالى واظهار الغضب فيه منه صلى الله عليه وآله وسلم ليكون أوكد وقد ذكر الله تعالى في موسى وغضبه لما عبد العجل وقال ولما سكنت عن موسى الغضب (١) وعن ابن عمر رضي الله عنهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظلم ظلمات يوم القيامة متفق عليه الحديث من أدلة تحريم الظلم وهو يشمل جميع أنواعه سواء كان في نفس أو مال أو عرض في حق مؤمن أو كافر أو فاسق والأخبار عنه بأنه ظلمات يوم القيامة فيه ثلاثة أقوال قيل هو على ظاهره فيكون ظلمات على صاحبه لا يمتد يوم القيامة سيده لا حيث يسي نور المؤمنين يوم القيامة بين أيديهم وبأيانهم وقيل انه يربط الظلمات الشدائد به فيمر قوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر أرى من شدائدها وقيل انه كناية عن النكال والعقوبات (٢) وعن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتقوا الظلم فان الظلم ظلمات يوم القيامة واتقوا الشح فانه أهلك من كان قبلكم أخرجه مسلم في الشح وفي التفرقة بين مؤمن البخل أقوال فقيل في تفسير الشح انه أشد من البخل وأبلغ في المنع من البخل وقيل هو البخل مع الحرص وقيل البخل في بعض الأمور والشح عام وقيل البخل بالمال خاصة والشح بالمال المعروف وقيل الشح الحرص على ما ليس عنده والبخل عما عنده وقوله فانه أهلك من كان قبلكم يحتمل انه يريد الهلاك الدنيوي المفسر بما بعده في تمام الحديث وهو قوله جلهم على ان سئكم وادماهم واستعملوا محارمهم وهذا أهلاك دنيوي والمحال لهم حوصصهم على حفظ المال وجمعه وازدياد وصيائمه عن ذهابه في النفقات فصار اليه مال الغرصة اناله ولا يدر له مال الغير الا بالحرب والغضبية المفضية الى القتل واستحلال المحارم ويحتمل أن يراد به الهلاك الاخرى فانه يتفرع عما افترقوه من ارتكاب هذه المظالم والظواهر جله على الامر به واعلم ان الاحاديث في ذم الشح والبخل كثيرة والآيات القرآنية كقوله تعالى الذين يجنلون ويأمررون الناس بالبخل ومن يبخل فأتما يبخل عن نفسه ولا تحسن الذين يجنلون بما آتاهم الله من فضله هو خير لهم بل هو شر لهم ومن يوق شح نفسه فاولئك هم المفلحون وفي الحديث ثلاث مهلكات شح مطاع وهوى متبع وانجاب كل ذي رأى برأيه أخرجه الطبراني في الاوسط وفيه زيادة وفي الدعاء النبوي اللهم اني أعوذ بك من الهم والحزن الى قوله والبخل أخرجه الشيخان وقال صلى الله عليه وآله وسلم شر ما في الرجل شح هالع وجبن خالع أخرجه البخاري في التاريخ وأبو داود

(١) قال تعالى ولما رجع موسى الى قومه غضبان أسفا وقال ولما سكنت عن موسى الغضب اه

عن أبي هريرة مرفوعا والآثار فيه كثيرة فان قلت وما حقيقة الجبل المذموم وما من أحد الا
وهو يرى من نفسه انه غير بخيل ويرى غيره بخيلا ورعا صا لا يدرى فعل من انسان فاختلف فيه
الناس فيقول جماعة انه بخيل ويقول آخر ومن ليس بخيلا فماذا أحد الجبل الذي يوجب الهلاك
وما أحد البذل الذي يستحق العبدية صفته المخالفة وثوابها قلت البخى هو من يؤدى ما وجب
عليه والواجب واجبان واجب الشرع وهو ما فرضه الله تعالى من الزكاة والنفقات ما يجب عليه
انفاقه وغير ذلك وواجب المروءة والعادة والبخى هو الذى لا يمنع واجب الشرع ولا واجب
المروءة فان منع واحدا منهم ما فهو بخيل لكن الذى يمنع واجب الشرع أبخى فمن أعطى زكاة ماله
مثلا وثقة عياله بطيبة نفسه ولا يتيم الخبيث من ماله في حق الله تعالى فهو بخى والسخاء فى
المروءة ان يترك المضايقة والاستقصاء فى المحقرات فان ذلك مستحب ويختلف استباحته باختلاف
الاحوال والاشخاص وتفصيله يطول فمن أراد استيفاء ذلك راجع الاحياء للزكاة الى رحمة الله تعالى
واعلم ان الجبل داء له دواء وما أنزل الله داء الا له دواء الجبل أمران الاول حب السموات
التي لا يتوصل اليها الا بالمال وطول الامل والثاني حب ذات المال والشغف به ويقابله له
فان الدناير مثلا رسول يئال به الحاجات والسموات فيوجب لذلك ثم صار محبوبا لنفسه
لان الموصل الى اللذات اللذيذة قد ينسى الحاجات والسموات وتصير الدناير عنده هى المحبوبة
وهذا غاية الضلال فانه لا فرق بين الحجر والذهب الا من حيث انها تقضى به الحاجات فهو مذاب
حب المال وتفرغ عنه الشغف وعلاجه بضد فعل مزاج السموات القناعة باليسير وبالصبر وعلاج
طول الامل الاكثر من ذكر الموت وذكر موت الاقران والنظر فى ذكر طول تبعهم فى جمع المال ثم
ضياعه بعدهم وعدم تنفعه لهم وقد يشح بالمال شفقة على من بعده من الاولاد وعلاجه ان
يعلم ان الله تعالى هو الذى خلقهم فهو يرزقهم وينظر فى نفسه فانه بما لم يخلف له أبوه فلا شغف
ينظر ما عند الله ان ترك الشغف وبذل من ماله فى مرضات الله تعالى وينظر فى الآيات القرآنية
الخاصة على الجود المانعة من الجبل ثم ينظر فى عواقب الجلاء فى الدنيا فانه لا بد بطامع المال من
آفات تخرجه على رغم أنه فالسخاء خير كله ما لم يخرج الى حسد الاسراف المنهى عنه وقد أدب
الله تعالى عباده وأحسن الأدب فقال تعالى والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين
ذلك قواما خيرا الامور اوسطها وخلاصته أنه اذا وجد العبد المال أنفقته فى وجوه المعروف
بالتى هى أحسن ويكون بمساعدة الله أو تقي منه بما هو عليه وان لم يكن لديه مال لزم القناعة
والتكف وعدم الطمع (وعن محمود بن لبيد) هو محمود بن لبيد بن رافع الانصارى الاشجلى ولد
على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحدث عنه أحاديث قال البخارى له حجة وقال
أبو حاتم لا تعرف له حجة وذكره مسلم فى التابعين قال ابن عبد البر الصواب قول البخارى وهو
أحد العلماء مات سنة ست وسبعين (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أخوف
ما أخاف عليكم الشرك الأصغر) كانه قيل وما هو فقال صلى الله عليه وآله وسلم (الرياء أخرجه
أحمد باسناد حسن) الرىاء مصدر رآى فاعل ومصدره رأى على تمام فعله وفعل وهو مهجور
العين لانه من الروية ويجوز تخفيفها بقلها باء وحقيقة لغة ان يرى غيره خلافا ما هو عليه
وشرعا ان يفعل الطاعة ويترك المعصية مع ملاحظة غير الله تعالى أو يخبر بها أو يجب أن يطلع

على المذهب الذي من مال أو غيره وقد ذهبت تعالى في كتابه وبه من حسنات المذاهب
 في قوله برأون الناس ولا يذرون الله الا قليلا وذلك في كتابه برأون الناس ولا يذرون الله
 الا قليلا بعبادته أحد أو قال قول لمصلين الى قوله الذين هم برأون وورد فيه من الأحاديث
 الكثيرة الطيبة الدالة على غلبة عذاب الرائي في حقيقة حياته لله والله تعالى وفي الحديث
 المنسب بقوله الله تعالى من عمل عملا أشبهه فيه غيره فهو له كما وإن الله به يرى أذا أغشى
 الأغصان عن الشجر وأما إن الرأيا يكون بالبدن وذلك بتلها بالتحول والاصفرار ليراهم بذلك
 شدة الاحتياج والحزن على أمر الدين وخوف الآخرة وليلد بالتحول على قلة الاكل وبشعة
 الشعر وذن الثوب يومهم ان شبه بالبدن ألياده عن ذلك وأنواع هذا واسعة ودولى انه من أهل
 الدين ويكون بالقول بالرغم في المواضع ويذكر حكايات المحدثين ليلد على عناية بأخبار الله
 ويظهر في العلم ويتألف على مشاركة الناس لاهم ما في التأخر من ذلك والامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر بفضرة الناس والرياء بالقول لا تقتصر أبوابه وقد تذكر المراتب بالاصحاب والاتباع
 واللامه ذنبه الى فلان متبوع قدوة والرياء واسع اذا عرفت ذلك بعض أبواب الرياء اعظام
 من بعض لانه متبوع باختلاف أركانه رضى ثلاثة المرأى به والمرأى لاجله ونفس قصد الرياء قصد
 الرياء لا يتحقق ان يكون مجردا عن قصد الثواب أو محض بالارادة المتعبد بزيادة الثواب
 لا يتحقق عن ان تكون ارادة الثواب أرح أو أضغف أو مساوية فكانت أربع صور الاولى
 ان لا يكون قصد الثواب بل فعل الدلالة متلا ليراد الناس واذا انقرد لا يفعلها وأخرج الصدقة
 لئلا يقال انه يتجبد وهذه أعمل أنواع الرياء أخيم او نحو عبادة العباد والثانية قصد الثواب
 لكن قصد اضغف بحيث انه لا يجهل على الفعل الامر آة العباد ولكنه قصد الثواب فهذا كذا
 قوله الثالثة تساوى القصد ان يجبت لمصلحة على الفعل الاتم وعوامله لورخلى عن كل واحد منهما
 لمصلحة فلهذا ماوى صلاح قصده وفساده فلهذا يخرج رأيا برأس لاه ولا عليه الرابعة
 ان يكون اطلاع الناس من جها ومتوا بالنشاط ولولم يكن لما ترك العبادة قال الغزالي رحمه الله
 تعالى والذى اغنىه والعلم عند الله تعالى أنه لا يجهل أصل الثواب ولكنه يتقص ويغاف على
 مقدار قصد الرياء ويتأب على مقدار قصد الثواب وحديث أنا أغنى الاغنياء عن الشكر بحول
 على ما اذا تساوى القصدان أو كان قصد الرياء أرح وأما المرأى به وهو الشاعة فيقسم الى الرياء
 بأصول العبادات والرياء بأوصافه اربعة وثلاث درجات الرياء بالامان وهو اظهار كفى الشهادته
 وباطنه مكذب فهو يختلف في التارقي الدرك الأسفل منها وفي حوله أنزل الله تعالى اذا جاءك
 المنافقون قالوا انهم مسلموا انزل رسول الله والله يعلم انك لرسوله الآية وقرب منهم بالمطابقة الذين
 يظهرون الموافقة في الاعتقاد ويطعنون خلافه ومنهم الرافضة أهل التبعة الذين يظهرون
 لكل فريق منهم تقية والرياء بالعبادات كما قدمنا هذا اذا كان الرياء في أصل المقصد وأما
 اذا عرض الرياء بعد الفراغ من فعل العبادة لم يؤثر فيه الا اذا ظهر العمل لغيره وتحدث به وقد
 أخرج الديلمي عن فروان الرجل لم يعمل عملا لم يكتب له عنده سرا فلا يرأى به الشيطان حتى
 يسكن به فيجنى من السر ويكتب علانية فان عادتك من الثانية تحمى من السر والعلانية
 وكتب رياء وأما اذا قارن باعث الرياء باعث العبادة ثم قدم في أثناء العبادة فواجب البعض من

العلماء الاستئناف لعدم انعقادها وقال بعض بلغو جميع ما فعه إلا التبريم وقال بعض بصح
 لان النظر الى الخواتم كالمواهب بالاخلاص وصحبه الرياء من بعد قال الغزالي والقولان الا حرام
 خارجا عن قياس القسمة وقد اخرج الواحدى في أسباب النزول جوابا جنس من بن
 زهير لما قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم انى عمل والاطاع عليه سرى فقال صلى الله
 عليه وآله وسلم لا شريك لله فى عبادة وفى رواية ان الله لا يقبل ما شور له فيه رواه ابن عباس وروى
 عن مجاهد انه جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال انى اصدق وأصل الرحمة
 ولا أصنع ذلك الا لله فيذ كذا كذا منى فيسرى وأحب به فلم يقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 شأحتى نزلت الآية يعنى قوله تعالى فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا الى آخرها وفى
 الحديث دلالة على أن السرور بالاطلاع على العمل رياء ولكنه يعارضه ما أخرجه الترمذى من
 حديث أبي هريرة قال حديث غريب قال قلت يا رسول الله بينا أنا فى بيتى فى صلاتى اذ دخل على
 رجل فاجتمع بيني الحال التى راى عليهم ا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا أجران وفى
 الكشاف من حديث جندب انه صلى الله عليه وآله وسلم قال له لك أجران أجر السر وأجر
 العلانية وقد يبرح هذا الظاهر قوله تعالى ومن الاعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر ويتخذ
 ما يفتق قربان عند الله وصلوات الرسول فدل على ان محبة النائم من رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم لا تنافى الاخلاص ولا تعد من الرياء يتوكل الحديث الاول بان المراد بتوله اذا اطاع عليه
 سرى لمحبة للنائم عليه فيكون الرياء في محبة للنائم على العمل وان لم يخرج العمل عن كونه خالصا
 وحديث أبي هريرة ليس فيه تعرض لمحبة النائم المطاع عليه وانما هو مجرد محبة لما يصاحبه
 عنه وعلم به غيره وبمحتمل ان يراد بقوله فيمحبني أى لمحبة شهادة الناس له بالعمل الصالح لقوله صلى
 الله عليه وآله وسلم اتمم شهادة الله فى الارض وقال الغزالي أما مجرد السرور باطلاع الناس اذ لم
 يبلغ أمره بحيث يؤثر فى العمل فبعد أن يفسد العبادة (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم آية المنافق) أى علامة تنافقه (ثلاث اذا حدث
 كذب واذا وعد اخلف واذا اتى بغير ما وعده) وقد ثبت عند الشافعية من حديث
 عبد الله بن عمر ربه وهى واذا خاسم جبر والمنافق من يظهر الايمان ويبطن الكفر وفى الحديث
 دليل على ان من كانت فيه خصلة من هذه كانت فيه خصلة من النفاق قال كانت فيه هذه كما يافى
 منافق وان كان موقفا صدقا بشرائع الاسلام وقد استشكل الحديث بان هذه الخصال قد توجد
 فى المؤمن المصدق القائم بشرائع الدين ولما كان كذلك اختلف العلماء فى دعاءه قال النزوى
 قال الحقون والا كثرون وهو الصحيح المختار ان هذه الخصال هى خصال المنافقين فاذا انصف
 بها أحد من المصدقين أشبهه المنافق فيطلق عليه اسم النفاق مجازا فان النفاق هو اظهار ما يبطن
 خلافه وهو موجود فى صاحب هذه الخصال ويكون نفاقه فى حق من حديثه وهو وعده واتمه
 وخاصة وعاهده (١) من الناس لانه منافق فى الاسلام وهو يطن الكفر وقيل ان هذا كان فى
 حق المنافقين الذين كانوا فى أيام صلى الله عليه وآله وسلم يحدون بأعيانهم فكذبوا واقتوا
 على دينهم فخانوا وعادوا فى الدين بالنصر فاختلوا وخفوا فى خصوماتهم وهذا قول سعيد بن
 جبير وعطاء بن أبى رباح ورجع اليه الحسن بعد أن كان على خلافه وهو مروي عن ابن عباس

اشارة الى رواية فيها زيادة
 واذا عاهد غدر أه أبو تراب

وابن عمر رضي الله عنهم وروى عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال القاضي عياض
والله مال كثير من الفقهاء وقال الخطابي عن بعضهم انه ورد الحديث في رجل معين وكان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لا يواجههم بصريح القول فيقول فلان منافق وانما يشير اشارة وحكي
الخطابي ان معناه التحذير للمسلم ان يعتاد هذه الخصال التي يخاف عليها منه ان تقضي به الى
حقيقة النفاق وايد هذا القول بقصة ثعلبة الذي قال تعالى فيه فأعقبهم ثم نفقا في فلوبهم الى يوم
يلقون به ما أخلفوا الله ما وعدوه وما كانوا يكدون فانه آله خلف الوعد والكذب الى الكفر
فيكون الحديث التحذير من التخلق بهذه الاخلاق التي تؤهل بصاحبها الى النفاق الحقيقي الكامل
(وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سباب) بكسر
السين المهملة مصدره (المسلم فسوق وقتاله كفر متفق عليه) السب لغة الشتم والتكلم في
أعراض الناس بما لا يعي والسباب والفسوق مصدر فسق وهو لغة الخروج وشرعا الخروج من
طاعة الله وفي منتهوم قوله المسلم دليل على جواز سب الكافر فان كان معاهدا فإذية له وقد
نهى عن أذية فلا يعمل بالمقهوم في حقه وان كان حرا يباح سبه اذ لا حرمة له وأما الناس فقد
اختلف العلماء في جواز سبه بما هو تركب له من المعاصي فذهب الاكثر الى جوازه لان المراد
بالمسلم في الحديث الكامل الاسلام والناسق ليس كذلك وبجديد اذ كروا الناسق بما فيه
كي يحذره الناس وهو حديث ضعيف وأنت كره أحمد وقال البيهقي ليس بشيء فان صح جعل على
فاجر معلن بفجوره أو بآتي بشهادة أو بعتد عليه فيحتاج الى بيان حاله لئلا يقع الاعتماد عليه
انتهى كلام البيهقي ولكنه أخرج الطبراني في الأوسط والصغير بإسناد حسن رجاله موثقون
وأخرجه في الكبير أيضا من حديث معاوية بن حيدة قال خطبهم رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم فقال حتى متى ترعون عن ذكر الفاجر اهتكموه حتى يحذره الناس وأخرج البيهقي من
حديث أنس بإسناد ضعيف من ألقى جلباب الحياء فلا غيبة له وأخرج مسلم كل أمتي معافي الا
المجاهرون وهم الذين جاهروا بتعاصيهم فتهتكوا أمام الله عليهم فيحتدون بها بالضرورة ولا
حاجة والاكثر يقولون بأنه يجوز أن يقال للناسق يا فاسق وبما فسد وكذا في غيبته بشرط قصد
التهجي له أو غيره كبيان حاله أو لئلا يجر عن صنيعة لا لقصد الواقعة فيه فلا بد من قصد صحيح الأثر
يكون جوابا لمن يبدأ بالسب فانه يجوز له الانتصار لنفسه لقوله تعالى ولئن انتصر بعد ظلمك فأولئك
ما عليهم من سبيل ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم المتسايمان ما قالوا فعلى البادئ لم يعتد المظالم
آخرجه مسلم ولكنه لا يجوز ان يعتدى ولا يبدأ بكذب قال العلماء وإذا انتصر المسبوب
استوفى ظلامته وبرئ الاول من حقه وبقى عليه اثم الابتداع الا اثم المستحق لله تعالى وقيل يرتفع
عنه الاثم ويكون على البادئ الاثم والذم لا الاثم ويجوز في حال الغضب لله تعالى لقوله صلى الله
عليه وآله وسلم لا يذرا لك امرؤ فيك جاهلية وقول عمر رضي الله عنه في قصة حاطب دعني
أضرب عنق هذا المنافق وقول أسيد السعد انما أنت منافق تجادل عن المنافقين ولم ينكر صلى
الله عليه وآله وسلم هذه الأقوال وهي بعرضه وقوله صلى الله عليه وآله وسلم وقتاله كفر دال على
انه يكفر من يقاوم المسلم بغير حق وهو ظاهر فمن استحل قتل المسلم أو قاتله لأجل اسلامه وأما اذا
كانت المقاتلة لغير ذلك فاطلاق الكفر عليه مجاز ويراد به كفر النعمة والاحسان واخوة الاسلام

لا كفر الجود أو سماه كفر لأنه قد يؤل به إلى الكفر لما يحصل من المعاصي من الزين على التلب
حتى يعنى عن الحق فقد بغير كفر أو أنه فعل كقول الكافر الذى سأل المسلم (وعن أبي هريرة
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إياكم والظن فإن الظن أكذب
الحديث متفق عليه) المراد من التحذير والتحذير من الظن بالمسلم شر انخوا اجتنبوا كثير من الظن
والظن هو ما يخبر بالنفس من التجويز المحتمل للثمة والبطان فيحكم به ويعمل عليه كذا نسر
الحديث في مختصر النهاية وقال الخطابي المراد التهمة وحمل التحذير والنهي انما هو عن التهمة
التي لا سبب لما يوجبها من اتهم بالفاحشة ولم ينظر عليه ما يقتضى ذلك وقال النووي والمراد
التحذير من تحقيق التهمة والأصرا عليه وتقرر ما في النفس دون ما يعرض ولا يستقر فان هذا
لا يكف به كافي الحديث تجاوزه الله عما نجدت به الامة أنفسهم ما لم تتكلم أو تعدل ونقله
عباس عن سفيان والحديث وارد في حتى من لم يظهر منه شر ولا خسر ولا جور وبقيد اطلاقه
حديث آخر سوان الناس سوء الظن أخرجه الطبراني في الاوسط واليهي والعسكري من
حديث أنس مرفوعا قال البيهقي تفرد به بقبه وأخرج الديلمي عن علي رضي الله عنه موقفا
الحزم سوء الظن وأخرجه القضاي مرفوعا من حديث عبد الرحمن بن عطاء مرسلا وكل
طرقه ضعيفة وبعضها يقوى بعضها ويدل على ان لها أصلا وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم أحول
البكرى ولا تأمنه أخرجه الطبراني في الاوسط عن عمرو وأبو داود عن عمرو بن النعواء وقد قسم
المتحشري الظن إلى واجب ومنسذوب وحرام ومباح فالواجب حسن الظن بالله عز وجل
والحرام سوء الظن به تعالى وبكل من ظاهره العدالة من السابقين وهو المار اذ بقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم إياكم والظن الحديث والمنسذوب حسن الظن عن ظاهره العدالة من السابقين والخائن
مثل قول أبي بكر لعائشة رضي الله عنها انما اخاء أخوالها وأختها لما وقع في قلبه ان الذي في
بطن امرأته اثنين ومن ذلك سوء الظن بمن اشتهر بين الناس بمخالطة الرب والجحار وبالنجاث فلا
يحرم سوء الظن به لأنه قد دل على نفسه ومن ستر على نفسه لم يظن به الاخير ومن دخل في مداخل
السوء اتهم ومن خلد نفسه ظنا به السوء والذي يميز الظنون التي يجب اجتنابها عما سواها ان كل
ما لم تعرف له أماره صحيحة وسبب ظاهر كان حراما واجب الاجتناب وذلك كأهل السوء والصالح
ومن أنست منه الامة في الظاهر ومقابل به بعكس ذلك كرمعناه في الكشاف وقوله فان الظن
أكذب الحديث سمعنا حديثا لا حديث نفس وانما كان الظن أكذب الحديث لأن الكذب
مخالفة الواقع من غير استناد إلى أماره وقبحه ظاهر لا يحتاج إلى اظهاره وأما الظن فيرفع صاحب
انه استند إلى شيء فيخفى على السامع كونه كاذبا يجب الغالب فكان أكذب الحديث
وعن معقل بن يسار رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من
عبد يسرعية الله رعية يموت يوم يموت وهو غاشر رعيته الا حرم الله عليه الجنة متفق عليه
أخرجه البخاري من رواية الحسن وفيه قصة وهي ان عبدا لله بن زياد عاد معقل بن يسار في
مرضه الذي مات فيه وكان عبدا لله عاملا على البصرة في اماره معاوية وولده يزيد أخرج
الطبراني في الكبير من وجه آخر عن الحسن قال قدم علينا عبدا لله بن زياد أميرا أمره علينا
معاوية غلاما سقيم ايسفك الدماء فكاشف ديدا وفيها معقل المزي فدخل عليه ذات يوم فقال

له اتهمه أرا له تصنع فقال له ومأنت وذلك ثم خرج إلى المسجد فقلنا له ما كنت تصنع بكلام
هذا السفينة على رؤس الناس فقال أنه كان عندي علم فأحببت أن لا أموت حتى أقول به على
رؤس الناس ثم مرض فدخل عليه عبيد الله يعوده فقال له معقل بن يسار إنني أحدثك حديثا
سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من عبد يستريحه الله رعية فلم يحط بها بنصيحة
لم يرح رائحة الجنة ولا يظفر بأية المصنف أحد رواه أبي مسلم وأخرج مسلم ما من أمير على أمر
المسلمين لا يحبهم ولا ينصح لهم إلا لم يدخل معهم الجنة ورواه الطبراني وزاد كتحبهم أنفسه
وأخرج الطبراني بإسناد حسن ما من إمام ولا وال بات ليلة سودا عاشا لرعيتيه الاحترام الله عليه
الجنة وعرفها أبو جلد يوم القيامة من مسيرة سبعين عاما وأخرج الحاكم وصححه من حديث أبي
بكره رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ولي من أمر المسلمين شيئا فأمر عليهم
أحد المحاباة فعليه لعنة الله لا يقبل الله منه صر فاولا عدلا حتى يدخل جهنم وأخرجه أحد
وأخرج الحاكم أيضا وصححه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لمن استعمل رجلا على عصابة وفيهم من هو أرضى لله تعالى منه فقد خان الله
ورسوله والمؤمنين وفي إسناداه واه إلا ابن غير وثقه وحسن له الترمذي أحاديث والراعي
هو القاتم مصالح من يرعاه وقوله يوم يموت مراده أنه يذكر الموت وهو عاش لرعيتيه غير ثابت من
ذلك والغش بالكسر ضد النصح ويتحقق غشه لهم بظلمهم بأخذ أموالهم وسفقت دماهم
وانتهأ أعراضهم واحتجابه عن خلعتهم وحاجتهم وجبسه عنهم ما جعله الله تعالى لهم من مال
الله تعالى المعين للمصارف وتركة تعرف بينهم بما يجب عليهم من أمر دينهم ودنياهم وإهمال الحدود
وردد أهل الفساد وإضاعة الجهاد وغير ذلك مما فيه مصالح العباد ومن ذلك وتيسر لمن لا يحوظهم
ولا يراقب أمر الله تعالى فيهم وتوليتهم من غير ما رضى الله عنهم مع وجوده والأحاديث دالة على
تحريم الغش وأنه من الكبائر لو ردد الوعيد عليه بعينه فإن تحريم الجنة هو وعيد الكافرين في
القرآن كما قال تعالى فقد حرم الله عليه الجنة وهو على رأى من يقول بخلاف أهل الكبائر في
النار واضح وقد حذر من لا يرى خلاف أهل الكبائر في النار على الزجر والتغليظ قال ابن بطال هذا
وعيد شديد لأئمة الجور في ضيع من استرعاه الله وأخطأهم وظلمهم فقد توجه إليه الطلب عظام
العباد يوم القيامة فكيف يقدر على التحلل من ظلم أمة عظيمة ومعنى حرم الله عليه الجنة أي أنفذ
عليه الوعيد ولم يرض عنه المظالمين (وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم اللهم من ولي من أمر أمتي شيئا فشق عليهم فاشقق عليه أخرجه مسلم) شق عليهم
أدخل عليهم المشقة أي المضرة والدعاء عليه منه صلى الله عليه وآله وسلم بالمشقة بجرأ من جنس
الفعل وهو عام للمشقة الدنيا والآخرة وعماه ومن ولي من أمر أمتي شيئا فرفق بهم فارفق به ورواه
أبو عروبة في صحيحه بلنظ ومن ولي منهم شيئا فشق عليهم فعليه به الله فقالوا يا رسول الله ما به له
الله قال لعنته والحديث دليل على أنه يجب على الوالي تسير الأمور على من وليهم والرفق بهم
ومعاملتهم بالعفو والصفح وإن أثار الرخصة على العزيمة في حقهم لتلايد دخل عليهم المشقة ويقفل
بهم ما يجب أن يفعل الله تعالى به (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم إذا قاتل أحدكم أي غيره كإدله فاعل (فليجنب الوجه متفق عليه)

في رواية اذا ضرب أحدكم وفي رواية فلا يلطمن الوجه الحديث وعود دليل على تحريم شرب الوجه
وانه يتي فلا يضرب ولا يلطم ولوفي حد من الحد والشريعة ولو في الجهاد وذلك لان الوجه لطيف
يجمع الخاسن وأعضاؤه لطيفة نفيسة وأكبر الادراك اليها فقد يظلم الوجه وقد يعضها
وقد تشين الوجه والشين فيه فاحش لانه يارز ظاهر لا يمكن ستره ومتى أصابه ضرب لا يلبس غاليا
من شين وهذا النهي عام لكل ضرب ولطم من تأديب أو غيره بغيره (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي
الله عنه (أن رجلا قال لرسول الله أوصني قال لا تغضب فردد مرارا قال لا تغضب أخرجه البخاري)
جاء في رواية أحمد بن حنبل في مسنده في باب الجحيم ابن قدامة وجاء في حديث ابن مسعود بن
عبد الله الشقي قال قلت لرسول الله قل لي قولاً أستعصم به وأقل قال لا تغضب ولك الجنة وورد
عن آخرين من الصحابة مثل ذلك والحديث نهى عن الغضب وهو كما قال الخطابي نهى عن
أسباب الغضب والتعرض لما يجلبه وأما نفس الغضب فلا يأتى النهي عنه لانه أمر جلي
وقال غيره وقع النهي عما كان من قبيل ما يكتب في دفعه بالرياسة وقيل هو نهى عما ينشأ
عنه الغضب وهو الكبر لكونه يقع عند مخالفة أمر يريد فيجعله الكبر على الغضب والذي
يتوابع حتى تذهب عنه عزة النفس بسلم من شر الغضب وقيل به عنه لانه لا يفعل ما يأمرك به
الغضب قبل وانما اقتصر صلى الله عليه وآله وسلم على هذه اللفظة لان السائل كان غضوبا وكان
صلى الله عليه وآله وسلم يفتي كل أحد بما هو أولى به قال ابن التين جمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم في قوله لا تغضب خيرا الدنيا والآخرة لان الغضب يؤل الى التقاطع ومنع الرفق ويؤل الى
أن يؤذى الذي غضب عليه بما لا يجوز فيكون نقصا في دينه انتهى ويحتمل أن يكون من باب
التبعية بالا على الاذى لان الغضب ينشأ عن النفس والشيطان فمن جاهدته حتى يغلبه ماع
ما في ذلك من شدة المعالجة فانه يذهب بنفسه عن غير ذلك بالاولى وتقدم كلام يتعلق بالغضب
وعلاجه بغيره (وعن خولة الانصارية رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ان رجلا يتخوضون في مال الله بغير حق فلهم النار يوم القيامة أخرجه البخاري) الحديث
دليل على انه يحرم على من لم يستحق شيئا من مال الله تعالى بان لا يكون من المصارف التي عنها
الله تعالى أن يأخذوه فيملكه وان ذلك من المعاصي الموجبة للنار وفي قوله يتخوضون دلالة على
انه يقبض توسعهم منه زيادة على ما يحتاجون فان كانوا من ولادة الاموال أبيع لهم قدر ما يحتاجون
لانفسهم من غير زيادة وقد تقدم الكلام في ذلك (١) بغيره (وعن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم فيما يروى عن ربه تبارك وتعالى) من الاحاديث القدسية (انه قال) الرب
تعالى (يا عبادي اني حرمت الظلم على نفسي) وأخبر بان الله لا يفعل في كتابه بقوله وما ربك بظلام
العبيد (وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا الحديث أخرجه مسلم) التحريم لئلا تمنع عن الشيء
وشرعا ما يستحق فاعلم العقاب وهذا غير صحيح ارادته في حقه تعالى بل المراد به انه تعالى منزله
مقدس عن الظلم وأطلق عليه لفظ التحريم لثابتة الممنوع بمجامع عدم الشيء والظلم مستحيل
في حقه تعالى لان الظلم في عرف اللغة التصرف في غير المالك أو مجاوزة الحدود وكلاهما محال في حقه
تعالى لانه المالك للعالم كله المتصرف في خلقه وجهله (٢) وقوله فلا تظالموا انما كيد لقوله
وجعلته بينكم محرما والظلم قبيح عقلا أقره الشارع وزاده قبحا وتعد عليه بالعذاب وقد خاب
رسالة مستقلة اه أبو تراب

(١) وللسيد رحمه الله
رسالة في بيان ما يجوز له مال
من بيت المال من خليفة
وغیره اه أبو تراب

(٢) وهذا كلام على تفسير
أئمة الحديث للحديث
وللسيد رحمه الله كلام في
بيان الظلم في حقه تعالى في
رسالة مستقلة اه أبو تراب

من جل ظالم وغيرها ﴿٤٨﴾ وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أنذرون ما الغيبة بكسر الغين المعجمة قالوا الله ورسوله أعلم قال ذكرك أخاك بما يكره قال أفرأيت أن كان في أخى ما أقول قال إن كان فيه ما تقول فقد اغتبه وإن لم يكن فقد بهته ﴿٤٩﴾ يفتح الموحدة وفتح الهاء من الهمتان (أخرجه مسلم) الحديث كأنه سبق لتفسير الغيبة المذكورة في قوله ولا تغيب بعضكم بعضا ودل الحديث على حقيقة الغيبة قال في النهاية هي أن تذكر الإنسان في غيبته بسوء وإن كان فيه وقال النووي في الأذكار تبعاً للفرق الذي ذكره المراء بما يكره سواء كان في بدن الشخص أو دينه أو دنياه أو نفسه أو خلقه أو خلقه أو ماله أو أولاده أو أولاده أو زوجته أو خادمه أو حر كنه أو طلاقته أو عبوسه أو غير ذلك مما يتعلق به ذكركه سواء ذكر باللفظ أو بالمرئ أو بالشارة قال النووي ومن ذلك التعريض في كلام المصنفين كقولهم قال من يدعى العلم أو بعض من ينسب إلى الصلاح أو نحو ذلك مما يفهم السامع المراد به ومنه قولهم عند ذكركه الله يعافينا الله يتوب علينا سأل الله السلامة ونحو ذلك فكل ذلك من الغيبة وقوله ذكرك أخاك بما يكره شامل لذكرك في غيبته وحضرته وإلى هذا ذهب طائفة ويكون الحديث بياناً لمعناها الشرعي وأما معناها لغة فاشتمالها على الغيب يدل على أنها لا تكون إلا في الغيبة ويرجع جماعة أن معناها الشرعي موافق لمعناها اللغوي وروا في ذلك حديثاً منسباً إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال ما كرهت أن تراجبه أخاك فهو غيبة فيكون هذا ثابتاً بخصوص الحديث أبي هريرة رضي الله عنه وتفسير العلماء دلالة على هذا فتفسيرها بعضهم بقوله ذكرك الغيب بظهور الغيب وآخر بقوله أن تذكر الإنسان من خلفه بسوء وإن كان فيه نعم ذكرك الغيب في الوجه حرام لما فيه من الأذى وإن لم يكن غيبة وفي قوله أخاك أي أخاك الذين دليل على أن غير المؤمن تجوز غيبته وقد قدم الكلام في ذلك قال ابن المنذر في الحديث دليل على أن من ليس بأخ كاليهودي والنصراني وسائر أهل الملل ومن قد أخرجته بدعته عن الإسلام لا غيبته وفي التعبير عنه بالأخ جذب المغتاب عن غيبته لمن يغتابه لأنه إذا كان أخاً فالأولى الحق عليه وطى مساوياً والتأويل لمعاييه لا لشرها بذكركا وفي قوله بما يكره ما يشعر بأنه إذا كان لا يكره ما يعاب به كإهمل الخلاعة والجون فإنه لا يكون غيبة وتحرى الغيبة معلوم من الشرع ومتفق عليه وإنما اختلف العلماء هل هو من الصغائر أو من الكبائر فنقل القرطبي الإجماع على أنها من الكبائر وقد استدل لكبرها بالحديث الثابت أن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام وذهب الغزالي وصاحب العدة من الشافعية إلى أنها من الصغائر قال الأوزاعي لم أؤمن صرح أنها من الصغائر غيرهما وذهب المهدي إلى أنها محتملة بناء على أن ما يقطع بكبره فهو محتمل كما نقوله المعتزلة قال الزركشي والعجب ممن يعد كل المنة كبيرة ولا يعد الغيبة كذلك والله تعالى أنزلها منزلة كل لحم إلا دحى أي ميتة والأحاديث في التحذير من الغيبة واسعة جداً دلالة على شدة تحريمها واعلم أنه قد استثنى العلماء من الغيبة أموراً ستمة الأولى التظلم فيجوز أن يقول المظلوم فلان ظلمني وأخذ مالي وأنه ظالم ولكنه إذا كان ذكركه لذلك شكايته لمن له قدرة على إزالتها أو تخفيفها ودليله قول هند في شكايته عليه صلى الله عليه وآله وسلم من أبي سفيان أنه رجل شحيح الثاني الاستعانة على تغيير المنكر كمن يظن قدرته على إزالته فيقول فلان

فعل كذا فلان فعل كذا فيمن لم يكن مجاهرا بالعصبة الثالث الاستثناء بأنه يقول لا منعتي
 فلان ظلمي بكذا فاسطررتي الى الخلاص منه ودليله انه لا يعرف الخلاص عما يحرم عليه الا بذكر
 ما وقع منه الرابع التحذير للمسلمين من الاعتراض به بحرح الرواة والشهم ودون من يتهددوا للتدريس
 والافتاء مع عدم الاهلية ودليله قوله صلى الله عليه وآله وسلم بش أخو العشرة وقوله صلى الله
 عليه وآله وسلم أمام معاوية فضع لوك ذلك انها جاءت فاطمة بنت قيس تستأذنه صلى الله عليه
 وآله وسلم وتستشير به ونذكر انه خطب امام معاوية بن أبي سفيان وخطبها أبو جههم فقال أمام معاوية
 فضع لوك الامال له وأما أبو جههم فلا يضع عصاء عن عاتقه ثم قال انكبحي أسامة الحديث
 الخامس ذكر من جاهر بالنسق أو البدعة كالمكاسين وذوى الولايات الباطلة فيجوز ذكرهم بما
 يجاهر به دون غيره تقدم دليله في حديث اذكر والمفاجر السادس في التعريف بالشخص
 بما فيه من العيب كالأعور والأعرج والأعمش ولا يراد به نقصه وعيبه وجعلها ابن أبي شريف
 رحمه الله تعالى في قوله

الذي ليس بغيبه في ستة * متظلم ومعترف ومحذر
 ومظهر فدا ومستغف ومن * طلب الاعانة في ازالته منكر

قلت وهذه الستة الصور ذكرها النووي في شرح مسلم أيضا وتعبه العلامة الشوكاني وأسكر
 جواز الغيبة في الصور المذكورة وأثبت انها لا تجوز بحال من الاحوال في رسالة المستقلة وهو
 الرابع (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم لا تحاسدوا ولا تناجشوا) بالميم والشين المعجمة (ولا تبغضوا ولا تباذروا ولا يبع
 بالغين المعجمة من البغي وبالهمزة من البيع) (بعضكم على بعض وكونوا عباد الله) (١)
 منصوب على النداء (أخوانا المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره) بفتح حرف المضارعة
 وسكون الحاء المهملة وبالقاف فراء قال القاسمي عياض ورواه بعضهم لا يحقره بضم الياء وبالطاء
 المعجمة وبالقاف اي لا يغدر بعهد ولا ينقض أمانه قال والصواب الاول (التقوى ههنا وبشير
 الى صدره ثلاث مرات بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم كل المسلم على المسلم حرام دمه
 وماله وعرضه أخرجه مسلم) الحديث اشتمل على أمور غرضي عنها الشارع الاول التحاسد وهو
 تقاعل يكون بين اثنين فهو غرضي عن حسد كل واحد منهما صاحبه من الجانبين ويعلم منه النهي
 عن الحسد من جانب واحد بطريق الاولى لانه اذا نهى عن مدح من يكافئه ويحازيه بحسده مع
 انه من باب وجزأسيئة سيئة مثلها فهو مع عدم ذلك أولى بالنهي وتقدم تحقيق الحسد الثاني
 النهي عن المناجشة وتقدم تحقيقها في البيع ووجه النهي عنها ان من أسباب العداوة
 والبغضاء وقد روي بغير هذا اللفظ في الموطأ بلفظ ولا تنافسوا من المنافسة وهي الرغبة في الشيء
 ومحبة الانفراد به ويقال نافست في الشيء منافسة ونفاسا اذا رغبت فيه والنهي عنها عن الرغبة
 في الدنيا وأسبابها وحظوظها والثالث النهي عن التباغض وهو تفاعل وفيه ما في تحاسدوا
 من النهي عن التقابل في المباغضة والانفراد بها الاولى وهو نهى عن تعاطي أسبابه لان البغض
 لا يكون الا عن سبب والزم توجهه الى البغضاء لغير الله فأما ما كانت الله تعالى فهي واجبة فان
 البغض في الله والحب في الله من الايمان بل ورد في الحديث حصر الايمان عليها الرابع النهي

(١) ويحتمل أن يكون منصوبا
 على أنه خبر كان واخوانا
 بدل منه اهـ

عن التدابر قال الخطابي أي لآثم الجور وفيه جبر أحدكم أخاه مأخوذ من قولية الرجل الآخر دبره
إذا عرض عنه حين يراه وقال ابن عبد البر قيل للأعراض تدابر لأن من أبغض أعرض ومن
أعرض ولي دبره والمحجب بالعكس وقيل معناه لا يستأثر أحدكم على الآخر وسعى المستأثر
مستدبر لأنه يولي دبره حين يستأثر بشئ دون الآخر وقال المازري معنى التدابر المعادة تقول
دابرته أي عاديته وفي الموطأ عن الزهري التدابر الأعراض عن السلام يدبر عنه بوجهه وكأنه
أخذ منه ببقية الحديث وهي يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخبره ما الذي يبدأ بالسلام
فإنه يفهم منه أن صدور السلام منهما أو من أحدهما يرفع الأعراض الخامس التمس عن البغي
إن كان بالغين المجتمعة وإن كان بالملهمة فمن يبيع بعض على بيع بعض وقد تقدم في كتاب البيع
قال ابن عبد البر تضمن الحديث تحريم بعض المسلم والأعراض عنه وقطعته بعد حجة بغير ذنب
شرعي والحسد على ما أنعم الله تعالى عليه ثم أمر أن يعامله معاملة الأخ النسيب ولا يبحث عن
معايبه ولا يفرق في ذلك بين الحاضر والغائب والمحبي والمبغض وبعد هذه المناهي الخمسة حثهم بقوله
وكونوا عباد الله أخوانا فأشار بقوله عباد الله إلى أن من حق العبودية لله تعالى الامتثال لما
أمر به قال القرطبي المعنى كونوا كإخوان النسب في الشفقة والرحم والمحبة والمواساة
والمعاونة والنصيحة وفي رواية لمسلم زيادة كما أمركم الله تعالى أي بهذه الأمور فإن أمر رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر منه تعالى وزاد المسلم حثا على أخوة أخيه المسلم بقوله المسلم أخو
المسلم وذكر من حقوق الأخوة أنه لا يظلمه وتقدم تحقيق الظلم وتحريمه وانظروا محرم في حق الكافر
أيضا وانما خص المسلم لشرفه ولا يخذله ولا يخذل ولا ترك الاعانة والنصر ومعناه إذا استعان به
في دفع أي ضرر أو جلب أي نفع أعانه ولا يخذله ولا يخذله ولا يتكبر عليه ويستخف به ويروي
لا يخذله وهو بمعناه وقوله التقوى ههنا أخبار بان عدة التقوى ما يحل في القلب من خشية
الله تعالى وعظمته ومراقبته وإخلاص الأعمال له وعليه دل حديث مسلم إن الله لا ينظر إلى
أجسامكم ولا إلى صوركم ولكن ينظر إلى قلوبكم أي إن المجازاة والخمسة انما يكون على ما في
القلب دون الصورة الظاهرة والأعمال البارزة فإن عمدتها النيات ومحملها القلب وتقدم أن في
الحسد مضغعا إذا ضلحت صلح الحسد وإذا فسد فسد الحسد وقوله بحسب امرئ من الشر أن
يحقر أخاه أي يكفيه أن يكون من أهل النمر بهذه الخصلة وحدها وقوله كل المسلم على المسلم
حرام أخبار بتحريم الدماء والأموال والأعراض وهو معلوم من الشرع عاقل قطعيا ﴿وَعَنْ﴾ (وغن
قطبة) بضم القاف وسكون الطاء المهمله وفتح الموحدة (ابن مالك) يقال له التغلبي بالمشابة
الفوقية والغين المجتمعة ويقال التغلبي بالمشابة والعين المهمله (قال كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يقول اللهم جنبي منكرات الأخلاق والأعمال والأهواء والآداب أخرجه
الترمذي وصححه الحاكم والفظله) التجنب المباحة أي باعدي والأخلاق جمع خلق قال
القرطبي الأخلاق أوصاف الإنسان التي يعامل بها غيره وهي محمودة ومذمومة فالحمودة على
الأجبال أن تكون مع غيره على نفسك فتنتصف منها ولا تنتصف لها وعلى التفصيل العفو
والحمل والجلود والصبر وشمل الأذى والرحمة والشفقة وقضاء الحوائج والتودد ولين الجانب
وتحذو ذلك والمذمومة ضد ذلك وهي منكرات الأخلاق التي سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم

ربه أن يجزيه بما عا في هذا الحديث وفي قوله اللهم كما حسنت خلقي فحسن خلقي أخرجه أحمد وصححه ابن حبان وفي دعائه صلى الله عليه وآله وسلم في الافتتاح واهدني لأحسن الأخلاق لا يهدي لأحسنها غيرها ولا بصرف عني سيئها غيرك ومنكرات الأعمال ما ينكر شرعاً أو عادة ومنكرات الأهواء وهي جمع هوى والهوى ما تشتهيه النفس من غير نظر إلى مقصدهم بشرعاً ومنكرات الأدواء جمع داء وهي الأسقام المفقرة التي كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتعوذ منها كالجدام والبرص والمهلكة كذات الجنب وكان صلى الله عليه وآله وسلم يستعين من سيئ الأسقام ﷺ (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تمارى في شيء من أمر الدين فغضب غضباً شديداً بغضب مثله ثم انتهرنا وقال أيها الناس أئمة محمد أمرتم أنما هلك من كان قبلكم عمل هذا ذروا والمرء القلة خيرة ذروا المرء فان المؤمن لا يمارى ذروا المرء فان الممارى قد تمت خسارته ذروا المرء كفي اثماً أن لا تزال ممارى ذروا المرء فان الممارى لا أشفع له يوم القيامة وذروا المرء فأننا زعيم بثلاثة آيات في الجنة في رياضها أسفلها وأوسطها وأعلاها من ترك المرء وهو صادق ذروا المرء فإنه أول ما نهى في عنه ربي بعد عبادة الأوثان وأخرج الشيخان مر فوعان أبغض الرجال إلى الله إلا الذين اتبعوا أي الشديداً لخصومة الذي يحج صاحبه وحقيقة المرء طعنك في كلام غيرك لاظهار إدخال فيه لغير غرض سوى تحقير قائله وأظهار خزيه عليك عليه والجسد هو ما يتعلق بأظهار المذاهب وتقريرها والخصومة الجاح في الكلام ليستوفي به مالا أو غيره ويكون تارة بتمسده وتارة باعتراضاً والمرء لا يكون إلا اعتراضاً والكل قبيح إذا لم يكن لأظهار الحق وبيانه وإدحاض الباطل وهدم أثره وأما منظره أهل العلم في السائدة وإن لم تحمل عن الجدال فليست داخلته في النهي وقد قال تعالى وجادلهم بالتي هي أحسن وقال تعالى ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن وقد أجمع عليه المسامحة سافها وخلفاء وأفاد الحديث النهي عن ممازحة الأخ والمزاح الدعابة والنهي عنه ما يجلب الوحشة أو كان باطلاً وأما ما فيه بسط الخلق وحسن التخاطب وجبر الخاطر فهو جائز فقد أخرج الترمذي من حديث أبي هريرة أنهم قالوا يا رسول الله إنك لتداعبنا قال أنى لأقول إلا حقراً وأفاد الحديث النهي عن الخلاف في الوعد وتقدم أنه من صفات المنافقين وظاهر التحريم وقد قيده حديثان تعدده وأنت مضطرب لافه وماذا وعدته وأنت عازم على الوفاء فعرض عنه مائع فلا يدخل تحت النهي ﷺ (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خصلتان لا يجتمعان في مؤمن البخل وسوء الخلق أخرجه الترمذي وفي أسناده ضعف) قد علم قبح البخل عرفاً وشرعاً وقد ذم الله تعالى في كتابه بقوله الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل بل ذم من لم يأمر الناس بالبخل على خلافه فقال تعالى ولا يبخض على طعام المسكين جعلهم من صفات الذين يكذبون بالدين وقال في الحكاية عن السكفارة أنهم قالوا وهم في طبقات النار لم يك من المصلين ولم يك نظم المسكين وانما اختلف

العلماء في المذموم منه وقد منا كلامهم في ذلك وحده بعضهم بأنه في الشرع منع الزكاة والحق
 أنه منع كل واجب فمن منع ذلك كان بخلافه العقاب قال الغزالي رحمه الله وهذا الحد
 غير كاف فان من يرد اللجم والخيل إلى القصاب والخيل لا تقص وزن حبة بعد خيلها انفاها
 وكذا من يضيق عياله في لقمة أو عرة أو كوها من ماله بعد ما سلم لهم ما فرض القاضي لهم
 وكذا من يدين يديه رقيقاً فضر من يظن أنه يشاركه فأنقاه بعد خيلها انتهى قلت هذا في الخيل
 عرفاً لا من يستحق العقاب فلا يرد نقضاً وأما حسن الخلق فقد تقدم القول في سوء الخلق وسوء الخلق
 ضده وقد وردت فيه أحاديث الدلالة على أنه ينافي الإيمان فأخرج الحاكم سوء الخلق فيفسد العمل
 كما يفسد الخلق العسل وأخرج ابن منده سوء الخلق شؤم وطاعة النساء دامة وحسن المكة ثناء
 وأخرج الخطيب أن لكل شيء توبة إلا صاحب سوء الخلق فإنه لا يتوب من ذنبه إلا وقع فيها هو شر
 منه وأخرج الصائوني ما من ذنب الأول عند الله توبة الأسوء الخلق فإنه لا يتوب صاحبه من ذنب
 الواقع إلى ما هو شر منه وأخرج الترمذي وابن ماجه لا يدخل الجنة سيئ خلق والأحاديث في
 الباب واسعة ولعل يحمل المؤمن في الحديث على كامل الإيمان أو أنه خرج مخرج التحذير والتنبيه أو
 أراد إذا ترك الأجر الزكاة استحل لثروا واجب قطعي (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المستبان ما قاله في البادية ما لم يعد المظالم أخرجه مسلم)
 دل الحديث على جواز تجاوزة من ابتدأ الإنسان بالاذية بجهلها وإن أم ذلك عائد على البادية لأنه
 المذنب لكل ما قاله الجيب الآن يعتدي الجيب في أذيته بالكلام اختص به أم عدوانه لأنه
 انما أذن له في مثل ما عوقب به وجرائمه سيئة سيئة مثلهما فمن اعتدى عليكم فاعدوا عليه بمثل
 ما اعتدى عليكم وعدم المكافاة والصبر والاحتمال أفضل فقد ثبت أنه سب رجل أبابكر رضي الله
 عنه بحضوره صلى الله عليه وآله وسلم فسكت أبو بكر رضي الله عنه والنبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قاعد ثم أجاب أبو بكر رضي الله عنه فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقيل له في ذلك فقال أنه لما
 سكت أبو بكر كان ملكاً يحجب عنه فلما اتصف له نفسه حضر الشيطان أو نحو هذا اللفظ قال تعالى
 وإن صبر وعقر إن ذلك لئن عزم الأمور (وعن أبي صرمة) بكسر الصاد المهملة وسكون الراء
 أشهر بكينيته واختلف في اسمه اختلافاً كثيراً وروى عن ي مازن بن الجار شهيداً وما بعدهما من
 المشاهد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ضار مسلماً ضار الله ومن شاق مسلماً شاق
 الله عليه أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه (أي من أدخل على مسلم مضرة في ماله أو نفسه أو
 عرضه بغیر حق ضاره الله أي جازاه من جنس فعله وأدخل عليه المضرة والمضارة المتعارفة أي من
 نازع مسلماً ظالمًا وتعدى أنزل الله عليه المشقة جزاءً أو فاقا والحديث تحذير من أذى المسلم بأي
 شيء (وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله يغيض
 الفاحش البذيء أخرجه الترمذي وصححه) البغض ضد المحبة وبغض الله عبده أنزل الله عقوبة به
 وعدم إزاهه إياه والبذيء فعل من البذاء وهو الكلام القبيح الذي ليس من صفات المؤمن كإدله
 قوله (وله) أي الترمذي (من حديث ابن مسعود رضي الله عنه رفعه ليس المؤمن بالطعان ولا
 اللعان ولا الفاحش ولا البذي وحسنه وصححه الحاكم ورجح الدارقطني وقفه) الطعن السب يقال
 طعن في عرضه أي سبه واللعان اسم فاعل للمبالغة بزيادة فعل أي كثير اللعن ومثلهوم الزيادة تغير

مرادفاته محرم اللعن قليلا وكثيره والحديث اخبار بأنه ليس من صفات المؤمن الكامل الايمان
 السب واللعن الا أنه يستثنى من ذلك لعن الكافر وشارب الخمر ومن لعنسه الله أو رسوله ﷺ (وعن
 عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسبوا الاموات فانهم
 قد أفضوا الى ما قدموا أخرجه البخاري) سب الاموات عام للكافر وغيره وقد تقدم وعمله
 بأفضائهم الى ما قدموا من أعمالهم وصار أمرهم الى مولاهم وقد مر الحديث بلفظه
 في آخر الجنائز والكلام عليه ﷺ (وعن حذيفة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم لا يدخل الجنة قتات) بقات وبشاة فوقية وبعد الالف مشاة أيضا وهو النمام وقد روى
 بلفظه (متفق عليه) وقيل ان بين القتات والنام فرق فالنام الذي يحضر القضية فيبلغها
 والقتات الذي يتسمع من حيث لا يعلم به ثم يقل ما سمعه وحقيقة النميمه نقل كلام الناس بعضهم
 الى بعض للانفساد بينهم وقال الغزالي رحمه الله تعالى ان حدها كشف ما يكره كشفه سواء كرهه
 المنقول اليه أو المنقول عنه أو ثالث وسواء كان الكشف بالمرأى أو بالكتابة أو بالاعيان قال حذيفة
 النميمه افشاء السر وهتك السر عما يكره كشفه فلوراه يخفى ما لا لنفسه فذكره فهو نميمه كذا
 قاله قلت ويحتمل أن مثل هذا لا يدخل في النميمه بل يكون من افشاء السر وهو محرم أيضا وورد
 في النميمه عدة أحاديث أخرج الطبراني في معجمه عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ثم تلا قوله تعالى والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً
 وأخرج أحمد خيار عباد الله الذين إذا روادى كراته وشرب عباد الله المشاؤون بالنميمه الباغون للبراءة
 العيب يحشرهم الله في وجوه الكلاب وغير هذا من الأحاديث وقد تجب أهمية كما اذا سمع
 شخصا يتحدث بارادة ايداء انسان ظاهرا وعدوا فاحذره منه فان أمكن تحذيره بغير ذكر من سمعه
 منه والاذكره ذلك والحديث دليل على عظم ذنب النمام قال الحافظ المشدري أجمعت الامة
 على ان النميمه محرمة وانها من أعظم الذنوب عند الله وفي كلام الغزالي ما يدل على انها لا تكون
 كبيرة الا مع قصد الانفساد ﷺ (وعن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم من كف غضبه كفى الله عنه عذابه أخرجه الطبراني في الاوسط وله شاهد من حديث ابن عمر
 عند ابن أبي الدنيا) تقدم الكلام في الغضب مراراً وهذا الحديث في فضل من كف غضبه ومنع
 نفسه عن اصدار ما يقتضيه الغضب ولا يكون ذلك الا بالحلم والصبر وجهاد النفس وهو أمر
 شاق ولذا جعل الله تعالى جزاءه كف عدايته عنه وقد قال تعالى في صفات المؤمنين وإذا ما غضبوا هم
 يغفرون ﷺ (وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 لا يدخل الجنة) من أول الامر (خب) بالخاء المعجمة مفتوحة وبالموحدة الخداع (ولا يجنل)
 تقدم الكلام على الجنيل (ولاسي الملسكة) وهو من ترك ما يجب عليه من حق المملوك
 أو تجاوز الحد في عقوبتهم وتأديبهم ومثله تركه تأديبهم بالآداب الشرعية من تعليم فرايض
 الله تعالى وغيرها وكذلك البهائم سوء الملسكة يكون باهمالها عن الاطعام وتحميلها بما لا تطيقه من
 الاجال والمشيقة عليهم بالسرو والضرب العنيف وغير ذلك (أخرجه الترمذي وقرنه حذيفة بن
 وفي اسناده ضعف) ولكن له شواهد كثيرة وقد مضى كثير منها ﷺ (وعن ابن عباس رضي
 الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سمع حديث قوم وهم له كارهون

صب في آذانه الا تلك) بفتح الهمزة والمد وضم النون (يوم القيامة يعني الرصاص) هو مدرج
 في الحديث نفسه المماثلة (أخرجه البخاري) هكذا في نسخ بلوغ المرام تسع بالمشاة القوية
 وتشديد الميم ولفظ البخاري من أسمع والحديث دليل على تحريم اسمع من يكره سماع حديثه
 وتعرف بالقرائن أو بالتصريح وروى البخاري في الادب المفرد عن رواية سعيد المقبري قال مررت
 على ابن عمر ومعه رجل يتحدث فقمت اليهما فقلت لهم صدري وقال اذا وجدت اثنين يتحدثان
 فلا تقم معهم ما حتى تستأذنهما قال ابن عبد البر لا يجوز لاحد ان يدخل على المتناجين في حال
 تناجيهما قال المصنف ولا ينبغي للدخول عليهم ما تقعود عندهما ولو تباعد عنهما الا باذنهم الا ان
 افتتحا الكلام سرا وليس عندهما احد دل على انهما لا يريدان الاطلاع عليه وقد يكون
 لبعض الناس قوة فهم اذا سمع بعض الكلام استدلل به على باقية فلا بد له من معرفة الرضا فانه قد
 يكون في الاذن حياء وفي الباطن الكبراهة ويلحق باستماع الحديث استئذان الرائحة ومس
 الثوب واستخبار صغار أهل الدار ما يقول الاهل أو الجيران من كلام أو ما يعلمون من الاعمال
 وأما ما أخرجه عدل عن منكر جازله ان يجمع ويسمع الحديث لازالة المنكر (وعن انس رضي
 الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طوي لي ابن شغل عيسى عن عيوب الناس أخرجه
 البراز بأسناد حسن) طوي مصدر من الطيب أو اسم شجرة في الجنة يسير الراكب في ظلها مائة عام
 لا يقطعها والمراد انهم امن شغل النظر في عيوبه وطلب ازالته واستر عليها عن الاشتغال بذكر عيوب
 غيره والتعرف بما يصدرونهم من العيوب وذلك بان يقدم النظر في عيب نفسه اذا اراد ان يعيب
 غيره فانه يجدي في نفسه ما يدعه عن ذكر غيره (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم من تعاطى في نفسه واختال في مشيته لني الله وهو عليه غضبان أخرجه
 الحاكم ورجاله ثقات) فتعاطى يأتي بمعنى فعل مثل تواتب بمعنى ونيت وفيه مبالغة وهو المراد هنا
 أي من عظم في نفسه اما باعتقاده يستحق من التعظيم فوق ما يستحقه غيره من لا يعلم استحقاقه
 الالهة ويحمل هناك تعظيم بمعنى تعظم مسددة أي اعتقد في نفسه انه عظيم كسكبر من اعتقده انه
 كبير أو يكون تفعل بمعنى استفعل أي طلب ان يكون عظيما وهذا يلاق معنى تكبر والكبر كما
 قال الملهدي في كتاب تكمله الاحكام هو اعتقاده يستحق من التعظيم فوق ما يستحقه غيره من
 لا يعلم استحقاقه الالهة وقد أخرج مسلم والحاكم والترمذي من حديث ابن مسعود رضي الله
 عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر قال
 زجل يارسل الله ان الرجل يجب ان يكون ثوبه حسنا ونعله حسنا قال صلى الله عليه وآله وسلم ان
 الله جميل يحب الجمال الكبر بطر الحق وغمط الناس قيل هو ان يتكبر عن الحق فلا يراه حقاً وقيل
 هو ان يتكبر عن الحق فلا يقبله وقال النووي معناه الارتقاع عن الناس واحتقارهم ودفع الحق
 وانكاره وترفعاً وتجبوا وجاء في رواية الحاكم ولكن الكبر من بطر الحق وازدري الناس بطر الحق
 دفعه ورده وغمط الناس بفتح المعجمة والميم وبالطاء الملهة هو احتقارهم وازدراؤهم هكذا جاء
 مفسر عند الحاكم قاله المندري ولقطة من رويته بالكسر ليعلم على انها حرف جر وفتحها على
 انها موصولة والتفسير النبوي دل على انه ليس من قبيل الاعتقاد وانما هو بمعنى عدم الامثال
 تعزوا ترفعوا واحتقار الناس وقال ابن حجر المكي رجه الله في الزواجر الكبر اما باطن وهو خلق في

النفس واسم الكبير هذا الحق وما ظاهره هو أعمال تصدر من الجوارح وهي ثرات ذلك الخلق
 وعند نظره وحالها يقال تكبر وعند علمها يقال كبر فالأصل هو خلق النفس الذي هو الاسترواح
 والكون إلى رؤية النفس فوق المتكبر عليه فهو يستدعي متكبر أعليه ومتكبر أبه وبه فارق
 العجب فإنه لا يستدعي غير العجب به حتى لو فرض انفرادها عما يمكن أن يقع منه العجب دون
 الكبر فالعجب مجرد استعظام الشيء فان عجبته من يرى أنه فوقه كان تكبر انتهى والاحتياط في
 المشية هو من التكبر وعظفه عليه من عطف احد نوعي الكبر على الآخر كأنه يقول من جمع بين
 نوعين من أنواع هذا الكبر يستحق الوعيد ولا يلزم منه ان أحدهما لا يكون بهذه المثابة لانهم اقد
 ثبتت الاحاديث في ذم الكبر مطلقا والحديث وغيره دال على تحريم الكبر واجبا به لغضب الله
 تعالى (وعن سهل بن سعد رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المجاهد من
 الشيطان أخرجه الترمذي وقال حسن) العجالة شئ السرعة في الشئ وشئ مذمومة فيها كان
 المطلوب فيه الاناة ومجودة فيما يطالب تعجلا من المسارعة إلى الخيرات ونحوها وقد يقال لامانة
 دين الاناة والمسارعة فان سارع بتوذة وتأن فيتم له الامران والضابط ان خيار الامور أو ساطها
 (وعن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الشؤم سوء الخلق
 أخرجه أحمد وفي اسناده ضعف) الشؤم ضد البين وتقديم الكلام على حقيقة سوء الخلق وأنه
 الشؤم وان كل ما يخلق من الشرور فسببه سوء الخلق وفيه اشعار بأن سوء الخلق وحسنه اختيار
 ومكتسب للعباد وتقدم تحقيقه (وعن أبي الدرداء رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ان الا لعن لا يكونون شهداء ولا شفعا يوم القيامة أخرجه مسلم) تقدم الكلام
 في اللعن قريبا والحديث اخبار بان كثير اللعن ليس له عند الله قبول شفاعة يوم القيامة أى
 لا يشفعون حين يشفع المؤمنون في اخوانهم ومعنى ولا شهداء قيل لا يكونون يوم القيامة شهداء
 على تبليغ الأثم رسالهم اليهم الرسالات وقيل لا يكونون شهداء في الدنيا ولا تقبل شهادتهم
 لفسقهم لان كثار اللعن من ادلة التهاطل في الدين وقيل لا يزوجون الشهادة وهي القتل في سبيل
 الله في يوم القيامة متعلق بشفعاء وحدها على الاخيرين ويحتمل عليهم ان يتعلق بهم ما ويراد ان
 شهادته لما تقبل في الدنيا لم يكتب له في الآخرة ثواب من شهد بالحق وكذلك لا يكون له في الآخرة
 ثواب الشهادة (وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 من غير أخاه ذنب) أى من عابه به (لم يمت حتى يعمل له أخرجه الترمذي وحسنه وسنده منقطع)
 كأنه حسنه الترمذي لسواءه فلا يضره انقطاعه وكان من غير أخاه أى عابه من العار وهو كل
 شئ يذم به عيب كما في القاصم من يجازى بسلب التوفيق حتى يرتكب ما عير أخاه به وذلك اذا عير به
 اعجابه بنفسه بسلامته مما عير به أخاه وفيه ان ذكر الذنب مجرد التعبير بفتح يوجب العقوبة وانه
 لا يذم كعيب الغير الا لامور السمة التي سلفت مع حسن التصديفها (وعن بهز بن حكيم عن
 أبيه عن جده) معاوية بن حيدة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويل للذي يحدث
 الناس فيكذب ليصالحكم بالقوم ويل له ثم ويل له أخرجه الترمذي واسناده قوى وحسنه
 الترمذي وأخرجه البيهقي) والويل الهلاك ورفع على أنه مبدأ وخبره الجار والمجرور ورجاز الابتداء
 بالكرة لانه من باب سلام عليكم وفي معناه الاحاديث الواردة في تحريم الكذب على الاطلاق مثل

اياكم والكذب فان الكذب يهدي الى الفجور والتفجور يهدي الى النار سائق وأخرج ابن حبان
 في صحيحه اياكم والكذب فانه مع الفجور وهما في النار ومثله عند الطبراني وأخرج أحمد من
 حديث ابن أبي عمير ما عمل أهل النار قال الكذب فان العبد اذا كذب فجر واذا فجر كثر وإذا كثر
 دخل النار وأخرج البخاري انه قال صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الطويل ومن جملة قوله
 رأيت اللذة رجلين انساني قال لا الذي رأيته يشق شدة فكذاب يكذب الكذبة تحمل عنه حتى
 تبلغ الاتفاق في حديث رؤياه صلى الله عليه وآله وسلم والاحاديث في الباب كثيرة والحديث
 دليل على تحريم الكذب لاضحاله القوم وهذا التحريم خاص ويحرم على السامعين سماعه اذا
 علموا كذبا لانه اقرار على المنكر بل يجب عليهم التمسك والقيام من الموقف وقد عد الكذب من
 الكبائر قال الروابي من الشافعية انه كبيرة ومن كذب قصدا ردت شهادته وان لم يضر بالغير لان
 الكذب حرام بكل حال وقال المهدي انه ليس بكبيرة ولا يتم له نفي كبره على العموم فان الكذب
 على النبي صلى الله عليه وآله وسلم اول اضرار بعلم أو معاهد كبيرة وقسم الغزالي الكذب في الاحياء
 الى واجب ومباح ومحرم وقال ان كل مقصد يحج ويمكن التوصل اليه بالصدق والكذب جميعا
 فالكذب فيه حرام وان امكن التوصل اليه بالكذب وحده فباح ان انتج تحصيل ذلك المقصود
 وواجب ان وجب تحصيل ذلك وهو اذا كان فيه عظمة من يجب انقاذه وكذا اذا خشي على
 الوردية من ظالم وجب الانكار والخلف وكذا اذا كان لا يتم مقصود حرب أو اصلاح ذات الدين أو
 اسدالة قلوب الخبيث عليه الا بالكذب فهو مباح وكذا اذا وقعت منه فاحشة كالزنا وشرب الخمر
 وسأله السلطان فله ان يكذب ويقول ما فعلت ثم قال وينبغي ان يقابل مقدرة الكذب بالمقدرة
 المترتبة على الصدق فان كانت مقدرة الصدق أشد فله الكذب وان كان بالعكس أو شك فيه حرم
 الكذب وان تعلق بنفسه استحب ان لا يكذب وان تعلق بغيره لم يحسن المسامحة بحق الغير والحزم
 تركه حيث أبيح واعلم انه يجوز الكذب اتفاقا في ثلاث صور كما أخرجه مسلم في صحيحه قال ابن
 شهاب لم أسمع ترخص في شيء مما يقول الناس ككذب الا في ثلاث الحرب والاصلاح بين الناس
 وحديث الرجل امرأته وحديث المرأة زوجها قال القاضي عياض لا خلاف في جواز الكذب
 في هذه الثلاث الصور وأخرج ابن التجار عن الموارس بن سمعان مرفوعا الكذب يكتب على ابن
 آدم الا في ثلاث الرجل يكون بين الرجلين ليصلح بينهما والرجل يحدث امرأته ليرضيها والرجل
 والكذب في الحرب قلت انظر في حكمة الله تعالى وحجته لاجتماع القلوب كيف حرم النميمية وهي
 صدق لما فهم من افساد القلوب وتوليد العداوة والوحشة ولباح الكذب وان كان حراما اذا كان
 لجمع القلوب وجلب المودة وازهاب العداوة (وعن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال كفارة من اغتبه ان تستغفر له رواد الحرب بن أبي أسامة باسناد ضعيف) وأخرجه
 ابن أبي شيبة في مسنده والبيهقي في شعب الايمان وغيره ما بالفاظ مختلفة من حديث أنس وفي
 أسانيد هاضع وروى من طرق أخرى بمعناه والحاكم من حديث حذيفة والبيهقي قال وهو أصح
 ولقظه قال كان في لساني ذرب على أهلي فسال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أين أنت
 من الاستغفار يا حذيفة اني لاستغفر الله في كل يوم مائة مرة وهذا الحديث لا دليل فيه نصائحه
 لاجل الاغتصاب بل لعله دفع ذرب اللسان وفي الحديث دليل ان الاستغفار يكفي من المغتاب لمن

اختناؤه ولا يحتاج الى الاعتذار منه وفصلت الشافعية فقالوا اذا علم المغتاب وجب الاستحلال منه
وأما اذا لم يعلم فلا ولا يستحب أيضا لأنه يجلب الوحشة ويبغار الصدور لأنه أخرج البخاري عن
أبي هريرة عن فروع عن كنانة عنده مظلة لأخيه في عرضه أو شيء فله عليه منه اليوم قبل ان
لا يكون دينار ولا درهم ان كان له عمل صالح أخذ منه بقدر من علمه وان لم يكن له حسنة أخذ من
سبائك صاحبه فحمل عليه وأخرج نحوه البيهقي من حديث أبي موسى وهو قال على انه يجب
الاستحلال وان لم يكن قد علم الا انه يحمل على من قد بلغه ويكون حديث انس فين لم يعلم ويقتد
به اطلاق حديث البخاري (وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم ان بعض الرجال الى الله الا ان الخصم) يتبع الخفاء المبيعة وكسر الصاد المبيدة (أخرجه
مسلم) الا انه ما خوذ من البيهقي الرازي وشه اجاباه والخصم شديد الخصومة الذي يحجب خصمه
ووجه الاشتقاق انه كلما احتج عليه بحجة أخذ في جانب آخر وقد وردت الاحاديث في ذم الخصومة
كحديث من جادل في خصومة غيره علم لم يزل في سخط الله حتى يتزعم تقدمه فخرجه وأخرج الترمذي
وقال غريب من حديث ابن عباس عن فروع كني بان لا تزال محاسنا وظاهرا طلاق الاحاديث
ان الخصومة مذمومة ولو كانت في حق وقال النووي في الاذكار فان قلت لا بد لانسان من
الخصومة لاستيفاء حقوقه فالجواب ما اجاب به الغزالي ان الذم انما هو لمن خاصم بباطل وبغير
علم كوكيل القاضي فانه يتوكل قبل ان يعرف الحق في أي جانب ويدخل في الزم من يطلب حقا
لكن لا يقتصر على قدر الحاجة بل ينظر التدد والكذب لا يذم خصمه وكذلك من يحمله على
الخصومة محض العناد لغير خصمه وكسره ومثله من يخلط الخصومة بكلمات تؤذي وليس
اليها ضرورة في التوصل الى غرضه فهذا هو المذموم بخلاف المظالم الذي يصريح به بطريق
الشرع من غير تدلوا مرافق وزيادة لحاج على الحاجة من غير قصد عناد ولا ايذاء ففعله هذا ليس
مذموما ولا حراما ولكن الاول تركه ما وجد اليه سبيلا وفي بعض كتب الشافعية انه امر بدشادة
من يكثر الخصومة لانها تنقص المروءة لا لكونها معصية

(باب الترغيب في مكارم الاخلاق)

(عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليكم بالصدق فان
الصدق يهدي) بفتح حرف المضارعة (الى البروان البري يهدي الى الجنة وما يزال الرجل
يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقا وما اياكم ولكذب فان الكذب يهدي الى الفجور
وان الفجور يهدي الى النار وما يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابا
متفق عليه) الصدق ما طابق الواقع والكذب ما خالف الواقع هذه حقيقة ما عنده الجمهور
واله داية الدلالة الموصولة الى المطالب والبر بكسر الموحدة أصله التوسع في فعل الخيرات وهو اسم
جامع للخيرات كلها ويطلق على العمل الصالح انحصار قال ابن بطال على قوله وان الرجل
مصدق قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وعلى قوله وما يزال الرجل يصدق الخ المراد يستكرر
منه الصدق حتى يستحق اسم المبالغة وهو الصديق وأصل الفجور الشرف فيوشق الديانة ويطلق
على الميل الى الفساد وعلى الانبعاث في المعاصي وهو اسم جامع للشرف وقوله وما يزال الرجل يكذب

هو كما مر في قوله وما يزال الرجل يصدق في أنه إذا تكبر رخصه الكذب استحق اسم المبالغة وهو كذاب وفي الحديث إشارة إلى أن من تحرى الصدق في أقواله صار له سجية ومن تعمدا الكذب وتحقره صار له سجيعة وإن بالتدرب والاكتساب تسمي صفات الخير والنشر والحديث دليل على عظمة شأن الصدق وأنه ينتهي بصاحبه إلى الجنة ودليل على عظمة قبح الكذب وأنه ينتهي بصاحبه إلى النار وذلك من غير ما صاحبه في الدنيا فإن الصدوق مقبول الشهادته عند الحكام محبوب مرغوب في أحاديثه والكذوب بخلاف هذا كله (وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أيكم والظن) بالنصب محمد بنه (فإن الظن أكذب الحديث متفق عليه) تقدم بيان معناه وأنه تحذير من أن يتحقق ما ظنه وما نفس الظن فقد يجرم على القلب فيجب دفعه والاعراض عن العمل عليه (وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أيكم والجلوس بالطرفات) بضمتين جمع طريق (قالوا يا رسول الله ما السند، من بحال السناد تجد فيه أقال فإذا أيتهم) أي استنعيم عن ترك الجلوس على الطرفات (فأعطوا الطريق حقه قالوا وما حقه قال غص البصر) عن المحرمات (وكف الأذى) عن المارين بقول أو فعل (ورد السلام) أجابته على من القاه اليك من المارين إذا السلام يسن ابتداء للمار لا للعاقد (والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر متفق عليه) قال القاضي عياض فيه دليل على أنهم فهموا أن الأمر ليس للوجوب وأنه للترغيب فيما هو الأولى إذ لو فهموا الوجوب لم يرجعوا قال المصنف ويحتمل أنهم رجوا وقوع النسخ تحقفا لما شكوا من الحاجة إلى ذلك وقد زيف أحاديث حق الطريق على هذه الخمسة المذكورة زاد أبو داود وارشاد ابن السليل وتشبهت العاطس إذا جدد الله وزاد سعيد بن منصور رواة الملهوف وزاد البرز والاعانة على الحمل وزاد الطبراني وأعينوا المظلوم واذا كروا الله كثيرا وزاد أبو داود وكذا في هرسل يحيى بن يعمر واهدوا الضال وزاد في حديث أبي طلحة حسن الكلام وزاد في حديث البراء عند أحمد والترمذي وأفسو السلام ومجموع ما في هذه الأحاديث أربعة عشر أثبا قال المصنف رحمه الله تعالى وقد نظمها في أربعة أبيات

جعت آداب من رام الجلوس على الطريق من قول خير الخلق انسانا
أفس السلام وأحسن في الكلام وشمع عاطسا وسلاما ردا إحسانا
في الجمل عاون ومظالم أعن وأعنت * اهقان أهدي سبلا واهد خيرانا
بالعرف مر وإنه عن نكرو وكفى أذى * وغص طرفاؤا كثر ذكر مولانا

والحكمة في النهي عن الجلوس في الطرفات أنه يجلب له يتعرض للفتنه فانه قد ينظر إلى الشهوات عن يخاف التفتة على نفسه بالنظر اليهن مع حرورهن وفيه التعرض للزوم حقوق الله والمسكين ولو كان قاعدا في منزله لما عرف ذلك ولما لزمته الحقوق التي قد لا يقوم بها ولا يطالبوا إلا في البقاء في مجالسهم وأنه لا بد لهم منها عرفهم بما يلزمهم من الحقوق وكذا ذكر من الحقوق قد وردت بها الأحاديث مفرقة تقدم بعضها ويأتي بعضها (وعن معاوية قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يرد به خيرا فقهه في الدين متفق عليه) الحديث دليل على عظمة شأن المتفقه في الدين وأنه لا يعطاه إلا من أراد الله به خيرا عظيما كما يرشد إليه التنكير ويبدل له المتنام والفقه في

الدين تعلم قواعد الاسلام ومعروفة الحلال والحرام ومفهومة الشرط ان من لم يتنقه في الدين لم يرد
الله به خيرا وقد ورد هذا المصهر منطوقا في رواية أبي يعلى ومن لم ينفقه ليمال الله به وفي الحديث
دليل ظاهر على شرف النفقة في الدين والمثقة هي فيه على سائر العلوم والعلماء والمراذبة معرفة
الكتاب والسنة (وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ما من شيء في الميزان أثقل من حسن الخلق أخرجه أبو داود والترمذي وصححه) وتقدم الكلام في
حقيقته بما لا يحتاج فيه الى الاعادة لقرب عهده (وعن ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم الحياء من الايمان متفق عليه) الحياء لغة تغيير وانكسار يلحق الانسان
من خوف ما يعال به وفي الشرع خلق يبعث على احتساب القبيح ويمنع من التقصير في حق ذي
الحق والحياء وان كان قديكون غير تقيه وفي استعما له على وجه الشرع محتاج الى اكتساب وعلم
ونية فلذلك كان من الايمان وقد يكون كسيدا ومعنى كونه من الايمان ان المستحي يتنطق بحياته
عن المعاصي فيصير كالآيات القاطعة بينه وبين المعاصي وقال القتيبي معادان الحياء يمنع صاحبه
من ارتكاب المعاصي كما يمنع الايمان قسما ايمانا كما يسمى النبي باسم مقام مقامه والحياء مركب
من خير وعنة وفي الحديث الحياء خير كله ولا يأتي الا بخير فان قلت قد يمنع الحياء صاحبه عن
انكار المكروه والاخلال به من ما يجب فلا يتم عموم انه لا يأتي الا بخير قلت قد اجيب عنه بان المراد
من الحياء في الاحاديث الحياء الشرعي والحياء الذي ينشأ عنه ترك بعض ما يجب ليس حياء شرعيا
بل هو عز ومهانة وانما يطلق عليه الحياء لمشاهدة الحياء الشرعي ويجواب آخر وهو ان كان
الحياء من خلقه فالخير عليه أغلب أو أنه اذا كان الحياء من خلقه كان الخير فيه بالذات فلا ينافيه
حصول التقصير في بعض الاحوال قال القرطبي في المفهم شرح مسلم وكان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قد جمع له النوعان من الحياء المكتسب والغريزي وكان في الغريزي الشدة حياء من
العدوا في خدرها وكان في المكتسب في الذروة العليا صلى الله عليه وآله وسلم (وعن ابن
مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان مما أدرك الناس من كلام
النبي الاولي اذ لم تسخ فاصنع ما شئت أخرجه البخاري) لفظ الاولي ليس في البخاري بل في
سنن أبي داود ووقع في حديث حذيفة ان آخر ما نطق به أهل الجاهلية من كلام النبو الاولي
الى آخره أخرجه أحمد والبار والمراد من النبو الاولي ما اتفق عليه الانبياء ولم ينسخ كما نسخت
شرائعهم لانه امر أطبق عليه العقول وفي قوله فاصنع ما شئت قولان الاول انه بمعنى الخبر أي
صنعت ما شئت وعبر عنه بلفظ الامر للإشارة الى ان الذي يكف الانسان عن واقعة الشر هو
الحياء فاذا تركت توقرت دواعيه على واقعة الشر حتى كأنه مأمور به والامر فيه للتمهيد أي
اصنع ما شئت فان الله مجازيك على ذلك الثاني ان المراد انظر الى ما تريد فعله فان كان مما لا يستحي
منه فافعله وان كان مما يستحي منه فدعه ولا تبال بالخلق (وعن أبي هريرة رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المؤمن القوي خير وأحب الى الله من المؤمن الضعيف
وفي كل من القوي والضعيف (خير) لوجود الايمان فيهما (أحرص) من حرص كضرب
بضرب ويقال حرص كسبح (على ما ينفعك) في دينك ودنياك (واستعن بالله عليه ولا تعجل)
بفتح الجيم وكسرهما (وان أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كذا كان كذا ولكن قل قدر الله وما شاء

فعل فان لو تفتح عمل الشيطان أخرجه مسلم) المراد من القوى قوى عزيمة النفس في الاعمال
 الاخرى فان صاحبها كثيرا قد امان في الجهاد وانكار الكفر والصبر على الاذى في ذلك واحتمال
 المشاق في ذات الله تعالى والقيام بحقوقه من الصلاة والصوم وغيرهما والضعيف بالعكس
 من هذا الاله لا يخلعون الخير لوجود الايمان فيه ثم أمر بالخبر على طاعة الله تعالى وطلب
 ما عده وعلى طلب الاستعانة به تعالى في كل أموره اذ حرص العبد بغير اعانة الله تعالى لا يتعبه
 اذ لم يكن عون من الله للفتى * فاكثر ما يجنى عليه اجتهاده

ونهاه عن العجز وهو التساهل في الطاعات وقد استعاضه صلى الله عليه وآله وسلم في قوله اللهم
 اني أعوذ بك من الهسم والحزن والعجز والكسل سيأتي ونهاه اذا أصبح بشئ من حصول ضرر
 أو فوات نفع عن أن يقول لو قال بعض العلماء هذا انما هو لمن قال معتقدا ذلك حقاً والله لو فعل ذلك
 لم يصبه قطعاً فاما من رد ذلك الى مسئلة الله تعالى وأنه لا يصيبه الا ما شاء الله تعالى فليس من هذا
 واصدق له بقول أبي بكر رضي الله عنه في الغار لو أن أحدكم رفع رأسه لراى ما وسكوته صلى
 الله عليه وآله وسلم قال القاضي عياض وهذا الاجتهاد لانه انما أخبر عن أمر مستقبل وليس
 فيه دعوى لرد قدره بعد وقوعه قال وكذا جميع ما ذكره البخاري في باب ما يجوز زمن اللو الحديث
 لو احدثان قومك بالكفر الحديث ولو كنت راجعاً بغير بينة الحديث ولو لأن اسق على امي وشييه
 ذلك فكما مستقبل لا اعتراض فيه على قدر فلا كراهة فيه لانه انما أخبر عن اعتقاده فيما كان
 يفعل ولو لا المانع وعما خو في قدرته فاما ما ذهب فليس في قدرته قال القاضي فالذي عندي في معنى
 الحديث ان النبي على ظاهره وعمومه لكن معنى تنزيهه وبدل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم فان
 لو تفتح عمل الشيطان قال النووي وقد جاء من استعمال لوفي الماضي قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 لو استقبلت من أمرى ما استبدت برت ما سقت الهدي وغير ذلك فافظا ان النبي انما هو عن
 اطلاق ذلك فيما لا فائدة فيه فيكون معنى تنزيهه لا تحريم وامان قاله تامة على ما فات من طاعة
 الله وما هو مذكور عليه من ذلك ونحو هذا فلا بأس به وعليه يحمل أكثر الاستعمال الموجود في
 الاحاديث (وعن عياض بن جاد رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله
 أوحى الى أن تواضعوا حتى لا يغى أحد على أحد ولا يفخر أحد على أحد أخرجه مسلم) التواضع
 عدم التكبر وتقدم تفسير التكبر وعدم التواضع يؤدي الى البغي لانه يرى نفسه مز بقية الغير
 فيبغى عليه بقوله أو فعله وينخر عليه ويرذره والبغي والفخر مذمومان ووردت احاديث في
 سرقة عقوبة البغي منها عن أبي بكر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ما من ذنب أجدراً وأحق من أن يجمل الله لصاحبه العقوبة في الدنيا مع ما يدخر له في الآخرة من
 البغي وقطيعة الرحم أخرجه الترمذي والحاكم ومجتهد وأخرجه ابن ماجه وأخرج البيهقي ليس
 شئ مما عصى الله به هو أسرع عقوبة من البغي (وعن أبي الدرداء رضي الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال من رد عن عرض أخيه بالغيب رد الله عن وجهه البار يوم القيامة أخرجه
 الترمذي وحسنه ولا جد من حديث أسماء بنت زيد بن حنبل في الحديثين دليل فضيلة الرد على
 من اغتاب أخاه عنده وهو واجب لانه من باب الانكار للمسكر ولذا ورد الوعيد على تركه كما
 أخرجه أبو داود وابن أبي الدنيا ما من مؤمن يتخذ لاهراً أسلم في موضع تنزه فيه حرمة

ونقص من عرضه الاخذله الله في موطن يحب فيه نصرته وما من مسلم نصر امرأته لم يفي
 موضع ينقص فيه من عرضه ونقص فيه حرمة الانصره الله في موطن يحب فيه نصرته وأخرج
 أبو الشيخ من ردة عن عرض أخيه ردة الله عنه الناريوم القيامة ولا رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم وكان حقا علينا نصر المؤمنين وأخرج أبو داود وأبو الشيخ بضامن حتى عرض أخيه في الدنيا
 بعث الله له ملكا يوم القيامة يحميه من النار وأخرج الاصمعياني من اغتصب عند أخوه فاستطاع
 نصرته فنصره نصره الله في الدنيا والآخرة وإن لم ينصره أذله الله في الدنيا والآخرة بل ورد في
 الحديث ان المسقع الغيبة أحد المغتابين فمن حضر الغيبة وجب عليه أحد أمور الرد عن عرض
 أخيه ولو باخراجه من اغتتاب الى حديث آخر أو القيام عن موقف الغيبة أو الانكار بالقلب أو
 الكبر اهنة القول وقد عذب بعض العلماء الكوث كبيرة لورود هذا الوعد ولدخوله في وعيد من لم
 يغير المنكر ولأن أحد المغتابين حكوا وان لم يكن مغتابا لغيره وشرا (وعن أبي هريرة رضي الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما نقص صدقة من مال وما زاد الله عبدا بعفو إلا عزاً
 وما تواضع أحد لله إلا رفاه الله تعالى أخرجه مسلم) فسر العلماء عدم النقص بمعنيين الأول انه يبارك
 له فيه ويدفع عنه الآفات فيجبر نقص الصورة بالبركة الحقيقية والثاني انه يحصل بالثواب الحاصل
 عن الصدقة جبران نقصان عنها فكان الصدقة لم تنقص المال لما يكتب الله من مضاعفة الحسنات
 الى عشر أمثالها الى أضغاف كثيرة قلت والمعنى الثالث انه يخلفه الله تعالى بعوض يظهر به عدم
 نقص المال بل ربما زاده ودليله قوله تعالى وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وهو محبور محسوس وفي
 قوله وما زاد الله عبداً بعفو إلا عزاً حدث على العفو عن المسمى وعدم مجازاته على اسائه وإن كانت
 جائرة قال تعالى فمن عادوا وصلح فاجرهم على الله وفيه انه يجعل الله للعافي عزاً وعظمت في القلوب
 لانه بالاتصاف بطل انه يعظم ويصان جانبه ويهاب وبظن ان الاعضاء والعفو لا يحصل ذلك فاجبر
 صلى الله عليه وآله وسلم بانه يزداد بالعفو عزاً وفي قوله وما تواضع أحد لله الا لجعل ما أعده
 له تواضعين الارتفاع دليل على ان التواضع سبب للرفعة في الدارين لا لاطلاقه وفي الحديث حدث
 على الصدقة وعلى العفو وعلى التواضع وهذه من أمهات مكارم الاخلاق (وعن عبد الله بن
 سلام رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأثم الناس انفسوا السلام وصلوا
 الارحام وأطعموا الطعام وصلوا بالليل والناس نيام تدخلوا الجنة بسلام أخرجه الترمذي وصححه)
 الانساب لعل الاظهار والمراد نشر السلام على من يعرفه ومن لا يعرفه وأخرج الشيخان من حديث
 عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي الاسلام خير قال تمام
 الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لا تعرف ولا بد في السلام ان يكون بالقول مسموع لمن يرد
 عليه وقد أخرج البخاري في الادب المفرد بسند صحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما انهما اذا سلت فاسمع
 فانهم يحسية من الله قال النووي أقله ان يرفع صوته بحيث يسمع المسلم عليه فان لم يسمعه لم يكن آتياً
 بالاسنة فان شئت استظهر وان دخل مكاناً فيه أيقاظ ونيام فالسنة ما ثبت في صحيح مسلم عن المقداد
 قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحيي من الليل فيسلم تسليمًا لا يوقظنا ثم يسمع الديتظان
 فان في جماعة سلم عليهم جميعاً ويكره ان يخص أحدهم بالسلام لانه يولد الوحشة ومشرعية
 السلام بليل التحاب والالتفات فقد أخرج مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً ألا لأدلكم على

ما تحابون به انفسوا السلام بفسحكم ويشرع السلام عند القيام من الموقف كما يشرع عند الدخول
 لما أخرجه النسائي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا اذا قعد أحدكم فليسلم واذا قام
 فليسلم فليست الاولى أختى من الاخيرة وتكره أو تحرم الاشارة باليد وبالرأس لما أخرجه النسائي
 بسند جيد عن جابر مرفوعا لا تسلموا تسليما اليهود فان تسلمهم بالرأس ولا كف الا انه يستثنى
 من ذلك حال الصلاة فقد وردت احاديث بانه صلى الله عليه وآله وسلم كان يرد على من يسلم عليه
 وهو يصلي بالاشارة وقد قدمنا تحقيق ذلك في باب شروط الصلاة في الجزء الاول وجوزت الاشارة
 بالسلام على من بعده عن سماع لفظ السلام قال ابن دقيق العيد وقد يستدل بالامر بانشاء
 السلام من قال بوجوب الابتداء بالسلام ويرد عليه انه لو كان الابتداء فرض عين على كل
 أحد كان فيه مرجح مشقة والشريعة على التخفيف والتيسير فيجمل على الاستحباب انتهى
 قال المروفي في التسليم على من لم يعرف اخلاص العمل لله تعالى واستعمال التواضع وانشاء
 السلام الذي هو شعار هذه الامة اه وقال ابن بطال في مشروعية السلام على غير معروف
 استفتاح الخطابة للتأنيس ليكون المؤمنون كلهم اخوة فلا يستوحش أحد من أحد و تقدم
 الكلام على صلاة الارحام مسبوقة وفي وعلى اطعام الطعام فيشمل من يجب عليه انفاقه ويلزمه
 اطعامه ولو عرف فأداءه وكالصلاة على السائل للطعام وغيره فالامر محمول على فعل ما هو أولى من
 تركه ليسهل الواجب والمندوب والامر بصلاة الليل في قوله وصالوا بالليل قد ورد تفسيره بصلاة
 العشاء والمراد بالناس اليهود والنصارى ويحتمل انه أراد بذلك وما يشمل نافذة الليل وقوله
 تدخلوا الجنة بسلام اخبار بان هذه الافعال من أسباب دخول الجنة وكله بسبب يحصل لفعلها
 التوفيق ويجب ما يوقها من الاعمال وحصول الحاشية الصالحة (وعن تميم الدراي) هو أبو
 رقية تميم بن أوس بن خارجة نسب الى جده دار ويقال الديري نسبة الى دير كان فيه قبل الاسلام
 وكان نصرانيا وليس في الصحيحين ولا في الموطا داري ولا ديري الا تميم أسلم سنة تسع وكان يختم
 القرآن في ركعة وكان زهرا دد الآية الواحدة الليل كله الى الصباح سكن المدينة ثم انتقل منها الى
 الشام وروى عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في خطبته قصة الحساسة والرجال وهي متقدمة له
 وهي داخله في رواية الاكبر عن الاصاغر وليس له في صحيح مسلم الا هذا الحديث وليس له في
 البخاري شيء (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الدين النصيحة ثلاثا) أي قالها ثلاثا
 (قل لمن هي يا رسول الله) أي من يستحقها (قال لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم
 أخرجه مسلم) هذا الحديث جليل قال العلماء انه أحد الاحاديث الاربعة التي يدور عليها الاسلام
 وقال النووي ليس الامر كما قالوه بل عليه مدار الاسلام قال الخطابي النصيحة كلمة جامعة معناها
 حيازة الخلق للمنصوح له ومعنى الاخبار عن الدين به ان عماد الدين وقوامه النصيحة قالوا
 والنصح لله تعالى الايمان به ونفي الشرك عنه وترك الاحاد في صفاته ووصفه بصنات الكمال
 والجلال كما هو تنزيهه تعالى عن جميع أنواع النقائص والقيام بطاعته واجتناب معاصيه
 والحب فيه والبغض فيه وموالاة من أطاعه ومعاداة من عصاه وغير ذلك مما يجب له تعالى قال
 الخطابي وجميع هذه الاشياء راجعة الى العبد في نفسه والله تعالى غني عن نصح الناس
 والنصيحة لكتابه الايمان بانه كلامه تعالى وتعليمه ما حله وتحريم ما حرمه والاقتداء بما فيه

والتدبر لعائمه والقيام بحقوق تلاوته والاعتناء بجوانب عظمه والاعتبار بزر واجرمه والمعرفة له والنصيحة
 لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم تصديقه بما جاء به واتباعه فيما أمر به ونهى عنه وتبعية حقه
 وتوقيره حيا وميتا ومحبة من أمر يحبته من آله وصحبه ومعرفته سنته والعمل بما أوثرها والدعاء
 اليها والذب عنها والنصيحة لأئمة المسلمين إيمانهم على الحق وطاعتهم فيه وأمرهم به ونهيهم
 بجوانب العباد وتبعية في الرفق والعدل قال الخطابي ومن النصيحة لهم الصلاة خلفهم والجهاد
 معهم وتعداد أسباب الخير في كل من الأقسام هذه لا تنحصر قبل وإذا أريد بأئمة المسلمين العلماء
 فتحكمهم بقول أقوالهم وتبعية حقتهم والاقتداء بهم ويحتمل أنه يحتمل الحديث عليهم ما فيه حقيقة
 فيهما والنصيحة لعامة المسلمين بإرشادهم إلى مصالحهم في دنياهم وآخراتهم وكف الأذى عنهم
 وتبعية ما جهلوا وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر ونحو ذلك والكلام على كل قسم يحتمل
 الإطالة وفي هذا كفاية قال السيد وقد بسطنا الكلام عليه في شرح الجامع الصغير اه قال ابن
 بطال في الحديث دليل على أن النصيحة تسمى ديننا واسلامنا وإن الدين يقع على العمل كما يقع على
 القول قال والنصيحة فرض كفاية يجزئ فيها من قام بها وتسقط عن الباقيين والنصيحة لازمة على
 قدر الطاقة البشرية إذا علم الناصح أنه يقبل نصحه ويطاع أمره وأمره على نفسه المكروه فإن
 خشي أذى فهو في سعة والله أعلم ﴿٢٠﴾ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم أكرم ما يدخل الجنة تقوى الله وحسن الخلق أخرجه الترمذي وصححه
 الحاكم الحديث دليل على عظمة تقوى الله وحسن الخلق وتوقاه تعالى هو الأيمان
 بالطاعات واجتناب المعصيات في أيها وانتهى عن المنهيات فهي من أعظم أسباب دخول الجنة
 وأما حسن الخلق فقد قدم الكلام فيه ﴿٢١﴾ (وعنه) أي عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم اتكلم لاتعون الناس بأموالكم ولكن يسعهم منكم بسط الوجه وحسن
 الخلق أخرجه أبو يعلى وصححه الحاكم أي لا يتم لكم شمول الناس بإعطاء المال للكثرة الناس
 وقلة المال فهو غير داخل في مقدور البشر ولكن عليكم أن تسعوه بمسبب الوجه والطلاقة
 ولين الجانب وخفض الجناح ونحو ذلك مما يجلب التعجب بينكم فإنه مراد الله تعالى وذلك فيما
 عد الكافرون من أمر بالاعلاظ عليه ﴿٢٢﴾ (وعنه) أي عن أبي هريرة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم المؤمن مرآة أخيه المؤمن أخرجه أبو داود بإسناد حسن أي المؤمن
 لأخيه المؤمن كلما ينظر فيه وجهه فالؤمن يطلع أخاه على ما فيه من عيب وينبهه على إصلاحه
 ويرشده إلى ما ينه عنه مولاه تعالى وإلى ما ينه عنه عباده وهذا داخل في النصيحة ﴿٢٣﴾ (وعن
 ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المؤمن الذي يخاطب الناس
 ويصبر على أذاهم خير من الذي لا يخاطب الناس ولا يصبر على أذاهم أخرجه ابن ماجه بإسناد
 حسن وهو عند الترمذي (الأئمة لم يسم الصحابي) فيه أفضلية من يخاطب الناس بخاطبة يأمرهم
 فيها بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحسن معاملتهم فإنه أفضل من الذي يعتزلهم ولا يصبر على
 المخاطبة والاحوال تختلف باختلاف الأشخاص والأزمان ولكل حال مقال ومن ربح العزلة
 فله على فضائها أدلة وقد استوفاه الغزالي في الأحياء وغيره ﴿٢٤﴾ (وعن ابن مسعود رضي الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم كما حسنت خلقي) بفتح الحاء المعجمة

وسكون اللام (فحسن خلقي) بضمهم واو ضم اللام (رواه أحمد وصححه ابن حبان) قد كان صلى الله عليه وآله وسلم من أشرف العباد خلقاً وخلقا وسؤل الله ذلك اعترافاً بالمنة وطلباً لاستمرار النعمة وتعليمها الامة

(باب الذكر)

مصدر ذكر وهو ما يجري على اللسان أو القلب والمراد به ذكر الله تعالى (والدعاء) مصدر دعا وهو الطلب وبطلق على الحث على فعل الشيء نحو دعوت فلان استعنته ويقال دعوت فلان أسأله وبطلق على العبادة وغيرها واعلم أن في الدعاء ذكر الله تعالى وزيادة فكل حديث في فضل الذكر يصدق عليه وقد أمر الله تعالى عباده بدعائه فقال ادعوني أستجب لكم وأخبرهم بأنه قريب يجيب دعاءهم فقال وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان وسماع الخ العبادة ففي الحديث عند الترمذي من حديث أنس مرفوعاً الدعاء الخ العبادة وأخبر صلى الله عليه وآله وسلم أنه تعالى يغضب علي من لم يدعه فإنه أخرج البخاري في الادب المفرد من حديث أبي هريرة مرفوعاً من لم يسأل الله يغضب عليه أخبر صلى الله عليه وآله وسلم أنه تعالى يحب أن يسئل فأنرج الترمذي من حديث ابن مسعود مرفوعاً سألو الله من فضله فإنه يحب أن يسئل والاجاديت في الحث عليه كثيرة وهو يتضمن حقيقة العبودية والاعتراف بغنى الرب واقتدار العبد وقدرته وعجز العبد واحاطته بكل شيء علماً فالدعاء يزيد العبد قرباً من ربه تعالى واعترافاً بحقيقته وإذا حث صلى الله عليه وآله وسلم على الدعاء وعلم الله تعالى عباده دعاءه بقوله ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا الآية ونحوها وأخبرنا دعوات رسله ونضرهم حيث قال أيوب رب اني مسني الضر وأنت أرحم الراحمين وقال زكريا رب لا تذرني فردا وأنت خير الوارثين وقال هب لي من دنك ليلى وقال أبو البشر ربنا ظلمنا أنفسنا الآية وقال يوسف رب قد آتيتني من الملائكة وعلمتني من تأويل الاحاديث الى قوله توفني مسلماً وأحقني بالصالحين وقال يونس لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين ودعائين صلى الله عليه وآله وسلم في مواقف لا تنحصر عند لقاء الأعداء وغيرها ودعواته في الصباح والمساء والصلوات وغيرها معروفة فالعجب من الاستغال به كالحلاف بين من قال التقوى والتسليم أفضل من الدعاء فان قائل هذا ماذا قال حلاوة المناجاة له ولا نضره واعترافه بحاجة وذنبه واعلم أنه قد ورد من حديث أبي سعيد عند أحمد أنه لا يضيع الدعاء بل لا بد من احدي ثلاث إما أن يعجل لدعوته وإما أن يدخرها له في الآخرة وإما أن يصرف عنه من السوء مثله أو صححه الخاكم والدعاء شرائط لقبوله موانع قال السيد رحمه الله تعالى قد أوردناها وأوائل الجزء الثاني من التنوير شرح الجامع الصغير وذكرنا فائدة الدعاء مع سبق القضاء اهـ والسيد الوالد فرغ الله في مدته كتاب سماه نزل الابرار في الادعية والأذكار قد طبع بهذا العهد في مطبعة الخواشب الواقعة أمام الباب العالي من القسطنطينية وهو كتاب جامع لجميع الدعوات الماثورة والأذكار المرفوعة مع أدعية الكتاب العزيز ليس في الباب أجمع منه فليعلم وبالله التوفيق (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الله تعالى أنا مع عبدى ما ذكرني وتحركت بي شفتاه أخرجه ابن ماجه وصححه ابن حبان وذكره البخاري تعليقا) وهو في البخاري بلفظ قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم

يقول الله عز وجل أناعلمنظر عبدى بى وأنامعه اذا ذكرنى فان ذكرنى فى نفسه ذكرته فى نفسى
وان ذكرنى فى ملاذ ذكرته فى ملاخيم منهم وان تقرب الى شبرا تقرب اليه ذراعا وان تقرب الى
ذراعا تقربت اليه باعا ومن أنالى عصى أثبت اليه هرولة وهذه معية خاصة تفيد عظيمة ذكره
تعالى وانه مع ذاكره برحمته ولطفه واعاته والرضا بحاله وقال ابن أبي جرة معناه أنامعه بحسب
ما قصده من ذكره لى ثم قال يحتمل أن يراد الذى ذكر بالقلب أو باللسان أو بهما معا وبالمشال الاوامر
واجتناب المنهيات قال والذى تدل عليه الاخبار ان الذكر على نوعين أحدهما قطع صاحبه
بما ضمنه هذا الخبر والثانى على خطر قال والاول مستفاد من قوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة
خيرا يره والثانى من الحديث الذى فيه من لم تنه صلاته عن الفحشاء والمنكر لم يزدد من الله تعالى
الابعدا لكن ان كان فى حال المعصية يذكر الله تعالى بخوف ووجل عما هو فيه فانه يرجى له
(وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما عمل ابن آدم
عملا أنجي له من عذاب الله من ذكر الله أخرجه ابن أبي شيبة والطبرانى بإسناد حسن) الحديث
من أدلة فضل الذكر وانه من أعظم أسباب النجاة من مخاوف عذاب الآخرة وهو ايضا من المنجيات
من عذاب الدين والخوف واذا يقرب الله الامر بالشات القتال الاعداء جهادهم بالامر بذكره كما قال
اذا قمتم فذكره فأتيتوا وذكر الله كثيرا وغيره من الآيات والحديث الواردة فى مواقف الجهاد
(وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما جلس قوم مجلسا
يذكرون الله الا حفهم الملائكة وغشيتهم الرحمة وذكرهم الله فين عنده أخرجه مسلم) دل
الحديث على فضله تجالس الذكر والذاكرين وفضله الاجتماع على الذكر وأخرج البخارى ان
لله ملائكة يطوفون فى الطرق يأتسون أهل الذكر فاذا وجدوا قوما يذكرون الله تعالى ينادون
هلموا الى حاجتكم قال فيصفونهم بما جنتهم الى السماء الدنيا الحديث وهذا من فضائل
مجالس الذكر يحضرها الملائكة بعد التماسهم لها والمراد بالذكر التسبيح والحمد وتلاوة القرآن
وتحذوف وفى حديث البراءة تعالى سأل ملائكته ما يصنع العباد وهو أعلم بهم فيقولون
يعظمون آلاؤك ويتلون كتابك ويصلون على نبيك ويسألونك لا تخرتهم وديارهم والذكر حقيقة
ذكر اللسان ويؤجر عليه الناطق ولا يشترط استحضار معناه وانما يشترط أن لا يقصد غيره فان
انضاف الى الذكر باللسان الذكر بالقلب فهو أكمل وان انضاف اليهما استحضار معنى الذكر
وما اشتمل عليه من تعظيم الله تعالى ونفى النقائص عنه ازداد كمالا فان وقع ذلك فى عمل صالح مما
فرض من صلاة أو جهادا أو غيره ما فكل ذلك فان صح التوجه وأخلص لله تعالى فى ذلك فهو أبلغ
الكمال وقال الفخر الرازى المراد بذكر اللسان الانطاد الى الله تعالى التسبيح والحمد والتسبيح
والذكر بالقلب التفكير فى أدلة الذات والصفات وفى أدلة التسكليف من الامر والنهى حتى يطالع
على أحكامه وفى اسرار مخلوقات الله تعالى والذكر بالجوارح هو أن تصير مستغرقا بالطاعات
ومن ثمة سمي الله تعالى الصلاة ذكر فى قوله فاسعوا الى ذكر الله وذكر بعض العارفين ان الذكر
على سبعة أشباه فذكر العينين بالبكاء وذكر اللسان بالتلوة وذكر الاذن بالاصغاء وذكر
اليدين بالعطاء وذكر البدن بالوفاء وذكر القلب بالخوف والرجاء وذكر الروح بالتسليم والرضا
وورد فى الحديث ما يدل على أن الذكر أفضل الاعمال جميعها وهو ما أخرجه الترمذى وابن

ما حبه وصحبه الحاك من حديث أبي الدرداء عن فروع الأخرى كمن يخبركم بغير أعمالكم وأزكاها عند
 ملككم وأرفعها في درجاتكم وخير لكم من انفاق الذهب والورق وخير لكم من أن تلقوا عدوكم
 فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم قالوا بلى قال ذكر الله ولا تعارضه أحاديث فضل الجهاد وأنه
 أفضل من ذلك لأن المراد بالذكر الأفضل من الجهاد وذكر اللسان والقلب والتفكير في المعنى
 واستحضار عظمة الله تعالى فهذا أفضل من الجهاد والجهاد أفضل من الذكر باللسان فقط وقال
 ابن العربي إنه ما من عمل صالح إلا والد كمرشطر في تحججه فمن لم يذكّر الله عند صدقته أو صياحه
 فليس عمله كاملا فصار الذكر أفضل الأعمال من هذه الخبيثة ويشير إليه حديث نبيه المؤمن
 خير من عمله (وعنه) أي عن أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بعد
 قوم معي الميز كروا الله فيه ولم يصلوا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا كان عليهم حسرة يوم
 القيامة أخرجه الترمذي وقال حسن) زاد فان شاء عنهم وإن شاء غفر لهم وأخرجه أحمد
 بلقاء ما جلس قوم مجلس الميز كروا الله فيه إلا كان عليهم نزة ومان رجل يمشي طريقا فلما يذكّر الله
 تعالى إلا كان عليه نزة ومان رجل أوى إلى فراشه فلم يذكّر الله عز وجل إلا كان عليه نزة وفي
 رواية إلا كان عليهم حسرة يوم القيامة وإن دخلوا الجنة للثواب والجنة فوقية مكسورة فراء
 بمعنى الحسرة وقال ابن الأثير هي النقص والحديث دليل على وجوب الذكر والصلاة على النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم في المجلس سيما مع تفسير التوبة بالنار والعذاب فقد فرت به ما كان
 التعذيب لا يكون إلا للثواب واجب أو فعل محظور وظاهره أن الواجب هو الذكر والصلاة عليه
 صلى الله عليه وآله وسلم معا وقد عدت مواضع الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم فبلغت ستة
 وأربعين موضعا قال أبو العالمة معنى صلاة الله على نبيه ثناؤه عليه عنده ملائكته ومعنى صلاة
 الملائكة عليه الدعاء له بحصول النشاء والتعظيم وفيها أقوال أخر هذا أجودها وقال غيره
 الصلاة منه تعالى على رسوله شريف وزيادة تكريمه وعلى من دون النبي رحمة فغنى قولنا اللهم
 صل على محمد عظم محمد أو المراد بالتعظيم إعلاء ذكره وإظهار دينه وإبقاء شريعته في الدنيا وفي
 الآخرة بإحراز ميثاقه وتشفيعه في أمته والشفاعة العظمى للخلق أجمعين في المقام المحمود
 ومشاركة الآل والأزواج بالعطف برأيه في حقهم التعظيم اللائق بهم وبهذا يظهر وجه
 اختصاص الصلاة بالآل استقلالاً دون غيرهم ويتأيد هذا بما أخرجه الطبراني من حديث
 ابن عباس رضي الله عنهم ما رفعه إذا صلتم على فصولا على أنبياء الله تعالى فإن الله بعثهم كما بعثني
 فجعل العلة البعثة فتكون مختصة بنبي بعث وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن عباس
 ما أعلم الصلاة تنبغي لأحد على أحد إلا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحكي القول به عن مالك
 وقال مات عبدنا به وقال القاضي عياض عامة أهل العلم على الجواز قال وأما ميل إلى قول مالك
 وهو قول المحققين من المتكلمين والفقهاء فالوايد كغير الأنبياء بالرضى والغفران والصلاة
 على غير الأنبياء يعني استقلالاً لم تكن من الأمر المعروف وإنما حدثت من دولة بني هاشم يعني
 العبيدين وأما الملائكة فلا أعلم فيه حديثاً وانما يؤخذ ذلك من حديث ابن عباس لأن الله
 تعالى سماهم رسلا وأما المؤمنون فقالت طائفة لا تجوز استقلالاً وتجوز تبعاً فيما ورد به النص
 كآل والأزواج والذرية ولم يذكّر في النص غيرهم فيكون ذلك خاصاً ولا يقاس عليهم الحبابة ولا

غيرهم وقد ينسأ أنه رضى للعصابة وشيوخهم بما ذكره الله تعالى من أنه رضى الله عنهم وبالمغفرة كما أمر
 بهم ماصلى الله عليه وآله وسلم بقوله واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وأما الصلاة عليهم فلم ترد
 والمسئلة فيها أخلاق معروف فقال بجوازها البخارى ووردت أحاديث بأنه صلى الله عليه وآله وسلم
 صلى على آل سعد بن عبادة أخرجه أبو داود والنسائي بسند جيد وورد أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 صلى على آل أبي أوفى فحين قال بجوازها مستقلا لا على سائر المؤمنين فهذا دليله ومن أدلته أن الله
 تعالى قال هو الذى يصلى عليكم وملائكته ومن منع قال عذرا ورد من الله تعالى ومن رسوله
 صلى الله عليه وآله وسلم ولم يرد الأذن لنا وقال ابن القيم رحمه الله تعالى يصلى على غير الأنبياء
 والملائكة وأزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله وذريته وأهل طاعته على سبيل الأجمال
 ويكرهه في غير الأنبياء لشخص مفرد بحيث صار شعار الاسماء اذ اترك في حق مثله أو أفضل منه كما
 تفعله الرافضة قالوا اتفق وقوع ذلك مفردا في بعض الاحياء من غير أن يتخذ شعارا لم يكن فيه بأس
 واختلعه أو يضاف في السلام على غير الأنبياء بعد الاتفاق على مشروعيته في تحية الحق فقبل يشرع
 مطلقا وقيل تعالى لا يفردوا أحدا بكونه شعارا للرافضة ونقله النووي عن الشيخ محمد الجوزي
 قلت هذا التعليل بكونه صار شعارا لا ينتهض على المنع والسلام على المولى قد شرعه الله تعالى
 على لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم السلام عليكم دار قوم مؤمنين وكاننا بينا الجاهلية
 كما قال الشاعر

عليك سلام الله قيس بن عاصم * ورجة ماشاء أن يترجما

فما كان قيس موته موت واحد * ولكنة ببيان قوم تهتما

﴿وعن أبي أيوب رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال لا اله الا الله
 وحده لا شريك له عشر مرات كان كمن أعتق أربعة أنفس من ولد اسمعيل معق عليه رضى الله عنه زاد مسلم
 له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير وفي لفظ من قال ذلك في يوم مائة مرة كانت له عدل عشر
 رقاب وكتب له مائة حسنة ومحيت عنه مائة سيئة وكانت له حرز من الشيطان يومه ذلك حتى
 يمسي ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به الا أحد عمل أكثر من ذلك وأخرج أحمد من طريق عبد الله
 ابن يعيش عن أبي أيوب وفيه من قال اذا صلى الصبح لا اله الا الله فذكره بلفظ عشر مرات كن
 كعدل أربع رقاب وكتب له بهن عشر حسنة ومحى عنه بهن عشر سيئات ورفع له بهن عشر
 درجات وكن له حرز من الشيطان حتى يمسي واذا قالها بعد المغرب فذل ذلك وسنده حسن
 وأخرجه جعفر في الذكرة عن أبي أيوب رفعه قال من قال حين يصبح فذكره مثله لكن زاد يحيى
 ويعيش وقال بعد عشر رقاب وكان له مسحة من أول نهاره الى آخره ولم يعمل يومئذ عملا يقره
 وان قال مثل ذلك حين يمسي فذل ذلك وذكره العشر رقاب في بعضها والاربع في بعض كان باعتبار
 الذكرين في استحضارهم دعاءى الالتا بالقلوب والمحاض التوجه والاخلاص لعلام الغيوب
 فيكون اختلاف مراتهم باعتبار ذلك وبحسبه كما قال القرطبي رحمه الله تعالى ﴿وعن أبي
 هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال سبحان الله ومحمدا مائة
 مرة حطت عنه خطاياه وان كانت مثله زبد البحر متفق عليه﴾ معنى سبحان الله تنزيهه عن كل
 ما لا يليق به من نقص فيلزم نفي الشريك والمصاحب والوالد وجميع الرذائل والتسبيح يطلق على

جميع ألفاظ الذكرو يطلق على صلاة النافذة ومنه صلاة التسبيح خصت بذلك لكثرة التسبيح فيها
وفيه أهم التكفير بهذا الذكرا الخطايا وطاهر ولو كافر والعلماء يفسدون ذلك بالصغار وبه ولون
لا تفي الكبار إلا بالتوبة وقد أورد على هذا سؤال وهو أنه يدل على أن التسبيح أفضل من التهليل
فانه قال في التهليل ان من قال مائة مرة في يوم حجت عنه مائة سيئة كما قدمناه وهنا قال حطت
خطاياهم ولو كانت مثل زيد البحر والحاديث دالة على أن التهليل أفضل فقد أخرج الترمذي
والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث جابر رضي الله عنه مرفوعا أفضل الذكرا لا اله الا
الله وأفضل ما قلته أنا والنيبون من قبلي لا اله الا الله وهي كلمة التوحيد والاخلاص وهي اسم الله
الاعظم ومعنى التسبيح داخل فيها فانه التنزيه عما يليق بالله تعالى وهو داخل في لا اله الا الله وحده
لا شريك له لا اله الا الله إلى آخره فوضا الله عديده وأجيب عنه بأنه انضاف في ثواب التهليل مع التكفير
ثلاث رفع الدرجات وكتب الحسنات وعق القاب والعق يقضي تكفير جميع السيئات فان
من أعق رقبة أسعت الله بكل عضو منها عضوا منه من النار كما سلف وظاهر الاحاديث ان هذه
الفضائل لكل ذا كروذ كرا القاذى عن بعض العلماء ان الفضل الدار في مثل هذه الاعمال
الصالحه والاذكار انما هو لاهل الفضل في الدين والطهارة من الجرائم العظام وليس من أصر على
شهواته وانتهك دين الله وحرمانه بالاحق بالافضل المطهرين في ذلك وشهد له قوله تعالى أم حسب
الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات ﴿٢٠﴾ وعن جويرية بنت
الحارث رضي الله عنها قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقد قلت بعدك أربع كلمات
لو زنت بماقات بكسر الشاء خطابا لها (منذ اليوم لوزنتن سبحان الله وبحمده عدد خلقه
ورضاه نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته أخرجه مسلم) عدد خلقه منسوب صفته مصدرا محذوف
تقديره أسبحه تسبيحا ومثله اخواته وخلقته شامل لما في السموات والارض وفي الدنيا والآخرة
ورضاه نفسه أي عده من رضى الله عنهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ورضاه عنهم
لا يقضي ولا يقطع وزنة عرشه أي زنة ما لا يعلم قدر وزنه الا الله تعالى ومداد كلماته بكسر الميم
هو ما تذهب الدواة كالخبر والكلمات هي معالومات الله تعالى ومقدوراته هي لا تنحصر ولا تنتهي
ومدادها هو كل مدة يكتب معلوم أو مقدور وذلك لا ينحصر لتعلقه بغير المنحصر كما قال تعالى قل
لو كان البحر مدادا لكلمات ربي الا بته والحديث دليل على فضل هذه الكلمات وان قائلها يدره
فضيلة تذكر القول بالعدد المذكور ﴿٢١﴾ وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم الباقيات الصالحات لا اله الا الله وسبحان الله والله أكبر والحمد لله ولا
حول ولا قوة الا بالله أخرجه النسائي وصححه ابن حبان والحاكم الباقيات الصالحات مراد بها
الاعمال الصالحة التي يبق أجرها الصالحين أبدا لا ياد وفسرها صلى الله عليه وآله وسلم بهم هذه
الكلمات ويحتمل أنه نفس لقوله تعالى والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا الآية وقد
جاء في الاحاديث تفسيرها بأعمال الخير فخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه من حديث
ابن عباس الباقيات الصالحات هي ذكر لا اله الا الله والله أكبر وسبحان الله والحمد لله وتبارك الله
ولا حول ولا قوة الا بالله وأسستغفر الله وصلى الله على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والصيام
والصلاة والحج والصدقة والعق والجهاد والصلة وجميع أنواع الحسنات ومن الباقيات

الصالحات التي ينبغي لأهلها في الجنة وأخرج ابن أبي شيبة وابن المنذر عن قتادة الباقيات الصالحات
 كل شيء من طاعة الله في يوم من الباقيات الصالحات ولا ينافي نفسه في الحديث بما ذكرناه
 لأحضره عليها رحمته (وعن سعرة بن جندب رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم أحب الكلام إلى الله أربع لا يضرك بأيهن بدأت سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر
 آخرجه مسلم) إنما كانت أحبه إليه تعالى لاشتغالها على تنزيهه وإثبات الحمد له والوحدانية
 والاكبرية وقوله لا يضرك بأيهن بدأت دل على أنه لا ترتيب بينهما ولكن تقديم التنزيه أولى لأنها
 تقدم التخلية بإطاعة المعجزة على التخلية بالطاعة المهمة والتنزيه تخليص عن كل قبيح وإثبات الحمد
 والوحدانية والاكبرية تخليص بكل صفات الكمال لكنهما كان تعالى منزها ذاتا عن كل قبيح لم
 تضرب البداء بالتخلية وتقدمها على التخلية والاحاديث في فضل هذه الكلمات مجوعة ومترفة بغير
 لاتنزه الدلاء ولا يتسعه الاملاء وكفى بما في الحديث من أنهم الباقيات الصالحات وإنما أحب
 الكلام إلى الله تعالى رحمته (وعن أنس بن مالك رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم يا عبد الله بن قيس ألا أدلك على كنز من كنوز الجنة لا حول ولا قوة إلا بالله متفق عليه
 زاد النسائي من حديث أبي موسى لا ملجأ من الله إلا إليه) أي أن ثوابهم أمدخري الجنة وهو ثواب
 نفيس كأن الكثرة أنفس أموال العباد فإن المراد مكنتهم ثوابهم أعند الله لكم وذلك لأنها كلمة
 استسلام وتفويض إلى الله تعالى واعتراف بالانحياز له وأنه لا صانع غيره ولا راد لأمره وإن العبد
 لا يملك شيء من الأمر والحول الحركة والحيلة أي لا حركة ولا إرادة طاعة ولا حيلة إلا بشفقة الله
 تعالى وروى تفسيره امر فوعا أي لا حول عن المعاصي إلا بعصمة الله ولا قوة على طاعة الله إلا
 بالله ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم كذلك أخبرني جبريل عن الله تبارك وتعالى وقوله لا ملجأ
 ما أخذ من بخأ إليه وهو يفتح الهمة يقال بخأت إليه والتجأت إليه واستندت إليه واعتضدت به أي
 لا مستند من الله تعالى ولا مهرب عن قضائه إلا إليه رحمته (وعن النعمان بن بشير رضى الله عنه ما عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الدعاء هو العبادة رواه الأربعة وصححه الترمذي) ويدل به
 قوله تعالى ادعوني أستجب لكم أن الذين يستكبرون عن عبادتي الآية وتقديم الكلام عليه
رحمته (وله) أي الترمذي (من حديث أنس مرفوعا بلفظ الدعاء مع العبادة) أي خالصه إلا أن مع الشيء
 خالصه وإنما كان مخها الأمر من الأول أنه امتثال لأمر الله تعالى حيث قال ادعوني رحمته الثاني أن
 الداعي إذا علم أن نجاح الأمر من الله تعالى انقطع عما سواه وأورده بطلب الحاجات وإنزال التفافات
 وهذا هو مراد الله تعالى من العبادة رحمته (وله) أي الترمذي (عن أبي هريرة رضى الله عنه رفعه
 ليس شيء أكرم على الله من الدعاء وصححه ابن حبان والحاكم وعن أنس رضى الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الدعاء بين الأذان والإقامة لا يرد أخرجه النسائي وغيره وصححه
 ابن حبان وغيره) تقدم الحديث بلفظه آخر باب الأذان وتقديم الكلام عليه وبناء كد الدعاء
 بعد الصلوات المكتوبات لحديث الترمذي عن أبي أمامة قلت يا رسول الله أي الدعاء أسمع قال
 جوف الليل وإدبار الصلوات المكتوبات وأما هذه الهيئة التي ينعلمها الناس في الدعاء بعد
 السلام من الصلاة بأن يبيح الإمام مستقبل القبلة والمؤمنون خلفه يدعون ويدعون فقال ابن القيم
 لم يكن ذلك من هدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا روى عنه في حديث صحيح ولا حسن وقد

وردت أحاديث في الدعاء بعد الصلاة معروفة وورد التسبيح والتحميد والتكبير كسلف في
الذكر ﴿ وعن سلمان رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن ربكم
حي من الحياء بركة تسمى وحشى ﴾ كرم يستحي من عبده إذا رفع يديه إليه أن يردهما صفرا
أخرجه الأربعة إلا النسائي وصححه الحاكم وصفه تعالى بالحياء يحمل على ما يليق بجلاله كسائر
صفاته تؤمن بها ولا تكتمها ولا يقال إن مجاز وتطلب له العلاقات هذا مذهب أئمة الحديث
والعناية وغيرهم وصفر ابكر الصادق المهدي وسكون الفاء أي خالية وفي الحديث دلالة على
استحباب رفع اليدين في الدعاء والأحاديث فيه كثيرة وأما حديث أنس لم يكن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم يرفع يديه في شيء من الدعاء إلا في الاستسقاء فالمراد به المبالغة في الرفع وأنه لم يفعل إلا في
الاستسقاء وأحاديث رفعه صلى الله عليه وآله وسلم يديه في الدعاء أكثرها الحفاظ المنسذرى
في جزء وأخرج أبو داود وغيره من حديث ابن عباس المسند أن ترفع يديك حذو منكبيك
والاستسقاء أن يشير بأصبع واحدة والابتهاال أن تلم يديك جميعا وهو موقوف وأما مسح اليدين
بعد الدعاء فورد فيه قوله ﴿ وعن عمر رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم إذا لم يديه في الدعاء لم يردهما حتى يسبح بهما وجهه أخرجه الترمذي وله شواهد منها حديث
ابن عباس عند أبي داود وغيره ومجموعها يقضى بأنه حديث حسن فيه دليل على مشروعية
مسح الوجه باليدين بعد الفراغ من الدعاء قيل وكان المناسبة أنه تعالى لما كان لا يردهما صفرا
فكان الرحمة قاصبا بتما فاضا ذلك على الوجه الذي هو أشرف الأعضاء وأحقها
بالتكريم ﴿ وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن أولى
الناس بي يوم القيامة أكثرهم على صلاة أخرجه الترمذي وصححه ابن حبان المراد أحقهم
بالشفاعة أو القرب من منزلة في الجنة وفيه فضيلة الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم وقد
تقدمت قريبا ولوأضاف هذا الحديث إلى ما سلف كان أوفق ﴿ وعن شداد بن أوس رضي
الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سيد الاستغفار أن يقول العبد اللهم أنت
ربي لا اله إلا أنت خلقتني وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت أعوذ بك من شر
ما صنعت أبوء لك بنعمتك علي وأبوء بذنبي فأغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت أخرجه البخاري
وقام الحديث من قالها من النهار موقنا بها فمات من يومه قبل أن يمسي فهو من أهل الجنة ومن
قالها من الليل وهو موقن بها فمات قبل أن يصبح فهو من أهل الجنة قال الطبري لما كان هذا
الدعاء جامعاً لمعاني التوبة استعمله اسم السيد وهو في الأصل الرئيس الذي يقصد إليه في الخواص
ويرجع إليه في الأمور وجاء في رواية الترمذي ألا أدلك على سيد الاستغفار وفي حديث جابر عند
النسائي تعلموا سيد الاستغفار وقوله لا اله إلا أنت خلقتني وقع في رواية اللهم لك الحمد لا اله إلا
أنت خلقتني الخ وزاد فيه آمين لك مخلصك ديني وقوله وأنا عبدك جملة مؤكدة لقوله أنت
ربي ويحمل أن عبدك بمعنى عابذك فلا يكون ناكيدا ويؤيد عطف قوله وأنا على عهدك
ومعناه كما قال الخطابي أنا على ما عاهدتك عليه وواعدتك من الإيمان بك والخلص الطاعة لك
ما استطعت ومثلك هو مخبر وعبدك في التوبة والاجر وفي قوله ما استطعت اعترا في العجز
والقصور عن القيام بالواجب من حقه تعالى قال ابن بطال يريد به الهدى الذي أخذه الله تعالى

على عباده حيث أخرجهم أمثال الذر وأشهدهم على أنفسهم ألسنتهم بكم فاقروا له بالربوبية
 وأذعنوا له بالوحدانية وبالوعدا ما قال على لسان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ان من مات لا يشرك
 به شيئا ن يدخله الجنة ومعنى أقر وأقر وعومهم موز وأصله البواء ومعناه اللزوم ومنه
 يؤام الله منزلا أى أسكنه فكان له منزله وأقر به وأقر به وأقر وقوله فاعترفى فانه لا يغير
 الذنوب الا انت اعترف بذنبه أولا ثم طلب غفرانه ثانيا وهذا من أحسن الخطاب وألطف
 الاستعطاف كقول نبي البشر صلى الله عليه وآله وسلم ربنا ظلمنا أنفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا
 وقد اشتمل الحديث على الاقرار بالربوبية لله تعالى وبالعبودية للعبد بالتوحيد له والاقرار بانه
 الخالق والاقرار بالعهد الذى أخذته على الامم والاقرار بالعجز عن الرقاء من العبد بالعهد
 والاستعاذة به تعالى من شر السيئات نحو نعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا
 والاقرار بعمته على عباده وأقرها بالنسب والاقرار بالذنب وطلب المغفرة وحصر الغفران فيه
 تعالى وفيه انه لا ينبغي طلب الحاجات الا بعد الوسائل وأما استشكل انه كيف يستغفر صلى
 الله عليه وآله وسلم وقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وهو أيضا معصوم فانه من الفضول لانه
 صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بانه يستغفر الله ويوب اليه في اليوم سبعين مرة وعلما بالاستغفار
 فعلنا التامى والامثال لا يراد السؤال والاشكال وقد علم من خاطبه بذلك فلم يوردوا
 اشكالا ولا سؤالا ويكفي ما كونه ذكر الله تعالى على كل حال وهو مثل طلبنا للرزق وقد تكفل
 به وتعلمنا ذلك وارتقنا وانت خير الرازقين وكله تعبد وذكر الله تعالى ﴿وعن ابن عمر رضى
 الله عنهما قال لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدع هؤلاء الكلمات حين يسبى وحين
 يصبح اللهم ائى أسألك العافية في ديني ودنياي وأهلي ومالي اللهم استر عوراني وآمن روعاتي
 واحفظني من بين يدي ومن خلفي وعن يميني وعن شمالي ومن فوقي وأعوذ بعظمتك أن أغتال
 من تحتي أخرجه النسائي وابن ماجه وصححه الحاكم) العافية في الدين السلامة من المعاصي
 والابتداع وزك ما يجب والتساهل في الطاعة والامانة في الدين من شرورها ومصائبها وفي
 الاذل من سوء العشرة والامراض والاسقام وشغلهم بطلب التوسع في الخطام وفي المال من
 الآفات التي يحدث فيها وستر العورات عام لعورة البدن والدين والاهل والدينا والآخرة
 وتأمين الروعات كذلك والروعات جمع روعات وهى الفزع وسأل الله تعالى الحفظ له من جميع
 الجهات لان العبد بين أعدائه من شياطين الانس والجن كالسابقين الذئاب اذ لم يكن له حافظ من
 الله تعالى من قوة ونخص الاستعاذة بالعظمة عن الغتال من تحته لان الغتال أخذ الشئ
 بخفية وهو أن يخسف به الارض كما صنع الله تعالى بقارون وأبا عرق كما صنع بفرعون فالكل
 اغتال من تحت ﴿وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يقول اللهم ائى أعوذ بك من زوال نعمتك وتحول عافيتك وفجأة تقماتك وجميع خطبك أخرجه
 مسلم) الفجأة بفتح الفاء وسكون الجيم مقصور وبضم الفاء وفتح الجيم والمد وهى البغتة وزوال
 النعمة لا يكون منه تعالى الا بذنب يصيبه العبد فالاستعاذة من الذنوب فى الحقيقة كأنه قال
 نعوذ بك من سيئات أعمالنا وهو تعلم للعباد وتحول العافية انتقالها ولا يكون الا يحصل
 ضدها ﴿وعن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

يقول اللهم اني أعوذ بك من غلبة الدين وغلبة العدو وشماته الاعداء رواه الساقى وصححه
الحاكم) غلبة الدين ما يغلب المدين قضاؤه ولا ينافي الاستعاذة كونه صلى الله عليه وآله وسلم
استدان ومات ودرعه مرقونة في شيء من شعير فان الاستعاذة من الغلبة بحيث لا يقدر على قضاؤه
ولا ينافية ان الله تعالى مع المدين حتى يقضى دينه ما لم يكن فيما يكره الله تعالى وروى هذا عن
عبد الله بن جعفر مرقوناً لا يحمل على ما لا غلبة فيه فن استدان ديناً يعلم انه لا يقدر على قضاؤه
فقد فعل بخبر ما وفيه ورد حديث من أخذ أموال الناس يريد أداءها أداه الله عنه ومن أخذها
يريد اتلافها أن الله تعالى أخرجه البخاري وقد تقدم ولذا استعاذ صلى الله عليه وآله وسلم
من المغرم وهو الدين وما سأله عائشة رضي الله عنها عن وجهه كثره من الاستعاذة عنه قال
ان الرجل اذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف فالمدين يتعرض لهذا الامر العظيم وأما غلبة
العدو أي بالباطل لان العدو في الحقيقة انما هو المادي في أمر باطل اما المريدني أو المريدني
كغصب الظالم لحق غيره مع عدم القدرة على الانتصاف منه أو غير ذلك وأما شماته الاعداء انتهى
فرح العدو بضرب زل بعدوه قال ابن بطال شماته الاعداء أي نكا القلب وتبلغ به النفس أشد
مبلغ وقد قال هرون لا خبسه عليه السلام فلا تشمت بي الاعداء لا تفرح بهم عصبتي به
(وعن يبريد رضي الله عنه قال سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً يقول اللهم اني
أسألك اني أشهد انك أنت الله لا اله الا أنت الاحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد
فقال) أي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم لقد سألت الله بانه الذي اذا سئل به أعطى واذا دعى
به أجاب أخرجه الاربعة وصححه ابن حبان) الاحد صفة كمال لان الاحد الحقيقي ما يكون
منه الذات عن أشياء التركيب والتعدد وما يستلزم أحدهما كالجمعية والتجزؤ والمشاركة في
الحقيقة وخواصها كوجوب الوجود والقدرة الذاتية والحكمة الباشئة عن الألوهية والصمد
السيد الذي به همه اليد في الخواص ويقصد والمتصف به على الإطلاق هو الذي يستغنى عن غيره
مطلقاً وكل ما عداه محتاج اليه وليس ذلك الا الله تعالى ووصفه بأنه لم يلد معناه لم يجانس ولم يتغير
الى ما يعينه أو يتخلف عنه لا يحتاج الى حاجة والفناء عليه وهو رد على من قال الملائكة بنات الله
ومن قال عزير ابن الله والمسيح ابن الله وقوله لم يولد أي لم يسبقه عدم فان قلت المعروف تقدم كون
المولود مولوداً على كونه والداف كان هذا يقتضي أن يقال لم يولد ولم يلد قلت القصد الاصل في هاتين
كونه تعالى ليس له ولد كما ادعاه أهل الباطل ولم يدع أحد انه تعالى مولود فالمقام مقام تقدمي ذلك
فان قلت فلماذا لم يولد مع عدم من يدعيه قلت يتم التفرّد لله تعالى عن مشابهته الخلقين
وتحقيقاً لكونه ليس كمثله شيء والكشف للمائل أي لم يكن أحد معه شيء من صفات كماله وعلو
ذاته وفي الحديث دليل على انه ينبغي تجزئ هذه الكلمات عند الدعاء لاخبار صلى الله عليه وآله
وسلم انه اذا سئل بها أعطى واذا دعى بها أجاب والسؤال الطلب الحاجات والمناجاة أعظم منه فهو
من عطف العام على الخاص (وعن أي هرون رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا أصبح يقول اللهم بك أصبحنا وبك أمسينا وبك نحيا وبك نموت واليسك النشور
واذا أمسى قال مثل ذلك الا انه قال واليسك المصير أخرجه الاربعة) أي بقدرتك وقوتك
وإيجادك أصبحت أي دخلنا في الصباح اذا أنت الذي أوجدتنا وأوجدت الصباح ومثله أمسينا

والنور من نشر الميث اذا احياه وفيه مناسبة لان النوم اخو الموت فلا يثاقل منه كالا حياء بعد
الامانة كما ناسب في المساء ذكر الصبر لانه ينام فيه والنوم كالموت وفيه الاقرار بان كل انعام من الله
تعالى ﴿١﴾ وعن انس رضي الله عنه قال كان أكثر دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم ربنا اتقني
الذي بالحسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار متفق عليه قال القاضي عياض انما كان
يدعوه بهذا الآية لجمعها معاني الدعاء كله من آخر الدنيا والآخرة قال والحسنة عندهم هذا النعمة
فقال نعيم الدنيا والآخرة والوقاية من العذاب تسأل الله تعالى ان يمن علينا بذلك وقد ذكر كلام
السلف في تفسير الحسنة وقال ابن كثير الحسنة في الدنيا تشمل كل مطلوب دنيوي من عاقبة ودار
رحمة وزوجة حسنة وولد بار ورزق واسع وعلم نافع وعمل صالح وهر كسب شيء وثياب جيلة الى
غير ذلك مما شمله عباراتهم فانهم امدوا درجة في حسنة الدنيا وأما الحسنة في الآخرة فاعلاها دخول
الجنة ونواحيها من الأمن وأما الوقاية من النار فهو يقتضي تيسر أسبابها في الدنيا من اجتناب
الخمار وترك الشبهات وأر العفو محضاً وهراده بقوله ونواحيها ما يتحقق به في الذ كر لا ما يتبعه
حقيقة ﴿٢﴾ وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يدعو الله لهم اغفر لي خطيئتي وجهلي واسرفي في أمري وما أنت أعلم به مني اللهم اغفر لي جسدي
وهزلي وخطيئتي وعمدي وكل ذلك عندي اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما
أعلنت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر وأنت على كل شيء قدير متفق عليه
الخطيئة الذنب والجهل ضد العلم والاسراف مجاوزة الحد في كل شيء وقوله في أمري يشتمل تعلقه
بكل ما تقدم أو بقوله اسرفي فقط والحد بكسر الجيم ضد الهزل وقوله وخطيئتي وعمدي من
عطف الخاص على العام اذا الخطيئة تكون عن هزل وعن جسد وتكرير ذلك لتعدد الأنواع التي
تقع من الانسان من الخلفات والاعترا في بها واظهار أن النفس غير مبرأة من العيوب الاما رحم
علام الغيوب وقوله وكل ذلك عندي خبره محذوف أي موجود ومعنى أنت المقدم أي تقدم من
نشاء من خلقك فيصف بصفات الكمال ويتحقق بحجة تأتي العبودية بتوفيقك وأنت المؤخر لمن
نشاء من عبادك بجدالك وتبعيدك له عن درجات الخير قال المصنف وقع في حديث ابن
عباس رضي الله عنه ما صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في صلواته اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما
أعلنت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر وما أنت الغفور الرحيم رواه ابن جرير
أقبله ففي مسلم انه كان يقول بين التشهد والسلام وأورد ابن حبان في صحيحه بلفظ كان اذا فرغ
من الصلاة وهو ظاهر في انه بعد السلام ويحتمل جملة على قبل السلام ويحتمل انه كان يقول قبله
وبعد ﴿٣﴾ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
اللهم أصلي على ديني الذي هو عصمة أمري وأصلي على دنياي التي فيها معاشي وأصلي على آخري التي
اليها معادي واجعل الحياة زيادة لي في كل خير واجعل الموت راحة لي من كل شر أخرجه مسلم
تضمن الدعاء بخير الدارين وليس فيه دلالة على جواز الدعاء بالموت بل اعتدل على سؤال ان يجعل
الموت في قضائه عليه ونزوله راحة من شرور الدنيا ومن شرور القبر له ومم كل شر أي من كل شر
قبله وبعده ﴿٤﴾ وعن انس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
اللهم انفعني بعملتي وعلمتي ما ينفعني وارزقني علماً ينفعني رواه النسائي والحاكم والنسائي

من حديث أبي هريرة نحوه وقال في آخره وزدني علما الحمد لله على كل حال وأعوذ بالله من حال
أهل النار وأسأله حسن) فيه أنه لا يطاب من العلم إلا السافع والمفع فبما يعاق بأمر الدين
والدنيا مما يعود فيها على نفع الدين والافساد هذا العلم فإنه قال الله تعالى فيه فمعتلون منهم ما
يضرهم ولا ينفعهم بأمر الدين فإنه في النفع عن علم السجور لعدم نفعه في الأشجرة بل لأنه ضار
فيها وقد نفعهم في الدنيا لكنه لم يعد نفعاً ﴿وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم علمها هذا الدعاء اللهم إني أسألك من الخير كله عاجله وآجله ما علمت منه وما لم
أعلم وأعوذ بك من الشر كله عاجله وآجله ما علمت منه وما لم أعلم اللهم إني أسألك من خير ما سألك
عبدك ونبيك وأعوذ بك من شر ما عاذ به عبدك ونبيك اللهم إني أسألك الجنة وما قرب إليها من
قول أو عمل وأعوذ بك من النار وما قرب إليها من قول أو عمل وأسألك أن تجعل كل قضاء قضيته لي
خييراً أخرجه ابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم) الحديث تضمن الدعاء بخير الدنيا والآخرة
والاستعاذة من شرورها وسؤال الجنة وأعمالها وسؤال أن يجعل الله كل قضاء خيراً وكان المراد
سؤال اعتقاد العبدان كل ما أصابه خير والافان كل قضاء قضى الله تعالى به خيراً وإن رآه العبد
شراف الصورة وفيه أنه ينبغي للعبد تعليم أهله أحسن الأدعية لأن كل خير يسألونه فهو له وكل شر
يصبهم فهو مضرة عليهم (وأخرج الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم كلمتان حبيبتان إلى الرحمن خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان سبحان
الله وبحمده سبحان الله العظيم) هذا آخر حديث ختم به البخاري صححه وقبّله جماعة من
الائمة في ختم تصانيفهم في الحديث به والمراد من الكلمتان الكلام نحو كلمة الشهادة وهو خير
مقدم وقول سبحان الله الخ مبتدأ مؤخر وصح الابتداء به وإن كان جملة لأنه في معنى هذا اللفظ
وانما أقدم الخبر تشويهاً للسامع إلى المبتدأ سيما بعد ما ذكر من الأوصاف والحبية بمعنى المحبوبة
أي محبوباً لله تعالى والخفية فاعلة بمعنى فاعله والثقيلة فاعلة بمعنى فاعله أيضاً قال الطيبي
الخطبة مستعارة للسهولة شبه سهولة تجريانها على اللسان بما خف على الحامل من بعض الامتعة
فلا يتعبه كالشيء الثقيل وفيه إشارة إلى أن سائر التكليف شاقة على النفس ثقيلة وهذه
سهولة عليها مع أنها تنقل في الميزان كمثل الشاق من الاعمال وقد سئل بعض السلف عن سبب
ثقل الحسنة وخفة السيئة فقال لأن الحسنة حضرت مرارتها وغاب حلاوتها فثقلت فلا
يحملها على تركها والسيئة حضرت حلاوتها وغاب مرارتها فلذلك خفت فلا تحملها
خفة ما على تركها والحدديث من الأدلة على ثبوت الميزان كدليل عليه القرآن واختلاف
العلماء في الموزون فقبل الصنف لأن الاعمال أعراض فلا توصف بثقل ولا خفة وحديث
السجلات والبطاقة وذهب أهل الحديث والمحققون إلى أن الموزون نفس الاعمال وانها
تجسد في الآخرة ويدل له حديث جابر مر فوعا فوضع الموازين يوم القيامة فتوزن الحسنات
والسيئات فن ثقلت حسناته على سيئاته مثقال حبة تدخل الجنة ومن ثقلت سيئاته على حسناته
مثقال حبة دخل النار قيل له فمن استوت حسناته وسيئاته قال أولئك أصحاب الأعراف أخرجه
خليفة في فوائده وعند ابن المبارك في الزهد عن ابن مسعود نحوه مر فوعا والاحاديث ظاهرة في أن
أعمال بني آدم توزن وأنه عام لجميعهم وقال بعضهم أنه يخص المؤمن الذي لا سيئة له وحسنات

كثيرة زائدة على محض الايمان فيدخل الجنة بغير حساب كما جاء في حديث السبعين الالف
ويخص منه الكافر الذي لا حسنة له ولا ذنب له غير الكفر فانه يقع في النار بغير حساب ولا ميزان
ونقل القرطبي عن بعض العلماء انه قال الكافر مطلقا لا ثواب له ولا حسنة له توضع في الميزان لقوله
تعالى فلا تقيم لهم يوم القيامة وزنا ولحديث أبي هريرة في الصحيح الكافر لا يزن عند الله جناح
بعوضة وأجيب بان هذا المجاز عن حقايق قدره ولا يلزم منه عدم الوزن والصحيح أن الكافر يوزن
أعماله الا انه على وجهين أحدهما ان كفره يوضع في كفة ولا يجيد حسنة يوضعها في الاخرى
لبطلان الحسنات مع الكفر فتطيش التي لا شيء فيها قال القرطبي وهذا ظاهر قوله تعالى ومن
خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم فانه وصف الميزان باخفة والثاني انه قد يقع منه
المعنى والبر والصلة وسائر أنواع الخير المالية مما يوفق عليها المسلم لكانت له حسنات فمن كانت
له بجعت ووضعت في الميزان غير أن الكفر اذا قابله ارجح بها ويحتمل ان هذه الاعمال توازن
ما يقع منه من الاعمال السيئة كطلم غيره وأخذ ماله وقطع الطريق فان ساءت ما عذب بالكفر
وان زادت عذب بما كان زائدا على الكفر وان زادت أعمال الخير معه طاح عقاب سائر المعاصي
وبقي عقاب الكفر كما جاء في حديث أبي طالب انه في ضحك صاح من نار اللهم ثقل موازين حسنتنا
اذا وزنت وخفف موازين سيئاتنا اذا في كفة الميزان وضعت واجعل حبلات ذنوبنا عند
بطاقتك توحيدنا ثسنة من كفة الميزان ووفقنا يجعل كية التوحيد عند الممات آخر ما ينطق به
اللسان قال السيد رحمه الله قد انتهى بحمد ولي الانعام ما قصدناه من شرح بلوغ المرام سبل
السلام نسأل الله تعالى أن يجعله من موجبات دخول دار السلام وأن يتجاوز عمار تركبنا ومن
الخطايا والاثام وأن يجعل في صفات الحسنات ما جرت به فيه وفي غيره الاقلام وأن ينفع به
الانام انه ذو الجلال والاكرام والمولى لعباده من افضاله كل مرام والمجد لله حمد الا يفتنى
ما بقيت السالى والاثام ولا يزل دوران الشهور والاعوام والصلاة والسلام على
رسوله الكاشف بانوار الوحي كل ظلام وعلى آله العلماء الاعلام ثم قال السيد رحمه الله رضى
الله عنه وأرضاه وبوأه في الفردوس أعلاه وافق الفراغ منه في صباح الأربعاء لعله السابع
والعشرون من شهر ربيع الآخر سنة أربع وستين ومائة وألف ختمه الله تعالى بخير وما بعدها
من الاعوام انتهى كلام السيد رحمه الله وأقول عفا الله عنى قد تم هذا المختصر المختص من سبل
السلام بحمد الله تعالى وعونه في السابع عشر من شهر جمادى الاولى من شهر رنة ١٣٠٢
الهجرية على يده ولفه أبى الخير نور الحسن خان ابن السيد العلامة أبى الطيب محمد صديق
حسن خان كان الله له ما في الدارين وقد كان وقد أطلت في هذا الجزء الثاني الكلام على
أحاديثه بالنسبة الى الجزء الاول لان المقام مقام خز يد الخوض والعناية فان مسائل العبادات
مقضى وطرفا في أكثر كتب السيد والدعا فاه الله تعالى وانما يحتاج المتبع للسنة الى معرفة
المعاملات والآداب أكثر من العبادات وأخر دعوانا أن الحمد لله الذي
بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسوله وعبيده
سيد ما في الكائنات وعلى آله وصحبه أهل الاعمال
الصالحة والصالحات الباقيات

* يقول خادم تصحيح العلوم دار الطباعة الكبرى النبهية بيولا ق مصر المعزمية التقدير
الى الله تعالى محمد الحسيني أعانه الله على أداء واجبه الكفائي والعيني *

بجوده مولانا الكريم بلوغ المرام وسلكه سبيل الهداية والخير بفتح العلام والرقى في معارج
الكرامة والقبول بالصلاة والسلام على خير الالام فالحمد لله ما اجتهد في تصحيحه فاجابه وجهه
الدليل والشكر له ما اجتهد في سلكه سواء السبيل والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
وعترته ومحبيه وجميع صحابته (أما بعد) فلما كان علم الحديث والفقه في الدين أعظم ما ندب
الى تصحيحه المكلف وأوجب وأنصح ما صنف فيه مصنف وألف مؤلف وكان من أهم
ما عنت فيه السفر المسفر عن وجه الدلائل الفقهية المؤيدة بقواعد الملة الحنيفة المسمى
(بلوغ المرام من أدلة الاحكام) الذي ألّفه علم العلماء ومربي السادة الخيرية الفضلاء شيخ
الاسلام وعلامة الالام ناصر شريعة نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام الحافظ الحق في دين
الله قاضي القضاة بمصر الامام أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن أحمد بن حجر العسقلاني
صلى الله عليه وآله شايب الرحمة والرضوان وبلغه في دار الاحسان جميع الآمال لما كان من
أعذب كتب الحديث الفقهية مشربا وأصفاها من الاوثان هجها مذهبها انتدب الى شرحه
علامة هذا الزمان ونافع هذا الآن الذي هو به أشرف أن السيد الامام الالعي الهام
الراقي في منازل العز والشرف الى أعلى مكان السيد أبي الخير نور الحسن خان فجل الملك المهيّب
الحازم من خلال الكمال وفر حظوا وكل نصيب قدوة الافاض وعلما الاكابر الامثال مظهر
اسم الله العظيم الكريم العزيز القاهر مولانا وسيدنا الامام السيد محمد صادق حسن خان
النواب أمير الملائكة بدر أدام الله علاه وأزهر بدره في رياض القبول وجلاه فخما مشر حاسر
الناظر وينشرح الخاطر مناه (فتح العلام لشرح بلوغ المرام) حوى من ثنائس المباحث
الفقهية والحديثية أدقها وأجلها ومن سلسل غير هذه المثارب ألهذا وأحلاها وشرع في
طبعه بالمطبعة الكبرى العامرة بيولا ق مصر القاهرة فتم طبعه الآن بحمد الله على أحسن
حال وأدق وأتم منوال وأبرع وأبدع حسن وجمال على ثقة سيده مصرها الذي هو بها أعظم
مصر أميرة عصرها الذي هو أجمع عصر شمس الالام البهوية بالافاق الهندية الشهيرة
مكارمها المضيئة بنجوم الهداية معالمها حضرة نواب (شاهجهان يتكم) أدام الله حضرتها
وأنيع زهرتها وفضرتها وشيد أركانها وأمرها بعماد دولتها وبدرها الامير الحليل ذي
النسرف الباذخ والمجد الانيل مولانا السيد محمد صادق حسن خان المشار اليه المعول في كل
المهمات عليه * في ظل الحضرة الخديوية وعهد الطلعة الدورية حضرة عزيز مصر فاك
رفاه من رقة التكليف والاصر ممهد بساط الرفاهية لرعيته مسبب اسباب الثروة والنعيم
لاهل طاعته من بصرم عدلته جيش الظلم والبعي تلاشى أفندينا محمد توفيق باشا أيّد الله
دولته وقوى صولته وسطوته وأقر عينه بأشجاله وهنأه بأشباهه لاسيما عباسه الاسد

الهصار والسيف البتار * وكان هذا الطبع الجليل والشكل الجميل بالمطبعة الكبرى
 المسيرة العاصرة بيولاقي مصر القاهرة المخطوطا بنظر حضرة ناظرها السيد
 الأوحيد الملاذ الأسعد الذي شهرته عن اطراء مدحه تعني حضرة
 حسين باشا حسني وكان بزوغ بدرة وبدق بنبعة وزهره في
 أواسط شعبان من عام ثلثمائة واثنين بعد الألف
 من هجرة سيد ولد عدنان صلى الله وسلم عليه
 وعلى آله وأصحابه ومحبيه وأحبابه
 كما ذكره الذاكرون
 وغفل عن ذكره
 الغافلون

م

